المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات
الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن طولون الدمشقي

(تحقيقًا ودراسةً)

من بداية حرف النون حتى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلًا وعمادًا

***Mughni al-Labib 'An Kutub al-A'arib* by Ibn Tulun al-Dimashqi**

Editing and Study

From the beginning of the letter (non) till the end of explaining the state of pronoun mentioned separately and essentially

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية

إعداد الطالبة:

صفية بنت إبراهيم الثنيان

(٣٤١٢١٥٧٩٦)

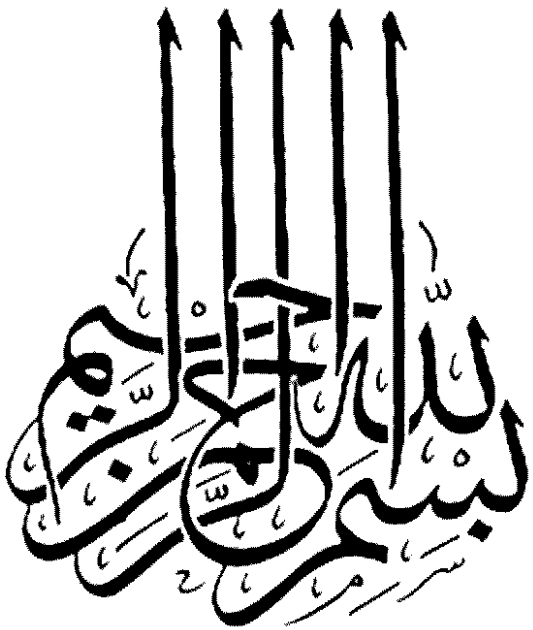
إشراف:

د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم

العام الجامعي

١٤٤٠هـ -٢٠١٨م



مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جزء من شرح ابن طولون على «مغني اللبيب» لابن هشام، إذ يبدأ التحقيق من باب: حرف النون إلى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلًا وعمادًا، وذلك بالاعتماد على نسختين خطيتين للكتاب، اخترتُ منها أصلًا فنسختها، ثم قابلتُ بينها وبين النسخة الأخرى، ووضحتُ الفروق بينهما في الحاشية، وقد حرصتُ في تحقيق المتن على عدم إثقاله بالحواشي وكثرة التعليقات، واكتفيتُ –ما أمكن– بالإشارة إلى مصادر بسط المسائل ومراجع بحثها في الحاشية.

وتظهر قيمة هذه الدراسة كونها مرتبطة بكتاب «مغني اللبيب» لابن هشام، الذي يُعدُّ من أعظم كتب ابن هشام قدرًا، وأرفعها مقامًا، وأهمية كتاب «مغني اللبيب» نابعة من أكثر من جهة، منها: أن مؤلفه يُعدّ من أبرز النحويين الذين تميزوا بالتأليف المنظم والاستنباط الدقيق والترجيح المعلل، إلى جانب الأسلوب الذي اتبعه في تنظيم هذا الكتاب، وحرصه فيه على أن يكون مُغنيًا لقارئه عن الرجوع إلى كتاب آخر من كتب الأعاريب.

وقد أوضحتَ هذه الدراسة التميز العلمي لابن طولون؛ بما أورده من اعتراضات على المصنِّف وعلى بعض الآراء النحوية المعتبرة، وبينتَ مدى عمق فكر ابن طولون النحوي من خلال اختياراته وترجيحاته، والمسائل التي استدركها على المصنِّف، كما بينت مصادره، وأصول الاستدلال عنده، ثم حاولت الدراسة تقويم جهد ابن طولون في هذا الشرح؛ فقد أسفرت عن دقة فهم ابن طولون لكلام المصنِّف وشدة استيعابه له، فقد كان حريصًا أن يصل المراد من نص المؤلف للأفهام، فتارةً يُلخِّص الفكرة، وتارةً يُوضّح المبهم، وتارةً يشرح الغريب، وكان أمينًا ودقيقًا في النقل من المصادر العلمية.

وقد تميز شرحه بالتنوع والشمول، ففيه ظهرت شخصيته العلمية في مجال اللغة، وفي مجال التفسير أشار ونقل من عدة تفاسيرٍ، وكذلك في مجال القراءات وغيرها؛ مما يدلُّ على موسوعيته ولا غرْو فقد كان نهمًا للعلوم، متبحرًا في أصولها، متوسعًا في الأخذ من مختلف العلوم؛ حتى كانت له تلك الشخصية العلمية الفذَّة الظاهرة في ثنايا شرحه.

Abstract

This study aims to verify a part of the explanation of Ibn Tulun on the Moghny El-Labib to Ibn Hisham, as the verification begins from the chapter: the letter Nun to the end of the explanation of Hal Al-Damir called(Fasl and imad), depending on the two written copies of the book, I chose from them originally copied, and then compared between the version And the differences between them were explained in Al- Hashia, and I was careful to verify the Matn not to be burdened with notes and a lot of comments, and it was enough to refer to the sources of the simplify of the issues and references discussed in the Al- Hashia.

The value of this study is related to the book of Moghny El-Labib of Ibn Hisham, which is one of the greatest books of Ibn Hisham, and the highest status, and the importance of the book of Moghny El-Labib stems from many sides: one: that the author is one of the most prominent grammarians who was characterized by systematic writing and accurate contrivance and caused preference, As well as the method followed in organizing this book, and his keenness to be sufficient for his reader and not to use another book of the Aarib.

This study has shown the scientific excellence of Ibn Tulun with his objections to the work and some considered grammatical opinions. It also showed the depth of Ibn Tulun's grammatical thought through his choices and preferences, and the issues which he commented on the author .It also showed his sources and principles of inference and the study tried to evaluate Ibn Tulun effort in this explanation: it resulted in the accuracy of Ibn Tulun's understanding of the words of the author and the intensity of his understanding to him, he was keen to report the meaning of the author's text to the minds, sometimes summarizes the idea, sometimes clarifies the vagueness, and sometimes explains the stranger, and was honest and accurate in the transfer of scientific sources ,

His explanation was characterized by diversity and inclusiveness his scientific personality emerged in the field of language and in the field of interpretation. He cited several interpretations; in the field of Qraat sciences and other. This refer to his knowledge, and no wonder, he was an obsession and deeply studing with sciences and its origins, taking widely from other sciences This led to that outstanding scientific personality in the context of his explanation.

مُقَدِّمَة

وتشتمل على ما يلي:

- الاستفتاح.
- أهمية البحث وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهجية البحث.
- خطة البحث.
- وصف نسخ المخطوط.
- اللوحات المراد تحقيقها.
- نماذج من المخطوط.
- شكر وتقدير.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا، الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى. والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، من أعطاه ربه الكريم جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا يا أرحما لراحمين، وبعد :

فالناظر في تراث أمتنا اللغوي يعجب من وفرة خزائنه، وتنوع مباحثه وفنونه، وإن من مقتضيات الوفاء لهذا التراث الزاخر العمل على صونه، والعناية بتحقيقه وضبطه ونشره.

وقد ترك أسلافنا – رحمهم الله – الكثير من المخطوطات، فوجب نقلها من مكان الحفظ والحبس إلى مجال الدراسة والتحقيق والدرس؛ لتسريع النشاط العلمي والفكري؛لتسهل الإفادة منها ونشرها بين طلبة العلم، وإيصال جهود مؤلفيها للقراء، وإعادة ما انطمس منها بفعل عوامل البلى، وتقادم السنين.

ويعدّ تحقيق الكتب القديمة والاعتناء بالموروث أمرًا هامًّا لإيجاد التواصل الحضاري بين ماضي الأمة وحاضرها، ووسيلة لا غنى عنها للحفاظ على ذلك التراث.

ولقد كان ما سبق ذكره حافزًا للعناية بتحقيق مخطوطٍ فريد هو: (**شرح مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب**) لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي المتوفى سنة (٩٥٣هـ)، الذي حوى فرائد وفوائد يُضن بمثلها أن تبقى حبيسة الرفوف، فكان صرف الجهد لإدراك الفضل والأخذ به دافعًا؛لإخراج هذا المؤلَّف النفيس.

فرغبت أن أشارك في إخراج هذا الشرح القيّم، وأسأل الله تعالى أن يبارك في هذا الجهد، وأن ينزله منزل القبول عند من يتلقاه ويقف عليه، إنه تعالى جواد كريم .

- **أولا : أهمية البحث وأسباب اختياره :**

تكمن أهمية هذا الشرح وقيمته العلمية بانفراده بكثير من المسائل، وعنايته بخلافات النحويين، مع ظهور شخصية ابن طولون، الذي كان له جملة من الاعتراضات على ابن هشام.

ومن الأسباب التي دعت لاختيار الموضوع:

١) كون الكتاب يعدّ من الكتب المفقودة، فقد أشار ابن طولون في كتابه «**الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون**» إلى هذا الكتاب، وذكر بأنه قد ألّفه وفَقَدَه في الفتنة الغزالية، وهي إحدى المعارك التي شهدتها دمشق[١] ذلك الوقت.

٢) ارتباطه بكتاب مغني اللبيب لابن هشام، الذي يعد من أعظم كتب ابن هشام قدرا، وأرفعها مقاما، وأهمية كتاب «مغني اللبيب» نابعة من غير جهة: إحداها: أن مؤلفه يعدّ من أبرز النحويين الذين تميزوا بالتأليف المنظم والاستنباط الدقيق والترجيح المعلل، إلى جانب الأسلوب الذي اتبعه في تنظيم هذا الكتاب، وحرصه فيه على أن يكون مغنيا لقارئه عن الرجوع إلى كتاب آخر من كتب الأعاريب.

٣) يعدّ مؤلف هذا الكتاب من العلماء الذين برعوا في العربية، فقد قصده الطلبة في النحو، ورغب الناس في السماع منه، وكانت أوقاته معمورة بالتدريس والإفادة والتأليف؛حيث كتب بخطه كثيرا من الكتب[٢].

٤) ما يحويه الشرح من مادّة علميّة غزيرة، ونقل لأقوال العلماء وآرائهم واختياراتهم، وذكر للخلافات النحوية، مما لا غنى عنه لطالب العلم.

---

(١) ينظر: الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون ص (٣٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق ص (٣).

٥)المنزلة العلميّة التي يتحلّى بها كل من ابن هشام وابن طولون، فابن هشام صاحب الباع الطويل في التأليف النحوي، وابن طولون صاحب التأليف الموسوعي الذي ألّف في علوم اللغة وحدها ما يربو على سبعة وثلاثين مؤلّفا.

٦)عدم تحقيق الكتاب حسب ما توصلت إليه .

- **ثانياً : أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى ما يلي :

١) إخراج هذا المخطوط الذي فقده مؤلفه في حياته .

٢) إيضاح منهج ابن طولون في شرحه لمغني اللبيب .

٣) إبراز موقف ابن طولون من ابن هشام .

٤) رصد أهم مصادر ابن طولون التي أفاد منها في هذا الشرح .

- **ثالثاً : الدراسات السابقة:**

هذا الكتاب لم يحققه باحثٌ من قبل- حسب علمي - وإنما هناك دراسات تناولت جوانب أخرى لها علاقة بالمصنف، ومنها :

١) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الحميد جاسم الكبيسي.

٢) ابن طولون الدمشقي في ضوء شرحه لألفية ابن مالك. تحقيق: محمد قاسم الزوكاني.رسالة ماجستير،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق١٩٩٠م.

- **رابعاً : منهجية البحث :**

يقع البحث في قسمين :
الأول منهما:

جعل للدراسة وجعل **الثاني** للقسم المحقق، فالقسم الأول هو قسم الدراسة وسيسير البحث فيه وفق المنهج الوصفي التحليلي

وفي القسم الثاني : منهج التحقيق، وذلك حسب قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الصنعة، ويتلخص في الآتي:

١) جمع نسخ المخطوط.

٢) ترميز النسختين؛ حيث رُمز لنسخة النجف بـ(ن)، ولنسخة جامعة الملك سعود بـ(س).

٣) المقابلة بين النسختين

٤) اعتماد إحدى النسخ أصلا، وهي نسخة النجف؛ لقدمها نسخا.

٥) نسخ المخطوط وكتابته وفق قواعد الإملاء الحديث.

٦) ضبط النص المحقق.

٧) وضع الكلمات والجمل المضافة التي يقتضيها السياق بين قوسين هكذا( ) .

٨) الإشارة لبداية صفحات النسخة بوضع خط مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة بجواره.

٩) عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع بيان رقمها.

١٠) توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات.

١١) تخريج الأحاديث الشريفة من كتب السنة المعتمدة.

١٢) توثيق أقوال العرب وأمثالهم من الكتب المعتمدة.

١٣) توثيق الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى قائليها، والإشارة إلى بحورها ورواياتها المختلفة، مع ضبطها بالشكل، وشرح ما تدعو الحاجة إلى شرحه من مفرداتها، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين، وكتب النحو واللغة، والمجموعات الشعرية.

١٤) حرصت على تخريج النصوص من مظانِّها، وتوثيقها من مصادرها الأصلية، وكذلك آراء النحاة وأقوالهم، وعزوها لأصحابها إنْ لم ينصّ المؤلِّف على أسمائهم، وإن نصّ على أسمائهم تتبُعِها في مؤلفاتهم ما أمكن.

١٥) التعريف بالبلدان والأماكن من مظانها.

١٦) الترجمة المختصرة للأعلام.

١٧) ترتيب الأعلام بحسب التسلسل الزمني لوفياتهم.

١٨) وضعتُ فهارس تفصيلية في آخر الكتاب، وذلك على النحو التالي:

- فهرس الآيات القرآنية: وذلك على ترتيب السور القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة والآثار: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس أقوال العرب الشعرية: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية للقوافي.
- فهرس الأعلام: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس الأماكن: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس المصادر والمراجع: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس الموضوعات.

- **خامساً : خطة البحث :**

تشتمل خطة البحث على: مقدمةٍ، وقسمين رئيسيين، أحدهما للدراسة، والآخر للنص المحقَّقِ، ثم فهارس علمية مفصلة، تكشف الكتاب وتُيَسِّر الانتفاع به.

المقدمة

فيها: الاستفتاح، الأسباب التي دعتني للمشاركة في تحقيق هذا الكتاب ، أهداف البحث، خطة البحث، منهجية البحث، ثم الشكر والتقدير.

القسم الأول

الدراسة

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: ابن طولون: حياته وآثاره، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ومولده ومراحل حياته.

المبحث الثاني: شيوخه.

المبحث الثالث: تلاميذه.

المبحث الرابع: مؤلفاته.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وأراء العلماء فيه.

المبحث السادس: وفاته.

الفصل الثاني : الدراسة المنهجية لشرح المغني لابن طولون، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مصادره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب.

المطلب الثاني: العلماء.

المبحث الثاني: منهجه في الشرح .

المبحث الثالث: الأصول النحوية في الكتاب.

المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي ومذهبه النحوي.

المبحث الخامس: موقفه من مصنّف المغني.

المبحث السادس: التقويم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

القسم الثاني :

التحقيق

وفيه تحقيق القسم المخصص لي من (شرح مُغْنِي اللبيب عن كتب الأعارِيب) لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي المتوفَّى سنة (٩٥٣هـ)، من بداية حرف النون

حتى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلًا وعمادًا

- **سادساً : وصف نسخ المخطوط، ونسبتها لابن طولون :**

أ- **وصف النسخ :**

للكتاب المراد تحقيقه نسختان، هما:

أولا:نسخة النجف: (مكتبة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ العامة).

الناسخ: يار محمد شيخ فضل الله الهاشمي العباسي.

سنةالنسخ:٦/ج١/١٠٦٥ هـ.

مكان النسخة : توجد النسخة في مكتبة أمير المؤمنين العامة بمدينة النجف في العراق.

رقمها التسلسلي: الجزء الأول (٥٧٩ أدب) والجزء الثاني (٥٨٠ أدب).

لوحاتها وأوراقها:تقع النسخة في (٤٧١)لوحة؛ في كل لوحة ورقتان.الجزء الأول: من بداية الكتاب وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٢٦١)، وأوراقه(٥٢٢) ورقة.

والجزء الثاني: يبدأ من اللوحة رقم (٢٦٢)، وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٤٧١)، وأوراقه (٤١٨) ورقة.

سطورها:عدد سطور كل ورقة فيها(٢٧) سطرا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (٢٠) كلمة تقريبا.

خطها:خطها جميل واضح، غير مضبوط بالشكل،وكتبت بلون أسود بخط النسخ، ومُيِّزَت الأبواب والفصول والمسائل باللون الأحمر. وقد اتخذتها أصلا لقدمها، وجودتها .

ثانيا: نسخة جامعة الملك سعود: (مكتبة جامعة الملك سعود – قسم المخطوطات).

الناسخ:ولد خواجه فيضي بن خواجكي أحمد نقشبندي.

سنة النسخ: ١١٠٤هـ.

مكان النسخة: توجد النسخة في مكتبة جامعة الملك سعود في مدينة الرياض في المملكة

العربية السعودية.

رقمها التسلسلي: ٧٩٧٩ ف ١/١٧٤٥، جزءان في مجلد واحد.

لوحاتها وأوراقها: تقع النسخة في (٤٥٨) لوحة ؛ في كل لوحة ورقتان. الجزء الأول: من بداية الكتاب وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٢١٦)، وأوراقه(٤٣٢) ورقة. والجزء الثاني: يبدأ من اللوحة رقم (٢١٧)، وينتهي بنهاية اللوحة رقم (٤٥٨)، وأوراقه (٥٣٦) ورقة.

سطورها: عدد السطور في كل ورقة في الجزء الأول (٢١) سطرًا . عدد السطور في كل ورقة في الجزء الثاني (٢٥) سطرًا .ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (٢٣) كلمة.

خطّها: تعليق حسن دقيق، غير مضبوط بالشكل،وكتبت بلون أسود، ومُيِّزَت الأبواب والفصول والمسائل باللون الأحمر.

ب : نسبة المخطوط :

١- ذكر ابن طولون اسم كتابه في المقدمة؛ بقوله: "فهذا شرح لطيف، ممزوج بنفسجه بالورد الظريف على كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وهو العنوان نفسه الذي ذكره في الفلك المشحون ص ٣٩.

٢- وذكر الناسخ أيضًا اسم الكتاب، ومصنفهفي الصفحة الأخيرة، بقوله: "تم شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام الفاضل العالم العلامة شيخ الإسلام شمس الدين محمد بن طولون الحنفي المحدث الشامي الصالحي".

٣- أورد ابن طولون العديد من كتبه في الشرح، ومنها :

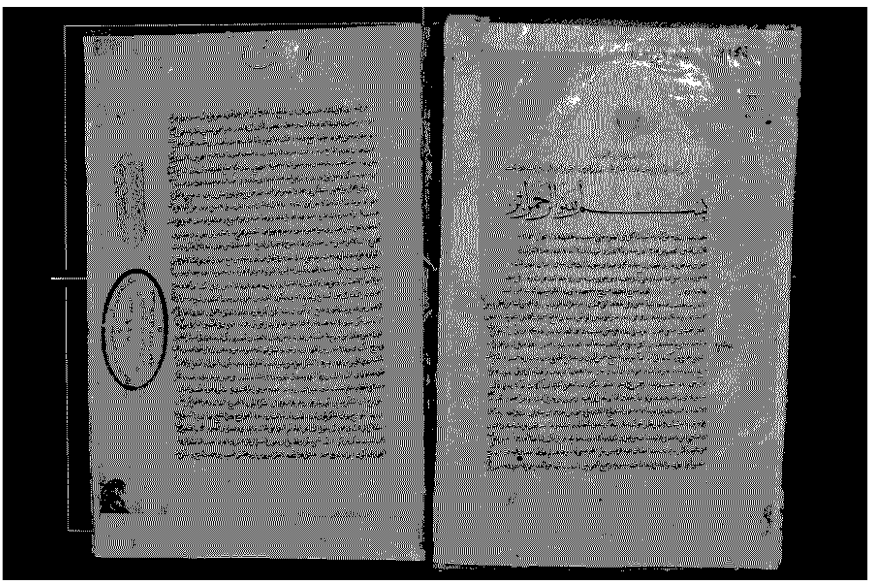
- التيجان المزخرفة في معالم مكة المكرمة، لوح ٤/أ (الفلك المشحون ص ٣٣) .
- الشذرات الذهبية في تراجم الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، لوح ٣٥/أ (الفلك المشحون ص ٣٨) .
- فهرست المرويات الأوسط، لوح ٣٧/ب (الفلك المشحون ص ٤١) .
- النفحة الزئبقية في الأسئلة الدمشقية، لوح ٣٦٥/أ (وقد نسبه إليه الزركلي في

الأعلام، وهدية العارفين .

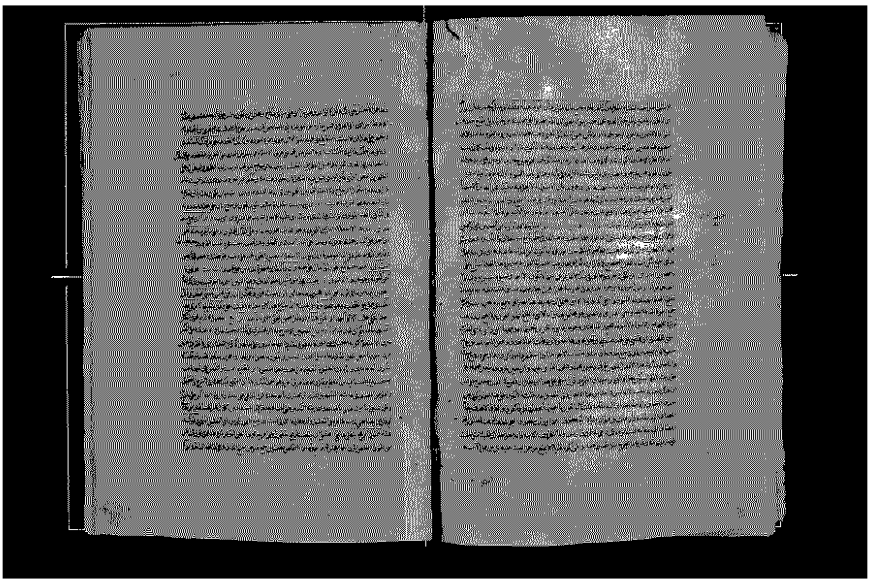
- **سابعاً : اللوحات المراد تحقيقها :**

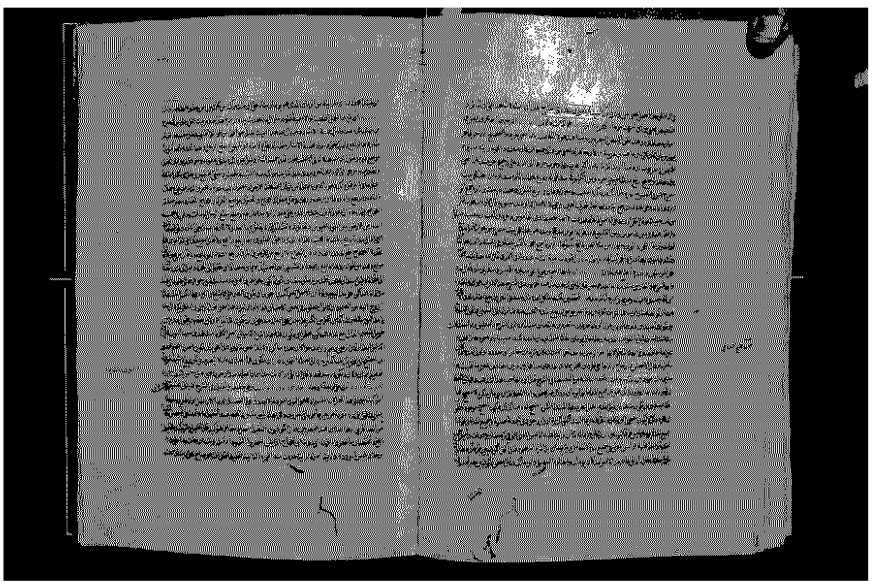
من اللوحة ٢٤٧ (ب) من نسخة الأصل (نسخة النجف) بداية حرف النون حتى نهاية اللوحة ٣٦٨ (ب) نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا.

- **ثامناً : نماذج من المخطوط :**

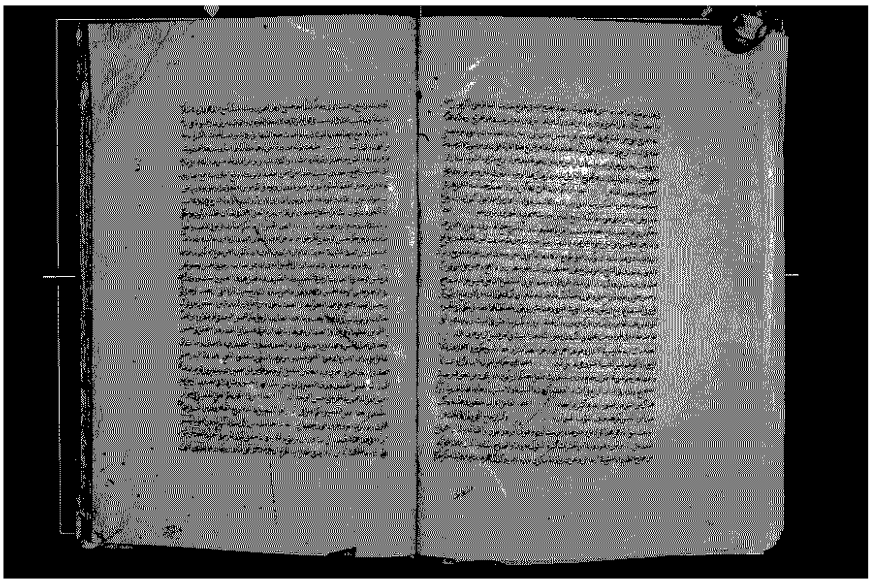


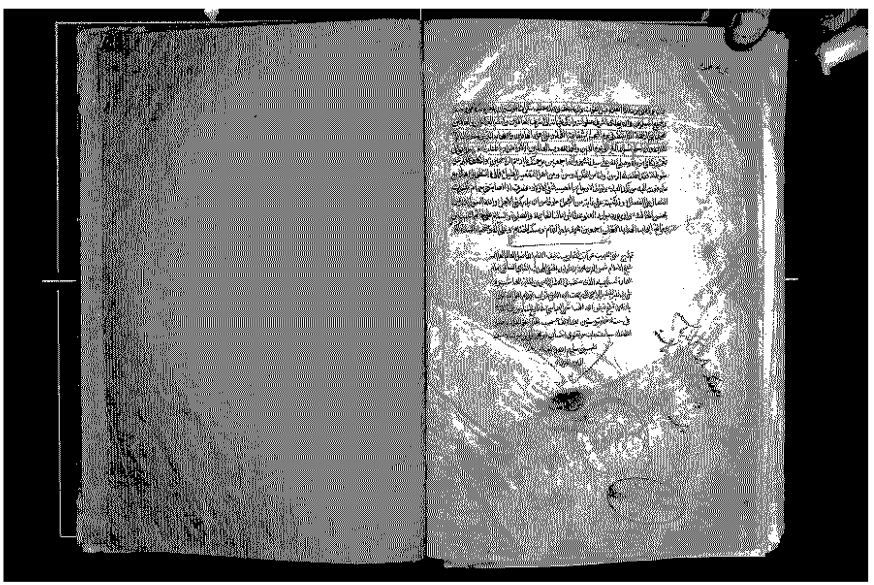
وسط المخطوط :





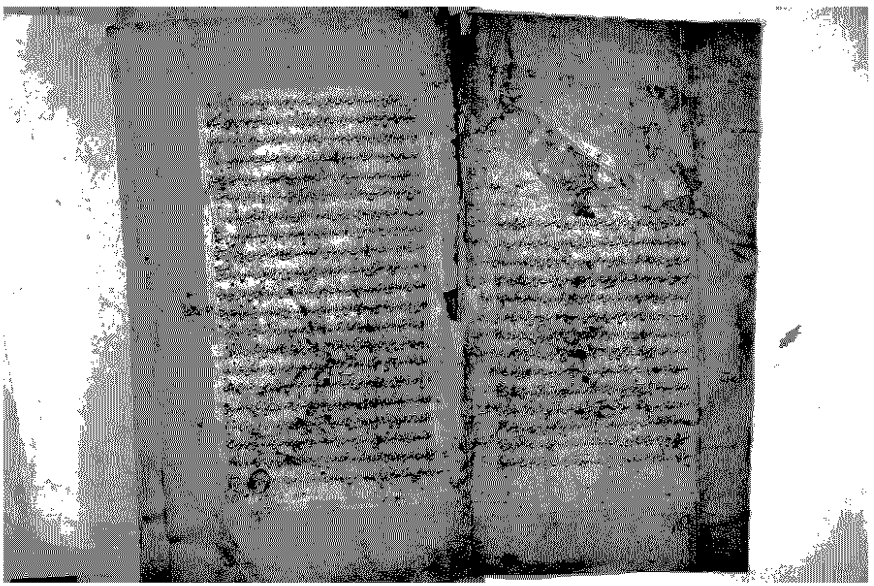
نهاية المخطوط :



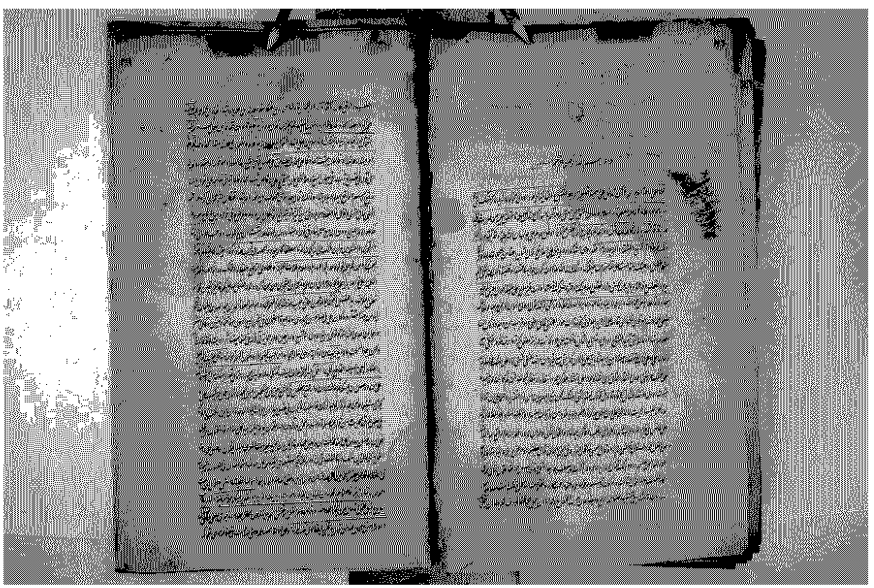


ب : نسخة الملك سعود :

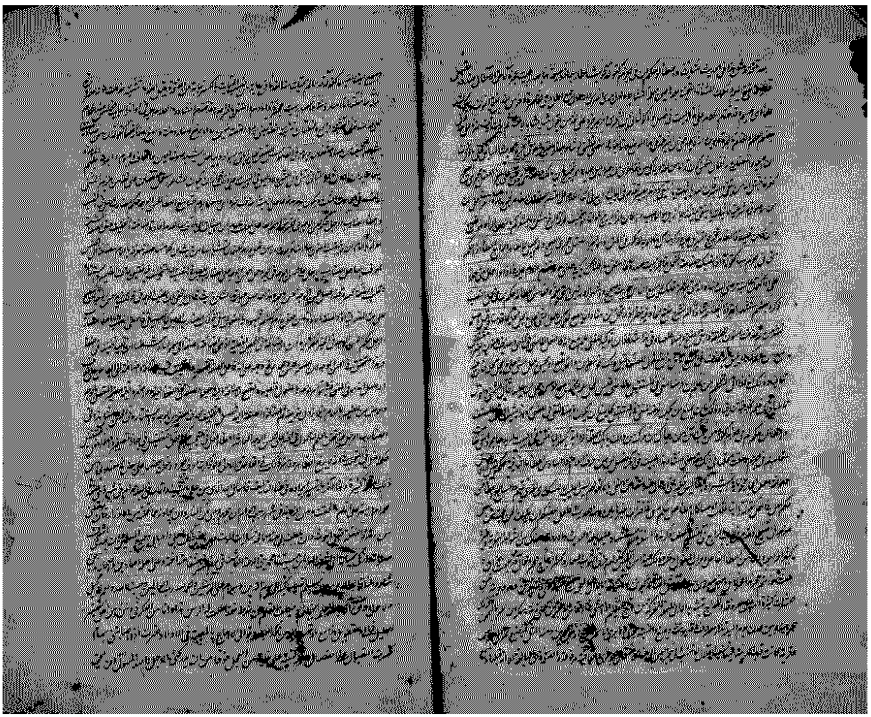
بداية المخطوط:

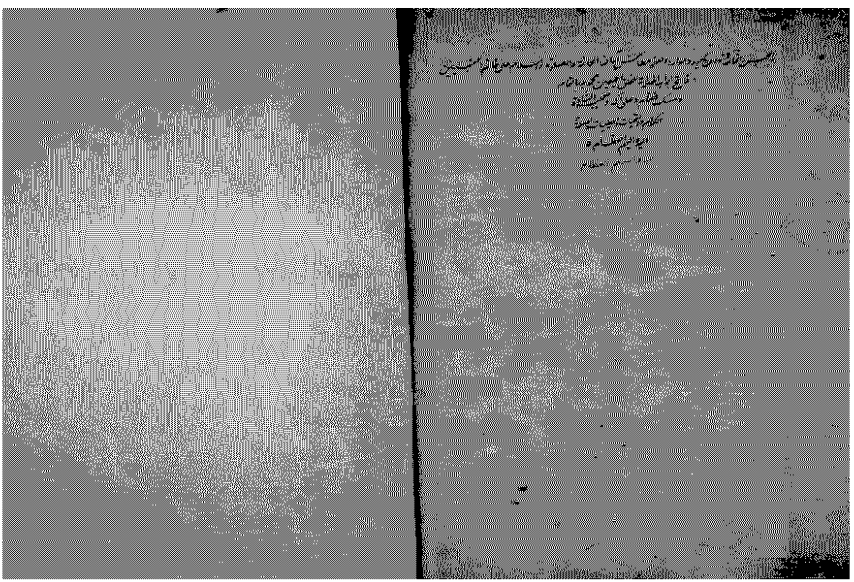


وسط المخطوط:



نهاية المخطوط :





- **شكر وتقدير** :

وفي الختام ، لله الحمد والفضل والمِنَّة ، أن منَّ عليَّ إتمام هذا البحث فمِنْه العوْن والتوفيق والتيْسير، وله الفضل والشكر أولاً ثم لمن كان عونًا لي في مسيرتي ومرشدًا وموجهًا: مشرفي **الأستاذ الدكتور: إبراهيم البعيمي**، الذي نَعِمْت بملحوظاته الثرية، وتوجيهاته السديدة، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

كما أشكر أختي وزميلتي: وضحاء الحربي التي كان لها الفضل بعد الله في العثور على هذا المخطوط القيّم، والشكر موصولٌ لوالدتي التي طالما حفزتْني بدعواتٍ تبعثُ في فؤادي الاطمئنان ، ولزوجي الذي كان يحثُّني على المسير ويدفعني قدمًا للإنجاز .

والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل هذا العمل في خدمة العلم ، مباركًا نافعًا ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ ﷺ.

القسم الأول

الدراسة

ويتكون من فصلين:

الفصل الأول: ابن طولون: حياته وآثاره.

الفصل الثاني : الدراسة المنهجية لشرح المغني لابن طولون.

الفصل الأول

ابن طولون: حياته وآثاره

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ومولده ومراحل حياته.

المبحث الثاني: شيوخه.

المبحث الثالث: تلاميذه.

المبحث الرابع: مؤلفاته.

المبحث الخامس: مكانته العلمية وأراء العلماء فيه

المبحث السادس: وفاته.

المبحث الأول
اسمه ومولده ومراحل حياته

النشأة والانشغال بالعلم:

هو محمد بن علي بن أحمد، المدعو محمد بن علي بن خمارَوَيْهِ بن طولون، الصالحي، الدمشقي الحنفي، الملقَّب بشمس الدين، والمكنى بأبي الفضل.

وُلد بمنزله بـ"حكر الحجاج" بصالحية دمشق، في ربيع الأول من سنة ثمانين وثمانمئةٍ تقريبًا.

والدته كانت روميةً تُوفيت شهيدةً بالطاعون، ثم نشأ في كَنَفِ والده وعمِّه أقضى القضاة: جمال الدين يوسف[1].

تعلَّم الخط بمكتب المدرسة الحاجبية بالقُرْب من منزله، ثم حفظ القرآن بمكتب مسجد الكوافي، ثم شرع في القراءة والعرض على العلماء:

حفظ "المختار" في الفقه على مذهب أبي حنيفة[2]، وعرضه على شيخ الإسلام زين الدين بن العيني الصالحي[3]، ثم حفظ كتاب "المنار" في أصول الفقه للعلَّامة حافظ الدين النَّسَفِي[4]، ثم حفظ كتاب "الخلاصة الألفية" في النحو، للإمام جمال الدين بن

---

(١) هو: يوسف بن حسن بن أحمد عبد الهادي المبرد الصالحي، من فقهاء الحنابلة، له مؤلفات عديدة، طبع الكثير منها، توفي سنة ٩٠٩هـ. ينظر ترجمته في: إنباء الأمراء بأنباء الوزراء ٨/١، وشذرات الذهب ٦٢/١٠، والأعلام ٢٢٥/٨.

(٢) هو: النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة، صاحب المذهب الحنفي في الفقه الإسلامي، كان جامعًا بين الفقه والعبادة والورع والسخاء، من تصانيفه: «الرد على القدرية»، و«المخارج في الفقه» رواية تلميذه أبي يوسف، توفي سنة ١٥٠هـ .

ينظر ترجمته في: سلم الوصول ٦٤/٢، وطبقات المفسرين ١٨/١، ومعجم المؤلفين ١٠٤/١٣.

(٣) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن أبي بكر الصالحي المعروف بابن العيني، اشتغل بالفقه حتى صار من أعيانه، من تصانيفه: «شرح الألفية لابن مالك»، و«كتاب في العروض»، توفي سنة ٨٩٣هـ، ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧١/٤، والأعلام ٣/ ٣٠٠.

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي، أحد العلماء الزهاد، وصاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول والعربية، توفي سنة٧٠١هـ. ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ١٧/٣، والمنهل الصافي ٧١/٧.

مالك[1]، و"المقدمة الآجُرُّومِيَّة" للإمام أبي عبد الله بن آجُرُّوم[2]، وكتاب "الحدود" للإمام أبي عبد الله الأبدي[3]، و"المقدمة الجَزَرِيَّة" لشمس الدين بن الجزري[4].

وعَرضَهم على جماعةٍ منهم:

شيخ الحنفية: عز الدين بن الحمراء، وشيخ الشافعية: تقي الدين ابن قاضي عجلون، وشيخ الحنابلة: شهاب الدين العسكري، وقاضي قضاة الحنفية: مُحبّ الدين بن القصيف.

ثم حفظ "تلخيص المفتاح" للقاضي جلال الدين القزويني، و"الشمسية في المنطق" للكاتبي، و"التبصرة والتذكرة" الألفية في علوم الحديث للحافظ زين الدين العراقي، و"حِرْز الأماني ووجه التهاني" في القراءات السبع لوَلِّي الله القاسم الشاطبي، و"الدُّرة في القراءات الثلاث تتمة العشرة" لشيخ القراء الشمس بن الجزري.

وفي غضون اهتمامه بحفظ هذه الكتب تَلا القرآن بالسبع إفرادًا وجمْعًا من طريقي الشَّاطبية على العلامة محيي الدين الإربدي المقرئ، وكتب له فيها إجازةً.

ومع كل ذلك كان مقبلاً على علوم الحديث، فأخذه عن مجموعةٍ من الشيوخ الأئمة والمسندين، ومن أجلِّ العلماء الذين أخذ منهم المحدِّث العلامة: ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبي بكر، الشهير بابن زريق، فقد قرأ عليه الصحيحين؛ البخاري ومسلم، وسنن النسائي، وابن ماجه.

ثم تابعَ تحصيلَ العلوم والفنون في شتَّى المجالات:

فأخذ علم الكلام عن جمْعٍ من العلماء، وكذا علم أصول الفقه، وعني أيضًا بعلم النحو وأصوله: فأخذهما عن مجموعةٍ من العلماء: كـ"شذور الذهب " لابن هشام و"ألفية ابن مالك" و"الآجُرُّومِيَّة".

---

(١) ينظر: ص (٨١) من هذه الرسالة.

(٢) هو: محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي الفاسي، المعروف بابن آجروم، توفي سنة ٧٢٣هـ، اشتهر بمقدمته الآجرومية، ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ٨٢/٩، وبغية الوعاة ٢٣٨/١.

(٣) هو: شهب الدين أحمد الأبدي، صاحب "الحدود في النحو" ينظر: إيضاح المكنون ٣٩١/٣، ٣٩٦/٣.

(٤) ينظر: ص (٢٤٩) من هذه الرسالة.

وتنوَّعت العلوم التي أَلمَّ بها وعرج عليها فشملت مجالات علم التفسير والفرائض والمعاني والعَرُوض والطب والهندسة.

قال في "الفلك المشحون": (وقد اشتغلتُ بعلومٌ أُخَر على أشياخٍ غرباء أعرضت عن ذكرها هاهنا؛ لِقلةِ اهتمامي بها. ومن أراد الاطلاع على معرفة ما تيسّر لي نوع إلمامٍ به من أنواع العلوم، فعليه بكتابي المسمى "اللؤلؤ المنظوم" فإني ذكرت في كل واحدٍ منها ما تيسَّر لي مِن رسْمه وموضوعه وغايته وعمَّن أخذته، وماذا كتابي فيه، وأي شيءٍ لي فيه من تأليف إلى حين وضعي لهذا المؤلف وفائدة مهمة منه، وغالبًا لا أخل بذكرها أجمع، إذ هي الغرض ، وربما تستفاد منها أمورٌ أُخر بالعرض، ومجموع ما ذكرت فيه من العلوم ثمانية وثلاثون علمًا)[1].

(١) ينظر ترجمته في : الضوء اللامع ٧/ ١٦٩: ١٧١.

المبحث الثاني
شيوخه

أخذ العلم عن علماء عصره وأشهرهم:

١ – القاضي ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن العمري القرشي المعروف بابن زريق، ولد بدمشق ونشأبها (٨١٢ – ٩٠٠ هـ) كان عالما بالحديث النبوي[١].

٢ – الخطيب سراج الدين عمر بن علي بن عثمان بن صالح الصيرفي (٨٢٤ – ٩١٧ هـ)، كان خطيب دمشق ومن علماء الحديث بها[٢].

٣– جمال الدين يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المبرد الصالحي الحنبلي (٨٤٠ – ٩٠٩ هـ)، وقد ألّف ابن طولون في ترجمته مؤلفًا ضخمًا كما ذكره ابن العماد[٣].

٤ – أبو الفتح شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي السكندري المزي (٨١٨ – ٩٠٦ هـ)[٤]

٥ – عبد القادر بن محمد بن النعيمي، الشيخ العلامة الرحلة مؤرخ دمشق، المتوفى سنة (٩٢٧ هـ)[٥].

٦ – أخذ عن الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١ هـ).

(١) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١/ ٢٨٦، وشذرات الذهب ١٠/١٣٢.

(٢) ترجمته في الكواكب السائرة: ١/ ٢٨٦، وشذرات الذهب، ١٠/ ٨٤.

(٣) سبق ترجمته.

(٤) ينظر ترجمته في: الأعلام ٧/ ٥٣ ،وشذرات الذهب ١٠/٤٣٦.

(٥) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١/٢٥٠.

المبحث الثالث

تلاميذه

١ – شهاب الدين أحمد بن أحمد الطيبي الشافعي المتوفى سنة (٩٨١ هـ)[١].

٢ – نجم الدين وقيل شمس الدين محمد بن محمد بن رجب البهنسي المتوفى سنة(٩٨٦ هـ)[٢].

٣ – علاء الدين علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشهير بابن ألوس المتوفى سنة (٩٧١ هـ)[٣].

٤– شيخ الإسلام إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي الشافعي مفتي الشافعية المتوفى سنة (٩٩٣ هـ)[٤].

٥ – زين الدين عمر بن محمد بن أبي اليمن المعروف بابن سلطان المتوفى سنة (٩٩٧ هـ)[٥].

٦ – شيخ الإسلام أحمد بن شرف الدين يونس بن عبد الوهاب العيتاوي الشافعي المتوفى سنة (١٠٢٥ هـ)[٦].

٧ – شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن أبي الوفاء علي بن إبراهيم المفلحي الصالحي ثم الدمشقي المتوفى سنة (١٠٣٥هـ) وقيل سنة (١٠٣٨ هـ)[٧].

---

(١) ينظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٩١.

(٢) ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠/ ٦٠٢، ومعجم المؤلفين ٢١٧/١١.

(٣) ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠/ ٥٣٠، ومعجم المؤلفين ٣٧/٧.

(٤) ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١٧٥/٣، ومعجم المؤلفين ٥٠/٧.

(٦) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١٨٥/٢، والأعلام ٢٦٢/٨.

(٧) ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٤٨/١٢، وإنباء الأمراء بأنباء الوزراء ١٠/١.

٨ – القاضي أكمل الدين محمد بن إبراهيم بن عمر بن مفلح المتوفى سنة (١٠١١ هـ)[١].

ولم يثْنه الانشغال بالعلم والانكباب عليه عن تولِّي عددٍ من المناصب والوظائف:

– تولية عقد الأنكحة بإذنٍ من الخليفة بمصر، وكان يعقد العقد مرتين، مرة بذكْر الصداق، وأخرى بتركه، لأنَّ الصداق قد يكون دون مهرِ المثل فينعقد ثانيًا عليه.

ـ من وظائف القراءات:

قراءة المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموي، والقراءة بتربة الشهابية عند بئر كنجك بسفح قاسيون، والقراءة بتربة السعرتية بالجسر الأبيض، والقراءة بالسبع بمدرسة أبي عمر .

– من وظائف الحديث:

قراءة الحديث بالمدرسة العزية بالشرف الأعلى، وقراءة صحيح البخاري ومسلم في وقف المرحومة آسية بنت العيني، وقراءة البخاري المنسوبة لعم والدي الخواجكي البرهاني بن قنديل .

ـ ومن الإمامات :

إمامة الخانقاه اليونسية بالشرف الأعلى، وإمامة الزاوية السيوفية بمحلة الفواخير، وإمامة عمارة السلطان سليم بن عثمان بصالحية دمشق.

ـ ومن الخطابات:

خطابة المدرسة الركنية بسفح قاسيون .

ـ ومن الشهادات[٢]:

الشهادة بالمدرسة العذراوية ووقفها بحصة الحنفية.

ـ ومن المشارفات[٣]:

(١) ينظر ترجمته في: إنباء الأمراء بأنباء الوزراء: ٨،٧/١. وفهرس الفهارس ٤٧٣،٤٧٢/١.

(٢) الشهادة هي أن يكون للمدرسة بنص الواقف شاهدٌ أو أكثر، وهذا الشاهد هو المراقب أو نائبه، فإذا باع أو اشترى أو أجَّر أو أعطى شيئًا لأحدٍ يكون ذلك بحضوره، ويضع شهادةً على الصكوك والعهود.

(٣) هي أن يشرف على أمور المدرسة، كالنظافة والخدمة وأمثالها.

ـ ربع المشارفة بالمدرسة المرشدية .

ـ ومن تفرقة الربعات :

تفرقة الربعة بالمدرسة الجوهرية داخل دمشق .

ـ ومن خدمة الكتب:

خدمة كتب الحنفية بمدرسة الشيخ أبي عمر، وخدمة الكتب المنسوبة لعبد الرحمن العيني، وعلاء الدين البخاري الحنفي.

ومن كتابات الغيبة[1]:

كتابة الغيبة بالمدرسة الجوهرية سنة (٩٠٩هـ).

ومن التصوفات:

وتكون في الخوانق والربط[2]،تصوف بالخانقاه اليونسية بالشَّرَف الأعلى.

وتصوف بالخانقاه الحسامية بالقرب من الشبلية سنة (٩٠١هـ).

ومن الفقاهات[3]:

الفقاهة بالماردانية سنة (٨٩١ هـ).

والفقاهة بالإيوان داخل الجامع الجديد سنة (٨٩٥ هـ).

والفقاهة بالمدرسة الجوهرية ، والمرشدية، والعزيزية والبلخية.

ومن الإعادات[4]:

إعادة التدريس بالمقدمة الجوانية في مستهل محرم سنة (٩٢١هـ).

---

(١) وهي أن يخصص موظف في أصل شرط الواقف ليكتب اسم مَن يتخلَّف عن الحضور.

(٢) ويشترط لصاحبها أن يكون مستقيم الأخلاق تقيًّا.

(٣) هي أن يكون صاحب هذه الوظيفة مشتغلاً بالفقه أو متصفًا به، سواء كان طالبًا مبتدئًا أو فقيهًا عالما.

(٤) المعيد هو الأستاذ الثاني للطالب، وقد يكون أعلم من المدرِّس ولكن لم يشعفه الحظ لأن يكون مدرسًا.

ومن التدريس:

تدريس المارداني وتدريس العذراوية، والتدريس بالجامع الأموي.

ومن المشيخات:

مشيخة زاوية المنبجية، والمشيخة بالخانقاه اليونسية، والمشيخة بالزاوية السيوفية.

ومن نيابات النظر:

نيابة النظر على الخانقاه اليونسية.

ومن الأنظار[1]:

النظر على الزاوية المنبجية الكائنة بالربوة، والنظر على خزانة كتب الشيخ علاء الدين البخاري، والنظر على زاوية السيوفي وعلى وقْفها.

وأوكلت إليه مهمة الخطابة سنة (٩٤٦هـ)، بعد وفاة خطيب الجامع الأُمويّ فترةً من الزمن، ثم اعتذر عنها؛ لضعْف بدنه، وألزم بإفتاء الحنفية، فامتنع وتعلَّل بتوالي الأوْجاع[2].

(١) الناظر بمنزلة المدير العام للمدرسة.

(٢) ينظر: الفلك المشحون: (ص٥٩- ٦٩) بتصرف. وينظر: القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: (١/٢١- ٢٩).

المبحث الرابع
مؤلفاته

وفي خلال ذلك كان يشرع في التأليف والتصنيف والتخريج والانتقاء والاختصار فهو من المكثرين من التصنيف حتى ثبت أن مؤلفاته ثلاثة وخمسين وسبعمائة كتاب بعضها في مجلدات كـ «مفاكهة الخلان» و «القلائد الجوهرية» وبعضها رسائل صغيرة لا تتعدى الكراس، ولم يُطبع من هذا التراث الغنيّ إلاّ أقلُّه، فمِن كُتبه المطبوعة:

١ – الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون.

٢ – قيد الشريد في أخبار يزيد (ابن معاوية).

٣ – أعلام الورى بمن ولى نائبًا من الأتراك بدمشق الشام الكبرى.

٤ – القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية.

٥ – إعلام السائلين عن كُتب سيد المرسلين.

٦ – نقد الطالب لشغْل المناصب.

٧ – المعزة فيما قيل في المزة.

٨ – اللمعات البرقية.

٩ – فص الخواتم فيما قيل في الولائم.

١٠ – مفاكهة الخلَّان في حوادث الزمان.

١١ – ضرب الحوطة على جميع الغوطة[1].

(١) إنباء الأمراء بأنباء الوزراء: (٧/١)، وينظر: سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول: (١٥٢/٣).

المبحث الخامس
مكانته العلمية وأراء العلماء فيه

لقد كان ابن طولون من العلماء الذين رسخت أقدامهم في العلم، وبلغوا فيه شأوًا بعيدًا، مما دعا الكثير من العلماء إلى وصفه بالعلم والحفظ، ومن أقوال بعضهم:

- قال عنه الغزي في كواكبه: «الإمام العلامة المسند المفنن الفهامة»[1].
- قال عنه ابن العماد الحنبلي في شذراته: "الإمام العلامة المسند المؤرخ"[2].
- وصفه العلاَّمة محمد بن جعفر الكتاني في الرسالة المستطرفة: «مسند الشام في عصره»[3].
- ترجمه الكتاني الآخر في فهرس الفهارس بقوله: «الإمام العلامة المحدث مسند الشام ومفخرته وحافظه»[4].
- قال عنه عمر بن رضا الدمشقي: «محدثٌ، مسندٌ، مؤرخٌ فقيهٌ، نحويٌّ، مشاركٌ في التعبير والطبِّ وغيرهما من العلوم»[5].

(١) الكواكب السائرة ٢/٥١.
(٢) شذرات الذهب ١٠/٤٢٨.
(٣) الرسالة المستطرفة ١/١٩٤.
(٤)١ فهرس الفهارس /٤٧٢.
(٥) معجم المؤلفين: ١١/٥١.

المبحث السادس

وفاته

توفي سنة تسعمائة وثلاثة وخمسون بالصالحية[1]. ودُفِن بتُربتهم عند عمّه القاضي جمال الدين بالسفح قبلي الكهف والخوارزمين، ولم يعقبْ أحد، ولم يكن له زوجةٌ حين مات[2].

(١) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: (١/ ١٦).

(٢) إنباء الأمراء بأنباء الوزراء: (٨/١).

الفصل الثاني

الدراسة المنهجية لشرح المغني لابن طولون

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مصادره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب.

المطلب الثاني: العلماء.

المبحث الثاني: منهجه في الشرح .

المبحث الثالث: الأصول النحوية في الكتاب.

المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي ومذهبه النحوي.

المبحث الخامس: موقفه من مصنّف المغني.

المبحث السادس: التقويم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

المبحث الأول
مصادره

وفيه مطلبان:

المطلب الأول : الكتب:

لا شكَّ أن المطَّلِع على شرح ابن طولون اطلاعًا سريعًا يظهر له اعتماده على كتابَيْ: المنصف للشمني، وتُحفة الغريب للدماميني، فقد كان اعتماده عليهما كبيرًا في شرْحه لمغْني اللبيب، ثم يأتي بعدهما في الإفادة كتاب التعليق للدماميني .

وقد بلغ ذكر أقوال الشمني في شرحه فيما يخص جزئيتي من المخطوط مائة وستة وثلاثون قولاً ، كما بلغ عدد المواضع التي اعتمد فيها على تحفة الغريب للدماميني في شرحه اثنان وتسعون موضعًا ، أما اعتماده على التعليق للدماميني فقد كان في خمسة عشر موضعًا .

وكما نعلم أن ابن طولون من نُحاة القرن التاسع، فالنحو العربي في عصره قد ازدهر، واشتدت أركانه ، وامتلأت المكتبات بميراثٍ ضخْمٍ من المعارف المتنوعة، فمن الطبيعي أن يُفيد ويطلع على مصنفات الأسلاف الذين خلفوها ، فهم لم يخلفوا إلا ميراثاً ضخمًا من العلوم المتنوعة، وهو كما أسلفنا قد نهل من مختلف العلوم الشرعية والعربية، وقد تنوعت مصادره بالإضافة إلى هذه الكتب الثلاثة، وسأعرج عليها فيما بعد.

أ- ولما كان الاعتماد على المنصف وتحفة الغريب كبيرًا وجوهريًا ؛ آثرت إيراد المواضع الأبرز فيهما والتي تكرر ورودها مما يُشير إلى توافق ذلك مع فكْر ابن طولون المعرفي واللغوي والنحوي:

١- الاعتماد على معجمَي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي في شرح الغريب وبيان ملابسات الألفاظ وتأصيل اللفظة المعجمية؛ فقد تكرَّر ذكْر معجم الصحاح فيما يخص جزئيتي من المخطوط في تسعةٍ وأربعين موضعًا، وكان معظمها في شرح الغريب في الشواهد الشعرية النحوية ، وما يلي نماذج منها :

- عند ورود هذا البيت الشعري :

أَرَيْـــتَ إنْ جِـــاءتُ بـــه أُمْلُـــودا مُـــرَجَّلا ويلـــبسُ الـــبُرودا

قال: «وفي الصحاح: شعرٌ رَجَلٌ ورَجِلٌ ، إذا لم يكن شديد الجُعُودةِ ولا سبطًا، تقول منه: رجل شعْره ترجيلاً»[1] .

– لما ذكر رأي ابن هشام في تنوين الترنم ، أورد ما في الصحاح من معنى للترنُّم فقال: "في الصحاح: الغُنة صوتٌ في الخيشُوم والأغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه، يقال: طيرٌ أغنّ ووادٍ أغنّ إذا كثر العُشب لأنه إذا كان كذلك ألفه الذبان وفي أصواتها غُنة"[2].

– عند ورود الشاهد الشعري:

بَكَيـــتَ وَمـــا بُكـــا رَجُـــلٍ حَـــزينٍ عَلـــى رَبعَـــينِ مَســـلوبٍ وَبـــالي

قال : "في الصحاح: (البكاء يُمد ويُقصر إذا مددت أردت الصوت الذي يكون مع البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها)" [3].

وقد تكرر ذكْر مُعجم القاموس المحيط في ستةٍ وعشرين موضعًا ، وما يلي نماذج منها:

– عند ذكْر قول المصنف عن التنوين وبيان معناه والقول في نون "ضيفن " قال: "في القاموس : هو مَن يجيء مع الضيف متطفلاً"[4].

– عند ورود الشاهد الشعري:

وليسَ الموافيني ليُرفَدَ خائباً

قال: "وافيْتُ القومَ أيْ : أتيتهم كذا في القاموس"[5].

– عند ذكر قول المصنف رأي الخارزنجي في معنى حرف الواو :

(والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي) يقول موضحًا معنى الخارزنج:

(١) ينظر: ص (٦٧) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٨٩) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص (١٤٥) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص (٧٦) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص (١٠٠) من هذه الرسالة.

"فراء وزاي مفتوحتين فَنُون ساكنة فَجِيم فَيا للنسبة منسوبٌ إلى بلدٍ يسمى "خارزنج" ذكرها في القاموس"[1].

٢- الاعتماد على تفسير الزمخشري: " الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل" فقد تكرر ذكْر هذا التفسير في هذا البحث أربعين مرةً ، وذلك لِمَا لهذا التفسير من أهميةٍ بالغةٍ في بيان الرأي النحوي وعناية بالألفاظ واللغة والقراءات القرآنية وعناية المصنف به، وما يلي نماذج منها:

-عند ذكر رأي المصنف حيث يرى: أن الزمخشري يُفسِّر الضمير بالتمييز في غير بَابَيْ نِعم ورُبَّ، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[2]: الضمير في (فسوَّاهُن) ضميرٌ مُبْهَمٌ، و(سبْع سمواتٍ) تفسيره، ويُؤوله على أن مراده : سبع سنوات بَدَل.

فإنه قال هناك -أي الزمخشري- في قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[3] يجوز أن يرجع الضمير فيه إلى السماء على المعنى كما قال: ﴿طَآئِعِينَ﴾[4] ونحوه: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[5] ويجوز أن يكون ضميرًا مبهمًا مفسرًا بِسبعِ سماواتٍ، والفرق بين النصبين أنَّ أحدهما على الحال، والثاني على التمييز[6].

- بعد تعداد المصنف لأمثلة الاستئناف النحوي ومنها:

أحدها ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾[7] من قوله تعالى:﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا

(١) ينظر: ص (١٥٩) من هذه الرسالة.

(٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٣) سورة فصلت: ١٢.

(٤) سورة فصلت: ١٤ .

(٥) سورة الحاقة: ٧.

(٦) ينظر: ص (٦٨٥) من هذه الرسالة.

(٧) سورة الأعراف: ١٠٠.

﴿يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[1] ، وأنها ليست استئنافًا بيانيًا ، ذكر الشارح قول الزمخشري مؤيدًا لرأيه: (أيضًا هذا مأخوذٌ مِن كلام الزمخشري، قال في الكشاف ما نصه: (فإن قلت: لا يسمعون كيف اتَّصل بما قبله؟ قلت: لا يخلو إمَّا أنْ يتَّصلَ بما قبله على أنْ يكون صفةً لكلِّ شيطانٍ واستئنافًا، فلا تصح الصفة؛ لأنَّ الحفظ من شياطين لا يسمعون، ولا يتسمعون لا معنى، وكذلك الاستئناف؛ لأنَّ سائلاً لو سأل: لمَ تحفظُ من الشياطين؟ وأجيب: بأنهم لا يسمعون. لم يستقم، فبقي أن يكون كلامًا منقطعًا مبتدأ اقتصاصًا لما عليه حال المسترق للسمع وأنهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة أو يتسمَّعوا وهم مقذوفون بالشُّهُبِ مدحورون عن ذلك[2]).

-عند ذكر المصنف مسألةَ الاعتراض، وأنه عند البيانيين يختلف عنه عند النحويين قال الشارح: (وقال قومٌ: قد تكون النُّكتة في الاعتراضِ دفعُ الإبهامِ، ثم جوَّز بعض هؤلاء وقوع اعتراضٍ آخر، جملة لا يَلِيَها جملة متصلة بها بأن لا يَلِيَها جملة أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو يَلِيَها جملة غير متصلةٍ بها معنى، وهذا صريحٌ في مواضع من الكشاف[3]).

٣- الاعتماد على الزمخشري وآرائه النحوية في كتابه المفصل حيث تكرر وروده في بضعةٍ وعشرين موضعًا منها:

- عند حديث المصنف عن حرف الهاء، وأنها تكون للتنبيه، قال الشارح: (حكى الزمخشري في المفصل أنه يُقال: "ها إنَّ زيدًا منطلقٌ" و"ها افعل كذا" وهذا ليس شيئًا من الأربعة التي ذكرها المصنف، لكن قال الرضي لم أعثر لذلك على شاهدٍ وهو عجيبٌ، فإن الزمخشري أنشد في المفصل:

هـا إنَّ ذا عِـذْرةٌ إلاَّ تَكُـنْ نَفَعَـتْ فـإنَّ صـاحِبَها قـد تَـاهَ في البَلَـدِ

وهذا شاهدٌ على دخولها على الجملة الاسمية[4].

(١) سورة الصافات: ٧-٨.

(٢) ينظر: ص (٢٤٩) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص (٣١٤) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(١١٤) من هذه الرسالة.

– عند ذكر المصنف الفروق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ذكر أن جماعةً قالوا عن الصفة المشبهة: إنها لا تكون إلا غير مجاريةٍ، فالشارح بيَّن أنَّ من هؤلاء الجماعة الزمخشري، وأورد قوله في المفصل : "الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهةٌ بها في أنها تُذكَّر وتُؤنَّث وتثنى وتجمع انتهى".

ذكر المصنف الشاهد الشعري:

ألا يا اسْقِياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ .....

بيَّن الشارح معنى "سنجال"، وأنها في بعض حواشي المفصل تعني: "موضعًا بأذربيجان"[1].

٤– الإفادة من عدة كتبٍ بشكلٍ متقاربٍ منها:

المطول للتفتازاني ، وقد تكرر في أربعة عشر موضعًا ، وحاشية التفتازاني على الكشاف، وقد تكرر أحد عشرة مرة، وشرح التسهيل، وقد تكرر أحد عشرة مرة.

– وقد تعددت صور إفادة ابن طولون من بعض المصادر والكتب: ما بين إيراد خلافٍ أو إحالةٍ، وبين حكاية قوْلٍ ، وبين تأييد إجابةٍ عن المصنف ، وبين إيراد شواهد شعرية ونثرية وغيرها، وهي كما يلي:

– أورد رأي ابن مالك في مسألةٍ خلافيةٍ، وهي: اشتراط الإخبار عن الضمير (ها أنتم) باسم الإشارة، حيث يقول: "وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل عدم اشتراط الإخبار عن الضمير المذكور باسم الإشارة، وفي حاشية المصنف انتقاد ذلك عليه وحكمه بالشذوذ على قوله:

أَبَا حَكَمٍ هلْ أَنتَ عَمٌّ مُجَالِدٍ ..... [2]

– فعند الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ذكَر رأْي ابن عقيل في هذه المسألة الخلافية، فقال: "قال ابن عقيل في شرح التسهيل: ويتخرّج على أنه مما ابتدئ فيه بالنكرة؛ لأن فيها معنى التعجب نحو عجب لزيدٍ؛ لأن الناطق بذلك تعجَّب من هذا الخارق العظيم. ولم يعده المصنف –

(١) ينظر: ص(٢١١) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (١١٥) من هذه الرسالة.

يعني ابن مالك- من المسوغات وعده غيره"[1].

- أورد رأي المفسر البيضاوي إجابةً عن تساؤل ورد للدماميني في تحفة الغريب يقول: "وأقول في تفسير البيضاوي إشارةً إلى السؤال وجوابه، فإنه قال: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾[2] ، وأوْصَى بعضُهم بعضًا على طاعة الله، ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾[3] بالمرحمة على عباده، أو بموجبات رحمة الله، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ﴿١٨﴾﴾[4] اليمين أو اليمن ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[5] بما نصبناه دليلاً على الحق من كتابٍ وحُجَّةٍ أو بالقرآن ﴿هُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ﴿١٩﴾﴾[6] الشمال أو الشؤم، ولتكرير ذكْر المؤمنين باسم الإشارة والكفار بالضمير شأنٌ لا يخفى انتهى"[7].

- أحال المصنف لباب العطف في القسم الرابع منه ، فاستدرك ابن طولون موضحًا فقال:

"حيث تكلَّم على العطف على المعنى في الجَنى الدَّاني إلا أنها في الأول عاطفةٌ لمصدرٍ مُقدَّرٍ على مصدرٍ صريحٍ، وفي الثاني عاطفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ على مصدرٍ متوهمٍ، وإضمار أنْ بعدها في الأول جائزٌ) ، وفي الثاني واجبٌ انتهى"[8].

- بعد ذكر خلاف البصريين والكوفيين في البسملة، وكونها اسمية أو فعلية أحال ابن طولون لكتاب القواعد الحسان في إعراب أم القرآن، مبينًا أنَّ مؤلفه كان له السبق في بحث هذه المسألة ، يقول: "قلت هذا البحث سبق إليه ابن النجار المقرئ في كتابه: "قواعد الحسان في إعراب أم القرآن".[9]

---

(١) ينظر: ص(٦٠٨) من هذه الرسالة.

(٢) سورة البلد: ١٧.

(٣) سورة البلد: ١٧.

(٤) سورة البلد: ١٨.

(٥) سورة البلد: ١٩.

(٦) سورة البلد: ١٩.

(٧) ينظر: ص(٧٠٥) من هذه الرسالة.

(٨) ينظر: ص (١٦٩) من هذه الرسالة.

(٩) ينظر: ص(٢٣٤) من هذه الرسالة.

إفادة المؤلف من كتاب التعليق للدماميني:

يبدو تأثر المؤلف كبيرًا وجليًّا بالدماميني، فهو -كما أسلفنا- اعتمد تحفة الغريب، وأفاد منه كثيرًا ، وها هو أيضًا مع كتاب التعليق للدماميني، ومجمل مواضع الإفادة منه كانت زيادةً توضيحٍ للمسألة دون تعليقٍ منه بتأييدٍ أو رفضٍ، وما يلي نماذج منها:

- عند الحديث عن "هل" في مثل: هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ يقول:

(وفي التعليق قيَّد أم بالمتصلة؛ لأنه إذا أُريد بها المنقطعة فلا يمتنع التركيب لارتفاع المانع، فإنَّ هل حينئذٍ لطلب التصديق وأمْ بتقدير انقطاعها كذلك، والكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة).

- عند ذكر أمثلة على الجملة التفسيرية ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾[1]، يقول:

- وفي التعليق: (والحالية متجهةٌ من الضمير في خَلَوا)[2].

- في باب " ما يعرف به المبتدأ من الخبر" يقول: "وفي التعليق: (هذان الكلامان فيه ضرورة أنَّ أَعْرَفِيَّتَهُ تقتضي كوْنه المبتدأ ومعْلُومِيَّته الآخر تقتضي كوْنه المبتدأ فما هذا التحقيق[3]).

المطلب الثاني: العلماء:

ترددت في شرح ابن طولون مواضع متعددة فيها نقولاتٌ في مناحٍ مختلفةٍ عن علماء تفاوتت مذاهبهم ، وقد تنوعت صور إفادته من هؤلاء العلماء ، وفيما يلي بيان ذلك :

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي :

عند الحديث عن "وي"، واجتماعها مع "كأن" ذكر قول الخليل فيها: يقول:

---

(١) سورة البقرة: ٢١٤ .

(٢) ينظر: ص (٣١٩) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر:ص (٥٢٥) من هذه الرسالة.

وقال الخليل "وي" وحدها وكأن للتشبيه[1].

٢- الكسائي والفراء:

بعد ذكر المصنف لرأي الزمخشري في الجمع بين الحذْفين، وأنَّ ذلك ضعيفٌ عنده بيَّن الشارح القائلين بالحذف ، يقول: "والحال أن الجمع بين الحذفين قوْل الكسائي والفراء ومَن وافقهما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[2]، التقدير: بأن لا تعبدوا. فحذف الجار والناصب فارتفع الفعل. (واعترض ذلك ابن المنير بأن اجتماع حذفين شائعٌ كما في قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[3] يريد أن الأصل: لئلا تضلوا، على ما ذكره جماعةٌ فحذف الجار وحرف النفي"[4].

٣-أبو القاسم الزمخشري:

عند الحديث عن "ها" التنبيه، وذكر الأربعة أمور التي تدخل عليها ، ذكر قوْل الزمخشري في هذه المسألة، واعترف بعدم تقصِّيه لهذا القول مكتفيًا باستنتاجه أنَّ شرط الإخبار عن الضمير باسم الاشارة غير لازمٍ عنده يقول:

"وقد أسلفناه، ووقع للزمخشري حكاية قول في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾[5] أن أولاء موصولٌ وصلته (تحبونهم)، ولم نتعقبه، وظاهر الحال أن الشرط المذكور غير متعينٍ عنده"[6].

٤- ابن الحاجب:

بعد إيراد الدماميني نصًّا طويلاً لابن الحاجب في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة يذكر

(١) ينظر: ص(١٩٧) من هذه الرسالة.

(٢) سورة البقرة: ٨٣ .

(٣) سورة النساء: ١٧٦ .

(٤) ينظر: ص (٢٤٨) من هذه الرسالة.

(٥) سورة آل عمران: ١١٩.

(٦) ينظر: ص(١١٦) من هذه الرسالة.

ابن طولون تلخيصًا لقوله وإيجازًا لرأيه النحوي فيقول: "وحاصل ما قاله ابن الحاجب: إن المصحح للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم"[1].

٤-الرضي الاستراباذي:

- بعد ذكْر المصنف عنوان (**المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظًا ورتبةً**). قدم ابن طولون لهذه المواضع بكلام الرضي عنها، يقول: "قال الرضي: (فإن قلت: فأي شيءٍ الحامل لهم على مخالفة وضْعه بتأخير مفسره عنه؟ قلت: قصدوا التفخيم والتعظيم في ذكْر ذلك الشر بأن يذكروا شيئًا مبهمًا حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه فيكون أوْقع في النفس، وأيضًا يكون ذلك المفسر مذكورًا مرتين بالإجمال أولاً، وبالتفصيل ثانيًا، فيكون آكد. فإن قلت: فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفًا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعني تقدم المفسر. قلت: الذي أرى أنه نكرةٌ كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفًا، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول؛ لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا. فقيل: الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رُبَّ عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف؛ لأنه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده، بلا فصلٍ، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه"[2] .

١) في مسألة المتعلق الواجب الحذف: هل هو فعلٌ أو وصفٌ ؟ بعد ذكر رأي المصنف، وهو قوله :

(واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الأكثرون، فَلأنَّه الأصل في العمل، ومَن قدَّر الوصف، فلأنَّه الأصل في الخبر والحال والنعت).

ذكر تأييد الرضي لهذا الرأي، وحكايته إياه عن ابن السراج وأبي الفتح فيقول:

"حكاه الرضي عن ابن السراج وأبي الفتح وذكر احتجاجهما على ذلك، فقال: وإنما كان

(١) ينظر: ص (٥٩٢) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٦٧٣) من هذه الرسالة.

أصل الخبر الإفراد ؛ لأن القول المقتضى نسبة أمرٍ إلى أمرٍ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئًا واحدًا كالمنسوب إليه، وإلا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبر إنَّ أو أكثر لا خبر واحد، فالتقدير في (زيد ضرب غلامه): زيدٌ مالكٌ لغلامٍ مضروبٍ، فالمنسوب شيءٌ واحدٌ، ولكنه ذو نسبةٍ في نفسه"(١).

٥-ابن مالك الطائي:

بعد ذكر المصنف للحالات الثلاث التي يعرف بها المبتدأ من الخبر وبيتي : القطّامي وحسّان، بيّن وجه استدلال ابن مالك فيهما ، وأن هذا الاستدلال مبنيٌّ على ما يعرفه من مذهبه في الضرورة يقول:

"واستدل ابن مالك بهذين البيتين على أنه لا ضرورة فيهما إلى ارتكاب نصب المعرفة، ففي قول القطامي كان من الممكن أن يقول: توقفي. وفي قول حسان: يمكن أن يجعل اسم يكون ضميرًا عائدًا إلى سبيئة، ونرفع مزاجها على الابتداء وعسل وما خبره، والجملة خبر يكون، وهذا مبنيٌّ على مذهبه في تفسير الضرورة وقد قدمناه"(٢).

- ذكر أنَّ أقسام التنوين وردت في بيتين شعريين ونسبهما لابن مالكٍ ، لكنه بين أنه لم يعثر عليهما في مصادره، ثم استدرك بعدها أنَّ هناك مَن نسبهما للدمنهوري، ولكنه لم يعثر عليهما أيضًا في حاشيته.

يقول: "ومما ينسب إلى ابن مالك بيتان فيهما أقسام التنوين المذكورة وهما:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ وقَابِلْ وَعَوِّضْ وَالمُنَكَّرَ زِدْ ... ورَنِّمِ اضْطَرِرْ غَالٍ أَوِ احْكِ شاذ مَا هُمِزَا

ونسبها بعضهم للدمنهوري"(٣).

(١) ينظر: ص (٣٤٠) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٥٣٤) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(١٩٥) من هذه الرسالة.

٦- خالد الأزهري:

بعد ذكر خلاف البصريين والكوفيين في البسملة، وكونها اسمية أو فعلية، أورد رأي خالد الأزهري في هذه المسألة على سبيل حكاية القول ، يقول: "وقال خالد الأزهري: ولو قيل: إن بسم الله متعلقٌ بالاستقرار على أنه في موضع الخبر لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: ابتدائي مستقرٌ بسم الله لم يبعد، ويسلم من دعوى عمل المصدر في حال حذفه. ولم أره مسطورًا" [1].

(١) ينظر: ص (٢٣٤) من هذه الرسالة.

المبحث الثاني
منهجه في الشرح

مما لا شك فيه أن عالما نشأ محبًّا للعلم مُكبًّا على حامِليه قد عُني أشد العناية بتحصيل العلوم والفنون في شتى المجالات، أن يتسمَ شرحه بالشمول والإحاطة في تلك العلوم التي نهلَ منها، فقد أضاف لشرْح نصِّ المصنف ما بلغه من علوم القراءات وغريب الشعر وتفسير القرآن الكريم وعلم الدلالة والمعاجم وغيرها .

ومن الجلي الواضح تأثره الكبير بشرحين عظيمين لمغني اللبيب، وهما : "تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب " لمحمد بن أبي بكر الدماميني ، و"المنصف من الكلام على مغني ابن هشام" لأبي العباس الشمني ، فالنقول منهما في شرحه كبيرةٌ جدًا، ولاريب فالنحو آنذاك قد ثبتت دعائمُه، واشتدت أركانُه، وبرزت ملامح المدارس النحوية المختلفة، وصار لكلٍّ منها رجالها المدافعين عنها والمؤلفين لمناهجها.

لذا كان من الجدير بالذكر بيان نهج الشارح "ابن طولون" في تأثره بهذين الشرحين:

أولاً– ابن طولون وتحفة الغريب:

كان لابن طولون في النقل من «تحفة الغريب» ثلاثة سُبل:

الأول: وهو الأكثر ورودًا: أن يبدأ مباشرةً بعد ذكْر قول المصنف بقوله : "وفي الشرح "، ثم يذكر نص الدماميني في «تحفة الغريب» كاملاً مستفيضًا بما فيه من نقولٍ أيضًا، وقد يبلغ النقل بضع صفحاتٍ أحيانًا[1].

الثاني: النقل من نصِّ الدماميني، وفي أثناء النص يستدرك، ويقول: "وفي الشرح" أو "قال الشارح"، ثم يكمل النص [2].

الثالث: وقد ورد مرةً واحدةً فقط ، نقل نصًّا من تحفة الغريب، ثم في نهاية النص قال : "

(١) ينظر: ص (٧٥ ، ١٧٣ ، ٣٦٠ ، ٦٨٢ ،٦٩٩) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٧٨ ، ١٥٣ ، ٦٨٢ ، ٦٩٣) من هذه الرسالة.

قاله الشارح"[1].

ثانيًا– ابن طولون و"المنصف من الكلام" :

لابن طولون عند نقله من المنصف سبيلٌ واحدٌ فقط فهو يسبق نقله بقوله: "قال الشمني"، ثم يذكر نص الشمني في المنصف كاملاً مستفيضًا بما فيه من نقولٍ أيضًا، وقد يبلغ النقل بضع صفحات أحيانًا.

ومما لا ينبغي إغفاله إفادة ابن طولون من كتاب آخر للدماميني وهو المسمى بـ"التعليق"، فقد نقل منه في مواضع عدة إلا أنها لا ترتقي لشأنه مع المنصف وتحفة الغريب في الكثرة، وسأذكر ذلك ببيانٍ أكثر فيما بعد .

إلى جانب ذلك من الملاحظ في شرحه بروز شخصيته العلمية ودقته في بيان ما قد يكون مبهمًا وغامضًا منعًا لحصول لبْسٍ في المفهوم، وقد كان ذلك في صورٍ عدةٍ، منها:

١– توضيح ما قد يلتبس لدى القارئ والمتعلم من المراد من نص المؤلف، وقد يكون ذلك بكلمةٍ أو كلمتين أو عبارةٍ يسيرةٍ، من ذلك:

– بعد استفاضة المصنف وتوضيحه لمسألة جواب الشرط بالفاء الداخلة المضارع واستطراده بذكره تنبيهًا مطولاً إلى أن يقول المصنف: (**ولا تقيد هذه المسألة**)، فيقول ابن طولون موضحًا ومانعًا لما قد يقع في الذهن من لبْسٍ: "وهي مسألة جواب الشرط (**بالفاء**) الداخلة على المضارع منصوبة بأن بعدها"[2].

– **بعد قول المصنف: (ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة وعكسهما أم المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور لا غير وأعمّ من الجميع الهمزة فإنها مشتركةٌ بين الطلبين)**، يقول موضحًا المقصود بالطلبين: "أي طلب التصور والتصديق"[3].

(١) ينظر: ص(٢٥٢) من هذه الرسالة. .

(٢) ينظر: ص (٤١٣) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(١١٨) من هذه الرسالة.

- عند ذكر المصنف القسم العاشر من أقسام الواو المفردة : (**والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلَّده، وحملوا على ذلك**)، وضَّح مراد المصنف بمن "حملوا" يقول: "أي : الزمخشري ومن قلده على ذلك"[1].

- بعد ذكر قوْل المصنف: (**إنما استشهد به على أن فاعلاً يعدل إلى فعيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقربُ فإنَّ في الأول حمل الكلام على المجاز**)، يقول موضحًا نوع المجاز: "يعني المجاز العقلي، وهو يعني هنا إيقاع نسبة الفعل على غير ما هو له"[2].

- بعد إيضاح المصنف رأي ابن جني في حرف الألف مستفيضًا في بيانه إلى أن يقول: (**ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم**)، فهنا الشارح يؤكد على أن المقصود بالمعترض هو ابن جني يقول : "أي: ابن جني"[3].

- بعد ذكر المصنف قاعدة المعربين : ("**الجمل بعد المعارف أحوالٌ، وبعد النكرات صفاتٌ**")، فيقول في نهاية شرحه للمسألة: (**فهي محتملةٌ لهما**)، فيؤكد الشارح على المقصود بذلك فيقول: "أي: الصفة والحال"[4].

- **(والسابع بين الموصوف وصفته كالآية):**

بعد إيراد المصنف الحالة السابعة من حالات الجمل الاعتراضية بين المقسم والمقسم عليه ذكر أن مثالها هو الآية ، فيبين ابن طولون المراد بالآية بقوله: "يعني ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾[5][6].

(١) ينظر: ص (١٨١) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٤٥٣) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(١٩٨) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص (٤٣٦) من هذه الرسالة.

(٥) سورة الواقعة: ٧٥-٧٧ .

(٦) ينظر: ص(٢٨٦) من هذه الرسالة.

- يقول المصنف: (**ومن مسائل الكتاب**) ذاكرًا بعدها المسألة ، فالشارح هنا يؤكد أن المقصود هو كتاب سيبويه يقول: "أي: كتاب سيبويه"[1].

٢- الإفادة من معرفته بعلوم الحديث بتوضيحه درجة صِحَّةِ الحديث فعند قول المصنف:

- (**ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى**)، يوضح الشارح درجة الحديث، فيقول : "في الصحيح"[2].

٣- توضيحه لِمُراد شيخه الدماميني عندما قال شارحًا الشاهد الشعري:

أَقْبَلْتُ من عِنْدِ زِيادٍ كالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلايَ بخَطٍّ مُخْتَلِفْ:

يقول الدماميني: "ومراده أنه تارةً يمشي مستقيمًا، فتخط رجلاه خطًّا شبيهًا بالألف، وتارةً يمشي معوجًّا، فتخط رجلاه خطًّا شبيهًا بلامٍ، فهذا يمكن أن يُحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه، يقول بعده ابن طولون شارحًا مراده من قوله: "مع ما فيه" : "يعني مِن البُعد والتكلُّف"[3].

٤- المعرفة الواسعة والاطلاع العميق على غريب المفردات ومسمَّيات العرب، والعناية بشرحها، وبيان مرادها، وقد ظهر ذلك في مواضع عدة ، منها:

- عند ورود الشاهد الشعري:

أعوذُ باللهِ مِن العقرَابِ

يقول: "والعقرب لقبٌ، واسمها "شبوة"، وكنيتها "أم عريط"".

- عند ورود الشاهد الشعري:

إذا غابَ عنْكُمْ أَسْوَدُ العَينِ كُنْتمُ كِرامًا وأَنْتُمْ ما أَقامَ أَلاثِمُ

(١) ينظر: ص (٧٠٩) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٥٥٩) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص (١٩٩) من هذه الرسالة.

يقول: "أسْودُ العينِ : اسم جبلٍ"[1].

- عند ورود الشاهد الشعري:

فَاذْهَب فَأَيُّ فَتىً فِي النَاسِ أَحرَزَهُ مِن حَتفِهِ ظُلمَ دُعجٌ وَلا جَبَلُ

يقول: "(دُعجٌ) جمع دَعْجَاء، وهي الشديدة السواد، والعرب تسمّي أول المحاق الدَّعْجَاء وهي ليلة ثمان وعشرين، والثانية السوار، والثالثة الفلتة وهي ليلة الثلاثين **(ولا جبلُ)** بالجيم الموحدة واحد الجبال"[2].

- عند ذكر المصنف قول المتنبي:

وَرَمَى وما رَمَتَا يَداهُ فَصابَني سَهْمٌ يُعَذِّبُ والسّهامُ تُريحُ

يقول ابن طولون: "يُقال صاب وأصاب السهم القرطاس يصيبه"[3].

٥ – العناية بتشكيلِ وضبْط ما قد يشكل من كلام المصنف أو الشاهد الشعري، من ذلك:

- عند قول المصنف : **(وقدْ يُقال وَاهًا)** يقول ابن طولون: "بالتنوين

عند ذكر المصنف الشاهد الشعري:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

يقول ابن طولون: "وأَقْدِم بكسر الميم فعلُ أمرٍ"[4].

– عند ذكر المصنف الشاهد الشعري :

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي

(١) ينظر: ص (٢٤١) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(١٤٢) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٢٠١) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(١٩٥) من هذه الرسالة.

يقول ابن طولون: "وقد تقدم قريبًا ونبهنا على أنه تقدم في أي بالفتح والسكون[1]

- عند ذكر المصنف الشاهد الشعري:

وَقَائِلَـــةٍ تَخْشَـــى عَلَـــيَّ أَظُنُّـــهُ سَـــيودي بـــهِ ترحالـــهُ ومذاهبُـــهْ

يقول ابن طولون: "بالجر بواو رُبَّ" [2].

- عند قول المصنف: **"اللام المُقَوِّية أن يقال: إنها متعلقةٌ بالعامل المقوي"**.

يقول ابن طولون: "بضم الميم وفتح القاف وتشديد الواو المفتوحة"[3].

٦- استخدام أسلوب التمثيل والتشبيه في توضيح المعنى :

يقول في بيان معنى " وي" : "كما إذا وُجِد رَجلٌ يسبُّ أحدًا أو يُوقِعه في مكروهٍ، فيقال لذلك الرجل "وي" ومعناه تنبيه أو انزَجِرْ عن فِعْلِكَ"[4].

٧- اطلاعه الواسع على نسخ مغني اللبيب، وإدراكه الكبير للفروق بينها، وذكره ذلك في كثيرٍ من المواضع منها:

- عند ورود الشاهد الشعري :

فَاذْهَـــب فَـــأَيُّ فَـــتىً فِي النـــاسِ أَحـــرَزُهُ مِـــن حَتفِـــهِ ظُلَـــمَ دُعـــجٌ وَلا جَبَـــلُ

يقول ابن طولون: "(ظلم) جمع ظلمة، وفي بعض النسخ بالحاء المهملة المكسورة المثناة التحتية المفتوحة جمع حيلة"[5].

- عند قول المصنف : **"وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارَين نحو (زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ) فمجموع هذا الكلام جملةٌ كبرى لا غير، وغلامُه منطلقٌ صغرى لا غير؛**

(١) ينظر: ص (٣٢٠) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص (٤٥٧) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص (٤٨٣) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(١٩٥) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص(١٤٢) من هذه الرسالة.

لأنها خبرٌ، و"أبوه غلامُه منطلقٌ" كبرى باعتبار "غلامُه منطلقٌ"، وصغرى باعتبار جملة الكلام".

يقول ابن طولون: "وفي بعض النُّسخ ليس غير في هذين الموضعين، وقد علمت أنه "لا غير " لحن "غير" مرة"(١).

- عند قول المصنف: ("**قد تقع الجملةُ بعدَ القوْل غير محكيةٍ، وهي نوعان:**

محكيةٌ بقولٍ آخر محذوفٍ كقوله تعالى ﴿فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ﴾ بعد ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿مِّنْ أَرْضِكُم﴾، ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ (٢).

يقول ابن طولون: هكذا وقع في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها؛ لأن قولهم تمَّ عند (بِسِحْرِهِ) (٣).

- عند ذكْر المصنِّف جملةً من التنبيهات يقول في التنبيه الخامس: "**قد يُوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يُسميه المحدثون مدرجًا**".

يقول ابن طولون: "وهذا التنبيه بجميعه يقعُ في النسخ دون بعضٍ"(٤).

- عند قول المصنف: "**وعن الفراء والكسائي أنَّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل**".

يقول ابن طولون: "ويقع في بعض النسخ وهو المخفوض بالفاء بدل المخصوص بالصاد المهملة وهو من تحْريف النُّسَّاخ"(٥).

---

(١) ينظر: ص(٢٣٨) من هذه الرسالة.

(٢) سورة الأعراف: ١٠٩-١١١.

(٣) ينظر: ص(٣٧٠) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(٣٧٢) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص(٦٦٠) من هذه الرسالة.

- عند ذكر المصنف الشاهد الشعري:

فَـإِنْ يَـكُ جُثْمـانِي بِـأَرْضٍ سِـواكُمُ فَـإِنَّ فُـؤادِي عِنْـدَك الـدهرَ أَجْمَـعُ

يقول ابن طولون : "وفي غالب النُّسخ حُذِف المصْراعُ الأول، والاقتصار على الثاني"(١).

- التأكيد على التفريق بين مُلابسات المسألة النحوية والتدقيق في أبعادها ، فبعد إيراد قول الدماميني:

٨- "والحال المتداخلة: أنْ يكون الحال الثانية حالاً من ضميرٍ في الحال الأولى، وأما المترادفة -ويُطلقون عليها المتعددة- أن يكون الحالان لشيءٍ واحدٍ".

يقول ابن طولون: "فافهم الفرْق"(٢).

٩- عنايته بذكر الاحترازات لقول المصنف :

-عند قول المصنف في معنى الكلام: "**الكلام هو القوْل المقيَّد بالقصْد والمراد بالقيْد ما دلَّ على معنى يحسُن السكوت عليه**".

يقول ابن طولون: "واحترز بقيْد القصد من حديث النائم ونحوه، فإنَّه عارٍ من القصد"(٣).

١٠- وقد يحدث أن يستطرد ابن طولون في حديثٍ ليس له علاقةٌ بقول المصنف، وليس له صلةٌ بالمسألة النحوية المذكورة؛ وذلك حين قال المصنف: (**ولأنه قد جاء نحو: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾(٤)، والظرف متعلقٌ بأحد الوصفين قطعًا، فكذا هنا ورد أبو حيان**).

---

(١) ينظر: ص(٤٩٢) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٣٥٦) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٢١٧) من هذه الرسالة.

(٤) سورة التوبة: ١٢٨.

يقول ابن طولون: "وقد سُئِل عن اسم ابنه حيان، هل هو منصرفٌ أو غير منصرفٍ؟ فقال: إن أهنْتَه صرفْته، وإن أكرمْته منعْته. يريد أخذته من الحيوة كان ممنوعًا للزيادة، وإن أخذته من الحين، وهو الهلاك صرفته؛ لأصالةِ النون"(١).

٩- إيثاره الاختصار والإيجاز في عرض المسألة النحوية بحجَّة إفرادها بتأليفٍ في مؤلَّفٍ خاصٍّ، وقد تكرر ذلك في موضعين عند الحديث عن مسألة الكحل:

١١- عند شرح قول المصنف : (**وإذا كان الاسم في نِية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك، والأرجحُ تعيُّن الابتدائية في نحو: هل أفضل منك زيد؟**).

ذكر مثالاً أورده الشمني : "ما رأيت رجلاً أحسن وعينه الكحل منه في عين زيد، ويسمى ذلك بمسألة الكحل". فيقول ابن طولون : "وهو أحد المسائل الملقيات في النحو، وقد أفردتها بتأليفٍ"(٢).

١٢- عند شرح قول المصنف: (**وعمل أفعل في الظاهر، وهو ضعيفٌ في غير مسألة الكحل**).

١٣- يقول ابن طولون: "وعلى هذا فيرفع أفْعل التفضيل الضمير المشترك في كل لغةٍ، نحو: زيد أفضل، والضمير المنفصل، والظاهر في لغة قليلة، كمررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه أو أنت، ويطرد ذلك إذا حلَّ محِلّ الفعل، وذلك في مسألة الكحل، وقد قدمنا مثالها، والكلام فيها طويلٌ وقد وقفت فيها على مصنفين مختصرٌ ومطوَّلٌ، وعزَّزتهما بثالثٍ متوسطٍ، وهو ضعيفٌ"(٣).

١٤- التوطئة بمقدمةٍ للعبارة المراد شرحها قبل الشروع في شرح كلام المصنف إيماناً منه بأنَّ هذا له ارتباطٌ كبيرٌ بما يراه المصنف في هذه المسألة :

١٥- فعند قول المصنف: (**إنه يُصاغ من المتعدي والقاصر؛ كضارب وقائم ومستخرج**

(١) ينظر: ص(٤٦٦) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٤٩٨) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٥٠٠) من هذه الرسالة.

ومستكبر، وهي لا تُصاغ إلا من القاصر؛ كحسن وجميل).

يقول ابن طولون: "ولنذْكر قبل الشروع في الفارق تعريفهما"[1] .

١٦- التمهيد لقول المصنف في المسألة النحوية بتوضيح المراد قبل ذِكر قوله:

يقول ابن طولون: "وثَمّ فرعٌ على هذين القولين فقال: ثم شرع في قول المصنف في المسألة : **(فمَحِلُّهُ بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معْمُوليّ ظنَّ نصبٌ، وبين معْموليَّ كان رفعٌ عند الفراء ونصبٌ عند الكسائي، وبين معْموليَّ إنَّ بالعكس)** [2].

١٧- التزامه بذكر خاتمة نهاية كلِّ جُزءٍ من أجزاء مغني اللبيب تحوي اسمه واسم المصنف ثلاثيًا والوقت الذي تم الانتهاء فيه من هذا الجزء باليوم والشهر والسَّنة، ثم حمدًا وثناءً وشُكرًا لله على التمام والصلاة على نبيه محمدٍ ﷺ أخيرًا:

يقول عند الفراغ من الجزء الثاني : "وهذا آخر الجزء الثاني من شرح مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري جمع الإمام محمد بن طولون الصالحي الحنفي المحدِّث إمام الإمارة العلمية، ووافق الفراغ منه في وقت الظهيرة يوم الثلاثاء الخامس من شهر محرم الحرام سنة أربعٍ وتسعين أحسن الله ختامها وألْف، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، ويتلوه إن شاء الله في الجزء الثالث الكلام على: **(المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظًا ورتبةً)** [3].

(١) ينظر: ص(٥٥٣) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٧٠٧) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٦٧٣) من هذه الرسالة.

المبحث الثالث
الأصول النحوية في الكتاب.

أولاً – القرآن الكريم:

عرفنا من خلال مسيرة ابن طولون العلمية أنه أوْلى علم القراءات إيلاءً كبيرًا، وحصل على إجازةٍ في القراءات القرآنية السبعة مِن شيخه ، وكان من محفوظه من المصنفات: كتابَي الشاطبي وابن الجزري في القراءات ، فلا غرْو إذن أن يكون القرآن الكريم الأصل الأول من الأصول النحوية عنده، وما يلي مواضع من ذلك:

– عند تعداد المصنف أنواع الجمل الاعتراضية ذكر منها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾[1] قاصرًا ذلك على من قرأها بسكون التاء ، بيَّن ابن طولون القراءتين الأخريين لقوله تعالى: (وضعت)، واختلاف مدلول العبارة تبعًا لاختلاف القراءة.

يقول: "وهو ما عدا ابن عامر وأبي بكر عن عاصم ويعقوب من تتمة العشرة وأما هؤلاء الثلاثة فقرءوا (وضعت) بضم التاء على أنه من كلامها تسلية لنفسها، وقُرِئ (وضعت) بكسرها على خطاب الله –تعالى– لها"[2].

– عند ذكر المصنف أوجه القراءة الثلاثة لقوله تعالى: ﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾ [3]: الفك والإدغام والنطق بنونٍ واحدةٍ، يعلل ابن طولون لكل قراءةٍ، فيقول: "فقرأ ابن عامر بإظهار النونين على الأصل ونافع بحذف الثانية، فإنها تحذف كثيرًا والباقون بالإدغام لاجتماع المثلين"[4].

– يعرض الأوجه القرائية للكلمة مبينًا تقدير كل قراءةٍ وأنها صحيحةٌ من المنظور النحوي بناء على التقدير الذي في ذهن القارئ لتلك القراءة.

---

(١) سورة آل عمران: ٣٦.

(٢) ينظر: ص(٢٩٣) من هذه الرسالة.

(٣) سورة الزمر: ٦٤ .

(٤) ينظر: ص(٩٦) من هذه الرسالة.

فعند قول المصنف في الآية الكريمة: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[1]: (**فيمن فتح الباء كأنه قال: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب**). يقول ابن طولون : "قلت: الذي فتح الباء ابن عامر وحمزة وحفص، وقيل: إن وجهه أنه معطوفٌ على موضع بإسحاق أو على لفظ إسحاق وفتحه للجر، فإنه غير منصرف ورد للفصل بينه وبين ما عطف عليه بالظرف، وقرأ الباقون بالرفع على أنه مبتدأ الظرف، أي: ويعقوب مولودٌ مِن بعده"[2].

- وأيضا عند قول المصنف: (**نحو** ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾[3] **فيمن ضم الباء**). يقول ابن طولون مبينًا اختلاف المدلول تبعًا لاختلاف القراءة :

"والخطاب للرسول ﷺ عند مَن لم يضمها، ومَن ضمها فالخطاب له وللمؤمنين، دون توضيحٍ منه لأصحاب القراءة"[4].

وتظهر عنايته بتوضيح الشاذ من مواضع القراءة التي ذكرها المصنف دون تسمية صاحب القراءة، فعندما قال المصنف: (**كقراءة بعضهم** ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[5] **بالخفض**).

يقول : "في الشواذ"[6].

- وعند قول المصنف: (﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾[7] **فجملة (استمعوه) حالٌ من مفعول (يأتيهم)، أو مِن فاعله وقرئ محدثًا؛ لأن الذِّكْر مختصٌّ بصفته**).

يوضح ابن طولون أن قراءة محدثًا شاذةٌ، فيقول معقبًا: "في الشاذ"[8].

---

(١) سورة هود: ٧١.

(٢) ينظر: ص(٦٣٧) من هذه الرسالة.

(٣) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٤) ينظر: ص(٣٠٥) من هذه الرسالة.

(٥) سورة الأنفال: ٦٧.

(٦) ينظر: ص(٥٦١) من هذه الرسالة.

(٧) سورة الأنبياء: ٢.

(٨) ينظر: ص(٣٥٥) من هذه الرسالة.

وقد يذكر اسم صاحب القراءة فقط دون تعليلٍ أو تفصيلٍ، فعند قول المصنف: (**وقرئ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾**[1] **بالنصب**). يقول ابن طولون : "وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب"[2].

وعند قول المصنف: (**وإنما لم يجز في الصلة أن يقال: إن نحو: جاء الذي في الدار، بتقدير مستقر، على أنه خبرٌ لمحذوفٍ، على حدِّ قراءة بعضهم**). يقول ابن طولون: "وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق"[3].

ثانيًا– الشعر:

احتلَّ الشعر مكانةً هامةً عند ابن طولون، وعده أساسًا قويًّا في الاستدلال والاحتجاج، وذلك فيما استفرد به أو نقله عن الدماميني والشمني، ونظراً لكثرة سماعه عن العرب، فقد اعتمد عليه اعتماداً كبيراً، من ذلك:

يستشهد من محفوظه الشعري "المقدمة الجزرية" موافقًا ومؤيدًا رأي المصنف: يقول المصنف: (**والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقفٌ واجبٌ**). فيستشهد ابن طولون قائلاً:

قال ابن الجزري:

وَلَـيْسَ فِي الْقُـرْآنِ مِـنْ وَقْـفٍ وَجَـبْ وَلاَ حَـرَامٍ غَـيْرِ مَـالَـهُ سَبَـبْ

يذكر أنَّ لابن مالك بيتين شعريين منسوبين فيهما أنواع التنوين [4]

- يذكر وجه الاستدلال للشاهد الشعري ، وذلك كما في بيتي القطامي وحسان، حيث ذكر أن ابن مالك أوردهما للاستدلال بأنه لا ضرورة فيهما لنصْب المعرفة[5].
- وقد يحدث أن يُكمِل العَجُز أو الصدْرِ للبيت أو يذكر البيت الذي بعده مريدًا بذلك تمام المعنى وكمال وضوح الرأي النحوي:

(١) سورة مريم: ٦٩ .

(٢) ينظر: ص(٣٥٠) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٥٠٧) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(٢٥٣) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص(٥٣٤) من هذه الرسالة.

عند ذكر المصنف الشاهد الشعري: **(أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إذ جَدَّ النَّقُرْ)**

يقول وبعده هذا البيت :

(وجاءَت الخَيْلُ أَثابِيَّ زُمَر)[1].

عند حديث المصنف عن الجملة التابعة لجملةٍ لها محلٌّ مثل :

أَقُولُ لَهُ ارْحَل لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا .....)

يقول : هذا صدرُ بيتٍ عجُزُه:

..... وإلاَّ فكنْ في السِّرِّ والجَهْر مُسْلما[2]

(١) ينظر: ص(٤٦٣) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٥٤٥) من هذه الرسالة.

المبحث الرابع
موقفه من الخلاف بين النحويين، ومذهبه النحوي

موقفه من الخلاف النحوي:

١) لقد كان واضحًا موافقة ابن طولون للمصنف في رأيه، ومتابعته له في معظم مسائل الخلاف النحوية، فهو لم يرد عليه إلا تأكيد موافقةِ الرأْيِ في المسألة ، فبعدَ ذكْر المصنف رأيًا لسيبويه، يقول ابن طولون: "وقد أريناك أنَّ سيبويه قاله صريحًا"[(١)]، أو زيادة توضيحٍ وتفصيلٍ للمسألة ، كما في مسألة ارتفاع ما بعدَ واو الاستئناف، فالمصنف يرى أنَّ ذلك متعين للاستئناف لا للعطف وغيره، في مثل: "دعني ولا أعود". يقول : (فلو نصب اجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطلٌ ؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب[(٢)]).

٢) فعلى الرغم من أنَّ تعليل المصنف وافيًا وجليًّا إلا أن ابن طولون آثر زيادة التوضيح فقال: "يعني أنه إذا كان الطلب في الحال والمقصود اجتماع الأمرين لزم أن يتقيد ترك المنهي عنه بالحال ليجتمع مع طلب ترك العقوبة وإلا فلو كان مستقبلاً لم يجتمع معه إذ الغرض أنه حالي"[(٣)].

٣) وقد أكثر من مراجعة الزمخشري فيما ذهب إليه من تخريجٍ للمسألة النحوية، وقياس إمكانية صحة تخريجه على صحة رأي المصنف ، ومثل ذلك : عند حديث المصنف عن "من" وأنها لا تقحم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور. والزمخشري يرى أن " وَمَا هُمْ بِضَارِّي" في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٤)] على قراءة الأعمش بطرْح النون وإضافة أحد بجعل الجار جزءًا من المجرور والفصل بينهما بالظرف. يقول ابن طولون : "فإنْ صحَّ هذا التخريج أمكن ادعاء مثله في البيت مع ادعاء أن مِن تبْعِيضية لا زائدة، وجعلها جزءًا

(١) ينظر: ص(١٣١) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(١٦٢) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(١٦٢) من هذه الرسالة.

(٤) سورة البقرة: ١٠٢ .

من المجرور والإضافة حينئذ"[1].

٤) وكثيرًا ما يرد تعقيبه على المسألة الخلافية بتعليقٍ فيه تلخيصٌ وإيجازٌ للمعنى المراد بعد الاستفاضة في شرحه ، من ذلك قوله : "والحاصل أنَّ القصد إفادة الحصر، وذلك بتقديم المعمول"[2] .

٥) وقوله: "وحاصله أنَّ كلَّ واحدٍ منهما عمل في نوعٍ من الكلام، ولا يعمل في نوعٍ آخر غيره"[3].

٦) وقد يذهب ابن طولون إلى شيءٍ من الترجيح على الاحتمالية، وذلك في مسألة جواز حذف الموصول الاسمي، يقول : "مع أنَّ تجويز حذف الموصول الاسمي فيه خلافٌ، وعلى جوازه يحتمل أنَّ هذا منه، أي: ثم الذي جاءكم"[4].

٧) وقد يرجح الرأي في المسألة الخلافية بناءً على وجود قراءةٍ واردةٍ له، فعند الحديث عن الجملة المستثناة يقول: (ويؤيد الأول -أعني الانقطاع- قراءة "ألا" بفتح الهمزة على التنبيه)[5].

مذهبه النحوي:

إنَّ الناظر لشرح ابن طولون والمتَمَحِّص فيه ليُوقن جازمًا أن مؤلفه لم يلتزم مذهبًا بعيْنه يتعصب له، أو يلتزم أقوالَ مذهبٍ بعيْنه فلا يحيد عنها، بل كان على الأغلب متابعًا لابن هشام في آرائه النحوية، والذي كان -أي ابن هشام- موازنًا بين آراء البصريين والكوفيين ومَن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختارًا لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهرًا قدرةً فائقةً في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيرًا ما يشق لنفسه رأيًا جديدًا لم يسبق إليه، وخاصةً في

(١) ينظر: ص(٢٤١) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٣٠٣) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٦٣٣) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(٣٤٤) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص(٤٣١) من هذه الرسالة.

توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارئ المغني[1]، فَمن اختياراته لرأْي البصريين :

أ) ترجيحه في مسألة " الجملة الحالية لا تأتي إلا خبريةً" التقدير بجملة اسمية في جملة البسملة ، فيقول: "والأوْلى أنْ يقدَّر الكلام: بسم الله ابتدائي ثابتٌ طلبًا للاختصاص والاهتمام"[2].

ومن اختياراته لمذهب الكوفيين في مجال استعمال المصطلحات النحوية:

أ) ترجيحه لمصطلح "ضمير المجهول " الكوفي على "ضمير الشأن والقصة " البصري، يقول: "والكوفي يسميه (ضمير المجهول)، وهو الصواب؛ لأن ذلك الشأن مجهولٌ مقدرٌ لا يعلم إلى أن يفسر"[3].

ب) وأيضا استعمل على نطاقٍ ضيّقٍ بعض المصطلحات الكوفية: (النعت، الأدوات[4]). وإلاَّ فالأغلب يستعمل المصطلح البصري: (الجر، اسم الفاعل، العطف، الصفة).

وعليه فالمذهب النحوي الذي سار عليه شرح ابن طولون قائمٌ على المزْج بين آراء أهل المدرستين والاختيار والترجيح، وهذا هو المذهب البغدادي[5].

(١) المدارس النحوية: (ص٧).

(٢) ينظر: ص(٢٣٣) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٦٨٠) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(١١٨، ٦٨٢) من هذه الرسالة.

(٥) المدارس النحوية: (ص ٢٤٥).

المبحث الخامس
موقفه من مصنّف المغني

لقد جاء واضحًا في مقدمة هذا الشرح إجلالُ ابن طولون لابن هشام، فهو في مقدمته للشرح يصف مصنَّفَه بأنه مُغني اللبيب بالحقيقة لا بالمجاز، اعترافًا منه بعِظَم هذا المصنف وجلالة قدره بين مصنفات النحو، ويصف شرحه متواضعًا بأنه لطيفٌ ممزوجٌ بغيره من الشروح، موضحًا ما أضافه عليهم بقوله: "وربما زدت عليهم اعتراضاتٍ وأجوبةً وتتماتٍ، وأسأل الله العصمةَ بما يُعاب والهداية إلى طريق الصواب".

فها هو يصرح باعتراضاته على المصنف، وقد ظهر ذلك جليًّا في شرحه، وقد جاءت في صور عدة :

أ) عند حديث المصنف عن نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة والتوكيد بهما، يقول: (**وأما المضارع فإنَّ كان حالًا لم يؤكد بها، وإنْ كان مستقبلًا أكد بها وجوبًا في نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾**[1]، **وقريبًا من الوجوب بعد إما في: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾**[2]، و**﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾**[3]).

يقول ابن طولون معترضًا على تقسيمه، رافضًا الأخير منه : "قلت: وقد أخلَّ المؤلف بالمعنى بذكْر هذا القسم الأخير، وكأنه أراد بالقريب من الوجوب التأكيد الذي كثر استعماله جدًّا بحيث لا يعثر على تركه إلا نادراً"[4].

ب) وعند قول المصنف: (**مثال النوع الأول وهو الواقع صفة لا غير**) يعترض عليه بأنه يُناقض رأيه، فهو يقول ما يعده لحنًا صريحًا في موضعٍ آخر، يقول: "استعمل لا غير مع أنه أباح فيما تقدم بأنه لحنٌ، وقد تكرر منه هذا اللحن على معتقده"[5].

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) سورة الأنفال: ٥٨ .

(٣) سورة الأعراف: ٢٠٠.

(٤) ينظر: ص(٧٣) من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: ص(٤٣٦) من هذه الرسالة.

ج) يعترض على رأي المصنف محيلاً لرأيه المفصل في المسألة إلى موضعٍ آخر واصفًا هذا الرأي بالشناعة ، فالمصنف يرى منع الوصفية في الآية الكريمة: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾[1]، ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[2] .

فيقول: "ومانع الوصفية في هذه الآية أمران: أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ"إلا" إذ لا يجوز التفريغ في الصفات).

وابن طولون يرى أنه لا مانع من الوصفية بشرطِ كسْر الهمْز. يقول: "قد ذكرنا شيئًا من ذلك على أن تكسر الهمزة، وسيذكر المصنف معنى ما ذكره هنا في آخر الباب الثاني بأشنع مما ذكره هنا"[3].

د) وقد يورد رأيًا للشمني يُخالف فيه المصنف فيؤكد هذا الرأي المخالف :

فعند مسألة واو الحال الداخلة على الجملة الفعلية يقول المصنف في قول الشاعر:

(بأَيـدِي رجـالٍ لَـمْ يَشـيموا سـيوفَهُم وَلَـمْ تَكْثُـرِ القَتْلـى بِهَـا حِـينَ سُـلَّتِ

ولو قدّرتَ العَطفَ لانقَلبَ المدحُ ذمّاً).

قال الشمني: (وأقول لا يخفى ما في منعه للفساد من البعد والتكلف). يقول ابن طولون مؤيدًا: "وقد أعاد المصنف إنشاد هذا البيت مدعيًا فساد المعنى بالعطف"[4].

---

(١) سورة الأعراف: ٢٥٩ .

(٢) سورة الحجر: ٤.

(٣) ينظر: ص(١٨٤) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(١٦٥) من هذه الرسالة.

- **(وَإِنَّمَا جرَّ الآخر لِيقفى الأثر عَن القَافَة)**.

جمْع قَائِف، وهو المتفرّس، ولهذا زحف على ركبتيه".

هـ) إلى جانب ذلك قد يُبدي ابن طولون تأييدًا وموافقةً لرأي المصنف بتوضيح رأيه، وكأنه يعتذر عنه:

عند حديث المصنف عن "ما الزائدة وهل" هي الرافعة الناصبة أم كان المحذوفة، يقول المصنف: **(ومثله في التعلق بحرف النفي: ما أكرمت المسيء لتأديبه، وما أهنت المُحسن لمكافأته إذ لو علق هذا بالفعل فسَد المعنى المراد)**.

فيقول ابن طولون موافقًا له: "وذلك أن المراد ليس نفي الإكرام المخصوص بالتأديب، ولا الإهانة المخصوصة بالمكافأة، بل المراد نفي مطْلق الإكرام ومطلق الإهانة"(١).

و) وقد يعترض على تعليل الشارح الدماميني عن المصنف مرجحًا تعليلاً آخر لمراد المصنف، يقول الدماميني: (العاطف إنما هو الواو فقط لا مجموع قوله: "ولا"، والمصنف ترك هذا بعد شغفه بمناقشة أبي البقاء)، بينما ابن طولون يقول: "وأقول إنما تركه لسهولة أمْره"(٢).

التلخيص لرأي المصنف بعد الشرح والاستفاضة بعبارةٍ يسيرةٍ ، يقول ابن طولون بعد حديثٍ طويلٍ للمُصنف : "والحاصل أنَّ المصنف يعني أن السماع شاهدٌ للبصْريين بجواز ذلك التركيب نثرًا ونظمًا"(٣).

ح) وقد يلجأ لبيانِ ما يحتاج إلى بيانٍ من العبارات التي قد تكون مبهمةً من كلام المصنف: فعند ذكْر المصنف الفرق بين التمييز والحال؛ **(أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها بخلاف التمييز)** عمد ابن طولون إلى بيان عبارة المصنف، فقال: "فإنه لا يتوقف معنى الكلام عليه، نحو: ما طاب زيدٌ إلا نفسًا"(٤).

(١) ينظر: ص(٤٧٤) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٢٥٤) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٤٩٨) من هذه الرسالة.

(٤) ينظر: ص(٥٦٣) من هذه الرسالة.

المبحث السادس
التقويم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب.

تبرز القيمة العلمية لشرح بن طولون كونه شرحًا لدرٍّ نفيسٍ من نفائس التراث اللغوي النحوي، فقد كان مغني اللبيب مرجع النحاة من بعده، لما اشتمل عليه من تفصيلٍ لمذاهب النحاة واتجاهاتهم في كثيرٍ من المسائل النحوية والصرفية واللغوية، ولما حواه من آراءٍ للعلماء والنحاة والمفسرين انفردوا بها .

من هنا أتت عنايةُ ابن طولون الفائقة بشرْح المغني، وقد برزت في شرحه شخصيتُه العلمية من خلال تعليلاته وتعليقاته، وإيراده للاعتراضات والاستدراكات، وسدّه لمواضع النقص.

وقد بدا لي من خلال الشرح دقة فهم ابن طولون لكلام المصنف وشدة استيعابه له، فقد كان حريصًا أن يصل المراد من نص المؤلف للأفهام ، فتارةً يُلخِّص الفكرة ، وتارةً يوضّح المبهم، وتارةً يشرح الغريب ، وقد أوردت فيما سبق شيئًا من هذا، ولا بأس في إشارةٍ لذلك مرةً أخرى؛ ليتَّضح المراد:

١) عند قول المصنف: (**فإنْ قلت: في داره قيام زيدٍ لم يُجزْها الكوفيون البتّة أمَّا على الفاعلية فَلِما قدَّمْنَا**). يرى ابن طولون أنَّ قول المصنف: "فَلِمَا قَدَّمْنَا" مُلبِسًا، فيُعقِّب موضحًا: "هو قوله فيما سبق: لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبةً"[(١)].

٢) عند ذكر مُسوغات الابتداء بالنكرة ، قال عند ذكْر أحد المسوغات:

"ولا بدَّ في هذا المسَوّغ من مراعاة معنى صحيحٍ مقصودٍ، وإلا ورد مشرب الماء نافع. قلت: وهذا بناءً على أن المضاف عاملٌ للجر في المضاف إليه وهو الأصح"[(٢)].

---

(١) ينظر: ص(٤٩٦) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٥٩٦) من هذه الرسالة.

٣) بالإضافة إلى دقة الفهم كان دقيقًا في النقل أمينًا في ذكْر المصدر الذي نقل منه والعالِم الذي نقل عنه:

فهو كما أشار في مقدمةِ شرحه، وكما هو واضحٌ في شرحه أنه اعتمد على المنصف للشمني ، وتحفة الغريب للدماميني ، فقَبْلَ كلِّ قولٍ نقله من هذين الكتابين يُشير بقوله: "قال الشمني" ، أو "وفي الشرح" يقصد شرح الدماميني، وكذا " التعليق" يقول: "وفي التعليق، وغيرهم ممن نقل عنهم" ، من ذلك:

بعد الاستفاضة في شرح جملة البسملة والخلاف في كونها اسمية أو فعلية ، يُشير إلى مَن كان له السبْق في تفصيل المسألة يقول: "قلت هذا البحث سبق إليه ابن النجار المقرئ في كتابه قواعد الحسان في إعراب أم القرآن"[(١)].

٤) وقد تميز شرح ابن طولون بالتنوع والشمول ، ففيه ظهرت شخصيته العلمية في مجال اللغة كشرح الغريب والاطلاع على المعاجم، وفي مجال التفسير أشار ونقل من عدة تفاسيرٍ؛ كتفسير الزمخشري والبيضاوي ، وفي مجال علوم القراءات كثيرًا ما يُشير إلى صاحب القراءة، ويذكر شذوذها إنْ كانت شاذةً، وغيره مما يدلُّ على موسوعيته ولا غرْو فقد كان نهمًا للعلوم متبحرًا في أصولها، متوسعًا في الأخذ من مختلف العلوم حتى كانت له تلك الشخصية العلمية الفذَّة الظاهرة في ثنايا شرحه.

المطلب الثاني: المآخذ عليه.

على الرغم من محاسن هذا الكتاب فإنه لا يخلو أيضًا من بعض المآخذ التي لا يخلو منها كتابٌ من كُتُبِ البشر، وهي بلا شك لا تقلل من قدر هذا الجهد العظيم في الشرح :

١) الإسهاب في شرح بعض المسائل النحوية الخلافية وذكر الآراء فيها دون عزوها لأصحابها، ومِن ثمَّ ينتهي هذا الإسهاب دون ترجيحٍ أو ردودٍ على الآراء المختلفة؛ مما يجعل توثيق هذه المسائل في بعض الأحيان ليس ميسورًا.

٢) يذكر الأقوال غفلاً عن ذكر أصحابها، من ذلك قوله: "ومنهم من ذهب إلى أن هذا

(١) ينظر: ص(٢٣٤) من هذه الرسالة.

ليس بتعريفٍ"، وقوله: "وذهب كثيرون" ، وقوله: "وقيل: معناه مثل الانتصاب"، وقوله: "هكذا قرر بعضهم التوفيق بين كلاميه"، وقوله : "وقال بعض العلماء".

٣) ينسب الأقوال أحيانًا إلى أصحابها دون ذكرِ مصادرها، من ذلك قوله: "ولكن جعله قول البصريين، ولم يذكر ما تقدم مع أنه المشهور، وسبقهما إليه ابن رجب في تفسير الفاتحة"(١). وقوله: "وهذا سؤالٌ ذكره الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وسبقه إليه التنوخي"(٢).

٤) يستدرك على بعض الأقوال في المسألة النحوية التي يناقشها بقوله : "وفيه نظرٌ". دون إيضاحٍ منه لرأيه ووجهة نظره في المسألة على الرغم من تصريحه الغامض بأن له نظرٌ في المسألة النحوية.

٥) قد يشير أثناء شرحه للمسألة النحوية أن هذه المسألة قد أفرد لها مؤلفًا خاصًّا دون تصريحٍ منه باسم المؤلف لاسيما وأنَّ له العديد من المؤلفات، قد يتعسّر البحث فيها:

يقول عن مسألة " الكحل" : "وهو أحد المسائل الملقيات في النحو، وقد أفْرَدتها بتأليفٍ"(٣).

(١) ينظر: ص(٢٣٤) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: ص(٢٧٢) من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: ص(٤٩٨) من هذه الرسالة.

القسم الثاني

التحقيق

من بداية حرف النون حتى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلًا وعمادًا

حرفُ النُّون

(النُّونُ المفردةُ تَأتي عَلَى أربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: نونُ التَّوكيدِ، وهِيَ خفيفةٌ، وثقيلةٌ):

في الشَّرْحِ: (لَا يتأتَّى تقسيمُ نونُ التَّوكيدِ إِلَيْهِمَا في هَذَا المحلِّ؛ لأَنَّ المقسَّمَ أَوَّلًا هُوَ النُّونُ المفردةُ، ولَا يَصْدُقُ عَلَى الثَّقيلةِ، اللهمَّ إِلَّا أَنْ يقالَ: أرادَ المفردةَ خَطًّا)[1]. انتهى.

قالَ الشمنيُّ[2]: (وأقولُ: بَلْ أرادَ المفردةَ عَنْ غيرِها مِن باقِي الحروفِ، وهِيَ -بِهَذَا المعنَى- متناوِلةٌ للخفيفةِ والثَّقيلةِ)[3]، **(وقد اجتمعتَا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾**[4]).

(وهُمَا أصلانِ عندَ البصريِّينَ، وقالَ الكوفيُّونَ: الثَّقيلةُ أصلٌ، ومَعناهُما التَّوكيدُ).

(قالَ الخليلُ[5]: والتَّوكيدُ بالثَّقيلةِ أَبْلَغُ، وتختصَّانِ بالفعلِ[6]، وأَمَّا قَوْلُهُ):

(أَيْ: رُؤْبَةَ بنَ العَجَّاجِ[7]):

---

(١) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ١٠٠٨/٢.

(٢) أحمد بن محمَّد الشمنيّ، أبو العبَّاس، تقيّ الدين، برع في عدة علوم: كالفقه، والأصول، والعربية، والطب، والهندسة، من تصانيفه: المصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام، وشرح النقاية مختصر الوقاية، ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، توفي سنة ٨٧٢هـ، ينظر ترجمته في: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي١٠٠/٢، والأعلام للزركلي٢٣٠/١، ومعجم المؤلفين١/٢.

(٣) المنصف ٢٧١/٢.

(٤) سورة يوسف: ٣٢.

(٥) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ، أبو عبدالرحمن، العروضيّ النحويّ اللغويّ، منشئ علم العروض، من تصانيفه: معجم العين، ومعاني الحروف، توفي سنة ١٧٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء١٤٣٢/٣، وسير أعلام النبلاء٩٧/٧، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر٢٣٩/٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٠٩.

(٧) المنصف ٢٧١/٢، وهو: عبدالله بن رؤبة البصريّ، أبو محمَّد بن العجَّاج، كان بصيرًا باللغة حوشيّها وغريبها، توفي سنة ١٥٠هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان٣٠٣/٢، وتاريخ الإسلام٨٦١/٣.

....

(أَقَائِلَنَّ: أَحْضِرُوا الشُّهُودَا)[1]

(وقَبْلَهُ:

أَرَيْـــتَ إِنْ جـــاءتْ بِـــهِ أُمْلُـــودَا مُـــرَجَّلًا ويلـــبسُ البُـــرُودَا

و"أَرَيْتَ" أصلُهُ: "أرأيتَ"، حُذفتْ مِنْهُ الهمزةُ الثَّانية؛ تخفيفًا.

قالَ الشَّاعِر:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ وسمعتَ[٢٤٠/ب]بِرَاعٍ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الحِلَابِ[2]

وقالَ أَبُو الأسودِ الدُّؤَلِيُّ[3]:

أَرَيْـــتَ أَمْـــرًا كنـــتَ (لَـــمْ)[4] أبلـــهُ أَتَـــانِي فقـــالَ: اتَّخِـــذْنِي خَلِـــيلَا[5]

وقالَ آخَرُ:

أَرَيْتُـــكَ إِنْ مَنَعْـــتَ كـــلامَ لَيْلَـــى أَتَمْنَعُـــنِي عَلَـــى لَيْلَـــى البُكَـــا[6]

والأُمْلُودُ -بضمِّ الهمزةِ-: النَّاعِمُ. والمُرَجَّلُ -بفتحِ الجيمِ-: الَّذِي شَعْرُهُ بينَ الجعودةِ والسبوطةِ. وفِي الصِّحَاحِ: (شَعْرٌ رَجَلٌ ورَجِلٌ، إِذَا لم يكنْ شديدَ الجعودةِ ولَا سبطًا، تقولُ مِنْهُ:

---

(١) من الرجز في ديوانه: ١٧٣، و الجَنَى الدَّاني ١٤١، والمقاصد النحوية ١٨١٠/٤، وشرح شواهد المغني ٧٥٨/٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/١١.

(٢) من الخفيف، لإسماعيل بن بشَّار، وهو في: جمهرة اللغة٢٨٤/١، والصِّحَاح ٢٣٤٨/٦، والمخصَّص ٢٠٦/٤، وشرح الشَّافية للرضيّ ٣١٦/٤، وتاج العروس ٣٠٢/٢.

(٣) هو ظالم بن عمرو بن سفيان، العلَّامة الفاضل، قاضي البصرة، أول مَن وضع علم النحو، وكان من وحوه التَّابعين وفقهائهم ومحدِّثيهم، توفي سنة ٦٩هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٢١/١، وسير أعلام النبلاء ٨١/٤، والأعلام ٢٣٦/٣.

(٤) سقط في الأصل.

(٥) من الكامل، في: ديوانه ٥٣، والصِّحَاح ٢٣٤٨/٦، ولسان العرب ٢٩٣/١٤، وشرح شواهد المغني٩٣٤/٢، وخزانة الأدب ٢٨٣/١.

(٦) في الصِّحَاح: لزكاض بن إياق الدبيريّ ٢٣٤٨/٦.

رَجَّلَ شَعْرَهُ تَرجيلًا)[1].

والمعنَى: أَخْبِرْنِي إنْ جاءتْ هذهِ المرأةُ بشابٍّ يَترَوَّجُهَا، رَجَلَ الشَّعْرِ حَسَنَ اللباسِ، كالغصنِ النَّاعمِ، أَتأمرُ بإحضارِ الشُّهودِ لعقدِ نكاحِها عليهِ؟ ينكرُ وقوعَ ذلكَ مِنْهُ.

في الشَّرْحِ: (ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ في قولهِ: "أَقائلنَّ" توكيدًا؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ أصلُهُ: "أَقائلٌ أَنَا"، فحُذفتْ همزةُ "أَنَا" اعتباطًا، ثُمَّ أُدْغِمَ التَّنوينُ في نونِ "أَنَا" عَلَى حَدِّ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[2]، كَمَا قِيلَ فِيهِ: نَعَمْ، القولُ بتأكيدِ الاسمِ بالنُّونِ الثَّقيلةِ في قولهِ:

يَـــا ليـــتَ شِـــعْرِي عَـــنْكُمُ حَنِيفَـــا أَشَـــاهِرُونَّ بَعْـــدَنَا السُّـــيُوفَا؟[3].

متحتِّمٌ، ولَا يتأتَّى فِيهِ هَذَا الاحتمالُ، و"حنيفٌ" مُرَخَّمُ "حنيفةَ" -وهِيَ قبيلةٌ-، وحرفُ النِّداءِ محذوفٌ، وهَهُنَا بحثٌ: وهُوَ أَنَّ اسمَ الفاعلِ عندَ اتِّصالِ نونِ التَّوكيدِ بِهِ: هَلْ يُبْنَى -لشبههِ بفعلِ الأمرِ-؟ فَإِنَّهُ أَقْعَدُ الأفعالِ بِهذهِ النُّونِ؛ إِذْ تلحقُهُ بِلَا شرطٍ، وأَمَّا غيرُهُ مِنَ الأفعالِ فَإِنَّهَا لَا تلحقُهُ إِلَّا بشرطٍ. هَذَا مِمَّا (لَمْ)[4] أَرَ فِيهِ نَصًّا، ولكنْ سمعتُ شيوخَنا يُنشدونَ البيتَ الَّذِي أَوردَهُ المصنِّفُ -بضمِّ اللَّامِ مِنْ: "أَقائِلُنَّ"-، ولَمْ أقفْ عليهِ مضبوطًا كذلكَ في كتابٍ معتمَدٍ، فَإِنْ ثبتتِ الرِّوايةُ فِيهِ عَلَى هَذَا الوجهِ؛ عُلِمَ أَنَّ العربيَّ لَا يبنيهِ عندَ إلحاقِ هذهِ النُّونِ المتَّصلةِ بِهِ، لكنْ يُسألُ حينئذٍ: لِمَ أُعْرِبَ معَ قيامِ المقتضِي للبناءِ؟ [5]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: إِنَّمَا دَخَلَهُ النُّونُ لشبههِ بالمضارعِ لفظًا ومعنًى، والأصلُ في الأسماءِ الإعرابُ؛ فيبقَى عَلَى أصلهِ، معَ أَنَّهُ لَا ضرورةَ في بنائهِ، بَلْ في إلحاقِ النُّونِ بِهِ، وَقَدِ اختلفَ في الوسطِ، والنُّونُ حرفٌ لَا حَظَّ لَهُ في الإعرابِ؛ فيبقَى الحرفانِ مبنيَّيْنِ. وقالَ بعضُهم: جميعُ مَا اتَّصَلَ بِهِ النُّونانِ مِنَ المضارعِ باقٍ عَلَى إعرابهِ، كَمَا أَنَّ الاسمَ معَ التَّنوينِ معربٌ، لكنْ لمَّا

(١) الصِّحَاح ٤/١٧٠٦.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(٣) البيت من الرجز، لرؤبة في ديوانه: ١٧٩، وهو في: المحكم ٤/١٨٥، ولسان العرب ٤/٤٣٣، والجنى الداني ١٤٢، والمقاصد النحوية ١/١٨٣، وتاج العروس ١٢/٢٦٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٠٩.

اشتغلَ حرفُ الإعرابِ بالحركةِ المجتلَبةِ قبلَ إعرابِ الكلمةِ لأجلِ الفرقِ؛ صارَ الإعرابُ مقدَّرًا. وقالَ بعضُهم: المضارعُ معَ النُّونِ مبنيٌّ للتَّركيبِ، إلَّا إذَا أُسندَ إلَى الألفِ أَوِ الواوِ (أَوِ الياءِ؛ لأَنَّ الضَّمائرَ البارزةَ تمنعُ التَّركيبَ لفصلِها بينَهما، والمحذوفُ للسَّاكِنَيْنِ في حكمِ)[1] الثَّابتِ)[2].

(فضرورةٌ سَوَّغَهَا شِبْهُ الوصفِ بالفعلِ)

(أَيْ: المضارعَ، قالَ الرَّضِيُّ[3]: قِيلَ: (ويدخلُ اسمُ الفاعلِ اضطرارًا تشبيهًا لَهُ بالمضارعِ، وهَذَا كَمَا شُبِّهَ بِهِ في دخولِ نونِ الوقايةِ في قولِهِ:

..... ولَيسَ حَامِلَنِي إِلَّا ابنُ حَمَّالِ)[4].

(ويؤَكَّدُ بِهِمَا صيغُ الأمرِ مطلقًا، ولَوْ كانَ دعائيًّا كقولِهِ:

فَأَنْزِلَنْ سَكِينةً عَلَيْنَا)[5]. .....[6].

(أخرجَ البخاريُّ[7] مِن حديثِ البراءِ[8] قالَ: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يومَ الأحزابِ، ينقلُ التُّرابَ،

---

(١) سقط من النسختين.

(٢) المنصف ٢/٢٧١، ٢٧٢.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٨٨، وهو: محمَّد بن الحسن الرضيّ الاستراباذيّ، نجم الدين، نحويٌّ وعالم بالعربيَّة، من تصانيفه: الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب، وشرح مقدمة ابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر ترجمته في: الأعلام ٦/٨٦.

(٤) المنصف ٢/٢٧٢، والبيت من البسيط لأبي محلم السعديّ، وصدره: ألا فتى من بني ذبيان يحملني، وهو في: الكامل ١/٢٨٥، وشرح المفصَّل ٤/٤١٣، وأوضح المسالك ١/١٢٨، وخزانة الأدب ٤/٢٦٥.

(٥) من الرجز، لعبدالله بن رواحة، في: ديوانه ١٤٠، وهو في: الكتاب ٣/٥١١، ونهاية الأرب ١٧/٢٤٩، والمقاصد النحوية ٤/١٤٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٩.

(٦) المنصف ٢/٢٧١.

(٧) هو: محمَّد بن إسماعيل البخاريّ، أبو عبدالله، من أهم علماء الحديث وعلوم الجرح والتعديل، من تصانيفه: "الجامع الصحيح" وهو أصح الكتب الستة، توفي سنة ٢٥٦هـ، ينظر ترجمته في: التقييد لمعرفة رواة السُّنن والأسانيد١/٣١، والدر الثمين ١/١٧٢، وسير أعلام النبلاء ١٠/٨٨.

(٨) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجيّ، أبو عمارة، أسلم صغيرًا، وغزا خمس عشرة غزوة، توفي سنة ٧١هـ، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ١/٤١١، والأعلام ٢/٤٦.

وقَدْ وَارَى التُّرابُ بياضَ بطنِهِ -وهُوَ يقولُ[1]-):

"اللَّهُـمَّ لَـوْلَا أَنْـتَ مَـا اهْتَـدَيْنَا
ولَا تَصَـدَّقْنَا ولَا صَـلَّيْنَا
فَـأَنْزِلَنْ سَـكِينَةً عَلَيْنَـا
وثَبِّـتِ الأَقْـدامَ إِنْ لَاقَيْنَـا
إِنَّ الأُولَـى قَـدْ بَغَـوْا عَلَيْنَـا
إِنْ أَرَادُوا فتنـةً؛ أَبَيْنَـا[2]".

(إِلَّا "أَفْعِلْ" في التَّعجُّبِ؛ لأَنَّ معناهُ كمعنَى الفعلِ الماضِي، وشَذَّ قَوْلُهُ:

..... فَـأَحْرِ بِـهِ بِطُـولِ فقـرٍ وَأَحْرِيَـا)[3].

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ (صَدْرُهُ)[4]:

ومُسْـتَبْدِلٍ مِـن بَعْـدِ غَضْـيَ صُـرَيْمَةً .....

وفِي "الصِّحَاحِ": (وغَضْيَ: مائةٌ مِنَ الإبلِ، وهِيَ معرفةٌ، لا تُنَوَّنُ ولَا يدخلُها الألفُ واللامُ)[5].

وأنشدَ البيتَ إِلَّا أَنَّهُ قالَ: "ومستخلِفٍ" مكانَ "ومستبدِلٍ"، والصِّرْمَةُ -بالكسرِ-: القِطْعَةُ مِنَ الإبلِ نحوَ الثَّلاثينَ، وفِي "القاموسِ": (والصِّرْمَةُ -بالكسرِ- القطعةُ مِنَ الإبلِ مَا بينَ العشرينَ

(١) المنصف ٢/٢٧٢.

(٢) صحيح البخاري ٥/١٠٩، كتاب المغازي (باب غزوة الخندق، وهي الأحزاب) الحديث رقم ٤١٠٤، وصحيح مسلم ٣/١٤٣٠، كتاب الجهاد والسِّيَر (باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق) الحديث رقم ١٨٠٣، وسُنن النسائيّ ٨/١٣٣، كتاب السِّيَر (باب حفر الخندق) الحديث رقم ٨٨٠٦.

(٣) من الطويل، لابن الأعرابيّ، في: الصِّحَاح ١/١٩٤، ولسان العرب ١/٦٥٠، والمقاصد النحوية ٣/١٤٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٩.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ١/١٩٤.

إِلَى الثَّلاثِينَ أَوْ إِلَى الخمسينَ أَوِ الأربعينَ، أَوْ مَا بينَ العشرِ إِلَى الأربعينَ، أَوْ مَا بينَ عشرةٍ إِلَى بضعَ عشرةَ)[1]، وأَحْرِ -بحاءٍ مهملةٍ وراءٍ-، قالَ ذلكَ في الصِّحَاحِ:

(ويُحَدِّثُ الرَّجُلُ (الرَّجُلَ)[2] فيقولُ: بالحَرِيِّ أَنْ يكونَ كَذَا، وهَذَا الأمرُ مَحراةٌ، أَيْ: مَقمنةٌ، مثلُ: مَحجاةٍ، ومَا أَحْرَاهُ، مثلُ: مَا أَحْجَاهُ، وأَحْرِ بِهِ مثلُ:أَحْجِجْ بِهِ)[3].

(ولَا يؤَكَّدُ بِهَما الماضِي مطلقًا، وشَذَّ قَوْلُهُ:

دَامَنَّ سَعْدُكِ لَوْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ للصَّبابةِ جَانِحَا[4])

(وهُوَ الَّذِي ذَلَّلَهُ الحبُّ وعَبَّدَهُ لمحبوبِهِ، **(لولاكِ لَمْ يكُ للصَّبابةِ)** [أ/٢٤١] -بالفتحِ- وهِيَ رِقَّةُ الشَّوْقِ وحرارتُهُ، **(جانحًا)**: (عائدًا)[5].

قالَ اللهُ تَعَالَى[6]: ﴿**وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا**﴾[7]).

(والَّذِي سَهَّلَهُ أَنَّهُ بمعنَى "أَفْعَلْ")

(لَوْ قالَ بمعنَى "ليفعَلْ"؛ لَكَانَ أَوْلَى؛ إِذْ فاعلُ "دَامَ" في البيتِ اسمٌ ظاهرٌ، ولَا يرفعُهُ "أَفْعَلْ")[8]، فَلَا يحلُّ "دَمْ" محلَّ "دَامَ"، بخلافِ "لِيَدُمْ"، وقَدْ يقالُ: أَرادُوا بِـ"أَفْعَل" مَا يدلُّ عليهِ وهُوَ الأمرُ، لَا خصوصيَّةُ الصِّيغةِ، فكأَنَّهُ قالَ: بمعنَى الأمرِ؛ فيصدُقُ عَلَى مثلِ: "لِيَدُمْ"[9]) .

---

(١) ١١٢٩/١.

(٢) سقط من النسختين.

(٣) ٢٣١١/٦، المنصف ٢/ ٢٧٢،٢٧٣.

(٤) من الكامل، بلا نسبةٍ، وهو في: شرح التسهيل ١٤/١، والجنى الداني ١٤٣/١، والمقاصد النحوية ١٨٠/١، وشرح شواهد المغني ٧٦٠/٢.

(٥) في "س": مائلًا.

(٦) سورة الأنفال: ٦١.

(٧) تحفة الغريب ١٠١٠/٢.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) تحفة الغريب ١٠١١/٢.

(وأَمَّا المضارعُ فَإِنْ كانَ حَالًا لم يُؤَكَّدْ بِهَما، وإِنْ كانَ مستقبَلًا أُكِّدَ بِهَما وجوبًا في نحوِ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[1]، وقريبًا مِنَ الوجوبِ بعدَ "إِمَّا" في:﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[2]، و﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[3]).

(يريدُ بالقريبِ مِنَ الوجوبِ: مَا كَثُرَ استعمالُهُ، وبنحوِ: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[4] أَنْ يكونَ المضارعُ شرطًا لـ"إِنْ" المؤَكَّدةِ بِـ"مَا"[5]).

(وقَدْ قَسَّمَ المصنِّفُ -في توضيحِهِ عَلَى "الألفيَّةِ"- المضارعَ بالنِّسبةِ إِلَى توكيدِهِ بالنُّونِ إِلَى خمسِ حالاتٍ:

إِحدَاها: أَنْ يكونَ تأكيدُهُ بِهَا واجبًا، وذلكَ إِنْ كانَ مستقبلًا جوابًا لِقَسَمٍ غيرِ مفصولٍ مِن لامِهِ، نحوَ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[6]، ولَا يجوزُ تأكيدُهُ بِهَا إِنْ كانَ منفيًّا نحوَ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[7].

إِذِ التَّقديرُ: "لَا تفتؤُ"، وكانَ حالًا كقراءةِ ابنِ كثيرٍ[8]: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ﴾[9]، أَوْ كانَ مفصولًا عَنِ "اللَّامِ" مثلَ: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[10].

والثَّانيةُ: أَنْ يكونَ قريبًا مِنَ الواجبِ؛ وذلكَ إِذَا كانَ شرطًا لِـ:"إِنْ" المؤَكَّدةِ بِـ:"مَا" نحوَ:

---

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) سورة الأنفال: ٥٨.

(٣) سورة الأعراف: ٢٠٠.

(٤) سورة الأنفال: ٥٨.

(٥) المنصف ٢/٢٧٣.

(٦) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٧) سورة يوسف: ٨٥.

(٨) الحجة للقراء السبعة ٦/٣٤٣، والمبسوط في القراءات العشر ١/٤٥٣، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/١٦٧٣.

(٩) سورة القيامة: ٢.

(١٠) سورة آل عمران: ١٥٨.

﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾[1] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[2] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[3]، ومِن تركِ توكيدِهِ قولُهُ:

يَـا صَـاحِ إِمَّـا تَجِـدْنِي فِي غَـيرِ ذِي جِـدَّةٍ فَمَـا التَّحلِّـي عَـنِ الخِـلَّانِ مِـنْ شِـيَمِي[4]

وهُوَ قليلٌ مختصٌّ بالضَّرورةِ.

والثَّالثةُ: أَنْ يكونَ كثيرًا؛ وذلكَ إِذَا وقعَ بعدَ "أداةِ طلبٍ" كقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا ﴾[5].

والرَّابعةُ: أَنْ يكونَ قليلًا؛ وذلكَ بعدَ "لَا النَّافيةِ" و"مَا الزَّائدةِ" الَّتِي لَمْ تُسْبَقْ بِـ:"إِنَّ"، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[6]، وقولِهِ:

..... ومِـنْ عِضَـةٍ مَـا ينبـتنَّ شـكيرُها[7]

والخامسةُ: أَنْ يكونَ أقلَّ؛ وذلكَ بعدَ "لَمْ" وبعدَ أداةِ جزاءٍ غيرِ "أَمَّا"، كقولِهِ:

يحسـبُهُ الجاهـلُ مَـا لَـمْ يَعْلَمَـا .....[8].

قلتُ: وقَدْ أحلَّ المؤلِّفُ بالمعنَى؛ بذكرِ هَذَا القسمِ الأخيرِ، وكأنَّهُ أرادَ بالقريبِ مِنَ الوجوبِ

(١) سورة الأنفال: ٥٨.

(٢) سورة الزخرف: ٤١.

(٣) سورة مريم: ٢٦.

(٤) من البسيط، بلا نسبةٍ، في: شرح ابن الناظم ٤٤١/١، و أوضح المسالك ٩٦/٤، والمقاصد النحوية ١٨١٤/٤، وخزانة الأدب ٤٣١/١١.

(٥) سورة إبراهيم: ٤٢.

(٦) سورة الأنفال: ٢٥.

(٧) من الطويل، بلا نسبةٍ، وصدره: إذا مات منهم ميت سرق ابنه، وهو في: الأمثال ١٤٥/١، وجمهرة الأمثال ٢٨٩/٢، وشرح المفصَّل ٣٥٢/٤، وأوضح المسالك ١٠١/٤، وشرح شواهد المغني ٩١١، وخزانة الأدب ٢٢/٤.

(٨) تحفة الغريب ١٠١١/٢، ١٠١٢، والبيت من الرجز، بلا نسبةٍ، وعجزه: شيخًا على كرسيِّهِ معمَّمًا، وهو في: الكتاب ٥١٦/٣، وشرح المفصَّل ١٧٠/٥، والمقاصد النحوية ١٨٠٤/٤، وخزانة الأدب ٤١١/١١.

التَّأكيدَ الَّذِي كثرَ استعمالُهُ جِدًّا بحيثُ لَا يُعْثَرُ عَلَى تركِهِ إلَّا نادرًا.

(وذكرَ ابنُ جِنِّي أَنَّهُ قرأَ ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾ -بياءٍ ساكنةٍ بعدَها نونُ الرَّفْعِ-[1]، عَلَى حَدِّ قولِهِ:

.... **لَـــمْ يُوفُـــونَ بالجَـــارِ**[2].

(هَذَا بعضُ بيتٍ أنشدَهُ المصنِّفُ كاملًا في فصلِ "لَمْ" مِنْ حرفِ اللَّامِ، وهُوَ:

لَـــوْلَا فَـــوَارِسُ مِـــنْ نُعْـــمٍ وأُسْـــرَتِهِمْ يَـــوْمَ الصُّـــلَيْفَاءِ لَـــمْ يُوفُـــونَ بالجَـــارِ[3]).

(فَفِيهَا شذوذانِ: تركُ نونِ التَّوكيدِ، والإتيانُ بنونِ الرَّفْعِ مَعَ الجازمِ، وجوازًا كثيرًا بعدَ الطَّلَبِ نحوَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَـٰفِلًا﴾[4]، وقليلًا في مواضعَ كَقولِهم:

ومِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا[5]).

(واحدةُ العِضَاهِ: وهِيَ شجرةٌ عظيمةٌ لَهَا شوكٌ، **(مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا)** -بالشِّينِ المعجمةِ-: مَا ينبتُ حولَ الشَّجرةِ مِنْ أصلِها، قالَ الرَّضِيُّ: (هَذَا يُضْرَبُ لِمَا كانَ لَهُ أصلٌ أَوْ أمارةٌ تدلُّ عَلَى كونِهِ (مِنْ)[6] شيءٍ آخَرَ)[7] انتهى. وأرادَ المصنِّفُ بقولِهِ: كقولِهم: كلُّ فعلٍ مضارعٍ وقعَ بعدَ "مَا" الزَّائدةِ الَّتِي ليستْ مسبوقةً بـ:"رُبَّ"، نحوَ قولِهم: "بعينِ[8] مَا أَرينَّكَ"، و"بجهدِ مَا

(١) ينظر: المحتسب ٢/٤٢.

(٢) من البسيط، بلا نسبةٍ، وهو في: شرح المفصَّل ٤/٢١٤، والمقاصد النحوية ٤/١٩٤٠، وخزانة الأدب ١١/٢٣٤.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠١٣.

(٤) سورة إبراهيم: ٤٢.

(٥) الأمثال"ابن سلام" ١/١٤٥، وجمهرة الأمثال ٢/٢٨٩.

(٦) كلمة (من) سقط من "س".

(٧) شرح الكافية ٤/٤٨٦.

(٨) في الأصل: بعض.

تبلغنَّ"، وقولُ الشَّاعِرِ:

قلـــيلًا بِـــهِ مَـــا يحمـــدنَّكَ وارثُ .....[1]

وقالَ بدرُ الدِّينِ ابنُ مالكٍ[2]: (وإنَّمَا كانَ لِهَذَا التَّوكيدِ شيوعٌ مِنْ قِبَلِ أَنَّ "مَا" لمَّا لزمتْ هذهِ المواضعَ أَشبهتْ عندَهم "لامَ القَسَمِ"؛ فَعَامَلُوا الفعلَ بعدَها معاملتَهُ بعدَ اللَّامِ، فَإِنْ تقدَّمتْ "رُبَّ" عَلَى "مَا"؛ لَمْ يُؤَكَّدِ الفعلُ بعدَها إِلَّا فِيمَا ندرَ، مِن قولِ الشَّاعِرِ:

رُبَّمَـــا أوفيـــتَ فِي علـــمٍ تـــرفعنَّ ثَـــوْبِي شمـــالاتٌ[3].

وقولِهم: "رُبَّمَا تقولنَّ"، ذلكَ حكاهُ سيبويهِ[4]؛ لأَنَّ "رُبَّ" تُصَيِّرُ الفعلَ بعدَها ماضيَ المعنَى)[5]).

وفِي الشَّرْحِ: (وقَدْ عرفتُ أَنَّهُ -أَيْ: ابنَ مالكٍ- جعلَ مَا فِي كلٍّ مِنْ قولِهِ: "ما ينبتَنَّ"، وقولِهِ: "ما يحمدنَّكَ" زائدةً، ولَا أَدري الوجهَ الَّذِي عَيَّنَ ذلكَ؛ إِذْ يحتملُ أَنْ يكونَ مَا فِي "ينبتَنَّ" نافيةً، وفِي "ما يحمدنَّكَ" زائدةٌ، والتَّقديرُ: قليلًا بِهِ حمدُ الوارثِ إِيَّاكَ[6]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الوجهُ الَّذِي عَيَّنَ كونَ "مَا" فِي "ينبتَنَّ" زائدةً، لَا نافيةً؛ أَنَّهُ مثلُ: لَمْ تُستعمَلْ إِلَّا بمعنَى الإثباتِ لَا النَّفْيِ. والوجهُ الَّذِي عَيَّنَ كونَ [٢٤١/ب] مَا فِي "نحمدُ لكَ" زائدةً، لَا مصدريَّةً؛ أَنَّهَا لَوْ كانتْ مصدريَّةً لارتفعَ قليلًا عَلَى الخبريَّةِ؛ إِذْ لَا يصحُّ نصبُهُ

(١) من الطويل، لحاتم الطائيّ، في: ديوانه ٨١، وعجزه: إذا نال مما كنت تجمع مغنمًا، وهو في: أوضح المسالك ١٠٢/٤، والمقاصد النحوية ١٠٦١/٣، وشرح شواهد المغني ٩٥١/٢، وخزانة الأدب ١٢٤/٣.

(٢) محمَّد بن محمَّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ، بدر الدين، الإمام النحويّ البليغ، كان ذكيًّا فهمًا حادَّ الخاطر، من تصانيفه: شرح الخلاصة، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وبغية الأريب وغنية الأديب، توفي سنة: ٦٨٦هـ، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٥/١.

(٣) من المديد، لجذيمة الأبرش، وهو في: الكتاب ٥١٨/٣، والصِّحَاح ١٧٤٠/٥، والمقاصد النحوية ١٢٧١/٣، وشرح شواهد المغني ٣٩٣/٣، وخزانة الأدب ٤٠٤/١١.

(٤) ينظر: الكتاب ٥/٣.

(٥) شرح ابن الناظم ٤٤٢/١، المنصف ٢٧٣/٢، ٢٧٤.

(٦) تحفة الغريب ١٠١٣/٢.

بِـ"يحمدنَّكَ"؛ لأَنَّ معمولَ الصِّلَةِ لَا يتقدَّمُ عَلَى الموصولِ، ولكانتِ النُّونُ داخلةً عَلَى المضارعِ في موضعٍ لَا يدخلُ عليهِ فِيهِ إِلَّا في النُّدرةِ)[1].

(الثَّاني: التَّنوينُ: وهُوَ نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تلحقُ الأخيرَ لغيرِ توكيدٍ)

(زادَ الحديثيُّ[2]: (ولَا تكونُ جزءَ غيرِها؛ احترازًا مِنْ نحوِ: أحمدُ انطلقَ)[3]، وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ المرادَ بلحوقِها الآخِرَ تبعيَّتُها لَهُ، إِمَّا بمعنَى أَنَّهَا لازمةٌ لآخرِ حركةِ الكلمةِ، وإِمَّا بمعنَى عدمِ التَّلفُّظِ بِهَا في الأماكنِ بدونِ حركةِ آخرِ الكلمةِ، والنُّونُ في: "أحمدُ انطلقَ" ليستْ كذلكَ؛ فَلَمْ تدخلْ؛ فَلَا حاجةَ إِلَى قيدٍ يُخْرِجُهَا[4]).

(فخرجَ نونُ "حسنٍ"؛ لأَنَّها أصلٌ، ونونُ "ضَيْفَنٍ" للطُّفيليِّ)

(في "القاموسِ"[5]: (هُوَ مَن يجيءُ (مَعَ الضَّيْفِ متطفِّلًا)[6].

(لأَنَّها متحرِّكةٌ): (يَعني: مَعَ أَنَّهَا (زائدةٌ)[7].

(قالَ الجوهريُّ)[8]: (الضَّيْفَنُ هُوَ الَّذِي يجيءُ مَعَ الضَّيْفِ (إِذَا جاءَ ضَيْفَنُ المضيفِ)[9]،

---

(١) المنصف ٢/٢٧٤- بتصرف.

(٢) هو ركن الدين الحديثي علي بن أبي بكر، لم تعرف له ترجمة خاصة في كتب التراجم،لكنه لم يكن غائبا عند معاصريه فقد ذكره تلميذه تاج الدين التبريزي بقوله: "شيخي العلامة : ركن الدين الحديثي"، من نحاة القرن الثامن الهجري، الثابت من تصانيفه:شرح كافية ابن الحاجب : الكتاب الركني في تقوية كلام النحوي، ينظر:الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي : ٣٨:٥١.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١/٢٣.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠١٣.

(٥) ١/٨٣٠.

(٦) سقط من الأصل، المنصف ٢/٢٧٥.

(٧) سقط من "س".

(٨) سقط من الأصل.

وهو: إسماعيل بن حماد الجوهريّ، أبو نصر الفارابيّ، إمام في علم اللغة والأدب، من تصانيفه: الصِّحَاح تاج اللغة، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/٦٥٦، وإنباه الرواة ١/٢٢٩، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٨/٧٢٤.

(٩) زيادة في الأصل.

(والنُّونُ زائدةٌ، وهُوَ "فعلنْ" وليسَ بِـ"فَيْعَل".

قالَ الشَّاعِرُ[1]:

إذَا جاءَ ضيفٌ جاءَ للضَّيْفِ ضَيْفَنٌ[2] فَأَوْدَى بِمَا تَقْرِي الضُّيُوفَ الضَّيَافِنُ[3]

فزادَ قيدَ (التَّطفيلِ)[4]، وهُوَ حسنٌ[5]).

(ونونُ "منكسرٍ" و"انْكَسرَ؛ لأَنَّها غيرُ آخِرٍ).

(وكانَ اللائقُ بِهِ أَنْ يقولَ: لأَنَّها لَمْ تَلْحَقِ الآخِرَ؛ لأَنَّ القيدَ المحترَزَ بِهِ هُوَ قَوْلُهُ: تَلْحَقُ الآخِرَ[6]).

(ونونُ نحوِ: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾[7]؛ لأَنَّها للتَّوكيدِ، وأقسامُهُ خمسةٌ:

– تنوينُ التَّمكينِ: وهُوَ اللَّاحِقُ للاسمِ المعربِ المنصرفِ؛ إعلامًا ببقائِهِ عَلَى أصلِهِ، وأَنَّهُ لَمْ يُشبِهِ الحرفَ فَيُبْنَى، ولَا الفعلَ فيُمْنَعُ الصَّرْفُ. ويُسمَّى "تنوينَ الأمكنيَّةِ" أيضًا، و"تنوينَ الصَّرْفِ"؛ وذلكَ كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ.

و"تنوينُ التَّنكيرِ"، وهُوَ اللَّاحِقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيَّةِ فرقًا بينَ معرفتِها ونكرتِها، ويقعُ في بابِ اسمِ الفعلِ بالسَّمَاعِ، كَـ: "مَهٍ" و"صَهٍ" و"إيهٍ"، وفي العَلَمِ المختومِ بِـ:"وَيْهِ" بقياسِ نحوِ: جاءَني سيبويهِ وسيبويهٍ آخَرُ.

---

(١) من الطويل، بلا نسبةٍ، وهو في: الصِّحَاح ١٣٩٣/٤، والمخصَّص ١٥١/٥، ولسان العرب ٢١٠/٩، وتاج العروس ٦٢/٢٤.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الصِّحَاح ١٣٩٣/٤.

(٤) في "س": التطفل.

(٥) تحفة الغريب ١٠١٤/٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة العلق: ١٥.

وأَمَّا تنوينُ رجلٍ ونحوهِ من المعرباتِ فتنوينُ تمكينٍ، لَا تنوينُ تنكيرٍ كَمَا قَدْ يتوهَّمُ بعضُ الطَّلَبَةِ؛ ولِهَذَا لَوْ سَمَّيْتَ بِهِ رجلًا بَقِيَ ذلكَ التَّنوينُ بعينهِ مَعَ زوالِ التَّنكيرِ).

(هَذَا الَّذِي قَالَهُ المصنِّفُ هُوَ بعينهِ كلامُ ابنِ الحاجبِ[1]، (وقالَ الرَّضِيُّ في تقسيمِ التَّنوينِ: (أحدُها: للتَّنكيرِ)[2]، وتنوينُ التَّنكيرِ نحوَ: "صَهٍ" و"مَهٍ" و"دَحٍ" و"سيبويهٍ"، قِيلَ: وتختصُّ بالصَّوْتِ واسمِ الفعلِ. وأَمَّا التَّنوينُ في نحوِ: "رَبٌّ أحمدٍ وإبراهيمٍ"؛ فليسَ للتَّنكيرِ (فَقَطْ)[3]، بَلْ هُوَ للتَّمكُّنِ (أيضًا)[4]؛ لأَنَّ الاسمَ (معربٌ)[5]، وأَنَا لَا أَرَى منعًا مِنْ أَنْ يكونَ تنوينٌ واحدٌ للتَّمكُّنِ والتَّنكيرِ معًا؛ فَرُبَّ حرفٍ يفيدُ فائدتينِ كالألفِ والواوِ في "سلمانَ" و"يُسلمونَ" فتقولُ: التَّنوينُ في "رجلٍ" يفيدُ التَّنكيرَ أيضًا، وإِذَا سَمَّيْتَ بالاسمِ تمحَّضتَ للتَّمكُّنِ)[6] انتهى.

وفي الشَّرْحِ: (ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لَا نُسلِّمُ أَنَّ التَّنوين في "رجلٍ" حالَ عَلَمِيَّتِهِ هُوَ التَّنوينُ؛ لَا بدَّ مِن دليلٍ، وأيضًا فَإِنَّهُ يردُّ "مَهٍ" إِذَا سُمِّيَ بِهِ وحُكِيَ؛ فَإِنَّ التَّنوينَ يثبتُ فِيهِ مَعَ كونهِ عَلَمًا، وتنوينُهُ في الأصلِ للتَّنكيرِ، وأيضًا لَا منافاةَ بينَ التَّنكيرِ والتَّمكينِ؛ فَلِمَ لَا يجوزُ أَنْ يقالَ أَنَّ التَّنوينَ في "رجلٍ" قبلَ التَّسميةِ بِهِ للتَّمكينِ والتَّنكيرِ معًا. أَمَّا كَوْنُهُ للتَّمكينِ؛ فلأَنَّ الاسمَ منصرفٌ، وأَمَّا كَوْنُهُ للتَّنكيرِ؛ فلأَنَّه وُضِعَ لشيءٍ، لَا بعينهِ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ ثبتَ المانعُ مِنَ اعتبارِ التَّنكيرِ دونَ التَّمكينِ. فتمحَّضَ كونُهُ للتَّمكينِ؛ فَسُمِّيَ تنوينَ تمكينٍ. -واللهُ أعلمُ-)[7].

---

(١) ينظر: الكافية ١/٥٦. وهو: عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين بن الحاجب، برع في العربية والقراءات وعلوم القرآن، من تصانيفه: الكافية في علم النحو، والشافية في علم الصرف، وشرح المقدمة الجزولية، توفي سنة ٦٤٦هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/٢٣٢، ووفيات الأعيان ٣/٢٤٨، وسير أعلام النبلاء ١٦/٤٣٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من "س".

(٥) في "س": منصرف.

(٦) شرح الكافية ١/٤٥.

(٧) تحفة الغريب ٢/١٠١٥.

(وتنوينُ المقابلةِ: وهُوَ اللَّاحِقُ لنحوِ: "مسلماتٍ"، جُعِلَ في مقابلةِ النُّونِ في "مسلمينَ"، وقِيلَ: "هُوَ عِوَضٌ مِنَ الفتحةِ نصبًا"، ولَوْ كانَ كذلكَ لَمْ يوجدْ في الرَّفْعِ والجرِّ، ثُمَّ الفتحةُ قَدْ عُوِّضَ عَنْهَا الكسرةِ؛ فَمَا هَذَا العِوَضُ الثَّاني؟ وقِيلَ: "هُوَ تنوينُ التَّمكينِ"، ويردُّهُ ثبوتُهُ مَعَ التَّسميةِ بِهِ، كعرفاتٍ، كَمَا يَبْقَى نونُ "مسلمينَ" مُسمًّى بِهِ، وتنوينُ التَّمكينِ لَا يجامعُ العِلَّتَيْنِ)

الموجِبتينِ لمنعِ الصَّرْفِ، وهُمَا -هُنَا- العَلَمِيَّة والتَّأنيثُ بالتَّاءِ[1]).

(ولِهَذَا؛ لَوْ سُمِّيَ بِـ"مسلمةَ" و"عرفةَ"؛ زالَ تنوينُهما. وزعمَ الزمخشريُّ[2] أَنَّ "عرفاتٍ" مصروفٌ؛ لأَنَّ تَاءَهُ ليستْ للتَّأنيثِ، وإنَّمَا هِيَ والألفُ للجمعِ[3]).

قالَ الرَّضِيُّ: (قالَ الربعيُّ[4] :

(وجارُ اللهِ: إنَّ التَّنوينَ في نحوِ: "مسلماتٍ" للصَّرْفِ، قالَ جارُ اللهِ: وإنَّمَا لَمْ يسقطْ في "عرفاتٍ"؛ لأَنَّ التَّأنيثَ فِيهَا ضعيفٌ؛ لأَنَّ التَّاءَ الَّتِي فِيهَا -كانتْ لمحضِ التَّأنيثِ- سقطتْ، والتاء فيه علامةُ جمعِ المؤنَّثِ، وفِيمَا قَالَهُ نظرٌ؛ لأَنَّ "عرفاتٍ" مؤنثٌ. وإنْ قُلنا أَنَّهُ لَا علامةَ تأنيثٍ إلَّا متمحِّضةٌ للتَّأنيثِ، ولَا مشتركةٌ؛ لأَنَّهُ لَا يعودُ [٢٤٢/أ] الضَّميرُ إلَيْهَا إلَّا مؤنَّثًا فِيهَا، تقولُ: هذهِ عرفاتٌ مباركًا فِيهِ، ولَا يجوزُ مباركًا فِيهِ إلَّا بتأويلٍ بعيدٍ كَمَا في قولهِ:

..... ولَا أرضَ أبقـــــــــلَ إبقالُهـــــــــا[5]

---

(١) المنصف ٢/٢٧٥.

(٢) محمود بن عمر بن أحمد، أبو القاسم الزمخشريّ، كان إمامًا في النحو والتفسير واللغة، من تصانيفه: الكشّاف، والمفصّل في النحو، وأساس البلاغة، توفي سنة ٥٣٨هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٦٨٧، وإنباه الرواة ٣/٢٦٥، ووفيات الأعيان ٥/١٦٨.

(٣) الكشّاف ١/٢٤٥.

(٤) هو: عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعيّ، أبو الحسن، توفي سنة ٤٢٠هـ، من تصانيفه: شرح مختصر الجرميّ، وشرح كتاب سيبويه، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/٧٧٦، والنجوم الزاهرة ٤/٢٧١.

(٥) من المتقارب، لعامر بن جوين الطائيّ، وصدره: فلا مزنة ودقت ودقها، وهو في: الكتاب ٢/٤٦، والكامل ٢/٢٠٧، والمخصّص ٥/٥٥، وخزانة الأدب ١/٤٥.

فتأنيثُها لَا يقصرُ عَنْ تأنيثِ "مطرٍ" الَّذِي هُوَ يقابلُ البقعةَ، والأَوْلَى عندِي أَنْ يقالَ: إنَّ التَّنوينَ للصَّرفِ والتَّمكُّنِ، وإنَّما لم يسقطْ في نحوِ: "عرفاتٍ"؛ لأَنَّهُ لَوْ سقطَ؛ لَتبِعَهُ الكسرُ في السُّقوطِ، وتبعَ النَّصْبَ، وهُوَ خلافُ مَا عليهِ الجمعُ السَّالِمُ؛ إذِ الكسرُ فِيهِ متبوعٌ لَا تابعٌ؛ فَهُوَ فِيهِ كالتَّنوينِ في غيرِ المنصرفِ للضَّرورةِ، لم يُحذفْ إلَّا لمانعٍ)[1]، قالَ:

(ولَا يصحُّ أَنْ يُقدَّرَ فِيهِ تاءٌ غيرُها؛ لأَنَّ هذهِ التَّاءَ -لاختصاصِها بجمعِ المؤنَّثِ- تأْبَى ذلكَ، كَمَا لَا تُقدَّرُ التَّاءُ في "بِنْتٍ" مَعَ أَنَّ التَّاءَ المذكورةَ مبدلةٌ مِنَ الواوِ، ولكنَّ اختصاصَها بالمؤنَّثِ يأْبَى ذلكَ.

وقالَ ابنُ مالكٍ[2]: اعتبارُ تاءِ نحوِ: "عرفاتٍ" في منعِ الصَّرْفِ أَوْلَى مِن اعتبارِ تاءِ نحوِ: "عرفةَ" و"مسلمةَ"؛ لأَنَّها لتأنيثٍ مَعَهُ جمعيَّةٌ، ولأَنَّها علامةٌ لَا تتغيَّرُ في وصلٍ ولَا وقفٍ[3]).

(وحَكَى (الرَّضِيُّ عَنْ)[4] بعضِهم: (أَنَّهُ يقولُ: التَّنوينُ في "عرفاتٍ" ونحوِهِ عوضٌ عَنْ منعِ الفتحةِ)[5]؛ فتخيَّلَ بعضُ الطَّلبةِ أَنَّ هَذَا لَا يَرِدُ مَعَهُ اعتراضُ المصنِّفِ الأخيرِ المَارِّ؛ لأَنَّ هَذَا القائلَ يَرَى أَنَّ الكسرةَ عِوَضُ الفتحةِ، والتَّنوينُ مَن مَنَعَهَا، وهَذَا غيرُ ظاهرٍ؛ لأَنَّ أمرَ الفتحةِ أمرٌ ملازمٌ لهذهِ الكلمةِ؛ فَلَوْ كانَ التَّنوينُ عِوَضًا مِنْهُ لَاجتمعَ العِوَضُ والمعوَّضُ مِنْهُ[6]).

(وتنوينُ العِوَضِ، وهُوَ اللَّاحِقُ عِوَضًا مِنْ حرفٍ أصليٍّ أَوْ زائدٍ أَوْ مضافٍ إِلَيْهِ -مفردًا وجملةً-. فالأَوَّلُ كَـ"جَوَارٍ"، و"غَوَاشٍ"؛ فَإِنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الياءِ؛ وفاقًا لسيبويهِ[7]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٤٢٧، والمنصف ٢/٢٧٦.

(٢) محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، أبو عبدالله جمال الدين، أحد أئمة علوم العربية، من تصانيفه: الألفيَّة في النحو، وتسهيل الفوائد، توفي سنة: ٦٧٢هـ، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٣/٢٨٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١/٢٦٩، والأعلام ٦/٢٣٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/٤٨.

(٦) تحفة الغريب ٢/١٠١٥.

(٧) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو الحسن، الفارسيّ البصريّ، برع في النحو وأخذه عن الخليل بن أحمد حتى أصبح =

والجمهور[1]).

(وقالَ الرَّضِيُّ: (فَسَّرَ بعضُهم هَذَا القولَ بأنَّ منعَ الصَّرْفِ مقدَّمٌ عَلَى الإعلالِ؛ فأصلُهُ "جَوَارِي" بالتَّنوينِ، ثُمَّ "جَوَارٍ" بحذفها، ثُمَّ "جواري" بحذفِ الحركةِ للاستثقالِ، ثُمَّ "جَوَارٍ" بحذفِ الياءِ؛ لاستثقالِ الياءِ المكسورِ مَا قبلَها في غيرِ المنصرفِ الثَّقيلِ بسببِ الفرعيَّةِ. وإنَّمَا أُبدلَ التَّنوينُ مِنَ الياءِ ليَقطعَ التَّنوينُ الحاصلُ طمعَ الياءِ الساقطِ في الرجوعِ، (لَوجبَ الفتحُ في قولِكَ: مررتُ بجوارِي؛ لأَنَّ منعَ الصَّرْفِ يَقتضي)[2]؛ إذْ يلزمُ اجتماعُ السَّاكنينِ لَوْ رجعتْ[3]. والاعتراضُ عليهِ بِأَنَّهُ لَوْ كانَ منعُ الصَّرْفِ مقدَّمًا عَلَى الإعلالِ لوجبَ الفتحُ في قولِكِ: مررتُ بجوارِي (كَمَا في اللغةِ القليلةِ)[4]؛ لأَنَّ منعَ الصرفِ يَقتضي حذفَ التَّنوينِ، وتبعَ الكسرِ لَهُ في السقوطِ وصيرورتَهُ فتحًا، وأيضًا يلزمُ (سيبويهِ)[5] أَنْ يقالَ: جاءَني الجوارُ، ومررتُ بالجوارِ، بحذفِ الياءِ؛ لأَنَّ الكلمةَ لَا تخفُّ بالألفِ واللامِ، وثقلُ الفرعيَّةِ باقٍ مَعَهَا.

وفَسَّرَ السيرافيُّ[6] -وهُوَ الحقُّ- قولُ سيبويهِ بِأَنَّ أصلَهُ "جَوارٍ" -بالتَّنوينِ-، والإعلالُ مقدَّمٌ عَلَى منعِ الصَّرْفِ -لِمَا ذَكرنا-؛ فحُذفتِ الياءُ للسَّاكنينِ، ثُمَّ وُجِدَت بعدَ الإعلالِ صيغةُ الجمعِ الأقصَى حاصلُهُ تقديرٌ؛ لأَنَّ المحذوفَ للإعلالِ كالثَّابتِ بخلافِ المحذوفِ نسيًا، فحُذِفَ تنوينُ الصَّرْفِ، ثُمَّ خَافوا رجوعَ الياءِ؛ لزوالِ السَّاكنينِ في غيرِ المنصرفِ والمستثقلِ لفظًا بكونهِ منقوصًا، ومَعنى "بالفرعيَّةِ": فَعُوِّضَ التَّنوينُ مِنَ الياءِ)[7].

=

إمامًا فيه، من تصانيفه: الكتاب، توفي سنة: ١٨٠هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين ٦٦/١، وإنباه الرواة٣٥٥/٢، ووفيات الأعيان٤٦٣/٣.

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٣/٣.

(٢) زيادة في الأصل.

(٣) شرح الكافية ١٥٣/١.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٦٣/٥. وهو الحسن بن عبدالله المرزبان، أبو سعيد السيرافيّ النحويّ، مِن أعلم الناس بنحو البصريين، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء، توفي سنة ٣٦٨هـ، ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٧٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٦، والبلغة ٣٢١.

(٧) شرح الكافية ١٥٤/١، ١٥٣، المنصف ٢٧٦/٢.

(لَا عِوَضَ مِنْ ضَمَّةِ الياءِ وفتحتِها النَّائبةِ عَنِ الكسرةِ[1]):

(أحسنَ في قولِهِ: "النَّائبةِ عَنِ الكسرةِ"؛ فَإِنَّ فِيهِ إشارةً إِلَى الجوابِ عَنِ استشكالِ بعضِهم استثقالَ الفتحةِ عَلَى الياءِ، مَعَ أَنَّهَا -في نفسِها- خفيفةٌ؛ وذلكَ لأَنَّهَا هُنَا نائبةٌ عَنِ الكسرةِ الَّتِي حقُّ هذهِ الكلمةِ أَنْ تُعربَ بِهَا، والكسرةُ عَلَى الياءِ ثقيلةٌ بِلَا شكٍّ؛ فأُعطيَ نائبُها -وهُوَ الفتحةُ- حُكْمَهَا في الاستثقالِ؛ فحُذفتْ[2]).

والحاصلُ أَنَّهُ احترزَ بقيدِ "النَّائبةِ عَنِ الكسرةِ" عَنِ الفتحةِ الَّتِي ليستْ بنائبةٍ عَنْهَا؛ فَإِنَّ تلكَ لَا تُحذفُ -لخفَّتِها- مطلقًا.

(خلافًا للمُبَرِّدِ)[3].

قالَ الرَّضِيُّ عَنْهُ: التَّنوينُ في "جَوَارٍ" عوضٌ مِنْ حركةِ الياءِ، ومنعُ الصرفِ مقدَّمٌ عَلَى الإعلالِ، وأصلُهُ "جواري" بالتَّنوينِ، ثُمَّ "جواري" بحذفِها، ثُمَّ "جوار" بحذفِ الحركةِ، ثُمَّ "جوارٍ" بتعويضِ التَّنوينِ مِنَ الحركةِ؛ ليخفَّ الثَّقيلُ بحذفِ الياءِ للسَّاكنينِ. والاعتراضُ عليهِ أَنَّهُ لَوْ كانَ منعُ الصرفِ مقدَّمًا عَلَى الإعلالِ؛ لوجبَ الفتحُ في قولِكَ: مررتُ بجوارِي، كَمَا وردَ عَلَى مذهبِ سيبويهِ[4].

(إِذْ لَوْ صَحَّ لَعُوِّضَ عَنْ حركاتِ نحوِ: حُبْلَى)

في الشَّرْحِ: (قَدْ تُمنعُ هذهِ الملازمةُ بناءً عَلَى (أَنَّ)[5] التَّعويضَ في نحوِ: "جوارٍ" إِنَّمَا هُوَ عَنْ حركةٍ يمكنُ التَّلفُّظُ (بِهَا)[6]، ولكنَّها حُذفتْ [٢٤٩/ب] استثقالًا؛ فَعُوِّضَ عَنْهَا، والحركةُ في

(١) ينظر: الجنى الداني ١٤٥.

(٢) تحفة الغريب ١٠١٥/٢.

(٣) محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرِّد، برع في العلوم البلاغية والنقدية والنحوية، من تصانيفه: الكامل، والمقتضب، وشرح لامية العرب، توفي سنة ٢٨٦هـ، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٦٤/١، وإنباه الرواة ٢٤٢/٣، وبغية الوعاة ٣٨٤/٢.

(٤) شرح الكافية ١٥٣/١، ١٥٤- بتصرف، المنصف ٢٧٦/٢.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

نحوِ "حُبْلَى" متعذِّرةٌ لَا سبيلَ إلَى النُّطْقِ بِهَا (أصلًا) [1]؛ فَتُرِكَ التَّعويضُ عَنْهَا، واكتُفِيَ بتقديرِها. ولكَ أَنْ تقولَ: فَ"حُبْلَى" أحقُّ بالتَّعويضِ مِن "جَوَارٍ"؛ لامتناعِ اللفظِ بالحركةِ فِيهَا دونَ "جَوَارٍ"[2]) انتهى.

(ولَا هُوَ تنوينُ التَّمكينِ، والاسمُ منصرفٌ خلافًا للأخفشِ[3]، وقولُهُ: لـمَّا حُذفتِ الياءُ؛ التحقَ الجمعُ بأوزانِ الآحادِ كَ"سلامٍ" و"كلامٍ"؛ فَصُرِفَ "مردودٌ"؛ لأَنَّ حذفَها عارضٌ للتَّخفيفِ، وهِيَ مَنْوِيَّةٌ[4]، بدليلِ أَنَّ الَّذِي بقيَ أخيرًا[5] لَـمْ يُحرَّكْ بحسبِ العواملِ. وقَدْ وافقَ[6] عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ بِـ"كَتِف" امرأةٌ، ثُمَّ سُكِّنَ تخفيفًا؛ لَـمْ يجزْ صَرْفُهُ، كَمَا جازَ صرفُ "هندٍ"، وأَنَّهُ إِذَا قِيلَ في "جَيْأَل"):

(بجيمٍ، فمثنَّاةٍ تحتيَّةٍ ساكنةٍ، فهمزةٍ، فلامٍ، عَلَمٌ للبُضْعِ)[7]، وهُوَ مِنْ قبيلِ المؤنثِ، وإِذَا سُمِّيَ بِهِ مذكرٌ مُنِعَ الصرفُ؛ لأَنَّهُ زائدٌ عَلَى الثلاثةِ كَمَا لَوْ سُمِّيَ بِـ"سعادَ" و"زينبَ"[8] **(عَلَمًا لرجلٍ (جَيَل)** [9] بالنَّقْلِ؛

(لم ينصرفْ انصرافَ "قدمٍ" عَلَمًا لرجلٍ؛ لأَنَّ حركةَ تاءِ "كَتِف" وهمزةِ "جَيأل" منويَّا الثبوتِ؛ ولِهَذَا لم تُقلبْ ياءُ "جيلٍ" أَلِفًا؛ لتحرُّكها وانفتاحِ مَا قبلَها.

والثَّاني كـ"جَنْدَل")

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١٠١٥،١٠١٦/٢.

(٣) الجنى الداني ١٤٥، ينظر: حاشية الدسوقيّ ٧٢٨،٧٢٩/٢. وهو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعيّ بالولاء، أحد نحاة البصرة، من تصانيفه: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والمسائل الكبير، توفي سنة ٢١٠هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين ٧٢/١، ونزهة الألباء ١٠٧/١، والوافي بالوفيات ١٦١/١٥.

(٤) أي: الياء المحذوفة.

(٥) وهو الراء من "جوار"، والشين من "غواش"، وما ماثلهما من الأسماء.

(٦) أي: ابن مالك، والنص بتصرف في شرح الكافية الشافية ١٤٢٥/٣.

(٧) طمس في الأصل.

(٨) تحفة الغريب ١٠١٦/٢.

(٩) سقط من "س".

(بجيمٍ فنونٍ مفتوحتينِ، فدالٍ مهملةٍ مكسورةٍ، فَـ"لامٍ"، وهُوَ الموضعُ الَّذِي فِيهِ حجارةٌ[1]).

(وأرادَ بالثَّاني التَّنوينَ الَّذِي هُوَ عوضٌ مِنْ حرفٍ زائدٍ[2]).

(فإنَّ تنوينَهُ عوضٌ مِنْ أَلِفِ "جَنَادِلَ"؛ قَالَهُ ابنُ مالكٍ[3]. والَّذِي يظهرُ خلافُهُ وأَنَّهُ تنوينُ الصرفِ؛ ولِهَذَا يُجَرُّ بالكسرةِ، وليسَ ذهابُ الألفِ الَّتِي هِيَ عَلَمُ الجمعيَّةِ كذهابِ الياءِ مِنْ نحوِ: "جوارٍ" و "غواشٍ").

والثَّالثُ: تنوينُ "كُلٍّ" و"بعضٍ" إذا قُطعتا عَنِ الإضافةِ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[4] ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[5]. وقِيلَ: هُوَ تنوينُ التَّمكينِ، رجعَ لزوالِ الإضافةِ الَّتِي كانتْ تُعارضُهُ.

والرَّابعُ: اللَّاحِقُ لِـ"إِذْ" في نحوِ: ﴿وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾[6]. والأصلُ: "فَهِيَ يومَ إِذِ انشقَّتْ واهيةٌ" ثُمَّ حُذفتِ الجملةُ[7] المضافُ إِلَيْهَا للعِلْمِ بِهَا، وجِيءَ بالتَّنوينِ عوضًا عَنْهَا وكُسِرَتِ الذَّالُ للسَّاكنينِ. وقالَ الأخفشُ: التَّنوينُ تنوينُ التَّمكينِ، والكسرةُ إعرابُ المضافِ إِلَيْهِ[8]).

(وتنوينُ التَّرنُّمِ، وهُوَ اللَّاحِقُ للقَوافي المطلَقةِ)

(وكَذَا للصُّدورِ المقفَّاةِ، كقولِهِ:

---

(١) تحفة الغريب ١٠١٦/٢.

(٢) المنصف ٢٧٧/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٢٦/٣.

(٤) سورة الفرقان: ٣٩.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٦) سورة الحاقة: ١٦.

(٧) أي جملة " انشقت" الواقعة بعد "إذ".

(٨) الجنى الداني ١٨٦،١٨٧.

قِفَـا نَبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حبيـبٍ ومَنـزِلِ[1] .....

والصُّدورِ المصرَّعةِ كقولِهِ:

قِفَـا نَبْـكِ مِـنْ ذِكْـرَى حبيـبٍ وعرفـانِ[2] .....

وقَدْ ذَكرنا الفرقَ بينَ المقفَّى والمصرَّعِ في الكلامِ عَلَى اللامِ الجازمةِ[3]، وقَدْ أشبعتُ الكلامَ عَلَى ذلكَ في شرحِي لتوضيحِ الخزرجيَّةِ[4]).

(بدلًا مِن حرفِ الإطلاقِ، وهُوَ الألفُ والواوُ والياءُ، وذلكَ في إنشادِ بني تميمٍ[5]، وظاهرُ قولِهم أَنَّهُ تنوينٌ محصِّلٌ للتَّرنُّمِ[6]، وقَدْ صَرَّحَ بذلكَ ابنُ يعيشَ[7] -كَمَا سَيأتي-، والَّذِي صَرَّحَ بِهِ سيبويهِ[8] وغيرُهُ مِنَ المحقِّقينَ أَنَّهُ جِيءَ بِهِ لقطعِ التَّرنُّمِ).

(ومِمَّنْ صَرَّحَ بذلكَ ابنُ السراجِ[9] في أصولِهِ[10]،

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ١٤/١، وعجزه: بسقط اللوى بين الدخول فحومل، والشعر والشعراء ١٠٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٠/٢، وخزانة الأدب ٣١٢/٢، وتاج العروس ٣٥٨/١٩.

(٢) من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ١٥٩/١، وعجزه: وربع عفت آثاره منذ أزمان، والجنى الداني ٥٠٣/١، وأوضح المسالك ٤٦/٣، والمقاصد النحوية ١٢٥٣/٣، وشرح شواهد المغني ٣٧٤/١.

(٣) ينظر: التعريفات ٢٠٠/١.

(٤) تحفة الغريب ١٠١٦/٢.

(٥) أي: تَعْنِي بَنِي تميمٍ، ينظر: حاشية الدسوقيّ ٧٣٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية١٤٢٧/٣، الجنى الداني ١٤٦/١.

(٧) ينظر: شرح المفصَّل ١٥٧/٥. وهو: يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السرايا، أبو البقاء، كان فاضلًا ماهرًا في النحو والتصريف، من تصانيفه: شرح المفصَّل، توفي سنة ٦٤٣هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤٥/٥، ووفيات الأعيان ٤٦/٧، والأعلام ٢٠٦/٨.

(٨) الكتاب ٤/ ٢٠٦.

(٩) محمَّد بن السريّ بن سهل، أبو بكر بن السراج، النحويّ البغداديّ، من تصانيفه: الأصول، والشعر والشعراء، والاشتقاق، توفي سنة٣١٦هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٥٣٤/٦، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤، ومعجم المؤلفين١٠ ١٩/١٠.

(١٠) ينظر: ٣٨٦،٣٨٧/٢.

وفي الشَّرْحِ: (قالَ ابنُ عقيلٍ[1]: فقولُهم: تنوينُ التَّرنُّمِ كقولِهم: "داوودُ" القياسيُّ[2]، وفي الحديثِ: (إنَّ القدريَّةَ هُمْ مجوسُ هذهِ الأُمَّةِ)[3] وداوودُ يَنفي القياسَ، والقدريَّةُ ينفونَ القَدَرَ ويقولونُ: الأمرُ أُنُفٌ، قالَ المصنّفُ في حواشيهِ عَلَى "التَّسهيلِ": (وليسَ بشيءٍ لأنَّهم أَثْبَتُوا القَدَرَ لأنفسِهم، وأمَّا "داوودُ" القياسيُّ فَلَا نعلمُهم يقولونَهُ)[4].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: القدريَّةُ طائفةٌ ينكرونَ أَنَّ اللهَ قَدَّرَ الأشياءَ في القِدَمِ، وَقَدِ انقرضُوا، وصارتِ القدريَّةُ لقبًا للمعتزلةِ؛ لإسنادِهم أفعالَ العبادِ إلَى قُدرتِهم، وإنكارِهم القدرَ فِيهَا، فكلامُ ابنِ عقيلٍ بناءً عَلَى الأوَّلِ، وظاهرُ كلامِ المصنّفِ عَلَى الثَّاني)[5].

(وَأَنَّ التَّرنُّمَ –وهُوَ التَّغَنِّي– يحصلُ بأحرفِ الإطلاقِ؛ لقبولِها لمدِّ الصَّوْتِ فِيهَا، فَإِذَا أَنشدُوا ولَمْ يترنَّموا؛ جَاؤُوا بالنُّونِ في مكانِها، ولَا يختصُّ هَذَا التَّنوينُ بالاسمِ، بدليلِ قولِهِ:

..... **وقُولي إِنْ أصَبْتُ: لَقَدْ أَصَابَنْ**[6]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ مقفًّى صَدْرُهُ:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلُ والعِتَابَنْ .....

---

(١) عبدالله بن عبدالرحمن العقيليّ الهمدانيّ، أبو محمَّد، من أئمة النُّحاة، من تصانيفه: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومختصر الشرح الكبير، توفي سنة٧٦٩هـ، ينظر ترجمته في: سلم الوصول إلى طبقات الفحول ٢/٢١٥، ومعجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٢/١٤٩.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٧٨.

(٣) سُنن أبي داوود ٤/٢٢٢، كتاب السُّنَّة (باب في القدر) الحديث رقم ٤٦٩١، والسُّنَن الكبرى ١٠/٣٤٢، جماع أبواب من تجوز شهادته، ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين (باب ما تُردُّ به شهادةُ أهل الأهواء) الحديث رقم ٢٠٨٦٩.

(٤) ذكر معظم المحققين أنها مفقودة، تحفة الغريب ٢/١٠١٧.

(٥) المنصف ٢/٢٧٨.

(٦) من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٥٨، والخصائص ١/١٧٢، والمفصّل ١/٤٥٥، وأوضح المسالك ١/٤٠، وهمع الهوامع ٢/٦٢٠، وخزانة الأدب ١/٧١.

واللَّوْمُ بفتحِ اللامِ، والعَذْلُ بالذَّالِ المعجمةِ، و"عاذلُ": ترخيمُ "عاذلةٍ"، والعتابُ: المَوْجِدَةُ والغضبُ، و"أُصبتِ" بكسرِ تاءِ التأنيثِ. كَذَا وُجِدَ بخطِّ المصنِّفِ مضبوطًا مكتوبًا عليهِ: صَحَّ[1]).

(وقولِهِ:

..... (لَـمَّا تَـزَلْ بِرِحَالِنَـا وَكَـأَنْ قَـدِنْ)[2]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ للنَّابغةِ[3]، صدرُهُ:

أَزِفَ التَّرَحُّـلُ غَـيرَ أَنَّ رِكَابَنَـا .....

وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في فصلِ "قَدْ" مِنْ حرفِ القافِ[4]).

(وزادَ الأخفشُ[5] والعروضيُّونَ تنوينًا سادسًا، سَمَّوْهُ "الغَالِي"، [أ/٢٥٠] وهُوَ اللَّاحِقُ للقوافِي المقيَّدةِ، كقولِ رُؤْبَةَ:

وقَـاتِمِ الأَعمَـاقِ خَـاوِي الـمُخْتَرَقْنْ)[6] .....

(هَذَا صدرُ بيتٍ [عَجُزُهُ][7]:

(١) المنصف ٢٧٨/٢.

(٢) من الكامل، للنابغة الذبيانيّ، في: ديوانه ٦٨، والجنى الداني ١٤٦/١، والمقاصد النحوية ١٦١/١، وهمع الهوامع ٦٢٠/٢، وشرح شواهد المغني ٧٦٤/٢، وخزانة الأدب ٢٠٣/٧.

(٣) هو: زياد بن معاوية بن ضباب بن حابر بن يربوع، أبو أمامة، شاعر جاهليّ، توفي سنة ١٨هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٢٢٢/١٩، والأعلام ٥٤/٣.

(٤) تحفة الغريب ١٠١٨/٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١٤٧/١.

(٦) من الرجز، في: الأصول ٣٩٠/٢، والمفصّل ٤٥٦/١، وهمع الهوامع ٦٢٠/٢، وخزانة الأدب ٧٨/١، وتاج العروس ٢٢٦/٣٣.

(٧) زيادة يلتئم بها النص.

..... مُشْـــتَبِهِ الأَعـــلامِ لَـــمَّاعِ الخَفَقْـــنْ

هَذَا صفةُ مكانٍ نفرٍ خالٍ من الإنسِ في مفازةٍ بعيدةِ الأطرافِ، والقاتمُ: الشَّديدُ السَّوادِ، يقالُ: أسودُ قاتمُ بالميمِ، وقاتمٌ بالنُّونِ؛ حكاهُ ابنُ السِّكِّيتِ[1]، و"الأعماقُ" -بالعينِ المهملةِ-: جمعُ "عمقٍ" بفتحِ العينِ وضمِّها، وهُوَ مَا بَعُدَ مِن أطرافِ المفازةِ. والخَاوِي: الخَالِي. والمخترقن -بسكونِ الخاءِ المعجمةِ وفتحِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ والرَّاءِ-: (الممرُّ)[2] الواسعُ، وفي الشَّرْحِ: (المحلُّ الَّذِي تخترقُهُ الرِّيحُ أَيْ: تهبُّ فِيهِ وتمرُّ، ومَعنى كونهِ خاويًا أَنَّهُ لَا شيءَ فِيهِ يمنعُ الرِّيحَ مِنَ المرورِ فِيهِ؛ فتهبُّ الرِّيحُ فِيهِ وتمرُّ بسهولةٍ[3]).

(والأعلامُ: جمعُ عَلَمٍ، وهُوَ الجبلُ ومَا يُهتدَى بِهِ في الطريقِ. والخَفَقُ -بفتحِ الفاءِ للضَّرورةِ-، وأصلُهُ: الخَفْقُ -بسكونِها- مصدرُ خَفَقَ البرقُ إِذَا اضطربَ، وفي شرحِ اللُّبَابِ: وأصلُ المخترقنِ: المخترقُ -بسكونِ القافِ-، فلمَّا أُلْحِقَ التَّنوينُ بِهِ التقَى ساكنانِ؛ فيُفْتَحُ مَا قبلَهُ تشبيهًا لَهُ بالنُّونِ ويُكْسَرُ؛ لأَنَّ السَّاكنَ إِذَا حُرِّكَ؛ حُرِّكَ بالكسرِ[4]).

(وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ هَذَا البيتَ ثانيًا في فصلِ الواوِ المفردةِ مِنْ حرفِ الواوِ[5]).

(وسُمِّيَ غاليًا؛ لتجاوزِهِ حَدَّ الوزنِ، ويُسمِّي الأخفشُ الحركةَ الَّتِي قبلَهُ غلوًا[6]، وفائدتُهُ: الفرقُ بينَ الوقفِ والوصلِ).

(إِذْ لَوْ بقيَ عَلَى أصلِهِ. وقِيلَ: المخترقُ -بإسكانِ القافِ-: لَمْ يَعْلَمِ السَّامعُ أَنَّ هَذَا

---

(١) يُنظر: القلب والإبدال ٦/١. وهو: يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت الدروقيّ، أبو يوسف، عالم نحويّ وأديب شهير، من تصانيفه: إصلاح المنطق، والألفاظ، وتهذيب الألفاظ، توفي سنة ٢٤٤هـ، وينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٩٧/١٦، ونزهة الألباء ٥٥٧/١، ومعجم الأدباء٢٨٤٠/٦.

(٢) في "س": المرعى.

(٣) تحفة الغريب ١٠١٨/٢.

(٤) شرح اللباب للأسفراييني: ١٩/ب ، المنصف ٢٧٩/٢.

(٥) تحفة الغريب ١٠١٩/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصّل ١٥٨/٥.

المنشدَ واقفٌ أَوْ واصلٌ. وفي التَّعليقِ: (هَكذا قالَ الحديثيُّ، وفِيهِ نظرٌ[1])، وفي الشَّرْحِ: (فَإِنْ قلتَ: كيفَ يتردَّدُ السَّامعُ في الوقفِ والقافِ الَّتِي هِيَ آخِرُ الكلمةِ ساكنةٌ؟ قلتُ: لأَنَّهُ شِعْرٌ؛ فتسكينُ الآخرِ لأجلِ (أَنَّ الوزنَ يتقاضاهُ لَا لأجلِ الوقفِ؛ أَلَا تراكَ تُنشدُ الأبياتَ السَّاكنةَ الآخِرِ)[2]، موصولًا بعضُهما ببعضٍ مِن غيرِ وقفٍ مَعَ المحافظةِ عَلَى سكونِ الآخِرِ (في)[3]، كلِّ بيتٍ؛ فَعُلِمَ أَنَّ ذلكَ للوزنِ، لَا لأجلِ الوقفِ. وإِذَا كانَ كذلكَ فمجيءُ هَذَا التَّنوينِ مُؤْذِنٌ بالوقفِ محصِّلٌ للفرقِ بينَ حالةِ الوقفِ وحالةِ الوصلِ -كَمَا ذكرَهُ المصنِّفُ-[4]) .

(وجَعَلَهُ ابنُ يعيشَ مِنْ نوعِ تنوينِ التَّرنُّمِ، زاعمًا أَنَّ التَّرنُّمَ يحصلُ بالنُّونِ نفسِها؛ لأَنَّها حرفٌ أَغَنُّ، قالَ: وإِنَّمَا سُمِّيَ المغنِّي مُغَنِّيًا؛ لأَنَّهُ يُغَنِّنُ صوتَهُ، أَيْ: يجعلُ فِيهِ غُنَّةً)[5].

(في الصِّحَاحِ: (الغُنَّةُ: صوتٌ في الخيشومِ، والأَغَنُّ: الَّذِي يتكلَّمُ مِنْ قِبَلِ (خياشيمِهِ)[6]، يقالُ: طيرٌ أَغَنُّ، ووادٍ أَغَنُّ؛ إِذَا كثرَ العشبُ؛ لأَنَّهُ إِذَا كانَ كذلكَ أَلِفَهُ الذِّبَّانُ، وفي أصواتِها غُنَّةٌ)[7] والذِّبَّانُ: جمعُ كثرةٍ للذُّبَابِ، وجمعُ القِلَّةِ: أَذِبَّةٌ، كغرابٍ وغربانٍ وأغربةٍ[8]).

(والأصلُ (عندَهُ)[9] مُغَنِّنْ -بثلاثِ نوناتٍ-، فأُبدلتِ الأخيرةُ ياءً؛ تخفيفًا. وأنكرَ الزَّجَّاجُ[10] والسيرافيُّ ثبوتَ هَذَا التَّنوينِ البتَّةَ؛ لأَنَّهُ يكسرُ الوزنَ، وقَالَا: لعلَّ الشَّاعِرَ كانَ

(١) التعليق على مغني اللبيب ٩٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في "س": (من).

(٤) تحفة الغريب ١٠١٩/٢.

(٥) شرح المفصَّل ١٥٧/٥.

(٦) سقط في النسختين.

(٧) ٢١٧٤/٦.

(٨) المنصف ٢٧٩/٢.

(٩) سقط من الأصل.

(١٠) هو: إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج، نحويٌّ لغويٌّ مفسِّرٌ، من تصانيفه: معاني القرآن وإعرابه، والنَّوادر، والاشتقاق، توفي سنة ٣١١هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين١١١/١، ومعجم المؤلفين٣٣/١، والأعلام ٤٠/١.

يزيدُ "إنْ" في آخرِ كلِّ بيتٍ، فضعفَ صوتُهُ بالهمزةِ؛ فتوهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ النُّونَ تنوينٌ[1]، واختارَ هَذَا القولَ ابنُ مالكٍ[2].

وزعمَ أَبُو الحجَّاجِ ابنُ معزوزٍ[3] أَنَّ ظاهرَ كلامِ سيبويهِ في المسمَّى تنوينُ التَّرنُّمِ أَنَّهُ نونُ عوضٍ مِنَ المدَّةِ، وليسَ بتنوينٍ[4]. وزعمَ ابنُ مالكٍ في "التُّحفةِ" أَنَّ تسميةَ اللَّاحِقِ للقَوافي المطلَقةِ والقَوافي المقيَّدةِ "تنوينًا" مجازٌ، وإِنَّمَا هُوَ نونٌ أُخرى زائدةٌ؛ ولِهَذَا لَا يختصُّ بالاسمِ، ويجامعُ الألفَ واللَّامَ ويثبتُ في الوقفِ[5].

(وقَدْ ينازعُ في ذلكَ؛ فَإِنَّ الزمخشريَّ قالَ في أحاجيهِ الَّتِي لحنَها في ضمنِ الألغازِ؛ حيثُ أشارَ إِلَى تنوينِ التَّرنُّمِ، وهُوَ التَّنوينُ الَّذِي يقعُ في إنشادِ الشِّعْرِ مكانَ حرفِ الإطلاقِ إِذَا وصلَ المنشدُ ولم يقفْ[6]، فَهَذَا نصٌّ في أَنَّهُ لَا يكونُ في حالةِ الوقفِ[7]).

(وزادَ بعضُهم تنوينًا سابعًا، وهُوَ تنوينُ الضَّرورةِ، وهُوَ اللَّاحِقُ لِمَا لَا ينصرفُ، كقولِهِ:) (أَيْ: امْرَأِ القيسِ[8] في معلَّقتِهِ:

(ويَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ)[9] .....

---

(١) قال المرادي: وقد أنكر السيرافيُّ والزَّجَّاجُ "العانِي" وقالا: إنَّ القافيةَ المقيَّدةَ لا يلحقُها حرفُ الإطلاقِ؛ فكذلك لا يلحقُها التَّنوينُ.

الجنى الداني ١٤٨/١.

(٢) ينظر: الكافية الشافية ١٤٣٠/٣.

(٣) هو: يوسف بن معزوز القيسيّ المرسيّ، أبو الحجَّاج، عالم بالعربية، من تصانيفه: شرح الإيضاح للفارسيّ، والرَّدُّ على الزَّمخشريّ في مفصَّلِهِ، توفي سنة ٦٢٥هـ، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٦٢/٢، والأعلام٢٥٤/٨.

(٤) الجنى الداني ١٤٨/١، ينظر: الكتاب ٢٠٦،٢٠٧.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل ١٥٩/٥، ذكرَ الزركليُّ في الأعلام أنَّ مِن كتبِ الشيخ ابن مالك: "تحفة المودود في المقصور والممدود"، الأعلام: ٢٣٣/٦.

(٦) قال الزمخشريُّ في الأحجية الثانية: "أخبرني عن تنوين يجامع لام التعريف وليس إدخاله على الفعل من التحريف"؛ إشارةً إلى تنويني الترنم والغالي، ينظر: الطراز في الألغاز ١٣.

(٧) المنصف ٢٧٩/٢.

(٨) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ، من أشهر شعراء العرب، توفي سنة ١٣٠هـ، وينظر ترجمته في: مختصر تاريخ دمشق ٣٤/٥، والأعلام ١١/٢.

(٩) من الطويل، في: ديوانه ٢٧/١، والشعر والشعراء ١٢٥/١، والمحكم ٥٢٤/١، والإنصاف ٤٠٠/٢، وشرح =

هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... فقالتْ: لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

قالَ بعضُ شارحِي المعلَّقاتِ: الخِدْرُ: الهودجُ، ويستعارُ للسِّتْرِ والحجلةِ ونحوِها، ومِنْهُ قولُهم: جاريةٌ مخدَّرَةٌ: أَيْ: مقصورةٌ محبوسةٌ في خِدْرِهَا (لَا تبرزُ مِنْهُ، و"عُنيزةٌ" -بعينٍ مهملةٍ مضمومةٍ، ونونٍ، فياءٍ تصغيرٍ، فزايٍ، فهاءِ تأنيثٍ -: اسمُ محبوبتِهِ)[1]، وهِيَ ابنةُ عَمِّهِ، وقِيلَ: هِيَ [ب/٢٥٠] لقبٌ لَهَا، واسمُها فاطمةُ، وقِيلَ: بَلْ اسْمُهَا عنيزةُ، وفاطمةُ غيرُها (والويلاتُ جمعُ ويلةٍ، والويلُ: شدَّةُ العذابِ، وزعمَ بعضُهم أَنَّهُ دعاءٌ مِنْهَا لَهُ)[2] في معرضِ الدُّعَاءِ، والعربُ تفعلُ ذلكَ صرفًا لعينِ الكمالِ عَنِ المدعوِّ عليهِ، ومِنْهُ قولُهم: قَاتَلَهُ اللهُ مَا أَفْصَحَهُ[3]، ومعنَى "إِنَّكَ مُرْجِلِي": إِنَّكَ تُصَيِّرُنِي راجلةً لعقرِكَ ظهرَ بعيرِي[4]) (أَيْ: ماشيَتَهُ[5]).

(وللمنادَى المضموم، كقولِهِ):

(أَيْ: الأحوصَ محمَّدَ بنِ عبدِاللهِ بنِ عاصمٍ الأَنْصاريَّ، مِن قصيدةٍ في سَلْمَى أختِ امرأتِهِ، وكانتْ جميلةً، وكانَ أيضًا هُوَ جميلٌ، وكانَ يحبُّها حبًّا شديدًا، فتزوَّجتْ برجلٍ قبيحِ المنظرِ يقالُ لَهُ: مطرٌ، فغلبَ عَلَى الأحوصِ حُبُّهَا حَتَّى باحَ بِهِ:

(سَـــلامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَيْهَـــا ولَـيسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَـرُ السَّـلَامُ[6]

ومِن تلكَ القصيدةِ:

=

شواهد المغني ٢/٧٦٦.

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ينظر: شرح المعلقات السبع ٤١.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٢٠.

(٥) المنصف ٢/٢٨٠.

(٦) من الوافر، في: الكتاب ٢/٢٠٢، والمقتضب ٤/٢١٤، والأصول ١/٣٤٤، والإنصاف ١/٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/٤٠.

كَـــأَنَّ الـــمَالِكِينَ نِكَـــاحَ سَـــلْمَى ... غَـــدَاةَ تزوَّجَهَـــا مَطَـــرٌ نِيَـــامُ
فَـــإِنْ يَكُـــنِ النِّكَـــاحُ أَحَـــلَّ شَـــيءٍ ... فَـــإِنَّ نِكَاحَهَـــا مطـــرًا حَـــرَامُ
فَـــلَا غَفَـــرَ الإِلَـــهُ لِـــمُنْكِحِيهَا ذُنُـــوبَهُمُ ... وَلَـــوْ صَـــلُّوا وصَـــامُوا
فَلَـــوْ لَـــمْ يُنْكِحُـــوا إِلَّا كَفِيًّـــا ... لَكَـــانَ كَفِيَّهَـــا مَلِـــكٌ هُمَـــامُ
فَطَلِّقْهَـــا فَلَسْـــتَ لَهَـــا بِكُـــفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْـــلُ مَفْرِقَـــكَ الحُسَـــامُ[1])

(وبقولِهِ أقولُ في الثَّاني دُونَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ تنوينُ التَّمكينِ؛ لأَنَّ الضَّرورةَ أَباحتِ الصَّرْفَ).

في الشَّرْح: (فِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ وجودَ العِلَّتينِ في الاسمِ مُنَافٍ لصرفِهِ، وإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ذلكَ قولُهم: يجوزُ صرفُ غيرِ المنصرفِ للضَّرورةِ، وفِيهِ مِنَ الإشكالِ مَا ذكرناهُ؛ فَينبغِي أَنْ يُحْمَلَ كلامُهم عَلَى أَنَّهُ يجوزُ للمضطرِّ أَنْ يجعلَ غيرَ المنصرفِ كالمنصرفِ في الصُّورةِ باعتبارِ إدخالِ التَّنوينِ ولَا يكونُ هَذَا التَّنوينُ تنوينَ الصَّرْفِ لمنافاتِهِ لوجودِ العِلَّتينِ المحقَّقتينِ، وإِنَّمَا يكونُ تنوينَ الضَّرورةِ)[2]. قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: وجودُ العِلَّتينِ في الاسمِ ليسَ منافيًا للصَّرْفِ منافاةً حقيقيَّةً حَتَّى لَا يمكنَ اجتماعُهما مَعَهُ في نفسِ الأمرِ، وإِنَّمَا هُوَ منافٍ لَهُ منافاةً اعتباريَّةً، وَقَدِ اعتبرُوا أيضًا الاسمَ منصرفًا للضَّرورةِ مَعَ العِلَّتينِ، والصَّرْفُ هُوَ دخولُ تنوينِ التَّمكينِ[3]) .

(وأَمَّا الثَّاني فليسَ تنوينَ تمكينٍ؛ لأَنَّ الاسمَ مبنيٌّ عَلَى الضَّمِّ.

وثامنًا، وهُوَ التَّنوينُ الشَّاذُّ، كقولِ بعضِهم: "هؤلاءِ قَوْمك"؛ حكاهُ أَبُو زيدٍ[4]، وفائدتُهُ مجرَّدُ تكثيرِ اللفظِ، كَمَا قِيلَ في ألفِ "قَبَعْثَرَى"[5]. وقالَ ابنُ مالكٍ: الصَّحيحُ أَنَّ هَذَا

(١) المنصف ٢/٢٨٠.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٢١، ١٠٢٠.

(٣) المنصف ٢/٢٨٠.

(٤) سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجيّ، أبو زيد الأنصاريّ، عالمٌ باللغات والنَّوادر والغريب، من تصانيفه: كتاب اللغات وكتاب النَّوادر، توفي سنة ٢١٥هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين ١/١٦٥، وبغية الوعاة ١/٥٨٢.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١/١٤٩.

نونٌ زِيدتْ في آخِرِ الاسمِ، كنونِ "ضَيْفَن"، وليسَ بتنوينٍ[1]. وفِيمَا قَالَهُ نظرٌ؛ لأَنَّ الَّذِي حَكَاهُ سَمَّاهُ تنوينًا؛ فَهَذَا دليلٌ مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ سمعَهُ في الوصلِ دونَ الوقفِ).

في الشَّرْحِ: (وأصلُهُ: إذَا كانَ النَّظَرُ صحيحًا أمكنَ أَنْ يُورَدَ مِثْلُهُ عَلَى ابنِ مالكٍ، فيقالُ إنَّ سيبويهِ (سَمَّى)[2] مَا هُوَ للتَّرَنُّمِ تنوينًا[3]؛ فَهُوَ دليلٌ عَلَى أَنَّهُ سمعَهُ في الوصلِ دونَ الوقفِ. ويترجَّحُ -بذلكَ- مَا حكيناهُ آنفًا عَنِ الزمخشريِّ)[4].

قالَ الشمنيُّ: (وقولُ ابنِ مالكٍ استدلَّ بثلاثةِ أمورٍ مِنْهَا: الثُّبوتُ في الوقفِ -كَمَا تقدَّمَ-؛ فَلَا يلزمُ مِنْ نفيهِ نفيُ مَا استدلَّ عليهِ)[5].

(ونونُ "ضَيْفَن" ليستْ كذلكَ.

وذكرَ ابنُ الخبَّازِ[6] في شرحِ الجزوليَّةِ أَنَّ أقسامَ التَّنوينِ عشرةٌ، وجعلَ كُلًّا مِنْ تنوينِ المنادَى وتنوينِ صرفِ مَا لَا ينصرفُ قسمًا برأسهِ، قالَ: والعاشرُ تنوينُ الحكايةِ مثلَ أَنْ تُسمِّيَ رجلًا بعاقلةٍ لبيبةٍ؛ فَإِنَّكَ تَحكي اللفظَ المسمَّى بِهِ[7]. وهَذَا اعترافٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ تنوينُ الصَّرْفِ؛ لأَنَّ الَّذِي كانَ قبلَ التَّسميةِ حُكِيَ بعدَها).

في الشَّرْحِ: (لكنَّهُ ليسَ في لفظِ الحكايةِ تنوينُ صرفٍ قطعًا، وكيفُ يجامعُ تنوينُ الصَّرْفِ مَا فِيهِ عِلَّتانِ مانعتانِ مِنَ الصَّرْفِ؛ فثبتَ أَنَّهُ قسمٌ برأسهِ -وإنْ كانَ المحكيُّ تنوينَ صرفٍ-، ونظيرُ هَذَا قولُكَ: "مَنْ زيدًا؟" في حكايةِ مَنْ قالَ: "ضربتُ زيدًا"؛ فالفتحةُ عَلَى الدَّالِ في لفظِ مَنْ حَكَيْتَ لَفْظَهُ حركةُ إعرابٍ، وأَمَّا في لفظِكَ أنتَ فليستْ حركةَ إعرابٍ قطعًا؛ وإلَّا لزمَ نصبُ

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٨.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) الكتاب ٤/٢٠٦، ٢٠٧.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٢١.

(٥) المنصف ٢/٢٨١.

(٦) إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن ركاب، نجم الدين، المعروف بابن الخبَّاز، كان شيخًا فاضلًا مؤدِّبًا، من تصانيفه: شرح ألفيَّة ابن معيط، وشرح اللمع لابن جنّي، توفي سنة ٧٠٣هـ، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٩/٤٠، والمنهل الصَّافي ٢/٣٨٢.

(٧) من الكتب المفقودة.

خبرِ المبتدإِ بِلَا ناسخٍ، وإِنَّمَا هِيَ حركةٌ حُكِيَتْ بصورتِها الحركةُ الإعرابيَّةُ، ومَا يقتضيهِ العاملُ في كلامِكَ مِن رفعِ الخبرِ مقدَّرٌ بحركةٍ مَنَعَ مِن ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الحكايةِ[1]) .

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: قَدْ علمتَ الآنَ أَنَّ عدمَ مجامعةِ تنوينِ الصَّرْف لِمَا فِيهِ عِلَّتانِ ليستِ الاعتباريةَ، وصيغة لَا ذاتيَّةً، فَإِذَا وُجِدَ مَا يدلُّ عَلَى المجامعةِ؛ اعتُبِرَ كَمَا في الحكايةِ[2] انتهى.

ومِمَّا يُنسبُ إِلَى (ابنِ مالكٍ)[3] بيتانِ فِيهِمَا أقسامُ التَّنوينِ المذكورةِ وهُمَا[4]:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

مَكِّنْ وقَابِلْ وعَوِّضْ والمنكرَ[أ/٢٤٤] زِدْ ... ورَنِّمِ اضطرَّ غَالٍ واحْكِ مَا هُمِزَا[5].

ونَسَبَهَا بعضُهم للدَّمنهوريِّ[6].

(الثَّالثُ: نونُ الإناثِ: وهِيَ اسمٌ في نحوِ: "النِّسوةُ يذهبنَ"، خلافًا للمازنيِّ[7]، وحرفٌ في نحوِ: "يذهبنَ النِّسوةُ" في لغةِ مَن قالَ: "أَكلوني البراغيثُ[8]"، خلافًا لمنْ زعمَ أَنَّهَا اسمٌ ومَا بعدَها بدلٌ مِنْهَا، أَوْ مبتدأٌ مؤخَّرٌ والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ.

الرَّابعُ: نونُ الوقايةِ):

(صَرَّحَ ابنُ الحاجبِ في أماليهِ: (بِأَنَّ نونَ الوقايةِ -كحرفِ المضارعةِ- ليستْ بكلمةٍ،

(١) تحفة الغريب ١٠٢١/٢.

(٢) المنصف ٢٨١/٢.

(٣) سقط من الأصل، لم أعثر على نسبته لابن مالك.

(٤) وردَ هذان البيتان في: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية في باب الكلام ٤٩/١. ولم يُنسبا لابن مالك.

(٥) من البسيط، بلا نسبةٍ، في: التصريح ٣١/١.

(٦) لم أعثر عليه في حاشيته. وهو: محمَّد بن محمَّد الدمنهوريّ الهلباويّ المصريّ، من مدرّسي الجامع الأزهر، من تصانيفه: الحاشية الكبرى، والمختصر الشافي على متن الكافي، توفي سنة ١٢٨٨هـ، ينظر ترجمته في: الأعلام ٧٤/٧.

(٧) ينظر: شرح المفصَّل ٢٩٧/٢. وهو: بكر بن محمَّد بن عثمان المازنيّ، أبو عثمان، نحويٌّ ومتكلِّمٌ من البصرة، من تصانيفه: التصريف، علل النحو، العروض، توفي سنة ٢٤٧هـ، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٤٠/١، معجم الأدباء ٧٦٣/٢، وإنباه الرواة ٢٨١/١.

(٨) هي لغة لطيء، وأزد شنوءة، ينظر: الجنى الداني: ١٧٠/١.

وإنَّمَا هِيَ كالألفِ في "ضاربٍ" والميمِ في "مخرجٍ" والألفِ في "سَكْرَى" و"غَضْبَى"[1]. وأطالَ الكلامَ فِيهِ وعليهِ؛ فَلَا يَنبغي عَدُّهَا في أقسامِ النُّونِ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ، لَا كلمةٌ[2]).

(وتُسمَّى "نونُ العمادِ" أيضًا، وتلحقُ قبلَ ياءِ المتكلِّمِ المنتصبةِ بواحدٍ مِنْ ثلاثةٍ:

أحدُها الفعلُ متصرِّفًا كانَ نحوَ: "أَكْرَمَنِي"، أَوْ جامدًا نحوَ: "عَسَانِي"، و"قَامُوا مَا خَلَانِي"، و"مَا عَدَانِي"، و"حَاشَانِي" -إنْ قُدِّرَتْ فعلًا-).

(قَدْ يعترضُ هَذَا بِأَنَّ نونَ الوقايةِ إنَّمَا تدخلُ عَلَى الفعلِ لنفيِ آخرِهِ مِنَ الكسورِ؛ وذلكَ لَا يتأتَّى في الفعلِ الَّذِي في آخرِهِ ألفٌ؛ فَهَلَّا قَالُوا: حَشَايَ، ومَا خَلَايَ -مثلًا- بغيرِ نونٍ. وجوابُهُ بِأَنَّهُمْ فَعَلُوا ذلكَ إجراءً لبابِ الفعلِ مجرًى واحدًا، وحملًا للنَّوْعِ عَلَى الأصلِ؛ لأنَّ الفعلَ هُوَ الصَّحيحُ اللَّازِمُ، ولَوْ لَمْ يُجلبْ لَهُ نونُ الوقايةِ؛ لَدخلَهُ الكسرُ؛ فَحُمِلَ عليهِ مَا لَمْ يكنْ ليدخلَهُ الكسرُ مَعَ عدمِ النُّونِ[3]).

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

(إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي)[4]

(هَذَا بيتٌ مِنْ مشطورِ السَّريعِ، وقبلَهُ:

عَدَدْتُ قَوْمِي كعديدِ الطَّيْسِ

والطَّيْسُ هُنَا الكثيرُ مِنَ الرَّمْلِ، كَذَا فسَّرَهُ الجوهريُّ[5] في هَذَا البيتِ، بعدَ أَنْ قَدَّمَ أَنَّ الطَّيْسَ هُوَ الكثيرُ مِنَ الرَّمْلِ والماءِ وغيرِها، وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ في فصلِ "قَدْ" مِن حرفِ القافِ مَا أَنشدَهُ هُنَا، وسبقَ الكلامُ فِيهِ هُنَاكَ)[6].

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٨١٩/٢.

(٢) المنصف ٢٨١/٢.

(٣) تحفة الغريب ١٠٢٢/٢.

(٤) من الرجز، لرؤبة في ديوانه ١٧٥، وهو في: المفصَّل ١٧١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧٨/٢، والجنى الداني ١٥٠/١، وخزانة الأدب ٣٢٤/٥.

(٥) ينظر: الصِّحَاح ٩٤٤/٣.

(٦) سقط من "س"، تحفة الغريب ١٠٢٢/٢.

(فضرورةٌ، ونحوَ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[1] يجوز فِيهِ الفَكُّ، والإدغامُ، والنُّطْقُ بنونٍ واحدةٍ، وقَدْ قُرِئَ بهنَّ في السَّبعةِ).

فقرأَ ابنُ عامرٍ[2] بإظهارِ النُّونينِ عَلَى الأصلِ، ونافعٌ بحذفِ الثَّانيةِ؛ فَإِنَّهَا تُحذفُ كثيرًا، والباقونَ بالإدغامِ؛ لاجتماعِ المثلينِ[3].

(وعَلَى الأخيرةِ، فقيلَ: النُّونُ الباقيةُ نونُ الرَّفْعِ).

(وهُوَ مذهبُ الجزوليِّ[4])؛ (لأَنَّها متقدِّمةٌ عَلَى نونِ الوقايةِ؛ فيكونُ الثِّقَلُ حصلَ بنونِ الوقايةِ[5]).

(وقِيلَ: نونُ الوقايةِ. وهُوَ الصَّحيحُ).

(وهُوَ مذهبُ سيبويهِ[6]، ووَجْهُهُ أَنَّ نونَ الإعرابِ معرَّضةٌ للحذفِ بالجازمِ والنَّاصِبِ، وقَدْ أُلِفَ حذفُها في السَّعَةِ، بخلافِ نونِ الوقايةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْلَفْ حذفُها؛ فكانتْ أحقَّ بالبقاءِ عندَ عروضِ مَا يَقتضي الحذفَ. وقَدْ جاءَ حذفُ نونِ الوقايةِ مَعَ نونِ الضَّمِيرِ، كقولِهِ:

تـــــراهُ كالثَّغَـــــامِ يعـــــلُّ مِسْـــــكًا بســـــوءِ الفاليـــــاتِ إذَا فليـــــني[7]

ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ المحذوفُ نونَ الضَّميرِ؛ إِذِ الفاعلُ لَا يُحذفُ عَلَى أَنَّ بعضَهم رَأَى أَنَّ النُّونَ الباقيةَ في "فَلِيني" نونُ الوقايةِ، وأُقْدِمَ عَلَى حذفِ الفاعلِ، وقَدْ تعرَّضَ المصنِّفُ لهذهِ

---

(١) سورة الزمر: ٦٤.

(٢) هو: عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، أبو عمران، قارئ أهل الشام، وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام٣/٢٦٠، وغاية النهاية في طبقات القراء١/٤٢٣.

(٣) السبعة في القراءات ١/٢٦١، والحجة للقراء السبعة ٦/٩٧، وحجة القراءات ١/٦٢٤.

(٤) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢/٤٥١، والمنصف ٢/٢٨١، وهو: عيسى بن عبدالعزيز بلّبخت، أبو موسى الجزوليّ، كان بارعًا في العربية والنحو، من تصانيفه: المقدمة الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٦٠٧هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٣/١٧٠، ومعجم المفسرين ١/٤٠٧.

(٥) المنصف ٢/٢٨١.

(٦) الكتاب ٣/٥٢٠،٥١٩.

(٧) من الوافر، لعمر بن معد يكرب، في ديوانه ١٨٠، وهو في: الكتاب ٣/٥٢٠، والصّحاح ٦/ ٢٤٥٧، وهمع الهوامع ١/٢٦٢، وتاج العروس ٣٩/٢٥٣.

المسألةِ في البابِ الخامسِ (مِنْ)[1] حيثُ ترجمَ مِنْ قبلِ ذكرِ أماكنِ الحذفِ (بقولِهِ)[2]: إذَا دارَ الأمرُ بينَ كونِ المحذوفِ أوَّلًا وثانيًا؛ فَكَوْنُهُ ثانيًا أَوْلَى[3]).

(**الثَّاني: اسمُ الفعلِ نحوَ: "دَرَاكِنِي" و"تَرَاكِنِي" و"عَلَيْكَنِي" بمعنَى: أَدْرِكْنِي واتْرُكْنِي والْزَمْنِي**).

(وظاهرُ هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الإتيانِ بنونِ الوقايةِ مَعَ اسمِ الفعلِ. وقَدْ قالَ الرَّضِيُّ: (ويجوزُ إلحاقُها أسماءَ الأفعالِ؛ لأدائِها معنَى الفعلِ، ويجوزُ تركُها أيضًا لأَنَّها ليستْ أفعالًا في الأصلِ)[4].

(**الثَّالثُ: الحرفُ نحوَ: "إِنَّنِي"، وهِيَ جائزةُ الحذفِ مَعَ: "إِنَّ" و"أَنَّ" و"لكنَّ" و"كأنَّ"، وغالبةُ الحذفِ مَعَ "لعلَّ"**).

(نحوَ: ﴿أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[5].

ومِنْ ثبوتِهما معًا قَوْلُهُ:

فقلــــتُ: أَعِــــيرَانِي القَــــدُومَ لَعَلَّــــنِي ... أَخُــطُّ بِهَــا قــبرًا لأبــيضَ مَاجِــدِ[6]).

(**وقليلتُهُ مَعَ "ليتَ"**).

(مثالُهُ: قولُ زيدِ الخيلِ[7]:

كَمُنْيَــــةِ جَــــابِرٍ؛ إِذْ قَــــالَ لَيْــــتِي ... أُصَــــادِفُهُ وأُفْقِــــدُ بعــــضَ مَــــالِي[8].

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) مكررة في "س".

(٣) تحفة الغريب ١٠٢٣/٢.

(٤) المصدر السابق ١٠٢٤/٢، وشرح الكافية ٤٥٤/٢.

(٥) سورة غافر: ٣٦-٣٧.

(٦) تحفة الغريب ١٠٢٤/٢. والبيت من الطويل، بلا نسبةٍ، في: الإنصاف ١٨٣/١، وأوضح المسالك ١٢٢/١، والمقاصد النحوية ٣٢٢/١، وتاج العروس ٢٤٣/٣٣.

(٧) هو: زيد الخيل بن مهلهل بن زيد بن طيِّئ الطائيّ، سَمَّاهُ الرَّسُولُ ﷺ"زيدَ الخيرِ"، توفي في السنة التاسعة للهجرة، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٥/١٥، والإصابة في تمييز الصحابة ٥١٤/٢.

(٨) من الوافر، في: الكتاب ٣٧٠/٢، والمقتضب ٢٥٠/١، والأصول ١٢٢/١، والمفصَّل ١٧٧/١، وهمع الهوامع =

ومِنْ ثبوتِها مَعَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيْتَهَا﴾[1]﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾[2]، ونصَّ سيبويهِ عَلَى أَنَّ: (الحذفَ مَعَ "ليتَ" ضرورةٌ، وهُوَ مَا في الفصلِ)[3]. وقالَ الفَرَّاءُ[4]: لَيْتِي، ولَيْتَنِي جائزٌ[5]، وظاهرُهُ أَنَّهُ يجوزُ في الاختيارِ، والمصنِّفُ لَمْ يتعرَّضْ؛ لأَنَّ ذلكَ ضرورةٌ كَمَا تعرَّضَ لذكرِها في بعضِ المحالِّ؛ فَأَشْعَرَ ذلكَ بِأَنَّهُ يُستعملُ في النَّظْمِ والنَّثْرِ قليلاً[6].

(وتلحقُ أيضًا قبلَ الياءِ المخفوضةِ بِـ"مِنْ" و"عَنْ" إِلَّا في الضَّرورةِ).

(ومثالُ عدمِ اللِّحَاقِ [٢٤٤/ب] فِيهِمَا للضَّرورةِ قَوْلُهُ:

أَيُّهَـــا السَّـــائِلُ عَـــنْهُمْ وعَـــني ... لســتُ مِـنْ قَـيْسٍ ولَا قَـيْسُ مِـنِّي[7]

وهَذَا بيتٌ واحدٌ مقفًّى مِنْ بحرِ الرَّمَلِ[8]).

(وقبلَ المضافِ إِلَيْهَا: "لَدُنْ"، أَوْ "قَدْ" أَوْ "قَطْ" إِلَّا في قليلٍ مِنَ الكلامِ).

أَمَّا [هُنَا][9] فيجوزُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[10]، قرأَ الأكثرونَ بالتَّشديدِ، وقرأَ نافعٌ[11] وأبو بكرٍ[1] عَنْ عاصمٍ[2] "لَدُنِي" بالتَّخفيفِ[3]. قالَ ابنُ مالكٍ: وزعمَ سيبويهِ أَنَّ

=

٢٥٦/١.

(١) زيادة في الأصل.

(٢) سورة النساء: ٧٣.

(٣) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٤) هو: يحيى بن زياد بن عبدالله الفَرَّاء، أبو زكريَّا، برع في النحو الكوفيّ، وصار إمامًا فيه، من تصانيفه: معاني القرآن، وكتاب الحدود، والوقف الابتداء، توفي سنة ٢٠٧هـ، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٨٣/١، ووفيات الأعيان ١٧٦/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٩١/٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٩٢٣/٢.

(٦) تحفة الغريب ١٠٢٤/٢.

(٧) من المديد، بلا نسبةٍ، في: الجنى الداني ١٥١/١، وأوضح المسالك ١١٧/١، والمقاصد النحوية ٣٢٤/١، وهمع الهوامع ٢٥٩/١، وخزانة الأدب ٣٨٠/٥.

(٨) تحفة الغريب ١٠٢٥/٢.

(٩) زيادة يلتئم بها النص.

(١٠) سورة الكهف: ٧٦.

(١١) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثيّ المدنيّ، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة =

عدمَ إلحاقِ نونِ الوقايةِ لِـ"لَدُنْ" مِنَ الضَّروراتِ، وليسَ كذلكَ لهذهِ القراءةِ الثَّانيةِ في السَّبْعِ، ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ الاسمُ فِيهَا "لَدُ" والنُّون للوقايةِ؛ لأَنَّ "لَدُ" متحرِّكةُ الآخرِ، والنُّونُ إِنَّمَا أُتِيَ (بِهَا)[٤] لقصورِ الآخرِ مِنَ (الحركةِ) في الأصلِ الآخرِ، وإِنَّمَا يقالُ في "لَدُ" مضافًا "لَدَى"؛ نصَّ عليهِ سيبويهِ. وأَمَّا "قَدْ" و"قَطْ" المضافانِ إِلَى الياءِ نحوَ: "قَدْنِي" و"قَطْنِي" بالنُّونِ فِيهِمَا أعرفُ مِنْ "قدي" و"قطي" بتركِها كَذَا. قالَ ابنُ مالكٍ[٥]: (وظاهرُ)[٦] كلامِ المصنِّفِ جوازُ الوجهينِ في الاختيارِ وقَدْ نَصَّ قومٌ عَلَى أَنَّ الحذفَ مَعَهُمَا ضرورةٌ.

(وقَدْ تلحقُ في غيرِ ذلكَ شذوذًا كقولِهم: "بَجَلْنِي" بمعنَى: حَسْبِي".

وقولِهِ:

..... **(أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي)**[٧]

(يريدُ: شَرَاحِيلَ)، وزعمَ هشامٌ[٨] **أَنَّ الَّذِي في "أَمُسْلِمُنِي" –ونحوِهِ– تنوينٌ، لَا نونٌ، وبَنَى ذلكَ عَلَى قَوْلِهِ في "ضَارِبُنِي" إِنَّ الياءَ منصوبةٌ).**

(ولَا يمكنُهُ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الياءَ محذوفةٌ عَلَى أَنَّهَا مضافٌ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ التَّنوينَ والإضافةَ لَا يجتمعانِ؛ لأَنَّهُ مُؤْذِنٌ بالانفصالِ، وهِيَ مُؤْذِنَةٌ بالاتِّصالِ. وفي الشَّرْحِ: وقَدْ نظمتُ في أثناءِ

=

١٧٣/٢، والأعلام ٥/٨.

(١) أحمد بن موسى بن العبَّاس، أبو بكر بن مجاهد التميميّ، أحد قارئي القرآن الكريم ورواة الحديث النبويّ، توفي سنة ٣٢٤هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥٢٠/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨٨/١١.

(٢) عاصم بن أبي النجود، أبو عمرو، كان شيخ الإقراء بالكوفة، توفي سنة ١٢٧هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٢١/٦، وسير أعلام النبلاء ٢٥٦/٥.

(٣) السبعة في القراءات ٣٩٦/١، والحجة للقراء السبعة ١٦٠/٥، والتيسير في القراءات السبع ١٤٥/١.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٣٦/١.

(٦) مكررة في الأصل.

(٧) من الوافر، ليزيد بن محمَّد الحارثيّ، وصدره: وما أَدْرِي وظَنِّي كلُّ ظنّ، وهو في: ارتشاف الضرب ٢٤١٧/٥، والمقاصد النحوية ٣٤٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٧٠/٢، وهمع الهوامع ٢٦١/١، وتاج العروس ٢٥٦/٢٩.

(٨) هشام بن معاوية الضَّرير، أبو عبدالله، نحويٌّ كوفيٌّ، وهو أحد تلامذة الكسائيّ، من تصانيفه: الحدود، والمختصر، والقياس، توفي سنة ٢٠٩هـ، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٢٩/١، وإنباه الرواة ٣٦٤/٣.

تأليفِي لِهَذَا الشَّرْحِ لغزًا أَنشأتُهُ فِي يومِ الخميسِ الثَّانِي والعشرينَ مِنْ ربيعٍ الأَوَّلِ سنةَ[٨٢٤][١]، فقلتُ:

تـــدرونَ مَـــن فِيـــهِ إِلَى الكَـــيْسِ نســـبةٌ ... ومِنْـــهُ زَكَـــتْ بـــينَ النُّحَـــاةِ منابـــتُ

يقـــولُ بِـــأَنَّ اسمًـــا يُضـــافُ حقيقـــةً ... وتنوينُـــهُ عنـــدَ الإضـــافةِ ثابـــتُ

وحَلُّهُ أَنَّ ابنَ كيسانَ[٢] يقولُ فِي "كَأَيِّنْ" إِذَا استُعملتْ بدونِ "مِنْ" بعدَها، كقولِ الشَّاعِرِ:

كَـــأَيِّنْ قائـــلٍ للحَـــقِّ يَقضـــي ... ويَرمـــي بـــالقبيحِ مِـــنَ الكـــلامِ[٣]

فَإِنَّ جرَّ الاسمِ الواقعِ بعدَها إِنَّمَا هُوَ بإضافةٍ، (وذهبَ غيرُهُ إِلَى أَنَّ الجرَّ)[٤]، فَكَأَيِّنْ إِلَيْهِ؛ حملًا لَهَا عَلَى "كَمْ" الخبريَّةِ؛ لأَنَّهَا بِمعناهَا، ونونُها إِنَّمَا هُوَ تنوينٌ "أَيٍّ،" وذهبَ غيرُهُ إِلَى أَنَّ الجرَّ بِـ"مِنْ" محذوفةٍ؛ لأَنَّ تنوينَها هُوَ الغالبُ فِي الاستعمالِ، واللُّغْزُ إِنَّمَا **(ينحلُّ)** عَلَى قولِ ابنِ كيسانَ، وفِي قَوْلِي: "مَنْ فِيهِ إِلَى الكَيْسِ نسبةٌ" إشارةٌ إِلَيْهِ)[٥].

(ويردُّهُ قولُ الشَّاعِرِ[٦]:

وليسَ المُوَافِيني لِيُرْفَدَ خائبًا[٧]) .....

(سَيأتِي أَنَّ المصنِّفَ أنشدَ هَذَا المصراعَ فِي البابِ الخامسِ. والمُوَافِي: الجَائِي إِلَيَّ، يقالُ:

---

(١) بياض في النسختين، وكذا في تحفة الغريب ١٠٢٦/٢، وعلق المحقق بقوله في الحاشية: «بياض في النسخة الأخرى».

(٢) محمَّد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، من أوائل نحاة المدرسة البغدادية، من تصانيفه: الكافي في النحو، والمهذب في النحو، توفي سنة ٢٩٩هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٣٠٦/٥، وتاريخ الإسلام ١٠١٢/٦.

(٣) الطراز في الألغاز ٦٣/١.

(٤) سقط من "س".

(٥) تحفة الغريب ١٠٢٦/٢، ١٠٢٧.

(٦) من الطويل، بلا نسبة، وعجزه: فإن له أضعاف ما كان أمَّلَا، وهو في تعليق الفرائد ٦٤/٢، وأوضح المسالك ١٢٣/١، والمقاصد النحوية ٣٥٠/١، وهمع الهوامع ٢٦١/١.

(٧) تحفة الغريب ٢/ ١٠٢٧، ١٠٢٦.

وافيتُ القومَ، أَيْ: أَتيتُهم؛ كَذَا في "القاموسِ"[1]. وليرفدَ: ليُعْطَى ويُعَانَ، والخائبُ الَّذِي لَمْ ينلْ مطلوبَهُ[2]) (مِنَ الخيبةِ، وهِيَ عدمُ حصولِ المقصودِ[3]).

(وفي الحديثِ في الصَّحيحِ: "غيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ"[4])

(فِيهِ (ثلاثُ) أسئلةٍ (جمعُ سؤالٍ)[5]، أحدُها في "أَخْوَفَ"؛ فَإِنَّهُ يقتضي أَنَّ غيرَ الدَّجَّالَ خائفٌ؛ فَإِنَّ أصلَ اسمِ التَّفضيلِ أَنْ يكونَ مِنَ الثُّلاثي المبنِي للفاعلِ، وإِنَّمَا المرادُ أَنَّ غيرَ الدَّجَّالِ مَخُوفٌ مِنْهُ. والثَّاني في الياءِ؛ فَإِنَّ "أَفْعَلَ التَّفضيلِ" إِنَّمَا يضافُ إِلَى بعضِهِ. والثَّالثُ في إلحاقِ النُّونِ؛ فَإِنَّهَا لَا تلحقُهُ. وجوابُ هَذَا الأخيرِ أَنَّ "أَفْعَلَ التَّفضيلِ" شُبِّهَ بِـ"أَفْعَلِ التَّعجبِ"؛ فلحقتْهُ نونُ الوقايةِ حملًا عليهِ. وجوابُ الأَوَّلِ أَنَّ فِعْلَهُ إِمَّا "خافَ" أَوْ "خِيفَ" أَوْ "أَخَافَ"، والجميعُ ممكنٌ. أَمَّا "خِيفَ" فموافقٌ للمعنَى، ولكنْ يكونُ مِنْ بابِ "أشغل مِنْ ذاتِ النَّحْيَيْنِ"[6]، ويكونُ أصلُ التَّركيبِ: "أَخْوَفُ مَخُوفَاتِي" ثُمَّ حُذِفَ المضافُ؛ فَبِهَذَا التَّقديرُ يُدفَعُ السُّؤَالُ الثَّاني. وأَمَّا "خَافَ" فَعَلَى أَنْ يكونَ مِنْ وصفِ المعانِي بِمَا تُوصَفُ بِهِ الذَّواتُ مثلَ: "شِعْرٌ شاعرٌ" وموتٌ مائتٌ" و"عجبٌ عاجبٌ"، وأصلُ الحديثِ: "خوفُ غيرِ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ خَوْفِي" ثُمَّ حُذِفَ الخوفانِ وخَلَفَهُمَا غيرُهُ واليا؛ فصارَ: "غيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي". وأَمَّا "أخافُ" فَعَلَى أَنَّ الأصلَ: غيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ مُخِيفَاتِي"، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ. وقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الجوابُ جوابَ الثَّاني عَنِ السُّؤَالِ [٢٤٥/أ] الثَّاني، وتَبَيَّنَ عَلَى الأوجهِ الثَّلاثةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تقديرِ

---

(١) ينظر: ١٣٤٣/١.

(٢) تحفة الغريب ١٠٢٧/٢.

(٣) المنصف ٢٨٣/٢.

(٤) صحيح مسلم ٢٢٥٠/٤، كتاب الفتن وأشراط الساعة (باب ذكر الدجال وصفته وما معه) الحديث رقم ٢٩٣٧، وسُنن ابن ماجه ١٣٥٦/٢، كتاب الفتن (باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم) الحديث رقم ٤٩٧٥.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) مجمع الأمثال ٣٧٦/١.

مضافٍ. وأَمَّا عَلَى الوجهِ الأَوَّلِ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ تقديرِ مضافَيْنِ)[1].

(والتَّنوينُ لَا يجامعُ الألفَ واللَّامَ ولَا اسمَ التَّفضيلِ؛ لكونِهِ غيرَ منصرفٍ، وفي الصِّحَاحِ أَنَّهُ يقالُ: "بَجَلِي"، ولَا يقالُ: "بَجَلْنِي". وليسَ كذلكَ).

((الَّذِي رأيناهُ)[2]: وبَجَلُ بمعنَى: حَسْبُ، قالَ الأخفشُ: هِيَ ساكنةٌ أبدًا، يقولونَ: "بَجَلُكَ"، كَمَا يقولونَ: "قَطْكَ"، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يقولونَ: "بَجَلْنِي"، كَمَا يقولونَ: "قَطْنِي"، ولكنَّهم يقولونَ: بَجَلِي وبَجْلِي، أَيْ: حَسْبِي[3]. قالَ لبيدُ بنُ ربيعةَ[4]:

فَمَـــتَى أَهْلَـــكَ فَـــلَا أحقلُـــهُ بَجَلِـــي الآنَ مِـــنَ العـــيشِ بجـــلْ[5].

إِلَى هُنَا كلامُهُ[6]، هُوَ محتملٌ لأَنْ يكونَ عدمُ قولِهِم: "بَجَلْنِي" بالنُّونِ مِنْ مقولِ الأخفشِ)[7].

(نَعَمْ -بفتحِ العينِ-).

(المرادُ بِهَا: العينُ الهجائيَّةُ، لَا التصريفيَّةُ (كَمَا يسبقُ إِلَى بعضِ الأذهانِ)[8]؛ لأَنَّ ذلكَ إِنَّمَا يقالُ فِيمَا يدخلُهُ التَّصريفُ. و"نَعَمْ" هذهِ حرفٌ لَا حَظَّ لَهَا فِي ذلكَ)[9].

(وكنانةُ تكسرُها)

---

(١) تحفة الغريب ١٠٢٧/٢، ١٠٢٨.

(٢) في تحفة الغريب: (الذي في الصِّحَاح نصه) ١٠٢٨/٢.

(٣) الصحاح ٤/ ١٦٣١.

(٤) لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، أبو عقيل، من كبار شعراء الجاهلية، توفي سنة ٤١هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام١٩٣/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ٥٠٠/٥.

(٥) من الرمل، في: ديوانه ٩٦/١، والعين ٢٣٥/٣، والصِّحَاح ١٦٣١/٤، وخزانة الأدب ٢٥٠/٦، وتاج العروس ٥٨/٢٨.

(٦) الصِّحَاح ١٦٣١/٤.

(٧) تحفة الغريب ١٠٢٨/٢.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) تحفة الغريب ١٠٢٩/٢.

(كأنَّهم أَرَادُوا -بذلكَ- التَّمييزَ بينَ الحرفيَّةِ والاسميَّةِ، وآثَرُوا أشرفَ اللَّفْظَيْنِ (بِأَخَفِّ)[1]، الحركتينِ، فَقَالُوا: نَعَمْ -بالفتحِ- في واحدِ الأَنعامِ، وقَدْ جمعَ بينَ اللُّغتينِ مَن قالَ:

دَعَـــانِي عُبيـــدُاللهِ نَفْسِـــي فِـــدَاؤُهُ فَيَـا لَـكَ مِـنْ دَاعٍ دَعَانَـا نَعَـمْ نَعِـمْ[2]

الرِّوايةُ بفتحِ عينِ الأُولى وكسرِ عينِ الثَّانيةِ؛ هَكَذَا قالَ المصنِّفُ في "حواشيهِ عَلَى التَّسهيلِ)[3] عَنْ أَبِي حَيَّانَ[4]، ثُمَّ قالَ: (وإِنَّمَا أراهُ أصلًا لَا إِتْبَاعًا؛ لأَنَّ الحرفَ لَا يليقُ بِهِ التَّصريفُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يجوزُ في "ثُمَّ" العاطفةِ مَا جازَ في "مُنْذُ" ومُذْ" مِنَ اللغاتِ الثلاثِ. ولَوْ صَحَّ الإِتْبَاعُ؛ لصحَّ "نَعَمْ نَعَمْ")[5].

(وبِهَا قرأَ الكسائيُّ[6]، وبعضُهم يُبَدِّلُهَا حاءً، وبِهَا قرأَ ابنُ مسعودٍ[7]، وبعضُهم يكسرُ النُّونَ إِتْبَاعًا لكسرةِ العينِ؛ تنزيلًا لَهَا منزلةَ الفعلِ في قولِهم: "نِعِمَ و"شِهِدَ" بكسرتينِ، كَمَا نُزِّلَتْ "بَلَى" منزلةَ الفعلِ في الإمالةِ. والفارسيُّ[8] لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى هذهِ القراءةِ وأَجازَهَا بالقياسِ.

---

(١) في "س": بأخذ.

(٢) من الطويل بلا نسبةٍ، وهو في: الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٢/٢، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٣٢٠/٣، والإبانة في اللغة العربية ٣٧٤/٤.

(٣) تحفة الغريب ١٠٢٩/٢.

(٤) محمَّد بن يوسف بن عليّ أثير الدين الأندلسيّ، أبو حيَّان، كان نحويًّا لغويًّا مفسِّرًا مقرئًا محدِّثًا، من تصانيفه: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، توفي سنة ٧٤٥هـ، ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٨٥/٢، وبغية الوعاة ٢٨٠/١.

(٥) المنصف ٢٨٣/٢.

(٦) المبسوط في القراءات العشر ٢٠٩/١، وجامع البيان في القراءات السبع ١٠٨٩/٣، وهو: عليّ بن حمزة بن عبدالله الكسائيّ، أبو الحسن، كان إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وأحد القراء السبعة، من تصانيفه: معاني القرآن، والنوادر الكبير، توفي سنة: ١٨٩هـ، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٥٨/١، ومعجم الأدباء ١٧٣٧/٤-هـ.

(٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ٨٨/٥، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١٦٢/١، وهو: عبدالله بن مسعود الهذليّ، أبو عبدالرحمن، صحابيّ وفقيه ومقرئ ومحدّث، توفي سنة ٣٢هـ، ينظر ترجمته في: الأعلام ٩٦/٧، ومعجم المفسرين ٣٢٧/١.

(٨) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ، أبو عليّ، أحد الأئمة في علم العربية والقراءات، من تصانيفه: الإيضاح، والحجة، والتذكرة، توفي سنة ٣٧٧هـ، ينظر ترجمته في: البلغة ١٠٨/١، والأعلام ١٧٩/٢.

وهِيَ حرفُ تصديقٍ ووعدٍ وإعلامٍ، فالأَوَّلُ بعدَ الخبرِ، ك"قامَ زيدٌ" و"مَا قامَ زيدٌ"، والثَّاني بعدَ "افْعَلْ" ولَا "تَفْعَلْ" ومَا في مَعناهما نحوَ: "هَلَّا تَفعلُ"، و"هَلَّا لَمْ تَفعلْ"، وبعدَ الاستفهامِ في نحوِ: هَلْ تُعْطِينِي؟

ويحتملُ أَنْ يُفَسَّرَ الاستفهامُ في نحوِ: هَلْ تُعطيني بمعنَى افْعَلْ ولَا تَفعلْ؛ فيكونُ داخلًا في قولهِ ومَا في مَعناهما، ولَا يكونُ قسمًا آخرَ مستقلًّا. والثَّالثُ بعدَ الاستفهامِ).

(وهَذَا وقعَ في غالبِ النُّسَخِ. وفي بعضها: "والثَّالثُ بدونِ ذكرِ المعنيينِ، وتوجيهُ الأولَى أَنَّ "ثالثًا" اسمُ فاعلٍ مِنَ الثَّلاثةِ استُعملَ مَعَ مَا دونَ أصلهِ لإفادةِ معنَى التَّصييرِ، أَيْ: مصيرَ المعنيينِ (السَّابقينِ)[1] ثلاثةٌ، وأدخلَ "الـ" عَلَى المضافِ إضافةً لفظيَّةً؛ لكونِها داخلةً أيضًا عَلَى المضافِ إِلَيْهِ نحوَ: الجعدِ الشَّعْرِ)[2]. (هَكَذَا وقعَ في غالبِ النُّسَخِ، وفي بعضِها: والثَّالثُ بدونِ ذكرِ المعنيينِ، وتوجيهُ الأولَى: أَنَّ "ثالثًا" اسمُ فاعلٍ مِنَ الثَّلاثةِ استُعملَ مَعَ مَا دونَ أصلهِ لإفادةِ معنًى)[3].

(فـي نحـوِ: هَـلْ جـاءكَ زيـدٌ؟، ونحـوِ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[4] ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[5]، وقولِ صاحبِ "المقرِّبِ" وهُوَ ابنُ عصفورٍ[6] إِنَّهَا بعدَ الاستفهامِ للوعدِ، غيرُ مطرَّدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ[7]).

(مِنْ أَنْ "نَعَمْ" للإعلامِ بعدَ "هَلْ" نحوَ: هَلْ جاءكَ زيدٌ؟ ، ونحوَ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ

(١) في الأصل: السابقون.

(٢) المنصف ٢٨٤/٢.

(٣) مكرر.

(٤) سورة الأعراف: ٤٤.

(٥) سورة الأعراف: ١١٣.

(٦) عليّ بن مؤمن بن محمَّد النحويّ الحضرميّ، أبو الحسن، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من تصانيفه: المقرّب، والممتع في التصريف، توفي سنة ٦٩٩هـ، ينظر ترجمته في: ترتيب المدارك ٢٧/٨، وفوات الوفيات ١٠٩/٣.

(٧) لم أجد هذا النص في المقرب عند حديثه عن :"نعم، وبلى" ينظر:المقرب ٣٧٣.

رَبُّكُمْ حَقًّا﴾[1] ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾[2]) [3].

(قِيلَ: وتَأتي للتَّوكيدِ إذَا وقعتْ صدرًا نحوَ: نَعَمْ هذهِ أَطْلَالُهم) (بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الطَّاءِ المهملةِ، جمعُ: طَلَلٍ -بفتحتينِ- وهُوَ مَا شَخَصَ مِنْ آثارِ الدَّارِ)[4].

(والحقُّ أَنَّهَا -في ذلكَ- حرفُ إعلامٍ، وأَنَّهَا جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، ولم يذكرْ سيبويهِ معنَى الإعلامِ البتَّةَ، بَلْ قالَ: وأَمَّا نَعَمْ، فَعِدَّةٌ وتصديقٌ، وأَمَّا "بَلَى" فيوجَبُ بِهَا بعدَ النَّفيِ[5]، وكأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ إذَا قِيلَ: "هَلْ قامَ زيدٌ؟" فقيلَ: نَعَمْ؛ فَهِيَ لتصديقِ مَا بعدَ الاستفهامِ. والأَوْلَى مَا ذكرناهُ مِنْ أَنَّهَا للإعلامِ؛ إذْ لَا يصحُّ أَنْ تقولَ لقائلِ ذلكَ: "صَدَقْتَ"؛ لأَنَّهُ إنشاءٌ، لَا خبرٌ.

واعْلَمْ أَنَّهُ إذَا قِيلَ: "قامَ زيدٌ"؛ فتصديقُهُ "نَعَمْ"، وتكذيبُهُ "لَا"، ويمتنعُ دخولُ "بَلَى"؛ لعدمِ النَّفيِ. وإذَا قِيلَ: "مَا قامَ زيدٌ"؛ فتصديقُهُ "نَعَمْ"، وتكذيبُهُ "بَلَى". ومِنْهُ: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى﴾[6]. ويمتنعُ دخولُ "لَا" لأَنَّهَا لنفيِ الإثباتِ، لَا لنفيِ النَّفيِ. وإذَا قِيلَ: "أقامَ زيدٌ"؛ فَهُوَ مثلُ "قامَ زيدٌ"، أَعني أَنَّكَ تقولُ -إنْ أَثبتَّ القيامَ-: نَعَمْ، و-إنْ نفيتَهُ-: "لَا"، ويمتنعُ دخولُ "بَلَى". وإذَا قِيلَ: "أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ"؛ فَهُوَ مثلُ: "لَمْ يَقُمْ زيدٌ"؛ فتقولُ -إذَا أَثبتَّ القيامَ-: "بَلَى"، ويمتنعُ دخولُ "لَا"، وإنْ نفيتَهُ قلتَ: "نَعَمْ". قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾[7] ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[8] [٢٤٥/ب] ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ۖ

(١) سورة الأعراف: ٤٤.

(٢) سورة الأعراف: ١١٣.

(٣) المنصف ٢/٢٨٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٦) سورة التغابن: ٧.

(٧) سورة الملك: ٩.

(٨) سورة الأعراف: ١٧٢.

قَالَ ﴿بَلَىٰ﴾[1]، وعَنِ ابنِ عباسٍ[2] -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "نَعَمْ" في جوابِ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ لَكَانَ كفرًا[3].

والحاصلُ أَنَّ "بَلَى" لَا تَأْتِي إِلَّا بعدَ نفيٍ، وأَنَّ "لَا" لَا تَأْتِي إِلَّا بعدَ إيجابٍ، وأَنَّ "نَعَمْ" تَأْتِي بعدَهما، وإِنَّمَا جازَ ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى﴾[4] مَعَ أَنَّهُ لَمْ يتقدَّمْ أداةُ نفيٍ؛ لأَنَّ ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾[5] يدلُّ عَلَى نفيِ هدايتِهِ، ومعنَى الجوابِ حينئذٍ: بَلَى قَدْ هديتُكَ بمجيءِ الآياتِ، أَيْ: قَدْ أَرشدتُكَ بذلكَ، مثلَ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ﴾[6].

وقالَ سيبويهِ في بابِ النعتِ في مناظرةٍ جرتْ بينَهُ وبينَ بعضِ النَّحويِّينَ، فيقالُ لَهُ: أَلستَ تقولُ كَذَا وكَذَا؟ فَإِنَّهُ لَا يجدُ بُدًّا مِنْ أَنْ يقولَ: نَعَمْ، فيقالُ لَهُ: أَلستَ تفعلُ كَذَا؟ فَإِنَّهُ قائلٌ: نَعَمْ[7]. فزعمَ ابنُ الطراوةِ[8] أَنَّ ذلكَ لحنٌ[9].

(هَذَا جرأةٌ مِنَ الرَّاعِمِ المذكورِ عَلَى منصبِ إمامِ أئمَّةِ العربيَّةِ ورئيسِهم المقتدَى بِهِ، الَّذِي أُلقيتْ إِلَيْهِ مقاليدُ الرِّياسةِ غيرَ مُدَافَعٍ، وحَسْبُ ابنِ الطراوةِ، وأجلِ مِنْهُ أَنْ يفهمَ ظواهرَ كلامِ سيبويهِ، لَا جرمَ أَنَّ جرأةَ هَذَا المعترضِ أَوجبتِ اطِّرَاحَ النَّاسِ لَهُ قَلَّما تجدُ أحدًا يعبأُ بكلامهِ ويلتفتُ إِلَيْهِ، ولم يتحلَّ الإنسانُ بأحسنَ من الاعترافِ بالفضلِ لأهلِهِ.

---

(١) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٢) عبدالله بن عبَّاس بن عبدالمطلب بن هاشم، صحابيّ جليل، حبر هذه الأمة وفقيهها وإمام التفسير، توفي سنة ٦٨هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢/٣٦٥، وأسد الغابة ٦/٣٨٤.

(٣) الجنى الداني ٤٢٢.

(٤) سورة الزمر: ٥٩.

(٥) سورة الزمر: ٥٧.

(٦) سورة فصلت: ١٧.

(٧) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٨) سليمان بن محمَّد المالقيّ، أبو الحسين، المعروف بابن الطراوة، هو أديب نحويّ أندلسيّ، من تصانيفه: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في كتاب الإيضاح، والمقدمات إلى كتاب سيبويه، توفي سنة ٥٢٨هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/١١٤، وفوات الوفيات ٢/٧٩.

(٩) أي: قول سيبويه.

وفي الشَّرْحِ: ولقدْ حضرتُ يومًا مجلسَ شيخِنا قاضِي القضاةِ ووليِّ الدِّينِ ابنِ خلدونَ –رحمه الله–، وكانَ شديدَ التَّغالي في الثَّناءِ عَلَى مصنّفِ هَذَا الكتابِ ذاهبًا في تفضيلِهِ وتفضيلِ كتابِهِ هَذَا كلَّ مذهبٍ، فقالَ للشَّيْخِ محبِّ الدِّينِ ولدِ المصنّفِ –وقَدْ كانَ حاضرًا في المجلسِ–: لَوْ عاشَ سيبويهِ؛ لَمْ يُمكنْهُ إلَّا التَّلمذةُ لوالدِكَ والقراءةُ عليهِ؛ فيتمعَّرُ وجهُ الشيخِ محبِّ الدِّينِ المذكورِ وقالَ: يَا سَيِّدِي، إذَا فَهِمَ الوالدُ بعضَ كلامِ سيبويهِ؛ كَفَاهُ ذلكَ شرفًا، أوكلامًا هَذَا معناهُ. رحمَ اللهُ الجميعَ)[1].

(وقالَ جماعةٌ من المتقدِّمينَ والمتأخِّرينَ، مِنْهُمْ الشلوبينُ[2]: إذَا كانَ قبلَ النَّفيِ استفهامٌ؛ فَإنْ كانَ عَلَى حقيقتهِ؛ فجوابُهُ كجوابِ النَّفيِ المجرَّدِ. وإنْ كانَ مرادًا بِهِ التَّقريرُ؛ فالأكثرُ أنْ يجابَ بِمَا يجابُ بِهِ النَّفيُ؛ رَعْيًا للفظِهِ. ويجوزُ عندَ أمنِ اللَّبْسِ أنْ يجابَ رَعْيًا لمعناهُ؛ أَلَا تَرَى أنَّهُ لَا يجوزُ بعدَهُ دخولُ أحدٍ، ولَا الاستثناءُ المفرَّغُ، لَا يقالُ: "أليسَ أحدٌ في الدَّارِ؟" ولَا "أليسَ في الدَّارِ إلَّا زيدٌ؟"[3]. وعَلَى ذلكَ قولُ الأَنْصارِ للنَّبِيِّ ﷺ وقَدْ قالَ لَهُمْ: "أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذلكَ؟–: نَعَمْ. وقولُ جَحْدَرٍ[4] –بجيمٍ مفتوحةٍ، فحاءٍ مهملةٍ ساكنةٍ، فدالٍ مهملةٍ مفتوحةٍ–، قرأَ:

أَلَيسَ اللَّيْلُ يجمعُ أُمَّ عمرٍو ... وإيَّانَا؛ فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ

نَعَمْ، وأَرَى الهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ... ويَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي[5]

وعَلَى ذلكَ جَرَى كلامُ سيبويهِ[6].

---

(١) تحفة الغريب ٢/١٠٣٠.

(٢) عمر بن محمَّد بن عمر الأزديّ، أبو عليّ الشلوبين، رئيس النحويين بالأندلس، من تصانيفه: شرح الجزولية، وحواشي المفصل، توفي سنة ٦٤٥هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان٣/٤٥١، وسير أعلام النبلاء١٦/٣٩٨.

(٣) حاشية الدسوقي ٢/٧٤٠.

(٤) ربيعة بن ضبيعة البكري الوائليّ، أبو مكنف، فارس بكر بن وائل في الجاهلية، توفي سنة ٥٣٤هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء٢٢٣٣، والأعلام ٢/١٣٣.

(٥) من الوافر، في أمالي القالي ١/٢٨٢، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٦٩، والجنى الداني ١/٤٢٢، وخزانة الأدب ١١/٢٠١.

(٦) ينظر: شرح أبيات المغني ٦/ ٥٨،٥٩.

وقالَ ابنُ عصفورٍ: أَجْرَتِ العربُ التَّقريرَ في الجوابِ مجرَى النَّفيِ المحضِ -وإنْ كانَ إيجابًا في المعنَى-. فَإِذَا قِيلَ: "أَلَمْ أُعْطِكَ درهمًا؟" قِيلَ في تصديقِهِ: نَعَمْ، وفي تكذيبِهِ: بَلَى؛ وذلكَ لأَنَّ المقرَّرَ قَدْ يوافقُكَ فِيمَا تدَّعيهِ وقَدْ يخالفُكَ. فَإِذَا قالَ: نَعَمْ؛ لَمْ يُعْلَمْ هَلْ أرادَ: نَعَمْ لَمْ تُعْطِنِي -عَلَى اللَّفْظِ-، أَوْ نَعَمْ أَعطيتَني -عَلَى المعنَى-؛ فلذلكَ أجابوهُ عَلَى اللَّفْظِ ولَمْ يَلتفتوا إِلَى المعنَى. وأَمَّا "نَعَمْ" في بيتِ جحدرٍ؛ فجوابٌ لغيرِ مذكورٍ، وهُوَ مَا قَدَّرَهُ -في اعتقادِهِ- مِنْ أَنَّ اللَّيْلَ يجمعُهُ وأُمَّ عمرٍو)[1].

وفي الشَّرْحِ: (أُخبرتُ بمكَّةَ في أواخرِ سنةِ ثمانيَ عشرةَ -أَوْ أوائلِ سنةِ تسعَ عشرةَ- أَنَّ مَولانا قاضِي القضاةِ كمالَ الدِّينِ أَبَا الفضلِ النُّويريَّ الشَّافعيَّ النَّاظِرَ في (الحكمِ)[2]، العزيزَ بمكَّةَ المشرَّفةِ سألَ الشيخَ جمالَ الدِّينِ بنَ هشامٍ مصنِّفَ هَذَا الكتابِ عَمَّا جَرَى بِهِ (العُرْفُ)[3]، في هذهِ الأزمنةِ أَنَّ الإنسانَ إِذَا طرقَ بابَ صاحبِهِ يقولُ: نَعَمْ نَعَمْ -مُريدًا الإعلامَ بحضورِهِ-، هَلْ لِهَذَا أصلٌ في لسانِ العربِ؟ فقالَ: نَعَمْ، وقَدْ ذكرتُ ذلكَ في كتابِ "مُغني اللبيبِ" فقالَ لِي ذلكَ المخبِرُ: ولَمْ أظفرْ بذلكَ في "المُغني"، وسألتُ عَنْهُ جماعةً؛ فَلَمْ يحصلْ جوابٌ. قلتُ لَهُ: هُوَ في موضعينِ مِن كتابِهِ، أحدُهما: قَوْلُهُ: قِيلَ: إِنَّ هَذَا "نَعَمْ" جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، والثَّاني هَذَا، وهُوَ قولُ ابنِ عصفورٍ إِنَّ "نَعَمْ" في بيتِ جحدرٍ جوابٌ لغيرِ مذكورٍ، وهُوَ مَا قَدَّرَهُ السَّائِلُ في اعتقادِهِ مِنْ أَنَّ اللَّيْلَ يجمعُهُ وأُمَّ عمرٍو، وكذلكَ قولُ هَذَا الطَّارِقِ "نَعَمْ نَعَمْ" هُوَ جوابٌ لِمَا قَدَّرَهُ في اعتقادِهِ مِنْ أَنَّ صاحبَ المنزلِ -لشدَّةِ احتفالِهِ بِهِ والتفاتِهِ إِلَيْهِ- يسألُ: هَلْ حضرَ فلانٌ؟. وقاضِي مكَّةَ المشارُ إِلَيْهِ هَذَا أحدُ أشياخِي أَخبرَنِي بِـ"مُغني اللبيبِ" عَنْ مصنِّفِهِ وأَجازَنِي [٢٤٢/أ] إجازةً عامَّةً وكتبَ لِي خُطَّةً بذلكَ. انتهى)[4]. وقَدْ ذكرتُ سَنَدِي لِهَذَا الكتابِ في الفهرستِ.

(وجازَ ذلكَ لأَمْنِ اللَّبْسِ؛ لعلمِهِ أَنَّ كلَّ أحدٍ يعلمُ أَنَّ اللَّيْلَ يجمعُهُ وأُمَّ عمرٍو، أَوْ هُوَ

(١) ينظر: شرح جمل الزَّجَّاجيّ ٢/٤٨٥.

(٢) في "س": حكم.

(٣) في الأصل: الحكم.

(٤) تحفة الغريب ٢/ ١٠٣١، ١٠٣٠.

جوابٌ لقولهِ: "وأَرَى الهلالَ– البيت". وقَدَّمَهُ عليهِ. قلتُ: أَوْ لقولهِ: "فَذَاكَ بِنَا تَدَانِ"[1]، وهُوَ أحسنُ. وأَمَّا قولُ الأَنْصارِ، فجازَ لزوالِ اللَّبْسِ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُمْ يريدونَ "نَعَمْ"، نعرفُ لَهُمْ ذلكَ؛ وعَلَى هَذَا يُحْمَلُ استعمالُ سيبويهِ لَهَا بعدَ التَّقريرِ) انتهى.

(ويتحرَّرُ –عَلَى هَذَا[2]– أَنَّهُ لَوْ أُجيبَ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ بِـ"نَعَمْ"؛ لَمْ يَكْفِ في الإقرارِ[3]؛ لأَنَّ اللهَ ﷻ أوجبَ في الإقرارِ بِمَا يتعلَّقُ بالرُّبوبيَّةِ العبارةَ الَّتِي لَا تحتملُ غيرَ المعنَى المرادِ مِنَ المُقِرِّ؛ ولِهَذَا لَا يدخلُ في الإسلامِ بقولهِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا الله" برفعِ "إله"؛ لاحتمالهِ لنفيِ الوحدةِ فَقَطْ، ولعلَّ ابنَ عباسٍ إِنَّمَا قالَ إِنَّهُمْ لَوْ قَالُوا "نَعَمْ"؛ لَمْ يكنْ إقرارًا كافيًا).

(هَذَا الكلامُ لَا وجهَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ معارضةٌ للنَّقْلِ الثَّابتِ المشهورِ؛ بمجرَّدِ احتمالِ عدمهِ مِنْ غيرِ تثبُّتٍ)[4].

وجَوَّزَ الشلوبينُ أَنْ يكونَ مرادُهُ أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا: "نَعَمْ"؛ جوابًا للملفوظِ بِهِ –عَلَى مَا هُوَ الأفصحُ–؛ لَكَانَ كفرًا؛ إِذِ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسُّؤَالِ لفظًا[5]. وفِيهِ نظرٌ ؛ لأَنَّ التَّكفيرَ لَا يكونُ بالاحتمالِ)[6].

في التَّعليقِ: (القائلونَ إِنَّمَا بَنَوْهُ عَلَى أَنْ يكونَ الجوابُ متوجِّهًا إِلَى النَّفْيِ الملفوظِ بِهِ جزمًا، ومعَ ذلكَ لَا يكونُ احتمالًا)[7].

(١) هذا الاحتمال منقول عن أبي حيَّان، ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٦٩.

(٢) أي على ما ذكره ابن عصفور.

(٣) أي : الإقرار بالربوبية.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٣١.

(٥) حاشية الدسوقي ٢/ ٧٤٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٣/١٧٥.

(٧) التعليق ١١٣.

حرف الهاء المفردة

(الهاءُ المفردةُ عَلَى خمسةِ أوجهٍ:

أحدُها: أَنْ تكونَ ضميرًا للغائبِ وتُستعملُ في موضعِي الجرِّ والنَّصْبِ، نحوَ: ﴿قَالَ لَهُۥ صَٰحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[1]).

(فالضَّميرُ هُوَ الهاءُ المفردةُ والواوُ مقوِّيةٌ للحركةِ، وقالَ الزَّجَّاجُ: مجموعُهما هُوَ الضَّميرُ[2]، وعَلَى الأَوَّلِ بَنَى المصنِّفُ، ثُمَّ هذهِ الهاءُ إِنْ وقعتْ بعدَ متحرِّكٍ أُشْبِعَتْ حركتُها كالآيةِ الَّتِي تَلَاها، وإِنْ وقعتْ بعدَ ساكنٍ متَّصلٍ نحوِ: "فِيهِ"، و"عليهِ"؛ فالحكمُ فِيهِ: اختيارُ الاختلاسِ أيضًا؛ وفاقًا لأبي العبَّاسِ المبرِّدِ[3]، وبالإشباعِ قرأَ ابنُ كثيرٍ[4] أيضًا[5]).

(والثَّاني: أَنْ تكونَ حرفًا للغيبةِ، وهِيَ الهاءُ في "إِيَّاهُ". والتَّحقيقُ أَنَّهَا حرفٌ لمجرَّدِ معنَى الغيبةِ، وأَنَّ الضَّميرَ "إِيَّا" وحدَها.

والثَّالثُ: هاءُ السَّكْتِ، وهِيَ اللَّاحقةُ لبيانِ حركةٍ أَوْ حرفٍ، نحوَ: (مَاهِيَهْ)

ونحوَ: "هَاهُنَاهْ" و"وَازَيْدَاهْ").

(وأرادَ بنحوِ "مَاهِيَهْ" مَا كانَ (متحرِّكًا)[6] بحركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ ولَا شبيهةٍ بِهَا[7])، فقرأَ ابنُ عامرٍ[8] بإظهارِ النُّونينِ -عَلَى الأصلِ-، ونافعٌ بحذفِ الثَّانيةِ؛ فَإِنَّهَا تُحذفُ كثيرًا، والباقونَ

(١) سورة الكهف: ٣٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٠،٥١.

(٣) ينظر: المقتضب ١/٣٨،٣٩.

(٤) هو عبدالله بن كثير بن داري المكي بن كثير القرشيّ، عماد الدين أبو الفداء، محدّث ومفسّر وفقيه، توفي سنة ١٢٠هـ، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ٢/٦٠، ومعجم المفسرين١/٩٢.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٣٢.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) تحفة الغريب ٢/١٠٣٢.

(٨) هو عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، أبو عمران، قارئ أهل الشام وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٣/٢٦٠، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٤٢٣.

بالإدغامِ؛ لاجتماعِ المثلينِ[1]).

فخرجَ اسمُ "لَا" المبنيُّ مَعَهَا -عَلَى الفتحِ-: (فَلَا يتَّصلُ بنحوِ: لَا رَجُلَ)[2]؛ لأَنَّ حركتَهُ وإِنْ لَمْ تكنْ إعرابيَّةً؛ فَإِنَّهَا شبيهةٌ بالإعرابيَّةِ مِنْ حيثُ العروضِ، كَمَا هُوَ مقرَّرٌ في بابِهِ (وكَذَا المنادَى المضمومُ في نحوِ: يَا رَجُلُ، ويَا زيدُ)[3]، وكَذَا المبنيُّ المقطوعُ عَنِ الإضافةِ نحوَ: "قَبْلُ" و"بَعْدُ" إِذَا بُنِيَا عَلَى الضَّمِّ كقراءةِ الجمهورِ: (مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ[4])؛ لأَنَّ حركتَها عارضةٌ؛ فكانتْ كالحركةِ الإعرابيَّةِ. وبنحوِ: (**هَاهُنَا**) الاسمُ المبنيُّ، وبنحوِ: "وَازَيْدَاهْ" الاسمُ المندوبُ. وأرادَ بالحرفِ المبيَّنِ في "هَاهُنَاهْ" الألفَ الَّتِي في آخرِ الاسمِ العريقِ. وفي البناءِ، وفي "وازيداهْ"، والألفِ الَّتِي في آخرِ الاسمِ المندوبِ[5].

(وأصلُها أَنْ يوقفَ عَلَيْهَا، وربَّمَا وُصِلَتْ بنيَّةِ الوقفِ).

(والرَّابعُ: المبدلةُ مِنْ همزةِ الاستفهامِ، كقولِهِ:

وأَتَى صَوَاحِبُهَا)

فَقُلْـــــنُ: هَـــــذَا الَّـــــذِي مَـــنَحَ الـــمَوَدَّةَ غَيْرَنَـــا وجَفَانَـــا[6]

(يحتملُ أَنْ يكونَ مرفوعًا عَلَى أَنَّهُ فاعلُ "أَتَى"، ويحتملُ أَنْ يكونَ منصوبًا عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ بِهِ، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ عَلَى الشَّخصِ المحدَّثِ عَنْهُ بهذهِ الصِّفَةِ **(فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ)** أَيْ: (أَعْطَى)[7]. ومضارعُهُ: يَمْنَحُ -بالفتحِ والكسرِ-. **(المودَّةَ)**: مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ؛ لأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ. **(غَيْرَنَا)**: مفعولٌ أَوَّلُ. **(وجَفَانَا)**: هَجَرَنَا وتَرَكَ مَوَدَّتَنَا وهُوَ واويُّ اللَّامِ، تقولُ: جَفَوْتُهُ، فَهُوَ

(١) السبعة في القراءات ١/٢٦١، والحجة للقراء السبعة ٦/٩٧، وحجة القراءات ١/٦٢٤.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سورة الروم: ٤.

(٥) ينظر: تحفة الغريب ٢/ ١٠٣٢.

(٦) من الكامل، لجميل بثينة، في: المحكم ١٠/٨٩، والمفصل ١/٥١٤، وتعليق الفرائد ٢/٣٢١، ولسان العرب ١٥/٤٨٠، والجنى الداني ١/١٥٣.

(٧) سقط من الأصل.

يَجْفُو، ولَا يقالُ: جَفَيْتُهُ. قالَ الجوهريُّ[1]: (وأَمَّا)[2] قولُ الرَّاجِزِ:

فلستُ بالجَافِي ولَا المجفِيّ[3]

فلمَّا بناهُ عَلَى "جُفي"؛ فانقلبتِ الواوُ ياءً فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ؛ بَنَى المفعولَ عليهِ)[4].

(والتَّحقيقُ أَلَّا تُعَدَّ هذهِ؛ لأَنَّها ليستْ بأصلٍ).

في الشَّرْحِ: (وأَصْلُهُ)[5] (قَدْ ذكرَ المصنِّفُ في حرفِ الألفِ [٢٤٦/ب] مجيءَ "ال" للاستفهامِ وهمزتُهُ بدلٌ مِنَ الهاءِ الأصليَّةِ، فيردُّ عليهِ)[6].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: معنَى قَوْلِهِ: والتَّحقيقُ أَلَّا تُعَدَّ هذهِ، يَعني: مِنْ أقسامِ الهاءِ، وهُوَ لَمْ يذكرْ "ال" الَّتِي للاستفهامِ مِنْ أقسامِ "ال"، وإِنَّمَا قالَ بعدَ ذكرِ أقسامِ "ال": "مسألةٌ: ومِنَ الغريبِ أَنَّ "ال" تَأْتِي للاستفهامِ)[7].

(عَلَى أَنَّ بعضَهم زعمَ أَنَّ الأصلَ "هَذَا"؛ فحُذفتِ الألفُ.

والخامسُ: هاءُ التَّأنيثِ، نحوَ: "رَحْمَةْ" في الوقفِ، وهُوَ قولُ الكوفيِّينَ زَعموا أَنَّهَا الأصلُ، وأَنَّ التَّاءَ في الوصلِ بدلٌ مِنْهَا، وعكسَ (ذلكَ)[8] البصريُّونَ[9]).

(يَعني أَنَّهُمْ جَعلوا التَّاءَ هِيَ الأصلُ؛ فَحَكموا بِأَنَّ "الهاءَ" في الوقفِ بدلٌ عَنْهَا، ومذهبُهم أرجحُ؛ لأَنَّهم اعتبَرُوا حالَ الوصلِ، وهُوَ -بالنِّسبةِ إِلَى الوقفِ- أصلٌ)[10].

---

(١) الصِّحَاح ٦/٢٣٠٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الرجز، بلا نسبة، وهو في: إصلاح المنطق ١/١١٠، وتهذيب اللغة ١١/١٤١، والصِّحَاح ٦/٢٣٠٣، والمحكم ٣/٤٦٥، ولسان العرب ١٤/١٤٨.

(٤) تحفة الغريب ٢/ ١٠٣٣.

(٥) سقط من "س".

(٦) تحفة الغريب ٢/١٠٣٣.

(٧) المنصف ٢/٢٨٦.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) ينظر:الخلاف في الجنى الداني ١/٥٨.

(١٠) تحفة الغريب ٢/ ١٠٣٣.

(والتَّحقيقُ أَلَّا تُعَدَّ، ولَوْ قُلنا بقولِ الكوفيِّينَ؛ لأَنَّها جزءُ كلمةٍ، لَا كلمةٌ).

قالَ الرَّضِيُّ: (إنَّ هاءَ التأنيثِ كلمةٌ، ورُكِّبَتْ مَعَ مَا دخلتْ عليهِ؛ فصارَا -لشدَّةِ الامتزاجِ- ككلمةٍ)[1].

("هَا" عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أَنْ تكونَ اسمًا لفعلٍ[2]، وهُوَ: "خُذْ"، ويجوزُ مَدُّ ألفِها، ويُستعملانِ -أَيِ: المقصورةُ الألفِ وممدودتُها- بكافِ الخطابِ، وبدونِها، ويجوزُ في الممدودةِ أَنْ يُستغنى عَنِ الكافِ بتصريفِ همزتِها تصاريفَ الكافِ؛ فيقالَ: "هاءَ" للمذكَّرِ -بالفتحِ-، و"هاءِ" للمؤنَّثِ -بالكسرِ-، و"هَاؤُمَا" و"هَاؤُمُو" و"هَاؤُنَّ". ومِنْهُ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[3].

والثَّاني: أَنْ تكونَ ضميرًا للمؤنَّثِ؛ فتُستعملَ مجرورةَ الموضعِ ومنصوبتَهُ، نحوَ: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[4].

فَـ"هَا" الأُولَى في موضعِ نصبٍ عَلَى المفعوليَّةِ لِـ"أَلْهَمَ"، والأخيرتانِ في موضعِ الجرِّ عَلَى أَنَّهَا مضافٌ إِلَيْهَا.

والثَّالثُ: أَنْ تكونَ للتَّنبيهِ؛ فتدخلَ عَلَى أربعةٍ).

في الشَّرْحِ: (حَكَى الزمخشريُّ في المفصَّل[5] أَنَّهُ يقالُ: "هَا إِنَّ زيدًا منطلقٌ"، و"هَا افعلْ كَذَا". وهَذَا ليسَ شيئًا مِنَ الأربعةِ الَّتِي ذكرَها المصنِّفُ، لكنْ قالَ الرَّضِيُّ: "لَمْ أعثرْ بذلكَ عَلَى

(١) شرح الكافية ١/٢٦.

(٢) اسم فعل أمر، قال ابن يعيش:اعلم أن "ها" من الأصوات المسمى بها الفعل في الأمر، ومعناه خذ وتناول ونحوهما" شرح المفصل ٣/٣٢.

(٣) سورة الحاقة: ١٩.

(٤) سورة الشمس: ٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٥/٤٠.

شاهدٍ"[1]، وهُوَ عجيبٌ؛ فَإِنَّ الزمخشريَّ أنشدَ في "المفصَّلِ":

"هَـا إِنَّ ذَا عـذرةٍ إِنْ لَا تكـنْ نفعـتْ فَـإِنَّ صـاحبَها قَـدْ تَـاهَ في البلـدِ[2].

وهَذَا شاهدٌ عَلَى دخولِها عَلَى الجملةِ الاسميَّةِ مثلِ: "هَا إِنَّ زيدًا منطلقٌ"، إِلَّا أَنَّ المسنَدَ إِلَيْهِ في البيتِ اسمُ إشارةٍ؛ فلعلَّ الرَّضِيَّ يقولُ: لَا يصلحُ هَذَا شاهدًا لدخولِها عَلَى الاسميَّةِ الخاليةِ مِنَ اسمِ الإشارةِ. فتأمَّلْهُ. والعِذْرَةُ -بكسرِ العينِ المهملةِ وإسكانِ الذَّالِ المعجمةِ- نوعٌ مِنَ الاعتذارِ. كَذَا في "المفصلِ"، و"تاهَ: ذهبَ متحيِّرًا)[3] انتهى مَا في الشَّرْحِ.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: عبارةُ الرَّضِيِّ[4]:

وأَمَّا "هَا" فتدخلُ مِنْ جميعِ المفرداتِ عَلَى أسماءِ الإشارةِ كثيرًا، ويُفْصَلُ كثيرًا بينَ أسماءِ الإشارةِ وبينَها، إِمَّا بالقَسَمِ، نحوَ: هَاللهِ ذَا (قَوْلُهُ: تعملنَّ)[5]، لَعَمْرِ اللهِ ذَا (قَسَمًا)[6]، وإِمَّا بالضَّميرِ المرفوعِ المنفصلِ، نحوَ: (هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ[7])، وبغيرِهما قليلًا، كقولِهِ: "إِنَّ هَا عذرةٌ" (في البيتِ الَّذِي أنشدَهُ الزمخشريُّ في "المفصَّلِ"، بِمَا فَصَّلَ فِيهِ)[8]، وقولِهِ: فقلتُ لَهُمْ: "هَذَا لَهَا هَا وذَا لِيَا". ثُمَّ قالَ ومَا حَكى الزَّمخشريُّ مِنْ قولِهم: "هَا إِنَّ زيدًا منطلقٌ" و"هَا افعلْ كَذَا"؛ مِمَّا لَمْ أعثرْ لَهُ عَلَى شاهدٍ؛ فالأَوْلَى أَنْ تقولَ: "هَا" التَّنبيهِ مختصٌ باسمِ الإشارةِ، وقَدْ تُفَصلُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ، ولَمْ يثبتْ دخولُهُ في غيرِهِ مِنَ الجملِ والمفرداتِ. انتهى. فأنتَ تراهُ كيفَ صَرَّحَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: "هَا إِنَّ تاءَ عذرةٍ"، وهَذَا البيتُ الَّذِي أَنشدَهُ الزمخشريُّ في "المفصَّلِ" بِمَا فُصلَ فِيهِ بينَ "هَا" التَّنبيهِ وبينَ اسمِ الإشارةِ بفاصلٍ غيرِ القَسَمِ وغيرِ الضَّميرِ المرفوعِ المنفصلِ، وأَنَّ الَّذِي لَمْ يُعثرْ لَهُ عَلَى شاهدٍ هُوَ دخولُها عَلَى غيرِ أسماءِ الإشارةِ؛ وحينئذٍ؛ فَلَا معنى لتعجُّبِ الشَّارحِ، ولَا

(١) شرح الكافية ٤/٤٢٤.

(٢) من البسيط، للنابغة الذبيانيّ، في: ديوانه ٥٩، ويروى عجزه: فإن صاحبها مشارك النكد، والصحاح ٢/٧٣٩، والمفصل ١/٤٠٩، ولسان العرب ١٥/٤٤٥، وخزانة الأدب ١١/١٥٩.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠٣٤.

(٤) شرح الكافية ٤/٤٢٢.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) سورة آل عمران: ١١٩.

(٨) سقط من الأصل.

لترجّيه)[1].

أحدُها: الإشارةُ غيرُ المختصَّةِ بالبعيدِ، نحوُ: "هَذَا" بخلافِ "ثَمَّ" -بفتحِ المثلَّثةِ- **(و"هَنَّا" بالتَّشديدِ)** -مَعَ فتحِ الهاءِ وكسرِها-.

(وهُنَالِكَ". والثَّاني: ضميرُ الرَّفْعِ المخبَرِ عَنْهُ باسمِ الإشارةِ نحوَ: (هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ[2]).

(ليسَ المعنَى في هَذَا التَّركيبِ تعريفَ المخاطَبِينَ أنفسَهم وإعلامَهم بأنَّكم لَسْتُمْ غيرَهُ، فمثلُهُ لَا يُرتكبُ، وإنَّمَا المعنَى في ذلكَ[3] -وفي مثلِهِ- استغرابُ وقوعِ مضمونِ الفعلِ المذكورِ بعدَ اسمِ الإشارةِ من المتكلِّمِ أَوِ المخاطَبِ والغائبِ. والجملةُ بعدَ اسمِ الإشارةِ لازمةٌ لبيانِ الحالِ المستغرقِ، ولَا محلَّ لَهَا؛ إذًا هِيَ مستأنفةٌ. وقولُ مَنْ ذهبَ إلَى أَنَّهَا محلٌّ عَلَى (نصبٍ)[4] الحالِ، وأَنَّ الحالَ -هُنَا- لازمةٌ؛ لأَنَّ الفائدةَ منوطةٌ، والعاملُ حرفُ التَّنبيهِ، واسمُ الإشارةِ منظورٌ فِيهِ؛ إذْ ليسَ المرادُ أَنْتُمُ المشارُ [٢٤٧/أ] إلَيْهِمْ في حالِ حُبِّكُمْ إيَّاهُمْ. مثلُ هَذَا معنَى مَا قَالَهُ الرَّضِيُّ)[5].

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في "التَّسهيلِ" عدمُ اشتراطِ الإخبارِ عَنِ الضَّميرِ المذكورِ باسمِ الإشارةِ[6]، وفي حاشيةِ المصنِّفِ انتقادُ ذلكَ عليهِ وحكمُهُ بالشُّذوذِ[7] عَلَى قَوْلِهِ:

أَبَا حَكَمٍ هَا أنتَ عَمُّ مجالدٍ .....[8].

(وقَدْ)[1] أسلفناهُ، ووقعَ للزمخشريِّ حكايةُ قولٍ في قولهِ تَعَالَى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ

(١) المنصف ٢/٢٨٧.

(٢) سورة آل عمران ١١٩.

(٣) (المعنى) زيادة في "س".

(٤) سقط من الأصل.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٣٥.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٤٥.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١/٣٤٨، ارتشاف الضرب ٢/٩٧٧.

(٨) من الطويل، بلا نسبة، وعجزه: وسيد أهل الأبطح المتناثر، وهو: في لسان العرب ٥/١٩٧، وارتشاف الضرب ٣/٩٧٧، والجنى الداني ١/٣٤٨، وتاج العروس ١٤/١٨٦.

(١) في "س": قبل.

﴿وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾[1] أَنَّ "أُولَاءِ" موصولٌ، وصِلَتُهُ "تحبُّونَهم"[2]، ولَمْ نتعقَّبْهُ. وظاهرُ الحالِ أَنَّ الشَّرْطَ المذكورَ غيرُ متعيّنٍ عندَهُ.

(وقِيلَ: إِنَّمَا كانتْ داخلةً عَلَى الإشارةِ؛ فقُدِّمتْ؛ فَرَدَّ بنحوِ:

"هَا أَنْتُمْ"، فَأُجِيبَ بأَنَّهَا أُعِيدَتْ توكيدًا.

والثَّالثُ: نعتُ "أيّ" في النِّدَاءِ، نحوَ: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ"، وهِيَ في هَذَا واجبةٌ للتَّنبيهِ عَلَى أَنَّهُ المقصودُ بالنِّدَاءِ. قِيلَ: وللتَّعويضِ عَمَّا تضافُ إِلَيْهِ "أيّ"، ويجوزُ في "هَذِهِ" في لغةِ بَنِي أسدٍ" أَنْ تحذفَ ألفُها وأَنْ تُضَمَّ هاؤُها إتباعًا، وعليهِ قراءةُ ابنِ عامرٍ[3]: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[4]، (أَيُّهَ السَّاحِرَانِ)[5] ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[6] بضمِّ الهاءِ في الوصلِ.

والرَّابعُ: اسمُ اللهِ تَعَالَى في القَسَمِ عندَ حذفِ الحرفِ، يقالُ: "هَا اللهِ" -بقطعِ الهمزةِ، ووصلِها-، وكِلَاهُمَا مَعَ إثباتِ ألفِ "هَا" وحذفِها.

"هَلْ":

حرفٌ موضوعٌ لطلبِ التَّصديقِ الإيجابيِّ دونَ التَّصوُّرِ، ودونَ التَّصديقِ السَّلبيِّ؛ فيمتنعُ نحوُ: "هَلْ زيدًا ضربتَ؟"؛ (لأَنَّ تقديمَ الاسمِ يُشْعِرُ بحصولِ التَّصديقِ بنفسِ النِّسبةِ))[7].

(يَعني: فتكونُ "هَلْ" -حينئذٍ- لطلبِ حصولِ الحاصلِ، وهُوَ محالٌ. وصَرَّحَ صاحبُ "التَّلخيصِ" بقبحهِ دونَ امتناعهِ؛ فَإِنَّهُ قالَ: (وقُبِحَ "هَلْ زيدًا ضربتَ؟"؛ لأَنَّ التَّقديمَ يَستدعي

(١) سورة آل عمران: ١٩٩.

(٢) الكشاف ١/٤٠٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦/٢٤٩، والتيسير في القراءات السبع ١/١٦٢، وجامع البيان في القراءات السبع ٢/٨١٣.

(٤) سورة الرحمن: ٣١.

(٥) ليست آية قرآنية.

(٦) سورة النور: ٣١.

(٧) سقط من "س".

حصولَ التَّصديقِ بنفسِ الفعلِ)[1]. قالَ التَّفتازانيُّ في شرحِهِ: (فيقولُ: "هَلْ" لطلبِ حصولِ الحاصلِ -وهُوَ محالٌ-، وإنَّمَا لَمْ يمتنعْ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ "زيدًا" مفعولَ فعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الظَّاهِرُ، أَيْ: "هَلْ ضربتَ زيدًا ضربتَ؟"، ولكنَّهُ يقبحُ؛ لعدمِ اشتغالِ المفسَّرِ بالضَّميرِ. وقِيلَ: لَمْ يمتنعْ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ التَّقديمُ لمجرَّدِ الاهتمامِ، غيرِ التَّخصيصِ. وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ لَا وجهَ -حينئذٍ- لتقبيحِهِ، سِوَى أَنَّ الغالبَ في التَّقديمِ هُوَ الاختصاصُ. وهَذَا يوجبُ أَنْ يقبحَ: (وجهَ الحبيبِ أتمنَّى) -عَلَى قصدِ الاهتمامِ-، ولَا قائلَ بِهِ)[2] انتهى. وقالَ بعضُ شارحيهِ: (وإنَّمَا قبحَ؛ لأَنَّهُ يحتملُ أَنْ يكونَ مفعولًا بمحذوفٍ تقديرُهُ: "هَلْ ضربتَ زيدًا ضربتَ؟"، لكنَّ هَذَا التَّقديرَ بعيدٌ؛ لأَنَّ فِيهِ حذفَ عاملِ المفعولِ المذكورِ وحذفَ مفعولِ الثَّاني؛ فكانَ الحملُ عليهِ مرجوحًا قبيحًا، والحملُ عَلَى غيرِهِ راجحًا حسنًا. وقِيلَ: إنَّمَا حكمَ بقبحِهِ دونَ امتناعِهِ؛ لأَنَّ المُفْضِي إِلَى الامتناعِ هُوَ التَّخصيصُ، والتَّخصيصُ ليسَ بلازمٍ، بَلْ هُوَ راجحٌ، ولَا سِيَّمَا في نحوِ: "هَلْ رجلٌ قامَ؟" فَلَوْ كانَ التَّخصيصُ لازمًا لامتنعَ هَذَا التَّركيبُ، فلمَّا كانَ المفضِي إِلَى الامتناعِ راجحًا؛ كانَ هَذَا قبيحًا -لمخالفتِهِ الرَّاجحَ-)[3].

(ونحوُ: "هَلْ زيدٌ قائمٌ أَمْ عمرٌو؟" إِذَا أُرِيدَ بِـ"أَمِ" المتَّصلةِ، و"هَلْ لَمْ يَقُمْ زيدٌ؟").

قالَ التَّفتازانيُّ: (لأَنَّ وقوعَ المفردِ بعدَ "أَمْ" دليلٌ عَلَى أَنَّهَا متَّصلةٌ، و"أَمِ" المتصلةُ لطلبِ تعيينِ أحدِ الأمرينِ مَعَ العلمِ بثبوتِ أصلِ الحكمِ؛ فَهِيَ لَا تكونُ إِلَّا لطلبِ التَّصوُّرِ بعدَ حصولِ التَّصديقِ مسبوقٍ بالتَّصوُّرِ؛ فكيفَ يصحُّ طلبُ التَّصوُّرِ مَعَ حصولِ التَّصديقِ في "أَمِ" المتَّصلةِ، نحوَ: "زيدٌ قامَ أَمْ عمرٌو؟"، وقلتُ: التَّصديقُ الحاصلُ هُوَ العلمُ بنسبةِ القيامِ إِلَى أحدِ المذكورَيْنِ، والمطلوبُ تصوُّرُ أحدِهما عَلَى التَّعيينِ، وهُوَ غيرُ التَّصوُّرِ السَّابقِ عَلَى التَّصديقِ؛ لأَنَّهُ التَّصوُّرُ بوجهٍ مَا)[4] انتهى.

وفي الشَّرْحِ: (السَّبَبُ فِيهِ ظاهرٌ، وهُوَ أَنَّ "أَمِ" المتَّصلةَ لتعيينِ أحدِ الأمرينِ بمنزلةِ (**أَيْ**)،

(١) تلخيص المفتاح ١/ ٤٣٢.

(٢) المطوَّل ٤١١.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠٣٦.

(٤) المطول ٤١١،٤١٠.

وذلكَ لَا يكونُ إلَّا بعدَ تصديقٍ بأصلِ الحكمِ والتَّردُّدِ في تعيينِ شيءٍ مِنَ الآخرِ؛ فيجبُ أَنْ يكونَ مُعَادِلُهَا الهمزةَ الطَّالبةَ للتَّصوُّرِ دونَ "هَلْ" الطَّالبةِ للتَّصديقِ؛ لِمَا بينَ حصولِ التَّصديقِ وطلبِهِ مِنَ المنافاةِ. ويصحُّ مقابلةُ "هَلْ" بِـ"أَمِ" المنقطعةِ؛ لأَنَّها إضرابٌ عَنْ حكمٍ وطلبٌ لحكمٍ آخرَ؛ فَلَا يُنافيها "هَلْ" الطَّالبةُ للتَّصديقِ. وهَذَا كُلُّهُ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ (هَلْ)[1] مقصورةٌ عَلَى طلبِ التَّصديقِ. وقَدْ أَسلفْنَا في أوائلِ الكلامِ عَلَى الألفِ المفردةِ أَنَّ ابنَ مالكٍ قالَ بِأَنَّ "هَلْ" قَدْ تَأْتِي بمعنَى الهمزةِ فَتُعَادِلُهَا "أَمِ" المتَّصلةُ[2]. وفي "شرحِ الحاجبيَّةِ" للرَّضِيِّ: ورُبَّمَا تجيءُ [٢٤٧/ب] "هَلْ" قبلَ المتَّصلةِ -عَلَى الشُّذوذِ-[3] انتهى. وفي التَّعليقِ قَيَّدَ "أَمْ" بالمتَّصلةِ؛ لأَنَّهُ إذَا أُرِيدَ بِهَا المنقطعةَ؛ فَلَا يمتنعُ التَّركيبُ؛ لارتفاعِ المانعِ؛ فَإِنَّ "هَلْ" -حينئذٍ- لطلبِ التَّصديقِ، و"أَمْ" -بتقديرِ انقطاعِهَا- كذلكَ، والكلامُ -حينئذٍ- جملتانِ، لَا جملةٌ واحدةٌ[4]).

(ونظيرُها في الاختصاصِ بطلبِ التَّصديقِ (أَمِ)[5] المنقطعةُ).

(وهَذَا تصريحٌ في أَنَّ "أَمِ" المنقطعةَ مِن أدواتِ الاستفهامِ، وأَنَّهَا تشاركُ "هَلْ" في أَنَّهَا لَا تكونُ إلَّا لطلبِ التَّصديقِ؛ فيردُّ ذلكَ عليهِ حيثُ قالَ في أوائلِ الكتابِ بعدَ ذكرِ الهمزةِ و"هَلْ" وبقيَّةِ الأدواتِ (عَلَى رأيِهِ)[6] "أَمِ" المنقطعة، وليستْ إلَّا للتَّصديقِ كَمَا قرَّرَهُ هُنَا. وقَدْ مَرَّ البحثُ في ذلكَ في محلِّهِ؛ فراجِعْهُ)[7].

(وعكسُهما "أَمِ" المتَّصلةُ، وجميعُ أسماءِ الاستفهامِ؛ فإنَّهنَّ لطلبِ التَّصوُّرِ، لَا غيرَ).

(وقَدْ سَلَفَ في حرفِ الغينِ المعجمةِ أَنَّ التَّعبيرَ بِـ"لَا غيرَ" لحنٌ)[8].

(وأعمُّ مِنَ الجميعِ الهمزةُ؛ فَإِنَّهَا مشتركةٌ بينَ الطَّلبينِ)، أَيْ: طَلَبَيِ التَّصوُّرِ والتَّصديقِ.

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/١١١.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠٣٦.

(٤) التعليق ١١٨.

(٥) مكررة في الأصل.

(٦) سقط من "س".

(٧) تحفة الغريب ٢/١٠٣٧.

(٨) المصدر السابق.

(وتفترقُ "هَلْ" مِنَ الهمزةِ مِنْ عشرةِ أوجهٍ:

أحدُها: اختصاصُها بالتَّصديقِ.

والثَّاني: اختصاصُها بالإيجابِ، تقولُ: "هَلْ زيدٌ قائمٌ؟"، ويمتنعُ "هَلْ لَمْ يَقُمْ؟" بخلافِ الهمزةِ نحوَ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[1] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[2] ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[3]، وقالَ:

(أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرْسَانَ عَادِيَةٍ)

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

إِلَّا تحشُّؤُكُمْ حَوْلَ التَّنانيرِ[4].

(وقَدْ مَرَّ[5] الكلامُ عليهِ عندَ الكلامِ عَلَى: "أَلَا")[6].

(والثَّالثُ: تخصيصُها المضارعَ بالاستقبالِ). (وهَذَا بحكمِ الوضعِ، كالسِّينِ و"سوفَ". وقلَّ مَنْ يتعرَّضُ لِهَذَا مِنَ النُّحَاةِ)[7].

(نحوَ: "هَلْ تسافرُ؟"، بخلافِ الهمزةِ نحوَ: "أَتظنُّهُ قائمًا؟".

وأَمَّا قولُ ابنِ سِيدَهْ[8] في "شرحِ الجملِ": "لَا يكونُ الفعلُ المستفْهَمُ عَنْهُ إِلَّا

(١) سورة الشرح: ١.

(٢) سورة آل عمران: ١٢٤.

(٣) سورة الزمر: ٣٦.

(٤) من البسيط، لحسّان بن ثابت، في: ديوانه ١٢٩، والكتاب ٣٠٦/٢، وتعليق الفرائد ١٢٦/٤، وشرح ابن الناظم ١٣٨/١، والمقاصد النحوية٨١٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١.

(٥) سقط من "س".

(٦) تحفة الغريب ١٠٣٧/٢.

(٧) المصدر السابق.

(٨) عليّ بن إسماعيل، أبو الحسن، المعروف بابن سِيده المرسيّ، لغويّ أندلسيّ، من تصانيفه: المحكم والمخصص، توفي سنة ٤٥٨هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٣٠/٣، وسير أعلام النبلاء٣٥٣/١٣.

مستقبَلًا"؛ فَسَهْوٌ[1]**؛ قالَ اللهُ ﷻ: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾**[2]**، وقالَ زهيرٌ**[3]**:**

فَمَنْ مُبْلِغُ الأحلافِ عَنِّي رسالةً وذُبْيَانَ: هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ؟[4]

(-بالحاءِ المهملةِ- جمعُ: حَلِيفٍ، كالأشهادِ، جمعِ: شهيدٍ، وهُمُ القومُ يتحالفونَ عَلَى التَّعاضدِ والتَّناصرِ. قالَ الجوهريُّ: والأحلافُ الَّذِينَ في شعرِ زهيرٍ هُمْ "أسدٌ" و"غطفانُ"؛ لأَنَّهم تَحالفوا عَلَى التَّناصرِ[5].

(عَنِّي رسالةً وذُبْيَانَ) -بذالٍ معجمةٍ مضمومةٍ -وقَدْ تُكْسَرُ- فموحَّدَةٍ ساكنةٍ، فمثنَّاةٍ تحتيَّةٍ مخفَّفةٍ فألفٍ ونونٍ- أَبُو قبيلةٍ مِن "قيسٍ". **(هَلْ أَقْسَمْتُمُ كُلَّ مُقْسَمِ)** أَيْ: كُلَّ أقسامٍ، فَهُوَ مصدرٌ ميميٌّ مِنَ الرُّباعيِّ، يقولُ: أَبْلِغْ قبيلةَ "ذبيانَ" وحلفاءَها: هَلْ حَلَفْتُمْ عَلَى إبرامِ حبلِ الصُّلْحِ والتَّناصرِ لكلِّ حلفٍ؛ فَتَخرجوا مِنَ الحنثِ وتجتنبوهُ. وبعدَ هَذَا البيتِ:

فَلَا يَكْتُمَنَّ اللهَ مَا فِي صُدُورِكُمْ لِيَخْفَى، ومَهْمَا يُكْتَمِ اللهُ يَعْلَمِ

يريدُ أَنَّ اللهَ عالمٌ بالخفيَّاتِ والسَّرائرِ، ولَا يخفَى عليهِ شيءٌ مِنْ ضمائرِ العبادِ؛ فَلَا تُضْمِرُوا الغدرَ ونقضَ العهدِ؛ فإنَّكم إِذَا أَضمرتُموهُ؛ عَلِمَهُ اللهُ. وفي هَذَا البيتِ تعديةُ "كَتَمَ" إِلَى المفعولِ الثَّاني بدونِ حرفِ جرٍّ)[6].

(والرَّابعُ والخامسُ والسَّادسُ: أَنَّهَا لَا تدخلُ عَلَى الشَّرْطِ، ولَا عَلَى "إِنْ"، ولَا عَلَى اسمٍ بَعْدَهُ فعلٌ، في الاختيارِ، بخلافِ الهمزةِ بدليلِ: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[7]

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٤٥.

(٢) سورة الأعراف: ٤٤.

(٣) هو: زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح المزنيّ، حكيم الشعراء في الجاهلية، توفي سنة ٦١١م، قبيل بعثة النبيّ محمَّد ﷺ، ينظر ترجمته في: الأعلام ٣/٥٢، ومعجم المؤلفين ٤/١٨٦.

(٤) من الطويل، في: ديوانه ١٠٧، ومغني اللبيب ١/٤٥٨، وشرح شواهد المغني١/٣٨٤، وخزانة الأدب ٣/٩، وجواهر الأدب ٢/٤٦.

(٥) الصحاح ٤/١٣٤٦.

(٦) تحفة الغريب ٢/١٠٣٨.

(٧) سورة الأنبياء: ٣٤.

﴿أَءِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[1] ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[2] ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[3].

والسَّابعُ والثَّامنُ: أنَّهَا تقعُ بعدَ العاطفِ، لَا قَبْلَهُ، وبعدَ "أَمْ" نحوَ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[4]، وفي الحديثِ -في الصَّحيحِ-: "وهَلْ تَرَكَ لَنَا عقيلٌ مِنْ رِبَاعٍ"[5].

("عَقِيلٌ" -بفتحِ العينِ المهملةِ- هُوَ ابنُ أَبِي طالبٍ، أَخُو عليٍّ لأَبيهِ وأُمِّهِ، كانَ أسرعَ جوابًا؛ فنسبوهُ إِلَى الحماقةِ. قالَ ابنُ عساكرَ[6]: دخلَ عقيلٌ عَلَى معاويةَ، بعدَما ذهبَ بصرُهُ، فأقعدَهُ مَعَهُ عَلَى سريرِهِ، وقالَ: أَنْتُمْ يَا بَنِي هاشمٍ تُصابونَ في أبصارِكم. فقالَ عقيلٌ: وأَنْتُمْ يَا بَنِي أُمَيَّةَ تُصابونَ في بَصَائرِكم. وقالَ هشامٌ إنَّ عقيلًا قدمَ عَلَى أخيهِ بالعراقِ فسألَهُ؛ فقالَ: مَا أُعطيكَ شيئًا. فقالَ: إِنِّي فقيرٌ ومحتاجٌ. فقالَ: اصْبِرْ حَتَّى يخرجَ عطاءٌ في المسلمِينَ فأُعطيكَ. فألحَّ عليهِ؛ فقالَ عليٌّ لرجلٍ: خُذْ بيدهِ وانطلقْ بِهِ إِلَى الحوانيتِ، فافتحْ أقفالَهَا، وخُذْ مَا فِيهَا. فقالَ عقيلٌ: أردتَ أَنْ تجعلَني سارقًا. فقالَ عليٌّ: أنتَ أَردتَني أَنْ آخذَ أموالَ المسلمِينَ وأُعطيكَ إِيَّاهَا. فقالَ عقيلٌ: لأذهبنَّ إِلَى رجلٍ هُوَ أَوْصَلُ بِي مِنْكَ. فقالَ: أنتَ وذاكَ. فذهبَ إِلَى معاويةَ[7]، فأعطاهُ مائةَ ألفٍ وقالَ: اصعدْ عَلَى المنبرِ، واذكرْ مَا أَوْلَاكَ عليٌّ ومَا أَوليتُكَ. [٢٤٨/أ] فصعدَ المنبرِ وقالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي أُخْبِرُكُمْ أَنِّي أردتُ عليًّا عَلَى دِينِهِ، فاختارَ دِينَهُ عليَّ، وإِنِّي أردتُ معاويةَ عَلَى دِينِهِ؛ فاختارَنِي عَلَى دِينِهِ. فقالَ معاويةُ: هَذَا الَّذِي تزعمُ قريشٌ أَنَّهُ أحمقُ، وأَنَّهَا أعقلُ مِنْهُ.

---

(١) سورة يس: ١٩.

(٢) سورة يوسف: ٩٠.

(٣) سورة القمر: ٢٤.

(٤) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٥) صحيح مسلم ٢/٩٨٤، كتاب الحج (باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها) الحديث رقم ١٣٥١، وسنن ابن ماجه ٢/٩١٢، كتاب الفرائض (باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك) الحديث رقم ٢٧٣٠.

(٦) هو عليّ بن هبة الله بن عساكر الدمشقيّ، العلّامة الحافظ الكبير، محدّث الشام، من تصانيفه: تاريخ دمشق، ومعجم الصحابة، توفي سنة ٥٧١هـ، ينظر ترجمته في: طبقات علماء الحديث٤/١٠٥، الأعلام ٤/٢٧٣.

(٧) معاوية بن أبي سفيان الأمويّ القرشيّ، أبو عبدالرحمن، من كبار الصحابة وأحد كتاب الوحي، وسادس الخلفاء، توفي سنة٦٠هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى١/١٠٤، ومعجم الصحابة٥/٣٦٣.

كانَ طالبٌ أَسَنَّ مِنْ عقيلٍ بعشرِ سنينَ، وكانَ عقيلٌ[1] أَسَنَّ مِنْ جعفرٍ[2] بعشرِ سنينٍ وكانَ عليٌّ أصغرَهم. قالَ ابنُ عبدِالبَرِّ[3]: قدمَ المدينةَ قبلَ الحديبيةِ مهاجرًا، وقالَ هشامٌ: أسلمَ سنةَ ثمانٍ مِنَ الهجرةِ، وتُوُفِّيَ سنةَ خمسينَ، والرِّبَاعُ -بكسرِ الرَّاءِ- جمعُ رَبْعٍ -بفتحِ الراءِ وسكونِ الباءِ الموحَّدةِ-، وهُوَ الدَّارُ[4].

(وقالَ:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنهُمْ)[5] .....

(هُوَ -بهمزةٍ ممدودةٍ فمُثنَّاةٍ فوقيَّةٍ مكسورةٍ فتحتيَّةٍ مفتوحةٍ فنونٍ ساكنةٍ- مضارعُ "أَتَى" مؤَكَّدًا بالنُّونِ الخفيفةِ)[6].

(وقالَ (اللهُ)[7] تَعَالَى: ﴿هَلْ[8] يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[9].

التَّاسعُ: أَنَّهُ يرادُ بالاستفهامِ بِهَا النَّفيُ).

---

(١) هو: عقيل بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشميّ القرشيّ، كان عالمًا بالأنساب، حكيمًا تحتكم إليه قريش في منازعاتها، توفي سنة ٦٠هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١/٤، ومعرفة الصحابة ٢٢٥٨/٤.

(٢) هو: جعفر بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشميّ القرشيّ، ابن عَمِّ النبيّ صلى الله عليه وسلم، لُقِّبَ بجعفر الطيَّار، توفي سنة ٨هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق١٢٠/٧٢، وأسد الغابة ٥٤١/١.

(٣) هو: يوسف بن عبدالله النمريّ، أبو عمر، المعروف بابن عبدالبَرّ، إمام وفقيه مالكيّ ومحدّث ومؤرّخ أندلسيّ، التمهيد لما في الموطإ من الأسانيد، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، توفي سنة٤٦٣هـ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء١٥٣/١٨.

(٤) المنصف ٢٩٠/٢.

(٥) من الخفيف، وهو للكميت بن معروف، وعجزه: أم يحولن من دون ذاك الرَّدَى، والمقاصد النحوية ١٥٩٦/٤، ومغني اللبيب ٤٥٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٧١/٢، وهمع الهوامع ١٧٤/٣.

(٦) المنصف ٢٩٠/٢.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) سورة الرعد: ١٦.

في الشَّرْحِ: (هَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ ثَمَّ استفهامًا بِهَا؛ لكنَّهُ مجازيٌّ، لَا حقيقيٌّ. وقَوْلُهُ -بعدَ هَذَا-: قلتُ: إِنَّمَا مَرَّ أَنَّهَا للإنكارِ عَلَى مُدَّعِي ذلكَ، ويلزمُ -مِن ذلكَ- الانتفاءُ، إِلَّا أَنَّهَا للنَّفْيِ ابتداءً؛ يَقتضي أَنَّهَا موضوعةٌ للنَّفْيِ حيثُ يرادُ بالاستفهامِ بِهَا النَّفْيُ، لَا أَنَّهَا للاستفهامِ (الَّذِي)[1] يجوزُ فِيهِ بإرادةِ النَّفْيِ مِنْهُ؛ فبينَ كلاميهِ تنافٍ) انتهى[2].

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: لَا تنافيَ بينَ كلاميهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ "ابتداءً" معناهُ: بِلَا واسطةٍ، ومعنَى كلامِهِ أَنَّ الهمزةَ تستعملُ فِي الإنكارِ، ويلزمُها النَّفْيُ، فدلالتُها عَلَى النَّفْيِ بواسطةِ استعمالِها فِي الإنكارِ، بخلافِ "هَلْ"؛ فَإِنَّهَا تستعملُ فِي النَّفْيِ دَالَّةً عليهِ بِلَا واسطةٍ؛ وهَذَا لَا يَقتضي أَنَّهَا موضوعةٌ للنَّفْيِ حيثُ يرادُ بالاستفهامِ بِهَا النَّفْيُ[3]. فَلْيُتأمَّلْ.

(ولذلكَ (دخلتْ)[4] عَلَى الخبرِ بعدَها، إِلَّا في نحوِ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[5]، والباءِ في قولِهِ:

..... **(أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائِمِ))**[6]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صَدْرُهُ:

يقولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وأَقْرَدَتْ .....

قالَ المصنِّفُ: وهُوَ للفرزدقِ[7] يَرمي بِهِ جريرًا[8] وقومَهُ "كُلَيْبًا" بإتيانِ الأتنِ، كَمَا أَنَّ "بني

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١٠٣٨/٢.

(٣) ينظر: المنصف ٢٩٠/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سورة الرحمن: ٦٠.

(٦) من الطويل، للفرزدق، وهو في: الصحاح ٥٢٣/٢، والجنى الداني ٥٥/١، وهمع الهوامع ٦٠٧/٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢.

(٧) هو: همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميميّ، أبو فراس، اشتهر بشعر المدح والفخر والهجاء، توفي سنة ١١٤هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٨٦/٦، والوافي بالوفيات ٢٢٤/٢٧.

(٨) هو: جرير بن عطية الكليبيّ اليربوعيّ التميميّ، كان أشعر أهل عصره، اشتهر بالمدح والهجاء، توفي سنة ١١٠هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣٢١/١، وقلادة النحر ٣٦/٢.

فزارةَ" يُرْمَوْنَ بإتيانِ الإبلِ، قالَ:

لَا تَـــأْمَنَنَّ فزاريًّـــا خَلَـــوْتَ بِـــهِ عَلَـــى قَلُوصِـــكَ وأَكتُبْهـــا بأســـيارِ[1]

(وقبلَ)[2]، هَذَا البيتِ:

ولـــيسَ كُلَيْـــيٌّ إذَا جَـــنَّ لَيْلُـــهُ إذَا لَـــمْ يَـــذُقْ طعـــمَ الأتـــانِ بنـــائمِ[3]

وفي الصِّحَاحِ: وَقَدِ اقْلَوْلَى: أَيْ: ارتفعَ، والمُقْلَوْلِيُّ: المُتَجَافِي المستوفِزُ القَلِقُ، ويقالُ: اقْلَوْلَى الرَّجُلُ في أمرِهِ؛ إذَا انكمشَ. وأنشدَ خلفٌ الأحمرُ[4] يقولُ: إذَا اقْلَوْلَى... البيت[5]، وفِيهِ أيضًا، وأَقْرَدَ: أَيْ: سَكَنَ وتَمَاوَتَ)[6].

وفي الشَّرْحِ: (ظاهرُ هَذَا أَنَّهُ لَوْلَا النَّفْيُ المرادُ بِـ"هَلْ" لم يردِ الباقِي في الخبرِ؛ وعَلَى هَذَا لَا يرادُ في نحوِ قولِكَ: "هَلْ زيدٌ بقائمٍ؟" إذَا أردتَ الاستفهامَ الحقيقيَّ. وفِيهِ نظرٌ. وقَدْ قالَ المصنِّفُ في "حرفِ الباءِ" أَنَّ زيادتَهَا في الخبرِ غيرِ الموجبِ ينقاسُ، والاستفهامُ عندَهم مِنْ قَبِيلِ غيرِ الموجبِ)[7].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ الاستفهامُ عندَهم من قبيلِهِ في مواضعَ صُرِّحَ فِيهَا بذلكَ – ولَمْ يُصرِّحوا هَهُنَا بشيءٍ–، والأصلُ أَنَّهُ ليسَ مِنْهُ إلَّا بدليلٍ)[8].

---

(١) من البسيط، لسالم بن دارة، في: زهر الآداب ٥٦/١، ولسان العرب ٧٠١/١، ونهاية الأرب ١٦٢/٣، وخزانة الأدب ٢٦٦/٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الطويل، للفرزدق، وهو في: أوضح المسالك ٢٨٢/١، وتخليص الشواهد ٢٩١/١، وتاج العروس ٣٤١/٣٩.

(٤) خلف بن حيّان الأحمر، أبو محرز، من علماء البصرة في اللغة والنحو، توفي سنة ١٨٠هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٦١/١، والوافي بالوفيات ٢١٩/١٣.

(٥) الصحاح ٢٤٦٧/٦.

(٦) المنصف ٢٩١/٢.

(٧) تحفة الغريب ١٠٣٩/٢.

(٨) المنصف ٢٩١/٢.

(وصَحَّ العطفُ في قولِهِ:

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرَاقَةٌ وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ)[1]

(أنشدَ المصنِّفُ هَذَا البيتَ في البابِ الرَّابعِ حيثُ ترجمَ عَلَى عطفِ الخبرِ عَلَى الإنشاءِ، وبالعكسِ، وهناكَ يَأْتِي الكلامُ عليهِ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى)[2].

(إذْ لَا يُعطفُ الإنشاءُ عَلَى الخبرِ.

فَإِنْ قلتَ: قَدْ مَرَّ لكَ في صدرِ الكتابِ أَنَّ الهمزةَ تَأْتِي لمثلِ ذلكَ، مثلَ: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾[3]؛ أَلَا ترى أَنَّ الواقعَ أَنَّهُ -سُبْحَانَهُ- لَمْ يَصِفْهُمْ بذلكَ؟.

قلتُ: إِنَّمَا مَرَّ أَنَّهَا للإنكارِ عَلَى مُدَّعِي ذلكَ؛ ويلزمُ -مِنْ ذلكَ- الانتفاءُ، لَا أَنَّهَا للنَّفْيِ ابتداءً؛ ولِهَذَا لَا يجوزُ "أَقَامَ إِلَّا زيدٌ؟" كَمَا يجوزُ "هَلْ قَامَ إِلَّا زيدٌ" ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[4] ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[5]، وقَدْ يكونُ الإنكارُ مقتضيًا لوقوعِ الفعلِ، عَلَى العكسِ مِنْ هَذَا؛ وذلكَ إِذَا كانَ بمعنَى: "مَا كانَ يَنبغي لكَ أَنْ تفعلَ"، نحوَ: "أَتضربُ زيدًا وهُوَ أخوكَ؟". ويتلخَّصُ أَنَّ الإنكارَ عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ:

إنكارٌ عَلَى مَنِ ادَّعَى وقوعَ الشَّيْءِ؛ ويلزمُ -مِن هَذَا- النَّفْيُ.

وإنكارٌ عَلَى مَنْ أوقعَ الشَّيْءَ. ويختصَّانِ بالهمزةِ.

وإنكارٌ لوقوعِ الشَّيْءِ، وهَذَا هُوَ معنَى النَّفْيِ، وهُوَ الَّذِي تنفردُ بِهِ "هَلْ" عَنِ الهمزةِ.

والعاشرُ: [٢٤٨/ب] أَنَّهَا تَأْتِي بمعنَى "قَدْ"، وذلكَ مَعَ الفعلِ؛ وبذلكَ فَسَّرَ قَوْلَهُ

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ١/١٥، والكتاب ٢/١٤٢، وأوضح المسالك ٤/٤٣٦، وهمع الهوامع ٢/٦٠٨، وخزانة الأدب ٩/٢٨٠.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٣٩.

(٣) سورة الإسراء: ٤٠.

(٤) سورة النحل: ٣٥.

(٥) سورة الزخرف: ٦٦.

تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[1] جماعةٌ،-مِنْهُمُ ابنُ عَبَّاسٍ والكسائيُّ والفرَّاءُ[2] والمبرِّدُ-. قالَ في مقتضبِهِ: "هَلْ" للاستفهامِ، نحوَ: "هَلْ جاءَ زيدٌ؟"، وقَدْ تكونُ بمنزلةِ "قَدْ"، نحوَ قَوْلِهِ -جَلَّ اسْمُهُ-: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ انتهى[3]. وبالغَ الزَّمخشريُّ؛ فزعمَ أَنَّهَا أبدًا بمعنَى "قَدْ"، وأَنَّ الاستفهامَ إنَّمَا هُوَ مستفادٌ مِنْ همزةٍ مقدَّرةٍ مَعَهَا[4]. ونقلَهُ في "المفصَّلِ" عَنْ سيبويهِ فقالَ: وعندَ سيبويهِ أَنَّ "هَلْ" بمعنَى "قَدْ"، إلَّا أَنَّهُمْ تَركوا الألفَ قبلَها؛ لأَنَّها لَا تقعُ إلَّا في الاستفهامِ، وقَدْ جاءَ دخولُها عَلَيْهَا في قولِهِ[5]:

(سَـــائِلْ فَـــوَارِسَ يَرْبُـــوعٍ بِشَـــدَّتِنَا أَهَـلْ رَأَوْنَـا بِسَـفْحِ القَـاعِ ذِي الأَكَـمِ))[6].

(جمعُ "فارسٍ"، وهُوَ شاذٌّ في الجموعِ عندَ سيبويهِ[7]؛ لأَنَّ "فَوَاعِلَ" إنَّمَا تكونُ جمعَ "فاعلةٍ" في صفاتِ مَن يعملُ دونَ فاعلةٍ، واستدركَ عَلَى سيبويهِ: "هالكٌ" في الهوالكِ، و"نواكسُ" في قولِ الفرزدقِ:

وإِذَا الرِّجَـــالُ رَأَوْا يزيـــدَ رَأَيْـــتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسَ الأبصـــارِ[8]

قالَ ابنُ الحاجبِ في "شرحِ المفصَّلِ": أَمَّا "فوارسُ" فَالَّذِي حَسُنَ مِنْهُ انتفاءُ الشركةِ بينَهُ وبينَ المؤنَّثِ؛ لأَنَّهم لَا يقولونَ: "امرأةٌ فارسٌ"؛ فَبَعُدَ -بِهَذَا- عَنِ الصِّفَةِ؛ لأَنَّ الفرقَ بينَ المذكَّرِ

(١) سورة الإنسان: ١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٠/٣٥٨.

(٣) المقتضب ١/٤٣.

(٤) الكشاف ٤/٦٦٥.

(٥) من البسيط، لزيد الخيل، في: ديوانه ١٥٥، والمقتضب ١/٤٤، والمفصل ١/٤٣٧، والجنى الداني ١/٣٤٤، وخزانة الأدب ١١/٢٦١.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٥/١٠٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٦١٥.

(٨) من الكامل، للفرزدق، في: ديوانه ٢٦٦، والكتاب ٣/٦٣٣، والمقتضب ١/١٢١، والمقاصد النحوية ١/٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/٧٥٥.

والمؤنَّثِ بالتَّاءِ مِنْ خواصِّ الصِّفَاتِ، فَهُوَ كالاسمِ. وأَمَّا "هَوَالِكُ" فجاءَ في المثلِ[1]، والأمثالُ كثيرًا مَا تخرجُ عَنِ القياسِ. وأَمَّا "نواكسُ" فللضَّرورةِ[2].

(يربوعٌ): إلَى حَيٍّ من تميمٍ، وهُوَ يربوعُ بنُ حنظلةَ، ويربوعٌ أيضًا: أَبُو بطنٍ مِنْ مُرَّةَ، وهُوَ يربوعُ بنُ غيظِ بنِ مُرَّةَ. كَذَا في "الصِّحَاح"[3]. و"يَا"، "زَائِدَةٌ"؛ إذْ ليسَ في كلامِهم "فَعْلُولٌ" -بفتحِ الفاءِ-. والباءُ مِنْ **(بِشَدَّتِنَا)** بمعنَى "عَنْ"، -وأنشدَهُ بفتحِ الشِّينِ المعجمةِ-: الحملةُ الواحدةُ في الحربِ، ويَكسوها القُوَّةُ. **(أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ)** -بفتحِ السِّينِ-: أسفلُ الجبلِ، حيثُ يسفحُ فِيهِ الماءُ. **(القاعُ)**: هُوَ المستوِي من الأرضِ، **(ذِي الأَكَمِ)** -بفتحتينِ-: جمعُ أَكمةٍ، وهُوَ التَّلُّ مِنْ حجارةٍ واحدةٍ، وهِيَ دونَ الجبالِ، أَوْ هِيَ الموضعُ يكونُ أشدَّ ارتفاعًا بِمَا حَوْلَهُ، وهُوَ غليظٌ لَا يبلغُ أَنْ يكونَ حَجَرًا. كَذَا في "القاموسِ"[4]. وقَدْ مَرَّ في فصلِ "رُبَّ" مِن حرفِ الرَّاءِ"،انتهى)[5].

(ولَوْ كانَ كَمَا ذَكَرَهُ؛ لَمْ تدخلْ إِلَّا عَلَى الفعلِ، كَ"قَدْ"، ولَمْ أرَ في كتابِ سيبويهِ مَا نقلَهُ عَنْهُ، إِنَّمَا قالَ: في بابِ: "عِدَّةُ مَا يكونُ عليهِ الكَلِمُ" مَا نَصُّهُ: و"هَلْ" و"هِيَ" للاستفهامِ" ولم يزدْ عَلَى ذلكَ).

(هَكَذَا وقعَ في كثيرٍ مِنَ النُّسَخِ. والضَّميرُ المستترُ في "نَقَلَهُ" للزَّمخشريِّ، والمجرورُ بِـ"عَنْ" والمستترُ في "ذَكَرَهُ" لسيبويهِ، والبارزُ في "ذكرَهُ" وفي مخالفتِهِ لِـ"مَا" الأُولى، والمجرورُ بِـ"في" لكتابِ سيبويهِ، و"عِدَّةُ" -بكسرِ العينِ وتشديدِ الدَّالِ المهملتينِ-)[6].

وفِي الشَّرْحِ: (لَا يلزمُ -مِن عدمِ رؤيتِهِ هُوَ بذلكَ- عدمُ وقوعِهِ. وكانَ الأَوْلَى بِهِ تحسينَ الظَّنِّ بالزَّمخشريِّ؛ فَإِنَّهُ إمامٌ في هَذَا الفَنِّ، ثبتٌ في النَّقْلِ، ومَا نقلَهُ عَنْ سيبويهِ مسطورٌ في كتابِهِ، كَمَا ذكرَهُ عَنْهُ في (بابِ بيانِ "أَمْ" لَمَّا دخلتْ عَلَى حروفِ الاستفهامِ ولَمْ تدخلْ عَلَى

(١) "فلان هالك في الهوالك" يُضرب في الذي يرمي بنفسه في التهلكة، أساس البلاغة: ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٣٠٠/٣، ٣٠١.

(٣) ١٨٩٥/٥.

(٤) القاموس المحيط ١٠٧٦/١.

(٥) تحفة الغريب ١٠٤٢/٢، ١٠٤١.

(٦) المنصف ٢٩٢/٢.

الألفِ)[1]، تقولُ: (أَمْ مَنْ تقولُ ولَا تقولُ: أَمْ تقولُ؛ وذلكَ لأَنَّ "أَمْ" بمنزلةِ الألفِ، وليستْ "أَيْ" و"مَنْ" و"مَا" و"مَتَى" بمنزلةِ الألفِ، وإنَّمَا هِيَ أسماءٌ بمنزلةِ "هَذَا" و"ذَاكَ"، إلاَّ أَنَّهُمْ تَركوا ألفَ الاستفهامِ هَهُنَا؛ إذْ كانَ هَذَا النَّحْوُ مِنَ الكلامِ لَا يقعُ إلَّا في المسألةِ، فلمَّا عَلِمُوا أَنَّهُ لَا يكونُ إلَّا كذلكَ؛ استغنَوْا عَنِ الألفِ.

وكذلكَ "هَلْ" إنَّمَا تكونُ بمنزلةِ "قَدْ"، ولكنَّهم تَركوا الألفَ؛ إذْ كانتْ "هَلْ" لَا تقعُ إلاَّ في الاستفهامِ). انتهى[2]. وفي هَذَا الكلامِ تصريحٌ بِمَا نقلَهُ الزمخشريُّ عَنْهُ، ووقعَ مثلُ هَذَا أيضًا في أوائلِ الكتابِ وفي بعضِ أبوابِ الاشتغالِ، قالَ في بابِ مَا يُختارُ فِيهِ النَّصْبُ وليسَ قبلَهُ منصوبٌ بُنِيَ عَلَى الفعلِ -وهُوَ بابُ الاستفهامِ-، مَا نَصُّهُ: (وأَمَّا الألفُ، فتقديمُ الاسمِ عَلَيْهَا قبلَ الفعلِ جائزٌ، كَمَا جازَ ذلكَ في هَذَا؛ لأَنَّهَا حرفُ الاستفهامِ الَّذِي لَا يزولُ إلَى غيرِهِ، وليسَ الاستفهامُ في الأصلِ غيرَهُ، وإنَّمَا تَركوا الألفَ في (مَنْ)[3]، "مَتَى" و"هَلْ" ونحوِها، حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ -(زيادة الاستفهامِ)-[4]؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تُدخلُها عَلَى "مَنْ" إذَا تَمَّتْ بِصِلَتِهَا كقولِ اللهِ تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟[5]﴾[6]، وتقولُ: "أَمْ هَلْ"؛ فَإِنَّهَا بمنزلةِ "قَدْ"، ولكنَّهم تَركوا الألفَ استغناءً؛ إذَا كانَ هَذَا الكلامُ لَا يقعُ إلَّا [٢٤٩/أ] في الاستفهامِ)[7] انتهى. فَهَذَا نصٌّ آخَرُ موافقٌ لِمَا نقلَهُ الزَّمخشريُّ عَنْهُ، ووقعَ في بعضِ النُّسَخِ مِنَ "المُغْنِي": "ولَمْ أَرَ في كتابِ سيبويهِ مَا نقلَهُ عَنْهُ"، وثبتَ في كتابِ سيبويهِ مَا نقلَهُ عَنْهُ، ذكرَهُ في بابِ "أَمْ" المتَّصلةِ، ولكنَّ فِيهِ أيضًا مَا قَدْ يخالفُهُ، فَإِنَّهُ قالَ في بابِ: "عِدَّةُ مَا يكونُ عليهِ (الكَلِمُ)[8] ...،" وساقَ الكلامَ المحكيَّ هُنَا إلَى آخرِه.

---

(١) الكتاب ٣/١٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سقط من النسختين.

(٤) في "س": الاستفهام.

(٥) عبارة (ما شئتم) سقطت من الأصل.

(٦) سورة فصلت: ٤٠.

(٧) الكتاب ١/٩٩.

(٨) في النسختين: الكلام.

ومَا إخالُ هذهِ النُّسخةَ صحيحةً؛ فَقَدْ قالَ بعدَ ذلكَ: (وقَدْ مَضَى أَنَّ سيبويهِ لَمْ يقلْ ذلكَ)[1]؛ وهَذَا يدفعُ قَوْلَهُ فِي هذهِ النُّسخةِ: "وثبتَ فِي كتابِ سيبويهِ مَا نقلَهُ عَنْهُ".

فَإِنْ قلتَ: مَا تصنعُ فِي دفعِ المعارضةِ الَّتِي أشارَ إِلَيْهَا، وهِيَ مخالفةُ قولِ سيبويهِ فِي بابِ: "عِدَّةُ مَا يكونُ عليهِ (الكَلِمُ)[2] بقولهِ فِي غيرهِ أَنَّ "هَلْ" إِنَّمَا تكونُ بمنزلةِ "قَدْ"؟

قلتُ: أحملُ ذلكَ عَلَى أَنَّهَا للاستفهامِ؛ باعتبارِ قيامِها مقامَ الهمزةِ المحذوفةِ المفيدةِ للاستفهامِ؛ لأَنَّهَا موضوعةٌ للاستفهامِ -جمعًا بينَ كلاميهِ-)[3] انتهى.

(وقالَ الزَّمخشريُّ فِي كشَّافهِ: ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾[4] أَيْ: "قَدْ أَتَى" عَلَى معنَى التَّقريرِ والتَّقريبِ[5] جميعًا، أَيْ: أَتَى عَلَى الإنسانِ قبلَ زمانٍ قريبٍ طائفةٌ مِنَ الزَّمَانِ الطَّويلِ الممتدِّ لَمْ يكنْ فِيهِ شيئًا مذكورًا، بَلْ شيئًا منسيًّا، نطفةً فِي الأصلابِ، والمرادُ بالإنسانِ الجنسُ؛ بدليلِ: ﴿إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ﴾[6]. وفَسَّرَهَا غيرُهُ بِـ"قَدْ" خاصَّةً، ولَمْ يَحملوا "قَدْ" عَلَى معنَى التَّقريبِ، بَلْ عَلَى معنَى التَّحقيقِ[7]. وقالَ بعضُهم: مَعناها التَّوَقُّعُ[8]، وكأَنَّهُ قِيلَ لقومٍ يتوقَّعونَ الخبرَ عَمَّا أَتَى عَلَى الإنسانِ -وهُوَ آدمُ-)، قالَ: والحينُ زمنُ كَوْنِهِ طِينًا، وفي "تسهيلِ" ابنِ مالكٍ أَنَّهُ يتعيَّنُ مُرَادَفَةُ "هَلْ لَقَدْ" إِذَا دخلتْ عَلَيْهَا الهمزةُ، يَعني: كَمَا في البيتِ، ومفهومُهُ أَنَّهَا لَا تتعيَّنُ لذلكَ إِذَا لَمْ تدخلْ عَلَيْهَا، بَلْ قَدْ تَأْتِي لذلكَ كَمَا في الآيةِ، وقَدْ لَا تَأْتِي لَهُ. وقَدْ عَكَسَ قومٌ مَا قَالَهُ الزمخشريُّ؛ فَزَعَمُوا أَنَّ "هَلْ" لَا تَأْتِي بمعنَى "قَدْ" أصلًا.

---

(١) مغني اللبيب ١/٤٦٢.

(٢) في النسختين: الكلام.

(٣) تحفة الغريب ١٠٤١.

(٤) سورة الإنسان:١ .

(٥) ينظر: الكشاف ٤/٦٦٥.

(٦) سورة الإنسان: ٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١/٢٩٥.

(٨) ينظر: علل النحو ١/١٩٩.

وهَذَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي؛ إذْ لَا متمسَّكَ لمنْ أثبتَ ذلكَ إلَّا أحدُ ثلاثةِ أمورٍ:

أحدُها: تفسيرُ ابنِ عَبَّاسٍ، ولعلَّهُ إنَّمَا أرادَ أَنَّ الاستفهامَ في الآيةِ للتَّقريرِ، وليسَ باستفهامٍ حقيقيٍّ، وقَدْ صَرَّحَ -بذلكَ- جماعةٌ مِنَ المفسِّرينَ، فقالَ بعضُهم: هَلْ هُنَا للاستفهامِ التَّقريريِّ، والمقرَّرِ بِهِ مَنْ أنكرَ البعثَ[1]، وقَدْ عُلِمَ أَنَّهُمْ يقولونَ: نَعَمْ قَدْ مَضَى دهرٌ طويلٌ لَا إنسانَ فِيهِ. فيقالُ لَهُمْ: فَالَّذِي أَحْدَثَ النَّاسَ بعدَ أَنْ لَمْ يَكونوا؛ كيفَ يمتنعُ عليهِ إحياؤُهم بعدَ موتِهم؟!، وهُوَ معنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2]؛ أَيْ: فَهَلَّا تذكرونَ، فتعلمونَ أَنَّهُ مَنْ أنشأَ شيئًا -بعدَ أَنْ لَمْ يكنْ-؛ قادرٌ عَلَى إعادتِهِ بعدَ عدمِهِ؟. انتهى. وقالَ آخَرُ مثلَ ذلكَ، إلَّا أَنَّهُ فَسَّرَ الحينَ بزمنِ التَّصويرِ في الرَّحِمِ، فقالَ: المعنَى: أَلَمْ يأتِ عَلَى النَّاسِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ كَانُوا فِيهِ نُطَفًا، ثُمَّ عَلَقًا، ثُمَّ مُضَغًا، إلَى أَنْ صَارُوا شيئًا مذكورًا؟. وكَذَا قالَ الزَّجَّاجُ[3]، إلَّا أَنَّهُ حملَ الإنسانَ عَلَى "آدمَ"، فقالَ: المعنَى: أَلَمْ يأتِ عَلَى الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ كانَ فِيهِ ترابًا وطينًا إلَى أَنْ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ؟. انتهى. وقالَ بعضُهم: لَا تكونُ "هَلْ" للاستفهامِ التَّقريريِّ، وإنَّمَا ذلكَ مِنْ خصائصِ الهمزةِ. وليسَ كَمَا قالَ. وذكرَ جماعةٌ مِنَ النَّحويِّينَ أَنَّ "هَلْ" تكونُ بمنزلةِ "إنَّ" في إفادةِ التَّوكيدِ والتَّحقيقِ، وحَمَلُوا عَلَى ذلكَ ﴿هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ﴾[4] وقَدَّرُوهُ جوابًا للقَسَمِ. وهُوَ بعيدٌ.

والدَّليلُ الثَّاني: قولُ سيبويهِ الَّذِي شَافَهَ العربَ وفَهِمَ مقاصدَهم؛ وكَفَاهُمْ بذلكَ دليلًا. وقَدْ مَضَى أَنَّ سيبويهِ لَمْ يقلْ ذلكَ).

(وقَدْ تقدَّمَ أَنَّ سيبويهِ قَالَهُ؛ فَرَآهُ ظاهرًا مكشوفًا، لَا تردُّدَ فِيهِ، ثُمَّ هُوَ لَمْ يمضِ لَهُ أَنَّ سيبويهِ لَمْ يقلْ ذلكَ، وإنَّمَا مَضَى لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرَ هَذَا النَّقْلَ في كتابِ سيبويهِ، ولَا يَلزمُ مِنْ عدمِ

(١) ينظر: جامع البيان ٨٧/٢٤، ومشكل إعراب القرآن ٧٨١/٢.

(٢) سورة الواقعة: ٦٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٥٧.

(٤) سورة الفجر: ٥.

رؤيتِهِ لَهُ أَنْ لَا يكونَ سيبويهِ [٢٤٩/ب] قَالَهُ[١]. (وقَدْ[٢] أَريناكَ أَنَّ سيبويهِ قَالَهُ صريحًا.

(والثَّالثُ: دخولُ الهمزةِ عَلَيْهَا في البيتِ، والحرفُ لَا يدخلُ عَلَى مثلِهِ في المعنَى، وقَدْ رأيتُ عَنِ السيرافيِّ أَنَّ الرِّوايةَ الصَّحيحةَ: "أَمْ هَلْ"، و"أَمْ" هذهِ منقطعةٌ بمعنَى "بَلْ"؛ فَلَا دليلَ[٣]، وبتقديرِ ثبوتِ تلكَ الرِّوايةِ؛ فالبيتُ شاذٌّ؛ فيمكنُ تخريجُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الجمعِ بينَ حرفينِ لمعنًى واحدٍ عَلَى سبيلِ التَّوكيدِ، كقولِهِ:

وَلَا لِلـــــمَا بِهِـــــمْ أبـــــدًا دَوَاءُ .....

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صَدْرُهُ:

..... فَـــــلَا واللهِ لَا يُلْفِـــــي لِـــــمَا بِي[٤]

وقَدْ تقدَّمَ)[٥].

(بَلِ الَّذِي في ذلكَ البيتِ أسهلُ؛ لاختلافِ اللَّفظينِ، وكونِ أحدِهما عَلَى حرفينِ؛ فَهُوَ كقولِهِ:

فأَصـــبحَ لَا يَســـألَنِّهُ عَـــنْ بِمَـــا بِـــهِ .....

هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... **أَصَـعَّدَ فـي عُلْـوِ الهَـوَى أَمْ تَصَـوَّبَا)**[٦]

(وهُوَ للأسودِ بنِ يعفرَ[٧]، جاهليٌّ، المكنَّى بالجرَّاحِ، وصَعَّدَ في الجبلِ: عَلَا، واصَعَّدَ: طلعَ

---

(١) تحفة الغريب ٢/ ١٠٤٢.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤٤٦.

(٤) من الوافر، لمسلم بن معبد، في: الجنى الداني ٥٤٤/١، والمقاصد النحوية ١٢١١/٣، وشرح شواهد المغني ٥٠٥/١، وهمع الهوامع ٤٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٥٧/٥.

(٥) تحفة الغريب ١٠٤٢/٢.

(٦) من الطويل، للأسود بن يعفر، في: ديوانه ٢١، وهو في: أوضح المسالك ١٧٣/٣، والمقاصد النحوية ٨٧/١، وشرح التصريح ١٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩.

(٧) هو الأسود بن يعفر النهشليّ الدارميّ التميميّ، أبو نهشل، شاعر جاهليّ من سادات تميم، توفي سنة ٢٣ قبل الهجرة، ينظر ترجمته في: تاريخ إربل ٥٤٨/٢.

فِيهِ، وتَصَوَّبَ: نزلَ، وعُلُوُّ الدَّارِ -بضمِّ العينِ واللَّامِ، وبكسرِ العينِ وسكونِ اللَّامِ-، يَقتضي سُفْلَهَا -بضمِّ السِّينِ وكسرِها[1]).

(هُوَ وفروعُهُ تكونُ أسماءً -وهُوَ الغالبُ-، وأحرفًا في نحوِ: "زَيْدٌ هُوَ الفَاضِلُ" إِذَا أُعربَ فصلًا. وقُلنا: لَا موضعَ لَهُ مِنَ الإعرابِ. وقِيلَ: هِيَ -مَعَ القولِ بذلكَ- أسماءٌ كَمَا قالَ الأخفشُ -في نحوِ: "صَهْ" و"نَزَالِ"-: أسماءٌ لَا محلَّ لَهَا[2]، وكَمَا في الألفِ واللَّامِ في نحوِ "الضَّارِبِ" إِذَا قَدَّرْنَاهُمَا اسمًا).

(١) المنصف ٢/٢٩٣.

(٢) همع الهوامع ٢/٦١٩.

حرف الواو

(الوَاوُ المفردةُ: انتهَى مجموعُ مَا ذُكِرَ مِنْ أقسامِها إِلَى أحدَ عشرَ).

في الشَّرْحِ: (اتفقتِ النُّسَخُ الَّتِي رأيتُها عَلَى ذلكَ، وهُوَ مُشْكِلٌ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ خمسةَ عشرَ قسمًا، وأبطلَ مِنْهَا سبعةً، وهِيَ: "واوُ الصَّرْفِ" الَّتِي ينتصبُ الفعلُ المضارعُ بعدَها، و"واوُ رُبَّ"، و"واوُ الثَّمانيةِ"، والواوُ الدَّاخلةُ عَلَى جملةِ النعتِ، و"واوُ الإنكارِ"، و"واوُ التَّذَكُّرِ"، والواوُ المبدلَةُ مِنْ همزةِ الاستفهامِ. فَإِمَّا أَنْ يقصدَ (عَدَّ)[1] مَا قيلَ مِنَ الأقسامِ في الجملةِ، -وإِنْ كانَ بعدَها ليسَ بصحيحٍ عندَهُ-. وإِمَّا أَنْ يكونَ غرضُهُ عَدَّ مَا هُوَ صحيحٌ عندَهُ مِنَ الأقسامِ، فَإِنْ كانَ الأَوَّلَ؛ فليقلْ: "إِلَى خمسةَ عشرَ"، وإِنْ كانَ الثَّانِيَ؛ فليقلْ: "إِلَى ثمانيةٍ"). انتهى[2].

قالَ الشمنِّيُّ: وأقولُ: (غرضُهُ عَدُّ غيرِ الواوِ الَّتِي ينتصبُ المضارعُ بعدَها؛ لأَنَّهُ قالَ: الحقُّ أَنَّهَا واوُ العطفِ، وغيرُ الواوِ الَّتِي للإنكارِ، والواوِ الَّتِي للتَّذَكُّرِ والواوِ المبدلَةِ مِنْ همزةِ الاستفهامِ؛ لأَنَّهُ قالَ: الصَّوابُ أَلَّا تُعَدَّ هذهِ الثَّلاثةُ مِنْ أقسامِ الواوِ ومَا عَدَا هذهِ الأربعةَ هُوَ أحدَ عشرَ؛ فَلَا إشكالَ)[3].

(الأَوَّلُ: العاطفةُ، ومَعناها مطلقُ الجمعِ، فتعطفُ الشَّيْءَ عَلَى مُصَاحِبِهِ نحوَ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[4]، وعَلَى سابقِهِ نحوَ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[5]، وعَلَى لاحقِهِ نحوَ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[6]. وقَدِ اجتمعَ هذانِ في ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾[7]. فعَلَى هَذَا؛ إِذَا قِيلَ:

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٢/ ١٠٤٣.

(٣) المنصف ٢/٢٩٤.

(٤) سورة العنكبوت: ١٥.

(٥) سورة الحديد: ٢٦.

(٦) سورة الشورى: ٣.

(٧) سورة الأحزاب: ٧.

"قامَ زيدٌ وعمرٌو" احتملَ ثلاثةَ معانٍ، قالَ ابنُ مالكٍ: وكونُها للمعيَّةِ راجحٌ وللتَّرتيبِ كثيرٌ، ولعكسِهِ قليلٌ[1] انتهى).

وهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مخالفٌ لكلامِ سيبويهِ وغيرِهِ كَمَا قالَ أَبُو حَيَّانَ في "الارتشافِ"[2] وغيرِهِ، وتابَعَهُ تلميذُهُ الإسنويُّ[3] في "الكوكبِ"[4] وقالَ عبدُالقادرِ في "شرحِ التَّسهيلِ": إنَّ هَذَا التَّفصيلَ لَا يُعرفُ لغيرِهِ[5].

(وقالَ ابنُ أُمِّ قاسمٍ[6]: قيلَ: وتفصيلُهُ ليسَ مذهبَ البصريِّينَ، ولَا الكوفيِّينَ؛ فَهُوَ قولٌ ثالثٌ)[7].

(ويجوزُ أَنْ يكونَ بينَ متعاطفِيها تقاربٌ أَوْ تراخٍ نحوَ: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[8]؛ فَإِنَّ الرَّدَّ بُعَيْدَ إلقائِهِ في اليَمِّ، والإرسالُ عَلَى رأسِ أربعينَ سنةً، وقولُ بعضِهم: "إنَّ مَعناها الجمعُ المطلقُ" غيرُ سديدٍ؛ لتقييدِ الجمعِ بقيدِ الإطلاقِ).

والجوابُ عَنْ هَذَا: أَنَّ ذِكْرَ المطلقِ هَهُنَا ليسَ للتَّقييدِ، بَلْ لبيانِ الإطلاقِ، وكثيرًا مَا يُذكرُ اللَّفْظُ ويرادُ بِهِ ذلكَ، ومِنْهُ قولُ المتكلِّمينَ: الماهيَّةُ مِنْ حيثُ هِيَ، والماهيَّةُ بلَا شرطَ؛ حيثُ لَا يريدونَ بذلكَ التَّقييدَ، بَلْ بيانَ الإطلاقِ[9].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٧.

(٢) ٣/١٤٩٥.

(٣) عبدالرحيم بن الحسن بن عليّ الإسنويّ الشافعيّ، أبو محمَّد جمال الدين، فقيه وأصوليّ شافعيّ، من علماء العربية، توفي سنة ٧٧٢هـ، من تصانيفه: الكوكب الدُّرِّيّ، والأشباه والنظائر، ينظر ترجمته في: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ١/٤١٠، والأعلام ٣/٣٤٤.

(٤) ١/٣٣٢.

(٥) ٣/٣٤٧.

(٦) الحسن بن قاسم بن عبدالله المراديّ المصريّ المراكشيّ، يُلَقَّبُ ببدر الدين ويُعرف بابن المراديّ، مفسر وفقيه وأديب ونحويّ، توفي سنة ٧٤٩هـ، من تصانيفه: الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/٥١٧، وطبقات المفسرين ١/١٤٢.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١/١٦٠، والمنصف ٢/٢٩٤.

(٨) سورة القصص: ٧.

(٩) الإيمان "لابن تيمية" ١/٣١٧.

(وإنَّمَا هِيَ للجمعِ لَا بقيدٍ).

في الشَّرْحِ: (الظَّاهِرُ أَنَّ العبارتينِ صحيحتانِ، وأَنَّ مؤدَّاهما واحدٌ؛ لأَنَّ المطلقَ هُوَ الحقيقةُ، لَا بقيدٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ غيرُ واحدٍ مِنْ علماءِ الأصولِ وغيرِهم[1]؛ فالجمعُ المطلقُ حينئذٍ [٢٥٠/أ] هُوَ الجمعُ بِلَا قيدٍ، وذلكَ موجودٌ في الجمعِ بقيدِ التَّرتيبِ وبقيدِ عدمِهِ، ولَا يُقَيَّدُ ضرورةُ وجودِ الأعمِّ في الأخصِّ، والجمعُ لَا يُقَيِّدُ أعمَّ مِنْهُ بقيدٍ؛ فيلزمُ وجودُ الأَوَّلِ في الثَّاني، ثُمَّ قولُنا: "مُطْلَقُ الجمعِ" معناهُ: مطلَقٌ مِنَ الجمعِ، فَإِنْ كانَ الجمعُ المطلَقُ يقتضي تقييدَ الجمعِ؛ فقولُنا: "مطلَقُ الجمعِ" كذلكَ؛ فَإِنَّ التَّقييدَ بالإضافةِ والصِّفَةِ سواءٌ، فكيفَ يُتعقَّلُ فرقٌ بينَ قولِنا هَذَا: "مطلقٌ (مِنَ الجمعِ"، الَّذِي هُوَ مدلولُ "مطلقِ الجمعِ" وقولِنا: "جمعٌ مطلقٌ"، وإِنَّمَا جاءَ الالتباسُ مِنْ تَوَهُّمِ أَنَّ الشَّيْءَ المطلقَ)[2] هُوَ الحقيقةُ[3]، قالَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ[4] في شرحِهِ لمختصرِ ابنِ الحاجبِ الأصليِّ -بعدَ أَنْ ذكرَ مَا تقدَّمَ-:

"والَّذِي أوقعَ هَذَا الوهمَ في نفوسِهم مَا أَلِفُوهُ مِنَ الفرقِ بينَ الماءِ المطلقِ، ومطلقِ الماءِ، وليسَ ذلكَ مِمَّا نحنُ فِيهِ مِنْ شيءٍ؛ فَإِنَّ المطلقَ في قولِنا ليسَ هُوَ المطلقُ في الاصطلاحِ الأصوليِّ، بَلْ هُوَ اصطلاحٌ شرعيٌّ عَلَى بعضِ أنواعِ الماءِ؛ فالفرقُ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا وقعَ مِنْ جهةِ أَنَّ "مُطْلَق" مِنْ قولِنا: "مطلقُ الماءِ" لمعنًى، و"المطْلَقُ" مِنْ قولِنا: "الماءُ المطلَقُ" لمعنًى آخَرَ، بخلافِ مَا نحنُ فِيهِ[5]. وفَرَّقَ الإسنويُّ في "الكوكبِ" بينَ قولِهم: "الجمعُ المطلقُ" و"مطلقُ الجمعِ"؛ بِأَنْ قالَ:

(المطلَقُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدْ بشيءٍ؛ فيدخلُ فِيهِ صورةٌ واحدةٌ، وهِيَ قولُنا مثلًا: "قامَ زيدٌ وعمرٌو" ولَا يدخلُ فِيهِ المقيَّدُ بالمعيَّةِ، ولَا بالتَّقديمِ، ولَا بالتَّأخيرِ؛ لخروجِهما بالتَّقييدِ عَنِ

---

(١) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج ١/٣٣٨.

(٢) سقط من "س".

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢/ ١٦٢.

(٤) أحمد بن عليّ بن عبدالكافي بن تمام السبكيّ، أبو حامد، يُلقَّب ببهاء الدين، تولى قضاء الشام وتدريس المذهب الشافعيّ، توفي سنة ٧٧٣هـ، من تصانيفه: عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، ينظر ترجمته في: المنهل الصافي ١/٤٠٨، والأعلام ١/١٧٦.

(٥) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ١/٤٣١- ٤٣٣.

الإطلاقِ. وأمَّا "مطلقُ الجمعِ" فمعناهُ: أيُّ جمعٍ كانَ، وحينئذٍ؛ فيدخلُ فِيهِ الأربعةُ المذكورةُ)[1].

(وقولُ السيرافيِّ والسهيليِّ[2] إنَّ النَّحويينَ واللُّغويِّينَ أجمعوا عَلَى "أنَّهَا لَا تفيدُ التَّرتيبَ" مردودٌ، بَلْ قالَ بإفادتِها إيَّاهُ قطربُ[3] والربعيُّ والفَرَّاءُ وثعلبٌ[4] وأبو عمرَ الزَّاهِدُ[5] وهشامٌ والشَّافعيُّ)[6].

(ونقلَ عَنْهُ ذلكَ طوائفُ، قالَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ: وإنَّمَا أخذوهُ مِنْ قَوْلِهِ: التَّرتيبُ (بالوضوءِ)[7]. وليسَ بأخذٍ صحيحٍ[8]. ونقلَ جماعةٌ التَّرتيبَ عَنِ ابنِ حنيفةَ أيضا (وإنَّمَا أخذوهُ مِنْ قَوْلِهِ بالتَّرتيبِ في الوصفِ. وليسَ بأخذٍ صحيحٍ)[9]، إذَا قالَ لغيرِ المدخولِ بِهَا: "أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ؛ تقعُ واحدةٌ". وليسَ بأخذٍ صحيحٍ؛ لأَنَّ الواحدةَ إنَّمَا وقعتْ فَقَطْ؛ لأَنَّهَا بانتْ قبلَ نطقهِ بالمعطوفِ؛ فَلَمْ يبقَ محلًّا للطلاقِ[10]. ونقلَ ابنُ عبدِالبَرِّ في "التَّمهيدِ" أَنَّ بعضَ أصحابِ الشَّافعيِّ حَكَى في "كتابِ الأصولِ" أَنَّ الكسائيَّ والفرَّاءَ يقولانِ بأَنَّهَا للتَّرتيبِ[1].

---

(١) الكوكب الدريّ ٣٣٣/١، تحفة الغريب ١٠٤٣/٢، ١٠٤٤.

(٢) عبدالرحمن بن عبدالله بن الخطيب الخثعميّ السهيليّ، أبو القاسم، توفي سنة ٥٨١هـ، من تصانيفه: نتائج الفكر وكتاب الفرائض، ينظر ترجمته في: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠١/٦.

(٣) محمَّد بن المستنير بن أحمد البصريّ، أبو عليّ، اختلف إلى سيبويه وتعلَّم منه، توفي سنة ٢٠٦هـ، من تصانيفه: كتاب النوادر، والعلل في النحو، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٧٦/١، وإنباه الرواة ٢١٩/٣.

(٤) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار البغداديّ النحويّ، أبو العبَّاس ثعلب، إمام الكوفيين في عهده، العلَّامة المحدِّث، توفي سنة ٢٩١هـ، من تصانيفه: اختلاف النحويين، والأوسط في النحو، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٧٤/١، وإنباه الرواة ١٧٣/١.

(٥) محمَّد بن عبدالواحد بن أبي هاشم البغداديّ، أبو عمر، عالم لغويّ ومحدِّث، توفي سنة ٣٤٥هـ، من تصانيفه: ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٧٣/٣، وتاريخ الإسلام ٨٢٥/٧.

(٦) ينظر: شرح الأشمونيّ ٣٦٣/٢. وهو: محمَّد بن إدريس الشافعيّ المطَّلبيّ القرشيّ، أبو عبدالله، ثالث الأئمة الأربعة، وإمام المذهب الشافعيّ، توفي سنة ٢٠٤هـ، من تصانيفه: الرسالة، وأحكام القرآن، ينظر ترجمته في: الأنساب ٢٣/٨، وسير أعلام النبلاء ٦١/١٠.

(٧) في الأصل: بالوصف.

(٨) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤٣٨/١.

(٩) سقط من "س".

(١٠) ينظر: البرهان في أصول الفقه ٥٠/١.

(١) ينظر: التمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد ٨٢/٢.

وقالَ القرافيُّ[1] القولَ المشهورَ عَنْهُ: أَنَّهَا للتَّرتيبِ؛ حيثُ يستحيلُ الجمعُ[2]، وظاهرُ هَذَا النَّقْلِ أَنَّهَا عندَهُ للمعيَّةِ، إلا لمانعٍ؛ فتكونُ للتَّرتيبِ. وأَمَّا حكايةُ الإجماعِ عَنِ السيرافيِّ، فَقَدْ نقلَها الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ عَنْهُ وعَنِ الفارسيِّ والسهيليِّ، وغَلَّطهم بِمَا ذكرَ مِنَ الخلافِ[3]، قالَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ (السبكيُّ)[4]: وفِيهِ نظرٌ مِنْ أوجهٍ، أحدُها: أَنَّ قولَ القائلِ: هؤلاءِ أَجمعوا، وهؤلاءِ اختلَفُوا؛ مطلقتانِ؛ فَلَا يتناقضانِ؛ فيجوزُ أَنْ يكونَ ثَمَّ خلافٌ سابقٌ، وانعقدَ الإجماعُ بعدَهُ فيقعُ الخلافُ في أَنَّ الإجماعَ بعدَ الخلافِ حُجَّةٌ أَوَّلًا وفِيهِ خلافٌ، ومذهبُنا أَنَّهُ ليسَ بحجَّةٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ثَمَّ خلافٌ لاحقٌ، و(بَعْدَهُ)[5] عوضَ الإجماعُ؛ فَلَا أثرَ لَهُ، وإِذَا كانَ كذلكَ؛ فَلَا وجهَ للتَّغليطِ.

الثَّاني: سَلَّمْنَا أَنَّ المرادَ التَّوقيتُ المستمرُّ، فتغليطُ ناقلِ الإجماعِ كالنَّافي (لَهُ، بَلْ)[6] يَنبغي أَنْ يتوقَّفَ فِيهِ. وهذهِ قاعدةٌ يَنبغي التَّنَبُّهُ لَهَا؛ فَإِنَّهَا كثيرةُ الجدوَى في المباحثِ، ولَمْ أَرَ مَنْ تَعرَّضَ لَهَا، والَّذِي يظهرُ أَنْ يقالَ: إِمَّا أَنْ يُفَرَّعَ عَلَى أَنَّ الإجماعَ السُّكوتيَّ حُجَّةٌ أَمْ لَا. إِنْ قُلنا بحجِّيَّتِهِ؛ فَيَنبغي أَنْ يقدَّمَ ناقلُ الخلافِ؛ لأَنَّهُ اعتمدَ الصَّريحَ، وناقلُ الإجماعِ يجوزُ أَنْ يكونَ اعتمدَ عَلَى مجرَّدِ الانتشارِ مَعَ السُّكوتِ، ويصيرُ ذلكَ كَمَا قالَ الفقهاءُ في تقديمِ البيِّنةِ النَّاقلةِ عَلَى البيِّنةِ الَّتِي تحتملُ أَنْ تكونَ معتمدةً عَلَى الاستصحابِ. وإِنْ قُلنا أَنَّ السُّكوتيَّ ليسَ بِحُجَّةٍ؛ فَقَدْ يقالُ: يتعارضانِ؛ لأَنَّهما مثبتانِ، وقَدْ يقالُ بترجيحِ ناقلِ الخلافِ؛ لأَنَّهُ نَصَّ في نسبتِهِ ذلكَ إِلَى قائلِهِ، وناقلُ الإجماعِ كالنَّاطقِ بالعامِّ الَّذِي لَا يدلُّ عَلَى الشَّخصِ المخالفِ (لَا صريحًا)[1]، ولَا ضمنًا، وقَدْ يقالُ بترجيحِ ناقلِ الإجماعِ؛ لأَنَّ الخلافَ يرتفعُ بالإجماعِ مِنْ غيرِ عكسٍ؛ فيمكنُ صِحَّةُ كلٍّ

---

(١) أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبدالرحمن، شهاب الدين أبو العبَّاس، كان ملمًّا بعلوم الفقه والأصول واللغة والأدب، توفي سنة ٦٨٤هـ، من تصانيفه: الاستغناء في أحكام الاستثناء، والمعين على التلقين، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٦/١٤٦، والمنهل الصافي ١/٢٣٢.

(٢) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول ١/١٨٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٨٢.

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(١) سقط من الأصل.

مِنْهُمَا في وقتٍ؛ [٢٥٠/ب] فيصيرُ ذلكَ كَمَا ذهبَ إِلَيْهِ بعضُ أصحابِنا مِنْ أَنَّ بَيِّنَةَ الوقفِ مقدَّمةٌ عَلَى بَيِّنَةِ المِلْكِ؛ لأَنَّ المِلْكَ يقبلُ الانتقالَ إِلَى الوقفِ مِنْ غيرِ عكسٍ، وإِنْ كانَ الصَّحيحُ مِنْ مذهبِنا أَنَّ بَيِّنَتَيِ الوقفِ والمِلْكِ متعارضتانِ؛ سَلَّمنا أَنَّ هَذَا الخلافَ محقَّقٌ مستمرٌّ، لكنَّ هؤلاءِ المخالفِينَ قليلون؛ فَينبغي أَنْ يتخرَّجَ ذلكَ عَلَى أَنَّ النَّادِرَ المخالفَ: هَلْ يقدحُ في الإجماعِ أَوْ لَا؟

ولَا يخفَى أَنَّ الكلامَ في ذلكَ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ الإجماعَ في الأوضاعِ اللغويَّةِ هَلْ هُوَ حُجَّةٌ أَوْ لَا؟)[١] انتهى[٢]. وقالَ شيخُنا أَبُو العبَّاسِ ابنُ شكمٍ في (الواوِ)[٣]ثلاثةَ مذاهبَ[٤]:

أحدُها: أَنَّهَا لمطلقِ الجمعِ، وهُوَ قولُ الجمهورِ.

ثَانِيهَا: أَنَّهما للتَّرتيبِ، وهُوَ قولُ الأخفشِ وأبي جعفرٍ الدينوريِّ[٥].

ثالثُها: أَنَّهَا للمعيَّةِ[٦]. والرَّاجحُ الأَوَّلُ؛ فَقَدْ نصَّ عليهِ سيبويهِ في "الكتابِ" في خمسةَ عشرَ موضعًا[٧]وعليهِ المحقِّقونَ، ويدلُّ لَهُ أمورٌ أُخَرُ ذكرَهَا أَبُو حَيَّانَ في شرحِ التَّسهيلِ،"ولَوْ كانتْ للتَّرتيبِ؛ لَكَانَ قولُنا مثلًا: "جاءَ زيدٌ وعمرٌو" بعدَهُ تكرارًا، ولَوْ كانتْ للمعيَّةِ؛ لَكَانَ تناقضًا. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تصنعُ بقولهِ تَعَالَى: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾[٨]، والسُّجودُ بعدَ الرُّكوعِ؟ أُجِيبَ بِأَنَّهُ ليسَ هُوَ مستفادٌ مِن هُوَ هَهُنَا، بَلْ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: (صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)[٩].

---

(١) تحفة الغريب ٢/ ١٠٤٤- ١٠٤٦.

(٢) شرح مختصر ابن الحاجب الأصليّ، لبهاء الدين السبكيّ، لم أهتدِ إليه، وتحفة الغريب ١٠٤٦/٢،١٠٤٥.

(٣) في "س": (أول).

(٤) لم أعثر على قوله.

(٥) أحمد بن جعفر الدينوريّ، أبو عليّ، أخذ عن المازنيّ كتابَ سيبويه، توفي سنة ٢٨٩هـ، من تصانيفه: ضمائر القرآن، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٧٠/٦، ومعجم المفسرين ٣٢/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع ١٨٦/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٨) سورة آل عمران: ٤٣.

(٩) صحيح البخاري ٩/٨، كتاب الأدب (باب رحمة الناس والبهائم) الحديث رقم ٦٠٠٨، والسنن الكبرى ٤٨٦/٢، جماع أبواب سجود السهو وسجود الشكر (باب مَن سَها فتركَ ركنًا عادَ إلى ما تركَ، يأتي بالصلاة على الترتيب) الحديث رقم ٣٨٥٦.

فَإِنْ قِيلَ أيضًا: لـمَّا نزلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[1] قالَ ﷺ: (ابْدَؤُا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ)[2]. أُجيبَ بِأَنَّ هَذَا دليلٌ لَنَا لَا عَلَيْنَا؛ إِذْ لَوْ كانَ التَّرتيبُ مستفادًا مِنْهُ؛ لَـمَا أَمَرَهُ بِهِ. فَإِنْ قِيلَ أيضًا: قَدْ خطبَ أعرابيٌّ عندَ رسولِ اللهِ: ("مَنْ عَصَى الرَّسُولَ واللهَ" فقالَ:)[3] "بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ، قُلْ: ومَنْ عَصَى اللهَ ورسولَهُ")[4].

فَلَوْ كانتِ الواوُ لمطلقِ الجمعِ؛ لَمَا كانَ فرقٌ بينَ العبارتينِ، ولَوْ لَمْ يكنْ فرقٌ؛ لَمَا رَدَّهُ، ومَا ذاكَ إِلَّا أَنَّ في العطفِ ترتيبًا لَمْ يكنْ في عدمِهِ لعدمِ فارقٍ آخَرَ.

أُجيبَ: بِأَنَّ الفارقَ هُوَ التَّعظيمُ (إِذِ الإفرادُ بالذِّكْرِ مُؤْذِنٌ بالتَّعظيمِ)[5] ومعصيتُهما لَا ترتيبَ فِيهِمَا؛ إِذْ مخالفتُهُ عينُ مخالفةِ اللهِ؛ لأَنَّهُ مبلِّغٌ عَنْهُ. فَإِنْ قِيلَ أيضًا: لَوْ قالَ لغيرِ المدخولِ بِهَا: أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ؛ تقعُ واحدةً، وإِذَا قالَ لَهَا: أنتِ طالقٌ ثلاثًا؛ تقعُ الثَّلَاثُ.

فَلَوْ لَمْ تكنِ الواوُ للتَّرتيبِ؛ لَمْ يكنْ فرقٌ بينَ المسألتينِ، أُجيبَ بِأَنَّ عدمَ وقوعِ الثَّلاثِ غيرُ مجمَعٍ عليهِ؛ فَقَدْ خالفَ في ذلكَ بعضُ الأئمَّةِ، وهُوَ قولٌ قديمٌ للشَّافعيِّ[6].

ولَا نُسَلِّمُ عدمَ الفرقِ بينَ المسألتينِ؛ إِذْ قَوْلُهُ في الصُّورتينِ: "أنتِ طالقٌ" جملةٌ مستقلَّةٌ تفيدُ وقوعَ الطَّلَاقِ بِلَا توقُّفٍ عَلَى شيءٍ آخَرَ، وقولُهُ: "ثلاثًا" بيانٌ متَّصلٌ بِهِ، يُقْبَلُ مِنْهُ، ويُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ بقولِهِ: "أنتِ طالقٌ" إيقاعَ الثَّلاثِ، بخلافِ قَوْلِهِ: "وأنتِ طالقٌ" لَا يصلحُ بيانًا لقولِهِ: "أنتِ طالقٌ"؛ فيتمُّ الكلامُ بِهِ وتحصلُ البينونةُ. انتهى.

---

(١) سورة البقرة: ١٥٨.

(٢) صحيح مسلم ٨٨٦/٢، كتاب الحج (باب حجة النبيّ ﷺ) الحديث رقم ١٢١٨، وموطأ مالك ٣٧٢/١، كتاب الحج (باب البدء بالصفا في السعي) الحديث رقم ١٢٦، وسنن الترمذيّ ٢٠٧/٣، أبواب الحج (باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا قبل المروة) الحديث رقم ٨٦٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) صحيح مسلم ٥٩٤/٢، كتاب الجمعة (باب تخفيف الصلاة والخطبة) الحديث رقم ٨٧٠، وسُنن أبي داوود ٢٨٨/١، تفريع أبواب الجمعة (باب الرجل يخطب على قوس) الحديث رقم ١٠٩٩، والسُّنن الكبرى ١٣٨/١، جماع أبواب سُنَّة الوضوء (باب الترتيب في الوضوء) الحديث رقم ٤٠٢.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) ينظر: رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ٤٣٨/١.

وفي التَّعليقِ: (العبارةُ المجرورةُ أَنْ يقالَ: الواوُ اسمٌ لحرفِ عطفٍ يدلُّ عَلَى مطلقِ الجمعِ؛ فَإِنَّ الواوَ ليستْ حرفَ عطفٍ وإِنَّمَا هِيَ اسمٌ لحرفِ عطفٍ، وهُوَ "و"مِنْ قولِنا: "قامَ زيدٌ وبكرٌ" -مثلًا-[1]).

ويَأتي مثلُ ذلكَ في: "الباءُ حرفُ جَرٍّ" وأمثالِهِ. انتهى.

(ونقلَ الإمامُ[2] في "البرهانِ" عَنْ بعضِ الحنفيَّةِ أَنَّهَا للمعيَّةِ).

(في "الجَنَى الدَّاني"، وقالَ إمامُ الحرمينِ في "البرهانِ"[3]: اشتهرَ مِنْ مذهبِ الشَّافعيِّ أَنَّهَا للتَّرتيبِ، وعندَ بعضِ الحنفيَّةِ أَنَّهَا للمعيَّةِ، وقَدْ زَلَّ الفريقانِ)[4] انتهى.

(وتنفردُ عَنْ سائرِ أحرفِ العطفِ بخمسةَ عشرَ حكمًا:

أحدُها: احتمالُ معطوفِها للمَعاني الثَّلاثةِ السَّابقةِ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا الحكمُ الأَوَّلُ لَا تختصُّ بِهِ الواوُ، بَلْ يشاركُها فِيهِ حَتَّى وإِنِ افترقتَا مِنْ وجوهٍ أُخَرَ. نَصَّ عَلَى ذلكَ غيرُ واحدٍ مِنَ النُّحَاةِ، وقالَ المصنِّفُ في فصلِ "حَتَّى" مِنْ حرفِ الحاءِ المهملةِ: الثَّاني مِنْ أوجهِ "حَتَّى" أَنْ تكونَ عاطفةً بمنزلةِ "الواوِ"، إِلَّا أَنَّ بينَهما فرقًا مِنْ ثلاثةِ أوجهٍ، وساقَ تلكَ الأوجهَ:

وهِيَ أَنَّ معطوفَ "حَتَّى" لَا بدَّ أَنْ يكونَ ظاهرًا بعضٌ مِمَّا قبلَهُ؛ غايةً لَهُ في زيادةٍ أَوْ نقصٍ، ولَا بدَّ أَنْ تكونَ مفردةً، ولَا بدَّ مِنْ إعادةِ الخافضِ مَعَهُ إِنْ عُطِفَ عَلَى مخفوضٍ.

وهذهِ الأوجهُ الَّتِي وقعَ الافتراقُ بِهَا لَا يقدحُ في مشاركتِها للواوِ في احتمالِ المعاني الثَّلاثةِ السَّابقةِ. فَإِنْ قلتَ: [٢٥١/أ] مرادُهُ أَنَّ الواوَ تنفردُ بمجموعِ هذهِ الخمسةَ عشرَ حكمًا؛ فَلَا يردُ هَذَا.

---

(١) ١٢٣.

(٢) عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن حيوة الجويني، عالم بالتفسير والفقه والعربية وعلومها، توفي سنة ٤٧٨هـ، من تصانيفه: البرهان في أصول الفقه، ومختصر التقريب، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٠/٤٢٤، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/١٦٥.

(٣) البرهان ١/٥٠.

(٤) المنصف ٢/٢٩٧.

قلتُ: إنَّمَا يريدُ أَنَّهَا تنفردُ بكلِّ (واحدٍ)[1] مِنْهُمَا بدليلِ قَوْلِهِ فِي الثَّانِي عشرَ: ولَوْلَا هَذَا التَّقييدُ؛ لوردَ نحوُ: "اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعدًا". فتأمَّلْ). انتهى[2].

و(في المطوَّلِ: (وأَمَّا العطفُ فلتفضيلِ المسندِ إِلَيْهِ مَعَ اختصارٍ، نحوَ: "جاءَنِي زيدٌ وعمرٌو"؛ فَإِنَّ فِيهِ تفضيلًا للفاعلِ)[3] مِنْ غيرِ تقدُّمٍ أَوْ تأخُّرٍ أَوْ معيَّةٍ.

واحترزَ -يَعني: صاحبَ التَّلخيصِ"- بقولِهِ:

"مَعَ اختصارٍ" عَنْ نحوِ: "جاءَنِي زيدٌ عمرٌو"؛ فَإِنَّ فِيهِ تفضيلًا للفاعلِ؛ فَإِنَّهُ ليسَ مِنْ بابِ المسندِ إِلَيْهِ، بَلْ مِنْ عطفِ الجملةِ، أَوْ لتفضيلِ المسندِ بِأَنَّهُ قَدْ حصلَ مِنْ أحدِ المذكورينِ أَوَّلًا، ومِنَ الآخَرِ بعدَهُ -متراخيًا أَوْ غيرَ متراخٍ- نحوَ:

"جاءَنِي زيدٌ فعمرٌو" أَوْ "ثُمَّ عمرٌو"، أَوْ "جاءَ القومُ حَتَّى خالدٌ"، فهذهِ الثَّلاثةُ تشتركُ فِي تفضيلِ المسندِ، وتختلفُ مِنْ جهةِ أَنَّ الفاءَ تدلُّ عَلَى ملابسةِ الفعلِ للتَّابعِ بعدَ ملابستهِ للمتبوعِ بِلَا مهلةٍ، وثَمَّ كذلكَ مَعَ مهلةٍ، وحتَّى مثلُ "ثُمَّ"، إِلَّا أَنَّ فِيهِ دلالةً عَلَى أَنَّ مَا قبلَها (يَقتضي شيئًا فشيئًا إِلَى أَنْ تبلغَ مَا بعدَها. والتَّحقيقُ أَنَّ المعتبَرَ فِي "حَتَّى" ترتيبٌ آخَرُ)[4] أَنَّ مَا قبلَها ذَهبنا مِنَ الأضعفِ إِلَى الأقوَى، أَوْ بالعكسِ، ولَا يعتبرُ التَّرتيبُ الخارجيُّ لجوازِ أَنْ تكونَ ملابسةُ الفعلِ لِمَا بعدَها قبلَ ملابستهِ للأجزاءِ الأُخَرَ نحوَ:

"ماتَ كلُّ أبٍ لي حَتَّى آدمُ"، أوفِي إثباتِها نحوُ: "ماتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبياءُ"، وفِي زمانٍ واحدٍ نحوَ: "جاءَنِي القومُ حَتَّى خالدٌ" إِذَا جاؤوكَ معًا، ويكونُ خالدٌ أضعفَهم أَوْ أَقْوَاهم، بمعنَى تفضيلِ المسندِ أَنَّهُ يُعتبَرُ فِي الذِّهنِ معلَّقٌ بالمتبوعِ أَوَّلًا وبالتَّابعِ ثانيًا؛ باعتبارِ أَنَّهُ أقوَى أجزاءِ المتبوعِ أَوْ أَضعفُها)[5] انتهى.

---

(١) مكررة في الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٤٦.

(٣) طمس في "س".

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ٢٤٧.

(والثَّاني: اقترانُها بِـ"إمَّا" نحوَ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1].

والثَّالثُ: اقترانُها بِـ"لَا"؛ إنْ سُبقتْ بنفيٍ ولم تُقْصَدِ المعيَّةُ نحوَ: "مَا قامَ زيدٌ ولَا عمرٌو"، ولتفيدَ أَنَّ الفعلَ منفيٌّ عَنْهُمَا في حالتَيْ الاجتماعِ والافتراقِ، ومِنْهُ: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾[2]، والعطفُ حينئذٍ مِنْ عطفِ الجملِ عندَ بعضِهم عَلَى إضمارِ العاملِ، والمشهورُ أَنَّهُ مِنْ عطفِ المفرداتِ، وإذَا فُقِدَ أحدُ الشَّرطينِ؛ امتنعَ دخولُها؛ فَلَا يجوزُ نحوُ: "قامَ زيدٌ ولَا عمرٌو"، وإنَّما جازَ ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[3]؛ لأَنَّهُ في "غيرِ" معنَى النَّفْيِ، وإنَّما جازَ قَوْلُهُ:

فَاذْهَبْ فَأَيُّ فَتًى في النَّاسِ أَحْرَزَهُ ... مِنْ حَتْفِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولَا جَبَلُ[4].

-بحاءٍ مهملةٍ وراءٍ وزايٍ- (أَيْ: جَعَلَهُ في حِرْزٍ يمنعُ مِنَ الوصولِ إِلَيْهِ، والحِرْزُ: الموضعُ الحصينُ. (مِن حتفِهِ) -بالحاءِ المهملةِ والمثنَّاةِ الفوقيَّةِ، أَيْ: مَوْتَهُ. (ظُلَمٌ): جمعُ ظُلْمَةٍ. (دُعْجٌ): جمعُ دعجاءَ، وهِيَ الشَّديدةُ السَّوادِ، والعربُ تُسمِّي أَوَّلَ المحاقِ الدَّعجاءَ، وهِيَ ليلةُ ثمانٍ وعشرينَ، والثَّانيةُ: السَّوَارُ، والثَّالثةُ: الفلتةُ، وهِيَ ليلةُ الثَّلاثينَ.

(ولَا جَبَلُ) -بالجيمِ الموحَّدةِ-: واحدُ الجبالِ، وفي بعضِ النُّسَخِ (حِيَلُ) -بالحاءِ المهملةِ المكسورةِ المثنَّاةِ التَّحتيَّةِ المفتوحةِ-: جمعُ حِيلَةٍ.

وفي الشَّرْحِ: (لَا يقالُ: فيلزمُ مِمَّا ذكرَهُ المصنِّفُ مشاركةُ غيرِ "هَلْ" مِنْ أدواتِ الاستفهامِ "هَلْ" في كونِها للنَّفْيِ، فيعارضُ مَا تقدَّمَ لَهُ في "هَلْ"؛ لأَنَّا نقولُ: اختصاصُ "هَلْ" بِهَذَا الحكمِ إِنَّمَا وردَ هُنَا بالنِّسبةِ إِلَى الهمزةِ، لَا إِلَى كلِّ أدواتِ الاستفهامِ؛ فَلَا معارضةَ -إِذَنْ- وهُوَ

(١) سورة الإنسان: ٣.

(٢) سورة سبأ: ٣٧.

(٣) سورة الفاتحة: ٧.

(٤) من البسيط، للمتنخل، في: ديوان الهذليين ٢/٣٥، وأمالي ابن الشجريّ ٢/٢٢٣، ومغني اللبيب ١/٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/١٣.

ظاهرٌ)[1].

(**لأَنَّ المعنَى: لَا فَتًى أَحْرَزَهُ، مثلَ: (فَهَلْ يُهلكُ إِلَّا القومُ الفاسقونَ)[2]، ولَا يجوزُ: ("مَا اختصمَ زيدٌ ولَا عمرٌو"؛ لأَنَّهُ للمعيَّةِ، ليسَ غيرَ**).

(قَدْ يقالُ: منعَ المصنِّفُ مِنْ دخولِ "لَا" في هَذَا المثالِ؛ لانتفاءِ القيدِ، وهُوَ عدمُ قصدِ المعيَّةِ، وذلكَ -بعينهِ- موجودٌ في الآيةِ الآتيةِ: ﴿**وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ**﴾[3] إِلَى آخرِها، فَإِنَّ الاستواءَ يُطلبُ فِيهِ المعيَّةُ بينَ المتعاطفينِ المستويينِ، وقَدْ أجازَ دخولَ "لَا"، (فَيُشْكِلُ)[4] فِيهَا، وجوابُهُ أَنْ يقالَ: منعَ دخولَ "لَا" في المثالِ، إِنَّمَا هُوَ لقصدِ أَنْ يفيدَ كونَ الفعلِ منفيًّا عَنْ متعاطفِيها في حالتَيْ الاجتماعِ والافتراقِ، وإجازةُ دخولِها في هذهِ الآيةِ ليسَ لِهَذَا المعنَى، بَلْ إِنَّمَا هِيَ فِيهِ لمجرَّدِ الصِّلَةِ. ولَوْ دخلتْ في المثالِ بِهَذَا المعنَى؛ لَمْ يمتنعْ؛ (فَلَا إشكالَ)[5]. وثبتَ في أكثرِ النُّسَخِ "لَا غيرَ"، "مَا علمتُ (عليهِ)[6] غيرَ مَرَّةٍ"، وفي بعضِها: "ليسَ غيرَ؛ فَلَا إشكالَ)[7].

(**وأَمَّا: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[8] [٢٥١/ب] فَـ"لَا" الثَّانيةُ والرَّابعةُ والخامسةُ زوائدُ؛ لأمنِ اللَّبْسِ**).

هَذَا جوابُ سؤالٍ تقديرُهُ أَنَّ الاستواءَ فِيهِ معنَى المعيَّةِ، كالاختصامِ، وقَدْ وردَ "لَا" فِيهِ في هذهِ الآيةِ، وتقديرُ الجوابِ أَنَّ "لَا" الواقعةَ بينِ المستويينِ في الآيةِ زائدةٌ (لَا منافيةٌ)[9] للفعلِ عَنِ

(١) تحفة الغريب ٢/ ١٠٤٧.

(٢) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٣) سورة فاطر: ١٩.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) تحفة الغريب ٢/١٠٤٧ .

(٨) سورة فاطر: ١٩- ٢٢.

(٩) في الأصل: لأنه فيه.

اثنينِ في حاليَّ الاجتماعِ والافتراقِ حَتَّى لَوْ كانتْ كذلكَ كَمَا في المثالِ: (امتنعَ دخولُها بينَ المستويينِ، وفي حاشيةِ التَّفتازانيِّ[1] عندَ الكلامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ)، ولَا في ("ولَا الظُّلُمَاتُ ولَا النُّورُ ولَا الظِّلُّ" مؤكِّدةٌ[2] مذكِّرةٌ للنَّفْيِ، مِثْلُهَا في "لَمْ يجئْ زيدٌ ولَا عمرٌو"، وبخلافِها في: "ولَا النُّورُ ولَا الحرورُ ،ولَا الأمواتُ"؛ فَإِنَّهَا زائدةٌ مختصَّةٌ؛ إِذْ لَا يستقيمُ :ولَا يستوِي النُّورُ انتهى[3].

(والرَّابعُ: اقترانُها بِـ"لكنْ" نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[4].

والخامسُ: عطفُ المفردِ السببيِّ عَلَى الأجنبيِّ عندَ الاحتياجِ إِلَى الرَّبْطِ كَـ"مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوهُ"، ونحوِ: "زيدٌ قائمٌ عمرٌو وغلامُهُ"، وقَوْلُكَ في بابِ الاشتغالِ: "زيدًا ضربتُ عَمْرًا وأخاهُ".

والسَّادسُ: عطفُ العقدِ عَلَى التَّيِّفِ، نحوَ: "أحدٌ وعشرونَ").

في الشَّرْحِ: (المرادُ بالعَقْدِ مَا كانَ مِنْ مرتبةِ العشراتِ أَوِ المِئِينَ أَوِ الألوفِ، والمرادُ بالتَّيِّفِ مَا كانَ مِنْ مرتبةِ الآحادِ، وهُوَ مشدودُ الياءِ، وتُخفَّفُ، وهُوَ واويُّ العينِ مِنْ: نَافَ ينوفُ؛ إِذَا زادَ، وفي الصِّحَاحِ[5] والقاموسِ[6]: وكُلُّ مَا زادَ عَلَى العقدِ تَيِّفٌ حَتَّى يبلغَ العقدَ الثَّاني،ومَا ذكرَهُ المصنِّفُ مِنْ هَذَا الحكمِ إِنَّمَا يكونُ عندَ إرادةِ تعلُّقِ العاملِ بالعقدِ والتَّيِّفِ –دفعةً واحدةً أَوْ غيرَ دفعةٍ– مَعَ انتفاءِ قصدِ التَّرتيبِ، وإِلَّا فَلَا مانعَ مِنْ أَنْ يقالَ: قبضتُ ثلاثةً فعشرينَ، أَوْ "ثُمَّ عشرينَ"؛ إِذَا قصدَ التَّرتيبَ بِلَا مهلةٍ، أَوْ بِهَا؛ فثبتَ –بذلكَ– أَنَّ الواوَ لَا تنفردُ بعطفِ العقدِ

---

(١) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ، فقيه متكلم، أصوليّ نحويّ بلاغيّ، توفي سنة ٧٩٢هـ، من تصانيفه: الشرح المختصر على تلخيص المفتاح، وإرشاد الهادي، ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١١٢/٦، والبدر الطالع بمحاسن مَن بعدَ القرن السابع ٣٠٣/٢.

(٢) طمس في "س".

(٣) ينظر: المطوَّل ٣٩٧.

(٤) سورة الأحزاب: ٤٠.

(٥) ٤/ ١٤٣٦.

(٦) ٨٥٨/١.

عَلَى النَّيِّفِ مطلقًا -كَمَا هُوَ ظاهر كلامِهِ-)[1].

(والسَّابِعُ: عطفُ الصِّفَاتِ المفرَّقةِ مَعَ اجتماعِ منعوتِها، كقولِهِ:

بكيــتُ ومَــا بُكَــا رجــلٍ) حــزينٍ عَلَــى رَبْعَــيْنِ مســلوبٍ وبَــالِي[2]

في الصِّحَاحِ: (البكاءُ يُمَدُّ ويُقْصَرُ إذَا مددتَ أردتَ الصَّوْتَ الَّذِي يكونُ مَعَ البكاءِ، وإذَا قصرتَ أردتَ الدُّموعَ وخروجَها). انتهى[3].

(بعدَ أَنْ أنشدَ هَذَا البيتَ شاهدًا عَلَى ذلكَ، وهُوَ مَا أنشدَ ابنُ الأَنْبَارِيّ[4] لحسانِ بنِ ثابتٍ[5]:

بكــتْ عَيْــنِي وحُــقَّ لَهَــا بُكَاهَــا ومَــا يُغْــنِي البُكَــاءُ ولَا العويــلُ[6].

فَإِنَّ العويلَ هُوَ رفعُ الصَّوْتِ بالبكاءِ، فَلَوْ حُمِلَ "البكاءُ" عَلَى الصَّوْتِ الَّذِي يكونُ عندَ خروجِ الدَّمْعِ؛ لَمْ يُستفَدْ فائدةٌ جديدةٌ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ أرادَ: ومَا يُغْنِي البكاءُ -أَيْ: سَكْبَ العينِ لدموعِها- ولَا العويلُ -أَيْ: رَفْعَ الصَّوْتِ بالبكاءِ؛ فيُستفادُ مِنْ كلِّ لفظٍ معنًى غيرُ مَا يُستفادُ مِنَ الآخَرِ)[7].

---

(١) تحفة الغريب ٢/ ١٠٤٨،١٠٤٧.

(٢) من الوافر، لابن ميادة، في ديوانه: ٢١٤ ، وهو في: الكتاب ٤٣١/١، والمقتضب ٢٩١/٤، وأوضح المسالك ٢٨١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢.

(٣) ٢٢٨٤/٦.

(٤) محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشَّار، أبو بكر الأنباريّ، الإمام الحافظ اللغويّ المقرئ النحويّ، توفي سنة ٣٢٨هـ، من تصانيفه: كتاب الأضداد، وإيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله -عَزَّ وجَلَّ-، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٩٧/١، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦١٤.

(٥) حسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجيّ الأنصاريّ، شاعر الرسول ﷺ، توفي سنة ٤٠هـ، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ٦/٢، وتاريخ الإسلام ٤٨٤/٢.

(٦) من الوافر، لحسَّان بن ثابت، في: الكامل ١٧٨/١، وجمهرة اللغة ١٠٢٧/٢، ولكعب بن مالك في لسان العرب ٨٢/١٤، وبلا نسبة في: الصحاح ٢٢٨٤/٦، والمخصَّص ١٦/٥.

(٧) تحفة الغريب ١٠٤٨/٢،١٠٤٩.

(**حزينٍ**): وهَذَا المصراعُ ساقطٌ في بعضِ النُّسَخِ. (**عَلَى رَبْعَيْنِ مسلوبٍ**): أَيْ: ذاهبًا بالكُلِّيَّةِ، (**وبَالِي**): أَيْ: بقيتْ آثارُهُ.

وفي الشَّرْحِ: ("البُكَا" في البيتِ مقصورٌ[1]. وفي شرحِ الشَّافيةِ للجاربردى[2]: وقَدْ جاءَ في مصدرِ "بَكَى" المدُّ؛ (إِذْ لَا يَخْلُو البكاءُ في الغالبِ مِنَ الصُّراخِ؛ فأَجْرَوْهُ مَجْرَاهُ)[3]. وقِيلَ: ولَمْ يجئْ في المصادرِ عَلَى فعلِ الأسرَى وهُدَى وبكى، وكأَنَّهُ أرادَ -بالرَّبْعِ المسلوبِ- الذَّاهبَ بالكلِّيَّةِ؛ بحيثُ لَا عينَ لَهُ ولَا أثَرَ، و-بالبَالِي- الرَّبْعَ الَّذِي ذهبتْ عينُهُ وبقيَ شيءٌ مِنْ آثارِهِ)[4].

(**والثَّامنُ: عطفُ مَا حَقُّهُ التَّثنيةُ أَوِ الجمعُ**).

يَعني: مَا الأصلُ أَنْ يُثَنَّى ويُجْمَعَ -وإِنْ كانَ العطفُ فِيهِ ليسَ بشاذٍّ-.

(**نحوَ قولِ الفرزدقِ**:

(**إِنَّ الرَّزِيَّـــــةَ** لَا رَزِيَّـــــةَ مِثْلُهَـــــا فُقْـــدَانُ مِثْـــلِ محمَّـــدٍ ومحمَّـــدِ[5]

(-بالهمزِ-: المصيبةُ، ويجوزُ التَّخفيفُ بقلبِها ياءً وإدغامِ الياءِ الأُولى فِيهَا (**لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا**) فُقْدَانُ مثلِ محمَّدٍ ومحمَّدٍ. والمرادُ بِهِمَا محمَّدٌ ولدُ الحَجَّاجِ بنِ يوسفَ الثَّقفيِّ[6]، ومحمَّدٌ أخوهُ. ورَوَى أن الحجاجُ لـمَّا نُعِيَا إِلَيْهِ قالَ: سُبْحَانَ اللهِ، محمَّدٌ ومحمَّدٌ في يومٍ واحدٍ. وفي قولِ المصنِّفِ:

---

(١) ينظر: تحفة الغريب ١٠٤٨/٢.

(٢) هو: أحمد بن الحسن الجاربرديّ، فخر الدين، كان فاضلًا دَيِّنًا خَيِّرًا، توفي سنة ٧٤٦هـ، من تصانيفه: شرح الحاوي في الفقه، وشرح شافية ابن الحاجب، وشرح الكشاف، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٣٠٣/١، ومعجم المؤلفين ٤/١، والأعلام ١١١/١.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحفة الغريب ١٠٤٨/٢، ١٠٤٩.

(٥) من الكامل، للفرزدق، في: ديوانه ١٤٦، والبيان والتبيين ٢١٥/٢، والكامل ٨٠/٢، وأوضح المسالك ٣٢١/٣، وهمع الهوامع ١٨٨/٣، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢.

(٦) الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفيّ، أبو محمَّد، وَلِيَ الحجازَ والعراقَ، كان شديدًا سفَّاحًا، توفي سنة ٩٥هـ، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ٤٩٥/١، والأعلام ١٦٨/٢.

"مَا حَقُّهُ التَّثنيةُ" إشارةٌ إلَى أَنَّ مثلَ هَذَا الواقعِ في البيتِ خرجَ عَنْ حَقِّهِ، وأُتَى عَلَى مَا لَا يَنبغي. وفِيهِ نظرٌ؛ فَفِي "التَّسهيلِ" أَنَّ (العطفَ سائغٌ دونَ شذوذٍ، مَعَ قصدِ التَّكثيرِ، أَوِ الفصلِ -ظاهرًا أَوْ مقدَّرًا-)[1].

فمثالُ "التَّكثيرِ" قولُ جريرٍ:

تَخْـدِي بِنَـا نُجُـبٌ أَفْـنَى عَرَائِكَهَـا خِمْـسٌ وخِمْـسٌ وتأويـبٌ وتأويـبُ[2].

(تخدي)[3]، والنُّجُبُ مِنَ الإبلِ: جمعُ نجيبٍ، وأَفْنَى: أَيْ: أَذْهَبَ، [٢٥٢/أ] وعرائكُها: طبائعُها في الجَلَدِ عَلَى السَّيْرِ، والخِمْسُ -بالكسرِ- مِنْ إظماءِ الإبلِ، أَيْ: تُرْوَى ثلاثةَ أيَّامٍ وتُرَدُّ اليومَ الرَّابعَ، والتَّأويبُ: أَنْ يسيرَ النَّهارَ أجمعَ، وينزلُ اللَّيْلَ، فليسَ المرادُ أَنَّهُ أَفْنَى عرائكَها خِمْسَانِ وتأويبانِ، بَلِ المرادُ التَّكثيرُ.

ومثالُ "الفصلِ الظَّاهِرِ" قَوْلُهُ ﷺ: (أُذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ، نفسٌ في الشِّتاءِ، ونفسٌ في الصَّيْفِ[4]).

ومثالُ "الفصلِ المقدَّرِ" بيتُ الفرزدقِ، وقولُ الحَجَّاجِ[5].

(وقولُ أَبِي نواسٍ[6]:

أَقَمْنَـا بِهَـا يَوْمًـا ويَوْمًـا وثَالِثًـا ويَوْمًـا لَـهُ يَـوْمُ التَّرَحُّـلِ خَـامِسُ[7]

---

(١) التسهيل ١٢.

(٢) من البسيط، لجرير، في: ديوانه ٣٥، وتعليق الفرائد ٢١٠/١، وشرح التسهيل ٦٤/١، وهمع الهوامع ١٤٩/١.

(٣) سقط من "س".

(٤) صحيح البخاريّ ١١٣/١، كتاب مواقيت الصلاة (باب الإبراد بالظهر في شدة الحر) الحديث رقم ٥٣٧، وصحيح مسلم ٤٣١/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر) الحديث رقم ٦١٧، وموطأ مالك ٢١/٢، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب النهي عن الصلاة بالهاجرة) الحديث رقم ١٢/٣٨.

(٥) تحفة الغريب ١٠٤٩/٢.

(٦) الحسن بن هانئ الحكميّ الدمشقيّ، أبو نواس، من أشهر شعراء الدولة العباسية، غلب عليه شعر الزهد، توفي سنة ١٩٩هـ، ينظر ترجمته في: مختصر تاريخ دمشق ٧٧/٧، وسير أعلام النبلاء ٢٧٩/٩.

(٧) من الطويل، لأبي نواس، في: ديوانه ٢٩٥، والكامل ١٠٧/٣، وأوضح المسالك ٣٢١/٣، وهمع الهوامع ١٨٨/٣، وخزانة الأدب ٤٦٢/٧.

وهَذَا البيتُ يتساءَلُ أهلُ الأدبِ عَنْهُ فيقولونَ: كَمْ أَقامُوا؟، والجوابُ: ثمانيةٌ؛ لأَنَّ "يومًا" الأخيرَ رابعٌ، وقَدْ وصفَ بِأَنَّ يومَ الرَّحيلِ خامسٌ لَهُ؛ وحينئذٍ يكونُ يومُ التَّرَحُّلِ هُوَ ثامنٌ بالنِّسبةِ إِلَى أَوَّلِ يومٍ).

(والصَّوابُ أَنَّ أَيَّامَ (الإقامةِ سبعةٌ؛ لأَنَّ الثَّامنَ -وهُوَ خامسُ اليومِ الرَّابعِ- يومُ ترحُّلٍ لَا يومُ إقامةٍ، وقَدْ يُفيدونَ عَنْ ذلكَ)[1] بِمَا يَأْتِي في آخِرِ هذهِ المقالةِ، ويُحكى أَنَّ سببَ إنشاءِ أَبِي نواس هذهِ المقطَّعةَ الَّتِي مِنْهَا هَذَا البيتُ أَنَّهُ مَرَّ بِـ"المدائنِ"، فعدلَ إِلَى "ساباطَ" قالَ بعضُ أصحابِهِ: فَدَخَلْنَا إيوانَ كِسْرَى، فَرَأَيْنَا آثارًا في مكانٍ حسنٍ يدلُّ عَلَى اجتماعٍ كانَ لقومٍ قَبْلَنَا، فَأَقَمْنَا خمسةَ أَيَّامٍ، فشربَ هنالكَ وسَألنا أَبَا نواسٍ صفةَ الحالِ فقالَ:

ودارِ نُـــدَامَى عَطَّلوهَـــا وأَدْلَجُـــوا ... بِهَـــا أثَـــرٌ مِـــنْهُمْ جديـــدٌ ودارسُ

مَسَـاحِبُ مِـنْ جَـرِّ الزُّقَـاقِ عَلَـى الثَّـرَى ... وأضـــغاثُ ريحـــانٍ جـــنِيٌّ ويـــابسُ

وقفـتُ بِهَـا صَـحْبِي فَجَـدَّدتُ عَهْـدَهُمْ ... وإِنِّي عَلَـــى أمثـــالِ ذاكَ لحـــابسُ

ولَـمْ أَدْرِ مَـا هُـمْ غـيرَ مَـا شـهدتْ بِـهِ ... بشـــرقيِّ ســـاباطِ الـــدِّيارِ البســـابسُ

أَقَمْنَـــا بِهَـــا يومًـــا، ويومًـــا، وثالثًـــا ... ويومًـــا لَـــهُ يـــومُ التَّرَحُّـــلِ خـــامسُ

تُـــدَارُ إِلَيْنَـــا الـــرَّاحُ فِي عســـجديَّةٍ ... حَبَتْهَـــا بـــأَنواعِ التَّصـــاويرِ فـــارسُ

قَرارتُهَـــا كِسْـــرَى وفِي جَنباتِهَـــا ... مَهَـــا يُـــدَرِّيهَا بالقســـيِّ الفـــوارسُ

فللخمـــرِ مَـــا زُرَّتْ عليـــهِ جُيوبُهَـــا ... وللـــماءِ مَـــا دارتْ عليـــهِ القلانـــسُ.

وفي هذهِ الحكايةِ تصريحٌ بأَنَّهم أَقامُوا خمسةَ أَيَّامٍ. وعليهِ؛ فينبغي أَنْ يكونَ الضَّميرُ مِنْ قَوْلِهِ: "لَهُ يومُ التَّرَحُّلِ خامسُ" ليسَ عائدًا إِلَى اليومِ الرَّابعِ، وإِنَّمَا يعودُ إِلَى مجموعِ الأربعةِ المتقدِّمةِ باعتبارِ المذكورِ معنَى أَنَّ يومَ التَّرَحُّلِ خامسٌ لِمَا ذكرَ مِنَ الأَيَّامِ الأربعةِ وجعلَ يومَ التَّرَحُّلِ مِنْ أَيَّامِ الإقامةِ باعتبارِ وقوعِ الإقامةِ في معظمِهِ. وقَدْ أوردَ هذهِ الحكايةَ في شرحِ مقصورةِ[2] حازمٍ

(١) طمس في "س".

(٢) ٣/ ١٠٤٤، ١٠٤٥.

السَّيِّدُ الشَّرِيفُ إمامُ العلومِ اللِّسانيَّةِ قاضِي الجماعةِ بغرناطةَ أَبُو القاسِمِ محمَّدٌ السَّبتيُّ)[1].

(**التَّاسِعُ: عطفُ مَا لَا يُستغنَى عَنْهُ كَ"اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو"، و"اشتركَ زيدٌ وعمرٌو". وهَذَا مِنْ أقوَى الأدلَّةِ عَلَى عدمِ إفادتِها التَّرتيبَ. ومِن ذلكَ: "جلستُ بينَ زيدٍ وعمرٍو"؛ ولِهَذَا كانَ الأصمعيُّ يقولُ: الصَّوَابُ:**

.... **بينَ الدَّخُولِ وحَوْمَلِ**)[2]

لَا "فَحَوْمَلِ"، وأُجيبَ بِأَنَّ التَّقديرَ بينَ نواحِي "الدَّخُولِ"، فَهُوَ كقولِكَ: "جلستُ بينَ الزَّيْدَيْنِ فَالعَمْرَيْنِ"، أَوْ بِأَنَّ "الدَّخُولَ" مشتملٌ عَلَى أماكنَ).

(وتُشاركُها في هَذَا الحكمِ "أَمِ" المتَّصلةُ في نحوِ: سواءٌ عليَّ أَقمتَ أَمْ قعدتَ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا اعترافٌ مِنْهُ بِأَنَّ الواوَ غيرُ منفردةٍ بِهَذَا الحكمِ، فيعارضُ قَوْلَهُ أَوَّلًا: تنفردُ عَنْ سائرِ أحرفِ العطفِ بِمَا ذكرَهُ)[3].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: قَوْلُهُ أَوَّلًا بناءً عَلَى مَا قالَ غيرُهُ مِنَ النُّحَاةِ، وقَوْلُهُ هُنَا اعتراضٌ مِنْهُ عَلَيْهِمْ)[4].

(فَإِنَّهَا عاطفةٌ مَا لَا يُستغنَى عَنْهُ).

(والعاشرُ والحادِي عشرَ: عطفُ العامِّ عَلَى الخاصِّ، وبالعكسِ، فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[5]، والثَّاني

---

(١) تحفة الغريب ١٠٥٠/٢. وهو: محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن أحمد السبتيّ، من مؤرخي "سبتة" وهي مدينة في المغرب، من تصانيفه: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، وشرح الخزرجية، توفي بعد سنة ٨٢٥هـ، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٧/٨.

(٢) من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه ٢١/١، وتمامه: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى ، والأصول ٣٨٥/٢، والجنى الداني ٦٤/١، وأوضح المسالك ٣٢٢/٣، وهمع الهوامع ١٨٦/٣.

(٣) تحفة الغريب ١٠٥١/٢.

(٤) المنصف ٢/ ٣٠٢.

(٥) سورة نوح: ٢٨.

نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1] الآية).

(ويشاركُها في هَذَا الحكمِ الأخيرِ "حَتَّى" كَـ"ماتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبياءُ" و"قدمَ الحَاجُّ حَتَّى المشاةُ"؛ فَإِنَّهَا عاطفةٌ خاصًّا عَلَى عامٍّ).

الإشارةُ بالأخيرِ إِلَى عطفِ الخاصِّ عَلَى العامِّ، وأَمَّا المعنَى الآخَرُ وهُوَ عطفُ العامِّ عَلَى الخاصِّ؛ فَلَا يشاركُها فِيهِ؛ فتثبتُ مخالفتُها لَهَا، وانفرادُ الواوِ عَنْهَا بمجموعِ الأمرينِ.

في الشَّرْحِ: يردُ عليهِ مَا وردَ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ[2].

قَالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: يجابُ عَنْهُ بِمَا أَجَبْنَا بِهِ عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ)[3].

(والثَّاني عشرَ: عطفُ عاملٍ [٢٥٢/ب] حُذِفَ وبقيَ معمولُهُ عَلَى عاملٍ آخَرَ مذكورٍ يجمعُهما معنًى واحدٌ، كقولِهِ:

..... **وزَجَّجْــنَ الحَوَاجِــبَ والعُيُونَــا)**[4]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، وصدرُهُ:

إِذَا مَــا الغَانِيَــاتُ بَــرَزْنَ يَوْمًــا .....

ومعنَى "زَجَّجْنَهَا": دَقَّقْنَهَا وطَوَّلْنَهَا، يقالُ: رجلٌ أَزَجُّ، وامرأةٌ زَجَّاءُ إِذَا كانَ حَاجِبُها طويلًا دقيقًا)[5].

(أَيْ: وَكَحَّلْنَ العُيُونَ، والجامعُ بَيْنَهُمَا التَّحسينُ، ولَوْلَا هَذَا التَّقييدُ لَوَرَدَ: "اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعدًا" إِذِ التَّقديرُ: "فذهبَ الثَّمنُ صاعدًا").

(تقديرُهُ: أَنَّ الفاءَ في هَذَا المثالِ عطفتْ عاملًا حُذِفَ -وهُوَ "ذَهَبَ"-، وبقيَ معمولُهُ -

(١) سورة الأحزاب: ٧.

(٢) ينظر: تحفة الغريب ١٠٥١/٢.

(٣) المنصف ٢/ ٣٠٢.

(٤) من الوافر، للراعي النميريّ، في: ديوانه ٢٣٢، وارتشاف الضرب ١٤٩٠/٣، وأوضح المسالك ٢١٧/٢، والمقاصد النحوية ١٠٧١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢.

(٥) تحفة الغريب ١٠٥٢/٢.

وهُوَ "صاعدًا"- عَلَى العاملِ الآخَرِ -وهُوَ "اشتريتُ"-، لكنْ لمَّا قُيِّدَ الأَوَّلُ بِأَنَّ العاملينِ يجمعُهما معنًى واحدٌ؛ خرجَ هَذَا المثالُ؛ إِذِ الاشتراءُ وذهابُ الثَّمنِ صاعدًا لَا يجمعُهما معنًى واحدٌ بخلافِ التَّرجيحِ والتَّكحيلِ، فَإِنَّهُمَا يجمعُهما معنًى واحدٌ، وهُوَ التَّحسينُ. فَإِنْ قلتَ: مَا وقعُ الجملةِ الَّتِي ذُكرتْ أَوَّلًا، وهِيَ قَوْلُهُ: "يجمعُهما معنًى واحدٌ"؟ قلتُ: هِيَ فِي محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ مِنْ معمولَيِ المصدرِ الَّذِي هُوَ "عطفٌ" أَوْ مِنْ عاملِ المجرورِ عَلَى أَنَّهُ مضافٌ إِلَيْهِ والمجرورِ بِـ"عَلَى" كَمَا فِي قولِكَ: "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ضاحكينِ"، ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لذينكَ المعمولينِ (لاختلافِ العاملِ فيهِمَا لفظًا ومعنًى، والإِتْبَاعُ مَعَهُ ممتنعٌ)[1].

(والثَّالثَ عشرَ: عطفُ الشَّيْءِ عَلَى مُرادفِهِ نحوَ: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[2]، ونحوَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[3]، ونحوَ: ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[4].

وقَوْلُهُ ﷺ: "لِيَلِنِي مِنْكُمْ ذَوُو الأَحلامِ والنُّهَى"[5].

(أخرجَهُ مسلمٌ[6] والنَّسائيُّ[7] مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ، وزعمَ أهلُ البيانِ أَنَّ التَّطويلَ للفائدةِ مِنْ طرقِ التَّعبيرِ عَنِ المرادِ بِمَا لَا يقبلُ، وعُنِيَ بالتَّطويلِ أَنْ يُؤْتَى بزائدٍ لَا يتعيَّنُ للزِّيادةِ،

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة يوسف: ٨٦.

(٣) طمس في "س".

(٤) سورة طه: ١٠٧.

(٥) صحيح مسلم ٣٢٣/١، كتاب الصلاة (باب تسوية الصفوف، وإقامتها، وفضل الأوّل فالأوّل منها) الحديث رقم ٤٣٢، والسُّنن الكبرى للنسائي ٤٢٩/١، كتاب المساجد (من يلي الإمام ثم الذي يليه) الحديث رقم ٨٨٣، وسنن الترمذيّ ٤٤٠/١، أبواب الصلاة (باب ما جاء ليليني منكم أُولو الأحلام والنُّهَى) الحديث رقم ٢٢٨.

(٦) مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن ورد القشيريّ النيسابوريّ، أبو الحسين، أحد علماء الحديث النبويّ عند أهل السُّنّة والجماعة، توفي سنة ٢٦١هـ، من تصانيفه: صحيح مسلم، وهو أصح كتب الحديث بعد البخاريّ، ينظر ترجمته في: طبقات علماء الحديث ٢٨٦/٢، وقلادة النحر ٥٨٢/٢.

(٧) أحمد بن شعيب بن عليّ بن سنان النسائيّ، أبو عبدالرحمن، محدّث وقاضٍ وأحد أئمة الحديث، توفي سنة ٣٠٣هـ، من تصانيفه: السنن الكبرى، والسنن الصغرى، وفضائل الصحابة، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٧٠/٧١، ووفيات الأعيان ٧٧/١.

واعترضَ بِأَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مَرَّتَيْنِ فِيهِ فائدةُ التَّأكيدِ. وقَدْ قالَ النُّحَاةُ أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَفُ عَلَى نفسهِ تأكيدًا وعدم تعين الزائد لَا يدفعُها، والفائدةُ التَّأكيديَّةُ معتبرةٌ في الإطنابِ)[1].

(وقولُ الشَّاعِرِ:

..... **وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا ومَيْنَا**[2]

هَذَا عَجُزُ بيتٍ صدرُهُ:

وقَدَّدَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ .....

(والشِّعْرُ لعديّ بنِ زيدٍ[3] يذكرُ فِيهِ عذرَ الزَّبَّاءِ لجذيمةَ الأبرشِ[4]، والبيتُ في قِصَّةِ قتلِ (الزَّبَّاءِ)[5] جذيمةَ، وسنذكرُها -إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى- في البابِ الخامسِ. والكَذِبُ والمَيْنُ بمعنًى واحدٍ، وقَدَّدَتْ: قَطعتْ، والرَّاهِشَانِ -بالشِّينِ المعجمةِ-: عِرْقَانِ في باطنِ الذِّراعينِ، والضَّميرُ في "راهشيهِ" و"أَلْفَى" لجذيمةَ، وفي "قَدَّدَتْ" وفي "قولِهَا" للزَّبَّاءِ)[6].

(وزعمَ بعضُهم أَنَّ الرِّوايةَ: "كذبًا مُبِينًا")

قالَ البهاءُ السبكيُّ: (هَذَا أوفقُ لبقيَّةِ القصيدةِ؛ لأَنَّ أبياتَهَا كُلَّهَا مكسورٌ فِيهَا مَا قبلَ الياءِ، بخلافِ مَا رواهُ الجمهورُ، والظَّاهِرُ أَنَّهُ وهمٌ؛ فَلَا عطفٌ ولَا تأكيدٌ)[7].

---

(١) تحفة الغريب ١٠٥٢/٢.

(٢) من الوافر، لعديّ بن زيد العباديّ، في ديوانه ١٨٣، والصحاح ٢٢١٠/٦، وأوضح المسالك ٣٦١/٣، وهمع الهوامع ٥٠٩/٢، وشرح شواهد المغني ١٩٤/١.

(٣) عديّ بن زيد بن حماد العباديّ التميميّ، شاعر من الجاهلية، نصرانيٌّ من أهل الحيرة، أول مَن كتب بالعربية في ديوان كسرى، توفي سنة ٣٥ قبل الهجرة، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٠٥/٤٠، وتاريخ الإسلام ٩٩/٣.

(٤) هو مالك بن فهم بن غنم بن عدثان، من الأزد، أول من ملك على العرب بأرض الحيرة، توفي نحو ١٥٧ق م.

(٥) سقط من "س".

(٦) المنصف ٣٠٢/٢.

(٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ٥٨٠/١.

(ولكَ أَنْ تُقَدِّرَ الأحلامَ في الحديثِ، جمعَ: حُلُمٍ -بضمَّتينِ-، فالمعنَى: "لِيَلِنِي البالغونُ العقلاءُ". وزعمَ ابنُ مالكٍ[1] أَنَّ ذلكَ قَدْ يَأْتِي في "أَوْ" وأَنَّ مِنْهُ: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ﴾[2]).

(والرَّابعَ عشرَ: عطفُ المقدَّمِ عَلَى متبوعِهِ؛ للضَّرورةِ، كقولِهِ:

أَلَا يَـــا نَخلـــةً مِـــنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ عَليـــكِ ورحمـــةُ اللهِ السَّـــلَامُ)[3]

(وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ هَذَا البيتَ في البابِ السَّادسِ حيثُ ذكرَ الخامسَ عشرَ مِنَ الأمورِ الَّتِي اشتهرتْ بينَ المعربينَ. والصَّوابُ خلافُها. وحَكَى هُنَاكَ عَنْ أَبِي الفتحِ[4] أَنَّ الأَوْلَى حَمْلُهُ عَلَى ضميرِ الظَّرْفِ، لَا عَلَى تقديمِ المعطوفِ عَلَى المعطوفِ عليهِ[5]. وإِنِ اعتُرِضَ بِأَنَّهُ تخلَّصَ مِنْ ضرورةٍ بأُخرى -وهِيَ العطفُ- مَعَ عدمِ الفصلِ.

وفي الشَّرْحِ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مثلَ هَذَا العطفِ ضرورةٌ؛ بدليلِ قولِ بعضِ العربِ في النَّثْرِ: "مررتُ (برجلٍ)[6] سواءٍ والعدمُ"، وبدليلِ قولِ عمرَ بنِ أَبِي ربيعةَ[7]:

قلـــتُ إِذَا أَقْبَلَـــتْ وزَهْـــرٌ تَهَـــادَى .....[8]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٦٥.

(٢) سورة النساء ١١٢.

(٣) من الوافر، للأحوص، وهو في الأصول ١/٣٢٦، والمقاصد النحوية١/٤٩٧، وشرح شواهد المغني١/٣٦٤، الأدب ١/٤٠٠.

(٤) عثمان بن جِنِّي المشهور بابن جِنِّي، أبو الفتح، عالمٌ نحويٌّ كبيرٌ، تلميذُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، توفي سنة ٣٩٢هـ، من تصانيفه: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، ينظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين ١/٢٤، ونزهة الألباء ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/٣٨٨.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة بن المغيرة، أبو الخطاب، من أشعر شعراء قريش، أحد شعراء الدولة الأموية، اشتهر بالغزل، توفي سنة ٩٣هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٤٣٦، ومعجم المؤلفين ٧/٢٩٤.

(٨) من الخفيف، لعمرو بن أبي ربيعة، في ملحق ديوانه ٣٠٥، وعجزه: كنعاج الملا تعسفنَ رملًا، والكتاب ٢/٣٧٩، والكامل ٣/٣٠، واللمع ١/٩٦، والمقاصد النحوية ٤/١٦٤٦.

وقولِ جريرٍ:

..... مَـــا لَـــمْ يكـــنْ وأَبٌ لَـــهُ لَينـــالَا[1]

قالَ ابنُ مالكٍ: وهَذَا قول مختار لَا مضطرّ؛ إِذْ مِنَ الممكنِ نصبُ "أبٍ"[2].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: العطفُ الَّذِي قالَ المصنّفُ إِنَّهُ ضرورةٌ هُوَ العطفُ عَلَى الضَّميرِ المستترِ في الظَّرْفِ مِنْ غيرِ فصلٍ، كَمَا في البيتِ الَّذِي مَطْلَعُهُ:

أَلَا يَا نخلةً[3]

وظاهرٌ أَنَّ مَا ذُكِرَ -في الشَّرْحِ مِنَ الدَّليلِ أَنَّهُ ليسَ بضرورةٍ- ليسَ كذلكَ، ثُمَّ في الشَّرْحِ، وكلامُ المصنّفِ صريحٌ في أَنَّ الواوَ تنفردُ بِهَذَا الحكمِ [٢٥٣/أ] عَنْ سائرِ أحرفِ العطفِ. وفي شرحِ المفتاحِ للسَّعْدِ التَّفتازانيّ[4]: وتقديمُ المعطوفِ جائزٌ؛ بشرطِ الضَّرورةِ وعدمِ التَّقدُّمِ عَلَى العاملِ وكونِ العاطفِ أحدَ الخمسةِ، أَعْنِي: "الواوَ" و"الفاءَ" و"ثُمَّ" و"أَوْ" و"لَا"؛ صَرَّحَ بِهِ المحقّقونَ. هَذَا كلامُهُ)[5].

وفي التَّعليقِ: (قَدْ قِيلَ إِنَّهَا في البيتِ الَّذِي ذكرَهُ المصنّفُ ليستْ عاطفةً للمُقَدَّمِ عَلَى المتبوعِ المؤخَّرِ، بَلْ هِيَ عاطفةٌ لِمَا دخلتْ فِيهِ عَلَى ضميرِ رفعٍ مستكنٍّ في الجارِ والمجرورِ، وهُوَ خبرُ المبتدإِ المؤخَّرِ الَّذِي هُوَ "السَّلَامُ"، وقصارَى مَا فيهِ: وقوعُ العطفِ عَلَى الضَّميرِ المرفوعِ المتصلِ بدونِ فصلٍ ولَا تأكيدٍ، وهُوَ جائزٌ في النِّعْرِ، ووقعَ قليلًا في النَّثْرِ[6]).

---

(١) من الكامل، لجرير، في ديوانه ٣٦٢، وصدره: ورحا الأخيطل من سفاهة رأيِهِ، وهو في: جمهرة أشعار العرب ٧١٦/١، والكامل٢٥٤/١، وشرح كتاب سيبويه ١٤٤/٣، وشرح التسهيل٣٧٤/٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٥/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٤٧.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: المطول ١١٨.

(٥) المنصف ٣٠٣/٢، وتحفة الغريب ١٠٥٤/٢.

(٦) ١٣٣.

(والخامسَ عشرَ: عطفُ المخفوضِ عَلَى الجِوَارِ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[1] -فِيمَنْ خفضَ "الأَرْجُلَ"-. وفِيهِ بحثٌ سيأتي).

(في آخرِ أبوابِ الكتابِ في القاعدةِ الثَّانيةِ مِنْهُ، وهُوَ أَنَّ الَّذِي عليهِ المحقِّقونَ أَنَّ خفضَ الجِوَارِ يكونُ في النَّعْتِ قليلًا، وفي التَّوكيدِ نادرًا، ولَا يكونُ في النَّسَقِ؛ لأَنَّ العاطفَ يمنعُ التَّجاورَ)[2].

(تنبيهٌ):

(زعمَ قومٌ أَنَّ "الواوَ" قَدْ تخرجُ عَنْ إفادةِ مطلقِ الجمعِ، وذلكَ عَلَى أوجهٍ:

(أحدُها: أَنْ تُستعملَ بمعنَى "أَوْ"، وذلكَ عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ: أحدُها:

أَنْ تكونَ بِمعنَاها في التَّقسيمِ كقولِكَ: "الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"، وقولِهِ:

..... **كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ)**[3].

هَذَا عَجُزُ بيتٍ صَدْرُهُ:

ونَنْصُرُ مَوْلَانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ .....

(وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في "أَوْ" من حرفِ الألفِ، وتقدَّمَ أيضًا في "الكافِ" المفردةِ)[4].

(ومِمَّنْ ذكرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ في "التُّحفةِ"[5]. والصَّوابُ في ذلكَ أَنَّهَا عَلَى مَعناها الأصليِّ؛ إِذِ الأَنْواعُ (مجتمعةٌ في الدُّخُولِ تحتَ الجنسِ، ولَوْ كانتْ "أَوْ" هِيَ الأصلُ في التَّقسيمِ؛ لَكَانَ استعمالُها فِيهِ أكثرَ مِنَ استعمالِ "الواوِ".

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٥٤.

(٣) من الطويل، لعمرو بن براقة، في أمالي القالي ٢/١٢٢، وأوضح المسالك ٣/٥٧، والمقاصد النحوية ٣/١٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٨، وهمع الهوامع ٣/١٩٠، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٥٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١/١٦٧، ١٦٦.

والثَّاني: أَنْ تكونَ بمعنَاها في الإباحةِ؛ قَالَهُ الزَّمخشريُّ)[1]، وزعمَ أَنَّهُ يقالُ: جَالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرينَ، أَيْ: أحدَهما[2]، وأَنَّهُ لِهَذَا قِيلَ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[3] بعدَ ذِكْرِ ثلاثةٍ وسبعةٍ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ إرادةُ الإباحةِ. والمعروفُ مِنْ كلامِ النَّحويِّينَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "جَالِسِ الحَسَنَ وابنَ سيرينَ"؛ كانَ أمرًا بمجالسةِ كلٍّ مِنْهُمَا، وجَعَلُوا ذلكَ فرقًا بينَ العطفِ بالواوِ والعطفِ بِـ"أَوْ").

(وقَدْ تقدَّمَ البحثُ مَعَهُ في ذلكَ في فصلِ "أَوْ" مِنْ حرفِ الهمزةِ، وحَكَينا هنالكَ أَنَّ المصنِّفَ رجعَ عَنْ هَذَا القولِ في حاشيةِ "التَّسهيلِ"، وقَدْ قالَ سيبويهِ في "الكتابِ": وتقولُ: "خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ"، كأَنَّهُ قالَ: "خُذْهُ بِهَذَا أَوْ هَذَا" أَيْ: "لَا يفوتنَّكَ عَلَى أَيِّ حالٍ". ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ: "خُذْهُ بِمَا عَزَّ وهَانَ"، أَيْ: "خُذْهُ بالعزيزِ والهَيِّنِ"، وكلُّ واحدةٍ مِنْهُمَا تُجْزِئُ عَنْ أُخْتِهَا)[4].

(والثَّالثُ: أَنْ تكونَ بمعنَاها في التَّخييرِ؛ قَالَهُ بعضُهم في قولِهِ:

وقَالُوا: نَأَتْ فَاخترْ لَهَا الصَّبْرَ والبُكَا فَقُلْتُ: البُكَا أَشْفَى -إِذَنْ- لِغَلِيلِي)[5]

وهُوَ حرارةُ العطشِ، والمرادُ هُنَا: مطلقُ الحرارةِ، ويقعُ البيتُ في بعضِ النُّسَخِ بدونِ "قَالُوا" ولابدَّ مِنْهُ للوزنِ.

(قالَ: معناهُ: أَوِ البكاءَ؛ إِذْ لَا يجتمعُ مَعَ الصَّبْرِ).

(ومَا أحسنَ قولَ الأسعدِ بنِ مماتي[6]:

---

(١) طمس في "س".

(٢) ينظر: الكشاف ١/٤٨٣.

(٣) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤) ٣/١٨٤،١٨٥، تحفة الغريب ٢/١٠٥٥.

(٥) من الطويل، لكثيّر عزة، في:ديوانه ١١٣، وأمالي القالي٢/٦٤، ومغني اللبيب١/٤٦٨، وشرح شذور الذهب ١/٤٨٠، والمقاصد النحوية ٣/١٣٢٤، وشرح شواهد المغني ٢/٥٨١.

(٦) الأسعد بن المهذب بن مينا بن زكريا بن مماتي، شاعر ومؤرخ وكاتب، كان موسوعة في الأدب والفقه واللغة، توفي سنة ٦٠٦هـ، من تصانيفه: نظم السيرة الصلاحية، وسر الشعر، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٤١٢، =

مَا صِرْتُ أُحْسنُ أَنْ أَبْكِي لِفُرْقَتِهِمْ لأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ البُكَا فرج)[1].

(ونقولُ: يحتملُ أَنَّ الأصلَّ: "فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ والبُكَا" أَيْ: أحدَهما، ثُمَّ حُذِفَ "مِنَ"، كَمَا في ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[2]، ويؤيِّدُهُ أَنَّ أَبَا عليٍّ القالي[3] رواه بِـ"مِنَ"[4]).

في الشَّرْحِ: (ويحتملُ وجهًا آخَرَ وهُوَ أَنْ يكونَ "البكاءُ" مفعولًا بفعلٍ محذوفٍ والتَّقديرُ: "واتْرُكِ البكاءَ"؛ ويدلُّ عليهِ (السِّيَاقُ)[5]؛ فَإِنَّ الأمرَ باختيارِ الصَّبْرِ؛ أمرٌ في المعنَى بتركِ البكاءِ، وقَوْلُهُ: "البُكَا أَشْفَى -إِذَنْ- لِغَلِيلِي" يشيرُ إِلَى ذلكَ)[6].

(وقالَ الشَّاطبيُّ[7] في بابِ البسملةِ: وصِلْ واسْكُتَنْ).

هَذَا بعضُ عَجُزٍ، والبيتُ بتمامِهِ:

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورتينِ فصاحةٌ وَصِلْ واسْكُتَنْ كُل جلاياهُ حُصّلَا[8]

(يَعني: أَنَّ حمزةَ[9] (المرموزَ)[10] لَهُ بالفاءِ في المصراعِ الأَوَّلِ لَا يُبَسْمِلُ بينَ السُّورتينِ ويَصِلُ

والأعلام ٣٠٢/١.

(١) لم أقف عليه، تحفة الغريب ١٠٥٦/٢، ١٠٥٥.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٣) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، أبو علي، الراوي اللغويّ النحويّ العلَّامة، توفي سنة ٣٥٦هـ، من تصانيفه: الأمالي، والبارع في اللغة، ينظر ترجمته في معجم الأدباء ٧٢٩/٢، وإنباه الرواة ٢٣٩/١.

(٤) ينظر: أمالي القالي ٦٤/٢.

(٥) مكرر في "س".

(٦) تحفة الغريب ٢/ ١٠٥٥.

(٧) القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد، أبو محمَّد الشاطبيّ، كان ضريرًا، من أبرز علماء القراءات، توفي سنة ٥٩٠هـ، من تصانيفه: متن الشاطبية، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٦٠/٤، والأعلام ١٨٠/٥.

(٨) متن الشاطبية ٩/١.

(٩) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ، أبو عمَّار، لُقِّبَ بالزَّيَّات، أحد القراء السبعة أخذ عنه الأعمش، توفي سنة ١٥٦هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٢١٩/٣، ووفيات الأعيان ٢١٦/٢.

(١٠) في "س": الموصوف.

إحْدَيهما بالأُخرى، ويُذْكَرُ عَنْهُ أَنَّهُ كانَ يقولُ: القرآنُ عِنْدِي كالسُّورةِ الواحدةِ[1]، وبَيَّنَ في العَجُزِ قراءةَ ابنِ عامرٍ ووَرْشٍ[2] وأبي عمرٍو[3]، ورَمَزَ لَهُمْ بالكافِ والجيمِ والهاءِ[4]، وقَدْ وَصَلَ هَذَا البيتَ ببيتٍ آخَرَ يتعلَّقُ بِهَذَا [٢٥٣/ب] الغرضِ، ولَسْنَا بصددِ ذلكَ، وإنَّمَا ذَكَرْنَا هَذَا البيتَ لإنشادِ المصنِّفِ بعضَهُ)[5]..

(فقالَ شَارِحُو كلامِهِ: المرادُ التَّخييرُ، ثُمَّ قالَ محقِّقُوهم: ليسَ ذلكَ مِنْ قِبَلِ الواوِ، بَلْ مِنْ جهةِ أَنَّ المعنَى: "وصِلْ إنْ شِئْتَ واسْكُتْنَ إنْ شِئْتَ". وقالَ أَبُو شامةَ[6]: وزعمَ بعضُهم أَنَّ الواوَ تَأْتِي للتَّخييرِ مجازًا[7]).

(والثَّاني: أَنْ تكونَ بمعنَى باءِ الجَرِّ، كقولِهم: أنتَ أعلمُ ومَالُكَ، وبِعْتُ الشَّاءَ

(-بهمزةٍ بعدَ الألفِ-: هِيَ الشِّيَاهُ الكثيرةُ)[8].

(شاةً ودِرْهَمًا؛ قَالَهُ جماعةٌ، وهُوَ ظاهرٌ)؛ لِخُلُوِّهِ مِنَ التَّقديرِ والتَّكلُّفِ.

قالَ الرَّضِيُّ: (ولَا يجوزُ النَّصْبُ في "أنتَ أعلمُ ومَالُكَ" لأَنَّك لَا تقصدُ بِهِ مصاحبةَ المخاطبِ في العلمِ لمالِهِ، والتَّقديرُ (الأصليُّ فِيهِ)[9]: أنتَ أعلمُ بحالِ مَالِكَ؛ فأنتَ ومَالُكَ، ثُمَّ خُفِّفَ بحذفِ معمولِ "أعلمُ" وحذفِ المعطوفِ عليهِ "مَالُكَ"؛ لقيامِ القرينةِ عَلَى كُلِّ المحذوفينَ،

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع ٤٠٢/١، والإقناع في القراءات السبع ٥٤/١.

(٢) عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عبدالله، أبو سعيد، لُقِّبَ بِـ"وَرْشٍ"، شيخ القراء المحققين، شيخه الإمام نافع، توفي سنة ١٩٧هـ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٥٨/٨، الوافي بالوفيات ٢١/٢٠.

(٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمَّار المازنيّ التميميّ، أحد القراء السبعة، برع في اللغة والنحو، توفي سنة ١٥٤هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١٣١/٤، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣.

(٤) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع ٤٠٢/١.

(٥) تحفة الغريب ١٠٥٦/٢.

(٦) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين أبو قاسم، فقيه شافعيّ محدّث مؤرّخ، توفي ٦٦٥هـ، من تصانيفه: إبراز المعاني في شرح الشاطبية، ومختصر تاريخ ابن عساكر، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١١٤/١٥، وفوات الوفيات ٢٦٩.

(٧) إبراز المعاني من حرز الأماني ٦٦/١.

(٨) تحفة الغريب ١٠٥٦/٢.

(٩) سقط من الأصل.

ويقربُ مِنْ ذلكَ حذفُ الجرِّ الثَّاني مِنَ المركَّبِ المضافِ والجزءِ الأوَّلِ مِنَ المركَّبِ المضافِ إِلَيْهِ، نحوَ: ثالثَ عشرَ في ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، وقولُنا: فأنتَ ومَالُكَ مثلُ كُلِّ رجلٍ وضَيْعَتِهِ، أَيْ: فأنتَ ومَالُكَ مقترنانِ، والمعنَى: أَنَا لَا أَدخلُ بَيْنَكَ وبينَ مَالِكَ، ولَا أُشِيرُ عليكَ بِمَا يتعلَّقُ بإصلاحِهِ؛ فأنتَ أعلمُ بِمَا يُصْلِحُهُ)[1] انتهى. (وأَمَّا "بِعْتُ الشَّاءَ شاةً ودرهمًا" فيمكنُ أَنْ يكونَ عَلَى حذفِ عاملٍ في "شاةٍ" وعاملٍ في "درهما"، أَيْ: "بِعْتُ شاةً وأخذتُ درهمًا"، وحُذِفَ النَّاصِبُ في الموضعينِ؛ لقيامِ الدَّليلِ عليهِ)[2].

وفي الشَّرْحِ والتَّعليقِ: (واستظهارُ المصنِّفِ لكونِها بمعنَى الباءِ في المثالينِ غيرُ ظاهرٍ)[3]؛ قال الشمني: وأقول بل هو ظاهر لِمَا هُوَ مِن خُلُوِّهِ عَنِ التَّقديرِ والتَّكلُّفِ.

(والثَّالثُ: أَنْ تكونَ بمعنَى لامِ التَّعليلِ؛ قَالَهُ الخارزنجيُّ[4]).

-وهُوَ بخاءٍ معجمةٍ فألفِ فراءٍ ساكنةٍ فزايٍ مفتوحةٍ-، وفي الشَّرْحِ: (-فراءٍ وزايٍ مفتوحتينِ فنونٍ ساكنةٍ فجيمٍ فياءٍ للنِّسبةِ-: منسوبٌ إِلَى بلدٍ يُسَمَّى "خارزنج" ذكرَها في القاموسِ)[5].

(وحملَ عليهِ الواواتِ الداخلةَ عَلَى الأفعالِ المنصوبةِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ﴾[6] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[7] ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا

(١) شرح الكافية ١/٥٢٠.

(٢) ينظر: تحفة الغريب ٢/١٠٥٧.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٠٥٧.

(٤) أحمد بن محمَّد البشتيّ الخارزنجيّ، أبو حامد، إمام أهل الأدب بخراسان، توفي سنة ٣٤٨هـ، من تصانيفه: "التكملة" -أكملَ به كتاب العين المنسوب للخليل-، وكتاب تفسير أبيات أدب الكاتب، ينظر ترجمته في: الأنساب ٥/٧، ومعجم الأدباء ١/٤٦١.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ١٠٥٧، وينظر: القاموس المحيط ١/١٨٦.

(٦) سورة الشورى: ٣٤، ٣٥.

(٧) سورة آل عمران: ١٤٢.

﴿وَتَكُونَ﴾[1].

والصَّوَابُ أَنَّ الواوَ فيهنَّ للمعيَّةِ)[2] كَمَا سَيأتي)

في البابِ الرَّابعِ في آخِرِ أقسامِ العطفِ؛ حيثُ قالَ فِيهِ: ("لَا تأكلْ سمكًا وتشربُ لبنًا"، إنْ جزمتَ فالعطفُ عَلَى اللَّفْظِ، والنَّهْيُ عَنْ كُلٍّ مِنْهُمَا، وإنْ نصبتَ فالعطفُ عندَ البصريّينَ عَلَى المعنَى، والنَّهْيُ عندَ الجميعِ عَنِ (الجمعِ)[3]، أَيْ: لَا يَكُنْ مِنْكَ أكلُ سمكٍ مَعَ شربِ لبنٍ)[4].

(والثَّاني والثَّالثُ مِنْ أقسامِ الواوِ واوانِ يرتفعُ مَا بعدَهما).

(إحداهما: واوُ الاستئنافِ، نحوُ: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[5] ونحوُ: "لَا تأكلِ السَّمَكَ وتشربُ اللَّبَنَ" -فِيمَنْ رفعَ-، ونحوُ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[6] -فِيمَنْ رفعَ أيضًا-، ونحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ﴾[7]؛ إذْ لَوْ كانتْ واوَ العطفِ؛ لَانتصبَ "نُقِرُّ" ولَانتصبَ أَوِ انجزمَ "تشربُ"، ولَجُزِمَ "يَذَرُ" -كَمَا قرأَ الآخرونَ[8]-، ولَلَزِمَ عطفُ الخبرِ عَلَى الأمرِ).

يَعني: في ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ﴾.

وفي الشَّرْحِ: (يمكنُ منعُ هذهِ الملازمةِ في الكُلِّ، أَمَّا في قولِهِ: و"نُقِرُّ"؛ فلاحتمالِ أَنْ يكونَ معطوفًا عَلَى مَا تعلَّقَ بِهِ "لنبيّنَ لَكُمْ" القدرةَ الباهرةَ، (ونُقِرُّ في الأرحامِ مَا نَشَاءُ)، وأَمَّا في

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) طمس في "س".

(٣) في الأصل: النَّهي.

(٤) مغني اللبيب ٦٢٦.

(٥) سورة الحج: ٥.

(٦) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٧) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٨) السبعة في القراءات ٢٩٩/١، والحجة للقراء السبعة ٤٠١/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٦/١.

"ويَذَرُهُمْ"؛ فلاحتمالِ أَنْ يكونَ المعتمَدُ بالعطفِ مجموعَ الجملةِ المشتملةِ عَلَى الشَّرْطِ والجزاءِ إلَّا جملةَ الجزاءِ فَقَطْ، وأمَّا في البقيَّةِ فبناءً عَلَى جوازِ تخالفِ الجملتينِ المتعاطفتينِ بالخبريَّةِ والإنشائيَّةِ -عَلَى مَا ذهبَ إلَيْهِ جماعةٌ-)[1] انتهى.

(وقالَ الشَّاعِرُ:

عَلَى الحَكَمِ المَأْتِيِّ يَوْمًا إذَا قَضَى ... قَضِيَّتَهُ أَلَّا يَجُورَ ويَقْصِدُ)[2]

وهَذَا متعيِّنٌ للاستئنافِ؛ لأَنَّ العطفَ يجعلُهُ شريكًا في النَّفْيِ؛ فيلزمُ التَّناقضُ).

(هَذَا حاصلُ كلامِ ابنِ الحاجبِ؛ فَإِنَّهُ قالَ: (ومِمَّا جاءَ منقطعًا قولُ أَبِي اللَّحَّامِ التَّغلبيِّ[3] -يَعني: هَذَا البيتَ-؛ لأَنَّ العطفَ عَلَى "يجورَ" غيرُ مستقيمٍ؛ إذْ عِوَضُهُ أَنْ يَنفيَ الجورَ ويُثبتَ القصدَ؛ ليحصلَ المدحُ، وإذَا أشركَ بينَهُ وبينَ الجورِ دخلَ في النَّفْيِ؛ فيصيرُ نافيًا للجورِ ونافيًا للعدلِ؛ فَلَا يحصلُ مدحٌ، بَلْ تناقضٌ؛ فوجبَ أَنْ يُحْمَلَ [٢٥٤/أ] عَلَى أَنَّهُ مستأنفٌ؛ ليكونَ مثبتًا؛ فيكونَ الجورُ منفيًّا والقصدُ مثبتًا؛ فيحصلَ المقصودُ ويرتفعَ التَّناقضُ[4] .

في الشَّرْحِ: (ويحتملُ أَنْ يكونَ "يقصدُ" في الأصلِ منصوبًا بِأَنْ مضمرةٍ، و"أَنْ" وصلتُها عطفٌ عَلَى "أَنْ" وصلتِها المقدَّمة -أَيْ: عليهِ أَنَّهُ لَا يجُور، وعليهِ أَنْ يقصدَ -أَيْ: يعدلَ-، ثُمَّ حُذفتْ "أَنْ"، ورُفِعَ الفعلُ كَمَا في قولِهِ:﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[5] وقولِهم: "تسمعُ بالمعيديِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تراهُ"[6] -فِيمَنْ رفعَ الفعلَ-. وقَدْ سبقَ في فصلِ "لَوْ" مِنْ "حرفِ اللَّامِ" أَنَّ ابنَ مالكٍ حَكَى الخلافَ في كونِ ذلكَ مقيسًا. وفي "الصِّحَاحِ": وقالَ

---

(١) تحفة الغريب ١٠٥٨/٢.

(٢) من الطويل، لأبي اللحام التغلبيّ، في: شرح أبيات سيبويه ١٧٣/٢، وشرح المفصل ٢٦٠/٤، ومغني اللبيب ٤٧٠/١، وخزانة الأدب ٥٥٥/٨، وشرح شواهد المغني ٧٧٨/٢.

(٣) عمرو بن الحارث بن مالك بن ثعلبة بن تغلبي، من شعراء الجاهلية، توفي قبل الإسلام، ينظر: معجم الشعراء ٥١٥/١.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٤/٢. وينظر: تحفة الغريب ١٠٥٨/٢.

(٥) سورة الروم: ٢٤.

(٦) الأمثال "ابن سلّام" ٩٧/١، وجمهرة الأمثال ٢٥٥/١، ومجمع الأمثال ١٢٩/١.

الأخفشُ: (أَرَاد)[1]: ويَنبغي "أَنْ يقصدَ"، فلمَّا حذفَهُ وأوقعَ "يقصدُ" موقعَ "يَنبغي" رَفَعَهُ؛ لوقوعهِ موقعَ المرفوعِ. وقالَ الفَرَّاءُ: رَفَعَهُ للمخالفةِ؛ لأَنَّ معناهُ مخالفٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَخُولِفَ بَيْنَهُمَا في الإعرابِ[2]. انتهَى كلامُهُ، وعليكَ بتأمُّلِ الاحتمالِ الَّذِي أبديتُهُ ومَا قَالَهُ الأخفشُ؛ لتعلمَ مَابَيْنَهُمَا. وقبلَ هَذَا البيتِ:

عَمِـرْتُ وأَكثـرتُ التَّفَكُّـرَ خَالِيًـا ... وسَـاءَلْتُ حَـتَّى كَـادَ عُمْـرِيَ يَنْفَـدُ

فَأَضْـحَتْ أُمُـورُ النَّـاسِ يَغشَـيْنَ عَالِـمًا ... بِمَـا يُتَّقَـى مِنْهَـا ومَـا يُتَعَمَّـدُ

جـديرٌ بِـأَنْ لَا أَسـتكينَ ولَا أُرَى ... إِذَا حَـلَّ أَمْـرٌ سَـاحَتِي أَتَبَلَّـدُ

عَلَـى الحَكَـمِ المـأْتِيّ ... إِلَى آخـرِهِ

عَمِرْتُ: أَيْ: عشقتُ عمرًا طويلًا وهُوَ بكسرِ الميمِ، إِلَّا أَنَّ مصدرَهُ: "عَمْرٌ" -بفتح العينِ أَوْ ضَمِّها مَعَ سكونِ الميمِ في الوجهينِ-، وكانَ القياسُ فتحَها مَعَ كسرِ العينِ كَ"فَرِحَ فرحًا" و"ينفدُ" بمعنَى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[3]، ويغشينَ: يأتينَ عَالِمًا -يَعني نفسَهُ-، بِمَا يُتَّقَى: أَيْ: يُحترَزُ مِنْهُ، ومَا يُتعمَّدُ: أَيْ: ومَا يقصدُ، جديرٌ: أَيْ: أَنَا حقيقٌ وخليقٌ بِأَنْ أَستكينَ، أَيْ: أَخضعَ، وحَلَّ: نزلَ، وسَاحَتِي: فناءُ دَارِي، وأَتبلَّدُ: أتردَّدُ متحيِّرًا، والتَّبلُّدُ -أيضًا- تكلُّفُ البلادةِ. والمعنَى الأَوَّلُ أليقُ بِهَذَا المحلِّ[4].

(وكذلكَ قولُهم: دَعْنِي ولَا أعودُ؛ لأَنَّهُ لَوْ نُصِبَ؛ كانَ المعنَى: ليجتمعَ تَرْكُكَ لِعقوبتِي وتَرْكِي لِمَا تَنهاني عَنْهُ. وهَذَا باطلٌ؛ لأَنَّ طَلَبَهُ لتركِ العقوبةِ إِنَّمَا هُوَ في الحالِ، فَإِذَا تَقَيَّدَ تركُ المنهيِّ عَنْهُ بالحالِ؛ لَمْ يحصلْ غرضُ المؤدِّبِ).

يَعني أَنَّهُ إِذَا كانَ الطَّلَبُ في الحالِ والمقصودُ اجتماعُ الأمرينِ؛ لزمَ أَن يتقيَّدَ تركُ المنهيِّ عَنْهُ بالحالِ؛ ليجتمعَ مَعَ طلبِ تركِ العقوبةِ، وإِلَّا فَلَوْ كانَ مستقبلًا؛ لَمْ يجتمعْ مَعَهُ؛ إِذِ الغرضُ أَنَّهُ

(١) سقط من الأصل.

(٢) الصحاح ٢/ ٥٢٥، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/٣٢٧.

(٣) سورة النحل: ٩٦.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٥٩، ١٠٥٨.

حَالِيٌّ .

في الشَّرْحِ: (وقَدْ يقالُ: "هَبْ أَنَّ الطَّلَبَ واقعٌ في الحالِ؛ لأَنَّهُ إنشاءٌ، لكنَّ المطلوبَ مستقبلٌ قطعًا؛ لأَنَّهُ (لَوْ كانَ موجودًا في الحالِ، لزمَ الأمرُ بتحصيلِ الحاصلِ، وهُوَ محالٌ، وإذَا كانَ مستقبلًا جازَ النصبُ. والمعنَى: ليجتمعَ كَفُّكَ عَنِ العقوبةِ وَكَفِّي عَنِ العودِ إِلَى المنهيِّ عَنْهُ)[1].

قالَ الشمنيُّ:)[2] (وأقولُ: المطلوبُ -هَاهُنَا- أُرِيدَ تحصيلُهُ في الحالِ، أَمَّا عَلَى القولِ بِأَنَّ الأمرَ يَقتضي العودَ؛ فظاهرٌ، وأَمَّا عَلَى القولِ بِأَنَّهُ لَا يَقتضيهِ؛ فلأَنَّ هَذَا الكلامَ لَا يقولُهُ إِلَّا مَن هُوَ موثوقٌ أُرِيدَ معاقبتُهُ، وذلكَ إِنَّمَا يريدُ التَّرْكَ في الحالِ، لَا في الاستقبالِ)[3].

(ولَوْ جزمَ، فَإِمَّا بالعطفِ، ولَمْ يتقدَّمْ جازمٌ، أَوْ بِـ"لَا" عَلَى أَنْ تُقَدَّرَ ناهيةً. ويردُّهُ أَنَّ المقتضِي لتركِ التَّاديبِ إِنَّمَا هُوَ الخبرُ عَنْ نفيِ العَوْدِ، لَا نهيهِ نَفْسَهُ عَنِ العَوْدِ؛ إِذْ لَا تناقضَ بينَ النَّهْيِ عَنِ العَوْدِ وبينَ العَوْدِ، بخلافِ العَوْدِ والإخبارِ بعدمِهِ، ويُوضِّحُهُ أَنَّكَ تقولُ: "أَنَا أَنهاهُ وهُوَ يفعلُ"، ولَا تقولُ: "أَنَا لَا أفعلُ وأَنَا أفعلُ معًا").

(والثَّانيةُ: واوُ الحالِ الدَّاخلةُ عَلَى الجملةِ الاسميَّةِ، نحوَ: "جاءَ زيدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ"، وتُسمَّى "واوَ الابتداءِ"، ويُقدِّرُها سيبويهِ والأقدمونَ بِـ"إِذْ"[4]، ولَا يريدونَ أَنَّهَا بمعنَاها؛ إِذْ لَا يرادفُ الحرفُ الاسمَ، بَلْ إِنَّهَا ومَا بعدَها قيدٌ للفعلِ السَّابقِ، كَمَا أَنَّ "إِذْ" كذلكَ، ولم يُقدِّرْها بِـ"إِذَا" لأَنَّها لَا تدخلُ عَلَى الجملِ الاسميَّةِ. ووَهِمَ أَبُو البقاءِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[5] فقالَ: الواوُ للحالِ[6]، وقِيلَ: بمعنَى "إِذْ"، وسبقَهُ إِلَى ذلكَ مكيٌّ، وزادَ عليهِ فقالَ: الواوُ للابتداءِ[7]، وقِيلَ: للحالِ، وقِيلَ: بمعنَى

(١) تحفة الغريب ١٠٥٩/٢.

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٣٠٦/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٦٤/١.

(٥) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٦/١.

(٧) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٧٦٧/١٠.

"إذْ". انتهى. والثلاثةُ بمعنًى واحدٍ. فَإنْ أرادَ بالابتداءِ الاستئنافَ؛ فقولُهما سواءٌ).

(ومِنْ أمثلتِها -داخلةً عَلَى الجملةِ الفعليَّةِ- قَوْله:

(بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا) سُيُوفَهُمْ ولَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ[1]

-بفتح أَوَّلِهِ-: (مضارعُ شمتُ السَّيْفَ -بكسرِ المعجمةِ- أَغمدتُهُ، ويقالُ: شمتُهُ -أيضًا-، أَيْ: بمعنَى: سَلَلْتُهُ، فَهُوَ مِنَ [٢٥٤/ب] الأضدادِ)[2].

(سُيُوفَهُمْ ولَمْ تكثرِ القتلَى حينَ سُلَّتِ، ولَوْ قُدِّرَتْ للعطفِ لانقلبَ المدحُ ذَمًّا).

(لَا حاجةَ إِلَى ذكرِ الكلامِ هُنَا؛ لأَنَّهُ بصددِ ذكرِ واوِ الحالِ الَّتِي يرتفعُ مَا بعدَها، وهيَ الدَّاخلةُ عَلَى الجملةِ الاسميَّةِ، وهِيَ هُنَا داخلةٌ عَلَى الفعليَّةِ، لكنَّهُ ذكرَ ذلكَ عَلَى سبيلِ الاستطرادِ، وقَدْ أبطلَ كونَ الواوِ عاطفةً بفسادِ المعنَى؛ وذلكَ لأَنَّ مرادَ الشَّاعرِ مدحُ هؤلاءِ ووَصْفُهم بالشَّجاعةِ والإكثارِ مِنْ قتلِ أعدائِهم، فَإِذَا جُعلتِ الجملةُ حاليَّةً؛ كانتْ قيدًا لعاملِها، ويصيرُ النَّفْي متسلِّطًا عَلَى ذلكَ القيدِ، ويثبتُ أصلُ المعنَى؛ فيحصلُ الغرضُ مِنَ المدحِ، وبيانُهُ أَنَّ الشَّاعرَ يكونُ عَلَى هَذَا التَّقديرِ، وأَخبرَ بأَنَّهم "لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ" أَيْ: لَمْ يُغْمِدُوهَا فِي حالةِ كثرةِ القتلَى؛ فَيُفِيدُ ذلكَ أَنَّهُمْ أَغْمَدُوهَا فِي حالةِ كثرةِ القتلَى بِهَا، ولَا شكَّ أَنَّ هَذَا مدحٌ بالشَّجاعةِ وحصولِ المرادِ مِنْ نكايةِ الأعداءِ؛ بإثخانِ القتلِ فِيهِمْ. (وأَمَّا)[3] إِذَا جُعلتِ الواوُ للعطفِ؛ فَلَا تصيرُ الجملةُ الثَّانيةُ قيدًا فِي فعلِ الأُولَى، والمعنَى -حينئذٍ- أَنَّهُمْ لَمْ يُغمدوا سيوفَهم، وأَنَّ القتلَى بِهَا لَمْ يَكثروا؛ ذلكَ ذمٌّ لَهُمْ ووصفٌ بالتَّقصيرِ فِي الإقدامِ عَلَى القتلِ.

وفِي الشَّرْحِ: ولقائلٍ أَنْ يمنعَ الفسادَ بناءً عَلَى مَا تُقَرِّرُهُ؛ وذلكَ أَنَّهُ لَمْ يُخْبِرْ بعدمِ كثرةِ القتلَى بِهَا مطلقًا، بَلْ قَيَّدَ ذلكَ بقولِهِ: "حِينَ سُلَّتِ". ولَا شكَّ أَنَّهَا فِي حالةِ إخراجِها مِنَ الغمادِ لَا يقعُ الثِّقَلُ بِهَا، وإِنَّمَا يثقلُ بِهَا بعدَ ذلكَ؛ فَيُحْمَلُ الكلامُ عَلَى مقاربةِ السَّلِّ، أَيْ: لَمْ يُكثروا القتلَ بِهَا بقربِ سَلِّهَا، يشيرُ بذلكَ إِلَى ثباتِ أصحابِها وعدمِ نفورِهم، وأَنَّهُمْ لَا يُقْدِمُونَ

(١) من الطويل، للفرزدق، وهو في: الإنصاف ٥٤٨/٢، وشرح المفصل ٣٠/٢، ولسان العرب٣٣٠/١٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٨/٢، وتاج العروس ٤٨٥/٣٢.

(٢) المنصف ٣٠٧/٢.

(٣) في الأصل: فإذا.

عَلَى القتلِ مَا لَمْ تُسَلَّ سُيُوفُهُمْ؛ بحيثُ (لَا)[1] يَقتلونَ كلَّ مَنْ يتأتَّى قَتْلُهُ مِنْ شيخٍ، وصبيٍّ، ومَنْ لَا منعةَ لَهُ؛ لعدمِ فواتِ غرضِهم مِنَ القتلِ لِمَا هُمْ عليهِ مِنَ الشَّجاعةِ، ولأَنَّ الغرضَ قتلُ الأكفاءِ والأمجادِ ومَن يُفتخَرُ بقتلِه، ولَنْ يكونَ ذلكَ إلَّا مَعَ تثبُّتٍ وتأنٍّ؛ وحينئذٍ استقامَ المعنَى بتقديرِ كونِ الواوِ عاطفةً.

فَإِنْ قلتَ: هَبْ أَنَّ المعنَى لَا يفسدُ بِهَذَا التَّقديرِ، لكنَّ المانعَ اللَّفْظِيَّ قائمٌ؛ وذلكَ أَنَّ الجملةَ المعطوفةَ عَلَيْهَا صفةُ "رجالٍ"؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ في الجملةِ المعطوفةِ رابطٌ يربطُها بالموصوفِ -ولَا رابطَ-؛ فيمتنعُ العطفُ.

قلتُ: الرَّابطُ موجودٌ بطريقِ التَّقديرِ والنِّيابةِ؛ وذلكَ إِمَّا أَنْ تقولَ: التَّقديرُ: "ولَمْ يكثرِ القَتْلَى مِنْهُمْ بِهَا حِينَ سُلَّتِ"، وإِمَّا بِأَنْ تجعلَ الألفَ واللَّامَ نائبةً عَنْ ضميرٍ مضافٍ إِلَيْهِ، والأصلُ: "ولَمْ يكثرْ قَتْلَاهُمْ" كَمَا قِيلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[2] أَيْ: لَهُمْ، أَوْ مَأْوَاهُمْ. انتهى)[3].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا يخفَى مَا في منعِهِ؛ للفسادِ مِنَ البُعْدِ والتَّكلُّفِ)[4].

(وقَدْ أعادَ المصنِّفُ إنشادَ هَذَا البيتِ (في البابِ الثَّاني عندَ ذكرِ الجملةِ الثَّانيةِ مِنَ الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، ونَسَبَهُ هُنَاكَ -أَيْ: للفرزدقِ)[5] مدَّعيًا فسادَ المعنَى بالعطفِ.

(وإِذَا سُبقتْ بجملةٍ حاليَّةٍ احتملتْ)[6] -عندَ مَنْ يُجِيزُ تعدُّدَ الحالِ- العاطفةَ والابتدائيَّةَ، نحوَ: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾[7].

والرَّابعُ والخامسُ: واوانِ ينتصبُ مَا بعدَهما، وهُمَا:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة النازعات: ٤١.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠٦١، ١٠٦٠.

(٤) المنصف ٢/٣٠٧.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٦١.

(٦) طمس في "س".

(٧) سورة الأعراف: ٢٤.

(واوُ المفعولِ مَعَهُ، كَـ"سِرْتُ والنِّيلَ"، وليسَ النَّصْبُ بِهَا، خلافًا للجرجانيِّ[1]).

(الصَّحيحُ أَنَّ نصبَ المفعولِ مَعَهُ بِمَا قبلَ الواوِ مِنْ فعلٍ وشبهِهِ بواسطةِ الواوِ. وذهبَ الجرجانيُّ إِلَى أَنَّهُ بالواوِ، وردَّ بِأَنَّهُ لَوْ كانَ بالواوِ؛ لاتَّصلَ بِهَا الضَّميرُ في نحوِ: "سِرْتُ وإِيَّاكَ"[2]. وذهبَ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ النَّصْبَ بفعلٍ مضمرٍ بعدَ الواوِ، تقديرُهُ: "يُلابسَ"، وضُعِّفَ بِأَنَّ فِيهِ إحالةَ بابِ المفعولِ مَعَهُ؛ إِذِ المنصوبُ "يُلابسَ" مفعولٌ بِهِ. وقالَ الكوفيُّونَ أَنَّهُ بالخلافِ، وهُوَ أَنَّ مَا بعدَ الواوِ مخالفٌ لِمَا قبلَها؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قولَكَ: "استوَى الماءُ والخشبةُ" لَمْ تُرِدْ بِهِ أَنَّ الخشبةَ ارتفعتْ كالماءِ، بَلْ أَنَّ الماءَ ارتفعَ إِلَيْهَا وبَلَغَها، وضُعِّفَ بِأَنَّ الخلافَ معنًى، والمعانِي المجرَّدةُ لَمْ يَثْبُتِ النَّصْبُ بِهَا. وقالَ الأخفشُ: انتصابُهُ انتصابُ الظَّرْفِ؛ لأَنَّ الأصلَ: "سِرْتُ مَعَ النِّيلِ"، فلمَّا جِيءَ بالواوِ في موضعِ "مَعَ"؛ انتصبَ الاسمُ انتصابَ "مَعَ"[3].

(ولَمْ يَأْتِ في التَّنزيلِ بيقينٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[4] في قراءةِ السَّبعةِ [٢٥٥/أ] ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ﴾ بقطعِ الهمزةِ و ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ بالنَّصْبِ[5]؛ فتحتملُ الواوُ فِيهِ ذلكَ، وأَنْ تكونَ عاطفةً مفردًا عَلَى مفردٍ، بتقديرِ مضافٍ، أَيْ: "وأَمْرَ شُرَكائِكم"، أَوْ جملةً عَلَى جملةٍ، بتقديرِ فعلٍ، أَيْ: "وَاجْمَعُوا شُرَكاءَكُمْ" بوصلِ الهمزةِ. وموجِبُ التَّقديرِ في الوجهينِ أَنَّ "أَجْمَعَ" لَا يتعلَّقُ بالذَّواتِ، بَلْ بالمعانِي).

في الشَّرْحِ: (قالَ ابنُ سِيدَهْ في "المحكمِ": يقالُ: جمعَ الشَّيْءَ عَنْ تَفَرُّقِهِ وجَمَعَهُ واجمعْهُ، وذكرَ استعمالَ الجمعِ في المعانِي مثلَ: "أَجمعتُ العزمَ"، وحاصلُهُ أَنَّ "أَجمَعَ" تُستعملُ في الذَّواتِ وفي المعانِي[6]؛ وحينئذٍ يمكنُ أَنْ يكونَ العطفُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[7] مِنْ

(١) عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمَّد الجرجانيّ، أبو بكر، نحويّ متكلم، مؤسِّس علم البلاغة، توفي سنة ٤٧١هـ، من تصانيفه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، ينظر ترجمته في: قلادة النحر٣/٤٦٢، والأعلام ٤/٤٨.

(٢) ينظر: الجنى الداني ١/١٥٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤، المنصف ٢/٣٠٨.

(٤) سورة يونس: ٧١.

(٥) معاني القرآن للفرَّاء ١/٤٧٣، والحجة للقراء السبعة ٤/٢٨٨، والمبسوط في القراءات العشر ١/٢٣٥.

(٦) ينظر: المحكم ١/٣٤٧.

(٧) سورة يونس: ٧١.

بابِ عطفِ المفرداتِ؛ فيكونَ "شُركاؤكم" معطوفًا عَلَى "أَمْرَكم"؛ ولَا يُوجَبُ –حينئذٍ– للتَّقديرِ؛ لثبوتِ استعمالِ الجمعِ في الذَّواتِ –كَمَا قدَّمناهُ–.. وقَدْ يقالُ: "قُصَاراهُ أَنْ يكونَ "أجمعَ" مشتركًا، فَإِذَا جُعلتِ الواوُ في الآيةِ لعطفِ مفردٍ عَلَى مفردٍ؛ لزمَ استعمالُ المشتركِ في معنييهِ معًا، وفِيهِ مَا عُلِمَ في أصولِ الفقهِ)[1].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: جازَ أَنْ لَا يكونَ "أجمعَ" مشتركًا، بَلْ يكونُ للقدرِ المشتركِ بينَ الذَّواتِ والمعانِي)[2].

(كقولِكَ: "أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلِهِ كَذَا"، بخلافِ "جَمَعَ"، فَإِنَّهُ مشتركٌ؛ بدليلِ: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ﴾[3] ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[4]، ويُقرأُ ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟﴾ بالوصلِ؛ فَلَا إشكالَ، ويُقرأُ برفعِ الشُّركاءِ عطفًا عَلَى الواوِ؛ للفصلِ بالمفعولِ).

(والواوُ الدَّاخلةُ عَلَى المضارعِ المنصوبِ لعطفهِ عَلَى اسمٍ صريحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ).

في الشَّرْحِ: (جَزْمُهُ بأَنَّهَا للعطفِ –مَعَ قَوْلِهِ بعدَ ذلكَ–: "والحقُّ أَنَّ هذهِ واوُ العطفِ" فِيهِ تنافرٌ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ: "والحقُّ أَنَّ هذهِ واوُ العطفِ" يُشْعِرُ بِأَنَّ الواوَ المتكلَّمَ فِيهَا ليستْ كذلكَ، وقَدْ جزمَ أَوَّلًا بأَنَّهَا للعطفِ. نَعَمْ، لَوْ قالَ أَوَّلًا أَنَّهَا واوُ الصَّرْفِ، لَا العطفِ، ثُمَّ قالَ: "والحقُّ أَنَّهَا واوُ العطفِ" التأَمَ الكلامُ واتَّسقَ النِّظَامُ)[5] انتهى.

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: العطفُ الأَوَّلُ بالمعنَى اللغويّ، والثَّاني بالمعنَى الاصطلاحيّ؛ فَلَا تنافرَ. ولَوْ سُلِّمَ أَنَّ الأَوَّلَ بالمعنَى الاصطلاحيّ؛ فلمَّا ذكرَهُ للتَّنبيهِ مِنْ أَوَّلِ الأمرِ عَلَى مَا هُوَ

(١) تحفة الغريب ١٠٦١/٢، واللفظ إن كانت دلالته على كل واحد من المعاني على السوية فهو المجمل، أما إن كانت دلالته على بعض المعاني أرجح؛ فالطرف الراجح ظاهر، والمرجوح مؤوّل؛ لأنه يؤوّل الظهور عند مساعدة الدليل له. الإبهاج في شرح المنهاج للسبكيّ ٢١٤/١.

(٢) المنصف ٣٠٨/٢.

(٣) سورة طه: ٦٠.

(٤) سورة الهُمَزة: ٢.

(٥) تحفة الغريب ١٠٦٢/٢.

الحقُّ[1]، فالأَوَّلُ كقولِهِ: (يريدُ قولَ مَن قالَ)[2]، وإلَّا كانَ يَنبغي أَنْ يقولَ كقولِها؛ إذِ البيتُ لميسونَ[3] زوجةِ معاويةَ:

ولُـــبْسُ عَبَـــاءَةٍ وتَقَـــرَّ عَيْنِـــي أَحَـبُّ إلـيَّ مِـنْ لُـبْسِ الشُّـفُوفِ[4].

(تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في فصلِ "لَوْ" مِنْ حرفِ اللَّامِ، وأنشدَ صدرَهُ في فصلِ "لمَّا"، وسَيأتي في البابِ الرَّابعِ في بابِ العطفِ)[5].

(والثَّاني: شَرْطُهُ أَنْ يتقدَّمَ الواوَ نفيٌ أَوْ طلبٌ، وسَمَّى الكوفيُّونَ هذهِ الواوَ "واوَ الصَّرْفِ"، وليسَ النَّصْبُ بِهَا، خلافًا لَهُمْ، ومثالُها: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[6].

وقولِهِ: -أَيْ: أَبَا الأسودِ الدُّؤَلِيَّ-:

لَا تَنْـــهَ عَـــنْ خُلُـــقٍ وتَـــأْتِيَ مِثْلَـــهُ .....).

هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... عَـــارٌ عَلَيْـــكَ -إِذَا فَعَلْـــتَ- عَظِـــيمُ[7]

وبَعْدَهُ:

---

(١) المنصف ٢/ ٣٠٨.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبية، لها دور كبير في الحياة السياسية في الخلافة الأموية، توفيت سنة ٨٠هـ، ينظر ترجمتها في: تاريخ دمشق ٧٠/ ١٣٠، والأعلام ٧/ ٣٣٩.

(٤) من الوافر، لميسون بنت بحدل، في: الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، والجنى الداني ١/ ١٥٧، ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٣.

(٥) تحفة الغريب ٢/ ١٠٦٢.

(٦) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٧) من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، في ديوانه ٤٠٤، وهو في: لسان العرب ٧/ ٤٤٧، والكتاب ٣/ ٤٢، وشرح المفصل ٤/ ٢٣٦، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢، وجواهر الأدب ٢/ ٤٢٥.

ابْـدَأْ بِنَفْسِـكَ فَانْهَهَـا عَـنْ غَيِّهَـا ... فَـإِذَا انْتَهَـتْ عَنْـهُ؛ فَأَنْـتَ حَكِـيمُ
فَهُنَـاكَ يُسْـمَعُ مَـا تَقُـولُ وَيُقْتَـدَى ... بِـالقَوْلِ مِنْـكَ وَيَنْفَـعُ التَّعْلِـيمُ

ومعنَى البيتِ الأَوَّلِ مأخوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ (١))(٢).

(والحقُّ أَنَّ هذهِ واوُ العطفِ، كَمَا سَيأتي في البابِ (الرَّابعِ في أقسامِ العطفِ)).

حيثُ تكلَّمَ عَلَى العطفِ عَلَى المعنَى في "الجنَى الدَّاني"، إِلَّا أَنَّهَا في الأَوَّلِ عاطفةٌ لمصدرٍ مقدَّرٍ عَلَى مصدرٍ صريحٍ، وفي الثَّاني عاطفةٌ لمصدرٍ مقدَّرٍ عَلَى مصدرٍ متوهَّمٍ، وإضمارُ "أَنْ" بعدَها في الأَوَّلِ جائزٌ)(٣)، وفي الثَّاني واجبٌ(٤) انتهى. (والَّذِي يظهرُ أَنَّ التَّحقيقَ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ في هَذَا المقامِ؛ وذلكَ أَنَّهُ قالَ: لمَّا قَصَدُوا في "واوِ الصَّرْفِ" معنَى الجمعيَّةِ؛ نُصِبَ المضارعُ (بعدَها)(٥)؛ ليكونَ الصَّرْفُ عَنْ سُنَنِ الكلامِ مرشدًا مِنْ أَوَّلِ الأمرِ إِلَى أَنَّهَا ليستْ للعطفِ؛ فَهِيَ -إِذَنْ- إِمَّا واوُ الحالِ، وأكثرُ دخولِها عَلَى الاسميَّةِ، فالمضارعُ بعدَها في تقديرِ مبتدإٍ محذوفِ الخبرِ وجوبًا، فمعنَى: "قُمْ وأقومُ"، "قُمْ وقيامِي ثابتٌ"، أَيْ: "في حالِ ثبوتِ قيامِي"، وإِمَّا بمعنَى "مَعَ"، أَيْ: "قُمْ مَعَ قيامِي"، كَمَا قَصَدُوا في المفعولِ مَعَهُ مصاحبةَ الاسمِ للاسمِ؛ فَنَصَبُوا مَا بعدَ الواوِ، ولَوْ جَعلنا الواوَ عاطفةً للمصدرِ عَلَى مصدرٍ مقيَّدٍ مِنَ الفعلِ قبلَهُ كَمَا قالَ النُّحَاةُ: أَيْ: "ليمكنَ قيامٌ مِنْكَ وقيامٌ مِنِّي"؛ لَمْ يكنْ فِيهِ نصوصيَّةٌ عَلَى معنَى الجمعِ) انتهى(٦).

فَإِنْ قلتَ: ادَّعَى في الوجهِ الأَوَّلِ حذفَ الخبرِ وجوبًا -مَعَ أَنَّهُ لَا شيءَ يسدُّ مسدَّهُ-.

قلتُ: قَدْ أشارَ إِلَى جوابِ ذلكَ في الحروفِ المشبَّهةِ بالفعلِ؛ حيثُ [٢٥٥/ب] قالَ: والْتُزِمَ حذفُ الخبرِ في "لَيْتَ شِعْرِي" مُرْدَفًا باستفهامٍ، نحوَ: "لَيْتَ شِعْرِي أَتَأْتِينِي أَمْ لَا؟"، فَهَذَا

(١) سورة البقرة: ٤٤.
(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٦٣.
(٣) طمس في "س".
(٤) ينظر: الجنى الداني ١/١٥٨،١٥٧.
(٥) سقط من الأصل.
(٦) شرح الكافية ٤/٦٨،٦٧.

الاستفهامُ مفعولٌ شعريٌّ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا، بِلَا سَادٍّ مَسَدَّهُ؛ لكثرةِ الاستعمالِ)[1].

(السَّادسُ والسَّابعُ: واوانِ ينجرُّ مَا بعدَهما):

(إحدَاهما: "واوُ القسمِ"، ولَا تدخلُ إِلَّا عَلَى مُظْهَرٍ، ولَا تتعلَّقُ إِلَّا بمحذوفٍ، نحوَ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾[2]، فَإِنْ تَلَتْهَا واوٌ أُخرى نحوَ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[3]؛ فالتَّاليةُ "واوُ العطفِ"؛ وإِلَّا لَاحتاجَ كُلٌّ مِنَ الاسمينِ إِلَى جوابٍ).

(وفِي هَذَا إدخالُ اللَّامِ عَلَى جوابِ "إِنِ" الشَّرطيَّةِ، وقَدْ أكثرَ المصنِّفُ مِنَ استعمالِهِ، ولَا أعلمُ مَا سندُهُ [فِيهِ][4])[5].

(و "واوُ رُبَّ"، كقولِ امرئِ القيسِ[6]:

(ولَيْـلٍ كَمَـوْجِ البَحْـرِ أَرْخَـى سُـدُولَهُ .....).

(وهَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... عَلَـيَّ بِـأَنْوَاعِ الهُمُـومِ لِيَبْتَلِـي[7]

والسُّدُولُ: جمعُ سِدْلٍ، وهُوَ السِّتْرُ، وعَلَيَّ: يتعلَّقُ بِـ"أَرْخَى"، والباقِي "بأنواعِ" للمصاحبةِ، ويَبتلي: يَختبرُ. وهَذَا البيتُ مِنْ معلَّقتِهِ، شَبَّهَ فِيهِ ظلامَ اللَّيْلِ -فِي هولِهِ وصعوبتِهِ ونكارةِ أَمْرِهِ- بموجِ البحرِ، واستعارَ لَهُ سُدُولًا لِمَا يحولُ مِنْهُ بينَ البصرِ وبينَ إدراكِ المبصَراتِ. يقولُ: رُبَّ ليلٍ بهذهِ الصِّفَةِ أَرْخَى عَلَيَّ سُتُورَ ظلامِهِ مَعَ أنواعِ الأحزانِ؛ ليختبرَنِي أَأَصْبِرُ عَلَى الشَّدائدِ أَمْ أجزعُ

(١) تحفة الغريب ٢/١٠٦٤، ١٠٦٣.

(٢) سورة يس: ٢.

(٣) سورة التين: ١.

(٤) زيادة يلتئم بها النص.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٦٤.

(٦) امرؤُ القيسِ بنُ حجرِ بنِ الحارثِ الكِنْديُّ، شاعرٌ عربيٌّ جاهليٌّ عالي الطبقة، توفي سنة ٥٦٥م، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٩/٢٢٢، والأعلام٢/١١.

(٧) من الطويل، في: ديوانه ١/٤٨، وجمهرة أشعار العرب ١/١٣٢، وشرح ابن الناظم ١/٢٧٠، والمقاصد النحوية ٣/١٢٦٨، وخزانة الأدب ٣/٢٧١.

مِنْهَا؟)[1].

(ولَا تدخلُ إِلَّا عَلَى مُنْكَرٍ، ولَا تتعلَّقُ إِلَّا بمؤخَّرٍ. والصَّحيحُ أَنَّهَا "واوُ العطفِ"، وأَنَّ الجرَّ بِـ"رُبَّ" محذوفةٍ، خلافًا للكوفيِّينَ والمبرِّدِ[2]، وحُجَّتُهُمُ افتتاحُ القصائدِ بِهَا، كقولِ رُؤْبَةَ:

(وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ .....)[3].

تَقَدَّمَ الكلامُ عليهِ في النُّونِ المفردةِ.

(وأُجيبَ بجوازِ تقديرِ العطفِ عَلَى كلِّ شيءٍ في نفسِ المتكلِّمِ).

(وأُجيبَ -أيضًا- بجوازِ إسقاطِ الرَّاوي أبياتًا مِنْ أوائلِ تلكَ القصائدِ)[4].

(ويوضِّحُ كونَها عاطفةً؛ أَنَّ "واوَ العطفِ" لَا تدخلُ عَلَيْهَا كَمَا تدخلُ عَلَى "واوِ القسمِ". قالَ:

(وَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ .....

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... ولَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ ومُشْرِقِ.

وقبلَ هَذَا البيتِ:

---

(١) تحفة الغريب ١٠٦٤/٢، وينظر: شرح المعلقات السبع ٥٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٧/٤.

(٣) من الرجز، وعجزه: مشتبه الأعلام لماع الخفق، وهو في: الكتاب ٢١٠/٤، والخصائص ٢٣٠/٢، والجنى الداني ١٤٨/١، وأوضح المسالك ٤٣/١، وهمع الهوامع ٤٦٩/٢.

(٤) المنصف ٣١١/٢.

(٥) من الطويل، لعيلان بن شجاع النهشليّ، وهو في: الكامل ٢٦٧/١، ولسان العرب ٢٨٩/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٠/٢، وخزانة الأدب ٨١/١، وتاج العروس ٢١٤/٢.

(٦) من الطويل، لعيلان بن شجاع النهشليّ، وهو في: الكامل ٢٦٧/١، ولسان العرب ٢٨٩/١، وشرح شواهد المغني ٧٨٠/٢، وخزانة الأدب ٨١/١، وتاج العروس ٢١٤/٢.

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالْمَرْءِ أَرْفَقُ

هَكَذَا أنشدَ الجوهريُّ هذينِ البيتينِ، وفِيهِمَا عيبُ الإقواءِ؛ لاختلافِ حركةِ الرَّوِيِّ بالضَّمِّ والكسرِ، واستشهدَ بذلكَ عَلَى أَنَّ نقولَ: "حَبَّهُ يَحِبُّهُ" -بالكسرِ-. قالَ: وهَذَا شَاذٌّ؛ لأَنَّهُ يَأْتِي فِي المضاعَفَ "يَفْعِلُ" -بالكسرِ-، إِلَّا ويشركُهُ "يَفْعُلُ" -بالضَّمِّ-؛ إِذَا كانَ متعدِّيًا مَا خَلَا هَذَا الحرفَ)[1].

(والثَّامنُ: واوٌ دُخولها كخروجِها، وهِيَ الزَّائدةُ، أَثْبَتَهَا الكوفيُّونَ والأخفشُ[2] وجماعةٌ، وحُمِلَ عَلَى ذلكَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾[3]؛ بدليلِ الآيةِ الأُخرى، وقِيلَ: هِيَ عاطفةٌ، والزَّائدةُ الواوُ في: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾، وقِيلَ: هُمَا عاطفتانِ، والجوابُ محذوفٌ، أَيْ: كانَ كيتَ وكيتَ، وكَذَا البحث في ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[4]).

(الأُولى أَوِ الثَّانيةُ زائدةٌ -عَلَى القولِ الأَوَّلِ- أَوْ هُمَا عاطفتانِ، والجوابُ محذوفٌ -عَلَى القولِ الثَّاني-، والزِّيادةُ ظاهرةٌ في قولِهِ:)

(فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي)[5]

(جبرُ العظمِ: إصلاحُهُ مِنَ الكسرِ، وحفاظًا: مفعولٌ لأجلِهِ، وهُوَ مصدرُ "حَافَظَ"، يقولُ: حافظتُ عليهِ محافظةً وحفاظًا؛ إِذَا راقبتُهُ، وحَافَظَ بمعنَى: رَاقَبَ.

(١) الصحاح ١/١٠٥، تحفة الغريب ٢/١٠٦٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٩/٢٢٤.

(٣) سورة الزمر: ٧٣.

(٤) سورة الصافات: ١٠٣- ١٠٤.

(٥) من الطويل، للأحرد، وهو في: الشعر والشعراء ٢/٧٢٤، والكامل ١/٢١٨، والعقد الفريد ٤/٢٨٩، ولابن أذينة الثقفيّ في: أمالي القالي ٢/١٧٢.

(وفي الشَّرْحِ: ويمكنُ في البيتِ جعلُ الواوِ عاطفةً، لَا زائدةً، والمعطوفُ عليهِ محذوفٌ، أَيْ: فَمَا بالُ مَن أَسْعَى لجبرِ عظمِهِ -مراقبةً لحالِهِ- يُهْمِلُ أَمْرِي ويَنْوِي كَسْرِي)[1]، فيُعامِلُنِي بضدِّ مَا أُعَامِلُهُ بِهِ؛ وذلكَ أَنِّي أُراقبُ مصلحتَهُ ويُهْمِلُنِي، وأَجْبُرُهُ ويريدُ كَسْرِي)[2].

(وقَوْلِهِ:

(وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في المجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي)[3]

(لَا نزاعَ في أَنَّ الزِّيادةَ في هَذَا البيتِ ظاهرةٌ، ورمقتُكَ: نظرتُ إليكَ، يقالُ: رمقتُهُ: أرمقُهُ رمقًا، كَـ:"قَتَلَهُ يقتلُهُ قتلًا". ويَبْغِينِي: (يقصدُني)[4]، وفي الشَّرْحِ: يَظلمُني، وهُوَ في كلامِهم يتعدَّى بِـ"عَلَى"، تقولُ: بَغَى عليهِ، أَيْ: استطالَ وتَعَدَّى. قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾[5]، فَإِمَّا أَنْ يكونَ حذفُ الجارِ توسُّعًا، أَوْ جعلَهُ كَـ:"ظَلَمَ" في التَّعدِّي بنفسِهِ؛ لأَنَّهُ بمعناهُ، أَوْ يكونَ أرادَ بِـ"يَبغيني" معنَى: يَقصدُني بسوءٍ)[6].

(والتَّاسعُ: "واوُ الثَّمانيةِ" ذكرَها جماعةٌ مِنَ الأدباءِ كالحريريِّ[7]، ومِنَ النَّحويِّينَ الضُّعفاءِ كابنِ خالويهِ[8]،ومِنَ [٢٥٦/أ] المفسِّرينَ كالثَّعلبيِّ[9]، وزَعَمُوا أَنَّ العربَ إِذَا

---

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١٠٦٥/٢،١٠٦٦.

(٣) من الكامل، لأبي العيال الهذليّ، في: ديوان الهذليين ٢٦٠/٢، والأغاني ٣٢٠/٢٤، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، ومغني اللبيب ٤٧٤/١.

(٤) في الأصل: بعضدني.

(٥) سورة الحج: ٦٠.

(٦) تحفة الغريب ١٠٦٥،١٠٦٦/٢.

(٧) ينظر: درة الغواص ٣١/١. وهو: محمَّد بن القاسم بن عليّ بن محمَّد الحريريّ، أديب من أدباء البصرة، توفي سنة ٥١٦هـ، من تصانيفه: مقامات الحريريّ، ودُرَّة الغوَّاص، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٩٧/٢٤، والأعلام ١٧٧/٥.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٩١/٣. وهو: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله، عالم لغويّ بارز، توفي سنة ٣٧٠هـ، من تصانيفه: شرح مقصورة ابن دريد، ومختصر في شواذِّ القرآن، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٠/١، ووفيات الأعيان ١٧٨/٢.

(٩) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٦٢/٦. وهو: أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ، أبو =

عَدُّوا قَالُوا: "سِتَّةٌ، سبعةٌ، وثمانيةٌ"؛ إيذانًا بِأَنَّ السَّبعةَ عددٌ تامٌّ، وأَنَّ مَا بعدَها عددٌ مستأنَفٌ).

في الشَّرْحِ: (رأيتُ في تفسيرِ العمادِ الكنديِّ[1] قاضِي الاسكندريَّةِ -رَحِمَهُ اللهُ- وكانَ (مِنَ)[2] النُّحَاةِ -تُوُفِّيَ نحوَ عشرينَ وسبعمائةٍ- مَا نَصُّهُ: ونقلَ الأستاذُ النَّحويُّ عبدُاللهِ الكفيفُ المالقيُّ -وكانَ مِمَّنِ استوطنَ غرناطةَ، وقرأَ فِيهَا في مُدَّةِ ابنِ حُبُوسٍ[3]- أَنَّهَا لغةٌ فصيحةٌ لبعضِ العربِ، وأَنَّ مِنْ شأنِهم أَنْ يقولُوا: "واحدٌ اثنانِ ثلاثةٌ أربعةٌ وخمسةٌ سِتَّةٌ سبعةٌ وثمانيةٌ تسعةٌ عشرةٌ"؛ فَهَكَذَا لغتُهم ومَتَى جَاءَ كلامُهم لفظَ الثَّمانيةِ؛ أَدْخَلُوا الواوَ، وقَدْ نظمَ بعضُ أصحابِنا في كونِ السَّبعةِ منتهَى العددِ أبياتًا، وهِيَ:

يَا سَائِلِي عَنْ سِرِّ كَوْنِ العَدَدِ ... غَايَتُهُ في سَبْعَةٍ لَمْ تَزِدِ

مَا سِرُّهُ إِلَّا انحصارُ قسيمِهِ ... في واحدٍ فردٍ وشيءٍ مُسْنَدِ

وذلكَ الشَّيْءِ الَّذِي تسندُهُ ... منحصرٌ في واحدٍ وأَزْيَدِ

فالفردُ والفردُ إِذَا مَا اجتمعَا ... زوجٌ مَعَ الفردِ الَّذِي لَمْ يُسْنَدِ

واثنانِ واثنانِ إِذَا مَا اجتمعتْ ... أربعةٌ تُضَمُّ مَعَ فيءِ اليَدِ

فتلكَ سبعةٌ إِذَا تكاملتْ ... أربعةٌ واثنانِ مَعَ منفردِ

ومَا أَتَى مِنْ بعدِ هَذَا فَهُوَ تكرارٌ ... لَهُ لَا زائدٌ في العَدَدِ

ثلاثةٌ مَعَ مِثْلِهَا فردٌ وفردٌ ... قَدْ مَضَى ومَا مَضَى لَا يُعْدَدِ

وهَكَذَا أربعةٌ مَعَ مِثْلِهَا ... زوجٌ وزوجٌ قَدْ مَضَى لَا تَزِدِ

إسحاق، لُقِّبَ بالثعالبيِّ، كان أوحد زمانه في علم التفسير، توفي سنة ٤٣٧هـ، من تصانيفه: التفسير الكبير، والعرائس في قصص الأنبياء، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/٥٠٧، وغاية النهاية ١/١٠٠.

(١) ينظر: معجم المفسرين ١/١٥١، والأعلام ٢/٢٣٤.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) باديس بن حبوس ثالث حكام طائفة غرناطة، توفي سنة ٤٦٥هـ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٤/٨٣، والإحاطة في أخبار غرناطة ١/٢٤٠.

إلَى [هُنَا][1] مَا رأيتُهُ في التَّفسيرِ المذكورِ، وهُوَ تفسيرٌ ضخمٌ في ثلاثةِ وعشرينَ مجلَّدًا كبيرًا، طريقتُهُ فِيهِ أَنَّهُ يَتْلُو الآيةَ أَوِ الآياتِ، فَإِذَا فرغَ مِنْهَا قالَ: قالَ الزَّمخشريُّ، ويسوقُ كلامَهُ في ذلكَ المحلِّ بِرُمَّتِهِ، لَا يغادرُ مِنْهُ شيئًا، فَإِذَا انتهَى أَتْبَعَهُمَا عَلَيْهِ مِنْ مناقشةٍ، ومَا يحتاجُ إِلَيْهِ مِنْ توجيهٍ، ومَا يكونُ هُنَاكَ مِنَ الزِّياداتِ الواقعةِ في غيرِ "الكشَّافِ" ومن التَّفاسيرِ، واسْمُهُ "الكفيلُ بمعَانِي التَّنزيلِ" عَلَى شيخِنا قاضِي القضاةِ ناصرِ الدِّينِ التنسيِّ[2] المالكيِّ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ- -وذلكَ في زمنِ ولايةِ قاضِي القضاةِ بالإسكندريةِ مِنْ بعدِ الثَّمانينَ إِلَى قربِ التِّسعينَ-)[3].

(واستدلُّوا عَلَى ذلكَ بآياتٍ:

(إِحْدَاهَا: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[4] إِلَى قَوْلِهِ -سُبْحَانَهُ-: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[5]، وقِيلَ: هِيَ في ذلكَ لعطفِ جملةٍ عَلَى جملةٍ؛ إِذِ التَّقديرُ: "هُمْ سبعةٌ"، ثُمَّ قِيلَ: الجميعُ كَلَامُهُمْ، وقِيلَ: العطفُ مِنْ كلامِ اللهِ تَعَالَى، والمعنَى: نَعَمْ، هُمْ سبعةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ، وإِنَّ هَذَا تصديقٌ لهذهِ المقالةِ، كَمَا أَنَّ ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾[6] تكذيبٌ لتلكَ المقالةِ، ويؤيِّدُهُ قولُ ابنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-: "حِينَ جَاءَتِ الواوُ؛ انقطعتِ العِدَّةُ"، أَيْ: لَمْ تَبْقَ عِدَّةٌ يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا).

(فَإِنْ قلتَ: إِذَا كانَ المرادُ التَّصديقَ؛ فَمَا وجهُ مجيءِ ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[7]؟).

---

(١) زيادة يلتئم بها النص.

(٢) هو: أحمد بن محمَّد بن محمَّد، أبو العبَّاس، شمس الدين التنسيّ المالكيّ، برع في الفقه والأصول والعربية والمنطق، توفي سنة ٨٠١هـ، من تصانيفه: كتبَ عَلَى تسهيلِ ابنِ مالكٍ شرحًا لَمْ يُكمله، وشرح مختصر ابن الحاجب في الفقه والأصول، وشرح كافية ابن الحاجب، ينظر ترجمته في: المنهل الصافي ٢/١٥٢.

(٣) تحفة الغريب ٢/٦٧،١١٠٦٦،١٠٦٦.

(٤) سورة الكهف: ٢٢.

(٥) سورة الكهف: ٢٢.

(٦) سورة الكهف: ٢٢.

(٧) سورة الكهف: ٢٢.

(قلتُ: وجهُ الجملةِ الأَوَّلِ توكيدُ صِحَّةِ التَّصديقِ بإثباتِ عِلْمِ المصدِّقِ، ووجهُ الثَّانيةِ الإشارةُ إِلَى أَنَّ القائلِينَ تلكَ المقالةَ الصَّادقةَ قليلٌ، أَوْ أَنَّ الَّذِي قَالَهَا مِنْهُمْ –عَنْ يقينٍ– قليلٌ، أَوْ لمَّا كانَ التَّصديقُ في الآيةِ خَفِيًّا –لَا يستخرجُهُ إِلَّا مثلُ ابنِ عَبَّاسٍ– قِيلَ ذلكَ؛ ولِهَذَا كانَ يقولُ: "أَنَا مِنْ ذلكَ القليلِ، هُمْ سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم").

(وقِيلَ: هِيَ واوُ الحالِ؛ وعَلَى هَذَا: فيُقَدَّرُ المبتدأُ اسمَ إِشَارَةٍ، أَيْ: "هؤلاءِ سبعةٌ"؛ ليكونَ في الكلامِ مَا يعملُ في الحالِ. ويَرُدُّ ذلكَ أَنَّ حذفَ عاملِ الحالِ –إِذَا كانَ معنويًّا– ممتنعٌ).

(وقَدْ لَا يُسَلَّمُ هَذَا الحكمُ، ولَوْ سُلِّمَ؛ أَمْكَنَ أَنْ يُقَدَّرَ هؤلاءِ، هُمْ سبعةٌ معدودونَ في حالِ أَنَّ ثامنَهم كلبُهم مِنْ قَبِيلِ مَا عَامِلُهُ معنويٌّ (محذوفٌ)[1].

(ولِهَذَا رَدُّوا عَلَى المبرِّدِ قَوْلَهُ في بيتِ الفرزدقِ):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ (وإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بشر

(وقَدْ أَنشدَهُ المصنِّفُ بتمامِهِ في فصلِ "أَوْ" مِنْ حرفِ الألفِ)[3] الَّذِي أَوْرَدَهُ هُنَا في البابِ الرَّابعِ في الأمورِ الَّتِي يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ، وفي البابِ الخامسِ في الجهةِ العاشرةِ مِنْهُ)[4].

(إِنَّ "مِثْلَهُمْ" حالٌ ناصبُها خبرٌ محذوفٌ، أَيْ: "وإِذْ مَا في الوجودِ بشرٌ مماثلًا لَهُمْ").

(الثَّانيةُ: آيةُ الزُّمَرِ؛ إِذْ قِيلَ: ﴿فُتِحَتْ﴾ في آيةِ النَّارِ؛ لأَنَّ أبوابَها سبعةٌ ﴿وَفُتِحَتِ﴾ في آيةِ الجَنَّةِ؛ إِذْ أبوابُها ثمانيةٌ. وأقولُ: لَوْ كانَ لواوِ الثَّمانيةِ حقيقةٌ؛ لَمْ

(١) تحفة الغريب ١٠٦٧/٢.

(٢) من البسيط، في ديوانه١٦٧، والمقتضب ٤٩١/٤، وشرح أبيات سيبويه ١١٢/١، والمخصص ١٠٧/٥، والجنى الداني ١٨٩/١، وأوضح المسالك ٢٧٠/١.

(٣) طمس في "س".

(٤) تحفة الغريب ١٠٦٨/٢.

تكنِ الآيةُ مِنْهَا؛ إذْ ليسَ فِيهَا ذِكْرُ عَدَدٍ [٢٥٦/ب] البَتَّةَ، وإنَّمَا فِيهَا ذِكْرُ الأبوابِ، وهِيَ جمعٌ لَا يدلُّ عَلَى عددٍ خاصٍّ، ثُمَّ الواوُ ليستْ داخلةً عليهِ، بَلْ عَلَى جملةٍ هُوَ فِيهَا، وقَدْ مَرَّ أَنَّ الواوَ في ﴿فُتِحَتْ﴾ مُقحَمةٌ عندَ قومٍ، وعاطفةٌ عندَ آخَرِينَ، وقِيلَ: هِيَ "واوُ الحالِ" أَيْ: جَاؤُوها مُفَتَّحَةً أَبوابُها، كَمَا صُرِّحَ بِـ"مُفَتَّحَةً" حالًا في ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾[1] وهَذَا قولُ المبرِّدِ والفارسيِّ وجماعةٍ[2]. قِيلَ: وإنَّمَا فُتِّحَتْ لَهُمْ قبلَ مجيئِهِم؛ إكرامًا لَهُمْ عَنْ أَنْ يَقِفُوا حَتَّى تُفْتَحَ لَهُمْ).

في الشَّرْحِ: (وردَ في الحديثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بابَ الجَنَّةِ فيُفْتَحُ لَهُ)[3]، وقضيَّةُ ذلكَ أَنَّهَا لَا تُفْتَحُ لأحدٍ قَبْلَهُ؛ وذلكَ مِمَّا يقدحُ في هَذَا التَّأويلِ؛ إذْ لَوْ كانَ المرادُ بالفتحِ قبلَ المجيءِ للإكرامِ؛ لَكَانَ -عليهِ السَّلَامُ- أَحَقَّ الخَلْقِ بِهِ. (وقَدْ يقالُ)[4]: وأَوْلَاهُمْ بمثلِهِ، وفي "الكشَّافِ" حكايةُ قَوْلِهِ بِأَنَّ أبوابَ جَهَنَّمَ لَا تُفْتَحُ إلَّا عندَ دخولِ أهلِها، وأَمَّا أبوابُ الجَنَّةِ فمتقدِّمٌ فَتْحُهَا لقولِهِ: "جَنَّاتِ عَدْنٍ مفتَّحَةً لَهُمُ الأبوابُ"؛ فلذلكَ جِيءَ بالواوِ، كأَنَّهُ قِيلَ: "حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وقَدْ فُتِحَتْ أبوابُها".

قالَ الشمنيُّ: (أرادَ أَنَّ جَهَنَّمَ مجلسٌ لأهلِها، ومِنْ عادةِ المجلسِ أَلَّا يُفْتَحَ إلَّا للدَّاخلِ فِيهِ والخارجِ مِنْهُ؛ ولِهَذَا قارنَ فَتْحُهَا مجيئَهم، وأَمَّا الجَنَّةُ فلأَنَّ مَنْ فِيهَا مِنَ الحُورِ والوِلدانِ يتشوَّقونَ إِلَى أهلِها ويتطلَّعونَ إِلَى لقائِهم؛ فيَفتحُونَهَا قبلَ مجيئِهم؛ استبشارًا بِهِمْ، وتطلُّعًا إِلَيْهِمْ، كَمَا هِيَ العادةُ في مجالسِ الأُنْسِ والسُّرُورِ). هَذَا كلامُهُ[5]. وقَدْ يقالُ إنَّ المرادَ بالأبوابِ الَّتِي تُفْتَحُ قبلَ مجيئِهم هِيَ أبوابُ منازِلِهم مِنَ الجِنَانِ -والَّتِي لَا تُفْتَحُ لأحدٍ قبلَ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ مَا كانَ مِنَ

(١) سورة ص: ٥٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/٨٠، الجنى الداني: ١/١٦٩.

(٣) صحيح مسلم ١/١٨٨، كتاب الإيمان (باب في قول النبيّ ﷺ) الحديث رقم ١٩٦، وصحيح ابن حبَّان ١٤/٤٠١، كتاب التاريخ (باب ذكر أن المصطفى ﷺ أول من يقرع باب في الجنة) الحديث رقم ٦٤٨١.

(٤) سقط من "س".

(٥) حاشية اليمنيّ على الكشَّاف، مخطوط.

المحيطِ الَّذِي يُفْضَى مِنْهُ إِلَى المنازِلِ؛ فيندفعُ السُّؤَالُ المتقدِّمُ)[1] انتهى.

(الثَّالثةُ: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[2]، فَإِنَّهُ الوصفُ الثَّامِنُ، والظَّاهِرُ أَنَّ العطفَ في هَذَا الوصفِ -بخصوصِهِ- إِنَّمَا كانَ مِنْ جهةِ أَنَّ الأمرَ والنَّهْيَ -مِنْ حيثُ هُمَا أمرٌ ونهيٌ- متقابلانِ، (بخلافِ)[3] بقيَّةِ الصِّفَاتِ).

في الشَّرْحِ: (ليسَ التَّقابلُ صِحَّةَ العطفِ وحُسْنِهِ حَتَّى يكونَ دخولُهُ بينَ هذينِ الوصفينِ المتقابلينِ دونَ بقيَّةِ الأوصافِ موجَّهًا، ويَكفي في العطفِ التَّغَايُرُ؛ فَيَبْقَى السُّؤَالُ عَنِ اختصاصِ هذينِ بتوسُّطِ العاطفِ بَيْنَهُمَا قائمًا) انتهى[4].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا يريدُ المصنِّفُ أَنَّ التَّقابلَ شرطُ صِحَّةِ العطفِ، ولَا شرطُ حُسْنِهِ، وإِنَّمَا يريدُ هذينِ الوصفينِ -لـمَّا امتازَا بالتَّقابلِ عَنْ بقيَّةِ الأوصافِ المذكورةِ؛ امتازَا بالعطفِ-؛ إظهارًا لامتيازِهما عَلَى بقيَّةِ الأوصافِ)[5].

(أَوْ لأَنَّ الآمِرَ بالمعروفِ نَاهٍ عَنِ المنكَرِ -وهُوَ تَرْكُ المعروفِ-، والنَّاهِي عَنِ المنكَرِ آمِرٌ بالمعروفِ؛ فَأُشِيرَ إِلَى الاعتدادِ بكلٍّ مِنَ الوصفينِ، وأَنَّهُ لَا يُكتفَى فِيهِ بِمَا يحصلُ في ضِمْنِ الآخَرِ).

في الشَّرْحِ: (يمكنُ أَنْ يقالَ: لَا نُسلِّمُ؛ لأَنَّ العاطفَ هُوَ المقتضِي للاعتدادِ بكلٍّ مِنْهُمَا، بَلْ لَوْ ذُكِرَا مِنْ غيرِ عاطفٍ؛ كانَ الاعتدادُ بكلٍّ حاصلًا. والَّذِي قَالَهُ ابنُ المُنَيِّرِ[6]: أَنَّ اللهَ -تَعَالَى- لـمَّا أرادَ تفخيمَ شأنِ الأمرِ بالمعروفِ؛ عَدَّدَ أوصافَهُ، وإِنْ كانَ أحدُ الوصفينِ يتضمَّنُ الآخَرَ -تفخيمًا لَهُ وتنزيهًا لقدرِهِ-؛ فدخلتِ الواوُ في الوصفِ الثَّامنِ المتغايرِ الَّذِي بينَ

(١) تحفة الغريب٢/ ١٠٦٩،١٠٦٨.

(٢) سورة التوبة: ١١٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحفة الغريب ١٠٦٩/٢.

(٥) المنصف ٣١١/٢.

(٦) ينظر: الانتصاف من الكشاف ٥٦٧/٤، وهو: أحمد بن محمَّد بن منصور، وشهرته ابن المنيّر السكندريّ، كان مفسرًا وقاضيًا في الإسكندرية، توفي سنة ٦٨٣هـ، من تصانيفه: تفسيرحديث الإسراء، والانتصاف من الكشاف، ينظر ترجمته في: فوات الوفيات ١٤٩/١، ومعجم المفسرين ٦٦/١.

الوصفينِ في اللَّفْظِ)[1] انتهى.

(وفي تفسيرِ البيضاويّ[2] في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾: (والعاطفُ -هُنَا- للدَّلالةِ عَلَى أَنَّهُ -مَعَ مَا عُطِفَ عليهِ- في حُكْمِ خصلةٍ واحدةٍ؛ كأَنَّهُ قالَ: الجامعونَ بينَ الوصفينِ، وفي قولِهِ: "والحافظونَ لحدودِ اللهِ"؛ للتَّنبيهِ عَلَى أَنَّ مَا قبلَهُ مفصَّلُ الفضائلِ. وهَذَا مُجْمَلُهَا[3]).

(وذهبَ أَبُو البقاءِ[4] -عَلَى إمامتِهِ- -في هذهِ الآيةِ- مذهبَ الضُّعفاءِ؛ فقالَ: إِنَّمَا دخلتِ "الواوُ" في الصِّفَةِ الثَّامنةِ؛ (إيذانًا بِأَنَّ السَّبعةَ عندَهم عَدَدٌ تَامٌّ؛ ولذلكَ قَالُوا: سَبْعٌ في ثمانيةٍ، أَيْ: سَبْعَ أَذْرُعٍ في ثمانيةِ أَشْبَارٍ، وإِنَّمَا دخلتِ "الواوُ" عَلَى ذلكَ؛ لأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى مغايرةِ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا[5]).

الرَّابعةُ[6]: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ في آيةِ التَّحريمِ[7]؛ ذَكَرَهَا القَاضِي الفاضلُ).

(هُوَ إمامُ البراعةِ وفارسُ اليراعةِ: عبدُالرَّحيمِ بنُ عليّ بنِ الحسينِ بنِ أحمدَ بنِ الفرجِ بنِ أحمدَ مُحْيِي الدِّينِ، أَبُو عليٍّ [٢٥٧/أ] اللخميُّ، العسقلانيُّ المولدِ، المصريُّ الدَّارِ، كاتبُ الملكِ النَّاصرِ صلاحِ الدِّينِ يوسفَ بنِ أَيُّوبَ، كانتْ ولادتُهُ في خامسَ عشرَ جُمَادَى الآخِرَةِ سنةَ تسعٍ وعشرينَ وخمسمائةٍ، استقرَّ بِـ:"عسقلانَ"، وتولَّى أمورَ القضاءِ بمدينةِ "بيسانَ"؛ ولذلكَ يُنْسَبُ

---

(١) تحفة الغريب ٢/١٠٧٠،١٠٦٩.

(٢) عبدالله بن أبي القاسم عمر بن محمَّد البيضاويّ، ناصر الدين أبو سعيد، فقيه أصوليّ شافعيّ، ومحدّث مفسّر، توفي سنة ٦٨٥هـ، من تصانيفه: تفسير "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، ينظر ترجمته في: معجم المفسرين ١/٣١٨، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/١٥٧.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٣/ ٩٩، المنصف ٢/٣١٢.

(٤) عبدالله بن الحسين العكبريّ الحنبليّ، محب الدين أبو البقاء، عالم باللغة والأدب والفرائض والحساب، توفي سنة ٦١٦هـ، من تصانيفه: التبيان في إعراب القرآن، واللباب في النحو، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٤/٥١٥، وتاريخ الإسلام ١٣/٤٧١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٦٢.

(٦) طمس في س".

(٧) آية ٥.

إِلَيْهَا، ثُمَّ قدمَ الدِّيَارَ المصريَّةَ، وتعلَّقَ بالإنشاءِ، ثُمَّ تتقلَّبُ بِهِ الأحوالُ إِلَى أَنْ صارَ وزيرَ السُّلطانِ صلاحِ الدِّينِ، وبعدَ وفاتِهِ استمرَّ عَلَى مَا كانَ عليهِ عندَ ولدِهِ الملكِ العزيزِ، ولمَّا تُوُفِّيَ الملكُ العزيزُ استمرَّ كذلكَ عندَ الأفضلِ نورِ الدِّينِ، ولَمْ يزلْ كذلكَ إِلَى أَنْ وصلَ العادلُ وأخذَ الدِّيَارَ المصريَّةَ، فعندَ دخولِهِ القاهرةَ تُوُفِّيَ القاضِي الفاضلُ، وذلكَ في ليلةِ الأربعاءِ سابعَ عشرَ ربيعٍ الأَوَّلِ سنةَ سِتٍّ وتسعينَ وخمسمائةٍ بالقاهرةِ -فجأةً-، وكانَ مِنْ محاسنِ الزَّمَانِ -رَحِمَهُ اللهُ-)[1].

(وتَبَجَّحَ باستخراجِها، وقَدْ سَبَقَهُ إِلَى ذِكْرِهَا الثَّعلبيُّ[2]).

قالَ الجوهريُّ: (التَّبجُّحُ: الفرحُ، يقالُ: تَبَجَّحَ بالشَّيْءِ، وتَبَجَّحَ بِهِ -أيضًا- -بالفتحِ- لغةٌ ضعيفةٌ، وبَجَّحْتُهُ أَنَا تبجيحًا؛ إِذَا فَرَّحْتُهُ؛ فَفَرِحَ)[3].

(والصَّوَابُ أَنَّ هذهِ "الواوَ" وقعتْ بينَ صفتينِ، هُمَا تقسيمٌ لمنِ اشتملَ عَلَى جميعِ الصِّفَاتِ السَّابقةِ؛ فَلَا يصحُّ إسقاطُها؛ إِذْ لَا تجتمعُ الثَّيُوبةُ والبكارةُ، وواوُ الثَّمانيةِ -عندَ القائلِ بِهَا- صالحةٌ للسُّقوطِ).

(هَذَا الَّذِي رَدَّ بِهِ قولَ القاضِي الفاضلِ سُبِقَ إِلَيْهِ؛ فَقَدْ حَكَى ابنُ المنيِّرِ في "الانتصافِ" عَنْ شيخِهِ الإمامِ أَبِي عمرِو بنِ الحاجبِ أَنَّ الفاضلَ كانَ يعتقدُ أَنَّ "الواوَ" في هذهِ الآيةِ "واوُ الثَّمانيةِ" وكانَ يتبجَّحُ باستخراجِها زائدةً عَلَى المواضعِ الثَّلاثةِ المشهورةِ قبلَهُ: آيةُ "برءاةَ"[4]، وآيةُ "الكهفِ"[5] وآيةُ "التَّنزيلِ"[6]، قالَ ابنُ الحاجبِ: ولَمْ يزلِ الفاضلُ يستحسنُ ذلكَ (مِنْ نفسِهِ، إِلَى أَنْ ذَكَرَهُ يومًا بحضرةِ أَبِي الجودِ النَّحويِّ المقرئِ، فَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ واهمٌ في عَدِّهَا مِنْ)[7] ذلكَ القبيلِ، وأحالَ البيانَ عَلَى المعنَى الَّذِي ذكرَهُ الزَّمخشريُّ مِن دعاءِ الضَّرورةِ إِلَى الإتيانِ بِهَا -

(١) المنصف ٢/ ٢١٢، ٢١٣.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٦/١٥٣.

(٣) الصحاح: ١/٣٥٤، تحفة الغريب ٢/١٠٧٠.

(٤) سورة التوبة: ١١٢.

(٥) سورة الكهف: ٢٢.

(٦) سورة الزمر: ٧١.

(٧) سقط من الأصل.

هَاهُنَا-؛ لامتناعِ اجتماعِ الصِّفتينِ في موصوفٍ واحدٍ، و"واوُ الثَّمانيةِ" إنْ ثبتتْ؛ فَإِنَّمَا تَرِدُ بحيثُ لَا حاجةَ إِلَيْهَا إِلَّا الإشعارُ بتمامِ العددِ الَّذِي هُوَ السَّبعةُ؛ فأَنصفَهُ القاضِي الفاضلُ واستحسنَ ذلكَ مِنْهُ وقالَ: أرشدتَنا يَا أَبَا الجودِ)[1].

(وأَمَّا قولُ الثَّعلبيِّ[2]: إنَّ مِنْهَا "الواوَ" في قولِهِ تَعَالَى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[3] فسهوٌ بَيِّنٌ، وإِنَّمَا هذهِ "واوُ العطفِ"، وهِيَ واجبةُ الذِّكْرِ، ثُمَّ إنَّ ﴿أَبْكَارًا﴾ صفةٌ تاسعةٌ، لَا ثامنةٌ؛ إِذْ أَوَّلُ الصِّفَاتِ ﴿خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾، لَا ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾.

فَإِنْ أجابَ بِأَنَّ "مسلماتٍ" -ومَا بَعْدَهُ- تفصيلٌ لِـ"خَيْرًا مِنْكُنَّ"؛ فلِهذَا لَمْ تَعُدْ قسيمةً لَهَا.

قُلنا: وكذلكَ ﴿ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾ تفصيلٌ للصِّفاتِ السَّابقةِ؛ فَلَا نَعُدُّهما معهنَّ).

(والعاشرُ: "الواوُ" الدَّاخلةُ عَلَى الجملةِ الموصوفِ بِهَا؛ لتأكيدِ لصوقِها بموصوفِها، وإفادتِها أَنَّ اتِّصَافَهُ بِهَا أمرٌ ثابتٌ. وهذهِ "الواوُ" أَثْبَتَهَا الزَّمخشريُّ[4] ومَنْ قَلَّدَهُ).

(في "الجنَى الدَّاني"[5]، وهُوَ مُعترَضٌ مِنْ جهةِ أَنَّ دخولَ "الواوِ" عَلَى الصِّفَةِ لَمْ يَقُلْ بِهِ أحدٌ مِنَ النَّحويِّينَ)[6] انتهى.

(وفي "شرحِ التَّسهيلِ" لابنِ مالكٍ مَا ذهبَ إِلَيْهِ جارُ اللهِ[7] مِنْ توسُّطِ "الواوِ" بينَ الصِّفةِ والموصوفِ فاسدٌ؛ لأَنَّ مذهبَهُ في هذهِ المسألةِ مذهبٌ لَا يُعْرَفُ مِنَ البصريِّينَ

(١) الإنتصاف من الكشّاف ٥٦٧/٤.

(٢) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢٥٨/٨.

(٣) سورة الحاقة: ٧.

(٤) الكشاف ٧١٣/٢.

(٥) ١٦٨/١.

(٦) المنصف ٣١٣/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٢/٢.

(والكوفيّينَ)[1] معمولٌ عليهِ؛ فوجبَ أَنْ لَا يُلتفَتَ إِلَيْهِ، وأيضًا أَنَّهُ مُعَلَّلٌ بِمَا لَا يناسبُ؛ وذلكَ أَنَّ "الواوَ" تدخلُ عَلَى الجمعِ (مِنْ)[2] مَا قَبْلَهَا ومَا بَعْدَهَا؛ وذلكَ مستلزِمٌ لِتغايرِهما، وهُوَ ضدٌّ لِمَا يرادُ مِنَ التَّوكيدِ؛ فَلَا يصحُّ أَنْ يقالَ للعاطفِ "مؤَكِّدٌ"، وأيضًا أَنَ "الواوَ" لَوْ صلحتْ لتوكيدِ لصوقِ الموصوفِ بالصِّفةِ؛ لَكَانَ أَوْلَى المواضعِ بِهَا موضعًا لَا يصلحُ للحالِ نحوَ: "إِنَّ رجلًا رَأْيُهُ سديدٌ لَسعيدٌ"، فَ"رأيُهُ سديدٌ" جملةٌ نُعِتَ بِهَا، ولَا يجوزُ اقترانُها بالواوِ؛ لعدمِ صلاحيتِها للحالِ، بخلافِ: "ولَهَا كتابٌ معلومٌ"؛ فَإِنَّهَا جملةٌ يصلحُ في موضعِها الحالُ؛ لأَنَّها بعدَ منفيٍّ، والمنفيُّ صالحٌ لأَنْ يُجْعَلَ صاحبَ الحالِ، بِمَا هُوَ صالحٌ لأَنْ يُجْعَلَ مبتدأً.

وقالَ نجمُ الدِّينِ سعيدٌ[3] في "شرحِ الكافيةِ": أقولُ -عَلَى الوجهِ الأَوَّلِ-: أَنَّ جارَاللهِ العَلَّامَةَ أَعْرَفُ باللُّغَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَلزمُ -مِنْ عدمِ العرفانِ بالمعوَّلِ عليهِ- عدمُهُ[4].

في الشَّرْحِ: قَوْلُهُ: "أَعْرَفُ باللُّغَةِ" مجرَّدُ دَعوى، مَعَ أَنَّهَا لَوْ سُلِّمَتْ؛ لَمْ تَصلحْ لردِّ أَنَّ هَذَا المذهبَ غيرُ معروفٍ لبصريٍّ ولَا كوفيٍّ، وإِنَّمَا وجهُ الرَّدِّ أَنْ يقالَ: بَلْ هُوَ معروفٌ بينَ مَنْ قَالَهُ مِنْهُمْ، والزَّمخشريُّ لَمْ يَنقلْ هَذَا المذهبَ عَنْ أحدٍ [٢٥٧/ب] مِنَ البصريّينَ والكوفيّينَ حَتَّى يقالَ أَنَّهُ أَعْرَفُ باللُّغَةِ مِمَّنِ ادَّعَى عدمَ العرفانِ بوجودِهِ؛ فيجوزُ أَنْ يكونَ ذلكَ أمرًا اختارَهُ ولَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أحدٌ. انتهى.

ثُمَّ قالَ النَّجمُ: و-عَلَى الثَّاني-: أَنَّ تغايرَ الشَّيئينِ لَا يُنافي تَلَاصُقَهُمَا، والجملةُ -الَّتِي هِيَ صفةٌ- لَهَا التصاقٌ بالموصوفِ، و"الواوُ" أَكَّدتْ الالتصاقَ؛ باعتبارِ أَنَّهَا -في الأصلِ- للجمعِ المناسبِ للالتصاقِ، لَا لأَنَّها عاطفةٌ.

و-عَلَى الثَّالثِ-: أَنَّ المرادَ مِنَ الالتصاقِ ليسَ الالتصاقَ اللفظيَّ -كَمَا فَهِمَهُ ابنُ مالكٍ-، بَلِ المعنويُّ، وبِـ"الواوِ" تأكيدُ الثَّاني، دونَ الأَوَّلِ. في الشَّرْحِ: ليسَ إدخالُ اللَّامِ لِلَمْحِ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) هو نجم الدين سعيد العجمي، شارح الحاجبية، قال عنه السيوطي: لم أقف له على ترجمة، ينظر: بغية الوعاة ٥٩١/١، وسلم الوصول ١٣٤/٢.

(٤) لم أقف على شرحه.

الصِّفَةِ مَقِيسًا في شيءٍ مِنَ الإعلامِ أصلًا، بَلْ هُوَ أمرٌ سماعيٌّ؛ فيُحتاجُ في إدخالِها عَلَى مالكٍ إلَى ثبوتِ سَماعِهِ في العربِ.

ثُمَّ قالَ النَّجمُ: و-عَلَى الرَّابعِ-: أَنَّ الآيةَ الأُولَى مِنْ تلكَ المواضعِ، وقَدْ قَارَنَتْهَا "الواوُ" للتَّوكيدِ. في الشَّرْحِ: وسَيأتي قريبًا مَا يردُّ هَذَا مِنْ كلامِ المصنِّفِ)[1].

(**وحَمَلُوا -عَلَى ذلكَ-**) -أَيِ: الزَّمخشريُّ ومَنْ قَلَّدَهُ- عَلَى ذلكَ.

(مواضعَ الواوِ فِيهَا كُلِّهَا "واوُ الحالِ" نحوَ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] الآيةَ، ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ﴾[3]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[4]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[5]. والمسوِّغُ لمجيءِ الحالِ مِنَ النَّكرةِ في هذهِ الآيةِ أمرانِ: أحدُهما خاصٌّ بِهَا، وهُوَ تقدُّمُ النَّفْيِ).

(والثَّاني عامٌّ في بقيَّةِ الآياتِ، وهُوَ امتناعُ الوصفيَّةِ؛ إِذِ الحالُ مَتَى امتنعَ كونُها صفةً؛ جازَ مجيئُها مِنَ النَّكرةِ؛ ولِهَذَا جاءتْ مِنْهَا عندَ تقدُّمِها عَلَيْهَا نحوَ: "في الدَّارِ قائمًا رجلٌ"، وعندَ جمودِها نحوَ: "هَذَا خاتمٌ حَدِيدًا" و"مررتُ بماءٍ قَعْدَةَ رجلٍ". ومانعُ الوصفيَّةِ في هذهِ الآيةِ أمرانِ:

أحدُهما خاصٌّ بِهَا، وهُوَ اقترانُ الجملةِ بِـ"إِلَّا"؛ إِذْ لَا يجوزُ التَّفريغُ في الصِّفَاتِ؛ لَا تقولُ: "مَا مررتُ بأحدٍ إِلَّا قائمٌ"؛ نَصَّ عَلَى ذلكَ أَبُو عليٍّ وغيرُهُ[6]).

قَدْ ذَكَرْنَا شيئًا مِنْ ذلكَ عَلَى أَنْ تُكسرَ الهمزةُ، وسَيذكرُ المصنِّفُ معنَى مَا ذَكَرَهُ هُنَا في آخرِ البابِ الثَّاني بأشنعِ مِمَّا ذكرَهُ هُنَا، (فقالَ هُنَاكَ:

(١) تحفة الغريب ٢/١٠٧٢، ١٠٧١.

(٢) سورة البقرة: ٢١٦.

(٣) سورة الكهف: ٢٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٥) سورة الحجر: ٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٠٣.

وأمَّا ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ٤ ﴾[1] فللوصفيَّةِ مانعانِ: "الواوُ" و"إلَّا"، ولَمْ يَرَ الزَّمخشريُّ وأبو البقاءِ[2] واحدًا مِنْهُمَا مانعًا، وكلامُ النَّحويِّينَ بخلافِ ذلكَ، قالَ الأخفشُ: (لَا تفصل إلَّا بينَ الموصوفِ وصفتِهِ؛ فَإِنْ قلتَ: "مَا جَاءَنِي رجلٌ إلَّا راكبٌ"؛ فالتَّقديرُ: "إلَّا رجلٌ راكبٌ" بمعنَى أَنَّ راكبًا صفةٌ لبدلٍ محذوفٍ، قالَ: وفِيهِ قبحٌ لجعلِكَ الاسمَ الصِّفَةِ كالاسمِ، يَعني: في إيلَائِكَ إيَّاهَا العاملَ)[3].

وقالَ الفارسيُّ: ولَا يجوزُ "مَا مررتُ بأحدٍ إلَّا قائمٌ"، فَإِنْ قلتَ: "إلَّا قائمًا" جازَ[4]. إلَى هُنَا كلامُهُ، ومِنَ العجبِ أَنَّ شيخَ الدِّينِ التَّفتازانيَّ قالَ في "شرحِ المفتاحِ الثَّاني" أَنَّ إيقاعَ الحالِ عَنِ النَّكرةِ الَّتِي في حُكْمِ الموصوفةِ لوقوعِها في سياقِ النَّفْيِ، كَمَا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ٤ ﴾[5] أَوْلَى بالجوازِ؛ لأَنَّ فِيهِ (-مَعَ دفعِ)[6] الالتباسِ- (زيادةً)[7] في صلوحِ النَّكرةِ لَدَى الحاليَّةِ كَمَا في المبتدإِ)[8] .

وأَمَّا بيانُ جهةِ الأُولويَّةِ بِأَنَّ فِيهِ "إلَّا" الَّتِي لَا تتوسَّطُ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ كالواوِ فسهوٌ ظاهرٌ؛ إِذْ لَا خلافَ في جريانِ الاستثناءِ المفرَّغِ في الصِّفَةِ مثل: "مَا جَاءَنِي رجلٌ إلَّا كريمٌ". هَذَا كلامُهُ في الشَّرْحِ، وهُوَ سهوٌ ظاهرٌ بالنِّسبةِ إلى نفيِ الخلافِ في المسألةِ المذكورةِ)[9].

(والثَّاني عامٌّ في بقيَّةِ الآياتِ، وهُوَ اقترانُها بالواوِ.

والحادِي عشرَ: "واوُ ضميرِ الذُّكورِ" نحوُ: الرِّجَالُ قَامُوا"، وهِيَ اسمٌ، وقالَ الأخفشُ

---

(١) سورة الحجر: ٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٢/٥٧١، التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٣.

(٣) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١/٣٢٤.

(٤) لم أعثر عليه في مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن حني.

(٥) سورة الحجر: ٤.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) المطوَّل ٤٦٦،٤٦٥.

(٩) تحفة الغريب ٢/١٠٧٣.

والمازنيُّ: حرفٌ، والفاعلُ مستترٌ[1]، وقَدْ تُستعملُ لغيرِ العقلاءِ إذَا نُزِّلُوا مَنزلتَهم، نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾[2]؛ وذلكَ لتوجيهِ الخطابِ إِلَيْهِمْ. وشَذَّ قَوْلُهُ:

(شَرِبْتُ بِهَا والدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا)[3].

(أَنشدَهُ الجوهريُّ في "الصِّحَاحِ" بلفظِ "تَمَزَّرْ بِهَا")[4]، والتَّمَزُّرُ: مَصُّ الشَّرَابِ قليلًا قليلًا)[5]. **(والدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ)**.

(قالَ في "الصِّحَاحِ": بناتُ نَعْشٍ الكُبْرَى: سبعةُ كواكبَ أربعةٌ (مِنْهَا)[6] نعشٌ وثلاثُ بناتٍ، وكذلكَ بناتُ نَعْشٍ الصُّغرى[7]، وقَدْ جاءَ في الشِّعْرِ "بَنُو نَعْشٍ"، وأنشدَ أَبُو عبيدٍ: تَمَزَّرْتُهَا إِلَى أَنْ قالَ: إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ[8]، وفي "القاموسِ": وبناتُ "نَعْشٍ" ينصرفُ، نكرةٌ، لَا معرفةٌ، الواحدُ: ابنُ نَعْشٍ؛ ولِهَذَا جاءَ في الشِّعْرِ "بَنُو نَعْشٍ"[9]. وقالَ في "الصِّحَاحِ": واتَّفقَ سيبويهِ والفَرَّاءُ عَلَى تركِ صرفِ "نَعْشٍ" (للمعرفةِ والتَّأنيثِ[10]).

وفي الشَّرْحِ: (الظَّاهِرُ أَنَّ المرادَ تركُ الصَّرْفِ جوازًا -لَا وجوبًا- لأَنَّ ثلاثيّ ساكنِ الوسطِ، كَـ"هِنْدٍ"؛ فيجوزُ فِيهِ الأمرانِ [٢٥٨/أ] **(دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا)** مِنَ التَّصَوُّبِ)[11]، وهُوَ النُّزولُ، والمرادُ

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١/١٧٣.

(٢) سورة النمل: ١٨.

(٣) من الطويل، للنابغة الجعديّ في: الكتاب ٢/٤٧، والمحكم ١/٣٧٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٩٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٢.

(٤) ينظر: الصحاح ٣/١٠٢٢.

(٥) تحفة الغريب ٢/١٠٧٣.

(٦) سقط من "س".

(٧) ١٠٢٢/٣

(٨) ينظر: ٣/١٠٢٢.

(٩) ينظر: ١/٦٠٧.

(١٠) ينظر: ٣/١٠٢٢.

(١١) طمس في "س".

هُنَا النُّزولُ إِلَى جهةِ الغروبِ)[1].

(والَّذِي جَرَّأَهُ عَلَى ذلكَ قَوْلُهُ: "بَنُو" لَا "بناتُ"، والَّذِي سَوَّغَ ذلكَ أَنَّ مَا فِيهِ مِنْ تغييرِ نَظْمِ الوَاحِدِ).

الإشارةُ بذلكَ إِلَى "بَنُو"، وكذلكَ الضَّميرُ المجرورُ بِـ"فِي" عائدٌ إِلَيْهِ، و"مَا فِيهِ" خبرُ "الَّذِي سَوَّغَ"، وجملةُ **(شَبَّهَهُ بجمعِ التَّكسيرِ)** فِي محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ، ولَا يصحُّ أَنْ تكونَ هذهِ الجملةُ خبرًا عَنْ "مَا فيهِ" والمجموعُ خبرًا عَنِ "الَّذِي سَوَّغَ"؛ لأَنَّهُ لَا رابطَ لِهَذَا المجموعِ بالمبتدإِ، أَعني: "الَّذِي سَوَّغَ"، وفِي بعضِ النُّسَخِ: "والَّذِي سَوَّغَ ذلكَ أَنَّ مَا فيهِ مِنْ تغييرِ نَظْمِ الواحدِ (موجودانِ)[2]، وعَلَى هذهِ النسخةِ: فَـ"مَا" اسمُ إِنَّ و"شَبَّهَهُ" -بتشديدِ الموحَّدةِ- خبرُها، وإِنَّ مَعَ اسمِها وخبرِها خبرُ "الَّذِي سَوَّغَ"[3].

(فَسَهُلَ مجيئُهُ لغيرِ العاقلِ؛ ولِهَذَا جازَ تأنيثُ فعلهِ نحوَ: ﴿إِلَّا ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[4] مَعَ امتناعِ "قامتِ الزَّيدونُ").

الثَّاني عشرَ: "واوُ علامةُ المذكَّرينَ" -في لغةِ طَيِّءٍ، أَوْ أزدِ شنوءةَ، أَوْ بَلْحارثٍ-، ومِنْهُ الحديثُ فِي الصَّحيحِ: **(يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)[5]، وقَوْلُهُ:**

(يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ ... أَهْلِي فَكُلُّهُمُ أَلُومُ)[6]

(البيتُ مِنَ المتقاربِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ آخِرَ صدرِهِ "لامٌ"؛ فيكونَ عَرُوضُهُ مقبوضةٌ والجزءُ

---

(١) تحفة الغريب ١٠٧٣/٢.

(٢)سقط من "س".

(٣) ينظر: المنصف ٣١٤/٢، ٣١٥.

(٤) سورة يونس: ٩٠.

(٥) صحيح البخاريّ ١١٥/١، كتاب مواقيت الصلاة (باب فضل صلاة العصر) الحديث رقم ٥٥٥، وصحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب فضل صلاتي الصبح والعصر) الحديث رقم ٦٣٢، ومسند أحمد ١٩٦/٨، (صحيفة همام بن منبه) الحديث رقم ٨١٠٥.

(٦) من المتقارب، لأمية بن الصلت في ديوانه: ١٢٧، وشرح كتاب سيبويه ٣٦٦/٢، وارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣، والمقاصد النحوية ٩٢٣/٢، وهمع الهوامع ٧٨٣/٢.

الأَوَّلُ مِنْ عَجُزِهِ أثلمُ عَلَى وزنِ "فعلنْ"، ويجوزُ أَنْ يكونَ آخِرُ الصَّدرِ "النَّخيلِ" وأَوَّلُ العَجُزِ لَامَها؛ فتكونَ العروضُ محذوفةً، والجزءُ الأَوَّلُ مِنَ العَجُزِ سالمًا مِنَ التَّغييرِ، و"النَّخيلُ" و"النَّخلُ" بمعنًى واحدٍ، والواحدةُ نخلةٌ، و"ألومُ" مِمَّا جاءَ مِنَ اسمِ التَّفضيلِ للمفعولِ، أَيْ: "وكُلُّهُمْ أكثرُ مَلومةً"، ويُرْوَى البيتُ بإضافةِ الاشتراءِ إِلَى الفاعلِ الَّذِي هُوَ "ياءُ المتكلِّمِ" -وهيَ ساكنةٌ-، ويُرْوَى بتركِ الياءِ والإضافةِ إِلَى المفعولِ الَّذِي هُوَ "النَّخيل")[1] -كَمَا ذكرناهُ-، (ويُرْوَى بدلَ "قَوْمِي" "أَهْلِي")[2].

(وهِيَ -عندَ سيبويهِ- حرفٌ دَالٌّ عَلَى الجماعةِ، كَمَا أَنَّ التَّاءَ في "قالتْ" حرفٌ دَالٌّ عَلَى التَّأنيثِ[3]، وقِيلَ: هِيَ اسمٌ مرفوعٌ عَلَى الفاعليَّةِ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّ مَا بعدَها بدلٌ مِنْهَا، وقِيلَ: مبتدأٌ، والجملةُ خبرٌ مقدَّمٌ، وكَذَا الخلافُ في نحوِ: "قَامَا أَخَوَاكَ" و"قُمْنَ نِسْوَتُكَ"، وقَدْ تُستعملُ لغيرِ العقلاءِ؛ إِذْ نُزِّلُوا مَنزلتَهم. قالَ أَبُو سعيدٍ: نحوَ: "أَكَلُونِي البَراغيثُ"؛ إِذْ وُصِفَتْ بالأكلِ، لَا بالقرصِ[4]. وهَذَا سهوٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّ الأكلَ مِنْ صفاتِ الحيواناتِ -عاقلةً وغيرَ عاقلةٍ-. وقالَ ابنُ الشّجريِّ: عِنْدِي أَنَّ الأكلَ -هُنَا- بمعنَى العدوانِ والظُّلْمِ[5]، كقولِهِ:)

(أَكَلْتِ بَنِيْكِ أَكْلَ الضَّبِّ حَتَّى ... وَجَدْتِ مَرَارَةَ الكَلَإِ الوَبِيلِ)[6].

(-بغيرِ مَدٍّ-: العُشْبُ، (**الوَبِيلُ**)): أَيِ: الَّذِي يُتوخَّمُ ولَا يوافقُ المزاجَ، استعارَ -أَوَّلًا-

---

(١) تحفة الغريب ٢/١٠٧٤، ١٠٧٣.

(٢) المنصف ٢/٣١٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٤٠.

(٤) وهو أبو سعيد السيرافيّ ، وقد ذكر في تخريج"أكلوني البراغيث" ثلاثة أوجه نقلها عنه ابن الشجري في أماليه ١/٢٠٣.

(٥) أمالي ابن الشجريّ ١/٢٠٤، ٢٠٣. وهو: هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة، أديب ونحويّ بغداديّ، كان تلميذًا لأبي البركات الأنباريّ، توفي سنة ٥٤٢هـ، من تصانيفه: الأمالي، والحماسة، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٦/٤٥، وتاريخ الإسلام ١١/٨١٨.

(٦) من الوافر، للعملس بن عقيل، وهو في: المعاني الكبير ٢/٦٤٢، والحيوان ١/١٢٩، ولأرطأة بن سهية في: الأغاني ١٢/٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٤.

الأكلَ لظلمِ (البنينَ)[1] ثُمَّ استعارَ لَهُمْ اسمَ الكلإِ مِنْ حيثُ كانَ المظلومُ بمثابةِ المأكولِ في الاستهلاكِ والاستئصالِ؛ لمَّا كانَ ذلكَ مُستقبَحًا وخيمَ العاقبةِ؛ جَعَلَهُ وبيلًا، وشَبَّهَ مَا يَنشأُ عَنْهُ مِنَ الفسادِ -والَّذِي تنفرُ مِنْهُ الطِّبَاعُ السَّليمةُ- بمرارةِ العشبِ المرِّ الَّذِي يُرْعَى)[2].

(أَيْ: ظَلَمْتِهِمْ، وشَبَّهَ الأكلَ المعنويَّ بالحقيقيِّ، والأحسنُ في الضَّبِّ في البيتِ أَلَّا يكونَ في موضعِ نصبٍ عَلَى حذفِ الفاعلِ، أَيْ: مثلُ: أَكَلَكَ الضَّبُّ، بَلْ في موضعِ رفعٍ عَلَى حذفِ المفعولِ، أَيْ: مثلُ: أَكَلَ الضَّبُّ أولادَهُ؛ لأَنَّ ذلكَ أَدْخَلُ في التَّشبيهِ؛ وعَلَى هَذَا فيحتملُ الأكلُ الثَّاني أَنْ يكونَ معنويًّا؛ لأَنَّ الضَّبَّ ظالمٌ لأولادِهِ -بِأَكْلِهِ إِيَّاهُمْ-، وفي المثلِ: "أَعَقُّ مِنْ ضَبٍّ"[3]. وقَدْ حملَ بَعضُهم -عَلَى هذهِ اللُّغةِ- ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[4]، ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[5]، وحَمْلُهَا عَلَى غيرِ هذهِ اللُّغةِ أَوْلَى؛ لضعفِها.

وقَدْ جُوِّزَ في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ أَنْ يكونَ بدلًا مِنَ "الواوِ" في "وأَسَرُّوا"، أَوْ مبتدأً خبرُهُ إِمَّا "وأَسَرُّوا" أَوْ قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملةِ الاستفهامِ، أَيْ: "يَقولونَ هَلْ هَذَا"، وأَنْ يكونَ خبرًا لمحذوفٍ، أَيْ: "هُمُ الَّذِينَ"، أَوْ فاعلًا بِـ"أَسَرُّوا" والواوُ علامةٌ -كَمَا قَدَّمنا-، أَوْ بِـ"يقولُ" محذوفًا، أَوْ بدلًا مِنْ واوِ ﴿ٱسْتَمَعُوهُ﴾، وأَنْ يكونَ منصوبًا على البدلِ مِنْ مفعولِ "يَأْتِيهم" أَوْ عَلَى إضمارِ "أَذُمُّ" أَوْ "أَعْنِي"، وأَنْ يكونَ مجرورًا عَلَى البدلِ مِنَ "النَّاسِ" في ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[6] أَوْ مِنَ الهاءِ والميمِ في ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[7]؛ فهذهِ أحدَ عشرَ وجهًا).

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٧٤.

(٣) جمهرة الأمثال ٢/٦٩، ومجمع الأمثال ٢/٤٧، والمستقصى في أمثال العرب ١/٢٥١.

(٤) سورة المائدة: ٧١.

(٥) سورة الأنبياء: ٣.

(٦) سورة الأنبياء: ١.

(٧) سورة الأنبياء: ٣.

(كأنَّهُ جعلَ النَّصْبَ عَلَى إضمارِ "أَذُمُّ" أَوْ "أَعْنِي" -وجهًا واحدًا-؛ لأنَّهما في المعنَى كذلكَ، ولَوْلَا ذلكَ لقالَ: اثْنَا عشرَ وجهًا)[1].

(وأَمَّا الآيةُ الأُولى) وهِيَ ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[2].

(فَإِذَا قُدِّرَتِ الواوانِ فِيهَا علامتينِ؛ فالعاملانِ قَدْ تَنازعَا الظَّاهِرَ؛ فيجبُ -حينئذٍ- أَنْ نُقدِّرَ في أحدِهما ضميرًا مستترًا راجعًا [٢٥٨/ب] إِلَيْهِ، وهَذَا مِنْ غرائبِ العربيَّةِ -أعني: وجوبَ استتارِ الضَّميرِ في فعلِ الغائبِينَ-، (ويجوزُ كونُ "كثيرٌ" مبتدأً ومَا قَبْلَهُ خبرًا، وكونُهُ بدلًا مِنَ الواوِ الأُولى مثلَ: "اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ"، فالواوُ الثَّانيةُ -حينئذٍ- عائدةٌ عَلَى متقدِّمٍ رتبةً)[3] ولَا يجوزُ العكسُ؛ لأَنَّ الأُولى -حينئذٍ- لَا مُفَسِّرَ لَهَا).

(ومنعَ أَبُو حَيَّانَ أَنْ يقالَ -عَلَى هذهِ اللُّغَةِ-: "جَاؤُوني مَنْ جَاءَكَ"؛ لأَنَّها لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَعَ مَا لفظُهُ جمعٌ[4]، وأقولُ: إِذَا كانَ سببُ دخولِها بيانَ أَنَّ الفاعلَ الآتي "جمعٌ"؛ كانَ لحاقُها هُنَا أَوْلَى؛ لأَنَّ الجمعيَّةَ خفيَّةٌ).

في الشَّرْحِ: (لَا يردُّ مَا قَالَهُ؛ فَإِنَّ أَبَا حَيَّانَ منعَ وأسندَ إِلَى عدمِ سماعِ هَذَا التَّركيبِ الممنوعِ مِنَ العربِ، ولَا يَقدحُ في كلامهِ هَذَا القياسُ؛ لقيامِ الفارقِ؛ وذلكَ أَنَّ الجمعَ يُرَاعَى لفظُهُ؛ فلذلكَ يُؤْتَى مَعَهُ بعلامةِ الجمعيَّةِ في الفعلِ المسندَ إِلَيْهِ. وأَمَّا مَنْ قالَ بإفادتِها للجمعِ باعتبارِ مَعناها، واعتبارِ المعنَى فِيهَا قليلٌ -لَا يَلزمُ العربيَّ رعايتُهُ ولَا يَكْثُرُ مِنْهُ، بَلْ غالبُ أمرِهِ أَنْ يُرَاعَى لفظُها في الإفرادِ والتَّذكيرِ-، ومَا استندَ إِلَيْهِ مِنْ تجويزِ الزَّمخشريِّ لِمَا مَنَعَهُ أَبُو حَيَّانَ لَا ينهضُ ردًّا عليهِ؛ (كيفَ)[5] والمصنِّفُ معترفٌ بضعفِ هذهِ اللُّغَةِ؛ فَلَا يَنبغي حملُ التَّنزيلِ (عَلَيْهَا)[1][2].

---

(١) المنصف ٢/٣١٥.

(٢) سورة المائدة: ٧١.

(٣) طمس في "س".

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/٣٢٨.

(٥) سقط من الأصل.

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٧٤.

(وقَدْ أَوجبَ الجميعُ علامةَ التَّأنيثِ في "قامتْ هندٌ"، كَمَا أَوْجَبُوهَا في "قامتِ امرأةٌ"، وأَجَازُوهَا في "غَلَتِ القِدْرُ"، و"انكسرتِ القَوْسُ"، كَمَا أَجَازُوها في "طلعتِ الشَّمْسُ" و"نفعتِ الموعظةُ").

(وجَوَّزَ الزَّمخشريُّ في ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾[1] كونَ "مَنْ" فاعلًا و"الواوِ" علامةً[2]).

(وإِذَا قِيلَ: "جَاؤُوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ"؛ لَمْ يَجُزْ عندَ ابنِ هشامٍ أَنْ يكونَ مِنْ هذهِ اللُّغَةِ، وكَذَا تقولُ في "جاءَا زيدٌ وعمرٌو"، وقولُ غيرهِ أَوْلَى؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ المرادَ بيانُ المعنَى. وقَدْ رُدَّ عليهِ بقولهِ:

تَـــوَلَّى قِتَـــالَ الـــمَارِقِينَ بِنَفْسِـــهِ وقَـــدْ أَسْلَـــمَاهُ مُبْعَـــدٌ وحَمِـــيمُ)[3].

(أرادَ -بالمَارِقِينَ- الخوارجَ، مِنْ: مَرَقَ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ؛ خرجَ مِنْهَا.

وفي الشَّرْحِ: والمبعَدُ اسمُ مفعولٍ أُرِيدَ بِهِ مَنْ أُبْعِدَ عَنْ نسبِ هَذَا المسلمِ)[4] انتهى.

وفي بعضِ النُّسَخِ تصحيح -بكسرِ العينِ-، عَلَى أَنَّهُ اسمُ (فاعلٍ)[5]، والحميمُ: القريبُ، وأَسْلَمَاهُ لِمَا يرادُ مِنْهُ، ولَمْ يقومَا بإعانتهِ ونصرتِهِ)[6].

(وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَمنعُ التَّخريجَ، لَا التَّركيبَ، ويجبُ القطعُ بامتناعِها في نحوِ: "قامَ زيدٌ أَوْ عمرٌو"؛ لأَنَّ القائمَ واحدٌ، بخلافِ "قامَ أَخَوَاكَ أَوْ غُلَامَاكَ"؛ لأَنَّهُ اثنانِ، وكذلكَ تمتنعُ في "قامَ أَخَوَاكَ أَوْ زَيْدٌ").

يَعني: أَنَّهُ يمتنعُ إلحاقُ الألفِ في هَذَا المثالِ، وهُوَ إِنَّمَا يمتنعُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عطفِ المفرداتِ.

---

(١) سورة مريم: ٨٧.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/٤٣.

(٣) من الطويل، لعبيدالله بن قيس الرقيَّات، في: ديوانه: ١٩٦، وتخليص الشواهد ١/٤٧٣، والمقاصد النحوية ٢/٩٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٧٨٥، وشرح التصريح ١/٤٠٦.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٧٥.

(٥) في الأصل: مفعول فاعل.

(٦) تحفة الغريب ٢/١٠٧٥.

وأَمَّا عَلَى أَنَّهُ مِنْ عطفِ الجُمَلِ؛ فَلَا وجهَ لمنعِهِ.

(وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[1] فَمَنْ زعمَ أَنَّهُ مِنْ ذلكَ؛ فَهُوَ غالطٌ، بَلِ الألفُ ضميرُ الوَالِدَيْنِ في ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، وأَحدُهما أَوْ كِلَاهما بتقديرٍ يبلغُهُ أحدُهما أَوْ كِلَاهما، أَوْ أَحدُهما بدلُ بعضٍ، ومَا بعدَهُ بإضمارِ فعلٍ، ولَا يكونُ معطوفًا؛ لأَنَّ بدلَ الكلِّ لَا يُعطفُ عَلَى بدلِ البعضِ، لَا تقولُ: "أَعْجَبَنِي زيدٌ وَجْهُهُ وأَخُوكَ" -عَلَى أَنَّ الأخَ هُوَ زيدٌ-؛ لأَنَّكَ لَا تعطفُ المبيِّنَ عَلَى المخصِّصِ)

(بصيغةِ اسمِ الفاعلِ فِيهِمَا؛ فَإِنَّ "الأَخَ" -عَلَى تقديرِ أَنَّهُ نفسُ زيدٍ- مُبَيِّنٌ لَهُ، والوجهُ -لكونِهِ بعضَ زيدٍ- مخصِّصٌ لَهُ[2].

(فَإِنْ قلتَ: "قامَ أَخَوَاكَ وزَيْدٌ"؛ جازَ "قَامُوا" -بالواوِ- إِنْ قَدَّرْتَهُ مِنْ عطفِ المفرداتِ، وقَامَا -بالألفِ- إِنْ قَدَّرْتَهُ مِنْ عطفِ الجملِ، كَمَا قالَ السُّهيليُّ في ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3]: إِنَّ التَّقديرَ: ولَا يَأْخُذُهُ نَوْمٌ[4]).

(والثَّالثَ عشرَ: "واوُ الإنكارِ" نحوَ: "آلرجلُوهْ" بعدَ قولِ القائلِ: قامَ الرجلُ" والصَّوَابُ أَلَّا تُعَدَّ هذهِ؛ لأَنَّها إشباعٌ للحركةِ؛ بدليلِ "آلرجُلَاه" في النَّصبِ، و"آلرجليهِ" في الجَرِّ، ونظيرُها "الواوُ" في "مَنُو" في الحكايةِ، وفي "أَنْظُورُ" مِن قَوْلِهِ:

... . مِنْ حَوْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ)[1].

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صدره:

---

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(٢) المنصف ٢/٣١٦.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٤) جعل السهيلي هذا من عطف الجمل لا عطف المفردات.

(١) من البسيط، بلا نسبة، في: شرح المفصل ٥/٤٩٢، والجنى الداني ١/١٧٣، ومغني اللبيب ١/٤٨٢، وشرح شواهد المغني٢ /٧٨٥، وخزانة الأدب ٨/٢٢٠.

وإِنَّــنِي حَيْثُمَــا يَثْــنِي الهَــوَى بَصَــرِي ....

و"حيثُ" الأُولَى متعلِّقةٌ بِـ"أَدْنُو"، والثَّانيةُ بِـ"يَثني"، وفي البيتِ شاهدٌ عَلَى أَنَّهُ يقالُ في حيثُ "حَوْث" -بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكونِ الواوِ-، وقَدْ رُوِيَ البيتُ بِهَا في العَجُزِ أيضًا، وأنشدَ ابنُ قاسمٍ هَذَا البيتَ في "الجنَى الدَّاني"[1] بالياءِ في الموضعينِ؛ فَعَلَى هَذَا: ليسَ فِيهِ شاهدٌ عَلَى ذلكَ)[2].

(و"واوُ القوافِي"، كقولِهِ:

... . **سُــقِيتِ الغَيْــثَ أَيَّتُهَــا الخِيَــامُو).**

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صدرُهُ:

مَــتَى كَــانَ الخِيَــامُ بِــذِي طُلُــوحٍ ..... [3]

وفي "الصِّحَاحِ": الخيمةُ بيتٌ تبنيهِ العربُ [٢٥٩/أ] مِنْ عيدانِ الشَّجَرِ[4]، (وفي "القاموسِ" أكمةٌ فوقَ أبانينَ، وكلُّ بيتٍ مستديرٍ، أَو ثلاثةُ أعوادٍ أَو أربعةٌ، يُلْقَى عَلَيْهَا الثُّمَامُ، ويُستظلُّ بِهَا في الحَرِّ، وجمعُها: خيامٌ[5]، والطُّلُوحُ: جمعُ طلحٍ، وهُوَ شجرٌ عظيمٌ لَهُ شوكٌ، أَيْ: مَتَى كانَ الخيامُ بمكانٍ ذِي طُلُوحٍ)[6].

(الرَّابعَ عشرَ: "واوُ التَّذَكُّرِ")[1] كقولِ مَن أرادَ أَنْ يقولَ: "يقومُ زيدٌ"، فَنَسِيَ "زيدًا"؛ فأرادَ مَدَّ الصَّوْتِ؛ ليتذكَّرَ -إِذْ لَمْ يُرِدْ قطعَ الكلامِ-: "يَقُومُو". والصَّوَابُ أَنَّ هذهِ كَالَّتِي قَبْلَهَا).

---

(١) ينظر: ١/١٧٣.

(٢) تحفة الغريب ٢/١٠٧٥.

(٣) من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٤١٦، والكتاب ٤/٢٠٦، والأصول ٢/٣٨٦، والقاموس المحيط ١/١٠٨٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٣٨١.

(٤) ٥/١٩١٦.

(٥) ١/١١٠٥.

(٦) تحفة الغريب ٢/١٠٧٦.

(١) طمس في "س".

(الخامسَ عشرَ: الواوُ المُبْدَلَةُ مِنْ همزةِ الاستفهامِ المضمومِ مَا قَبْلَهَا، كقراءةِ قُنْبُلٍ[1] ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ءَأَمِنتُم﴾[2]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[3].

والصَّوَابُ أَلَّا تُعَدَّ هذهِ أيضًا؛ لأَنَّها مُبْدَلَةٌ، ولَوْ صَحَّ عَدُّهَا؛ لَصَحَّ عَدُّ "الواوِ" مِنْ أحرفِ الاستفهامِ).

"وَا"

عَلَى وجهين:

(أَحَدُهُمَا: أَنْ تكونَ حرفَ نداءٍ مختصًّا ببابِ النُّدْبَةِ، نحوَ: "وَازَيْدَاه"، وأجازَ بعضُهم استعمالَهُ في النِّدَاءِ الحقيقيِّ).

قالَ الرَّضِيُّ: (قِيلَ: وقَدْ تُستعملُ في النِّدَاءِ المحضِ، وهُوَ قليلٌ)[4]. انتهى.

(ومذهبُ سيبويهِ والجمهورِ خلافُ هَذَا[5]، وهَلْ هِيَ أصلٌ برأسِها؟ أَوْ واوُها بدلٌ؟

قولانِ[6]:

والصَّحيحُ الأَوَّلُ)[1].

(والثَّاني: أَنْ تكونَ اسمًا لِـ"أَعجبُ")

أَيْ: اسمَ فعلٍ مضارعٍ، وفي إثباتِ اسمِ الفعلِ لمثلِ ذلكَ خلافٌ مشهورٌ.

---

(١) السبعة في القراءات ٦٤٤/١، وحجة القراءات ٧١٦/١، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر١٩٤/١. وهو: قنبل محمَّد بن عبدالرحمن المخزوميّ بالولاء، أبو عمرو، شيخ القراء بالحجاز، روى عن ابن كثير المكيّ، توفي سنة ٢٩١هـ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء٢٢٣٨/٥، وسير أعلام النبلاء ٥٤/١١.

(٢) سورة الملك: ١٥-١٦.

(٣) سورة الأعراف: ١٢٣.

(٤) شرح الكافية ٤١٢/١.

(٥) قال سيبويه: "واعلم أن المندوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه "يا" أو "وا"، كما لزمَ "يا" المستغاثَ به والمتعجَّبَ منه". الكتاب ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٥١/١.

(١) تحفة الغريب ١٠٧٧/٢.

(**كقولِهِ**:)

(**وَا بِـــأَبِي أَنْـــتَ وفُـــوكَ الأَشْـــنَبُ كَأَنَّمـــا ذُرَّ عَلَيْـــهِ الزَّرْنَـــبُ**[1])

مِنَ: "الشَّنَبِ"، وفي "الصِّحَاحِ": هُوَ حِدَّةٌ في الأسنانِ أَو نُقَطٌ بِيضٌ فِيهَا أَوْ حِدَّةُ الأَنْيَابِ[2]، (**كَأَنَّمَا ذُرَّ**) -بالذَّالِ المعجمةِ-: أَيْ: فُرِّقَ (**عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ**) -بفتحِ الزَّايِ وسُكونِ الرَّاءِ وفتحِ النُّونِ-، عَلَى زنةِ "فَعْلَل"، كَـ"جعفرٍ" -ضربٌ مِنَ النَّبَاتِ طَيِّبُ الرَّائحةِ-، ولَا يَخفَى أَنَّ التَّعجُّبَ في البيتِ للاستحسانِ[3].

أَوْ "زنجبيلٌ" وهُوَ عِنْدِي أطيبُ.

(**وقَدْ يقالُ: وَاهًا**) بالتَّنوينِ.

(**كقولِهِ**:

(**وَاهًـــا لِسَـــلْمَى ثُـــمَّ وَاهًـــا وَاهَـــا .....**).

(في "الصِّحَاحِ": (إِذَا تعجَّبتَ مِنْ طِيبِ الشَّيْءِ قلتَ: وَاهًا لَهُ مَا أَطْيَبَهُ[4]).

قالَ أَبُو النَّجْمِ:

وَاهًـــا لِرِيَّـــا ثُمَّ وَاهًـــا وَاهَـــا يَـــا لَيْـــتَ عَيْنَاهَـــا لَنَـــا وفَاهَـــا

بثمنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا)[1].

---

(١) من الرجز، لراجز من بني تميم، في: ارتشاف الضرب ٢٢٩٣/٥، والمقاصد النحوية ١٤٧١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢، شرح الأشمونيّ ٩٤/٣، وهمع الهوامع ١٠٧/٣.

(٢) الصحاح ١٥٨/١.

(٣) ينظر: تحفة الغريب ١٠٧٧/٢.

(٤) ٦ /٢٢٥٧.

(١) من الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه ٤٤٩، ومجمل اللغة ٩١٣/١، وأمالي القالي ٧٧/١، ولسان العرب١٣٠/٤، وخزانة الأدب ٤٥٦/٧، وتاج العروس ٤٠١/١٠. وهو: الفضل بن قدامة بن عبيدالله بن عبيدة العجليّ، أبو النجم، راجز شاعر أمويّ، توفي سنة ١٢٠هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ٣٥٠/٤٨.

(و"وَيْ" كقولِهِ:

وَيْ كَـأَن مَـنْ يَكُـنْ لَـهُ نَشَـبٌ يُحْبَـبْ ومَـنْ يَفْتَقِـرْ يَعِـشْ عَـيْشَ ضُـرِّ[1]).

(يَعني: وقَدْ يقالُ في "وا" الَّتِي هِيَ اسمٌ لِـ"أعجبُ": "وَيْ"، والمعروفُ في "وَيْ" ومَا ذكرَهُ المصنِّفُ، وذكرَ صاحبُ "رصفِ المباني في وصفِ المعاني" أَنَّهَا حرفُ تنبيهٍ مَعناها: (التَّنبيهُ عَلَى الزَّجْرِ)[2]، كَمَا أَنَّ مَعناها التَّنبيهُ عَلَى الحَضِّ[3])، كَمَا إِذَا وُجِدَ رجلٌ يسبُّ أحدًا، أَوْ يُوقِعُهُ في مكروهٍ، (أَو يُتْلِفُهُ، أَوْ يأخذُ مَالَهُ)[4]، أَوْ تَعَرَّضَ لشيءٍ مِنْ ذلكَ، فيقالُ بذلكَ الرَّجُلِ: "وَيْ" ومعناهُ: انْتَبِهْ، أَو انْزَجِرْ عَنْ فِعْلِكَ، ويجوزُ أَنْ يُوصَلَ بِهَا كافُ الخطابِ. ثُمَّ ذكرَ اختلافَ العلماءِ في قولِهِ: "وَيْكَأَنَّ اللهَ" وقالَ: الصَّحيحُ في (وَيْكَأَنَّ اللهَ) أَنْ يكونَ "وَيْ" حرفَ تنبيهٍ[5].

(والبيتُ مُدْرَجٌ مِنْ بحرِ الخفيفِ، آخرُ صدرِهِ الحاءُ مِنْ "يُحبب"، وقِيلَ: هَذَا البيتُ:

سَـــالَتَانِي الطَّـــلَاقَ؛ إِذْ رَأَتَـــانِي قَـــلّ مَـــالِي قَـــدْ جِئْتَمَـــانِي بِنُكْـــرِ

وأصلُ سَالتاني:سألتاني بهمزةٍ مفتوحةٍ بعدَ فتحةِ السِّينِ إِلَّا أَنَّهَا خُفِّفَتْ بمجانسِ حركتِها؛ فجاءتِ الألفُ، و"النَّشَبُ" -بالمعجمةِ-: المالُ)[6].

(وقَدْ تَلحقُ هذهِ كافُ الخطابِ، كقولِهِ:

(ولَقَـدْ شَـفَى نَفْسِـي وأَبْـرَأَ سُـقْمَهَا قِيـلَ الفَـوَارِسِ وَيْـكَ عَنْتَـرَ أَقْـدِمِ[1])

(١) من الخفيف، لزيد بن عمرو بن نفيل، في: الكتاب ١٥٥/٢، وخزانة الأدب ٤١٠/٦، ولنبيه بن الحجاج في: الأغاني ١٨٠/١٧، ولسان العرب ٤١٨/١٥، وهو في: الجنى الداني ٣٥٣/١، وهمع الهوامع ١٠٨/٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) المنصف ٣١٧/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ٤٤٣،٤٤٢.

(٦) تحفة الغريب ١٠٧٨/٢.

(١) من الكامل، لعنترة بن شداد، في: ديوانه ٢١٧، وجمهرة أشعار العرب ٣٧٣/١، والخصائص ٤٢/٣، والجنى الداني ٣٥٣/١، والمقاصد النحوية ١١٥٩/٣.

(يريدُ أَنَّ تعويلَ أصحابِهِ عليهِ والْتِجَاءَهُمْ (فِي هَذَا المقامِ الصَّعْبِ إِلَيْهِ)[1]؛ شَفَى نَفْسَهُ ونَفَى سُقْمَهُ، والقِيلُ -بكسرِ القافِ-: القولُ، و"عنترَ": مُنَادَى مرخَّمُ "عنترةَ"، أَيْ: يَا عنترَةُ)[2]، وأَقْدِمِ -بكسرِ الميمِ-: فعلُ أمرٍ.

(وقالَ الكسائيُّ: أصلُ "وَيْكَ": "وَيْلُكَ"، فالكافُ ضميرٌ مجرورٍ[3]. وأَمَّا "ويكأنَّ اللهَ"، فقالَ أَبُو الحسنِ: "وَيْ" اسمُ فعلٍ، والكافُ حرفُ خطابٍ و"أَنَّ" عَلَى إضمارِ اللَّامِ والمعنَى: أَعْجَبُ؛ لأَنَّ اللهَ[4])

تَعَالَى، (وقَدْ مَرَّ أَنَّ "أَعْجَبُ" بلفظِ المضارعِ، وفِي "الكشَّافِ" عندَ قَوْلِهِ تَعَالَى: (ويكأنَّهُ): "وَيْ" مفصولةٌ عَنْ "كأنَّ"، وهِيَ كلمةُ تنبيهٍ عَلَى الخطإِ، ومعناهُ: أَنَّ القومَ قَدْ تنبَّهوا عَلَى خَطَئِهِمْ فِي تمنِّيهم (وقولِهم: (يَا ليتَ لنا مثلَ مَا أُوتِيَ قارونُ) وتَندَّمُوا)[5]، ثُمَّ قَالُوا: "وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفلحُ الكافرونَ"، أَيْ: مَا أَشْبَهَ الحالَ بِأَنَّ الكافرينَ لَا ينالونَ الفَلَاحَ، وهُوَ مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ[6]، وعندَ الكوفيِّينَ بمعنَى: ويلكَ، وأَنَّ المعنَى: تَعلمُ أَنَّهُ لَا يُفلحُ الكافرونَ، ويجوزَ أَنْ تكونَ الكافُ "كافَ الخطابِ" مضمومةً إِلَى "وَيْ"، كقولِهِ: ويكَ عنترَ أقدمِ"، وأَنَّهُ بمعنَى "لأَنَّهُ" (واللَّامُ لبيانِ المقولِ لأجلِهِ هَذَا القولُ)[7].

(وقالَ الخليلُ: "وَيْ" وحدَها) [٢٥٩/ب] كلمةٌ مستقلةٌ للتَّحقيقِ، "ال" و"كأنَّ" للتَّشبيهِ، **كَمَا قالَ:**

وَيْكَـــأَنَّ مَـــنْ يَكُـــنْ .... البيـــــــــــــت[1]

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١٠٧٩/٢.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني ٤٨٣/١.

(٤) ينظر: الخصائص ٤٣/٣.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) الكشاف ٤٣٤/٣.

(٧) المنصف ٣١٩/٢،٣١٨.

(١) من الخفيف لزيد بن عمرو بن نفيل ، وتمامه: له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر ، وهو في الأصول ٤٧٠/٣،وشرح أبيات سيبويه ٣٠/٢، والصحاح ٢٥٥٧/٦،وشرح شواهد المغني ٧٨٦/٢

ومِن مجيءِ ("كأنَّ" للتَّحقيقِ، كَمَا قالَ[1]:

كَـأَنَّنِي حِـينَ أُمْسِـي لَا تُكَلِّمُنِـي مُتَـيَّمٌ يَشْـتَهِي مَـا لَـيْسَ مَوْجُـودَا[2]

[3] -بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ- (**مُتَيَّمٌ**) في "الصِّحَاحِ": تَيَّمَهُ الحُبُّ، أَيْ: عَبَّدَهُ؛ ولذلكَ فَهُوَ مُتَيَّمٌ)[4].

(يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا)

(ليسَ غرضُهُ أَنْ يُشَبِّهَ نفسَهُ بمتيَّمٍ موصوفٍ بِمَا ذَكَرَ، وإِنَّمَا غرضُهُ أَنْ يُخبرَ أَنَّهُ -في حالِ إمسائِهِ غيرَ متكلِّمٍ لَهَا- مُتَيَّمٌ يَشْتَهِي أمرًا غيرَ موجودٍ، وهُوَ كَلَامُهَا؛ ومِنْ ثَمَّ جُعلتْ "كأنَّ" للتَّحقيقِ، لَا للتَّشبيهِ[5]).

(أَيْ: أَنَّنِي حِينَ أُمْسِي عَلَى هذهِ الحالةِ)

وقالَ الخليلُ: "وَيْ" وَحْدَهَا و"كأنَّ" للتَّشبيهِ[6].

(١) الكتاب ١٥٤/٢.

(٢) من البسيط، لعمرو بن أبي ربيعة، في: ديوانه ١٠٦، والخصائص ١٧٢/٣، والجنى الداني ٥٧١/١، وشرح المفصل ٩١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٨٨/٢.

(٣) طمس في "س"، المنصف ٣١٨/٢.

(٤) الصحاح ١٨٧٩/٥.

(٥) تحفة الغريب ١٠٧٩/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٥٣/١.

حرفُ الألفِ

(والمرادُ بهِ –هُنَا– الحرفُ الهاوِي الممتنعُ الابتداءِ بِهِ؛ لكونهِ لَا يقبلُ الحركةَ، فَأَمَّا الَّذِي يرادُ بِهِ الهمزةُ فَقَدْ مَرَّ في صدرِ الكتابِ).

(وابنُ جِنِّي يَرَى أَنَّ هَذَا الحرفَ اسْمُهُ "لَا"، وأَنَّهُ الحرفُ الَّذِي يُذْكَرُ قبلَ الياءِ عندَ عَدِّ الحروفِ، وأَنَّهُ لمَّا لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُتلفَّظَ بِهِ في أَوَّلِ اسمهِ كَمَا فُعِلَ في أخواتِهِ؛ إِذْ قِيلَ: "صاد" "جيم"؛ تُوُصِّلَ إِلَيْهِ باللَّامِ؛ كَمَا تُوُصِّلَ إِلَى اللَّفْظِ بلامِ التَّعريفِ بالألفِ حينَ قِيلَ في الابتداءِ: "الغلامُ" لِيتقارَضَا[1]).

(يَعني: أَنَّ الألفَ –الَّتِي هِيَ همزةٌ– كَمَا جُعلتْ وصلةً للابتداءِ باللَّامِ السَّاكنةِ المعرِّفةِ جُعلتِ اللَّامُ وصلةً للتَّلفُّظِ بالألفِ –الَّتِي هِيَ مَدَّةٌ–؛ ليتقارضَا لاتِّفاقِ الألفينِ في الاسمِ والمخرجِ)[2].

وفي الشَّرْحِ: (الَّذِي تُوُصِّلَ بِهِ إِلَى النُّطقِ بلامِ التَّعريفِ هُوَ الهمزةُ، لَا الألفُ الهوائيُّ؛ فَلَا تعارضَ). انتهى[3]. والأَوْلَى مَا قَدَّمناهُ.

(وأَنَّ قولَ المعلِّمينَ "لامُ ألفٍ" خطأٌ؛ لأَنَّ كُلًّا مِنَ اللَّامِ والألفِ قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ، وليسَ الغرضُ بيانَ كيفيَّةِ تركيبِ الحروفِ، بَلْ سَرْدَ أسماءِ الحروفِ البسائطِ).

في الشَّرْحِ: (الظَّاهِرُ أَنَّ قولَ المعلِّمينَ ليسَ خطأً مِنَ الوجهِ الَّذِي ذكرَهُ؛ لأَنَّ الَّذِي مَرَّ لَهُمْ ذِكْرُهُ "لامٌ" مفردةٌ و"ألفٌ" مرادٌ بِهَا "الهمزةُ"، و"لامُ ألفٍ" حرفٌ مركَّبٌ مِنَ اللَّامِ والألفِ الهوائيِّ، ولَمْ يمضِ ذِكْرُ هَذَا. نَعَمْ، يُرَدُّ بِأَنَّ المرادَ سردُ الأسماءِ البسيطةِ، لَا المركَّبةِ)[4].

(ثُمَّ اعترضَ) –أَيْ: ابنَ جِنِّي– **(عَلَى نَفْسِهِ بقولِ أَبِي النَّجْمِ[5]):**

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٥٨.

(٢) المنصف ٢/٣١٩.

(٣) تحفة الغريب ٢/١٠٨٠.

(٤) المصدر السابق ٢/١٠٨٠.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٢٩٥.

(أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيادٍ كَالخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ)[1]

(-بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وكسرِ الرَّاءِ- مِنَ "الخَرَفِ" -بفتحتينِ- وهُوَ فسادُ العقلِ مِنَ الكِبَرِ، يقالُ: خَرِفَ الرجلُ -بالكسرِ-، فَهُوَ خَرِفٌ، (**تخطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ تَكْتُبَانِ**) -بِضَمِّ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ في أوَّلِهِ وفتحِ الكافِ وتشديدِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ المكسورةِ-)[2].

(في الطَّرِيقِ لامَ الأَلِفْ

وأَجَابَ بِأَنَّهُ لعلَّهُ تَلَقَّاهُ مِنْ أفواهِ العامَّةِ؛ لأَنَّ الخَطَّ ليسَ لَهُ تعلُّقٌ بالفصاحةِ).

في الشَّرْحِ: (نسبةُ العربيِّ الفصيحِ إِلَى أَنَّهُ اعتمدَ في النُّطْقِ بِهَذَا اللَّفْظِ عَلَى العامَّةِ أمرٌ بعيدٌ لَا يُلتفتُ إِلَيْهِ)[3].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ ببعيدٍ؛ لأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ صارَ مشهورًا عَلَى الألسنةِ كذلكَ، وهَذَا العربيُّ لَمْ يقلْ هَذَا الشِّعْرَ إِلَّا وهُوَ في الحاضرةِ ومخالِطٌ للعامَّةِ)[4].

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ الخطَّ لَا تعلُّقَ لَهُ بالفصاحةِ؛ فساقطٌ؛ لأَنَّ مَا صدرَ عَنْهُ لفظٌ لَا خَطٌّ، ولعلَّ مرادَ أَبِي النَّجمِ: تكتبانِ لامًا وألفًا، وليسَ مرادُهُ "لامَ الألفِ" الَّذِي هُوَ حرفٌ مُرَكَّبٌ يُقصدُ (بِهِ)[5] "لَا"؛ فيكونُ قَدْ حذفَ التَّنوينَ وحرفَ العطفِ، ووَصَلَ همزةَ القطعِ -كلُّ ذلكَ لأجلِ الضَّرورةِ-، ووقفَ عَلَى المنصوبِ بدونِ ألفٍ (مثلَ قَوْلِهِ)[6]:

جعلَ القينَ عَلَى الدفِّ إبر[7].

---

(١) من الرجز، لأبي النجم في ديوانه ٢٨٦، و المقتضب ٢٣٧/١، والمخصص ٦/٤، ولسان العرب ٢٨٨/٧، وشرح شواهد المغني ٧٩٠/٢، وخزانة الأدب ١٠٢/١.

(٢) المنصف ٣١٩/٢.

(٣) تحفة الغريب ١٠٨٠/٢.

(٤) المنصف ٣١٩/٢.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) من الرمل، لعديّ بن زيد، في ديوانه ٥٩، وصدره: شئز حنيي كأني مهدأ، وهو في: المخصص ١٩٩/٤، وشرح المفصل ٢١٢/٥، ولسان العرب ١٨١/١، وتاج العروس ٥٠٤/١.

ومرادُهُ أَنَّهُ تارةً يَمشي مستقيمًا فَتَخُطُّ رِجْلَاهُ خَطًّا شبيهًا بالألفِ، وتارةً يَمشي معوجًّا فَتَخُطُّ رِجْلَاهُ خَطًّا شبيهًا باللامِ، فَهَذَا يمكنُ أَنْ يُحْمَلَ عليهِ قولُ هَذَا العربيِّ مَعَ مَا فيهِ)[1].

-يَعني: مِنَ البُعْدِ والتَّكلُّفِ-.

(وقَدْ ذكرَ للألفِ تسعةَ أوجهٍ:

(أَحَدُهَا: أَنْ تكونَ للإنكارِ، نحوَ: "أَعَمْرَاهْ" لمنْ قالَ: "لقيتُ عَمْرًا".

(الثَّاني: أَنْ تكونَ للتَّذكُّرِ، كَـ"رأيتُ الرَّجُلَا"، وقَدْ مَضَى أَنَّ التَّحقيقَ أَلَّا يُعَدَّ "هذانِ".

الثَّالثُ: أَنْ تكونَ ضميرَ الاثنينِ، نحوَ: "الزَّيْدَانِ قَامَا". وقالَ المازنيُّ: هِيَ حرفٌ، والضَّميرُ مستترٌ[2]**).**

(الرَّابعُ: أَنْ تكونَ علامةَ الاثنينِ، كقولِهِ:

أُلْفِيَتَــــا عَيْنَــــاكَ عِنْــــدَ القَفَــــا .....).

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... أَوْلَى فَــــأَوْلَى لَــــكَ ذَا وَاقِيَــــةْ[3]

"أَوْلَى" فعلٌ مِنَ الوَلِيِّ، وهُوَ القربُ، والثَّاني تأكيدٌ للأَوَّلِ، وهُوَ دعاءٌ معرضٌ بَيْنَ الحالِ وهُوَ "ذا" وبينَ صاحبِها (وهُوَ الكافُ في "عيناكَ"، و"واقيةٌ": [٢٦٠/أ] فاعلةٌ" بمعنَى المصدرِ، والمعنَى: أَنَّهُ لكثرةِ التفاتهِ إِلَى ورائهِ وُجِدَتْ عيناهُ عندَ قفاهُ، يقالُ: أَلفيتُ الشَّيْءَ: وجدتُهُ، وتلافيتُهُ: تداركتُهُ[4]).

(١) تحفة الغريب ١٠٨١/٢، ١٠٨٠.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢٢٤/١.

(٣) من السريع، لعمرو بن ملقط، وهو في: تلخيص الشواهد ٤٧٤/١، والمقاصد النحوية ٩٢٠/٢، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١، وخزانة الأدب ٢١/٩، وشرح التصريح ٤٠٤/١.

(٤) المنصف ٣٢٠/٢.

(وقولِهِ:

..... وقَــدْ أَسْلَــمَاهُ مُبْعَــدٌ وحَمِــيمُ[1]).

قَدْ مَرَّ عليهِ الكلامُ قريبًا.

(وعليهِ قولُ المتنبِّي[2]:

وَرَمَــى ومَــا رَمَتَــا يَــدَاهُ فَصَــابَنِي سَــهْمٌ يُعَــذِّبُ والسِّــهَامُ تُــرِيحُ)[3]

(فَصَابَنِي لغةٌ في "أَصَابَنِي")[4]، يقالُ: صابَ وأصابَ السَّهْمُ القرطاسَ يصيبُهُ (صيبًا وإصابةً)[5]، وفي المثلِ: (مَعَ الخواطيِّ سهمٌ صائبٌ)[6] يُذْكَرُ للَّذِي يُكْثِرُ الخطأَ ويَأْتِي أحيانًا بالصَّوابِ.

(سَهْمٌ يُعَذِّبُ والسِّهَامُ تُرِيحُ)

(يَعني: أَنَّهُ نظرَ إِلَيْهِ، فَرَمَى بطرفِهِ سهمًا أصابَ فؤادَهُ، ولَمْ تَرْمِ يداهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا السَّهْمَ الصَّائبَ لَمْ يَجْرِ عَلَى عادةِ السِّهَامِ الَّتِي تَرْمِيهَا الأَيدِي، فَإِنَّهَا تقتلُ فَتُرِيحُ مِنْ نَصَبِ الحياةِ، وأَمَّا هَذَا السَّهْمُ الصَّائِبُ فَإِنَّهُ يُعَذِّبُ دائمًا بِمَا يُهِيجُهُ مِنْ لوعةِ الغرامِ، ويزيدُهُ مِنْ لاعجِ العشقِ. وقَدْ أُولِعَ الشُّعراءُ بجعلِ خطابِ المحبوبِ سهامًا، وأَكْثَرُوا مِنْ ذلكَ، ومِنْ أحسنِ مَا رأيتُهُ فِيهِ قولُ ابنِ الرُّوميِّ[7]:

---

(١) سبق تخريجه ص (١٩٠).

(٢) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد، أبو الطَّيِّب الكِنْديّ، من أعظم شعراء العرب وأكثرهم تمكُّنًا من اللغة والإلمام بقواعدها، أحد مفاخر الأدب العربي، توفي سنة ٣٥٤هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/١٢٠، والأعلام ١/١١٥.

(٣) من الكامل، للمتنبي، في: ديوانه ٦٦، وأمالي ابن الشجريّ ١/٢٠١، ومغني اللبيب ١/٤٨٥، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ١/٢٧٧.

(٤) طمس في "س"، المنصف ٢/٣٢١.

(٥) سقط من "س".

(٦) الأمثال ١/٣١٢.

(٧) عليّ بن العباس بن جريج، أبو الحسن، يُعرف بابن الروميّ، شاعر عباسيّ، نَوَّعَ بينَ المدح والهجاء والفخر والرثاء، توفي سنة ٢٨٣هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٣٥٨، والأعلام ٤/٢٩٧.

نَظَـــرَتْ فَأَقْصَـــدَتِ الفُـــؤَادَ بِسَـــهْمِهَا ثُمَّ انْثَنَـــتْ عَنْـــهُ فَكَـــادَ يَهِـــيمُ

وَيْـــلَاهُ إِنْ نَظَـــرَتْ وإِنْ هِـــيَ أَعرضـــتْ وَقْـــعُ السِّـــهَامِ ونَـــزْعُهُنَّ أَلِـــيمُ[1]

وأَقصدتِ الفؤادَ: قَتَلَتْهُ في الحالِ)[2].

(الخامسُ: الألفُ الكَافَّةُ، كقولِهِ:

فَبَيْنَـــا نَسُـــوسُ النَّـــاسَ والأَمْـــرُ أَمْرُنَـــا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ لَيْسَ نُنْصَفُ[3]).

(قَدْ مَرَّ إنشادُ هَذَا البيتِ والكلامُ عليهِ في فصلِ "مَا" مِنْ حرفِ الميمِ)[4].

(وقِيلَ: الألفُ بعضُ "مَا الكَافَّة" وقِيلَ: إشباعٌ، و"بَيْنَ" مضافةٌ إِلَى الجملةِ، ويُؤَيِّدُهُ أَنَّهَا قَدْ أُضيفتْ إِلَى المفردِ في قولِهِ:

بَيْنَـــا تُعَانِقُـــهُ الكُمَـــاةُ ورَوْغِـــهِ يَوْمًـــا أُتِـــيحَ لَـــهُ جَـــرِيءٌ سَـــلْفَعُ)[5]

(-بفتحِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ في أَوَّلِهِ وفي آخرِهِ هاءُ الضَّميرِ-، "**الكُمَاةُ**" -بِضَمِّ الكافِ-: جمعُ كَمِيٍّ -بفتحِها وكسرِ الميمِ- وهُوَ الشُّجَاعُ المتكمِّي في سلاحِهِ، "**وَرَوْغِهِ**" -بالعينِ المعجمةِ-: مصدرُ "رَاغَ" إِلَى كَذَا: مالَ إِلَيْهِ سِرًّا، (**يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ**))[6] (**سَلْفَعُ**) -بالسِّينِ المهملةِ والفاءِ-: مِنَ الرِّجَالِ: الجَسُورُ، ومِنَ النِّسَاءِ: (الجريئةُ)[7]، ومِنَ النُّوقِ: الجريئةُ الشَّدِيدَةُ)[1].

---

(١) من الكامل في ديوانه: ٣٥٢،و العمدة محاسن الشعر وآدابه ٢٤٤/٢، ونهاية الأرب ٥١/٢، والدر الفريد ٣٧٠/١، وبيت القصيد ٣٧١/١.

(٢) تحفة الغريب ١٠٨٢/٢.

(٣) من الطويل، لحرقة بن النعمان، في: الجنى الداني ٣٧٦/١، وخزانة الأدب ٦٨/٧، وهمع الهوامع ٢٠٥/٢، ولسان العرب ١٧٠/١٠، وتاج العروس ٣٦٨/٤٠.

(٤) تحفة الغريب ١٠٨٢/٢.

(٥) من الكامل، لأبي ذؤيب الهذليّ، في: ديوان الهذليين ١٨/١، و جمهرة أشعار العرب ٤٩٥/١، ودرة الغواص ٧٦/١، والجنى الداني ١٧٦/١، وشرح شواهد المغني ٢٦٣/١.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) في "س": البذيئة.

(١) المنصف ٣٢١/٢.

(وهَذَا البيتُ قَدْ أَنشدَهُ المصنّفُ في أواخرِ البابِ الرَّابعِ في ترجمةِ الأمورِ الَّتِي لَا يكونُ الفعلُ مِنْهَا إلَّا قاصرًا، واتَّفَقَ أَنَّهُ تكلَّمَ عليهِ هُنَاكَ ولَمْ يَتكلَّمْ عليهِ هُنَا)[1].

(السَّادسُ: أَنْ تكونَ فاصلةً بينَ الهمزتينِ، نحوَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2]، ودخولُها جائزٌ، لَا واجبٌ، ولَا فرقَ بينَ كونِ الهمزةِ الثَّانيةِ مسهَّلَةً أَو محقَّقةً.

السَّابعُ: أَنْ تكونَ فاصلةً بينَ النُّونينِ -نونِ النِّسوةِ ونونِ التَّوكيدِ- نحوَ: "اضْرِبْنَانِّ"، وهذهِ واجبةٌ.

الثَّامنُ: أَنْ تكونَ لمدِّ الصَّوْتِ بالمنادَى المستغاثِ، أَوِ المتعجَّبِ مِنْهُ، أَوِ المندوبِ، كقولِهِ) -في المنادَى المستغاثِ-:

(يَــا يَزِيــدًا لِآمِــلٍ نَيْــلَ عِــزٍّ وغِنًــى بَعْــدَ فَاقَــةٍ وهَــوَانِ)[3]

(اسمُ فاعلٍ بمعنَى: "رَاجٍ" مِنْ: أَمَلَ يَأْمُلُ -بفتحِ العينِ في الماضِي وضَمِّهَا في المضارعِ-[4]).

(وقولِهِ) -في المتعجَّبِ مِنْهُ- (قالَ ابنُ السَّيِّدِ: وهَذَا البيتُ لأعرابيٍّ أَصَابَتْهُ القوباءُ؛ فقيلَ لَهُ: اجعلْ عَلَيْهَا شيئًا مِنْ رِيقِكَ وتَعَهَّدْهَا بذلكَ؛ فَإِنَّهَا تَذهبُ؛ فَعَجِبَ مِنْ ذلكَ[5]:

(يَــا عَجَبًــا لِــهَذِهِ الفَلِيقَــةْ .....)

أَيْ: الدَّاهيةَ، وتَمَامُهُ:

---

(١) تحفة الغريب ١٠٨٣/٢.

(٢) سورة البقرة: ٦، وسورة يس: ١٠.

(٣) من الخفيف، بلا نسبة، وهو في: شرح ابن الناظم ٤١٩/١، والجنى الداني ١٧٧/١، والمقاصد النحوية ١٧٣٨/٤، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢، وشرح التصريح ٢٤٤/٢.

(٤) المنصف ٣٢١/٢.

(٥) المصدر السابق.

(..... هَـــلْ تُـــذْهِبَنَّ القُوبَـــاءَ الرِّيقَـــةْ)[1]

-برفعِ "القوباءِ"، ونَصْبِهَا-، فَمَنْ نَصَبَهَا كانَ المعنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ، ومَنْ رفعَها كانَ المعنَى أَنَّ الأعرابيَّ كانَ يعتقدُ أَنَّ الرِّيقَةَ تُبْرِئُ مِنَ القُوبَاءِ، فسمعَ قائلًا يقولُ أَنَّ الرِّيقَةَ لَا تُبْرِؤُهَا؛ فأنكرَ ذلكَ وأنشدَ البيتينِ صاحبُ "الصِّحَاحِ" قالَ: و"القوباءُ" داءٌ معروفٌ ينتشرُ ويتَّسعُ، يُعَالَجُ بالرِّيقِ"[2]، وهِيَ مؤنَّثةٌ لَا تنصرفُ، وجمعُها "قُوَبٌ"، قالَ: وقَدْ تُسَكَّنُ الواوُ مِنْهَا- استثقالًا للحركةِ عَلَى الواوِ-، فَإِنْ سَكَّنْتَهَا؛ ذَكَّرْتَ وصَرَفْتَ. وأَصْلُهَا "قُوبَاي" والياءُ فِيهِ للإلحاقِ بِـ"قرطاسٍ"، والهمزةُ منقلبةٌ مِنْهَا[3]. انتهى.

وقالَ الشمنيُّ: (والقُوَبَاءُ -بضمِّ القافِ وفتحِ الواوِ- بالمدِّ: داءٌ معروفٌ يُعالَجُ بالرِّيقِ، و"الفَلِيقَةُ" وزنُ "فعيلةٍ" بالفاءِ في أَوَّلِهِ والقافُ في آخرِه-: المصيبةُ"[4].

(**وقَوْلِهِ**) -في المندوبِ-:

(**حُمِّلْـتَ أَمْـرًا عَظِيمًـا فَاصْـطَلَعْتْ بِـهِ وقُمْـتَ فِيـهِ بِـأَمْرِ اللهِ يَـا عُمَـرَا**[5])

(فاصطلعتَ بِهِ : أَيْ: قَوِيتَ عليهِ.

وقَبْلَهُ:

تَنْعَـى النُّعَـاةُ أَمِـيرَ المُـؤْمِنِينَ لَنَـا يَـا خَيْـرَ مَـنْ حَـجَّ بَيْـتَ اللهِ واعْتَمَـرَا

وبَعْدَهُ:

(١) من الرجز، لابن قنان، في: لسان العرب ٦٩٣/١، وهو في: الألفاظ٣١٣/١، وجمهرة اللغة ٩٦٥/٢، والجنى الداني ١٧٧/١، وشرح شواهد المغني ٧٩١/٢.

(٢) المنصف ٣٢١/٢.

(٣) ٢٠٦/١.

(٤) المنصف ٣٢١/٢.

(٥) من البسيط، لجرير، في: ديوانه ٢٣٥، والمقاصد النحوية ١٧٠٨/٤، وشرح شواهد المغني ٧٩٢/٢، وشرح التصريح ٢٠٦/٢، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٤٨/٤، وشرح الأشموني ١٦/٣.

فالشَّـــمْسُ طالعـــةٌ ليســـتْ بكاســـفةٍ تبْكِـــي عَلَيْـــكَ نُجُـــومَ اللَّيْـــلِ والقَمَـــرَا

و"عمرُ" هَذَا هُوَ أميرُ المؤمنينَ، ابنُ عبدِالعزيزِ، الأمويُّ، الإمامُ العادلُ، وَلِيَ الخلافةَ [٢٦٠/ب] بعهدِ ابنِ عَمِّهِ سليمانَ ابنِ عبدِالملكِ[١] في صفرٍ سنةَ تسعٍ وتسعينَ، ولمَّا وَلِيَ قُدِّمَتْ لَهُ فرسُ الخلافةِ؛ فَلَمْ يَرْكَبْهَا، وركِبَ فرسَ نفسهِ، ومَنَعَ مِنْ لَعْنِ الإمامِ عليِّ بنِ أَبِي طالبٍ آخِرَ الخطبةِ، وكانَ ذلكَ مِنْ فعلِ بَنِي أُمَيَّةَ، وجَعَلَ مكانَهُ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾[٢]، وحَجَّ خمسَ حِجَّاتٍ، (وماتَ بدبرِ سمعانَ سنةَ إِحْدَى ومائةٍ، ومناقبُهُ كثيرةٌ أَفْرَدَهَا ابنُ الجوزيِّ[٣] وغيرُهُ، ولخَّصْتُ ذلكَ في مجلَّدةٍ. ثُمَّ اعلمْ أَنَّ المغالبةَ[٤] يَبني الفعلَ لَهَا عَلَى "فَعَلَ" -بفتحِ العينِ- "يَفْعُلُ" -بِضَمِّهَا- نحوَ: ضَارَبَنِي فَضَارَبْتُهُ يُضَارِبُنِي فأَضْرِبُهُ، إِلَّا إِذَا كانَ الفعلُ معتلَّ العينِ أَوِ اللَّامِ، فَإِنَّهُ لَا يُنْقَلُ إِلَى "يَفْعُلُ" -بالضَمِّ-، بَلْ يَبْقَى عَلَى الكسرِ نحوَ: بَايَعَنِي فَبِعْتُهُ أَبِيعُهُ، ورَمَانِي فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهِ، وعَلَى هَذَا حملَ الجوهريُّ قولَ جريرٍ:

تبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ والقَمَرَا

أَيْ: أَنَّ الشَّمْسَ غَلبتْ نجومَ اللَّيْلِ والقمرَ في البكاءِ، ويجوزُ أَنْ تَنصبَ "نجومَ اللَّيْلِ" بِـ"كاسفةٍ"، أَيْ: أَنَّهَا لَمْ تَكْسِفْ نجومَ اللَّيْلِ والقمرَ؛ لعدمِ ضوئِها[٥]، وقِيلَ: يريدُ "الواوَ" الَّتِي بمعنَى "مَعَ"، أَيْ: الشَّمْسُ تَبكي والنُّجُومُ والقمرُ، ثُمَّ حَذَفَهَا. وهَذَا بعيدٌ)[١].

وهذهِ الأبياتُ الممثَّلُ بِهَا عَلَى ترتيبِ الأقسامِ الممثَّلِ بِهَا عَلَى طريقِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المرتَّبِ.

---

(١) سليمان بن عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميَّة، الخليفة الأمويّ السابع، حافظ على اتساع وقوة الدولة الأموية، توفي سنة ٩٩هـ، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ٥٠٦/١، وسلم الوصول ١٤٨/٢.

(٢) سورة النحل: ٩٠.

(٣) أفرد له مؤلفا وهو: "سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز الخليفة الزاهد". وهو: عبدالرحمن بن أبي الحسن عليّ بن محمَّد القرشيّ، فقيه حنبليّ، محدّث ومؤرّخ ومتكلّم، أبو الفرج، توفي سنة ٥٩٧هـ، من تصانيفه: تلبيس إبليس، وصيد الخاطر، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٤٠/٣، وسير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٥.

(٤) طمس في "س".

(٥) ينظر: الصحاح ١٤٢١/٤.

(١) المنصف ٣٢٢/٢.

(التَّاسِعُ: أَنْ تكونَ بدلًا مِنْ نونٍ ساكنةٍ، وهِيَ إِمَّا نونُ التَّوكيدِ، أَوْ تنوينُ المنصوبِ، فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1] و﴿وَلَيَكُونًا﴾[2].

وقولِهِ:

(..... ولَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ واللهَ فَاعْبُدَا)[3].

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ للأعشَى[4]، صدرُهُ:

وذَا النُّصُبِ المنصوبِ لَا تَنْسُكَنَّهُ ....

وقبلَ ذلكَ:

وإِيَّاكَ والميتاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا ولَا تَأْخُذَنْ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا

يشيرُ بِعَجُزِ هَذَا البيتِ إِلَى مَا كانتِ العربُ تفعلُهُ في زمنِ المجاعةِ مِنْ فصدِ عرقٍ في البعيرِ أَو النَّاقةِ، ثُمَّ يُؤْخَذُ الدَّمُ المجتمعُ مِنْ ذلكَ، فَيُجْعَلُ في شيءٍ، ثُمَّ يُشْوَى ويُطْعَمُ الضَّيْفُ، و"لَا تَنْسُكَنَّهُ"، أَيْ: لَا تَنْسُكَنَّ لَهُ، يريدُ: لَا تَذْبَحْ لَهُ نَسيكةً تتقرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ)[5].

(ويحتملُ هَذَا أَنْ يكونَ مِن بابِ: يَا حَرَسِيَّ اضْرِبَا عُنُقَهُ[1])

و"قِفَا نَبْكِ"؛ لأَنَّ ثبوتَهَا في الأصلِ يمنعُ مِنْ كونِها مبدلةً مِنْ نونِ توكيدٍ.

(والثَّاني: كَـ"رأيتُ زيدًا" في لغةِ غيرِ ربيعةَ).

---

(١) سورة العلق: ١٥.

(٢) سورة يوسف: ٣٢.

(٣) من الطويل في: ديوانه ١٣٧، والكتاب ٥١٠/٣، واللمع ١٩٨/١، والمفصل ٤٨١/١، وتخليص الشواهد ٢٢٩/١.

(٤) هو ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وفدَ كثيرًا على ملوك العرب والفرس، توفي سنة ٧هـ، ينظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ٥٢/١، والأعلام ٣٤١/٧.

(٥) تحفة الغريب ١٠٨٤/٢.

(١) ينظر: الروض الأُنُف ٣٨٧/٣.

(ولَا يجوزُ أَنْ تُعَدَّ الألفُ المبدلَةُ مِن نونِ "إِذَنْ"، ولَا ألفُ التَّكثيرِ كألفِ "قَبَعْثَرَى"، ولَا ألفُ التَّأنيثِ كألفِ "حُبْلَى"، ولَا ألفُ الإلحاقِ كألفِ "أَرْطَى"، ولَا ألفُ الإطلاقِ كالألفِ في قولِهِ:

(..... **مِــنْ طَلَــلٍ كــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَــا**)[1].

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صدرُهُ:

مَــا هَــاجَ أحزانًــا وشَــجْوًا قَــدْ شَــجَا ....

الأشجانُ: جمعُ شَجَنٍ -بفتحتينِ-، وهُوَ الحزنُ، والشَّجْوُ -أيضًا-: الحزنُ، يقالُ: شَجَاهُ يَشْجُوهُ شَجْوًا؛ إِذَا أَحْزَنَهُ، والطَّلَلُ: مَا شَخَصَ مِنْ آثارِ الدَّارِ، والأَتْحَمِيُّ -بهمزةٍ مفتوحةٍ، فمثنَّاةٍ فوقيَّةٍ ساكنةٍ، فحاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ فميمٍ فياءٍ نسبةٍ-: ضربٌ مِنَ البرودِ، و"أَنْهَجَا" -بفتح الهمزةِ وسكونِ النُّونِ وفي آخرِهِ جيمٌ-: فعلٌ ماضٍ بمعنَى: خَلَقَ وبَلِيَ)[2].

(ولَا ألفُ التَّثنيةِ كالزَّيدانِ، ولَا ألفُ الإشباعِ الواقعةِ في الحكايةِ نحوَ: "مَنَا" أَوْ في غيرِها في الضَّرورةِ، كقولِهِ:

أَعُــوذُ بِــاللهِ مِــنَ العَقْــرَابِ .....)[3]

هَذَا بيتٌ مِنْ مسطورِ السَّريعِ المكسورِ، وبَعْدَهُ:

الشَّــائِلَاتِ عُقَــدَ الأَذْنَــابِ ....

فَإِنْ قلتَ: كيفَ وُصفتِ العقربُ بالجمعِ مَعَ كونِها مفردَ الجمعِ؟ قِيلَ: لأَنَّ الألفَ واللَّامَ للاستغراقِ؛ فالإفرادُ مرادُهُ؛ فيجوزُ رعايةً للمعنَى؛ فَيُجْمَعُ الوصفُ كَمَا في قولِهِم: "أهلكَ النَّاسَ

(١) من الرجز، للعجّاج في الكتاب ٢٠٧/٤، والأصول ٣٨٧/٢، والخصائص ١٧٢/١، والجنى الداني ١٤٦/١، والمقاصد النحوية ١٢٧/١.

(٢) المنصف ٣٢٢/٢.

(٣) بلا نسبةٍ في: لسان العرب٤٦٠/١، والمقاصد النحوية ٦١/١، وشرح شواهد المغني ٧٩٥/٢، وتاج العروس ٥٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٣٩١/٥.

الدّنيار الصفرُ والدِّرهمُ البِيضُ"؛ حَكى ذلكَ الأخفشُ[1]، وأجازَهُ جماعةٌ، مِنْهُمُ ابنُ مالكٍ[2] – وإنْ كانَ الجمهورُ عَلَى منعِهِ–[3]. و"العقربُ" لقبٌ، واسمُها "شبوةٌ" وكنيتُها "أُمْ عُرَيطٍ".

(ولَا الألفُ الَّتِي تتبيَّنُ بِهَا الحركةُ في الوقفِ، وهِيَ ألفُ "أنَا" عندَ البصريِّينَ)

(إنَّمَا قَيَّدَ بِهِمْ؛ لأنَّ الكوفيِّينَ عِنْدَهُمْ الضَّمِيرُ مجموعُ الهمزةِ والنُّونِ والألفِ، ولَا يرونَ الألفَ زائدةً اجتُلبتْ لبيانِ الحركةِ في الوقفِ، بَلْ يروهَا مِنْ نفسِ الكلمةِ؛ بدليلِ أَنَّ بَنِي تميمٍ ينطقونَ بِهَا كذلكَ في الوصلِ والوقفِ، وبِهَا قرأَ نافعٌ)[4].

(ولَا ألفُ التَّصغيرِ، نحوَ: "ذَيَّا" و"اللَّذَيَّا"؛ لِمَا قَدَّمناهُ) في حرفِ الهاءِ أَنَّ التَّحقيقَ أَنْ لَا تُعَدَّ هاءُ التَّأنيثِ نحوَ: "رحمةٍ" مِنَ الكلماتِ؛ لأَنَّها جزءُ كلمةٍ، لَا كلمةٌ –عَلَى أَنَّهَا لَا تثبتُ دائمًا–.

(١) المنصف: ٣٤٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٥٩/١.

(٣) المنصف ٣٢٢/٢، ٣٢٣.

(٤) السبعة في القراءات ١٨٨/١، تحفة الغريب ١٠٨٦/٢.

حرف الياء

(الياءُ المفردةُ تَأْتِي عَلَى ثلاثةِ أوجهٍ؛ وذلكَ أَنَّهَا تكونُ ضميرًا للمؤنَّثةِ نحوَ: "تقومينَ"، و"قُومِي"، وقالَ الأخفشُ والمازنيُّ: هِيَ حرفُ تأنيثٍ، والفاعلُ مستترٌ وجوبًا، وحرفُ إنكارٍ [٢٦١/أ] نحوُ: "أَزَيْدَنِيه"، وحرفُ تذكارٍ نحوُ: "قدي"[١]. -وقَدْ تَقَدَّمَ البحثُ فِيهِمَا-. والصَّوَابُ أَلَّا يُعَدَّا كَمَا لَا تُعَدُّ ياءُ التَّصغيرِ، وياءُ المضارعةِ، وياءُ الإطلاقِ، وياءُ الإشباعِ، ونَحْوُهُنَّ؛ لأَنَّهنَّ أجزاءٌ للكلماتِ، لَا كلماتٌ.

(يَا) حرفٌ موضوعٌ لنداءِ البعيدِ حقيقةً أَو حُكْمًا، وقَدْ يُنادَى بِهَا القريبُ توكيدًا).

(في "الكشَّافِ": (و"ياءٌ" حرفٌ وُضِعَ في أصلِهِ لنداءِ البعيدِ، وأَمَّا نداءُ القريبِ فَلَهُ "أَيْ" و"الهمزةُ"، ثُمَّ استُعملَ في مناداةِ مَن سَهَى (وغَفَلَ -وإِنْ قربَ-؛ تنزيلًا لَهُ منزلةَ مَنْ بَعُدَ، فَإِذَا نُودِيَ بِهِ القريبُ المُقَاطِنُ للتَّأكيدِ المؤْذِنُ بِأَنَّ الخطابَ الَّذِي يتلوهُ معنيٌّ بِهِ جدًّا. فَإِنْ قلتَ)[٢]: فَمَا بالُ الدَّاعِي يقولُ في جوارِهِ: "يَا رَبُّ، و"يَا اللهُ" وهُوَ أقربُ إِلَيْهِ مِنْ حبلِ الوريدِ؟ (وأَسْمِعْ بِهِ وأَبْصِرْ؟)[٣] قلتُ: هُوَ استقصارٌ مِنْهُ لنفسهِ واستبعادٌ لَهَا (مِنْ مَظَانِّ الزُّلْفَى)[٤]؛ مِمَّا يُقَرِّبُهُ إِلَى رضوانِ اللهِ، (ومنازلِ المقرَّبينَ)[٥]، مَعَ فرطِ التَّهالكِ عَلَى استجابةِ دعوتهِ والإِذْنِ لندائهِ[٦]، في "الانتصافِ": وهُوَ إقناعِي، فَإِنَّ الدَّاعِي يقولُ في دعائِهِ: "يَا قريبًا غيرَ بعيدٍ، يَا مَنْ هُوَ أقربُ إِلَيْنَا مِنْ حبلِ الوريدِ" فأينَ هَذَا الكلامُ مِنَ الانتصابِ في مقامِ البُعْدِ)[٧]. انتهى.

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ أَنَّ هَذَا الكلامَ مِنَ الدَّاعِي غيرُ منافٍ لانتصابِهِ في مقامِ البعدِ، ولَا بعيدٌ مِنْهُ؛ لأَنَّ المرادَ استقصارُ نفسهِ واستبعادُهُ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَى رضوانِ اللهِ تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّهُ يُنْزِلُ غيرَ

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١/١٨١، ١٨٠.

(٢) طمس في "س".

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) الكشاف ١/٨٩.

(٧) حاشية الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف ١/٨٩.

البعيدِ منزلةَ البعيدِ؛ لكونهِ قائمًا أَو ساهيًا، حقيقةً أَو بالنِّسبةِ إِلَى الأمرِ الَّذِي لَهُ يناديهِ، يَعني: أَنَّهُ بلغَ مِنْ عُلُوِّ الشَّأْنِ إِلَى حيثُ إِنَّ المخاطبَ لَا يَقِي بِمَا هُوَ حَقُّهُ مِنَ السَّعْيِ فِيهِ -وإِنْ بذلَ وُسْعَهُ واستفرغَ جهدَهُ-؛ فَكَأَنَّهُ غافلٌ عَنْهُ بعيدٌ)[1].

(وقِيلَ: هِيَ مشتركةٌ بينَ القريبِ والبعيدِ).

(كَذَا قالَ ابنُ الحاجبِ، وعبارتُهُ: "ياءٌ" يُنَادَى بِهَا القريبُ والبعيدُ.

في الشَّرْحِ: والمرادُ بالاشتراكِ المعنويّ، وهُوَ أَوْلَى مِنَ القولِ الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ رَأْيُ الزَّمخشريّ؛ لاستعمالِها في البعيدِ والقريبِ عَلَى السَّواءِ ودَعْوَى المجازِ في أحدِهما أَوِ التَّأويلُ خلافُ الأصلِ[2]؛ قَالَهُ الرَّضِيُّ، واختارَ ابنُ المنيّرِ في تفسيرِهِ قولَ الزَّمخشريّ فقالَ: وأَصْلُهُ صوتٌ يهتفُ بِهِ لمنْ كانَ بعيدًا مِنْكَ، ثُمَّ استُعملَ في كلِّ نداءٍ -وإِنْ قربَ المنادَى- كأَنَّكَ تُقَدِّرُ المخاطَبَ ساهيًا عنكَ، وكَفَى بالغفلةِ بُعْدًا؛ فتُوقِظُهُ بذلكَ الصَّوْتِ مِنْ سِنَةِ السَّهْوِ، ثُمَّ لَا يُشترَطُ في استعمالِهِ أَنْ يكونَ المخاطَبُ ساهيًا عنكَ -ولَا بدَّ-، كَأَنَّكَ تُؤْذِنُهُ بخطابِكَ -وإِنْ كانَ مصغيًا- بِأَنَّ الأمرَ الَّذِي بَعْدَهُ مهمٌّ عندَكَ، وكَأَنَّهُ في غفلةٍ مِنْهُ، فتَزِيدُهُ يقظةً إِلَى يقظتِهِ؛ بالتَّصويتِ المذكورِ[3]. قلتُ: ومِنْ هُنَا يُفْهَمُ المرادُ بالتَّوكيدِ في قولِ المصنِّفِ: وقَدْ يُنادَى بِهَا القريبُ توكيدًا، ثُمَّ قالَ ابنُ المنيّرِ: فَإِنْ قلتَ: فَقَدِ استُعملَ هَذَا الحرفُ في الدُّعَاءِ، وقَدْ عُلِمَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يجوزُ عليهِ السَّهْوُ والغفلةُ، ولَا البُعْدُ؛ فَإِنَّهُ أقربُ إِلَى الدَّاعِي مِنْ حبلِ الوريدِ.

قلتُ: قَدِ استقرَّ أَنَّهَا -بالاتِّسَاعِ- صارتْ مُؤْذِنَةً بتَهَمُّمِ التَّكلُّمِ بالمقصودِ الَّذِي يَأْتِي بعدَها أَعَمَّ مِنْ كونِ السَّامِعِ غافلًا أَوْ حاضرًا، وإظهارُ التَّهَمُّمِ بالحاجةِ مِنْ قَبِيلِ الضَّراعةِ والإلحاحِ المطلوبِ في الدُّعَاءِ)[4].

(وقِيلَ: بَيْنَهُمَا وبينَ المتوسِّطِ، وهِيَ أكثرُ أحرفِ النِّدَاءِ استعمالًا؛ ولِهَذَا لَا يُقَدَّرُ

(١) المنصف ٢/٣٢٤.

(٢) شرح الكافية ٤/٤٢٥.

(٣) الكشاف ١/٨٩.

(٤) تحفة الغريب ٢/١٠٨٦.

عندَ الحذفِ سِوَاها نحوَ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾[1]، ولَا يُنادَى اسمُ اللهِ ﷻ، والاسمُ المستغاثُ، وأيُّهَا، وأيَّتُهَا، إلَّا بِهَا، ولَا المندوبُ إلَّا بِهَا، أَوْ بِـ"وَا"، وليسَ نصبُ المنادَى بِهَا، ولَا بأخواتِها أحرفًا، ولَا بهنَّ أسماءً لِـ"أَدْعُو" متحمِّلةً لضميرِ الفاعلِ، خلافًا لزاعِمِي ذلكَ، بَلْ بِـ"أَدْعُو" محذوفًا لزومًا. وقولُ ابنِ الطراوةِ: النِّدَاءُ إنشاءٌ، و"أَدْعُو" خبرٌ[2]؛ سهوٌ مِنْهُ، بَلْ "أَدْعُو" المقدَّرُ إنشاءٌ كَـ"بِعْتُ" و"أَقْسَمْتُ").

(وإِذَا وَلِيَ "يَا" مَا ليسَ بمنادَى كالفعلِ في:

(أَلَا يَا اسْجُدُوا)

بقطعِ الهمزةِ -في قراءةِ الكسائيِّ-[3].

(وقولِهِ:

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ[4]) .....

هَذَا صدرُ بيتٍ مصرَّعٍ مِنْ بحرِ الطَّويلِ للشَّمَّاخِ[5] -بشينٍ وخاءٍ معجمتينِ وتشديدِ الميمِ-، وعَجُزُهُ:

(..... وقَبْلَ صُرُوفٍ غَادِيَاتٍ وآجَالِ.

و"سِنْجَالٌ": [٢٦١/ب] -بسينٍ مهملةٍ مكسورةٍ فنونٍ ساكنةٍ فجيمٍ فألفٍ فلامٍ-: اسمُ موضعٍ، وفي بعضِ حواشِي "المفصَّلِ" أَنَّهُ اسمُ موضعٍ بأذربيجانَ، و"الصُّرُوفُ: نوائبُ الدَّهْرِ وحوادثُهُ، الواحدةُ: صَرْفٌ كَـ"فَلْسٍ"، ويُرْوَى: "وقبلَ مَنَايَا"[6].

---

(١) سورة يوسف: ٢٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٢١٧٩/٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١٨٠/٣، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن ٢٤٧/١.

(٤) من الطويل، للشَّمَّاخ فيي ملحق ديوانه: ٤٥٦ ، والكتاب ٢٢٤/٤، والجنى الداني ٣٥٦/١، وشرح المفصل ٤١/٥، والمقاصد النحوية ١٤٧٤/٣، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢.

(٥) هو الشَّمَّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنيّ الذبيانيّ، شاعر مخضرم، أسلم وحسن إسلامه، توفي زمن خلافة عثمان بن عفان، ينظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١٣٢/١، والإصابة في تمييز الصحابة ٢٨٦/٣.

(٦) تحفة الغريب ١٠٨٧/٢.

(والحَرْفِ في:﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[1]،و(يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامةِ)[2].

والجملةِ الاسميةِ كقولِهِ:

يَــا لَعْنَــةَ اللهِ والأَقْــوَامِ كُلِّهِــمُ والصَّــالِحِينَ عَلَــى سِــمْعَانَ مِــنْ جَــارِ)[3]

(هَذَا مِنْ أبياتِ "الكتابِ"، (ويُرْوَى "والصَّالحِينَ" -بالياءِ- كَمَا أَنشدَهُ المصنّفُ، وهُوَ الظَّاهِرُ)[4]، ويُرْوَى "والصَّالحونَ" بالواوِ، إمَّا عَلَى حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إلَيْهِ مقامَهُ، والأصلُ: "ولعنةُ الصَّالحينَ"، وإمَّا عَلَى العطفِ عَلَى (المحلِّ؛ إذِ المجرورُ قَبْلَهُ لفظًا مرفوعٌ محلًّا عَلَى أَنَّهُ فاعلُ المصدرِ، و"سِمْعَانُ" -بكسرِ السِّينِ المهملةِ-: اسمُ رجلٍ، قالَ ابنُ دريدٍ[5]: وقَدْ سَمَّوْا سميعًا، وسِمعانَ -بكسرِ السِّينِ-، وعَنِ السَّمعانيِّ[6] في الأَنْساب)[7]: فتحُ السِينِ، وعَنِ الخوارزميِّ[8]: الصَّحيحُ فتحُ السِّينِ، وقالَ في كتابِ "معجمِ مَا استعجمَ" : (وأَمَّا ديرُ سمعان هُوَ بنواحِي دمشقَ حواليهِ قصورٌ وبساتينُ لبَنِي أُمَيَّةَ، وهُنَا قبرُ عمرَ ابنِ عبدِالعزيزِ)[1]. فكانَ اشترى

---

(١) سورة النساء: ٧٣.

(٢) صحيح البخاري ١٥٢/٧، كتاب اللباس (باب ما كان النبيّ ﷺ يتجوّز من اللباس والبسط) الحديث رقم ٥٨٤٤، وموطأ مالك ٩١٣/٢، كتاب اللباس (باب ما يُكره للنساء لبسه من الثياب) الحديث رقم ٨، وصحيح ابن حبّان ٤٦٦/٢، كتاب الرقائق (ذكر الإخبار عمَّا يجب على المرء من قلة) الحديث رقم ٦٩١.

(٣) من البسيط، بلا نسبة في: الكتاب ٢١٩/٢، والكامل ١٩٨/٣، وأمالي ابن الشجريّ ٦٩/٢، وشرح ابن الناظم ٤١٨/١، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) جمهرة اللغة ٨٤٢/٢. وهو: محمَّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن زيد الأنصاريّ، أبو بكر، عالم باللغة وشاعر وأديب عربيّ، توفي سنة ٣٢١هـ، من تصانيفه: جمهرة اللغة، وأدب الكاتب ، ينظر ترجمته في: الأنساب ٣٤٢/٥، وقلادة النحر ٧١/٣.

(٦) الأنساب ٨، وهو: عبد الكريم ابن الإمام الحافظ أبي بكر محمَّد، أبو سعد السَّمعانيّ، نشأ في أسرة اشتهرت بالعلم والصلاح،كان كثير الترحال، توفي سنة ٥٦٢هـ، من تصانيفه: الأمالي، وأدب الإملاء والاستملاء، ينظر ترجمته في: سلم الوصول ٢٧٣/٣، وطبقات الشافعية الكبرى ١٨٠/٧.

(٧) طمس في "س".

(٨) هو محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر، كان ثقة في اللغة ومعرفة الأنساب، توفي سنة ٣٨٣هـ ،من تصانيفه:الأمثال المولدة، مفيد العلوم ومبيد الهموم، ينظر ترجمته في الأعلام ١٨٣/٦.

(١) ٥٨٥/٢، وهو: عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأمويّ القرشيّ، ثامن الخلفاء الأمويين، تميزت خلافته =

موضعَ قبرِهِ مِنَ الشَّمَّاسِ صاحبِ هَذَا الدَّيْرِ في موضعِهِ، وهَذَا الدَّيْرُ أقامَ بِهِ معاويةُ حِينَ وَجَّهَ ابنَهُ يزيدَ[1] لغزوِ الرومِ[2]، وقَدْ أفردتْ لمَا وقفتُ عليهِ مِنَ الدُّيُورِ -وعِدَّتُهم أربعةٌ وعشرونَ ديرًا وأزيدُ- مؤلَّفًا حسنًا، و"مِنْ جَارٍ": تمييزٌ، وهُوَ مِمَّا يؤيِّدُ مَا اختارَهُ ابنُ الحاجبِ في مثلِ: "للهِ دَرُّكَ فارسًا" أَنَّ نصبَ "فارسٍ" عَلَى التَّمييزِ، لَا عَلَى الحالِ كَمَا اختارَهُ غيرُهُ؛ إِذْ لَوْ كانَ حالًا لَمْ تدخلْ عليهِ "مِنْ")[3].

(فقيلَ: هِيَ للنِّدَاءِ، والمنادَى محذوفٌ. وقِيلَ: هِيَ لمجرَّدِ التَّنبيهِ؛ لئلَّا يَلزمَ الإجحافُ بحذفِ الجملةِ كُلِّهَا. وقالَ ابنُ مالكٍ[4]: إِنْ وَلِيَهَا دُعَاءٌ كَهَذَا البيتِ، أَوْ أمرٌ نحوَ: "أَلَا يَا اسْجُدُوا" فَهِيَ للنِّدَاءِ؛ لكثرةِ وقوعِ النِّدَاءِ قَبْلَهُمَا نحوَ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ﴾[5] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾[6]، ونحوَ: ﴿يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[7]).

قالَ الشمنيُّ: (ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ بدلَ "قبلَهما" "بعدَهما"، وهُوَ سهوٌ مِنَ النُّسَّاخِ، والآيتانِ الأُوليانِ مثالٌ لوقوعِ الأمرِ بعدَ النِّدَاءِ، والآيةُ الثَّالثةُ مثالٌ لوقوعِ الدُّعَاءِ بَعْدَهُ.

(وَإِلَّا): وإِنْ لَمْ يَلِهَا دعاءٌ أَوْ أمرٌ[8]).

(فَهِيَ للتَّنبيهِ).

(قالَ ابنُ مالكٍ[1]: فَإِنَّ المنادَى لَمْ يَستعملْهُ العربُ قبلَها ثابتًا؛ فادِّعاءُ حذفِهِ باطلٌ؛ لخُلُوِّهِ

=

بالعدل والمساواة ورد الظلم، توفي سنة ٨٧هـ، ينظر ترجمته في: العقد الثمين ٣٥٤/٥، وسلم الوصول ٤١٦/٢.

(١) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأمويّ القرشيّ الدمشقيّ، تولى الخلافة بعد والده، كان خطيبًا حكيمًا مؤثِّرًا، توفي سنة ٦٤هـ، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ٤٠٢/١، والأعلام ١٨٩/٨.

(٢) ينظر: ٥٨٥، ٥٨٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب: ٣٦٧/١، تحفة الغريب ١٠٨٧/٢.

(٤) حاشية الدسوقيّ ٧٩٥/٢.

(٥) سورة البقرة: ٣٥.

(٦) سورة هود: ٤٨.

(٧) سورة الزخرف: ٧٧.

(٨) المنصف ٣٢٥/٢.

(١) شواهد التوضيح ٦١/١.

مِنْ دليلٍ؛ فيتعيَّنُ كونُ "يَا" الَّتِي قبلَها لمجرَّدِ التَّنبيهِ، كقولهِ تَعَالَى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[1]، وكَذَا الواقعةُ قبلَ "حَبَّذَا" في قولِ الشَّاعِرِ:

يَـا حَبَّـذَا جبـلُ الرَّيَّـانِ مِـنْ جَبَـلٍ ... وحَبَّـذَا سـاكنُ الرَّيَّـانِ مَـنْ كَانَـا[2]

وقبلَ "رُبَّ" في قولِ الرَّاجِزِ:

يَـا رُبَّ سَـارٍ بـاتَ مَـا تَوَسَّـدَا ... إِلَّا ذِرَاعَ العَـنْسِ أَوْ كَـفَّ اليَـدَا[3]

(واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ).

(١) سورة النساء: ٧٧.

(٢) من البسيط، لجرير، في: ديوانه ٤٩٣، والكامل ٤٤/٣، والإنصاف ٩٨/١، ولسان العرب ٢٩١/١، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢، وتاج العروس ٢١٧/٢.

(٣) تحفة الغريب ١٠٨٨/٢. وهو من الرجز، بلا نسبةٍ في: شرح المفصل ٢٠٥/٣، وشرح التسهيل ٤٦/١، وتعليق الفرائد ١٤٩/١، وخزانة الأدب ٤٧٧/٧، وتاج العروس ٣٤١/٤٠.

بسم الله الرحمن الرحيم
[٢٦٢/ب](البابُ الثَّاني مِنَ الكِتَابِ)
(في تفسيرِ الجملةِ)

(يجوزُ أَنْ يكونَ "مِنَ الكتابِ" خبرُ "البابِ الثَّاني"، و"في تفسيرِ الجملةِ" خبرًا بعدَ خبرٍ، وخبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ "البابُ الثَّاني" مبتدأً و"مِنَ الكتابِ" حالًا مِنَ الضَّميرِ المستترِ في "الثَّاني" و"في تفسيرِ الجملةِ" خبرُ المبتدإِ)[١].

وفي الشَّرْحِ: (البابُ مبتدأٌ، والثَّاني صفةٌ لَهُ و"في تفسير الجملةِ" خبرٌ، و"مِنَ الكتابِ" إِمَّا حالٌ مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في الخبرِ ولَا يضرُّ هُنَا تقدمُ الحالِ عَلَى عاملِها المعنويِّ؛ لأَنَّهُ ظرفٌ، وقَدْ صَرَّحَ ابنُ برهانٍ[٢] بجوازِهِ لتوسُّعهم في الظُّروفِ، وإِمَّا حالٌ مِنَ المبتدإِ عَلَى حَدِّ مَا أَجَازَهُ سيبويهِ[٣] في قولِ الشَّاعرِ:

لِمَيَّـــــةَ مُوحِشًـــــا طَلَـــــلُ ..... [٤]

إِذْ صاحبُ الحالِ عِنْدَهُ هُوَ النَّكِرَةُ، وهُوَ عِنْدَهُ مرفوعٌ بالابتداءِ، -وليسَ فاعلًا كَمَا يقولُ الأخفشُ[٥] والكوفيُّونَ-، والنَّاصِبُ للحالِ الاستقرارُ الَّذِي تَعلَّقَ بِهِ؛ فَكَذا مَا نحنُ فِيهِ، وغايةُ مَا يَلزمُ كونُ العاملِ في الحالِ غيرَ العاملِ في صاحبِها -وهَذَا ليسَ بمحذورٍ عندَهُ-، وإِمَّا صفةٌ للمبتدإِ مؤَكِّدةٌ بِأَنْ تُقدَّرُ متعلِّقةٌ معرفةٌ، أَيْ: "البابُ (الثَّاني)[٦] الكائنُ مِنَ الكتابِ" -عَلَى القولِ بجوازِ حذفِ الموصولِ مَعَ صلةٍ-، وَقَدِ اعتمدَ هذهِ الطريقةَ كثيرٌ مِنَ الأعاجمِ المتأخِّرينَ -

(١) المنصف ٣٢٦/٢.

(٢) ينظر: شرح اللمع ١٣٤، وهو عبدالواحد بن عليّ ابن برهان الأسديّ العكبريّ، أبو القاسم، بغداديٌّ، عالم بالأدب والنسب، توفي سنة ٤٦٥هـ، من تصانيفه: أصول اللغة، واللمع في النحو، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات١٧٦/١٩، والأعلام ١٧٦/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢٣/٢.

(٤) من مجزوء الوافر، لكثيّر عزة في ديوانه: ٥٠٦، وصدره: يلوح كأنه خلل، والمقاصد النحوية ١١٣٠/٣، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١، وشرح التصريح ٥٨٤/١، وخزانة الأدب ٢١١/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف فيما تضمَّنه الكشاف ١١٤/٣.

(٦) سقط من الأصل.

خصوصًا مَولانا مُعِينَ الدِّينِ في حواشيهِ المشهورةِ ببلادِ الهندِ-.

فَإِنْ قلتَ: لِمَ لَا يجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في الثَّاني؛ إِذْ هُوَ اسمُ فاعلِ "ثَنَى يَثْني"؟

قلتُ: لأَنَّهُ هُنَا بمعنَى التَّصييرِ، وهُوَ غيرُ مرادٍ هُنَا[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يكونُ مشتقًّا؛ إِلَّا إِذَا كانَ بمعنَى التَّصييرِ؛ وذلكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: يُصَاغُ مِنَ "اثنينِ فَمَا فوقَ إِلَى عشرةٍ" وزنُ "فَاعِلٍ" مجرَّدًا مِنَ التَّاءِ في التَّذكيرِ، متَّصلًا بِهِ في التَّأنيثِ، ويُستعملُ مفردًا "ثانٍ، و"ثانيةٌ" إِلَى "عاشرٍ" و"عاشرةٍ"، ومُرَكَّبًا مَعَ مَا اشتُقَّ مِنْهُ كَـ"ثَانِيَ اثنينِ"، ومعَ مَا يليهِ مَا اشتُقَّ عَنْهُ كَـ"ثالثِ اثنينِ"، وهَذَا الأخيرُ هُوَ الَّذِي بمعنَى التَّصييرِ[2]).

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذكرَ المصنِّفُ في بحث ("إِذْ" في قولِهِ تَعَالَى: ﴿**إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ**﴾[3] وليسَ فِيهِ معنَى فعلٍ.

قُلنا: إِنَّهُ ذكرَ ذلكَ في معرضِ أَنَّهُ لَا يعملُ في الظَّرْفِ، لَا في معرضِ أَنَّهُ ليسَ بمشتقٍّ)[4].

(**وذِكْرِ أَقْسَامِهَا**) مثلُ: (الاسميَّةِ، والفعليَّةِ، والصُّغرى والكبرى، وذاتِ الوجهينِ مثلًا.

(**وأَحْكَامِهَا**) مثلُ: عروضِ الإعرابِ لَهَا بحسبِ المحلِّ رفعًا ونصبًا وجزمًا، ومثلُ لزومِ كونِها خبريَّةً؛ إِذَا كانتْ صفةً أَو صلةً أَوْ حالًا مثلًا، وإنشائيَّةً إِذَا كانتْ جوابًا لِقَسَمٍ استعطافيٍّ، وجوازُ الأمرينِ إِذَا وقعتْ خبرًا لِـ"إِنَّ" المفتوحةِ المخفَّفةِ[5]).

(شرحُ الجملةِ وبيانُ أَنَّ الكلامَ أخصُّ مِنْهَا، لَا مُرَادِفٌ لهَا.

الكلامُ: هُوَ القولُ)

(١) تحفة الغريب ١/٦١، ٦٢.

(٢) المنصف ٢/٣٢٦.

(٣) سورة التوبة: ٣٩.

(٤) طمس في "س".

(٥) المنصف ٢/٣٢٥.

(آثَرَ القولَ عَلَى اللَّفْظِ؛ لأَنَّهُ يُطْلَقُ [٢٦٣/أ] عَلَى المهمَلِ، والقولُ لَا يُطْلَقُ عليهِ؛ فكانَ جنسًا للكلامِ قريبًا بالنِّسبةِ إِلَى اللَّفْظِ، وقَدْ يُعَارَضُ بِأَنَّ القولَ يطلقُ عَلَى الرَّأْيِ والاعتقادِ إطلاقًا متعارفًا نحوَ: "هَذَا قولُ الشَّافعيِّ"، و"قولُ سيبويهِ" واشتهرَ ذلكَ حَتَّى صارَ كالحقيقةِ العُرْفِيَّةِ، ومثلُ هَذَا لم يعرضْ في اللَّفْظ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: القولُ، وإِنْ أطلقَ عَلَى غيرِ اللَّفْظِ بطريقِ الاشتراكِ، لكنَّ هُنَا مَا يدلُّ عَلَى أَنَّ المرادَ بِهِ اللَّفْظُ، واستعمالُ الألفاظِ المشتركةِ في الحدِّ إِنَّمَا يكونُ نقصًا إِذَا لم تَقُمْ قرينةٌ تُعَيِّنُ المقصودَ، وأَمَّا إِذَا قامتْ قرينةٌ تُعينُهُ فَإِنَّهُ لَا يكونُ نقصًا بخلافِ وضعِ الجنسِ البعيدِ موضعَ الجنسِ القريبِ، فَإِنَّهُ نقصٌ في الحَدِّ عَلَى كلِّ حالٍ، فَمَا ذكرَهُ الشَّارِحُ في معرضِ المعارضةِ لَا يصلحُ للمعارضةِ[2]).

(المقيَّدُ بالقصدِ).

في الشَّرْحِ: واحترزَ بقيدِ "القَصْدِ" مِنْ حديثِ النَّائمِ ونحوِهِ؛ فَإِنَّهُ عَارٍ مِنَ القصدِ، (وقالَ "ابنُ الصَّائغِ": هَذَا غيرُ محتاجٍ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ الصَّادِرَ مِنَ القائمِ قَدْ صدرَ، وقَدْ خرجَ بقيدِ الإفادةِ؛ لأَنَّ مثلَ هَذَا لَا يُقَيَّدُ بوجهٍ، فَلَوْ قالَ النائمِ: "زيدٌ قامَ" -مثلًا-، ووافقَ ذلكَ قدومَهُ، فالفائدةُ لَمْ تحصلْ مِنْ إخبارِهِ، وإِنَّمَا حصلتْ من مشاهدةِ القدومِ. فتأَمَّلْهُ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا مبنيٌّ عَلَى أَنَّهُ معنًى مفيدٌ محصِّلٌ لفائدةِ السَّامعِ، ولَمْ يُفسِّرْهُ المصنِّفُ بذلكَ، وإِنَّمَا فَسَّرَهُ بِمَا دَلَّ عَلَى معنًى يحسُنُ السُّكوتُ عليهِ؛ حيثُ قالَ:

(والمرادُ بالمقيَّدِ مَا دلَّ عَلَى معنًى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليهِ).

ولَا شكَّ أَنَّ قولَ النَّائمِ -مثلًا- حيثُ "زيدٌ قائمٌ" يدلُّ عَلَى معنًى يحسُنُ السُّكوتُ عليهِ؛ فلابدَّ مِنْ إخراجهِ بقيدِ القصدِ[1]).

---

(١) تحفة الغريب ١/٦٣.

(٢) المنصف ٢/ ٣٢٧.

(٣) تحفة الغريب ١/٦٣.

(١) المنصف ٢/٣٢٧.

(و"الجملةُ": عبارةٌ عَنِ الفعلِ وفاعلهِ كَـ:"قامَ زيدٌ"، والمبتدإِ وخبرِهِ كَـ:"زيدٌ قائمٌ"، ومَا كانَ بمنزلةِ أحدِهما نحوَ: "ضُرِبَ اللِّصُّ" و"أَقائمٌ الزيدانِ؟" و"كانَ زيدٌ قائمًا" و"ظَنَنْتُهُ قائمًا").

(أَمَّا المثالُ الأَوَّلُ وهُوَ "ضُرِبَ اللِّصُّ" -ببناءِ الفعلِ للمفعولِ-، وهُوَ بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ بناءً عَلَى أَنَّ المرفوعَ (بِهِ نائبٌ عَنِ الفاعلِ)[1]، وأَمَّا عَلَى رأيِ مَنْ ذهبَ إِلَى أَنَّهُ "فاعلٌ -اصطلاحًا-"، كالزَّمخشريِّ[2]، فَهُوَ فعلٌ وفاعلٌ، إِلَّا بِمَا نزلَ منزلةَ (المبتدإِ والخبرِ، فَإِنَّ الوصفَ فِيهِ مبتدأٌ، لكنَّ مرفوعَهُ ليسَ خبرًا عَنْهُ يكونُ بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ مِنْ حيثُ إِنَّ مرفوعَ "كانَ" شبيهُ الفاعلِ، لَا فاعلٌ اصطلاحًا.

قالَ الشمنيُّ: والحاصلُ أَنَّ الثَّانِي والثَّالثَ يحتملُ أَنْ يكونَا لمَّا كانَا بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ، والمبتدإِ والخبرِ، أَمَّا كونُ "أقائمٌ الزَّيدانِ؟" بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ؛ فلعدمِ الفعلِ، وبمنزلةِ المبتدإِ والخبرِ؛ فلعدمِ الخبرِ؛ لأَنَّ المرفوعَ بالوصفِ ليسَ بخبرٍ عندَ الأَكثرينَ، وأَمَّا كونُ نحوِ: "كانَ زيدٌ قائمًا" بمنزلةِ الفعلِ والفاعلِ؛ بناءً عَلَى أَنَّ المرفوعَ بِـ"كانَ" ليسَ فاعلًا، وإِنَّمَا هُوَ بمنزلةِ الفاعلِ وبمنزلةِ المبتدإِ والخبرِ؛ فلأَنَّ مرفوعَ "كانَ" ومنصوبَهَا مبتدأٌ وخبرٌ في الأصلِ، وأَمَّا الرَّابعُ وهُوَ: "ظَنَنْتُهُ قائمًا" فَمِمَّا كانَ بمنزلةِ المبتدإِ والخبرِ، لكنْ باعتبارِ مفعوليهِ؛ لأَنَّهما -في الأصلِ- مبتدأٌ وخبرٌ[3]).

وفِي الشَّرْحِ: (إيرادُهُ هَذَا مِمَّا يُنَزَّلُ منزلةَ أحدِهما مُشْكِلٌ؛ لأَنَّهُ -عَلَى التَّحقيقِ- جملةٌ فعليَّةٌ منتظمةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ -بحسبِ الاصطلاحِ-؛ فليسَ بِمَا نُزِّلَ منزلةَ الفعلِ والفاعلِ، ولَا منزلةَ المبتدإِ والخبرِ.

فَإِنْ قلتَ: لعلَّهُ يشيرُ إِلَى أَنَّهُ مَا نُزِّلَ منزلةَ المبتدإِ والخبرِ باعتبارِ المفعولِ الأَوَّلِ والثَّانِي؛ فَإِنَّهُمَا مبتدأٌ وخبرٌ في الأصلِ، وبعدَ دخولِ النَّاسخِ يكونانِ بمنزلةِ المبتدإِ والخبرِ.

قلتُ: لَوْ كانَ كذلكَ؛ لَزِمَ كَوْنُهُمَا جملةً اسميَّةً، وهُوَ باطلٌ، وهُوَ هُنَا، وإِنَّمَا هُنَا بعدَ

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينظر: الكشاف٣/ ٥٩٣.

(٣) ينظر: المنصف ٢/٣٢٨،٣٢٧- بتصرف.

دخولِ النَّاسِخِ مفردانِ (يتسلَّطُ عَلَى العملِ في كلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا[1]) وليسَا جملةً. انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: إذَا أرادَ بلزومِ كونهِ جملةً اسميَّةً بعدَ دخولِ النَّاسِخِ؛ فالملازمةُ ممنوعةٌ. وإنْ أرادَ قبلَ دخولهِ؛ فالملازمةُ مسلَّمةٌ)[2] ، وبُطْلَانُ اللَّازمِ ممنوعٌ.

وفي "شرحِ الألفيَّةِ" لبدرِ الدِّينِ بنِ مالكٍ في "بابِ ظَنَّ": (ومِنَ الأفعالِ أفعالٌ واقعةٌ مَعانِيها عَلَى مضمونِ الجملِ؛ فتدخلُ عَلَى المبتدإِ والخبرِ بعدَ أخذِها الفاعلَ؛ فتَنصبُهما مفعولينِ). انتهى[3].

(وبِهَذَا يظهرُ لكَ أَنَّهُمَا ليسَا مترادفَيْنِ [٢٦٣/ب] كَمَا يتوهَّمُهُ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ)

قالَ الرَّضِيُّ: (والفرقُ بينَ الجملةِ والكلامِ؛ أَنَّ "الجملةَ": مَا تَضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ -سواءٌ كانتْ مقصودةً لذاتِها، أَوْ لَا- كالجملةِ الَّتِي هِيَ خبرُ المبتدإِ؛ فيخرجُ المصدرُ واسْمَا الفاعلِ والمفعولِ والصِّفةُ المشبَّهةُ والظَّرْفُ ومَا أُسْنِدَتْ إِلَيْهِ. و"الكلامُ": مَا تَضمَّنَ الإسنادَ الأصليَّ وكانَ مقصودًا لذاتهِ؛ فكلُ كلامٍ جملةٌ، ولَا ينعكسُ[4]).

وفي الشَّرْحِ: (لَا شَكَّ أَنَّ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ يَرَى تَرَادُفَهُمَا، بَلْ ظاهرُ كلامِ الأَنْدلسيِّ[5]

في "شرحِ المفصَّلِ"[6] أَنَّهُ رَأَى الجميعَ؛ فَإِنَّهُ قالَ في "بابِ المبتدإِ والخبرِ": الجملةُ والكلامُ -في اصطلاحهِم- مترادفانِ، وظاهرُ كلامِ ابنِ الحاجبِ "المترادفُ"؛ فَإِنَّهُ عَرَّفَ "الجملةَ" بتعريفِ الكلامِ، فقالَ -في مختصرهِ الأصليِّ-: والجملةُ مَا وُضِعَ لإفادةِ نسبةٍ، وهَذَا لَا يُعَدُّ وهمًا؛ فَإِنَّهُ اصطلاحُ عَمِلَ بِهِ هؤلاءِ، وتَوَاطَؤُا عليهِ، ومَا قَالَهُ المصنِّفُ اصطلاحٌ لقومٍ آخرينَ؛ فليسَ توهيمُ أولئكَ بناءً عَلَى اعتبارِ اصطلاحهِ بأَوْلَى مِنْ توهيمهِ هُوَ بناءً عَلَى اعتبارِ ذلكَ

---

(١) تحفة الغريب ١/٦٤،٦٣.

(٢) طمس في "س".

(٣) شرح ابن الناظم ١/١٤١، وينظر: المنصف ٢/٣٢٨.

(٤) شرح الكافية ١/٣٣. وينظر: المنصف ٢/٣٢٨،٣٢٩.

(٥) القاسم بن أحمد الموفق، أبو محمَّد الأندلسيّ اللورقيّ، إمام في العربية وعالم بالعربية والقرآن، توفي سنة ٦٣٢، من تصانيفه: شرح المفصل وشرح المقدمة الجزولية، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٥/٢١٨٨، وإنباه الرواة ٤/١٦٧.

(٦) "المحصل في شرح المفصل"، لم أعثر عليه.

المصطلحِ. (والأمرُ في هَذَا قريبٌ، ولَا مشاحَّةَ في الاصطلاحِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ هَذَا مِنَ الاختلافِ في الاصطلاحِ)[2] حَتَّى يتأتَّى المشاحَّةُ فِيهِ، وإنَّمَا هُوَ فكرٌ مِنَ الاختلافِ في نقلِ الاصطلاحِ؛ فَتَأْتِي المشاحَّةُ فِيهِ والتَّوهيمُ[3]).

(وهُوَ ظاهرُ قولِ صاحبِ "المفصَّلِ"؛ فَإِنَّهُ بعدَ أَنْ فرغَ مِنْ حَدِّ "الكلامِ" قالَ: ويُسَمَّى "جملةً"[4])

في الشَّرْحِ: (ليسَ ذلكَ بظاهرٍ، بَلْ فَإِنَّهُ لَا يَلزمُ -مِنْ تسميةِ "الكلامِ" جملةً- تسميةُ "الجملةِ" كلامًا؛ لأنَّهَا أعمُّ مِنْهُ -عَلَى رأيِهِ[5]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: بَلْ ظاهرُ كلامِهِ هُنَا؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "ويُسَمَّى جملةً" ظاهرٌ في أَنَّ لفظَ "الجملةِ" موضوعًا للمعنَى الَّذِي وُضِعَ لَهُ لفظُ "الكلامِ" كأنَّ لفظَ "الجملةِ" مرادفًا للفظِ "الكلامِ"؛ لأَنَّ المترادفَيْنِ هُمَا اللفظانِ الموضوعانِ لمعنًى واحدٍ، وإنَّمَا قالَ: ظاهرُ قولِ صاحبِ "المفصلِ"؛ لاحتمالِ قَوْلِهِ: ويُسَمَّى جملةً" احتمالًا مرجوحًا أَنَّ لفظَ "الجملةِ" يُطْلَقُ عليهِ لأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُ)[6]). انتهى.

(وقالَ ابنُ الحاجبِ في "شرحِ المفصَّلِ"[7]: وقولُ الزَّمخشريِّ: "ويُسَمَّى جملةً" يجوزُ أَنْ يكونَ بالياءِ والتَّاءِ وضابطُهُ أَنَّ كلَّ لفظتينِ وُضِعَتَا لذاتٍ واحدةٍ إحْدَاهُمَا مؤنَّثةٌ والأُخرى مذكَّرةٌ وتَوَسَّطَهُمَا ضميرٌ؛ جازَ تأنيثُ الضَّميرِ وتذكيرُهُ، والتَّأنيثُ هُنَا أحسنُ؛ لأَنَّ "الجملةَ" مؤنَّثةٌ، وهِيَ خبرٌ عَنْهُ يشيرُ إلَى أَنَّ أصلَ التَّركيبِ "الكلامُ الجملةُ"، ثُمَّ دخلَ الفعلُ؛ فقيلَ: أَيْ: ويُسَمَّى الكلامُ -أَيْ: الجملةَ-، فَهِيَ وإنْ كانتِ الآنَ مفعولًا ثانيًا، فَهِيَ خبرٌ -بحسبِ الأصلِ؛ فالتَّأنيثُ باعتبارِها أحسنَ؛ لأَنَّ الخبرَ محطُّ الفائدةِ. قَالُوا: وسِرُّهُ أَنَّ الذَّواتَ معلومةٌ في الأغلبِ،

(١) تحفة الغريب ١/٦٤.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) المنصف ٢/٣٢٩.

(٤) المفصل ١/٢٣.

(٥) تحفة الغريب ١/٦٤.

(٦) المنصف ٢/٣٢٩.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٦٠.

وإنَّمَا المجهولُ صفاتُها وأحوالُها، ولَا يخفَى أَنَّ اعتبارَ مَا هُوَ محطُّ الفائدةِ أَوْلَى[1]).

وقَدْ أوضحتُ هذينِ الوجهينِ في إعرابِي "الرَّاءَ" مَرَّةً عندَ قَوْله: والمشعرُ ضميرانِ يُسَمَّى عروضَهُ، وفي هَذَا التَّقديرِ مَا يشيرُ إِلَى أَنَّ الكلامَ والجملةَ متساويانِ في المفهومِ.

(والصَّوَابُ أَنَّهَا أَعَمُّ مِنْهُ؛ إِذْ شَرْطُهُ الإفادةُ، بخلافِها؛ ولِهَذَا تَسمعُهم يقولونَ: "جملةُ الشَّرْطِ"، "جملةُ الجوابِ"، "جملةُ الصِّلَةِ"، وكلُّ ذلكَ ليسَ مفيدًا؛ فليسَ بكلامٍ).

(وبِهَذَا التَّقريرِ يتَّضحُ لكَ صِحَّةُ قولِ ابنِ مالكٍ[2] في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾[3]):

إنَّ الزَّمخشريَّ حَكَمَ بجوازِ الاعتراضِ بسبعِ جملٍ؛ إذْ زَعَمَ أَنَّ ("أَفَأَمِنَ" معطوفٌ عَلَى "فَأَخَذْنَاهُمْ"[4]. ورَدَّ عليهِ مَنْ ظَنَّ أَنَّ "الجملةَ" و"الكلامَ" مترادفانِ، فقالَ: إنَّمَا اعترضَ بأربعِ جملٍ[5]، وزعمَ أَنَّ مِنْ عِنْدَ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إِلَى: ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ جملةٌ؛ لأَنَّ الفائدةَ إنَّمَا تتمُّ بمجموعِهِ).

(وأقولُ: (**بَعْدُ**) -أَيْ: بعدَ نفيهِ-، (**فَفِي القولينِ نظرٌ**). وقَدْ مَرَّ نظيرُ هَذَا التَّركيبِ في حذفِ الفاءِ؛ حيثُ قالَ: وبعدُ، فَعِنْدِي أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ[1] لَمْ يتأمَّلْ كلامَ الفارسيِّ[2]،

---

(١) تحفة الغريب ١/٦٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٨.

(٣) سورة الأعراف: ٩٥- ٩٧.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/١٣٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥/١٢٠.

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤٢٨،٤٢٧.

(٢) طمس في "س".

وتَكلَّمنا عليهِ هُنَاكَ، ومَرَّ لَهُ في غيرِ ذلكَ الموضعِ أيضًا، وسَيأتي لَهُ نظيرُهُ، وعندَ المرورِ بِهِ تنبيهٌ عليهِ -إنْ شاءَ اللهُ-)[1].

(أَمَّا قولُ ابنِ مالكٍ؛ فلأَنَّه كانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعُدَّهَا ثمانيَ جملٍ)

في الشَّرْحِ: (بَلْ كانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعُدَّهَا -عَلَى مساقِ رأيِ المصنِّفِ- تسعًا، والتَّاسعةُ هِيَ قَوْلُهُ: "يكسبونَ".

فَإِنْ قلتَ: لَمْ تُعَدَّ؛ لأَنَّها خبرُ "كانَ"؛ فَهِيَ [٢٦٤/أ] مِنْ تمامِ الثَّامنةِ.

قلتُ: فيَلزمُ ألَّا يُعَدَّ "ءَامَنُوا" جملةً؛ لأَنَّها خبرُ "أَنَّ"[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: بَلْ مَنْ كانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعُدَّهَا -عَلَى هَذَا المساقِ- (عشرةً، والعاشرةُ)[3] هِيَ اسمُ "إنَّ" وخبرُها[4]).

في الشَّرْحِ: ((ثُمَّ ليسَ في كلامِ الزَّمخشريِّ ولَا ابنِ مالكٍ مَا يدلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: "وهُمْ لَا يشعرونَ" مِنْ جملِ الاعتراضِ، أَمَّا الزَّمخشريُّ فَإِنَّهُ قالَ في "الكشَّافِ"[5]: المعطوفُ (قَوْلُهُ: فَأَخَذْنَاهُمْ بغتةً"، وقَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ إلَى قَوْلِهِ: ﴿يَكْسِبُونَ﴾[6] وقعَ اعتراضًا بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ. انتهى)[7].

فصرَّحَ بِأَنَّ مبدأَ الاعتراضِ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ وأَنَّ مُنتَهاهُ: ﴿يَكْسِبُونَ﴾؛ فَعُلِمَ أَنَّ مقصودَهُ بالجملةِ -المعطوفِ والمعطوفِ عَلَيْهَا- مجموعُ قَوْلِهِ: "فَأَخَذْنَاهُمْ بغتةً وهُوَ لَا يشعرونَ"، غيرَ أَنَّهُ تركَ بعضَ الجملةِ؛ اعتمادًا عَلَى فهمِ المقصودِ، ومِنْ مبدإِ الاعتراضِ ونهايتِهِ، وأَمَّا ابنُ مالكٍ فقالَ في آخرِ بابِ الحالِ مِنْ "شرحِ التَّسهيلِ": (قالَ الزَّمخشريُّ في "الكشَّافِ":

---

(١) تحفة الغريب ١/٦٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في المنصف: تسعًا والتَّاسعة.

(٤) ينظر: المنصف ٢/٣٣٠.

(٥) ٢/١٣٤.

(٦) سورة الأعراف: ٩٦.

(٧) طمس في الأصل.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[1] اعتراضٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ وهُما: "فأَخَذْناهم" و "أَفَأَمِنَ أهلُ القُرَى"، وهَذَا اعتراضٌ بكلامٍ تضمَّنَ سبعَ جملٍ)[2]. انتهى. فنقلَ كلامَ الزَّمخشريِّ نقلًا محرَّرًا، ولَمْ ينقلْ أَنَّ لقولهِ: "وهُمْ لَا يَشعرونَ" مدخلًا في الاعتراضِ[3]).

(إحْدَاها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، وأربعةٌ في حَيِّزِ "لَوْ" –وهِيَ: "آمَنُوا"، و"اتَّقَوْا"، و"فَتَحْنَا"– والمركَّبةُ مِنْ "أَنَّ" وصَلَتِهَا)

وفي نسخةٍ: "والمركَّبةُ من "أَنَّ" ومَا بعدَها".

(مَعَ "ثَبَتَ" مقدَّرًا، أَوْ مَعَ "ثابتٍ" مقدَّرًا، عَلَى الخلافِ في أَنَّهَا اسميَّةٌ أَوْ فعليَّةٌ).

أَجْرَى الخلافَ هُنَا غيرَ ظاهرٍ؛ لأَنَّهُ بصددِ بيانِ مَا لزمَ عَلَى كلامِ الزَّمخشريِّ، وهُوَ يَرَى أَنَّ هذهِ "فعليَّةٌ" ليسَ إِلَّا.

(والسَّادسةُ: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾، والسَّابعةُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾، والثَّامنةُ: ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾).

(فَإِنْ قلتَ: لَعَلَّهُ بَنَى ذلكَ عَلَى مَا اختارَهُ ونَقَلَهُ عَنْ سيبويهِ[4] مِنْ كونِ "أَنَّ" وصِلَتَها مبتدأً لَا خبرَ لَهُ؛ وذلكَ لطولهِ وجريانِ الإسنادِ في ضمنهِ).

(قلتُ: إِنَّمَا مرادُهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَا لزمَ عَلَى إعرابِ الزَّمخشريِّ، والزَّمخشريُّ يَرَى أَنَّ "أَنَّ" وصلتَها هُنَا فاعلٌ بِـ"ثَبَتَ").

(وأَمَّا قولُ المعترضِ؛ فلأَنَّهُ كانَ مِنْ حَقِّهِ أَنَّ يَعُدَّهَا ثلاثُ جملٍ؛ وذلكَ لأَنَّهُ لَا يَعُدُّ

(١) سورة الأعراف: ٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٧٨.

(٣) تحفة الغريب ١/٦٧،٦٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/١٤٤.

﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ جملةً؛ لأَنَّها حالٌ مرتبطةٌ بعاملِها، وليستْ مستقلَّةً برأسِها، ويَعُدُّ "لَوْ" –ومَا في حَيِّزِهَا– جملةً واحدةً: إمَّا فعليَّةً؛ إنْ قَدَّرَ: "ولَوْ ثبتَ أَنَّ أهلَ القُرى آمَنُوا واتَّقَوْا"، أَوِ اسميَّةً؛ إنْ قَدَّرَ: "ولَوْ أَنَّ إيمانَهم وتَقْوَاهم ثابتانِ"، ويَعُدُّ ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ جملةً، و﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ كُلُّهُ جملةً، وهَذَا هُوَ التَّحقيقُ).

(يَعني: عَدَّ جملَ الاعتراضِ في هذهِ الآيةِ ثلاثًا، وهَذَا لَا تحقيقَ فِيهِ. والتَّحقيقُ أَنْ يقالَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (ولَوْ أَنَّ أهلَ القُرَى ءامَنُوا واتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بركاتٍ مِنَ السَّمَاءِ والأرضِ ولكنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يكسبونَ) يُعَدُّ مجموعُهُ جملةً واحدةً؛ باعتبارِ كونهِ معترضًا؛ فَإِنَّ جملةَ الاعتراضِ لَا تكونُ إِلَّا كلامًا تامًّا، والكلامُ التَّامُّ –هُنَا– هُوَ المجموعُ؛ لارتباطِ بعضهِ ببعضٍ، – وإِنِ اشتملَ عَلَى جملٍ–، وأَمَّا كلُّ واحدٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾ وقولِهِ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ فَهُوَ جزءُ كلامٍ تَامٍّ لضرورةِ اقترانهِ بالعاطفِ المفيدِ لمعنًى مقصودٍ يفوتُ بتركِ اعتبارِهِ، وعَدِّهِ كلامًا بالنَّظَرِ إِلَيْهِ في مبنيٍّ عَلَى الفاءِ العاطفِ المعتبَرِ، وهُوَ بعيدٌ عَنِ التَّحقيقِ، وَقَدِ استبانَ لكَ أَنَّ قولَ ابنِ مالكٍ: وهَذَا اعتراضٌ بكلامٍ تضمَّنَ سبعَ جملٍ، صوابٌ مِنْ حيثُ إِنَّهُ جعلَ مجموعَ الجملِ كلامًا واحدًا معترضًا، لكنَّ في عَدِّها سبعًا مناقشةً)[1].

(ولَا يُنَافِي ذلكَ مَا قدَّمْنَاهُ في تفسيرِ الجملةِ؛ لأَنَّ الكلامَ هُنَا ليسَ في مطلقِ الجملةِ، بَلْ في الجملةِ بقيدِ كونِها جملةَ اعتراضٍ، وتلكَ لَا تكونُ إِلَّا كلامًا تامًّا).

(انقسامُ الجملةِ إِلَى: اسميَّةٍ، وفعليَّةٍ، وظرفيَّةٍ):

(فالاسميَّةُ: هِيَ الَّتِي صَدْرُهَا اسمٌ كَـ:"زيدٌ قائمٌ" و"هيهاتَ العقيقُ")

(قالَ الرَّضِيُّ: (اعلمْ أَنَّ بعضَهم يدَّعي أَنَّ أسماءَ الأفعالِ مرفوعةُ المحلِّ عَلَى أَنَّهَا مبتدأٌ لَا خبرَ لَهَا كَمَا في "قائمٌ الزَّيدانِ")[1].

(١) تحفة الغريب ١/٦٧.

(١) شرح الكافية ٣/٨٦.

وليسَ لشيءٍ: لأَنَّ معنَى "قائمٌ" معنَى الاسمِ -وإنْ شَابَهَ الفعلَ-؛ فيصحُّ [٢٦٤/ب] أَنْ يكونَ بمبتدإٍ بخلافِ اسمِ الفعلِ؛ فَإِنَّهُ ليسَ معنَى الاسمِ فِيهِ ولَا اعتبارَ فِي اللَّفْظِ، فَإِنَّ (تسمعُ)[1] فِي قَوْلِكَ: "تسمعُ بالمعيدِي" مبتدأٌ -وإنْ كانَ لَفْظُهُ فعلًا-. ومَا ذكرَ بعضُهم مِنْ أَنَّ أسماءَ الأفعالِ منصوبةُ المحلِّ -عَلَى المصدريَّةِ- ليسَ بشيءٍ؛ إِذْ لَوْ كانتْ كذلكَ؛ لكانتِ الأفعالُ قبلَها مقدَّرةٌ؛ فَلَمْ تكنْ قائمةً مقامَ الفعلِ؛ فَلَمْ تكنْ مبنيَّةً[2]).

(و"قائمٌ الزَّيدانِ" عندَ مَنْ جَوَّزَهُ -وهُوَ الأخفشُ والكوفيُّون-[3].

والفعليَّةُ: هِيَ الَّتِي صَدْرُهَا فعلٌ كَـ:"قامَ زيدٌ" و"ضُرِبَ اللِّصُّ"، و"كانَ زيدٌ قائمًا"، و"ظننتُهُ قائمًا"، و"يقومُ زيدٌ"، و"قُمْ").

(المثالُ الأَوَّلُ: للفعليَّةِ الَّتِي فعلُها ماضٍ مبنيٌّ للفاعلِ. والثَّاني: لِمَا فعلُها ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ. والثَّالثُ: لِمَا فعلُها ناسخٌ مختلفُ الأثرِ. والرَّابع: لِمَا فعلُها ناسخٌ متَّفقُ الأثرِ. والخامسُ: لِمَا فعلُها (مضارعٌ)[4]. (والسَّادسُ: لِمَا فعلُها أمرٌ)[5].

وكلامُ المصنِّفِ مقتضٍ لأَنَّ "كانَ" مسندَةٌ إِلَى اسمِها، وهُوَ خلافُ مَا يقولُهُ البيانيُّونَ مِنْ أَنَّهَا قيدٌ للخبرِ، فمعنَى قَوْلِكَ: "كانَ زيدٌ قائمًا": زيدٌ مُتَّصِفٌ بالقيامِ بالحصولِ فِي الزَّمَنِ الماضِي، والإسنادُ بينَ اسمِها وخبرِها كَمَا كانَ قبلَ دخولِها، ومَا قالوهُ واضحٌ عَلَى رأيِ مَنْ ذهبَ إِلَى أَنَّهَا مسلوبةُ الدَّلالةِ عَلَى الحدثِ، ولكنَّهُ غيرُ صحيحٍ، وأَمَّا عَلَى قولِ الجمهورِ بِأَنَّ لَهَا حدثًا وزمانًا؛ فَهُوَ مُشْكِلٌ؛ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ فعلٌ يقعُ فِي التَّركيبِ غيرَ زائدٍ ولَا مؤَكِّدٍ و(لَا)[1] مُسْنَدٍ، ولَوْ قِيلَ بأَنَّهَا مسندَةٌ إِلَى اسمِها، وليستْ بقيدٍ للخبرِ كَمَا قَالَهُ البيانيُّونَ؛ لَا يتَّجِهُ ولَا يضرُّ إسنادُ خبرِها إِلَى الاسمِ؛ لأَنَّهُ قَدْ عُهِدَ أَنَّ الاسمَ يُسْنَدُ إِلَيْهِ شيئانِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: "ظُنَّ زيدٌ قائمًا"، و"جاءَ عمرٌو ضاحكًا"، عَلَى أَنَّ بعضَ المتأخِّرين بحثوا فِي جوازِ جعلِ "القائمِ" مِنْ

(١) سقط من "س".

(٢) تحفة الغريب ٦٩/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٧/١.

(٤) في "س": أمر.

(٥) سقط من "س".

(١) في "س": ليس.

قَوْلِكَ: "زيدٌ القائمُ حضرَ": مبتدأً بالنِّسبةِ إلَى "حضرَ" وخبرًا بالنِّسبةِ إلَى "زيدٍ"، وأَنْ يَقولُوا بذلكَ، وكَذَا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾[1] فيُجعلُ "مَنْ وُجِدَ في رَحْلِهِ" خبرًا عَمَّا قبلَهُ مبتدأً لِمَا بَعْدَهُ. وهَذَا -وإنْ لَمْ يُجْزْهُ أحدٌ-، لكنَّ الشَّأْنَ في قيامِ دليلٍ عَلَى المنعِ مِنْهُ. وفي "حاشيةِ الكشَّافِ" للتفتازانيِّ عندَ مَا ذكَرَهُ الزَّمخشريُّ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾[2] خالصة نصب عَلَى حالٍ مِنَ الدَّارِ الآخرةِ[3] مَا نَصُّهُ: ومَنْ لَمْ يُجَوِّزِ الحالَ عَنِ اسمِ "كانَ" -بناءً عَلَى أَنَّهُ ليسَ بفاعلٍ- جعلَها حالًا مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في "لَكُمْ"، لكنَّ اللائقَ بالنَّظَرِ النَّحويِّ أَنَّهُ فاعلٌ؛ إذْ قَدْ أُسندَ إلَيْهِ الفعلُ عَلَى جهةِ القيامِ -وإنْ لَمْ يكنْ قائمًا بِهِ-؛ ولِذَا لَمْ يَعُدُّوهُ في المطلَقاتِ بالفاعلِ، ولَقَدْ صَرَّحَ بذلكَ مَنْ قالَ أَنَّ الأفعالَ النَّاقصةَ مَا وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ عَلَى صفةٍ؛ وذلكَ لأَنَّ الأفعالَ النَّاقصةَ أفعالٌ عندَهم، ولَا شيءَ مِنَ الفعلِ بِلَا فاعلٍ)[4].

(والظَّرفيَّةُ: هِيَ المصدَّرَةُ بظرفٍ أَوْ مجرورٍ، نحوَ: "أَعِنْدَكَ زيدٌ؟" و"أَفِي الدَّارِ زيدٌ؟" إذَا قَدَّرْتَ "زيدًا" فاعلًا بالظَّرْفِ والجارِّ والمجرورِ، لَا بالاستقرارِ المحذوفِ، ولَا مبتدأً مخبَرًا عَنْهُ بِهِمَا، ومَثَّلَ الزَّمخشريُّ بذلكَ بِـ:"في الدَّارِ" في قَوْلِكَ: "زيدٌ في الدَّارِ"، وهُوَ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ الاستقرارَ المقدَّرَ فعلٌ لَا اسمٌ، وعَلَى أَنَّهُ حُذِفَ وَحْدَهُ، وانتقلَ الضَّميرُ إِلَى الظَّرْفِ بعدَ أَنْ عملَ فِيهِ[1]).

في الشَّرْحِ: (فِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ عملَ الظَّرْفِ في الضَّميرِ إِنَّمَا هُوَ عندَ انتقالِهِ إِلَيْهِ، لَا قبلَ ذلكَ، وقَدْ يقالُ المعنَى بعدَ أَنْ أُرِيدَ عملُهُ فِيهِ، ومَا يجبُ عَلَى المسؤولِ في المسؤولِ عَنْهُ أَنْ يُفَصِّلَ فِيهِ. انتهى)[2].

---

(١) سورة يوسف: ٧٥.

(٢) سورة البقرة: ٩٤.

(٣) ينظر: الكشَّاف ٢/١٦٦.

(٤) حاشية الكشَّاف للتفتازاني ٣٨٦ ، وتحفة الغريب ١/٦٨،٦٩.

(١) ينظر: المفصل ١/٤٤.

(٢) تحفة الغريب ١/٦٩.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا النَّظَرُ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ الضَّميرَ في عملٍ عائدٍ عَلَى الظَّرْفِ، وهُوَ ممنوعٌ، ولِمَ لا يكونُ عائدًا عَلَى الفعلِ المقدَّرِ مِنَ الاستقرارِ، ولَوْ سُلِّمَ؛ فالمرادُ بالبعديَّةِ هُنَا البعديَّةُ بحسبِ الرُّتبةِ، وهِيَ لَا تُنافي المعيَّةَ بحسبِ الزَّمانِ)[1].

(وزادَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ "الجملةَ الشَّرطيَّةَ"[2]، والصَّوَابُ أَنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الفعليَّةِ؛ لِمَا سَيأتي)[3].

(تنبيهٌ: مُرَادُنَا –بصدرِ الجملةِ– المسنَدُ أَوِ المسنَدُ إِلَيْهِ؛ فَلَا عبرةَ بِمَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا مِنَ الحروفِ، فالجملةُ مِنْ نحوِ: "أقائمٌ الزَّيدانِ" (و"أزيدٌ أخوكَ" و"لعلَّ أباكَ منطلقٌ")[4]، و"مَا زيدٌ قائمًا": اسميَّةٌ. ومِنْ نحوِ: "أقامَ زيدٌ و"إِنْ قامَ زيدٌ" و"قَدْ قامَ زيدٌ" وهَلَّا قُمْتَ": فعليَّةٌ.

والمعتبَرُ –أيضًا– مَا هُوَ صدرٌ في الأصلِ، (فالجملةُ مِنْ نحوِ: "كيفَ جاءَ زيدٌ؟")[5]، [٢٦٥/أ] ومِنْ نحوِ: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[6]، ومِنْ نحوِ: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[1]، و﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[2]: فعليَّةٌ؛ لأَنَّ هذهِ الأسماءَ في نيَّةِ التَّأخيرِ، وكَذَا الجملةُ في نحوِ: "يَا عبدَ اللهِ" ونحوِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[3]، ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾[4]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[5]: فعليَّةٌ؛ لأَنَّ صدورَها –في

(١) المنصف ٣٣٢/٢.
(٢) ينظر: المفصل ٤٤/١.
(٣) طمس في "س".
(٤) طمس في "س".
(٥) طمس في "س".
(٦) سورة غافر: ٨١.
(١) سورة البقرة: ٨٧.
(٢) سورة القمر: ٧.
(٣) سورة التوبة: ٦.
(٤) سورة النحل: ٥.
(٥) سورة الليل: ١.

الأصلِ- أفعالٌ، والتَّقديرُ: "أَدْعُو زيدًا" و"إنِ استجارَكَ أحدٌ"، و"خَلَقَ الأَنْعَامَ"، و"أُقْسِمُ واللَّيْلِ").

بابُ (مَا يجبُ عَلَى المسؤولِ في المسؤولِ عَنْهُ أَنْ يُفَصِّلَ فِيهِ:

لاحتمالِهِ الاسميَّةَ والفعليَّةَ؛ لاختلافِ التَّقديرِ، أَوْ لاختلافِ النَّحويِّينَ).

(يَعني -باختلافِ التَّقديرِ- اختلافَهُ مِنْ غيرِ اختلافِ النَّحويّينَ حَتَّى يصحَّ عطفُ اختلافِ النَّحويّينَ عليهِ بِـ"أَوْ")[1].

(ولذلكَ أمثلةٌ:

أَحَدُهَا: صدرُ الكلامِ مِنْ نحوِ: "إِذَا قامَ زيدٌ فَأَنَا أُكْرِمُهُ"، وهَذَا مبنيٌّ عَلَى الخلافِ السَّابقِ في عاملِ "إِذَا"، فَإِنْ قُلنا: جوابُها؛ فصدرُ الكلامِ جملةٌ اسميَّةٌ، و"إِذَا" مقدَّمَةٌ مِنْ تأخيرٍ، ومَا بَعْدَ "إِذَا" مُتَمِّمٌ لَهَا؛ لأَنَّهُ مضافٌ إِلَيْهِ).

في الشَّرْحِ: (الَّذِي يظهرُ لي أَنَّ صدرَ الكلامِ فعلٌ، سواءٌ جُعِلَ عاملُ "إِذَا" شرطَها، أَوْ مَا في جوابِها مِنْ فعلٍ أَوْ شبهِهِ، أَمَّا الأَوَّلُ فظاهرٌ. أَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ المانعَ مِنْ جعلِ الفعلِ الواقعِ في جملةِ الجوابِ "قائم" -وهُوَ فاءُ الربطِ-؛ فَإِنَّهَا مانعةٌ مِنْ عملِ مَا بعدَها فِيمَا قبلَها؛ فَينبغي أَنْ يُقَدَّرَ فعلٌ يدلُّ عليهِ الجوابُ، أَيْ: "أُكْرِمُ زيدًا إِذَا قامَ")[1].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: القائلُ أَنَّ في "إِذَا" هُوَ مَا في جوابِها مِنْ فعلٍ أَوْ معناهُ لَمْ يقلْ (بِأَنَّ)[2] الفاءَ فِيهِ مِنْ عملِ مَا بعدَها فِيمَا قبلَها؛ لأَنَّ تقدُّمَ الاسمِ لغرضٍ، وهُوَ تضمُّنُهُ لمعنَى الشَّرْطِ الَّذِي لَهُ الصَّدْرُ جَوَّزَ ذلكَ. انتهى[3]).

(وقَدْ تقدَّمَ في فصلِ "إِذَا" مِنْ "حرفِ الألفِ" أَنَّ المصنِّفَ قالَ في قولهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ

(١) المنصف ٢/٣٣٤.

(١) تحفة الغريب ١/٧٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) المنصف ٢/ ٣٣٤.

فِي ٱلنَّاقُورِ ﴿٨﴾ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[1] (عَلَى الكافرينَ)[2] أَنَّ العاملَ في "إِذَا" فعلٌ يُفسِّرُ مَا بعدَهُ، أَيْ: "عَسُرَ ذلكَ اليومُ إِذَا نُقِرَ في النَّاقورِ"، فَقُدِّرَ فعلًا مَعَ كونِ الجوابِ جملةً اسميَّةً، وإِنَّمَا قُدِّرَ العاملُ ولَمْ يُجعلْ قَوْلُهُ: "عسيرًا" عاملًا فِيهِ لكونهِ صفةً ولَا يتقدَّمُ معمولُها عَلَى الموصوفِ)[3].

(ونظيرُ ذلكَ قَوْلُكَ: "يومَ يسافرُ زيدٌ أَنَا مسافرٌ").

(وذلكَ أَنَّ "يومَ" مضافٌ إِلَى الجملةِ الَّتِي تليهِ؛ فَلَا يكونُ معمولًا لشيءٍ مِنْهَا، وإِنَّمَا هُوَ مقدَّمٌ مِنْ تأخيرٍ معمولٍ لِمَا بعدَها)[4]

(وعَكْسُهُ قَوْلُهُ:

فَبَيْنَـــا نَحْـــنُ نَرْقُبُـــهُ أَتَانَـــا .....

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... مُعَلِّـــقَ وَفْضَـــةٍ وزِنَـــادَ رَاعٍ[1].

ومعنَى "نرقبُهُ": نرصدُهُ وننتظرُهُ، والوَفْضَةُ –بفتحِ الواوِ وسكونِ الفاءِ وفتحِ الضَّادِ المعجمةِ–: جعبةُ السِّهَامِ، وأرادَ بِهَا –هُنَا– شيئًا يُصنَعُ مثلَ الخريطةِ، يكونُ مَعَ الفقراءِ والرُّعاةِ يجعلونَ فِيهِ زَادَهُمْ؛ كَذَا قالَ بعضُ شارحِي أبياتِ "المفصَّلِ"، وفِي "القاموسِ": والوفضةُ: خريطةُ الرَّاعِي لزادِهِ وأداتِهِ، والجعبةُ مِنْ أدمٍ[2]. وفِي "الصِّحَاحِ": الوفضةُ: شيءٌ كالجعبةِ مِنْ أدمٍ، ليسَ

(١) سورة المدثر: ٨-٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٧٠.

(٤) المنصف ٢/٣٣٤.

(١) من الوافر، لنصيب بن رباح، وهو في: الكتاب ١/١٧١، والمفصل ١/٢١٤، والجنى الداني ١/١٧٦، وأوضح المسالك ٣/١٩٤، وشرح شواهد المغني ٢/٧٩٨ .

(٢) القاموس المحيط ١/٦٥٧.

فِيهَا خشبٌ، والجمعُ: الوفاضُ[1]، وفِيهِ -أيضًا-: والزَّنْدُ: العُودُ الَّذِي يُقْدَحُ بِهِ النَّارُ، وهُوَ الأعلَى والزَّندةُ السُّفْلَى فِيهَا ثقبٌ، وهِيَ الأُنْثَى، وإذَا اجتمعَا قِيلَ زَنْدَانِ، ولَمْ يقلْ: زَندتانِ، والجمعُ: زنادٌ وأزندٌ وأزنادٌ، وفي بعضِ التَّعاليقِ عَلَى أبياتٍ للمفصَّلِ: قَوْلُهُ: "مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ" مِنْ إضافةِ اسمِ الفاعلِ إلَى المفعولِ، كأنَّهُ قالَ: "مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ" فَإنَّ نصبَ "الزَّناد" بالعطفِ عَلَى المحلِّ في مثلِهِ، وأمَّا مَنْ منعَ -وهُمُ الحُذَّاقُ عَلَى مَا نَقَلَهُ المصنِّفُ في البابِ الرَّابعِ في "أقسامِ العطفِ"-؛ فالنَّصْبُ بمقدَّرٍ، أيْ: "وعَلَّقَ زنادَ راعٍ"، ولَا مانعَ مِنَ العطفِ هُنَا عَلَى اللَّفْظِ، بَلْ هُوَ الظَّاهِرُ)[2].

(إذَا قُدِّرَتْ ألفُ "بَيْنَا" زائدةً، و"بَيْنَ" مضافةً للجملةِ الاسميَّةِ؛ فَإنَّ صدرَ الكلامِ جملةٌ فعليَّةٌ، والظَّرْفُ مضافٌ إلَى جملةٍ اسميَّةٍ. وإنْ قُلنا: العاملُ في "إذَا" فعلُ الشَّرْطِ، و"إذَا" غيرُ مضافةٍ؛ فصدرُ الكلامِ جملةٌ فعليَّةٌ قُدِّمَ ظَرْفُهَا كَمَا في قَوْلِكَ: "مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ").

(الثَّاني: نحوُ: (أَفِي الدَّارِ زيدٌ"، و"أَعِنْدَكَ عمرٌو"، فَإنَّا إنْ قَدَّرْنَا المرفوعَ مبتدأً أَوْ مرفوعًا بمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ "كائنٌ" أَوْ "مستقرٌّ"؛ فالجملةُ اسميَّةٌ ذاتُ خبرٍ في الأُولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عَنِ الخبرِ في الثَّانيةِ)[3].

(جَرَى عَلَى مَا يقولُهُ كثيرونَ مِنْ أَنَّ الفاعلَ مُغْنٍ عَنِ الخبرِ في مثلِ: "أقامَ الزَّيدانِ"، والتَّحقيقُ أَنَّ هَذَا [٢٦٥/ب] المبتدأَ لَا خبرَ لَهُ أصلًا، ولَا يُتصوَّرُ أَنْ يكونَ مخبَرًا عَنْهُ، وكيفَ وهُوَ -في نفسِهِ- مسنَدًا إلَى مَا بعدَهُ، فَهُوَ -في المعنَى- خبرٌ، ومَنشأُ الغلطِ تسميتُهُ "مبتدأً"؛ فَظُنَّ أَنَّ كلَّ مبتدإٍ مخبَرٌ عَنْهُ، وليسَ كذلكَ)[1].

(وإنْ قَدَّرْنَاهُ فاعلًا بِـ"استقرَّ"؛ ففعليَّةٌ، أَوْ بِـ"الظَّرْفِ"؛ فظرفيَّةٌ.

الثَّالثُ: نحوُ: "يومانِ" في نحوِ: "مَا رأيتُهُ مُذْ يومانِ")

---

(١) الصِّحَاح ١/١١١٣.

(٢) تحفة الغريب ٧٠، ٧١.

(٣) طمس في "س".

(١) تحفة الغريب ١/ ٧١، ٧٢ .

في الشَّرْحِ: ("يومانِ" -عَلَى كلِّ إعرابٍ ذكرَهُ مفردًا- إمَّا مبتدأٌ أَوْ خبرٌ أَوْ فاعلٌ، وإذَا كانَ مفردًا؛ فكيفَ تحتملُ أَنْ تكونَ جملةً اسميَّةً أَوْ فعليَّةً؟ نَعَمْ، "مُذْ يومانِ" محتملٌ لَهَا، لَا "يومانِ" بمفردِهِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: مرادُ المصنِّفِ "يومانِ" مَعَ مَا يصيرُ بضميمتِهِ كلامًا، لَا "يومانِ" بمفردِهِ)[2].

(فَإِنَّ تقديرَهُ عندَ الأخفشِ والزَّجَّاجِ: "بَيْنِي وبينَ لقائِهِ يومانِ"[3]، وعندَ أَبِي بكرٍ[4] وأبي عليٍّ[5]: "أَمَدُ انتفاءِ الرُّؤيةِ يومانِ"؛ وعَلَيْهِمَا: فالجملةُ اسميَّةٌ لَا محلَّ لَهَا، و"مُنْذُ" خبرٌ عَلَى الأَوَّلِ، ومبتدأٌ عَلَى الثَّاني. وقالَ الكسائيُّ وجماعةٌ: المعنَى: "مُنْذُ كانَ يومانِ"، فَـ"مُنْذُ" ظرفٌ لِمَا قبلَها، ومَا بعدَها جملةٌ فعليَّةٌ فعلُها ماضٍ حُذِفَ فعلُها، وهِيَ في محلِّ خفضٍ[6]. وقالَ آخرونَ: المعنَى مِنَ الزَّمَنِ الَّذِي هُوَ "يومانِ"، و"مُنْذُ" مركَّبةٌ مِنْ حرفِ الابتداءِ و"ذُو" الطائيَّةِ واقعةٌ عَلَى الزَّمَنِ، ومَا بعدَها جملةٌ اسميَّةٌ حُذِفَ مبتدؤُها، ولَا محلَّ لَهَا؛ لأَنَّها صلةٌ).

واستُعملتْ "ذُو" -هُنَا- بمعنَى: "الَّذِي للمفردِ المذكَّرِ"، وإلَّا فَهِيَ مشتركةٌ بينَ الإفرادِ والتَّذكيرِ وأضدادِهَا.

(الرَّابعُ: "مَاذَا صَنَعْتَ؟" فَإِنَّهُ يحتملُ معنيينِ، أَحدُهما: "مَا الَّذِي صنعتَهُ؟" فالجملةُ اسميَّةٌ قُدِّمَ خبرُها عندَ الأخفشِ، ومبتدؤُها عندَ سيبويهِ. والثَّاني: "أَيُّ شيءٍ صنعتَ؟"، فَهِيَ فعليَّةٌ قُدِّمَ مفعولُها، فَإِنْ قلتَ: "مَاذَا صنعتَهُ؟"؛ فَعَلَى التَّقديرِ الأَوَّلِ[1]):

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المنصف: ٣٣٥/٢.

(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٥/١.

(٤) ينظر: الأصول ١٣٧/٢.

(٥) ينظر: الإيضاح ٢٦١/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٦٠/٢.

(١) ينظر: شرح الكافية ٦٤/٣.

(الجملةُ بحالِها، وعَلَى الثَّاني: تحتملُ الاسميَّةَ؛ بِأَنْ تُقدَّرَ "مَاذَا" مبتدأً و"صنعتَهُ" الخبرَ، والفعليَّةَ بِأَنْ تُقَدِّرَهُ مفعولًا لفعلٍ محذوفٍ عَلَى شريطةِ التَّفسيرِ، ويكونُ تقديرُهُ "بَعْدَ مَاذَا؟"؛ لأَنَّ الاستفهامَ لَهُ الصَّدْرُ)

(وقَدْ مَرَّ أَنَّ ثَمَّ مَنْ قالَ: إنَّ "مَاذَا" مِنْ بينِ أدواتِ الاستفهامِ يخرجُ عَنِ الصَّدريَّةِ، ذَكرنا ذلكَ في فصلِ "كَيْ" مِنْ "حرفِ الكافِ" وفي فصلِ "مَا" مِنْ "حرفِ الميمِ"[1]).

(الخامسُ نحوُ: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[2] فالأرجحُ تقديرُ "بَشَرٌ" فاعلًا لِـ"يَهْدِي" محذوفًا، والجملةُ فعليَّةٌ، ويجوزُ تقديرُهُ مبتدأً، وتقديرُ الاسميَّةِ في ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[3] أرجحُ مِنْهُ في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾؛ لمعادلتِها للاسميَّةِ، وهِيَ ﴿أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[4])

(وقَدْ مَرَّ في "أَمْ" أَنَّ تقديرَيْ الاسميَّةِ والفعليَّةِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ متساويانِ؛ فَإِنَّ للفعليَّةِ مرجّحًا (مِنْ حيثُ غلبةِ إيلاءِ الفعلِ للهمزةِ، وللاسميَّةِ مرجّحًا)[5] مِنْ حيثُ مناسبتِها للاسميَّةِ المعادِلَةِ لَهَا، وهَذَا لَا يعارضُ مَا وقعَ لَهُ هُنَا مِنْ أَنَّ تقديرَ الاسميَّةِ في "أَأَنْتُمْ تَخلقونَهُ" أرجحُ؛ لأَنَّ الأرجحيَّةَ بالنِّسبةِ إِلَى شيءٍ خاصٍّ، وهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[1]؛ فَلَا تعارضَ)[2].

(وتقديرُ الفعليَّةِ في قولِهِ:

..... **فقلتُ: أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ؟).**

---

(١) تحفة الغريب ١/٧٢.

(٢) سورة التغابن: ٦.

(٣) سورة الواقعة: ٥٩.

(٤) سورة الواقعة: ٥٩.

(٥) سقط من الأصل.

(١) سورة التغابن: ٦.

(٢) تحفة الغريب ١/٧٢.

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ صَدْرُهُ:

فَقُمْـــتُ لِلطَّيْـــفِ مُرْتَاعًـــا فَـــأَرَّقَنِي .....[1].

وقَدْ تقدَّمَ في فصلِ "أَمْ" إنشادُ هَذَا البيتِ والكلامُ عليهِ[2]).

(أكثرُ رجحانًا مِنْ تقديرِها في ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾؛ لمعادلتِها الفعليَّةَ).

(السَّادسُ: نحوُ: "قَامَا أخواكَ"، فَإِنَّ "الألفَ": إنْ قُدِّرَتْ حرفَ تثنيةٍ -كَمَا أَنَّ "التَّاءَ" حرفُ تأنيثٍ في "قامتْ هندٌ"-، أَوِ اسمًا و"أخواكَ" بدلٌ مِنْهَا؛ فالجملةُ فعليَّةٌ، وإِنْ قُدِّرَتْ اسمًا، ومَا بعدَها مبتدأٌ؛ فالجملةُ اسميَّةٌ قُدِّمَ خبرُها).

(السَّابعُ: نحوُ: "نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ"، فَإِنْ قُدِّرَ "نِعْمَ الرَّجُلُ" خبرًا عَنْ "زيدٍ"؛ فاسميَّةٌ، كَمَا في "زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ"، وإِنْ قُدِّرَ "زيدٌ" خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ؛ فجملتانِ فعليَّةٌ واسميَّةٌ).

(الثَّامنُ: جملةُ البسملةِ، فَإِنْ قُدِّرَ: "ابتدائي باسْمِ اللهِ"؛ فاسميَّةٌ).

فيكونُ "ابتدائي" مبتدأً مضافًا (إِلَى الياءِ)[1]، والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بِهِ؛ فيكونُ ظرفًا -لَغْوًا- وخبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ "ثابتٌ". والأَوْلَى أَنْ يُقدَّرَ الكلامُ: "بسمِ اللهِ ابتدائي ثابتٌ"؛ طلبًا للاختصاصِ والاهتمامِ.

(وهُوَ قولُ البصريِّينَ، أَوْ "أَبْدَأُ باسْمِ اللهِ"؛ ففعليَّةٌ، وهُوَ قولُ الكوفيِّينَ، وهُوَ المشهورُ في التَّفاسيرِ والأعاريبِ)

(لأَنَّ الأَوَّلَ يلزمُ عليهِ أَنْ يَعملَ الصَّدْرُ محذوفًا، وهُوَ لَا يَعملُ محذوفًا -حَطًّا لرتبتِهِ عَنِ

(١) من البسيط، لزياد بن منقذ، في: شرح ديوان الحماسة ٩٧٨/١، والمقاصد النحوية ١٦٢٣/٤، وشرح شواهد المغني١٣٤/١، وخزانة الأدب٢٤٤/٥، وهمع الهوامع ١٩٨/٣.

(٢) تحفة الغريب ٧٣/١.

(١) في الأصل: إليه.

الفعلِ-. وقَدْ يجابُ عَنْهُ بِأَنَّ عملَ المصدرِ [٢٦٦/أ] في الظَّرْفِ وعديله بِمَا فِيهِ[١] مِنْ رائحةِ الفعلِ، إِلَّا بالحملِ عَلَى الفعلِ؛ ولِهَذَا يجوزُ تقديمُهُ عندَ المحقِّقينَ؛ خلافًا لمنْ (منعَ مطلقًا، ولمنْ خَصَّ المنعَ بِأَنْ يكونَ)[٢] محمَّلًا بحرفٍ مصدريٍّ؛ فيكونَ أبدًا: "فعلٌ وفاعلٌ والجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بِهِ"؛ فيكونَ ظرفًا لغوًا أيضًا. وقالَ خالدٌ الأزهريُّ[٣]: ولَوْ قِيلَ أَنَّ "بسمِ اللهِ" متعلِّقٌ بالاستقرارِ عَلَى أَنَّهُ في موضعِ الخبرِ لمبتدإٍ محذوفٍ، والتَّقديرُ: "ابتدائِي مستقرٌّ بسمِ اللهِ"؛ لَمْ يَبْعُدْ، ويَسْلَمُ مِنْ دَعْوَى عملِ المصدرِ في حالِ حذفِهِ، ولَمْ أَرَهُ مسطورًا. انتهى[٤].

قلتُ: هَذَا البحثُ سبقَ إِلَيْهِ ابنُ النَّجَّارِ[٥] المقرئُ في كتابِهِ "القواعدِ الحسانِ في إعرابِ أم القرآنِ[٦].

ولكنْ جَعَلَهُ قولَ البصريّينَ، ولَمْ يذكرْ مَا تقدَّمَ -مَعَ أَنَّهُ المشهورُ-، وسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ ابنُ رجبٍ[١] في تفسيرِ الفاتحةِ؛ فَعَلَى هَذَا: يكونُ الظَّرْفُ مستقَرًّا -بفتحِ القافِ-، والفرقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الظَّرْفَ الملغَى مَا كانَ عاملُهُ خاصًّا سواءٌ كانَ جائزَ الحذفِ -كَمَا هُنَا-، أَوْ وَاجِبَهُ كَ:"يومَ الخميسِ صمتُ فِيهِ"، سُمِّيَ بذلكَ لأَنَّهم أَلغوهُ حيثُ لَمْ يجعلوهُ متحمِّلًا ضميرًا، والمستقرُّ مَا كانَ عاملُهُ عامًّا كالاستقرارِ، ولَا يكونُ إِلَّا واجبَ الحذفِ كَمَا في الظَّرْفِ الواقعِ خبرًا -كَمَا هُنَا-، وكَذَا إِذَا كانَ صفةً أَوْ حالًا، يُسَمَّى بذلكَ لاستقرارِ الضَّميرِ المستقلِّ إِلَيْهِ بعدَ حذفِ

---

(١) طمس في "س".

(٢) طمس في "س".

(٣) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الأزهريّ، زين الدين أبو الوليد، نحويّ مصريّ، درس في الأزهر، متخصصًا في علوم المنطق والبلاغة والنحو، توفي سنة ٩٠٥هـ، من تصانيفه: التصريح بمضمون التوضيح، والألغاز النحوية، ينظر ترجمته في : الأعلام ٢٩٧/٢، ومعجم المفسرين ١٧١/١.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٥/٢.

(٥) محمَّد بن أحمد بن داود الدمشقيّ، شمس الدين، أبو عبدالله، كان مقرئًا شهيرًا، توفي سنة ٨٧١هـ، من تصانيفه: القواعد الحسان في إعراب القرآن، وغاية المراد في معرفة إخراج الضاد، ينظر ترجمته في: الأعلام ٣٣٤/٥.

(٦) ينظر: القواعد الحسان في إعراب أم القرآن ٥٩: ٦٣.

(١) عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن، أبو الفرج، واشتهر بابن رجب، من أعلام المذهب الحنبلي، وعلا شأنه في علم الحديث، توفي سنة ٧٩٥هـ، من تصانيفه: جامع العلوم والحكم، وفتح الباري شرح صحيح البخاري، ينظر ترجمته في: طبقات المفسرين ٣٥٣/١، والأعلام ٢٩٥/٣.

عاملهِ، فَهُوَ -في الأصلِ- مستقرٌّ فِيهِ، فحُذفتْ صِلَتُهُ اختصارًا، أَوْ لأَنَّ عاملَهُ الاستقرارُ. وسَتأتي تتمَّةُ البحثِ في ذلكَ .

(**ولَمْ يذكرِ الزَّمخشريُّ غيرَهُ**[1]) (أَوْ غيرَ قولِ الكوفيِّينَ[2]).

(**إِلَّا أَنَّهُ يُقَدَّرُ الفعلُ مؤخَّرًا ومناسبًا لِمَا جُعلتِ البسملةُ مبتدأً لَهُ؛ فَيُقَدَّرُ "بِاسْمِ اللهِ أَقرأُ"، "بِاسْمِ اللهِ أحلُّ"، "بِاسْمِ اللهِ أرتحلُ"، ويُؤَيِّدُهُ الحديثُ**) -في "عملِ اليومِ والليلةِ"-: (**بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي**)[3].

(**التَّاسعُ: قَوْلُهُمْ: "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ"**)

(أَوَّلُ مَنْ قالَ ذلكَ الخوارجُ؛ قالوهُ لابنِ عَبَّاسٍ حينَ جاءَ إِلَيْهِمْ رسولًا مِنْ "عليٍّ".

وفي الشَّرْحِ[4]):

(عَدَّ هَذَا المثالَ مِمَّا يَنبغي أَنْ يُفْصَّلَ في الجوابِ عَنْهُ؛ لوجودِ الاحتمالِ فِيهِ مُشْكِلٌ، فَإِنَّهُ ليسَ مَعَ الرَّفْعِ إِلَّا الفعليَّةُ، ولَا مَعَ النَّصْبِ إِلَّا الاسميَّةُ، والإعرابُ ظاهرٌ لَا لبسَ فِيهِ ولَا احتمالَ. انتهى)[1].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا المثالُ مِمَّا يَنبغي أَنْ يُفْصَّلَ فِيهِ عَلَى القولِ بِأَنَّ استعمالَ "جاءَ" بمعنَى "صارَ" مُطَّرِدٌ، وعَلَى وقوعِ الاسمِ بعدَها غيرَ ظاهرٍ فِيهِ الإعرابُ. وقَدْ حَكَى طردَ ذلكَ الأَندلسيُّ وابنُ الحاجبِ عَنْ بعضِهم، ولفظُ الأَندلسيِّ لَا يتجاوزُ بهذينِ اللَّفظينِ، أَعني: "جاءَ" في "مَا جَاءَتْ حاجتُكَ" و"قعدَ" في "قعدتَ"؛ كأَنَّها حُرِّيَّةُ الموضعِ الَّذِي استعملتْها فِيهِ العربُ،

(١) ينظر: الكشَّاف ٢/١.

(٢) المنصف ٣٣٥/٢.

(٣) صحيح مسلم ٢٠٨٥/٤،كتاب الأدب (باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع) الحديث رقم ٦٤، وسنن أبي داود ٣١١/٤،كتاب النوم (باب ما يقال عند النوم) الحديث رقم ٥٠٥٠، وسنن الترمذي ٤٧٢/٥، أبواب الدعوات (باب منه) الحديث رقم ٣٣٧١.

(٤) المنصف ٣٣٦/٢.

(١) تحفة الغريب: ٧٣/١.

وطردَ ذلكَ بعضُهم)[1].

(فَإِنَّهُ يُرْوَى برفعِ "حَاجَتُكَ"؛ فالجملةُ فعليَّةٌ، وبنصبِها؛ فالجملةُ اسميَّةٌ؛ وذلكَ لأَنَّ "جَاءَ" بمعنَى "صَارَ"، فَعَلَى الأَوَّلِ: "مَا" خبرُها و"حَاجَتُكَ" اسمُها، وعَلَى الثَّاني: "مَا" مبتدأٌ، واسمُها ضميرٌ، وأُنِّثَ حملًا عَلَى معنَى "مَا"، و"حَاجَتُكَ" خبرُها).

(ونظيرُ "مَا" هذهِ: "مَا" في قَوْلِكَ: "مَا أنتَ ومُوسَى"، فَإِنَّهَا -أيضًا- تحتملُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ، إِلَّا أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الابتدائيَّةِ أَوِ الخبريَّةِ -عَلَى خلافٍ بينَ سيبويهِ والأخفشِ-؛ وذلكَ إِذَا قَدَّرتَ "مُوسَى" عطفًا عَلَى "أنتَ". والنَّصْبُ عَلَى الخبريَّةِ أَوِ المفعوليَّةِ؛ وذلكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ مفعولًا مَعَهُ[2]) (أَيْ: قَدَّرْتَ "مُوسَى" -في هَذَا المثالِ- مفعولًا مَعَهُ؛ (إِذْ لَا بدَّ مِنْ تقديرِ فعلٍ -حينئذٍ-)؛ ليكونَ المفعولُ مَعَهُ منصوبًا بِهِ (أَيْ: "مَا تكونُ؟" أَوْ "مَا تصنعُ؟") فَإِنْ قَدَّرْتَهُ "يكونُ"؛ فَـ"مَا" خبرٌ، وإِنْ قَدَّرْتَهُ "تصنعُ"؛ فَـ"مَا" مفعولٌ بِهِ[3]) مقدَّمًا فِيهِمَا.

(ونظيرُ "مَا" هذهِ في هذينِ الوجهينِ -عَلَى اختلافِ التَّقديرينِ- "كيفَ" في نحوِ: "كيفَ أنتَ ومُوسَى؟" إِلَّا أَنَّهَا لَا تكونُ مبتدأً ولَا مفعولًا بِهِ، فليسَ للرَّفْعِ إِلَّا توجيهٌ واحدٌ، وأَمَّا النَّصْبُ فيجوزُ كَوْنُهُ عَلَى الخبريَّةِ أَوِ الحاليَّةِ).

أَمَّا نَصْبُهُ عَلَى الخبريَّةِ؛ فَعَلَى تقديرِ "كيفَ يكونُ"، فلمَّا حُذِفَتْ "تكونُ" وَحْدَهَا؛ انفصلَ الضَّميرُ المستكنُّ فِيهَا؛ فصارَ اسمًا لَهَا. وأَمَّا نصبُهُ عَلَى الحاليَّةِ؛ فَعَلَى تقديرِ: "كيفَ تصنعُ"[1].

(العاشرُ: الجملةُ المعطوفةُ مِن نحوِ: "قعدَ عمرٌو وزيدٌ قائمٌ"، فالأرجحُ الفعليَّةُ؛ للتَّناسبِ، وذلكَ لازمٌ عندَ مَنْ يُوجِبُ توافقَ الجملتينِ المتعاطفتينِ).

(ومِمَّا يترجَّحُ فِيهِ الفعليَّةُ نحوُ: "مُوسَى أُكْرِمُهُ"، (ونحوُ: "زيدٌ لِيَقُمْ، وعمرٌو لَا يَذْهَبْ" -بالجَزْمِ-؛ لأَنَّ [٢٦٦/ب] وقوعَ الجملةِ الطَّلبيَّةِ خبرًا قليلٌ، وأَمَّا نحوُ: "زيدٌ

(١) المنصف ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦٠/١.

(٣) المنصف ٣٣٦/٢.

(١) المصدر السابق، وتحفة الغريب ٧٤/١.

قامَ" فالجملةُ اسميَّةٌ، لَا غيرَ) (-بالبناءِ عَلَى الضمِّ-، وقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لحنٌ، وتقدَّمَ التَّنبيهُ عليهِ مَرَّاتٍ)[1].

(لعدمِ)[2] (مَا يَطلبُ الفعلَ. هَذَا قولُ الجمهورِ، وجَوَّزَ المبرِّدُ وابنُ العرِّيفِ[3] وابنُ مالكٍ فعليَّتَها -عَلَى الإضمارِ والتَّفسيرِ-[4] والكوفيُّونَ -عَلَى التَّقديمِ والتَّأخيرِ-[5].

فَإِنْ قلتَ: "زيدٌ قامَ، وعمرٌو قعدَ عندَهُ" فالأُولى اسميَّةٌ عندَ الجمهورِ، والثَّانيةُ محتملةٌ لَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ عندَ الجميعِ).

(١) تحفة الغريب ١/٧٤.

(٢) طمس في "س".

(٣) الحسن بن الوليد بن نصر، أبو القاسم، المعروف بابن العريف النحويّ،كان عارفًا بالعربية ملمًّا بصنوف الآداب، توفي سنة ٣٩٠هـ، من تصانيفه: شرح كتاب الجمل في النحو، والرد على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي، ينظر ترجمته في: جذوة المقتبس ١/١٩٤، ومعجم الأدباء٣/١١٦٤.

(٤) ينظر: المقتضب ١/٢٧٠، وشرح التسهيل ٢/١٠٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٧٧.

(انقسامُ الجملةِ إلَى صُغْرَى وكُبْرَى).

الكُبْرَى: هِيَ الاسميَّةُ الَّتِي خبرُها جملةٌ، نحوُ: "زيدٌ قامَ أَبُوهُ" و"زيدٌ أَبُوهُ قائمٌ". والصُّغْرَى: هِيَ المبنيَّةُ عَلَى المبتدإِ كالجملةِ المخبَرِ بِهَا في المثالينِ.

وقَدْ تكونُ الجملةُ صُغْرَى وكُبْرَى باعتبارينِ نحوَ: "زيدٌ أبوهُ غُلَامُهُ منطلِقٌ"؛ فمجموعُ هَذَا الكلامِ جملةٌ كُبْرَى لَا غيرَ، و"غلامُهُ منطلقٌ" صُغْرَى لَا غيرَ؛ لأَنَّها خبرٌ و"أبوهُ غلامُهُ منطلقٌ" كُبْرَى باعتبارِ "غلامُهُ منطلقٌ"، وصُغْرَى باعتبارِ جملةِ الكلامِ).

(وفي بعضِ النُّسَخِ: "ليسَ غيرَ" في هذينِ الموضعينِ)[1]. وقَدْ علمتَ أَنَّ "لَا غيرَ" لحنٌ – غيرَ مَرَّةٍ–.

(ومِثْلُهُ: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[2]؛ إِذِ الأصلُ: "لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي"، فَفِيهَا أيضًا ثلاثةُ مبتدآتٍ؛ إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ "هُوَ" ضميرًا لَهُ –سُبْحَانَهُ– ولفظُ الجلالةِ بدلٌ مِنْهُ أَوْ عطفُ بيانٍ عليهِ، كَمَا جزمَ بِهِ ابنُ الحاجبِ، بَلْ قُدِّرَ ضميرَ الشَّأْنِ، وهُوَ الظَّاهِرُ[3]، ثُمَّ حُذفتْ همزةُ "أَنَا" حذفًا اعتباطيًّا، وقِيلَ: حذفًا قياسيًّا بِأَنْ نُقلتْ حركتُها ثُمَّ حُذفتْ، ثُمَّ أُدغمتْ نونُ "لكنْ" في نونِ "أَنَا").

(وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ هذينِ القولينِ فِيمَا تقدَّمَ في "إن" المكسورةِ الهمزةِ المخفَّفة النُّونِ مِنْ "حرفِ الألفِ" في البابِ الأَوَّلِ (حيثُ ذكرَ الوجهَ الثَّاني من أوجهِ "أَنَّ" الأربعةِ)[4]، وردَ هُنَاكَ القولُ الثَّاني المذكورُ بِأَنَّ المحذوفَ لعلَّهُ بمنزلةِ الثَّابتِ؛ ولِهَذَا تقولُ: هَذَا قاضٍ –بالكسرِ، لَا بالرَّفْعِ–؛ لأَنَّ حذفَ الياءِ للسَّاكنينِ؛ فَهِيَ مقدَّرةُ الثُّبوتِ؛ فحينئذٍ يمتنعُ الإدغامُ لأَنَّ الهمزةَ فاصلةٌ في التَّقديرِ. وقَدْ مَرَّ فِيهِ بحثُنا[5]).

---

(١) تحفة الغريب ١/٧٤.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧٥.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) تحفة الغريب ١/٧٤.

(تنبيهانِ):

(الأَوَّلُ: مَا فُسِّرَتْ بِهِ الجملةُ الكُبْرَى هُوَ مقتضَى كلامِهم، وقَدْ يقالُ: كَمَا تكونُ مصدَّرةً بالمبتدإِ تكونُ مصدَّرةً بالفعلِ نحوَ: "ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ").

(الثَّاني: إِنَّمَا قلتُ: صُغْرَى وكُبْرَى؛ موافقةً لَهُمْ وإِنَّمَا الوجهُ استعمالُ "فَعَلَى أفعل" بِـ"ال" أَوْ بالإضافةِ، ولذلكَ لحنَ مَنْ قالَ)

(-وهُوَ أَبُو نواسٍ-:

كـأنَّ (كُبْـرَى وصُـغْرَى)[1] مِـنْ فَوَاقِعِهَـا حصـباءُ دُرٍّ عَلَـى أرضٍ مِـنَ الـذَّهَبِ[2]

والضَّمِيرُ المضافُ إِلَيْهِ "فواقع" عائدٌ إِلَى الخمرِ، و"الفواقع": جمعُ فاقعةٍ وهِيَ التفاحةُ (الَّتِي)[3] تَعلو الماءَ كالقارورةِ، قالَ الجوهريُّ: الفواقعُ هِيَ النَّفَّاخَاتُ الَّتِي ترتفعُ فِي الماءِ كالقواريرِ[4]. وفِي "الكشَّافِ": وعَنِ المأمونِ أَنَّهُ زُفَّتْ إِلَيْهِ "بورانُ"، وهُوَ عَلَى بساطٍ منسوجٍ مِنْ ذهبٍ، وقَدْ نثرتْ عليهِ نساءُ دارِ الخلافةِ اللُّؤْلُؤَ، فنظرَ إِلَيْهِ منثورًا عَلَى ذلكَ البساطِ؛ فاستحسنَ المنظرَ وقالَ: للهِ دَرُّ أَبِي نواسٍ؛ كأَنَّهُ أبصرَ هَذَا حيثُ يقولُ: كأَنَّ صُغْرَى وكُبْرَى مِنْ فواقعِها ... البيت)[5].

(وقولُ بعضِهم أَنَّ "مِنْ" زائدةٌ، وأنَّهما مضافانِ)

فِي الشَّرْحِ: (ورأيتُ بهذهِ البلادِ الهنديَّةِ فِي شرحِ "المفصَّلِ" للفخرِ الإسفندريِّ مَا نصُّهُ: قلتُ: لقولِ أَبِي نواسٍ وجهُ تصحيحٍ، وهُوَ أَنْ يكونَ تقديرُهُ: كأَنَّ صُغْرَى فواقعِها وكُبْرَى فواقعِها، فحُذِفَ مِنَ الأَوَّلِ المضافُ إِلَيْهِ لدلالةِ الثَّاني عليهِ، كَمَا فِي:

---

(١) فِي "س": صغرى وكبرى.

(٢) من البسيط، فِي ديوانه ٢٤٣ ،وهو فِي: ديوان المعاني ٣٠٨/١، وشرح المفصل ١٣٧/٤، وأوضح المسالك ٢٥٧/٣، والمقاصد النحوية ١٥٤٧/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٩/٣.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الصِّحَاح: ١٢٥٩/٣.

(٥) المنصف ٣٣٧/٢، وينظر: الكشَّاف ٦٧٣/٤.

عـلالة أَوْ بـداهة سـابحِ[1]

عَلَى مَا مَرَّ ذكرُهُ في بابِ الإضافة، و"مِنْ" لَا تضرُّ؛ لأنَّها للبيانِ، ونحوُهُ: "بابُ حديدٍ" و"بابٌ مِنْ حديدٍ"، وهُمَا بمعنىً. وقَدْ ظفرتُ بمثلِ هَذَا التَّصحيحِ في "شرحِ سِرِّ الصِّناعةِ"[2] في قَوْلِكَ:

ولَا يَكُ[3] مَوْقِفٌ مِنْك الوَدَاعَا[4]

أَيْ: "مَوْقِفُكَ")[5].

(عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

يَـا مَـنْ رَأَى عارضًـا أسـرَّ بـهُ بـينَ ذِرَاعَـي وجبهـةِ الأَسَـدِ)[6]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ للفرزدقِ، وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ هَذَا العَجُزَ في البابِ الخامسِ في خاتمةِ الحذفِ حيثُ ترجمَ بقولِهِ: إِذَا دارَ الأمرُ بينَ كونِ المحذوفِ أَوَّلًا أَوْ ثانيًا؛ فكونُهُ ثانيًا أَوْلَى، وهناكَ أَنْشَدْنَا الصَّدْرَ وتكلَّمنا عَلَى البيتِ[7]).

(ويردُّهُ أَنَّ الصَّحيحَ أَنَّ "مِنْ" لَا تُقْحَمُ (في الإيجابِ، ولَا مَعَ التَّعريفِ المجرورِ).

وقعَ للزَّمخشريِّ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[8] مَا

(١) من مجزوء الكامل للأعشى في ديوانه ١٥٩،وتمامه :نهد حزارة، وهو في المفصل ١٣٢/١، وشرح التسهيل ٢٤٩/٣، والمقاصد النحوية ١٣٦٤/٣، وخزانة الأدب ٥٠٠/٦.

(٢) ذكرَ الأستاذ حاجي خليفة في "كشف الظنون" أن من شراحه: أحمد الإشبيلي المعروف بابن الحاج ، ولَمْ أعثر عليه.

(٣) في النسختين: يكن.

(٤) من الوافر، للقطامي، في: ديوانه ٣١، وصدره: قفي قبل التفرق ياضباعا، وهو في المقتضب ٩٤/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٨/١، ولسان العرب ٢١٨/٨، والمقاصد النحوية ١٧٦٩/٤.

(٥) تحفة الغريب ٧٥،٧٦/١.

(٦) من المنسرح، للفرزدق، وهو في: الكتاب ١٨٠/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل١٨٦/٢، والمقاصد النحوية ١٣٦١/٣، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، وخزانة الأدب ٤٠٤/٤.

(٧) تحفة الغريب ٧٦/١.

(٨) سورة البقرة: ١٠٢.

نصُّهُ: وقرأ الأعمشُ)[1]: "ومَا هُمْ بِضَارِّي" بطرحِ النُّونِ وإضافةِ [٢٦٧/أ] أحدٍ، والفصلِ بَيْنَهُمَا بالظَّرْفِ.

فَإِنْ قلتَ: كيفَ يضافُ إِلَى أحدٍ وهُوَ مجرورٌ بِـ"مِنْ"؟

قلتُ: جُعِلَ الجارُّ جزءًا مِنَ المجرورِ. انتهى[2].

فَإِنْ صَحَّ هَذَا التَّخريجُ؛ أمكنَ ادِّعاءُ مثلِهِ في البيتِ مَعَ ادِّعاءِ أَنَّ "مِنْ" تبعيضيَّةٌ، لَا زائدةٌ، وجعلُها جزءًا مِنَ المجرورِ والإضافةِ -حينئذٍ-، كَمَا في قولِهِ: "بينَ ذراعيَّ وجبهةِ الأسدِ". ورأيتُ بخطِّ بعضِ الفضلاءِ أَنَّ ابنَ الباذشِ وَجَّهَ هذهِ القراءةَ[3] بِأَنَّ النُّونَ حُذفتْ للإضافةِ، ثُمَّ فُصِلَ بينَ المتضايفينِ بالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ بِهِ، ثُمَّ أُدخلَ عَلَى المضافِ إِلَيْهِ حرفُ الجرِّ مُقْحَمًا كإقحامِ اللَّامِ في "لَا غُلَامي لكَ"؛ قالَ هَذَا الفاضلُ، ويَنبغي أَنْ يكونَ المجرورُ مجرورًا باللَّامِ، وهِيَ مَعَ مجرورِها في موضعِ جَرٍّ، فإضافةُ "غُلَامي" إِلَيْهَا، وكَذَا التَّقديرُ في الآيةِ، فيجعلُ "مِنْ" جَارَّةَ الأحدِ، أَوْ كِلَاهما محلٌّ بالإضافةِ. فتأمَّلْهُ.

(رُبَّمَا استُعملَ "أفعلُ التفضيلِ" -الَّذِي لَمْ يُرَدْ بِهِ المفاضلةُ- مطابقًا، مَعَ كونهِ مجرَّدًا، قالَ:

إِذَا غَابَ عَنكم أَسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا وأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلَائِمُ)[4]

أسودُ العينِ: اسمُ جبلٍ.

(أَيْ: لئامٌ؛ فَعَلَى هَذَا يتخرَّجُ البيتُ، وقولُ النحويِّينَ جملةٌ صُغْرَى وجملةٌ كُبْرَى، وكذلكَ قولُ العروضِيِّينَ: فاصلةٌ صُغْرَى، وفاصلةٌ كُبْرَى. وقَدْ يحتملُ الكلامُ الكُبْرَى

---

(١) طمس في "س". وهو: سليمان بن مهران، أبو محمَّد الأسدي الكاهلي،كان راويًا للحديث ومحدِّث الكوفة في زمانه، روى عن: أنس بن مالك، توفي سنة ١٤٧هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٣١/٦، وسير أعلام النبلاء ٣٤٤/٦.

(٢) الكشَّاف ١٧٣/١.

(٣) لم أعثر عليها.

(٤) من الطويل، للفرزدق، وهو في أمالي القالي ١٧١/١، ولسان العرب٢٣١/٣، والمقاصد النحوية ١٥٥٠/٤، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨.

وغيرَها، ولِهَذَا النوعِ أمثلةٌ:

أَحَدُهَا نحوُ: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾[1])

يريدُ بِهِ الآيةَ الَّتِي فِي "سورةِ النَّمْلِ" وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾.

(إذْ يحتملُ ابتداء ﴿ءَاتِيكَ﴾ أَنْ يكونَ فعلًا مضارعًا ومفعولًا، وأَنْ يكونَ اسمَ فاعل ومضافًا إِلَيْهِ مثلَ: ﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾[2] ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[3] ويُؤَيِّدُهُ أَنَّ أصلَ الخبرِ الإفرادُ، وأَنَّ حمزةَ يُمِيلُ الألفَ مِنْ ﴿ءَاتِيكَ﴾[4]، وذلكَ ممتنعٌ عَلَى تقديرِ انقلابِها من الهمزةِ).

(الثَّاني: نحوُ: "زيدٌ في الدَّارِ"؛ إِذْ يحتملُ تقديرَ "استقرَّ"، وتقديرُ "مستقرٌّ".

الثَّالثُ: نحوُ: "إِنَّمَا أنتَ سَيْرًا"؛ إِذْ يحتملُ تقديرَ "تسيرُ" وتقديرَ "سائرٌ"، وينبغي أَنْ يُجْرَى هُنَا الخلافُ الَّذِي في المسألةِ قبلَها).

(وهُوَ أَنَّ الظَّرْفَ الواقعَ في موضعِ الخبرِ: هَلِ العاملُ فِيهِ اسمُ فاعلٍ؛ لأَنَّ الأصلَ في الخبرِ أَنْ يكونَ مفردًا وهُوَ مذهبُ الأخفشِ تلويحًا (وتصريحًا)[5]، ومذهبُ سيبويهِ إيماءً. والصَّحيحُ عندَ ابنِ مالكٍ وأتباعِهِ أَنَّ العاملَ فِيهِ فعلٌ؛ لأَنَّ أصلَ العملِ للفعلِ، وهُوَ قولُ الفارسيِّ والزَّمخشريِّ وغيرِهما[6]، ونُسِبَ إِلَى غيرِهما.

والحاصلُ أَنَّ عندَ الاحتمالِ يُقَدَّرُ مَا هُوَ الأصلُ في الخبرِ عَلَى القولِ الأَوَّلِ، أَوِ الأصلُ في

(١) سورة النمل: ٤٠.

(٢) سورة هود: ٧٦.

(٣) سورة مريم: ٩٥.

(٤) السبعة في القراءات ٤٨٢/١، والحجة للقراء السبعة ٣٩٠/٥، والمبسوط في القراءات العشر ١١٦/١.

(٥) سقط من "س".

(٦) ينظر: الكتاب ٤٠٦/١، والمفصل ١١٣/١، وشرح التسهيل ٣١٥/١، وارتشاف الضرب ٩١٢/٢.

العملِ عَلَى الثَّاني. وهَذَا الخلافُ مشهورٌ، ولَمْ يَذكرْهُ المصنِّفُ في المسألةِ السَّابقةِ وأحالَ عليهِ، ويَنبغي إشعارٌ بأنَّهم لَمْ يُصرِّحوا بِهِ[1]).

(الرَّابِعُ: "زيدٌ قائمٌ أبوهُ"؛ إِذْ يحتملُ أَنْ يُقَدَّرَ "أبوه" مبتدأً، وأَنْ يُقَدَّرَ فاعلًا بِـ"قائمٌ").

تنبيهٌ:

(يتعيَّنُ في قولِهِ:

أَلَا عُمْـــرَ وَلَّـــى مُسْـــتَطَاعٌ رُجُوعُـــهُ .....)

(هَذَا المصراعُ صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... فـــيرأبُ مَـــا أثـــأتْ يـــدُ الغَفـــلاتِ[2]

وقَدْ مَرَّ هَذَا البيتُ والكلامُ عليهِ في فصلِ "أَلَا" -بفتحِ الهمزةِ وتخفيفِ اللَّامِ-، وأسلفَ المصنِّفُ هُنَاكَ غالبَ مَا ذَكَرَهُ في هَذَا التَّنبيهِ[3]).

(تقديرُ "رُجُوعُهُ" مبتدأٌ، و"مستطاعٌ" خبرُهُ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ عَلَى أَنَّهَا صفةُ "لَا" في محلِّ رفعٍ عَلَى أَنَّهَا خبرٌ؛ لأَنَّ "أَلَا" الَّتِي للتَّمنِّي لَا خبرَ لَهَا عندَ سيبويهِ – لَا لفظًا ولَا تقديرًا–، فَإِذَا قِيلَ: "أَلَا ماءَ"؛ كانَ ذلكَ كلامًا مؤلَّفًا مِنْ حرفٍ واسمٍ، وإِنَّمَا تَمَّ الكلامُ بذلكَ حملًا عَلَى مَعناهُ، وهُوَ: "أتمنَّى ماءً"، وكذلكَ يمتنعُ تقديرُ "مستطاعٌ" خبرًا و"رُجُوعُهُ" فاعلًا –لِمَا ذَكرنا–، ويمتنعُ أيضًا تقديرُ "مستطاعٌ" صفةً عَلَى المحلِّ، أَوْ تقديرُ "مستطاعٌ رُجُوعُهُ" جملةً في موضعِ رفعٍ عَلَى أَنَّهَا صفةٌ عَلَى المحلِّ؛ إجراءً لِـ"أَلَا" مجرَى "لَيْتَ" في امتناعِ مراعاةِ محلِّ اسمِها. وهَذَا أيضًا قولُ سيبويهِ في الوجهينِ،

---

(١) المنصف ٣٣٨/٢.

(٢) من الطويل بلا نسبة، وهو في: الجنى الداني ٣٨٤/١، وأوضح المسالك ٢٣/٢، وتخليص الشواهد ٤١٥/١، والمقاصد النحوية ٨١٠/٢، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢.

(٣) تحفة الغريب ٧٨/١.

وخالَفَهُ في المسألتينِ المازنيُّ والمبرِّدُ[1]).

(انقسامُ الكُبْرَى إِلَى ذاتِ وجهٍ، وذاتِ وجهينِ).

(ذاتُ الوجهينِ: هِيَ اسميَّةُ الصَّدْرِ فعليَّةُ العَجُزِ، نحوُ: "زيدٌ يقومُ أبوهُ"؛ كَذَا قَالُوا، ويَنبغي أَنْ يزادَ عكسُ ذلكَ في نحوِ: "ظننتُ زيدًا أبوهُ قائمٌ" بناءً عَلَى مَا قدَّمنا)

في التَّنبيهِ الأَوَّلِ مِنَ التَّنبيهينِ السَّابقينِ، وهُوَ قَوْلُهُ: "وقَدْ يقالُ: كَمَا تكونُ الكُبْرَى مصدَّرةً بالمبتدإِ تكونُ (مصدَّرةً بالفعلِ نحوَ: "ظننتُ زيدًا [٢٦٧/ب] يقومُ أبوهُ".

(وذاتُ الوجهِ نحوُ: "زيدٌ أبوهُ قائمٌ" ومِثْلُهُ عَلَى مَا قدَّمنا نحوَ: "ظننتُ زيدًا يقومُ أبوهُ).

(الجملُ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ).

(وهِيَ سبعٌ وبَدَأْنَا بِهَا؛ لأَنَّها لَمْ تحلَّ محلَّ المفردِ، وذلكَ هُوَ الأصلُ في الجملِ).

وعكسُ ذلكَ في "مقدِّمةِ الإعرابِ عَنْ قواعدِ الإعرابِ".

(فالأُولَى: الابتدائيَّةُ وتُسمَّى أيضًا "المستأنفةَ" –وهُوَ أَوْضَحُ–؛ لأَنَّ الجملةَ الابتدائيَّةَ تطلقُ أيضًا عَلَى الجملةِ المصدَّرةِ بالمبتدإِ –ولَوْ كانَ لَهَا محلٌّ–. ثُمَّ الجملُ المستأنفةُ نوعانِ:

أَحَدُهُمَا: الجملةُ المفتتحُ بِهَا النُّطْقُ كَقَوْلِكَ –ابتداءً–: "زيدٌ قائمٌ"، ومِنْهُ الجملُ المفتتَحُ بِهَا السُّوَرُ.

والثَّاني: الجملةُ المنقطعةُ عَمَّا قبلَها نحوُ: "ماتَ فلانٌ رَحِمَهُ اللهُ").

في الشَّرْحِ: (مرادُهُ –بالمنقطعةِ– الَّتِي قُطِعَ تعلُّقُها بِمَا بعدَها لفظًا أَوْ معنًى، (**ونحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2]) إِلَى آخرِها، فالأَوَّلُ كالمثالِ، وهذهِ الأمثلةُ، فَإِنَّ جملةَ الدُّعَاءِ بالرَّحمةِ متعلِّقةٌ بالجملةِ الأُولَى مِنْ جهةِ المعنَى؛

(١) ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، والمقتضب ٣٨٤/٤.

(٢) سورة الكهف: ٨٣– ٨٤.

إذْ لَا رابطَ لفظيًّا يربطُها، وكذلكَ مَا عُطِفَ عليهِ مِنَ الأمثلةِ.

والثَّاني: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾[1]، فَإِنَّ الرَّبْطَ المعنويَّ مفقودٌ -كَمَا سيقولُهُ المصنّفُ بعدُ- مِنْ أَنَّ إعادةَ الخَلْقِ لَمْ تقعْ بَعْدُ؛ فَيُقِرُّوا برؤْيتِها، -مَعَ أَنَّ الرَّابطَ اللَّفْظِيَّ موجودٌ، وهُوَ حرفُ العطفِ-.

وفي الشَّرْحِ: وقَدْ سَأَلَني بعضُ مدرّسي "نهروالة" -في بعضِ الأيَّامِ الَّتِي اجتمَعُوا لي فِيهَا- سؤالًا هَوَّلَ الأمرَ فِيهِ وعَظَّمَهُ -عَلَى عادتهِ فِيمَا يُورِدُهُ- فقالَ مَا مَعناهُ أَنَّهُمْ أَجَازُوا في "مَا" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[2] أَنْ تكونَ كَافَّةً، وعليهِ إشكالٌ مِنْ وجهينِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الكافَ مسلَّطةٌ في المعنَى عَلَى مَا بعدَها؛ إذِ المعنَى: "كإيمانِ النَّاسِ" فكيفَ يُقْطَعُ عَنِ العملِ فِيهِ -مَعَ قيامِ المقتضِي لَهُ-. والثَّاني: أَنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ "مَا" الكافَّةِ لَا تدخلُ في شيءٍ مِنَ الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا؛ وذلكَ لأَنَّها مضبوطةٌ محصورةٌ في الصِّلَةِ والاستئنافيَّةِ إِلَى آخرِها -وليستْ هذهِ شيئًا مِنْهَا-؟ والجوابُ عَنْ كلٍّ مِنَ الأمرينِ سهلٌ: أَمَّا عَنِ الأَوَّلِ مُعَلَّقِ الحرفِ مِنْ جهةِ المعنَى بلفظٍ آخَرَ لَا يَقتضِي عملَهُ فِيهِ، وكيفَ لابدَّ مِنْ دلالتهِ عَلَى معنًى في غيرِه؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ كلُّ حرفٍ عاملًا، وبطلانُهُ كالشَّمْسِ في الظُّهُورِ والجلاءِ، وليتَ شِعْرِي مَاذَا يصنعُ هَذَا السَّائلُ بمثلِ "لامِ الابتداءِ" في قَوْلِكَ: "لَزيدٌ قائمٌ"، و"قَدْ" مِنْ قَوْلِكَ: "قَدْ يَصْدُقُ الكذوبُ"، و"مَا النَّافيةُ" في قَوْلِكَ: "مَا إِنْ زيدٌ فاضلٌ" إِلَى غيرِ ذلكَ مِمَّا لَا يُحْصَى. وإِذَا كانَ كذلكَ؛ فعدمُ عملِ "كافِ الجرّ" في الجملةِ الواقعةِ بعدَ "مَا" الكَافَّةِ" بعدَ تسلُّطِها عَلَيْهَا مِنْ جهةِ المعنَى -وهُوَ التَّشبيهُ- غيرُ مستبعَدٍ ولَا مستغرَبٍ، ومَا يُتخيَّلُ مِنْ أَنَّ حرفَ الجرّ لَا يُعَلَّقُ عَنِ العملِ -كَمَا هُوَ مشهورٌ مِنْ قواعدِهم-، وقَدْ -عُلِّقَ-؛ هُنَا؛ لأَنَّ معنَى تعليقهِ هُوَ عملُهُ في الجملةِ بحسبِ المحلِّ، وهُنَا قُطِعَ عَنِ العملِ أصلًا ورأسًا بإدخالِ "مَا" الكافَّةِ". نَعَمْ، لَوْ لَمْ يكنْ هُنَا مَا يَكُفُّهُ عَنِ العملِ ودخلَ جملةً غيرَ مؤَوَّلةٍ بمفردٍ؛ أَشْكَلَ، وليسَ الأمرُ هُنَا كذلكَ.

وأَمَّا عَنِ الثَّاني فنقولُ: هذهِ الجملةُ داخلةٌ في "المستأنفةِ"؛ إِذْ هِيَ -كَمَا عرفتَ- نوعانِ:

(١) سورة العنكبوت: ١٩.

(٢) سورة البقرة: ١٣.

مَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ كَقَوْلِكَ -ابتداءً-: "قامَ زيدٌ"، ومَا ينقطعُ مِمَّا قَبْلَهُ نحوَ: "ماتَ فلانٌ رَحِمَهُ اللهُ"، ومَا نحنُ فِيهِ مِنَ النَّوْعِ الثَّانِي؛ إِذْ هِيَ منقطعةٌ مِمَّا سبقَها؛ فَإِنَّهُ لَا عاملَ يتسلَّطُ عَلَيْهَا لفظًا مِنْ شيءٍ مِمَّا قبلَها، وَلَا يضرُّ تعلُّقُ التَّشبيهِ بِهَا معنًى؛ إِذِ التَّعَلُّقُ المعنويُّ لَا يضرُّ فِي كونِ الجملةِ ليستْ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ. أَلَا تَرَى أَنَّ جملةَ الصِّلَةِ تتعلَّقُ بالموصولِ، ولَا محلَّ لَهَا مِنْ جملةِ جوابِ القَسَمِ متعلِّقٌ بالقَسَمِ معنًى، ولَا محلَّ لَهَا. وجملةُ العاملِ الملغَى فِي نحوِ: "زيدٌ قائمٌ أظنُّ" تتعلَّقُ بِمَا قبلَها معنًى؛ لأَنَّهَا تفيدُ أَنَّ قيامَ زيدٍ أمرٌ ثابتٌ فِي ظَنِّ المتكلِّمِ، لَا فِي عملِهِ -ومعَ ذلكَ: فَلَا محلَّ لَهَا-.

فَقَدْ ظهرَ لكَ أَنَّ مَا قَالَهُ هَذَا المدرِّسُ السَّائلُ مِنْ قبيلِ استشكالِ الواضحاتِ. والكمالُ للهِ[1]).

(وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾[2]، ومِنْهُ جملةُ العاملِ الملغَى لتأخُّرِهِ [٢٦٧/أ] نحوُ: "زيدٌ قائمٌ أظنُّ"، (فَأَمَّا العاملُ الملغَى لتوسُّطِهِ نحوُ: "زيدٌ أظنُّ قائمٌ" فجملتُهُ أيضًا لَا محلَّ لَهَا إِلَّا أَنَّهَا مِنْ بابِ جملِ الاعتراضِ).

(ويخصُّ البيانيُّونَ الاستئنافَ بِمَا كانَ جوابًا لسؤالٍ)[3] مقدَّرٍ، نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الضَّيْفِ﴾[4]، فَإِنَّ جملةَ القولِ الثَّانيةِ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ تقديرُهُ: "فَمَاذَا قالَ لَهُمْ؟" ولِهَذَا فُصِلَتْ عَنِ الأُولى فَلَمْ تُعْطَفْ عَلَيْهَا، وفي قولِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾[5] جملتانِ حُذِفَ خبرُ الأُولى ومبتدأُ الثَّانيةِ؛ إِذِ التَّقديرُ: "سلامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ"، ومثلُهُ في استئنافِ جملةِ القولِ الثَّانيةِ ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ

(١) تحفة الغريب ١/٧٨-٨٠.

(٢) سورة الكهف: ٨٣- ٨٤.

(٣) طمس في "س".

(٤) سورة الذاريات: ٢٤.

(٥) سورة الذاريات: ٢٥.

﴿٥١﴾إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴿٥٢﴾﴾[1]، **وَقَدِ استُؤنفتْ جملتَا القولِ في قولِهِ تَعَالَى:** ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾[2]، ﴿إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾[3])

(فالجملةُ الأُولى جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، أَيْ: "فَمَاذَا قَالُوا لَهُ حينَ جاؤوهُ؟"، والثَّانيةُ كذلكَ، أَيْ: "فَمَاذَا قالَ لَهُمْ حينَ سَلَّمُوا عليهِ؟"[4]).

(ومِنَ الاستئنافِ البيانيِّ أيضًا قَوْلُهُ:

زَعَمَ)

(-مِنَ "الزَّعْمِ"-، قالَ في "القاموسِ": (الزَّعْمُ -مثلَّثةُ الزَّاي-: القولُ الحَقُّ، والباطلُ والكذبُ ضِدٌّ، وأكثرُ مَا يقالُ فِيمَا يشكُّ. انتهى)[5]، **(العواذلُ)** جمعُ عاذلةٍ، وهُوَ مؤنَّثٌ، **(أَنَّنِي في غَمْرَةٍ)** أَيْ: شِدَّةٍ، **(صَدَقُوا ولَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي)** أَيْ: لَا تنكشفُ.

وفي الشَّرْحِ: وهَذَا البيتُ مِمَّا يدلُّ عَلَى أَنَّ "زَعَمَ" يستعملُ في القولِ الصَّحيحِ، وهَلْ هُوَ كلُّ قولٍ قامَ الدَّليلُ عَلَى بطلانِهِ، أَوْ كلُّ قولٍ لَمْ يَقُمِ الدَّليلُ عَلَى صِحَّتِهِ؟ قولانِ[6] في "عروسِ الأفراحِ" للشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ السبكيِّ[7] ولَمْ يُستعملُ "الزَّعْمُ" في القرآنِ العظيمِ إِلَّا في الباطلِ، واستُعملَ في غيرِهِ للصَّحيحِ كقولِهِ: "قُلْ لأبي سُفيانَ: زعمتَ"، وهُوَ كثيرٌ، ولكنْ إِذَا تأمَّلْتَهُ تجدُهُ يُستعملُ حيثُ يكونُ المتكلِّمُ (في شَكٍّ)[8] فَهُوَ كقولٍ لَمْ يَقُمِ الدَّليلُ عَلَى صِحَّتِهِ -وإِنْ كانَ صحيحًا في نفسِ الأمرِ-، قالَ: وقَدْ يَستشكلُ قَوْلُهُ: "صَدَقُوا" وهُوَ ضميرُ المذكَّرِينَ

(١) سورة الحجر: ٥١- ٥٢.

(٢) سورة هود: ٦٩.

(٣) سورة الذاريات: ٢٤- ٢٥.

(٤) تحفة الغريب ١/٨٠.

(٥) القاموس المحيط ١/١١١٧.

(٦) تحفة الغريب ١/٨١.

(٧) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١/٥١٢.

(٨) في "س": شاكًا.

(والعواذلُ: جمعُ عاذلةٍ، وهُوَ مؤنَّثٌ)[1].

وفي الشَّرْحِ: قلتُ: ينحلُّ إشكالُهُ بِمَا قِيلَ أَنَّ المرادَ -بالعاذلةِ- الجماعةُ (العاذلةُ)[2]، وإطلاقُ مثلِهِ عَلَى المذكَّرِينَ جائزٌ، تقولُ: "هؤلاءِ الرِّجَالُ جماعةٌ عاذلةٌ"، فالمعنَى: "زَعَمَ الجماعاتُ العواذلُ المذكورَ"؛ فَلَا إشكالَ). انتهى[3].

وفي التَّعليقِ: (لَا يصحُّ إطلاقُ القولِ بِأَنَّ "فاعلًا" لَا يُجْمَعُ عَلَى "فَوَاعِل"، (فَإِنَّهُ إِنَّمَا يمتنعُ ويتوقفُ عَلَى السَّمَاعِ في صفةِ العاقلِ كمسألتِنا. أَمَّا فاعلُ الجامدِ أَوْ صفةُ غيرِ العاقلِ أَوْ صفةُ المؤنَّثِ كَ"طالقٍ"؛ فيجوزُ جمعُهُ عَلَى "فَوَاعِل"[4]؛ ذَكَرَهُ سيبويهِ[5] وغيرُهُ. مِنْ هَذَا: نواقضُ الوضوءِ، جمعُ ناقضٍ، وقَدْ غلطَ النسفيُّ[6] في ادِّعائهِ أَنَّهَا جمعُ ناقضةٍ[7].

قلتُ: تغليطُهُ مِنْ جهةِ منعهِ أَنْ يكونَ "نواقضُ" جمعَ "ناقضٍ" ظاهرٌ، ولَا وجهَ لتغليطهِ في جعلهِ لَهَا جمعَ "ناقضةٍ"، فَإِنَّهُ غيرُ ممتنعٍ قطعًا؛ باعتبارِ جعلِ النَّاقضةِ صفةً للحالةِ الَّتِي يقعُ بِهَا النَّقْضُ. واللهُ أعلمُ[8]).

(فَإِنَّ قَوْلَهُ: "صَدَقُوا" جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، تقديرُهُ: "أَصَدَقُوا أَمْ كَذَبُوا؟"، ومِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[1] فِيمَنْ فتحَ "باءَ" ﴿يُسَبِّحُ﴾ وهُوَ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من "س".

(٣) تحفة الغريب ١/٨٠.

(٤) سقط من "س".

(٥) ينظر: الكتاب ١/١٠٩.

(٦) هو عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، برع في علمي الأصول والفقه، أحد الزهاد المتأخرين، من تصانيفه: الكافي في شرح الوافي، وكنز الدقائق، والمنار في أصول الفقه، توفي سنة ٧٠١هـ، ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/١٧، وطبقات المفسرين للأدنه وي ١/٢٦٣.

(٧) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢/٣٣٠.

(٨) ١٧٢، ١٧٣.

(١) سورة النور: ٣٦- ٣٧.

ابنُ عامرٍ وشعبةُ[1] وعاصمٌ[2]).

(تنبيهاتٌ):

(الأَوَّلُ: مِنَ الاستئنافِ مَا قَدْ يَخْفَى، ولَهُ أمثلةٌ كثيرةٌ:

أَحَدُهَا: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾[3] مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[4] فَإِنَّ الَّذِي يتبادرُ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّهُ صفةٌ لكلِّ شيطانٍ، أَوْ حالٌ مِنْهُ، وكِلَاهُمَا باطلٌ؛ إِذْ لَا معنَى للحفظِ مِنْ شيطانٍ لَا يَسمعُ، وإِنَّمَا هِيَ للاستئنافِ النَّحويِّ، ولَا يكونُ استئنافًا بيانيًّا؛ لفسادِ المعنَى أيضًا).

(هَذَا مأخوذٌ مِنْ كلامِ الزَّمخشريِّ، قالَ في "الكشَّافِ" مَا نَصُّهُ: (فَإِنْ قلتَ: "لَا يسمعونَ" كيفَ اتَّصَلَ بِمَا قبلَهُ؟ قلتُ: لَا يَخلو إِمَّا أَنْ يتَّصلَ بِمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنْ يكونَ صفةً لكلِّ شيطانٍ، واستئنافًا؛ فَلَا تصحُّ الصِّفةُ؛ لأَنَّ الحفظَ مِنْ شياطينَ لَا يَسمعونَ ولَا يَتسمَّعونَ؛ لَا معنَى لَهُ، وكذلكَ الاستئنافُ؛ لأَنَّ سائلًا لَوْ سألَ: لِمَ تحفظُ مِنَ الشَّياطينَ؟ وأُجيبَ بِـ"أَنَّهُمْ لَا يَسمعونَ"؛ لَمْ يَستقمْ؛ فبقيَ أَنْ يكونَ كلامًا منقطعًا مبتدأً؛ اقتصاصًا لمَا عليهِ حالُ المسترقِ للسَّمْعِ، وأَنَّهُمْ [٢٦٨/ب] لَا يقدرونَ أَنْ يَسمعوا إِلَى كلامِ الملائكةِ، أَوْ يتسمَّعوا، وهُمْ مقذوفونَ بالشُّهُبِ مَدحورونَ عَنْ ذلكَ. انتهى[5]).

في الشَّرْحِ: فالاستئنافُ بالمعنَى الأَوَّلِ، هُوَ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ بقولِهِ: ولَا يكونُ استئنافًا بيانيًّا إِلَّا لمعنًى، وإِنَّمَا يفسدُ بتقديرِ أَنْ يُجعلَ هَذَا جوابًا عَنِ السُّؤَالِ عَنِ العِلَّةِ -كَمَا أشارَ إِلَيْهِ الزَّمخشريُّ-، ولَوْ جُعِلَ استئنافًا بيانيًّا عَلَى أَنْ يكونَ هَذَا الكلامُ (جوابًا للسَّائلِ عَنْ

(١) هو: شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي، أبو بكر، راوي عاصم، كان إمامًا كبيرًا عالمًا حُجَّةً من كبار أهل السُّنَّة، توفي سنة ١٩٣هـ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٤١/٧، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

(٢) السبعة في القراءات ٤٥٦/١، والحجة للقراء السبعة ٤١٤/٣، والمبسوط في القراءات العشر ٣١٩/١.

(٣) سورة الصافات: ٨.

(٤) سورة الصافات: ٧- ٨.

(٥) الكشَّاف ٣٦/٤، ٣٥.

حالِ الشَّياطينِ بعدَ الحفظِ مِنْهُمْ، لَا عَنِ السَّبَبِ المقتضِي للحفظِ مِنْهُمْ؛ لَاستقامَ المعنَى. فإطلاقُ المصنِّفِ القولَ بامتناعِ الاستئنافِ البيانيِّ[1] -لِمَا يترتَّبُ عليهِ مِنْ فسادِ المعنَى- غيرُ ظاهرٍ. وقالَ ابنُ المنيِّرِ: يصحُّ فِي ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾[2] أَنْ يكونَ وصفًا، وأَنْ يكونَ حالًا[3]. والجوابُ عَنِ استشكالِ الزَّمخشريِّ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ -بقولِهِ: "إِذْ لَا معنًى للحفظِ مِنْ شيطانٍ لَا يَسمعُ"- هُوَ أَنَّ عدمَ سماعِ الشَّيطانِ سَبَبُهُ الحفظُ مِنْهُ، فالشَّيطانُ حالُ كونِهِ محفوظًا هِيَ حالُ كونِهِ لَا يَسمعُ، وإِحْدَى الحالينِ لازمةٌ للأُخرى؛ فَلَا مانعَ أَنْ يجتمعَ الحفظُ مِنْهُ، وكونُهُ موصوفًا بعدمِ السَّمَاعِ فِي حالةٍ واحدةٍ، وليسَ المرادُ أَنَّ عدمَ السَّمَاعِ ثابتٌ قبلَ الحفظِ، وإِنَّمَا هُوَ مَعَهُ وبسببِهِ.

واعتراضُ الشمنيِّ بِأَنَّ الصِّفَةَ -هُنَا- كاشفةٌ؛ فلابدَّ مِنْ حصولِها للموصوفِ قبلَ وصفِهِ، و"اللَّامُ" تكونُ كاشفةً. هَذَا هُوَ الأصلُ، والسَّابقُ إِلَى الفهمِ، وأَمَّا تسميةُ الشَّيْءِ -باسمِ مَا يَؤُولُ إِلَيْهِ- فَمَجَازٌ، والأصلُ الحقيقةُ. هَذَا كلامُهُ.

ولكَ أَنْ تقولَ: إِذَا جُعِلَ استئنافًا نحويًّا؛ كانَ إخبارًا عَنْ هؤلاءِ الشَّياطينِ المحفوظِ مِنْهُمْ بِأَنَّهُمْ "لَا يسمعونَ"؛ فَيُرَدُّ الإشكالُ، وهُوَ أَنَّهُ لَا معنًى للحفظِ مِمَّنْ هُوَ -فِي نفسِ الأمرِ- لَا يَسمعُ، كَمَا أخبرَ عَنْهُ؛ فيكونُ المصنِّفُ قَدْ وقعَ فِيمَا فَرَّ مِنْهُ.

فَإِنْ قلتَ: التَّقديرُ: "لَا يَسمعونَ بعدَ الحفظِ"؛ فَلَا إشكالَ.

قلتُ: التَّقديرُ يصحُّ مَعَ جعلِ الجملةِ صفةً أيضًا، فتخصيصُ التَّقديرِ بحالةِ الاستئنافِ يكونُ تحكُّمًا)[4].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الجوابُ عَنْ أصلِ السُّؤَالِ أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ استئنافًا نحويًّا؛ يكونُ إخبارًا عَنْ هؤلاءِ الشَّياطينِ، لَا بوصفِ كونِهم محفوظًا مِنْهُمْ[1]).

---

(١) طمس في "س".

(٢) سورة الصافات: ٨.

(٣) الانتصاف على الكشَّاف ٤/٥٢٦.

(٤) تحفة الغريب ١/٨٢.

(١) المنصف ٢/٣٤١.

(وقِيلَ: يحتملُ أَنَّ الأصلَ: "لئلَّا يَسمعوا" ثُمَّ حُذفتِ "اللَّامُ" كَمَا في "جِئْتُكَ أَنْ تُكرمَني" ثُمَّ حُذفتْ "أَنْ"؛ فارتفعَ الفعلُ، كَمَا في قولِهِ:

أَلَا أَيُّهَـذَا الزَّاجِـرِي أَحْضُـرُ الـوَغَى ....)

(هَذَا صدرُ بيتٍ مِنْ معلَّقةِ طرفةَ، عَجُزُهُ:

..... وأَنْ أَشْـهَدَ اللَّـذَاتِ هَـلْ أنـتَ مُخْلِـدِي؟[1]

وقَدْ أَنشدَهُ المصنِّفُ بتمامِهِ في البابِ الخامسِ في تراجمِ الحروفِ؛ حيثُ ترجمَ عَلَى حرفِ "أَنْ" النَّاصبةِ[2]).

(فِيمَنْ رفعَ "أَحْضُرُ". واستضعفَ الزَّمخشريُّ[3] الجمعَ بينَ الحذفينِ).

والحالُ أَنَّ الجمعَ بينَ الحذفينِ قولُ الكسائيِّ والفرَّاءِ[4] -ومَنْ وافقَهما- في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[5]، التَّقديرُ: "بِأَنْ لَا تَعبدوا"، فحُذِفَ الجارُّ والنَّاصبُ؛ فارتفعَ الفعلُ (واعترضَ ذلكَ ابنُ المنيِّرِ بِأَنَّ اجتماعَ حذفينِ شائعٌ[6]، كَمَا في قولِهِ: (يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا)[7]، يريدُ: أَنَّ الأصلَ: "لئلَّا تَضِلُّوا" عَلَى مَا ذَكَرَهُ جماعةٌ، فحُذفَ الجارُّ وحرفُ النَّفْيِ. قالَ اليمنيُّ: وهَذَا غيرُ واردٍ -عَلَى الزَّمخشريِّ-؛ لأَنَّهُ لَمْ يَذكرْهُ، بَلْ قالَ: المعنَى: "كراهةَ أَنْ تَضِلُّوا"[1].

---

(١) من الطويل، لطرفة بن العبد، في: ديوانه ٢٥/١، والكتاب ٩٩/٣، والمقتضب ٨٥/٢، والإنصاف ٤٦٠/٢، وشرح المفصل ٣٤٠/١، وهمع الهوامع ٣٠/١.

(٢) تحفة الغريب ٨٣/١.

(٣) ينظر: الكشَّاف ٣٥/٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٣/١.

(٥) سورة البقرة: ٨٣.

(٦) الانتصاف على الكشَّاف ٣٥/٤.

(٧) سورة النساء: ٢٧٦.

(١) لم أعثر على حاشيته.

قلتُ: هَذَا اللازمُ عَلَى المثالِ، والرَّدُّ بأمرٍ كليٍّ، وهُوَ استضعافُ الجمعِ بينَ حذفينِ غيرُ متَّجهٍ؛ لأَنَّهُ شائعٌ في كلامِ العربِ، واللُّغَةُ مشحونةٌ مِنْهُ؛ فَلَا معنًى لاستضعافِهِ)؛ قَالَهُ الشَّارحُ[1].

(فَإِنْ قلتَ: اجْعَلْهَا حالًا مقدَّرةً، أَيْ: "وحفظًا مِنْ كلِّ شيطانٍ ماردٍ" مقدِّرًا عدمَ سماعِهِ، أَيْ: بعدَ الحفظِ).

(قلتُ: الَّذِي يُقَدِّرُ وجودَ معنَى الحالِ هُوَ صاحبُها، كالمرورِ بِهِ في قَوْلِكَ: "مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائدًا بِهِ غدًا"، أَيْ: مقدِّرًا حالَ المرورِ بِهِ أَنْ يصيدَ بِهِ غدًا، والشَّياطينُ لَا يُقدِّرونَ عدمَ السَّمَاعِ ولَا يُريدونَهُ)

في الشَّرْحِ: (مَا استندَ إِلَيْهِ في منعِ الحالِ المقدَّرةِ ضعيفٌ، أَمَّا أَوَّلًا: فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الَّذِي يُقدِّرُ وجودَ معنَى الحالِ هُوَ صاحبُها، ولِمَ لَا يجوزُ أَنْ يُقَدِّرَهَا غيرُهُ. ولَوْ قِيلَ: معنَى المثالِ: "مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ" مقدِّرًا عدمَ الصَّيديَّةِ في الغدِ عَلَى أَنْ يكونَ مقدِّرًا اسمَ مفعولٍ؛ لصحَّ -سواءٌ كانَ المقدِّرُ هُوَ أَوْ غيرُهُ.

وأَمَّا ثانيًا: فَعَلَى تقديرِ [٢٦٩/أ] تسليمِ أَنَّ الَّذِي يُقدِّرُ هُوَ صاحبُها؛ لَا يمتنعُ في الآيةِ أَنْ يكونَ الشَّياطينُ، فيقدِّرون عدمَ سماعِهم بعدَ الحفظِ؛ لِمَا رَأَوْهُ مِنَ القذفِ بالشُّهُبِ والطَّرْدِ عَنِ الاستراقِ؛ حيثُ يُقَدَّرُ عندَهم أَنَّهُمْ "لَا يَسمعونَ" -وقَدْ رَأَوْا ذلكَ-.

وأَمَّا ثالثًا: فلأَنَّ قَوْلَهُ: "ولَا يُريدونَهُ" لَا مدخلَ لَهُ في كونِ الحالِ مقدَّرةً؛ لأَنَّها قَدْ تقعُ حيثُ لَا يكونُ صاحبُ الحالِ مُريدًا لَهَا، كَمَا لَوْ قالَ الأميرُ لمظلومٍ: "ادْخُلِ السِّجْنَ خالدًا في عذابِهِ"، وإِنَّمَا عدلتُ عَنِ التَّمثيلِ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[2]؛ (لاحتمالِ أَنْ يقولَ: عُدُّوا مُريدينَ بِمَا يُكِنُّوهُ)[1] مِنْ جريمةِ الكفرِ)[2].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الدَّليلُ عَلَى أَنَّ الَّذِي يقدِّرُ وجودَ معنَى الحالِ هُوَ صاحبُها؛ أَنَّ في

(١) تحفة الغريب ١/٨٣.

(٢) سورة الزمر: ٧٢.

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٨٤.

الحالِ ضميرَ العَوْدِ عَلَى صاحبِها؛ فوجبَ أَنْ يكونَ "مقدَّرًا" كذلكَ؛ لأَنَّهُ بِمعناها؛ فيجبُ أَنْ يكونَ مقدّرًا لحالِ صاحبِها[1]).

(الثَّاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ بعدَ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[2] فَإِنَّهُ رُبَّمَا يتبادرُ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّهُ محكيٌّ بالقولِ).

(إِنَّمَا يتبادرُ هَذَا إِلَى ذهنِ مَنْ لَا يتأَمَّلُ ولَا يتثبَّتُ في فهمِ المعنَى. ومَنْ هُوَ بهذهِ الصفةِ، لَا عبرةَ بِهِ، ولَا يُلتفتُ إِلَيْهِ[3]).

(وليسَ كذلكَ؛ لأَنَّ ذلكَ ليسَ مقولًا لَهُمْ).

(الثَّالثُ: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾[4] بعدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾)

(ثبتَ فِيمَا رأيتُهُ مِنْ نُسَخِ الكتابِ: "فَلَا يَحْزُنْكَ" -بالفاءِ-، والتِّلَاوَةُ فِيهَا إِنَّمَا هِيَ بالواوِ، لَا بالفاءِ[5]).

(وهِيَ كَالَّتِي قبلَها، وفي "جمالِ القُرَّاءِ" للسَّخاويِّ[6] أَنَّ الوقفَ عَلَى "قولهم" في الآيتينِ واجبٌ، والصَّوَابُ أَنَّهُ ليسَ في جميعِ القرآنِ وقفٌ واجبٌ).

قالَ ابنُ الجزريّ[7]:

..... وجـــــبَ ولَا حــرامَ غــيرُ مَــا لَــهُ ســببُ[1].

---

(١) ينظر: المنصف ٣٤١/٢.

(٢) سورة يس: ٧٦.

(٣) تحفة الغريب ٨٤/١.

(٤) سورة يونس: ٦٤.

(٥) تحفة الغريب ٨٤/١.

(٦) ينظر: ٦٧٠،٦٧١.

(٧) هو: محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عليّ بن يوسف بن الجزري، وكنيته أبو الخير، شيخ المقرئين، وكان إمامًا في علم التجويد والقراءات، توفي سنة ٨٣٣هـ، من تصانيفه: تقريب النشر في القراءات العشر، والتمهيد في علم التجويد، ينظر ترجمته في: الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ٢٩١/١، والأعلام ٤٥/٧.

(١) المقدمة الجزرية ١٨/١، وصدره: وليس في القرآن من وقف.

(الرَّابعُ: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعدَ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾[1]؛ لأَنَّ إعادةَ الخَلْقِ لَمْ تقعْ بَعْدُ، فَيُقِرُّوا برؤيتِها. ويؤيِّدُ الاستئنافَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى -عَلَى عقبِ ذلكَ-: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ﴾[2]).

(الخامسُ: زعمَ أَبُو حاتمٍ)

(هُوَ سهلُ بنُ محمَّدِ السّجستانيُّ النَّحويُّ اللُّغَويُّ، نزيلُ البصرةِ وعالمُها، قرأَ "كتابَ سيبويهِ" عَلَى الأخفشِ مَرَّتَيْنِ، وكانَ كثيرَ الرِّوايةِ عَنْ أَبِي زيدٍ وأبي عبيدةَ والأصمعيِّ، عالمًا باللُّغَةِ حسنَ العلمِ بالعروضِ وإخراجِ المعمَّى، إمامًا في القراءاتِ جمَّاعًا للكتبِ، بِيعتْ كتبُهُ بعدَ وفاتِهِ بأربعةَ عشرَ ألفِ دينارٍ -عَلَى مَا حكاهُ الوزيرُ القفطيُّ-، قالَ ابنُ دريدٍ: ماتَ أَبُو حاتمٍ بالبصرةِ في رجبٍ سنةَ خمسٍ وخمسينَ ومئتينِ، وقِيلَ: في المحرَّمِ، وكتابُهُ في القراءاتِ يفتخرُ بِهِ أهلُ البصرةِ؛ كَذَا قالَ الوزيرُ في كتابِهِ "تاريخِ النُّحاةِ".

قالَ الشَّارِحُ: وإِنَّمَا ذكرتُ هذهِ التَّرجمةَ؛ لوقوعِ سؤالٍ مِنْ بعضِ طلبةِ القاهرةِ مِنْهَا عندَ قراءةِ هَذَا المحلِّ عليَّ في سنةِ ثمانِ عشرةَ وثمانِ مئةٍ. انتهى)[3].

(أَنَّ مِنْ ذلكَ: ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾[4]، فقالَ: الوقفُ عَلَى ﴿ذَلُولٌ﴾ جَيِّدٌ، ثُمَّ يَبتدئُ ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ عَلَى الاستئنافِ. ورَدَّهُ أَبُو البقاءِ[5] بِأَنَّ ﴿وَلَا﴾ إِنَّمَا تُعْطَفُ عَلَى النَّفْيِ)

في الشَّرْحِ: (العاطفُ إِنَّمَا هُوَ "الواوُ" فَقَطْ، لَا مجموعُ قَوْلِهِ، ولَا المصنِّفُ تركَ هَذَا بعدَ شغفِهِ بمناقشةِ أَبِي البقاءِ[1]). وأقولُ: إِنَّمَا تَرَكَهُ؛ لسهولةِ أمرِهِ.

---

(١) سورة العنكبوت: ١٩.

(٢) سورة العنكبوت: ٢٠.

(٣) تحفة الغريب ١/٨٦،٨٥.

(٤) سورة البقرة: ٧١.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٧٦.

(١) تحفة الغريب ١/٨٦.

(وبأنَّها لَوْ أثارتِ الأرضَ؛ كانتْ ذلولًا.

ويردُّ اعتراضَهُ الأوَّلَ صِحَّةَ "مررتُ برجلٍ يُصَلِّي ولَا يَلتفتُ". والثَّاني أَنَّ أَبَا حاتمٍ زعمَ أَنَّ ذلكَ مِنْ عجائبِ هذهِ البقرةِ، وإنَّمَا وجهُ الرَّدِّ أَنَّ الخبرَ لَمْ يأتِ بِأَنَّ ذلكَ مِنْ عجائبِها، وبأنَّهم إنَّمَا كُلِّفُوا بأمرٍ موجودٍ، لَا بأمرٍ خارقٍ للعادةِ، وبِأَنَّهُ كانَ يجبُ تكرارُ "لَا" في "ذلولٍ").

في الشَّرْحِ: (قَدْ يكونُ أَبُو حاتمٍ ذهبَ إِلَى أَنَّ "لَا" اسمٌ بمعنَى "غَيْر"، كَمَا قَالَهُ الكوفيُّونَ، وصَرَّحَ بِهِ السَّخاويُّ[1] وغيرُهُ، مثلَ: "غضبتُ مِنْ لَا شيءٍ" و"جئتُ بِلَا زادٍ" لكنَّ كونَها في صورةِ الحرفِ؛ ظهرَ إعرابُها فِيمَا بعدَها كَـ"إِلَّا" إذَا كانتْ بمعنَى "غَيْر"؛ وعليهِ: فَلَا حاجةَ إِلَى التَّكريرِ؛ لأَنَّكَ لَوْ قلتَ: "غيرَ ذلولٍ" اكْتُفِيَ بِهِ، والتَّكريرُ إِنَّمَا هُوَ في "حرفٍ"، وهذهِ "اسمٌ" لَا "حرفٌ"[2]) فتأمَّلْ.

(إِذْ لَا يقالُ: "مررتُ برجلٍ لَا شاعرٍ" حَتَّى تقولَ: "ولَا كاتبٍ"، لَا يقالُ: قَدْ تكرَّرتْ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ﴾[3]؛ لأَنَّ ذلكَ واقعٌ بعدَ الاستئنافِ -عَلَى زعمِهِ-).

(الثَّاني):

(قَدْ يحتملُ اللَّفْظُ الاستئنافَ وغيرَهُ، وهُوَ نوعانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا إِذَا حُمِلَ عَلَى الاستئنافِ؛ احتيجَ إِلَى تقديرِ جزءٍ يكونُ مَعَهُ كلامًا نحوَ: "زيد" مِنْ قَوْلِكَ: "نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ")

في الشَّرْحِ: (ليسَ "زيدُ" مِمَّا يحتملُ أَنْ يكونَ استئنافًا؛ لأَنَّهُ مفردٌ، والكلامُ [٢٦٩/ب] في

---

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة ٧١٣/٢. وهو: محمَّد بن عبدالرحمن بن محمَّد بن أبي بكر السخاوي، شمس الدين أبو الخير، مؤرخ كبير وعالم حديث وتفسير وأدب، توفي سنة ٩٠٢هـ، من تصانيفه: الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، وبغية العلماء والرواة في أخبار القضاة، ينظر ترجمته في: الأعلام ١٩٤/٦، ومعجم المفسرين ٥٤٨/٢.

(٢) تحفة الغريب ٨٦/١.

(٣) سورة البقرة: ٧١.

الجملِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هذهِ مناقشةٌ في غايةِ السُّهولةِ؛ لأنَّ "زيدًا" يحتملُ الاستئنافَ، لكنْ باعتبارِ مَا ينضمُّ إِلَيْهِ ويصيرُ بِهِ كلامًا[2]).

(والثَّاني: مَا لَا يحتاجُ فِيهِ إِلَى ذلكَ؛ لكونهِ جملةً تامَّةً، وذلكَ كثيرٌ جدًّا نحوَ الجملةِ المنفيَّةِ ومَا بعدَها في قولِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[3].

قالَ الزَّمخشريُّ: الأحسنُ والأبلغُ أَنْ تكونَ مستأنفاتٍ كُلهَا؛ عَلَى وجهِ التَّعليلِ للنَّهيِ عَنِ اتِّخاذِهم بطانةً مِنْ دونِ المسلمِينَ)[4]، ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ﴾ و﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتينِ، أَيْ: "بطانةً غيرَ مانعِتكم فسادًا باديةً بَغضاؤُهم"[5]).

(وعبارتُهُ في "الكشَّافِ": (قلتُ: كيفَ موقعُ هذهِ الجملِ؟ قلتُ: يجوزُ أَنْ يكونَ "يَأْلُونَكُمْ" صفةً للبطانةِ، وكذلكَ "قَدْ بدتِ البغضاءُ"؛ كأنَّهُ قِيلَ: "بطانةً غيرَ آليكُمْ خبالًا باديةً بَغضاؤُهم". وأَمَّا قَدْ بَيَّنَّا، فكلامٌ مبتدأٌ، وأحسنُ مِنْهُ وأبلغُ أَنْ تكونَ مستأنفاتٍ كُلَّهَا عَلَى وجهِ التَّعليلِ للنَّهْيِ عَنِ اتِّخاذِهم بطانةً). انتهى[6].

في الشَّرْحِ: قلتُ: التَّعبيرُ هُنَا بِـ"يَكُنَّ" -بِنُونِ الإناثِ- أَوْلَى مِنَ التَّعبيرِ بِـ"يَكُونُ". وفي حاشيةِ التفتازانيّ قَوْلُهُ: كيفَ موقعُ هذهِ الجملِ -يَعني: "لَا يَأْلُونَكُمْ قَدْ بدتِ البغضاءُ"-؟ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ أَنَّ (قَوْلَهُ)[1]: "ومَا تُخفي صدورُكم أكبرُ" حالٌ، وأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ بيانٌ

(١) تحفة الغريب ١/ ٨٦.

(٢) المنصف ٢/٣٤٤.

(٣) سورة آل عمران: ١١٧.

(٤) طمس في "س".

(٥) الكشَّاف ١/٤٠٦.

(٦) تحفة الغريب ١/ ٨٧.

(١) سقط من الأصل.

وتوكيدٌ لقولِهِ: "لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا"؛ فحُكْمُهُ حُكْمُهُ، وَكَذَا لَمْ يذكرْهُ عندَ تفضيلِ المواقعِ، وقِيلَ أَنَّهُ لمَّا وقعَ بينَ الصِّفتينِ؛ تعيَّنَ أَنَّهُ صفةٌ، وقوله: وأحسنُ مِنْهُ، أَيْ: بِمَا ذكرَ، وذلكَ لِمَا فِي الاستئنافِ مِنَ الفوائدِ ومَا فِي الصِّفاتِ مِنَ الدَّلالةِ عَلَى خلافِ المقصودِ، أَوْ إبهامِهِ، وهُوَ تقييدُ النَّهْيِ بكونِ "البطانةِ" عَلَى هذهِ الصِّفاتِ، وليسَ معنَى قَوْلِهِ: "مستأنفاتٍ كُلَّهَا" أَنَّ الكلَّ عِلَّةٌ واحدةٌ -بالإجماعِ-، بَلْ إنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عِلَّةٌ للنَّهْيِ بالاستدلالِ -تُرِكَ تعاطفُها تنبيهًا عَلَى الاستقلالِ-، كَمَا فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[1] (ذلكَ بِمَا عَصَوا)، أَوْ بمعنَى أَنَّهَا مستأنفاتٍ للتَّعليلِ عَلَى طريقِ التَّرتيبِ بأَنْ يكونَ اللَّاحِقُ عِلَّةَ السَّابِقِ، إِلَى أَنْ تكونَ الأُولَى عِلَّةً للنَّهْيِ، ويتمَّ التَّعليلُ بالمجموعِ، أَيْ: "لَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ بطانةً؛ لأَنَّهم لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا؛ لأَنَّهم يَوَدُّونَ شِدَّةَ ضَرَرِكُمْ؛ بدليلِ أَنَّهُ قَدْ تَبْدُو البغضاءُ مِنْ أفواهِهم، وإِنْ كَانُوا يُخْفُونَ الكثيرَ، لكنْ لَا يَحْسُنُ ذلكَ". قَدْ بَيَّنَّا؛ إِذْ لَا تصلحُ تعليلًا لبدوِّ البغضاءِ مِن أفواهِهم، وتصلحُ تعليلًا للنهيِ، أَيْ: بَيَّنَّا الآياتِ الدَّالَّةَ عَلَى وجوبِ معاداةِ أعداءِ اللهِ تَعَالَى، وإِنْ كانَ الأحسنُ أَنْ تكونَ "لَا" ابتداءَ كلامٍ، ولَا يبعدُ أَنْ تكونَ "مستأنفاتٍ كُلَّهَا" إشارةً إِلَى (مَا)[2] سواهُ). انتهى كلامُ التفتازانيِّ[3]).

(ومَنَعَ الواحديُّ[4] هَذَا الوجهَ؛ لعدمِ حرفِ العطفِ بينَ الجملتينِ، وزعمَ أَنَّهُ لَا يقالُ: "لَا تَتَّخِذْ صاحبًا يُؤذيكَ أَحَبَّ مفارقتَكَ"[5]. والَّذِي يظهرُ أَنَّ الصِّفةَ تتعدَّدُ بغيرِ عاطفٍ -وإِنْ كانتْ جملةً-، كَمَا فِي الخبرِ نحوَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾[1]. وحصلَ للإمامِ فخرِ الدِّينِ فِي تفسيرِ هذهِ الآيةِ

---

(١) آل عمران: ١١٢.

(٢) حاشية التفتازاني على الكشّاف ٧٠٤.

(٣) تحفة الغريب ٨٨/١.

(٤) هو: عليّ بن أحمد بن محمّد الواحدي النيسابوري الشافعي، عالم بالتفسير وأسباب النزول والعربية والتاريخ، توفي سنة ٤٦٨هـ، من تصانيفه: أسباب النزول، والبسيط، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٢٤٠/٥.

(٥) التفسير الكبير ٣٤١/٨.

(١) سورة الرحمن: ١-٤.

سهوٌ، فَإِنَّهُ سُئِلَ: مَا الحكمةُ في تقديمِ ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾[1] عَلَى ﴿بِطَانَةً﴾؟ وأجابَ بِأَنَّ محطَّ النَّهْيِ هُوَ ﴿مِّن دُونِكُمْ﴾، لَا ﴿بِطَانَةً﴾؛ فلذلكَ قُدِّمَ الأهمُّ. وليستِ التِّلاوةُ كَمَا ذَكَرَ[2]).

في الشَّرْحِ: (سهوُ الإمامِ ظاهرٌ؛ وذلكَ أَنَّهُ تَلَا الآيةَ -أَوَّلًا- عَلَى مَا هِيَ عليهِ، ثُمَّ لمَّا أخذَ في التَّفسيرِ قالَ: أَمَّا قَوْلُهُ: "مِنْ دُونِكُمْ" فَفِيهِ مسائلُ، وذَكَرَ مسألةً، ثُمَّ قالَ: المسألةُ الثَّانيةُ: في قولِهِ: "مِنْ دُونِكُمْ" احتمالانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يكونَ متعلِّقًا بقولِهِ: "لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِكُمْ بطانةً"، والثَّاني: أَنْ يُجْعَلَ وصفَ البطانةِ، والتَّقديرُ: "بطانةً كائنةً مِنْ دُونِكُمْ"، فَإِنْ قِيلَ: مَا الفرقُ بينَ قَوْلِهِ: "لَا تَتَّخِذُوا بطانةً مِنْ دُونِكُمْ" وبينَ قَوْلِهِ: "لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِكُمْ بطانةً". قُلنا: قالَ سيبويهِ[3] أَنَّهُمْ يُقدِّمون الأهمَّ، والَّذِينَ هُمْ بشأنِهِ أَعْنَى فِيهَا -هُنَا- ليسَ المقصودُ اتِّخاذَ البطانةِ، إِنَّمَا المقصودُ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ بطانةً، فكانَ قَوْلُهُ: "لَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ بطانةً" أقوَى في إفادةِ المقصودِ.

هَذَا كلامُهُ؛ فأنتَ تَرَى كيفَ جَوَّزَ في قولِهِ: "مِنْ دُونِكُمْ" أَنْ يكونَ صفةً لِـ"بطانةٍ"، وذلكَ لَا يتمُّ إِلَّا بتقديرِ أَنْ يكونَ مؤخَّرًا، ثُمَّ قالَ في جوابِ [٢٧٠/أ] السُّؤَالِ مَا قالَ، وهُوَ سهوٌ ظاهرٌ، لكنَّهُ لَمْ يُورِدِ السُّؤَالَ عَلَى الوجهِ الَّذِي حَكَاهُ المصنِّفُ[4]).

(ونظيرُ هَذَا أَنَّ أَبَا حَيَّانَ[5] فَسَّرَ في سورةِ الأنبياءِ كلمةَ ﴿زُبُرًا﴾ بعدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾[6]، وإِنَّمَا هِيَ في "سورةِ المؤمنونَ" وتركَ تفسيرَها هُنَاكَ، وتَبِعَهُ -عَلَى هَذَا السَّهْوِ- رَجُلَانِ[1] لَخَّصَا مِنْ تفسيرِهِ إعرابًا.

---

(١) سورة آل عمران: ١١٨.

(٢) ينظر: التفسير الكبير ٨/٣٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٤.

(٤) تحفة الغريب ١/٨٨، ٨٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٧ /٥٦٣- ٥٦٦.

(٦) سورة الأنبياء: ٩٣.

(١) هما: شهاب الدين الحلبي وتلميذه السفاقسي، ينظر: غنية الأريب ٣/٣٧٥.

(الثَّالثُ): (مِنَ الجملِ مَا جَرَى فِيهِ خلافٌ: أمستأنفٌ أَمْ لَا؟ ولَهُ أمثلةٌ أَحَدُهَا: "أقومُ" مِنْ نحوِ قَوْلِكَ: "إِنْ قَامَ"[1] زيدٌ أَقُومُ).

(اعلمْ أَنَّهُ إِذَا كانَ الجزاءُ مضارعًا والشَّرْطُ ماضيًا؛ ففي ذلكَ الجزاءِ وجهانِ: الرَّفْعُ والجَزْمُ، والثَّاني أكثرُ، وعندَ (الكوفيّينَ)[2] يجبُ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الجَزْمَ في الجوابِ للجوارِ، فَإِذَا لَمْ يَنجزمِ الشَّرْطُ؛ لَمْ يَنجزمِ الجوابُ. قالَ الرَّضِيُّ: وعندَ النُّحاةِ: الرَّفْعُ في ذلكَ الجوابِ لأحدِ وجهينِ: إِمَّا لكونهِ في نيَّةِ التَّقديمِ، وإِمَّا لنيَّةِ "الفاءِ" قبلَ الفعلِ[3]. وفيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ هذينِ الوجهينِ مختصَّانِ بالضَّرورةِ، (وكلامُنا في السَّعَةِ، والأَولى أَنْ يقالَ لغيرِ عملِ "إِنْ"، وضعفتْ في هذهِ الصُّورةِ)[4] عَنْ جزمِ الجوابِ؛ لحيلولةِ الماضِي بينَها وبينهِ غيرَ معمولٍ فِيهِ، فلمَّا لَمْ يَعملْ في الشَّرْطِ؛ لَمْ يَعملْ في الجزاءِ؛ فتكونُ الأداةُ جازمةً لشيءٍ واحدٍ -وهُوَ الشَّرْطُ- تقديرًا، كَمَا تَجزمُ سائرُ الجوازمِ عملًا واحدًا كَـ"لَمْ" و"لَمَّا" و"لامِ الأمرِ" و"لَا النَّهْيِ"[5]).

(وذلكَ لأَنَّ المبرِّدَ يَرَى أَنَّهُ عَلَى إضمارِ "الفاءِ"، وسيبويهِ يَرَى أَنَّهُ مؤخَّرٌ مِنْ تقديمٍ، وأَنَّ الأصلَ: "أقومُ إِنْ قامَ زيدٌ"، وأَنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوفٌ[6]. ويؤيِّدُهُ التزامُهم في مثلِ ذلكَ كونَ الشَّرْطِ ماضيًا).

(وجهُ التَّأييدِ ضعفُ أداةِ الشَّرْطِ -حينئذٍ- عَنِ العملِ في الجوابِ؛ لحيلولةِ الماضِي بَيْنَهُمَا وبينَهُ غيرَ معمولٍ فِيهِ)[7].

وفي الشَّرْحِ: (وجهُ التَّأييدِ أَنَّهُ قَدِ استقرَّ مِنْ قواعدِهم أَنَّ الجوابَ مَتَى حُذِفَ؛ لَزِمَ مجيءُ الشَّرْطِ بصيغةِ الماضِي، والمضارعُ المقرونُ بِـ"لَمْ" و"لَا" يجيءُ عَلَى خلافِ ذلكَ، إِلَّا في

(١) طمس في "س".
(٢) طمس في "س".
(٣) شرح الكافية ٤/١٠٨.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) المنصف ٢/٣٤٦.
(٦) ينظر: الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٦٩.
(٧) المنصف ٢/٣٢٥.

الضَّرورةِ، فَلَا تقولُ: "أقومُ إنْ يقومُ زيدٌ" في السَّعَةِ)[1].

(فانبنَى عَلَى هَذَا مسألتانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ هَلْ يجوزُ "زيدًا إنْ أَتَانِي أُكْرِمُهُ" بنصبِ "زيدًا"؟، فسيبويهِ يُجِيزُهُ كَمَا يُجِيزُ "زيدًا أُكْرِمُهُ إنْ أَتَانِي". والقياسُ أَنَّ المبرِّدَ يمنعُهُ[2]؛ لأَنَّهُ في سياقِ أداةِ الشَّرْطِ؛ فَلَا يعملُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى الشَّرْطِ؛ فَلَا يُفَسِّرُ عاملًا فِيهِ).

(والثَّانيةُ: أَنَّهُ إِذَا جيءَ بعدَ هَذَا الفعلِ المرفوعِ بفعلٍ معطوفٍ: هَلْ يُجْزَمُ أَمْ لَا؟)

في الشَّرْحِ: (الظَّاهِرُ أَنَّ الجملةَ الاستفهاميَّةَ جوابٌ، فالفاءُ لازمةٌ لَا تُتركُ إلَّا في الضَّرورةِ – عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ في غيرِ مَا موضعٍ (واحدٍ)–[3]. والظَّاهِرُ أيضًا أَنَّ "أَمْ" مِنْ قَوْلِهِ: "هَلْ يُجْزَمُ أَمْ لَا؟" معادِلةٌ لِـ"هَلْ"، وفِيهِ كلامٌ مَرَّ في أوائلِ الكتابِ في موضعينِ، وقَدْ يُدَّعَى فِيهَا الانقطاعُ)[4].

(فَعَلَى قولِ سيبويهِ: لَا يجوزُ الجَزْمُ. وعَلَى قولِ المبرِّدِ: يَنبغي أَنْ يجوزَ الرَّفْعُ بالعطفِ عَلَى لفظِ الفعلِ، والجَزْمُ بالعطفِ عَلَى محلِّ الفاءِ المقدَّرةِ ومَا بعدَها).

في الشَّرْحِ :هَذَا الكلامُ ظاهرٌ في أَنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ ألفٍ لَا محلَّ لَهَا، وهُوَ خلافُ مَا يَأْتِي لَهُ مِنَ الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفاءِ جوابًا لشرطٍ جازمٍ في محلِّ جزمٍ[5]. وأقولُ: بَلْ هَذَا الكلامُ ظاهرٌ في أَنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ الفاءِ المقدَّرةِ؛ لَهَا محلٌّ مَعَ الفاءِ، وأَنَّ المحلَّ المجموعَ الفاءُ ومَا بعدَها؛ قَالَهُ الشمنيُّ[6].

(الثَّاني: "مُذْ" و"مُنْذُ" ومَا بعدَهما في نحوِ: "مَا رأيتُهُ مُذْ يومانِ"، فقالَ السيرافيُّ:

---

(١) تحفة الغريب ٨٩/١.

(٢) يقول المبرد: ألا ترى أنك لا تقول : "زيدًا إنْ يأتِ يكرمك" المقتضب ٦٨/٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحفة الغريب ٨٩/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) المنصف ٣٤٦/٢.

في موضعِ نصبٍ عَلَى الحالِ. وليسَ بشيءٍ؛ لعدمِ الرَّابطِ).

في الشَّرْحِ: (بَلْ هُوَ شيءٌ لَهُ وجهٌ؛ وذلكَ أَنَّ المعنَى عندَ بعضِهم: "بَيْنِي وبينَ لقائهِ يومانِ"؛ فالرَّابطُ -بحسبِ المعنَى- موجودٌ، ولَا يضرُّ كونُهُ -بحسبِ اللَّفْظِ- مفقودًا[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا عجيبٌ؛ فَإِنَّ الرَّابِطَ اللَّفْظِيَّ في الجملةِ الاسميَّةِ الحاليَّةِ لابدَّ مِنْهُ -لفظًا أَوْ تقديرًا-، وهُوَ إِمَّا "الواوُ" أَوِ "الضَّميرُ" أَوْ هُمَا، وسيذكرُ المصنِّفُ ذلكَ في البابِ الرَّابعِ في الأشياءِ الَّتِي تحتاجُ إِلَى الرَّابِطِ[2]).

(وقالَ الجمهورُ: مستأنفةٌ جوابًا لسؤالٍ تقديرُهُ عندَ مَنْ قَدَّرَ "مُذْ" مبتدأً[3]: "مَا أَمَدُ ذلكَ؟" وعندَ مَنْ قَدَّرَهَا خبرًا: "مَا بينكَ وبينَ لقائهِ"[4]).

(الثَّالثُ: جملةُ أفعالِ الاستثناءِ: "ليسَ" و"لَا يكونُ" و"خَلَا" و"عَدَا" و"حَاشَا"، فقالَ السيرافيُّ: حالٌ[5]؛ إِذِ المعنَى: "قامَ القومُ خَالِينَ عَنْ زيدٍ"، وجَوَّزَ الاستئنافَ، وأوجبَهُ ابنُ عصفورٍ.

فَإِنْ قلتَ: "جَاءَنِي رجالٌ لَيْسُوا زيدًا"؛ فالجملةُ صفةٌ)

في التَّعليقِ: في إيرادِ هَذَا المثالِ هُنَا نظرٌ مِنْ وجوهٍ: أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّ "رجالًا" نكرةٌ واقعةٌ في الإثباتِ؛ [٢٧٠/ب] فَلَا عمومَ لَهَا؛ فَلَا يُستثنَى مِنْهَا. وأَمَّا ثانيًا: فلأَنَّ اسمَ "ليسَ" الاستثنائيَّةِ لَا يُذْكَرُ لفظًا، بَلْ يكونُ بعضًا مضافًا إِلَى ضميرِ المستثنَى لازمَ الحذفِ عندَ ابنِ مالكٍ، أَوْ ضميرًا مستترًا عندَ غيرِه.

---

(١) تحفة الغريب ٨٩/١.

(٢) المنصف ٣٤٦/٢، ٣٤٧.

(٣) قدَّره ابنُ السراج ، الأصول في النحو ١٣٧/٢.

(٤) قدَّره الأخفش والزَّجَّاج ، همع الهوامع ٢٢٦/٢.

(٥) وصحت الحالية بمجيئها بعد المعرفة، في نحو: قامَ القومُ خلا زيدًا، وهو رأي ابن عصفور ، ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٥٧/٢.

وأَمَّا ثالثًا: فَلِمَا يلزمُ مِنَ الإخبارِ عَنِ الجماعةِ بالواحدِ. فتأمَّلْهُ[1].

(ولَا (يمتنعُ عِنْدِي أَنْ يقالَ: "جَاؤُوني لَيْسُوا زيدًا" عَلَى الحالِ).

في التَّعليقِ: إنْ كانَ الضَّميرُ مِنْ قَوْلِهِ: "جَاؤُونِي" عائدًا عَلَى نكرةٍ غيرِ عامَّةٍ.

فالأوجهُ الثَّلاثةُ السَّابقةُ واردةٌ هُنَا، وإنْ كانَ عائدًا[2] عَلَى عَامٍّ؛ فَإِنَّمَا يُرَدُّ الأخيرانِ فَقَطْ، ولكَ أَنْ تقولَ: لَمْ يُورِدِ المصنِّفُ المثالَ المتقدِّمَ: وهُوَ "جاءَنِي رجالٌ لَيْسُوا زيدًا" عَلَى أَنَّ "ليسَ" استثنائيَّةً؛ فَلَا يُرَدُّ كونُ النَّكرةِ لَا عمومَ لَهَا؛ فَلَا يُستثنَى مِنْهَا، وإِنَّمَا أَوْرَدَهُ عَلَى أَنَّهُ صفةٌ للنَّكرةِ عَلَى مَا هُوَ صريحُ كلامِهِ. وقَدْ نقلَ الرَّضِيُّ[3] وغيرُهُ عَنِ الخليلِ أَنَّهُ أجازَ أَنْ يوصفَ بِـ"ليسَ" ولَا يكونُ منكرًا أَوْ معرَّفًا باللامِ الجنسيَّةِ نحوَ: "جاءَنِي القومُ لَيْسُوا -أَوْ لَا يكونونَ- زيدًا"، فيلحقُهما -إِذَنْ- مَا يلحقُ الأفعالَ الموصوفَ بِهَا.

(الرَّابعُ: الجملةُ بعدَ "حَتَّى" الابتدائيَّةِ)

في الشَّرْحِ: (إِذَا فُرِضَ الكلامُ في "حَتَّى" الابتدائيَّةِ؟ امتنعَ جريانُ الخلافِ في الجملةِ الواقعةِ بعدَها: هَلْ لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ أَوْ لَا؟ فَإِنَّ القائلَ بِأَنَّ الجملةَ بعدَ "حَتَّى" في محلِّ جَرٍّ؛ لَا يَرَى "حَتَّى" ابتدائيَّةً. ومَنْ يَرَى الجملةَ استئنافيَّةً؛ يَرَى "حَتَّى" ابتدائيَّةً فمعَ بَتِّ القولِ بِأَنَّ "حَتَّى" ابتدائيَّةً؛ يتعيَّنُ استئنافُ الجملةِ الواقعةِ بعدَها، ولَا يُتصوَّرُ إجراءُ الخلافِ في هذهِ الحالةِ[4]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: قَدْ نقلَ المصنِّفُ عَنِ الزَّجَّاجِ وابنِ درستويهِ[5] أَنَّ الجملةَ بعدَ "حَتَّى" الابتدائيَّةِ في موضعِ جَرٍّ بِـ"حَتَّى".

فَإِنْ قِيلَ: مَا الفرقُ -حينئذٍ- بينَها وبينَ "حَتَّى" الجارَّةِ؟

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣١١.

(٢) طمس في "س".

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٩٠.

(٤) تحفة الغريب ١/٩٠.

(٥) هو: عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي، كان عالماً نحويًّا راويًا للأحاديث، يتبع المدرسة البصرية في النحو، توفي سنة ٣٤٧هـ، من تصانيفه: الإرشاد في النحو، والرد على المفضل الضبي، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ١/٢١٣، ووفيات الأعيان ٣/٤٤.

قُلنا أَنَّ هذهِ لَا يقعُ بعدَها إلَّا الجملةُ، وتلكَ لَا يقعُ بعدَها إلَّا المفردُ، كقولهِ -أَيْ: جريرَ-:

مَـــا زالـــتِ القَتْلَـــى تمـــجُّ دِمَاؤهَـــا **بدجلـــة (حَتَّـــى مَـــاءُ دِجْلَـــةَ**

في "الصِّحَاحِ": دَمٌ أَشْكَلُ: إذَا كانَ فِيهِ بياضٌ وحمرةٌ[٢]. قالَ ابنُ دريدٍ[٣]: إنَّمَا سُمِّيَ الدَّمُ "أَشْكَلَ"؛ للحمرةِ والبياضِ المختلِطَيْنِ فِيهِ[٤]).

(فقالَ الجمهورُ: مستأنفةٌ.

وعَنِ الزَّجَّاجِ وابنِ درستويهِ أَنَّهَا في موضعِ جَرٍّ بِـ"حَتَّى" -وقَدْ تَقَدَّمَ-).

البيتُ بكمالهِ في البابِ الأَوَّلِ في الحاءِ المهملةِ مِنْ فصلِ "حَتَّى"[٥].

(الجملةُ الثَّانيةُ: المعترضةُ بينَ شيئينِ؛ لإفادةِ الكلامِ تقويةً وتسديدًا أَوْ تحسينًا، وقَدْ وقعتْ في مواضعَ:

أَحَدُهَا: بينَ الفعلِ ومرفوعهِ، كقولهِ:

شَـــجَاكَ أَظُـــنُّ رَبْـــعُ الظَّاعِنِينَـــا) .....

(هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... ولَـــمْ يَعْبَـــأ بِعَـــذْلِ العَاذِلِينَـــا[٦].

---

(١) من الطويل، في ديوانه ٣٦٧، وشرح المفصل ٤٦٨/٤، والجنى الداني ٥٥٢/١، والمقاصد النحوية ١٨٦٧/٤، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١.

(٢) الصِّحَاح ١٧٣٦/٥.

(٣) جمهرة اللغة ٨٧٧/٢.

(٤) المنصف ٣٤٧/٢.

(٥) ينظر: المنصف ٣٤٧/٢.

(٦) من الوافر، بلا نسبةٍ في: تعليق الفرائد ١٦٤/٤، وشرح ابن الناظم ١٤٨/١، وتخليص الشواهد ٤٤٦/١، والمقاصد النحوية ٨٧٦/٢، وهمع الهوامع ٥٥٤/١.

الرَّبْعُ: الدَّارُ نفسُها أَوِ المحلَّةُ، وفي "الصِّحَاحِ": الشَّجْوُ: الهَمُّ والحزنُ، يقالُ: شجاهُ يشجوهُ شجوًا؛ إِذَا أَحْزَنَهُ، وأَشجاهُ يُشجيهِ إشجاءً؛ إِذَا أَغَصَّهُ، تقولُ مِنْهَا: يُشْجِي شَجًا[1].

وفي الشَّرْحِ: (إلغاءُ مَا بينَ الفعلِ ومرفوعهِ نحوَ: "قامَ ظننتُ زيدٌ" يجوزُ عندَ البصريِّينَ، ويجبُ عندَ الكوفيِّينَ، وقَوَّى ابنُ هشامٍ الخضراويُّ[2] وأبو حَيَّانَ مذهبَهم[3] بِأَنَّهُ إِنَّمَا ينتصبُ بِـ"ظننتُ" مَا كانَ مبتدأً قبلَ مجيئِها، ولَا يُبتدأُ بالاسمِ إِذَا تَقَدَّمَ الفعلُ، وهُوَ كلامٌ متَّجهٌ. وتمسَّكَ البصريُّونَ بمثلِ المصراعِ الَّذِي أَنشدَهُ المصنِّفُ؛ فَإِنَّهُ يُرْوَى برفعِ "رَبْع" ونصبهِ، وإِنَّمَا يتأَتَّى ذلكَ عَلَى رأيِهم، لَا عَلَى رأيِ الكوفيِّينَ، واعترضَ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ "شَجَاكَ" فعلٌ ومفعولٌ، بَلْ هُوَ مضافٌ ومضافٌ إِلَيْهِ، فَعَلَى تقديرِ رفعِ الرَّبْعِ: يكونُ "شَجَاكَ" مبتدأً، و"رَبْعُ الظَّاعنينَا" خبرًا عَنْهُ، والفعليَّةُ الواقعةُ بَيْنَهُمَا أُلْغِيَ فعلُها عَنِ العملِ؛ لأجلِ التَّوسُّطِ بينَ المعمولينِ -وهُوَ جائزٌ بِلَا قبحٍ-[4]).

(ويُرْوَى بنصبِ "رَبْع" عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ أَوَّلُ، و"شَجَاكَ" مفعولُهُ الثَّاني مقدَّمٌ، **وفيهِ ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إِلَيْه).**

وفي الشَّرْحِ: (وعَلَى تقديرِ نصبِ الرَّبْعِ: يكونُ "شَجَاكَ" منصوبًا بفتحةٍ مقدَّرةٍ عَلَى الألفِ؛ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ أَوَّلُ مقدَّمٌ، و"رَبْعَ الظَّاعنينَا" مفعولٌ ثانٍ، و"أظنُّ" عاملٌ، ولَا إلغاءَ، والمعنَى: إِنَّ سببَ حزنِكَ رَبْعُ الأحبابِ المرتحلِينَ باعتبارِ مَا تُثِيرُ بِهِ عندَكَ رؤيتُهُ خاليًا مِنْهُمْ مِنْ لوعةِ الفراقِ وتذكُّرِ أوقاتِ الأُنْسِ الفائتةِ. ومثلُ هَذَا عندَ مَنْ يَرَى "شَجَى" فعلًا، أَيْ: "أَحْزَنَكَ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ"، والإسنادُ مجازٌ مِنْ قبيلِ الإسنادِ [٢٧١/أ] إِلَى المسبِّبِ، أَيْ: أَحْزَنَكَ اللهُ عندَ رؤيةِ الرَّبْعِ الخَالِي مِنَ الأَحِبَّةِ[5]).

---

(١) ٦/ ٢٣٨٩، والمنصف ٣٤٨/٢.

(٢) هو: محمَّد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي، أبو عبدالله، من نحويِّي الأندلس، توفي سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢٦٧/١، والأعلام ١٣٨/٧.

(٣) ينظر: التصريح ٣٧٠/١.

(٤) تحفة الغريب ٩٢/١.

(٥) المصدر السابق.

(وقولِهِ:

وقَــدْ أَدْرَكَتْنِــي والحَــوَادِثُ) جَمَّــةٌ أَسِــنَّةُ قَــوْمٍ لَا ضِــعَافٍ ولَا عُــزْلِ[1]

(أَيْ: نوازلُ الدَّهْرِ الَّتِي وُجدتْ بعدَ أَنْ لَمْ تكنْ، **(جَمَّةٌ)** -بفتحِ الجيمِ-، أَيْ: كبيرةٌ، **(أَسِنَّةُ قومٍ)** الأَسِنَّةُ جمعُ سنانٍ، وهُوَ الحديدُ المشرفُ الَّذِي يُجْعَلُ في طرفِ الرُّمْحِ، والقومُ: اسمُ جمعٍ، **(لَا ضِعَافٍ)**: جمعُ ضعيفٍ، **(ولَا عُزْلٍ)**: جمعُ أعزلَ، وهُوَ الَّذِي لَا سلاحَ لَهُ، و"**ضِعَافٍ**" و"**عُزْلٍ**" مجروراتٍ -بالتَّبعيَّةِ- لِـ"قَوْمٍ". والظَّاهِرُ أَنَّ هذهِ "الواوَ" المقترنةَ بالجملةِ المعترضةِ "واوُ الاستئنافِ".

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا ليسَ موضعَهُ.

قلتُ: إِنَّمَا كانتِ الجملةُ -في الأصلِ- مؤخَّرةً عَمَّا هِيَ معترضةٌ بينَ أجزائِهِ، وكانتْ -حينئذٍ- للاستئنافِ، ثُمَّ قُدِّمَتْ وبقيتْ بحالِها؛ إيذانًا بِمَا كانتْ عليهِ.

(وهُوَ الظَّاهِرُ في قولِهِ) أَيْ: قيسِ بنِ زهيرٍ[2]:

(أَلَــمْ يَأْتِيــكَ والأَنْبَــاءُ تَنْمِــي بِمَــا لَاقَــتْ لَبُــونُ بَنِــي زِيَــادِ)[3]

جمعُ النبإِ، وهُوَ الخبرُ، **(تَنْمِي)** أَيْ: يشيعُ وينتشرُ في الأطرافِ، ومِنْهُ: نَمَى الخبرُ إِذَا شاعَ **(بِمَا لاقتْ لبونُ بني زيادٍ)**، واللَّبُونُ -هُنَا- جماعةُ الإبلِ ذاتِ اللبنِ، و"بنو زيادٍ": ربيعُ بنُ زيادٍ وأخواهُ.

وبعدَ هَذَا البيتِ:

---

(١) من الطويل، لرجل من بني دارم، وهو في: الخصائص ٣٣٢/١، وأمالي ابن الشجري ٣٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٤/٣، وشرح شواهد المغني ٨٠٧/٢.

(٢) هو: قيس بن زهير بن جذيمة العبسي الغطفاني، سيد غطفان وهو صاحب الفرسين المشهورين داحس والغبراء، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٤١٧/٥والأعلام ٢٠٦/٥.

(٣) من الوافر، لقيس بن زهير، في: شرح أبيات سيبويه ٢٢٣/١، ولسان العرب ٤٩٢/١٥، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١، وشرح شواهد المغني ٣٢٨/١، وخزانة الأدب ٣٦٧/٨.

ومَحْبَسُـــهَا عَلَـــى القرشـــيِّ تُشْـــرَى بِـــــأَدْرَاعٍ وأَسْـــــيَافٍ حِـــــدَادِ

والمَحْبَسُ -بفتحِ الموحَّدةِ-، والقرشيُّ: عبدُاللهِ بنُ جُدعانَ[1]، وتُشْرَى: تُبَاعُ، والأَدراعُ -بدالٍ مهملةٍ-: جمعُ درعٍ، وهِيَ مَا يُصنعُ مِنَ الحديدِ ليُلبسَ في الحربِ. وقِصَّةُ هَذَا الشِّعْرِ أَنَّ الرَّبيعَ بنَ زيادٍ[2] أخذَ لقيسِ بنِ زُهيرٍ درعًا، فأخذَ قيسٌ -بعدَ ذلكَ- إبلَ الرَّبيعِ وسَاقَهَا إِلَى مَكَّةَ، فَبَاعَهَا مِنَ ابنِ جدعانَ بأدراعٍ وأسيافٍ.

(عَلَى أَنَّ الباءَ زائدةٌ في الفاعلِ، ويحتملُ أَنْ يَأْتِيَ "وتَنْمِي" تنازعًا مَا، فَأُعْمِلَ الثَّاني، وأُضْمِرَ الفاعلُ في الأَوَّلِ؛ فَلَا اعتراضَ، ولَا زيادةَ، ولكنَّ المعنَى عَلَى الأَوَّلِ أَوْجَهُ؛ إِذِ الأَنْبَاءُ مِنْ شأنِها أَنْ تَنْمِي بِهَذَا وبغيرِهِ).

(فَقَدْ حَكَى في "فاعل" تَأْتِي مِنْ وجهينِ، وحَكَى غيرُهُ مِنْ وجهينِ آخرينِ، أَحَدُهُما: أَنَّهُ ضميرٌ يعودُ إِلَى البناءِ لدلالةِ قَوْلِهِ: "والأَنْبَاءُ تَنْمِي عليهِ". والثَّاني: أَنَّ "لبونَ" عَلَى حذفِ مضافٍ أَيْ: "لَمْ يَأْتِكَ خبرُ لبونِ بَنِي زيادٍ بِمَا لَاقَتْهُ"[3]).

(الثَّاني: بينَهُ وبينَ مفعولِهِ، كقولِهِ:

وبُـــدِّلَتْ والـــدَّهْرُ ذُو تَبَـــدُّلِ هَيْفًـــا دَبُـــورًا بالصَّـــبَا والشَّـــمْأَلِ[4]

(-بفتحِ الهاءِ وسكونِ الياءِ- مثلُ "الهُوفِ": بضمِ الهاءِ، وهِيَ ريحٌ حارَّةٌ تَأْتِي مِنْ قِبَلِ اليمنِ، وهِيَ النَّكباءُ الَّتِي تَجري بينَ الجنوبِ والدَّبُورِ مِنْ تحتِ مجرَى سُهيلٍ **(دَبُورًا)**، وهِيَ الغربيَّةُ، وفي المثلِ: "ذهبتْ هيفٌ لأديانِها" أَيْ: لعاداتِها؛ لأَنَّها تُجَفِّفُ كلَّ شيءٍ وتُيَبِّسُهُ، وهِيَ

---

(١) عبدالله بن جدعان القرشي التيمي الكناني، أحد سادات قريش، عُرف بالكرم والجود، ابن عم أبي قحافة والد أبي بكر الصديق، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٣٣/٤، والأعلام٢٨٩/٤.

(٢) الربيع بن زياد بن عبدالله بن سفيان العبسي، يُلقَّب بالكامل، من أشراف العرب بالجاهلية، له قصص وروايات وأخبار، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ٢٥٥/٢، والعقد الثمين ٩٠/٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) من الرجز، لأبي النجم في ديوانه: ٣٤٢، وهو في: الخصائص ٣٣٧/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٢، وهمع الهوامع ٣٢٩/٢، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢، وخزانة الأدب ٣٩١/٢.

عندَنا لَا تفعلُ ذلكَ، وإنَّمَا تفعلُهُ رِيحُ "الصَّبَا" المسمَّاةُ بالشَّرقيَّةِ **(بالصَّبَا)**، وهِيَ ريحٌ مَهَبُّهَا "المشترى"، تَهبُّ مِنْ مطلعِ الشَّمسِ إذَا استوَى اللَّيْلُ والنَّهَارُ، **(والشَّمْأَلُ)** -بفتحِ الشِّينِ وسكونِ الميمِ بعدَها همزةٌ مفتوحةٌ-: لغةٌ في "الشَّمَالِ" -بفتحِ الشِّينِ والميمِ وبعدَها ألفٌ-، قالَ في "الصِّحَاحِ": (وهِيَ ريحٌ تَهبُّ مِنْ ناحيةِ القطبِ)[1].

وقالَ البقنيُّ في "العدَّةِ"[2]: الرِّيَاحُ -عندَ العربِ- أربعٌ: الجنوبُ: وهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَنْ يمينكَ وأنتَ مستقبِلٌ مطلعَ الشَّمْسِ. والشَّمَالُ: وهِيَ الَّتِي تَأْتِي عَنْ يسارِكَ وأنتَ عَلَى تلكَ الهيئةِ، وهِيَ الشَّاميَّةُ. والصَّبَا: وهِيَ الَّتِي قِبَلَ وَجْهِكَ وأنتَ مستقبِلٌ مطلعَ الشَّمْسِ. والدَّبُورُ: وهِيَ الَّتِي تَهبُّ مِنْ خَلْفِكَ وأنتَ عَلَى تلكَ الهيئةِ. والنَّكباءُ: كُلُّ ريحٍ أَتَتْ بينَ مَهَبَّيْ ريحينِ مِنْ هذهِ الرِّيَاحِ؛ سُمِّيَتْ بذلكَ؛ لأَنَّهَا تَنَكَّبَتْ أَيْ: عَدَلَتْ عَنْ مهابِّ هذهِ الأربعِ. وقالَ بعضُهم: الصَّبَا: الرِّيحُ الشَّرقيَّةُ، وسُمِّيَتْ "صَبًا"؛ لمقابلتِها بابَ الكعبةِ بهبوبِها وكأَنَّهَا تَصْبُو إِلَيْهَا.

وفي البيتِ حُذِفَ حرفُ العطفِ، أَيْ: "هيفاءَ ودبورًا"، ودخلتِ الباءفيةُ عَلَى المتروكِ وجودِ الحاصلِ مِنْهَا -عَلَى مَا هُوَ الاستعمالُ المشهورُ-، وقَدْ سُمِعَ خِلَافُهُ. وعَلَى هَذَا جاءَ قولُ أَبِي تمَّامٍ[3]:

بِسَـــيْبِ أَبِي العَبَّـــاسِ بُـــدِّلَ أَزْلُنَـــا ... بخفـضٍ وصِـرْنَا بعـدَ جَـزْرٍ إِلَى مَـدِّ[4].

فأدخلَ الباءَ عَلَى الخفضِ، وهُوَ الحاصلُ وجودُ المتروكِ مِنْهَا -وهُوَ الأَزْلُ-، أَيْ: الضِّيقُ، والجزرُ: رجوعُ الماءِ إِلَى خَلْفٍ، والمَدُّ خِلَافُهُ[5]).

---

(١) ١٧٣٩/٥.

(٢) العدة في شرح البردة، وهو: عبدالله بن أحمد البقني، أبو الفرج الغرناطي،كان فقيهًا عالمًا إمامًا، ينظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٢٣٣/١.

(٣) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، قدَّمه الخليفةُ العباسي المعتصم على شعراء زمانه، عُرف شعره بالدُّوَّة والجزالة، توفي سنة ٢٣١هـ، من تصانيفه: ديوان الحماسة، ونقائض حرير والأخطل، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١٢/٢، والوافي بالوفيات ٢٤٥/١٠.

(٤) لم أقف عليه في ديوانه وغيره.

(٥) تحفة الغريب ٩٤/١،٩٣.

(والثَّالثُ: بينَ المبتدإِ وخبرِهِ، كقولِهِ:

وفِـــيهِنَّ والأَيَّـــامُ يَعْثِـــرْنَ بِـــالفَتَى نَـــــوَادِبُ لَا يَمْلَلْنَـــــهُ ونَـــــوَائِحُ[1]

(الَّذِي أَنشدَهُ أَبُو عليٍّ القَالِي لمعنِ بنِ أوسٍ[2]:

رأيـــتُ رجـــالًا يَكرهـــونَ بَنَـــاتِهِمْ وفِـــيهِن لَا تكْـــذِبُ نســـاءٌ صَوَالِـــحُ

وفِـــيهِنَّ والأَيَّـــامُ يَفْـــتِكْنَ بِـــالفَتَى خَـــــوَادِمُ لَا يَمْلَلْنَـــــهُ ونَـــــوَائِحُ

وفي كِلَا البيتينِ [٢٧١/ب] شاهدٌ لِمَا قَالَهُ المصنِّفُ، وضميرُ "يَمللنَهُ" فِيمَا أَنشدَهُ القَالي يعودُ إِلَى البعيدِ المفهومِ مِنْ قَوْلِهِ: "عَوَائِدُ"، وفِيمَا أَنشدَهُ المصنِّفُ النَّدْبُ المفهومُ مِنْ "نَوَادِبُ"[3]).

وجزمَ الشمنيُّ بِأَنَّ البيتَ الَّذِي أَنشدَهُ المصنِّفُ لمعنٍ[4].

(ومِنْهُ: الاعتراضُ بجملةِ الفعلِ الملغَى في نحوِ: "زيدٌ أظنُّ قائمٌ"، وبجملةِ الاختصاصِ في نحوِ قَوْلِهِ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-: "نحنُ -معاشرَ الأَنبياءِ- لَا نُوَرِّثُ"[5]).

(في "المطوَّلِ" أَنَّ جملةَ الاختصاصِ في محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ[6]، وكَذَا قالَ الرَّضِيُّ[7]

(١) من الطويل، لمعن بن أوس، في ديوانه ٨٥، وهو في: الخصائص ٣٠/١، وارتشاف الضرب ١٦١٥/٣، وشرح شواهد المغني ٨٠٨/٢، وهمع الهوامع ٣٢٨/٢، وخزانة الأدب ٢٦١/٧.

(٢) هو: معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام وأسلم، له مدائح في الصحابة، توفي سنة ٦٤هـ، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٢٤٢/٦، ومعجم المؤلفين٣١١/١٢.

(٣) تحفة الغريب ٩٤/١،٩٥.

(٤) ينظر: المنصف ٣٤٩/٢.

(٥) السنن الكبرى للنسائي ٩٨/٦،كتاب الفرائض (ذكر مواريث الأنبياء) الحديث رقم ٦٢٧٥، والتمهيد لما في الموطإ من المعاني والأسانيد ٢٩٥/١٤، الحديث رقم ٣٨، والاستذكار ٥٩١/٨، كتاب الكلام (باب ما جاء في تركة النبيّ ﷺ) الحديث رقم ٢٨.

(٦) ٤٣١.

(٧) شرح الكافية ٤٠٩/٤.

أيضًا، فَ"أَيُّ" في: "أَنَا أفعلُ كَذَا أَيُّهَا الرجلُ" مضمومٌ، (و"الرَّجُلُ" مرفوعٌ كَمَا في النِّدَاءِ)، والمجموعُ في محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ، وتقديرُهُ: "متخصِّصًا مِنْ بينِ الرِّجَالِ"، وقَدْ يقومُ مقامَ "أَيُّ" اسمٌ منصوبٌ، إمَّا معرَّفٌ باللَّامِ نحوُ: "العربُ أَقْرَى)[1] للضيفِ"، أَو مضافٌ نحوُ: "إِنَّا معاشرَ الأَنبياءِ لا نُوَرَّثُ"، ورُبَّمَا يكونُ عَلَمًا نحوَ:

بِنَا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ[2]

قالَ ابنُ الحاجبِ[3]: المعرَّفُ ليسَ منقولًا عَنِ النِّدَاءِ؛ لأَنَّ المنادَى لَا يكونُ ذَا لامٍ، ونحوُ: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" منقولٌ عَنْهُ قطعًا، والمضافُ يحتملُ أمرينِ:

النَّقْلُ: فيكونُ منصوبًا بياءٍ مقدَّرةٍ، وكونُهُ مثلَ المقربِ؛ فيكونُ منصوبًا بتقديرِ: "أَعْنِي" أَوْ "أَخُصُّ"[4]).

(وقولُ الشَّاعِرِ هَذَا مِنْ نظمِ امرأةٍ، لَا مِنْ نظمِ رجلٍ (ثُمَّ قِيلَ: لهندِ بنتِ عتبةَ زوجةِ أَبِي سفيانَ بنِ حربٍ؛ قالتْهُ قبلَ اسلامِها في يومِ "أُحُدٍ" تُحَرِّضُ بِهِ المشركينَ عَلَى قتالِ النَّبِيِّ. وقِيلَ: لهندِ بنتِ بياضةَ بنِ رباحِ بنِ طارقٍ الإياديِّ؛ قالتْهُ حينَ لقيتْ "إيادٌ" جيشَ الفُرْسِ بالجزيرةِ، وكانَ (رئيسَ)[5] (إيادٍ)[6] بياضةُ بنُ رباحِ بنِ طارقٍ الإياديُّ[7]). (وقِيلَ: لبنتِ الفندِ الزمانيِّ[8]):

(نحـــــنُ بنـــــاتُ طَـــــارِقْ نَمْشِـــــي عَلَـــــى النَّمَـــــارِقْ)[9]

---

(١) طمسٌ، وفي "س": الناس.

(٢) من الرجز، لرؤبة، في: ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢٣٤/٢، والمقاصد النحوية ١٧٧٧/٤، وهمع الهوامع ٣١/٢، وخزانة الأدب ٤١٣/٢.

(٣) ينظر: الكافية ٢٠/١.

(٤) المنصف ٣٤٩/٢.

(٥) في "س": الرئيس.

(٦) سقط من "س".

(٧) المنصف ٣٤٩/٢، ٣٥٠.

(٨) تحفة الغريب ٩٥/١.

(٩) من الرجز، لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإيادي، في: المخصص ١٣٩/٤، ولسان العرب ٣٦١/١٠، وشرح شواهد المغني ٨٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٠/٢.

(وبَعْدَهُ:

الـــــــمِسْكُ في المفَـــــــارِقْ والـــــــدُّرُّ في الـــــــمَخَانِقْ
إنْ يُقْبِلُـــــــوا نُعَـــــــانِقْ ونَبْسُـــــــطُ النَّمَـــــــارِقْ
أَوْ يُـــــــدْبِرُوا نُفَـــــــارِقْ فِـــــــرَاقَ غـــــــيرِ وَامِـــــــقْ

والمرادُ بطارقٍ هُوَ النَّجْمُ، واسْمُ رجلٍ، وقولُها: "ونفرشُ النَّمَارِقْ" يقتضِي أَنْ يكونَ الرَّوِيُّ ساكنًا في الكلِّ، وإلَّا لزمَ "الإقواءُ"، وهُوَ اختلافُ حركةِ الرَّوِيِّ بالفتحِ مَعَ غيرِهِ -وهُوَ قبيحٌ جدًّا-.

فَإِنْ قلتَ: فَمِنْ أَيِّ بحرٍ هَذَا؟ فَإِنَّا لَمْ نعهدْ مِثْلَهُ في الأوزانِ؟

قلتُ: هُوَ مِنْ "منهوكِ الرَّجَزِ"، إلَّا أَنَّهُ دَخَلَهُ "القَطْعُ" و"الخَبْنُ" -شذوذًا-؛ وذلكَ أَنَّ منهوكَهُ عبارةٌ عَنْ جزءَيْنِ كلٌّ مِنْهُمَا "مستفعلنْ"، كقولهِ[1]:

"يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ"، هَذَا هُوَ المعروفُ في استعمالهِ، وقَدْ جاءتْ هذهِ القطعةُ عَلَى "مستفعلنْ فعولُ"، فحُذفتْ نونُ "مستفعلنْ" الثَّاني وسُكِّنَتْ؛ لأَنَّهُ بالقطعِ، وحُذفتْ سِينُهِ -بالخبنِ-؛ فصارَ "مستفعلنْ" عَلَى زنةِ "فعولنْ"، غيرَ أَنَّهُ دخلَ في الأَوَّلِ مِنْ قَوْلِهَا: "نحنُ بناتُ طارقْ" "الطَّيُّ"، ومِنْ قَوْلِهَا: "ونفرشُ النَّمَارِقْ" وقولها: "فراقَ غيرِ وَامِقْ" "الخبنُ"[2]).

(وأَمَّا الاعتراضُ بِـ"كانَ" الزَّائدةِ في نحوِ قَوْلِهِ: "أَوَنَبِيٌّ كانَ مُوسَى؟" فالصَّحيحُ أَنَّهَا لَا فاعلَ لَهَا؛ فَلَا جملةَ).

(والرَّابعُ: بينَ مَا أَصْلُهُ المبتدأُ والخبرُ، كقولهِ:

وإِنِّـــي لَـــرَامٍ نَظْـــرَةً قِبَـــلَ الَّتِـــي لَعَلِّـــي وإِنْ شَـــطَّتْ نواهـــا أزورهـــا[3]

أَيْ: بعدتْ، **(نَوَاهَا)**: جهةُ قصدِها مِنَ السَّفَرِ، **(أَزُورُهَا)**. وسَيأتي هَذَا البيتُ في البابِ

(١) حديث لورقة بن نوفل، أي: ليتني أكون شابًا حين تظهر نبوة الرسول محمَّد ﷺ.

(٢) تحفة الغريب ٩٥، ٩٦.

(٣) من الطويل، للفرزدق، وهو في: مغني اللبيب ١/٥٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٠، وهمع الهوامع ١/٣٣٤، وخزانة الأدب ٦/١٥١.

"ثانيًا" في البابِ الخامسِ في النَّوْعِ الثَّامنِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ[1].

(وذلكَ عَلَى تقديرِ "أَزُورُهَا" خبرَ "لعلَّ"، وتقديرُ الصِّلَةِ محذوفةٌ: أَيْ: "الَّتِي أَقُولُ لَعَلَّي").

(احترزَ -بذلكَ- عَمَّا يَأْتِي في "الثَّامنِ" مِنْ تقديرِ "أَزُورُهَا" صلةً، وتقديرِ خبرِ "لعلَّ" محذوفًا[2]).

(وكقولِهِ:

لَعَلَّــكَ والــمَوْعُودُ حَــقٌّ لِقَــاؤُهُ بَــدَا لَــكَ فــي تِلْــكَ القَلُــوصِ بَــدَاءُ[3]

"القَلُوص" -بفتحِ القافِ-: الشَّابَّةُ مِنَ الإبلِ، وهُيَ بمنزلةِ الجاريةِ مِنَ النِّسَاءِ يُجْمَعُ عَلَى: قُلُصٍ وقَلَائِصَ، **(بَدَاءُ)**: أَيْ: انتقالُ الرَّأْيِ مِنْ شيءٍ إِلَى شيءٍ آخَرَ كانَ مجهولًا.

(وقولِهِ:

يَــا لَيْــتَ شِــعْرِي والــمُنَى) لَا تَنْفَــعُ هَــلْ أَغْــدُوَن يَوْمًــا وأَمْــرِي مُجْمَــعُ[4]

جمعُ "مُنْيَةٍ"، وهُوَ التَّمَنِّي، قالَ:

كَمُنْيَــةِ جَــابِرٍ؛ إِذْ قَــالَ لَيْــتِي أُصَــادِفُهُ وأُفْقِــدُ بَعْــضَ مَــالِي[5]

(لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُوَن) والظَّاهِرُ أَنَّهَا تَامَّةٌ، **(يومًا وأَمْرِي مُجْمَعُ)** (وهذهِ الجملةُ في محلِّ نصبٍ حالٌ، ويحتملُ النُّقصانَ؛ فتكونُ هذهِ الجملةُ الثَّانيةُ خبرًا لكنَّ اقترانَ الخبرِ بالواوِ قليلٌ، كَمَا سنعرفُهُ في الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، ومعنَى "مُجْمَعُ": معزومٌ عليهِ مضبوطٌ غيرُ

(١) ينظر: تحفة الغريب ٩٦/١.

(٢) المنصف ٣٥٠/٢.

(٣) من الطويل، لمحمَّد بن البشير، وهو في: الخصائص ٣٤١/١، وشرح شواهد المغني ٨١٠/٢، وهمع الهوامع ٣٢٨/٢، وخزانة الأدب ٢١٥/٩.

(٤) من الرجز لمحمد بن البشير، وهو في: تهذيب اللغة ٢٥٣/١، والخصائص ١٣٨/٢، وهمع الهوامع ٣٢٨/٢، وشرح شواهد المغني ٨١١/٢.

(٥) سبق تخريجه.

منتشرٍ[1]).

(إِذَا قِيلَ بِأَنَّ جملةَ الاستفهامِ خبرٌ عَلَى تأويلِ "شِعْرِي" بِـ"مَشْعُورِي"؛ لتكونَ الجملةُ نفسَ المبتدإِ؛ فَلَا تحتاجَ إِلَى رابطٍ. وأَمَّا إِذَا قِيلَ بِأَنَّ الخبرَ محذوفٌ، أَيْ: موجودٌ أَوْ أَنَّ "ليتَ" لَا خبرَ لَهَا هَاهُنَا؛ إِذِ المعنَى: "لَيْتَنِي أَشْعُرُ"، فالاعتراضُ [٢٧٢/أ] بينَ الشِّعْرِ ومعمولِهِ الَّذِي عُلِّقَ عَنْهُ بالاستفهامِ.

وقولِ الحماسيِّ:

إِنَّ الثَّمَـــــــانِينَ –وبُلِّغْتَهَـــــــا– قَـدْ أَحْوَجَـتْ سَـمْعِي إِلَـى تَرْجُمَـانِ)[2]

(في "الصِّحَاحِ" فقالَ: قَدْ ترجمَ كلامَهُ: إِذَا فَسَّرَهُ بلسانٍ[3]، ولكَ أَنْ تضمَّ التَّاءَ؛ لضمِّ الجيمِ؛ فظاهرُ كلامِهِ أَنَّ التَّاءَ زائدةٌ. وزادَ في "القاموسِ" حكايةَ لغةٍ ثالثةٍ، وهِيَ فتحُ التَّاءِ والجيمِ معًا كَـ"زَعْفَرَانَ")[4]، (قالَ: وقَدْ ترجمَ عَنْهُ، والفعلُ يدلُّ عَلَى أصالةِ التَّاءِ[5]، يَعني أَنَّ الثَّمانينَ سنةً الَّتِي انتهَى سِنُّهُ إِلَيْهَا أحدثتْ في سمعِهِ ثقلًا يَخْفَى مَعَهُ الكلامُ؛ فيحتاجُ إِلَى مترجمٍ يُبَلِّغُهُ إِيَّاهُ ويُكَرِّرُهُ عليهِ مِنْ قربٍ، والتَّرجمانُ: المفسِّرُ لِلِّسَانِ. واعلمْ أَنَّ الدُّعَاءَ للممدوحِ ببلوغِ الثَّمانينَ فِيهِ تأكيدٌ لتحقيقِ مقالةِ الشَّاعِرِ؛ لأَنَّهُ إِذَا بلغَ الثَّمانينَ صرفَهُ في احتياجِ سمعِهِ إِلَى ترجمانَ، وقَدْ قِيلَ أَنَّ هذهِ الجملةَ ليسَ فِيهَا تسديدٌ للكلامِ وتقويةٌ لَهُ إِلَّا بهذهِ الطَّريقةِ الموهمةِ للدَّعَاءِ عليهِ بالصَّيرورةِ إِلَى ضعفِ سمعِهِ واحتياجِهِ إِلَى ترجمانَ)[6].

وهَذَا سؤالٌ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عزُّ الدِّينِ بنُ عبدِالسَّلَامِ، وسَبَقَهُ إِلَيْهِ التنوخيُّ.

---

(١) تحفة الغريب ٩٧/١.

(٢) من السريع، لعوف بن محلم، في: تحرير التحبير ٢٩٢/١، ونهاية الأرب ١٤٧/٧، وشرح شواهد المغني ٨٢١/٢، وجواهر البلاغة ٢٠٤/١.

(٣) ١٩٢٨/٥.

(٤) المنصف ٣٥٠/١.

(٥) ١٠٨٢/١.

(٦) تحفة الغريب ٩٧/١.

(وقولِ ابنُ هَرْمَةَ[1]):

(-بفتحِ الهاءِ وسكونِ الرَّاءِ-)

(إنَّ سُـــــلَيْمَى واللهُ يَكْلَؤُهَـــــا) ضَـنَّتْ بِشَـيْءٍ مَـا كَـانَ يَرْزَؤُهَـا[2]

أَيْ: يحفظُها، "ضَنَّتْ": أَيْ: بخلتْ، (بشيءٍ مَا كانَ يَرْزَؤُهَا): أَيْ: يَنقصُها[3])، (يقالُ: "مَا رَزِيْتُهُ مَالَهُ": أَيْ: مَا نَقَصْتُهُ، مِنْ بابِ: عَلِمَ يعلمُ، فَإِنْ فتحتَ الزَّايَ؛ قلتَ: "رَزَأْتُ الرَّجُلَ" ومعناهُ: أَصبتُ مِنْهُ خيرًا[4])، (وهَذَا بيتٌ واحدٌ مقفًّى مِنْ بحرِ المنسرحِ[5]).

(وقولِ رؤبةَ:

إِنِّـــي وأَسْـــطَارٍ سُـــطِرْنَ سَـــطْرًا لَقَائِـــلٌ: يَـــا نَصْـــرُ نَصْـــرٌ نَصْـــرَا)[6]

(هَذَانِ بيتانِ مِنْ "مشطورِ السَّريعِ"، وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ أَوَّلَهُمَا مشيرًا إِلَى تمامهِ قريبًا في المسألةِ الَّتِي (عقدَها)[7] للأمورِ الَّتِي تميِّزُ المعترضةَ من الحاليَّةِ عندَ الاشتباهِ، وأنشدَ ثانيَهما في البابِ الرَّابعِ في ترجمةِ مَا افترقَ فيهِ عطفُ البيانِ والبدلِ، وقَدْ تبعَ المصنِّفُ سيبويهِ[8] في نسبةِ هَذَا الشِّعْرِ إِلَى رؤبةَ، وكفَى بِهِ قدوةً، لكنْ في "العبابِ" أَنَّ الصَّاغانيَّ[9] قالَ: أنشدَ سيبويهِ هَذَا

(١) هو: إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هرمة القرشي، شاعر غزل من سكان المدينة، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي سنة ١٧٦هـ، ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء ٢٠/١، وتاريخ الإسلام ٨٠٩/٣.

(٢) من المنسرح، وهو لإبراهيم بن هرمة، في أمالي ابن الشجري ٣٢٨/١، ومغني اللبيب ٥٠٨/١، وشرح شواهد المغني ٨٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٦/٣.

(٣) المنصف ٣٥١/٢.

(٤) تحفة الغريب ٩٨/١.

(٥) المنصف ٣٥١/٢.

(٦) من الرجز، لرؤبة، في: ملحق ديوانه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢، والمقتضب ٢٠٩/٤، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح ابن الناظم ٣٦٧/١.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) الكتاب ١٨٥/٢.

(٩) هو: الحسن بن محمَّد بن الحسن بن حيدر الصاغاني، أبو الفضائل، محدِّث، فقيه حنفي، لغوي، توفي سنة ٦٥٠هـ، من تصانيفه: كتاب الموضوعات، وشرح البخاري، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٥٠/١٢، وقلادة =

البيتَ لرؤبةَ، وليسَ لرؤبةَ، وهُوَ مَعَ ذلكَ تصحيفٌ[1]، والرِّوايةُ:

"يَا نَضْرُ نَضْرٌ" بالضَّادِ المعجمةِ، و"نضرٌ" هَذَا (حاجبُ)[2] نصرِ بنِ سَيَّارٍ، و"الأسطارُ" جمعُ سطرٍ -بفتحِ الطَّاءِ-، وهُوَ الخَطُّ مثلُ: سببٌ وأسبابٌ، ولَا يَنبغي أَنْ يُجعلَ جمعَ "سَطْرٍ" بسكونِ الطَّاءِ؛ لأَنَّ جمعَ "فَعْلٍ" بسكونِ العينِ الصَّحيحةِ عَلَى "أَفْعَالٍ" قليلٌ، كَـ"فرحٍ وأفراحٍ"، والمرادُ بِـ"نَصْرَ" -المنصوبَ-: العطاءُ، و"نصرُ" -الأَوَّلُ- مُنَادًى، والثَّاني تأكيدٌ لفظيٌّ اتبعَ عَلَى اللَّفْظِ. قالَ الرَّضِيُّ: وفي جعلِ أَبِي عليٍّ "يَا زيدُ زيدٌ" بدلًا، وجعلِ سيبويهِ إِيَّاهُ عطفَ بيانٍ نظرًا؛ لأَنَّ البدلَ وعطفَ البيانِ يفيدانِ مَا يفيدُهُ الأَوَّلُ مِنْ غيرِ معنَى التَّأكيدِ. والثَّاني فِيمَا نحنُ فِيهِ لَا يفيدُ إِلَّا التَّأكيدَ، فَإِنْ وصفتَ الثَّاني نحوَ: "يَا زيدُ زيدٌ الطَّويلُ" فأبو عمرٍو يضمُّ الثَّاني أيضًا عَلَى أَنَّهُ توكيدٌ لفظيٌّ للأَوَّلِ موصوفٌ أَوْ بدلٌ مِنْهُ؛ بِمَا حصلَ لَهُ مِنَ الوصفِ كَمَا في قولِهِ تَعَالَى: (بالنَّاصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ). ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ الثَّاني مَعَ وصفِهِ وصفًا للأَوَّلِ (كَمَا ذَكرنا في "لزيدٍ صوتٌ حسنٌ")[3]؛ لأَنَّ العَلَمَ لَا يوصفُ بِهِ. وحَكَى يونسُ عَنْ رؤبةَ أَنَّهُ كانَ يقولُ: "يَا زيدُ زيدَ الطويلُ" بنصبِ "زيدٍ" الثَّاني عَلَى أَنَّهُ توكيدٌ مثلُ: "يَا تميمُ أجمعينَ"؛ فَلَا يمتنعُ -إِذَنْ- رَفْعُهُ. إِلَى هُنَا كلامُهُ.

في الشَّرْحِ: إِنَّمَا أنشدَ الجوهريُّ هَذَا الشِّعْرَ لرؤبةَ بنصبِ "نَصْر" الثَّاني، ليسَ بتابعٍ، وإِنَّمَا هُوَ مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ. انتهى[4]).

(وقولِ كثيرٍ[5]:

=النحره/٣٠٩.

(١) ذكره الصاغاني في التكملة والذيل والصلة ٣/٢١١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحفة الغريب ١/ ٩٨،٩٩.

(٥) هو: كثيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، من فحول الشعراء، عُرف بعشقه لعزة بنت جميل، توفي سنة ١١٠هـ، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/١٠٦، والأعلام ٥/٢١٩.

وإنِّـــي وتَهْيَـــامِي بِعَـــزَّةَ بَعْـــدَمَا تَخَلَّيْـــتُ مِمَّـــا بَيْنَنَـــا وتَخَلَّـــتِ
لَكَالْـــمُرْتَجِي ظِـــلَّ الغَمَامَـــةِ كُلَّـــمَا تَبَـــوَّأَ مِنْهَـــا لِلْمَقِيـــلِ اضْـــمَحَلَّتِ[1]

(بمعنَى: هيامٍ، وهُوَ شبهُ جنونٍ مِنَ العشقِ، (**بِعَزَّةَ بعدَما ... تخلَّيتُ**) أَيْ: تنحَّيتُ، (**مِمَّا بينَنا وتخلَّتِ**) أَيْ: تَنحَّتِ، وهُوَ بالخاءِ المعجمةِ فِيهِمَا، (**لَكَالمرتَجِي ظِلَّ الغَمَامةِ كلَّما ... تبوَّأَ**) أَيْ: اتَّخَذَ مباءَةً، أَيْ: منزلًا، و"مِنْ" في قولِهِ: (**مِنْهَا**) للتَّعليلِ، أَيْ: كلَّما اتَّخَذَ لأجلِ الغمامةِ منزلًا، (**للمَقِيلِ**) أَيْ: قيلولتَهُ في وقتِ الحرِّ، (**اضمحلَّتْ**) تلكَ الغمامةُ، أَيْ: تَقشَّعتْ وذَهبتْ[2]).

(**قالَ أَبُو عليٍّ: "تَهيامي بِعَزَّةَ" جملةٌ معترضةٌ بينَ اسمِ "إنَّ" وخبرِها**[3]**، وقالَ أَبُو الفتحِ: يجوزُ أَنْ تكونَ "الواوُ" للقَسَمِ**[4]).

(والجملةُ -عَلَى كِلَا القولينِ- معترضةٌ، لكنَّ الاعتراضَ عَلَى قولِ أَبِي عليٍّ -يَعني: الفارسيَّ- بجملةٍ اسميَّةٍ والواوُ اعتراضيَّةٌ. وعَلَى رأيِ أَبِي الفتحِ -يَعني: ابنَ جنِّي- بجملةٍ فعليَّةٍ والواوُ قَسَمِيَّةٌ[5]).

(**كَقَوْلِكَ: "إنِّي وَحُبِّكَ لَضَنِينٌ بِكَ"، فتكونُ الباءُ متعلِّقةً بالتَّهيامِ، لَا بخبرٍ محذوفٍ**).

والخامسُ: [٢٧٢/ب] بينَ الشَّرْطِ وجوابِهِ، نحوُ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾[6]، **ونحوُ:** ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[1]، **ونحوُ:** ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا

(١) من الطويل، لكثيِّر عزة، في ديوانه ١٠٣، والخصائص ٣٩٦/٣، ولسان العرب٦٢٦/١٢، والمقاصد النحوية ٨٦٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨١٥/٢، وخزانة الأدب ٢١٤/٥.

(٢) تحفة الغريب ١٠٠/١.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٥٠/١.

(٤) الخصائص ٣٤١/١.

(٥) تحفة الغريب ١٠٠/١.

(٦) سورة النحل: ١٠١.

(١) سورة البقرة: ٢٤.

﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾[1]؛ قَالَهُ جماعةٌ، مِنْهُمْ ابنُ مالكٍ. والظَّاهِرُ أَنَّ الجوابَ ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾

(-بحسب اللَّفْظِ- قائمٌ مقامَ الجوابِ[2]).

في الشَّرْحِ: (لأَنَّ الجوابَ مسبَّبٌ عَنِ الشَّرْطِ -عندَ المصنِّفِ وجماعةٍ-، وهُنَا ليسَ كذلكَ؛ لأَنَّ أولويَّةَ اللهِ تَعَالَى بِهِمَا ثابتةٌ عَلَى كُلِّ حالٍ -سواءٌ وُجِدَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يوجدْ-، والجوابُ محذوفٌ، والتَّقديرُ: فَلَا بأسَ. وقَدْ صَرَّحَ المصنِّفُ -في البابِ الخامسِ في تراجمِ المحذوفِ في التَّنبيهِ الَّذِي (ذكرَهُ في آخرِ ترجمةِ حذفِ جملةِ جوابِ الشَّرْطِ- بِأَنَّ التَّحقيقَ أَنَّ حذفَ مِنَ الجوابِ مثلَ: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ﴾ أَيْ: فَلْيُبَادِرِ العملَ؛ ﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾[3]، و﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾ أَيْ: فاعلمْ أَنَّهُ غنيٌّ عَنْ جهرِكَ[4]؛ ﴿يَعْلَمُ السِّرَّ﴾[5]، و﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ أَيْ: فتصبَّرْ؛ ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[6]، ﴿وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ أَيْ: يفعلُ الفواحشَ والمنكراتِ؛ ﴿فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾[7]، ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ أَيْ: يغلبُ، ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[8]، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ أَيْ: فَلَا تُؤْذُوهُنَّ بقولٍ ولَا فعلٍ؛ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[9]، ﴿فَإِن تَوَلَّوْا﴾ أَيْ: فَلَا لومَ عليَّ؛ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[10] ومعنَى ذلكَ كُلِّهِ عَلَى مَا ذكرَ مِنْ أَنَّهُ لابدَّ مِنَ اعتبارِ كونِ الجوابِ مسبَّبًا عَنِ الشَّرْطِ؛ فاحتيجَ إِلَى هَذَا التَّقديرِ[1]).

---

(١) سورة النساء: ١٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٦، والمنصف ٢/٣٥٠.

(٣) سورة العنكبوت: ٥.

(٤) طمس في "س".

(٥) سورة طه: ٧.

(٦) فاطر: ٤.

(٧) سورة النور: ٢١.

(٨) سورة المائدة: ٥٦.

(٩) سورة البقرة: ٢٢٧.

(١٠) سورة هود: ٥٧.

(١) تحفة الغريب ١/١٠١.

قالَ الشمنيُّ: (وذلكَ أَنَّهُ لابدَّ مِنْ كونِ الجوابِ مسبَّبًا عَنِ الشَّرْطِ، وإتيانُ أجلِ اللهِ في المثالِ الأَوَّلِ ليسَ مسبَّبًا عَنْ رجائِنا اللهَ تَعَالَى؛ فكذلكَ -هَهُنَا- أولويَّةُ اللهِ بِهِمَا ليستْ مسبَّبةً عَنِ الكونِ غنيًّا أَو فقيرًا. انتهى[1]).

وفي الشَّرْحِ والتَّعليقِ: وحينئذٍ؛ فَمَا استظهرَهُ المصنِّفُ هُنَا مِنْ أَنَّ الجوابَ هُوَ: "فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا" خارجٌ عَنِ التَّحقيقِ[2].

(ولَا يَرُدُّ ذلكَ تثنيةُ الضَّميرِ كَمَا تَوَهَّمُوا؛ لأَنَّ "أَوْ" -هُنَا- للتَّنويعِ، وحُكْمُهَا حكمُ "الواوِ" في وجوبِ المطابقةِ)

قَدْ يقالُ: يردُّ عَلَى دَعواهُ وجوبُ المطابقةِ في حالِ العطفِ بالواوِ، مثلَ قَوْلِكَ: "إِذَا جَاءَكَ واحدٌ مِنْ زيدٍ أَوْ عمرٍو فَأَكْرِمْهُ". قالَ في "حاشيةِ التَّسهيلِ"[3]: الظَّاهِرُ -في هَذَا- أَنَّ الضَّميرَ يكونُ موحَّدًا -وإِنْ كانَ العطفُ بالواوِ-؛ لأَنَّ الحكمَ عَلَى واحدٍ لَا عَلَى اثنينِ، وإِذَا قلتَ: "مَا جاءَنِي زيدٌ وعمرٌو إِلَّا وأَكْرَمْتُهُ"؛ فالحكمُ كذلكَ؛ إِذِ المعنَى: "مَا جاءَنِي واحدٌ مِنْهُمَا إِلَّا وأَكرمتُهُ"، لَا "مَا جاءَنِي" بمجموعِهما[4].

(نصَّ عليهِ الأُبَّذِيُّ)

(-بهمزةٍ مضمومةٍ وباءٍ موحَّدةٍ مشدَّدةٍ مفتوحةٍ وذالٍ معجمةٍ- منسوبٌ إِلَى "أُبَّذَةٍ" -بلدٍ مِنْ بلادِ الأَندلسِ-[5]).

في الشَّرْحِ: (هَكَذَا ضبطتُهُ عَنْ شيخِنا برهانِ الدِّينِ الأَندلسيِّ -وهُوَ أَعْرَفُ بإقليمِهِ-، لكنْ في "القاموسِ"[1] -في بابِ الدَّالِ المهملةِ-: "وأبدةُ، -كَ"مقبرةٍ"-: بلدٌ بالأَندلسِ")[2].

---

(١) المنصف ٢/٣٥١.

(٢) ينظر: تحفة الغريب ١/١٠١.

(٣) حاشية التسهيل للدماميني : لم أعثر عليها.

(٤) ينظر: تحفة الغريب ١/١٠١.

(٥) المنصف ٢/٣٥٢.

(١) القاموس المحيط ١/٢٦٤.

(٢) تحفة الغريب ١/١٠٢.

انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: أخبرَني بعضُ فضلاءِ الأندلسيِّينَ الأحبارِ أَنَّهُمْ لَا يَقولونَها إِلَّا بالمهملةِ، وأَنَّها بيدِ الفرنجِ، وهُمْ يَقولونها بالمعجمةِ مَعَ تحريفٍ في لفظِها). انتهى[1].

(وهُوَ الحقُّ. أَمَّا قولُ ابنِ عصفورٍ إنَّ تثنيةَ الضَّميرِ في الآيةِ شَاذَّةٌ؛ فباطلٌ)

في الشَّرْحِ: (وأَمَّا مَا نَقَلَهُ المصنِّفُ -هُنَا- عَنِ الأُبَّدِيِّ[2] ، فَقَدْ حَكَى في حواشيهِ عَنِ ابنِ عصفورٍ أَنَّهُ قالَ: إِنْ كانتْ "أَوْ" جائزًا فِيهَا الجمعُ بنيَّةِ المتعاطفَيْنِ جازَ الإفرادُ والجمعُ نحوَ: "الحسنُ أَوِ ابنُ سيرينَ جَالِسْهُ، أَوْ جَالِسْهُمَا"، و"الآثِمُ أَوِ الكفورُ لَا تُطِعْهُ، أَوْ لَا تُطِعْهُمَا"، قالَ: وهَذَا هُوَ التَّحقيقُ، ونصَّ عليهِ الأُبَّدِيُّ. فتأمَّلْ هَذَا: هَلْ هُوَ كَمَا حَكاهُ في "المغني" أَوْ لَا؟ وفي قولِهِ: تثنيةُ الضَّميرِ مسامحةٌ؛ إِذِ الضَّميرُ لَا يُثَنَّى ولَا يُجْمَعُ، وإِنَّمَا يعودُ عَلَى اثنينِ نحوِ: "زيدٌ وعمرٌو قَامَا"، أَو مثنًّى كَـ:"الزَّيْدانِ ذَهَبَا"، أَوْ عَلَى جماعةٍ نحوِ: "زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ ذَهَبُوا"، أَوْ جمعٍ نحوِ: "الزَّيْدُونَ قَامُوا". انتهى[3]).

وفي التَّعليقِ: (ولَا بأسَ بحكمِ الضَّميرِ الرَّاجعِ إِلَى مَا تقدَّمَ في العطفِ، فَفِيهِ تفصيلٌ، قالَ الرَّضِيُّ: (كُلُّ ضميرٍ راجعٍ إِلَى المعطوفِ بالواوِ (أَوْ "حَتَّى")[4]؛ يجبُ تطابقُهما مطلقًا نحوَ: "زيدٌ وعمرٌو جاءَني"، و"ماتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنبياءُ وفَنَوْا"، والضَّمير للمعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، قالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾[5]، [٢٧٣/أ] ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾،فالمعنَى: ولَا ينفقونَ الكنوزَ؛ لدلالةِ "يَكنزونَ" (عَلَى الكنوزِ)[1]، وقولِهِ:

---

(١) المنصف ٣٥٢/٢.

(٢) هو: عليّ بن محمَّد بن محمَّد بن عبدالرحمن الخشني الأبدي، أبو الحسن، لازم الشلوبين حتى صار إمامًا في النحو واللغة، توفي سنة ٦٨٠هـ، من تصانيفه: إملاء على كتاب سيبويه، وإملاء على الإيضاح والجمل، ينظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمة النحاة واللغة ٢١٧/١، وبغية الوعاة ١٩٩/٢.

(٣) تحفة الغريب ١٠١/١، ١٠٢.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سورة التوبة: ٣٤.

(١) سقط من الأصل.

﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[1] أَيْ: يُرْضُوا أَحَدَهُمَا؛ لأَنَّ إرضاءَ أَحَدِهِمَا إرضاءُ الآخَرِ، ونحوَ: "زيدٌ وعمرٌو قامَ" عَلَى حذفِ الخبرِ مِنَ الأَوَّلِ؛ اكتفاءً بخبرِ الثَّاني، وكَذَا نحوُ: "زيدٌ قامَ وعمرٌو" عَلَى حذفِ الخبرِ مِنَ الثَّاني؛ اكتفاءً بخبرِ الأَوَّلِ، أَيْ: "وعمرٌو كذلكَ". وفي الموضعينِ ليسَ المبتدأُ وَحْدَهُ عطفًا عَلَى المبتدإِ؛ إِذْ لَوْ كانَ؛ لقلتَ: "فَأَمَّا". وأَمَّا الفاءُ وثُمَّ: فَإِنْ كانَ الضَّميرُ فِيمَا هُوَ في مقامِ الخبرِ عَنِ المعطوفِ عليهِ؛ فَفِي مطابقتهِ لَهُمَا خلافٌ، قالَ بعضُهم: يجبُ حذفُ الخبرِ مِنْ أَحَدِهِمَا: إِمَّا مِنَ الأَوَّلِ نحوَ: "زيدٌ فعمرٌو قامَ" و"زيدٌ ثُمَّ عمرٌو قامَ" أَيْ: "زيدٌ قامَ فعمرٌو قامَ". وإِمَّا من الثَّاني نحوَ: "زيدٌ قامَ فعمرٌو"، أَيْ: فعمرٌو قامَ" أَوْ "فعمرٌو كذلكَ". قالُوا: ولَا يجوزُ المطابقةُ؛ لأَنَّ تفاوتَهما (في التَّرتيبِ يمنعُ اشتراكَهما في الإضمارِ، وأجازَ الباقونَ مطابقةَ الضَّميرِ، وهُوَ الحقُّ نحوَ: "زيدٌ ثُمَّ عمرٌو قامَا"؛ إِذِ الاشتراكُ في الضَّميرِ لَا يدلُّ عَلَى انتفاءِ التَّرتيبِ حَتَّى تتناقضَ "الفاءُ" و"ثُمَّ"، وقَدْ يقالُ: "قامَ الرَّجُلَانِ" مَعَ ترتُّبِ قيامِهما، والإضمارُ والإظهارُ -في هَذَا- سواءٌ؛ فَـ"قامَا" و"قَامَا الرَّجُلَانِ")[2] سواءٌ في احتمالِ اجتماعِ القيامينِ وترتُّبِهما، وإِنْ لَمْ يكنِ الضَّميرُ في الخبرِ المذكورِ؛ وجبتِ المطابقةُ اتِّفاقًا نحوَ: "جاءَني زيدٌ فعمرٌو فقمتُ لَهُمَا"، و"جاءَني زيدٌ ثُمَّ بكرٌ وهُمَا صديقانِ"، وأَمَّا "لَا" و"لكنْ" و"بَلْ" و"أَمْ" و"أَوْ" و"أَمَّا"؛ فمطابقةُ الضَّميرِ مَعَهَا وتَرْكُهُ موكولانِ إِلَى قصدِ المتكلِّمِ، فَإِنْ قصدتَ أَحَدَهُمَا وذلكَ واجبٌ في الإخبارِ عَنِ المعطوفِ بِهِا مَعَ المعطوفِ عليهَا متبدَّلينِ؛ وجبَ إفرادُ الضَّميرِ نحوَ: "زيدٌ لَا عمرٌو جاءَني"، و"زيدٌ بَلْ عمرٌو قامَ"، وكَذَا قولُ "زيدٌ أَوْ هندٌ جاءَني؛ إِذِ المعنَى: أَحَدُهُمَا، والغلبةُ للتَّذكيرِ، وتقولُ في غيرِ الخبرِ عَنِ المبتدإِ: "جاءَني إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرٌو فأكرمتُهُ"، و"زيدًا ضربتُ أَمْ عمرًا فأوجعتُهُ"، و"مَا جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو جاءَني فأكرمتُهُ". فَإِنْ قصدتَ -بالضَّميرِ- كِلَيْهِمَا؛ وجبتِ المطابقةُ نحو: "زيدٌ لَا عمرٌو جاءَني مَعَ أَنِّي دَعوتُهما"، و"زيدٌ وعمرٌو جاءَني وقَدْ حَيَّيْتُهما وأكرمتُهما"، وتقولُ في "أَوْ" الَّتِي للإباحةِ: "جَالِسِ الحسنَ أَوِ ابنَ سيرينَ وبَاحِثْهُ"، ويجوزُ: "وبَاحِثْهُمَا"، وكَذَا تقولُ: "هَذَا (إِمَّا)[1] جوهرٌ

(١) سورة التوبة: ٦٢.

(٢) طمس في "س".

(١) سقط من الأصل.

أَوْ عَرَضٌ"، (و"إمَّا (جوهرٌ))[1] أَوْ عَرَضٌ"، ثُمَّ تقولُ: "وهُمَا محدِّثانِ" قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾[2]، (فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا، أَوْ ليسَ، أَوْ بمعنَى الواوِ، كَمَا قالَ بعضُهم: والمعنَى: إنْ يَكُنْ غنيًّا أَوْ فقيرًا)[3]؛ فَلَا بأسَ؛ فَإِنَّ اللهَ أَوْلَى بالغنيِّ والفقيرِ معًا، وإنَّمَا قالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[4] -بإفرادِ الضَّميرِ- مَعَ أَنَّ الانفضاضِ إِلَيْهِمَا معًا؛ لأَنَّ الضَّميرَ راجعٌ إِلَى الرَّويَّةِ المدلولِ عَلَيْهَا بقولِهِ: ﴿رَأَوْا﴾ ولَا يُستنكرُ عودُ ضميرِ الاثنينِ إِلَى المعطوفِ بِـ"أَوْ" مَعَ المعطوفِ عليهِ -وإنْ كانَ المرادُ أَحَدَهُمَا-؛ لأَنَّهُ لـمَّا استُعملتْ "أَوْ" كثيرًا في الإباحةِ؛ فجازَ الجمعُ بَيْنَهُمَا نحوَ: "جالسِ الحسنَ أَوِ ابنَ سيرينَ" صارَ كالواوِ؛ ولِهَذَا جازَ (قَوْلُهُ)[5]:

وَكَانَ سِيَّان أَنْ لَا يُسْرِحُوا نَعَمًا أَو يُسْرِحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ[6]

الشَّرْحُ: فقالَ -مَعَ "سِيَّانَ"-: "أَوْ يُسرحوهُ"، والحقُّ: "ويُسرحوهُ"، وتقولُ: "أزيدًا ضربتَ (أَوْ)[7] عمرًا؟" -وهُمَا مستحقَّانِ (للضَّرْبِ)-[8] و"مَا جاءَنِي زيدٌ لكنْ عمرٌو -أَوْ "بَلْ عمرٌو"- وقَدْ دَعوتُهما"[9]). انتهى. وحيثُ قُلنا بوجوبِ المطابقةِ أَوْ إفرادِ الضَّميرِ؛ فَلَا يختصُّ ذلكَ ببابِ الخبرِ، بَلْ يجري في الحالِ والصِّفةِ وغيرِهما وعَلَى الجملةِ؛ فذلكَ ثابتٌ حيثُ يكونُ الضَّميرُ في جملةٍ مِنْهَا المتعاطفانِ، وفي جملةٍ مرتبطةٍ بَيْنَهُمَا ارتباطَ الحاليَّةِ والوصفيَّةِ ونحوِهما[1]).

---

(١) سقط من "س"، مكررة في الأصل.

(٢) سورة النساء: ١٣٥.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سورة الجمعة: ١١.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) من البسيط، لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/١٠٧،و الإيضاح العضدي ١/٢٨٥، والخصائص ١/٣٤٩، وانحكم ٨/٦٣٩، وشرح المفصل ٣/١٣٢، وشرح شواهد المغني ١/١٩٨.

(٧) في "س": أم.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) شرح الكافية ٢/ ٣٥١-٣٥٣.

(١) ٢٠٠-٢٠٤.

(كبطلانِ قَوْلِهِ مثلَ ذلكَ في إفرادِ الضَّميرِ في ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[1] وفي ذلكَ ثلاثةُ أوجهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ (أَحَقُّ) خبرٌ عَنْهُمَا، وسَهَّلَ إفرادَ الضَّميرِ أمرانِ: معنويٌّ، وهُوَ أَنَّ إرضاءَ اللهِ سُبْحَانَهُ إرضاءٌ لرسولِهِ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-، وبالعكسِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾[2])

(وقَدْ تعرَّضَ الزَّمخشريُّ إلَى الآيةِ الأُولى في أَوَّلِ سورةِ البقرةِ عندَ الكلامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾[3]، وحاصلُ مَا قَالَهُ فِيهَا -هُوَ وشارحُو كلامِهِ- أَنَّ الضَّميرَ وُجِدَ دلالةً عَلَى أَنَّ المقصودَ إرضاءُ [٢٧٣/ب] الرَّسُولِ، وإِنَّمَا ذُكِرَ اللهُ تَعَالَى؛ لإفادةِ قُوَّةِ اختصاصِ الرَّسُولِ بِهِ (وكونِهِ)[4] بمكانٍ مِنْهُ، وكذلكَ "يُؤْذُونَ اللهَ ورسولَهُ"؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُؤْذُونَ -حقيقةً- إِلَّا الرَّسُولَ وَحْدَهُ[5]، ومِثْلُهُ -في إفادةِ قُوَّةَ اختصاصِ المعطوفِ بالمعطوفِ عليهِ- قَوْلُكَ: "أعجبَنِي زيدٌ وكَرَمُهُ"؛ دلالةً عَلَى أَنَّ شخصَ "زيدٍ" صارَ معجبًا بإعجابِ كرمِهِ، وإدخالُ العاطفِ عَلَى كرمِهِ مُؤْذِنٌ بالمغايرةِ، كَمَا في عطفِ "جبريلَ" عَلَى "الملائكةِ"، وعُوِّلَ في إزالةِ الإبهامِ عَلَى شهادةِ العقلِ؛ فأفادَ قُوَّةَ الاختصاصِ[6]).

وفي التَّعليقِ: (أَنَّ قصدَ صاحبِ هَذَا الوجهِ أَنَّ حقَّ الضَّميرِ أَنْ يكونَ ضميرَ اثنينِ؛ لأَنَّهُ عائدٌ إِلَى اللهِ ورسولِهِ، وسَهَّلَهُ مَا ذكرَهُ، فَلَا يظهرُ هَذَا القَدْرُ؛ إِذْ لَمْ يقلْ أَنَّ الضَّميرَ عائدٌ إِلَى أَحَدِهِمَا، واكتفَى بذلكَ مِنْ (حيثُ: "إرضاءُ اللهِ)[7] إرضاءُ رسولِهِ، وبالعكسِ"، ولكنَّهُ -بالغَرَضِ- عائدٌ إِلَيْهِمَا جميعًا، وليسَ أَحَدُهُمَا هُوَ الآخَرُ قطعًا[1]).

(ولفظيٌّ، وهُوَ تقديمُ إفرادِ "أَحَقُّ"، ووجهُ ذلكَ أَنَّ اسمَ التفضيلِ المجرَّدَ مِنْ "ال"

---

(١) سورة التوبة: ٦٢.

(٢) سورة الفتح: ١٠.

(٣) سورة البقرة: ٩.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ينظر: الكشَّاف ١/٥٨.

(٦) تحفة الغريب ١/١٠٢، ١٠٣.

(٧) سقط من الأصل.

(١) ٢٠٤.

و"الإضافةِ"؛ واجبُ الإفرادِ، نحوَ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾[1]، ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ﴾[2])[3]﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾.

والثَّاني: أَنَّ {أَحَقُّ} خبرٌ عَنْ اسمِ اللهِ سُبْحَانَهُ وحُذِفَ مِثْلُهُ خبرًا عَنِ اسمهِ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-، أَوْ بالعكسِ.

والثَّالثُ: أَنَّ ﴿أَن يُرْضُوهُ﴾[4] ليسَ في موضعِ جرٍّ أَوْ نصبٍ بتقديرِ: "بِأَنْ يُرضوهُ"، بَلْ في موضعِ رفعٍ بدلًا عَنْ أحدِ الاسْمَيْنِ، وحُذِفَ مِنَ الآخَرِ مثلُ ذلكَ).

في الشَّرْحِ: (يلزمُ -عليهِ- حذفُ البدلِ، وهُوَ محلُّ نظرٍ؛ فَيَنبغي تحريرُ النَّقْلِ فِيهِ)[5].

(والمعنَى: "وإرضاءُ اللهِ وإرضاءُ رسولهِ أَحَقُّ مِنْ إرضاءِ غيرِهما).

(والسَّادسُ: بينَ القَسَمِ وجوابِهِ، كقولِهِ:

لَعَمْـرِي ومَـا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ ... لَقَـدْ نَطَقَـتْ بُطْـلًا عَلَـيَّ الأَقَـارِعُ[6]

(في "الصِّحَاحِ": (عَمِرَ الرجلُ -بالكسرِ- يعمرُ عَمْرًا أَوْ عُمْرًا -عَلَى غيرِ قياسٍ-؛ لأَنَّ قياسَ مصدرِهِ التَّحريكُ، أَيْ: عاشَ زمنًا طويلًا، ومِنْهُ قولُهم: "أطالَ اللهُ عمرَكَ"، وهُمَا -وإِنْ كانَا مصدرينِ بمعنًى-، إِلَّا أَنَّهُ استُعملَ في القَسَمِ أَحدُهُمَا -وهُوَ المفتوحُ[1]). انتهى.

وكَأَنَّهُمْ لمَّا كثرَ ورودُهُ في كلامِهم؛ آثَرُوا فِيهِ الفتحَ؛ طلبًا للخِفَّةِ[2]).

---

(١) سورة يوسف: ٨.

(٢) سورة التوبة: ٢٤.

(٣) طمس في "س".

(٤) سورة التوبة: ٦٢.

(٥) تحفة الغريب ١/١٠٣.

(٦) من الطويل، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ١٢٤، والكتاب ٢/٧٠، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٦، وخزانة الأدب ٢/٤٤٧.

(١) ٢/٧٥٦.

(٢) ينظر: تحفة الغريب ١/١٠٣.

(لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلًا)

(مصدرُ قَوْلِكَ: بَطَلَ الشَّيْءُ يبطلُ بُطْلًا؛ إذَا كانَ غيرَ حقٍّ، وهُوَ -هُنَا- صفةُ محذوفٍ، أَيْ: "لَقَدْ نطقتْ نُطقًا بُطْلًا" -عَلَى المبالغةِ-، أَوْ "ذَا بُطْلٍ"، أَو بمعنَى: باطلًا **(عليَّ الأقارعُ)** -بالقافِ-: جمعُ أقرعَ، وفي "الصِّحَاحِ": الأقرعانِ، الأقرعُ بنُ حابسٍ[1]، وأخوه مرثدٌ[2]، وأنشدَ للفرزدقِ:

وإنَّـــكَ وَاجِـــدٌ دُونِي صـــعودًا جـــراثيمَ الأقـــارعِ والحتـــاتِ[3]

والجَرَاثيمُ: الأصولُ، جمعُ جرثومةٍ[4]).

(وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ﴾[5]، الأصلُ: "أُقْسِمُ بالحقِّ لَأَمْلَأَنَّ وأقولُ الحقَّ"، فانتصبَ الحقُّ الأَوَّلُ بعدَ إسقاطِ الخافضِ بِـ"أُقْسِمُ" محذوفًا، والحقُّ الثَّاني بِـ"أَقولُ"، واعتُرِضَ بجملةِ "أقولُ الحقَّ" وقُدِّمَ معمولُها -للاختصاصِ-، وقُرِئَ برفعِهما بتقديرِ: "فالحقُّ قَسَمِي والحقُّ أقولُهُ"[6]، وبِجَرِّهِمَا عَلَى تقديرِ "واوِ القسمِ" في الأَوَّلِ، والثَّاني توكيدًا، كَقَوْلِكَ: "واللهِ واللهِ لَأفعلنَّ". وقالَ الزَّمخشريُّ: جَرُّ الثَّاني عَلَى أَنَّ المعنَى: "وأقولُ والحقِّ" أَيْ: هَذَا اللَّفْظ، فأُعْمِلَ القولُ في لفظِ واوِ القسمِ مَعَ مجرورِها -عَلَى سبيلِ الحكايةِ-).

---

(١) هو: الأقرع بن حابس بن عقال التميمي المجاشعي، كان شريفًا في الجاهلية والإسلام ومن وجهاء قومه، توفي سنة ٣١هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٧/٧، والوافي بالوفيات ١٨٠/٩.

(٢) الصِّحَاح ١٢٦٢/٣.

(٣) من الوافر، للفرزدق، في ديوانه ١٠١، وهو في: الصِّحَاح ١٢٦٢/٣، ولسان العرب ٢٣/٢، وتاج العروس ٤٩١/٤.

(٤) تحفة الغريب ١٠٣/١، ١٠٤.

(٥) سورة ص: ٨٤- ٨٥.

(٦) قراءة الرفع فيهما عن ابن عباس ومجاهد والأعمش والمطوعي ومحبوب عن أبي عمرو. ينظر: معجم القراءات ١٢٨/٨.

لَمْ يُعَبِّرِ الزَّمخشريُّ في "الكشَّافِ" بذلكَ، وإنَّمَا عَبَّرَ بلفظٍ لَا يَرِدُ عليهِ هَذَا الإشكالُ، ونصُّهُ: "قُرِئَ (فالحقَّ والحقَّ) منصوبينِ عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ مُقْسَمٌ بِهِ، كَـ"اللهِ" في: "إنَّ عليكَ اللهُ أَنْ تبايعَا".

وجوابُه: "لَأَمْلَأَنَّ" و"الحقَّ أقولُ" اعتراضٌ بينَ المقسَمِ بِهِ والمقسَمِ عليهِ، ومعناهُ: ولَا أقولُ إلَّا الحقَ، والمرادُ بالحقِّ إمَّا اسْمُهُ الَّذِي هُوَ في قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾[1] والحقُّ الَّذِي هُوَ نقيضُ الباطلِ، عَظَّمَهُ اللهُ بإقسامهِ بِهِ. ومرفوعَيْنِ عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ كَقَوْلِكَ: "لَعَمْرِكَ"، أَيْ: "فالحقُّ قَسَمِي والحقُّ أقولُ" أَيْ: أَقُولُهُ، كقولِهِ:

....كُلُّـــــهُ لَـــــمْ أَصـــــنعِ[2]

ومجرورَيْنِ عَلَى أَنَّ الأَوَّلَ مقسَمٌ بِهِ قَدْ أُضمرَ حرفُ قَسَمِهِ كَقَوْلِكَ: "اللهِ لأفعلنَّ"، "والحقَّ أقولُ" أَيْ: "ولَا أقولُ إلَّا الحقَّ" -عَلَى حكايةِ لفظِ المقسَمِ بِهِ-، ومعناهُ التَّوكيدُ والتَّشديدُ، وهَذَا الوجهُ جائزٌ في المنصوبِ والمرفوعِ أيضًا، وهُوَ وجهٌ دقيقٌ.

وقُرِئَ برفعِ الأَوَّلِ وَحْدَهُ، وجَرِّهِ، مَعَ نصبِ الثَّاني، وتخريجُهُ عَلَى مَا ذَكرنا"[3]. انتهى. وليسَ فِيهِ مَا حَكاهُ المصنِّفُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ القولَ أُعْمِلَ في لفظِ [٢٧٤/أ] واوِ القسمِ ومجرورِها[4])

(قالَ: وهُوَ وجهٌ حسنٌ دقيقٌ جائزٌ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ).

(قالَ الشمنيُّ: أَيْ: جُعِلَ الثَّاني حكايةً عَنِ الأَوَّلِ ومعربًا بإعرابِهِ، والتَّقديرُ عَلَى الجَرِّ: "والحقِّ لَأملأنَّ جَهَنَّمَ والحقِّ أَنَّ هَذَا القَسَمَ حَقٌّ". وعَلَى النَّصْبِ: "فالحقَّ لَأملأنَّ جَهَنَّمَ والحقَّ

(١) سورة النور: ٢٥.

(٢) من الرجز، لأبي النجم في ديوانه:٢٥٦، وتمامه: قد أصبحت أم الخيار تدعي عليَّ ذنبًا، وهو في: الكتاب ٨٥/١، والخصائص ٦٣/٣، وأوضح المسالك ٣٥/٤، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢.

(٣) الكشَّاف ٤/ ١٠٨.

(٤) تحفة الغريب ١٠٤/١، ١٠٥.

أَنَّ هَذَا القولَ حقٌّ". وعَلَى الرَّفْعِ: "والحقُّ قَسَمِي والحقُّ أقولُ"، أَيْ: فَهُوَ سُنَّتِي وعَادَتِي؛ فَعَلَى هَذَا: لَا يكونُ اعتراضًا، بَلْ يكونُ لمجرَّدِ التَّوكيدِ، كالتَّكريرِ، ثُمَّ أوردَ هُوَ أَنَّ الحصرَ عَلَى قراءةِ النَّصْبِ مِنْ قِبَلِ تقديمِ المعمولِ عَلَى عاملِهِ، فَمِنْ (أينَ)[1] استُفِيدَ عَلَى قراءةِ الجرِّ. وذكرَ أَنَّ الطيبيَّ[2] أجابَ بِأَنَّ الجرَّ عَلَى القَسَمِ، والقَسَمُ في المعنَى يُفِيدُ معنَى الحصرِ؛ كَذَا قالَ[3]).

(وقُرِئَ برفعِ الأَوَّلِ ونصبِ الثَّاني[4]، قِيلَ: أَيْ: "فالحقُّ قَسَمِي" أَوْ "فالحقُّ مِنِّي" أَوْ "فالحقُّ أنَا")

(كَذَا يقعُ في بعضِ النُّسَخِ، وفي بعضِها بدلَ "فالحقُّ مِنِّي" "والحقُّ يَمِيني"، (والصَّوَابُ)[5] الأَوَّلُ؛ لأَنَّ معنَى "يَمِيني": "قَسَمِي"؛ فكيفَ يُعطفُ عليهِ ياءٌ؟ ثُمَّ لَا يخفَى أَنَّ الحقَّ مقابلٌ للباطلِ؛ إِنْ كانَ التَّقديرُ: "قَسَمِي" أَوْ "مِنِّي"، واسمٌ مِنْ أسمائِهِ تَعَالَى؛ إِنْ كانَ التَّقديرُ "أَنَا"[6]).

(والأَوَّلُ أَوْلَى. ومِنْ ذلكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[7] الآيات).

(والسَّابعُ: بينَ الموصوفِ وصفتِهِ، كالآيةِ)

يَعني: ﴿ ۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧ ﴾.

(فَإِنَّ فِيهَا اعتراضينِ: اعتراضًا بينَ الموصوفِ -وهُوَ "قَسَمٌ"- وصفتِهِ -وهُوَ "عظيمٌ"- بجملةِ "لَوْ تعلمونَ"، واعتراضًا بينَ ﴿أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ وجوابِهِ -وهُوَ

---

(١) سقط من "س".

(٢) الحسين بن محمَّد بن عبدالله، شرف الدين الطيبي، توفي سنة ٧٤٣هـ،من تصانيفه: الحاشية على الكشَّاف، وفتوح الغيب على الكشَّاف عن قناع الريب، ينظر ترجمته في: طبقات المفسرين ١/ ١٤٦، ومعجم المفسرين ١/١٥٩.

(٣) حاشية الطيبي ١٣/٣٢٩، وتحفة الغريب ١/١٠٥.

(٤) معاني الفرَّاء ٢/٤١٢، والسبعة في القراءات ١/٥٥٧، والحجة في القراءات السبع ١/٣٠٧.

(٥) سقط من "س".

(٦) المنصف ٢/٣٥٣.

(٧) سورة الواقعة: ٧٥.

﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾[1]- بالكلامِ الَّذِي بَيْنَهُمَا. وأَمَّا قولُ ابنِ عطيَّةَ[2]: ليسَ فِيهَا إِلَّا اعتراضٌ واحدٌ، وهُوَ ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾[3]؛ لأَنَّ ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ توكيدٌ، لَا اعتراضٌ"[4] فمردودٌ؛ لأَنَّ التَّوكيدَ والاعتراضَ لَا يتنافيانِ. وقَدْ مَضَى ذلكَ في حَدِّ جملةِ الاعتراضِ).

(والثَّامِنُ: بينَ الموصولِ وصِلَتِهِ، كقولِهِ:

ذَاكَ الَّــذِي وأَبِيــكَ يَعْــرِفُ مَالِكًــا[5] .....

(ويحتملُهُ قَوْلُهُ:

وإِنِّي لَرَامٍ نظرةً).

إِلَى آخرِ البيتِ وهُوَ:

وأَنِّي لَــرَامٍ نظْــرةً قِبَــلَ (الَّتِــي لَعَلِّــي -وإِنْ شَــطَّتْ نَوَاهَــا- أَزُورُهَــا)[6]

(وقَدْ تَقَدَّمَ النشأةَ قريبًا في الجملةِ المعترضةِ بينَ أصلِها المبتدإِ والخبرِ[1]).

(وذلكَ عَلَى أَنْ تُقَدَّرَ الصِّلَةُ "أَزورُها"، وتُقَدَّرُ خبرَ "لعلَّ" محذوفًا، أَيْ: "لعلِّي أفعلُ ذلكَ").

---

(١) سورة الواقعة: ٧٧.

(٢) عبدالحق بن أبي بكر غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي، كان حافظًا للحديث وطرقه وعلله، عارفًا بالرجال، توفي سنة ٥٤١هـ، من تصانيفه: فهرس ابن عطية، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٤/٤٠١، ومعجم المفسرين ١/٢٥٧.

(٣) سورة الواقعة: ٧٦.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٥/٢٥١.

(٥) من الكامل، لجرير، في ديوانه ٣٤٥، وعجزه: والحق يدفع ترهات الباطل، وهو في تعليق الفرائد ٢/٢٩١، ولسان العرب ١٣/٤٨٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٨، وخزانة الأدب ٥/٤٦٦، وتاج العروس ٣٦/٣٥٤.

(٦) من الطويل، للفرزدق، وهو في: كتاب الشعر ١/٤٠٠، وأوضح المسالك ١/١٢٢، وشرح ابن عقيل ١/١١٣، وخزانة الأدب ٦/١٥١.

(١) تحفة الغريب ١/١٠٥.

(والتَّاسِعُ: بينَ أجزاءِ الصِّلَةِ، نحوَ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[1] الآيات، فَإِنَّ جملةَ ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ معطوفةٌ عَلَى ﴿كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾، فَهِيَ مِنَ الصِّلةِ، ومَا بَيْنَهُمَا اعتراضٌ بُيِّنَ بِهِ قدرُ جزائِهم، وجملةُ ﴿مَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ خبرٌ؛ قَالَهُ ابنُ عصفورٍ[2]. وهُوَ بعيدٌ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ﴿وَتَرْهَقُهُمْ﴾ لَمْ يؤتَ بِهِ لتعريفِ "الَّذِينَ" فيُعطفْ عَلَى صلتِهِ، بَلْ جيءَ بِهِ للإعلامِ بِمَا يُصيبهم جزاءً عَلَى كسبِهم السَّيِّئاتِ، ثُمَّ إِنَّهُ ليسَ بمتعيِّنٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ الخبرُ ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾)

(ويُقدَّرُ فِيهَا رابطٌ يربطُها بالمبتدإِ نحوَ: "لَهُمْ"، كَمَا سيشيرُ إِلَيْهِ المصنِّفُ[3]) .

(فَلَا يكونُ في الآيةِ اعتراضٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ جملةَ النَّفْيِ كَمَا ذكرَ، ومَا قبلَها جملتانِ معترضتانِ، وأَنْ يكونَ الخبرُ ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ﴾ فالاعتراضُ بثلاثِ جملٍ، أَوْ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ فالاعتراضُ بأربعِ جملٍ، ويحتملُ -وهُوَ الأظهرُ- أَنَّ "الَّذِينَ" ليسَ مبتدأً، بَلْ معطوفًا عَلَى "الَّذِينَ" الأُولَى، أَيْ: "لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وزيادةٌ والَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جزاءُ سَيِّئةٍ بمثلِها"؛ فَ"مِثْلُهَا" -هُنَا- في مقابلةِ "الزِّيادةِ" هُنَاكَ. ونظيرُها -في المعنَى- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾[1] و-في اللَّفْظِ- قولُهم: "في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو"، وذلكَ مِنَ العطفِ عَلَى مَعمولي عاملينِ مختلفينِ عندَ الأخفشِ،

---

(١) سورة يونس: ٢٧.

(٢) قال ابن عصفور: ومثال التبيين قوله تعالى: **نحو** ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ "وترهقهم ذلة" من كمال الصِّلَة؛ لأنه معطوف على "كسبوا"، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: جزاء سيئة بمثلها، وهي جملة من مبتدإ وخبر، والباء زائدة في الخبر؛ لأنَّ فيه تأكيدًا لقوله تعالى: ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم. شرح جمل الزجاجي ٣/٧٤.

(٣) المنصف ٢/٣٥٣.

(١) سورة القصص: ٨٤.

وعَلَى إضمارِ الجارِّ عندَ سيبويهِ والمحقِّقينَ[1]. ومِمَّا يُرجِّحُ هَذَا الوجهَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الباءَ في "بمثلِها" متعلِّقةٌ بالجزاءِ، فَإِذَا كانَ "جزاءُ سَيِّئَةٍ" مبتدأً؛ احتيجَ إِلَى تقديرِ الخبرِ، أَيْ: "واقعٌ" -قَالَهُ أَبُو البقاءِ-[2]، أَوْ "لَهُمْ" -قَالَهُ الحوفيُّ-[3] وهُوَ أحسنُ؛ لإغنائِهِ عَنْ تقديرِ رابطٍ بينَ هذهِ الجملةِ ومبتدئِها، وهُوَ "الَّذِينَ" وعَلَى مَا اخترناهُ يكونُ "جزاءُ" عطفًا عَلَى "الحُسْنَى"؛ فَلَا يحتاجُ إِلَى تقديرٍ آخَرَ).

(وأَمَّا قولُ [٢٧٤/ب] أَبِي الحسنِ وابنِ كيسانَ[4] إِنَّ "بمثلِها" هُوَ الخبرُ وأَنَّ الباءَ زِيدتْ في الخبرِ كَمَا زِيدتْ في المبتدإِ في "بحسبِكَ درهمٌ" فمردودٌ عندَ الجمهورِ، وقَدْ يُؤْنَسُ قولُهما بقولِهِ: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا﴾).

(والعاشرُ: بينَ المتضايفينِ، كقولِهم: "هَذَا غلامُ واللهِ زيدٍ" ولَا أَخَا فاعلمْ لزيدٍ". وقِيلَ: الأخُ هُوَ الاسمُ، والظَّرْفُ الخبرُ، وإِنَّ الأخَ حينئذٍ جاءَ عَلَى لغةِ القصرِ، كقولِهِ: مُكْرَهٌ أخاكَ)[5]

(هَذَا بعضُ مثلٍ للعربِ، وتتمَّتُهُ (لَا بطلٌ)، وأصلُهُ أَنَّ شخصًا رُؤِيَ في موقفِ حربٍ، وليسَ مِنْ رجالِ ذلكَ؛ فَسُئِلَ؛ فقالَ هَذَا الكلامَ، أَيْ: أَنِّي لَمْ أَشهدِ الحربَ لِكَوْنِي بطلًا شجاعًا، بَلْ أُكرهتُ عَلَى شهودِهِ مِنْ غيرِ اختيارٍ مِنِّي[1]).

(لَا بطلٌ"، فَهُوَ كقولِهم: "لَا عَصًا لكَ").

(الحادِي عشرَ: بينَ الجارِّ والمجرورِ، كقولِهِ: "اشتريتُهُ بأَرَى ألفِ درهمٍ).

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/٤٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٧٢.

(٣) البحر المحيط ٦/٤٥. وهو: عليّ بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، أبو الحسن، إمام فاضل، عالم بالنحو والتفسير في عهد الدولة الفاطمية، توفي سنة ٤٣٠هـ، من تصانيفه: البرهان في إعراب القرآن، والبرهان في تفسير القرآن، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٤/١٦٤٣، وإنباه الرواة ٢/٢١٩.

(٤) البحر المحيط ٦/٤٤.

(٥) أمثال العرب ١/٧١، والأمثال (ابن سلام) ١/٢٧١، وجمهرة الأمثال ٢/٢٤٢.

(١) تحفة الغريب ١/١٠٦.

(الثَّاني عشرَ: بينَ الحرفِ النَّاسِخِ ومَا دخلَ عليهِ، كقولِهِ:

كَـــأَنَّ وقَـــدْ أَتَـــى حَـــوْلٌ كَمِيـــلُ أَثَافِيهَـــا حَمَامَـــاتٌ مُثُـــولُ[1]

(حولٌ: أَيْ: سَنَةٌ، **(كميلُ)** أَيْ: كاملٌ، بمعنَى: "تامٌّ"، يقالُ: كملَ -بتثليثِ الميمِ، كَ:"بصرَ" و"كرمَ" و"غلمَ" -كمالًا وكمولًا، فَهُوَ كاملٌ **(أثافيها)** -بالثَّاءِ المثلَّثةِ-: جمعُ أُثفيةٍ -بضمِّ الهمزةِ وكسرِها -عَلَى مَا حكاهُ في "القاموسِ"[2]- مَعَ تشديدِ الياءِ المثنَّاةِ التَّحتيَّةِ- وهُوَ الحجرُ يوضعُ عليهِ القِدْرُ، وتُشَدَّدُ الياءُ في الجمعِ وتُخَفَّفُ فِيهَا، **(حماماتٌ مثولُ)**: وهِيَ المنتصباتُ اللاصقاتُ (منتصباتٌ)[3] في الأرضِ، يقالُ: مثلَ مثولًا؛ إِذَا انتصبَ قائمًا، ومثلَ مثولًا؛ (إِذَا لطئَ بالأرضِ، أَيْ: لصقَ بِهَا، وهُوَ مِنَ الأضدادِ؛ فكأَنَّهُ جمعُ ماثلٍ، وصفَ الحماماتِ بِهَا عَلَى إرادةِ الطَّائرِ، ويحتملُ أَنْ تكونَ مصدرا وُصِفَ بِهِ)[4] مبالغةً، أَوْ عَلَى حذفِ مضافٍ[5]).

(كَذَا قالَ قومٌ، ويمكنُ أَنْ تكونَ هذهِ الجملةُ حاليَّةً تقدَّمتْ عَلَى صاحبِها -وهُوَ اسمُ كَأَنَّ-)

(وهَذَا مبنيٌّ عَلَى جوازِ تقديمِ الحالِ المصدَّرةِ بالواوِ وقَدْ مَنَعَهُ المغاربةُ[6]، لكنْ نصَّ ابنُ أصبغَ[1] عَلَى جوازِهِ عندَ الجمهورِ[2]).

(عَلَى حَدِّ الحالِ في قولِهِ:)

---

(١) من الوافر، لأبي الغول الطهوي، وهو في: شرح التسهيل ١٣/٢، وارتشاف الضرب ١٢٤٤/٣، وشرح شواهد المغني ٨١٨/٢، وهمع الهوامع ٣٣٠/٢.

(٢) ٧٩١/١.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) طمس في "س".

(٥) تحفة الغريب ١٠٦/١.

(٦) ينظر: المنصف ٣٥٥/٢.

(١) قاسم بن أصبغ البياني، أبو محمَّد، إمام ومحدِّث أندلسي، من تصانيفه: أحكام القرآن والناسخ والمنسوخ، توفي سنة ٣٤٠هـ، ينظر ترجمته في: جذوة المقتبس ٣٢٩/١، ومعجم المفسرين ٤٣١/١.

(٢) لم أعثر على قوله، تحفة الغريب ١٠٦/١

(وهُوَ امرؤُ القيسِ يصفُ العُقَابَ، وهُوَ نوعٌ مِنَ الكواسرِ موصوفةٌ بأَنَّهَا لَا تأكلُ قلوبَ الطَّيْرِ[1])

(كـأنَّ قلـوبَ الطَّيْـرِ رطبًـا ويابسًـا لَـدَى وَكْرِهَـا العُنَّـابُ والحَشَـفُ البَـالِي[2]

(حالانِ مِنَ القلوبِ، قالَ الشَّارحُ: عَلَى معنَى: "قِسْمًا رَطْبًا وقِسْمًا يَابِسًا"، وليسَ المرادُ بالرَّطْبِ ولَا باليابسِ لفردٍ. وقالَ التفتازانيُّ[3] أيضًا: رطبًا بعضُها ويابسًا بعضُها، فَإِنْ أرادَ مَا قلناهُ؛ فحسنٌ، وإِلَّا لزمَ حذفُ الفاعلِ مَعَ بقاءِ رافعِهِ، ولَا يجرُّهُ البصريُّونَ ولَا بعضُ الكوفيّينَ[4]).

(لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي)

شَبَّهَ الرَّطْبَ بالعُنَّابِ، واليابسَ بالحشفِ البَالِي، وهُوَ أَرْدَى التَّمَرِ اليابسِ، ومَا أحسنَ قولَ الشَّيْخِ جمالِ الدِّينِ بنِ نباتةَ المصريِّ[5] وقَدْ دَنَا مِنَ امرأةٍ مخضوبةِ البنانِ، فَلَمْ ينعظْ:

دنـوتُ إِلَيْهَـا وهُـوَ كـالفَرْخِ مُطْـرِقُ فَيَـا خَجَلِـي لَـمَّا دَنـوتُ وإِذْلَالِي[6]

وقلـتُ امعكيـهِ بالأَنامـلِ فـالْتَقَى لَـدَى وَكْرِهَـا العُنَّـابُ والحَشَـفُ البَـالِي

وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ بيتَ امرئِ القيسِ ثانيًا في البابِ الثَّالثِ حيثُ ترجمَ فِيهِ بقولِهِ بأحرفِ المعَانِي[1].

(الثَّالثَ عشرَ: بينَ الحرفِ وتوكيدِهِ، كقولِهِ:

---

(١) تحفة الغريب ١/١٠٧.

(٢) من الطويل، في: ديوانه ١/١٣٩، والشعر والشعراء ١/١١١، والكامل ٣/٢٥، ونهاية الأرب ٧/٤٥، وشرح شواهد المغني ١/٣٤٢، وجواهر الأدب ٢/٣٩.

(٣) ينظر: المطول ٧٩.

(٤) تحفة الغريب ١/١٠٧.

(٥) محمَّد بن محمَّد بن الحسن الجذامي المصري، أبو بكر، جمال الدين، شاعر وكاتب وأديب، توفي سنة ٧٦٨هـ، من تصانيفه: مطلع الفرائد، وسرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٩/٣٧٣، والأعلام ٧/٣٨.

(٦) لجمال الدين بن نباتة في: نهاية الأرب ١٨/٣٤٤، وخزانة الأدب ٢/٣١٣.

(١) ينظر: تحفة الغريب ١/١٠٧.

ليـــتَ وهَـــلْ يَنفـــعُ شـــيئًا ليـــتُ ليـــتَ شَـــبَابًا بُـــوعَ فاشـــتريتُ)[1]

("ليتُ" –الثَّانيةُ– اسمٌ، لَا حرفٌ، أُرِيدَ بِهَا نفسُها في محلِّ رفعٍ عَلَى الفاعليَّةِ، وكلٌّ مِنَ الأُولى والثَّالثةِ حرفٌ، والتَّأكيدُ هُوَ الثَّالثةُ، والمؤَكَّدُ هُوَ الأُولى وبِهَا انتصبَ "شبابًا" وارتفعَ مَا بعدَها محلًّا، والفصلُ بينَ الحرفينِ حسنُ التَّأكيدِ، كَمَا في قَوْلِكَ: "إنَّ في الدَّارِ إنَّ زيدًا قائمٌ"، ولَوْ لَمْ يكنْ ثَمَّ فاصلٌ؛ لجازَ مثلُ: "إنَّ زيدًا قائمٌ"، لكنَّ الفصلَ أحسنُ، وهَذَا لأَنَّ المؤَكَّدَ هُنَا عَلَى أكثرَ مِنْ حرفٍ، وليسَ بواجبِ الاتصالِ كَمَا في حروفِ الجَرِّ[2]).

(الرَّابعَ عشرَ: بينَ حرفِ التَّنفيسِ والفعلِ، كقولِهِ:

ومَـــا أَدْرِي وسَـــوْفَ إخَـــالُ أَدْرِي أَقَـــوْمٌ آلُ حِصْـــنٍ أَمْ نِسَـــاءُ)[3]

(تَقَدَّمَ الكلامَ عليهِ في البابِ الرَّابعِ– "الأَوَّل" في فصلِ "أَمْ" مِنْ "حرفِ الألفِ"[4]).

(وهَذَا الاعتراضُ في أثناءِ اعتراضٍ آخرَ، فَإِنَّ "سوفَ" ومَا بعدَها اعتراضٌ بينَ "أدري" وجملةِ الاستفهامِ).

(الخامسَ عشرَ: بينَ "قَدْ" والفعلِ، كقولِهِ:

أَخَالِـــدُ قَـــدْ واللهِ أَوْطَـــأْتَ عَشْـــوَةً .....)[1].

---

(١) من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٩، والمقاصد النحوية ٩٧٥/٢، وشرح شواهد المغني ٨١٩/٢، وشرح التصريح ٤٣٨/١، وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم ١٦٩/١، وأوضح المسالك ١٣٤/٢.

(٢) تحفة الغريب ١٠٨/١.

(٣) من الوافر، لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ١٧، وأمالي ابن الشجري: المقدمة/٥٠، وشرح التسهيل ٨٧/٢، ونهاية الأرب ١٢٣/٧، وخزانة الأدب ٢٧٨/١.

(٤) تحفة الغريب ١٠٨/١.

(١) من الطويل، وهو ملفَّق من بيتين، أولهما للفرزدق في ديوانه ٣٩٨، وهو قوله:

وما حل من حلم حُبي حلمائنا ... ولا قائل المعروف فينا يعنَّف

وثانيهما لأخي يزيد بن عبدالله البجلي، وهو قوله:

أخالد قد والله وطئت عشوةً ... وما العاشق المسكين فينا بسارق

وهو لأخي يزيد في: شرح شواهد المغني ٤٨٩/١، وبلا نسبة في: الجنى الداني ٢٦٠/١، وهمع الهوامع ٣٣٠/٢، =

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... ومَـا قائـلُ المعـروفِ فِينَـا يُعَنَّـفُ

وقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا البيتُ في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ [٢٧٥/أ] "قَدْ" مِنْ "حرفِ القافِ").

(السَّادسَ عشرَ: بينَ حرفِ النَّفْيِ ومنفيِّهِ، كقولِهِ:

وَلَا أَرَاهَـا تَـزَالُ ظَالمَـةً .....)).[1]

(وقولِهِ:

فَـلَا وَأَبِـي دَهْمَـاءَ زَالَـتْ عَزِيـزَةً .....)).[2]

(جعلُ الجملةِ القَسَمِيَّةِ معترضةً بينَ النَّافي والمنفيِّ في الأخيرِ ظاهرٌ، وأَمَّا الأَوَّلُ فَقَدْ يُتَخَيَّلُ فِيهِ تسلُّطُ النَّافي عَلَى "أَرَاهَا"، ولَا يصحُّ؛ لأَنَّ "تَزَالُ" نافيةٌ قطعًا، واستعمالُها بالنَّافي أمرٌ لازمٌ، فَلَوْ جُعِلَ النَّفْيُ للرُّؤيةِ لَلَزِمَ المحذورُ[3]).

(السَّابعَ عشرَ: بينَ جملتينِ مستقلَّتينِ، نحوَ: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٣﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾[1] **فَإِنَّ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ تفسيرٌ لقولِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أَيْ: إِنَّ المأتيَّ الَّذِي أَمَرَكُمُ اللهُ بِهِ هُوَ مكانُ الحرثِ، ودلالةٌ عَلَى أَنَّ الغرضَ الأصليَّ في الإتيانِ طلبُ النَّسْلِ، لَا محضَ الشَّهوةِ، وقَدْ تضمَّنتْ هذهِ الآيةُ الاعتراضَ بأكثرَ مِنْ جملةٍ).**

=

وارتشاف الضرب ٥/٢٣٦٤.

(١) من المنسرح، لابن هرمة ،وعجزه: تحدث لي قرحة وتنكؤها، وهو في: الكامل ٣/٢٧٠، وشرح التسهيل ١/٣٣٥، وتعليق الفرائد ٣/١٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٠.

(٢) من الطويل، لتميم بن مقبل، في: ملحق ديوانه ٢٥٠، وعجزه: على قومها ما فتل الزند قادح، وهو في: الإنصاف ٢/٦٧٩، وتعليق الفرائد ٣/١٥٤، وهمع الهوامع ١/٤١١، وخزانة الأدب ٩/٢٣٨.

(٣) تحفة الغريب ١/١٠٩.

(١) سورة البقرة: ٢٢٢- ٢٢٣.

(هَكَذَا قالَ صاحبُ "التَّلخيصِ": واعترضَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ بِأَنَّ المرادَ مِنْ قولِنا "أكثرُ مِنْ جملةٍ" أَلَّا تكونَ إحدَاها معمولةً للأُخرى، وإِلَّا فَهِيَ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ، (وقَوْلُهُ تَعَالَى: "يحبُّ التَّوَّابينَ" خبرٌ)[1] وقَوْلُهُ: "يحبُّ المتطهّرينَ" معطوفٌ عَلَى الخبرِ؛ فَلَا يكونُ مَعَ مَا قبلَهُ جملتينِ معترضتينِ[2].

في الشَّرْحِ: قَوْلُهُ: "معمولةٌ للأُخرى" فِيهِ نظرٌ؛ فَإِنَّ الأُولى ليستِ العاملةَ قطعًا، وإِنَّمَا العاملُ شيءٌ واقعٌ فِيهَا، وهُوَ (أَنَّهُ وكأَنَّهُ أرادَ لعاملِ الأُخرى عَلَى تقديرِ مضافٍ، وحَذَفَهُ لظهورِ المرادِ)[3]، وأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ الثَّانيةَ معطوفةٌ عَلَى الخبرِ؛ فَقَدْ يقالُ: ليسَ بمتعيّنٍ لإمكانِ كونِها خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ، والجملةُ عطفٌ عَلَى الجملةِ السَّابقةِ المستأنفةِ؛ فيحتملُ أَنْ يكونَ التَّمثيلُ (وقعَ عَلَى هَذَا الوجهِ المحتملِ، وإِنْ كانَ الأَوَّلُ أَوْلَى، والآيةُ مثالٌ لَا دليلٌ، والنُّكتةُ في هَذَا الاعتراضِ التَّرغيبُ فِيمَا أُمِرُوا بِهِ والتَّنفيرُ عَمَّا نُهُوا عَنْهُ؛ إِذِ المعنَى أَنَّ اللهَ يحبُّ التَّوَّابينَ)[4] مِنَ ارتكابِ مَا نُهُوا عَنْهُ، ويحبُّ المتطهّرينَ المتنزّهينَ عَنِ الفواحشِ والأقذارِ، كالإتيانِ في الدُّبُرِ، والجماعِ في الحيضِ. قِيلَ: ولعلَّ ذِكْرَ "التَّوَّابِ" دونَ "التَّائِبِ"؛ لاستلزامِ محبَّةِ "التَّوَّابِ" محبَّةَ "التَّائِبِ" دونَ العكسِ؛ لأَنَّهُ إِذَا كانَ يحبُّ مَنْ يُكثر الذنوبَ ويعودُ، فَمَنْ لَمْ يُكثرْ بالطَّريقِ الأَوْلَى[5]).

(ومثلُها –في ذلكَ– قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾[1]، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[2] فِيمَنْ قرأَ بسكونِ تاءِ "وضعتْ")

(١) سقط من الأصل.

(٢) ينظر: عروس الأفراح ١/٦١٧.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) طمس في "س".

(٥) تحفة الغريب ١/١١٠.

(١) سورة لقمان: ١٤.

(٢) سورة آل عمران: ٣٦.

وهُوَ مَا عدَا ابنَ عامرٍ وأبا بكرٍ عَنْ عاصمٍ ويعقوبٍ[1] مِنْ تتمَّةِ العشرةِ، وأَمَّا هؤلاءِ الثَّلاثةُ فَقَرَؤُوا "وضعتُ" -بضمِّ التَّاءِ- عَلَى أَنَّهُ مِنْ كلامِها تسليةً لنفسِها، وقُرِئَ "وضعتِ" -بكسرِها- عَلَى خطابِ اللهِ تَعَالَى لَهَا[2].

(إِذِ الجملتانِ المصدَّرتانِ بِـ"إِنِّي" مِنْ قَوْلِهَا -عَلَيْهَا السَّلَامُ- ومَا بَيْنَهُمَا اعتراضٌ، والمعنَى: وليسَ الذَّكَرُ الَّذِي طلبتُهُ كالأُنْثَى الَّتِي وُهِبَتْ لَهَا. وقالَ الزَّمخشريُّ: هُنَا جملتانِ معترضتانِ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[3] انتهى[4].

وفي التَّنظيرِ نظرٌ؛ لأَنَّ الَّذِي في الآيةِ الثَّانيةِ اعتراضانِ، كُلٌّ مِنْهُمَا بجملةٍ لَا اعتراضٌ واحدٌ بجملتينِ).

(وقَدْ يعترضُ بأكثرَ مِنْ جملتينِ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ﴾[5] إِنْ قُدِّرَ ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾)

(بيانًا لِـ"الَّذِينَ أُوتُوا" وتخصيصًا لَهُمْ؛ إِذْ كانَ اللَّفْظُ عامًّا في اليهودِ والنَّصارَى -والمرادُ اليهودُ-، أَوْ بيانًا لأعدائِكم، والمعترضُ بِهِ عَلَى هَذَا التَّقديرِ جملتانِ، وعَلَى التَّقديرِ الأَوَّلِ ثلاثُ جملٍ، وهِيَ: "واللهُ أعلمُ"، "وكفى باللهِ" -مَرَّتَيْنِ-، وأَمَّا "يشترونَ"، "ويريدونَ" فجملتَا تفسيرٍ لمقدَّرٍ؛ إِذِ المعنَى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى قِصَّةِ الَّذِينَ أُوتُوا"، وإِنْ عُلِّقَتْ "مِنَ" بِـ"نصيرًا" مثلَ: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[1] أَو بخبرٍ محذوفٍ عَلَى أَنَّ ﴿يُحَرِّفُونَ﴾

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله الحضرمي، أبو محمَّد، القارئ التاسع ضمن القراء العشرة، توفي سنة ٢٠٥هـ، من تصانيفه: الجامع، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٦/٣٩٠، وتاريخ الإسلام ٥/٢٣١.

(٢) الحجة في القراءات السبع ١/١٠٨، والحجة للقراء السبعة ٣/٣٢، ومشكل إعراب القرآن ١/١٥٦.

(٣) سورة الواقعة: ٧٦.

(٤) الكشَّاف ١/٣٥٦.

(٥) سورة النساء: ٤٤-٤٦.

(١) سورة الأنبياء : ٧٧.

صفةٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، أَيْ: "قومٌ يُحرِّفونَ" كقولِهم: "مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ" أَيْ: مِنَّا فريقٌ؛ فَلَا اعتراضَ البَتَّةَ. وقَدْ مَرَّ أَنَّ الزَّمخشريَّ أجازَ في سورةِ الأعرافِ الاعتراضَ بسبعِ جملٍ عَلَى مَا ذكرَ ابنُ مالكٍ)[1].

(وقَدْ مَرَّ أَنَّ ابنَ مالكٍ لَمْ يقلْ ذلكَ عَلَى هَذَا [٢٧٥/ب] الوجهِ، وإِنَّمَا فَهِمَهُ المصنِّفُ فهمًا هُوَ فِيهِ منازَعٌ. فَرَاجِعْهُ[2]).

(وزعمَ أَبُو عليٍّ أَنَّهُ لَا يعترضُ بأكثرَ مِنْ جملةٍ[3]؛ وذلكَ لأَنَّهُ قالَ في قولِ الشَّاعِرِ:

أَرَانِـــــي وَلَا كُفْـــــرَانَ للهِ أَيَّـــــةً لِنَفْسِـــي قَـــدْ طَالَبْـــتُ غَيْـــرَ مُنِيـــلِ)[4]

(إِنَّ "أَيَّةً"، وهِيَ مصدرُ "أَوَيْتُ لَهُ"؛ إِذَا رَحِمْتُهُ ورفقتُ بِهِ، لَا تَنتصبُ بِـ"أَوَيْتُ" محذوفةً؛ لئلَّا يلزمَ الاعتراضُ بجملتينِ)

في الشَّرْحِ: (ظاهرُ هَذَا الكلامِ أَنَّهُ أَخَذَ لأبي عليٍّ -مِنْ كلامِهِ عَلَى هَذَا البيتِ- القولَ بامتناعِ الاعتراضِ بأكثرَ مِنْ جملةٍ. وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ ليسَ في كلامِهِ هَذَا مَا يؤخذُ مِنْهُ منعُ ذلكَ مطلقًا؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ الباعثُ في هَذَا البيتِ عَلَى منعِ الاعتراضِ بجملتينِ مَا يلزمُ عَلَى ذلكَ مِن تكثيرٍ، خلافَ الأصلِ؛ وذلكَ لأَنَّ الاعتراضَ ظاهرٌ عَلَى خلافِ الأصلِ، والحذفُ كذلكَ، وهَذَا لَا يلزمُ مِنْهُ المنعُ مطلقًا. انتهى[1]).

(ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لَا يلزمُ مِن تقديرِ الآيةِ مصدرًا لِـ"أَوَيْتُ" الاعتراضُ بجملتينِ؛ لاحتمالِ أَنْ تكونَ هذهِ الجملةُ المقدَّرةُ مفعولًا ثانيًا لِـ"أَرَانِي"، وقولُهُ:

..... قَـــدْ طالبـــتُ غـــيرَ مُنِيـــلِ

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٧٨.

(٢) تحفة الغريب ١/١١٠.

(٣) البحر المحيط ٣/١١٨.

(٤) من الطويل، بلا نسبة في: أمالي القالي٢/٦٤، والمحكم١٠/٦٠٠، والخصائص ١/٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٠.

(١) تحفة الغريب ١/١١١.

حالٌ مِنْ فاعلِ "أَرَى"، أَوْ مفعولِهِ الأَوَّلِ.

قَالَ الشمنيُّ: وأقولُ: قولُ أَبِي عليٍّ -لئلَّا يلزمَ الاعتراضُ بأكثرَ مِنْ جملتينِ- ظاهرٌ في منعِ الاعتراضِ بأكثرَ مِنْ جملتينِ. وكذلكَ فَهِمَهُ ابنُ مالكٍ، كَمَا دَلَّ عليهِ قولُ المصنِّفِ، وَقَدِ اعترضَ عليهِ ابنُ مالكٍ... إلخ. انتهى.

و"مُنِيل" اسمُ فاعلٍ مِنْ "أنالَ"؛ إِذَا أَعْطَى[1]).

(قالَ: وإِنَّمَا انتصابُهُ باسمِ "لَا" أَيْ: "ولَا أكفرُ اللهَ رحمةً مِنِّي لنفسِي"، ولَزِمَهُ مِنْ هَذَا تركُ تنوينِ الاسمِ المطوَّلِ، وهُوَ قولُ البغداديِّينَ؛ أَجَازُوا "لَا طالعَ جبلًا" أَجروهُ -في ذلكَ- مجرَى المضافِ كَمَا أُجْرِيَ مجراهُ في الإعرابِ، وعَلَى قولِهم يتخرَّجُ الحديثُ) - في الصَّحيحِ-: (**"لَا مانعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، ولَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ**)[2].

في الشَّرْحِ: (بَلْ، ويتخرَّجُ عَلَى قولِ البصريِّينَ أيضًا بِأَنْ يُجعلَ "مَانِعَ" اسمَ "لَا" مفردًا مبنيًّا؛ إِمَّا لتركيبِهِ مَعَهُمَا تركيبَ "خمسةَ عشرَ"، وإِمَّا لتضمُّنِهِ معنَى "مِنْ" الاستغراقيَّةِ -عَلَى الخلافِ المعروفِ-، والخبرُ محذوفٌ، أَيْ: ("لَا مانعَ لِمَا أعطيتَ"، واللَّامُ للتَّقويةِ، فلكَ أَنْ تقولَ: يتعلَّقُ، ولكَ أَنْ تقولَ: لَا يتعلَّقُ، وكَذَا القولُ في: "ولَا مُعْطِيَ لِمَا مَنعتَ"، وجَوَّزَ الحذفُ[1] ذِكْرَ مثلَ مَا حُذِفَ، وحَسَّنَهُ دفعُ التَّكرارِ؛ فظهرَ مِنْ ذلكَ أَنَّ التَّنوينَ عَلَى رأيِ البصريِّينَ ممتنعٌ، لَا واجبٌ، ولعلَّ الشَّرْطَ في العدولِ عَنْ تنوينِهِ إرادةُ التَّنصيصِ عَلَى الاستغراقِ، ومعَ التَّنوينِ يكونُ الاستغراقُ ظاهرًا، لَا نصًّا.

فَإِذَا قلتَ: إِذَا نُوِّنَ؛ كانَ الاسمُ مطوَّلًا، و"لَا" عاملةً، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا عندَ العملِ تكونُ ناصَّةً عَلَى الاستغراقِ.

قلتُ: مَرَّ لنَا أيضًا أَنَّ بعضَهم يخصُّ الاستغراقَ بحالةِ بناءِ الاسمِ مِنْ جهةِ تضمُّنِ "مِنْ"

---

(١) المنصف ٣٥٦/٢.

(٢) صحيح البخاري ١٦٨/١،كتاب الأذان (باب الذكر بعد الصلاة) الحديث رقم ٨٤٤، وصحيح مسلم ٣٤٧/١، كتاب الصلاة (باب ما يقول إذا رفع رأسه من الصلاة) الحديث رقم ٤٧٧، وسنن الترمذي ٩٦/٢، أبواب الصلاة (باب ما يقول إذا سلم) الحديث رقم ٢٩٩.

(١) طمس في "س".

الاستغراقيَّة. ولَوْ سُلِّمَ أَنَّهَا للاستغراقِ نصًّا عندَ كونِها عاملةً، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يتعيَّنُ في "مانعَ" النَّصْبُ؛ كونَهُ معمولًا لَهَا حَتَّى يكونَ النَّصُّ عَلَى الاستغراقِ؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ "مانعَ" منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ، أَيْ: "لَا نجدُ ولَا نَرَى مانعًا لِمَا أَعطيتَ"، فَعُدِّلَ إِلَى البناءِ؛ لسلامتهِ مِنْ هَذَا الاحتمالِ. وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ في البابِ الخامسِ في المثالِ الثَّالثِ مِنَ الجهةِ الثَّانيةِ أَنَّ جماعةً عَلَّقُوا الظُّروفَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[1]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[2]، ومِنْ قَوْلِهِ): "لَا مانعَ لِمَا أَعطيتَ، ولَا مُعْطِيَ لِمَا مَنعتَ" باسمِ "لَا"، قالَ: وذلكَ باطلٌ عندَ البصريّينَ؛ لأَنَّ اسمَ "لَا" –حينئذٍ– مطوَّلٌ؛ فيجبُ نصبُهُ وتنوينُهُ، وإِنَّمَا يتعلَّقُ بمحذوفٍ إِلَّا عندَ البغداديّينَ.

قلتُ: تخريجُ الحديثِ عَلَى وجههِ جائزٌ عندَ البصريّينَ، وهُوَ التَّعلُّقُ بمحذوفٍ، وذلكَ مُنَافٍ للحصرِ المفادِ هُنَا بتقديمِ المعمولِ مِنْ قَوْلِهِ: "وعَلَى قَوْلِهِمْ" –أَيْ: "قولَ البغداديّينَ"– يتخرَّجُ الحديثُ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: بعدَ تسليمِ أَنَّ تقديمَ المعمولِ مِنْ قَوْلِهِ، وعَلَى قولِهم لإفادةِ الحصرِ، لَا يريدُ –بقولهِ: "يتخرَّجُ الحديثُ"– تخريجَهُ مطلقًا، وإِنَّمَا يريدُ تخريجَهُ بقيدِ تعلُّقِ اللَّامِ باسمِ "لَا"، وذلكَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى قولِ البغداديّينَ[1]).

(وأَمَّا عَلَى قولِ البصريِّينَ؛ فيجبُ تنوينُهُ، ولكنَّ الرِّوايةَ إِنَّمَا جاءتْ بغيرِ تنوينٍ، وَقَدِ اعترضَ ابنُ مالكٍ قولَ أَبِي عليٍّ[2])

(يَعني: قَوْلَهُ أَنَّهُ لَا يُعترضُ بأكثرَ مِنْ جملةٍ، ثُمَّ ساقَ البيتَ والآيةَ شاهدينِ عَلَى الاعتراضِ بجملتينِ، وقَدْ جَوَّزَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ في قولهِ تَعَالَى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ فَبِأَيِّ

(١) سورة هود: ٤٣.

(٢) سورة يوسف: ٩٢.

(٣) تحفة الغريب ١/ ١١١، ١١٢.

(١) المنصف ٢/٣٥٧.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٧٨.

ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٧﴾ ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٤٩﴾ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴿٥٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥١﴾ فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ [٢٧٦/أ] زَوْجَانِ ﴿٥٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٥٣﴾ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشٍۭ بَطَآئِنُهَا ﴾[1] أَنْ يكونَ "متَّكئينَ" حالًا مِنَ المجرورِ في قولِهِ: "لمنْ خافَ" لكونِهِ في معنَى "الخائفينَ"؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ الاعتراضُ وقعَ فِيهِ بسبعِ جملٍ مستقلَّاتٍ إِنْ كانَ "ذواتَا أفنانٍ" خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ، وإِلَّا كانَ الاعتراضُ ليستْ جملةً، لكنَّ "متَّكئينَ" ليسَ متعيِّنًا للحاليَّةِ؛ إِذْ يحتملُ أَنْ يكونَ منصوبًا عَلَى المدحِ كَمَا جَوَّزَهُ الزَّمخشريُّ[2] أيضًا، فلأبِي عليٍّ أَنْ يمنعَ الحاليَّةَ، فَلَا يُرَدَّ هَذَا عليهِ)[3]. والشَّاهِدُ أَنَّ المتقدِّمَ ذِكْرُهما أشارَ إِلَيْهِمَا المصنِّفُ فقالَ:

(بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾[4] وبقولِ زُهيرٍ:

لَعَمْـــرِي والخُطُـــوبُ مُغيِّـــراتٌ ... وفـــي طُـــولِ المعاشَـــرةِ التَّقَـــالِي)[5]

(لَقَـــدْ بَالَيْـــتُ مَظْعَـــنَ أُمِّ أَوْفَـــى ... ولَكِـــنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَـــالِي

(مصدرٌ ميميٌّ، يقالُ: ظَعَنَ إِذَا سارَ وارتحلَ، ظعنًا -بإسكانِ العينِ وفتحِها-، وبالفتحِ[1] قُرِئَ (يوم ظَعنكم[2]) **(ولكنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي)** يقالُ: بَالَيْتُهُ: عددتُهُ واكترثتُ بِهِ، وهُوَ متعدٍّ بنفسِهِ، كَمَا في البيتِ وينطقُ بِهِ كثيرٌ مِنَ النَّاسِ متعديًّا بالباءِ، فيقولونَ: "مَا أُبالي بريدُ"، وَقَدِ

(١) سورة الرحمن: ٤٦- ٥٤.

(٢) ينظر: الكشَّاف ٤٥٢/٤.

(٣) تحفة الغريب ١١٣/١.

(٤) سورة النحل: ٤٣- ٤٤.

(٥) من الوافر، لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه ٩٥، والعين ٢٤٨/١، واللامات ٨٤/١، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢١/٢.

(١) السبعة في القراءات ٣٧٥/١، والحجة في القراءات السبع ٢١٢/١، والتيسير في القراءات السبع ١٣٨/١.

(٢) سورة النحل: ٨٠.

استعملَهُ المصنّفُ كذلكَ في أَوَّلِ الكتابِ حيَن مَثَّلَ لهمزةِ التَّسويةِ بنحوِ: "مَا أُبَالِي أَقُمْتَ أَمْ قعدتَ"، وقَدَّرَهُ بقولِهِ: "مَا أُبالي بقيامِكَ وقعودِكَ".

وفي الشَّرْحِ: الاعتراضُ بِهَذَا متَّجهٌ، وسكتَ المصنّفُ عَنِ المنازعةِ فِيهِ؛ إِذْ لَا سبيلَ إِلَيْهَا؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "لَقَدْ بَالَيْتُ" جوابُ القسمِ المتقدّمِ، وقَدْ وقعَ بَيْنَهُمَا جملتانِ مستقلَّتانِ عَلَى سبيلِ الاعتراضِ: إِحْدَاهُمَا: "والخطوبُ مُغَيِّرَاتٌ"، أَيْ: والأمورُ الصَّعبةُ الشَّديدةُ أسبابٌ لتغيُّرِ الإنسانِ وانقلابِهِ عَمَّا يُعْهَدُ مِنْهُ. والثَّانية: "وفي طولِ المعاشرةِ التَّقَالي" أَيْ: التَّباغضُ؛ لأَنَّ طولَها موجبٌ لمللٍ بينَ المتعاشرينَ وسآمةِ كُلٍّ مِنْهُمَا مِنَ الآخَرِ؛ وذلكَ مظنَّةُ وقوعِ البغضاءِ[1]).

(وقَدْ يجابُ عَنِ الآيةِ بِأَنَّ جملةَ الأمرِ دليلُ الجوابِ عندَ الأكثرينَ ونفسه عندَ قومٍ؛ فَهِيَ مَعَ جملةِ الشَّرْطِ كالجملةِ الواحدةِ، (وبأَنَّهُ يجبُ أَنْ يُقَدَّرَ للباءِ متعلّقٌ محذوفٌ أَيْ: أَرسلنَاهم بالبَيِّناتِ)

في الشَّرْحِ: (كيفَ يجبُ تقديرُ المتعلّقِ مَعَ احتمالِ المقامِ لأمورٍ شتَّى خلافَهُ، قالَ الزَّمخشريُّ)[2]: وأَمَّا أَنَّ يتعلَّقَ بِـ"مَا أَرسلنا" داخلًا تحتَ حكمِ الاستثناءِ مَعَ "رجالًا" أَيْ: "ومَا أَرسلنا إِلَّا رجالًا بالبيّناتِ" كَقَوْلِكَ: "مَا ضربتُ إِلَّا زيدًا بالسَّوْطِ"؛ لأَنَّ أصلَهُ: "ضربتُ زيدًا بالسَّوْطِ"، وأَمَّا بِـ"رجالًا" صفةً لَهُ، أَيْ: رجالًا متلبّسينَ بالبيّناتِ، وإِمَّا بِـ"أَرسلنا" مضمَرًا كأَنَّهُ قِيلَ: "بِمَ أُرسلوا؟ فقيلَ: "بالبيّناتِ"، وإِمَّا بِـ"لَا تعلمونَ" عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ في معنَى التَّبكيتِ والإلزامِ، كقولِ الأجيرِ: "إِنْ كنتُ عملتُ لكَ فأعطِنِي حَقِّي"[1]. وهَبْ أَنَّ المصنّفَ أبطلَ بعضَ هذهِ المحتملاتِ بقولِهِ: "ولَا يستثنَى، وأكثرُ النُّسَخِ[2]).

(لأَنَّهُ لَا يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ شيئانِ، ولَا يعملُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا فِيمَا بَعْدَهَا إِلَّا) في المسائلِ الثَّلاثةِ، وهِيَ: **(إِذَا كانَ مستثنًى نحوَ: "مَا قامَ إِلَّا زيدٌ"، أَوْ مستثنًى مِنْهُ نحوَ: "مَا قامَ إِلَّا زيدًا أحدٌ"، أَو تابعًا لَهُ نحوَ: "مَا قامَ أحدٌ إِلَّا زيدًا فاضلٌ")**

---

(١) تحفة الغريب ١/١١٤.

(٢) طمس في "س".

(١) الكشّاف ٢/٤١١.

(٢) تحفة الغريب ١/١١٣، ١١٤.

(فاحتمالُ تعلُّقِهِ بِـ"لَا تعلمونَ" ظاهرٌ لَمْ يُبطِلْهُ بشيءٍ؛ فثبتَ أَنَّ وجوبَ تعلُّقِهِ بمحذوفٍ منتفٍ، وقَوْلُهُ: "لأَنَّهُ لَا يُستثنَى بأداةٍ واحدةٍ شيئانِ" كَانَ يَنبغي أَنَّ يقولَ: "بأداة واحدةٍ دونَ عطفٍ"؛ ليسلمَ مِنَ النَّقْضِ بنحوِ: "مَا قامَ إِلَّا زيدٌ وعمرٌو" و"مَا ضربتُ إِلَّا بكرًا وخالدًا"؛ فَإِنَّ مثلَ هَذَا جائزٌ -باتِّفاقٍ-[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا حاجةَ إِلَى الاحترازِ بِمَا ذكرَهُ؛ لأَنَّ "مَا قامَ إِلَّا زيدٌ وعمرٌو" و"مَا ضربتُ إِلَّا بكرًا وخالدًا" لَمْ يُستثنَ فِيهِ بأداةٍ واحدةٍ شيئانِ، وإِنَّمَا استثنيَ شيءٌ واحدٌ وأُتْبِعَ بالعطفِ عليهِ آخَرُ[2]).

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وأَمَّا إِذَا [لَمْ يكنْ] [3] ثَمَّ عطفٌ؛ ففي المسألةِ خلافٌ، فمَنَعَ من ذلكَ جماعةٌ -مِنْهُمُ ابنُ مالكٍ-[4]، وأَجازَهُ آخَرونَ وعليهِ مَشَى صاحبُ "الكشَّافِ" في مواضعَ، مِنْهَا هذهِ الآيةُ، ومِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ﴾[5] الآية، فقالَ أَنَّ المستثنَى الظَّرْفُ والحالُ جميعًا، وأَنَّ الحصرَ في كُلٍّ مِنْهُمَا مقصودٌ، أَيْ: "لَا تَدخلوا في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ عَلَى حالٍ مِنَ الأحوالِ إِلَّا في هَذَا الوقتِ عَلَى هذهِ الحالِ[1].

وقَوْلُهُ: "وتابعًا لَهُ نحوَ: "مَا قامَ أحدٌ إِلَّا زيدًا [٢٧٦/ب] فاضلٌ" يلزمُ عَلَى إجازةِ هَذَا التَّركيبِ وقوعُ الفصلِ بينَ الموصوفِ وصفتِهِ بِـ"إِلَّا"، وهُوَ ممتنعٌ -عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ في أواخرِ هَذَا البابِ الثَّاني نقلًا عَنِ الأخفشِ[2] وارتضاهُ-، وجوابُهُ أَنَّ ذلكَ حينَ تكونُ الصِّفةُ واقعةً في مركزِها الأصليِّ كَمَا إِذَا وقعَ التَّفريعُ في النَّعْتِ نحوَ: "مَا مررتُ بأحدٍ إِلَّا قائمٌ بالجرِّ" فممتنعٌ، وأَمَّا حيثُ تكونُ الصِّفةُ مُزالةً عَنِ المحلِّ الَّذِي تستحقُّهُ بطريقِ الأصالةِ؛ فَلَا يضرُّ؛ لأَنَّ أصالةَ المحلِّ يجذبُها إِلَى التَّقدُّمِ واللُّصوقِ بالموصوفِ، فكأَنَّهُ لَمْ يقعْ فصلٌ في التَّحقيقِ؛ نظرًا إِلَى

(١) تحفة الغريب ١/١١٤.

(٢) المنصف ٢/٣٥٨.

(٣) زيادة يلتئم بها النص.

(٤) ينظر: التسهيل ١/١٠٣.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٣.

(١) الكشَّاف ٣/٥٥٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٤٨١.

الأصلِ، كَمَا نحنُ فِيهِ، فَإِنَّ الصِّفةَ مِنْ قولِنا: "مَا قامَ أحدٌ إِلَّا زيدًا فاضلٌ" محلُّها أَنَّ يقعَ إِلَى جانبِ أحدِ الموصوفِ، والفصلُ عَرَضَ لغرضٍ؛ فَلَمْ يُكترثْ بِهِ.

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: الَّذِي عَرَضَ –هُنَا– لغرضٍ، إِنْ كانَ "إِلَّا"؛ فَيَنبغي أَنْ لَا يمتنعَ التَّفريعُ إِذَا وقعَ فِي النَّعْتِ وحدَهُ، وإِنْ كانَ المستثنَى؛ فعدمُ الاكتراثِ بِهَذَا العارضِ لَا يؤدِّي إِلَى لصوقِ الصِّفةِ بالموصوفِ، وإِنَّمَا يؤدِّي إِلَى لصوقِها بِـ"إِلَّا"؛ فَيَنبغي أَنْ يمتنعَ كِلَا الصُّورتينِ، فالأَولى الجوابُ بِأَنَّ مَا سَيقولُهُ المصنِّفُ مذهبُ الأخفشِ، ومَا ذكرَهُ هُنَا مذهبُ غيرِهِ[1].

ثُمَّ فِي الشَّرْحِ: فَإِنْ قلتَ: مِنَ المعلومِ أَنَّ البدلَ فِي غيرِ الموجبِ هُوَ الراجحُ، و"زيدًا" هُنَا مستثنًى مِنْ أحدِ المرفوعِ الواقعِ فِي غيرِ الإيجابِ؛ فكانَ الأَوْلَى فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى الإبدالِ: فَمَا بالُ المصنِّفِ عدلَ عَنِ النُّطْقِ بِهِ كذلكَ؟

قلتُ: ليسَ المستثنَى مِنْهُ "أحدٌ" فَنُجَرِّدُهُ مَعَ قطعِ النَّظَرِ عَنْ صفتِهِ، بَلْ الاستثناءُ منظورٌ فِيهِ إِلَى الصِّفَةِ، (والمستثنَى مِنْهُ المجموعُ، وقَدْ بَعَّضَهُ عَنِ المستثنَى؛ فَصَدَقَ أَنَّ المستثنَى لَمْ يقعْ بعدَ)[2] المستثنَى مِنْهُ، وقَدْ قُدِّمَ عَلَى بعضِهِ؛ فلذلكَ نَصَبَهُ)[3].

(مسألة)

(كثيرًا مَا تشتبهُ المعترضةُ بالحاليَّةِ، ويميِّزُها مِنْهَا أمورٌ:

(أَحَدُهَا: أَنَّهَا تكونُ غيرَ خبريَّةٍ)

يَعني: والحاليَّةُ لَا تكونُ إِلَّا خبريَّةً، وسَيأتي توجيهُهُ. وقالَ المصنِّفُ فِي "حاشيةِ التَّسهيلِ"[1] –عندَ قَوْلِهِ: يقعُ الحالُ جملةً خبريَّةً– مَانَصُّهُ: "حَقُّهُ أَنَّ يزيدَ "غيرَ تعجُّبيَّةٍ" ولَا يجوزُ: "مررتُ بزيدٍ مَا أحسنَهُ" أَوْ "أَحْسِنْ بِهِ"، ثُمَّ قالَ: وقَدْ تكونُ التَّعجُّبيَّةُ، فَلَا يحتاجُ لإخراجِها بعدَ قَوْلِهِ: خبريَّة، وهُوَ الظَّاهِرُ؛ لأَنَّ التَّعجُّبَ استعظامٌ، وذلكَ انفعالٌ نفسيٌّ ليسَ لنسبةِ خارجٍ، فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّهُ يصدقُ ويكذبُ، فممنوعٌ، ولئنْ سُلِّمَ؛ فلأَنَّ الإنشاءَ نوعانِ: (نوعٌ لَا يتضمَّنُ إخبارًا البتَّةَ،

(١) المنصف ٢/٣٥٨.

(٢) سقط من "س".

(٣) تحفة الغريب ١/١١٦، ١١٥.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٩.

ونوعٌ يتضمَّنُهُ، وهَذَا يصحُّ توجيهُ التَّصديقِ والتَّكذيبِ إِلَيْهِ باعتبارِ مَا تضمَّنَهُ، لَا باعتبارِ مَا دَلَّ عليهِ باعتبارِ أصلٍ، ومنعه بدليلِ: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾[1] ثُمَّ)[2] قالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ٢٨﴾[3]

(كالأمريَّةِ في: ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ قُلۡ إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾[4].

كَذَا مَثَّلَ ابنُ مالكٍ[5] وغيرُهُ؛ بناءً عَلَى أَنَّ ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ﴾ متعلِّقٌ بِـ"تؤمنوا" وأَنَّ المعنَى: "ولَا تُظهروا تصديقَكم بِأَنَّ أحدًا يُؤْتَى مِن كتبِ اللهِ مثلَ مَا أُوتيتم، وبأنَّ ذلكَ الأحدَ يُحاجُّونكم عندَ اللهِ يومَ القيامةِ بالحقِّ فيَغلِبُونكم، إِلَّا لأهلِ دِينِكم؛ لأَنَّ ذلكَ لَا يغيِّرُ اعتقادَهم، بخلافِ المسلمِينَ فَإِنَّ ذلكَ يَزيدُهم ثباتًا، وبخلافِ المشركِينَ فَإِنَّ ذلكَ يَدعُوهم إِلَى الإسلامِ". ومعنَى الاعتراضِ –حينئذٍ– أَنَّ الهُدَى بيدِ اللهِ، فَإِذَا قَدَّرَهُ لأحدٍ؛ لَمْ يَضرَّهُ مَكْرُهُمْ).

(والآيةُ محتملةٌ لغيرِ ذلكَ، وهِيَ أَنْ يكونَ الكلامُ قَدْ تَمَّ عندَ الاستثناءِ. والمرادُ: ولَا تُظهروا الإيمانَ الكاذبَ الَّذِي تُوقعونَهُ وجهَ النَّهَارِ وتَنقضونَهُ آخِرَهُ، إِلَّا لمنْ كانَ مِنكم – كعبدِ اللهِ بنِ سلامٍ[1]– ثُمَّ أسلمَ؛ وذلكَ لأَنَّ إسلامَهم كانَ أغيظَ لَهُمْ، ورجوعُهم إِلَى الكفرِ كانَ عندَهم أقربَ. وعَلَى هَذَا: فَ"أَنَّ يؤتَى" مِنْ كلامِ اللهِ تَعَالَى، وهُوَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ مؤخَّرٍ، أَيْ: لكراهيةِ أَنَّ يؤتَى أحدٌ؛ دَبَّرْتُمْ هَذَا الكيدَ).

---

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) طمس في "س".

(٣) سورة الأنعام: ٢٨.

(٤) سورة آل عمران: ٧٣.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٧٧.

(١) عبدالله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف، صحابي جليل، حليف الأنصار، بشَّره الرسول صلى الله عليه وسلم بالجنة، توفي سنة ٤٣هـ، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ٣/١٦٠، والطبقات الكبرى ٢/٢٦٨.

(إنَّمَا قُدِّرَ مؤخَّرًا عَنِ المعمولِ؛ لأَنَّ تركَ العملِ فِيهِ إشعارٌ بمزيدِ اهتمامٍ بالمعمولِ، وقضيَّةُ الاهتمامِ بِهِ أَنْ يكونَ مقدَّمًا عَلَى العاملِ[1]).

والحاصلُ أَنَّ القصدَ إفادةُ الحصرِ؛ وذلكَ بتقديمِ المعمولِ.

(وهَذَا الوجهُ أرجحُ؛ لوجهينِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الموافقُ لقراءةِ ابنِ كثيرٍ[2] "أَأَنَّ يُؤْتَى" -بهمزتينِ- أَيْ: لكراهيةِ أَنَّ يؤتَى قُلْتُمْ ذلكَ.

والثَّاني: أَنَّ في الوجهِ الأَوَّلِ عَمِلَ مَا قبلَ "إِلَّا" فِيمَا بعدَها، مَعَ أَنَّهُ ليسَ مِنَ المسائلِ الثَّلاثِ المذكورةِ آنفًا).

في الشَّرْحِ: (فِيهِ نظرٌ؛ وذلكَ أَنَّ المدعَّى أَوَّلًا أَنَّ الوجهينِ صحيحانِ، وأَنَّ الثَّاني [٢٧٧/أ] مِنْهُمَا أرجحُ مِنَ الأَوَّلِ؛ فَلَا يتأَتَّى تعليلُ ذلكَ بِمَا أَوْرَدَهُ هُنَا؛ لأَنَّ مقتضاهُ بطلانُ الوجهِ الأَوَّلِ البَتَّةَ مِنْ حيثُ اشتمالِهِ عَلَى المحذورِ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ. فتأَمَّلْهُ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَمْ يَدَّعِ المصنِّفُ صِحَّةَ الوجهينِ، ولَمْ يتعرَّضْ في كلامِهِ بذلكَ، وكونُ الثَّاني أرجحُ مِنَ الأَوَّلِ لَا يُنافِي كونَ الثَّاني مشتمِلًا عَلَى محذورٍ أَوْ مكروهٍ، ليسَ في الثَّاني، بَلْ ذلكَ سببٌ لرجحانِهِ عَلَى الأَوَّلِ[1]).

(وكالدِّعائيَّةِ في قولِهِ:

إِنَّ الثَّمَـــــانينَ -وبُلِّغْتَهَـــــا- قَــدْ أَحوجَــتْ سَــمعي إِلَــى تَرْجُمَــانِ)[2]

(وقولِهِ:

---

(١) تحفة الغريب ١/١١٦.

(٢) السبعة في القراءات ١/٢٠٧، والحجة للقراء السبعة ٣/٥٢، والمبسوط في القراءات العشر ١/١٦٥.

(٣) تحفة الغريب ١/١١٦،١١٧.

(١) المنصف ٢/ ٣٥٩.

(٢) من السريع، لعوف بن محلم، في: أمالي القالي١/٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٩، وغاية الأرب ٧/١٤٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٤، وخزانة الأدب ٩/٥٥.

إِنَّ سُـــــــلَيْمَى واللهُ يَكْلَؤُهَـــــــا ضَـــنَّتْ بشـــيءٍ مَـــا كَـــانَ يَرْزَؤُهَـــا)[1]

(وكالقَسَمِيَّةِ في قولِهِ:

إنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا ... البيت)[2]

(تَقَدَّمَ إنشادُ هذهِ الأبياتِ متواليةً قريبًا، وسبقَ الكلامُ عَلَيْهَا[3]) ثَمَّةَ، وكانَ يَنبغي أَنْ يقولَ هذينِ البيتينِ.

(كالتَّنزيهيَّةِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾[4]. كَذَا مَثَّلَ بعضُهم).

(وكالاستفهاميَّةِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟﴾[1]. كَذَا مَثَّلَ ابنُ مالكٍ).

(فَأَمَّا الأُولى، فَلَا دليلَ فِيهَا إِذَا قُدِّرَ "لَهُمْ" خبرًا، و"مَا" مبتدأً، والواوُ للاستئنافِ، لَا عاطفةً جملةً عَلَى جملةٍ، وقُدِّرَ الكلامُ تهديدًا كَقَوْلِكَ لعبدِكَ: "لكَ عندِي مَا تختارُ"؛ تريدُ بذلكَ إبعادَهُ أَوِ التَّهَكُّمَ بِهِ، بَلْ إِذَا قُدِّرَ "لَهُمْ" معطوفًا عَلَى "الله"، و"مَا" معطوفةً عَلَى "البنات"، وذلكَ ممتنعٌ في الظَّاهِرِ؛ إِذْ لَا يتعدَّى فعلُ الضَّميرِ المتصلِ إِلَى ضميرِهِ المتصلِ إِلَّا في بابِ "ظَنَّ" و"فَقَدَ"، و"عَدِمَ" نحوَ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾[2] -فِيمَنْ ضَمَّ الباءَ-).

---

(١) من المنسرح، لإبراهيم بن هرمة في: أمالي ابن الشجري ٣٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٧٨/٢، ومغني اللبيب ٥٠٨/١، وشرح شواهد المغني ٨٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٦/٣.

(٢) سبق تخريجه ص (٢٧٣).

(٣) تحفة الغريب ١١٧/١.

(٤) سورة النحل: ٥٧.

(١) سورة آل عمران: ١٣٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٨.

والخطابُ للرَّسولِ عندَ مَنْ لَمْ يضمِّها، ومَنْ ضَمَّهَا فالخطابُ لَهُ وللمؤمنينَ.

(ونحوَ: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾[1]، ولَا يجوزُ مثلُ: "زيدٌ ضَرَبَهُ" -تريدُ ضَرَبَ نفسَهُ-).

(فَإِنَّمَا الفاءُ فصيحةٌ، وثَمَّ شرطٌ مقدَّرٌ، أَيْ: إِذَا تَقَرَّرَ ذلكَ[2])

(فَإِنَّمَا يصحُّ في الآيةِ العطفُ المذكورُ إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الأصلَ "ولأنفسِهم"، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ. وذلكَ تكلُّفٌ، ومِنَ العجبِ أَنَّ الفَرَّاءَ والزَّمخشريَّ والحوفيَّ[3] قَدَّرُوا العطفَ المذكورَ، ولَمْ يُقَدِّرُوا المضافَ المحذوفَ -ولَا يصحُّ العطفُ إِلَّا بِهِ-).

(وأَمَّا الثَّانيةُ، فنصَّ هُوَ وغيرُهُ عَلَى أَنَّ الاستفهامَ فِيهَا بمعنَى النَّفْيِ، فالجملةُ خبريَّةٌ، وقَدْ فُهِمَ مِمَّا أوردتُهُ مِنْ أَنَّ المعترضةَ تقعُ طلبيَّةً؛ أَنَّ الحاليَّةَ لَا تقعُ إِلَّا خبريَّةً -وذلكَ بالإجماعِ-).

(قالَ الرَّضِيُّ: (أَمَّا وجوبُ كونِ (الحالِ جملةً خبريَّةً، فَإِنَّ مقصودَ المجيءِ بالحالِ تخصيصُ وقوعِ مضمونِ عاملِهِ بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ، فمعنَى قَوْلكَ: "جاءَني زيدٌ راكبًا" أَنَّ المجيءَ -الَّذِي هُوَ مضمونُ)[1] العاملِ- واقعٌ وقتَ وقوعِ الرُّكوبِ -الَّذِي هُوَ مضمونُ الحالِ-؛ ومِنْ ثَمَّ قِيلَ أَنَّ الحالَ يشبهُ الظَّرْفَ معنًى. والإنشائيَّةُ إِمَّا طلبيَّةٌ، أَوْ إيقاعيَّةُ الاستقراءِ؛ إِذْ أنتَ -في الطَّلَبِ- لستَ عَلَى يقينٍ مِنْ حصولِ مضمونِها؛ فكيفَ يُخَصَّصُ مضمونُ العاملِ بوقتِ حصولِ (ذلكَ)[2] المضمونِ؟ وأَمَّا الإيقاعيَّةُ نحوُ: "بعتُ، وتزوَّجتُ وطلقتُ"؛ فَإِنَّ المتكلِّمَ بِهَا لَا ينظرُ إِلَى وقتِ يحصلُ مضمونُها، وهُوَ مضافٌ لقصدِ وقتِ الوقوعِ، بَلْ يُعرفُ مِنْ دلالةِ العقلِ -لَا مِنْ دلالةِ اللَّفْظِ-؛ أَنَّ وقتَ التَّلفُّظِ بلفظِ الإيقاعِ وقتُ وقوعِ مضمونِهِ). انتهى[3].

ووجهُ اشتراطِ الخبريَّةِ في الحاليَّةِ لحديثي بِأَنْ قالَ: الحالُ -وإِنْ كانتْ كخبرِ المبتدإِ في

---

(١) سورة العلق: ٧.

(٢) تحفة الغريب ١/١١٨.

(٣) معاني القرآن ٢/١٠٥، والكشَّاف ٢/٦١٢.

(١)طمس في "س".

(٢) سقط من الأصل.

(٣) شرح الكافية ٢/٤٠.

المعنَى- إلَّا أَنَّهَا قيدٌ، والقيودُ تكونُ ثابتةً باقيةً مَعَ مَا قُيِّدَ بِهَا، والإنشاءُ لَا خارجَ لَهُ، بَلْ يظهرُ مَعَ اللَّفْظِ ويزولُ بزوالِهِ فَلَا يصلحُ للقيدِ؛ ولِذَا لَمْ يقعِ الإنشاءُ شرطًا ولَا صفةً إلَّا شاذًّا.

وفي الشَّرْحِ: المجوِّزُ لوقوعِ الإنشاءِ خبرًا أَوْ صفةً بالتَّأويلِ؛ يَنبغي أَنَّ يجوِّزَ وقوعَهُ حالًا بالتَّأويلِ؛ إذْ لَا فرقَ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: قالَ السَّيِّدُ[2] في "حاشيةِ المطوَّلِ": الجملةُ الإنشائيَّةُ لَا تصلحُ أَنْ تكونَ -يَعني: بنفسِها- غيرَ مؤَوَّلةٍ بالقولِ، كَمَا في قولِهِ:

..... جــذب اللَّيَــالي أَبْطِئِــي وأَسْــرِعِي[3]

والتَّحقيقُ: أَنَّ الحالَ هُنَاكَ هُوَ القولُ المقدَّرُ، والجملةُ الإنشائيَّةُ مقولةٌ؛ فَلَا يكونُ حالًا إلَّا عَلَى سبيلِ المجازِ[1]. انتهى).

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وانظرْ مِنْ أينَ فُهِمَ؟ مِنْ كونِ المعترضةِ تقعُ طلبيَّةً أَنَّ الحاليَّةَ لَا تكونُ إلَّا خبريَّةً، وإنَّمَا فُهِمَ أَنَّهَا لَا تقعُ طلبيَّةً. وهَذَا أَعَمُّ مِنْ كونِها لَا تقعُ إلَّا خبريَّةً، والأعمُّ لَا إشعارَ لَهُ بالأَخَصِّ[2])

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لمَا كانَ المرادُ [٢٧٧/ب] بالطلبيَّةِ هُنَا الجملةَ الَّتِي ليستْ بخبريَّةٍ، وفُهِمَ أَنَّ الحاليَّةَ لَا تقعُ طلبيَّةً؛ فُهِمَ أَنَّهَا تقعُ خبريَّةً[3]).

(وأَمَّا قولُ بعضِهم) (وهُوَ الأمينُ المحلِّيُّ العروضيُّ، كَمَا صَرَّحَ بذلكَ المصنِّفُ في البابِ الخامسِ في النَّوعِ الثَّامنِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ فقالَ: ومِنْ ذلكَ قولُ الأمينِ المحليِّ فِيمَا رأيتُهُ يُخَطِّئُ

(١) تحفة الغريب ١١٨/١.

(٢) عليّ بن محمَّد بن عليّ الشريف الجرجاني، المعروف بسيد مير شريف، فلكي وفقيه وفيلسوف ولغوي، توفي سنة ٨١٦هـ، من تصانيفه: رسالة في تقسيم العلوم، وخطب العلوم، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١٩٦/٢، وسلم الوصول٣٨٨/٢.

(٣) من الرجز، لأبي النجم في ديوانه: ٢٥٧، والمخصص ٨٢/١، وأوضح المسالك ٢٧٧/٣، والمقاصد النحوية ١٧٠٤/٤، وشرح شواهد المغني ٥٤٥/٢، وخزانة الأدب ٣٦٣/١.

(١) ٣٠٥.

(٢) تحفة الغريب ١١٨/١.

(٣) المنصف ٣٦٠/٢.

أَنَّ الجملةَ الَّتِي بعدَ الواوِ[1]).

(في قولِ القائلِ:

اطْلُبْ ولَا تَضْجَرْ مِنْ مَطْلَبِ) .....[2]

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... فآفةُ الطَّالِبِ أَنَّ يَضْجَرَا

وبَعْدَهُ:

أَمَا تَرَى الحبلَ بتكرارِهِ في الصَّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَّرَا[3])

(إنَّ "الواوَ" للحالِ، وإنْ "لَا" ناهيةٌ، فخطأٌ، وإنَّمَا هِيَ عاطفةٌ، إمَّا مصدرًا يُسْبَكُ مِنْ "أَنْ" والفعلِ عَلَى مصدرٍ متوهَّمٍ مِنَ الأمرِ السَّابقِ، أَيْ: "لِيَكُنْ مِنْكَ طلبٌ وعدمُ الضَّجَرِ"، أَوْ جملةً عَلَى جملةٍ وعَلَى الأَوَّلِ ففتحةُ "تضجرَ" إعرابٌ، و"لَا" نافيةٌ، والعطفُ مِثْلُهُ في قَوْلِكَ: "ائْتِنِي ولَا أَجْفُوكَ").

(-بالنَّصْبِ-، وقولِهِ:

فقلتُ ادعِي) وأَدْعُو إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[1]

(مِنَ النَّدَاءِ -بفتحِ النُّونِ والقصرِ-، وهُوَ بُعْدُ ذهابِ الصَّوْتِ)[2] **(وأَدْعُو)** بالنَّصْبِ-

---

(١) تحفة الغريب ١/١١٨.

(٢) من السريع، لبعض المولَّدين في: أوضح المسالك ٢/٢٨٥، والمقاصد النحوية ٣/١١٧٣، وشرح التصريح ١/٦٠٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩، وهمع الهوامع ٢/٣٢٠، وحاشية الصبان ٢/٢٧٧.

(٣) تحفة الغريب ١/ ١١٨.

(١) من الوافر، للأعشى، في: الكتاب ٣/٤٥، والشعر والشعراء ١/١٠١، وشرح التسهيل ٤/٣٦، والرد على النحاة ١/١٢٤، وحاشية الصبان ٣/٤٤٩.

(٢) سقط من "س"، تحفة الغريب ١/١١٨.

ليسَ إلَّا؛ لأَنَّ غرضَهُ الاجتماعُ؛ بدليلِ تتمَّةِ البيتِ: "لصوتِ (أَنْ يُنَادِيَ داعيانِ[1])".

(**إنَّ أَنْدَى**) مِنَ النَّدَاءِ، بفتحِ النُّونِ والقصرِ، وهُوَ بُعْدُ ذهابِ الصَّوْتِ)[2] (**لصوتِ**) بكسرِ اللَّامِ (**أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ**).

(**وعَلَى الثَّاني: فالفتحةُ للتَّركيبِ، والأصلُ: "ولَا تَضْجَرَنْ" بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، فحُذفتْ للضَّرورةِ، و"لَا" ناهيةٌ، والعطفُ مِثْلُهُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾**[3]).

(الثَّاني: أَنَّهُ يجوزُ تصديرُها بدليلِ استقبالٍ)

(أَيْ: (الأمرُ)[4] الثَّاني مِنَ الأمورِ الَّتِي تميِّزُ المعترضةَ بينَ الحاليَّةِ والاعتراضيَّةِ: يجوزُ تصديرُها بدليلِ استقبالٍ، بخلافِ الحاليَّةِ. قالَ التفتازانيُّ في "المطوَّلِ": ويُشترطُ في الجملةِ الواقعةِ حالًا خلوُّها عَنْ حرفِ الاستقبالِ كَـ"السِّينِ، و"لَنْ" ونحوِهما؛ وذلكَ لأَنَّ هذهِ الحالَ، والحالُ الَّتِي تقابلُ الاستقبالَ -وإنْ تباينتا حقيقةً-؛ لأَنَّ لفظَ "يركب" في قولِنا: "يجيءُ زيدٌ غدًا يركبُ" حالٌ بِهَذَا المعنَى، غيرُ حالٍ بالمعنَى المقابلِ للاستقبالِ؛ لأَنَّهُ ليسَ في زمانِ المتكلِّمِ، لكنَّهُمْ استبشَعوا تصديرَ الجملةِ الحاليَّةِ لَا بعلمِ الاستقبالَ؛ لتناقضِ الحالِ والاستقبالِ في الجملةِ[1]. وفي "حاشيةِ السَّيِّدِ" هَذَا توجيهٌ منقولٌ مِنْ كلامِ الرَّضِيِّ، وهُوَ مستبشعٌ جدًّا، وكيفَ لَا والحالُ بالمعنَى الَّذِي نحنُ بصددهِ بجامعٍ كَـ"لَا" مِنَ الأزمنةِ الثَّلاثةِ عَلَى سواءٍ، ولَا يناسبُ الحالَ بمعنَى الزَّمَانِ الحاضرِ المقابلِ للاستقبالِ، إلَّا في إطلاقِ لفظٍ عَلَى كُلٍّ مِنْهُمَا اشتراكًا لفظيًّا، وذلكَ لَا يقتضِي الاستبشاعَ، تصديرُ الجملةِ الحاليَّةِ يُعْلِمُ الاستقبالَ، كَمَا لَا يخفَى عَلَى أحدٍ. والصَّوَابُ: أَنَّ الأفعالَ إذَا وقعتْ قيودًا لِمَا لَهُ اختصاصٌ بأحدِ (الأزمنةِ؛ فُهِمَ مِنْهَا استقباليَّتُها وحاليَّتُها وماضيَّتُها؛ بالقياسِ إلَى زمنِ التَّكلُّمِ، كَمَا في معانيها الحقيقيَّةِ؛ وحينئذٍ: يظهرُ صِحَّةُ كلامِهم في

(١) تحفة الغريب ١/١١٨.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سورة النساء: ٣٦.

(٤) سقط من الأصل.

(١) المطول ٤٧١،٤٧٠.

وجوبِ تجريدِ الجملةِ الواقعةِ حالًا عَنْ علامةِ الاستقبالِ؛ إِذْ لَوْ صُدِّرَتْ بِهَا لَفُهِمَ كونُها مستقبَلةً -بالقياسِ إِلَى عاملِها-[1]).

(كالتَّنفيسِ في قولِهِ:

ومَـــا أَدْرِي وسَـــوْفَ إِخَـــالُ أَدْرِي) ..... [2]

بكسرِ همزةِ "إِخَالُ" والقياسُ فتحُها.

(وأَمَّا قولُ الحوفيِّ في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾[3] إِنَّ الجملةَ الحاليَّة[4]، فمردودٌ، وكَـ"لنْ" في ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾[5]، وكالشَّرْطِ في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا﴾[6]).

(قالَ المطرزيُّ[1]: لَا تقعُ جملةُ الشَّرْطِ حالًا؛ لأَنَّها مستقبَلةٌ؛ فَلَا يجوزُ "جاءَ زيدٌ إِنْ يَسألْ يُعْطَ". فَإِنْ أردتَ صِحَّةَ ذلكَ؛ فاجعلِ الجملةَ الشَّرْطِيَّةَ خبرًا لِمَنِ الحالُ لَهُ، وهُوَ (كَقَوْلِكَ: "جاءَ زيدٌ)[2] إِنْ يَسألْ يُعْطَ"، ويكونُ الحالُ -حينئذٍ- الجملةَ الاسميَّةَ[3]). انتهى.

(وفي "المطوَّلِ": فَإِنْ قلتَ: هَلْ تقعُ الجملةُ الشَّرْطِيَّةُ حالًا أَمْ لَا؟ قلتُ: قَدْ مَنعوا ذلكَ وزَعموا أَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ ذلكَ؛ لزمَ أَنَّ تُجعلَ الشَّرْطِيَّةُ خبرًا عَنْ ضميرِ مَا أُرِيدَ الحالُ عَنْهُ نحوَ: "جاءَنِي زيدٌ وهُوَ إِنْ يَسألْ يُعْطَ"؛ ليكونَ الواقعُ موقعَ الحالِ هُوَ الاسميَّةُ دونَ الشَّرْطِ؛ وذلكَ لأَنَّ

---

(١) المنصف ٣٦٢/٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة الصافات: ٩٩.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦١٠/١.

(٥) سورة البقرة: ٢٤.

(٦) سورة محمَّد: ٢٢.

(١) برهان الدين ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي، أبو الفتح، من علماء النحو والأدب في عصره، توفي سنة ٦١٠هـ، من تصانيفه: المصباح في علم النحو، والإيضاح في شرح مقامات الحريري، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣٣٩/٣، وسير أعلام النبلاء ٧١/١٦.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١٢٠/١.

الشَّرْطِيَّةَ تتصدَّرُها بالحرفِ المقتضِي لصدرِ الكلامِ، لَا تكادُ ترتبطُ بشيءٍ قبلَها، إلَّا أَنْ يكونَ لَهُ فضلُ قُوَّةٍ ومَزِيدُ اقتضاءٍ بذلكَ، كَمَا في الخبرِ والنَّعْتِ؛ فَإِنَّ المبتدأَ -لعدمِ استغنائِهِ عَنِ الخبرِ- يُصْرَفُ إِلَى نفسهِ لِمَا وقعَ بعدَهُ مِمَّا فِيهِ أدنَى صلوحٍ بذلكَ. وكَذَا النَّعْتُ؛ لِمَا بينَهُ وبينَ المنعوتِ مِنَ الاشتباكِ والاتحادِ المعنويّ؛ كَأَنَّهُمَا شيءٌ واحدٌ، بخلافِ الحالِ؛ فَإِنَّهَا فضلةٌ تنقطعُ عَنْ صاحبِها[1]).

وفي التَّعليقِ: (فَإِنْ قلتَ: [٢٧٨/أ] قَدْ جعلَ الزَّمخشريُّ الجملةَ الشَّرْطِيَّةَ حالًا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ الآية، فَمَا وَجْهُهُ؟ قلتُ: وجهُ ذلكَ أَنَّ الشَّرْطَ غيرُ مرادٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ اللهثَ قَدْ عُلِّقَ عَلَى الحملِ وتركِهِ؛ ولذلكَ قالَ: كأَنَّهُ قِيلَ: "كمثلِ الكلبِ ذليلًا" دائمُ الدَّلالةِ لَا هُنَا في الحالتينِ[2]).

(﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾[3]، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾[1]، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾[2] ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾[3]، ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَا﴾[4].

وإِنَّمَا جازَ "لَأَضربنَّهُ إِنْ ذهبَ وإِنْ مكثَ"؛ لأَنَّ المعنَى: "لَأَضربنَّهُ عَلَى كُلِّ حالٍ"؛ إِذْ لَا يصحُّ أَنْ يُشترطَ وجودُ الشَّيْءِ وعدمُهُ لشيءٍ واحدٍ).

(ومِنْ هُنَا جعلَ بعضُهم في قولِهم: "أَحْسِنْ إِلَى زيدٍ وإِنْ أساءَ إليكَ" الجملةَ الشَّرْطِيَّةَ -وهِيَ "وإِنْ أساءَ"- حالًا، مَعَ وجودِ "إِنْ"؛ لانسلاخِ الشَّرْطِ عَنْهَا هُنَا، وهِيَ الَّتِي يسمُّونها:

---

(١) المطول ٤٦٧، والمنصف ٢/٣٦٢،٣٦٣.

(٢) ٢١٧، والكشَّاف ٢/١٧٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٤٦.

(١) سورة النساء: ١٠٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٥.

(٣) سورة المزمل: ١٧.

(٤) سورة الواقعة: ٨٦- ٨٧.

"الوصيلةَ" و"المتَّصلةَ"[1]).

(والثَّالثُ: أَنَّهُ يجوزُ اقترانُها بالفاءِ، كقولِهِ:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا)[2]

(وجهُ كونِ هذهِ الجملةِ الاعتراضيَّةِ تفيدُ –هُنَا– توكيدَ "أَنْ" للإخبارِ بِأَنَّ "عِلْمَ المرءِ ينفعُهُ" فِيهِ باعثٌ وتقويةٌ؛ لامتثالِ الأمرِ في قولِهِ: "واعلمْ" و"أَنْ" مخفَّفةٌ عَنِ الثَّقيلةِ واسمُها محذوفٌ، وإمَّا "ضميرُ شأنٍ" عَلَى رأيِ الجمهورِ، وهُوَ الظَّاهِر أَو "ضميرُ مخاطَبٍ" للمأمورِ بالعلمِ، أَيْ: "أَنَّكَ سوفَ يأتيكَ كُلُّ مَا قُدِرَ" كَمَا أجازَهُ سيبويهِ[3] وجماعةٌ في قولِهِ تَعَالَى: في أيا إبراهيم ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ إِنَّا﴾[4].

والمرادُ أَنَّ المقدوراتِ البَتَّةَ –وإِنْ وقعَ فِيهَا تأخُّرٌ–، وفي هَذَا تسليةٌ وتسهيلٌ للأمورِ[1]).

(وكجملةِ: ("فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا) في قولٍ –وقَدْ مَضَى–، وكجملةِ ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾[2] الفاصلةِ بينَ ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾[3] وبينَ الجوابِ، وهُوَ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ﴾[4] والفاصلةِ بينَ ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴿٦٢﴾﴾[5] وبينَ ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ ﴿٧٠﴾﴾[6] وبينَ صِفَتَيْهِمَا، وهيَ: ﴿مُدْهَامَّتَانِ ﴿٦٤﴾﴾[1] في

---

(١) المنصف ٣٦٣/٢.

(٢) من الكامل، بلا نسبة في: أوضح المسالك ٣٥٩/١، وشرح الأشموني ٣٢٢/١، وهمع الهوامع ٣٣١/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٦٣/٣.

(٤) سورة الصافات: ١٠٥.

(١) تحفة الغريب ١٢١/١.

(٢) سورة الرحمن: ١٣.

(٣) سورة الرحمن: ٣٧.

(٤) سورة الرحمن: ٣٩.

(٥) سورة الرحمن: ٦٢.

(٦) سورة الرحمن: ٧٠.

الأُولى و﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾[٢] في الثَّانيةِ، ويحتملانِ تقديرَ مبتدإٍ؛ فتكونُ الجملةُ إمَّا صفةً، وإمَّا مستأنفةً).

(الرَّابعُ: أَنَّهُ يجوزُ اقترانُها بالواوِ مَعَ تصديرِها بالمضارعِ المثبتِ)

(يَعني: والحاليَّةُ إذَا كانتْ مصدَّرةً بمضارعٍ مثبتٍ امتنعَ اقترانُها بالواوِ؛ لأَنَّ المضارعَ المثبتَ عَلَى وزنِ اسمِ الفاعلِ لفظًا وتقديرُهُ معنًى؛ فيجبُ أَنْ يُربطَ بِمَا يُربطُ بِهِ اسمُ الفاعلِ، والَّذِي يُربطُ بِهِ اسمُ الفاعلِ إذَا كانَ حالًا إنَّمَا هُوَ الضَّميرُ[٣]).

(كقولِ المتنبِّي:

يَـا حَـادِيَي عِيرَهَـا، وأَحْسَـبُنِي أُوجَـدُ مَيْتًـا قُبَيْـلَ أَفْقِـدُهَا

قِفَـا قَلِـيلًا بِهَـا عَلِـيَّ؛ فَـلَا أَقَـلَّ مِـنْ نَظْـرَةٍ أُزَوِّدُهَـا)[١]

(حَادِيَيَّ: -بالحاءِ المهملةِ- تثنيةُ "حَادٍ" اسمُ فاعلٍ مِنَ "الحَدْوِ" -بالدَّالِ المهملةِ-، وهُوَ سَوْقُ الإبلِ والغناءُ لَهَا وقَدْ حَدَوْتُ الإبلَ حَدْوًا، ويقالُ للشَّمالِ "حَدْوًا"؛ لأَنَّهَا تَحْدُو السَّحَابَ، أَيْ: تسوقُهُ، (عِيرَهَا) (-بكسرِ العينِ المهملةِ-: الإبلُ الَّتِي (تحملُ الميرةَ[٢]).

(قَوْلُهُ: "أفقدُها" عَلَى إضمارِ "أَنْ"، وقَوْلُهُ: "أقلَّ" -يُرْوَى بالرَّفْعِ والنَّصْبِ-)[٣].

(وأَمَّا نحوُ قولِ بعضِ العربِ: "قمتُ وأَصُكُّ وَجْهَهُ" أَيْ: "وأَضْرِبُ"، وقولُ الآخَرِ[٤]:

---

(١) سورة الرحمن: ٦٤.

(٢) سورة الرحمن: ٧٢.

(٣) تحفة الغريب ١/١٢١.

(١) من المنسرح، للمتنبي، في: ديوانه ٨، واللامع العزيزي ١/٤٠٠، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٤، ومغني اللبيب ١/٥٢١، وخزانة الأدب ٦/١٦٤.

(٢) المنصف ٢/٣٦٤.

(٣) طمس في "س".

(٤) من المتقارب، لعبدالله بن همام السلولي، في: إصلاح المنطق ١/١٦٩، وشرح التسهيل ٢/٣٦٧، وشرح ابن الناظم ١/٢٤٥، ولسان العرب ١٣/١٨٩، والمقاصد النحوية ٣/١١٥٢.

فَلَـــــمَّا خَشِـــــيتُ أَظـــــافيرَهم نجـــوتُ (وأَرْهَـــنُهُمْ مالكَـــا)[1].

فَقَدْ اعتذرَ عَنْهُ بوجوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ "الواوَ" للحالِ، بَلْ هِيَ للعطفِ، والمضارعُ بمعنَى الماضِي والأصلُ: "وصَكَكْتُ"، و"رَهَنْتُ"، لكنْ عُدِّلَ إِلَى المضارعِ بحكايةِ الحالِ الماضيةِ.

الثَّاني: سَلَّمْنَا أَنَّهَا للحالِ، لكنْ لَا نُسَلِّمُ بأَنَّ الحالَ جملةٌ فعليَّةٌ، بَلْ جملةٌ اسميَّةٌ؛ باعتبارِ حذفِ المبتدإِ، أَيْ: "وأَنَا أَصُكُّ"، "وأَنَا أَرْهَنُهُمْ، كَمَا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾[2] أَيْ: "وأَنْتُمْ قَدْ تَعلمونَ".

الثَّالثُ: سَلَّمْنَا أَنَّ "الواوَ" حاليَّةٌ، وأَنَّ الحالَ جملةٌ فعليَّةٌ، لكنَّ الأَوَّلَ شاذٌّ، والثَّاني ضرورةٌ[1]).

(تنبيهٌ):

(للبيانيِّينَ في الاعتراضِ اصطلاحاتٌ مخالفةٌ لاصطلاحِ النحويِّينَ).

(في "التَّلخيصِ": الاعتراضُ يكونُ في أثناءِ كلامٍ، أَو بينَ كلامينِ متَّصلينِ معنًى بجملةٍ -أَوْ أكثرَ- لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ؛ لنكتةٍ سِوَى دفعِ الإبهامِ. والمرادُ باتِّصالِ الكلامينِ أَنْ يكونَ الثَّاني بيانًا للأَوَّلِ، أَوْ تأكيدًا، أَوْ بدلًا مِنْهُ. ومِنْهُمْ مَنْ يقولُ: هُوَ أَنْ يُؤْتَى في أثناءِ كلامٍ، أَوْ في آخرِهِ، أَوْ بينَ كلامينِ [٢٧٨/ب] متصلينِ معنًى، أَوْ غيرِها؛ لنكتةٍ مَا. وقالَ قومٌ: قَدْ تكونُ النُّكتةُ في الاعتراضِ دفعَ الإبهامِ، ثُمَّ جَوَّزَ بعضُ هؤلاءِ وقوعَ اعتراضٍ آخَرَ جملةً لَا يَلِيها جملةٌ متَّصلةٌ بِهَا؛ بِأَنْ لَا يَلِيها جملةٌ أصلًا؛ فيكونُ الاعتراضُ في آخرِ الكلامِ، أَوْ يَلِيها جملةٌ غيرُ متَّصلةٍ بِهَا معنًى. وهَذَا صريحٌ في مواضعَ من "الكشَّافِ"[2]).

---

(١) طمس في "س".

(٢) سورة الصف: ٥.

(١) تحفة الغريب ١/١٢٢.

(٢) المنصف ٢/٣٦٤.

(والزَّمخشريُّ يستعملُ بعضَها كقولِهِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾[1]: يجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِن فاعلِ "نعبدُ" أَو مِنْ مفعولِهِ؛ لاشتمالِها عَلَى ضميرَيْهِمَا، وأَنْ تكونَ معطوفةً عَلَى "نعبدُ"، وأَنْ تكونَ اعتراضيَّةً مؤكِّدةً، أَيْ: "ومِنْ حالِنا أَنَّا مخلصونَ لَهُ التَّوحيدَ". ويَرُدُّ عليهِ مثلَ ذلكَ مَنْ لَا يَعرفُ هَذَا العلمَ كَأَبِي حَيَّانَ؛ توهُّمًا مِنْهُ أَنَّهُ لَا اعتراضَ إِلَّا مَا يقولُهُ النَّحويُّ، وهُوَ الاعتراضُ بينَ شيئينِ متطالبينِ).

(الجملةُ الثَّالثةُ التَّفسيريَّةُ، وهِيَ الفضلةُ الكاشفةُ لحقيقةِ مَا تَلِيهِ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا تعريفٌ غيرُ مانعٍ؛ لصدقِهِ عَلَى الجملةِ الحاليَّةِ في قَوْلِكَ: "أَسررتُ إِلَى زيدٍ النَّحويِّ"، ومَا هُوَ جزاءُ الإحسانِ إِلَّا الإحسانُ؟"؛ إِذْ هِيَ فضلةٌ كاشفةٌ لحقيقةِ مَا تَلِيهِ مِنَ النَّحويِّ؛ فيلزمُ أَنْ لَا يكونَ لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ. وهُوَ باطلٌ. انتهى[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: -بعدَ تسليمِ أَنَّ مثلَ هذهِ الجملةِ في محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ- مرادُ المصنِّفِ -بالفضلةِ- الجملةُ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ؛ فَلَا تَرِدُ الجملةُ الَّتِي أَوردَها؛ لأَنَّ لَهَا محلًّا مِنَ الإعرابِ[2]).

(وسأذكرُ لَهَا أمثلةً تُوضِّحُها).

(أَحَدُهَا: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[3]، فجملةُ الاستفهامِ مفسِّرةٌ للنَّجوَى، و"هَلْ" -هُنَا- للنَّفْيِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ بدلًا مِنْهَا إِنْ قُلنا إِنَّ مَا فِيهِ معنَى القولِ يَعملُ في الجملِ، وهُوَ قولُ الكوفيِّينَ[4]، وأَنْ تكونَ معمولةً لقولٍ محذوفٍ، وهُوَ حالٌ، مثلُ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾[5]).

(١) سورة البقرة: ١٣٣.

(١) تحفة الغريب ١/١٢٣.

(٢) المنصف ٢/٣٦٤.

(٣) سورة الأنبياء: ٣.

(٤) حاشية الدسوقي ٢/ ٨٤٦.

(٥) سورة الرعد: ٢٣-٢٤

(الثَّاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾[1]، فَـ"خَلَقَهُ" -ومَا بَعْدَهُ- تفسيرٌ لمثلِ آدمَ، لَا باعتبارِ مَا يُعطيهِ ظاهرُ لفظِ الجملةِ مِنْ كونهِ قُدِّرَ جسدًا مِنْ طينٍ، ثُمَّ كُوِّنَ، بَلْ باعتبارِ المعنَى، أَيْ: "إِنَّ شأنَ عِيسَى كشأنِ آدمَ في الخروجِ عَنْ مستمِرِّ العادةِ -وهُوَ التَّوَلُّدُ بينَ أبوينِ-").

في الشَّرْحِ: (بَلْ هُوَ تفسيرٌ لمثلِ آدمَ قطعًا ظاهرَ اللَّفْظِ، لَا باعتبارِ المعنَى؛ ذكرَهُ في آخرِ كلامِهِ. والظَّاهِرُ أَنَّهُ أرادَ نقلَ كلامِ الزَّمخشريِّ، فَلَمْ يُوفِّ بالمقصودِ مِنْهُ[2]؛ وذلكَ لأَنَّ الزَّمخشريَّ قالَ في قولِهِ: "خَلَقَهُ مِنْ ترابٍ" جملةٌ مفسِّرةٌ لِمَا لَهُ شبهُ عِيسَى بآدمَ، فجعلُها مفسِّرةً؛ لوجهِ الشبهِ؛ لَا للمشبَّهِ بِهِ؛ فيحتاجُ -حينئذٍ- إِلَى أَنْ يقالَ: وجهُ الشَّبَهِ المستفادُ مِنْ هذهِ الجملةِ؛ ليسَ هُوَ مَا يُعطيهِ ظاهرُ لفظِها مِنْ تقديرِ آدمَ جسدًا مِنْ طينٍ، ثُمَّ تكوينِهِ، فَإِنَّ هَذَا ليسَ مشتركًا بينَ آدمَ وعِيسَى -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ-، وإِنَّمَا وجهُ الشَّبَهِ مَا يُعطيهِ معنَى الجملةِ مِنَ الخروجِ عَنْ مستمرِّ العادةِ مِنَ التَّوَلُّدِ بينَ أبوينِ، وهَذَا قدرٌ مشتركٌ بَيْنَهُمَا. ونَصُّ مَا في "الكشَّافِ" أَنَّ مثلَ عِيسَى: أَنَّ مِنْ شأنِ عِيسَى وحالِهِ الغريبةِ كشأنِ آدمَ، وقَوْلُهُ: "خَلَقَهُ مِنْ ترابٍ" جملةٌ مفسِّرةٌ لِمَا لَهُ شبهُ عِيسَى بآدمَ، أَيْ: خُلِقَ آدمُ مِنْ ترابٍ، ولَمْ يكنْ ثَمَّ أَبٌ ولَا أُمٌّ؛ فكذلكَ حالُ عِيسَى".

فَإِنْ قلتَ: كيفَ شُبِّهَ بِهِ وقَدْ وُجِدَ هُوَ بغيرِ أَبٍ، وبأُمٍّ، وَوُجِدَ "آدمُ" بغيرِ أَبٍ وأُمٍّ؟

قلتُ: هُوَ مِثْلُهُ في أحدِ الطَّرفينِ، ولَا يمتنعُ اختصاصُهُ دونَهُ بالطَّرَفِ الآخَرِ مِنْ تشبيهِهِ بِهِ؛ لأَنَّ المماثلةَ مشاركةٌ في بعضِ الأوصافِ، ولأَنَّهُ مشبَّهٌ بِهِ في أَنَّهُ وُجِدَ وجودًا خارجًا عَنِ العادةِ المستمرَّةِ، وهُمَا -في ذلكَ- نظيرانِ، ولأَنَّ الوجودَ مِنْ غيرِ أَبٍ وأُمٍّ (أَغْرَبُ)[1] وأَخْرَقُ للعادةِ مِنَ الوجودِ مِنْ غيرِ أَبٍ، فَشُبِّهَ الغريبُ بالأغربِ؛ ليكونَ أقطعَ للخَصْمِ وأَحْسَمَ لمادَّةِ شبهتِهِ؛ إِذَا نظرَ فِيمَا هُوَ أَغْرَبُ مِمَّا استغربَهُ. وعَنْ بعضِ العلماءِ أَنَّهُ أُسِرَ بالرُّومِ، فقالَ: لِمَ تعبدونَ عِيسَى؟ قَالُوا: لأَنَّهُ لَا أَبَ لَهُ. قالَ: فآدمُ أَوْلَى؛ لأَنَّهُ لَا أبوينَ لَهُ. قَالُوا: كانَ يُحْيِي الموتَى. قالَ: فحزقيلُ

(١) سورة آل عمران: ٥٩.

(٢) تحفة الغريب ١/١٢٣.

(١) سقط من الأصل.

أَوْلَى؛ لأَنَّ عِيسَى أَحْيَا أربعةَ نفرٍ، وأَحْيَا حزقيلُ ثمانيةَ آلافٍ. قَالُوا: كانَ يُبْرِئُ الأَكْمَهَ والأبرصَ. قالَ: فجرجيسُ أَوْلَى؛ لأَنَّهُ طُبِخَ وأُحْرِقَ ثُمَّ قامَ سالمًا[1]). انتهى مَا فِي "الكشَّافِ"[2].

(والثَّالثُ: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ [٢٧٩/أ] تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾[3]، **فجملةُ "تؤمنونَ" تفسيرٌ للتِّجارةِ، وقِيلَ: مستأنفةٌ مَعناها: الطَّلَبُ، أَيْ: "آمِنُوا"؛ بدليلِ "يغفرْ" بالجَزْمِ).**

في الشَّرْحِ: (والاستئنافُ عندَ هَذَا القائلِ بيانيٌّ، كَأَنَّهُمْ لمَّا قالَ: ﴿هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [1] قَالُوا: كيفَ نعملُ؟ فقالَ: تؤمنونَ. وقَوْلُهُ بمعنَى: "آمِنُوا" منقولٌ عَنْ سيبويهِ، ويؤيِّدُهُ قراءةُ ابنِ مسعودٍ:﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ﴾[2]، وإِنَّمَا جيءَ بِهِ عَلَى لفظِ الخبرِ؛ للإيذانِ بوجوبِ الامتثالِ، وكَأَنَّهُ امتثلَ؛ فكأَنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ إيمانٍ وجهادٍ موجودينِ، وهَذَا كَمَا يقولُ الدَّاعي: "غفرَ اللهُ لكَ" و"يغفرُ لكَ"، جُعلتِ المغفرةُ -لقُوَّةِ الرَّجَاءِ- كأَنَّها موجودةٌ[3]؛ فَعُبِّرَ بالماضِي.

(كقولِهم: "اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ عليهِ"، أَيْ: "لِيَتَّقِ اللهَ، ولْيَفْعَلْ؛ يُثَبْ". وعَلَى الأَوَّلِ: فالجَزْمُ في جوابِ الاستفهامِ؛ تنزيلًا للسَّبَبِ، وهُوَ الدَّلالةُ منزلةُ المسبِّبِ، وهُوَ الامتثالُ).

(هَذَا جوابٌ لِمَا استشكلَ بِهِ الزَّجَّاجُ، قولُ مَنْ ذهبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ؛ وذلكَ أَنَّهُ قالَ: وقَدْ غلطَ بعضُ النحويِّينَ في قولِهِ: "إِنْ يغفرْ لَكُمْ" جوابُ "هَلْ أَدُلُّكُمْ"؛ وذلكَ أَنَّهُ إِذَا دَلَّهم النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- عَلَى مَا ينفعُهم؛ غفرَ اللهُ لَهُمْ، وإِنَّمَا يغفرُ لَهُمْ إِذَا آمَنُوا وجَاهَدُوا، وإِنَّمَا هُوَ جوابُ ﴿تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4]؛ لأَنَّ معناهُ معنَى الأمرِ، أَيْ: آمِنُوا باللهِ

(١) تحفة الغريب ١/١٢٣، ١٢٤.

(٢) الكشَّاف ١/٣٦٧.

(٣) سورة الصف: ١٠- ١١.

(١) سورة الصف: ١٠ .

(٢) سورة التوبة : ٨٦.

(٣) تحفة الغريب ١/ ١٢٥.

(٤) سورة الصف: ١١.

ورسولِهِ وجَاهِدُوا في سبيلِهِ؛ يَغفرْ لَكُمْ، أَيْ: إنْ فعلتُم ذلكَ يغفرْ لَكُمْ[1]. وقَدْ عرفتَ أَنَّ تغليطَهُ مندفعٌ بِمَا ذكرَهُ المصنِّفُ مَرَّةً أَنَّ هَذَا مِنْ قبيلِ تنزيلِ السَّبَبِ منزلةَ المسبَّبِ، وفي" الانتصافِ": هَذَا التَّأويلُ لَا يُحتاجُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ يلتحقُ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[2] وأمثالِهِ. وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ فِيهِ، وأَنَّ المؤمنَ الرَّاسِخَ الإيمانِ لمَّا كانَ مظنَّةً لحصولِ الإيمانِ والامتثالِ؛ صارَ كالمحقَّقِ فِيهِ[1].

وذلكَ هَكَذَا. فتأمَّلْهُ[2]).

(الرَّابعُ: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ ﴾[3].

(في "الكشَّافِ" مَا نَصُّهُ: ("مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا" حَالُهُمُ الَّتِي هِيَ مَثَلٌ في الشِّدَّةِ. و"مَسَّتْهُمْ" بيانٌ للمَثَلِ، وهُوَ استئنافٌ كأَنَّ قائلًا قالَ: كيفَ كانَ ذلكَ المثلُ؟ فقيلَ: مَسَّتْهُمُ البأساءُ[4]). انتهى.

وإِنَّمَا فُسِّرَ المثلَ بِمَا فَسَّرَهُ؛ بِمَا تقرَّرَ أَنَّ لفظَ المثلِ مستعارٌ للحالِ، والقِصَّةِ العجيبةِ الشَّأْنِ.

قالَ التفتازانيُّ: "ولَا يخفَى أَنَّ الَّذِينَ يُصيبهم مثلُ حالِهم وشِبْهُهُ لَا نَفْسُهُ، ففي الكلامِ حذفٌ"[5].

قلتُ: يريدُ أَنَّ معنَى "ولمَّا يَأْتِكم": ولمَّا يُصيبُكم"؛ فَلَا بُدَّ مِنْ حذفٍ؛ إِذْ لَا يصحُّ أَنْ يقالَ: "ولمَّا يُصيبُكم نفسُ حالِ الماضِينَ قبلَكم"، وإِنَّمَا المصيبُ مثلُ ذلكَ وشبهُهُ، وليسَ بموجودٍ في الكلامِ؛ فَيُقَدَّرُ[6]).

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٢٦.

(٢) سورة إبراهيم: ٣١.

(١) ٤/٥٢٦.

(٢) تحفة الغريب ١/١٢٥،١٢٦.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤.

(٤) /٢٥٦.

(٥) حاشية التفتازاني ٥١٥.

(٦) تحفة الغريب ١/١٢٦.

(وجَوَّزَ أَبُو البقاءِ[1] كونَها حاليَّةً عَلَى إضمارِ "قَدْ"، والحالُ لَا تَأْتِي مِنَ المضافِ إلَيْهِ في مثلِ هَذَا).

(يشيرُ إلَى مَا قالوهُ أَنَّ الحالَ لَا تقعُ مِنَ المضافِ إلَيْهِ إلَّا في ثلاثِ صورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يكونَ المضافُ جائزَ العملِ في الحالِ، كَقَوْلِكَ: "يُعْجِبُنِي ضربُ اللصِّ مكتوفًا".

الثَّانيةُ: أَنْ يكونَ جزءًا مِنَ المضافِ إلَيْهِ، مثلَ:﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[1].

الثَّالثةُ: أَنْ يكونَ كجزءٍ مِنْهُ، مثلَ: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2] نُزِّلَتِ الملَّةُ منزلةَ الجزءِ مِنْ إبراهيمَ، وليسَ المثلُ الواقعُ في الآيةِ شيئًا مِنْ هذهِ الأمورِ الثَّلاثةِ؛ فتمتنعُ الحاليَّةُ. وقَدْ مَضَى (-مِنْ قريبٍ- أَنَّ الزَّمخشريَّ جعلَ الجملةَ الشَّرْطيَّةَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾[3] حالًا مِنَ الكلبِ، وكأَنَّهُ نَزَّلَ حَالَهُ منزلةَ حربِهِ؛ فأجازَ وقوعَ الحالِ مِنْهُ مَعَ كونهِ مضافًا إلَيْهِ[4].

فَإِنْ قلتَ: فليُعتذرْ عَنْ أَبِي البقاءِ بمثلِهِ.

قلتُ: إِنَّمَا شَرطوا كونَ المضافِ جزءًا، أَوْ كجزءٍ مِنْهُ؛ ليحسُنَ حذفُهُ وإقامةُ المضافِ)[5] [٢٧٩/ب] إلَيْهِ مقامَهُ؛ فتكونُ الحالُ كأَنَّها واقعةٌ مِنْ غيرِ المضافِ إلَيْهِ ،أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "أَنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حنيفًا"؛ لَحَسُنَ مَعَ إرادةِ الأمرِ باتِّباعِ مِلَّتِهِ، وكذلكَ لَوْ قِيلَ: "ونَزعنا مَا فِيهم مِن غلٍّ"؛ لَحَسُنَ مَعَ إرادةِ مَا في صدورِهم. ومَا ذَكَرَهُ الزَّمخشريُّ مِنْ هَذَا القبيلِ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ: "فمثلُهُ كالكلبِ"؛ لَحَسُنَ مَعَ إرادةِ "كمثلِ الكلبِ". وهَذَا بخلافِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو البقاءِ؛ إِذْ لَا

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧١.

(١) سورة الحجر: ٤٧.

(٢) سورة النحل: ١٢٣.

(٣) سورة الأعراف: ١٧٦.

(٤) ينظر: الكشَّاف ٢/١٧٨.

(٥) طمس في "س".

يحسُنُ أَنْ يقالَ: "ولمَّا يَأْتِكم الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكمْ" يرادُ بِهِ ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ﴾. فتأمَّلْهُ[1]).

وفي التَّعليقِ: (والحاليَّةُ متَّجهةٌ مِنَ الضَّميرِ في "خَلَوْا"[2]).

(الخامسُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾[1] إِنْ قُدِّرَتْ "إِذَا" غيرَ شرطيَّةٍ؛ فجملةُ القولِ تفسيرٌ لِـ"يُجادلونكَ" وإِلَّا فَهِيَ جوابُ "إِذَا"، وعَلَيْهِ فَـ"يجادلونكَ" حالٌ).

(تنبيهٌ):

(المفسِّرةُ ثلاثةُ أقسامٍ: مجرَّدةٍ مِنْ حرفِ التَّفسيرِ -كَمَا في الأمثلةِ السَّابقةِ-، ومقرونةٌ بِـ"أَيْ:"، كقولِهِ:

وتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبُ ..... [2]

(هَذَا صدرُ بيتٍ عَجُزُهُ:

..... وتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ عليهِ في البابِ الأَوَّلِ مِنْ حرفِ الألفِ في فصلِ "أَيْ" -بالفتحِ والسُّكونِ-، وقَدْ أَنشدَهُ المصنِّفُ أيضًا في الجملةِ الثَّالثةِ مِنَ الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ في البابِ الَّذِي نحنُ فِيهِ[3]).

---

(١) تحفة الغريب ١/١٢٨.

(٢) ٢٢٠.

(١) سورة الأنعام: ٢٥.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في المفصل ١/٤٢٧، والجنى الداني ١/٢٣٣، وهمع الهوامع ٢/٥٩٠، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٤، وخزانة الأدب ١١/٢٢٥.

(٣) تحفة الغريب ١/١٢٦.

(ومقرونةٌ بِـ"أَنْ"، نحوَ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[1]، وقَوْلِكَ: "كتبتُ إِلَيْهِ أَنِ افعلْ" -إِنْ لَمْ تُقَدَّرِ الباءُ قبلَ "أَنْ"-).

(إِنَّمَا قُيِّدَ ذلكَ؛ لأَنَّ الباءَ إِذَا قُدِّرَتْ قبلَ "أَنْ" كانتْ "أَنْ" مصدريَّةً، لَا تفسيريَّةً[2]) .

(السَّادسُ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[3]، فجملةُ "لَيَسْجُنُنَّهُ" قِيلَ: هِيَ مفسِّرةٌ للضَّميرِ في "بَدَا الرَّاجعُ إِلَى البَدَاءِ المفهومِ مِنْهُ"، والتَّحقيقُ أَنَّهَا جوابٌ لقَسَمٍ مقدَّرٍ، وأَنَّ المفسِّرُ مجموعُ الجملتينِ، ولَا يمنعُ مِنْ ذلكَ كونُ القَسَمِ إنشاءً؛ لأَنَّ المفسِّرَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ المعنَى المتحصَّلُ مِنَ الجوابِ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا الكلامُ فِيهِ تدافعٌ؛ لأَنَّهُ إِذَا كانَ التَّحقيقُ أَنَّ المفسِّرَ مجموعَ الجملتينِ؛ فكيفَ يقالُ أَنَّ المفسِّرَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ المعنَى المتحصَّلُ مِنَ الجوابِ؟ وهَذَا لَا يَلزمُ مِنْهُ أَنْ يكونَ للجملةِ الأُولى مدخلٌ في التَّفسيرِ، فَلَا يكونُ التَّحقيقُ أَنَّ مجموعَ الجملتينِ هُوَ المفسِّرُ[1].

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: العهدةُ مِنَ الكلامِ القَسَميِّ هُوَ الجوابُ، والقَسَمُ تأكيدٌ لَهُ؛ فَلِذَا قالَ أَنَّ المفسِّرَ هُوَ المعنَى المتحصَّلُ مِنَ الجوابِ[2]).

(وهُوَ خبريٌّ، لَا إنشائيٌّ، وذلكَ المعنَى هُوَ سَجْنُهُ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-، فَهَذَا هُوَ البَدَاءُ الَّذِي بَدَا لَهُمْ).

(ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ لَا يمتنعُ كونُ الجملةِ الإنشائيَّةِ مفسِّرةً بنفسِها)

(يَعني: بدونِ حرفِ تفسيرٍ "أَيْ:" أَوْ "أَنْ"[3]).

(ويقعُ ذلكَ في موضعينِ:

---

(١) سورة المؤمنون: ٢٧.

(٢) المنصف ٢/٣٦٦.

(٣) سورة يوسف: ٣٥.

(١) تحفة الغريب ١/١٢٨.

(٢) المنصف ٢/٣٦٦.

(٣) المصدر السابق.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يكونَ المفسَّرُ إنشاءً أيضًا، نحوَ: "أَحْسِنْ إِلَى زيدٍ أُعْطِهِ ألفَ دينارٍ).

(والثَّاني: أَنْ يكونَ مفردًا مؤدِّيًا معنَى جملةٍ، نحوَ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[1]).

في الشَّرْحِ: (لَا يتعيَّنُ في: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[2] أَنْ يكونَ جملةً مفسِّرةً للنَّجْوَى لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، بَلْ يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ عَلَى أَنَّهَا بدلٌ مِنَ المفعولِ بِهِ -الَّذِي هُوَ النَّجْوَى-.

فَإِنْ قلتَ: ليسَ هَذَا مِنَ الأبوابِ الَّتِي يصحُّ وقوعُ الجملةِ فِيهَا مفعولًا. قلتُ: الجملةُ -هُنَا- مرادٌ بِهَا لفظُها عَلَى تقديرِ البدليَّةِ، (فَهِيَ حكمُ المفردِ، فكأنَّهُ قِيلَ: "وأَسَرُّوا هَذَا الكلامَ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا يلزمُ مِنْ قولِ المصنِّفِ أَنَّهَا)[2] في الجملةِ متعيِّنةٌ لَهَا، وإِنَّمَا يلزمُ جوازُهُ لَهَا. وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ -في أَوَّلِ الكلامِ عَلَى الجملةِ المفسِّرةِ- أَنَّهُ يجوزُ في "هَلْ هَذَا إِلَّا بشرٌ مِثْلُكُمْ" أَنْ يكونَ تفسيرًا للنَّجوَى وبدلًا مِنْهُ -عَلَى قولِ الكوفيِّينَ-، وأَنْ يكونَ معمولًا لقولٍ محذوفٍ هُوَ حالٌ، ولَا حاجةَ إِلَى جوابِ الشَّارحِ بِأَنَّ الجملةَ هُنَا مرادًا بِهَا لفظُها؛ لأَنَّ الجملةَ عَلَى تقديرِ كونِها بدلًا مِنَ النَّجوَى ليستْ مفعولًا بِهِ، وإِنَّمَا هِيَ تابعةٌ للمفعولِ بِهِ، ويُغتفرُ في التَّوابعِ والثَّواني مَا لَا يُغتفرُ في المتبوعاتِ والأوائلِ[3]).

(وإِنَّمَا قُلنا -فِيمَا مَضَى- إِنَّ الاستفهامَ مرادٌ بِهِ النَّفْيُ؛ تفسيرًا لمَا اقتضاهُ المعنَى وأَوجبتْهُ الصِّناعةُ لأجلِ الاستثناءِ المفرَّغِ، لَا أَنَّ التَّفسيرَ أوجبَ ذلكَ).

(هَذَا جوابُ سؤالٍ يرد عَلَى مَا تضمَّنَهُ قَوْلُهُ الثَّاني: "أَنْ يكونَ مفردًا مؤدِّيًا عَنْ جملةٍ" نحوَ:

---

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(١) تحفة الغريب ١/١٢٨.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) المنصف ٢/٣٦٧.

"وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ [٢٨٠/أ] ظَلَمُوا"؛ فَإِنَّهُ يتضمَّنُ كونَ هذهِ الجملةِ -أَعني: "هَلْ هَذَا إِلَّا بشرٌ مِثْلُكُمْ"- إنشائيَّةً تفسيريَّةً، وتقريرُ السُّؤَالِ أَنَّهُ قَدْ مَضَى في الجملةِ المعترضةِ؛ حيثُ اعترضَ عَلَى ابنِ مالكٍ، وفي الكلامِ (عَلَى هَلْ أَنَّ الاستفهامَ هُنَا مرادٌ بِهِ النَّفْيُ لأجلِ أَنَّ الجملةَ تفسيريَّةٌ، بَلْ قلناهُ)[1] لأجلِ أَنَّ المعنَى اقتضاهُ وأوجبتْهُ الصِّناعةُ لأجلِ الاستثناءِ المفرَّغِ؛ فهذهِ الجملةُ خبريَّةٌ بمعنَى إنشائيَّةٍ لفظًا[2]).

قالَ الشَّارحُ: (وحاصلُ مَا قَالَهُ المصنِّفُ أَنَّ الجملةَ باقيةٌ عَلَى إنشائيَّتِها، وأَنَّ إرادةَ النَّفْيِ (لَا ترفعُ كونَها إنشائيَّةً، وهُوَ خلافُ مَا قَرَّرَهُ قريبًا مِنْ أَنَّ الاستفهامَ إِذَا كانَ واقعًا في جملةٍ بمعنَى)[1]؛ فتلكَ الجملةُ خبريَّةٌ، وذلكَ حيثُ اعترضَ عَلَى ابنِ مالكٍ في تمثيلِهِ للجملةِ المعترضةِ الإنشائيَّةِ بآيتينِ، ثانيتُهما قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]، فقالَ: وأَمَّا الثَّانيةُ، فنصَّ هُوَ وغيرُهُ عَلَى أَنَّ الاستفهامَ فِيهَا بمعنَى النَّفْيِ؛ فالجملةُ خبريَّةٌ، ووقعَ لَهُ نظيرُ ذلكَ في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "هَلْ" مِنْ حرفِ الهاءِ، فقالَ: التَّاسعُ: إِنَّمَا يرادُ بالاستفهامِ بِهَا النَّفْيُ؛ ولذلكَ دخلتْ عَلَى الخبرِ بعدَها إِلَّا في نحوِ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[3]، والباءُ في قولِهِ:

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لذيذٍ بدائمِ[4]

وصحَّ العطفُ في قولِهِ:

وإِنَّ شِفائي عَبْرَةٌ مهراقةٌ ... فَهَلْ عندَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ[5]

---

(١) طمس في "س".

(٢) المنصف٢/٣٦٧.

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة آل عمران: ١٣٥.

(٣) سورة الرحمن: ٦٠.

(٤) من الطويل، للفرزدق، وهو في: لسان العرب٣/٣٥٠، وتخليص الشواهد١/٢٨٦، والمقاصد النحوية ٢/٦٧١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢، وخزانة الأدب ٤/١٤٢.

(٥) من الطويل، لامرئ القيس، في: ديوانه١/١٥، والكتاب ٢/١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٠٢، وشرح =

إذْ لَا يُعطفُ الإنشاءُ عَلَى الخبرِ. هَذَا كلامُهُ، والتَّعارضُ فِيهِ ظاهرٌ[1]).

(ونظيرُهُ "بَلَغَنِي عَنْ زيدٍ كلامٌ واللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا").

(يَجري في هَذَا المثالِ مَا جَرَى في آيةِ سورةِ الأنبياءِ المتلوَّةِ آنفًا مِنَ احتمالِ كونِ الجملةِ الأخيرةِ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ؛ عَلَى أَنَّهَا بدلٌ مِنَ الفاعلِ الَّذِي هُوَ كلامٌ؛ وذلكَ لأَنَّهَا أُرِيدَ بِهَا لفظُها؛ فَهِيَ كالمفردِ. والمعنَى: "بَلَغَنِي عَنْ زيدٍ هَذَا اللَّفْظُ وهُوَ: واللهِ لَأَفْعَلَنَّ".

فَإِنْ قلتَ: يلزمُ عَلَى مَا ذكرتَهُ في هذينِ الموضعينِ حكايةُ الجُمَلِ بِمَا ليسَ فِيهِ أحرفُ القولِ، والبصريُّونَ يَأبونَهُ.

قلتُ: يمكنُ أَنْ يُقَدَّرَ قولٌ مضافٌ إِلَى الجملةِ، وحُذِفَ وأُقِيمَ مقامَهُ. والأصلُ: "بَلَغَنِي عَنْ زيدٍ قولٌ، واللهِ لَأفعلنَّ"[1]، كَمَا صَرَّحَ بذلكَ في قولِ الشَّاعِرِ:

قَـــوْلُ يَـــا للرِّجَـــالِ يـــنهضُ مِنَّـــا مُسْـــرِعِينَ الكهـــولَ والشُّـــبَّانَا[2]

فَإِذَا لَمْ تقعِ الحكايةُ إِلَّا بالقولِ، وأَمَّا إِذَا قُلنا بالمذهبِ الكوفيِّ؛ فَلَا إشكالَ ولَا حاجةَ إِلَى التَّقديرِ[3]).

(ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[4] جوابًا لِـ"بَدَا"؛ لأَنَّ أفعالَ القلوبِ –لإفادتِها التَّحقيقَ– تجابُ بِمَا يجابُ بِهِ القَسَمُ، قالَ:

ولَقَـــدْ عَلِمْـــتُ لَتَـــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِـــي) ..... [5]

=

الأشموني ٢/٤٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢.

(١) تحفة الغريب ١/١٣٠، ١٣١.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٨٤٩، ٨٥٠.

(٢) من الخفيف، بلا نسبة، في: شرح التسهيل ٢/٩٧، وتعليق الفرائد ٤/٢٠٤، وهمع الهوامع ١/٥٦٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٣٠.

(٣) تحفة الغريب ١/١٣٠.

(٤) سورة يوسف: ٣٥.

(٥) من الكامل، للبيد بن ربيعة، في: ديوانه ١/١١١، والكتاب ١/٣١٠، وتخليص الشواهد ١/٤٥٣، والمقاصد النحوية ٢/٨٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، وشرح التصريح ١/٣٧١.

(هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... إنَّ الـــمَنَايَا لَا تَطِـــيشُ سِـــهَامُهَا[1]).

وفي الشَّرْحِ: (اختُلفَ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ الفعلِ الَّذِي ضُمِّنَ معنَى القَسَمِ، كَهَذَا المثالِ، فقيلَ: في محلِّ نصبٍ بذلكَ الفعلِ. وقِيلَ: لَا؛ لأَنَّ القَسَمَ لَا يعملُ في جوابِهِ. وزعمَ ابنُ خروفٍ[2] أَنَّ دخولَ معنَى القَسَمِ في عَلَمٍ لَا يكونُ إِلَّا مَعَ اسمِ اللهِ تَعَالَى. ويردُّهُ مَا أَنشدَهُ المصنِّفُ[1]).

(وقالَ الكوفيُّونَ: الجملةُ فاعلٌ، ثُمَّ قالَ هشامٌ وثعلبٌ وجماعةٌ: يجوزُ ذلكَ في كُلِّ جملةٍ نحوَ: "يُعْجِبُنِي تقومُ").

في الشَّرْحِ: (مَا أظنُّ أَنَّ أحدًا مِنَ الكوفيِّينَ ولَا غيرِهم ينازعُ في أَنَّ مِنْ خصائصِ الاسمِ كونَهُ مسنَدًا إِلَيْهِ؛ فيُحْمَلُ عَلَى مَا ذَكروهُ مِنْ جوازِ وقوعِ الفاعلِ جملةً، عَلَى معنَى أَنَّ المصدرَ المفهومَ مِنَ الجملةِ هُوَ الفاعلُ المسنَدُ إِلَيْهِ معنًى. فَإِذَا قلتُ: "يُعجبُنِي يقومُ زيدٌ" فمعناهُ عندَهم: "يُعجِبُنِي قيامُ زيدٍ" فَلَمْ يَخرجِ المسنَدُ إِلَيْهِ بِهَذَا التأويلِ عَنْ أَنْ يكونَ اسمًا، وغايتُهُ هُنَا أَنَّ التَّأويلَ وقعَ بغيرِ واسطةِ حرفٍ مصدريٍّ، فَهُوَ كَمَا يقولُ الكلُّ في نحوِ: "قمتُ حينَ قامَ زيدٌ" مِنْ أَنَّ الجملةَ وقعتْ مضافًا إِلَيْهَا، مَعَ أَنَّ الإضافةَ مِنْ خصائصِ الاسمِ، كالإسنادِ إِلَيْهِ، لكنَّ الجملةَ هُنَا مؤَوَّلةٌ عندَهم بمفردٍ، أَيْ: "حينَ قيامِ زيدٍ"، ولَا بدعَ في هَذَا؛ لأَنَّهُ وُجِدَ مُطَّرِدًا في الإضافةِ، كَمَا مَثَّلنا في الهمزةِ مِنَ البابِ الأَوَّلِ نحوَ: "سواءٌ عليَّ أقمتَ أَمْ قعدتَ"، أَيْ: قيامُكَ وقعودُكَ، وفي "لَا تأكلِ السَّمَكَ وتشربُ اللَّبَنَ" أَيْ: "لَا يَكُنْ مِنْكَ أكلُ سمكٍ مَعَ شربِ لبنٍ".

فهشامٌ وثعلبٌ -ومَنْ قالَ بقولِهما[2]- أَلْحَقُوا مثلَ "يُعْجِبُنِي يقومُ زيدٌ" بتلكَ الأبوابِ.

---

(١) المنصف ٢/٣٦٩.

(٢) هو: عليّ بن محمَّد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ، المعروف بابن خروف النحويّ، كان إمامًا في العربية محقِّقًا مدقِّقًا ماهرًا، مشاركًا في علم الأصول، توفي سنة ٦٠٩هـ، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الفرائض، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/٣٣٥، وسير أعلام النبلاء ١٦/٧٠.

(١) تحفة الغريب ١/ ١٣٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/٧٧.

والبصريُّون[1] مَنَعُوا مِنْهُ هَذَا الَّذِي يَنبغي أَنْ يُحْمَلَ كَلامُهم عليهِ -فِيمَا يظهرُ لِي-. واللهُ أعلمُ[2]).

(وقالَ الفَرَّاءُ وجماعةٌ[3]: جوازُهُ مشروطٌ بكونِ المسنَدِ إِلَيْهَا قلبيًّا، وباقترانها بأداةٍ معلِّقةٍ، نحوَ: "ظهرَ لي أقامَ زيدٌ" [٢٨٠/ب] و"عُلِمَ هَلْ قعدَ عمرٌو". وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ أداةَ التَّعليقِ بأَنْ تكونَ مانعةً أشبَهُ مِنْ أَنْ تكونَ مجوِّزةً، وكيفَ يُعَلَّقُ الفعلُ عَمَّا هُوَ مِنْهُ كالجزءِ؟. وبعدُ، فعندِي أَنَّ المسألةَ صحيحةٌ، ولكنْ مَعَ الاستفهامِ خاصَّةً، دونَ سائرِ المعلِّقاتِ، وعَلَى أَنَّ الإسنادَ إِلَى مضافٍ محذوفٍ، لَا إِلَى الجملةِ الأُخرى. أَلَا تَرَى أَنَّ المعنَى ظهرَ لي جوابُ "أقامَ زيدٌ" أَيْ: جوابُ قولِ القائلِ (ذلكَ)؟).

في الشَّرْحِ: (يمكنُ أَنْ يكونَ هَذَا هُوَ مرادُ الفَرَّاءِ -ومَنْ ذهبَ إِلَى قَوْلِهِ-، أعني: أَنَّ الإسنادَ في التَّحقيقِ إِلَى مضافٍ محذوفٍ، لَا إِلَى الجملةِ، لكنْ لمَّا حُذِفَ المضافُ وأُقيمتِ الجملةُ مقامَهُ؛ جُعِلَ للإسنادِ إِلَيْهَا، وتقديرُ ذلكَ -مَعَ كونِ المعلَّقِ استفهامًا- مَا ذَكَرَهُ المصنِّفُ، وأَمَّا إِذَا كانَ غيرَ استفهامٍ نحوَ: "ظهرَ لي مَا قامَ زيدٌ"؛ فيقالُ: الأصلُ: "ظهرَ لي مضمونُ مَا قامَ زيدٌ"، أَيْ: ظهرَ لي انتفاءُ قيامِ زيدٍ؛ لأَنَّ ذلكَ هُوَ مضمونُ تلكَ الجملةِ. وحملُ كلامِهم عَلَى هَذَا خيرٌ مِنْ حملِهِ عَلَى مَا يؤدِّي إِلَى الخروجِ عَنِ القاعدةِ المقرَّرةِ مِنْ أَنَّ المسنَدَ إِلَيْهِ لَا يكونُ إِلَّا اسمًا أَوْ مَا في تأويلِهِ.

وقَوْلُهُ: "وبَعْدُ، فعندِي أَنَّ المسألةَ صحيحةٌ، أَيْ: وأقولُ -بعدَ مَا تَقَدَّمَ-: تَنَبَّهْ؛ فعندِي كَذَا. وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى نظيرِ هَذَا التَّركيبِ في البابِ الأَوَّلِ مِنْ "حرفِ الفاءِ"[1]).

(وكذلكَ في: "عُلِمَ أقعدَ عمرٌو"، وذلكَ لَا بُدَّ مِنْ تقديرِهِ؛ دفعًا للتَّناقضِ؛ إِذْ ظهورُ الشَّيْءِ والعلمُ بِهِ منافيانِ للاستفهامِ المقتضِي للجهلِ بِهِ).

(فَإِنْ قلتَ: ليسَ هَذَا مِمَّا تصحُّ فِيهِ الإضافةُ إِلَى الجُمَلِ).

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٧٨.

(٢) تحفة الغريب ١/١٣١،١٣٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/٧٧.

(١) تحفة الغريب ١٣٢،١٣٣.

(قلتُ: قَدْ مَضَى -عَنْ قريبٍ- أَنَّ الجملةَ الَّتِي يرادُ بِهَا اللَّفْظُ يُحْكَمُ لَهَا بحكمِ المفرداتِ).

(السَّابعُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1]، زعمَ ابنُ عصفورٍ[2] أَنَّ البصريِّينَ يُقدِّرونَ نائبَ الفاعلِ -في "قِيلَ"- ضميرَ المصدرِ، وجملةُ النَّهْيِ مفسِّرةٌ لذلكَ الضَّميرِ)

(فيكونُ المرادُ بالمصدرِ -الَّذِي هَذَا ضميرُهُ- مصدرًا نوعيًّا؛ بدليلِ تفسيرِهِ بأمرٍ خاصٍّ، ولَا يكونُ تأكيديًّا؛ إِذْ لَوْ كانَ كذلكَ لَمْ تصحَّ نيابتُهُ عَنِ الفاعلِ[1]).

(وقِيلَ: الظَّرْفُ نائبٌ عَنِ الفاعلِ، فالجملةُ في محلِّ نصبٍ. ويُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا تتمُّ الفائدةُ بالظَّرْفِ) -وهَذَا ممنوعٌ- (وبعدمِهِ في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾[2]).

(في التَّعليقِ: وعدمُهُ في هذهِ الآيةِ لَا يَرُدُّ عَلَى أولئكَ القومِ؛ لأَنَّهم لَمْ يَقولوا: النَّائبُ الجارُّ والمجرورُ دائمًا، وإِنَّمَا قَالُوا بِهِ في محلٍّ خاصٍّ؛ لقيامِ المقتضَى بذلكَ عندَهم؛ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ كونُ الجارِّ والمجرورِ مفقودًا مِنْ محلٍّ آخَرَ[3]) . انتهى.

قَالَ الشمنيُّ[4]: بَلْ يُرَدُّ عَلَيْهِمْ؛ لأَنَّ الكلامَ ليسَ في خصوصيَّةِ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾[5] في كُلِّ قولٍ مبنيٍّ للمفعولِ بعدَهُ جملةٌ.

(والصَّوَابُ أَنَّ النَّائبَ الجملةُ؛ لأَنَّها كانتْ -قبلَ حذفِ الفاعلِ- منصوبةً بالقولِ؛ فكيفَ انقلبتْ مفسِّرةً؟ والمفعولُ بِهِ متعيِّنٌ للنِّيابةِ، وقولُهم: "الجملةُ لَا تكونُ فاعلًا ولَا نائبًا عَنْهُ" جوابُهُ أَنَّ الَّتِي يرادُ بِهَا لفظُها يُحكمُ لَهَا بحكمِ المفرداتِ؛ ولِهَذَا تقعُ مبتدأً،

(١) سورة البقرة: ١١.
(٢) حاشية الدسوقي ٢/٨٥٨.
(١) تحفة الغريب ١/١٣٣.
(٢) سورة الجاثية: ٣٢.
(٣) ٣٢٢.
(٤) المنصف ٢/٣٦٨.
(٥) سورة البقرة: ١١.

نحو: "لَا حولَ ولَا قُوَّةَ إلَّا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجَنَّةِ"[1]، وفي المثلِ: "زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكذبِ"[2]).

(معناهُ: مَنْ خَشِيَ أَنْ يُرَدَّ عليهِ قَوْلُهُ ويُكذَّبَ فِيهِ؛ قالَ: زَعموا، وكَذَا، حَتَّى لَا يُفتضحَ إِذَا ظهرَ خلافُ مَا قَالَهُ، شُبِّهَ مَا يُقَدِّمُهُ المتكلِّمُ أمامَ كلامهِ ويتوصَّلُ بِهِ إِلَى غرضهِ مِنْ قَوْلِهِ: "زَعَمُوا كَذَا" بالمطيَّةِ الَّتِي يتوصَّلُ بِهَا إِلَى حاجتهِ[1]).

(فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا أرادَ السَّفَرَ إِلَى بلدٍ فِيهَا حاجةٌ؛ ركبَ مَطِيَّتَهُ وسارَ حَتَّى يَقضيَ حاجتَهُ.

وفي بعضِ النُّسَخِ: "مَظِنَّة" -بكسرِ الظَّاءِ المعجمةِ بعدَها نونٌ مشدَّدةٌ -وهُوَ تصحيفٌ-[2]).

(ومِن هُنَا؛ لَمْ يَحْتَجِ الخبرُ إِلَى رابطٍ في نحوِ: "قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ" كَمَا لَا يحتاجُ إِلَيْهِ الخبرُ المفردُ الجامدُ).

(الثَّامنُ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٩﴾[3] لأَنَّ "وَعَدَ" يتعدَّى لاثنينِ، وليسَ الثَّاني هُنَا ﴿لَهُم مَّغْفِرَةٌ﴾؛ لأَنَّ ثاني مَفعولَيْ "كَسَا" لَا يكونُ جملةً، بَلْ هُوَ محذوفٌ، والجملةُ مفسِّرةٌ لَهُ، وتقديرُهُ: "خيرًا عظيمًا" أَوِ "الجَنَّة". وعَلَى الثَّاني: فوجهُ التَّفسيرِ إقامةُ السَّبَبِ مقامَ المسبَّبِ؛ إِذِ الجَنَّةُ مسبَّبةٌ عَنِ استقرارِ الغفرانِ والأجرِ).

وهَذَا التَّعليلُ ثابتٌ في بعضِ النُّسَخِ، ولَا بُدَّ عَنْهُ.

---

(١) صحيح البخاري ٨٢/٨، كتاب الدعوات (باب الدُّعَاء إذا علا عقبه) الحديث رقم ٦٣٨٤، وصحيح مسلم ٢٠٧٦/٤، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار (باب استحباب خفض الصوت بالذكر) الحديث رقم ٢٧٠٤، وسنن ابن ماجه ١٢٥٦/٢، كتاب الأدب (باب في ما جاء في: لا حول ولا قوة إلا بالله) الحديث رقم ٢٠٥٤٧.

(٢) زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٣٨/٣.

(١) تحفة الغريب ١٣٣/١.

(٢) المنصف ٣٦٩/٢.

(٣) سورة المائدة: ٩.

(وأجازَ في "الكشَّافِ" -في هذهِ الجملةِ الَّتِي جعلَها المصنِّفُ تفسيريَّةً- وجوهًا: (فقالَ: "لَهُمْ مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ" بيانٌ للوعدِ بعدَ تمامِ الكلامِ، كأنَّهُ قالَ: "قَدَّمَ لَهُمْ وعدًا"، فقيلَ: "أَيُّ شيءٍ وَعْدُهُ لَهُمْ؟" فقيلَ: "لَهُمْ مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ"، أَوْ يكونُ عَلَى إرادةِ معنَى: "وَعَدَهُمْ وقالَ: لَهُمْ مغفرةٌ وأجرٌ [٢٨١/أ] عظيمٌ"، أَوْ عَلَى إجراءِ "وَعَدَ" مجرَى "قالَ"؛ لأَنَّهُ ضربٌ مِنَ القولِ، أَوْ بجعلِ "وَعَدَ" واقعًا عَلَى الجملةِ الَّتِي هِيَ "لَهُمْ مغفرةٌ"، كَمَا وقعَ "تَرَكْنَا" عَلَى قَوْلِهِ: "سلامٌ عَلَى نوحٍ"، كأنَّهُ قِيلَ: "وَعَدَهُمْ مَنْ لَا يُخْلِفُ الميعادَ بِهَذَا القولِ"، وإِذَا وَعَدَهُمْ مَنْ لَا يُخْلِفُ الميعادَ بِهَذَا القولِ؛ فَقَدْ وَعَدَهُمْ مضمونَهُ مِنَ المغفرةِ والأجرِ العظيمِ. وهَذَا (القولُ)[1] يُتلقَّونَ بِهِ عندَ الموتِ ويومَ القيامةِ؛ فيُسَرُّونَ بِهِ ويَستريحُونَ إِلَيْهِ ويُهَوِّنُ عَلَيْهِمُ السَّكَرَاتِ والأهوالِ قبلَ الوصولِ إِلَى الثَّوَابِ[1]). إِلَى هُنَا كلامُهُ.

قالَ التفتازانيُّ: كانَ مقتضَى الظَّاهِرِ نصبَ "مغفرة" و"أجر" مفعولِ "وَعَدَ" -كَمَا في آخرِ سورةِ الفتحِ-، واحتجَّ بذكرِهِ بطريقِ الجملةِ الاسميَّةِ -أَعني: "لَهُمْ مغفرةٌ" إِلَى بيانٍ وتقديرٍ؛ فَبَيَّنَهُ بوجوهٍ:

الأَوَّل: أَنَّ ثاني مفعولَي ("وَعَدَ" متروكٌ، و"وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا" كلامٌ تامٌّ معناهُ:" قَدَّمَ لَهُمْ وعدًا". وقولُهم: "مغفرةٌ" استئنافٌ في موضعِ البيانِ الموعودِ جوابٌ لسؤالِ: أَيُّ شيءٍ)[2] وَعْدُهُ لَهُمْ؟ أَيْ: أَيُّ شيءٍ موعودٍ؟، وقُرِّرَ السُّؤَالُ هَكَذَا ليلائمَ الجوابَ بالجملةِ الاسميَّةِ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ: أَيُّ شيءٍ وَعْدُهُمْ، مَعَ أَنَّهُ ليسَ يحسُنُ التَّرتيبُ عَلَى مَا قبلَهُ؛ كانَ جوابُهُ: "مغفرةً" بالنَّصْبِ.

الثَّاني: بتقديرِ القولِ، أَيْ: "وَعَدَهُمْ قائلًا: لَهُمْ مغفرةٌ".

الثَّالثُ: أَنَّهُ مفعولُ "وَعَدَ"؛ باعتبارِ كونِهِ في معنَى "قالَ"؛ لكونِهِ نوعًا مِنَ القولِ.

الرَّابعُ: أَنَّهُ مفعولُ "وَعَدَ"، لَا بِهَذَا الاعتبارِ، بَلْ باعتبارِ الحكايةِ بمعنَى: "وَعَدَهُمْ هَذَا

---

(١) سقط من الأصل.

(١) الكشَّاف ١/٦١٣.

(٢) طمس في "س".

الكلامَ" عَلَى طريقةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴿٧٩﴾﴾[1] ثُمَّ بَيَّنَ فائدةَ وَعْدِ هَذَا القولِ بقولِهِ: "وإذَا وعدَهم من لَا يخلف الميعادَ هَذَا القولَ فَقَدْ وعدَهم مضمونَهُ من المغفرة والأجر العظيمِ؛ لأَنَّهُ يلزمُ موجبُ عدمِ إخلافِ الميعادِ أَنْ يقولَ لَهُمْ ذلكَ البتَّةَ، وإذَا قالَ ذلكَ لَهُمْ في حقِّهم؛ كانَ إخبارًا لَهُمْ ووعدًا لَهُمْ بثبوتِ المغفرةِ والأجرِ؛ فصحَّ أَنَّ وَعْدَهُمْ مضمونُ القولِ، لكنْ بالواسطةِ، ثُمَّ بَيَّنَ لمنْ هَذَا القولُ؛ فقالَ لَهُمْ: ويُتلقَّونَ بِهِ عندَ الموتِ فيُسَرُّونَ ويُهَوَّنُ عَلَيْهِمُ السَّكراتِ، ويومَ القيامةِ فيَستريحونَ إِلَيْهِ ويُهَوَّنُ عَلَيْهِمُ الأهوالَ الَّتِي تكونُ قبلَ الوصولِ إِلَى الثَّوَابِ وبَعْدَهُ مِنَ الموقفِ والحسابِ[2]).

(وقَوْلِي في الضَّابطِ: "الفضلة"؛ احترزتُ بِهِ عَنِ الجملةِ المفسِّرةِ لضميرِ الشَّأْنِ؛ فَإِنَّهَا كاشفةٌ لحقيقةِ المعنَى المرادِ بِهِ، ولَهَا موضعٌ بالإجماعِ؛ لأَنَّها خبرٌ في الحالِ أَوْ في الأصلِ، وعَنِ الجملةِ المفسِّرةِ في بابِ الاشتغالِ في نحوِ: "زيدًا ضربتُهُ"، فَقَدْ قِيلَ إِنَّهَا تكونُ ذاتَ محلٍّ –كَمَا سَيأتي–، وهَذَا القيدُ أَهمَلوهُ –ولَا بَدَّ مِنْهُ–).

في الشَّرْحِ: ("لَا (تدخلُ")[1] تَخْرُجُ الجملةُ المفسِّرَةُ في هَذَا البابِ بقيدِ الفضلةِ، في مثلِ قولِنا: "قامَ زيدٌ عمرًا يضربُهُ"؛ لأَنَّها هُنَا مفسِّرةٌ للحالِ؛ فَهِيَ فضلةٌ[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مرادَهُ –بالفضلةِ– الجملةُ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ؛ فَلَا يَرِدُ عليهِ مَا أَوردَهُ؛ لأَنَّ لَهُ محلًّا[3]).

(مسألة):

(قولُنا إِنَّ الجملةَ المفسِّرةَ لَا محلَّ لَهَا خالفَ فِيهِ الشلوبينُ، فزعمَ أَنَّهَا بحسبِ مَا تُفَسِّرُهُ؛ فَهِيَ في نحوِ: "زيدًا ضربتُهُ" لَا محلَّ لَهَا. وفي نحوِ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ

---

(١) سورة الصافات: ٧٨- ٧٩.

(٢) حاشية التفتازاني : لم أعثر على قوله، وتحفة الغريب ١/١٣٤،١٣٥.

(١) زيادة في الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/ ١٣٥.

(٣) المنصف ٢/٣٦٩.

﴿٤٩﴾[1]، ونحوِ: "زيدٌ الخبزَ يأكلُهُ" بنصبِ "الخبزِ" في محلِّ رفعٍ؛ ولِهَذَا يظهرُ الرَّفْعُ إِذَا قلتُ: "آكُلُهُ"، وقالَ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهُوَ آمِنٌ).

(فظهرَ الجَزْمُ، وكأَنَّ الجملةَ المفسِّرةَ عندَهُ عطفُ بيانٍ، أَوْ بدلٌ، ولَمْ يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ البيانِ والبدلِ جملةً)

في الشَّرْحِ: (قَدْ أَجَازوا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾[1] أَنْ تكونَ جملةُ "أَمَدَّكُمْ" الثَّانيةُ بدلًا مِنَ الأُولى، وأَجَازُوا في قولِ الشَّاعِرِ:

أقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا .....[2]

أَنْ يكونَ "لَا تقيمنَّ" بدلًا مِنْ "ارحلْ"، ولَمْ أَرَ مَنِ انتقدَ بِأَنَّهُ خلافُ مذهبِ الجمهورِ؛ فَيَنبغي تحريرُ النَّقْلِ في ذلكَ، وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ -في النَّوْعِ السَّادسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ في البابِ الخامسِ- اشتراطَ المفردِ في بعضِ المعمولاتِ وفي بعضِ الجملِ. وساقَ هُنَاكَ مسائلَ، ولَمْ يتعرَّضْ لهذهِ المسألةِ البتَّةَ هُنَاكَ، مَعَ أَنَّهَا جديرةٌ بالذِّكْرِ في هَذَا المحلِّ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الَّذِينَ أَثبتوا -في الآيةِ والبيتِ- البدلَ هُمُ البيانيُّونَ، أَثبتوا في الآيةِ بدلَ البعضِ، وفي البيتِ بدلَ الاشتمالِ، وهُمْ بالنِّسبةِ إِلَى باقِي النُّحَاةِ خلافُ الجمهورِ.

وفي حاشيةِ التفتازانيِّ -عندَ قولِ صاحبِ "الكشَّافِ-: و"إِنَّمَا [٢٨١/ب] نحنُ مستهزِؤنَ" بدلٌ مِنْ "إِنَّا مَعَكُمْ"، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ بمنزلةِ بدلِ الكلِّ. وأربابُ البيانِ لَا يقولونَ بذلكَ في الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا، ويَعْنُونَ -بِمَا لَا محلَّ لَهُ- مَا لَا يكونُ خبرًا، أَوْ صفةً، أَوْ حالًا،

---

(١) سورة القمر: ٤٩.

(١) الشعراء ١٣٢-١٣٤ .

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في: شرح الأشموني ١٢/٣، والمقاصد النحوية ١٦٨١/٤، وشرح شواهد المغني ٨٣٩/٢، وشرح التصريح ٢٠١/٢.

(٣) تحفة الغريب ١٣٦/١.

وإنْ كانَ في موضعِ المفعولِ للقولِ[1]).

(وقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ جملةَ الاشتغالِ ليستْ مِنَ الجملِ الَّتِي تُسَمَّى في الاصطلاحِ جملةً مفسِّرةً –وإنْ حصلَ فِيهَا تفسيرٌ–، ولَمْ يثبتْ جوازُ حذفِ المعطوفِ عليهِ عطفَ البيانِ، واختُلِفَ في المبدلِ مِنْهُ. وفي "البغداديَّاتِ"[2] لأبي عليٍّ أَنَّ الجَزْمَ –في ذلكَ– بأداةِ شرطٍ مقدَّرةٍ، فَإِنَّهُ قالَ مَا ملخَّصُهُ: إنَّ الفعلَ المحذوفَ والفعلَ المذكورَ في نحوِ قَوْلِهِ:

لَا تَجْزَعِـــي إِنْ مُنْفِسًـــا أَهْلَكْتُـــهُ) ..... [1]

(هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... فَـإِذَا هَلَكْـتُ فَعِنْـدَ ذلـكَ فَـاجْزَعِي[2])

(مجزومانِ في التَّقديرِ، وإنَّ انجزامَ الثَّاني ليسَ عَلَى البدليَّةِ؛ إِذْ لَمْ يثبتْ حذفُ المبدلِ مِنْهُ، بَلْ عَلَى تكريرِ "إنْ"، أَيْ: "إنْ أَهلكتُ مُنْفِسًا إنْ أَهلكتُهُ"، وساغَ إضمارُ "إنْ"، وإنْ لَمْ يَجُزْ إضمارُ لامِ الأمرِ إِلَّا ضرورةً؛ لاتِّساعِهم فِيهَا؛ بدليلِ إبلائِهم إِيَّاهَا الاسمَ، ولأَنَّ تقدُّمَها (مُقَوٍّ للدَّلالةِ عَلَيْهَا؛ ولِهَذَا أجازَ سيبويهِ "بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ"[3]، ومنعَ "مَنْ تَضْرِبْ أُنْزِلْ"؛ لعدمِ دليلٍ عَلَى المحذوفِ، وهُوَ "عليهِ" حَتَّى تقولَ: "عليهِ"، وقالَ فِيمَنْ قالَ: "مررتُ برجلٍ صالحٍ إنْ لَا صالحٍ فطالحٍ" –بالخفضِ– إنَّهُ[4] أسهلُ مِنْ إضمارِ "رُبَّ" بعدَ الواوِ[5]، ورُبَّ شيءٍ يكونُ ضعيفًا ثُمَّ يَحْسُنُ للضَّرورةِ، كَمَا في "ضربَ غلامَهُ زيدًا" فَإِنَّهُ ضعيفٌ جدًّا، وحَسَنٌ في نحوِ: "ضَربوني وضربتُ قَوْمَكَ"، واستُغني بجوابِ الأُولى عَنْ جوابِ الثَّانيةِ، كَمَا استُغني في نحوِ: "أزيدًا ظننتُهُ قائمًا" بثاني مَفعولَيْ

(١) المنصف٢/ ، ٣٦٩. و حاشية التفتازاني ١٩٢.

(٢) ١٨٤.

(١) من الكامل، للنمر بن تولب، في: ديوانه ٨٤، والكتاب ١/١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١١١، وشرح المفصل١/ ٤١٥، ولسان العرب ٦/٢٣٨، وشرح شواهد المغني ١/٤٧٣.

(٢) المنصف ٢/٣٧٠.

(٣) الكتاب ٣/٩٣.

(٤) طمس في "س".

(٥) الكتاب ١/١٣١.

"ظننتُ" المذكورةِ عَنْ ثاني مَفعولَيْ "ظننتُ" المقدَّرةِ).

وفي الشَّرْحِ: (لَا يتعيَّنُ كونُ "قائمًا" ثانيَ مَفعولَيْ "ظننتُ" المذكورةِ، بَلْ يجوزُ كَوْنُهُ ثانيَ مفعولَيْ المقدَّرةِ، وهِيَ الأُولى؛ لأَنَّ المقدَّرةَ هِيَ المقصودةُ بالذَّاتِ، والثَّانيةُ إنَّمَا أُتِيَ بِهَا لضرورةِ التَّفسيرِ، وإنَّمَا تَدعو الحاجةُ إلَى ذكرِ الفاعلِ؛ لِيُعْلَمَ بِهِ صاحبُ الفعلِ المحذوفِ، وإلى ذكرِ المفعولِ الأَوَّلِ المضمَرِ؛ ليحصلَ الربطُ، ويتحقَّقَ الاشتغالُ، وأَمَّا المفعولُ الثَّاني فَلَا ضرورةَ تبعثُ عَلَى ذكرِهِ -مِنْ حيثُ التَّفسيرِ-؛ فَينبغي حيثُ ذكرَ أَنَّ يُجعلَ للمقدَّر الَّذِي هُوَ المقصودُ بالذَّاتِ. وبِهَذَا رَدَّ بعضُهم عَلَى مَنْ جعلَ "ليسَ لَهُ ولدٌ" حالًا مِنْ ضميرِ "هلكَ" في قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[1] قالَ: لأَنَّ المسنَدَ إِلَيْهِ -حقيقةً- هُوَ الاسمُ الظَّاهِرُ المعمولُ للفعلِ المحذوفِ، فَهُوَ الَّذِي يَنبغي أَنْ يكونَ التَّقييدُ لَهُ، فتُجعلَ الجملةُ صفةً لَهُ حالًا مِنْ ضميرِ الفعلِ الواقعِ في جملةِ التَّفسيرِ[2]).

قالَ الشمنيُّ: (الظَّاهِرُ أَنَّ "قائمًا" ثاني مَفعولَيْ "ظننتُ" المذكورةِ، وكلامُ المصنِّفِ إِنَّمَا هُوَ بناءٌ عَلَى الظَّاهِرِ[3]).

(الجملةُ الرَّابعةُ: المجابُ بِهَا القَسَمُ، نحوُ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾[4]، ونحوُ: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[5]، ومِنْهُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝٤﴾[6]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[7] يُقدَّرُ لذلكَ، ولِمَا أَشْبَهَهُ القَسَمُ.

ومِمَّا يحتملُ جوابَ القَسَمِ ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[8]؛ وذلكَ بِأَنْ تُقَدَّرَ "الواوُ"

(١) سورة النساء: ١٧٦.
(٢) تحفة الغريب ١/١٣٦،١٣٧.
(٣) المنصف ٢/٣٧١.
(٤) سورة يس: ٢-٣.
(٥) سورة الأنبياء: ٥٧.
(٦) سورة الهمزة: ٤.
(٧) سورة الأحزاب: ١٥.
(٨) سورة مريم: ٧١.

عاطفةً عَلَى ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾[1]، فَإِنَّهُ -ومَا قَبْلَهُ- أجوبةٌ لقولهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾[2]، وهَذَا مرادُ ابنِ عطيَّةَ[3] مِنْ قَوْلِهِ: هُوَ قَسَمٌ، والواوُ تقتضيهِ، أَيْ: هُوَ جوابُ قَسَمٍ والواوُ هِيَ المحصِّلةُ لذلكَ؛ لأَنَّها عاطفةٌ. وتَوَهَّمَ أَبُو حَيَّانَ[4] عليهِ مَا لَا يُتوهَّمُ عَلَى صغارِ الطَّلبةِ، وهِيَ أَنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ، فَرُدَّ عليهِ بِأَنَّهُ يَلزمُ مِنْهُ حذفُ المجرورِ وبقاءُ الجارِّ، وحذفُ القَسَمِ مَعَ كونِ الجوابِ منفيًّا بِـ"إنْ").

(فقيلَ -فِي كونِ هَذَا محذورًا-: انظرْ لقولهِ تَعَالَى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[1]).

ولَا أثرَ لوجودِ لامِ التَّوطئةِ -هُنَا- وفَقْدِهَا فِي قولهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[2].

(تنبيهٌ):

(مِنْ أمثلةِ جوابِ القَسَمِ مَا يخفَى، نحوُ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾[3]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[4]، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[5]؛ وذلكَ لأَنَّ أخذَ الميثاقِ بمعنَى الاستحلافِ؛

(١) سورة مريم: ٧٠.
(٢) سورة مريم: ٦٨.
(٣) المحرر الوجيز ٤/٢٧.
(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/٢٨٦.
(١) سورة فاطر: ٤١، المنصف ٢/٣٧٢.
(٢) سورة مريم: ٧١.
(٣) سورة القلم: ٣٩.
(٤) سورة البقرة: ٨٣.
(٥) سورة البقرة: ٨٤.

قَالَهُ كثيرونَ، مِنْهُمْ الزَّجَّاجُ[1]، ويُوضِّحُهُ ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾[2]. وقالَ الكسائيُّ والفَرَّاءُ –ومَنْ وَافقَهُمَا–: التَّقديرُ بِأَنْ لَا تَعبدوا إِلَّا الله وبأَنْ لَا تَسفكوا، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ، ثُمَّ "أَنْ"؛ فارتفعَ الفعلُ. وجَوَّزَ الفَرَّاءُ[3] أَنْ يكونَ الأصلُ النَّهْيَ، ثُمَّ أُخْرِجَ [٢٨٢/أ] مخرجَ الخبرِ، ويُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿وَقُولُوا۟﴾، ﴿وَأَقِيمُوا۟﴾، ﴿وَءَاتُوا۟﴾).

(وجهُ التَّأييدِ ظاهرٌ، وهُوَ أَنَّ هذهِ الثَّلاثةَ إنشاءٌ لفظًا ومعنًى، فيُحملُ "لَا يعبدونَ" الَّذِي هُوَ خبرٌ –لفظًا– عَلَى أَنَّهُ نهيٌ –معنًى–؛ لتوخُّدِ المناسبةِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ. وفائدةُ إخراجِ النَّهْيِ في صورةِ النَّفْيِ؛ المبالغةُ في النَّهْيِ حَتَّى كأَنَّ المكلَّفَ امتثلَ للنَّهْيِ فأُخْبِرَ عَنْهُ بنفيِ مَا نُهِيَ عَنْهُ[1]).

(ويُؤَيِّدُهُ قراءةُ أُبَيٍّ[2] "لَا تعبدوا"[3]).

(ومِمَّا يحتملُ الجوابَ وغيرَهُ قولُ الفرزدقِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ)[4]

(قبلَ هَذَا البيتِ:

فقلتُ لَهُ لَمَّا تَكَشَّرَ ضَاحِكًا وقَائِمُ سَيْفِي مِنْ يَدِي بمكَانِ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢/١.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٧.

(٣) معاني القرآن ٥٣/١.

(١) المنصف ٣٧٢/٢.

(٢) هو: أُبَيٌّ بن كعب بن قيس بن زيد الخزرجيّ، صحابيّ وقارئ وفقيه وكاتب للوحي، أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن، توفي سنة ٣٠هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٥٩/٢، والإصابة في تمييز الصحابة ١٨٠/١.

(٣) الكشَّاف ١٩١/١، والمنصف ٣٧٢/٢.

(٤) من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٦٢٨، والكتاب ٤١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٩٢/٢، والخصائص ٤٣٧/٣، والمقاصد النحوية ٤٢٦/١، وارتشاف الضرب ١٠٢٤/٢.

وبَعْدَهُ:

وأنـتَ امـرؤٌ يَـا ذئـبُ والغَـدْرُ كُنْتُمَـا أُخَيَّـيْنِ كَانَـا أُرْضِـعَا بِلَبَـانِ

يصفُ ذئبًا أتاهُ في القفرِ، وأَطعمَهُ مَا كانَ يأكلُ مِنْهُ، ثُمَّ قالَ: إِنْ أَقسمتَ عَلَى (عدمِ)[1] الخيانةِ كنتُ أَنَا وأنتَ بمثابةِ الرَّفيقينِ المصطحِبينِ، ثُمَّ قالَ: كيفَ أطلبُ مِنْكَ تركَ الخيانةِ، وأنْتَ بمعاهدتِكَ، والغدرُ سجيَّةٌ لكَ وطبيعةٌ، وضميرُ "لَهُ" يعودُ إِلَى الذئبِ، و"تكشَّرَ" -بالشِّينِ المعجمةِ-: كَشَفَ عَنْ نابِهِ. قالَ ابنُ السِّكِّيتِ: الكشرُ: التَّبسُّمُ، يقالُ: كَشَرَ الرَّجُلُ وانكلَ وافترَّ وابتسمَ. كُلُّ ذلكَ: تَبْدُو مِنْهُ الأسنانُ[1]، ويُرْوَى مكانَ "تَعَشَّ" "تَعَالَ"، وهُوَ الَّذِي (رأيتُهُ)[2] في "المفصَّلِ" وشرحِ أبياتِهِ، و"تَعَالَ" للواحدِ المذكَّرِ، و"تَعَالَيْ" للواحدةِ المؤنَّثةِ -بفتحِ اللَّامِ-، وحَكَى الزَّمخشريُّ في تفسيرِ "النِّسَاءِ" عَنْ أهلِ مَكَّةَ أَنَّهُمْ يقولونَ: "تَعَالِي" -بكسرِ اللَّامِ- للمرأةِ[3]، ووقعَ مِثْلُهُ في شعرِ أَبِي (فراسِ الحمدانيِّ[4]، قالَ -وهُوَ أسيرُ الرُّومِ، وقَدْ سمعَ حمامةً تنوحُ بجنبِهِ-:

أقـولُ وقَـدْ ناحـتْ بِقُـرْبِي حمامـةٌ أَيَـا جَـارَتِي هَـلْ تَشْـعُرِينَ بِحَـالِي؟[5]

معـاذَ الهَـوَى مَـا ذُقْـتُ طارقـةَ النَّـوَى ولَا حضـرتْ مِنْـكِ الهمـومُ بِبَـالِي

أَيَـا جَـارَتِي مَـا أَنْصَـفَ الـدَّهْرُ بَيْنَنَـا تَعَـالِي أُقَاسِمْـكِ الهمـومَ تَعَـالِي

تَعَـالِي تَـرِي رُوحًـا لَـدَيَّ ضَـعِيفةً تَـرَدَّدُ في جسـمٍ يُعَـذَّبُ بـالِ

أَيضـحكُ مأسـورٌ وتَبْكِـي طليقـةٌ ويَسـكتُ محـزونٌ ويَنـدبُ سَـالِ

---

(١) سقط من الأصل.

(١) الصِّحَاح ٨٠٦/٢.

(٢) سقط من "س".

(٣) الكشَّاف ٥٢٥/١.

(٤) هو: الحارث بن سعيد بن حمدان الحمداني، أبو فراس، أمير شاعر، ابن عم سيف الدولة، توفي سنة ٣٥٧هـ، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ١٦٦/٣، والأعلام ١٥٥/٢.

(٥) من الطويل، لأبي فراس الحمداني، في: ديوانه ٢٨٢، وشرح شذور الذهب ٢٩/١، وشرح قطر الندى ٣٢/١، والنحو المصفى ١٤/١.

لَقَـدْ كنـتُ أَوْلَى مِنْـكِ بالـدَّمْعِ مُقْلَـةً ولكـنَّ دَمْعِـيَ فِي الحـوادثِ غَـالِ

والوجهُ فتحُ اللَّامِ؛ لأَنَّها عينُ الفعلِ ولامُ الفعلِ، الَّتِي كانَ حَقُّها أَنْ تُكْسَرَ قَدْ سقطتْ؛ إِذِ الأصلُ "تَعَالَيْنَ"، فَفُعِلَ بِهِ مَا عُرِفَ بمثلِهِ[1]).

(فجملةُ النَّفْيِ إِمَّا جوابٌ لِـ"عَاهَدْتَنِي"، كَمَا قالَ:

أَرَى مُحْـــرِزًا عَاهَدْتُـــهُ لِيُـــوَافِقَن فَكَـــانَ كَمَـــنْ أَغْرَيْتُـــهُ بخـــلافِ[2])

(و"محرزًا" اسمُ رجلٍ. و"أَغريتُهُ بخلافِ" أَيْ: حملتُهُ عليهِ كأَنَّني أُلْصِقُهُ كَمَا يُلْصَقُ الشَّيْءُ بالغراءِ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ[1]) .

(فَلَا محلَّ لَهَا) (هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لأَنَّ الغرضَ المعاهدةُ عَلَى تركِ الخيانةِ، لَا المعاهدةُ عَلَى شيءٍ آخَرَ فِي حالِ عدمِ الخيانةِ[2]).

(أَوْ حالٌ مِنَ الفاعلِ، أَوِ المفعولِ، أَوْ كِلَيْهِمَا، فَمَحَلُّهَا النَّصْبُ، والمعنَى شاهدٌ للجوابيَّةِ)

(وإجازتُهُ الحالَ مِنَ الفاعلِ جاريةٌ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الجهةِ الخامسةِ مِنَ البابِ الخامسِ فِي ترجمةِ: مِنَ الحالِ مَا يحتملُ كونَهُ مِنَ الفاعلِ وكونَهُ مِنَ المفعولِ، نحوَ: "ضربتُ زيدًا ضاحكًا" ونحوَ: (قَاتِلُوا المشركِينَ كافَّةً[3]). وبعضُ المتأخِّرِينَ صَرَّحَ بِأَنَّ الحالَ فِي مثلِ ذلكَ مِنَ المفعولِ، فَإِنْ أردتَ كونَهُ مِنَ الفاعلِ أَوْلَيْتَهَا إِيَّادُ، فتقولُ: "ضربتُ ضاحكًا زيدًا"[4]).

(وقَدْ يحتجُّ للحاليَّةِ بقولِهِ أيضًا:

---

(١) تحفة الغريب ١/١٣٨، ١٣٩.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في: شرح التسهيل ٣/١٩٦، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٦٧، والتذييل والتكميل ١١/٣٣١.

(١) تحفة الغريب ١/١٣٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة التوبة: ٣٦.

(٤) تحفة الغريب ١/١٤٠، ١٣٩.

أَلَـــمْ تَرَنِـــي عَاهَـــدْتُ رَبِّـــي وإِنَّنِـــي لَبَـــيْنَ رِتَـــاجٍ قائمًـــا ومَقَـــامِ[1]

عَلَـى حَلْفَـةٍ لَا أَشْـتُمُ الـدَّهْرَ مُسْلِـمًا وَلَا خَارِجًـا مِـنْ فِـيَّ زُورُ كَـلَامِ

في الشَّرْحِ: (هَذَا عجيبٌ؛ كيفَ يكونُ اللَّفْظُ الواقعُ حالًا في تركيبٍ خاصٍّ حُجَّةً عَلَى أَنَّ لفظًا آخَرَ -وقعَ في تركيبٍ مباينٍ لذلكَ التَّركيبِ- حالٌ. هَذَا مِمَّا لَا سبيلَ إِلَى القولِ بِهِ أصلًا[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لمَّا كانَ كِلٌّ مِنَ الجملتينِ في البيتينِ نظير الأُخرى في أَنَّهَا فعليَّةٌ مضارعةٌ منفيَّةٌ بِـ"لَا" محتملةٌ للجوابِ والحاليَّةِ، وقامتِ القرينةُ في إِحْدَيْهِمَا عَلَى الأُخرى الحاليَّةِ؛ فتُحملُ الأُخرى عَلَى الحاليَّةِ؛ لعدمِ الفارقِ بَيْنَهُمَا -فِيمَا ذكرناهُ- مَعَ عدمِ المانعِ مِنَ الحاليَّةِ، ولَا يخفَى أَنَّ هَذَا الاحتجاجَ ليسَ للمصنِّفِ، وإِنَّمَا ذكرَهُ؛ ليردَّهُ بقولِهِ: والَّذِي عليهِ المحقِّقونَ... إِلَى آخرِهِ[1]).

(والرِّتَاجُ -براءٍ مكسورةٍ، فمثنَّاةٍ فوقيَّةٍ فألفٍ فجيمٍ-: البابُ العظيمُ، والمرادُ بِهِ هُنَا بابُ الكعبةِ المشرَّفةِ، والمرادُ بالمقامِ مقامُ إبراهيمَ عليه السلام[2]).

(وذلكَ أَنَّهُ عطفَ "خارجًا" عَلَى محلِّ جملةِ "لَا أشتمُ"، فكأَنَّهُ قالَ: "حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولَا خارجًا"، والَّذِي عليهِ المحقِّقونَ أَنَّ "خارجًا" مفعولٌ مطلقٌ، والأصلُ: "ولَا يخرجُ خروجًا"، ثُمَّ حذفَ الفعلَ وأنابَ الوصفَ عَنِ المصدرِ، كَمَا عُكِسَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾[3]؛ لأَنَّ المرادَ أَنَّهُ حلفَ بينَ بابِ الكعبةِ وبينَ مقامِ إبراهيمَ [٢٨٢/ب] أَنَّهُ لَا يشتمُ مسلمًا في المستقبلِ، ولَا يتكلَّمُ بزورٍ، لَا أَنَّهُ حلفَ في حالِ

---

(١) من الطويل، للفرزدق، في: ديوانه ٥٣٩، والكتاب ٣٤٦/١، والمقتضب ٣١٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ١١٨/١، وشرح المفصل ١٠/٢، وخزانة الأدب ٤٦٣/٤.

(٢) تحفة الغريب ١٤٠/١.

(١) المنصف ٣٧٣/٢.

(٢) تحفة الغريب ١٤٠/١.

(٣) سورة الملك: ٣٠.

اتِّصافِهِ بهذينِ الوصفينِ عَلَى شيءٍ آخَرَ).

(مسألةٌ):

(قالَ ثعلبُ: لَا تقعُ جملةُ القسمِ خبرًا[1]، فقيلَ في تعليلِهِ: لأَنَّ نحوَ: "لَأفعلنَّ" لَا محلَّ لَهُ، فَإِذَا بُنِيَ عَلَى مبتدإٍ فقيلَ: "زيدٌ ليفعلنَّ"؛ صارَ لَهُ موضعٌ. وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّه إِنَّمَا مُنعَ وقوعُ الخبرِ جملةً قسَميَّةً، لَا جملةً هِيَ جوابُ القَسَمِ، ومرادُهُ أَنَّ القَسَمَ وجوابَهُ لَا يكونانِ خبرًا؛ إِذْ لَا تنفكُّ إِحْدَاهُمَا عَنِ الأُخرى، وجملتَا القَسَمِ والجوابِ يمكنُ أَنْ يكونَ لَهُمَا محلٌّ مِنَ الإِعرابِ، كَقَوْلِكَ: "قالَ زيدٌ: أُقْسِمُ لَأفعلنَّ"، وإِنَّمَا المانعُ عندَهُ إِمَّا كونُ جملةِ القَسَمِ، لَا ضميرَ فِيهَا؛ فَلَا تكونُ خبرًا؛ لأَنَّ الجملتينِ –ها هُنَا– ليستَا كجملتَي الشَّرْطِ والجزاءِ؛ لأَنَّ الجملةَ الثَّانيةَ ليستْ معمولةً لشيءٍ مِنَ الجملةِ الأُولى – ولِهَذَا منعَ بعضُهم وقوعَها صلةً–، وإِمَّا كونُ الجملةِ –أَعني: جملةَ القَسَمِ– إنشائيَّةً، والجملةُ الواقعةُ خبرًا لَا بُدَّ مِنَ احتمالِها للصِّدْقِ والكذبِ؛ ولِهَذَا منعَ قومٌ مِنَ الكوفيِّينَ، مِنْهُمُ ابنُ الأَنباريِّ[1] أَنْ يقالَ: "زيدٌ اضربْهُ"، و"زيدٌ هَلْ جَاءَكَ؟").

(وبعدُ، فعندِي أَنَّ كِلًّا مِنَ التَّعليلينِ مُلْغًى).

(أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّ الجملتينِ مرتبطتانِ ارتباطًا صارتَا بِهِ كالجملةِ الواحدةِ، وإِنْ لَمْ يكنْ بَيْنَهُمَا عملٌ، وزعمَ ابنُ عصفورٍ أَنَّ السَّمَاعَ قَدْ جاءَ بوصلِ الموصولِ بالجملةِ القسَميَّةِ وجوابِها، وذلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[2] قالَ: فَـ"مَا" موصولةٌ، لَا زائدةٌ، وإِلَّا لزمَ دخولُ اللَّامِ عَلَى اللَّامِ. انتهى. وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ امتناعَ دخولِ اللَّامِ عَلَى اللَّامِ[3]) انتهى. (فِيهِ إدخالُ اللَّامِ عَلَى جوابِ إِنْ الشَّرْطِيَّة، وقَدْ مَضَى مِنْهُ مواضعُ، وتَأْبى أُخرى[4]).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/٢٣٨.

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٣٠.

(٢) سورة هود: ١١١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٨١.

(٤) تحفة الغريب ١/١٤٠.

(إنَّمَا هُوَ لأمرٍ لفظيٍّ، وهُوَ ثقلُ التكرارِ، والفاصلُ يزيلُهُ، ولَوْ كانَ زائدًا؛ ولِهَذَا اكتفَى بالألفِ فاصلةً بينَ النوناتِ في "اذهبنان" وبينَ الهمزتينِ في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1] وإنْ كانتْ زائدةً، وكانَ الجيِّدُ أَنَّ يستدلَّ بقولهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2] فَإِنْ قِيلَ: تحتملُ مِنَ الموصوفيَّةِ، أَيْ: "لفريقًا ليبطئنَّ" قُلنا: وكَذَا مَا في الآيةِ، أَيْ: "لقومٍ ليوفينَّهم" ثُمَّ إنَّهُ لَا يقعُ صفةً إلَّا مَا يقعُ صلةً؛ فالاستدلالُ ثابتٌ -وإنْ قُدِّرَتْ صفةً-. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وجهُهُ والجملةُ الأُولى إنشائيةٌ؟ قلتُ: جازَ؛ لأَنَّها غيرُ مقصودةٍ، وإنَّمَا المقصودُ جملةُ الجوابِ، وهِيَ خبريةٌ، ولَمْ يؤتَ بجملةِ القسمِ إلَّا لمجرَّدِ التَّوكيدِ، لَا للتَّأسيسِ).

العطفُ بِـ"لَا" بعدَ الحصرِ بالنَّفيِ و"إلَّا"، وقَدْ سبقَ لَهُ نظيرُهُ في البابِ الأَوَّلِ في حرفِ الألفِ في فصلِ "إنَّ" -المفتوحةِ الهمزةِ المشدَّدةِ النُّونِ-، وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ عليهِ.

(وأَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ الخبرَ الَّذِي شرطُهُ احتمالُ الصِّدْقِ والكذبِ؛ الخبرُ الَّذِي هُوَ قسيمُ الإنشاءِ، لَا خبرِ المبتدإِ)

(لَا شكَّ أَنَّ القولَ الأَوَّلَ غلطٌ نشأَ مِنَ اشتراكِ لفظِ الخبرِ بينَ مَا يقابلُ الإنشاءَ وبينَ خبرِ المبتدإِ، وحَرَّرَ بعضُ المتأخِّرينَ هُنَا كلامًا لَا بأسَ بإيرادِهِ فقالَ: المبتدأُ إنَّمَا ذُكِرَ ليُنسبَ إِلَيْهِ بطريقٍ مِنَ الطرقِ حالٌ مِنْ أحوالِهِ، ويرتبط بِهِ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ حكمٌ مِنْ أحكامِهِ؛ وبِهَذَا فُرِّقَ بينَ "ضربتُ زيدًا" (و"زيدًا")[1] ضربتُهُ"، فحكمَ بِأَنَّ "زيدًا" في الأَوَّلِ مفعولٌ بِهِ، وفي الثَّاني مبتدأٌ، مَعَ أَنَّ فعلَ الفاعلِ وقعَ عليهِ في الصُّورتينِ معًا؛ وذلكَ لأَنَّهُ ذُكِرَ في الأَوَّلِ بيانًا لمَا وقعَ عليهِ الفعلُ، وفي الثَّانية ليسندَ إِلَيْهِ حالٌ مِنْ أحوالِهِ وحكمٌ مِنْ (أحواله)[2] أحكامِهِ؛ ولذلكَ صَرَّحُوا بِأَنَّ "زيدًا أبوهُ منطلقٌ" معناهُ: "زيدٌ منطلقُ الأبِ". وعَلَى هَذَا؛ فنقولُ: معنَى الجملةِ الإنشائيةِ -طلبًا كانَ أَوْ غيرَهُ-، وإنْ كانَ حاصلًا مَعها، لكنَّهُ قائمٌ بالطالبِ والمنشيءِ، فإِذَا قلتَ: "زيدٌ اضربْهُ" فطلبُ الضربِ صفةٌ قائمةٌ بِكَ، وليسَ حالًا مِنْ أحوالِ "زيدٍ"، إلَّا باعتبارِ تعلُّقِهِ بِهِ، أَوْ

(١) سورة يس: ١٠.

(٢) سورة النساء: ٧٢.

(١) سقط من الأصل.

(٢) زيادة في "س": أحواله.

كونهِ مفعولًا في حقّهِ، واستحقاقُهُ أَنْ يقالَ فِيهِ: فلابدَّ أَنَّ يلاحظَ في وقوعهِ خبرًا عَنْهُ هذهِ الحيثيَّةُ، فكأنَّهُ قِيلَ: "زيدٌ مطلوبٌ ضربُهُ" أَوْ مَقُولٌ في حقّهِ ذلكَ، لَا عَلَى معنَى الحكايةِ، بَلْ عَلَى معنَى يستحقُّ أَنْ يقالَ فِيهِ؛ فيستفادُ مِنْ لفظِ "اضربْهُ" طلبُ ضربهِ، ومِنْ ربطهِ بالمبتدإِ معنًى آخرُ لَا يستفادُ مِنْ قَوْلِكَ: "اضربْ زيدًا" وامتناعُهُ مِنَ احتمالِ الصِّدْقِ والكذبِ، بحسبِ المعنَى الأَوَّلِ لَا يُنافِي احتمالَهَا بحسبِ المعنَى الثَّاني[1]. انتهى).

(للاتفاقِ عَلَى أَنَّ أصلَهُ الإفرادُ)

(قالَ الرَّضِيُّ: (ولمانعٍ أَنْ يمنعَ، قَالُوا: بَلْ إِنَّمَا كانَ أصلُهُ الإفرادَ؛ لأَنَّهُ القولُ المقتضِي [٢٨٣/أ] نسبةَ أمرٍ إِلَى أمرٍ؛ فَيَنبغي أَنْ يكونَ المنسوبُ شيئًا واحدًا كالمنسوبِ إِلَيْهِ؛ وإِلَّا كانتْ هُنَاكَ نسبتانِ أَوْ أكثرُ؛ فيكونُ خبرانِ أَوْ أكثرُ، لَا خبرٌ واحدٌ، فالتَّقديرُ في "زيدٌ ضربَ غلامَهُ": زيدٌ مالكٌ لغلامٍ ضاربٍ، والجوابُ أَنَّ المنسوبَ يكونُ شيئًا واحدًا كَمَا قُلْتُمْ، لكنَّهُ ذو نسبةٍ في نفسهِ، فَلَا تُقدِّرْهُ بالمفردِ؛ فالمنسوبُ إِلَى "زيدٍ" في الصورةِ المذكورةِ "ضربَ غلامَهُ" الَّذِي تضمَّنتْهُ الجملةُ[1]. انتهى[2]).

(واحتمالُ الصدقِ والكذبِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ صفاتِ الكلامِ، وعَلَى جوازِ "أينَ زيدٌ؟" و"كيفَ عمرٌو؟". وزعمَ ابنُ مالكٍ[3] أَنَّ السَّمَاعَ وردَ بِمَا منعَهُ ثعلبٌ وهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ ٩﴾[4]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾[5]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ﴾[6]، وقوله:

---

(١) تحفة الغريب ١/١٤١.

(١) شرح الكافية ١/٢٤٥.

(٢) تحفة الغريب ١/١٤٢.

(٣) شرح التسهيل ١/٣١٠.

(٤) سورة العنكبوت: ٩.

(٥) سورة العنكبوت: ٥٨.

(٦) سورة العنكبوت: ٦٩.

جَشَأْتُ فقلتُ:

اللَّـــــذْ خَشِـــــيتِ: لَيَـــــأتيَنَّ) ..... [1]

(هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... وإِذَا أتَـــاكِ فَـــلَاتَ حِـــينَ مَنَـــاصِ

وفاعلُ "جشأتُ" ضميرٌ مستكنٌّ يعودُ عَلَى النفسِ، تقولُ: "جشأت نفسي جشوًا"؛ إذَا انضمَّتْ إليكَ وارتفعتَ مِنْ حزنٍ أَو فزعٍ. والمناصُ: التَّأَخُّرُ والفرارُ[1]).

(وعندِي لـمَا استدلَّ بِهِ تأويلٌ لطيفٌ، وهُوَ أَنَّ المبتدأَ في ذلكَ كلِّهِ ضمنُ معنَى الشَّرْطِ، وخبرُهُ مُنزلٌ منزلةَ الجوابِ، فَإِذَا قُدِّرَ قبلَهُ قسمٌ كانَ الجوابُ لَهُ، وكانَ خبرُ المبتدإِ المشبهُ لجوابِ الشَّرْطِ محذوفًا؛ للاستغناءِ بجوابِ القسمِ المقدَّرِ قبلَهُ. ونظيرُهُ في الاستغناءِ بجوابِ القسمِ المقدَّرِ قبلَ الشَّرْطِ المجرَّدِ مِنْ لامِ التَّوطئةِ نحوَ: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾[2]، التَّقديرُ: "واللهِ ليمسنَّ إِنْ لَمْ يَنتهوا يمسنَّ".

تنبيهٌ:

(وقعَ لمكيٍّ[3] وأبي البقاءِ[4] وهمٍ في جملةِ الجوابِ؛ فأعربَاها إعرابًا يَقتضِي أَنَّ لَهَا موضعًا).

---

(١) من الكامل، بلا نسبة، في: مغني اللبيب ٥٣١/١، وشرح التسهيل ٣١٠/١، وتمهيد القواعد ٩٧٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٠/٢.

(١) تحفة الغريب ١٤٢/١.

(٢) سورة المائدة: ٧٣.

(٣) هو مكي بن أبي طالب حموش بن محمَّد بن مختار القيسي القيرواني، إمام علامة قارئ محقق، أستاذ القراء والمجودين، توفي سنة ٤٣٧هـ، من تصانيفه: الهداية إلى بلوغ النهاية، ومشكل إعراب القرآن، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣١٣/٣، ووفيات الأعيان ٢٧٤/٥.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٦٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ٤٥٣/١.

(فَأَمَّا مكيٌّ فقالَ في قولهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾[1] إنَّ "ليجمعنَّكم" بدلٌ مِنَ "الرَّحمةِ"[2]، وقَدْ سبقَهُ إِلَى هَذَا الإعرابِ غيرُهُ، ولكنَّهُ زعمَ أَنَّ اللَّامَ بمعنَى "أَنَّ" المصدريَّةُ، وأَنَّ مِنْ ذلكَ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[3] أَيْ: أَنَّ يسجنوهُ، ولَمْ يثبتْ مجيءُ اللَّامِ مصدريَّةً، وخلطَ مكيٌّ فأجازَ البدليَّةَ مَعَ قَوْلِهِ إِنَّ اللَّامَ لامُ (جوابِ القسمِ. والصَّوَابُ أَنَّهَا لامُ الجوابِ، وأَنَّهَا منقطعةٌ مِمَّا قبلَها إِنْ قُدِّرَ قَسَمًا، أَوْ متصلةٌ بِهِ اتصالَ الجوابِ بالقسمِ إِنْ أُجْرِيَ "بَدَا" مجرَى "أقسم" كَمَا أُجْرِيَ)[1] "علمَ" في قولهِ:

ولَقَـــدْ علمـــتُ لتـــأتينَّ مَنيَّتـــي) ..... [2]

هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ :

..... إنَّ المنايَـــا لَا تطـــيشُ سِـــهامُها

ونُسِبَ هَذَا البيتُ للبيدٍ، فاللَّامُ في "لَتأتينَّ" لامُ القسمِ، وتسمَّى "لامَ جوابِ القسمِ"، والقسمُ وجوابُهُ جملةٌ في محلِّ نصبٍ معلَّقٌ عَنْهَا العاملُ بلامِ القسمِ، لَا جملةِ الجوابِ فَقَطْ؛ فسقطَ مَا قيلَ أَنَّ جملةَ جوابِ القسمِ لَا محلَّ لَهَا، وأَنَّ الجملةَ المعلَّقَ عَنْهَا العاملُ لَهَا محلٌّ؛ فيتنافيانِ. ولِهَذَا قالَ أَبُو حَيَّانَ: وأكثرُ أصحابِنا لَا يَذكرونَ لامَ القسمِ في المعلَّقاتِ، وفي العزَّةِ، ولامُ القسمِ لَا تُعلَّقُ كقولهِ:

لَقَـــدْ علمـــتْ أســـدٌ أَنَّنَـــا لَهُـــمْ يـــومُ نصـــرٍ ولَـــنِعْمَ النَصـــرُ[3]

---

(١) سورة الأنعام: ١٢.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٦.

(٣) سورة يوسف: ٣٥.

(١) طمس في "س".

(٢) سبق تخريجه.

(٣) من المتقارب، لأوس بن حجر، في: ديوانه ٢٩، وتهذيب اللغة ٨/١٤، ولسان العرب ٨/٤٢٨.

بفتحِ "أَنَّ" فهذهِ لامُ القسمِ، ولَمْ تُعلَّقْ، وتقولُ: "علمتُ أَنَّ زيدًا ليقومنَّ" فتفتحُ "أَنَّ"[1]. انتهى. وفِي هَذَا الكتابِ أَنَّ أفعالَ القلوبِ -لإفادتِها التَّحقيقَ- تجابُ بِمَا يجابُ بِهِ القسمُ، وأنشدَ هَذَا الصَّدْرَ. انتهى. فأخرجَها عَنِ القسمِ.

(وأَمَّا أَبُو البقاءِ، فَإِنَّهُ قالَ في قولهِ: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾[2] الآية، مَنْ فتحَ اللَّامَ[3]) وهُمُ السَّبعةُ، مَا عدَا حمزةَ فَإِنَّهُ كسرَها[4].

(ففي "مَا" وجهانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا موصولةٌ مبتدأٌ، والخبرُ إِمَّا ﴿مِّن كِتَٰبٍ﴾ أَيْ: "للَّذِي آتيتكموهُ مِنَ الكتابِ"، أَوْ ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾، واللَّامُ جوابُ القسمِ؛ لأَنَّ أخذَ الميثاقِ قَسَمٌ، و"جاءَكم" عطفٌ عَلَى "آتيتكم" والأصلُ "ثُمَّ جاءَكم بِهِ" فحُذفَ عائدُ "مَا"، أَوِ الأصلُ مصدِّقٌ لَهُ، ثُمَّ نابَ الظَّاهِرُ عَنِ المضمَرِ، أَوِ العائدُ ضميرُ "استقرَّ" الَّذِي تعلَّقتْ بِهِ "مَعَ").

والثَّاني: أَنَّهَا شرطيَّةٌ، واللَّامُ موطِّئةٌ، وموضعُ مَا نُصِبَ بِـ"آتيتُ" والمفعولُ الثَّاني ضميرُ المخاطبِ، و"مِن كتابٍ" مثلُ "مِن آيةٍ" في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[1] ا.هـ. ملخَّصًا، وفِيهِ أمورٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ إجازتَهُ كونَ "مِن كتابٍ" خبرًا، فِيهِ الإخبارُ عَنِ الموصولِ قبلَ كمالِ صلتهِ؛ لأَنَّ "ثُمَّ جاءَكم" عطفٌ عَلَى الصِّلَةِ).

(مَعَ أَنَّ تجويزَ حذفِ الموصولِ الاسميِّ فِيهِ خلافٌ، وعَلَى جوازِهِ يحتملُ أَنَّ هَذَا مِنْهُ، أَيْ: "ثُمَّ الَّذِي جاءَكم".

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٥٦٢/٧.

(٢) سورة آل عمران: ٨١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٧٦/١.

(٤) السبعة في القراءات ٢٦٥/١، ومعاني القراءات ٢٦٥/١، والحجة للقراء السبعة ٤٠٨/٢.

(١) سورة البقرة: ١٠٦.

(الثَّاني: أَنَّ تجويزَهُ كونَ "لتؤمننَّ" خبرًا، مَعَ تقديرِهِ إيَّاهُ جوابًا لأخذِ الميثاقِ؛ يَقتضِي أَنَّ لَهُ موضعًا، وأَنَّهُ لَا موضعَ لَهُ، وإِنَّمَا [٢٨٣/ب] كانَ حَقُّهُ أَنْ يُقدِّرَهُ جوابًا لقسمٍ محذوفٍ، ويُقدِّرَ الجملتينِ خبرًا، وقَدْ يقالُ: إِنَّمَا أرادَ بقولِهِ: "اللَّامُ جوابُ القسمِ لأَنَّ أخذَ الميثاق قسمٌ": أَنَّ أخذَ الميثاقِ دالٌّ عَلَى جملةِ قسمٍ مقدَّرةٍ، ومجموعُ الجملتينِ الخبرُ، وإِنَّمَا سَمَّى "لتؤمننَّ" خبرًا أَنَّهُ الدَّالُّ عَلَى المقصودِ بالأصالةِ، لَا أَنَّهُ وحدَهُ هُوَ الخبرُ بالحقيقةِ، وأَنَّهُ لَا قسمَ مقدَّرٌ، بَلْ أخذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيِّينَ هُوَ جملةُ القسمِ، وقَدْ يقالُ: لَوْ أرادَ هَذَا لَمْ يحصرِ الدَّليلَ فِيمَا ذكرَهُ للاتفاقِ عَلَى أَنَّ وجودَ المضارعِ مفتتحًا بلامٍ مفتوحةٍ مختتمًا بنونٍ مؤكِّدةٍ؛ دليلٌ قاطعٌ عَلَى القَسَمِ وإِنْ لَمْ يُذكرْ مَعَهُ أخذُ الميثاقِ أَوْ نحوُهُ).

(والثَّالثُ: أَنَّ تجويزَهُ كونَ العائدِ ضميرَ "استقرَّ" يَقتضِي عودَ ضميرٍ مفردٍ إِلَى شيئينِ معًا؛ فَإِنَّهُ عائدٌ إِلَى الموصولِ).

(والرَّابعُ: أَنَّهُ جَوَّزَ حذفَ العائدِ المجرورِ مَعَ أَنَّ الموصولَ غيرَ مجرورٍ. فإنْ قيلَ: اكتفَى بكلمةِ "بِهِ" الثَّانيةِ؛ فيكونُ كقولِهِ:

ولَــوَ انَّ مَــا عالجــتُ لِــينَ فُؤادِهــا فَقَسَــا اسْــتُلِينَ بِــهِ لَــلَانَ الجنــدلُ)[1]

(واوُ "لَوْ" مفتوحةٌ بفتحةٍ منقولةٍ إِلَيْهَا مِنْ همزةِ "أَنَّ"، ولَا يجوزُ التَّسكينُ، وإِنِ استقامَ الوزنُ؛ لأَنَّهُ يختلفُ بحرُ الصَّدْرِ والعجزِ؛ إِذْ يكونُ الصَّدْرُ عَلَى تقديرِ التَّسكينِ مِنْ بحرِ "الطويلِ"، والعَجُزُ مِنْ بحرِ "الكاملِ"، ومثلُهُ لَا يجوزُ، ومعَ النَّقْلِ يكونُ البيتُ كُلُّهُ مِنْ بحرِ "الكاملِ". فَإِنْ قلتَ: لِمَ لَا تُسَكَّنُ واوُ "لَوْ" وتُجعلُ الواوُ الَّتِي قبلَها جزمًا بالزايِ؛ فيكونُ جميعُ البيتِ مِنَ "الكاملِ"، ولَا اختلافَ؟

قلتُ: يلزمُ مِنْهُ ارتكابُ أمرٍ قبيحٍ، وهُوَ الإتيانُ بالجَزْمِ الَّذِي هُوَ زيادةٌ مِنْ غيرِ اعتدادٍ بِهَا

(١) من الكامل، للأحوص في: شرح التسهيل ١/٢٠٧، وتمهيد القواعد ٢/٧٠١، وتعليق الفرائد٢ /٢٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٠.

في الوزنِ. هَذَا مَعَ وجودِ المندوحةِ عَنْهُ، ويَنبغي أَنَّ تُكتبَ "مَا" منفصلةً عَنْ "أَنَّ"؛ لأَنَّهَا اسمَها، والعائدُ محذوفٌ، أَيْ: "بِهِ" و"استُلِينَ بِهِ" خبرُ "أَنَّ"، و"الجندلُ" نائبٌ عَنْ فاعلِهِ وهُوَ الحجارةُ، و"لَلَانَ" جوابُ "لَوْ"، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إِلَى "الجندلِ". والتَّقديرُ: ولَوْ أَنَّ الَّذِي عالجتُ بِهِ لينَ فؤادِها فَقَسَا استُلِينَ الجندلُ بِهِ لَلَانَ".

فَإِنْ قلتَ: "قَسَا" معطوفةٌ عَلَى الصِّلَةِ، وهُوَ حالٌ عَنِ الرَّابطِ؛ إِذْ ضميرُهُ عائدٌ إِلَى الفؤادِ، لَا إِلَى مَا قلتَ، والفاءُ سببيَّةٌ، واكتُفِيَ مِنَ الجملتينِ بضميرٍ واحدٍ وهُوَ المجرورُ المحذوفُ. وهَذَا كقولِهم: "الَّذِي يطيرُ فيَغضبُ زيدٌ الذُّبَابُ"[1]).

(قُلنا: قَدْ جَوَّزَ –عَلَى هَذَا الوجهِ– عَوْدَ "بِهِ" المذكورةِ إِلَى الرَّسُولِ، لَا إِلَى "مَا").

(والخامسُ: أَنَّهُ سَمَّى ضميرَ "آتيتكم" (مفعولًا ثانيًا، وإِنَّمَا هُوَ مفعولٌ أَوَّلُ).

(مسألةٌ):

(زعمَ الأخفشُ[1] في قولِهِ:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ: بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا[2]

(تَقَدَّمَ إنشادُ هَذَا البيتِ والكلامُ عليهِ)[3] في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ اللَّامِ"، إِلَّا أَنَّ المصنِّفَ أَنشدَهُ هُنَاكَ "إِذَا قلتُ" بإنشادِ فعلِ القولِ إِلَى ضميرِ المتكلِّمِ، وهُنَا بإسنادِهِ إِلَى ضميرِ الغائبِ عائدًا إِلَى الضَّيْفِ الطَّاعِمِ، وإسنادِ "قَالَ" الثَّانيةِ –كَمَا يوجدُ في بعضِ النُّسَخِ– عائدٌ إِلَى المضيفِ المطعِمِ[4]).

(١) تحفة الغريب ١/١٤٣.

(١) معاني القرآن ١/٣٦١.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في شرح ابن الناظم ١/٤٥، وتمهيد القواعد ٧/٣١٦٥، وتخليص الشواهد ١/١١٠، والمقاصد النحوية ١/٣٢٦.

(٣)طمس في "س".

(٤) تحفة الغريب ١/١٤٤.

(أَنَّ "لِتُغْنِيَ" جوابُ القسمِ، وكَذَا قالَ في ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾[1]؛ لأَنَّ قبلَهُ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾[2] الآيةَ، وليسَ فِيهِ مَا يكونُ ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ﴾ معطوفًا عليهِ. والصَّوَابُ خلافُ قَوْلِهِ؛ لأَنَّ الجوابَ لَا يكونُ إِلَّا جملةً، ولامُ "كَيْ" ومَا بعدَها في تأويلِ المفردِ، وأَمَّا مَا استدلَّ بِهِ فمتعلِّقُ اللَّامِ فِيهِ محذوفٌ، أَيْ: "لتشربنَّ لتُغنيَ عنِّي"، وفَعَلْنَا ذلكَ "لِتَصْغَى").

(تقديرُ المتعلِّقِ مقدَّمًا في البيتِ ظاهرٌ لمنعِ لامِ القسمِ مِنْ تقديرِهِ، ومؤخَّرًا؛ إِذْ لَا يعملُ مَا بعدَ اللَّامِ فِيمَا قبلَها.

فَإِنْ قلتَ: المعمولُ "ظرفٌ"؛ فيُغتفرُ فِيهِ؛ لتوسُّعِهم في الظُّروفِ، وقَدْ أُجِيزَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾[1] كونُ "إِذَا" ظرفًا، لَا حرجَ.

قلتُ: لَا يلزمُ مِنْ إجازةِ ذلكَ حيثُ يكونُ العاملُ مذكورًا إجازتُهُ حيثُ يكونُ العاملُ محذوفًا؛ لتضاعفِ الضعفِ، وأَمَّا الآيةُ فَلَا مانعَ يمنعُ مِنْ تقديرِ المتعلِّقِ مؤخَّرًا، بَلْ تقديرُهُ كذلكَ هُوَ المعهودُ في مثلِهِ لإشعارِ الحذفِ بزيادةِ الاهتمامِ بالمعمولِ. وقَدْ سلكَ المصنِّفُ هذهِ الطريقةَ -أَعني: تقديرَ العاملِ مؤخَّرًا في مواضعَ من كتابِهِ، وفي جوابِهِ عَنِ الآيةِ بِمَا ذكرَهُ إيذانٌ بِأَنَّهُ سَلَّمَ قولَ الأخفشِ، وليسَ فِيهِ مَا يكونُ "ولِتَصْغَى" معطوفًا عليهِ، ويمكنُ أَنْ يقالَ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى "عَدُوًّا"؛ باعتبارِ المعنَى [٢٨٤/أ] أَيْ: "ليغروه ولتصغى"، ومَا بَيْنَهُمَا اعتراضٌ[2]).

(الجملةُ الخامسةُ: الواقعةُ جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ مطلقًا أَوْ جازمٍ ولَمْ تقترنْ بالفاءُ ولَا بِـ"إِذَا" الفجائيَّةِ)

في الشَّرْحِ: (الحقُّ أَنَّ جملةَ جوابِ الشَّرْطِ لَا محلَّ لَهَا مطلقًا؛ وذلكَ أَنَّ كُلَّ جملةٍ لَا تقعُ موقعَ المفردِ؛ فَلَا محلَّ لَهَا، وجملةُ الجوابِ لَا تقعُ موقعَ المفردِ؛ فَلَا يكونُ لَهَا محلٌّ. وسَيأتي الكلامُ

(١) سورة الأنعام: ١١٣.

(٢) سورة الفرقان: ٣١.

(١) سورة مريم: ٦٦.

(٢) تحفة الغريب ١/١٤٤.

في ذلكَ مشبعًا في الجملةِ الخامسةِ مِنَ الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ إنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى[1])

(فالأَوَّلُ: جوابُ "لَوْ" و"لَوْلَا" و"لَمَّا")

(وهَذَا مبنِيٌّ عَلَى أَنَّ "لَمَّا" حرفُ وجودٍ (لوجودٍ)[2] كَمَا ذهبَ إِلَيْهِ كثيرونَ، أَوْ ظرفٌ بمعنَى "إِذَا" فِيهِ معنَى الشَّرْطِ كَمَا ذهب إِلَيْهِ ابنُ مالكٍ[3]، وأَمَّا عَلَى رأيِ ابنِ السراجِ[4] والفارسيِّ وابنِ جِنِّي[5] وغيرِهم مِمَّنْ قالَ أَنَّهما ظرفٌ بمعنَى "حِينَ" فالظَّاهِرُ أَنَّهَا ليستْ شرطيَّةً كَمَا مَرَّ[1]).

(وكيفَ والثَّاني نحوَ: "إِنْ تَقُمْ أَقُمْ" و"إِنْ قمتَ قمتُ"؟ أَمَّا الأَوَّلُ فلظهورِ الجَزْمِ في لفظِ الفعلِ، وأَمَّا الثَّاني فلأَنَّ المحكومَ لموضعهِ بالجَزْمِ الفعلُ، لَا الجملةُ بأسرِها).

(الجملةُ السَّادسةُ: الواقعةُ صلةً لاسمٍ، أَوْ حرفٍ، فالأَوَّلُ نحوُ: "جاءَ الَّذِي قامَ أبوهُ" فَـ"الَّذِي" في موضعِ رفعٍ، والصِّلةُ لَا محلَّ لَهَا)

(لأَنَّهَا بمنزلةِ الجزءِ مِنَ الاسمِ، والجزءُ مِنَ الاسمِ لَا محلَّ لَهُ، ولأَنَّهَا ليستْ بقائمةٍ مقامَ المفردِ حَتَّى يُعربَ بإعرابهِ. ووقعَ في المختصَرِ المسمَّى بِـ"الوافي"[2] مَا نَصُّهُ: والجملةُ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ: جملةٌ، لَا كلامٌ؛ لكونِ إسنادِها لَمْ يُقصدْ لذاتهِ، والَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنْهُ: كلامٌ، وجملةٌ، فاعترضَهُ شخصٌ مِنْ مدرِّسي نهراولة بأَنْ قالَ: الصِّلَةُ ليسَ لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، والرِّوايةُ في "المدارك" في سورةِ "واللَّيْلِ"[3] فيكونُ كلامًا. وقَدْ فُهِم مِنْ قبلُ أَنَّهَا جملةٌ، لَا كلامٌ؛ لأَنَّ إسنادَها غيرُ مقصودٍ لذاتهِ (عَلَى مَا هُوَ)[4] في الهرويِّ[1] في ابتداءِ "الفصلِ والوصلِ"؛ ففي

---

(١) المصدر السابق ١/١٤٥.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/١٠٦.

(٤) ينظر: الأصول ١/٢٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١/٥٩٤.

(١) تحفة الغريب ١/١٤٥.

(٢) الوافي في النحو – شرحه الدماميني في البلاد الهندية " المنهل الصافي في شرح الوافي".

(٣) ينظر: مدارك التنزيل ٣/٦٥٢.

(٤) سقط من الأصل.

الكلامِ تناقضٌ. قالَ الشَّارحُ: قلتُ: لَا بأسَ باعتراضِهِ، إلَّا أنَّهُ أبانَ عَنْ تصوُّرٍ زائدٍ في الاطِّلاعِ عَلَى نصوصِ النُّحاةِ طافحةٍ بذلكَ، وكانَ الأَولى بِهِ الاستنادُ إلَى نصِّ الزَّمخشريِّ في "الكشَّافِ"[٢]؛ فَقَدْ صَرَّحَ بذلكَ في تفسيرِ "سورة اللَّيْلِ" ومِنْهُ أخذَ صاحبُ "المدارِكِ"، ولَقَدْ ذَكَّرني ذلكَ حكايةً أخبرَني بِهَا بعضُ الثِّقَاتِ أنَّ الأخيرينِ السَّفاقُسيَّينِ، وكانَ أَحَدُهُمَا حافظًا لفروعِ المالكيَّةِ، والآخَرُ متقنًا لأصولِ الفقهِ مشاركًا للعلومِ اللسانيَّةِ، فكانَا إذَا حضرَا في مجلسٍ يجتمعُ مِنْهُمَا (كُلٌّ)[٣] فقيهٍ كاملٍ، واتَّفقا أنَّهما حضرَا بتونسٍ في مجلسِ ابنِ عبدِالرَّفيعِ قاضِي الجماعةِ بِهَا، فسَألهما عَنْ مسألةٍ؛ فأجابَا عَنها بنقلٍ ذكراهُ مِنْ كتابِ "البيانِ والتَّحصيلِ" لابنِ رشدٍ، وتكلَّما عَلَيْهَا بكلامٍ استحسنَهُ الحاضرونَ، فلمَّا خرجَا مِنَ المجلسِ سُئِلَ ابنُ عبدِالرَّفيعِ عَنْهُمَا؛ فقالَ: ليسَا بفقيهينِ. فسُئلَ: لِمَ ذلكَ؟ فقالَ: مَا أجابَا بِهِ -وإنْ كانَ صحيحًا- إلَّا أنَّهما اعتمدَا في النَّقْلِ عَلَى غيرِ "المدوَّنةِ" في فرعٍ هُوَ مذكورٌ فِيهَا، ومَنِ ارتكبَ مثلَ ذلكَ لَا يُعَدُّ عندَ المالكيَّةِ فقيهًا؛ لأنَّ "المدوَّنةَ" أحدُ كتبِ هَذَا المذهبِ، وهِيَ مِنْ إملاءِ ابنِ القاسمِ[١] أعظمِ تلامذةِ الإمامِ مالكٍ. فكَذا الحالُ فِيمَا نحنُ فِيهِ؛ لَا (يَنبغي أَنَّ يُعَدَّ هَذَا مِنَ النُّحَاةِ -وإنْ كانَ مَا قَالَهُ صحيحًا عندَهم-؛ حيثُ اعتمدَ -في نقلِ مسألةٍ امتلأتْ بِهَا بطونُ كتبِهم- عَلَى مَا في "المدارِكِ"، وليتَ شِعْرِي)[٢] أَيُّ حاجةٍ بِهِ إلَى ذلكَ، وقَدْ قرَّرَ النُّحاةُ قاعدةً يُعْرَفُ بِهَا مَا لَهُ محلٌّ مِنَ الإعرابِ، ومَا لَا محلَّ لَهُ مِنَ الجملِ، وهِيَ: أَنَّ مَا كانَ مِنْهَا موقعَ المفردِ؛ (فَلَهُ محلٌّ)[٣]، ومَا لَمْ يكنْ مِنْهَا موقعَ المفردِ؛ فَلَا محلَّ لَهُ، فَقَدْ عُرِفَ حكمُ الصِّلةِ مِنْ هذهِ القاعدةِ، ولَا حاجةَ بِنَا إلَى إخراجِ روايةٍ في عينِ المسألةِ بعدَ دخولِها تحتَ هذهِ القاعدةِ الكليَّةِ، وكَذَا اعتمادُهُ في أَنَّ الإسنادَ الواقعَ في جملةِ الصِّلَةِ لَمْ يُقصدْ لذاتِهِ عَلَى مَا هُوَ في الهرويِّ في أَوَّلِ

---

(١) هو: عبد الله بن محمَّد بن عليّ بن محمَّد الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل، كان محدِّثًا صوفيًّا، توفي سنة ٤٨١هـ، من تصانيفه: ذم الكلام ومنازل السائرين، ينظر ترجمته في: قلادة النحر ٤٩٨/٣، والأعلام ١٢٢/٤.

(٢) ينظر: الكشَّاف ٧٦٤/٤

(٣) سقط من الأصل.

(١) هو: عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو عبدالله، من تلاميذ الإمام مالك المخلصين، توفي سنة ١٩١هـ، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٢٠/٩، والديباج المذهب ٤٦٥/١.

(٢) طمس في "س".

(٣) سقط من الأصل.

مبحثِ "الفصل والوصل"، يَعني -بذلكَ- شرحَ التَّلخيصِ المطوَّلِ طولًا لسعد الدين التفتازانيّ. أَفتراهُ لَوْ لَمْ يجدْ نصَّ الهرويّ عَلَى ذلكَ كانَ يتردَّدُ في الإسنادِ الواقعِ في مثلِ هَذَا الَّذِي "قامَ أبوهُ" هَلْ هُوَ مقصودٌ لذاتهِ أَوْ لغيرِه؟ هَذَا مَعَ أَنَّ الصِّلَةَ لَمْ يؤتَ بِهَا إِلَّا لتتميمِ [٢٨٤/ب] جزئيَّةِ الموصولِ وتعريفهِ، فَلَمْ تُقصدْ بِمَا اشتملتْ عليهِ لِذَاتِها، بَلْ قُصدتْ لغيرِها وهُوَ الموصولُ، وهَلْ هَذَا إِلَّا جمودٌ عَلَى التَّقليدِ في أمرٍ لَا يُحتاجُ فيهِ إِلَيْهِ، بَلْ يدركُهُ الفَطِنُ بأَوَّلِ وهلةٍ، ولَا يُشْكَلُ فِيهِ، ثُمَّ كونُ إسنادِ الصِّلَةِ لَمْ يُقصدْ لذاتهِ منصوصٌ في كتبِ النُّحَاةِ مشهورٌ، ومَا أظنُّ الهرويَّ أخذَهُ إِلَّا مِنْ شرحِ الرَّضِيِّ الاستراباذيّ؛ فَإِنَّهُ كانَ كثيرَ الاعتمادِ عليهِ. وباللهِ التَّوفيق[1].

فَإِنَّهُ بقيَ هُنَا بحثٌ، وهُوَ أَنَّ الجماعةَ أطلقوا القولَ بِأَنَّ جملةَ الصِّلَةِ لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، ويَنبغي أَنَّ يُستثنَى -مِنْ ذلكَ- الجملةُ الَّتِي تقعُ صلةً لِـ"إِلَّا"، إِمَّا مَعَ القولِ بِأَنَّ ذلكَ لَا يكونُ إِلَّا للضَّرورةِ مطلقًا كَمَا يقولُ الجمهورُ، أَوْ مَعَ القولِ بِأَنَّ ذلكَ يجوزُ في الشِّعْرِ قليلًا -إِنْ كانتْ فعليَّةً ذاتَ مضارعٍ-، كَمَا يقولُهُ الأخفشُ وابنُ مالكٍ[1] مثلَ قَوْلِهِ:

لَا تَبعـــثنَّ الحـــربَ إِنِّي لَـــكَ ال يُنْـــذِرُ مِـــنْ نيرانِهـــا فـــاتَّقِ[2]

وأَنَّ جملةَ الصِّلَةِ في هذهِ الحالةِ تكونُ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ؛ لوقوعِها موقعَ المفردِ. فتأمَّلْهُ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لمَّا كانَ وصلُ "ال" بالجملةِ لَا يكونُ إِلَّا للضَّرورةِ مطلقًا عندَ الجمهورِ كانَ في حكمِ المستثنَى؛ فَلَمْ يُحتجْ إِلَى استثنائهِ، ولَا نُسلِّمُ أَنَّ كُلَّ جملةٍ واقعةٍ موقعَ المفردِ لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وإِنَّمَا ذلكَ للواقعةِ موقعَ المفردِ بطريقِ الأصالةِ، والواقعُ بعدَ "ال" ليسَ للمفردِ بطريقِ الأصالةِ؛ لأَنَّهم قَالُوا أَنَّ صلةَ "ال" فعلٌ في صورةِ الاسمِ؛ ولِذَا يعملُ بمعنَى الماضِي، ولَوْ سُلِّمَ؛ فَإِنَّمَا ذلكَ للواقعةِ موقعَ المفردِ الَّذِي لَهُ محلٌّ، والمفردُ الَّذِي هُوَ صلةُ "ال" لَا محلَّ لَهُ، والإعرابُ الَّذِي فِيهِ بطريقِ العاريةِ مِنْ "ال"، فَإِنَّهَا لمَّا كانتْ في صورةِ الحرفيَّةِ نُقِلَ

(١) تحفة الغريب ١٤٧، ١٤٨.

(١) ينظر: نتائج التحصيل ٧١١.

(٢) من السريع، بلا نسبة، في: تعليق الفرائد ٢/٢١٩، والتذييل والتكميل ٣/٦٦، وخزانة الأدب ١/٣٢.

(٣) تحفة الغريب ١/١٤٦، ١٤٧، ١٤٨.

إعرابُها إلَى صلتِها بطريقِ العاريةِ، كَمَا في "إلَّا" بمعنَى "غَيْر"، وقَدْ ألغزَ بذلكَ بعضُ الأَندلسيِّينَ فقالَ:

حَـــاجَيتكُمْ لِتُخْـــبِرُوا مَـــا اسمـــانِ وأَوَّلُ إعرابـــــهِ في الثَّـــــانِي[1]

وذاكَ مبـــــنِيٌّ بكـــــلِّ حـــــالٍ هَـــا هُـــوَ للنَّـــاظرِ كالعِيَـــانِ[2])

(وبَلَغَنِي عَنْ بعضِهم أَنَّهُ كانَ يُلَقِّنُ أصحابَهُ أَنْ يَقولوا إنَّ الموصولَ وصلتَهُ في موضعِ كَذَا محتجًّا بأنَّهما ككلمةٍ واحدةٍ. والحقُّ مَا قَدَّمتُ لكَ؛ بدليلِ ظهورِ الإعرابِ في نفسِ الموصولِ في نحوِ: "لِيَقُمْ أَيُّهُمْ في الدَّارِ"، و"لأَلزمَنَّ أَيَّهُمْ عندَكَ"، و"أَمْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أفضلُ؟". وفي التَّنزيلِ: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾[1]، وقُرِئَ: ﴿أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾[2] – بالنَّصْبِ–)

وهِيَ قراءةُ هارونَ[3] ومعاذٍ ويعقوبَ.

(ورُوِيَ:

..... **فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ)[4] –بالخفضِ–.**

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ لغسَّانَ، وصَدْرُهُ:

إِذَا مَـــا لقيـــتَ بَـــنِي مالـــكٍ .....[5])

---

(١) الألغاز النحوية ١/٦٣.

(٢) ينظر: المنصف ٢/٣٧٧.

(١) سورة فصلت: ٢٩.

(٢) سورة مريم: ٦٩.

(٣) هارون بن موسى النحوي، أبو موسى، القارئ الأعور، صاحب القرآن والعربية، ضبط النحو وحفظه، توفي سنة ١٧٠هـ، ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ٢/٣٢١.

(٤) من المتقارب لغسان بن علة، في: الإنصاف ٢/٥٨٧، والمقاصد النحوية ١/٤٠٠، وشرح شواهد المغني ١/٢٣٦، وشرح التصريح ١/١٥٧.

(٥) المنصف ٢/٣٧٨.

(وقالَ الطَّائيُّ:

.... فحسبي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيتُهُمْ ..... [٢])

(وقالَ العُقَيْلِيُّ) (بضمِّ العينِ وفتحِ القافِ[١]):

(نحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ..... [٢]

(وتتمَّتُهُ:

..... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[٣])

(قالَ ابنُ مالكٍ في "شرح التَّسهيلِ": وهِيَ لغةُ هُذيلٍ أيضًا، وهِيَ إعرابُ "الَّذِينَ" في لغةِ طَيِّئٍ. وذَا مشهورٌ، يقولونَ: "نُصِرَ الَّذُونَ آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا"، وهِيَ لغةُ هُذيلٍ أيضًا[٤]. وفي الشَّرْحِ: "اللَّذُونَ" يُكْتَبُ بلامينِ بخلافِهِ في لغةِ مَن أَلْزَمَهُ الياءَ في جميعِ الحالاتِ[٥]. قِيلَ: والسِّرُّ فِيهِ أَنَّهُ في حالةِ بنائِهِ شبيهٌ بالحرفِ، واللَّامُ للتَّعريفِ -عَلَى قولٍ-، ومشابهةٌ لَهَا -عَلَى القولِ بِأَنَّ تعريفَهُ بالعهدِ الَّذِي في الصِّلَةِ-؛ فآثَرُوا عدمَ ظهورِها خَطًّا في حالةِ البناءِ، وأَظْهَرُوهَا في حالةِ الإعرابِ؛ لأَنَّ شبيهَ الحرفِ أُلْغِيَ (كَذَا قِيلَ)[٦]).

---

(١) من الطويل، لمنظور بن سحيم، في: شرح ديوان الحماسة ٨١٣/١، والمقاصد النحوية ٤٠١/١، وشرح شواهد المغني ٨٣١/٢، وشرح التصريح ٦٠/١.

(٢) المنصف ٣٧٧/٢.

(١) تحفة الغريب ١٤٩/١.

(٢) من الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧١ ، وهو في: مغني اللبيب ٥٣٥/١، وأوضح المسالك ١٤٩/١، وتعليق الفرائد ١٩٠/٢، وهمع الهوامع ٣٢١/١.

(٣) المنصف ٣٧٨/٢.

(٤) ينظر: ١٩٢/١.

(٥) في الأصل : الحالات.

(٦) سقط من الأصل، تحفة الغريب ١٤٩/١.

(والنُّخَيْلُ -بضمِّ النُّونِ وفتحِ الخاءِ المعجمةِ بعدَها مثنَّاةٌ تحتيَّةٌ ساكنةٌ-: اسمٌ لواضعٍ. والمرادُ بِهِ هُنَا موضعٌ بالشَّامِ[1]).

وفي التَّعليقِ: (وقَدْ يُعارَضُ هَذَا الدَّليلُ بِأَنَّ الصِّلَةَ مَتَى قبلتِ الإعرابَ؛ ظَهَرَ الإعرابُ فِيهَا؛ فليكنِ الموصولُ وصِلَتُهُ في محلِّ كَذَا -عملًا بِهَذَا-. وفِيهِ نظرٌ[2]). انتهى.

(وقالَ الهذليُّ[3]:

هُمُ اللَّاؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي ...)[1].

(والثَّاني: نحوُ: "أَعْجَبَنِي أَنَّ قُمْتَ" أَوْ "مَا قمتَ" إِذَا قُلنا بحرفيَّةِ "مَا" المصدريَّةِ. وفي هَذَا النَّوْعِ يقالُ: الموصولُ وصِلَتُهُ في موضعِ كَذَا؛ لأَنَّ الموصولَ حرفٌ؛ فَلَا إعرابَ لَهُ -لَا لفظًا ولَا محلًّا-. وأَمَّا قولُ أَبِي البقاءِ في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2]: إِنَّ "مَا" مصدريَّةٌ، وصلتُها "يكذبونَ"[3]، وحُكْمُهُ -مَعَ ذلكَ- بِأَنَّ "يكذبونَ" في موضعِ نصبٍ خبرًا لـ"كَانَ"؛ فظاهرُهُ متناقضٌ، ولعلَّ مرادَهُ أَنَّ المصدرَ إِنَّمَا ينسبكُ مِنْ "مَا" و"يكذبونَ"، لَا مِنْهَا ومِنْ "كَانَ" -بناءً عَلَى قولِ أَبِي العبَّاسِ وأبي بكرٍ وأبي عليٍّ وأبي الفتحِ وآخرينَ- أَنَّ "كانَ" النَّاقصةَ لَا مصدرَ لَهَا[4]).

(استشكلَ هَذَا الكلامُ بِأَنَّ سياقَهُ يَقتضِي أَنَّهُ ذكرَهُ في معرضِ الاعتذارِ عَنْ أَبِي البقاءِ بِمَا يدفعُ التَّناقضَ [٢٨٥/أ] الواردَ عليهِ، وليسَ في ذلكَ اعتذارٌ، بَلْ يكادُ يكونُ توجيهًا لوقوعِ التَّناقضِ؛ فَإِنَّ جملةَ "تكذبونَ" إِذَا كانتْ صلةً لِـ"مَا"؛ فَلَا محلَّ لَهَا، وهِيَ -مَعَ ذلكَ- -عندَ أَبِي

---

(١) المنصف ٣٧٨/٢.

(٢) ٢٢٩.

(٣) من الوافر، للهذلي، في: أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، ومغني اللبيب ٥٣٥/١، وشرح التسهيل ١٩٤/١، وشرح شواهد المغني ٨٣٣/٢.

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة البقرة: ١٠.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٩٢/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٩٨/١.

البقاءِ- خبرٌ لِـ"كَانَ"؛ فيكونُ لَهَا محلٌّ، وهَذَا هُوَ التَّناقضُ، وجوابُهُ أَنَّ مقصودَ المصنّفِ أَنَّ أَبَا البقاءِ يريدُ أَنَّ الصِّلَةَ مجموعُ قَوْلِهِ: "كانوا يكذبونَ" غيرَ أَنَّهُ أطلقَ اسمَ الكلِّ عَلَى الجزءِ مجازًا فقالَ إِنَّ "يكذبونَ" صلةٌ باعتبارِ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي ينسبكُ المصدرُ مِنْهُ ومِنْ "مَا"؛ فَلَا تناقضَ -حينئذٍ-[1]).

(الجملةُ السَّابعةُ: التَّابعةُ لِمَا لَا محلَّ لَهُ)

(هَذَا مشكلٌ؛ فَإِنَّ التَّابعَ هُوَ الثَّانِي المعربُ بإعرابِ سابقِهِ مِنْ جهةٍ واحدةٍ، فَلَا أَنْ يكونَ لمتبوعِهِ محلٌّ مِنَ الإعرابِ[1])

قالَ الشمنيُّ: (أُجيبَ بِأَنَّ المرادَ بالتَّابعِ -هُنَا- اللغويُّ، لَا الاصطلاحيُّ الَّذِي لابدَّ أَنْ يكونَ لمتبوعِهِ محلٌّ مِنَ الإعرابِ[2])

وفِي الشَّرْحِ: (فَإِنْ قلتَ: لعلَّهُ أرادَ التَّبعيَّةَ اللغويَّةَ.

قلتُ: هَذَا مَعَ كونِهِ خروجًا عَنِ المتكلِّمِ باصطلاحِ أهلِ الفنِّ (المبحوثِ)[3] فِيهِ؛ لَا يُجدي شيئًا فِي مثلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾[4] أَنَّ الجملةَ الثَّانيةَ لَهَا محلٌّ؛ لكونِهَا بدلًا مِنَ الصِّلَةِ، وكَذَا فِي قولِهِم فِي نحوِ: "جاءَنِي زيدٌ وذهبَ عمرٌو" أَنَّ الثَّانيةَ لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ؛ لكونِهَا معطوفةً عَلَى المستأنفةِ؛ استعمَلوا اللَّفْظَ الموضوعَ للتَّابعِ المصطلحِ عليهِ[5]).

(نحوَ: "قامَ زيدٌ ولَمْ يَقُمْ عمرٌو" إِذَا قُدِّرَتِ الواوُ عاطفةً لَا واوَ الحالِ).

الجملُ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ

(١) تحفة الغريب ١/١٤٩.

(١) المصدر السابق ١/١٥٠.

(٢) المنصف ٢/٣٧٨.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سورة الشعراء: ١٣٢- ١٣٣.

(٥) تحفة الغريب ١/١٥٠.

(وهِيَ أيضًا سبعٌ:

الجملةُ الأُولى: الواقعةُ خبرًا وموضعُها رُفِعَ في بَابِي المبتدإِ و"إنَّ"، ونُصِبَ في بَابِي "كانَ" و"كادَ" وأمثلتُهما ظاهرةٌ.

واختُلِفَ في نحوِ: "زيدٌ أضربُهُ"، و"عمرٌو هَلْ جاءَكَ؟" فقيل: محلُّ الجملةِ الَّتِي بعدَ المبتدإِ رُفِعَ عَلَى الخبريَّةِ، وهُوَ صحيحٌ. وقِيلَ: نُصِبَ بقولٍ مضمَرٍ هُوَ الخبرُ؛ بناءً عَلَى أَنَّ الجملةَ الإنشائيَّةَ لَا تكونُ خبرًا).

في الشَّرْحِ: (إضمارُ القولِ لَا (يُعَيِّنُ)[1] النَّصْبَ؛ إذْ يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ "مقولٌ فِيهِ كَذَا" فيكونُ المحكيُّ في محلِّ رفعٍ -عَلَى أَنَّهُ نائبٌ عَنِ الفاعلِ-، ويجوزُ أَنْ يقدَّرَ "أقولُ فِيهِ كَذَا" فيكونُ في محلِّ نصبٍ.

(وقَدْ مَرَّ إبطالُهُ)

في الجملةِ الرَّابعةِ المجابِ بِهَا القَسَمُ، حيثُ قالَ: وأَمَّا الثَّانِي فلأَنَّ الخبرَ الَّذِي شَرْطُهُ احتمالُ الصدقِ والكذبِ؛ الخبرُ الَّذِي هُوَ قسيمُ الإنشاءِ، لَا خبرُ المبتدإِ؛ للاتفاقِ عَلَى أَنَّ أصلَهُ الإفرادُ، واحتمالُ الصدقِ والكذبِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ صفاتِ الكلامِ. وقَدْ أَسْلَفْنَا مَا حَرَّرَهُ بعضُ المتأخِّرِينَ في ذلكَ، وأَنَّ الإنشاءَ الواقعَ خبرًا للمبتدإِ لابدَّ مِنْ صرفِهِ بالتَّأويلِ عَنِ الإنشاءِ. فَرَاجِعْهُ[2]).

(الجملةُ الثَّانيةُ: الواقعةُ حالًا وموضعُها نُصِبَ، نحوَ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾[3]، ونحوَ: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[4]، ﴿ ۞ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ۝١١١﴾[5]، ومِنْهُ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/١٥١، ١٥٢.

(٣) سورة المدثر: ٦.

(٤) سورة النساء: ٤٣.

(٥) سورة الشعراء: ١١١.

يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾﴾[1] فجملةُ "استمعوهُ" حالٌ مِنْ مفعولِ "يَأتيهم" أَوْ مِنْ فاعلِهِ، وقُرِئَ في الشَّاذِّ[2] **"مُحْدَثًا"؛ لأَنَّ الذكرَ مختصٌّ بصفتِهِ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ سُبِقَ بالنَّفي).**

(هَذَا جوابُ سؤالٍ تقريرُهُ: كيفَ صَحَّ جعلُ "محدثًا" و"استمعوهُ" حالًا مِنْ فاعلِ "يَأتيهم" وهُوَ نكرةٌ؟ وتقريرُ الجوابِ أَنَّ النَّكرةَ يصحُّ انتصابُ الحالُ عَنْهَا إِذَا وُضعتْ أَوْ كانتْ في سياقِ النَّفْي، وهُنَا وُجِدَ الأمرانِ فَإِنَّ "مَا" نافيةٌ و"مِن ربِّهم" صفةُ ذكر[1]) .

(فالحالانِ عَلَى الأَوَّلِ، وهُوَ أَنْ يكونَ "استمعوهُ" حالًا مِنْ مفعولِ "يَأتيهم"، مثلُهما في قَوْلِكَ: "مَا لَقِيَ الزَّيدينِ عمرٌو مصعدًا إِلَّا منحدرينِ". وعَلَى الثَّاني وهُوَ أَنْ يكونَ جملةُ "استمعوهُ" حالًا مِنْ فاعلِ "يأتيهم"، مثلُهما في قَوْلِكَ:" مَا لقيَ الزَّيدينِ عمرٌو راكبًا إِلَّا ضاحكًا".

وأَمَّا ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[2] فحالٌ مِنْ فاعلِ "استمعوهُ")

(يريدُ –بالحالينِ– "محدثًا" و"استمعوهُ"، وبالأَوَّلِ كونَ "استمعوهُ" حالًا مِنْ مفعولِ "يأتيهم"، وبالثاني كونَهُ حالًا مِنْ فاعلِهِ[3]).

(فالحالانِ متداخلتانِ)

(والحالُ المتداخلةُ أَنْ يكونَ الحالُ الثَّانيةُ حالًا مِنْ ضميرٍ في الحالِ الأُولى، وأَمَّا المترادفةُ –ويطلقونَ عَلَيْهَا "المتعدِّدةَ"– أَنْ يكونَ الحالانِ لشيءٍ واحدٍ[4]). فافهمِ الفرقَ.

(و"لاهية" حالٌ مِنْ فاعلِ "يلعبونَ"، وهَذَا مِنَ التَّداخلِ أيضًا، أَوْ مِنْ فاعلِ ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾؛ فيكونُ مِنَ التَّعدُّدِ، لَا من التَّداخلِ.

---

(١) سورة الأنبياء: ٢.

(٢) إعراب القرآن "للنَّحَّاس" ٣/٤٥.

(١) المنصف ٢/٣٨٠.

(٢) الأنبياء: ٢.

(٣) المنصف ٢/٣٨٠.

(٤) تحفة الغريب ١/١٥١.

ومِنْ[1] مُثُلِ الحاليَّةِ أيضًا قَوْلُهُ): "أقربُ مَا يكونُ العبدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجدٌ"[2]؛ وهُوَ مِنْ أقوَى الأدلَّةِ عَلَى أَنَّ انتصابَ [٢٨٥/ب] **"قائمًا" في "ضَربي زيدًا قائمًا" عَلَى الحالِ، لَا عَلَى أَنَّهُ خبرٌ لِـ"كَانَ" محذوفةٍ؛ إذْ لَا يقترنُ الخبرُ بالواوِ).**

(وحَكَى الرَّضِيُّ وقوعَ اقترانِ خبرِ الأفعالِ النَّاقصةِ بالواوِ، ولكنَّهُ قليلٌ[1]).

(وقَوْلُكَ: "مَا تكلَّمَ فلانٌ إلَّا قالَ خيرًا" كَمَا تقولُ: "مَا تكلَّمَ إلَّا قائلًا خيرًا" وهُوَ استثناءٌ مفرَّغٌ مِنْ أحوالٍ عامَّةٍ محذوفةٍ)

(الحاليَّةُ في المثالِ المذكورِ ظاهرةٌ، وإنَّمَا يُنظرُ في أمثالِهِ مِنْ نحوِ: "مَا أنعمتُ عليهِ إلَّا شكرًا"؛ فَإِنَّ المقصودَ مِنْهُ لزومُ تعقُّبِ مضمونِ مَا بعدَ "إلَّا" لمضمونِ مَا قبلَها، كَمَا في الشَّرْطِ والجزاءِ في قَوْلِكَ: "مَهْمَا أنعمتُ عليهِ شكرَ"، وجعلُ مَا بعدَ "إلَّا" حالًا لَا يفيدُ هَذَا المقصودَ، وأقربُ مَا يُخَرَّجُ عليهِ أَنْ يقالَ: المعنَى: "مَا أنعمتُ عليهِ إلَّا مقدَّرًا شكرًا بعدَ ذلكَ"، والمقدَّرُ اسمُ مفعولٍ عَلَى أَنَّ المرادَ التَّقديرُ مِنَ اللهِ تَعَالَى؛ فيَلزمُ وقوعُ متعلَّقِهِ؛ إذْ كُلُّ مَا قَدَّرَ البارئُ – جَلَّ وعَلَا– وقوعَهُ وقعَ حتمًا، فلمَّا كانَ غرضُ المتكلِّمِ الإخبارَ بِأَنَّهُ كلَّما أنعمَ عَلَى "زيدٍ" شكرَهُ ولَمْ يختلفْ شكرُهُ إيَّاهُ بعدَ إنعامِهِ عليهِ؛ لزمَ أَنْ يكونَ الإنعامُ واقعًا في حالِ تقديرِ اللهِ تَعَالَى لشكرِ المنعَمِ عليهِ؛ إذْ لَوْلَا تقديرُهُ لذلكَ لَمْ يقعْ وقوعَ الشَّكِّ، وبعدَ الإنعامِ عَلَى المتكلِّمِ أَنَّ إنعامَهُ واقعًا في حالِ التَّقديرِ المشارِ إلَيْهِ؛ فأُخرجَ كلامَهُ عَلَى هذهِ الصُّورةِ، أَمَّا لَوْ جُعلتِ الحالُ مقدَّرةً عَلَى معنَى "مَا أنعمتُ عَلَى زيدٍ إلَّا في حالِ كونهِ مريدًا لشكرِي" أَوْ في حالةِ كوني أَنَا مقدِّرًا لشكرِهِ"؛ فَإِنَّهُ لَا يلزمُ حصولُ المعنَى المرادِ؛ إذْ وقوعُ الإنعامِ في حالِ إرادةِ العبدِ المنعَمِ عليهِ للشُّكْرِ، أَوْ حالِ تقديرِ العبدِ المنعمِ بذلكَ؛ لَا يلزمُ مِنْهُ وقوعُ الشُّكرِ، ولابدَّ لجوازِ تخلُّفِ الإرادةِ الحادثةِ عَنْهَا، وجوازِ وقوعِ الأمرِ بخلافِ مَا يقدِّرُهُ العبدُ. واللهُ أعلمُ[2]).

---

(١) طمس في "س".

(٢) صحيح مسلم ١/٣٥٠، كتاب الصلاة (باب ما يقال في الركوع والسجود) الحديث رقم ٤٨٢، وسنن أبي داوود ١/٢٣١، كتاب الصلاة (باب في الدعاء في الركوع والسجود) الحديث رقم ٨٧٥، والسنن الكبرى ٢/١٥٨،كتاب الصلاة (باب الاجتهاد في الدعاء في السجود رجاء الإجابة) الحديث رقم ٢٦٨٦.

(١) تحفة الغريب ١/١٥١.

(٢) المصدر السابق ١/١٥٢.

(وقولُ الفرزدقِ:

بِأَيْـدِي رِجَـالٍ لَـمْ يَشِـيمُوا سُـيُوفَهُمْ ولَـمْ تَكْثُـرِ القَتْلَـى بِهَـا حِـينَ سُـلَّتِ[1]

(قَدْ مَرَّ إنشادُ هَذَا البيتِ والكلامُ عليهِ في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ الواوِ"[2])

(لأَنَّ تقديرَ العطفِ مفسدٌ للمعنَى)

(لأَنَّ مرادَ الشَّاعِرِ مدحُ هؤلاءِ الرِّجالِ بِأَنَّ شجاعتَهم تحملُهم عَلَى عدمِ إغمادِ سيوفِهم إِلَّا بعدَ الإثخانِ في القتلِ؛ بحيثُ يكثرُ قَتلاهم، فَلَوْ جُعِلَ "لَمْ تكثرِ القتلَى" عطفًا عَلَى "لَمْ يَشيموا"؛ لَكَانَ المعنَى وصفَهم بأمرينِ: أَحَدُهُمَا عدمُ إغمادِ السُّيوفِ، والآخَرُ عدمُ كثرةِ القتلَى بسيوفِهم مَعَ سَلِّهَا، وهَذَا غيرُ ممدوحٍ عندَ الشُّجعانِ؛ فيفسدُ المعنَى، وقَدْ أبدَينا هُنَاكَ وجهًا يُنْفَى بِهِ فسادُ المعنَى. فراجِعْهُ[1]).

(وقولُ كعبٍ[2]:

..... **صَـافٍ بِـأَبْطَحَ أَضْـحَى وهُـوَ مَشْـمُولُ)[3]**

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ مِنْ قصيدتِهِ الَّتِي امتدحَ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ ، وصَدْرُهُ:

شُـجَّتْ بِـذِي شَـبَمٍ مِـنْ مَـاءِ مَحْنِيَـةٍ .....

وقَبْلَهُ:

تَجْلُـو عَـوَارِضَ ذِي ظُلَـمٍ إِذَا ابْتَسَـمَتْ كأَنَّـــهُ مَنْهَـــلٌ بـــالرَّاحِ مَعْلُـــولُ

---

(١) من الطويل، وهو في: شرح ديوان الحماسة ٩٢/١، ولسان العرب ٣٣٠/١٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٨/٢.

(٢) تحفة الغريب ١٥٣/١.

(١) المصدر السابق.

(٢) هو: كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو عقبة، شاعر جاهلي، أسلم بعد الفتح، من كبار الصحابة ﷺ، توفي سنة ٢٦هـ، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ١٧٥/٤، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٤٣/٥.

(٣) من البسيط، في: ديوانه ٦١، وجمهرة أشعار العرب ٦٣٣/١، ولسان العرب ٣٦٧/١١، ونهاية الأرب ٤٣١/١٦، وتاج العروس ٤٨٨/٣٧.

تَجْلُو: تكشفُ، والعوارضُ: جمعُ عارضٍ، وهُوَ جانبُ الأسنانِ الَّتِي فِي عرضِ الفمِ[1])

(وذي ظلمٍ: صفةٌ لمحذوفٍ، أَيْ: عوارضُ فمٍ ذِي ظُلَمٍ، والظُّلَمُ -بفتحِ الظَّاءِ المعجمةِ-: ماءُ الأسنانِ وبريقُها، والمنهلُ اسمُ مفعولٍ مِنْ: أَنْهَلْتَهُ إِذَا أَسقيتُهُ السَّقْيَ الأَوَّلَ، والمعلولُ مَنْ عَللتَهُ إِذَا سقيتَهُ السَّقْيَ الثَّانِيَ، والرَّاحُ: الخمرُ، وشُجَّتْ: مُزِجَتْ[2])

قالَ الشمنيُّ : (كُسِرَتْ مِنْ أَعلاها؛ لأَنَّ الشَّجَّ لَا يكونُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ[1])

(والضَّميرُ عائدٌ إِلَى "الرَّاحِ" -اتفاقًا-، وذي شبمٍ: صفةٌ لمحذوفٍ، أَيْ: ماءٌ ذي شبمٍ، أَيْ: بارد، والمَحْنِيَةُ: -بفتحِ الميمِ وإسكانِ الحاءِ المهملةِ وكسرِ النُّونِ وتخفيفِ المثنَّاةِ التَّحتيَّةِ-: منعطفُ الوادِي، والجمعُ: المحَانِي، والأَبْطَحُ: مسيلٌ واسعٌ فِيهِ دقاقُ الحَصَى، والمشمولُ الَّذِي تضربُهُ ريحُ الشمالِ حَتَّى يبردَ.

وحاصلُ المعنَى: أَنَّهَا تُظهرُ عندَ ابتسامِها أسنانًا ذاتَ ماءٍ وبريقٍ مِنْ فمٍ كَأَنَّ بِهِ خمرًا ممزوجةً بماءٍ باردٍ خالطتْ رِيقَهُ.

(**و"أَضْحَى" تامَّةٌ**) فِي الشَّرْحِ: إِنَّمَا ادَّعَى المصنِّفُ أَنَّ "أَضْحَى" تامَّةٌ، بمعنَى: دخلَ فِي الضُّحَى؛ لوجودِ الواوِ فِي الجملةِ المذكورةِ بعدَها؛ فيمتنعُ أَنْ يكونَ خبرًا لِمَا أسلفَهُ مِنْ أَنَّ الخبرَ لَا يقترنُ بالواوِ. وقَدْ حَكينا عَنِ الرَّضِيِّ أَنَّ ذلكَ يقعُ قليلًا؛ فَلَا يمتنعُ -حينئذٍ- أَنْ تكونَ ناقصةً[2]). انتهى.

(الجملةُ الثَّالثةُ: الواقعةُ مفعولًا ومحلُّها النَّصْبُ إِنْ لَمْ تَنُبْ عَنِ الفاعلِ)

فِي الشَّرْحِ: (إِنَّمَا الكلامُ فِي جملةٍ لَا يرادُ بِهَا لفظُها، فَإِنَّ الَّتِي يرادُ بِهَا ذلكَ فِي حكمِ [٢٨٦/أ] المفردِ، وليسَ الكلامُ فِيهِ؛ فَإِذَنْ لَا معنًى لقولِهِ: إِنْ لَمْ تنبْ عَنِ الفاعلِ؛ فَإِنَّمَا[3] هُوَ باقٍ عَلَى حكمِ الجملةِ، لَا ينوبُ عَنْهُ[4].

---

(١) المنصف ٢/٣٨٠، ٣٨١.

(٢) تحفة الغريب ١/١٥٤، ١٥٥.

(١) المنصف ٢/ ٣٨١.

(٢) تحفة الغريب ١/١٥٤.

(٣) طمس في "س".

(٤) تحفة الغريب ١/١٥٤.

قالَ الشمنيُّ: (لَا نُسَلِّمُ ذلكَ، وإنَّمَا الكلامُ في مطلقِ الجملةِ، سواءٌ أُرِيدَ بِهَا لفظُها أَوْ مَعناها[1]).

(وهذهِ النِّيابةُ مختصَّةٌ بابِ القولِ، نحوَ: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾[2]؛ لمَا قدَّمناهُ مِنْ أَنَّ الجملةَ الَّتِي يرادُ بِهَا لفظُها تُنَزَّلُ منزلةَ الأسماءِ المفردةِ.

قِيلَ: وتقعُ أيضًا في الجملةِ المقرونةِ بمعلِّقٍ، نحوَ: "عُلِمَ أقامَ زيدٌ"، وأجازَ هؤلاءِ وقوعَ هذهِ فاعلًا وحَملوا عليهِ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[1]، ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[2]، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[3]. والصَّوَابُ خلافُ ذلكَ).

(لأَنَّ الفاعلَ أَوْ نائبَهُ مسنَدٌ إِلَيْهِ، والمسنَدُ إِلَيْهِ لَا يكونُ إِلَّا اسمًا مفردًا، أَوْ مَا هُوَ بمنزلتِهِ[4]) مِنَ الجملِ الَّتِي أُرِيدَ بِهَا لفظُها، والجملةُ المقرونةُ بمعلِّقٍ ليستْ كذلكَ.

(وعَلَى قولِ هولاءِ؛ فيزادُ –في الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ– الجملةُ الواقعةُ فاعلًا.

فَإِنْ قلتَ: ويَنبغي زيادتُها عَلَى مَا قَدَّمتَ اختيارَهُ مِنْ جوازِ ذلكَ مَعَ الفعلِ القلبيِّ المعلَّقِ بالاستفهامِ فَقَطْ، نحوَ: "ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ".

قلتُ: إِنَّمَا أَجزتُ ذلكَ عَلَى أَنَّ المسنَدَ إِلَيْهِ مضافٌ محذوفٌ، لَا الجملةُ، وتقعُ الجملةُ مفعولًا في ثلاثةِ أبوابٍ.

أَحَدُهَا: بابُ الحكايةِ بالقولِ، أَوْ بمرادفِهِ)

(قالَ بدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ: معنَى حكايةِ الجملةِ بالقولِ؛ إِذْ تُحكى ومَعَهَا القولُ؛ لأَنَّ

(١) المنصف ٣٨٢/٢.

(٢) سورة المطففين: ١٧.

(١) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٢) سورة طه: ١٢٨.

(٣) سورة يوسف: ٣٥.

(٤) المنصف ٣٨٢/٢.

الجملةَ إذَا حُكِيَ بِهَا القولُ؛ فَقَدْ حُكِيَتْ نفسُها مَعَ مصاحبةِ القولِ[1]) انتهى.

وفي الشَّرْحِ: (هَذَا مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ؛ فَإِنَّ المحكيَّةَ بالقولِ مرادٌ بِهَا لفظُها؛ فحُكْمُها حكمُ المفردِ[2]).

(فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[1]، وهَلْ هِيَ مفعولٌ بِهِ أَوْ مفعولٌ مطلقٌ نوعيٌّ كَـ:"القرفصاء" في "قعدَ القرفصاءَ"؛ إِذْ هِيَ دالَّةٌ عَلَى نوعٍ خاصٍّ مِنَ القولِ. فِيهِ مذهبانِ، ثانيهُما اختيارُ ابنِ الحاجبِ قالَ: والَّذِي غَرَّ الأكثرينَ أَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ تعلُّقَ الجملةِ بالقولِ كتعلُّقِها بِـ"عَلِمَ" في "علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ". وليسَ كذلكَ؛ لأَنَّ الجملةَ نفسُ القولِ، والعلمُ غيرُ المعلومِ؛ فافترقَا[2]. انتهى.

والصَّوَابُ قولُ الجمهورِ؛ إِذْ يصحُّ أَنْ يخبرَ عَنِ الجملةِ بأَنَّهَا مقولةٌ، كَمَا يخبرُ عَنْ "زيدٍ" مِنْ "ضربتُ زيدًا" بِأَنَّهُ مضروبٌ، بخلافِ "القرفصاء" في المثالِ؛ فَلَا يصحُّ أَنْ يخبرَ عَنْهَا بأَنَّهَا مقعودةٌ؛ لأَنَّها نفسُ القعودِ وأَمَّا تسميةُ النَّحويِّينَ الكلامَ قولًا، فكتسميتِهم إِيَّاهُ لفظًا، وإِنَّمَا الحقيقةُ أَنَّهُ مقولٌ وملفوظٌ.

والثَّاني: نوعانِ، مَا مَعَهُ حرفُ التَّفسيرِ، كقولِهِ:

وتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبُ وتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي)[3]

وقَدْ تَقَدَّمَ قريبًا ونبَّهنا عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ في "أَيْ" -بالفتحِ والسُّكونِ-.

(وقَوْلُكَ: "كتبتُ إِلَيْهِ أَنِ افعلْ" إِذَا لَمْ تُقَدِّرْ باءُ الجَرِّ، والجملةُ في هَذَا النَّوْعِ مفسِّرةٌ للفعلِ؛ فَلَا موضعَ لَهَا).

في الشَّرْحِ: (موردُ التَّقسيمِ يجبُ أَنْ يكونَ مشتركًا بينَ أقسامِهِ، ومِنَ المعلومِ أَنَّ المصنِّفَ

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٧٥/١، والمنصف ٣٨٢/٢.

(٢) تحفة الغريب ١٥٤/١.

(١) سورة مريم: ٣٠.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٨٧١.

(٣) سبق تخريجه ص (٣٢٠).

قَسَّمَ الجملةَ الواقعةَ مفعولًا إلَى ثلاثةِ أبوابٍ، فيجبُ أَنْ يكونَ وقوعُها مفعولًا موجودًا في كُلِّ بابٍ مِنْ تلكَ الأبوابِ الَّتِي جعلَها أقسامًا، وقَدْ جعلَ أحدَ نوعَيِ البابِ الثَّاني مِنْ تلكَ الأبوابِ -وهُوَ مَا مَعَهُ حرفُ التَّفسيرِ- لَا تكونُ الجملةُ فِيهِ ذاتَ محلٍّ؛ فَلَا يكونُ مفعولًا؛ فكيفَ يكونُ مَا ليسَ مفعولًا ولَا محلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ قسمًا مِمَّا هُوَ مفعولٌ ولَهُ محلٌّ؟[1])

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَمْ يُقسِّمِ المصنِّفُ الجملةَ الواقعةَ مفعولًا إلَى ثلاثةِ أبوابٍ، وإنَّمَا قالَ إنَّهَا تقعُ في ثلاثةِ أبوابٍ)، ووقوعُها في ثلاثةِ أبوابٍ يصدُقُ بوقوعِها مِنْ كُلِّ بابٍ في نوعٍ مِنْهُ؛ فَهِيَ تقعُ في بابِ الحكايةِ بالقولِ أَوْ بمرادفِهِ، لكنْ لَا في كُلِّ نوعٍ مِنْ أنواعِ مرادفِهِ. نُقسِّمُ الحكايةَ بمرادفِهِ ليُعلمَ مَا يقعُ فِيهِ مِنْهُ، فَلَا اعتراضَ عَلَى المصنِّفِ، بَلْ عَلَى الشَّارحِ في قولِهِ وقَدْ جعلَ أحدَ نوعَيِ البابِ الثَّاني مِنْ تلكَ الأبوابِ؛ فَإِنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ المرادَ ثاني الأبوابِ الثَّلاثةِ، وليسَ كذلكَ، وإنَّمَا هِيَ ثاني الأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الحكايةُ بالقولِ، وهُوَ الحكايةُ بمرادفِ القولِ، وعبارتُهُ في "التَّعليقِ" أحسنُ مِنْهَا هُنَا، وهِيَ: قَدْ جعلَ قسمًا مِنْ أحدِ الأبوابِ الثَّلاثةِ[1]).

(ومَا ليسَ مَعَهُ حرفُ التَّفسيرِ، نحوُ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾[2]، ونحـــوُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ [٢٨٦/ب] يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾[3]، وقراءةِ بعضِهم في الشَّواذِّ **﴿فَدَعَارَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ﴾[4] -بكسرِ الهمزةِ-[5]، وقَوْلِهِ:**

رَجُـــلَانِ مِـــنْ مَكَّـــةَ أَخْبَرَانَـــا ... إِنَّـــا رَأَيْنَـــا رَجُـــلًا عُرْيَانَـــا)[6].

---

(١) تحفة الغريب ١/١٥٥.

(١) المنصف ٢/٣٨٣.

(٢) سورة البقرة: ١٣٢.

(٣) سورة هود: ١٤٢.

(٤) سورة القمر: ١٠.

(٥) إعراب القرآن (النحاس) ٤/١٩٤، والحجة للقراء السبعة ٣/٣٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٥٥٣.

(٦) من الرجز، بلا نسبة، في: الخصائص ٢/٣٤٠، ومغني اللبيب ١/٥٣٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٣، وخزانة الأدب ٩/١٨٣.

(-بسكونِ الجيمِ-، وأصلُهُ "رَجُلانِ" -بضمِّ الجيمِ-، فَخُفِّفَ، كَمَا يقالُ: عضدٌ في عضدٍ، أَيْ: اثنانِ[1])

(رُوِيَ بكسرِ "إنَّ")

(أشارَ بذلكَ إلَى أَنَّهُ لَوْ رُوِي بفتحِ "إنَّ"؛ لَمْ يكنْ مِمَّا (هُوَ بصددِهِ؛ إِذْ حرفُ الجَرِّ مقدَّرٌ، أَيْ: "إنَّا رَأَيْنَا" ومَا بعدَهُ في تأويلِ المفردِ، وانظرْ: هَلْ الاتِّفاقُ[1] مَعَ مَا يذكرُهُ -بَعْدُ- عَنِ الزَّمخشريِّ في قولِهِ: ("يُوصيكم)[2] اللهُ في أولادِكم للذَّكرِ مثلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ")[3]، مَعَ أَنَّ الجملةَ الأُولى إجمالٌ، والثَّانيةُ تفصيلٌ لَهَا؛ فَهِيَ مفسِّرةٌ لَا محلَّ لَهَا. قالَ المصنِّفُ: وهُوَ الظَّاهِرُ.

فَإِنْ قلتَ: هَذَا في تلكَ الآيةِ خاصَّةً.

قلتُ: هُوَ مِنْ جملةِ صورِ المسألةِ؛ فيُنقلُ الكلامُ إلَى مَا يشابِهها مِنَ الأمثلةِ[4]).

(فهذهِ الجملُ في محلِّ نصبٍ اتفاقًا، ثُمَّ قالَ البصريُّونَ: النَّصْبُ بقولٍ مقدَّرٍ، وقالَ الكوفيُّونَ: بالفعلِ المذكورِ، ويشهدُ للبصريِّينَ التَّصريحُ بالقولِ في نحوِ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[5]، ونحوِ: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾[6].

(فَرَّقَ صاحبُ "الكشَّافِ" بينَ هاتينِ الآيتينِ؛ حيثُ اقترنتْ جملةُ القولِ في الأُولى بالفاءِ، ولَمْ تقترنْ بِهَا في الثَّانيةِ؛ بِأَنْ أُرِيدَ النِّدَاءُ، فالأُولى إرادةُ النِّدَاءِ؛ فكأَنَّهُ قِيلَ: وأرادَ نوحٌ النِّدَاءَ، فقالَ: وأُرِيدَ في الثَّانيةِ نفسُ النِّدَاءِ، فَلَمْ يعطفْ جملةَ القولِ عليهِ، بَلْ جاءتْ مفسِّرةً للأُولى[7].

---

(١) تحفة الغريب ١/١٥٥.

(١) اتفاق أهل البلدين: البصريين والكوفيين.

(٢) سورة النساء: ١١.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٤٨٠،٤٨١.

(٤) تحفة الغريب ١/١٥٥،١٥٦.

(٥) سورة هود: ٤٥.

(٦) سورة مريم: ٣-٤ .

(٧) ينظر: الكشَّاف ٢/٣٩٨.

وقَدْ سبقَ في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ القافِ" كلامٌ مَعَهُ في الآيةِ الأُولى؛ فراجِعْهُ[1]).

(وقولُ أَبِي البقاءِ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[1] إنَّ الجملةَ الثَّانيةَ في موضعِ نصبٍ بِـ"يُوصِي" قالَ: لأَنَّ المعنَى: "يفرضُ لَكُمْ أَو يَشْرَعُ لَكُمْ في أمرِ أَولادِكم"[2]، وإِنَّمَا يصحُّ هَذَا عَلَى قولِ الكوفيِّينَ.

وقالَ الزَّمخشريُّ: إنَّ الجملةَ الأُولى إجمالٌ، والثَّانيةُ تفصيلٌ لَهَا[3]؛ وهَذَا يقتضِي أَنَّهَا عِنْدَهُ مفسِّرةٌ، ولَا محلَّ لَهَا -وهُوَ الظَّاهِرُ-).

(تنبيهاتٌ):

(الأَوَّلُ: مِنَ الجملِ المحكيَّةِ مَا قَدْ يخفَى، فَمِنْ ذلكَ في المحكيَّةِ بعدَ القولِ: ﴿فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ٣١﴾[4]، والأصلُ: "إنكم لَذائقونَ عَذابِي"، ثُمَّ عُدلَ إِلَى التَّكلُّمِ؛ لأَنَّهم تَكلَّموا بذلكَ عَنْ أنفسِهم، كَمَا قالَ:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ بَكَيْتُ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةُ مَا لِيَا؟)[5].

(الجَوُّ: الهواءُ، أَوْ مَا انخفضَ مِنَ الأرضِ (كالحفرةِ، جِوَاءٌ: جمعٌ كجبالٍ)[6]، وداخلَ البيتِ، واليمامةِ، وثلاثةَ عشرَ موضعًا غيرها؛ كَذَا في "القاموسِ"، وفِيهِ أيضًا: وسُويقةٌ كجُهينةَ: موضعُ هضبةٍ وجبلٍ بينَ ينبعُ والمدينةِ، وموضعٌ بالسَّيَّالةِ، وموضعٌ ببطنِ مَكَّةَ، (وبنواحِي مَكَّةَ)[7]،

(١) تحفة الغريب ١/١٥٦.

(١) سورة النساء: ١١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٤.

(٣) الكشَّاف ١/٤٨٠.

(٤) سورة الصافات: ٣١.

(٥) من الطويل، للفرزدق، في: الكامل ١/٧٥، والعقد الفريد ٣/١٩٢، وبلا نسبة في: جمهرة اللغة٢ /٨٥٣، وشرح شواهد المغني ٨٣٣، وتاج العروس ٢٥/٤٧٧.

(٦) سقط من "س".

(٧) سقط من الأصل.

ونواحِي المدينةِ، يسكنُهُ آلُ عليِّ بنِ أَبِي طالبٍ، وموضعٌ بِمَرْوَ، وبلدٌ بالمغربِ، وتسعةُ مواضعَ ببغدادَ[1]؛ فانظرْ مَاذَا أرادَ بالبيتِ[2]).

(والأصلُ: مَا لَكَ؟)

(فَحَكَى قولَها بالمعنَى، ويحتملُ أَنْ يكونَ مرادُها استفهامَهُ عَنْ حالِ نفسِها، أَيْ: مَا وقعَ لِي حَتَّى بكيتُ؛ فَلَا يكونُ -حينئذٍ- مِنْ قبيلِ مَا ذَكَرَهُ المصنِّفُ[1]).

(ومِنْهُ في المحكيَّةِ بعدَ مَا فِيهِ معنَى القولِ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ﴿٣٧﴾ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾[2]، أَيْ: تدرسونَ فِيهِ هَذَا اللَّفْظَ أَو تدرسونَ فِيهِ قولَنا هَذَا الكلامَ، وذلكَ إِمَّا عَلَى أَنْ يَكونوا خُوطبوا بذلكَ في الكتابِ عَلَى زعمِهم، أَوِ الأصلُ: "إِنَّ لَهُمْ لمَا يتخيَّرونَ" ثُمَّ عُدِلَ إِلَى الخطابِ عندَ مواجهتِهم.

وقَدْ قِيلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[3]: إِنَّ "يَدْعُو" في معنَى "يقولُ").

(وفِي الآيةِ إشكالٌ معروفٌ؛ وذلكَ أَنَّهُ تَعَالَى قالَ: ﴿يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ﴾[4] أَيْ: إِنْ لَمْ يَعبدْهُ ومَا لَا ينفعُهُ إِنْ عَبَدَهُ؛ ذلكَ هُوَ الضَّلَالُ البعيدُ، أَيْ: عَنِ الصَّوَابِ، فَنَفَى الضُّرَّ والنَّفْعَ عَنِ الأصنامِ، ثُمَّ قالَ: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾؛ وفِي هَذَا إثباتُ الضُّرِّ والنَّفْعِ للأصنامِ. وأُجيبَ بِأَنَّ الثَّانِي إخبارٌ عَنِ الكافرِ بِأَنَّهُ يقولُ هَذَا الكلامَ حِينَ يرادُ استضرارُهُ بالأصنامِ، ولَا يَرَى أثرَ شفاعتِها الَّتِي كانَ يعتقدُ وقوعَها حينَ عَبَدَهَا[5]).

---

(١) ينظر: القاموس المحيط ١/ ١٢٧١، ٨٩٦، ٨٩٧.

(٢) تحفة الغريب ١/١٥٦.

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة القلم: ٣٧ -٣٨

(٣) سورة الحج: ١٣.

(٤) سورة الحج: ١٢.

(٥) تحفة الغريب ١/١٥٧.

(وفي تفسيرِ البيضاويّ: يَدعو مِنْ دونِ اللهِ مَا لَا يضرُّهُ ومَا لَا ينفعُهُ، يعبدُ جمادًا لَا يضرُّ بنفسِهِ ولَا ينفعُ؛ ذلكَ هُوَ الضَّلَالُ البعيدُ عَنِ القصدِ، مستعارٌ مِنْ ضلالِ مَنْ أَبْعَدَ في التِّيهِ ضلالًا؛ "يَدعو لمَنْ ضُرُّهُ" بكونهِ معبودًا؛ لأَنَّهُ يُوجِبُ القتلَ في الدُّنيا والعذابَ في الآخرةِ، "أقربُ مِن نفعهِ" الَّذِي يتوقَّعُ، وهُوَ الشَّفاعةُ والتَّوسُّلُ بِهَا إِلَى اللهِ تَعَالَى، واللَّام معلَّقةٌ لِـ"يَدعو" مِنْ حيثُ إِنَّهُ بمعنَى: "زَعَمَ"، والزَّعْمُ قولٌ مَعَ اعتقادٍ.

أَوْ داخلةٌ عَلَى [٢٨٧/أ] الجملةِ الواقعةِ مقولًا إجراءً لَهُ مجرَى "يقولُ" أَيْ: يقولُ الكافرُ ذلكَ بدعاءٍ وصراخٍ حَتَّى يَرَى استضرارَهُ بِهِ.

أَوْ مستأنفةٌ عَلَى أَنَّ "يَدعو" تكريرٌ (للأَوَّلِ[1]).

(مِثْلُها في قولِ عنترةَ[2]:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ والرِّمَاحُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأَدْهَمِ[3])

(فِيمَنْ رواهُ "عنترُ" -بالضَّمِّ، عَلَى النِّدَاءِ-)

(وهُوَ مُرَخَّمٌ عَلَى مَنْ يجعلُ الباقيَ اسمًا مستقلًّا برأسهِ، وهُوَ ابنُ معاويةَ[4] بنِ شَدَّادٍ العبسيُّ، وذلكَ عَلَى لغةِ مَنْ لَا يَنوي المحذوفَ[5]).

(فَمِنْ ثَمَّ جاءَ الضَّمُّ، والمعنَى: يقولونَ: يَا عنترُ". وأَمَّا مَنْ رواهُ بالفتحِ؛ فيحتملُ أَنْ يكونَ هَذَا منادًى مرخَّمًا إِلَّا أَنَّهُ عَلَى لغةِ مَنْ يَنوي المحذوفَ، ويحتملُ أَنْ يكونَ مرخَّمًا غيرَ منادًى وقعَ ترخيمُهُ للضَّرورةِ؛ وعَلَى هَذَا الاحتمالِ: فَلَا حكايةَ، بَلِ الدُّعَاءُ عَلَى بابِهِ، و"عنترَ" مفعولُ

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٤، ٦٧، والمنصف ٣٨٤/٢.

(٢) هو عنترة بن شداد بن قراد العبسي، من أشهر شعراء الجاهلية وفرسانهم، صاحب إحدى المعلَّقات السبع، توفي سنة ٦٠٠م، ينظر ترجمته في: سلم الوصول ١٥١/٥، والأعلام ٩١/٥.

(٣) من الوافر، لعنترة بن شداد، في: ديوانه ٢١٦، وجمهرة أشعار العرب ٣٧١/١، وأمالي ابن الشجري: المقدمة/١٣٠، وشرح التسهيل ٣٦٣/٢، وأوضح المسالك ٥٣/٤، وشرح شواهد المغني ٤٨١/١.

(٤) طمس في "س".

(٥) المنصف ٣٨٥/٢.

"يَدعونَ"، والأشطانُ: جمعُ شَطَنٍ -بفتحتينِ- وهُوَ الحَبْلُ، وقالَ الخليلُ: الحبلُ الطَّويلُ[1]، واللَّبَانُ -بالفتحِ في أَوَّلِهِ والنُّونِ في آخرِهِ- مَا جَرَى عليهِ اللبيبُ مِنَ الصَّدْرِ، واللبيبُ هُوَ مَا يُشَدُّ عَلَى صدرِ الدَّابَّةِ كالفَرَسِ؛ ليمنعَ الرَّحْلَ مِنَ الاستيخارِ[2]).

(وإنَّ ﴿مِن﴾ مبتدأٌ و ﴿لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ خبرُهُ، ومَا بَيْنَهُمَا جملةٌ اسميَّةٌ صلةٌ، وجملةُ ﴿مِن﴾ وخبرُها محكيَّةٌ بِـ"يَدعو"، أَيْ أَنَّ الكافرَ يقولُ ذلكَ في يومِ القيامةِ).

وقَدْ عرفتَ مَا في هذهِ الآيةِ مِنَ الإشكالِ، والجواب عَنْهُ عَلَى أَنَّ الشمنيّ قالَ: (وقَدْ يجابُ أيضًا بِأَنَّ النَّفْعَ والضَّرَّ المنفيَّينِ هُمَا نَفْعُهُ وضَرُّهُ بنفسهِ، والنَّفْعُ والضَّرُّ المثبَتانِ هُمَا نَفْعُهُ باعتبارِ توقُّعِ الكافرِ مِنْهُ الشَّفاعةَ وتوسُّلِهِ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وضَرُّهُ باعتبارِ أَنَّ عبادتَهُ تُوجِبُ القتلَ في الدُّنيا والعذابَ في الآخرةِ، كَمَا يشير إِلَيْهِ مَا تَلونا عليكَ آنفًا مِنْ تفسيرِ البيضاويّ[1]).

(وقِيلَ: "مَنْ" مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ، أَيْ: إِلَهُهُ، وأَنَّ ذلكَ حكايةٌ لِمَا يقولُ في الدُّنيا، وعَلَى هَذَا؛ فالأصلُ يقولُ: "الوثنُ إِلَهُهُ"، ثُمَّ عُبِّرَ عَنِ "الوثنِ" بمنْ "ضَرُّهُ أقربُ مِنْ نفعهِ"؛ تشنيعًا عَلَى الكافرِ).

(الثَّاني):

(قَدْ يقعُ بعدَ القولِ مَا يحتملُ الحكايةَ وغيرَها نحوَ: "أتقولُ مُوسَى في الدَّارِ" فلكَ أَنَّ تُقَدِّرَ "مُوسَى" مفعولًا أَوَّلَ و"في الدَّارِ" مفعولًا ثانيًا؛ عَلَى إجراءِ القولِ مجرَى الظَّنِّ)

(لَمْ يتعرَّضِ المصنِّفُ في هَذَا الكتابِ إِلَى شرحِ إلحاقِ القولِ بالظَّنِّ في العملِ، ولَا بأسَ بِأَنْ يتعرَّضَ إِلَيْهِ فنقولُ: لغةُ سُلَيْمٍ أَنَّ القولَ يلحقُ بالظَّنِّ مطلقًا، سواءٌ وُجدتِ الشُّروطُ الآتيةُ أَوْ بعضُها أَوْ لَمْ يُوجَدْ شيءٌ مِنْهَا، فيقولونَ: "قلتَ زيدًا قائمًا"، ويخصُّ أكثرُ العربِ -مِنْ غيرِ سُليمٍ- هَذَا الإلحاقَ بمضارعِ مَنْ يخاطبُ مفردًا أَوْ غيرَهُ مذكَّرًا أَو غيرَهُ، وهَلْ يُشترطُ كونُ هَذَا المضارعِ حاليًّا أَو لَا؟ رأيانِ، ويُشترطُ أيضًا أَنْ يكونَ بعدَ استفهامٍ، إِمَّا متصلٍ نحوَ: "يقولُ زيدًا

(١) ينظر رأيه في الصِّحَاح ٥/٢١٤٤.

(٢) تحفة الغريب ١/١٥٧،١٥٨.

(١) المنصف ٢/٣٨٥.

قائمًا" أَوْ منفصلٍ بظرفٍ كقولِهِ:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تقولُ الدَّار جامعة شَمْلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامُ البُعْدِ مَحتومَا؟[1].

أَو بجارٍّ ومجرورٍ، نحوَ: "أَفي الدَّار تقولُ زيدًا جالسًا؟" (أَو بأحدِ المفعولينِ كَمَا في قولِهِ[1]:

أَجُهَّالًا تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرِ أَبِيكَ أَمْ مُتجاهِلِينَا)[2]

والاستفهامُ قَدْ يكونُ بالهمزِ -كَمَا مثَّلنا-، وقَدْ يكونُ بغيرِها كقولِهِ:

مَتَى تقولُ القُلَّصُ الرَّوَاسِمَا يحملن أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا [3]

ثُمَّ هذهِ الشُّروطُ ليستْ شروطًا لوجوبِ إجراءِ القولِ مجرَى الظَّنِّ، بَلْ هِيَ شروطٌ لجوازِهِ، فَلَكَ مَعَ توافرِها أَنْ تُعْمِلَهُ عملَ الظَّنِّ، ولكَ أَنْ تَحكي، فَإِنْ فُقدتِ الشُّروطُ أَوْ بعضُها؛ تعيَّنتِ الحكايةُ -إِلَّا عندَ سُلَيْمٍ-. هَذَا القولُ الملحقُ بالظَّنِّ في العملِ: هَلْ معناهُ الظَّنُّ بخصوصِهِ أَوْ الاعتقادُ مطلقًا؟ حَكَى بعضُهم الأَوَّلَ عَنْ ظاهرِ كلامِ سيبويهِ[4]، وقالَ الأَندلسيُّ[5]: لَوْ كانَ بمعنَى الظَّنِّ؛ لَمْ يُستعملْ في العِلْمِ، وقَدْ يقالُ لكَ: "كيفَ تقولُ زيدًا قائمًا؟" فتقولُ: "أعلمُهُ قائمًا بالسَّيْفِ"؛ فَهُوَ -إِذَنْ- بمعنَى الاعتقادِ عِلْمًا كانَ أَوْ ظنًّا[6]).

(ولكَ أَنَّ تُقدِّرَهما مبتدأً وخبرًا عَلَى الحكايةِ كَمَا في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ

---

(١) من البسيط، بلا نسبة، في: شرح التسهيل ٢/٩٦، وتخليص الشواهد ١/٤٥٧، وتعليق الفرائد ٤/٢٠٠، وشرح الأشموني ١/٣٧٦، وهمع الهوامع ١/٥٦٨.

(١) من الوافر، للكميت بن زيد، في: ديوانه ٣٩٥، والكتاب ١/١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٩١، والمفصل ١/٣٤٥، وأوضح المسالك ٢/٦٩، وهمع الهوامع ١/٥٦٨.

(٢) سقط من "س".

(٣) من الرجز، لهدبة بن خشرم العذري، في: الشعر والشعراء ٢/٦٨٠، ولسان العرب ١١/٥٧٥، وتخليص الشواهد ١/٤٥٦، وتاج العروس ٣٣/٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/٨٨٥.

(٤) الكتاب ١/١٢٢.

(٥) ينظر رأيه في شرح الرضيّ على الكافية ٤/١٧٨.

(٦) تحفة الغريب ١/١٥٨.

إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾[1])

(يَعني: عَلَى قراءةِ "تَقولونَ" -بتاءِ الخطابِ- وهِيَ قراءةُ ابنِ عامرٍ وحمزةَ والكسائيِّ وحفصٍ[2]؛ لأَنَّهُ قالَ[1]):

(أَلَا تَرَى أَنَّ القولَ قَدِ اسْتَوْفَى شروطَ إجرائِهِ مجرَى الظَّنِّ، ومعَ هَذَا جيءَ بالجملةِ بعدَهُ محكيَّةً).

(الثَّالثُ):

(قَدْ يقعُ بعدَ القولِ جملةٌ محكيَّةٌ، ولَا عملَ للقولِ فِيهَا، وذلكَ نحوُ: "أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحمدُ اللهَ" إِذَا كُسرتْ "إِنَّ"؛ لأَنَّ المعنَى: "أَوَّلُ قَوْلِي هَذَا اللَّفْظُ" فالجملةُ خبرٌ، لَا مفعولٌ، خلافًا لأبي عليٍّ [٢٨٧/ب] زعمَ أَنَّهَا في موضعِ نصبٍ بالقولِ فبقيَ المبتدأُ بِلَا خبرٍ، فَقُدِّرَ "موجودٌ" أَوْ "ثابتٌ"[2]، وهَذَا المقدَّرُ يُستغنى عَنْهُ، بَلْ هُوَ مفسِدٌ للمعنَى؛ لأَنَّ "أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أحمدُ اللهَ" باعتبارِ الكلماتِ "إِنَّ"، وباعتبارِ الحروفِ "الهمزةُ"؛ فيفيدُ الكلامُ -عَلَى تقديرِهِ- الإخبارَ بِأَنَّ ذلكَ الأَوَّلَ ثابتٌ، ويَقتضي -بمفهومِهِ- أَنَّ بقيَّةَ الكلامِ غيرُ ثابتٍ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّ يُقَدَّرَ "أَوَّلُ" زائدًا، والبصريُّونَ لَا يُجيزونَهُ، (وتبعَ الزَّمخشريُّ أَبَا عليٍّ في التَّقديرِ المذكورِ)

(فَإِنَّهُ قالَ في "المفصَّلِ": ومِنَ المواضعِ مَا يحتملُ المفردَ والجملةَ؛ فيجوزُ فِيهِ إيقاعُ أَيَّتِهِمَا شئتَ)[3] نحوَ قَوْلِكَ: "أَوَّلُ مَا أقولُ أَنِّي أحمدُ اللهَ" إِنْ جَعَلْتَها خبرًا للمبتدإِ؛ فتحتَ؛ كأَنَّكَ قلتَ: "أَوَّلُ مَقُولِي حمدُ اللهِ"، وإِنْ قَدَّرْتَ الخبرَ محذوفًا؛ كسرتَ[4]. هذهِ عبارتُهُ[1])

---

(١) سورة البقرة: ١٤٠.

(٢) هو: حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، أبو عمر، راوي عاصم بن أبي النجود، شيخ القراء بالكوفة بعد عاصم، توفي سنة ١٨٠هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٦٠٢/٤، والأعلام ٢٦٤/٢.

(١) المنصف ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: الإيضاح ١٣١/١.

(٣) طمس في "س".

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ٣٩١/١.

(والصَّوَابُ خلافُ قولِهما؛ فَإِنْ فَتحتَ؛ فالمعنَى "حمدُ اللهِ"، يَعني: بأَيِّ عبارةٍ كانَتْ).

(لأَنَّ لفظَ "الحمدِ" -عَلَى هَذَا التَّقديرِ- ليسَ بمحكيٍّ، وإِنَّمَا كانَ الصَّوَابُ خلافَ قولِهما[٢])

(لِمَا قَرَّرَهُ في المتنِ وبَسَطَهُ، أَنَّ قَوْلَكَ: "إِنِّي أحمدُ الله" إِذَا كانَ محكيًّا بالقولِ؛ كانَ عينَ المقولِ، وَكَذَا كُلُّ مَا يُحْكَى بعدَ القولِ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِكَ: "أَعجبَنِي قولُ زيدٍ إِنَّ عمرًا منطلقٌ" أَنَّ الَّذِي أعجبكَ هُوَ نفسُ القولِ الَّذِي هُوَ "إِنَّ عمرًا منطلقٌ"، وإِذَا وجبَ أَنْ يكونَ القولُ هُوَ في المعنَى متعلِّقٌ؛ كانَ تقديرُ المثالِ: "أَوَّلُ إِنِّي أحمدُ اللهَ"، و"أولُ" أفعلُ تفضيلٍ، ولَا هُوَ يضافُ إِلَى شيءٍ هُوَ بعضُهُ؛ فيكونُ الإِخبارُ بقَوْلِكَ "ثابتٌ" أَو "موجودٌ" عَنْ "أَوَّلُ إِنِّي أحمدُ اللهَ"، وأَوَّلُهُ باعتبارِ الحروفِ "الهمزةُ"، وباعتبارِ الكلماتِ "إِنَّ"؛ فيكونُ الإِخبارِ "ثابتٌ" أَوْ "موجودٌ" في المعنَى عَنِ الهمزةِ أَوْ "إِنَّ" أَيْ: أَوَّلُ حروفِ هَذَا القولِ، أَوْ أَوَّلُ كلماتِهِ موجودٌ، وليسَ مرادُ المتكلِّمِ هَذَا، بَلْ غرضُهُ أَنْ يخبرَ بِأَنَّ أَوَّلَ أقوالِهِ حمدُ اللهِ تَعَالَى؛ فإِذَنْ: الصَّوَابُ هُوَ أَنْ يقالَ: القولُ عامٌّ، يقعُ عَلَى الحمدِ وغيرِهِ؛ فيكونُ الأَوَّلُ مضافًا إِلَى قولٍ عامٍّ يشملُ الجَرَّ وغيرَهُ، وأخبرتَ بِأَنَّ ذلكَ قَوْلُكَ: "إِنِّي أحمدُ اللهَ" أَيْ: "أَوَّلُ أَقوالي هَذَا القولُ وهُوَ أَنِّي أحمدُ اللهَ"؛ وعَلَى هَذَا: فَلَا حاجةَ إِلَى خبرٍ محذوفٍ، بَلْ يكونُ "إِنِّي أحمدُ اللهَ" هُوَ الخبرُ، ووجبَ أَنْ يكونَ جملةً؛ لأَنَّكَ أخبرتَ بِهِ عَمَّا معناهُ جملةٌ. هَذَا معنَى مَا قالَ ابنُ الحاجبِ[١] ردًّا وتوجيهًا، ومِنْهُ أخذَ المصنِّفُ[٢]) التَّنبيهَ.

(الرَّابِعُ): (قَدْ تقعُ الجملةُ بعدَ القولِ غيرَ محكيَّةٍ، وهِيَ نوعانِ:

محكيَّةٌ بقولٍ آخَرَ محذوفٍ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾[٣] بعدَ ﴿ قَالَ

---

(١) تحفة الغريب ١/١٦٠.

(٢) المنصف ٢/٣٨٧،٣٨٨.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٧١،١٧٢.

(٢) تحفة الغريب ١/١٦٠.

(٣) سورة الشعراء: ٣٥.

﴿ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾﴾[1]؛ لأَنَّ قولَهم تَمَّ عندَ قَوْلِهِ: ﴿مِّنْ أَرْضِكُمْ﴾ ثُمَّ التَّقديرُ: "فقالَ فرعونُ"؛ بدليلِ: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[2].

هَكَذَا وقعَ في بعضِ النُّسَخِ، وهُوَ الصَّوَابُ، وفي بعضِها: "لأَنَّ قولَهم تَمَّ عندَ "بسحرِهِ"، ويَرِدُ عليهِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فقالَ: (الآيةُ الَّتِي فِيهَا "قالَ الملأُ مِنْ قومِ فرعونَ" هِيَ في "سورةِ الأعرافِ" وتلاوتُها: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[1]. وهذهِ هِيَ الَّتِي أوردَها المصنِّفُ، وليسَ فِيهَا "بسحرِهِ"، وإِنَّمَا هِيَ في "سورةِ الشُّعراءِ" والتِّلاوةُ فِيهَا ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾[2]. وقَدِ استبانَ لكَ -رحمكَ اللهُ- أَنَّهُ سَهَا في التِّلاوةِ، كَمَا سَهَا في آيةِ سورةِ الواقعةِ، وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿١٩﴾ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢١﴾ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[3]؛ فقالَ في أوائلِ البابِ الخامسِ (في المثالِ الخامسِ)[4]: عَشْرُ الأمثلةِ الَّتِي مَتَى بُنِيَ فِيهَا عَلَى ظاهرِ اللَّفْظِ ولَمْ يُنظرْ في مُوجِبِ المعنَى؛ حصلَ الفسادُ. ونظيرُهُ قراءةُ مَنْ قرأَ: "وحُورٌ عِينٌ" -بالرَّفْعِ-[5] بعدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[6] والإنسانُ محلُّ النِّسيانِ[7]).

(وقولِ الشَّاعرِ:

---

(١) سورة الأعراف: ١٠٩.

(٢) سورة الأعراف: ١١١.

(١) سورة الأعراف: ١٠٩-١١١ .

(٢) سورة الشعراء: ٣٤،٣٥.

(٣) سورة الواقعة: ١٧: ٢٢.

(٤) سقط من "س".

(٥) معاني القرآن "الفرّاء" ١/١٤، والحجة في القراءات السبع ١/٣٤٠، والحجة للقراء السبعة ٦/٢٥٥.

(٦) سورة الصافات: ٤٥.

(٧) تحفة الغريب ١/١٦١.

قَالَتْ لَهُ وهُوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ لَا تُكْثِرِي لَوْمِي وخَلِّي عَنْكِ) [1]

(هذانِ بيتانِ مِن مشطورِ السَّريعِ المكشوفِ" والضَّنْكُ: الضِّيقُ في كُلِّ شيءٍ، يقالُ (للمذكَّرِ والمؤنَّثِ)[2].

ضَنُكَ -كَـ"كَرُمَ"- ضَنْكًا وضَنَاكَةً وضُنُوكًا وضُنُوكَةً: ضَاقَ؛ كَذَا في "القاموسِ"[1])

(التَّقديرُ: "قالتْ لَهُ: أتذكرُ قَوْلَكَ لي؛ إذْ ألومُكَ في الإسرافِ في الإنفاقِ: لَا تُكْثِرِي لَوْمِي"، فحَذَفَ المحكيَّةَ بالمذكورِ، وأثبتَ المحكيَّةَ بالمحذوفِ).

(وغيرُ محكيَّةٍ: وهِيَ نوعانِ: دَالَّةٌ عَلَى المحكيَّةِ، كَقَوْلِكَ: "قالَ زيدٌ لعمرٍو في حاتمٍ أتظنُّ حاتمًا بخيلًا؟" فحُذِفُ المقولُ -وهُوَ "حاتمٌ بخيلٌ"- [٢٨٨/أ] مدلولًا عليهِ بجملةِ الإنكارِ الَّتِي هِيَ مِنْ كلامِكَ دُونَهُ، وليسَ مِنْ ذلكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا﴾[2] وإنْ كانَ الأصلُ -واللهُ أعلمُ-: "أتقولونَ للحقِّ لمَّا جاءَكم هَذَا سحرٌ"، ثُمَّ حُذفتْ مقالتُهم مدلولًا عَلَيْهَا بجملةِ الإنكارِ؛ لأَنَّ جملةَ الإنكارِ هُنَا محكيَّةٌ بالقولِ الأَوَّلِ، وإنْ لَمْ تكنْ محكيَّةً بالقولِ الثَّاني وغيرَ دالَّةٍ عليهِ نحوَ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾[3]، وقَدْ مَرَّ البحثُ فِيهَا).

(يَعني: فَلَا تكونُ الآيةُ مِمَّا نحنُ فِيهِ؛ لأَنَّ الكلامَ الآنَ فِيمَا إذَا كانتِ الجملةُ غيرَ محكيَّةٍ، وهذهِ الجملةُ في الآيةِ محكيَّةٌ، وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ هذهِ الآيةَ (في البابِ الخامسِ في تراجمِ المحذوفِ؛ حيثُ ترجمَ عَلَى حذفِ المفعولِ، وتكلَّمَ عَلَيْهَا هُنَاكَ بِمَا فِيهِ منازَعةٌ لَهُ في عدمِ جعلِها محكيَّةً بالقولِ الثَّاني. فانظرْهُ[4]).

---

(١) من الرجز، بلا نسبة، في: درة الغواص ٢١٣/١، ومغني اللبيب ٥٤٢/١، وشرح شواهد المغني ٨٣٤/٢.

(٢) في "س": للذكر والأنثى.

(١) ٩٤٧/١، تحفة الغريب ١٦٢/١.

(٢) سورة يونس: ٧٧.

(٣) سورة يونس: ٦٥.

(٤) تحفة الغريب ١٦٢/١.

(التَّنبيهُ الخامسُ):

(**قَدْ يُوصَلُ بالمحكيَّةِ غيرُ محكيٍّ**) وهَذَا التَّنبيهُ -بجميعِهِ- يقعُ في بعضِ النُّسَخِ دونَ بعضٍ.

(**وهُوَ الَّذِي يُسمِّيهُ المحدِّثونُ "مُدْرَجًا"**)

(هَذَا أحدُ أقسامِ المُدْرَجِ عندَهم، وهُوَ أَنَّ يذكرَ الرَّاوِي -عقبَ سَوْقِهِ للحديثِ النَّبويِّ- كلامًا لنفسهِ أَوْ لغيرِهِ، فيَرْوِيهِ مِنْ بعدِهِ متَّصلًا؛ فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنَ الحديثِ. ومِنَ المُدْرَجِ (قسمٌ آخَرُ، وهُوَ أَنْ يكونَ عندَهُ متنانِ بإسنادينِ، فيَرْوِيهِمَا بأحدِهما)[1]، وقسمٌ آخَرُ وهُوَ أَنْ يسمعَ حديثًا مِنْ جماعةٍ مختلفِينَ في إسنادِهِ أَوْ متنِهِ، فيَرْوِيهِ عَنْهُمْ -باتِّفَاقٍ-. وكلُّ هَذَا حرامٌ، وللخطيبِ في ذلكَ مصنَّفٌ جليلٌ[2]).

(**ومِنْهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾[3] بعدَ حكايةِ قولِها، وهذِهِ الجملةُ -ونحوُها- مستأنفةٌ لَا يُقدَّرُ لَهَا قولٌ**).

(وقَدْ صَرَّحَ الزَّمخشريُّ بِأَنَّ هذهِ الجملةَ مقولةٌ لَهَا، فقالَ مَا نصُّهُ: ثُمَّ قالتْ: "وكذلكَ يفعلونَ" أرادتْ: وهذهِ عادتُهم المستمرَّةُ الثَّابتةُ الَّتِي لَا تتغيَّرُ؛ لأَنَّهَا كانتْ في بيتِ الملكِ القديمِ، فسمعَتْ نحوَ ذلكَ، ورأتْ، ثُمَّ ذكرتْ -بعدَ ذلكَ- حديثَ الهديَّةِ (ومَا رأتْ)[4] مِنَ الرَّأْيِ السَّديدِ. وقِيلَ: هُوَ تصديقٌ مِنَ اللهِ تَعَالَى لقولِها. وقَدْ يتعلَّقُ السَّاعُونَ في الأرضِ بالفسادِ بهذهِ الآيةِ، ويَجعلونَهَا حُجَّةً لأَنْفُسِهم، ومَنِ استباحَ حرامًا؛ فَقَدْ كفرَ، وإِذَا احتجَّ لَهُ بالقرآنِ -عَلَى وجهِ التَّحريفِ-؛ فَقَدْ جمعَ بينَ كفرينِ[5]. هَذَا كلامُهُ. فَقَدْ رأيتَ مَا بَدَا بِهِ مِنَ الجَزْمِ، وأَنَّ "كذلكَ يَفعلونَ" محكيٌّ بقولِها؛ فتكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ، لَا مستأنفةً، والاستئنافُ الَّذِي ذكرَهُ المصنِّفُ حكاهُ الزَّمخشريُّ ثانيًا عَنْ بعضِهم، وكانَ الأَوَّلُ هُوَ المرتضَى عندَهُ، وقَدْ يقالُ بِأَنَّ

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/١٦٢.

(٣) سورة النمل: ٣٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) الكشَّاف ٣/٣٦٥.

الأَوَّلَ هُوَ الرَّاجِحُ؛ لأَنَّ التَّأسيسَ خيرٌ من التَّأكيد؛ إذْ قولُها: و"كذلكَ يفعلونَ" كالتَّذييلِ لكلامِها السَّابقِ والتَّقريرِ لَهُ[1]).

(الباب الثَّاني مِنَ الأبوابِ الَّتِي تقعُ فِيهَا الجملةُ مفعولًا: بابُ "ظَنَّ" و"أَعْلَمُ"، فَإِنَّهَا تقعُ مفعولًا ثانيًا لِـ"ظَنَّ"، وثالثًا لِـ"أَعْلَمُ"؛ وذلكَ لأَنَّ أصلَهما الخبرُ، ووقوعُهُ جملةً سائغٌ -كَمَا مَرَّ-، وَقَدِ اجتمعَ وقوعُ خَبَرَيْ "كانَ" و"إِنَّ"، والثَّاني مِنْ مَفعولَيْ بابِ "ظَنَّ" جملةٌ في قولِ أَبِي ذؤيبٍ[1]:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[2])

(في حاشيةِ التفتازانيِّ[3]: "زَعَمَ" مِنْ أفعالِ القلوبِ، أحدُ مفعوليهِ ضميرُ المتكلِّمِ، والآخَرُ "كنتُ أجهلُ"، أَيْ: انتسابَهُ عَلَى النَّاسِ فِيمَا بينَكم، وقَدْ يتوهَّمُ أَنَّ "أجهَلُ" -هُنَا- أفعلُ تفضيلٍ؛ فيُرْوَى بالنَّصْبِ، والمعنَى: أجهلُ النَّاسِ، كَمَا تَوَهَّموا أَنَّ الزَّعْمَ هَهُنَا بمعنَى القولِ ذكرَ بعدَها الجملةَ، ولَا يكونُ "زعمتُ" إِلَّا مِنْ أفعالِ القلوبِ، أَوْ بمعنَى: "كفلتُ" ومصدرُ الزَّعامةِ، أَوْ بمعنَى" يكذبُ ويطمعُ[4]). انتهى.

وفي الشَّرْحِ: ("زَعَمَ" تَرِدُ بمعنَى "ظَنَّ"؛ فتنصبُ المفعولينِ الَّذِينَ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ، كَمَا في قولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيخًا ولستُ بشيخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يدبُّ دَبِيبَا[5].

---

(١) تحفة الغريب ١/١٦٣.

(١) هو: خالد بن خويلد بن المحرث، أبو ذؤيب الهذلي، شاعر مخضرم جاهلي إسلامي، أسلمَ، ولَمْ يرَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ٢٧هـ، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ٦/٩٨، والوافي بالوفيات ١٣/٢٧٤.

(٢) من الطويل، في: الكتاب ١/١٢١، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٣، ولسان العرب ١٢/٢٦٤، وتخليص الشواهد ١/١٣٩، والمقاصد النحوية ٢/٨٤٣.

(٣) ٣٢٩.

(٤) المنصف ٢/٣٨٧.

(٥) من الخفيف، لأمية بن أوس الحنفي، وهو في: أوضح المسالك ٢/٣٦، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦، والمقاصد النحوية ٢/٨٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/٩٢٢، وشرح التصريح ١/٣٦١.

وَكَمَا في بيتِ المتنِ إلَّا أَنَّ ثانيَ المفعولينِ فِيهِ جملةٌ، وهِيَ "كنتُ أجهلُ"، وفي الآخَرِ مفردٌ، وهُوَ قَوْلُهُ: "شيخًا"، وخبرُ "كانَ" جملةُ "أجهلُ"، وخبرُ "إنَّ" "شريتُ الحلمَ... إلَى آخره"، و"شريتُ" -هُنَا- بمعنَى: "اشتريتُ"، لَا بمعنَى "بِعْتُ"[1]).

(البابُ الثَّالثُ: بابُ التَّعليقِ) :

مأخوذٌ مِنْ قَوْلِهم: "امرأةٌ معلَّقةٌ" أَيْ: مفقودةُ الزَّوْجِ، تكونُ كالشَّيْءِ المعلَّقِ؛ لَا مَعَ الزوجِ لفقدانِهِ، ولَا بِلَا زوجٍ لتجويزِها وجودَهُ؛ فَلَا تقدرُ عَلَى التَّزوُّجِ.

(وذلكَ غيرُ مختصٍّ ببابِ "ظَنَّ"، بَلْ هُوَ جائزٌ في كُلِّ فعلٍ قلبيٍّ؛ ولِهَذَا انقسمتْ هذهِ الجملةُ إِلَى ثلاثةِ أقسامٍ:

(أَحَدُهَا: [٢٨٨/ب] أَنْ تكونَ في موضعِ مفعولٍ مقيَّدٍ بالجارِّ نحوَ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[1]، ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[2]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾[3]؛ لأَنَّهُ يقالُ: "تفكَّرتُ فِيهِ"، و"سألتُ عَنْهُ"، و"نظرتُ فِيهِ") عَلَى طريقِ اللَّفِّ والنَّشْرِ المشوَّشِ.

(ولكنْ عُلِّقَتْ هُنَا بالاستفهامِ عَنِ الوصولِ في اللَّفْظِ إِلَى المفعولِ، وهِيَ -مِنْ حيثُ المعنَى- طالبةٌ لَهُ عَلَى معنَى ذلكَ الحرفِ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا الكلامُ -وإِنْ كانَ ابنُ مالكٍ[4] قَالَهُ أَوْ غيرُهُ- مشكلٌ؛ لأَنَّ هذهِ الجملةَ إِمَّا أَنْ تُجعلَ في محلِّ نصبٍ؛ باعتبارِ أَنَّ الفعلَ -بعدَ إسقاطِ الجارِّ- تعدَّى إِلَى المفعولِ بنفسِهِ؛ فجُعلتِ الجملةُ الواقعةُ في محلِّهِ منصوبةً باعتبارِ المحلِّ، وإِمَّا أَنْ تُجعلَ في محلِّ جَرٍّ؛ باعتبارِ أداةِ

(١) تحفة الغريب ١/١٦٤.

(١) سورة الأعراف: ١٨٤.

(٢) سورة الكهف: ١٩.

(٣) سورة الذاريات: ١٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٩.

ذلكَ الجارّ الَّذِي يتعدَّى بِهِ الفعلُ المذكورُ -وكِلَاهُمَا غيرُ مُتَأَتٍّ-. أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّ هَذَا تركيبٌ مقيسٌ، ونصبُ الفعلِ للمفعولِ المقيَّدِ بعدَ إسقاطِ الجارّ ليسَ بمقيسٍ. وأَمَّا الثَّانِي؛ فلأَنَّ إرادةَ حرفِ الجَرّ بحيثُ يكونُ عاملًا (فِيمَا بعدَهُ ملزومٌ فِي هَذَا المحلّ؛ لتعليقِهِ، وحرفُ الجَرّ لَا يُعَلَّقُ عَنِ العملِ. والأظهرُ أَنْ يُجعلَ المعلَّقُ فعلًا علميًّا محذوفًا يدلُّ عليهِ المذكورُ؛ فتكونُ الجملةُ فِي محلّ)[1] مفعولِ الفعلِ العلميّ، والتَّقديرُ: "أَوَلَمْ يَتفكَّروا لِيعلَمُوا مَا بصاحبِهم مِن جِنَّةٍ"، "فلينظرْ ليعلمَ أيُّها أزكَى طعامًا"، "يسألونُ ليعلَمُوا بِأَنَّ يومَ الدينِ"، وأظنُّ أَنَّ ابنَ عصفورٍ لحظَ الإشكالَ الَّذِي قدَّمناهُ[2]).

(وزعمَ ابنُ عصفورٍ أَنَّهُ لَا يُعَلَّقُ فعلٌ غيرُ "عَلِمَ" و"ظَنَّ" حَتَّى يُضمَّنَ معناهما[3]) أَيْ: معنَى أَحَدِهِمَا **(وعَلَى هَذَا؛ فتكونُ هذهِ الجملةُ سادَّةً مسدَّ مفعولينِ)**.

(لكنَّ التَّضمينَ لَا ينقاسُ، ومَا قُلنا أَولى؛ لأَنَّهُ حُذِفَ لدليلٍ، وهُوَ مقيسٌ لَا يتوقَّفُ عَلَى السَّمَاعِ. انتهى[4]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الجوابُ عَنْ إشكالِهِ أَنَّ هذهِ الجملةَ فِي موضعِ نصبٍ؛ باعتبارِ وقوعِها فِي موضعِ المفعولِ المقيَّدِ بالجارّ، مَعَ قيدِهِ وعدمِ تقديرِ الحرفِ مَعَ الجملةِ الواقعةِ فِي محلِّهِ؛ لَا يُنافِي كونَ الفعلِ المعلَّقِ طالبًا لذلكَ المفعولِ عَلَى معنَى ذلكَ الحرفِ. فليُتأَمَّلْ[5]).

(واختُلِفَ فِي قولِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[6] فقيلَ: التَّقديرُ: "ينظرونَ أَيُّهم يكفلُ مريمَ"، وقِيلَ: يتعرَّفونَ، وقِيلَ: يقولونَ، فالجملةُ -عَلَى التَّقديرِ الأَوَّلِ- مِمَّا نحنُ فِيهِ، و-عَلَى الثَّانِي- فِي موضعِ المفعولِ بِهِ المُسَرَّحِ أَيْ: غيرَ المقيَّدِ بالجارِّ، و-عَلَى الثَّالثِ- ليستْ مِنْ بابِ التَّعليقِ البَتَّةَ).

---

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/١٦٥.

(٣) ينظر: المقرب ١٨٣.

(٤) تحفة الغريب ١٦٤، ١٦٥.

(٥) المنصف ٢/٣٨٨، ٣٨٩.

(٦) سورة آل عمران: ٤٤.

وقَدْ قدَّمنا أَنَّهُ بقطعِ الهمزةِ، وفي ذلكَ ألغزَ:

يَـا عالـمًا بـالنَّحو بـين همـزُ "ال" ... مَـتَى يكـونُ قطـعُ مَـا مِنْهَـا اتَّصَـلْ
وقطعُهـا في كلمـةٍ مفـردةٍ جَـاءَتْ ... سَماعًـا فَأَدِرْهُمَـا نِلْـتَ الأَمَـلْ
وكـونُ "ال" للعهـدِ شـرطٌ فَـاعْمَلَنْ ... ثُمَّ سُـؤالي فَأَجِـبْ لمَـنْ سَـأَلْ

(والثَّاني: أَنْ تكونَ في موضعِ المفعولِ المسرَّحِ نحوَ: "عرفتُ مَنْ أبوكَ"؛ وذلكَ لأَنَّكَ تقولُ: "عرفتُ زيدًا"، وكَذَا "علمتُ مَن أبوكَ" إِذَا أردتَ "عَلِمَ" بمعنَى "عَرَفَ"، ومِنْهُ قولُ بعضِهم:

"أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هَا هُنَا")

(لأَنَّ "رَأَى" البصريَّةَ وسائرَ أفعالِ الحواسِّ إِنَّمَا تتعدَّى لواحدٍ بِلَا خلافٍ، إِلَّا "سَمِعَ" المعلَّقةَ باسْمِ عينٍ نحوَ: "سمعتُ زيدًا يقرأُ"، فقيلَ: "سَمِعَ" متعدِّيةٌ لاثنينِ ثانِيهُما الجملةُ. وقِيلَ: إِلَى واحدٍ والجملةُ حالٌ)

(الأَوَّلُ: جَوَّزَهُ أَبُو عليٍّ، لكنْ بشرطِ أَنْ يكونَ الثَّاني مِمَّا يُسمعُ نحوَ: "سمعتُ زيدًا يقولُ كَذَا"، فَلَوْ قلتَ: "زيدًا أخاكَ"؛ لَمْ يَجُزِ القولُ الثَّاني هُوَ الصَّحيحُ[1]).

وهُوَ الَّذِي عليهِ الجمهورُ، (والحاصلُ أَنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَهُ حالٌ.

قالَ التفتازانيُّ: أَوْ بدلٌ، أَوْ بيانٌ بتأويلِ المصدرِ، أَيْ: "سمعتُ قولَ زيدٍ قائلًا كَذَا"، أَوْ "قَوْلُهُ كَذَا"؛ لأَنَّ السَّمْعَ لَا يقعُ عَلَى الذَّواتِ[2] غيرَ أَنَّهُ بَيَّنَ هَذَا المحذوفَ بالحالِ المذكورةِ؛ فَهِيَ حالٌ مُبَيِّنَةٌ؛ ولَا يجوزُ حذفُها.

وفي الشَّرْحِ: قلتُ: يلزمُ عَلَيْهِمَا حذفُ "أَنْ" النَّاصبةَ ورفعُ الفعلِ بعدَ الحذفِ، أَوْ جعلُهُ بمعنَى المصدرِ مِنْ غيرِ حرفٍ سائدٍ فِيمَا ليسَ مِنَ الأبوابِ المعروفةِ. ومثلُهُ ليسَ بمقيسٍ عندَ

(١) المنصف ٢/٣٨٨.

(٢) لم أقف عليه.

المحقِّقينَ[1]).

(فَإِنْ عُلِّقَتْ بمسموعٍ؛ فمتعدِّيةٌ لواحدٍ اتفاقًا نحوَ: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾[1]).

(وليسَ مِنَ البابِ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[2] خلافًا ليونسَ[3]؛ لأَنَّ "ننزعُ" ليسَ بفعلٍ قلبيٍّ، بَلْ "أَيُّ" موصولةٌ، لَا استفهاميَّةٌ، وهِيَ المفعولُ، وضَمَّتُهَا بناءٌ، لَا إعرابٌ. و"أَشَدُّ" خبرٌ لِـ"هُوَ" -محذوفًا-، والجملةُ صلةٌ).

(وقِيلَ: "أَيُّ" الموصولةُ [٢٨٩/أ] معربةٌ، وفي الشَّواذِّ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ﴾[4] -قُرِئَ بنصبِ "أَيَّ"-[5]).

(والثَّالثُ: أَنْ تكونَ في موضعِ المفعولينِ نحوَ: ﴿وَلَنَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[6]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[7]، ومِنْهُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾[8]؛ لأَنَّ "أَيَّ" مفعولٌ مطلقٌ لِـ"ينقلبونَ"، لَا مفعولٌ بِهِ لِـ"يعلمُ"؛ لأَنَّ الاستفهامَ لَا يعملُ فِيهِ مَا قبلَهُ، ومجموعُ الجملةِ الفعليَّةِ في محلِّ نصبٍ بفعلِ العِلْمِ).

---

(١) تحفة الغريب ١/ ١٦٥.

(١) سورة ق: ٤٢.

(٢) سورة مريم: ٦٩.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٧٨/٢. وهو: يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أديب نحوي من أهل البصرة، من تلامذته: سيبويه، والفرَّاء والكسائي، توفي سنة ١٨٢هـ، من تصانيفه: النوادر، واللغات، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٧٤/٤، ووفيات الأعيان ٢٤٤/٧.

(٤) سورة مريم: ٦٩.

(٥) معاني القرآن (الفرَّاء) ٤٧/١، وإعراب القرآن (النحاس) ١٧/٣، ودراسات لأسلوب القرآن ٦٧٣/١.

(٦) سورة طه: ٧١.

(٧) سورة الكهف: ١٢.

(٨) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(ومِمَّا يوهَمونَ في إنشادِهِ وإعرابِهِ:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا [1])

(يوهَمونَ بفتحِ حرفِ المضارعةِ وعينِ الفعلِ جميعًا، فَهُوَ كَـ"يغلطونَ" و"زنًا" و"معنًى"، وماضيهِ -عَلَى هَذَا- وَهِمَ -بالكسرِ- كَـ"غَلِطَ"، ومصدرُهُ: الوَهَمُ -بالفتحِ- كالغَلَطِ، وفي الصِّحَاحِ: (وَهِمتُ في الحسابِ أَوْهَمُ وَهْمًا؛ إِذَا غلطتُ فِيهِ وسهوتُ، ووهِمتُ في الشَّيْءِ -بالفتحِ- أَهِمُ وهمًا؛ إِذَا ذهبَ وَهْمُكَ إِلَيْهِ وأنتَ تريدُ غيرَهُ[1]). انتهى.

وهُوَ مخالفٌ لمَا ارتكبَهُ المصنِّفُ في قولِهِ ووَهَمهم في الإنشادِ والإعرابِ رفعُ "أَيّ" الأُولى وجعلُها مبتدأً[2]).

(والصَّوَابُ فِيهِ نصبُ "أَيّ" الأُولى عَلَى حدِّ انتصابِها في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ إِلَّا أَنَّهَا مفعولٌ بِهِ، لَا مفعولٌ مطلقٌ)

(ويجوزُ أَنْ يكونَ النَّصْبُ في "أَيّ" هذهِ عَلَى النَّصْبِ؛ عَلَى أَنَّهَا مفعولٌ مطلقٌ؛ نظرًا إِلَى أَنَّ الدَّيْنَ مصدرٌ محذوفُ الزوائدِ، والأصلُ: "أَيَّ تَدَايُنٍ"، وأَمَّا إِذَا كانَ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ بِهِ (والدَّيْنُ اسمٌ لمَا يوجدُ في الذِّمَّةِ، لَا مصدرٌ؛ يجوزُ[3]).

(ورفعُ "أَيّ" الثَّانيةِ مبتدأً، ومَا بعدَها الخبرُ، والعِلْمُ معلَّقٌ عَنِ الجملتينِ المتعاطفتينِ الفعليَّةِ والاسميَّةِ).

(واختُلفَ في نحوِ: "عرفتُ زيدًا مَنْ هُوَ"[4]، فقيلَ: جملةُ الاستفهامِ حالٌ، وَرُدَّ بِأَنَّ الجملَ الإنشائيَّةَ لَا تكونُ حالًا. وقِيلَ: مفعولٌ ثانٍ عَلَى تضمينِ "عَرَفَ" معنَى "عَلِمَ، ورُدَّ بِأَنَّ التَّضمينَ لَا ينقاسُ. وهَذَا التَّركيبُ مقيسٌ. وقِيلَ: بدلٌ مِنَ المنصوبِ، ثُمَّ اختُلفَ؛

---

(١) من الطويل، بلا نسبة، في: مغني اللبيب ١/٥٤٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٤.

(١) ٥/٢٠٥٤.

(٢) تحفة الغريب ١/١٦٦،١٦٥.

(٣) تحفة الغريب ١/١٦٦.

(٤) طمس في "س".

فقيلَ: بدلُ اشتمالٍ، وقيلَ: بدلُ كُلٍّ. والأصلُ: "عرفتُ شأنَ زيدٍ". وعَلَى القولِ بِأَنَّ "عَرَفَ" بمعنَى "عَلِمَ": فَهَلْ يقالُ إنَّ الفعلَ معلَّقٌ أَمْ لَا؟ قالَ جماعةٌ مِنَ المغاربةِ: إذَا قلتَ: "علمتُ زيدًا لَأَبُوهُ قائمٌ"، أَوْ "مَا أَبُوهُ قائمٌ"؛ فالعاملُ معلَّقٌ عَنِ الجملةِ، وهُوَ عاملٌ في محلِّها النَّصْبَ عَلَى أَنَّهَا مفعولٌ ثانٍ. وخالفَ في ذلكَ بعضُهم؛ لأَنَّ الجملةَ حُكْمُها -في مثلِ هَذَا- أَنْ تكونَ في موضعِ نصبٍ، وألَّا يؤثِّرَ العاملُ في لفظِها -وإنْ لَمْ يوجدْ معلَّقٌ-، وذلكَ نحوُ: "علمتُ زيدًا أبوهُ قائمٌ". واضطربَ -في ذلكَ- كلامُ الزَّمخشريِّ؛ فقالَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[1]: إنَّمَا جازَ تعليقُ فعلِ البَلْوَى لِمَا في الاختبارِ مِنْ معنَى العلمِ؛ لأَنَّهُ طريقٌ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ مُلَابِسٌ لَهُ، كَمَا تقولُ: "انظرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وجهًا"، و"استمعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صوتًا"؛ لأَنَّ النَّظَرَ والاستماعَ مِنْ طرقِ العلمِ[2]. انتهى. ولَمْ أقفْ عَلَى تعليقِ النَّظَرِ البصريِّ والاستماعِ إلَّا مِنْ جهتِهِ).

(قالَ الرَّضِيُّ: يقعُ الاستفهامُ بعدَ كُلِّ فعلٍ يفيدُ معنَى العِلْمِ، كَـ"علمتُ، و"تبيَّنتُ، و"دريتُ"، وبعدَ كُلِّ فعلٍ يُطْلَبُ بِهِ العلمُ كَـ"تفكَّرتُ"، و"امتحنتُ"، و"بلوتُ"، و"استفهمتُ" وجميعِ أفعالِ الحواسِّ كَـ"لمستُ"، و"أبصرتُ"، و"نظرتُ"، و"سمعتُ"، و"شممتُ"، و"ذقتُ"[3]).

(وقالَ في تفسيرِ الآيةِ في "سورةِ الملكِ": ولَا يُسَمَّى هَذَا تعليقًا، وإنَّمَا التَّعليقُ أَنْ يوقعَ بعدَ العاملِ مَا يسدُّ مسدَّ منصوبيهِ جميعًا كَـ"علمتُ أَيُّهما عمرٌو"، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يفترقُ الحالُ بعدَ تَقَدُّمِ أحدِ المنصوبينِ بينَ مجيءِ مَا لَهُ الصَّدْرُ وغيرِهِ، ولَوْ كانَ تعليقًا؛ لافترقَا كَمَا افترقَا في "علمتُ زيدًا منطلقًا"، و"علمتُ أزيدٌ منطلقٌ"[4]).

(ولفظُ الزَّمخشريِّ -في كشَّافِهِ- في تفسيرِ "سورةِ هودٍ": فَإِنْ قلتَ: كيفَ جازَ تعليقُ البَلْوَى؟ قلتُ: لِمَا في الاختبارِ مِن معنَى العِلْمِ؛ لأَنَّهُ طريقٌ (إِلَيْهِ)[5]؛ فَهُوَ مُلابِسٌ لَهُ كَمَا

(١) سورة هود: ٧.

(٢) الكشَّاف ٢/٣٨٠.

(٣) شرح الكافية ٤/١٦٥،١٦٦، والمنصف ٢/٣٨٩.

(٤) الكشاف ٤/٥٧٥.

(٥) سقط من الأصل.

تقولُ: "انظرْ أيُّهم أحسنُ (عملًا")[1] و"وجهًا"، و"استمعْ أيُّهم أحسنُ صوتًا"؛ لأنَّ النَّظرَ والاستماعَ مِنْ طريقِ العلمِ. وقالَ في تفسيرِ "سورةِ الملكِ":

فَإِنْ قلتَ: مِنْ أينَ تعلَّقَ (قَوْلُهُ:﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[1] "[2] بفعلِ البَلْوَى؟ قلتُ: مِنْ حيثُ إنَّهُ تضمَّنَ معنَى العلمِ؛ فكأنَّهُ قِيلَ:" لِيُعلمكم أيُّكم أحسنُ عملًا"، وإذَا قلتَ: ("عَلِمْتُهُ")[3] زيدٌ أحسنُ عملًا أَمْ هُوَ"؛ كانتْ هذهِ الجملةُ واقعةً موقعَ الثَّاني مِنْ مفعوليهِ، كَمَا تقولُ "علمتُهُ هُوَ أحسنُ عملًا"، فَإِنْ قلتَ: "أَتُسَمِّي هَذَا تعليقًا؟ قلتُ: لَا، إِنَّمَا التَّعليقُ أَنْ يوقعَ بعدَهُ مَا يسدُّ مسدَّ المفعولينِ جميعًا كَقَوْلِكَ: "علمتُ أيُّهما عمرٌو"، و"علمتُ أزيدٌ منطلقٌ"، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فصلَ بعدَ سبقِ أحدِ المفعولينِ [٢٨٩/ب] بينَ أَنْ يقعَ مَا بعدَهُ مصدَّرًا بحرفِ الاستفهامِ، وغيرِ مصدرٍيَّةٍ، ولَوْ كانَ تعليقًا؛ لافترقتِ الحالتانِ كَمَا افترقتَا في قَوْلِكَ: "علمتُ أزيدًا منطلقٌ"، و"علمتُ زيدًا منطلقًا"[4]. انتهى الكلامُ بنصِّهِ.

والاضطرابُ عليهِ لائحٌ، كَمَا ذكرَهُ المصنِّفُ، وأشارَ إِلَيْهِ الطيبيُّ حاكيًا لَهُ عَنْ صاحبِ "التَّقريبِ"[5]، وحَكَى عَنْهُ استشكالَ وقوعِ الجملةِ الاستفهاميَّةِ مفعولًا ثانيًا لِـ"علمتُ" قالَ: وإِنَّمَا تقعُ موقعَ المفعولينِ (جميعًا)[6] مثلَ: "علمتُ أيُّهم خرجَ"؛ لأنَّ المعنَى لقولهِ: "علمتهُ": علمتُ جوابَ هَذَا الاستفهامِ، (ولَا يُقَدَّرُ مِثْلُهُ في "علمتُهُ أيُّهم خرجَ"؛ إِذْ لَا معنًى لقَوْلِكَ: "علمتُهُ جوابُ هَذَا الاستفهامِ)[7].

---

(١) سقط من "س".

(١) سورة هود: ٧.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) الكشَّاف ٤/٥٧٥.

(٥) تقريب التفسير في تلخيص الكشَّاف، وهو مختصر للكشاف، وصاحبه: قطب الدين أبي الفتح، اختصر في تقريبه تفسير الكشاف اختصارا حيداً، أزال اعتزاله ونقّحه وهذّبه، وضمّ إليه فوائدَ كثيرة. توفي سنة ٧٩٨هـ. ينظر: طبقات المفسرين، للأدنه وي ١٩٩، ٣٠٣-٣٠٤، وكشف الظنون ٢/١٤٧٧،١٤٨١.

(٦) سقط من "س".

(٧) سقط من الأصل، ينظر: التقريب، تفسير سورة الملك ، لوحة: ٣٧٥، الآية رقم ٢.

قالَ الشَّارِحُ: وقَدْ كنتُ أجبتُ عَنْ هَذَا الاضطرابِ الَّذِي يلوحُ في كلامِ الزَّمخشريِّ عندَ قراءةِ هَذَا المحلِّ مِنَ "المغني" عليَّ بالدِّيَارِ المصريَّةِ في سنةِ ثمانيَ عشرةَ وثمانمئةٍ، يحتملُ أَنْ يكونَ مرادُهُ -بالتَّعليقِ المذكورِ في "سورة هودٍ"- ليسَ التَّعليقَ المصطلحَ عليهِ، وهُوَ الإعمالُ في المحلِّ لمانعٍ يمنعُ مِنَ الإعمالِ في اللَّفْظِ، وإنَّمَا المرادُ بِهِ تسليطُ فعلِ البَلْوَى عَلَى الجملةِ الاستفهاميَّةِ بحسبِ المعنَى؛ بحيثُ يكونُ بَيْنَهُمَا ارتباطُ واتِّصَالُ (فعلِ البَلْوَى)[1] معنويًّا، ولَمْ أَرَ قبلَ لقائي لِهَذَا الجوابِ أحدًا تعرَّضَ إِلَيْهِ، ثُمَّ رأيتُ في أثناءِ كتابتي لِهَذَا التَّأليفِ بنهراولةَ في "شرحِ اليمنيِّ عَلَى الكشَّافِ" مَا نصُّهُ هَهُنَا أَثْبَتَ في "سورةِ هودٍ" التَّعليقَ المعنويَّ، ولَمْ يُبَيِّنِ التَّعليقَ الاصطلاحيَّ؛ اكتفاءً بذكرِهِ في "سورةِ الملكِ"؛ فَإِذَنْ: لَا تناقضَ، والمرادُ -بالتَّعليقِ المعنويِّ- الاتِّصَالُ. انتهى[2].

وهَذَا عينُ مَا كنتُ قُلْتُهُ، ولله الحمدُ والمِنَّةُ، وقَدْ حاولَ الطيبيُّ دفعَ الاضطرابِ بِمَا حاصلُهُ أَنَّ الفعلَ المعلَّقَ في "سورةِ هودٍ" محذوفٌ، والتَّقديرُ: "لِيَبْلُوَكم فَيُعْلَمُ أَيُّكُمْ أحسنُ عملًا"، ويكونُ المرادُ -بقولِهِ: تعليقُ فعلِ البَلْوَى- تعليقُ مَا هُوَ مسبَّبٌ عَنْهُ -وهُوَ العِلْمُ-؛ فاكتفَى بالسببِ -وهُوَ الابتلاءُ- عَنْ (المسبَّبِ -وهُوَ العِلْمُ-، وهُوَ المرادُ بالتَّعليقِ مِنْ قَوْلِهِ؛ لأَنَّهُ طريقٌ إِلَيْهِ؛ كالنَّظَرِ والسَّمْعِ[3].

وأَمَّا في "سورةِ الملكِ" فَلَا حَذْفَ، ولكنْ ضُمِّنَ فعلُ البَلْوَى معنَى العِلْمِ؛ كأَنَّهُ[4] قِيلَ: "لِيُعْلِمَكُمْ أَيُّكم أحسنُ عملًا"، فامتنعَ التَّعليقُ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يكونُ حيثُ يُوقَعُ بعدَ المعلَّقِ لِمَا يسدُّ مسدَّ المفعولينِ جميعًا، وهُنَا سبقَ المفعولُ الأَوَّلُ -وهُوَ المضمَرُ المنصوبُ؛ فامتنعَ القولُ بالتَّعليقِ هُنَا؛ فالزَّمخشريُّ اختارَ -في هَذَا الموضعِ- التَّضمينَ، وهُوَ بابٌ واسعٌ صحيحٌ مِنْ حيثُ العربيَّةِ، وإليهِ الإشارةُ بقولِهِ -مِنْ حيثُ تضمُّنِ معنَى العلمِ- قالَ: وأَمَّا قولُ صاحبِ "التَّقريبِ": لَا تقعُ الجملةُ الاستفهاميَّةُ مفعولًا ثانيًا؛ فضعيفٌ؛ لأَنَّهَا إِذَا وقعتْ مفعولًا أَوَّلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ

(١) سقط من "س".

(٢) مخطوط.

(٣) حاشية الطيبي ٨/٢٠.

(٤) طمس في "س".

﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[1]، أَيْ: لننزعنَّ عَنِ الفريقِ الَّذِي يقالُ فِي حَقِّهِم أَيُّهم أَشَدُّ؟ -كَمَا هُوَ مذهبُ الخليلِ-؛ فكيفَ يمتنعُ وقوعُها مفعولًا ثانيًا بالتَّأويلِ؟ أَيْ: "لِيُعلمكم الفريقَ الَّذِينَ يقالُ فِي حَقِّهِم أَيُّهم أحسنُ عملًا". وقَدْ أنصفَ صاحبُ "الانتصافِ" حيثُ قالَ: التَّعليقُ عَنْ أحدِ المفعولينِ فِيهِ خلافٌ[1]، والأصحُّ هُوَ الَّذِي اختارَهُ الزَّمخشريُّ، وهَذَا النَّحْوُ عُشُّهُ، فِيهِ يدرجُ، ويعرفُ كيفَ يدخلُ ويخرجُ. انتهى كلامُ الطيبيِّ[2].

قلتُ: حاصلُهُ أَنَّ آيةَ هودٍ حُذِفَ فعلُ العِلْمِ مِنْهَا، ولَمْ يُضمَّنْ فعلُ البَلْوَى معناهُ، وآيةُ الملكِ ضُمِّنَ فِيهَا فعلُ البَلْوَى معنَى العِلْمِ، ولَمْ يُحْذَفْ فعلُ العِلْمِ فِيهَا. يُسألُ عَنْ وجهِ (التَّخصيصِ)[3]، وأَمَّا جوابُهُ عَنْ إشكالِ وقوعِ الجملةِ الاستفهاميَّةِ مفعولًا ثانيًا، فَفِيهِ نظرٌ، وأَمَّا مَا وقعَ مِنْ كلامِ الزَّمخشريِّ مِنْ تعليقِ النَّظَرِ البصريِّ والاستماعيِّ؛ فَقَدْ قالَ الرَّضِيُّ[4] أَنَّ الاستفهامَ يقعُ بعدَ كُلِّ فعلٍ يفيدُ معنَى العِلْمِ كَـ"علمتُ"، وبعدَ كُلِّ فعلٍ يُطْلَبُ بِهِ العِلْمُ كَـ"تفكَّرتُ"، وجميعِ أفعالِ الحواسِّ كَـ"لمستُ"[5]. انتهى مَا فِي الشَّرْحِ.

(تنبيهٌ):

(فائدةُ الحكمِ عَلَى محلِّ الجملةِ فِي التَّعليقِ بالنَّصْبِ؛ ظهورُ ذلكَ فِي التَّابعِ، فتقولُ: "عرفتُ مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلكَ مِن أمورِهِ"، واستدلَّ ابنُ عصفورٍ[6] بقولِ كُثَيِّرٍ):

(-بلفظِ التَّصغيرِ-، وهُوَ أَبُو صخرِ بنُ عبدِالرحمنِ بنِ أَبِي جمعةَ الخزاعيُّ، أحدُ عشَّاقِ العربِ المشهورينَ، وإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: "كُثَيِّرٌ"؛ لأَنَّهُ كانَ حقيرًا شديدَ القصرِ، وكانَ إِذَا دخلَ عَلَى عبدِالعزيزِ بنِ مروانَ يقولُ لَهُ: "طَأْطِئْ رَأْسَكَ؛ لئلَّا يُؤْذِيَكَ السَّقْفُ"، يمازحُهُ بذلكَ، وكانَ شديدَ التَّعصُّبِ لآلِ أَبِي طالبٍ، ومحبوبتُهُ "عَزَّةُ" -بفتحِ العينِ المهملةِ [٢٩٠/أ] وتشديدِ الزَّايِ-

(١) مريم: ٦٩ ، وينظر: حاشيته على الكشَّاف ٥٣٢/١٥.

(١) ٥٧٥/٤.

(٢) ينظر: حاشيته على الكشَّاف ٥٣٢/١٥.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ينظر: شرح الكافية ١٦٦/٤.

(٥) تحفة الغريب ١٦٧- ١٦٩.

(٦) لم أجد هذا الاستدلال فيما بين يدي من مؤلفاته: وهما المقرب، وشرح جمل الزجاجي.

، وهِيَ بنتُ جميلِ بنِ حفصٍ المشارُ إِلَيْهَا بقولهِ:

(وَمَا كنتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ولَا مُوجِعَاتِ القلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ [1])

ولَهُ مَعَهَا حكاياتٌ مشهورةٌ، وكانَ كثيرٌ بمصرَ وعَزَّةُ بالمدينةِ، فاشتاقَ إِلَيْهَا، فسافرَ، فلقيَها في الطريقِ وهِيَ متوجِّهةٌ إِلَى مصرَ، وجَرَى بَيْنَهُمَا كلامٌ، وقدمتْ مصرَ، ثُمَّ بعدَ ذلكَ عادَ كُثَيِّرٌ إِلَى مصرَ، فرَأَى النَّاسَ منصرفينَ مِن جنازتِها، تُوُفِّيَ في سنةِ خمسِ مائةٍ في اليومِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ عكرمةُ[2] مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ؛ فصُلِّيَ عَلَيْهِمَا جميعًا، فقالَ النَّاسُ: ماتَ أَفْقَهُ النَّاسِ وأَشْعَرُ النَّاسِ. حَكَى أَبُو الفرجِ الأصفهانيُّ[3] في كتابِ "الأغاني"[4] أَنَّ كُثيِّرًا خرجَ مِن عندِ عبدِالملكِ[5] وعليهِ مطرفٌ، فاعترضتْهُ عجوزٌ في الطريقِ قَدِ اقتبستْ:

في روضة زهراء طيِّبَة الثَّرَى يمجُّ النَّدَى جثجاثُهَا وعَرَارُهَا

بأطيبَ مِنْ أردانِ عزَّةَ مُوهِنًا إِذَا وقدتْ بالمندلِ الرَّطْبِ نارهَا

فقالَ: نَعَمْ، فقالَت: لَوْ وُضِعَ هَذَا المنديلُ الرَّطْبُ عَلَى هذهِ الرَّوْثَةِ لَطَيَّبَ ريحَها هَذَا المطرفُ، وقالَ: اسْتُرِي عليَّ هَذَا[6]، والجثاثُ: نبتٌ طَيِّبُ الرَّائحةِ وكذلكَ العَرَارُ، والأردانُ:

(١) من الطويل، لكثيّر عَزَّةَ في ديوانه: ٩٥، وأوضح المسالك ٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٥/٢، وشرح الأشموني ٣٧٠/١، والمقاصد النحوية ٨٦٤/٢، وشرح التصريح ٣٧٤/١.

(٢) عكرمة بن عبدالله البربري المدني، أبو عبدالله، عالماً بالتفسير والفقه، روى عن ابن عباس وعائشة -رضي الله عنهما، توفي سنة ١١٠هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٠٦/٣، والوافي بالوفيات ٣٩/٢٠.

(٣) هو: عليّ بن الحسين بن محمّد بن أحمد المرواني الأموي، أبو الفرج، كان أديبًا عربيًّا، من أعلام التاريخ والأنساب والسيرة والآثار، توفي سنة ٣٥٦هـ، من تصانيفه: الأغاني، والتعديل والإنصاف، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٧٠٩/٤، ووفيات الأعيان ٣٠٧/٣.

(٤) ينظر: ٣٧٤/٨.

(٥) هو: عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي، الخليفة الخامس لبني أمية والمؤسس الثاني للدولة الأموية، اشتهر بالعلم والفقه والعبادة، توفي سنة ٨٦هـ، ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى ١٧٢/٥، وقلادة النحر ٤٨٢/١.

(٦) (هذه الرواية فيها نقص في النسختين).

جمعُ رُدْنٍ، وهُوَ أصلُ الكُمِّ، وأرادَ بالمندلِ عودَ البخورِ[1]).

(ووجهُ الاستدلالِ أَنَّ قَوْلَهُ: "مَا البُكَا" جملةٌ استفهاميَّةٌ عُلِّقَ عَنْهَا "أَدْرِي"، فجيءَ في محلِّ نصبٍ، وقَدْ عطفَ عَلَى هَذَا المحلِّ "موجعات" -بالنَّصْبِ-، وقَدْ نازعَهُ المصنِّفُ في تعيينِ هَذَا الشاهدِ بذلكَ؛ حيثُ قالَ[1]:)

(بنصبِ "موجعاتِ"، ولكَ أَنْ تدَّعي أَنَّ "البُكَا" مفعولٌ، وأَنَّ "مَا" زائدةٌ، أَوْ أَنَّ الأصلَ: "ولَا أَدْرِي موجعاتِ"؛ فيكونُ مِن عطفِ الجُمَلِ، أَوْ أَنَّ الواوَ للحالِ، و"موجعات" اسمُ "لَا"، أَيْ: ومَا كنتُ أدري قبلَ عَزَّةَ -والحالُ أَنَّهُ لَا موجعاتٌ للقلبِ موجودةٌ- مَا البكاءُ).

في الشَّرْحِ: (ولَا يَخْفَى أَن المصنِّفَ لـمَّا ذكرَ استدلالَ ابنِ عصفورٍ تضمَّنَ القولَ بصحَّةِ التَّعليقِ لفعلِ الدرايةِ، وأَنَّ المصنِّفَ يردُّهُ وقَدْ وقعَ في المختصَرِ المتداولِ بهذهِ البلادِ المسمَّى بـ"الوافي" مَا يَقتضِي أَنَّ "دَرَى" لَا يُعلَّقُ؛ وذلكَ أَنَّهُ -بعدَ أَنْ ساقَ أفعالَ القلوبِ وخصائصَها- ذكرَ أَنَّ أفعالًا تشبهُها في مجرَّدِ نصبِ الجزءَيْنِ، وعَدَّ مِنْهَا "دَرَى"؛ فاقتضَى ذلكَ أَنْ لَا يثبتَ لَهَا شيءٌ مِن خصائصِ الأفعالِ القلبيَّةِ، ومِنْهَا التَّعليقُ (وإِنَّمَا تشابهُها في نصبِ جزئي الاسميَّةِ خاصَّةً، وقَدْ راحَ مَا في هَذَا المختصرِ عَلَى مستشكلِ الواضحاتِ مِن مدرِّسي "نهراولة"، واستشكلَ بِهِ قولٌ مِنَ العربِ)[2] كالحلقةِ المفرغةِ لَا يُدْرَى أينَ طَرَفاها مِنْ حيثُ إِنَّ "يَدري" -في هَذَا الكلامِ- معلَّقٌ. وقَدْ يقالُ: وإِنْ كانَ في كلامِ صاحبِ "الوافي" مَا يَقتضي أَنَّهُ لَا يُعلَّقُ؛ فَقَدْ غفلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[3]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي[4] لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿١١١﴾﴾[5]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ

(١) المنصف ٢/٣٨٩، ٣٩٠.

(١) تحفة الغريب ١/١٧٠.

(٢) طمس في "س".

(٣) سورة الجن: ٥١.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سورة الأنبياء: ١١١.

قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾[1]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّيٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾[1]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾[2]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾﴾[3]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٣﴾﴾[4]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾[5]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ﴿٥﴾﴾[6]، وعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (ومَا يُدْرِيكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أهلِ بدرٍ فقالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُم فَقَدْ غفرتُ لَكُمْ)[7]، وكَذَا (غفلَ)[8] عَنْ قولِ زهيرٍ:

ومَا أَدْرِي وسوفَ إِخَالُ أَدْرِي أقومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نساءُ[9].

وقولِ عمرَ بنِ أَبِي ربيعةَ:

فواللهِ مَا أَدْرِي وإِنْ كنتُ داريًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[10]

---

(١) سورة الأحزاب: ٦٣.

(١) سورة الجن: ٢٥.

(٢) سورة عبس: ٣.

(٣) سورة الانفطار: ١٧، ١٨.

(٤) سورة القارعة: ٣.

(٥) سورة القارعة: ١٠.

(٦) سورة الهمزة : ٥.

(٧) صحيح البخاري ٥٩/٤، كتاب الجهاد والسير (باب الجاسوس) الحديث رقم ٣٠٠٧، وصحيح مسلم ١٩٤١/٤، كتاب الفضائل (باب من فضائل أهل بدر رضي الله عنهم) الحديث رقم ٢٤٩٤، وسنن الترمذي ٤٠٩/٥، أبواب تفسير القرآن (باب ومن سورة الممتحنة) الحديث رقم ٣٣٠٥.

(٨) سقط من الأصل.

(٩) سبق تخريجه.

(١٠) من الطويل، لعمرو بن أبي ربيعة في: ديوانه ٣٦٢، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٤٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٠٧/١، وخزانة الأدب ١٢٢/١١.

أرادَ -بسبعٍ- (سبعَ الجمراتِ)[1]، والشَّواهدُ عَلَى تعليقِ "دَرَى" كثيرةٌ جدًّا، والنَّصُّ عليهِ موجودٌ في "التَّسهيلِ"[1] وغيرِهِ، وقَدْ مَرَّ قريبًا أَنَّ الرَّضِيَّ صَرَّحَ بِأَنَّ الاستفهامَ الَّذِي يقعُ بعدَ كُلِّ فعلٍ يفيدُ معنَى "عَلِمَ" معلَّقٌ، وعَدَّ مِن ذلكَ "دريتُ"؛ وحينئذٍ: فَمَا معنَى الجمودِ عَلَى قولِ صاحبِ "الوافي"[2] واطِّراحِ كلامِ غيرِهِ مِنَ الأئمَّةِ -مَعَ اعتضادِ رأيِهم بأفصحِ الكلامِ وفصيحِهِ-؟. والتَّوفيقُ بيدِ اللهِ تَعَالَى[3]). انتهى.

(ورأيتُ بخطِّ الإمامِ بهاءِ الدِّينِ بنِ النَّحَّاسِ[4]:

"أقمتُ مُدَّةً أقولُ: القياسُ جوازُ العطفِ عَلَى محلِّ الجملةِ المعلَّقِ عَنْهَا بالنَّصْبِ، ثُمَّ رأيتُهُ منصوصًا". انتهى. ومِمَّنْ نصَّ عليهِ ابنُ مالكٍ: ولَا وجهَ للتَّوقُّفِ فِيهِ مَعَ قولِهم إِنَّ المعلَّقَ عاملٌ في المحلِّ[5].

الجملةُ [٢٩٠/ب] الرَّابعةُ: المضافُ إِلَيْهَا، ومحلُّها الجَرُّ)

في الشَّرْحِ: (لَا يَنبغي أَنْ تنتظمَ هذهِ في سلكِ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ؛ ضرورةَ أَنَّ المرادَ مِنْهَا مَا يكونُ جملةً حقيقةً، ولَا يكونُ في معنَى المفردِ، بَلْ تكونُ واقعةً موقعَهُ، والمضافُ إِلَيْهِ لَا يكونُ إِلَّا جملةً حقيقةً، كيفَ وهُوَ لَا يكونُ إِلَّا اسْمًا أَوْ هُوَ مَا في تأويلِ الاسمِ. قالَ ابنُ الحاجبِ: لأَنَّ المضافَ إِلَيْهِ في معنَى المحكومِ عليهِ؛ لأَنَّهُ منسوبٌ إِلَيْهِ، ولأَنَّ: "غلامُ زيدٍ" في معنَى "زيدٌ لَهُ غلامٌ" أَوْ "مَا لَهُ غلامٌ". هَذَا كلامُهُ. فَإِذَا قلتَ: "قمتُ حينَ قامَ زيدٌ" فالمعنَى: "قمتُ حينَ قيامِ زيدٍ" فَلَمْ يُضَفْ -في الحقيقةِ- إِلَّا إِلَى المفردِ دونَ الجملةِ[6]).

---

(١) سقط من الأصل.

(١) لم أعثر عليه في التسهيل، ينظر: شرح التسهيل ١٠٣/٢.

(٢) الوافي في النحو- شرحه الدماميني في البلاد الهندية " المنهل الصافي في شرح الوافي".

(٣) تحفة الغريب ١٦٩- ١٧٢.

(٤) هو: محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن أبي نصر، بهاء الدين بن النحاس، نحوي من العصر المملوكي، توفي سنة ٦٩٨هـ، من تصانيفه: التعليقة على مقرب ابن عصفور، والإفادة، ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء٢ /٤٦، وفوات الوفيات ٢٩٤/٣.

(٥) شرح التَّسهيل ١٤٠/٢.

(٦) تحفة الغريب ١٧٢/١.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ المرادَ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ مَا لَا يكونُ فِي معنَى المفردِ، بَلِ المرادُ مِنْهَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ، ومَا ادَّعاهُ مِنَ الضَّرورةِ ليسَ بصحيحٍ[1]).

وفِي الشَّرْحِ: (وقَدْ أنشدَ ابنُ جِنِّي فِي "الخصائصِ"[2] -لَهُ- قولَ طرفةَ[3]:

بِجِفَانٍ تَعْتَرِي نَادِينَا مِنْ سَدِيفٍ حينَ هَاجَ الصِّنَّبِرُ[4])

والجِفَانُ: جمعُ جفنةٍ، وهِيَ كالقصعةِ، و"تَعْتَرِي" أَيْ: تَغْشَى مجلسَنا (ونادِينا)[5]، والسَّدِيفُ: سنامُ البعيرِ أَوِ النَّاقةِ، و"الصِّنَّبِرُ" -بصادٍ مهملةٍ مكسورةٍ، فنونٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ فباءٍ موحَّدةٍ ساكنةٍ فراءٍ-: هُوَ البردُ، ثُمَّ قالَ ابنُ جِنِّي فِي توجيهِ ذلكَ: كانَ حقُّ هَذَا إِذَا نُقلتِ الحركةُ أَنْ تكونَ الباءُ مضمومةً؛ لأَنَّ الرَّاءَ مرفوعةٌ، ولكنَّهُ قَدَّرَ (الكسرةَ)[6] للإضافةِ بالفعلِ، يَعني: المصدرَ[7]، كأَنَّهُ قالَ: "حينَ هِيجَ الصنبرُ"، يَعني: أَنَّهُ نقلَ الكسرَ فِي الوقفِ إِلَى الباءِ الساكنةِ وسُكِّنَتِ الرَّاءُ، وهَذَا مِنَ الغرائبِ؛ فَإِنَّ "الصنبرَ" لَا شَكَّ فِي كونِهِ فاعلًا بِـ"هَاجَ"، لكنَّهُ أعربَهُ بالكسرةِ؛ نظرًا إِلَى أَنَّ الفعلَ فِي معنَى المصدرِ المضافِ إِلَى هَذَا الفاعلِ، ثُمَّ نقلَ الكسرةَ، وعَلَى ذلكَ يُتنزَّلُ اللغزُ الَّذِي نظمتُهُ قريبًا وهُوَ:

أَيَا عُلماءَ الهندِ إِنِّي سَائِلٌ فَمُنُّوا بتحقيقٍ بِهِ يظهرُ السِّرُّ

أَرَى فَاعِلًا بالفعلِ أُعْرِبَ لَفْظُهُ بجرٍّ ولَا حرفٌ يكونُ بِهِ الجرُّ

وليسَ بمحكيٍّ ولَا بمجاورٍ لَدَى الخفضِ والإنسانُ للبحثِ يُضْطَرُّ

---

(١) المنصف ٢/٣٩١.

(٢) ١/٢٨٢.

(٣) هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد، شاعر جاهلي، من إقليم البحرين، من شعراء المعلقات، توفي سنة ٥٦٩م، ينظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١/١٣٧، والأعلام ٣/٢٢٥.

(٤) من الرمل، في: ديوانه١/٤٣ ، وفي: الصِّحَاح٢ /٧٠٨، والمحكم ٨/٣٩٩، والممتع الكبير في التصريف ١/٥٧، وتمهيد القواعد ١٠/٤٨٩٠، وخزانة الأدب ٨/١٩٠.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) سقط من الأصل.

(٧) ينظر: الخصائص ١/٢٨٢.

فَهَلْ مِنْ جوابٍ عِنْدَكُمْ أَسْتَفِيدُهُ فَمِنْ بَحْرِكُمْ مَا زالَ يُستخرَجُ الدُّرُّ

وإِنَّمَا نظمتُهُ مُريدًا بِهِ بيتَ طرفةَ؛ اعتمادًا عَلَى توجيهِ ابنِ جِنّي. قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: سَبَقَهُ إِلَى هَذَا اللغزِ في ذلكَ أَبُو سعيدٍ فرجُ بنُ قاسمٍ النَّحويُّ الأَنْدلسيُّ في منظومتهِ النُّونيَّةِ في الألغازِ النَّحويَّةِ[1]

فقالَ:

مَا فاعلٌ بالفعلِ لكنْ جَرُّهُ مَعَ السُّكُونِ فِيهِ ثابتانِ

وفي شرحِها: يَعني: "الصنبر" مِنْ قولِ طرفةَ: بجفان ... البيت[2]).

وفي الشَّرْحِ : (وقَدِ استشهدَ الجوهريُّ ببيتِ طرفةَ عَلَى "الصنبر" -بكسر الباءِ-: شِدَّةُ البردِ، فجعلَ الكسرةَ أصليَّةً، لَا منقولةً، وجَوَّزَ أَنْ تكونَ الباءُ ساكنةً في الأصلِ، ولكنْ حُرِّكَتْ بالكسرِ -للضَّرورةِ-؛ وعَلَى هَذَا: لَا يتنزلُ اللغزُ عليهِ (وإِنَّمَا نظمتُهُ مريدًا بِهِ بيتَ طرفةَ اعتمادًا عَلَى توجيهِ ابنِ جِنّي المتقدِّمِ. وباللهِ التُّوفيقُ[3]).

(ولَا يضافُ إِلَى الجملةِ إِلَّا ثمانيةٌ:

أحدُها: أسماءُ الزَّمان -ظروفًا كانتْ أَوْ أسماءً-)[4] نحوُ: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾[5]، ونحوُ: ﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ﴾[6]، ونحوُ: ﴿لِّيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ ١٥ يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[7]، ونحوُ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾[8]؛ أَلَا تَرَى أَنَّ "اليومَ" ظرفٌ

(١) ينظر: الألغاز النحوية ١/٦٩.

(٢) المنصف ٢/٣٩٢.

(٣) تحفة الغريب ١/١٧٣.

(٤) طمس في "س".

(٥) سورة مريم: ٣٣.

(٦) سورة إبراهيم: ٤٤.

(٧) سورة غافر: ١٥،١٦.

(٨) سورة المرسلات: ٣٥.

في الأُولى، ومفعولٌ ثانٍ في الثَّانيةِ، وبدلٌ مِنْهُ في الثَّالثةِ،)

(يَعني: مرادُ المفعولِ الثَّاني وهُوَ "التَّلَاقِ"؛ لأَنَّ المفعولَ الأَوَّلِ محذوفٌ، والتَّقديرُ: "لِيُنذرُهم يومَ التَّلَاقِ"[1]).

(و"خبرٌ" في الرَّابعةِ، ويمكنُ في الثَّالثة أَنْ يكونَ ظرفًا "ليخفَى" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾[2]).

(ومِنْ أسماءِ الزَّمَانِ ثلاثةٌ -إضافتُها إِلَى الجملةِ واجبةٌ-: "إِذْ" باتفاقٍ، و"إِذَا" عندَ الجمهورِ، و"لَمَّا" عندَ مَن قالَ باسميَّتِها، وزعمَ سيبويهِ أَنَّ اسمَ الزَّمَانِ المبهَمِ: إِنْ كانَ مستقبلًا فَهُوَ كَـ"إِذَا" في اختصاصهِ بالجملِ الفعليَّةِ، وإِنْ كانَ ماضيًا فَهُوَ كَـ"إِذْ" في الإضافةِ إِلَى الجملتينِ، فتقولُ: "آتِيكَ زمنَ يقدمُ الحاجُّ"، ولَا يجوزُ "زمنَ الحاجُّ قادمٌ، وتقولُ: "آتَيْتُكَ زمنَ قَدِمَ الحاجُّ" و"زمنَ الحاجُّ قادمٌ"[3]، ورُدَّ عليهِ دَعوى اختصاصِ المستقبلِ بالفعليَّةِ بقولهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾، وبقولِ الشَّاعِرِ:

وَكُنْ لي شفيعًا يومَ لَا ذُو شفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[4] [٢٩١/أ])

رَوَى أصحابُ السِّيَرِ مِنْ حديثِ ابنِ كعبٍ القرظيِّ[5] قالَ: بَيْنَمَا عمرُ بنُ الخطَّابِ جالسًا؛ إِذْ مَرَّ بِهِ رجلٌ، فقيلَ: يَا أميرَ المؤمنينَ، هَذَا سوادُ بنُ قاربٍ، الَّذِي أتاهُ رَئِيُّهُ بظهورِ النَّبِيِّ ﷺ، فقالَ لَهُ عمرُ: أنتَ سوادُ بنُ قاربٍ[6]؟ قالَ: نعمْ. قالَ: أنتَ عَلَى مَا كنتَ عليهِ مِنَ

(١) المنصف ٣٩٢/٢.

(٢) سورة غافر: ١٦.

(٣) الكتاب ١٩٠،١٩١/١.

(٤) من الطويل، لسواد بن قارب، في: شرح ابن الناظم ١٠٥/١، والجنى الداني ٥٤/١، وتعليق الفرائد ٢٦٧/٣، وهمع الهوامع ٤٦٥/١، وحاشية الصبان ٣٦٩/١.

(٥) هو: محمَّد بن كعب بن حبان بن أسد القرظي، أبو حمزة، من أئمة السلف من أهل التفسير، توفي سنة ١٠٨هـ، ينظر ترجمته في الطبقات الكبرى ٣٤٠/٥، وتاريخ الإسلام ١٦٠/٣.

(٦) هو: سواد بن قارب الأزدي الدوسي، شاعر جاهلي، اشتهر بالكهانة، أسلم على يد عمر بن الخطاب، توفي سنة ١٥هـ، ينظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٦٧٤/٢، وأسد الغابة ٥٩٠/٢.

الكهانةِ. (فغضبَ؛ فقالَ عمرُ: سُبْحَانَ اللهِ، مَا كُنَّا عليهِ مِنَ الشِّرْكِ أعظمُ مِمَّا كنتَ عليهِ مِنَ الكهانةِ)[1]، فَأَخْبِرْنِي بإتيانِكَ رَبِّيَّكَ بظهورِ النَّبِيِّ ﷺ: فقالَ: بَيْنَا ذاتَ ليلةٍ بينَ النَّائِمِ واليقظانِ؛ إِذْ أَتَانِي، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ وقالَ: قُمْ يَا سوادُ بنُ قارِبٍ؛ فاسمعْ مَقالتِي، واعْقِلْ إِنْ كنتَ تعقلُ، إِنَّهُ قَدْ بُعِثَ رسولٌ مِنْ لؤيِّ بنِ غالبٍ، يَدعو إِلَى اللهِ وإلى عبادتِهِ، ثُمَّ أنشأَ يقولُ:

عَجِبْتُ لِلْجِنِّ وتَطْلَابِهَا ... وشَدِّهَا العِيسَ بِأَقْتَابِهَا

تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الهُدَى ... مَا صَادِقُ الجِنِّ كَكَذَّابِهَا

فَارْحَلْ إِلَى الصَّفْوَةِ مِنْ هَاشِمٍ ... لَيْسَ قُدَامَاهَا كَأَذْنَابِهَا

قلتُ: دَعْنِي أنامُ؛ فَإِنِّي أَمسيتُ ناعسًا. فلمَّا كانتِ الليلةُ الثَّانيةُ أَتاني، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ فقالَ: قُمْ يَا سوادُ بنُ قارِبٍ؛ فاسمعْ مَقالتِي، واعْقِلْ إِنْ كنتَ تعقلُ، إِنَّهُ قَدْ بُعِثَ رسولٌ مِنْ لؤيِّ بنِ غالبٍ، يَدعو إِلَى اللهِ وإلى عبادتِهِ، ثُمَّ أنشأَ يقولُ:

عَجِبْتُ لِلْجِنِّ وأَخْبَارِهَا ... وشَدِّهَا العِيسَ بِأَكْوَارِهَا

تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الهُدَى ... مَا مُؤْمِنُ الجِنِّ كَكُفَّارِهَا

فَارْحَلْ إِلَى الصَّفْوَةِ مِنْ هَاشِمٍ ... بَيْنَ رَوَابِيهَا وأَحْجَارِهَا

فقلتُ: دَعْنِي أنامُ؛ فَإِنِّي أَمسيتُ ناعسًا. فلمَّا كانتِ الليلةُ الثَّالثةُ أَتَانِي، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ فقالَ: قُمْ يَا سوادُ بنُ قارِبٍ؛ فاسمعْ مَقالتِي، واعْقِلْ إِنْ كنتَ تعقلُ، إِنَّهُ قَدْ بُعِثَ رسولٌ مِنْ لؤيِّ بنِ غالبٍ، يَدعو إِلَى اللهِ وإلى عبادتِهِ، ثُمَّ أنشأَ يقولُ:

عَجِبْتُ لِلْجِنِّ وتَجْسَاسِهَا ... وشَدِّهَا العِيسَ بِأَحْلَاسِهَا

تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الهُدَى ... مَا خَيِّرُ الجِنِّ كَأَنْجَاسِهَا

فَارْحَلْ إِلَى الصَّفْوَةِ مِنْ هَاشِمٍ ... وَاسْمُ بِعَيْنَيْكَ إِلَى رَأْسِهَا

(١) سقط من الأصل.

قالَ: فَرَحَّلْتُ نَاقتي، وأتيتُ المدينةَ، وإذَا برسولِ اللهِ ﷺ وأصحابِهِ، فأنشأتُ أقولُ:

أَتَانِي نَجِيٌّ بَيْنَ هدءٍ ورقدةٍ ... ولَمْ يَكُ فِيمَا قَدْ بَلَوْتُ بكَاذِبِ

ثَلاثَ ليالٍ قَوْلُهُ كُلَّ ليلةٍ ... أَتَاكَ رسولٌ مِنْ لؤيِّ بنِ غالبِ

فشَمَّرتُ عَنْ ذيلِ الإزارِ ووسطت ... بي الذعلب الوجناء بينَ السَّبَاسِبِ

فأشهدُ أَنَّ اللهَ لَا رَبَّ غيرُهُ ... وأَنَّكَ مأمونٌ عَلَى كُلِّ غالبِ

وكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

قالَ: ففرحَ رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُهُ بمقالتِي. فقامَ عمرُ بنُ الخَطَّابَ والتزمَهُ، وقالَ: كنتُ أشتَهي أَنْ أسمعَ هَذَا الحديثَ منكَ، فَهَلْ يأتيكَ رَئِيُّكَ اليومَ؟ قالَ: أَمَّا منذُ قرأتُ القرآنَ، فَلَا[1].

الذعلبُ: الناقةُ السَّريعةُ، والوجناءُ: النَّاقةُ الغليظةُ، والسباسبُ: المفازةُ، والفتيلُ: مَا يكونُ مِنَ الخيطِ في شقِّ النَّواةِ. وقِيلَ: هُوَ مَا يُفتلُ بينَ الإصبعينِ مِنَ الوسخِ، وهُوَ منصوبٌ عَلَى أَنَّهُ مفعولٌ مطلقٌ، والمعنَى: بِمُغْنٍ إغناءً مَا[2]).

(كأحدِ الوجهينِ في: "وَلَا يُظلمونَ فتيلًا"، وعَنْ سوادٍ فِيهِ إقامةُ الظَّاهِرِ مقامَ المضمَرِ، أَيْ: بمعنَى: غنى[3]).

(وأجابَ ابنُ عصفورٍ عَنِ الآيةِ بِأَنَّهُ[4] إِنَّمَا يُشترطُ حملُ الزَّمَانِ المستقبَلِ عَلَى "إِذَا" إِذَا كانَ ظرفًا، وهِيَ في الآيةِ بدلٌ مِنَ المفعولِ بِهِ (لَا ظرفٌ، ولَا يتأتَّى هَذَا الجوابُ في

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/٧٠٤، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ذكر سواد بن قارب رضي الله عنه، الحديث رقم ٦٥٥٨، والمعجم الكبير ٧/٩٢، باب السين(سواد بن قارب السدوسي رضي الله عنه) الحديث رقم٦٤٧٥، والأحاديث الطوال ١/٢٥٦، حديث سواد بن قارب رضي الله عنه، الحديث رقم٣١.

(٢) المنصف ٢/٣٩٢- ٣٩٤.

(٣) تحفة الغريب ١/١٧٤.

(٤) أي: سيبويه.

البيتِ[1])

في الشَّرْحِ: (إن لَمْ يتأتَّ هَذَا بعينهِ؛ فيتأتَّى تخريجُهُ عَلَى وجهٍ آخَرَ، وهُوَ أَنْ يكونَ "ذو شفاعةٍ" اسْمًا لِـ"يكون" محذوفةٍ أَيْ: "يومَ لَا يكونُ"[2] ذُو شفاعةٍ بمغنٍ"، فالإضافةُ إِلَى جملةٍ فعليَّةٍ والباءُ زائدةٌ في الخبرِ، أَيْ: مُغْنِيًا إِلَى حَدِّ قَوْلِهِ:

إِذَا مُدَّتِ الأيدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[3]

وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ بيتَ سوادٍ المشارَ إِلَيْهِ في النَّوْعِ السَّابعِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مِنَ البابِ الخامسِ، وذكرَ هُنَاكَ أَنَّ جوابَ ابنِ عصفورٍ لَا يتأتَّى فِيهِ كَمَا ذكرَ هُنَا[4]).

(والجوابُ الشَّامِلُ لَهُمَا أَنَّ يومَ القيامةِ لمَّا كانَ محقَّقَ الوقوعِ جُعِلَ كالماضِي فَحُمِلَ عَلَى "إِذْ"، لَا عَلَى "إِذَا" عَلَى حد ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[5]).

(الثَّاني: "حيثُ"، وتختصُّ بذلكَ عَنْ سائرِ أسماءِ المكانِ، وإضافتُها إِلَى الجملةِ لازمةٌ، ولَا يُشترطُ لذلكَ [٢٩١/ب] كونُها ظرفًا، وزعمَ المهدويُّ، شارح الدُّريديَّةِ – وليسَ بالمهدويِّ المفسِّرِ المقرئِ–[6]).

(وكِلَاهما منسوبٌ إِلَى "المهديَّةِ" –بلدٌ مِنْ بلادِ المغربِ–، والنِّسبةُ –كذلكَ– عَلَى غيرِ القياسِ، و"الدُّريديَّةُ" هِيَ القصيدةُ المقصورةُ المنسوبةُ إِلَى أَبِي بكرِ بنِ دريدٍ، وهُوَ إمامُ عصرِهِ في الأدبِ والشعرِ، واسْمُهُ محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ دريدِ بنِ البصريِّ، عرضَ لَهُ في رأسِ التِّسعينَ مِنْ

(١) المنصف ٣٩٤/٢.

(٢) طمس في "س".

(٣) من الطويل، للشنفرى، في ديوانه ٥٩ ، وهو في: الجنى الداني ٥٤/١، وتخليص الشواهد ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٩٩/٢، وخزانة الأدب ٣٤٠/٣، وشرح التصريح ٢٧٣/١.

(٤) تحفة الغريب ١٧٤/١.

(٥) سورة ق: ٢٠.

(٦) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدويّ، نسبة إلى المهدوية بالمغرب، قارئ مشهور، قرأ على محمَّد بن سفيان وحَدِّهِ مهديّ بن إبراهيم، توفي سنة ٤٣٠هـ، من تصانيفه: الهداية في القراءات السبع، والتعضيل في التفسير، ينظر ترجمته في: معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ ٦٥/٢.

عمرهِ فالجٌ، سُقِيَ لَهُ التِّرياقُ؛ فبرئَ، ثُمَّ عاودَهُ بعدَ حولهِ؛ لغذاءٍ ضارٍّ تناولَهُ؛ فكانَ يُحَرِّكُ يديهِ حركةً ضعيفةً، وبَطَلَ مِنْ محزمهِ إِلَى قدميهِ، وكانَ -مَعَ هَذَا الحالِ- ثابتَ الذِّهْنِ كاملَ العقلِ، تُوُفِّيَ سنةَ إحدَى وعشرينَ وثلاثمائةٍ[1]، قالَ: رأيتُ في المنامِ رجلًا طويلًا أصفرَ الوجهِ كوسجًا، دخلَ عليَّ، وأخذَ بعضادتي البابِ وقالَ: أَنْشِدْنِي أحسنَ مَا قلتَ في الخمرِ. فقلتُ: مَا تركَ أَبُو نواسٍ لأحدٍ شيئًا. فقالَ: أَنَا أشعَرُ مِنْهُ. فقلتُ: ومَنْ أنتَ؟ قالَ: أَبُو ناجيةٍ، مِنْ أهلِ الشَّامِ. وأَنشدَنِي:

وحمراءُ قبلَ المزجِ صفراءُ بعدَهُ أَتَتْ بينَ ثَوْبَيْ نرجسٍ وشقائقِ

حَكَتْ وجنةَ المعشوقِ صرفًا فسَلِّطُوا عَلَيْهَا مزاجًا فاكتستْ لونَ عاشقِ

فقلتُ: أسأتَ. قالَ: ولِمَ؟ قلتُ: لأَنَّكَ قَدَّمتَ الحُمْرَةَ، ثُمَّ قلتَ: "ثَوْبَيْ نرجسٍ وشقائقٍ؛ فَقَدَّمْتَ الصُّفرةَ، فَهَلَّا قَدَّمْتَ الحُمرةَ أيضًا؟ قالَ: ومَا هَذَا الاستقصاءُ يَا بغيضُ![2])

(أَوَّلُ مقصورتهِ المشارِ إِلَيْهَا[3]:

أَمَـــا تَـــرَى رَأْسِـــيَ حَـــاكَى لَوْنَـــهُ طـــرة صُـــبْحٍ تحـــتَ أذيـــالِ الـــدُّجَى

واشـــــتعلَ المبـــــيَضُّ في مُسْـــــوَدِّهِ مثـلَ اشـتعالِ النَّـارِ في جـزلِ الغَضَـى[4])

(أَنَّ "حيثُ" في قَوْلِهِ)[5]:

(ثُمَّـــتَ رَاحَ فـــي الملبِّـــينَ إِلَـــى حيـــثُ تَحَجَّـــى الْـــمَأْزِمَانِ وَمِنَـــى)[6]

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢٠٣/٥.

(٢) المنصف ٣٩٤/٢، ٣٩٣.

(٣)ينظر: وفيات الأعيان ٣٢٤/٤.

(٤) تحفة الغريب ١٧٥/١.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) محمَّد بن الحسين بن دريد الأزدي، في: ديوانه ١٢٨، وهو في: مغني اللبيب ٥٤٨/١، وجواهر الأدب ٤٠٦/٢.

(هِيَ العاطفةُ لحقتها تاءُ التَّأنيث [في] [1] اللَّفْظِ، وتختصُّ بعطفِ الجُمَلِ (**راحَ في الملبِّينَ**): جمعُ مُلَبٍّ، وهُوَ مَنْ يقولُ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ" إلَى آخرِها، في حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (**إلَى ... "حيثُ تَحَجَّى"**) أقامَ (**المأزمانِ**) -بميمٍ مفتوحةٍ فهمزةٍ ساكنةٍ فرايٍ مكسورةٍ-: مكانٌ ضَيِّقٌ بينَ مزدلفةَ وعرفةَ، **و"مِنَى"** -مقصورٌ-: موضعُ النَّحْرِ بمكَّةَ، قريةٌ هُنَاكَ، مذكَّرٌ ينصرفُ، قِيلَ: سُمِّيَ بذلكَ لِمَا يُمنَى بِهِ مِنَ الدِّمَاءِ، وقِيلَ: كانَ جبريلُ لمَّا أرادَ أَنْ يفارقَ عندَهُ آدمَ قالَ: تمنَّ فقالَ: أتمنَّى الجَنَّةَ[2])

فَسُمِّيَتْ "مِنًى"؛ لأُمنيةِ آدمَ؛ كَذَا في "القاموسِ"[3].

(لمَّا خرجتْ عَنِ الظَّرفيَّةِ بدخولِ "إلَى" عَلَيْهَا؛ خرجتْ عَنِ الإضافةِ إلَى الجُمَلِ، وصارتِ الجملةُ بعدَها صفةً لَهَا، وتكلَّفَ تقديرَ رابطٍ لَهَا، وهُوَ "فِيهِ"، وليسَ بشيءٍ؛ لِمَا قدَّمنا في أسماءِ الزَّمَانِ).

(مِنْ قَوْلِهِ: أحدُها: أسماءُ الزَّمَانِ، ظروفًا كانتْ أَوْ أسماءً، مِنْ أَنَّ خروجَ ظرفِ الزَّمَانِ عَنِ الظَّرفيَّةِ إلَى الاسميَّةِ لَا يمنعُهُ مِنَ الإضافةِ إلَى الجملةِ[4])

وفي الشَّرْحِ: (وفِيهِ نظرٌ؛ إذْ لَا يلزمُ مِنْ ثبوتِ هَذَا الحكمِ (في أسماءِ الزَّمَانِ ثبوتُهُ في أسماءِ المكانِ. أَلَا تَرَى أَنَّ أسماءَ الزَّمَانِ تضافُ كُلُّها إلَى الجملةِ، وأسماءُ المكانِ)[5]؛ فَلَا يضافُ مِنْهَا إلَّا "حيثُ"، نَعَمْ، يتوجَّهُ السُّؤَالُ عَنْ سببِ البناءِ عَلَى رأيِ المهدويِّ، فَإِنَّهَا غيرُ مضافةٍ عندَهُ أصلًا، وإنَّمَا هِيَ بمعنَى مكانٍ أقامَ فِيهِ -المأزمانِ ومِنَى-[6]).

(الثَّالثُ: "آيَةٌ" بمعنَى: علامةٍ، فَإِنَّهَا تضافُ جوازًا إلَى الجملةِ الفعليَّةِ المتصرِّفِ فعلُها -مثبتًا أَوْ منفيًّا بِمَا-)

---

(١) زيادة يلتئم بها المعنى.

(٢) المنصف ٢/٣٩٥.

(٣) ١/١٣٣٦.

(٤) المنصف ٢/٣٩٥.

(٥) سقط من "س".

(٦) تحفة الغريب ١/١٧٥.

(وَجَّهَ ذلكَ بعضُهم أَنَّ "آية" بمعنَى: العلامةِ، مشابِهٌ لوقتِ حادثٍ صارَ عَلَمًا لحادثٍ آخَرَ، كَقَوْلِكَ: "آتِيكَ طلوعَ الشَّمْسِ"؛ فصارَ طلوعُها آيةَ الإثباتِ وعلامتَهُ، فَمِنْ ثَمَّ عُوملتْ معاملةَ أسماءِ الأوقاتِ في جوازِ الإضافةِ إِلَى الجملةِ، واشتراطِ الفعليَّةِ، وتصرُّفِ الفعلِ، وكونهِ مثبتًا أَوْ منفيًّا، بِمَا يحالُ عَلَى السَّمَاعِ[1]).

(كَقَوْلِهِ:

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا. ..... [2]).

(هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا

ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ البيتُ بتمامهِ، والشُّعْثُ: جمعُ أشعثَ، وهُوَ المغبَّرُ الرَّأْسِ، والسَّنابكُ: جمعُ سُنْبُكٍ -بضمِّ أَوَّلِهِ وثالثهِ- كَـ"بُرْثُنٍ"، وهُوَ طرفُ مقدَّمِ الحافرِ، والمُدَامُ: الخمرُ، يَعني: أَنَّ أطرافَ مقدَّمِ حوافرِها داميةٌ خمرًا كأَنَّها صُبغتْ بخمرٍ[3]).

في الشَّرْحِ: (وضميرُ "يقدمون" ضميرُ "عليهِ" يعودُ عَلَى (بني تميمٍ المذكورينَ في بيتٍ قبلَهُ -وسَيأتي[4] -، وهُوَ:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا

(وأقولُ: الَّذِي رأيناهُ في بعضِ نسخِ "المغني")[1]: "تُقدمونَ" و"تُحبُّونَ" -بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ-،

(١) تحفة الغريب ١/١٧٦.

(٢) من الوافر، للأعشى، وهو في: الكتاب ٣/١١٨، وشرح المفصل ٢/١٨٣، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٣٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨١١، وخزانة الأدب ٦/٥١٢.

(٣) المنصف ٢/٣٩٥.

(٤) تحفة الغريب١/ ١٧٦.

(١) طمس في "س".

وفي قولِ المصنّفِ الآتي -ناقلًا عَنْ أَبِي الفتحِ-: أَيْ: بآيةِ إقدامِكم يدلُّ عَلَى ذلكَ[1]).

(بآيةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولَا عُزْلَا)

هَذَا قولُ سيبويهِ[2]، وزعمَ أَبُو الفتحِ أَنَّهَا إِنَّمَا تضافُ إِلَى المفردِ[3] [٢٩٢/أ] نحوَ: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾[4]، وقالَ: الأصلُ: "بآيةِ مَا يُقْدِمونَ" أَيْ: بآيةِ إقدامِهم، كَمَا قالَ:

..... **بآيـــةِ مَـــا يُحِبُّـــونَ الطَّعَامَـــا)**[5]

(هَذَا عَجُزُ البيتِ الموعودِ بإتيانِهِ، وصَدْرُهُ:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تميمًا .....

طلبَ مَنْ يبلغُ عَنْهُ رسالتَهُ لبني تميمٍ، فكأَنَّ قائلًا يقولُ: بأيِّ علامةٍ يُعْرَفُونَ؟ فقالَ: يُعرَفونَ بعلامةِ حُبِّهم الطَّعَامَ، وبنو تميمٍ يُعَيَّرُونَ بشِدَّةِ الشَّرَهِ في الأكلِ والمحبَّةِ للطَّعامِ والحرصِ عليهِ، ويقالُ (لأحدِهم): أسرى الدُّخَانِ[6]).

(وفِيهِ حذفُ موصولِ حرفي غير "أَنْ" وبقاءُ صلتهِ، ثُمَّ هُوَ غيرُ متأتٍّ في قَوْلِهِ":

..... **بآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا ولَا عُزْلَا)**[7]

في الشَّرْحِ: (بَلْ هُوَ متأتٍّ بأَنْ تكونَ "مَا" مصدريَّةً و"لَا النافيةُ" محذوفةً؛ لدلالةِ مَا بعدَها

---

(١) المنصف ٣٩٦/٢.

(٢) أي: جواز إضافتها إلى الفعليَّة ١٣٦/٣.

(٣) الارتشاف ١٨٣٣/٤.

(٤) سورة البقرة: ٢٤٨.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) تحفة الغريب ١٧٧/١.

(٧) من الطويل، لعمرو بن شأس، في: ديوانه٧٢، وصدره: هَوَنا بها يومًا ويومًا بشاربٍ ، وهو في: الكتاب ١٩٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٧/١، والخصائص ٢٧٧/٣، وشرح التَّسهيل ٩٧/٣، وهمع الهوامع ٥١٨/٢.

عَلَيْهَا[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا احتمالٌ بعيدٌ، والكلامُ إنَّمَا هُوَ عَلَى الظَّاهِرِ[2]).

(الرَّابِعُ: "ذُو" في قَوْلِهِمْ: "اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ"، والباءُ -في ذلكَ- ظرفيَّةٌ، و"ذِي" صفةٌ لزمنٍ محذوفٍ، ثُمَّ قالَ الأكثرونَ: هِيَ بمعنَى" "صَاحِبٍ"، فالموصوفُ نكرةٌ، أَيْ: "اذهبْ في وقتِ صاحبِ سلامةٍ" أَيْ: في وقتٍ هُوَ مظنَّةُ السَّلامةِ، وقِيلَ: بمعنَى: "الَّذِي"، فالموصوفُ معرفةٌ والجملةُ صلةٌ؛ فَلَا محلَّ لَهَا، والأصلُ: "اذهبْ في الوقتِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ")

(هَذَا -مَعَ ضعفِهِ- خارجٌ عَنْ فرضِ المسألةِ في كونِ "ذِي" مضافةً إِلَى الجملةِ[3]).

(ويُضْعِفُهُ أَنَّ استعمالَ "ذِي" موصولةً مختصٌّ بِـ"طَيِّئٍ"، ولَمْ يُنقلِ اختصاصُ هَذَا الاستعمالِ بِهِمْ، وأَنَّ الغالبَ عَلَيْهَا -في لغتِهم- البناءُ، ولَمْ يُسْمَعْ هُنَا إِلَّا الإعرابُ، وأَنَّ حذفَ العائدِ المجرورِ -هُوَ والموصولُ- بحرفٍ متَّحدِ المعنَى مشروطٌ باتحادِ المتعلَّقِ، نحوَ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴿٣٣﴾﴾[4]، والمتعلَّقُ هُنَا مختلفٌ، وأَنَّ هَذَا العائدَ لَمْ يُذْكَرْ في وقتٍ، وبِهَذَا الأخيرِ يضعفُ قولُ الأخفشِ في ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾[5]: إنَّ "أيا" موصولةٌ. و"النَّاسُ" خبرٌ لمحذوفٍ، والجملةُ صلةٌ وعائدٌ، أَيْ: "يَا مَنْ هُمُ النَّاسُ"، عَلَى أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ العائدُ حذفًا لازمًا، في نحوِ:

..... ولَا سِيَّمَا يومٌ .....[6])

---

(١) تحفة الغريب ١/١٧٧.

(٢) المنصف ٢/٣٩٦.

(٣) تحفة الغريب ١/١٧٧.

(٤) سورة المؤمنون: ٣٣.

(٥) سورة البقرة: ٢١.

(٦) من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه ١/٢٦، وتمامه: أَلَا رُبَّ يومٍ لك منهنَّ صالح ولا سيَّما يوم بدارة جلجلِ، والأصول ١/٣٠٥، والمفصل ١/٩٨، والعقد الفريد ٨/١٠٣، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٨، وتاج العروس ٣٨/٣٢٦.

(فِيمَنْ رفعَ، أَيْ: لَا مثلَ الَّذِي هُوَ يومٌ"، ولَمْ يُسمعْ في نظائرِهِ ذكرُ العائدِ، ولكنَّهُ نادرٌ؛ فَلَا يحسُنُ الحملُ عليهِ).

(والخامسُ والسَّادسُ: "لَدُنْ" و"رَيْثَ"، فإنَّهما يُضافانِ جوازًا إِلَى الجملةِ الفعليَّةِ الَّتِي فعلُها متصرِّفٌ، ويُشترطُ كونُهُ مثبتًا، بخلافِهِ مَعَ "آية").

(فَأَمَّا "لَدُنْ" فَهِيَ اسمٌ لِمَبْدَإِ الغايةِ -زمانيَّةً كانتْ أَوْ مكانيَّةً-، ومِنْ شواهدِها قَوْلُهُ:

(لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَمْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلخِلَافِ جُنُوحُ[1])

(المسالمةُ: تركُ الحربِ[2])، (ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ "سألتمونا" بدلَ "سالمتمونا"؛ وعليهِ: فمفعولُ "لَزِمْنَا" محذوفٌ، ويدلُّ عليهِ المفعولُ الثَّاني لِـ"سالمتمونا" أَعني: (وفاقَكم)، وعَلَى الأَوَّلِ: مفعولُهُ "وفاقَكم" المذكورُ[3]).

(فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلخِلَافِ جُنُوحُ)

(أَيْ: مَيْلٌ، و"يكونُ": إِمَّا تامَّةٌ، فَـ"مِنْكُمْ" متعلِّقٌ بِهَا، و"جنوحُ" فاعلُها، و"للخلافِ" متعلِّقٌ بِهِ، وإِمَّا ناقصةٌ فَـ"جنوح" اسمُها و"مِنكم" خبرُها، و"للخلافِ" متعلِّقُ بِهَا أَوْ بِـ"جنوح"، وتقديمُ المعمولِ في كُلٍّ مِنَ الوجهينِ عَلَى المصدرِ مِنَ التَّوَسُّعِ في الظَّرْفِ، وإضافةُ "لَدُنْ" إِلَى الجملةِ مِمَّا امتازتْ بِهِ عَنْ "عِنْدَ" و"لَدَى"، ومِنْ شواهدِ ذلكَ أيضًا قَوْلُهُ:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[4]

(١) من الطويل، بلا نسبة، في: شرح التَّسهيل ٣/٢٦٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٧٦، ومغني اللبيب ١/٥٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦.

(٢) تحفة الغريب ١/١٧٨.

(٣) المنصف ٢/٣٦٩.

(٤) من الطويل، للقطامي، في ديوانه ٤٤، وهو في: أمالي ابن الشجري ١/٣٤٠، وأوضح المسالك ٣/١٢٤، وشرح الأشموني ٢/١٦٠، وهمع الهوامع ٢/٢٢٠، وشرح التصريح ١/٧١٢.

وقَدْ أنشدَ المصنّفُ عَجُزَ هَذَا البيتِ الأخيرِ في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "عِنْدَ" مِنْ "حرفِ العينِ المهملةِ"[1]) .

(وأَمَّا "رَيْثَ" فَهِيَ مصدرُ "رَاثَ" إِذَا أبطأَ، وعُوملتْ معاملةَ أسماءِ الزَّمَانِ في الإضافةِ إِلَى الجملةِ؛ كَمَا عُوملتِ المصادرُ معاملةَ أسماءِ الزَّمَانِ في التَّوقيتِ، كَقَوْلِكَ: "جئتُكَ صلاةَ العصرِ"، قالَ:

خَلِيلَـيَّ رِفْقًـا رَيْـثَ أَقْضِـي لُبَانَـةً مِـنَ العَرَصَـاتِ الـمُذْكِرَاتِ عُهُـودَا[2])

(في "الصِّحَاحِ": رَاثَ عَلَيَّ خبرُكَ يريثُ ريثًا، أَيْ: أبطأَ[3])، **(أَقضي لبانةً)** -بضمِّ اللَّامِ- أَيْ: حاجةً، **(مِنَ العرصاتِ)** جمعُ عَرْصَةٍ، وهِيَ كُلُّ بقعةٍ مِنَ الدُّورِ واسعةٍ ليسَ بِهَا بناءٌ، ويُجمعُ أيضًا عَلَى "عِرَاصٍ"، **(المذكرات عهودَا)**: جمعُ "عَهْدٍ"، وهُوَ المنزلُ الَّذِي لَا يزالُ القومُ إِذَا ذَهبوا عَنْهُ رَجعوا إِلَيْهِ، وكذلكَ العهدُ[4]).

(وزعمَ ابنُ مالكٍ -في كافيتِهِ وشرحِها- أَنَّ الفعلَ بعدَهما عَلَى إضمارِ "أَنْ"[5]، والأَوَّلُ)

-ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ "والأَوْلَى"، وهُوَ خطأٌ- **(قَوْلُهُ في "التَّسهيلِ" وشرحه[6] وقَدْ يُعذرُ في "رَيْثَ"؛ لأَنَّها ليستْ زمانًا، بخلافِ "لَدُنْ"، وقَدْ يجابُ (بأَنَّهَا لمَّا كانتْ لمبدإِ الغاياتِ مطلقًا؛ لَمْ تخلُصْ للوقتِ، وفي "الغُرَّةِ" لابنِ الدَّهَّانِ[1] أَنَّ سيبويهِ لَا يَرَى جوازَ**

---

(١) تحفة الغريب ١/١٧٨.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في: شرح التَّسهيل ٣/٢٦٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٢٣٦، وهمع الهوامع ٢/٢١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦.

(٣) ١/٣٨٤.

(٤) المنصف ٢/٣٩٦.

(٥) الكافية الشافية ٢/٩٤٨.

(٦) شرح التَّسهيل ٢/٢٦٠.

(١) لم أعثر على قوله. وهو: سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاري، أبو محمَّد، المعروف بابن الدهان، عالم باللغة =

إضافتِها إلَى الجملةِ[1]؛ ولِهَذَا قالَ في)[2] قَوْلِهِ:

..... مِنْ لَدُ [٢٩٢/ب] شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا)[3]

(إنَّ تقديرَهُ "مِنْ لَدُ أَنْ كانتْ شَوْلًا" ولَمْ يُقَدَّرْ "مِنْ لَدُ كانتْ[4]).

(-بفتحِ الشِّينِ المعجمةِ وسكونِ الواوِ-: النُّوقُ الَّتِي جَفَّ لبنُها، وارتفعَ ضرعُها وانكمشَ، وأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نَتَاجِهَا سبعةُ أشهرٍ أَوْ ثمانيةٌ، والواحدةُ شائلةٌ، ومَا أَنشدَهُ المصنِّفُ بعضُ بيتٍ، وتمامُهُ:

فَإِلَى إِتْلَائِهَا وإِلَّا فَلَا

-بكسرِ الهمزةِ وسكونِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ-: مصدرُ "أتلتِ النَّاقَةُ: إِذَا تَلَاها ولدُها، أَيْ: مِنْ زمنِ كونِها شَوْلًا إِلَى زمنِ كونِها متلوَّةً بأولادِها[5])، (ورَوَى الجرميُّ[6]

"شَوْلَا" -بِلَا تنوينٍ- عَلَى أَنَّ أصلَهُ المدُّ، وقَصَرَهُ للضَّرورةِ[7]).

(والسَّابعُ والثَّامنُ: "قولُ" و"قائلُ"، كَقَوْلِهِ:

قَــوْلُ "يَــا للرِّجَــالِ" يُــنْهِضُ مِنَّــا مُسْــرِعِينِ الكُهُــولَ والشُّــبَّانَا)[1]

=

والأدب، مقرئ ومفسر، توفي سنة ٥٦٩هـ، من تصانيفه: تفسير القرآن، وشرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤٩/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٨١/٢٠.

(١) الكتاب ٢٦٤/١،٢٦٥.

(٢) طمس في "س".

(٣) من الرجز بلا نسبة وهو في سر الصناعة ١٩٨/٢،وشرح المفصل ١٢٨/٣،وهمع الهوامع ٤٤٣/١،وخزانة الأدب ٢٤/٤.

(٤) من الرجز، بلا نسبة، في: شرح كتاب سيبويه ١٢٨/١، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/١، وتخليص الشواهد ٢٦٠/١، وهمع الهوامع ٤٤٣/١، وخزانة الادب ٢٤/٤.

(٥) تحفة الغريب ١٧٩/١.

(٦) صالح بن إسحاق الجرمي النَّحويّ، أبو عمر، أحد علماء النحو في اللغة، توفي سنة ٢٢٥هـ، من تصانيفه: كتاب الأبنية والعروض، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤٨٥/٢، والأعلام ١٨٩/٣.

(٧) المنصف ٣٩٧/٢.

(١) سبق تخريجه.

أَيْ: يُقِيمُ، يقالُ: نهضَ نهوضًا؛ إذَا قامَ، وأَنْهَضَهُ؛ إذَا أَقَامَهُ، (**مِنَّا ... مسرعِينَ الكهولَ**)

(جمعُ كَهْلٍ، وفي "الصِّحَاحِ": هُوَ مِنَ الرِّجَالِ مَنْ جاوزَ الثَّلاثينَ، ووَخَطَهُ الشَّيْبُ[1]، وفي "القاموسِ": الكهلُ مَنْ وَخَطَهُ الشَّيْبُ، (ورأيتُ لَهُ بجالة)[2]: أَوْ مَنْ جاوزَ الثَّلاثينَ أَوْ أربعًا وثلاثينَ إِلَى إِحْدَى وخمسينَ[3]).

(**والشُّبَّانَا**)، وفي الشَّرْحِ: (وقَدْ كنتُ في زمنِ الشَّبيبةِ وقفتُ عَلَى فصلٍ لبعضِ اللغويِّينَ ذُكِرَ فِيهِ صفاتُ الإنسانِ الَّتِي تختصُّ بإطلاقِها عليهِ بحسبِ الأزمنةِ المختلفةِ، فقلتُ ناظمًا لَهَا:

أَصِخْ لصفاتِ الآدميِّ وضبطِها ... النَّحويِّ فِيهَا كُلُّ معنًى بديعَا
جنينٌ إِذَا مَا كانَ في بطنِ أُمِّهِ ... ومِنْ بَعْدُ يُدْعَى بالصَّبِيِّ رَضِيعَا
وإِنْ فَطموهُ فالغلامُ لسبعةٍ ... كَذَا يافعًا للعَشْرِ، قُلْهُ مُطِيعَا
إِلَى خمسَ عشرةَ بالحَزَوَّرِ سَمِّهِ ... لِتُحْسِنُ فِيمَا تجتنيهِ صَنِيعَا
كذاكَ إِلَى خمسٍ وعشرينَ حِجَّةً ... فَتًى قَدْ دَعاهُ الفاضلونَ بَدِيعَا
صُمُلًّا لحدِّ الأربعينَ، وبعدَهُ ... بكَهْلٍ لَدَى الخمسينَ فارعٌ سِمِّيعَا
وشَيْخًا إِلَى حَدِّ الثَّمانينَ فَارْعَهُ ... بِهَا ثُمَّ هِمَّا للمَمَاتِ رجيعَا.

انتهى. ومعنَى البيتِ: الاستعانةُ بِهِمْ مُوجِبٌ إسراعَ كهولِهم وشُبَّانِهم إِلَى الإعانةِ[4]).

(**وقولِهِ**:

وأَجَبْتُ قَائِلَ كيفَ أَنْتَ؟ بِصَالِحٍ ... حَتَّى مَلِلْتُ ومَلَّنِي عُوَّادِي[1])

---

(١) ٣/١١٦٦.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) القاموس ١/١٠٥٤، والمنصف ٢/٣٩٧.

(٤) تحفة الغريب ١/١٧٩، ١٨٠.

(١) من الكامل، بلا نسبة، في: شرح التَّسهيل ٢/٩٨، وشرح ابن الناظم ١/٥٣٢، وارتشاف الضرب ٤/٢١٣٠، وتمهيد القواعد ٣/١٥٥١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٧.

("مَلِلْتُ": -عَلَى وزنِ "عَلِمْتُ"- بمعنَى: سَئِمْتُ، والمصدرُ: المَلَلُ والملالةُ، كالسَّأمِ والسَّآمةِ.

(ومَلِّنِي عُوَّادِي) -بتشديدِ الواوِ-: جمعُ عائدٍ، مِنَ العيادةِ، وهِيَ زيارةُ المريضِ. وفِي الشَّرْحِ: وليسَ بخافٍ عنكَ أَنَّهُ لَا يَنبغي أَنْ يُعَدَّ هذانِ البيتانِ مِنْ قبيلِ مَا هُوَ بصددِهِ؛ لأَنَّ الجُمَلَ الَّتِي أُضيفَ إِلَيْهَا كُلٌّ مِنْ "قول" و"قائل" مرادٌ بِهَا لفظُها فِي حكمِ المفردِ، وليسَ الكلامُ فِيهِ[1]).

وقالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الكلامَ ليسَ فِيهِ، بَلِ الكلامُ فِيمَا هُوَ أعمُّ مِنْهُ[2]).

(والجملةُ الخامسةُ: الواقعةُ بعدَ "الفاءِ" أَوْ "إِذَا" جوابًا لشرطٍ جازمٍ؛ لأَنَّها لَمْ تُصَدَّرْ بمفردٍ يقبلُ الجَزْمَ لفظًا كَمَا في قَوْلِكَ: "إِنْ تَقُمْ أَقُمْ"، أَوْ محلًّا كَمَا في قَوْلِكَ: إِنْ جِئْتَنِي أَكرمتُكَ).

(مثالُ المقرونةِ بالفاءِ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ ﴿١٨٦﴾﴾[3]؛ ولِهَذَا قُرِئَ بجزمِ "يَذَر" عطفًا عَلَى المحلِّ[4]).

(ومثالُ المقرونةِ بِـ"إِذَا": ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[5]).

فِي الشَّرْحِ: (الَّذِي يظهرُ لِي -كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الجملةِ الخامسةِ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا-: أَنَّ جملةَ الجزاءِ لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ مطلقًا، سواءٌ اقترنتْ بالفاءِ أَوْ لَمْ تقترنْ، وسواءٌ كانتْ جوابًا لشرطٍ جازمٍ أَوْ جوابًا لشرطٍ غيرِ جازمٍ؛ لأَنَّ الجملةَ إِنَّمَا تكونُ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ؛ إِذَا صَحَّ وقوعُ المفردِ فِي محلِّها، والجرُّ لَا يكونُ إِلَّا جملةً، ولَا يصحُّ وقوعُهُ مفردًا أصلًا؛

(١) تحفة الغريب ١/١٨٠.

(٢) المنصف ٢/٣٩٧.

(٣) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٤) معاني الفراء ١/٨٦، والحجة في القراءات السبع ١/١٦٧، ومعاني القراءات ١/٤٣١.

(٥) سورة الروم: ٣٦.

ضرورةَ أَنَّ حرفَ الشَّرْطِ لَا يدخلُ إِلَّا عَلَى جملتينِ؛ دالًّا عَلَى انعقادِ السَّببيَّةِ أَوِ اللزومِ بَيْنَهُمَا؛ فيكونُ مضمونُ أُولاهما سببًا فِي وقوعِ مضمونِ الثَّانيةِ، أَوْ فِي الإخبارِ بِهَا، أَوْ يكونُ مضمونُ الثَّانيةِ أَنَّ مَا لمضمونِ الأُولى عَلَى مَا اختارَ بعضُهم، وكانَ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى جعلِ جملةِ الجوابِ – فِيمَا ذكرَهُ المصنِّفُ– ذاتَ محلٍّ؛ هُوَ المحافظةُ عَلَى توفيرِ مَا تقتضيهِ أداةُ الشَّرْطِ من الجَزْمِ، إِمَّا لفظًا أَوْ محلًّا، وجوابُهُ أَنَّ توفيرَ ذلكَ إِنَّمَا يصحُّ فِيمَا قَبْلَهُ، والجملةُ ليستْ قابلةً هُنَا بذلكَ، لَا بحسبِ اللَّفْظِ، وهُوَ ظاهرٌ ولَا بحسبِ المحلِّ؛ إِذْ ليستْ واقعةً موقعَ المفردِ كَمَا قَدَّمناهُ، ثُمَّ الَّذِي فِي كلامِ الجماعةِ أَنَّ المحلَّ فِي جوابِ الشَّرْطِ الجازمِ محكومٌ بِهَا بمجموعُ الفاءِ ومَا بعدَها، وقَدْ صَرَّحَ المصنِّفُ بِهِ قبلَ هَذَا فِي الثَّالثِ من التَّنبيهاتِ الَّتِي ذكرَها عقيبَ الكلامِ عَلَى الجملةِ الابتدائيَّةِ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا؛ [٢٩٣/أ] حيثُ حَكَى عَنِ المبرِّدِ فِي نحوِ: "إِنْ قمتُ أقومُ" أَنَّهُ عَلَى إضمارِ الفاءِ، فقالَ: وعَلَى قولِ المبرِّدِ: يَنبغي أَنْ يجوزَ الرَّفْعُ بالعطفِ عَلَى لفظِ الفعلِ، والجَزْمُ بالعطفِ عَلَى محلِّ الفاءِ المقدَّرةِ ومَا بعدَها، وصَرَّحَ بِهِ أيضًا فِيمَا يَأْتِي قريبًا؛ حيثُ قالَ: وقِيلَ: عَلَى عطفٍ عَلَى محلِّ الفاءِ ومَا بعدَها، (وهُوَ أصدقُ، بَلْ هُوَ مصرِّحٌ فِي أقسامِ العطفِ مِنَ البابِ الرَّابعِ بِأَنَّ هَذَا قولُ الجميعِ –وسَيأتي الكلامُ عليهِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: ((وأقولُ: يُحملُ كلامُهُ هُنَا)[2] عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي تلكَ المواضعِ بأَنْ يكونَ مرادُهُ بالجملةِ الواقعةِ –بعدَ "الفاءِ" و"إِذَا"– مجموعَ الجملةِ و"الفاءِ" أَوْ "إِذَا"[3])، ثُمَّ فِي الشَّرْحِ:

(وهَذَا الَّذِي ذكرَهُ الجماعةُ رُبَّمَا يُتخيَّلُ عَلَى مَا فِيهِ؛ وذلكَ لأَنَّ الفاءَ ومَا بعدَها لَوْ وقعتْ موقعًا بِهِ مَا هُوَ مصدَّرٌ بمضارعٍ لجُزِمَ؛ فيُحكَمُ عَلَى المجموعِ بِأَنَّهُ فِي محلِّ جزمٍ –بِهَذَا الاعتبارِ–، وهُوَ معترَضٌ بِأَنَّ المضارعَ المجزومَ لَمْ يقعْ وحدَهُ موقعَ الفاءِ ومَا بعدَها، وإِنَّمَا الواقعُ مجموعُ الجملةِ الَّتِي هِيَ صدرُها، ولَوْ كانَ المرادُ بالمفردِ مَا يظهرُ فِيهِ الإعرابُ غيرَ ملاحظٍ فِيهِ مَا يصحبُهُ؛ للزمَ الحكمُ عَلَى كثيرٍ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا بالإجماعِ مثلَ: "إِذَا قامَ زيدٌ فَهُوَ مكرَمٌ"، مَعَ أَنَّهَا يمكنُ أَنْ تُصدَّرَ بمضارعٍ مرفوعٍ، فنقولَ: "إِذَا قامَ زيدٌ أُكرمُهُ"، فَلَوْ اعتُبِرَ مَا تقدَّمَ؛ للزمَ أَنْ تكونَ

(١) تحفة الغريب ١/١٨١.

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٢/٣٩٨.

هذهِ الجملةُ ذاتَ محلٍّ -وهُوَ باطلٌ-؛ وعَلَى ذلكَ فَقِسْ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: إذَا كانَ المرادُ بالمفردِ مَا يظهرُ فِيهِ الإعرابُ الَّذِي يقتضيهِ العاملُ السَّابقُ غيرَ ملاحظٍ فِيهِ مَا يصحبُهُ لَمْ يُرَدَّ عليهِ هَذَا الَّذِي أوردَهُ[2]).

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وأَمَّا مَا قَالَهُ المصنِّفُ هُنَا مِنْ أَنَّ الجَزْمَ محكومٌ بِهِ لِمَا بعدَ الفاءِ؛ فَلَا وجهَ لَهُ؛ فَإِنَّ الجَزْمَ لَا يحلُّ في هَذَا الموضعِ، وكيفَ وهذهِ الفاءُ مانعةٌ مِنْ جزمِ مَا بعدَها[3]). وقالَ الزَّمخشريُّ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾[4]: إنَّ "تكفر" قُرِئَ بالنُّونِ؛ عطفًا عَلَى محلِّ مَا بعدَ الفاءِ؛ عَلَى أَنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَيْ: "ونحنُ نُكَفِّرُ"، أَوْ عَلَى أَنَّهُ جملةٌ مِنْ فعلٍ وفاعلٍ مبتدأه، ومجزومًا عاطفًا عَلَى محلِّ الفاءِ؛ لأَنَّهُ جوابُ الشَّرْطِ[5]. إلَى هُنَا كلامُهُ، فجعلَ المحلَّ في حالةِ الجَزْمِ محكومًا بِهِ بمجموعِ الفاءِ ومَا دخلتْ عليهِ، وفِيهِ مَا مَرَّ، وأَمَّا جَعْلُهُ مَا بعدَ الفاءِ في محلِّ رفعٍ؛ فمشكلٌ أيضًا؛ إذِ الجملةُ المرفوعةُ المحلِّ إنَّمَا تكونُ خبرًا، أَوْ تابعةً لمرفوعٍ أَوْ مبتدأً، أَوْ فاعلًا -عَلَى الخلافِ في الأخيرينِ-، ولَا شيءَ مِنْ ذلكَ يمكنُ اعتبارُهُ هَهنا.

فَإِنْ قلتَ: يحتملُ أَنْ يكونَ (خيرٌ)[6] مبتدإٍ محذوفٍ، أَيْ: "فإخفاؤُكم هُوَ خيرٌ لَكُمْ"؛ فَلِهَذَا حُكِمَ في محلِّها بالرَّفْعِ.

قلتُ: كلامُهُ ظاهرُهُ أَنَّ الضَّميرَ عائدٌ إلَى الإخفاءِ المفهومِ مِنَ الفعلِ؛ وذلكَ أَنَّهُ قالَ: "فَهُوَ خيرٌ لَكُمْ"، ولَمْ يردْ عَلَى ذلكَ، فظاهرُهُ أَنَّهُ ليسَ ثَمَّ شيءٌ محذوفٌ، ولَوْ سُلِّمَ كونُ هذهِ الجملةِ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ كَمَا ذكرَهُ السَّائلُ، والتَّقديرُ كَمَا تقدَّمَ؛ لَمْ يصحَّ عطفُ "نكفر"

(١) تحفة الغريب ١/١٨١، ١٨٢.

(٢) المنصف ٢/٣٩٨.

(٣) تحفة الغريب ١/١٨٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٧١.

(٥) الكشاف ١/٣١٦.

(٦) سقط من الأصل.

عليهِ؛ لعدمِ الرَّابطِ، وتقديرُهُ لَهُ تكلُّفٌ لَا داعيَ إلَيْهِ. واعلمْ أَنَّ بعضَ أصحابِنا البصريِّينَ حاولَ الجوابَ عَنْ هَذَا الإشكالِ الَّذِي أوردتَهُ عَلَى ادِّعائهم كونَ الجملةِ الجزائيَّةِ ذاتَ محلٍّ، بِأَنْ قالَ: كأَنَّ هَذَا نشأَ مِنْ أَنَّ معنَى قولِهم: الجملةُ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ هِيَ الَّتِي يحلُّ المفردُ محلَّها أَنَّهُ لَوْ أُتَى بمفردٍ موضعَ تلكَ الجملةِ؛ بقيَ التَّركيبُ بحالِهِ صحيحًا، كَقَوْلِكَ في "جاءَ زيدٌ يضحكُ" و"ضاحكًا"، وليسَ هَذَا معنَى كلامِهم، وإلَّا لتخلَّفَ في المحكيَّةِ مَعَ القولِ والمعلَّقِ عَنْهَا، وإنَّمَا معناهُ أَنَّهُ يحلُّ محلَّها المفردُ مَعَ تفسيرِ التَّركيبِ تفسيرَ "إمَّا" أَوْ مِنْ غيرِ تغيُّرٍ، أَعني: أَنَّهُ لَا يُشترطُ بقاءُ الكلامِ عَلَى حالِهِ -وهِيَ هُنَا كذلكَ-، فَإِذَا قلتَ: "إنْ جاءَ زيدٌ فَهُوَ مكرمٌ"؛ كانَ معناهُ: "إكرامُ زيدٍ مرتَّبٌ عَلَى مجيئِهِ فِيمَا يَأْتِي". هَذَا كلامُهُ. قلتُ: ظَنُّهُ أَنَّ منشأَ الإشكالِ مَا ذَكَرَهُ ليسَ بظنٍّ صادقٍ؛ لتصريحِهم بِأَنَّ كُلَّ جملةٍ ذاتِ محلٍّ لابدَّ مِنْ صِحَّةِ حلولِ المفردِ محلَّها، وكلٌّ مِنْ خبرِ المبتدإِ والحالِ والنَّعْتِ -وغيرِهِ مِمَّا حَكموا عَلَى الجملةِ فِيهِ بِأَنَّهَا ذاتُ محلٍّ- يصحُّ وقوعُهُ مفردًا، وليسَ النَّظَرُ إلَى خصوصيَّةِ التَّركيبِ وصِحَّةِ بقائِهِ عَلَى حالِهِ ملاحظًا. وأَمَّا قَوْلُهُ: "وإلَّا لَتخلَّفَ في المحكيَّةِ مَعَ القولِ والمعلَّقِ عَنْهَا"؛ فَفِيهِ إدخالُ اللَّامِ عَلَى جوابِ "إنْ" الشَّرْطيَّةِ -وقَدْ علمتَ مَا فِيهِ-، وهَذَا مبنيٌّ عَلَى مَا ظَنَّهُ -وقَدْ فهمتَ [٢٩٣/ب] مَا فِيهِ-، وعَلَى مَا قرَّرناهُ مِنْ أَنَّهُ لابدَّ مِنْ صحَّةِ وقوعِ المفردِ في موضعِ الجملةِ ذاتِ المحلِّ؛ لَا يتخلَّفُ في المحكيَّةِ، ولَا في المعلَّقِ عَنْهَا؛ وذلكَ لأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مفعولٌ بِهِ، وهُوَ يقعُ مفردًا -بِلَا شكٍّ-؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقولُ: "قلتُ كلامًا وعرفتُ زيدًا"، وأَمَّا مَا تصلَّفَ بِهِ مِنْ فهمِ كلامِهم عَلَى الوجهِ الَّذِي (قَرَّرَهُ؛ فَمُفْضٍ إلَى كونِ كُلِّ واحدةٍ مِنْ جملتَي الشَّرْطِ والجزاءِ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ دائمًا، وهُوَ باطلٌ قطعًا، بَلْ مفضٍ إلَى كُلٍّ مِنْهُمَا الرَّفْعُ، ولَا ريبَ في)[1] اختلالِهِ.

فَإِنْ قلتَ: إِذَا كانَ الأمرُ عَلَى مَا احترتَهُ مِنْ أَنَّ جملةَ الجزاءِ لَا محلَّ لَهَا؛ أشكلَ جزمُ الفعلِ مِنْ نحوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾[1]، وقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2] فَمَا توجيهُهُ؟

(١) طمس في "س".

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٧١.

قلتُ: يحتملُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّهُ مجزومٌ بحرفِ شرطٍ مقدَّرٍ؛ حُذِفَ لدلالةِ مَا تقدَّمَ عليهِ، أَيْ: "يفعلُ ذلكَ يذرُهم وإِنْ تَفعلوا ذلكَ نكفِّرْ عنكم"، فالمعطوفُ هُوَ جملةُ الشَّرْطِ والجزاءِ جميعًا، لَا فعلُ الجزاءِ وحدَهُ، حَتَّى يقالَ: جُزِمَ عطفًا عَلَى المحلِّ. فتأمَّلْهُ[1]).

(والفاءُ المقدَّرةُ كالموجودةِ، كَقَوْلِهِ:

مَــنْ يَفْعَــلِ الحَسَــنَاتِ اللهُ يَشْــكُرُها .....[2])

(هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... والشَّــرُّ بالشَّــرِّ عنــدَ اللهِ مِــثْلَانِ

وقَدْ أنشدَ هَذَا الصدرَ في آخرِ الكلامِ عَلَى الجملةِ الخامسةِ الَّتِي نحنُ نتكلَّمُ فِيهَا، وأَنشدَهُ أيضًا في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "أَمَّا" -بالفتحِ والتَّشديدِ- وفي فصلِ "إِذَا"، وأَنشدَهُ أيضًا في البابِ الخامسِ في تراجمِ الحروفِ؛ حيثُ ترجمَ عَلَى حذفِ فاءِ الجوابِ، وأنشدَ العَجُزَ المذكورَ في ترجمةِ الأمورِ الَّتِي يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ مِنَ البابِ الأَوَّلِ[3]).

(ومِنْهُ عندَ المبرِّدِ، نحوُ: "إِنْ قمتَ أقومُ"[4]، وقولُ زهيرٍ:

وإِنْ أتــاهُ خَلِيــلٌ يَــوْمَ مَسْــأَلَةٍ.... يَقُــولُ: لَا غَائِــبٌ مَــالِي ولَا حَــرِمُ[1])

(وهُوَ -هُنَا- الفقيرُ المختلُّ الحالُ، وليسَ المرادُ بِهِ الصَّديقَ، **(يومَ مسألةٍ)**: مصدرُ سألَ،

---

(١) تحفة الغريب ١/١٨٣، ١٨٤.

(٢) من البسيط، للحطيئة، وهو في: الكتاب ٣/٦٥، والمقتضب ٢/٧٢، والخصائص ٢/٢٨٣، وشرح المفصل ٥/١٠٩، والمقاصد النحوية ١/٥٦٢.

(٣) تحفة الغريب ١/١٨٤، ١٨٥.

(٤) المقتضب ٢/٧٠.

(١) من البسيط، في ديوانه ١١٥، وهو في: الكتاب ٣/٦٦، والأصول ٢/١٩٢، وتهذيب اللغة ٦/٣٠٢، والمحكم ٤/٥١٥، وهمع الهوامع ٢/٥٥٧.

يقولُ: سألَ سؤالًا ومسألةً، ويُرْوَى "مسغبة" موضعَ "مسألة"، وعَلَى هَذَا أَنشدَهُ الجوهريُّ[1]، والمسغبةُ: المجاعةُ، **(يقولُ: لَا غائبٌ مَالي ولَا حَرِمُ)** -بفتحِ الحاءِ المهملةِ وكسرِ الرَّاءِ-: مصدرٌ كالحرمانِ، ومعناهُ: المنعُ، وهُوَ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ، أَيْ: لَا غائبٌ مَالي ولَا عِنْدِي حرمانٌ"، ويحتملُ أَنْ يكونَ معطوفًا عَلَى خبرِ "مَالِي"، عَلَى تأويلِهِ باسمِ المفعولِ، أَوْ عَلَى حذفِ مضافٍ، كَمَا مَرَّ، والعطفُ عَلَى هَذَا وعَلَى الأَوَّلِ: إِمَّا مِنْ عطفِ الجُمَلِ والمفرداتِ، ولَا يَنبغي جعلُ "حرم" عَلَى تقديرِ أَنَّهُ خبرٌ عَنِ المالِ أَوْ معطوفٌ عَلَى خبرِهِ باقيًا عَلَى مصدريَّتِهِ؛ مرادٌ بِهِ المبالغةُ مِنْ غيرِ تأويلٍ ولَا حذفٍ، كَمَا فِي قَوْلِهَا: "فَإِنَّمَا هِيَ إقبالٌ وإدبارٌ"؛ لأَنَّ مقامَ المدحِ يأباهُ؛ إِذْ لَا يلزمُ مِنْ نفيِ الحرمانِ البليغِ نفيُ مطلقِ الحرمانِ، والثَّاني هُوَ المطلوبُ.

وفِي الشَّرْحِ: ولكَ فِي قولِ زهيرٍ الرَّفْعُ عطفًا عَلَى المضافِ مِنْ قَوْلِهِ: نحوَ: "إِنْ قمتَ أقومُ"، والجرُّ عطفًا عَلَى المضافِ إِلَيْهِ[2]).

(وهُوَ أحدُ الوجهينِ عندَ سيبويهِ[3]).

فِي الشَّرْحِ: (الضَّميرُ مِنْ قَوْلِهِ، وهُوَ راجعٌ إِلَى جعلِ مثلِ الجملةِ المذكورةِ جوابًا مقرونًا بالفاءِ مقدَّرةً، وهَذَا الوجهُ سكتَ المصنِّفُ عَنْ نقلِهِ عَنْ سيبويهِ فِيمَا تقدَّمَ؛ حيثُ تعرَّضَ إِلَى هذهِ المسألةِ بعدَ الجملةِ الابتدائيَّةِ فِي ثالثِ التَّنبيهاتِ الَّتِي عندَهُ لمَا جَرَى فِيهِ مِنَ الجملةِ خلافَ مستأنفٍ أم لَا؟[4])

(والوجهُ الآخَرُ أَنَّهُ عَلَى التَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ فيكونُ دليلُ الجوابِ لَا عينُهُ؛ وحينئذٍ: فَلَا يُجزمُ مَا عُطِفَ عليهِ).

(لأَنَّ الفعلَ مرفوعٌ لفظًا، وليسَ فِي محلِّ جزمٍ؛ فَلَا سبيلَ إِلَى جزمِ مَا يُعْطَفُ عليهِ.

فَإِنْ قلتَ: "مَا هذهِ الفاءُ مِنْ قَوْلِهِ: "فَلَا يجزمُ"؟

---

(١) ينظر: الصِّحَاح ٤/١٦٨٨.

(٢) تحفة الغريب ١/١٨٥.

(٣) الكتاب ٣/٦٨.

(٤) تحفة الغريب ١/١٨٦.

قلتُ: الفاءُ الدَّاخلةُ عَلَى جوابِ الشَّرْطِ؛ وذلكَ لإجراءِ الظَّرْفِ مجرَى كلمةِ الشَّرْطِ، كَمَا ذكرَ سيبويهِ في نحوِ: "زيدٌ حينَ لقيتُهُ فَأَنَا أُكرمُهُ" -عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الرَّضِيُّ[1] وغيرُهُ-.

فَإِنْ قلتَ: لكنَّ هذهِ الجملةَ فعليَّةٌ، تصلحُ أَنْ تُجعلَ شرطًا؛ فتمتنعَ الفاءُ.

قلتُ: هِيَ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، أَيْ: فَهُوَ لَا يجزمُ مَا يُعطفُ عليهِ، والجوابُ اسميَّةٌ عَلَى حَدِّ مَا قالوهُ في: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2]).

(ويجوزُ أَنْ يفسَّرَ ناصبًا لِمَا قبلَ الأداةِ، نحوَ: زيدًا إِنْ أَتاني أُكْرِمْهُ)؛ لأَنَّهُ قَدْ فرضَ أَنَّ هَذَا الفعلَ المرفوعَ ليسَ في مركزِهِ الأصليِّ؛ فانتفَى المحذورُ المانعُ مِنَ التَّفسيرِ، وهُوَ عملُ مَا بعدَ أداةِ الشَّرْطِ فِيمَا قبلَها؛ إِذِ المفسِّرُ هُنَا ليسَ بعدَ الأداةِ [٢٩٤/أ] البتَّةَ، بَلْ هُوَ واقعٌ قبلَها -تقديرًا-، وهاتانِ المسألتانِ المترتِّبتانِ عَلَى الخلافِ بينَ سيبويهِ والمبرِّدِ -منعًا وجوازًا-، وقَدْ أسلفَ المصنِّفُ ذِكْرَهما في أوائلِ الكلامِ عَلَى الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ في ثالثِ التَّنبيهاتِ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَيْهَا آنفًا[3].

(ومنعَ المبرِّدُ تقديرَ التَّقديمِ محتجًّا بِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا حَلَّ في موضعِهِ لَا يُنْوَى بِهِ غيرُهُ؛ وإِلَّا لجازَ "ضربَ غلامُهُ زيدًا"[4]).

(يَعني: واللازمُ باطلٌ عندَ سيبويهِ، وغيرِهِ من الجمهورِ، بيانُ الملازمةِ أَنْ يقعَ هَذَا التَّركيبُ مبنيًّا عَلَى أَنَّ الفاعلَ وقعَ في موضعِهِ مقدَّمًا عَلَى المفعولِ، وَقَدِ التبسَ بضميرٍ يعودُ إِلَيْهِ، فجوازُ هَذَا التَّركيبِ ملزومٌ بجوازِ عَوْدِ الضَّميرِ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وهُوَ باطلٌ، فَلَوْ جازَ فِيمَا وقعَ في موضعِهِ أَنْ يُنْوَى بِهِ غيرُ ذلكَ الموضعِ؛ لأمكنَ انتفاءُ المانعِ المذكورِ بِأَنْ يُنْوَى بالفاعلِ تأخُّرُهُ عَنِ المفعولِ؛ فينتفيَ عودُ الضَّميرِ إِلَى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً؛ فيزولَ المانعُ المذكورُ بِأَنْ يُنْوَى بالفاعلِ تأخُّرُهُ (عَنِ المفعولِ؛ فيجوزَ التَّركيبُ. ولَمْ يقلْ بِهِ سيبويهِ ولَا غيرُهُ مِنَ الجمهورِ.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/٤٧٥.

(٢) سورة المائدة ٩٥، تحفة الغريب ١/١٨٦.

(٣) تحفة الغريب ١/١٨٦،١٨٧.

(٤) ينظر: المقتضب ٢/٦٩.

قلتُ: وهَذَا في الحقيقةِ غيرُ واردٍ عَلَى سيبويهِ؛ لأَنَّ لَهُ أَنْ يمنعَ "أَنْ أقومَ" مِنْ)[1] قولِكَ: "إنْ قمتَ أقومُ" واقعًا في موضعِهِ؛ إذْ لَوْ كانَ كذلكَ؛ لجُزِمَ، وتقديرُ الفاءِ المانعةِ مِنَ الجَزْمِ عَلَى خلافِ الأصلِ لَا سِيَّمَا وتقديرُهما يُوجِبُ تقديرَ مبتدإٍ يكونُ "أقومُ" خبرًا عَنْهُ؛ لتكونَ الجملةُ اسميَّةً؛ حَتَّى تفتقرَ إِلَى تقديرِ الفاءِ.

فَإِنْ قلتَ: وتأخيرُ الشَّيْءِ عَنْ محلِّهِ عَلَى خلافِ الأصلِ؛ فَهُوَ مشتركُ الإلزامِ.

قلتُ: لكنْ يترجَّحُ مذهبُ سيبويهِ بالتزامِ العربِ مثلَ هَذَا التَّركيبِ؛ كونَ الشَّرْطِ ماضيًا، وهُوَ آيةُ كونِ الجوابِ محذوفًا.

فَإِنْ قلتَ: هَلْ مَا اختُلِفَ فِيهِ عندَ سيبويهِ والمبرِّدِ، ومِنْ توجيهِ هذهِ المسألةِ ثابتًا مَعَ جوازِها في الاختيارِ؟ أَوْ هُوَ مَعَ القولِ باختصاصِها بالضَّرورةِ؟

قلتُ: صَرَّحَ بعضُ المتأخِّرينَ بِأَنَّ الآيةَ عَلَى جوازِها في السَّعَةِ، وصَرَّحَ بعضُهم بأَنَّهَا لَا تجوزُ إِلَّا في الضَّرورةِ، وظاهرُ كلامِ آخرينَ -مِنْهُمْ ابنُ الحاجبِ[2]- جوازُ المسألةِ، لَا عَلَى أَنَّ المرفوعَ مؤخَّرٌ مِنْ تقديمٍ، كَمَا يقول سيبويهِ، ولَا عَلَى إضمارِ الفاءِ كَمَا يقولُ المبرِّدُ عَلَى أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا كانَ ماضيًا ووقعَ الجزاءُ مضارعًا؛ فلكَ فِيهِ الوجهانِ -الرَّفْعُ والجَزْمُ-، أَمَّا الجَزْمُ فظاهرٌ، وأَمَّا الرَّفْعُ فقالَ الرَّضِيُّ: هُوَ لأحدِ الوجهينِ؛ إِمَّا لكونهِ في نِيَّةِ التَّقديمِ، وإِمَّا لنيَّةِ الفاءِ قبلَ الفعلِ، قالَ: وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ كلامَنا في حالِ السَّعَةِ، وهذانِ الوجهانِ مختصَّانِ بالضَّرورةِ، قالَ: والأَولى أَنْ يقالَ: بغيرِ عملِ "إنْ"؛ فضعفتْ هذهِ الصُّورةُ عَنْ جزمِ الجوابِ؛ بحيلولةِ الماضِي بَيْنَهُمَا وبينَهُ غيرَ معمولٍ فِيهِ، فلمَّا لَمْ يَعملْ في الجزاءِ؛ فتكونُ الأداةُ جازمةً لشيءٍ واحدٍ، وهُوَ الشَّرْطُ، تقديرُ (الكلامِ)[3]: بجزمِ سائرُ الجوازمِ شيئًا واحدًا كَـ:"لَمْ"، و"لَمَّا"، و"لامِ الأمرِ" و"لامِ النَّهيِ"[1]. هَذَا كلامُهُ.

قلتُ: وهُوَ مِمَّا يُؤْنِسُكَ، ويكسرُ سَوْرَةَ تَكبُّرِكَ؛ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ جملةَ الجوابِ لَا محلَّ لَهَا أصلًا؛

(١) طمس في "س".

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٨٩١، ٨٩٢.

(٣) سقط من الأصل.

(١) ينظر: شرح الكافية ٤/ ١٠٨.

إذْ غايةُ مَا يلزمُ عليهِ في بعضِ الصُّوَرِ كونُ حرفِ الشَّرْطِ إنَّمَا عملَ في شيءٍ واحدٍ -وهُوَ فعلُ الشَّرْطِ-، وليسَ بمستنكَرٍ؛ لِمَا تقدَّمَ.

ونقلَ الرَّضِيُّ عَنِ الكوفيِّينَ أَنَّ رفعَ الجوابِ في مثلِ: "إنْ قمتَ أقومُ" واجبٌ؛ لأَنَّ جزمَ الفعلِ عندَهم إنَّمَا هُوَ عَلَى الجوازِ؛ فَإِذًا لَمْ يَنجزمِ[1] الجوابُ. وفي كلامِ المصنِّفِ إدخالُ اللَّامِ عَلَى جوابِ "إنْ" الشَّرْطيَّةِ، وقَدْ مَرَّ التَّنبيهُ عليهِ غيرَ مَرَّةٍ[2]).

(وإِذَا خَلَا الجوابُ الَّذِي لَمْ يُجْزَمْ لفظُهُ مِنَ "الفاءِ" و"إِذَا" نحوَ: "إِنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو"؛ فمحلُّ الجَزْمِ محكومٌ بِهِ للفعلِ، لَا للجملةِ، وكَذَا القولُ في الشَّرْطِ).

(يَعني: أَنَّ المحلَّ فِيهِ للفعلِ، لَا للجملةِ، كَمَا أَنَّ المحلَّ في الجوابِ الَّذِي ليسَ بمقرونٍ بِـ"الفاءِ" ولَا بِـ"إِذَا" للفعلِ، لَا للجملةِ[3]).

(قِيلَ: ولِهَذَا جازَ نحوُ: إِنْ قامَ ويقعدَا أَخَوَاكَ" -عَلَى إعمالِ الأَوَّلِ-، ولَوْ كانَ محلُّ الجَزْمِ للجملةِ بأسرِها؛ لزمَ العطفُ عَلَى الجملةِ قبلَ أَنْ تكملَ. [٢٩٤/ب])

(يقعُ في بعضِ النُّسَخِ: "ويَقعدْ" -بإفرادِ الضَّميرِ-، وفي بعضِها: "ويَقعدَا" بتثنيتِهِ، وهُوَ الصَّوَابُ؛ لأَنَّ الكلامَ عَلَى إعمالِ الأَوَّلِ وإهمالِ الثَّاني؛ فيجبُ إضمارُ الفاعلِ في الفعلِ الثَّاني، وهُوَ هُنَا مثنًّى[4]).

وفي الشَّرْحِ: (يَعني: هَذَا القائلُ أَنَّ هَذَا يلزمُ، واللَّازمُ باطلٌ؛ لأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى شيءٍ إِلَّا بعدَ أَنْ يتمَّ قبلَ الإتيانِ بالعاطفِ.

قلتُ: وهُوَ منتقَدٌ مِن وجهينِ: أحدُهما: أَنَّ اللازمَ ليسَ بباطلٍ في "بابِ التَّنازعِ" -ومَا استدلَّ بِهِ مِنْهُ-. والثَّاني: أَنَّ قضيَّةَ هَذَا الاستدلالِ أَنْ يكونَ المعطوفُ المذكورُ ليسَ مِنْ عطفِ الجُمَلِ، بَلْ مِنْ عطفِ المفرداتِ؛ وحينئذٍ: يكونُ الفعلُ المجزومُ معطوفًا عَلَى الفعلِ المجزومِ محلًّا، وفاعلُ

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٨٩٠.

(٢) تحفة الغريب ١/١٨٧،١٨٨.

(٣) المنصف ٢/٤٠٠.

(٤) المصدر السابق.

هَذَا الفعلِ المجزومِ -وهُوَ ألفُ الاثنينِ- معطوفٌ عَلَى الفاعلِ الواقعِ بعدَهُ -وهُوَ "أخواكَ"-، فَقَدْ وقعَ هَذَا القائلُ فِيمَا فرَّ مِنْهُ، وكأَنَّ المصنِّفَ لَمْ يرتضِ هَذَا الدَّليلَ لِمَا ذكرناهُ، أَوْ لغيرِهِ؛ فأوردَهُ عَلَى سبيلِ الحكايةِ بصيغةٍ تُشْعِرُ بالتَّمريضِ[1]).

(تنبيهٌ):

(قرأَ غيرُ أَبِي عمرٍو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[2] بالجَزْمِ[3])

(قَيَّدَ بغيرِ أَبِي عمرٍو؛ لأَنَّ أَبَا عمرٍو قرأَ بالنَّصْبِ عطفًا عَلَى المنصوبِ وهُوَ "أَصَّدَّقَ".

وفِي الشَّرْحِ: فَإِنْ قلتَ: المنقولُ أَنَّ المصاحفَ اتَّفقتْ عَلَى كتابةِ هَذَا الحرفِ بدونِ "واوٍ"، فَمَا وَجْهُهُ؟

قلتُ: لعلَّها حُذفتِ اختصارًا فِي الخَطِّ، كَمَا وقعَ فِي كثيرٍ مِنَ المواضعِ، وإِنْ كانَ ذلكَ خارجًا عَنْ مصطلحِ أهلِ الخط، والفعلُ الصَّحيحُ ثابتٌ بهذهِ القراءةِ؛ فَلَا يعارضُهُ مثلُ هَذَا[4]).

(فقيلَ: عُطِفَ عَلَى مَا قبلَهُ؛ عَلَى تقديرِ إسقاطِ الفاءِ وجزمِ "أَصَّدَّق"، ويُسَمَّى "العطفَ عَلَى المعنَى")

(نظرًا إِلَى (أَنَّ (كونَ)[5] المعطوفِ عليهِ جوابًا، إِنَّمَا هُوَ مذهبٌ مِنْ حيثُ المعنَى، لَا مِنْ حيثُ اللَّفْظِ؛ لوجودِ الفاءِ المانعةِ مِنَ الجَزْمِ، فملاحظةُ إسقاطِها وجزمُ الفعلِ الواقعِ بعدَها عَلَى أَنَّهُ جوابٌ)[1] للتَّحضيضِ؛ أمرٌ منظورٌ فِيهِ إِلَى المعنَى[2]).

(ويقالُ لَهُ -في غيرِ القرآنِ-: العطفُ عَلَى التَّوَهُّمِ).

---

(١) تحفة الغريب ١/١٨٩.

(٢) سورة المنافقون: ١٠.

(٣) معاني القرآن (الفراء) ١/٨٧، والسبعة في القراءات ١/٦٣٧، والحجة للقراء السبعة ٢/٤٠١.

(٤) تحفة الغريب ١/١٨٩.

(٥) سقط من الأصل.

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/١٨٩، ١٩٠.

(يَعني: توهُّمَ مَا هُوَ موجودٌ ليسَ بموجودٍ، وإنَّمَا اجتنبتُ هذهِ العبارةَ في القرآنِ؛ رعايةً للأدبِ وتحفُّظًا مِنَ الإتيانِ بِمَا يُوهِمُ أمرًا غيرَ لائقٍ[1]).

(وقِيلَ: عُطِفَ عَلَى محلِّ الفاءِ ومَا بعدَها) (وهُوَ "أَصَّدَّقَ")[2]، وفي بعضِ النُّسَخِ: ("فأَصَّدَّق")[3]، **(ومحلُّهُ الجَزْمُ؛ لأَنَّهُ جوابُ التَّحضيضِ، ويُجزمُ بِـ"إنْ" مقدَّرةٍ)**

(وعَلَى هَذَا قولُ الأكثرينَ، ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ[4] أَنَّهُ جُزِمَ بنفسِ الطَّلَبِ لِمَا تضمَّنَهُ مِن معنَى "إنْ" الشَّرْطِيَّةِ، كَمَا أَنَّ أسماءَ الشَّرْطِ جَزمتْ بذلكَ، ومذهبُ السِّيرافيِّ والرَّازيِّ[5]

والفارسيِّ أَنَّهُ بالطَّلَبِ؛ لنيابتهِ مقامَ الجازمِ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ المقدَّرُ، كَمَا أَنَّ النَّصْبَ لِـ"ضربًا" في قَوْلِكَ: "ضربًا زيدًا"؛ لنيابتهِ عَنِ "اضربْ"، لَا لتضمُّنهِ معناهُ، وقَدْ مَرَّتِ المذاهبُ الثَّلاثةُ المذكورةُ مقرَّرةً في البابِ الأَوَّلِ في حرفِ اللَّامِ في أثناءِ الكلامِ عَلَى اللَّامِ العاملةِ للجزمِ[6]).

(وإنَّهُ كالعطفِ عَلَى ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾[1] بالجَزْمِ؛ وعَلَى هَذَا: فيُضافُ إِلَى الضَّابطِ المذكورِ أَنْ يقالَ: "أَوْ جوابَ طلبٍ")

(يَعني: وعَلَى هَذَا القولِ؛ يُتركُ الاقتصارُ عَلَى قولِنا: أَوَّلًا: الواقعةُ بعدَ الفاءِ أَوْ "إِذَا" جوابًا لشرطٍ جازمٍ، فيضافُ إِلَى الضَّابطِ المذكورِ، أَوْ جوابِ طلبٍ بالنَّصْبِ؛ عطفًا عَلَى قَوْلِهِ: في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٩٥.

(٥) هو: محمَّد بن عمر بن الحسن الرازي، أبو عبدالله فخر الدين، إمام مفسّر فقيه أصولي، وبرع في علوم الرياضيات والفيزياء، توفي سنة ٦٠٦هـ، من تصانيفه: مفاتيح الغيب، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/٢٤٨، والأعلام ٦/٣١٣.

(٦) تحفة الغريب ١/١٩٠.

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

ذلكَ الضَّابطِ بالشَّرْطِ الجازمِ[1]).

(**ولَا تُقَيَّدُ هذهِ المسألةُ**) -وهِيَ مسألةُ جوابِ الشَّرْطِ (**بالفاءِ**) الدَّاخلةِ عَلَى المضارعِ- منصوبةً بِـ"أَنْ" بعدَها؛ (**لأَنَّهم أَنشدوا عَلَى ذلكَ قَوْلَهُ:**

فَـــــأَبْلُوني بَلِيَّـــــتَكُمُ لَعَلِّـــــي أُصَـــــالِحُكُمْ وأَسْـــــتَدْرِجْ نَوَيَّـــــا[2])

(-وليسَ فِيهِ مضارعٌ منصوبٌ-، "فأَبلوني" -بهمزةِ قطعٍ- أَيْ: أَعْطُونِي مِنْ قَوْلِكَ: "أَبْلَيْتُهُ معروفًا" إِذَا أعطيتَهُ، "البليَّةُ": النَّاقَةُ الَّتِي كانتْ تُعْقَلُ فِي الجاهليَّةِ عندَ قبرِ صاحبِها، فَلَا تُعْلَفُ ولَا تُسْقَى حَتَّى تموتَ، أَوْ يُحْفَرُ لَهَا حفرةٌ وتُتْرَكُ فِيهَا إِلَى أَنْ تموتَ، و"أَستدرجْ" معناهُ: أُدْنِي عَلَى التَّدريجِ شيئًا فشيئًا، والاستدراجُ: إدناءُ الشَّيْءِ بعدَ شيءٍ، و"النَّوَيُّ": الجهةُ الَّتِي يَنويها المسافرُ، وأصلُ "نَوَيًّا": نَوَايَ" ولكنْ قَلَبَ الشَّاعِرُ الألفَ ياءً، وأَدْغَمَهَا فِي ياءِ الضَّميرِ -وهِيَ لغةُ "هُذيلٍ"، والشَّاعِرُ مِنْهُمْ-، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ فِي أقسامِ العطفِ؛ حيثُ [٢٩٥/أ] أعادَ إنشادَ هَذَا البيتِ هُنَاكَ، يقولُ: أَعطونِي ناقتَكم هذهِ لعلِّي أُصَالِحُكُمْ بإعطائي إيَّاها، وأُدْنِي جهةَ سَفَرِي الَّتِي أَقصدُها بركوبِي لَهَا[3]).

(**وقالَ أَبُو عليٍّ: عُطِفَ "أَستدرجْ" عَلَى محلِّ الفاءِ الدَّاخلةِ فِي التَّقدير عَلَى "لَعَلِّي" ومَا بعدَها. قلتُ: فكأَنَّ هَذَا هُنَا بمنزلةِ:**)

(**مَـــنْ يَفْعَـــلِ الحســـناتِ اللهُ يَشـــكرُها** .....)[1]

(**فِي بابِ الشَّرْطِ**).

(فَعُلِمَ بذلكَ أَنَّ هذهِ المسألةَ غيرُ مقيَّدةٍ بالفاءِ الدَّاخلةِ عَلَى المضارعِ المنصوبِ، وأَنَّ الحكمَ المذكورَ -وهُوَ المعطوفُ عَلَى محلِّ الفاءِ ومَا بعدَها- ثابتٌ مطلقًا، سواءٌ دخلتِ الفاءُ

(١) تحفة الغريب ١/١٩٠.

(٢) من الوافر، لأبي داوود الإيادي، في: ديوانه ١٨٣، والزاهر١/٢٨٨، والخصائص ١/١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٣٣٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٩، وللهذلي في مغني اللبيب ١/٦٢٠.

(٣) تحفة الغريب ١/١٩١.

(١) سبق تخريجه ص (٤٠٦).

عَلَى مضارعٍ منصوبٍ كَمَا فِي: "وأَصَّدَّقَ وأَكُنْ"، أَوْ دخلتْ عَلَى غيرِهِ كَمَا فِي هَذَا البيتِ؛ فَإِنَّهَا دخلتْ فِيهِ مقدَّرةً عَلَى جملةٍ اسميَّةٍ، لَا عَلَى مضارعٍ منصوبٍ.

قلتُ: لكنْ فِي -ادِّعَاءِ تقديرِ الفاءِ هُنَا- نظرٌ؛ وذلكَ لأَنَّ الطَّلَبَ لَا يلزمُ أَنْ يجابَ دائمًا حَتَّى يُتحمَّلَ فِي الاسميَّةِ الواقعةِ بعدَها فِي البيتِ عَلَى أَنَّهَا جوابٌ، بَلْ يجوزُ أَنْ تكونَ هذهِ الجملةُ استئنافًا بيانيًّا؛ وذلكَ أَنَّهُ لمَّا قالَ: "أَبلوني بليَّتكم" قُدِّرَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ تفعلُ ذلكَ؟ فقالَ: "لعلِّي أُصَالِحُكم".

فَإِنْ قلتَ: فيُشْكِلُ -إِذَنْ- جزمُ "أَستدرجْ"؛ إِذْ لَا مجزومَ قبلَهُ يُعْطَفُ عليهِ، لَا لفظًا وَلَا تقديرًا.

قلتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مجزومٌ، بَلْ هُوَ مرفوعٌ، والجملةُ هذهِ معطوفةٌ عَلَى خبرِ "لعلَّ"، وهِيَ "أُصالِحُكم"، وتسكينُهُ للتَّخفيفِ، (لَا للجزمِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ﴾[1] - بسكونِ الرَّاءِ- عَلَى قراءةِ[2] أَبِي عمرٍو)[3].

(وبَعْدُ، فالتَّحقيقُ أَنَّ العطفَ في البابِ مِنَ العطفِ عَلَى المعنَى؛ لأَنَّ المنصوبَ بعدَ الفاءِ في تأويلِ الاسمِ؛ فكيفَ يكونُ هُوَ والفاءُ في محلِّ الجَزْمِ؟ -وسأوضِّحُ ذلكَ في أقسامِ العطفِ-.)

وقَدْ سبقَ نظيرُ قَوْلِهِ: ("وبَعْدُ، فالتَّحقيقُ" قرأتُ وتكلَّمتُ عليهِ فِي حرفِ الفاءِ مِنَ البابِ الأَوَّلِ، والتَّقديرُ: وأقولُ -بعدَ ذلكَ-: تنبيهٌ؛ فالتَّحقيقُ كَذَا"، ومعنَى كلامِهِ أَنَّ العطفَ فِيمَا نحنُ فِيهِ مِنْ قبيلِ العطفِ عَلَى المعنَى؛ وذلكَ لأَنَّ "أَنَّ" المقدَّرةَ وصِلَتَها معطوفٌ عَلَى مصدرٍ متصيَّدٍ مِنَ الفعلِ السَّابقِ فِي جملةِ الطَّلَبِ،" أَيْ: لَوْلَا يكونُ تأخيرٌ مِنْكَ فيصدُقُ مِنِّي"، وإِذَا كانَ كذلكَ فكيفَ يكونُ هُوَ والفاءُ فِي محلِّ الجَزْمِ -وقَدْ علمتَ (أَنَّهُ لَا مجزومَ عَلَى هَذَا التَّقديرِ، لَا لفظًا وَلَا محلًّا-؟

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٢) معاني القرآن (الفراء) ١/٣٥٠، وتأويل مشكل القرآن ١/١٥٤، والسبعة في القراءات ١/٢٦٥.

(٣) سقط من "س"، تحفة الغريب ١/١٩١،١٩٢.

قلتُ: وقَدْ سبقَ في البابِ الأَوَّلِ في حرفِ الفاءِ)[1] أَنَّ الفاءَ المنصوبَ مَا بعدَها، منصوبٌ بِأَنْ مضمرةٌ، وأَنَّهَا مَعَ صلتِها في موضعِ رفعٍ (كَمَا تَوَهَّمَهُ حَتَّى يستشكلَ)[2]، وإِنَّمَا الجَزْمُ لمحكومٍ بالابتداءِ والخبرِ محذوفٌ عَلَى مَا حَقَّقَهُ الرَّضِيُّ[3]، فَالَّذِي في محلِّ (الجَزْمِ ليسَ الفاءَ والاسمَ الفردَ -كَمَا تَوَهَّمَهُ- وإِنَّمَا الجَزْمُ محكومٌ بِهِ لمحلِّ الفاءِ ومَا بعدَها، وهُوَ جملةٌ؛ فَهُوَ -في ذلكَ- كَمَا لَوْ وقعَ في جوابِ الشَّرْطِ الجازمِ عَلَى رأيِ الجماعةِ، وفِيهِ مَا مَرَّ)[4]، ثُمَّ في قولِ المصنِّفِ: "لأَنَّ المنصوبَ في تأويلِ الاسمِ" تسامحٌ؛ لأَنَّ المؤَّولَ بالاسمِ هُوَ "أَنَّ" وصلتُها، لَا الفعلُ المنصوبُ وحدَهُ[5]).

(الجملةُ السَّادسةُ: التَّابعةُ لمفردٍ، وهِيَ ثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: المنعوتُ بِهَا، فَهِيَ في موضعِ رفعٍ في نحوِ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[6]، ونصبٍ في نحوِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾[7]، وجرٍّ في نحوِ: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]، ومِنْ مُثُلِ المنصوبةِ المحلِّ: ﴿رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾[2]).

(لمَّا كانَ كونُ الجُمَلِ في الآياتِ المذكورةِ أَوَّلًا هِيَ: "لا بيع" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾، و ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾، و ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعةً

(١) سقط من الأصل.
(٢) سقط من "س".
(٣) ينظر: شرح الكافية ٣/٣٧٨.
(٤) طمس في "س".
(٥) تحفة الغريب ١/١٩٢، ١٩٣.
(٦) سورة إبراهيم: ٣١.
(٧) سورة البقرة: ٢٨١.
(١) سورة آل عمران: ٩.
(٢) سورة المائدة: ١١٤.

في الإعرابِ لِمَا قبلَها مِنَ المفرداتِ؛ أمرًا ظاهرًا متعيِّنًا سَاقَهَا مساقًا واحدًا، ثُمَّ لأوردَ فِيهَا مَا هُوَ محتملٌ التَّبعيَّةَ وغيرَها؛ ولِهَذَا فصلَهُ عَنْ سُنَنِ المُثُلِ المتقدّمةِ، وغَيَّرَ الأسلوبَ، ومعنَى "تكونُ لنَا عيدًا" كَمَا في "الكشَّافِ": تكونُ يومَ نزولِها عيدًا، أَيْ: يومَ سرورٍ، قِيلَ: هُوَ يومُ الأحدِ؛ ومِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهُ النَّصَارَى عيدًا، ويحتملُ أَنْ يكونَ المرادُ -بالعيدِ- السُّرورَ العائدَ؛ ولِهَذَا يقالُ: "يومُ عيدٍ"؛ فيكونُ معناهُ: "يكونُ لنَا سرورًا وفرحًا"[1]. انتهى. وعليهِ: فضميرُ "يكونُ" عائدٌ إِلَى المائدةِ، ولَا يحتاجُ إِلَى التَّقديرِ الَّذِي في الوجهِ الأَوَّلِ جُعلتْ كأَنَّها تجسَّمتْ مِنَ الفرحِ والسُّرورِ، والإسنادُ مجازيٌّ[2]).

(﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾[3] الآية، [٢٩٥/ب] **فجملةُ ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفةٌ لمائدةٍ، وجملةُ ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ صفةٌ لصدقةٍ، ويحتملُ أَنَّ الأُولى حالٌ مِنْ ضميرِ "مائدةٍ" المستترِ في "مِنَ السَّمَاءِ" عَلَى تقديرِهِ صفةً لَهَا، لَا متعلِّقًا بِـ"أَنْزِلْ"**)

وذلكَ لأَنَّهُ إِذَا تعلَّقَ بِهِ؛ كانَ ظرفًا لغوًا؛ فَلَا يحتملُ ضميرًا، وإِذَا جُعِلَ صفةً لمائدةٍ؛ تعلَّقَ باستقرارٍ محذوفٍ عَلَى جهةِ الوجوبِ؛ فيكونُ ظرفًا مستقرًّا؛ فيحتملُ ضميرًا أَوْ حالًا.

(أَوْ مِنْ "مائدةٍ" عَلَى هَذَا التَّقديرِ؛ لأَنَّها قَدْ وُصفتْ، وأَنَّ الثَّانيةَ حالٌ مِنْ ضميرِ "خُذْ" ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾[1] أَيْ: وليًّا وارثًا، وذلكَ فِيمَنْ رفعَ "يَرِثُ").

(الَّذِينَ رَفعوا "يرثُ" مِنَ السَّبعةِ غيرُ أَبِي عمرٍو والكسائيِّ[2]، ويجوزُ -عَلَى قراءَتِهم- أَنْ تكونَ الجملةُ صفةً لِـ"وَليًّا"، ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، فَهُوَ مِنْ قبيلِ المحتملِ، وهَذَا نَظَمَهُ المصنِّفُ في هَذَا السِّلكِ، ولكنَّهُ لَمْ يُصرِّحْ باحتمالٍ غيرِ هَذَا الوصفِ؛ فكأَنَّهُ تركَ ذلكَ؛

(١) الكشاف ١/٦٩٣.

(٢) تحفة الغريب ١/١٩٤.

(٣) سورة التوبة: ١٠٣.

(١) سورة مريم: ٥-٦.

(٢) السبعة في القراءات ١/٤٠٧، والحجة في القراءات السبع ١/٢٣٤، ومعاني القراءات للأزهري ٢/١٣٠.

لظهوره. (ومعنَى "يَرِثُني": يَصْلُحُ لأَنْ يُوحَى إِلَيْهِ)[1].

(وفِي "الكشَّافِ": والمرادُ بالإرثِ: الشَّرْعُ والعِلْمُ[2]، أَيْ: يَصلحُ لأَنْ يُوحَى إِلَيْهِ؛ لأَنَّ الأَنْبياءَ لَا تُورِّثُ المالَ. وقِيلَ: يَرِثُني الحبورةَ، وكانَ حَبْرًا، ويرثُ مِنْ آلِ يعقوبَ المُلْكَ، يقالُ: وَرِثْتُهُ ووَرِثْتُ مِنْهُ، لغتانِ. وقِيلَ: "مِنْ" للتَّبعيضِ، لَا للتَّعديةِ؛ لأَنَّ آلَ يعقوبَ لَمْ يَكونُوا كلُّهم أنبياءَ ولَا علماءَ، وكانَ زَكريَّا مِنْ نسلِ يعقوبَ بنِ إسحاقَ. وقِيلَ: هُوَ يعقوبُ بنُ ماثانَ، أَخُو زَكريَّا. وقِيلَ: هَذَا وعِمْرَانُ أَبُو مريمَ أَخَوَانِ مِنْ نسلِ سليمانَ بنِ داوودَ[3]).

(وأَمَّا مَنْ جَزَمَهُ؛ فَهُوَ جوابٌ للدُّعَاءِ).

(والجَزْمُ قراءةُ (حمزةَ)[4] وأبي عمرٍو والكسائيِّ، أَيْ: "فَهَبْهُ لِي يَرِثْنِي"، قالَ أَبُو البقاءِ فِي إعرابِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾[5]: يُقْرَأُ بالجَزْمِ فِيهِمَا عَلَى الجوابِ، أَيْ: "إِنْ لَمْ يهبْ يرثْ"، وبالرَّفْعِ فِيهِمَا عَلَى الصِّفَةِ لِـ"وَلِيّ" وهِيَ أقوَى مِنَ الأُولى؛ لأَنَّهُ سألَ وليًّا هذهِ صفتُهُ، والجَزْمُ لَا يحصِّلُ هَذَا المعنَى. انتهى[6]).

وفِي الشَّرْحِ: (وقِيلَ: الجَزْمُ أَوْلَى، والرَّفْعُ محمولٌ عَلَى الاستئنافِ، لَا عَلَى الصِّفَةِ؛ لئلَّا يلزمَ أَنَّهُ لَمْ يُوهَبْ لَهُ مَا طَلَبَهُ؛ لموتِ يحيى فِي حياةِ زَكريَّا -عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-[1]).

(ومِثْلُ ذلكَ: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[2] قُرِئَ برفعِ "يُصَدِّقُ"، وجزمِهِ)

(الَّذِينَ قَرَأُوا بالرَّفْعِ مِنَ السَّبعةِ هُمْ مَاعَدَا حمزةَ وعاصمًا[3])، (وقُرِئَ بالجَزْمِ عَلَى أَنَّهُ جوابٌ

---

(١) سقط من الأصل، تحفة الغريب ١/١٩٤.

(٢) الكشاف ٣/٥.

(٣) المنصف ٢/٤٠٢.

(٤) سقط من "س".

(٥) سورة مريم: ٦.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٦٦، وتحفة الغريب ١/١٩٤.

(١) تحفة الغريب ١/١٩٤.

(٢) سورة القصص: ٣٤.

(٣) المنصف ٢/٤٠٢.

أَرْسِلْهُ[1]، (وهُما بالرَّفْعِ: إمَّا عَلَى أَنَّ الجملةَ صفةٌ لقولِهِ: "رِدْءًا"، وهُوَ العَوْنُ، أَيْ: عَوْنًا مُصَدِّقًا)، أَوْ عَلَى أَنَّ الجملةَ حالٌ مِنَ الضَّميرِ الغائبِ الَّذِي في "أَرْسِلْهُ"، (أَيْ: "أَرْسِلْهُ"[2] مُصَدِّقًا"؛ فتتعدَّدُ الحالُ؛ لأَنَّ "رِدْءًا" حالٌ أيضًا مِنَ الضَّميرِ المذكورِ، ويحتملُ الاستئنافَ، والرِّدْءُ: العَوْن، ومعنَى إعانتِهِ إيَّاهُ: تصديقُهُ لموسَى، بزيادةِ البيانِ في إثباتِ دَعواهُ إنِ احتاجَ، لَا أَنْ يقولَ لَهُ: صَدَقْتَ؛ فَإِنَّ التَّصديقَ بِهَذَا المعنَى لَا يحتاجُ إِلَى فضلِ فصاحةٍ[3]).

(والثَّاني: المعطوفةُ بالحرفِ نحوُ: "زيدٌ منطلقٌ وأبوهُ ذاهبٌ" إنْ قَدَّرْتِ "الواوَ" عاطفةً عَلَى الخبرِ، فَلَوْ قَدَّرْتَ العطفَ عَلَى الجملةِ؛ فَلَا موضعَ لَهَا، أَوْ قَدَّرْتَ "الواوَ" "واوَ الحالِ"؛ فَلَا تبعيَّةَ، (والمحلُّ نصبٌ.)

(وقالَ أَبُو البقاءِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[4]: الأصلُ: "فَهِيَ تصبحُ"، والضَّميرُ للقصَّةِ، و"تصبحُ" خبرُهُ، أَوْ "تصبحُ" بمعنَى: أَصبحتْ)[5]، وهُوَ معطوفٌ عَلَى "أَنْزَلَ"؛ فَلَا محلَّ لَهُ -إِذَنْ-. انتهى[1].)

(بمعناهُ، فجعلَ أَبُو البقاءِ جملةَ "تصبحُ الأرضُ مخضرَّةً" محتملةً لأَنْ تكونَ ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ، وأَنْ لَا تكونَ كذلكَ -عَلَى التَّقديرينِ المذكورينِ-، وسَترى مَا فِيهِ قريبًا، وإِنَّمَا لَمْ يُنْصَبْ "تصبحُ" جوابًا للاستفهامِ الواقعِ قَبْلَهُ؛ لأمرينِ: أحدُهما: أَنَّ الاستفهامَ بمعنَى الخبرِ، أَيْ: "قَدْ رأيتُ لَهُ جوابًا، والثَّاني: مَا بعدَ الفاءِ إِنَّمَا يُنصبُ إِذَا كانَ المستفهَمُ عَنْهُ سببًا لَهُ، ورؤيةُ المخاطَبِ لإنزالِ الماءِ لَا يوجبُ اخضرارَ الأرضِ، وإِنَّمَا السَّبَبُ إنزالُ الماءِ. هَذَا معنَى كلامِ أَبِي

(١) معاني الفراء ٢/٣٠٦، والحجة في القراءات السبع ١/٢٧٨، ومعاني القراءات ٢/٢٥٢.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/١٩٥.

(٤) سورة الحج: ٦٣.

(٥) طمس في "س".

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٤٧.

البقاءِ أيضًا[1]).

(وفِيهِ إشكالانِ: أحدُهما: أَنَّهُ لَا مُحْوِجَ في الظَّاهِرِ لتقديرِ ضميرِ القصَّةِ.

والثَّاني: تقديرُهُ الفعلَ المعطوفَ عَلَى الفعلِ المخبَرِ بِهِ)

(يَعني: أَنَّ الأمرَ بالعكسِ، أَوِ المخبَرُ بِهِ، أَوْ محلٌّ قطعًا؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ المعطوفُ عليهِ ذَا محلٍّ، **(ولَا محلَّ لَهُ)** في الشَّرْحِ: "ولَا محلَّ لَهُ": مِنْ كلامِ المصنِّفِ، جملةٌ خاليةٌ مِنَ الفعلِ، أَيْ: تقديرُهُ الفعلُ خاليًا مِنَ المحلِّ. وفي كلامِهِ تجوُّزٌ؛ فَإِنَّ المخبَرَ بِهِ ليسَ الفعلَ فَقَطْ، والمعطوفُ أيضًا كذلكَ، وإِنَّمَا المخبَرُ بِهِ الجملةُ، وكَذَا المعطوفُ هُوَ الجملةُ، لكنَّهُ عَبَّرَ عَنِ الكُلِّ بلفظِ الجزءِ[2]).

(وجوابُ الأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ يكونُ قَدَّرَ الكلامَ [٢٩٦/أ] مستأنفًا، والنَّحويُّونَ يُقدِّرُونَ في مثلِ ذلكَ مبتدأً، كَمَا قَالُوا في "وتشربُ اللبنَ" -فِيمَنْ رفعَ-: إِنَّ التَّقديرَ: "وأنتَ تشربُ اللبنَ"؛ وذلكَ إِمَّا لقصدِهم إيضاحَ الاستئنافِ، أَوْ لأَنَّهُ لَا يُستأنفُ إِلَّا عَلَى هَذَا التَّقديرِ؛ وإِلَّا لزمَ العطفُ الَّذِي هُوَ مقتضَى الظَّاهِرِ.)

(يَعني: أَنَّ النُّحَاةَ قَالُوا في: "لَا تأكلِ السَّمَكَ وتشربُ اللبنَ" أَنَّ رفعَ "تشرب" عَلَى الاستئنافِ، والتَّقديرُ: "وأنتَ تشربُ"، وإِنَّمَا ارتكبُوا هَذَا التَّقديرَ لأحدِ أمرينِ: إِمَّا لقصدِهم التَّقريبَ وإيضاحَ الاستئنافِ للسَّامعِ، لَا لأَنَّ تقديرَ المبتدإِ شرطًا للاستئنافِ، وإِمَّا لأَنَّهُ لَا يُستأنفُ إِلَّا بِهَذَا الشَّرْطِ، ولَوْلَا ذلكَ لَكَانَ العطفُ -الَّذِي هُوَ مقتضَى الظَّاهِرِ- لازمًا؛ إِذْ هُوَ -مَعَ عدمِ التَّقديرِ- ممكنٌ بِأَنْ يُجعلَ "يشرب" مجزومًا؛ عطفًا عَلَى "تأكل" المجزومِ.

في الشَّرْحِ: وفي كلامِ المصنِّفِ أشياءُ، مِنْهَا: إدخالُ اللَّامِ في جوابِ "إِنْ" الشَّرْطيَّةِ، وقَدْ سبقَ كثيرًا، ومِنْهَا أَنَّهُ قَدْ سُلِّمَ لأبي البقاءِ تقديرُ ضميرِ القصَّةِ مرفوعًا، ولَا نعلمُ أَنَّ أحدًا أجازَهُ، ومقتضَى المنعِ هُوَ عدمُ الدَّليلِ عليهِ لَوْ حُذِفَ؛ إِذِ الخبرُ مستقلٌّ ليسَ فِيهِ ربطٌ؛ ولِهَذَا مَنعوا حذفَ عائدِ الموصولِ؛ إِذَا كانَ في الصِّلَةِ ضميرٌ آخَرُ يصلحُ للرَّبطِ، كالضَّميرِ الأَوَّلِ مِنْ قَوْلِكَ: "مررتُ بالَّذِي مررتُ بِهِ في دارِهِ"؛ إِذْ لَوْ حُذِفَ لَمْ يقمْ عليهِ دليلٌ، وأَمَّا حذفُهُ منصوبًا،

(١) تحفة الغريب ١/١٩٦، ١٩٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٩٦.

في نحوِ:

إنَّ مَـــنْ يَـــدخلِ الكنيســـةَ يومًـــا يَلْـــقَ فِيهَـــا جَـــاذِرًا وظِبَـــاءَ[1]

فلصيرورتِهِ بالنَّصْبِ في صورةِ الفَضْلَاتِ مَعَ قيامِ الدَّليلِ عليهِ، وهُوَ أَنَّ النَّاسِخَ لَا يدخلُ عَلَى أداةِ مجازاةٍ، -كَمَا مَرَّ-.

ومِنْهَا تجويزُهُ أَنْ يكونَ مرادُ النُّحَاةِ أَنَّ الاستئنافَ لَا يكونُ إِلَّا عَلَى تقديرِ مبتدإٍ. وفِيهِ نظرٌ؛ لإطلاقِهِم القولَ بِأَنَّ مثلَ "يشرب" مستأنفٌ، ولَوْ قُدِّرَ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ؛ لَمْ يَكُنْ مستأنفًا، وحُمِلَ الكلامُ عَلَى أَنَّ مرادَهم بكونهِ مستأنفًا أَنَّهُ بعضُ كلامٍ مستأنفٍ بعيدٍ. ولَوْ سُلِّمَ؛ لزمَهم تقديرُ مَا لَا حاجةَ إِلَيْهِ، ومِنْهَا: استدلالُهُ عَلَى أَنَّ مرادَهم ذلكَ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مبتدأً؛ لزمَ العطفُ الَّذِي هُوَ مقتضَى الظَّاهِرِ. وهَذَا غيرُ الظَّاهِرِ؛ لأَنَّ لزومَ العطفِ إِنَّمَا هُوَ عندَ قصدِ المشاركةِ، كَمَا إِذَا قُصِدَ أَنَّ الشُّرْبَ منهيٌّ عَنْهُ، كالأكلِ في المثالِ المتقدِّمِ. وأَمَّا عندَ انتفاءِ هَذَا القصدِ؛ بأَنْ يكونَ الغرضُ مِنَ الثَّاني إفادةَ معناهُ عَلَى طريقِ الاستدلالِ؛ فكيفَ يلزمُ عطفُهُ عَلَى الأَوَّلِ مَعَ كونِ العطفِ محلًّا بالغرضِ المطلوبِ. وليتَ شِعْرِي مَاذَا يصنعُ المصنِّفُ بمثلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[2]؛ فَقَدْ قَالُوا، ونَقَلَهُ هُوَ عَنْهُمْ في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ الواوِ": وأَنَّ "يُعلِّمُكم" مستأنفٌ، فيمكنُ أَنْ يقالَ: لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مبتدأً، أَيْ: "وأنتُم يُعلِّمُكم اللهُ"؛ لزمَ العطفُ -الَّذِي هُوَ مقتضَى الظَّاهِرِ-[1].

(وجوابُ الثَّاني: أَنَّ الفاءَ نَزَّلَتِ الجملتينِ منزلةَ الجملةِ الواحدةِ؛ ولِهَذَا اكتُفِيَ فِيهِمَا بضميرٍ واحدٍ؛ وحينئذٍ: فالخبرُ مجموعُهما، كَمَا في جملتَيِ الشَّرْطِ والجزاءِ الواقعتينِ خبرًا، والمحلُّ -بذلكَ- المجموعُ، وأَمَّا كُلٌّ مِنْهُمَا فجزءُ الخبرِ؛ فَلَا محلَّ لَهُ؛ فافهمْهُ؛ فَإِنَّهُ بديعٌ.)

---

(١) من الخفيف، للأخطل، وهو في: شرح المفصل ٧٣٣/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/١، وهمع الهوامع ٤٩٧/١، وشرح شواهد المغني ١٢٢/١، وخزانة الأدب ٤٥٧/١.

(٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

(١) تحفة الغريب ١٩٦/١،١٩٧.

(ويجبُ -عَلَى هَذَا- أَنْ يُدَّعَى أَنَّ الفاءَ -في ذلكَ وفي نظائرِهِ مِنْ نحوِ: "زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ"- قَدْ أُخلصتْ لمعنَى السَّببيَّةِ، وأُخرجتْ عَنِ العطفِ، كَمَا أَنَّ "الفاءَ" كذلكَ في جوابِ الشَّرْطِ وفي نحوِ: "أَحْسَنَ إِلَيْكَ فلانٌ فأَحْسِنْ إِلَيْهِ".)

(يَعني: أَنَّهُ يجبُ عَلَى هَذَا الَّذِي قرَّرناهُ -مِنْ أَنَّ الفاءَ تُنَزَّلُ الجملتينِ منزلةَ الواحدةِ- أَنْ يُدَّعَى كونُ الفاءِ مخلَصةً للسَّببيَّةِ -كَمَا نصَّ عليهِ ابنُ الحاجبِ-؛ لتصيرَ (الجملتانِ في حكمِ جملةٍ واحدةٍ، وأَنَّ الفاءَ أُخرجتْ عَنِ العطفِ؛ لئلَّا يخرجَ المعطوفُ عَنِ القاعدةِ المقرَّرةِ في أَنَّهُ حكمُ المعطوفِ عليهِ؛ بالنَّظَرِ إِلَى مَا قبلَهُ)[1] -وهُوَ محذورٌ-، كَمَا أَنَّ "الفاءَ" قَدْ أُخلصتْ لمعنَى السَّببيَّةِ في جوابِ الشَّرْطِ؛ فَلَا يصحُّ جَعْلُهَا للعطفِ؛ إِذْ لَا يُعطفُ الجوابُ عَلَى الشَّرْطِ، وكَذَا في نحوِ: "أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ"؛ لئلَّا يلزمَ -في هَذَا- عطفُ الإنشاءِ عَلَى الخبرِ، **(ويكونُ)** إِمَّا مرفوعًا عَلَى الاستئنافِ، أَوْ منصوبًا عَلَى أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى متقدِّمٍ، أَيْ: ويجبُ -عَلَى هَذَا- أَنْ يُدَّعَى إخلاصُ الفاءِ للسَّببيَّةِ، وأَنْ يكونَ **(ذِكْرُ أَبِي البقاءِ للعطفِ؛ (إِمَّا)[2] تجوُّزًا)**؛ بأَنْ يكونَ قَدْ أطلقَ عَلَى فاءِ السَّببيَّةِ كونَهَا عاطفةً؛ لمشابهتِها في الصُّورةِ للعاطفةِ، **(أَوْ سهوًا)**؛ بأَنْ يكونَ غرضُهُ ذِكْرَ السَّببيَّةِ فَسَهَا؛ فَذَكَرَ العطفَ.

في الشَّرْحِ: كُلُّ ذلكَ لَمْ يَكُنْ بتجوُّزٍ، ولَمْ يُشَبَّهْ؛ بناءً عَلَى مَا قَالَهُ [٢٩٦/ب] الرَّضِيُّ مِنْ أَنَّ الجملةَ الَّتِي يلزمُها الضَّميرُ -كخبرِ المبتدإِ والصِّفَةِ والصِّلَةِ- إِذَا عُطفتْ عَلَيْهَا جملةٌ أُخرى متعلِّقةٌ بِهَا؛ يكونُ مضمونُها بعدَ مضمونِ الأُولى متراخيًا، أَوْ لَا، أَوْ بغيرِ ذلكَ جازَ خلوُّ إحدَى الجملتينِ مِنَ الضَّميرِ الرَّابطِ؛ اكتفاءً بِمَا في أختِها الَّتِي هِيَ كجُزءَيْها، سواءٌ كانَ مضمونُ الأُولى سببًا لمضمونِ الثَّانيةِ، كَمَا في مسألةِ الذُّبابِ أَوْ لَا، كَمَا تقولُ:

"الَّذِي جاءَ فغربتِ الشَّمْسُ زيدٌ"؛ لأَنَّ المعنَى: "الَّذِي يعقبُ مجيئَهُ غروبُ الشمسِ زيدٌ"، وتقولُ: "الَّذِي تزولُ الجبالُ ولَا يزولُ أَنَا"؛ إِذِ المعنَى: "الَّذِي يقترنُ عدمُ زوالِهِ بزوالِ الجبالِ أَنَا"؛ فَهَهُنَا تُسَاوِي "الواوُ" "الفاءَ" و"ثُمَّ" مِنْ جهةِ التَّعَلُّقِ المعنويِّ، وهُوَ الاقترانُ المعلومُ مِنْ قرينةِ

(١) طمس في "س".

(٢) سقط من الأصل.

الحالِ، بخلافِ قَوْلِكَ: "الَّذِي قامَ وقعدتْ هندُ في تلكَ الحالِ أَنَا". إلَى هُنَا كلامُهُ[1]).

وفِيهِ مَا يُخرِجُ الجوابَ عَنِ الإشكالِ الثَّانِي الَّذِي أَوردَهُ المصنِّفُ عَلَى أَبِي البقاءِ -مَعَ عدمِ القولِ بتجوُّزِهِ أَوْ سهوِهِ-؛ إِذِ المعنَى فِي الآيةِ: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يعقبُ وإنزالهُ مِنَ السَّمَاءِ إصباحَ الأرضِ مخضرَّةً"، ولكنِّي أقولُ: فِي -قصدِ الرَّضِيِّ: المتعلِّقُ المعنويُّ فِي مسألةِ العطفِ بالواوِ عَلَى الاقترانِ- نظرٌ؛ إِذْ لَا مانعَ مِنْ قيامِ قرينةٍ تدلُّ عَلَى التَّعقيبِ والتَّراخِي؛ فيكونُ المتعلِّقُ المعنويُّ فِيهَا مِنْ هذهِ الجملةِ كَمَا فِي "الفاءِ" و"ثُمَّ"، تقولُ: "الَّذِي قامَ وقعدتْ هندُ بعقبِ تلكَ (الحالِ)[2] أَنَا"، وكَذَا: "الَّذِي قامَ وقعدتْ هندُ مَعَ التَّراخِي عَنْ تلكَ الحالِ أَنَا"؛ فَهَذَا يُقدَّرُ عَلَى حسبِ مَا تَقدَّمَ فِي "الفاءِ" و"ثُمَّ" -سواءً مِنْ غيرِ فرقٍ-[3]).

(ومِمَّا يلحقُ بِهَذَا البحثِ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ:" قالَ زيدٌ: عبدُاللهِ منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ"؛ فليستِ الجملةُ الأُولى في محلِّ نصبٍ، والثَّانيةُ تابعةً لَهَا، بَلِ الجملتانِ معًا في موضعِ نصبٍ، ولَا محلَّ لواحدةٍ مِنْهُمَا؛ لأَنَّ المقولَ مجموعُهما، وكُلٌّ مِنْهُمَا جزءٌ للمقولِ، كَمَا أَنَّ جزأَيِ الجملةِ الواحدةِ؛ لَا محلَّ لواحدٍ مِنْهُمَا باعتبارِ القولِ. فتأمَّلْهُ.)

فِي الشَّرْحِ: (مِنْ هُنَا يخرجُ الجوابُ عَنْ إشكالٍ أُورِدَ عَلَى صاحبِ التَّلخيصِ"؛ حيثُ مَثَّلَ بقولِهِ:"

وَقَـــالَ قَـــائِلُهُمْ: أَرْسُـــوا نُزَاوِلُهَـــا ..... [1]

لكمالِ الانقطاعِ بينَ الجملتينِ واختلافِهما -خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى-، مَعَ أَنَّ الأُولى لَا محلَّ لَهَا، مَعَ أَنَّهَا محكيَّةٌ بالقولِ؛ فَهِيَ فِي موضعِ نصبٍ عَلَى المفعوليَّةِ. وأُجيبَ بِأَنَّ نفيَ المحلِّ عَنْهَا إِنَّمَا هُوَ باعتبارِ كلامِ المحكيِّ عَنْهُ؛ إِذْ هِيَ فِيهِ مستأنفةٌ، ومِنْ هذهِ الجملةِ وقعَ التَّمثيلُ،

---

(١) ينظر : شرح الكافية ٣٤٢/٢.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب١/ ١٩٨،١٩٩.

(١) من البسيط، للأحطل، وعجزه: فكل حتف امرئ يقضي لمقدار، وهو في: الكتاب ٩٦/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٩٧/٣، والمفصل١/٣٣٤، وشرح المفصل ٢٨٧/٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٦٨/٦، وخزانة الأدب ٨٧/٩.

وهَذَا لَا حاجةَ إلَيْهِ؛ لأَنَّ كلًّا مِنَ الجملتينِ عَلَى الانفرادِ لَا محلَّ لَهَا، أَمَّا فِي كلامِ الحَاكِي؛ فلأَنَّها جزءُ المحكيِّ، وذُو المحلِّ هُوَ المجموعُ، لَا جُزْؤُهُ، وأَمَّا فِي كلامِ المحكيِّ عَنْهُ فظاهرٌ؛ فَإِذَنْ: صَحَّ التَّمثيلُ؛ فلكلٍّ اعتبارٌ، غيرَ أَنِّي أقولُ: الَّذِي يَنبغي اعتمادُهُ أَنَّا إِذَا وَجدنا جملتينِ متعاطفتينِ بعدَ القولِ -كالمثالِ الَّذِي أوردَهُ المصنِّفُ- لَمْ يثبتِ القولُ بأَنَّهما فِي محلِّ نصبٍ بناءً عَلَى أَنَّ القولَ هُوَ مجموعُهما؛ لأَنَّ هَذَا جزمٌ بِلَا ثبتٍ؛ إِذْ كَمَا يجوزُ هَذَا الوجهُ، يجوزُ وجهٌ آخَرُ؛ وهُوَ أَنْ يكونَ المحكيُّ عَنْهُ: "قالَ عبدُاللهِ منطلقٌ" عَلَى حِدَةٍ، مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ قَدْ عَطَفَ إحدَى الجملتينِ عَلَى الأُخرى، ومعَ قيامِ هَذَا الاحتمالِ؛ لَا يتأَتَّى الجَزْمُ، بَلْ يقولُ: يجوزُ أَنْ يكونَ القولُ مجموعَهما عَلَى الصُّورةِ المحكيَّةِ، والمحلُّ للمجموعِ، لَا لشيءٍ مِنْ أجزائِهِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ كُلٌّ مِنَ الجملتينِ مقولًا عَلَى حدةٍ، بطريقِ الاستقلالِ. قَالُوا: ومِنْ كلامِ الحاكِي يُقَدَّرُ عاملٌ آخَرُ يُحْكَى بِهِ الثَّانيةُ؛ فيكونُ كُلٌّ مِنَ الجملتينِ -حينئذٍ- فِي محلِّ نصبٍ، ولَا سبيلَ إِلَى القطعِ (بأحدِ الاحتمالينِ إِلَّا بدليلٍ[1]).

وفِي التَّعليقِ: (تأَمَّلناهُ؛ فَلَمْ نجدْ مَا قَالَهُ متعيِّنًا، بَلْ يحتملُ أَنْ تكونَ "الواوُ" مِنَ الحكايةِ، لَا مِنَ المحكيِّ؛ وذلكَ بأَنْ تكونَ الجملةُ الثَّانيةُ معمولةً[2] لفعلِ قولٍ آخَرَ محذوفٍ تقديرُهُ: "وقالَ: عمرٌو مقيمٌ"؛ فيكونُ مِنْ عطفِ فعليَّةٍ عَلَى مثلِها، لَا مِنْ عطفِ اسميَّةٍ (عَلَى)[3] اسميَّةٍ. وقَدْ قالَ الزَّمخشريُّ -فِي تفسيرِ السُّورةِ المذكورِ فِيهَا نوحٌ- أَنَّ قَوْلَهُ: "ولَا تزدِ الظَّالمينَ" معطوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: "رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي" وقالَ: "ولَا تزدِ الظالمينَ إِلَّا ضلالًا"، أَيْ: قالَ هذينِ القولينِ، وهُمَا فِي محلِّ النَّصْبِ؛ لأَنَّهما مفعولَا "قالَ"، كَقَوْلِكَ: "قالَ: زيدٌ يُؤَذِّنُ للصَّلاةِ وصَلِّ[٢٩٧/أ] فِي المسجدِ"، يَحْكِي قوليهِ معطوفًا أحدَهما عَلَى الآخَرِ[1]). انتهى.

(الثَّالثُ: المبدلةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ

(١) تحفة الغريب ١/٢٠٠.

(٢) طمس في "س".

(٣) سقط من الأصل.

(١) ٢٤٨، الكشاف ٤/٦٢٠.

لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾[1]).

(فَ"إنَّ" ومَا عملتْ فِيهِ- بدلٌ مِنْ "مَا" وصِلَتِها، وجازَ إسنادُ "يقالُ" إلَى الجملةِ، كَمَا جازَ في: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾[2]).

(هَكَذَا وقعَ في بعضِ النُّسَخِ، وفي بعضِها: وجازَ إسنادُ "يقالُ" إلَى الجملةِ، كَمَا جازَ: "وإذَا قِيلَ"[3]).

وفي الشَّرْحِ: (يَعني: أَنَّ المرادَ بالجملةِ لفظُها؛ فيُحكمُ لَهَا بحكمِ المفردِ، وهَذَا الاعتذارُ قاضٍ بمؤاخذةٍ عَلَى المصنِّفِ؛ فَإِنَّ الكلامَ في الجملةِ الباقيةِ عَلَى جمليَّتِها -الَّتِي في حكمِ المفردِ-؛ فَإِذَنْ: إدخالُ هَذَا النَّوْعِ -فِيمَا نحنُ فِيهِ- غيرُ مستقيمٍ، وقَدْ مَرَّ التَّنبيهُ عَلَى مثلِهِ[4]). انتهى. (ومَرَّ لنَا نحنُ أيضًا الكلامُ عَلَى مثلِهِ[5]).

(هَذَا كُلُّهُ إنْ كانَ المعنَى: "مَا يقولُ اللهُ لكَ إلَّا مَا قَدْ قِيلَ"، فَأَمَّا إنْ كانَ المعنَى: "مَا يقولُ لكَ كُفَّارُ قَوْمِكَ مِنَ الكلماتِ المؤذيةِ إلَّا مثلَ مَا قَدْ قالَ الكُفَّارُ الماضونَ لأَنبيائِهم" -وهُوَ الوجهُ الَّذِي بدأَ بِهِ الزَّمخشريُّ-؛ فالجملةُ استئنافٌ).

(فَإِنَّهُ لمَّا كانَ إخبارُهُ بكُفَّارِ قومِهِ لَا يقولونَ لَهُ إلَّا مثلَ مَا قالَ للرُّسُلِ كُفَّارُ قومِهم مِنَ المطاعنِ والكلماتِ المؤذيةِ مظنَّةَ تأسُّفٍ وحزنٍ؛ قُدِّرَ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: "لَا تأسفْ ولَا تحزنْ"، قِيلَ لَهُ: إنَّ رَبَّكَ لَذُو مغفرةٍ" أَيْ: للأَنبياءِ، "وذُو عذابٍ أليمٍ" أَيْ: لأعدائِهم؛ فَفِيهِ مِنَ الوعدِ والوعيدِ لمنْ يؤذيهِ مَا يكونُ مقتضيًا لعدمِ تأسُّفِهِ وحزنِهِ؛ فكانتْ هذهِ الجملةُ استئنافيَّةً، وقعتْ جوابًا عَنْ سؤالِ علمه النَّهي المقدَّر[1]).

---

(١) سورة فصلت: ٤٣.

(٢) سورة الجاثية: ٣٢.

(٣) المنصف ٢/٤٠٤.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٠١.

(٥) المنصف ٢/٤٠٥.

(١) تحفة الغريب ١/٢٠١.

(ومِنْ ذلكَ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾[1]، ثُمَّ قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ﴾[2]، قالَ الزَّمخشريُّ: هَذَا في موضعِ نصبٍ بدلًا مِنَ "النَّجْوَى"، ويحتملُ التَّفسير[3]، وقالَ ابنُ جِنِّي في قَوْلِهِ:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بالمدينةِ حَاجَةً وبالشَّامِ أُخْرَى كيفَ يَلتقيانِ؟[4]

جملةُ الاستفهامِ بدلٌ مِنْ "حاجة" و"أخرى"، أَيْ: إِلَى اللهِ أَشْكُو حاجتينِ تَعَذُّرَ التقائِهما).

(قَدْ تقدَّمَ إنشادُ هَذَا البيتِ في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "كيفَ" مِنْ "حرفِ الكافِ"، ولنَا فِيهِ كلامٌ هنالكَ[5])، وهُوَ محتاجٌ إِلَى إثباتِ أَنَّ "أَشْكُو" مِنْ أفعالِ القلوبِ؛ ليصحَّ تعليقُهُ عَنِ العملِ. فتأمَّلْهُ.

(الجملةُ السَّابعةُ: التَّابعةُ لجملةٍ لَهَا محلٌّ، ويقعُ ذلكَ في بَابَيِ النَّسَقِ والبدلِ خاصَّةً)

في الشَّرْحِ: (هَذَا الحصرُ يبطلُ بمثلِ قولِنا: "زيدٌ قامَ أبوهُ"؛ فَإِنَّ الفعليَّةَ الثَّانيةَ في محلِّ رفعٍ عَلَى أَنَّهَا تأكيدٌ لجملةِ الخبرِ؛ فَهِيَ تابعةٌ لجملةٍ لَهَا محلٌّ، وليستْ في بابِ النَّسَقِ، ولَا في بابِ البدلِ[1]). انتهى.

(وأقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مِنْ تأكيدِ الجُمَلِ، ولِمَ لَا (يكونُ)[2] مِنْ تأكيدِ

---

(١) سورة الأنبياء: ٣.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(٣) الكشاف ١٠٢/٣.

(٤) من الطويل، للفرزدق، وهو في: المقاصد النحوية ١٦٨٢/٤، وشرح التصريح ٢٠١/٢، وشرح شواهد المغني ٥٥٧/٢، وخزانة الأدب ٢٠٨/٥.

(٥) تحفة الغريب ٢٠٢/١.

(١) تحفة الغريب ٢٠٢/١.

(٢) في "س": يجوز.

المفرداتِ؟[1]).

(فالأَوَّلُ: نحوُ: "زيدٌ قامَ أبوهُ وقعدَ أخوهُ"؛ إذَا لَمْ تُقَدِّرِ "الواوَ" للحالِ، ولَا قَدَّرْتَ العطفَ عَلَى الجملةِ الكبرَى).

(والثَّاني: شَرْطُهُ كونُ الثَّانيةِ أَوْفَى مِنَ الأُولى بتأديةِ المعنَى المرادِ، نحوَ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾[2]؛ فَإِنَّ دلالةَ الثَّانية عَلَى نعمِ اللهِ مفصَّلةً، بخلافِ الأُولى).

في الشَّرْحِ: (فِيهِ نظرٌ؛ وذلكَ لأَنَّ الكلامَ في الجملةِ التَّابعةِ لجملةٍ ذاتِ محلٍّ مِنَ الإعرابِ، والآيةُ ليستْ كذلكَ؛ فَإِنَّ الجملةَ الأُولى، وهِيَ قَوْله:﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ بدلٌ مِنْهَا؛ فَلَا محلَّ لَهَا، والثَّانيةُ أيضًا، وقَدْ يعتذرُ عَنْهُ بِأَنَّ التَّمثيلَ في الآيةِ الشَّريفةِ؛ إِنَّمَا هُوَ لكونِ جملةِ المبدلِ أَوْفَى بالدَّلالةِ عَلَى المقصودِ مِنَ الجملةِ المبدلِ مِنْهَا، لَا لكونِ الثَّانيةِ تابعةً لِمَا لَهُ محلٌّ[3]).

(وقولِه:

أَقُــولُ لَــهُ ارْحَــلْ لَا تُقِــيمَنَّ عِنْــدَنَا .....[4])

هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... وإِلَّا فَكُــنْ فِي السِّــرِّ والجَهْــرِ مُسْلِــمَا

ويوجدُ في بعضِ النُّسَخِ إنشادُ هَذَا البيتِ بتمامِهِ (وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ هَذَا الصَّدْرَ في البابِ الرَّابعِ في ترجمةِ مَا افترقَ فِيهِ عطفُ البيانِ والعَجُزِ.

(١) المنصف ٢/٤٠٦.

(٢) سورة الشعراء: ١٣٢-١٣٤ .

(٣) تحفة الغريب ١/٢٠٢.

(٤) سبق تخريجه ص (٥٥).

وفي الشَّرْحِ: ودَعْوَى المصنِّفِ "لَا تقيمَنَّ عندَنا" جملةً ذاتَ محلٍّ مِنَ الإعرابِ ليستْ جاريةً عَلَى مَا أَسْلَفَهُ مِنْ قَوْلِهِ: "عمرٌو مقيمٌ" مِنْ قَوْلِهِ: "قالَ زيدٌ: عبدُاللهِ منطلقٌ (وعمرٌو مقيمٌ" لَا محلَّ لَهُ، وأَنَّ المحلَّ لمجموعِ الجملتينِ؛ إِذْ هُوَ المقولُ، وكلٌّ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِهِ جزءُ القولِ، وذلكَ -بعينِهِ- آتٍ في البيتِ؛ فَإِنَّ مجموعَ الجملتينِ [٢٩٧/ب] وهُمَا)[1] قَوْلُهُ: "ارحلْ لَا تقيمَنَّ عندَنا" هُوَ وكلٌّ واحدةٍ مِنَ الجملتينِ جزؤُهُ؛ فَلَا يكونُ لَهَا محلٌّ عَلَى مقتضَى مَا سبقَ، والقولُ بِأَنَّهُ أرادَ التَّمثيلَ؛ لكونِ الثَّانيةِ أَوْفَى بتأديةِ المعنَى المرادِ، لَا لكونِ الثَّانيةِ ذاتَ محلٍّ -كَمَا أسلفناهُ في الاعتذارِ المتقدِّمِ- غيرَ بعيدٍ؛ لأَنَّ المصنِّفَ يكونُ -حينئذٍ- لَمْ يمثِّلْ للمسألةِ المقصودةِ بالكلامِ عَلَيْهَا، وإِنَّمَا مَثَّلَ لشرطِها بمثالينِ -ولَا يَخْفَى مَا فِيهِ-[2])؛

(فَإِنَّ دلالةَ الثَّانيةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إظهارِ الكراهيةِ لإقامتِهِ بالمطابقةِ، بخلافِ الأُولى).

(كَذَا في "تلخيصِ المفتاحِ"[3]، وأوردَ عليهِ التفتازانيُّ في "المطوَّلِ": فَلِأَنَّ "لَا تقيمَنَّ عندَنا" إِنَّمَا يدلُّ بالمطابقةِ عَلَى طلبِ الكفِّ عَنِ الإقامةِ؛ لأَنَّهُ موضوعٌ للنَّهْيِ. وأَمَّا إظهارُ كراهةِ المنهيِّ، فَمِنْ لوازمِهِ ومقتضياتِهِ؛ فدلالتُهُ عليهِ تكونُ بالالتزامِ دونَ المطابقةِ[4]، وأجابَ بِأَنَّ قَوْلَكَ: "لَا تَقُمْ عِنْدِي" صارَ -بحسبِ العُرْفِ- حقيقةً في إظهارِ كراهةِ إقامتِهِ وحضورِهِ؛ حَتَّى إِنَّهُ كثيرًا مَا يقالُ: "لَا تَقُمْ عِنْدِي" ولَا يُرَادُ كَفُّهُ عَنِ الإقامةِ، بَلْ مجرَّدُ إظهارِ كراهيةِ حضورِهِ، والتَّأكيدُ بالنُّونِ دالٌّ عَلَى كمالِ هَذَا المعنَى؛ فصارَ "لَا تقيمنَّ عندَنا" دَالًّا عَلَى كمالِ إظهارِ الكراهةِ لإقامتِهِ بالمطابقةِ. هَذَا كلامُهُ. وقَدْ ظهرَ مخالفةُ "لَا تقيمنَّ" لِـ"ارحلْ"؛ لأَنَّ الأَوَّلَ ثبتَ فِيهِ عُرْفٌ اقتضَى كونَهُ حقيقةً في إظهارِ الكراهةِ للإقامةِ، وأَمَّا ارحلْ"؛ فليسَ كذلكَ[1])."

(قِيلَ: ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ:)

---

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٢٠٣.

(٣) ٤٠.

(٤) المطول ٤٤٣.

(١) تحفة الغريب ١/٢٠٣، ٢٠٤.

(أَيْ: أَبِي عطاءٍ السِّنديّ[1]

-وهِيَ فِي "الحماسةِ"-:

(ذَكَرْتُــكِ والخَطِّــيُّ يَخْطِــرُ بَيْنَنَــا وقَــدْ نَهِلَــتْ مِنَّــا الــمُثَقَّفَةُ السُّــمْرُ[2])

-بفتحِ الخاءِ المعجمةِ-: رمحٌ منسوبٌ إِلَى "الخَطِّ"، وهُوَ موضعٌ باليمامةِ، يقالُ لَهُ: "خَطٌّ"، تُنْسَبُ إِلَيْهِ الرِّمَاحُ الخَطِّيَّةُ؛ لأَنَّها تُحْمَلُ باليدِ مِنْ بلادِ الهندِ، فتُقَوَّمُ بِهِ، ويقالُ: خَطَرَ الرُّمْحُ **(يَخْطِرُ)** -بفتحِ الطَّاءِ المهملةِ فِي الماضِي وكسرِها فِي المضارعِ- أَيْ: اهتزَّ، ويقالُ: خطرانُ الرُّمْحِ: ارتفاعُهُ وانخفاضُهُ للعطفِ؛ كَذَا فِي "الصِّحَاحِ"[3]: يَخْطِرُ -بكسرِ الطَّاءِ المهملةِ- كَمَا علمتُ[4]).

(بَيْنَنَا ... وقَدْ نهلتْ مِنَّا المثقَّفةُ السُّمْرُ)، فَإِنَّهُ أبدلَ، "وقَدْ نهلتْ" مِنْ قَوْلِهِ: "والخَطِّيُّ يخطِرُ بينَنا" بدلُ اشتمالٍ. انتهى).

(جَعَلَهُ مِنْ قبيلِ "بدلِ الاشتمالِ"؛ لِمَا بينَ نهلِ الرُّمْحِ مِنَ الدَّمِ بالطَّعْنِ وخطرانِهِ، مِن الملابسةِ اللزوميَّةِ، لَا يقالُ: كيفَ يجوزُ البدلُ مَعَ توسُّطِ "الواوِ"؟؛ لأَنَّا نقولُ: البدلُ بالواوِ ومَا بعدَها. وفِي الشَّرْحِ: وأصلُهُ: وكونُ الجملةِ الثَّانيةِ بدلَ اشتمالٍ مِنَ الأُولى عَلَى سبيلِ التَّعيينِ. لَمْ أقفْ عليهِ منصوصًا، والَّذِي رأيتُهُ فِي تنبيهِ ابنِ جِنِّي عَلَى مشكلِ "الحماسةِ" مَا نَصُّهُ: "وقَدْ نهلتْ مِنَّا المثقَّفةُ" منصوبُ الموضعِ بقولِهِ: "ذكرتُكِ"، وجازَ إبدالُهُ مِنْهُ لِمَا فِي الثَّانِي مِنَ البيانِ الزَّائدِ عَلَى مَا فِي الأَوَّلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يخطِرُ الخَطِّيُّ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يكونُ مَعَ ذلكَ ناهلًا بأَنْ يكونَ تجاولًا مِنْ غيرِ تطاعنٍ، ثُمَّ قالَ: وجازَ أَنْ يُبْدَلَ قَوْلُهُ: "وقَدْ نهلتْ مِنَّا المثقفةُ"، وإِنْ كانَ جملةً مِنْ فعلٍ وفاعلٍ مِنْ قَوْلِهِ: "والخَطِّيّ يخطِرُ بينَنا"، وإِنْ كانتْ مبتدأً وخبرًا؛ مِنْ حيثُ كانتْ

---

(١) هو أفلح بن يسار السندي، أبو عطاء، شاعر عربي مخضرم، شهد العصر الأموي والعصر العباسي الأول، توفي بعد سنة ١٨٠هـ، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١/٤٠٩، والأعلام٢/٥.

(٢) من الطويل، لأبي العطاء السندي، في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٠، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٢/٢٧، ومغني اللبيب ١/٥٥٧، وتاج العروس ١٩/٢٥٠.

(٣) ٢/٦٤٨.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٠٤.

قَدْ تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحاضرِ، والحاضرُ كالاسمِ، ثُمَّ قالَ: ويجوزُ أَنْ يكونَ قَوْلُهُ: "وقَدْ نهلتْ" حالًا مِنَ الضَّميرِ المجرورِ في "بيننا"؛ فَلَا يكونُ -إِذَنْ- بدلًا مِمَّا قبلَهُ[1]. انتهى.

قلتُ: لَمْ يجعلِ البدليَّةَ متعيِّنةً، بَلْ جَوَّزَ الحاليَّةَ فِيهَا أيضًا، لكنْ في جعلِ صاحبِ الضَّميرِ المضافِ إِلَيْهِ بينَ....وفيه نظرٌ، وكلامُهُ مقتضٍ أَنَّ الفعليَّة لَا تُبَدَّلُ مِنَ الاسميَّةِ، إِلَّا عندَ وجودِ المقرِّبِ. ولَمْ أقفْ عليهِ لغيرِهِ. فتأمَّلْهُ[2]).

(وليسَ متعيِّنًا؛ لجوازِ كونهِ مِنْ بابِ النَّسَقِ عَلَى أَنْ تُقدَّرَ "الواوُ" للعطفِ، ويجوزُ أَنْ تقدَّرَ "واوَ الحال"، وتكونُ الجملةُ حالًا؛ إِمَّا مِنْ فاعلِ "ذكرتُكِ" عَلَى المذهبِ الصَّحيحِ في جوازِ ترادفِ الأحوالِ، وإِمَّا مِنْ فاعلِ "يخطِرُ"؛ فتكونُ الحالانِ متداخلتينِ، والرَّابطُ -عَلَى هَذَا- "الواوُ"، وإعادةُ صاحبِ الحالِ بمعناهُ؛ فَإِنَّ "المثقَّفةَ السُّمْرَ" هِيَ الرِّمَاحُ).

(ومِنْ غريبِ هَذَا البابِ قولُكَ: قلتُ لَهُمْ: قُومُوا أَوَّلُكُمْ وآخِرُكُمْ"، زعمَ ابنُ مالكٍ أَنَّ التَّقديرَ "لِيَقُمْ أَوَّلُكُمْ وآخِرُكُمْ"، وأَنَّهُ مِنْ بابِ بدلِ الجملةِ مِنَ الجملةِ[3])

(أوردَ المصنِّفُ الجملةَ معمولةً لفعلِ القولِ؛ ليتمكَّنَ مِنْ دَعوى [٢٩٨/أ] كونِ الثَّانيةِ تابعةً لجملةٍ لَهَا محلٌّ، ولَا يجديهِ ذلكَ شيئًا، فَإِنَّ المجموعَ -وهُوَ القولُ- فَلَا محلَّ لشيءٍ مِنْ أجزائِهِ، كَمَا سبقَ لَهُ [4]).

(لَا المفردِ مِنَ المفردِ، كَمَا قالَ في العطفِ في نحوِ: "اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ"، و ﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ٥٨﴾[1] ، و ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[2]).

(إِنَّمَا قالَ ابنُ مالكٍ بذلكَ؛ لأَنَّهُ شَرَطَ في (عطفِ المفردِ عَلَى المفردِ أَنْ يكونَ المعطوفُ -

(١) ينظر: ٣٥، ٣٦.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٠٤،٢٠٥.

(٣) ينظر: شرح التَّسهيل ٣/٣٧٢.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٠٥.

(١) سورة طه: ٥٨.

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣.

أَوْ مَا فِي معناهُ- صالحًا لمباشرةِ العاملِ، فالأَوَّلُ كَـ"قامَ زيدٌ وعمرٌو"؛ فعمرٌو صالحٌ لمباشرةِ العاملِ؛ إِذْ يصحُّ أَنْ يقالَ:) [1] "قامَ عمرٌو"، والثَّاني كَـ"قامَ زيدٌ وأنتَ"؛ فَـ"أنتَ" لَا يصلحُ بنفسِهِ لمباشرةِ العاملِ؛ إِذْ لَا يصحُّ أَنْ يقالَ: "قامَ أنتَ"، لكنَّ العاملَ يباشرُ مَا هُوَ بمعناهُ كَـ"قمتُ"؛ فَمِنْ ثَمَّ جُعِلَ العطفُ في الأمثلةِ الَّتِي سَاقَهَا المصنِّفُ مِنْ بابِ عطفِ الجُمَلِ، لَا المفرداتِ، وفي البابِ الخامسِ مِنْ هَذَا الكتابِ، في النَّوْعِ الخامسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ؛ ذكرٌ لهذهِ المسألةِ أيضًا[2]).

(تنبيهٌ):

(هَذَا التَّنبيهُ يقعُ في بعضِ النُّسَخِ، ويقعُ في بعضِها عَلَى غيرِ هَذَا الوجهِ بِمَا هُوَ بمعناهُ[3]).

(هَذَا الَّذِي ذكرتُهُ مِنَ انحصارِ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا محلٌّ في سبعٍ، جارٍ عَلَى مَا قَرَّرُوا، والحقُّ أَنَّهَا تسعٌ، والَّذِي أهملوهُ الجملةُ المستثناةُ والجملةُ المسنَدُ إِلَيْهَا).

أَمَّا الأُولى فنحوُ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾[4]، قالَ ابنُ خروفٍ[5]: "مَنْ" مبتدأٌ، و"يُعَذِّبُهُ اللهُ" الخبرُ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ عَلَى الاستثناءِ المنقطعِ)

(يَعني: ودخلتِ الفاءُ في الخبرِ؛ لتضمُّنِ المبتدإِ معنَى الشَّرْطِ[1]).

في الشَّرْحِ: (وأصلُهُ: وهَذَا عَلَى أَنَّ الاستثناءَ راجعٌ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾[2]، ويحتملُ أَنْ يكونَ "مَنْ تولَّى" ليسَ مبتدأً، وإِنَّمَا هُوَ في محلِّ نصبٍ عَلَى الاستثناءِ، وهُوَ راجعٌ إِلَى مَا تقدَّمَ، ثُمَّ يحتملُ الانقطاعَ كالأَوَّلِ، والمعنَى: لستَ بمستولٍ عَلَيْهِمْ لكنَّ مَنْ تَوَلَّى مِنْهُمْ

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) المنصف ٢/٤٠٧.

(٤) سورة الغاشية: ٢٢، ٢٣.

(٥) شواهد التوضيح ١/٩٥.

(١) المنصف ٢/٤٠٧.

(٢) سورة الغاشية: ٢٢.

فَإِنَّ للهِ تَعَالَى الولايةُ والقهرُ؛ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ تَعَالَى العذابَ الأكبرَ الَّذِي هُوَ عذابُ جَهَنَّمَ، ويحتملُ الاتصالَ، أَيْ: لستَ عَلَيْهِمْ بمصيطرٍ، إِلَّا مَنْ تولَّى وكفرَ؛ فأنتَ مسلَّطٌ عليهِ، أَيْ: بالجهادِ والقتلِ في الدُّنيا. قالَ الزَّمخشريُّ: وقِيلَ: هُوَ استثناءٌ مِنْ قَوْلِهِ: "فَذَكِّرْ"، أَيْ: فَذَكِّرْ إِلَّا مَنِ انقطعَ طمعُكَ في إيمانِهِ، وتولَّى؛ فاستحقَّ العذابَ الأكبرَ، ومَا بَيْنَهُمَا اعتراضٌ. انتهى[1] – ملخَّصًا–.

قلتُ: الظَّاهِر عَلَى هَذَا أَنَّ الاستثناءَ متصلٌ، لكنْ يلزمُ عليهِ وقوعُ التَّفريعِ في الإيجابِ، ولَا محذورَ فِيهِ هُنَا؛ لاستقامةِ المعنَى. والمرادُ بقولِهِ: "استثناء" مِنْ قَوْلِهِ "فذكِّرْ" أَنَّ الاستثناءَ مِنْ قَوْلِهِ "فذكِّرْ"؛ فَفِيهِ حذفُ مضافٍ[2]).

وهَذَا معنَى مَا في التَّعليقِ، وفي قَوْلِهِ أَنَّ الاستثناءَ مِنْ قَوْلِهِ "فذكِّرْ" مسامحةٌ. فتأمَّلْ.

(ويؤيِّدُ الأَوَّلَ –أَعني: الانقطاعَ– قراءةُ "أَلَا" بفتحِ الهمزةِ عَلَى التَّنبيهِ[3]).

(وقالَ الفرَّاءُ في قراءةِ بعضِهم –شَاذًّا–: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾)[4] بالرَّفْعِ: **(إنَّ "قليلٌ" مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ، أَيْ: لَمْ يَشربوا[5]، وقالَ جماعةٌ في ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالرَّفْعِ: إنَّهُ مبتدأٌ، والجملةُ –بعدَهُ– خبرٌ)**

(قالَ بدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ: ويمكنُ أَنْ يكونَ مِنْ هَذَا –أَيْ: مِنَ المستثنَى المنقطعِ–: "إِلَّا" الَّتِي هِيَ قراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو[1]: "وإِلَّا امرأتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُها مَا أصابَهم"؛ وبِهَذَا التَّوجيهِ يكونُ الاستثناءُ في النَّصْبِ والرَّفْعِ مِنْ "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ"، وهُوَ أَولى مِنْ أَنْ يُستثنَى المنصوبُ مِنْ "أَهْلِكَ" والمرفوعُ مِنْ "أَهْلِكَ"[2]، وقالَ والدُهُ في "التَّوضيحِ عَلَى الجامعِ الصَّحيحِ": حَقُّ المستثنَى

(١) الكشاف ٤/٧٤٥.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٠٦.

(٣) المحتسب ٢/٣٥٧، والمنصف ٢/٤٠٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٥) معاني الفراء ١/١٦٦.

(١) شرح ألفية ابن مالك ٢١٣.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ١/٢١٣.

بِـ"إلَّا" -مِنْ كلامٍ تامٍّ موجبٍ-؛ أَنْ يُنصبَ مفردًا كانَ أَوْ مكمَّلًا معناهُ بِمَا بعدَهُ[1]، نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾[2]، ولَا يعرفُ أكثرُ المتأخّرينَ مِنَ البصريّينَ -في هَذَا- إلَّا النَّصْبَ، وقَدْ أغفلوا ورودَهُ مرفوعًا بالابتداءِ -ثابتَ الخبرِ ومحذوفَهُ-، فَمِنَ الأَوَّلِ قولُ أَبِي قتادةَ: "أَحْرَمُوا كُلُّهُمْ إِلَّا أَبُو قتادةَ لَمْ يُحْرِمْ"، فَـ"إِلَّا" بمعنَى "لكنْ"، و"أبو قتادةَ" مبتدأٌ، و"لَمْ يُحْرِمْ" خبرُهُ[3]، وقَوْلُهُ: ("مَا للشَّياطينِ مِنْ سلاحٍ أَبْلَغُ في الصَّالحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا المتزوّجونَ أولئكَ المطهَّرُونَ المبرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا")[4]، ومِنَ الثَّاني قَوْلُهُ: ("ولَا تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ [٢٩٨/ب] إِلَّا اللهُ")[5]، أَيْ: لَكِنِ اللهُ يَعْلَمُ، وقَوْلُهُ: "كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجاهِرونَ")[6]، أَيْ: لَكِنِ المجاهرونَ بالمعاصِي لَا يُعَافُونَ[7]).

(وليسَ مِنْ ذلكَ نحوُ: "مَا مررتُ بأحدٍ إِلَّا زيدٌ خيرٌ مِنْهُ")، وفي أُخرى: (لأنَّ الجملةَ -هُنَا- حالٌ مِنْ "أَحَدٍ" -باتِّفَاقٍ-، أَوْ صفةٌ لَهُ -عندَ الأخفشِ-)

(اعتُرِضَ عليهِ بِأَنَّهُ سَيأتي في آخرِ هَذَا البابِ أَنَّ الأخفشَ منعَ الفصلَ بِـ"إِلَّا" بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ؛ فكيفَ تقولُ هُنَا بِأَنَّ الجملةَ صفةٌ لِـ"أحدٍ"؟[1]).

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح ٩٤: ٩٧ بتصرف.

(٢) الحجر: ٥٩، ٦٠.

(٣) ٩٤/١.

(٤) مسند الإمام أحمد ٣٥٥/٣٥، مسند الأنصار (حديث أبي ذر الغفاري) الحديث رقم ٢١٤٥٠، والمعجم الكبير ٨٥/١٨، باب العين (عكاف بن وداعة الهلالي) الحديث رقم ١٥٨.

(٥) صحيح البخاري ٧٩/٦، كتاب تفسير القرآن (باب الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام) الحديث رقم ٧٣٩٧، وصحيح مسلم ٣٩/١، كتاب الإيمان (باب الإيمان ماهو وبيان خصاله) الحديث رقم ٩، وسنن ابن ماجه ٢٥/١، (باب: في الإيمان) الحديث رقم ٦٤.

(٦) صحيح البخاري ٢٠/٨، كتاب الأدب (باب ستر المؤمن على نفسه) الحديث رقم ٦٠٦٩، وسنن ابن ماجه ١٣٨٧/٢، كتاب الزهد (باب القناعة) الحديث رقم ٤١٤١، والسنن الكبرى ٥٧٢/٨، كتاب السرقة (باب ما جاء في الاستتار بستر الله ﷻ) الحديث رقم ١٧٥٩٩.

(٧) المنصف ٤٠٨/٢.

(١) المنصف ٤٠٨/٢.

وفي الشَّرْحِ: (يمكنُ أَنْ يجابَ عَنْهُ بِأَنَّ الضَّميرَ مِنْ قَوْلِهِ "صفة" ليسَ عائدًا إِلَى "أحدٍ" المذكورِ بعينهِ، وإِنَّمَا هُوَ عائدٌ إِلَى نظيرهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: "لَهُ عليَّ درهمٌ ونِصْفُهُ" أَيْ: ونصفُ درهمٍ آخَرَ؛ فهذهِ الجملةُ الَّتِي هِيَ "زيدٌ خيرٌ مِنْهُ" صفةٌ لِـ"أحدٍ" محذوفًا، وهُوَ بدلٌ مِنْ "أحدٍ" المذكورِ قبلَهُ، فَلَمْ يُفْصَلْ بِـ"إِلَّا" بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ، وإِنَّمَا فُصِلَ بِهَا بينَ البدلِ والمبدَلِ مِنْهُ، وهُوَ -عندَ الأخفشِ وغيرهِ- جائزٌ؛ أَلَا تراهُ قَدْ قالَ فِي قَوْلِكَ: "مَا جاءَنِي رجلٌ إِلَّا راكبٌ" أَنَّ "راكبٌ" صفةٌ لبدلٍ محذوفٍ أَيْ: إِلَّا رجلٌ راكبٌ، فكذلكَ هَذَا عندَهُ. لكنَّ هَذَا التَّخريجَ يلزمُ (عليهِ حذفُ الموصوفِ فِي السَّعَةِ، مَعَ أَنَّ الصِّفَةَ)[1] جملةٌ، وموصوفُها ليسَ بعضًا مِنْ متقدِّمٍ مجرورٍ بِـ"فِي" أَوْ "مِنْ". -وفِيهِ مَا لَا يَخْفَى-[2]).

(وكلٌّ مِنْهُمَا قَدْ مَضَى ذِكْرُهُ، وكذلكَ الجملةُ في ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[3] فَإِنَّهَا حالٌ، وفي نحوِ: "مَا علمتُ زيدًا إِلَّا يفعلُ الخيرَ" فَإِنَّهَا مفعولٌ، وكلُّ ذلكَ قَدْ ذُكِرَ.

وأَمَّا الثَّانيةُ فنحوُ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[4] الآيةَ، إِذَا أُعربَ "سواءٌ" خبرًا، و"أَأَنذرتَهم" مبتدأً، ونحوُ: "تَسمعُ بالمعيدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ"[5]؛ إِذَا لَمْ تُقَدِّرِ الأصلَ "أَنْ تَسمعَ"، بَلْ يُقَدَّرُ "تسمعُ" قائمًا مقامَ السَّمَاعِ، كَمَا أَنَّ الجملةَ بعدَ الظَّرْفِ في نحوِ: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾[1]، وفي نحوِ: "أَأَنذرتَهم" في تأويلِ المصدرِ -وإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمَا حرفٌ سابكٌ-).

(واختُلِفَ في الفاعلِ ونائبِهِ: هَلْ يكونانِ جملةً أَمْ لَا؟ فالمشهورُ المنعُ مطلقًا، وأَجازَهُ هشامٌ وثعلبٌ مطلقًا، نحوَ: "يعجبُنِي قامَ زيدٌ"، وفصَّلَ الفَرَّاءُ وجماعةٌ ونسبوهُ لسيبويهِ؛ فَقَالُوا: إِنْ كانَ الفعلُ قلبيًّا ووُجِدَ مُعَلِّقٌ عَنِ العملِ نحوَ: "ظهرَ لي أقامَ زيدٌ" صَحَّ، وإِلَّا؛

---

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٢٠٨.

(٣) سورة الفرقان: ٢٠.

(٤) سورة البقرة: ٦.

(٥) سبق تخريجه ص (١٦١).

(١) سورة الكهف: ٤٧.

فَلَا[1]، وحَملوا عليهِ ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾[2]، ومَنعوا "يعجبُني يقومُ زيدٌ")

(وقَدْ تقدَّمَ في أثناءِ الكلامِ عَلَى الجملةِ الثَّالثةِ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ – وهِيَ الجملةُ التَّفسيريَّةُ– ذكرُ هذهِ المسألةِ ومَا فِيهَا مِنَ الأقوالِ الَّتِي ذُكرتْ هُنَا، وأوردَ بعضَهَا في "الجملةِ الواقعة مفعولًا"، وهِيَ الجملةُ الثَّالثةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وألمَّ أيضًا بذكرِ ذلكَ في البابِ الخامسِ مِنَ النَّوْعِ السَّادسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ في كلامهِ "وقوعُ "أَمْ" معادِلةً لِـ"هَلْ"، وإنَّمَا هِيَ تُعادِلُ الهمزةَ، وقَدْ تُجعَلُ منقطعةً[3]).

(وأجازَهما هشامٌ وثعلبٌ[4] واحتجَّا بقولهِ:

ومَـــا رَاعَنِـــي إِلَّا يَسِـــيرُ بِشُـــرْطَةٍ .....[5])

(هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... وعَهْـــدِي بِـــهِ قَيْنًـــا يَسِـــيرُ بِكِـــيرِ

ورَاعَنِي: أَخافني، والشُّرْطةُ، كالغُرْفَةِ، واحدُ الشُّرَطِ، كالغُرَفِ، وهُمْ طائفةٌ مِنْ أعوانِ الولاةِ، ويقالُ للواحدِ أيضًا: شُرْطِيٌّ كَـ"تُرْكِيٍّ"، وشُرَطِيٌّ كَـ"جُهَنِيٍّ"، سُمُّوا بذلكَ؛ لأنَّهم أَعْلَمُوا أنفسَهم بعلاماتٍ يُعرفونَ بِهَا؛ كَذَا في "القاموسِ"[1]، و"القَيْنُ": الحَدَّادُ، و"الكِيرُ: كِيرُ الحَدَّادِ، وهُوَ زِقٌّ أَوْ جلدٌ غليظٌ ذُو حافاتٍ، وأَمَّا المبنيُّ مِنْ طينٍ فَهُوَ الكُورُ[2]).

(ومنعَ الأكثرونَ ذلكَ كُلَّهُ، وأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِمَّا يُوهِمُهُ فَقَالُوا: في "بَدَا" ضميرُ البَدَاءِ،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٠.

(٢) سورة يوسف: ٣٥.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٠٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٠.

(٥) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: الخصائص ٢/٤٣٦، وكتاب الشعر ١/٤٠٤، وشرح ابن الناظم ١/٤٩٠، وتمهيد القواعد ٨/٤٢٥٨، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٠، وخزانة الأدب ٨/٥٨٥.

(١) القاموس المحيط ١/٦٧٣.

(٢) المنصف ٢/٤٠٨.

و"تسمعُ" و"يسيرُ" عَلَى إضمارِ "أَنْ").

في الشَّرْحِ: (أحسنُ مِنْ هَذَا التَّأويلِ في المصراعِ الَّذِي أَنشدَهُ أَنْ يقالَ أَنَّ فاعل "رَاعَنِي" ضميرٌ يعودُ عَلَى مَا يعودُ عليهِ ضميرُ "يسيرُ"، وقَوْلُهُ: "يسيرُ" جملةٌ في محلِّ نصبٍ عَلَى أَنَّهَا حالٌ مِنْ فاعلِ "رَاعَنِي"، والاستثناءُ مفرَّغٌ، أَيْ: مَا رَاعَنِي هُوَ إِلَّا في حالٍ مِنَ الأحوالِ؛ كونَهُ يسيرُ، وهَذَا وجهٌ حسنٌ لَا غبارَ عليهِ[1]).

(وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وقولُهُ: "لَا حولَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجَنَّةِ) متَّفَقٌ عليهِ[3]، **(وقولُ العربِ: "زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكذبِ"؛ فليسَ مِنْ بابِ الإسنادِ إِلَى الجملةِ؛ لِمَا بَيَّنَّا في غيرِ هَذَا الموضعِ.**

حكمُ الجُمَلِ بعدَ المعارفِ وبعدَ النَّكراتِ):

(يقولُ المُعْرِبُونَ –عَلَى سبيلِ التَّقريبِ–: "الجُمَلُ بعدَ النَّكراتِ صفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالٌ".

وشرحُ المسألةِ مستوفاةً أَنْ يقالَ: الجُمَلُ الخبريَّةُ الَّتِي لَمْ [٢٩٩/أ] يَستلزمْها مَا قبلَها، إِنْ كانتْ مرتبطةً بنكرةٍ محضةٍ؛ فَهِيَ صفةٌ لَهَا، أَوْ بمعرفةٍ محضةٍ؛ فَهِيَ حالٌ عَنْهَا، أَوْ بغيرِ المحضةِ مِنْهُمَا، يَعني):

النَّكرةُ غيرُ المحضةِ والمعرفةُ غيرُ المحضةِ؛

(فَهِيَ محتملةٌ لَهُمَا) أَيْ: الصِّفَةَ والحالَ.

(وكلُّ ذلكَ بشرطِ وجودِ المقتضِي وانتفاءِ المانعِ.)

فَإِنْ قلتَ: كيفَ تقعُ الجملةُ حالًا وصفةً، مَعَ أَنَّ الحالَ وصفةَ النَّكرةِ واجبَا التَّعريفِ، لَا تُوصَفُ بتعريفٍ ولَا بتنكيرٍ؟

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٠٨.

(٢) سورة البقرة: ١١.

(٣) سبق تخريجه ص (٣٢٧).

قلتُ: الجملةُ إذَا وقعتْ موقعَ المنكرِ؛ نُزِّلَتْ منزلتَهُ؛ لقيامِ مُوجِبِ التَّنكيرِ وانتفاءِ مقتضَى التَّعريفِ.

(مثالُ النَّوْعِ الأَوَّلِ، وهُوَ الواقعُ صفةً -لَا غيرَ-)

استعملَ "لَا غيرَ" مَعَ أَنَّهُ باحَ فِيمَا تقدَّمَ بِأَنَّهُ لحنٌ، وقَدْ تكرَّرَ مِنْهُ هَذَا اللَّحْنُ -عَلَى معتقدِهِ-.

(لوقوعِهِ بعدَ النَّكراتِ المحضةِ: قَوْله تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾[1]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾[2]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾[3]، ومِنْهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا﴾[4]، وإِنَّمَا أُعِيدَ ذكرُ الأهلِ؛ لأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "استطعماهم" -مَعَ أَنَّ المرادَ وصفُ القريةِ- لزمَ خلوُّ الصِّفَةِ مِنْ ضميرِ الموصوفِ، ولَوْ قِيلَ: "استطعماها" كانَ مجازًا؛ ولِهَذَا كانَ هَذَا الوجهُ أَولى مِنْ أَنْ تُقدَّرَ الجملةُ جوابًا لِـ"إِذَا"؛ لأَنَّ تكرارَ الظَّاهِرِ يَعْرَى -حينئذٍ- عَنْ هَذَا المعنَى، وأيضًا فلأَنَّ الجوابَ في قصَّةِ الغلامِ)

قالَ: يَعني: لَوْ شئتَ لاتَّخذتَ عليهِ أجرًا (﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾[1]، **لَا قَوْلُهُ: ﴿فَقَتَلَهُۥ﴾؛ لأَنَّ الماضِيَ المقرونَ بالفاءِ لَا يكونُ جوابًا؛ فليكنْ ﴿قَالَ﴾ -في هذهِ الآيةِ أيضًا- جوابًا)**

(هَذَا الفصلُ -برمَّتِهِ- مأخوذٌ مِنْ كلامِ (ابنِ الحاجبِ -في أماليهِ-؛ فَلْيُورِدْهُ عَلَى مَا هُوَ عليهِ فقالَ: إِنَّمَا أعادَ "الأهلَ" بلفظِ الظَّاهِرِ؛ لأحدِ أمرينِ:

---

(١) سورة الإسراء: ٩٣.

(٢) سورة الأعراف: ١٦٤.

(٣) سورة إبراهيم: ٣١.

(٤) سورة الكهف: ٧٧.

(١) سورة الكهف: ٧٤.

أحدُهما: أَنَّ "استطعما" صفةٌ لقريةٍ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يعودُ مِنَ الصِّفَةِ الجميلةِ إِلَيْهَا)[1]، ولَا يمكنُ عَوْدُهُ إِلَّا كذلكَ؛ لأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "استطعماهم"؛ لَكَانَ الضَّميرُ لغيرِها، ولَوْ قِيلَ: "استطعماها"؛ لَكَانَ عَلَى التَّجَوُّزِ؛ إِذِ القريةُ لَا تُستطعَمُ حقيقةً، فلمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِن ذكرِ الضَّميرِ العائدِ عَلَى القريةِ، ولَا يمكنُ ذكرُ المضافِ مضمَرًا؛ لتعذُّرِ إضافةِ المضمَرِ؛ تَعَيَّنَ ذكرُهُ ظاهرًا، ولَا يُرَدُّ عليهِ إِنِ "استطعما" جوابٌ لـ"إِذَا"، لَا صفةٌ لقريةٍ؛ لأَنَّا نقولُ للظَّاهِرِ أَنَّهُ صفةٌ لقريةٍ وإِنْ قالَ: هُوَ جوابُ "إِذَا" القرينةِ فِي القصَّةِ الأُخرى "حَتَّى إِذَا لقيَا غلامًا فقتلَهُ قالَ فقالَ" هُنَا جوابٌ لـ"إِذَا" متعيِّنٌ، ولَا يستقيمُ أَنْ يكونَ "فَقَتَلَهُ" جوابَهُ؛ إِذِ الماضِي الواقعُ فِي جوابِ "إِذَا" لَا يكونُ بالفاءِ؛ فَتَعَيَّنَ فِيهِ "قالَ" للجوابِ، وإِذَا كانَ كذلكَ؛ فالظَّاهِرُ أَنَّ القصَّةَ الأُخرى عَلَى هَذَا النَّمَطِ فِي أَنَّ "قالَ" هُوَ جوابٌ؛ لأَنَّهما سِيقَتَا سياقًا واحدًا.

والثَّاني: أَنَّ "الأهل" لَوْ أُضْمِرَ؛ لَكَانَ مدلولُهُ مدلولَ الأَوَّلِ، ومعلومٌ أَنَّ مدلولَ الأَوَّلِ جميعُ أهلِ القريةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قلتَ: "أتيتُ أهلَ القريةِ كَذَا"، إِنَّمَا يَعني: "وصلتُ إِلَيْهِمْ"؛ فَلَا خصوصيَّةَ لبعضِهم دونَ بعضٍ، والاستطعامُ فِي العادةِ إِنَّمَا يكونُ لمَنْ عَلَى المنازِلِ مِنْهُمْ، وهُوَ بعضُهم؛ فوجبَ أَنْ يقالَ: "استطعمَا أهلَها"؛ لئلَّا يُفْهَمَ أَنَّهُمَا استطعمَا جميعًا لِـ"أهل". وليسَ كذلكَ. إِلَى هُنَا كلامُهُ[1].

قالَ فِي الشَّرْحِ: وعَلَى كُلٍّ مِنْ شِقَّيِ التَّرديدِ الواقعِ فِي الأَوَّلِ مناقشةٌ، أَمَّا عَلَى الشِّقِّ الأَوَّلِ، وهُوَ قَوْلُهُ: لَوْ قِيلَ: "استطعماهم"؛ لَكَانَ الضَّميرُ لغيرِها، يَعني: فيلزمُ عدمُ ارتباطِ الصِّفَةِ بالموصوفِ مِنْ ضميرِهِ؛ فلقائلٍ أَنْ يمنعَهُ بناءً عَلَى الارتباطِ المعنويِّ؛ وذلكَ لأَنَّ هَذَا الضَّميرَ المنصوبَ ليسَ عائدًا إِلَى الأهلِ مطلقًا، بَلْ إِلَى الأهلِ المقيَّدِ بإضافتِهِ إِلَى القريةِ المتقدِّمةِ الذِّكْرِ؛ فحصلَ الرَّبْطُ بِهَذَا الاعتبارِ. وسَيأتي فِيهِ بحثٌ فِي البابِ الرَّابعِ فِي أواخرِ روابطِ الجملةِ بِمَا هُوَ خبرٌ عَنْهُ.

---

(١) طمس في "س".

(١) ١/٢١٧.

وأَمَّا عَلَى الشِّقِّ الثَّاني، وهُوَ قَوْلُهُ: ولَوْ قِيلَ: "استطعماها"؛ لَكَانَ عَلَى التَّجوُّزِ؛ فلقائلٍ أَنْ يلتزمَهُ؛ فَلَا يضرُّ، ويكونُ مثلَ: "واسألِ القريةَ"، والقرآنُ العزيزُ مشحونٌ بالمجازِ، وهُوَ أبلَغُ مِنَ الحقيقةِ -بإطباقِ البلغاءِ-.

فَإِنْ قلتَ: الفاءُ مِنْ قولِ المصنِّفِ، وأيضًا فلأَنَّ الجوابَ "مَا هِيَ؟".

قلتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا زائدةٌ، وقَدْ تَجْعَلُ رابطَهُ جوابًا لشرطٍ محذوفٍ، أَيْ: وأيضًا إِنِ ادَّعَيْنَا الأَولويَّةَ؛ [٢٩٩/ب] فلأَنَّ كَذَا.

فَإِنْ قلتَ: يقعُ في بعضِ نُسَخِ "المغني": لأَنَّ الماضِيَ المقرونَ بالفاءِ؛ لَا يكونُ جوابًا، كَمَا وقعَ في "أمالي ابنِ الحاجبِ": وهُوَ ظاهرٌ، ويقعُ في بعضِها؛ لأَنَّ الماضِيَ المقرونَ بالفاءِ؛ لَا يكونُ جوابًا، فَمَا وَجْهُهُ؟

قلتُ: وجهُ ذلكَ أَنَّ الاقترانَ بالفاءِ يَقتضي تقديرَ "قَدْ" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٢٦﴾ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [1]، وتقديرُ "قَدْ" يوجبُ تحقيقَ المضيِّ فِيمَا (دخلتْ عليهِ)[2]. الفعلُ الماضِي الَّذِي قُدِّرَ دخولُها عليهِ؛ فَلَا يصلحُ -إِذًا- لأَنْ يكونَ جوابًا للشَّرْطِ المستقبلِ، وكَذَا كتبَ الصَّلَاحُ الصفديُّ[1] لشيخِ الإسلامِ تقيِّ الدِّينِ السُّبكيِّ[2]

-تغمَّدَهما اللهُ برحمتِهِ- أبياتًا يسألُهُ فِيهَا عَنْ هذهِ الآيةِ الشَّريفةِ، ونَصُّ الأبياتِ:

أَسَـــيِّدَنَا قَاضِـــيَ القُضَـــاةِ ومَـــنْ إِذَا بَـــدَا وَجْهُـــهُ اسْـــتَحْيَ لَـــهُ القَمَـــرَانِ

---

(١) سورة يوسف:٢٦-٢٧ .

(٢) سقط من الأصل.

(١) هو: خليل بن أيبك بن عبدالله الألبكي الصفدي الدمشقي، أبو الصفاء صلاح الدين، توفي سنة ٧٦٤هـ، من تصانيفه: الوافي بالوفيات، وأعيان العصر وأعوان النصر، ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٥/١٠، وشذرات الذهب ٦٤/١.

(٢) هو: عليّ بن عبد الكافي بن عليّ السبكي الخزرجي الأنصاري، أبو الحسن، توفي سنة ٧٥٦هـ، من تصانيفه: الدرة المضيئة في الرد على ابن تيمية، وفتاوى السبكي، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٦٦/٢١، والأعلام ٣٠٢/٤.

وِمِـــنْ كَفِّـــهِ يَـــوْمَ النَّـــدَا ويَرَاعِـــهِ عَلَـــى طِرْسِـــهِ بَحْـــرَانِ يَلتقيـــانِ

ومَـنْ إِنْ دَجَـتْ فِي الـمُشْكِلاتِ مَسَـائِلُ جَلَّاهَـــا بِفِكْـــرٍ دَائِـــمِ اللَّمَعَـــانِ

رَأَيْـــتُ كِتَـــابَ اللهِ أَكْبَـــرَ مُعْجِـــزٍ وَأَفْضَـــلَ مَـــنْ يُهْـــدَى بِـــهِ الـــثَّقَلَانِ

ومِـــنْ جُمْلَـــةِ الإِعْجَـــازِ كَـــوْنُ اخْتِصَـــارِهِ بِإِيجَـــازِ لَفْـــظٍ أَوْ بِبَسْـــطٍ مَعَـــانِ

ولَكِنَّـــنِي فِي الكَهْـــفِ أَبْصَـــرْتُ آيَـــةً بِهَـــا الفِكْـــرُ فِي طُـــولِ الزَّمَـــانِ عَنَـــانِي

ومَـــا هِـــيَ إِلَّا (اسْـــتَطْعَمَا أَهْلَهَـــا)؛ فَقَـــدْ نَـــرَى اسْـــتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَـــهُ بِبَيَـــانِ

فَمَـــا الحِكْمَـــةُ الغَـــرَّاءُ فِي وَضْـــعِ ظَـــاهِرٍ مَكَـــانَ ضَـــمِيرٍ إِنَّ ذَاكَ لَشَـــانِ

فَأَرْشِـــدْ عَلَـــى عَـــادَاتِ فَضْـــلِكَ حَيْـــرَتِي فَمَـــا لِي بِهَـــا عِنْـــدَ البَيَـــانِ يَـــدَانِ[1]

فأجابَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: "استطعَمَا أهلَها" متعيِّنٌ واجبٌ، ولَا يجوزُ مكانَهُ "استطعَماهم"؛ لأَنَّ "استطعَمَا" صفةٌ للقريةِ في محلِّ خفضٍ جاريةٌ عَلَى غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ، كَقَوْلِكَ: "أتيتُ أهلَ قريةٍ مستطعَمٍ أهلُها"، فَلَوْ حذفتَ "أهلها" -هُنَا- وجعلتَ مكانَهُ ضميرًا لَمْ يَجُزْ؛ فكذلكَ هَذَا، ولَا يسوغُ مِنْ جهةِ العربيَّةِ شيءٌ غيرُ ذلكَ؛ إِذْ جَعَلْنَا "استطعَمَا" صفةً للقريةِ، وجعلُها صفةً سائغٌ عربيٌّ لَا تردُّهُ الصِّناعةُ ولَا المعنَى، بَلْ أقولُ إِنَّ المعنَى عليهِ، أَمَّا كونُ الصِّناعةِ لَا تردُّهُ؛ فَإِنَّهُ ليسَ فِيهِ إِلَّا وصفُ نكرةٍ بجملةٍ، كَمَا يوصفُ سائرُ النَّكراتِ بالجُمَلِ، والتَّركيبُ محتملٌ، الثَّلاثةُ أعاريبُ، أحدُها هَذَا، والثَّاني: أَنْ تكونَ الجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةً لِـ"أهلِ"، والثَّالثُ: يصحُّ أَنْ يقالَ: "استطعَماهم"، وعَلَى الأَوَّلِ لَا يصحُّ؛ لِمَا قَدَّمناهُ، فَمَنْ لَمْ يتأمَّلِ الآيةَ -كَمَا تأمَّلنا- ظَنَّ أَنَّ الظَّاهِرَ وقعَ (موقعَ المضمَرِ، وغابَ عَنْهُ المقصودُ، ونحنُ -بحمدِ اللهِ- نَرَى تعيُّنَ الإعرابِ الأَوَّلِ مِنْ جهةِ معنَى الآيةِ ومقصودِها، وأَنَّ الثَّاني والثَّالثَ -وإِنِ احتملَهما)[1] التَّركيبُ- بعيدانِ عَنْ مَغْزَاهَا، أَما الثَّالثُ -وهُوَ كونُ "استطعَمَا أهلَها" جوابُ

(١) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ١/٢٦٨.

(١) طمس في "س".

"إذَا"؛ فلأنَّهُ تصيرُ الجملةُ مَعناها الإخبارُ باستطعامِهما عندَ إتيانِهما، وأنَّ ذلكَ تمامُ معنَى الكلامِ، ويحلُّ مقامُ مُوسَى والخَضِرِ عَنْ تجريدِ قصدِهما بذلكَ، وأنْ يكونَ معظمُهُ طلبَ طُعْمَةٍ أَوْ شيءٍ مِنَ الأمورِ الدنيويَّةِ، بَلْ كانَ القصدُ مَا أرادَ رَبُّكَ أَنْ يبلغَ اليتيمانِ أَشُدَّهما ويستخرجَا كنزَهما رحمةً مِنْ رَبِّكَ، وإظهارَ تلكَ العجائبِ، لموسى فجوابُ "إذَا" قَوْلُهُ:

"لَوْ شئتَ" إلَى تمامِ الآيةِ، وأَمَّا الثَّاني، وهُوَ كونُهُ صفةً لِـ"أهل" في محلِّ نصبٍ؛ فلأنَّهُ تصيرُ العنايةُ إلَى شرحِ حالِ الأهلِ مِنْ حيثُ هُمْ، ولَا يكونُ للقريةِ أثرٌ في ذلكَ، ونحنُ نجدُ بقيَّةَ الكلامِ مشيرًا إلَى القريةِ نفسِها؛ أَلَا تَرَى إلَى قَوْلِهِ: "فوجدَا فِيهَا" ولَمْ يقلْ: "عندَهم"، وأنَّ الجدارَ -الَّذِي قُصِدَ إصلاحُهُ وحِفْظُهُ وحفظُ مَا تحتَهُ- جزء من قريةٍ مذمومةٍ ومذمومٍ أهلُها، وقَدْ تقدَّمَ مِنْهُمْ مَا وقعَ مِنْهُمْ مِنَ الإباءِ عَنْ حقِّ الضَّيْفِ مَعَ طلبِهِ، وللبقاعِ تأثيرٌ في الطِّبَاعِ؛ فكانتْ هذهِ القريةُ حقيقةً بالإفسادِ والإضاعةِ؛ فقُوبِلَتْ بالإصلاحِ لمجرَّدِ الطَّاعةِ، فَلَمْ يُقْصَدْ إلَّا العملُ الصَّالحُ، ولَا مؤاخذةٌ بفعلِ الأهلِ الَّذِينَ (كَانُوا مفسدِينَ"، وهُوَ)[1] غادٍ ورائحٌ؛ فلذلكَ قلتُ إنَّ الجملةَ يتعيَّنُ مِنْ جهةِ المعنَى جعلُها صفةً لقريةٍ، ويجبُ مَعَهَا الإظهارُ دونَ الإضمارِ، وينضافُ إلَى ذلكَ مِنَ الفوائدِ أنَّ "الأهلَ" الثَّاني يحتملُ أَنْ يكونُوا هُمُ "الأهلُ" الأُوَلُ أَوْ غيرُهم، أَوْ مِنْهُمْ وغيرِهم، والثَّالثُ: أنَّ مَنْ يَأْتِي قريةً لَا يجدُ [٣٠٠/أ] جملةَ أهلِها دَفعةً، بَلْ يقعُ بصرُهُ أَوَّلًا عَلَى بعضِهم، ثُمَّ قَدْ يَسْتَعْرِيهم، فلعلَّ هذينِ العبدينِ الصَّالحينِ لمَّا أتيانا قدر اللهِ تَعَالَى لَهُمَا لِمَا يظهرُ مِنْ حُسْنِ صنيعِهِ استقراءُ جميعِ أهلِها عَلَى التَّدريجِ؛ ليتبيَّنَ بِهِ كمالُ رحمتِهِ وعدمُ مؤاخذتِهِ بسفهِ صنيعِ عبادِهِ، ولَوْ أعادَ الضَّميرَ فقالَ: "استطعَمَاهم"؛ تعيَّنَ أَنْ يكونَ المرادُ الأَوَّلِينَ لَا غيرَ؛ فَأَتَى بالظَّاهرِ؛ إشعارًا بتأكيدِ العزمِ فِيهِ، وإنَّمَا لَمْ يَترِكا أحدًا مِنْ أهلِها استطعَماهُ وأَبَى، ومعَ ذلكَ قَابَلَاهُمْ بأحسنِ الجزاءِ. إلَى هُنَا كلامُهُ[1]).

قلتُ: وهَذَا الأخيرُ مخالفٌ لكلامِ ابنِ الحاجبِ في الوجهِ الثَّاني فتأمَّلْهُ.

(ومثالُ النَّوْعِ الثَّاني، وهُوَ الواقعُ حالًا -لَا غيرَ-؛ لوقوعِهِ بعدَ المعارفِ المحضةِ:

(١) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ١/٢١١-٢١٤.

﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾[1]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[2])

فِيهِ استعمالُ "لَا غيرَ"، وقَدْ تقدَّمَ مِنْهُ مواضعُ مَعَ أَنَّهُ -عندَ المصنِّفِ- ممنوعٌ.

وفي الشَّرْحِ: وأَمَّا دعواهُ أَنَّ الواقعَ بعدَ المعرفةِ المحضةِ "حالٌ" لَا غيرَ؛ فَقَدْ ينتقضُ بمثلِ قولِهم في نداءِ البارِي -جَلَّ وعَلَا-: "يَا حَليمًا لَا يعجلُ، ويا جوادًا لَا يبخلُ"؛ فَإِنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ الاسمِ المنصوبِ في موضعِ نصبٍ عَلَى الصِّفَةِ لَهُ مَعَ أَنَّ الموصوفَ معرفةٌ محضةٌ؛ لأَنَّهُ مُنَادًى معيَّنٌ مقصودٌ؛ نصَّ عليهِ ابنُ السّيدِ في أجوبةِ المسائلِ. انتهى[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الجوابُ أَنَّ هَذَا مِنْ نداءِ الموصوفِ، لَا مِنْ وصفِ المنادَى[4]، كَمَا قالَ الرَّضِيُّ أَنَّ الصِّفَةَ بمثلِ ذلكَ تُقدَّرُ قبلَ النِّدَاءِ. انتهى[5]).

ثُمَّ قالَ في الشَّرْحِ: (قالَ -يَعني: ابنَ السَّيِّدِ-: وإِنَّمَا وجبَ أَنْ ينتصبَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ المنادَياتِ -وإِنْ كانَ غيرَ منكَّرٍ، ولأَنَّ اللَّفْظَ الأَوَّلَ لمَّا كانَ محتاجًا إِلَى اللَّفْظِ الثَّاني -لأَنَّهُ الَّذِي يُتَمِّمُ معناهُ ويُخصِّصُهُ- أَشْبَهَ المنادَى المضافَ الَّذِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بالمضافِ إِلَيْهِ؛ فانتصبَ كانتْصابِهِ، وصارَ بمنزلةِ قَوْلِكَ: "يَا خيرًا مِنْ زيدٍ"، و"يا ضاربًا رجلًا"؛ ولِذَا سَمَّى النَّحويُّونَ هَذَا النَّوْعَ بالمنادَى المشبَّهِ بالمضافِ، وقالَ الرَّضِيُّ: (ويَعْنُونَ بالمضارعِ للمضافِ اسْمًا يجيءُ بعدَهُ شيءٌ مِنْ تمامِهِ، إِمَّا معمولٌ للأَوَّلِ نحوَ: "يَا حسنًا وَجْهُهُ"، و"يا طالعًا جبلًا"، و"يا مارًّا بزيدٍ"، وإِمَّا معطوفٌ عليهِ عطفَ النَّسَقِ، عَلَى أَنْ يكونَ المعطوفُ مَعَ المعطوفِ عليهِ اسْمًا لشيءٍ واحدٍ نحوَ: كَذَا، وسَاقَ كلامًا في ذلكَ وقالَ بإِثْرِهِ: وإِمَّا نعتٌ هُوَ جملةٌ، أَوْ ظرفٌ نحوَ قَوْلِكَ: "يَا حليمًا لَا تعجلُ"، و"يا جوادًا لَا تبخلُ"، قالَ:

فَيَــا شَــاعِرًا لَا شَــاعِرَ اليَــوْمَ مِثْلُــهُ جَرِيــرٌ ولَكِــنْ فِي كُلَيْــبٍ تَوَاضُــعُ[1]

---

(١) سورة المدثر: ٦.

(٢) سورة النساء: ٤٣.

(٣) تحفة الغريب ١/٢١٤.

(٤) المنصف ٢/٤١١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١/٣٥٦.

(١) من الطويل، للصلتان العبدي، وهو في: الكتاب ٢/٢٣٧، والمقتضب ٤/٢١٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٩٨، =

وقالَ :

أَعَبْـــدًا حَـــلَّ فِي شَـــعْبَى غَرِيبًـــا أَلُؤْمًـــا لَا أَبَـــا لَـــكَ وَاغْتِرَابَـــا[1]

وقالَ:

أَدَارًا بِحُـــزْوَى هِجْـــتِ لِلعَـــيْنِ عَبْـــرَةً فَمَـــاءُ الهَـــوَى يَـــرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْـــرَقُ[2]

وقالَ:

أَيَـــا نَخْلَـــةً فِي ذَاتِ عِـــرْقٍ عَلَيْـــكِ وَرَحْمَـــةُ اللهِ السَّـــلَامُ[3]

فكلُّ هَذَا مضارعٌ للمضافِ، سواءٌ جعلتَهُ عَلَمًا أَوْ لَا، وإِذَا لَمْ تجعلْهُ عَلَمًا؛ جازَ أَنْ يُتعرَّفَ بالقصدِ، كَمَا فِي "يَا رَجُلُ"، وأَنْ لَا يُتعرَّفَ لعدمِ القصدِ كَـ"يَا رَجُلًا"، فتقولُ فِي النَّكرةِ: "يَا حسنًا وَجْهُهُ الظَّرِيفُ"، (و"يَا ثلاثةً وثلاثينَ الظُّرفاءَ"، وكانَ القياسُ فِي الموصوفِ بالجملةِ أَوْ الظَّرْفِ أيضًا أَنْ يجوزَ "يَا حليمًا لَا تعجلُ القُدُّوسَ"، و"يَا دارًا بِحَزْوَى الدَّارسةَ"، لكنَّهُ كرهَ وصفَ الشَّيْءِ المعرفةِ بالمعرفةِ بعدَ وصفِهِ بالنَّكرةِ؛ فالوجهُ أَنْ لَا يوصفَ إِلَّا بالنَّكرةِ عَلَى تقديرِ أَنَّهُ كانَ موصوفًا بجميعِ تلكَ الصِّفَاتِ المنكرةِ قبلَ النِّدَاءِ فتقولُ: "يَا حليمَا لَا تعجلُ غفَّارَ الذُّنُوبِ"[1]).

هَذَا كلامُهُ. وفِيهِ مَا يتوسَّلُ إِلَى الجوابِ عَنِ النَّقْضِ الَّذِي ذكرناهُ أَوَّلًا، وفِي الكتابِ المسمَّى بِـ"لحنِ العَوَامِّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بعلمِ الكلامِ" للسَّكُّونِيِّ[2]:

والصاحبي في فقه اللغة ١/١٣١، وتمهيد القواعد ٧/٣٥٤٧.

(١) من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٥٦، والكتاب ١/٣٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٠، والصِّحَاح ١/١٥٧، والمحكم ١/٣٨٤، وأوضح المسالك ٢/١٩٢، وشرح الأشموني ١/٤٧٤.

(٢) من الطويل، لذي الرمة، في: ديوانه ١/٤٥٦، وهو في الكتاب ٢/١٩٩، والمقتضب ٤/٢٠٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٤، والمقاصد النحوية ٤/١٧١٤، وشرح الأشموني ٤/١١٣.

(٣) سبق تخريجه.

(١) شرح الكافية ٣٥٤- ٣٥٦.

(٢) هو: محمَّد بن خليل السَّكُّونيّ التونسيّ، أبو عبدالله، من أعلام الفكر الأشعري في القرن السابع الهجري، توفي سنة ٧١٦هـ، من تصانيفه: أربعون مسألة في أصول الدين، وشرح منظومة الضرير في التوحيد، ينظر ترجمته في: =

ويقولُ قائلُهم: "يَا حليمًا لَا تعجلْ"، فَيُنَزِّلُ ذلكَ منزلةَ الوجوبِ[1]؛ لأَنَّ صفاتِ اللهِ تَعَالَى واجبةٌ، والرَّبُّ تَعَالَى لَا يجبُ عليهِ تأخيرُ عقابِ المذنبينَ، بَلْ لَوْ شاءَ؛ لَفَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ مِنْ تعجيلِ عقابِهِم، فَأَخَّرَهم بفضلهِ وحِلمِهِ، فيسألُ العبدُ -بالأدبِ مَعَ اللهِ تَعَالَى- فيقولُ: "يَا حليمُ -لأَنَّهُ اسمٌ مِنْ أسماءِ (اللهِ)[2] تَعَالَى- لَا تَعْجَلْ"؛ فيسألُ التَّأخيرَ مِنَ (الرَّبِّ)[3]، والنَّقْلُ في هذهِ المسألةِ مِنْ أكابرِ العلماءِ، كَمَا ذكرناهُ؛ كَذَا قالَ. وفِيهِ نظرٌ[4]).

(ومثالُ النَّوْعِ الثَّالثِ، [٣٠٠/ب] وهُوَ المحتملُ لَهُمَا بعدَ النَّكرةِ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾[5]؛ فلكَ أَنْ تُقَدِّرَ الجملةَ صفةً للنَّكرةِ -وهُوَ الظَّاهِرُ-، ولكَ أَنْ تُقَدِّرَهَا حالًا مِنْهَا؛ لأَنَّهَا قَدْ تخصَّصتْ بالوصفِ؛ وذلكَ يُقَرِّبُهَا مِنَ المعرفةِ، حَتَّى إِنَّ أَبَا الحسنِ أجازَ وصفَها بالمعرفةِ؛ فقالَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾[1]: إِنَّ ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ صفةٌ لـ"آخَرَانِ"؛ لوصفِهِ بِـ"يقومانِ"، ولكَ أَنْ تُقَدِّرَهَا حالًا مِنَ المعرفةِ، وهُوَ الضَّميرُ في ﴿مُبَارَكٌ﴾، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يضعفُ -مِنْ حيثُ المعنَى- وجهَا الحالِ. أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّ الإشارةَ إِلَيْهِ لَمْ تقعْ في حالةِ الإنزالِ كَمَا وقعتِ الإشارةُ إِلَى "البَعْلِ" في حالةِ الشَّيخوخةِ في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[2]، وأَمَّا الثَّاني؛ فلاقتضائهِ تقييدَ البركةِ بحالةِ الإنزالِ، وتقولُ: "مَا فِيهَا أحدٌ يقرأُ"؛ فيجوزُ الوجهانِ أيضًا لزوالِ الإبهامِ عَنِ النَّكرةِ بعمومِها).

(ومثالُ النَّوْعِ الرَّابعِ، وهُوَ المحتملُ لَهُمَا بعدَ المعرفةِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ

معجم المؤلفين ٢٨٩/٩، وتراجم المؤلفين التونسيين ٤٧/٣.

(١) لم أقف على كتاب لحن العوام.

(٢) سقط في الأصل.

(٣) في "س" من ربه.

(٤) تحفة الغريب ٢١٤/١- ٢١٦.

(٥) سورة الأنبياء: ٥٠.

(١) سورة المائدة: ١٠٧.

(٢) سورة هود: ٧٢.

﴿أَسْفَارًا﴾[1]، **فَإِنَّ المعرَّفَ الجنسيَّ يقربُ في المعنَى مِنَ النَّكرةِ؛ فيصحُّ تقديرُ ﴿يَحْمِلُ﴾ حالًا أَوْ وصفًا)** أَيْ: حالًا مِنَ "الحمار"، أَوْ وصفًا لَهُ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾.

في الشَّرْحِ: (قَدْ يُتوهَّمُ أَنَّ تجويزَ المصنِّفِ "الحاليَّةَ" -هُنَا- مِنَ المضافِ إِلَيْهِ -مَعَ أَنَّ المضافَ كلمةُ "مَثَل"- مُعَارِضٌ رَدَّهُ عَلَى أَبِي البقاءِ[2] تجويزَهُ حاليَّةً ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ مِنَ الموصولِ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾[3] ... الآية، بِأَنَّ الحالَ لَا يَأْتِي مِنَ المضافِ إِلَيْهِ في مثلِ هَذَا؛ لأَنَّهُ ليسَ مِنَ المواضعِ الَّتِي يقعُ فِيهَا الحالُ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ؛ إِذِ المضافُ في كُلٍّ مِنَ الآيتينِ كلمةُ "مثل"، وجوابُهُ أَنَّ صلاحيةَ المضافِ للسُّقُوطِ -في آيةِ "الجمعةِ"- سَوَّغَ الحاليَّةَ؛ إِذِ الحالُ -حينئذٍ- كأَنَّهَا غيرُ مضافٍ إِلَيْهِ، وعدمُ الصَّلاحيةِ -في آيةِ "البقرةِ"- مَنَعَ مِنْ ذلكَ. وقَدْ مَرَّ الكلامُ في هَذَا كُلِّهِ في "الجملةِ التَّفسيريَّةِ"، وهِيَ الثَّالثةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ.

ومِنْ طرقِ الحكاياتِ الَّتِي أذكرُها أَنِّي كنتُ يومًا بمجلسِ شيخِنا الإمامِ أَبِي عبدِاللهِ بنِ عرفةَ[1]، وذلكَ عندَ قدومِهِ إِلَى الإسكندريَّةِ في رمضانَ سنةَ ثنتينِ وتسعينَ (-بالمثنَّاةِ أَوَّلُهُ-) وسَبعمئةٍ، وأَنَا أقرأُ عليهِ درسًا في كتابِ "الحُجَجِ" -مِنْ مختصَرِهِ-، وكانَ شخصًا مِنَ الطَّلَبةِ الموسومينَ بالتَّشدُّقِ والتَّكبُّرِ -مِمَّا لَمْ يَعُدْ حاضرًا في المجلسِ-، فَمَرَّ موضعٌ مِنْ كلامِ الشَّيْخِ عادَ فِيهِ ضميرٌ إِلَى المضافِ إِلَيْهِ، فقالَ ذلكَ الشَّخْصُ: يجهلُهُ النَّحويُّونَ؛ يقولونَ: لَا يعودُ الضَّميرُ عَلَى المضافِ إِلَيْهِ؛ فكيفَ أَعَدْتُمُوهُ؟ فقالَ الشَّيْخُ -عَلَى الفورِ مِنْ غيرِ تلعثمٍ-: قالَ اللهُ تَعَالَى:

---

(١) سورة الجمعة: ٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٧١.

(٣) سورة البقرة: ٢١٤.

(١) هو: محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عرفة الورغميّ، أبو عبدالله، فقيه مالكيّ، برز في علم الأصول والفروع والعربية والقراءات، توفي سنة ٨٠٣هـ، من تصانيفه: تفسير ابن عرفة المالكيّ، والمبسوط في الفقه، ينظر ترجمته في: شرح حدود ابن عرفة ١/٥٤٠.

﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[1]، ولَمْ يزِدْ عَلَى ذلكَ، وفِيهِ مِنَ اللُّطْفِ مَا لَا يَخْفَى. ولَا شَكَّ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يَقولوا مَا نَقَلَهُ هَذَا الرَّجُلُ عَنْهُمْ، وإِنَّمَا قَالُوا: إِذَا وُجِدَ ضميرٌ يمكنُ عَوْدُهُ إِلَى المضافِ، وعَوْدُهُ إِلَى المضافِ إِلَيْهِ؛ فَعَوْدُهُ إِلَى المضافِ أَوْلَى؛ لأَنَّهُ المحدَّثُ عَنْهُ، ولَمْ يَمنعْ أحدٌ مِنْهُمْ عَوْدَهُ إِلَى المضافِ إِلَيْهِ [2]).

(﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[3].

وقَوْلُهُ:

ولَقَــدْ أَمُــرُّ عَلَــى اللَّئِــيمِ يَسُــبُّنِي .....[4])

(قَدْ مَرَّ في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ الباءِ الموحَّدةِ" إنشادُ المصنِّفِ لِهَذَا الصَّدْرِ، وعَجُزُهُ:

..... فَمَضَــيْتُ ثُمَّــتَ قُلْــتُ: لَا يَعْنِيــنِي

-بفتحِ حرفِ المضارعةِ-، أَيْ: لَا يُهِمُّنِي[1]، ومِنْهُ قَوْلُهُ[2]: (مِنْ حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ[3]) .

(وقَدِ اشتملَ الضَّابطُ المذكورُ)

(وهُوَ قَوْلُهُ -فِيمَا سبقَ- هُوَ أَنْ يقالَ أَنَّ الجملةَ الخبريَّةَ الَّتِي لَمْ يَستلزِمْها مَا قبلَها، إِنْ كانتْ مرتبطةً بنكرةٍ، إِلَى آخرِهِ[4]).

---

(١) سورة الجمعة: ٥.

(٢) تحفة الغريب ٢١٧/١،٢١٨.

(٣) سورة يس: ٣٧.

(٤) من الكامل، لرجل من سلول، وهو في: الكتاب ٢٤/٣، والخصائص ٣٣٣/٣، والإنصاف ٨٨/١، وأوضح المسالك ٤٧/١.

(١) تحفة الغريب ٢١٧،٢١٨.

(٢) سنن ابن ماجه ١٣١٥/٢،كتاب الفتن (باب كف اللسان في الفتنة) الحديث رقم ٣٩٧٦، وسنن الترمذي ٥٥٨/٤، أبواب الزهد، الحديث رقم ٢٣١٧.

(٣) تحفة الغريب ٢١٨/١..

(٤) المنصف ٤١٢/٢.

(عَلَى قيودٍ:

أحدُها: كونُ الجملةِ خبريَّةً، (واحترزتُ بذلكَ مِنْ نحوِ: "هَذَا عبدٌ بِعْتُكَهُ" -تريدُ بالجملةِ الإنشاءَ-، و"هَذَا عَبْدِي بِعْتُكَهُ" كذلكَ، فَإِنَّ الجملتينِ مستأنفتانِ؛ لأَنَّ الإنشاءَ لَا يكونُ نعتًا ولَا حالًا)[1])

في الشَّرْحِ: (أَمَّا كونُ الإنشاءِ لَا يقعُ حالًا، فَقَدْ مَرَّ تعليلُهُ في آخرِ الكلامِ عَلَى "الجملةِ المعترضةِ"، وهِيَ الثَّاني مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ.

وأَمَّا كونُهُ لَا يقعُ نعتًا، قالَ الرَّضِيُّ[2]: وإِنَّمَا وجبَ في الجملةِ -الَّتِي هِيَ صفةٌ أَوْ صلةٌ-؛ كونَها خبريَّةً؛ لأَنَّكَ إِنَّمَا تجيءُ بالصِّفَةِ والصِّلَةِ لِتُعَرِّفَ -المخاطَبَ- الموصوفَ والموصولَ المبهمَينِ بِمَا كانَ المخاطَبُ يعرفُهُ قبلَ ذكرِ الموصوفِ والموصولِ مِنْ أنصافِهما؛ [٣٠١/أ] بمضمونِ العِلَّةِ والصِّفَةِ؛ فَلَا يجوزُ -إِذَنْ- أَلَّا تكونَ الصِّفَةُ والصِّلَةُ جملتينِ متضمِّنتينِ للحكمِ المعلومِ للمخاطَبِ حصولُهُ قبلَ ذكرِ تلكَ الجملةِ.

وهذهِ الجملةُ الخبريَّةُ، أَمَّا الإنشائيَّةُ نحوُ: "بعتُ، وطلَّقتُ، وانتحرَ"، ونحوُهُ.

والطَّلبيَّةُ، كالأمرِ، والنَّهْيِ، والاستفهامِ، والتَّمَنِّي، والعرضِ؛ فَلَا يُعْرَفُ حصولُ مضمونِها إِلَّا بعدَ ذكرِها[1]). انتهى مَا في الشَّرْحِ .

ومِثْلُهُ في "التَّعليقِ" -ملخَّصًا-، وزادَ فِيهِ: ولمَّا لَمْ يَكُنْ خبرُ المبتدإِ معرِّفًا للمبتدإِ، ولَا مخصِّصًا لَهُ؛ جازَ كونُهُ جملةً إنشائيَّةً، مَعَ أَنَّ الحالَ عندَهم كالخبرِ في المعنَى، وقَدْ تقرَّرَ جوازُ كونهِ إنشائيًّا، فَوَجْهُهُ أَنَّ الحالَ قيدٌ للعاملِ، والقيودُ تكونُ باقيةً مَعَ مَا قُيِّدَ بِهَا، والإنشاءُ لَا خارجَ لَهُ، بَلْ يظهرُ مَعَ اللَّفْظِ، ويزولُ بزوالِهِ؛ فَلَا يصلحُ للتَّقييدِ. انتهى[2].

(ويجوزُ أَنْ يكونَا خبرينِ آخَرَيْنِ، إِلَّا عندَ مَنْ مَنَعَ تعدُّدَ الخبرِ مطلقًا، وهُوَ اختيارُ ابنِ

---

(١) طمس في "س".

(٢) ينظر: شرحه على الكافية ٢/٢٩٩.

(١) تحفة الغريب ١/٢١٨،٢١٩.

(٢) لم أعثر عليه.

عصفورٍ[1]، وعندَ مَنْ مَنَعَ تعدُّدَهُ مختلفًا بالإفرادِ والجملةِ –وهُوَ أَبُو عليٍّ[2]، وعندَ مَنْ مَنَعَ وقوعَ الإنشاءِ خبرًا –وهُمْ طائفةٌ مِنَ الكوفيِّينَ).

(ومِنَ الجُمَلِ مَا يحتملُ الإنشائيَّةَ والخبريَّةَ؛ فيختلفُ الحكمُ باختلافِ التَّقديرِ، ولَهُ أمثلةٌ:

مِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾[3]، فَإِنَّ فَإِنَّ جملةَ ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتملُ الدُّعَاءَ فتكونُ معترضةً، والإخبارَ فتكونُ صفةً ثانيةً، ويضعفُ مِنْ حيثُ المعنَى أَنْ تكونَ حالًا)

(وذلكَ؛ لأَنَّ الحالَ قيدٌ لعاملِها، وعاملُها هُوَ العاملُ في صاحبِها، وصاحبُها هُنَا رجلانِ؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ القولُ مِنَ الرَّجلينِ مقيَّدًا بحالِ إنعامِ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِمَا[4]).

(ولَا يضعفُ في الصِّناعةِ؛ لوصفِها بالظَّرْفِ.)

وهُوَ مِنَ الَّذِينَ يخافونَ.

(ومِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[1]، فذهبَ الجمهورُ إِلَى أَنَّ ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملةٌ خبريَّةٌ)

(هذهِ الآيةُ في سورةِ النِّسَاءِ، قالَ تَعَالَى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥١٠، ٥١١.

(٢) ينظر: كتاب الشعر ١/٥٤٤.

(٣) سورة المائدة: ٢٣.

(٤) المنصف ٢/٤١٣.

(١) سورة النساء: ٩٠.

وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾[1].

وقَوْلُهُ: "إِلَّا الَّذِينَ" استثناءٌ مِنْ ضميرِ النَّصْبِ إِلَى قَوْلِهِ: "فخُذُوهم واقتلُوهم" لأمرِ المفعولِ في "ولَا تتَّخذوا مِنْهُمْ وليًّا ولَا نصيرًا"، وإِنْ كانَ أقربَ؛ لأَنَّ اتخاذَ الوليِّ مِنْهُمْ حرامٌ مطلقًا، بخلافِ الكفِّ عَنْ قتلِهم وأخذِهم، فَإِنَّهُ قَدْ يجوزُ؛ لعارضٍ[2]).

(ثُمَّ اختلَفوا، فقالَ جماعةٌ -مِنْهُمُ الأخفشُ[3]-: هِيَ حالٌ مِنْ فاعلِ "جاءَ" عَلَى إضمارِ "قَدْ"، ويؤيِّدُهُ قراءةُ الحسنِ[4] ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾).

في الشَّرْحِ: (نقلَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ في شرحِهِ للتَّلخيصِ[5]، عَنْ شيخِهِ أَبِي حَيَّانَ، أَنَّ الأخفشَ والجمهورَ عَلَى أَنَّ الماضِيَ الواقعَ حالًا لَا يُقدَّرُ مَعَهُ "قَدْ"، بلْ يجوزُ أَنْ يخلوَ مِنْهَا لفظًا وتقديرًا، قالَ أَبُو حَيَّانَ: وهَذَا هُوَ الصَّحيحُ، وهُوَ مخالفٌ لنقلِ المصنِّفِ عَنِ الأخفشِ، بَلْ أقولُ: هُوَ مخالفٌ أيضًا لِمَا ذكرَهُ المصنِّفُ نفسُهُ في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "قَدْ" مِنْ "حرفِ القافِ" حيثُ قالَ: الثَّاني: وجوبُ دخولِها عندَ البصريِّينَ -إِلَّا الأخفشَ- عَلَى الماضِي الواقعِ حالًا، أَمَّا ظاهرةً، نحوَ: ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ﴾[1]، أَوْ مقدَّرةً نحوَ: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[2]، ونحوَ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[3]، وخالفَهم الكوفيُّونَ والأخفشُ، فَقَالُوا: لَا تحتاجُ لذلكَ؛ لكثرةِ وقوعِها حالًا بدونِ "قَدْ"، والأصلُ عدمُ التَّقديرِ، ولَا سِيَّما فِيمَا كثرَ استعمالُهُ. هَذَا كلامُ المصنِّفِ في ذلكَ

---

(١) سورة النساء: ٨٩-٩٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢١٩.

(٣) البحر المحيط ١٠/٤٠٠.

(٤) معاني القرآن (الفراء) ١/٢٤، ومعاني القرآن (النحاس) ٢/١٥٦، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣١.

(٥) ١/٥٦٤،٥٦٥.

(١) سورة البقرة : ٢٤٦.

(٢) سورة يوسف: ٦٥.

(٣) سورة النساء: ٩٠.

المحلِّ، وهُوَ مخالفٌ لِمَا ذكرَ هُنَا عَنِ الأخفشِ[1]).

(وقالَ آخَرونَ: هِيَ صفةٌ؛ لئلَّا يحتاجَ إِلَى إضمارِ قَدْ")"

(هَذَا بناءٌ عَلَى أَنَّ الجملةَ المأمونةَ الواقعةَ حالًا لابدَّ مَعَهَا مِنْ "قَدْ" ظاهرةً أَوْ مقدَّرةً، وقَدْ عرفتَ مَا فِيهِ[2]).

(ثُمَّ اختلَفوا، فقيلَ: الموصوفُ منصوبٌ محذوفٌ، أَيْ: "قومًا حصرتْ صدورُهم"، ورَأَوْا أَنَّ إضمارَ الاسمِ أسهلُ مِنْ إضمارِ [٣٠١/ب] حرفِ المعنَى. وقِيلَ: مخفوضٌ مذكورٌ، وهُمْ "قَوْمٌ" المتقدِّمُ ذِكْرُهم؛ فَلَا إضمارَ البَتَّةَ، ومَا بَيْنَهُمَا اعتراضٌ، ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ بإسقاطِ ﴿أَوْ﴾[3]؛ وعَلَى ذلكَ: فيكونُ ﴿جَآءُوكُمْ﴾ صفةً لِـ"قَوْمٍ"، ويكونُ ﴿حَصِرَتْ﴾ صفةً ثانيةً. وقِيلَ: بدلُ اشتمالٍ مِنْ ﴿جَآءُوكُمْ﴾؛ لأَنَّ المجيءَ مشتملٌ عَلَى الحَصَرِ، وفِيهِ بُعْدٌ؛ لأَنَّ الحَصَرَ مِنْ صفةِ الجَائِينَ).

(يَعني: لَا مِنْ صفةِ المجيءِ حَتَّى يكونَ بدلَ اشتمالٍ مِنْهُ))[4].

وفِي الشَّرْحِ: (هَذَا لَا يَنفي الملابسةَ بينَهُ وبينَ المجيءِ، فيمكنُ بدلُ الاشتمالِ؛ لأَنَّ مجيءَ الجائينَ مُلَابِسٌ لِـ"حصرتْ صدورُهم" بغيرِ الجزئيَّةِ والكليَّةِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ كُلُّ مُلابِسٍ لمتبوعِهِ بغيرِ الجزئيَّةِ والكليَّةِ يصحُّ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ، فَإِنَّ بدلَ الاشتمالِ -عَلَى مَا قالَ أَبُو جعفرٍ، وتَبِعَهُ المحقِّقونَ- هُوَ البدلُ الَّذِي لَا يكونُ عينَ المبدلِ مِنْهُ (ولَا جزؤُهُ يكونُ مشتملًا)[2]، لَا كاشتمالِ الظَّرْفِ عَلَى الظُّروفِ، بَلْ مِنْ حيثُ كونِهِ دالًّا عليهِ إجمالًا ومتغاضيًا بوجهٍ مَا؛ بحيثُ تبقَى النَّفسُ عندَ ذكرِ المبدلِ مِنْهُ متشوِّقةً إِلَى ذكرِهِ منتظرةً لَهُ؛ فيجيءُ هُوَ مُبيِّنًا وملخِّصًا لِمَا أُجْمِلَ أَوَّلًا، ومعلومٌ أَنَّ حصرَ

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٠،٢١٩.

(٢) المصدر السابق ١/٢٢٠.

(٣) معاني القرآن (النحاس) ٢/١٥٦، وجمال القراء وكمال الإقراء ١/٣٨٣.

(٤) طمس في "س"، المنصف ٢/٤١٥.

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٠.

(٢) سقط من الأصل: عليه.

صدورِهم ليسَ بالنِّسبةِ إلَى مجيئِهم كذلكَ؛ فيكونُان صفتينِ قائمتينِ بموصوفٍ واحدٍ[1]).

(وقالَ أَبُو العبَّاسُ المبرِّدُ: الجملةُ إنشائيَّةٌ، مَعناها الدُّعَاءُ، مثلُ: ﴿عُلِّقَتْ أَيْدِيهِمْ﴾؛ فَهِيَ مستأنفةٌ[2]، ورُدَّ بِأَنَّ الدُّعَاءَ عَلَيْهِمْ بضيقِ قلوبِهم عَنْ قتالِ قومِهم لَا يَتَّجِهُ.)

(سيذكرُ المصنِّفُ في التَّاسعَ عشرَ مِنَ الجهةِ الأُولى عَنِ الجهاتِ الَّتِي تدخلُ الاعتراضَ عَلَى المعربِ مِنْ جهتِها في البابِ الخامسِ؛ أَنَّ المرادَ هُوَ الفارسيُّ، وأَنَّهُ يمكنُ الجوابُ بِأَنَّ المرادَ الدُّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يُسْلَبُوا أهليَّةَ القتالِ؛ حَتَّى لَا يَستطيعوا أَنْ يُقاتلوا أحدًا البَتَّة[3]).

في الشَّرْحِ: (وإِنَّمَا لَمْ يتَّجهِ الدُّعاءُ عَلَيْهِمْ بضيقِ قلوبِهم عَنْ مقاتلةِ قومِهم؛ لأَنَّ قومَهم كفَّارٌ؛ فقتالُهم مطلوبٌ، والدُّعاءُ عَلَيْهِمْ بضيقِ صدورِهم مِن جهادِ الكفَّارِ غيرُ مناسبٍ، وهَذَا مبنيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾[4] متعلِّقٌ بـ﴿حَصِرَتْ﴾، أَيْ: "حصرتْ صدورُهم عَنْ قتالِكم أَوْ قتالِهم قومَهم" وهُوَ غيرُ متعلِّقٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ القائلُ بِأَنَّ "حصرتْ صدورُهم" جملةٌ دعائيَّةٌ؛ لَا يَرَى ذلكَ، بَلْ تُجعلُ الجملةُ معترضةً بينَ "جاؤُوكم" وبينَ مَا هُوَ مِنْ متعلِّقاتِهِ، وذلكَ قَوْلُهُ: ﴿أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾[1] أَيْ: جاؤُوكم كراهةَ الدُّخولِ في القتالِ مطلقًا؛ فَلَا يريدونَ قتالَكم، ولَا قتالَ قومِهم مَعَكُمْ، بَلْ هُمْ ممسكونَ، لَا لَكُمْ ولَا عَلَيْكُمْ؛ فيتَّجهُ -حينئذٍ- الدُّعاءُ عَلَيْهِمْ بذلكَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُذكرْ للضِّيقِ متعلِّقٌ، بَلْ دُعِيَ عَلَيْهِمْ بحرجِ الصُّدورِ وضيقِها[2]).

(ومِنْ ذلكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[3]، فَإِنَّهُ يجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ "لَا" ناهيةً، ونافيةً، وعَلَى الأَوَّلِ: فَهِيَ مقولةٌ لقولٍ

(١) المنصف ٢/٤١٥.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤/٣٤٤.

(٣) المنصف ٢/٤١٥.

(٤) سورة النساء: ٩٠.

(١) سورة النساء: ٩٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٢١.

(٣) سورة الأنفال: ٢٥.

محذوفٍ هُوَ الصِّفَةُ، أَيْ: "فتنةً مقولًا فِيهَا ذلكَ"، ويُرَجِّحُهُ أَنَّ توكيدَ الفعلِ بالنُّونِ بعدَ "لَا النَّاهيةِ" قياسٌ، نحوَ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾[1]. وعَلَى الثَّاني: فَهِيَ صفةٌ لِـ"فتنة"، ويُرَجِّحُهُ سَلامتُهُ مِنْ تقديرٍ.)

(القيدُ الثَّاني: صلاحيتُها للاستغناءِ عَنْهَا، وخرجَ -بذلكَ- جملةُ الصِّلَةِ، وجملةُ الخبرِ، والجملةُ المحكيَّةُ بالقولِ؛ فَإِنَّهَا لَا يُستغنَى عَنْهَا؛ بمعنَى أَنَّ معقوليَّةَ القولِ متوقِّفةٌ عَلَيْهَا، وأَشباهُ ذلكَ.)

(القيدُ الثَّالثُ: وجودُ المقتضِي، واحترزتُ -بذلكَ- عَنْ نحوِ: ﴿فَعَلُوهُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾[2] فَإِنَّهُ صفةٌ لِـ"كُلّ"، أَوْ لِـ"شَيْءٍ"، ولَا يصحُّ أَنْ يكونَ حالًا مِنْ "كُلّ"، مَعَ جوازِ الوجهينِ في نحوِ: "أكرمْ كُلَّ رجلٍ جَاءَكَ"؛ لعدمِ مَا يعملُ في الحالِ ولَا يكونُ خبرًا؛ لأَنَّهم لَمْ يَفعلوا كُلَّ شيءٍ.)

في الشَّرْحِ: (قَدْ يُورَدُ عَلَى هَذَا الكلامِ أَنَّهُ إِنَّمَا يستقيمُ أَنْ لَوْ لَمْ يَكُنْ في "الزُّبُرِ" صفة لِـ"كلّ شيءٍ"، أَمَّا إِذَا جُعِلَ صفةً لَهُ استقامَ المعنَى؛ فَلَا يتَّجهُ منعُ كونهِ خبرًا؛ إِذِ المعنَى -حينئذٍ-: "كُلُّ شيءٍ مثبَتٌ في الزُّبُرِ" أَيْ: صحائفِ أعمالِهم، مَا فعلوهُ ولَا فسادَ فِيهِ، ويُرَدُّ لوجهينِ: إِمَّا لفظًا؛ فلأَنَّه يلزمُ الفصلُ بينَ الصِّفَةِ والموصوفِ بالأجنبيّ -وهُوَ الخبرُ-، وإِمَّا معنًى؛ فلأَنَّ المرادَ في هذهِ الآيةِ إِمَّا زيدَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[1] فعلوهُ، صفةٌ لِـ"كُلِّ شيءٍ"، و"في الزُّبُرِ" الخبرُ [٣٠٢/أ] أَيْ: كُلُّ مَا فعلوهُ مثبَتٌ في صحائفِ أعمالِهم؛ بحيثُ لَا يغادرُ صغيرةً ولَا كبيرةً[2]).

ولفظُهُ في "التَّعليقِ": (إِنَّمَا هَذَا يتمُّ إِذَا عَلَّقنا الجارَّ بالفعلِ مِنْ قَوْلِهِ "فعلوهُ"؛ إِذْ يصيرُ المعنَى: فَعَلُوا في الزُّبُرِ كُلَّ شيءٍ، ونحنُ لَمْ نفعلْ في الزُّبُرِ -أَيْ: صحائفِ أعمالِنا- شيئًا؛ إِذَا لَمْ

(١) سورة إبراهيم: ٤٢.

(٢) سورة القمر: ٥٢.

(١) سورة القمر: ٥٣.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٢١.

نُوقِّعْ فِيهَا فعلًا، بَلْ الكرامُ الكاتبونَ فَعلوا فِيهَا الكتابةَ، وإنْ جَعَلْنَا الجارَّ نعتًا لِـ"كلِّ شيءٍ"؛ فَلَا مانعَ مِنْ أَنْ تجعلَ "فعلوهُ" خبرًا؛ إذْ يصيرُ المعنَى: كُلُّ شيءٍ مثبَتٌ في صحائفِ أعمالِهم فعلوهُ، وهَذَا معنًى مستقيمٌ)[1].

(ونظيرُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾[2]، يتعيَّنُ كونُ ﴿سَبَقَ﴾ صفةً ثانيةً، لَا حالًا مِنَ "الكتاب"؛ لأَنَّ الابتداءَ لَا يعملُ في الحالِ، ولَا مِنَ الضَّميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوفِ؛ لأَنَّ أَبَا الحسنِ حَكَى أَنَّ الحالَ لَا يُذْكَرُ بعدَ "لَوْلَا"، كَمَا لَا يُذْكَرُ الخبرُ)

(وأفادَ المصنِّفُ هَذَا النَّقْلَ عَنْ أَبِي حسنٍ الأخفشِ في البابِ الرَّابعِ في فصلِ "لَوْلَا" مِنْ "حرفِ الميمِ"؛ حيثُ ذكرَ عَنْ بعضِهم في قولِ المِعْزِيِّ (:

يُـذيبُ الرُّعْـبُ مِنْـهُ كُـلَّ عَضْـبٍ فَلَـوْلَا الغِمْـدُ يُمْسِـكُهُ لَسَـالَا[3]

أَنَّهُ يحتملُ كونَ "يمسكُهُ" حالًا مِنَ الخبرِ المحذوفِ، ورَدَّهُ بنقلِ الأخفشِ أَنَّهُمْ لَا يذكرونَ الحالَ)[1] بعدَها لأَنَّهُ خبرٌ في المعنَى[2]).

(**ولَا يكونُ خبرًا؛ لِمَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ**) (يَعني: ما نَبَّهَ عليهِ بقولِهِ، كَمَا لَا يُذكرُ الخبرُ مِنْ أَنَّ الخبرَ لَا يُذكَرُ بعدَ "لَوْلَا")[3].

(**ولَا يُنْقَضُ الأَوَّلُ**) (يَعني: عدمُ ذكرِ الحالِ بعدَ "لَوْلَا" أَنَّهُ أَوَّلٌ بالنِّسبةِ إِلَى عدمِ ذكرِ الخبرِ بعدَ "لَوْلَا"[4]).

---

(١) ٢٧٣.

(٢) سورة الأنفال: ٦٨.

(٣) من الوافر، لأبي العلاء المعري في ديوانه"سقط الزند" ٥٤، والجنى الداني ١/٦٠٠، وأوضح المسالك ١/٢١٨، وشرح الأشموني ١/٢٠٦، وهمع الهوامع ١/٣٩٣، وحاشية الصبان ١/٣١٦.

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٢٢٢.

(٣) سقط من "س"، المنصف ٢/٤١٦.

(٤) المنصف ٢/٤١٦.

(بقولهِ: "لَوْلَا رَأْسُكَ مدهونًا"، ولَا الثَّاني)

(يَعني: عدمُ ذكرِ الخبرِ بعدَ "لَوْلَا"، وفي بعضِ النُّسَخِ: ولَا ينتقضُ (الثَّاني)[1] بقولِهم: "لَوْلَا رأسُكَ مدهونًا"، ولَا الثَّالثُ، (أَرادوا بالأَوَّلِ أَنَّ الابتداءَ لَا يعملُ في الحالِ، وبالثَّالثِ عدمُ ذكرِ الخبرِ)[2].

(**بقولِ الزُّبَيْرِ**)[3] ، وتمامُ قولِ الزُّبيرِ:

(**ولَــوْلَا بَنُوهَــا حَوْلَهَــا لَخَبَطْتُهَــا**) كَخَبْطَــةِ عُصْــفُورٍ ولَــمْ أَتَلَعْــثَمِ[4]

(هَكَذَا وقعَ هَذَا البيتُ في بعضِ نُسَخِ هَذَا الكتابِ، وفي شرحِ الألفيَّةِ لبدرِ الدِّينِ النَّاظمِ: "لَخَطبتُها"[5] -بتقديمِ الباءِ الموحَّدةِ على التاءِ- مِنَ "الخِطْبَةِ"، وهُوَ وهمٌ، وإِنَّمَا هُوَ "لخبطتُها" مِنَ "الخبطِ"، وهُوَ الضَّرْبُ؛ بدليلِ تمامِهِ، ومعنَى "ولَمْ أتلعثمِ" أَيْ: لَمْ أَتَأَنَّ، يقالُ: تلعثمَ في الأمرِ: إِذَا تمكَّثَ فِيهِ وتأنَّى، وقَدْ أُنْشِدَ عَلَى الصَّوَابِ في كثيرٍ مِنْ نُسَخِ هَذَا الكتابِ[1]).

(**لِدُورِهما**) (تعليلٌ لقولهِ: "ولَا ينتقضُ"، واعلمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ المصنِّفُ -مِنْ إثباتِ الخبرِ في بيتِ الزُّبيرِ- نادرٌ مبنيٌّ عَلَى نسجِ مذهبِ الأكثرينَ في أَنَّ الخبرَ الواقعَ بعدَ "لَوْلَا" واجبُ الحذفِ، وقَدْ وقعَ للمصنفِ في أوائلِ خاتمةِ الحروفِ المذكورةِ في البابِ الخامسِ مِنْ هَذَا الكتابِ أَنَّ هَذَا المذهبَ مردودٌ[2]).

(أَيْ: القولُ بوجوبِ حذفِ الخبرِ بعدَ "لَوْلَا"، قالَ: وإِنَّمَا ذلكَ إِذَا كانَ كونًا مطلقًا نحوَ:

---

(١) في "س": الأول.

(٢) سقط من الأصل، المنصف ٤١٦/٢.

(٣) سقط من الأصل. وهو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد القرشي الأسدي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ومن السابقين إلى الإسلام، لُقِّبَ بحواريّ رسولِ اللهِ ﷺ، توفي سنة ٣٦هـ، ينظر ترجمته في: أسد الغابة ٣٠٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٣١/٣.

(٤) من الطويل، للزبير بن العوام، وهو في: تخليص الشواهد ٢٠٨/١، وشرح ابن الناظم ٨٧/١، والمقاصد النحوية ٥٥٠/١، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢.

(٥) ينظر: شرح الألفية ٨٧/١.

(١) تحفة الغريب ٢٢٢/١.

(٢) المنصف ٤١٧/٢.

"لَوْلَا زيدٌ لَكَانَ كَذَا" تريدُ "إلَّا زيدٌ موجودًا" ونحوُهُ، وأمَّا الأكوانُ الخاصَّةُ الَّتِي لَا دليلَ عَلَيْهَا لَوْ حُذفتْ؛ فواجبةُ الذِّكْرِ، ولَا يَخْفَى أَنَّ الخبرَ هُنَا، وهُوَ قَوْلُهُ: "حولها" لَوْ حُذِفَ؛ لَمْ يقمْ عليهِ دليلٌ؛ فيكونُ ذكرُهُ واجبًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ هُنَاكَ، وقَدْ حكمَ هُنَا بندورِ ذكرِهِ، ويكونُ لنَا -إنْ شاءَ اللهُ- عَوْدٌ إِلَى هَذَا الكلامِ فِي هذهِ المسألةِ وبحثٌ مَعَ المصنِّفِ فِيهَا فِي ذلكَ المحلِّ[1]).

(وأَمَّا قولُ ابنِ الشَّجريِّ[2] فِي ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[3]: إنَّ "عَلَيْكُمْ" خبرٌ؛ فمردودٌ، بَلْ هُوَ متعلِّقٌ بالمبتدإِ، والخبرُ محذوفٌ.)

(وقَدْ ذكرَ المصنِّفُ فِي فصلِ "لَوْلَا" مِنَ البابِ الأَوَّلِ قولَ ابنِ الشَّجريِّ هَذَا، ولَمْ يصرِّحْ بردِّهِ، وإِنَّمَا قالَ -بعدَ حكايتِهِ-: وهَذَا غيرُ متعيِّنٍ؛ لجوازِ تعلُّقِ الظَّرْفِ بالفعلِ[4]).

(القيدُ الرَّابِعُ: انتفاءُ المانعِ، والمانعُ أربعةُ أنواعٍ: أحدُها: مَا يمنعُ حاليَّةً كانتْ متعيِّنةً لَوْلَا وجودُهُ، ويتعيَّنُ -حينئذٍ- الاستئنافُ نحوَ: "زَارَنِي زيدٌ سأُكافئُهُ"، أَوْ "لَنْ أَنْسَى لَهُ ذلكَ")

فِي الشَّرْحِ: (قَدْ يُمنعُ تَعَيُّنُ الحاليَّةِ فِي هذينِ المثالينِ عَلَى تقديرِ زوالِ المانعِ؛ إذِ احتمالُ الاستئنافِ فِيهِمَا -عَلَى تقديرِ زوالِ المانعِ- ثابتٌ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الدَّليلُ عَلَى تعيينِ الحاليَّةِ لَوْلَا وجودُ هَذَا المانعِ أَنَّ المعنَى عَلَى تقييدِ الفعلِ المتقدِّمِ وسَيأتِي المصنِّفُ عَلَى نحوِ هَذَا فِي الثَّانِي[2]).

(فَإِنَّ الجملةَ -بعدَ المعرفةِ المحضةِ- حالٌ، ولكنَّ "السِّين" و"لَنْ" مانعانِ؛ [٣٠٢/ب] لأَنَّ الحاليَّةَ لَا تُصَدَّرُ بدليلِ استقبالٍ، وأَمَّا قولُ بعضِهم فِي ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) ينظر: أماليه: المقدمة ٦٢.

(٣) سورة النور: ١٠.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٢٣.

(١) المصدر السابق.

(٢) المنصف ٢/٤١٧.

﴿إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾[1]: إنَّ ﴿سَيَهْدِينِ﴾ حالٌ، كَمَا تقولُ: "سأذهبُ مَهْدِيًّا"؛ فسهوٌ.)

(مِنْ جهةِ جعلهِ الجملةَ المقرونَ فِعْلُها بالسِّينِ حالًا، مَعَ مَا تقرَّرَ مِنْ أَنَّ الجملةَ الحاليَّةَ لَا تُصَدَّرُ بدليلِ استقبالٍ، ومِنْ جهةِ أَنَّهُ جعلَ المعنَى: "سأذهبُ مذهبًا"، فصرفَ التَّنفيسَ للذِّهابِ، وهُوَ فِي الآيةِ للهدايةِ، وقَدْ يجابُ عَنِ الأخيرِ بِأَنَّ مهديًّا وقعَ قيدًا للذهابِ الَّذِي (فِيهِ)[2] تنفيسٌ؛ فيلزمُ أَنْ يكونَ أيضًا فِيهِ تنفيسٌ كالمقيَّدِ ضرورةَ وجوبِ اقترانِ الحالِ بزمنِ عاملِها[3]).

(والثَّاني: مَا يمنعُ وصفيَّةً كانتْ متعيِّنةً لَوْلَا وجودُ المانعِ، ويمتنعُ فِيهِ الاستئنافُ؛ لأَنَّ المعنَى عَلَى تقييدِ المتقدِّمِ؛ فتتعيَّنُ الحاليَّةُ بعدَ أَن كانتْ ممتنعةً، وذلكَ نحوُ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[4]، ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾[5].

وقَوْلُهُ:

مَضَـى زَمَـنٌ والنَّـاسُ يَسْتَشْـفِعُونَ بِـي ..... [1])

(هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... فَهَـلْ لي إِلَى لَيْلَـى الغَـدَاةَ شَـفِيعُ

وتقديرُ تعيُّنِ الوصفيَّةِ فِي هَذَا البيتِ عَلَى تقديرِ حذفِ الواوِ، ومُخْوِجٌ إِلَى تقديرِ رابطٍ، أَيْ:

---

(١) سورة الصافات: ٩٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٢٣.

(٤) سورة البقرة: ٢١٦.

(٥) سورة البقرة: ٢٥٩.

(١) من الطويل، للمجنون، في: ديوانه ٢٨، وأمالي القالي ١/١٣٦، وشرح التَّسهيل ٢/٣٣٤، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٨٠، وهمع الهوامع ٢/٣٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤١.

يشفعونَ بي فِيهِ[1]).

(والمُعَارِضُ فِيهنَّ "الواوُ"؛ فَإِنَّهَا لَا تعترضُ بينَ الموصوفِ وصفتِهِ، خلافًا للزمخشريِّ[2] -ومَنْ وَافَقَهُ-.

والثَّالثُ: مَا يمنعُهما معًا، نحوُ: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾[3]، وقَدْ مَضَى البحثُ فِيهَا.)

(ضميرُ الاثنينِ مِنْ قَوْلِهِ: مَا يمنعهما، وفِيهِمَا عائدٌ إِلَى الوصفيَّةِ والحاليَّةِ، وأشارَ بقولِهِ: وقَدْ مَضَى البحثُ فِيهِمَا إِلَى مَا ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ التَّنبيهاتِ الَّتِي سَاقَهَا بإثرِ الكلامِ عَلَى الجملةِ الأُولى مِنَ الجُمَلِ الَّتِي (لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ؛ حيثُ مَنَعَ هُنَاكَ كونَ جملةِ "لَا يسمعونَ" صفةً لكلِّ شيطانٍ، وكَوْنَهَا حالًا مِنْهُ، ومَضَى البحثُ مَعَهُ فِي ذلكَ المحلِّ فِي أَنَّهُ لَا مانعَ مِنْ جعلِ "لَا يسمعونَ")[4] حالًا مقدَّرةً أَوْ وصفًا عَلَى الوجهِ الَّذِي قرَّرناهُ قبلُ. فراجِعْهُ[5]).

(والرَّابعُ: مَا يمنعُ أحدَهما دونَ الآخَرِ، ولَوْلَا المانعُ لَكانَا جائزينِ، وذلكَ نحوُ: "مَا جاءَني أحدٌ إِلَّا قالَ خيرًا"، فَإِنَّ جملةَ القولِ كانتْ -قبلَ وجودِ "إِلَّا"- محتملةً للوصفيَّةِ والحاليَّةِ، ولمَّا جاءتْ "إِلَّا" امتنعتِ الوصفيَّةُ، ومِثْلُهُ: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨﴾[1]. وأَمَّا ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝٤﴾[2] فللوصفيَّةِ مانعانِ: "الواوُ" و"إِلَّا"، ولَمْ يَرَ الزَّمخشريُّ وأبو البقاءِ واحدًا مِنْهُمَا مانعًا[3]،

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/١٦٢.

(٣) سورة الصافات: ٧-٨.

(٤) طمس في "س".

(٥) تحفة الغريب ١/٢٤٢.

(١) سورة الشعراء: ٢٠٨.

(٢) سورة الحجر: ٤.

(٣) الكشاف ٣/١٦٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٧٧٧.

وكلامُ النَّحويِّينَ بخلافِ ذلكَ؛ قالَ الأخفشُ: لَا تَفصلُ "إلَّا" بينَ الموصوفِ وصفتِهِ.

فَإِنْ قلتَ: "مَا جاءَني رجلٌ إلَّا راكبٌ"؛ فالتَّقديرُ "إلَّا رجلٌ راكبٌ"، يَعني: أَنَّ "راكبًا" صفةٌ لبدلٍ محذوفٍ، قالَ: وفِيهِ قبحٌ؛ لجعلِكَ الصِّفَةَ كالاسمِ، يَعني: في إيلائِكَ إيَّاهَا العاملَ[1]. وقالَ الفارسيُّ: لَا يجوزُ "مَا مررتُ بأحدٍ إلَّا قائمٌ". فَإِنْ قلتَ: "إلَّا قائمًا"؛ جازَ[2])

(وقَدْ مَرَّ ذكرُ هذهِ المسألةِ في البابِ الأَوَّلِ مِنْ حرفِ الواوِ في العاشرِ مِنْ أقسامِها؛ حيثُ ذكرَ هُنَاكَ التَّنبيهَ عَلَى تعقُّبِ كلامِ التَّفتازانيِّ في "شرحِ المفتاحِ" حيثُ قالَ: أَنَّهُ لَا خلافَ في جوازِ التَّفريعِ في الصِّفاتِ لَا تقولُ: "مَا مررتُ بأحدٍ إلَّا قائمٌ"؛ نصَّ عَلَى ذلكَ أَبُو عليٍّ وغيرُهُ. ومَرَّ لنَا هُنَاكَ التَّنبيهُ عَلَى تعقُّبِ كلامِ التفتازانيِّ؛ حيثُ قالَ أَنَّهُ لَا خلافَ في جوازِ التَّفريعِ في الصِّفاتِ؛ فليكنْ عَلَى ذكرٍ منكَ[3]).

(ومثلُ ذلكَ قَوْلُهُ:

وقَائِلَــةٍ تَخْشَــى عَلَــيَّ: أَظُنُّــهُ سَــيُودِي بِــهِ تَرْحَالُــهُ وجَعَائِلُــه[4])

-بالجرِّ بواوِ "رُبَّ"- **(تخشَى عليَّ أَظُنُّهُ ... سَيُودِي)** (-بالدَّالِ المهملةِ- أَيْ: يذهبُ **(بِهِ)** ويهلكُ، **(وانتقالُهُ وجَعائلُهُ)** جمعُ جِعَالَةٍ -بكسرِ الجيمِ-، أَوْ جَعِيلَةٍ كَ"صحيفةٍ"، وكِلَاهما بمعنَى "الجَعْلِ"، وهُوَ مَا تَقرَّرَ للإنسانِ مِنْ شيءٍ عَلَى أمرٍ يفعلُهُ[1]).

(فَإِنَّ جملةَ "تخشَى عَلَيَّ" حالٌ مِنَ الضَّميرِ في "قائلةٍ"، ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لَهَا؛ لأَنَّ اسمَ الفاعلِ لَا يُوصَفُ قبلَ العملِ.)

(وهَذَا مبنيٌّ عَلَى أَنَّ "سيُودي بِهِ ترحالُهُ" مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ بِـ"قائلةٍ".

---

(١) ينظر: رأيه في البحر المحيط ١٦١/٧.

(٢) ٤٦٦/٦.

(٣) تحفة الغريب ٢٢٤/١، ٢٢٥.

(٤) من الطويل، بلا نسبة، في: شرح التَّسهيل ٧٥/٣، ومغني اللبيب ٥٦٥/١، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١٠، وتمهيد القواعد ٢٧٢٣/٦.

(١) تحفة الغريب ٢٢٥/١.

في الشَّرْحِ: وهُنَا ليسَ بمتعيّنٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ "يُودِي" محكيًّا بمحذوفٍ، أَيْ: يقولُ: "سَيُودِي"؛ فَلَا يمتنعُ -حينئذٍ- كونُ "تخشَى" صفةً لَا تنازعُ المانعَ، ومسألةُ امتناعِ وصفِ اسمِ الفاعلِ قبلَ العملِ؛ نصَّ عَلَيْهَا المصنّفُ في البابِ الخامسِ في النَّوْعِ العاشرِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ[1]).

(البابُ الثَّالثُ)

(في ذكرِ أحكامِ مَا يُشْبِهُ الجملةَ، وهُوَ الظَّرْفُ، والجارُّ [٣٠٣/أ] والمجرورُ):

(ذكرُ حُكْمِهِمَا في التَّعَلُّقِ):

(لَا بُدَّ مِنْ تعلُّقِهما بالفعلِ، أَوْ مَا يُشبهُهُ، أَوْ مَا أُوِّلَ بِمَا يُشبهُهُ، أَوْ مَا يُشيرُ إِلَى معناهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شيءٌ مِنْ هذهِ الأربعةِ موجودًا قُدِّرَ كَمَا سَيأتي:

وزعمَ الكوفيُّونَ، وابنا طاهرٍ وخروفٍ[2]، أَنَّهُ لَا تقديرَ في نحوِ: "زيدٌ عِنْدَكَ وعمرٌو في الدَّارِ"، ثُمَّ اختلَفوا فقالَ ابنا طاهرٍ وخروفٍ: النَّاصِبُ المبتدأُ، وزَعَمَا أَنَّهُ يرفعُ الخبرَ إِذَا كانَ عينَهُ نحوَ: "زيدٌ أخوكَ"، وينصبُهُ إِذَا كانَ غيرَهُ، وأَنَّ ذلكَ مذهبُ سيبويهِ[3]، وقالَ الكوفيُّونَ: النَّاصِبُ أمرٌ معنويٌّ، وهُوَ كونُهما مخالفينِ للمبتدإِ.)

(يعنونَ أَنَّ الخبرَ كانَ هُوَ المبتدأُ في نحوِ: "زيدٌ قائمٌ" أَوْ "كأَنَّهُ هُوَ" في نحوِ: "وأزواجُهُ أُمَّهاتُهُم"، ارتفعَ ارتفاعَهُ، ولـمَّا كانَ مخالفًا بحيثُ لَا يحملُ عليهِ حقيقةً أَوْ حكمًا، فَلَا يقالُ في نحوِ: "زيدٌ عِنْدَكَ" أَنَّ "زيدًا هُوَ عِنْدَهُ" خالفَهُ في الإعرابِ؛ فيكونُ العاملُ عِنْدَهُمْ معنويًّا، وهُوَ معنَى المخالفةِ الَّتِي اتَّصفَ الخبرُ بِهَا؛ فَلَا يحتاجُ عِنْدَهُمْ إِلَى تقديرِ شيءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ الخبرُ[1]). انتهى.

(ولَا مُعَوَّلَ عَلَى هذينِ المذهبينِ)

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣١٤.

(٣) الكتاب ٣، ٤٠٣، ٤٠٤.

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٧.

(**مثالُ التَّعَلُّقِ بالفعلِ وبِشَبَهِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**[1])

(قالَ ابن جِنّي: أَسْنَدَ النِّعمةَ إِلَيْهِ بطريقِ الخطابِ تقرُّبًا، والعدولُ عَنْ ذلكَ إِلَى الغيبةِ في ذكرِ الغضبِ تأدُّبًا[2]، وهُوَ كلامٌ حسنٌ، ومرادُهُ بالغيبةِ تركُ الخطابِ[3]).

(قَالَهُ التَّفتازانيُّ في "حاشيةِ الكشَّافِ"[4]).

(**وقولُ ابنِ دُرَيْدٍ:**

واشْتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضَا[5])

(الضَّميرُ المضافُ إِلَيْهِ "المسودُّ" عائدٌ عَلَى الرأسِ المذكورِ قَبْلَهُ في قَوْلِهِ:

أَمَا تَرَى رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنَهُ طَرَّةَ صُبْحٍ تحتَ أذيالِ الدُّجَى

والجزلُ: مَا غلظَ مِنَ الحطبِ ويبسَ، والغَضَا: شجرٌ، وحاصلُ المعنَى أَنَّهُ يصفُ انتشارَ الشَّيْبِ في شعرِ الرأسِ المسودِّ[1]).

(**وقَدْ تُقَدَّرُ "في" الأُولَى متعلِّقةً بِـ"المبيضِّ"؛ فيكونُ تعلُّقُ الجارينِ بالاسمِ، ولكنَّ تعلُّقَ الثَّاني بالاشتعالِ يُرجِّحُ تعلُّقَ الأَوَّلَ بفعلِهِ؛ لأَنَّهُ أتمُّ لمعنَى التَّشبيهِ، وقَدْ يجوزُ تعلُّقُ "في" الثَّانيةِ بكونٍ محذوفٍ حالًا مِنَ "النَّارِ" ويُبْعِدُهُ أَنَّ الأصلَ عدمُ الحذفِ.**)

(**ومثالُ التَّعَلُّقِ بِمَا أُوِّلَ بمشبهِ الفعلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ﴾**[2] **أَيْ: وهُوَ الَّذِي هُوَ إِلهٌ في السَّماءِ (فَـ"في" متعلِّقةٌ بِـ"إِلهٍ"، وهُوَ اسمٌ غيرُ**

---

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١/١٤٦.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٢٧.

(٤) ٨٠، المنصف٢/ ٤١٩.

(٥) من الرجز، في: مغني اللبيب١/٥٦٦، وجواهر الأدب٢/٤٠١.

(١) تحفة الغريب١ /٢٢٧،٢٢٨.

(٢) سورة الزخرف: ٨٤.

صفةٍ؛ بدليلِ أَنَّهُ يُوصَفُ، فتقولُ: "إلهٌ واحدٌ"، ولَا يُوصَفُ بِهِ، لَا يقالُ: "شيءٌ إلهٌ"، وإِنَّمَا صَحَّ التَّعَلُّقُ بِهِ ؛لتأوُّلِهِ[1] بمعبودٍ، و"إلهٌ" خبرٌ لِـ"هُوَ" محذوفًا، ولَا يجوزُ تقديرُ "إلهٍ" مبتدأً مخبرًا عَنْهُ بالظَّرْفِ، أَوْ فاعلًا بالظَّرْفِ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ –حينئذٍ– خاليةٌ مِنَ العائدِ، ولَا يحسُنُ تقديرُ الظَّرْفِ صلةً، و"إلهٍ" بدلًا مِنَ الضَّميرِ المستترِ فِيهِ، وتقديرُ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوفًا كذلكَ؛ لتضمُّنِهِ الإبدالَ مِنْ ضميرِ العائدِ مرَّتينِ، وفِيهِ بُعْدٌ حَتَّى قِيلَ بامتناعِهِ، ولأَنَّ الحَمْلَ عَلَى الوجهِ البعيدِ يَنبغي أَنْ يكونَ سببُهُ التَّخلُّصَ بِهِ مِنْ محذورٍ، فَأَمَّا أَنْ يكونَ هُوَ مُوقِعًا فِيمَا يُحْوِجُ إِلَى تأويلينِ)

(فَلَا يقعُ في بعضِ النُّسَخِ "لأَنَّ الحَمْلَ" –بدونِ واوٍ–، والصَّوَابُ مَا في أكثرِها: "ولأَنَّ الحملَ" –بالواوِ– عطفًا عَلَى "لتضمُّنِهِ الإبدالَ" وأحدُ التَّأويلينِ نفسُ الإبدالِ مِنَ الضَّميرِ المستترِ في الظَّرْفِ الأَوَّلِ، والتَّأويلُ الآخَرُ نفسُ الإبدالِ مِنَ الضَّميرِ المستترِ في الظَّرْفِ الثَّاني[2]).

وفي الشَّرْحِ: (قَدْ يكونُ مرادُهُ بالتَّأويلينِ اللذينِ يخرجُ إِلَيْهِمَا هَذَا التَّقديرُ أَنَّ المبدلَ مِنْهُ في حكمِ المطروحِ؛ فتصيرُ الصِّلَةُ خاليةً مِنْ عائدٍ؛ فيقالُ هُوَ: وإِنْ طُرِحَ تقديرا موجودٌ حسا؛ فَلَا يضرُّ نِيَّةُ طرحِهِ مَعَ وجودِهِ لفظًا، فلعلَّ هَذَا هُوَ التَّأويلُ الَّذِي أَرَادَهُ، ولَا شَكَّ أَنَّهُ يحتاجُ في الجملةِ الأُخرى، وهِيَ قَوْلُهُ: "وفي الأرضِ إلهٌ" إِلَى مثلِ ذلكَ في التَّأويلاتِ[1]). انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: التَّأويلُ هُوَ حملُ الكلامِ عَلَى خلافِ ظاهرِهِ، لَا اعتراضَ عليهِ، وجوابُهُ: فالوجهُ مَا ذكرناهُ[2]).

(ولَا يجوزُ –عَلَى هَذَا الوجهِ– أَنْ يكونَ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ مبتدأً وخبرًا؛ لئلَّا يلزمَ فسادُ المعنَى إِنِ استؤنفَ، وخُلُوُّ الصِّلَةِ مِنْ عائدٍ إِنْ عُطِفَ.)

في الشَّرْحِ: (مرادُهُ –بالوجهِ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ– تقديرُ الظَّرْفِ صلةً و"إلهٍ" بدلًا مِنَ الضَّميرِ

(١) طمس في "س".
(٢) المنصف ٢/٤٢٠.
(١) تحفة الغريب ١/٢٢٨.
(٢) المنصف ٢/٤٢٠، ٤٢١.

المستترِ فِيهِ، وهَذَا مشكلٌ؛ لأَنَّ فسادَ المعنَى [٣٠٣/ب] بتقديرِ الاستئنافِ لَا خصوصيَّةَ لَهُ بِهَذَا الوجهِ الَّذِي فَرَّعَ؛ إِذْ لَوْ جُعِلَ "إلهٌ" خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ و"فِي السَّماءِ" يتَعَلّقُ بِهِ، أَيْ: "وهُوَ الَّذِي هُوَ إلهٌ فِي السَّماءِ وجُعِلَ فِي الأرضِ إلهٌ"؛ استئنافًا؛ لفسدَ المعنَى أيضًا[١]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا إشكالَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُفرّعْ عَلَى هَذَا الوجهِ فسادَ المعنَى بتقديرِ الاستئنافِ بلفظِهِ، بَلْ فسادُ المعنَى بتقديرِ الاستئنافِ وخلوِّ الصِّلَةِ مِنْ عاطفٍ إِنْ عُطِفَ. وهَذَا المجموعُ لَهُ خصوصيَّةٌ بِهَذَا الوجهِ الَّذِي فُرِّعَ لَهُ دونَ غيرِهِ[٢]).

(ومِنْ ذلكَ أيضًا: قَوْلُهُ:

وإِنَّ لِسَـــانِي شُـــهْدَةٌ يُشْـــتَفَى بِهَـــا وَهُـــوَّ عَلَـــى مَـــنْ صَـــبَّهُ اللهُ عَلْقَـــمُ[٣])

(وفِي "الصِّحَاحِ": الشَّهْدُ: العسلُ فِي شمعِهِ، و"الشُّهْدَةُ" أَخَصُّ فِيهَا، وشِينُ "الشَّهْدِ" مفتوحةٌ[٤]، وحَكَى صاحبُ "القاموسِ" ضَمَّهَا، والجمعُ: شِهَادٌ[١])

(يُشْتَفَى بِهَا... وهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ علقمُ)

(هُوَ كُلُّ شجرٍ مُرٍّ، ويقالُ للحنظلِ ولكلِّ شيءٍ اشتدَّتْ مرارتُهُ: "علقمٌ"، و"هُوَّ" -بتشديدِ الواوِ-، وهِيَ لغةُ (هَمْدَانَ)[٢] -بسكونِ الميمِ والدَّالِ المهملةِ-، وهَذَا البيتُ شاهدٌ عَلَى (تشديدِ الواوِ)[٣]،

(ومِنْ لغتِهم)[٤] تشديدُ الياءِ، والشَّاهِدُ عَلَى تشديدِها قَوْلُهُ[٥]:

---

(١) تحفة الغريب ٢٢٨/١.

(٢) المنصف ٤٢١/٢.

(٣) من الطويل، لرجل من همدان، وهو في: تعليق الفرائد ٧٦/٢، وتخليص الشواهد ١٧٦/١، والجنى الداني ٤٧٤/١، وشرح التَّسهيل ١٤٤/١، وخزانة الأدب ٢٦٦/٥.

(٤) ٤٩٥/٢.

(١) ٢٩٢/١، المنصف ٤٢١/١.

(٢) مكرر في الأصل.

(٣) في "س": عليه.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: الإنصاف ٥٥٨/٢، وتعليق الفرائد ٧٧/٢، وشرح التَّسهيل ١٤٤/١، والمقاصد =

والـــنَّفْسُ مَـــا أُمِـــرَتْ بـــالعُنْفِ أَبِيَّـــةٌ وهِـــيَّ إِنْ أُمِـــرَتْ بـــاللُّطْفِ تَـــأْتَمِرُ[1]

(أصلُهُ: "علقمٌ عليهِ"، فَ"عَلَى" المحذوفةُ متعلِّقةٌ بِـ"صَبَّهُ"، والمذكورةُ متعلِّقةٌ بِـ"علقمٍ"؛ لتأوُّلِهِ بصعبٍ أَوْ شَاقٍّ أَوْ شديدٍ؛ ومِنْ هُنَا كانَ الحذفُ شاذًّا؛ لاختلافِ متعلَّقَيْ جارِّ الموصولِ وجارِّ العائدِ.

ومثالُ التَّعَلُّقِ بِمَا فِيهِ رائحتُهُ: قَوْلُهُ:

أَنَـــا أَبُـــو المنهـــالِ بَعْـــضَ الأَحْيَـــانْ .....[2])

(هَذَا مِنْ مشطورِ السَّريعِ الموقوفِ[3]).

(وقَوْلُهُ:

أَنَـــا ابـــنُ مَاوِيَّـــةَ؛ إِذْ جَـــدَّ النَّقُـــرْ .... [4])

هَذَا لعُبيدِ بنِ ماويَّةَ الطائيِّ[1]).

قالَ الجوهريُّ في قَوْلِهِ "إِذْ جَدَّ النَّقُرْ": أرادَ: النَّقرَ بالخيلِ[2]، ويقالُ: قَدْ نقرتُ بالفرسِ نقرًا، وهُوَ صوتٌ يزعجُهُ بِهِ؛ وذلكَ أَنْ يُلْصِقَ لسانُكَ بحنكِكَ ثُمَّ يُفْتَحَ، وأصلُ النَّقُرْ: النَّقَرُ، فلمَّا وقفَ نقلَ حركَةَ الرَّاءِ إِلَى القافِ إِذْ كانَ ساكنًا؛ لِيُعْلِمَ السَّامعَ أَنَّهَا حركةُ الحرفِ في الوصلِ، "هَذَا بكرٌ"، و"مررتُ ببكرٍ"، ولَا يكونُ ذلكَ في النَّصْبِ[3]). وبعدَهُ هَذَا البيتُ:

= النحوية ٤١٨/١، وهمع الهوامع ٢٤٢/١، وخزانة الأدب ٢٦٦/٥.

(١) تحفة الغريب ٢٢٩/١.

(٢) من الرجز، لأبي منهال، وعجزه: ليس عليَّ حسبي بضؤلان، وهو في: كتاب الشعر ٢٥٠/١، والخصائص ٢٧٣/٣، والمحكم ٢٢٣/٨، ولسان العرب ٣٨٩/١١، وشرح شواهد المغني ٨٤٣/٢.

(٣) تحفة الغريب ٢٢٩/١.

(٤) من الرجز، لعبدالله بن ماوية الطائي، وعجزه: وجاءت الخيل أثابي زمر، وهو في: الكتاب ١٧٣/٤، والمخصص ٤٣٩/٣، وأسرار العربية ٢٨٣/١، والمقاصد النحوية ٢٠٧٨/٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٣/٢.

(١) شاعر جاهلي، أورد له أبو تمام شعرًا في حماسته، ينظر ترجمته في: الأعلام ١٨٩/٤.

(٢) الصِّحَاح ٨٣٥/٢.

(٣) تحفة الغريب ٢٢٩/١، ٢٣٠.

وجَاءتِ الخيلُ تأبَى زُمَرْ.

(فتعلُّقُ "بعض" و"إِذْ" بالاسمينِ العَلَمينِ، لَا لتأوُّلِهما باسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ، بَلْ لِمَا فِيهِمَا مِنْ معنَى قَوْلِكَ: "الشُّجَاعُ أَوِ الجَوَادُ".)

(ولَوْ قِيلَ أَنَّ المتعلِّقَ باعتبارِ تأوُّلِهما باسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ؛ لَمْ يَلزمْ محذورٌ أصلًا[1]؛ كَذَا فِي الشَّرْحِ، يَعني: بَلْ لِمَا فِيهِمَا مِنْ معنَى قَوْلِكَ: "الشُّجَاعُ أَوِ الجَوَادُ"[2])

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: عِلَّتُهَا: يمنعُ مِنْ تأوُّلِهما باسمٍ يُشْبِهُ الفعلَ؛ لأَنَّ تأوُّلَهما بِهِ يُخْرِجُهما عَنِ العَلَميَّةِ[3]).

(وتقولُ: "فلانٌ حاتمٌ في قومِهِ"، فتعلُّقُ الظَّرْفِ بِمَا في "حاتمٍ" مِنْ معنَى الجودِ؛ ومِنْ هُنَا رُدَّ عَلَى الكسائيِّ في استدلالِهِ عَلَى إعمالِ اسمِ الفاعلِ المصغَّرِ بقولِ بعضِهم: "أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وسُوَيِّرًا فَرْسَخًا"[4]، وعَلَى سيبويهِ[5] في استدلالِهِ عَلَى إعمالِ "فَعِيلٍ" بقولِهِ:)

(حَتَّــى شَــآهَا كَلِيــلٌ (مَوْهِنًــا عَمِــلٌ .....[1])

(هَذَا فِي وصفِ برقٍ، "رساها": بمعنَى: سَبَقَهَا، والضَّميرُ للسَّحابِ، و"الكليلُ": الذي حصلَ لَهُ كَلٌّ، أَيْ: إعياءٌ وتعبٌ، و"المَوْهِنُ" -بفتحِ الميمِ وكسرِها- نحوُ نصفِ اللَّيْلِ، وَكَذَا الوهنُ، و"العَمِلُ"[2] -بكسرِ الميمِ-: الَّذِي طُبِعَ عَلَى العَمَلِ[3]).

---

(١) المصدر السابق ١/٢٣٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المنصف ٢/٤٢٢.

(٤) ينظر: شرح التَّسهيل ٣/٧٤.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١١٤.

(١) من البسيط، لساعدة بن جؤية الهذلي، وعجزه: باتت طرابًا وبات الليل لم ينم، وهو في: الكتاب ١/١١٤، والمقتضب ٢/١١٥، والمحكم ٢/١٨٠، وشرح المفصل ٤/٩٠، وخزانة الأدب ٨/١٥٥، وديوان الهذليين ١/١٩٨.

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٢/٤٢٢.

(وذلكَ أَنَّ "فرسخًا" ظرفُ مكانٍ، وهُوَ هُنَا ظرفُ زمانٍ، والظَّرْفُ يعملُ فِيهِ روائحُ الفعلِ، بخلافِ المفعولِ بِهِ، ويوضِّحُ كونَ "الموهنِ" ليسَ مفعولًا بِهِ أَنَّ "كليلًا" مِنْ "كَلَّ"، وفِعْلُهُ لَا يتعدَّى، واعتُذِرَ عَنْ سيبويهِ بِأَنَّ "كليلًا" بمعنَى: "مُكِلّ"، وكأَنَّ البرقَ يُكِلُّ الوقتَ بدوامهِ فِيهِ، كَمَا يقالُ: "أَتْعَبْتَ يَوْمَكَ" أَوْ بِأَنَّهُ إِنَّمَا استُشهدَ بِهِ عَلَى أَنَّ فاعلًا يُعَدَّلُ إِلَى "فعيلٍ" للمبالغةِ، ولَمْ يُستدلَّ بِهِ عَلَى الإعمالِ، وهَذَا أقربُ؛ فَإِنَّ في الأَوَّلِ حملُ الكلامِ عَلَى المجازِ)

يَعني: المجازَ العقليَّ، وهُوَ يَعني -هُنَا-: إيقاعَ نسبةِ الفعلِ عَلَى غيرِ مَا هُوَ لَهُ.

(مَعَ إمكانِ حملهِ عَلَى الحقيقةِ)

(مِنْ جهةِ أَنَّ "الإكلالَ" لَا يصحُّ إيقاعُهُ عَلَى "الوقتِ" حقيقةً[1]).

(وقالَ ابنُ مالكٍ في قولِ الشَّاعِرِ:

..... ونِعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وإِعْـلَانِ[2])

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

ونِعْـــمَ مَرْكَـــأُ مَـــنْ ضَـــاقَتْ مَذَاهِبُـــهُ .....

وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عليهِ في البابِ الأَوَّلِ [٣٠٤/أ] في فصلِ "مَنْ" -بفتحِ الميمِ-، لكنْ في المصراعِ المذكورِ هُنَا في قولِ المصنِّفِ: "وتقدَّمَ إنشادُهُ بتمامهِ في ترجمةِ: هَلْ يَتَعَلَّقانِ بالفعلِ الجامدِ قريبًا؟". والبيتُ الَّذِي قبلَهُ، وهُوَ:

وكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ؟ وقَدْ زَكأت إِلَى بشر بن مروان

"أَرهبُ": أخافُ، و"أُرَاعُ": أُخَوَّفُ، والمَرْكَأُ: الملجأُ، وزَكأتُ: استندتُ[1]).

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٣١.

(٢) من البسيط، بلا نسبة، في: جمهرة اللغة ٢/١٠٩٨، ولسان العرب ١/٩١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٢، وخزانة الأدب ٩/٤١٠.

(١) تحفة الغريب ١/٢٣١.

(يجوزُ كونُ "مَنْ" موصولةً فاعلةً بِـ"نِعْمَ"، وهُوَ مبتدأٌ خبرُهُ "هُوَ" أُخْرَى مقدَّرةٌ، و"في" متعلِّقةٌ بالمقدَّرةِ؛ لأَنَّ فِيهَا معنَى الفعلِ، أَيْ: الَّذِي هُوَ مشهورٌ[1]. انتهى. والأَولى أَنْ يكونَ المعنَى هُوَ مُلازِمٌ لحالةٍ واحدةٍ "في سِرٍّ وإعلانٍ"، وقَدَّرَ أَبُو عليٍّ "مَنْ" هذهِ تمييزًا، والفاعلُ مستترٌ، وقَدْ أُجِيزَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[2] تَعَلُّقُهُ باسمِ اللهِ تَعَالَى، وإِنْ كانَ عَلَمًا عَلَى معنَى: "وهُوَ المعبودُ"، أَوْ "وهُوَ المسمَّى بِهَذَا الاسمِ"، وأُجِيزَ تَعَلُّقُهُ بِـ ﴿يَعْلَمُ﴾ وبِـ ﴿سِرَّكُمْ﴾ ﴿وَجَهْرَكُمْ﴾وبخبرٍ محذوفٍ قَدَّرَهُ الزَّمخشريُّ بِـ"عَالِمٌ"[3])

ورَدَّ الشمنيّ الأَوَّلَ فقالَ: (لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ كونَ "العَلَمِ" عَلَى معنَى المعبودِ أَوِ المسمَّى؛ لَا يَقتضِي تأويلَهُ بِهِ، كَمَا أَنَّ كونَ ابنِ ماويَّةَ وابنِ المنهالِ عَلَى معنَى الشُّجَاعِ والجوادِ؛ لَمْ يقتضِ تأوُّلَهما بِهِ؛ لأَنَّ كونَ الاسمِ عَلَى معنَى اسمٍ؛ قَدْ يكونُ مَعَ تأوُّلِهِ بِهِ، وقَدْ لَا يكونُ[4]).

(ورُدَّ الثَّاني بِأَنَّ فِيهِ تقديمَ معمولِ المصدرِ، وتنازعَ عاملَيْنِ في متقدِّمٍ. وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ المصدرَ –هُنَا– ليسَ مقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ وصِلَتِهِ)

في الشَّرْحِ: (لَا نُسَلِّمُ ذلكَ، ولِمَ لَا يجوزُ أَنْ يكونَ مقدَّرًا بِـ"مَا يُسِرُّونَ ومَا يَجهرونَ"[1])

قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: إِنْ كانتْ "مَا" –عَلَى هَذَا التَّقديرِ– اسْمًا؛ فليستْ بحرفٍ مصدريٍّ، وإِنْ كانتْ حرفًا مصدريًّا فالمانعُ مِنْ تقديرِ "أَنْ يُسِرُّوا" مانعٌ مِنْ تقديرِ "مَا يُسِرُّونَ"، وهُوَ أَنَّهُ ليسَ العرضُ (المسبوقُ)[2] إِلَى ذلكَ[3].

---

(١) شرح التَّسهيل ١/٢١٨.

(٢) سورة الأنعام: ٣.

(٣) ينظر: الكشاف٢/٥.

(٤) المنصف ٢/٤٢٣.

(١) تحفة الغريب ١/٢٣١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ينظر: المنصف ٢/٤٢٤.

(ولأَنَّه قَدْ جاءَ نحوُ: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[1]، والظَّرْفُ متعلِّقٌ بأحدِ الوصفينِ قطعًا؛ فكانَ هُنَا.

ورَدَّ أَبُو حَيَّانَ)

-وقَدْ سُئِلَ عَنِ اسمِ ابنِهِ "حَيَّانَ": هَلْ هُوَ منصرفٌ أَوْ غيرُ منصرفٍ؟- فقالَ: إِنْ أَهَنْتَهُ صَرَفْتَهُ، وإِنْ أَكْرَمْتَهُ مَنَعْتَهُ، يريدُ: أخذتَهُ مِنَ "الحيوةِ"؛ كانَ ممنوعًا للزِّيادةِ، وإِنْ أخذتَهُ مِنَ "الحَيْنِ" -وهُوَ الهلاكُ-؛ صَرَفْتَهُ؛ لأصالةِ النُّونِ[2].

(الثَّالثَ بِأَنَّ "في" لَا تدلُّ عَلَى "عَالِمٍ" ونحوِهِ مِنَ الأكوانِ الخاصَّةِ، وكَذَا رَدَّ عَلَى تقديرِهم في ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[3] "مستقبلاتٍ لعدتهنَّ"[4]. وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ الدَّليلَ مَا جَرَى في الكلامِ مِنْ ذكرِ العلمِ، فَإِن بَعْدَهُ ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[5]، وليسَ الدَّليلُ حرفَ الجَرِّ، ويقالُ لَهُ: إِذَا كنتَ تُجيزُ الحذفَ للدَّليلِ المعنويِّ -مَعَ عدمِ مَا يَسدُّ مسدَّهُ-؛ فكيفَ تمنعُهُ مَعَ وجودِ مَا يَسدُّ؟ وإِنَّمَا اشترَطُوا الكونَ المطلقَ لوجوبِ الحذفِ، لَا لجوازِهِ.)

(ومثالُ التَّعَلُّقِ بالمحذوفِ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾[1] بتقديرِ: "وأَرْسَلْنَا"، ولَمْ يتقدَّمْ ذكرُ الإرسالِ، ولكنَّ ذكرَ النَّبِيِّ والمرسَلِ إِلَيْهِمْ يدلُّ عَلَى ذلكَ، ومثلُهُ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾[2] فَـ"في" و"إِلَى" متعلِّقانِ بِـ"اذْهَبْ" محذوفًا، ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ

(١) سورة التوبة: ١٢٨.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) سورة الطلاق: ١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ١٠/١٩٦.

(٥) سورة الأنعام: ٣.

(١) سورة الأعراف: ٧٣.

(٢) سورة النمل: ١٢.

إِحْسَانًا ﴾[1] أَيْ: "وأَحْسِنُوا بالوالدينِ إحسانًا" مثلَ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾[2]، أَوْ "وَصيَّناهم بالوالدينِ إحسانًا" مثلَ: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[3]، ومِنْهُ: باءُ البسملةِ.)

أَيْ: "بسمِ اللهِ أبتدئُ، أَوْ أَبْدَأُ.

(هَلْ يَتعَلَّقُان بالفعلِ النَّاقِصِ؟)

(مَنْ زعمَ أَنَّهُ لَا يدلُّ عَلَى الحدثِ مَنَعَ مِنْ ذلكَ، وهُمُ: المبِّردُ، فالفارسيُّ،فابنُ جِنِّي، فالجُرْجَانيُّ، فابنُ برهانٍ، ثُمَّ الشّلوبينُ[4]).

(وهَذَا هُوَ السَّبَبُ عندَ هؤلاءِ في تسميةِ هَذَا الفعلِ ناقصًا مِنْ حيثُ كونهِ دلَّ عَلَى الزَّمَانِ دونَ الحدثِ؛ فنقصَ عَنْ حالِ غيرهِ مِنَ الأفعالِ الدَّالَّةِ عَلَى الزَّمَانِ والحدثِ جميعًا. قالَ الرَّضِيُّ: (وإِنَّمَا سُمِّيَتْ "ناقصةً"؛ لأَنَّهَا لَا تتمُّ بالمرفوعِ بِهَا كلامًا، بَلْ بالمرفوعِ مَعَ المنصوبِ بخلافِ الأفعالِ التَّامَّةِ؛ فَإِنَّهَا تُتِمُّ كلامًا بالمرفوعِ دونَ المنصوبِ، ومَا قالَ بعضُهم مِنْ أَنَّهَا سُمِّيَتْ "ناقصةً"؛ لأَنَّهَا تدلُّ عَلَى الزَّمَانِ دونَ المصدرِ. ليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ "كانَ" في نحوِ: "كانَ زيدٌ قائمًا" يدلُّ عَلَى الكونِ -الَّذِي هُوَ الحصولُ المطلقُ-، وخبرُهُ يدلُّ عَلَى الكونِ المخصوصِ -وهُوَ كونُ القيامِ أَوْ حصولُهُ-، فجيءَ أَوَّلًا بلفظٍ دَالٍّ [٣٠٤/ب] عَلَى حصولٍ مَا، ثُمَّ عُيِّنَ بالخبرِ ذلكَ الحاصلُ؛ فَكأَنَّكَ قلتَ: "حَصَلَ شيءٌ" ثُمَّ قلتَ: "حَصَلَ الكلامُ"؛ فالفائدةُ في إيرادِ مطلقِ الحصولِ أَوَّلًا، ثُمَّ تخصيصهِ كالفائدةِ في ضميرِ الشَّأْنِ قبلَ تعيُّنِ الشَّأْنِ مَعَ فائدةٍ أُخْرَى، وهِيَ دلالةٌ عَلَى تعيينِ زمانِ ذلكَ الحصولِ، ولَوْ قُلنا: "قامَ زيدٌ" لَمْ تحصلْ هاتانِ الفائدتانِ معًا، فَ"كَانَ" يدلُّ عَلَى حصولِ حدثٍ مطلقٍ تقييدُهُ في خبرِهِ، وخبرُهُ يدلُّ عَلَى حدثٍ معيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييدُهُ في "كانَ"، لكنَّ دلالةَ "كانَ" عَلَى الحدثِ المطلقِ -أَيْ: الكونِ وصفتهِ-، ودلالةُ الخبرِ عَلَى الزَّمَانِ المطلقِ عقليَّةٌ، وأَمَّا سائرُ الأفعالِ النَّاقصةِ نحوِ: "صارَ" الدَّالُّ عَلَى الانتقالِ، و"أصبحَ"

(١) سورة البقرة: ٨٣.

(٢) سورة يوسف: ١٠٠.

(٣) سورة العنكبوت: ٨.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١١٥١.

الدَّالُّ عَلَى الكونِ في الصُّبْحِ، و"مَا دامَ" الدَّالُّ عَلَى الكونِ الدَّائمِ، و"مَا زالَ" الدَّالُّ عَلَى الاستمرارِ، وكَذَا أَخواتُها، وليسَ الدَّالَّ عَلَى الانتفاءِ؛ فدلالتُها عَلَى حدثٍ لَا يدلُّ عليهِ الخبرُ في غايةِ الظُّهورِ؛ فكيفَ تكونُ جميعُها ناقصةً بالمعنَى الَّذِي قالوهُ؟[1]).

(والصَّحيحُ أَنَّهَا كُلَّهَا دَالَّةٌ عليهِ -إِلَّا ليسَ-)

(هَكَذَا في "التَّسهيلِ"، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِـ"الأَصحِّ"، وقالَ -في شرحِهِ-: ويبطلُ القولُ -بأَنَّهَا لَا تدلُّ عَلَى الحدثِ- أَوْجُهٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بمصدرِها عاملًا عَمَلَهَا، في قَوْلِهِ:

بِبَـــذْلٍ وحِلْـــمٍ سَـــادَ في قَوْمِـــهِ الفَـــتَى وَكَوْنُـــكَ إِيَّـــاهُ عَلَيْـــكَ يَسِـــيرُ[2]

واعتُرِضَ بِأَنَّهُ يحتملُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: "وَكَوْنُكَ تفعلُهُ"، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضَّميرُ، وفي ذلكَ ردٌّ عَلَى مَن قالَ أَنَّ المنصوبَ -بعدَ الكونِ- حالٌ.

الثَّاني: أَنَّ الأفعالَ تستلزمُ الدَّلالةَ عَلَى الحدثِ والزَّمَانِ معًا؛ إِذِ الدَّالُّ عَلَى الحدثِ وحدَهُ مصدرٌ، وعَلَى الزَّمَانِ وحدَهُ اسمُ زمانٍ، وللخصمِ أَنْ يمنعَ هَذَا الاستلزامَ في مطلقِ الفعلِ، ويقولَ: إِنَّمَا هُوَ في الفعلِ التَّامِّ فَقَطْ.

الثَّالثُ: أَنَّ الأصلَ -في كُلِّ فعلٍ- الدَّلالةُ عَلَى المعنيينِ؛ فَلَا يُقْبَلُ إخراجُهما عَنِ الأصلِ إِلَّا بدليلٍ.

الرَّابعُ: أَنَّهَا لَوْ كانتْ دلالتُها مخصوصةً بالزَّمَانِ؛ لجازَ أَنْ تنعقدَ جملةٌ تامَّةٌ مِنْ بعضِها ومِنَ اسمِ معنًى، كَمَا تنعقدُ مِنْهُ ومِنَ اسمِ زمانٍ.

الخامسُ: أَنَّهَا كُلُّهَا مستويةٌ في إفادةِ الزَّمَانِ، وبمعانيها متمايزةٌ؛ فَإِنَّا نقطعُ بِأَنَّ "كانَ زيدٌ غنيًّا" مخالفٌ في المعنَى لِـ"صارَ زيدٌ غنيًّا"، ومَا بِهِ الافتراقُ غيرُ مَا بِهِ الاتفاقُ، ولَا معنًى للفعلِ في

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٢.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، في: أوضح المسالك ١/٢٣٤، والمقاصد النحوية ٢/٥٨٥، وشرح الأشموني ١/٢٢٨، وشرح التصريح ١/٢٤٠، وحاشية الصبان ١/٣٤٠.

غيرِ الزَّمَانِ إلَّا الحدثُ[1])

فالفرقُ حاصلٌ؛ فبطلَ مَا يوجبُ خلافَهُ.

(السَّادسُ: أَنَّ مِنْ جملتها: "انَفَكَّ" وأخواتُهُ، مِمَّا شَرْطُهُ النَّهْيُ، فَلَوْ كانتْ لَا تدلُّ عَلَى الحدثِ؛ لزمَ أَنْ يكونَ معنَى "مَا انْفَكَّ زيدٌ غنيًّا" و"مَا زيدٌ غنيًّا في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ الماضيةِ" واحدٌ، والواقعُ بخلافِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا نفيٌ وذلكَ إثباتٌ؛ فأحدُهما نقيضُ الآخَرِ.

السَّابعُ: أَنَّهَا تقعُ صلةً لحرفٍ مصدريٍّ نحوَ: "إلَّا أَنْ تكونَا مَلَكَيْنِ"، وذلكَ لازمٌ فِيمَا دامَ.

الثَّامنُ: أَنَّ دلالةَ الفعلِ عَلَى الحدثِ أقوَى مِنْ دلالتِهِ عَلَى الزَّمَانِ؛ لأَنَّ دلالةَ المادَّةِ أقوَى مِنْ دلالةِ الصِّيغَةِ؛ فكيفَ يُجَرَّدُ مِنَ المعنَى الَّذِي دلالتُهُ عليهِ أقوَى، ويُتْرَكُ المعنَى الَّذِي دلالتُهُ عليهِ أضعفُ؟ فكانتِ الأُولى أَوْلَى بالبقاءِ.

التَّاسعُ: مجيءُ اسمِ الفاعلِ مِنْهَا، نحوُ: "كائنًا أخاكَ"، واسمُ الفاعلِ لَا دلالةَ فِيهِ عَلَى الزَّمَانِ، بَلْ دالٌّ عَلَى ذاتٍ باعتبارِ حدثٍ قائمٍ بِهَا أَوْ صادرٍ عَنْهَا.

العاشرُ: أَنَّهَا لَوْ كانتْ مجرَّدةً مِنَ الحدثِ؛ لَمْ يُبْنَ مِنْهَا أمرٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[1]).

وأَنَّ صِيغةَ "افْعَلْ" موضوعةٌ لتحصيلِ طلبِ الحدثِ، لَا لطلبِ الزَّمَانِ[2].

(واستدلَّ لمثبتِي ذلكَ التَّعَلُّقِ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾[3]؛ فَإِنَّ اللَّامَ لَا تتعلَّقُ بِـ"عَجَبًا"؛ لأَنَّهُ مصدرٌ مؤخَّرٌ، ولَا بِـ"أَوْحَينَا"؛ لفسادِ المعنَى)

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٣.

(١) سورة النساء: ١٣٥، والمنصف ٢/٤٢٦.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) سورة يونس: ٢.

(والتَّقديرُ -حينئذٍ- أَنَّ "أَوْحَيْنَا للنَّاسِ": أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ[1])، ولأَنَّهُ (يَقتضِي أَنَّ العجبَ هُوَ الإيحاءُ للنَّاسِ، وهُوَ مخالفٌ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُمْ كَانُوا يقولونَ: "العَجَبُ أَنَّ اللهَ لَمْ يجدْ رسولًا يُرسلُهُ إِلَّا يتيمَ أَبِي طالبٍ".

(ولقائلٍ أَنْ يقولَ)[2]: لَا نُسَلِّمُ فسادَ المعنَى -حينئذٍ- إِذَا كانَ "إِلَى رجلٍ" بدلًا مِنَ "النَّاسِ"، وقَدْ كَانُوا يَعجبونَ أيضًا مِنْ كونِ الرَّسُولِ بشرًا، وفي إعرابِ أَبِي البقاءِ[3]: وقِيلَ: "عَجَبًا" هُنَا بمعنَى "مُعْجَبٍ"، والصَّدْرُ إِذَا وقَعَ موقعَ اسمِ المفعولِ أَوْ فاعلٍ؛ جازَ أَنْ يتقدَّمَ معمولُهُ عليهِ كاسمِ المفعولِ[4]).

(ولأَنَّه صلةٌ لِـ"أَنْ"، وقَدْ مَضَى عَنْ قريبٍ أَنَّ المصدرَ الَّذِي ليسَ في تقديرِ حرفٍ موصولٍ ولَا صلتِهِ؛ لَا يمتنعُ التَّقديمُ [٣٠٥/أ] عليهِ)

(يشيرُ إِلَى قَوْلِهِ قبلَ هذهِ الترجمةِ بسطورٍ في الرَّدِّ عَلَى مَنْ مَنَعَ تَعَلُّقَ الظَّرْفِ مِنْ: "وهُوَ اللهُ في السَّماواتِ وفي الأرضِ بسِرِّكم وجهرِكم"؛ حذرًا مِنْ تقديمِ معمولِ المصدرِ بِأَنَّ هَذَا ليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ المصدرَ هُنَا ليسَ مقدَّرًا بحرفٍ مصدريٍّ وصلتِهِ[5]).

قالَ الشمنيُّ: (هَذَا اعتراضٌ عَلَى قَوْلِهِ: "لَا يَتَعَلَّقُ بِـ"عجبًا"؛ لأَنَّهُ مصدرٌ مؤخَّرٌ"[1]).

(وَقَدِ اتَّفقتِ النُّسَخُ -فِيمَا رأيتُهُ- عَلَى رفعِ قَوْلِهِ: "حرفٌ موصولٌ"، والصَّوَابُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ خبرُ "ليسَ" وصِلَتُهُ منصوبٌ بالعطفِ عليهِ، ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ قَوْلُهُ في التَّقديرِ: "حرفٌ موصولٌ: مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرٌ لِـ"ليسَ" عَلَى أَنَّ اسمَها ضميرٌ مستترٌ فِيهَا؛ للزومِ خلوِّ الصِّلَةِ مِنْ رابطٍ، والضَّميرُ المجرورُ في قَوْلِهِ: "لَا يمتنعُ التَّقديمُ عليهِ" إِنَّمَا يعودُ عَلَى اسمِ "إِنَّ"، وهُوَ الصَّدْرُ، لَا عَلَى الموصولِ الَّذِي هُوَ صفتُهُ.

---

(١) المنصف ٢/٤٢٦.

(٢) طمس في "س".

(٣) التبيان ٢/ ٦٦٤.

(٤) المنصف ٢/٤٢٦.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٣٤.

(١) المنصف ٢/٣٤٠.

قالَ الشَّارِحُ: وأَظُنُّ أَنَّ الأصلَ كانَ: "ليسَ في التَّقديرِ بحرفٍ موصولٍ وصِلَتِهِ"، فأُسْقِطُ الجارُّ. انتهى[1]).

(ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ "ليسَ في تقديرِ حرفٍ موصولٍ" -بدونِ "ال" وبإضافةِ "تقدير" إلَى "حرف"-[2]).

(ويجوزُ أيضًا أَنْ تكونَ متعلِّقةً بمحذوفٍ هُوَ حالٌ مِنْ "عجبًا" عَلَى قَوْلِهِ:

لِـــــــمَيَّةَ مُوحِشًـــــــا طَلَـــــــلُ .....[3])

(يَعني: يجوزُ أَنْ يكونَ "للنَّاسِ" -في الأصلِ- صفةً لِـ"عجبًا"، فلمَّا قُدِّمَ عليهِ؛ انتصبَ عَلَى الحالِ، كَمَا "موحشًا" -في الأصلِ- صفةٌ لِـ"طلل"، فلمَّا قُدِّمَ عليهِ انتصبَ عَلَى الحالِ.

قالَ الشمنيُّ: ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ -عقيبَ هَذَا الفصلِ- قَوْلُهُ: هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بالفعلِ الجامدِ؟ إِلَى آخرِهِ[4]، وأنا لَمْ أرَ هَذَا الفصلَ ثابتًا في بعضِ النُّسَخِ[5]) حَتَّى أُثْبِتَهُ هُنَا، وإِنْ ظفرتُ بِهِ أَلحقتُهُ.

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بالفعلِ الجامدِ؟

زعمَ الفارسيُّ[1] في قَوْلِهِ:

ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإِعْلَانِ[2]

(أَنَّ "مَنْ" نكرةٌ تَامَّةٌ تمييزٌ لفاعلِ "نِعْمَ" مستترًا، كَمَا قالَ هُوَ وطائفةٌ في "مَا" مِنْ

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٤.

(٢) المنصف ٢/٤٢٦.

(٣) سبق تخريجه ص (٢١٥).

(٤) المنصف ٢/٣٤٠.

(٥) المصدر السابق ٢/٤٢٧.

(١) كتاب الشعر ١/٣٨٠.

(٢) سبق تخريجه.

نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] أَنَّ الظَّرْفَ متعلِّقٌ بِـ"نِعْمَ". وزعمَ ابنُ مالكٍ[2] أَنَّها موصولةٌ فاعلٌ، وأَنَّ "هُوَ" مبتدأٌ خبرُهُ "هُوَ" أُخرى مقدَّرةٌ عَلَى حَدِّ: "شِعْرِي شِعْرِي"، وأَنَّ الظَّرْفَ متعلِّقٌ بِـ"هُوَ" المحذوفةِ؛ لتضمُّنِها معنَى الفعلِ أَيْ: "ونِعْمَ الَّذِي هُوَ باقٍ عَلَى وُدِّهِ في سِرِّهِ وإعلانِهِ، وأَنَّ المخصوصَ محذوفٌ أَيْ: بِشْرُ بنُ مروانَ[3].

وعِنْدِي أَنْ يُقَدَّرَ المخصوصُ "هُوَ"؛ لتقدُّمِ ذكرِ "بِشْرٍ" في البيتِ قبلَهُ، وهُوَ:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ؟)

فيبقَى التَّقديرُ –حينئذٍ– هُوَ هُوَ.

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بأحرفِ المعاني؟)

(المشهورُ منعُ ذلكَ مطلقًا، وقِيلَ بجوازِهِ مطلقًا، وفَصَّلَ بعضُهم فقالَ: إِنْ كانَ نائبًا عَنْ فعلٍ حُذِفَ؛ جازَ ذلكَ عَلَى سبيلِ النِّيابةِ، لَا الأصالةِ، وإِلَّا فَلَا، وهُوَ قولُ أَبِي عليٍّ وأبي الفتحِ[4] زَعَمَا في نحوِ: "يَا لَزيدٍ" أَنَّ اللَّامَ متعلِّقةٌ بِـ"يا"، بَلْ قالَا في "يَا عبدَاللهِ" إِنَّ النَّصْبَ بِـ"يا"، وهُوَ نظيرُ قولِهما في قَوْلِهِ:

أَبَــا خُرَاشَــةَ أَمَّــا أَنْــتَ ذَا نَفَــرٍ .....[1])

هَذَا صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... فَــإِنَّ قَــوْمِي لَــمْ تَــأْكُلْهُمُ الضَّــبُعُ

و"خراشةُ": مُنَادًى سقطَ مِنْهُ حرفُ النِّدَاءِ، وهُوَ –بضمِّ الخاءِ المعجمةِ، وحُكي كسرُها،

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٢١٩.

(٣) هو: بشر بن مروان بن الحكم الأموي، ثالث أبناء الخليفة مروان بن الحكم، كان سمحًا جوادًا ممدحًا، توفي سنة ٧٤هـ، ينظر ترجمته في: تاريخ دمشق ١٠/٢٥٣، وتاريخ الإسلام٢/٧٩٥.

(٤) كتاب الشعر ٣٨١،٣٨٢، الخصائص ٣/٢٣٢.

(١) من البسيط، لعباس بن مرداس في ديوانه: ١٠٦، والكتاب ١/٢٩٣، والمحكم ١/٤١٧، والخصائص ٣/٤١٢، والمفصل ١/١٠٣، وهمع الهوامع ١/٤٤٣.

وراءٍ مهملةٍ وشينٍ معجمةٍ-: كنيةُ شاعرٍ مشهورٍ اسْمُهُ "خُفَاف" -بخاءٍ معجمةٍ مضمومةٍ وفاءَيْنِ خفيفتينِ بَيْنَهُمَا ألفٌ-، و"النَّفَرُ -بفتحِ النُّونِ والفاءِ-: الرَّهْطُ هُنَا، والضَّبُعُ -عَلَى وزن العَضُدِ-: السِّنُونُ المجدبةُ، وفِيهِ توريةٌ؛ لأَنَّهُ أوهمَ أَنَّهُ يريدُ الحيوانَ المعروفَ، ورشحَ بقولهِ: "لَمْ تأكلْهم" وهُوَ مجازٌ عَنِ الشِّدَّةِ الَّتِي تحصلُ مِنْ جدبِ السَّنَةِ، شَبَّهَهَا بالأكلِ، فَهُوَ استعارةٌ تبعيَّةٌ، ودخلتِ الفاءُ في "فَإِنَّ قَوْمِي"؛ لأَنَّ الثَّانِي مستحَقٌّ بالأَوَّلِ؛ فَهُوَ سببٌ عَنْهُ، والأَوَّلُ مسبَّبٌ عَنْهُ؛ فأشبهَ الشَّرْطَ والجزاءَ، وذهبَ البصريُّونَ إِلَى أَنَّ "مَا أنتَ ذا نفرٍ" أصلُهُ: "لَئِنْ كنتَ ذا نفرٍ مخوفٍ"، ثُمَّ حُذِفَ متعلِّقُ الجارِّ لِـ"إنْ" ومَا بعدَها، ثُمَّ حُذفتِ اللَّامُ، ثُمَّ كانَ؛ فانفصلَ الضَّميرُ، ثُمَّ زِيدتْ "مَا" للتَّعويضِ، ثُمَّ أُدغمتِ النُّونُ في الميمِ للتَّقَارُبِ، وذهبَ الكوفيُّونَ إِلَى أَنَّ "أَنَّ" المفتوحة هُنَا شرطيَّةٌ؛ ولذلكَ دخلتِ الفاءُ في جوابِها[1].

(إِنَّ "مَا" الزَّائدةَ هِيَ الرَّافعةُ النَّاصبةُ، لَا "كانَ" المحذوفةُ.)

(وأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بالجوازِ مطلقًا، فقالَ بعضُهم في قولِ كعبِ بنِ زهيرٍ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ-)

ومَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيْنِ؛ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ[2])

(الغداةُ: البُكْرَةُ، أَوْ مَا بينَ صلاةِ الفجرِ وطلوعِ الشَّمْسِ؛ كَذَا في "القاموسِ"[1]، ويحتملُ أَنَّهُ استعملَهُ في مطلقِ الوقتِ، والبَيْنُ -هُنَا-: الفراقُ، ورَحَلُوا: انتقَلُوا مِن مكانِهم)[2]، والأَغَنُّ: صفةُ الظَّبْيِ، يقالُ: ظَبْيٌ أَغَنُّ، أَيْ: يخرجُ صَوْتُهُ مِنْ خياشيمِهِ، وغضيضُ الطَّرْفِ: فاترُ العينينِ، وفي "الصِّحَاحِ": والطَّرْفُ: العَيْنُ، ولَا يُجْمَعُ؛ لأَنَّهُ -في الأصلِ- مصدرٌ يكونُ واحدًا،ويكونُ جماعةً[3]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾[4])

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٨/١.

(٢) من البسيط، في ديوانه ٦٠، وهو في: جمهرة أشعار العرب ٦٣٢/١، والشعر والشعراء ١٥٣/١، والعقد الفريد ١٣٨/٦، ونهاية الأرب ٤٣١/١٦، وشرح شواهد المغني ٥٢٥/٢.

(١) ١٣١٧/١.

(٢) طمس في "س".

(٣) ١٣٩٣/٤.

(٤) سورة إبراهيم: ٤٣، تحفة الغريب ٢٣٥/١.

(غَدَاةَ البَيْنِ: ظرفٌ للنَّفْيِ، أَيْ: انتفَى كونُها في هَذَا الوقتِ إلَّا كَأَغَنَّ، وقالَ ابنُ الحاجبِ في ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[1]؛ "إِذْ" بدلٌ مِنَ اليومِ، واليومُ: [٣٠٥/ب] إمَّا ظرفٌ للنَّفْعِ المنفيِّ، وإمَّا لِمَا في "لَنْ" مِنْ معنَى النَّفْيِ، أَيْ: انتفَى في هَذَا اليومِ النَّفْعُ، فالمنفيُّ نفعٌ مطلقٌ، وعَلَى الأَوَّلِ: نفعٌ مقيَّدٌ باليومِ. وقالَ أيضًا: إِذَا قلتَ: "مَا ضربتُهُ للتَّأديبِ" فَإِنْ قصدتَ نفيَ ضربٍ معلَّلٍ بالتَّأديبِ، فاللَّامُ متعلِّقةٌ بالفعلِ، والمنفيُّ ضربٌ مخصوصٌ، و"للتَّأديبِ" تعليلٌ للضَّرْبِ المنفيِّ، وإِنْ قصدتَ نفيَ الضَّرْبِ عَلَى كُلِّ حالٍ؛ فاللَّامُ متعلِّقةٌ بالنَّفْيِ، والتَّعليلُ لَهُ، أَيْ أَنَّ انتفاءَ الضَّرْبِ كانَ لأجلِ التَّأديبِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يُؤَدَّبُ بعضُ النَّاسِ بتركِ الضَّرْبِ، ومثلُهُ في التَّعَلُّقِ بحرفِ النَّفْيِ: "مَا أكرمتُ المسيءَ لتأديبِهِ"، و"مَا أهنتُ المحسِنَ لمكافأتِهِ"؛ إِذْ لَوْ عُلِّقَ هَذَا بالفعلِ؛ فسدَ المعنَى المرادُ)

وذلكَ أَنَّ المرادَ ليسَ نفيَ الإكرامِ المخصوصِ بالتَّأديبِ، ولَا الإهانةِ المخصوصةِ بالمكافأةِ، بَلِ المرادُ نفيُ مطلقِ الإكرامِ ومطلقِ الإهانةِ.

(ومِنْ ذلكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝٢﴾[1] الباءُ متعلِّقةٌ بالنَّفْيِ؛ إِذْ لَوْ عُلِّقَتْ بمجنونٍ؛ لأفادَ نفيَ جنونٍ خاصٍّ، وهُوَ الجنونُ الَّذِي يكونُ مِنْ نعمةِ اللهِ تَعَالَى، وليسَ في الوجودِ جنونٌ هُوَ نعمةٌ، ولَا المرادُ نفيُ جنونٍ خاصٍّ. انتهى[2]. -ملخَّصًا-.

وهُوَ كلامٌ بديعٌ، إِلَّا أَنَّ جمهورَ النَّحويِّينَ لَا يوافقونَ عَلَى صِحَّةِ التَّعَلُّقِ بالحرفِ، فَيَنبغي -عَلَى قولِهم- أَنْ يُقَدَّرَ أَنَّ التَّعَلُّقَ بفعلٍ دَلَّ عليهِ النَّافي، أَيْ: "انتفَى ذلكَ بنعمةِ ربِّكَ".)

(وقَدْ ذكرتُ في شَرْحِي لقصيدةِ كعبٍ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ- أَنَّ المختارَ تَعَلُّقُ

(١) سورة الزخرف: ٣٩.

(١) سورة القلم: ٢.

(٢) أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٤٠، ٢٤١.

الظَّرْفِ بمعنَى التَّشبيهِ الَّذِي تضمَّنَهُ البيتُ، وذلكَ عَلَى أَنَّ الأصلَ: "ومَا كسعادَ إِلَّا ظبيٌ أَغَنُّ" -عَلَى التَّشبيهِ المعكوسِ-؛ للمبالغةِ؛ لئلَّا يكونَ الظَّرْفُ متقدِّمًا في التَّقديرِ عَلَى اللَّفْظِ الحاملِ لمعنَى التَّشبيهِ)

في الشَّرْحِ: (لَا يَنبغي أَنْ يكونَ وجهُ الشَّبَهِ مَا وُصِفَ بِهِ الظَّبْيُ في البيتِ مِنْ كونهِ أَغَنَّ غضيضَ الطَّرْفِ مكحولًا، ولَا أَنْ يكونَ مطلقَ الحسنِ؛ لأَنَّ التَّقييدَ بالظَّرْفِ عَلَى التَّقديرِ يُعَدُّ لغوًا، بَلْ يضرُّ؛ لَا قتضائهِ انتفاءَ الشَّبَهِ عندَ انتفاءِ هَذَا القيدِ؛ وذلكَ مُنَافٍ للغرضِ مِنَ المدحِ، بَلْ وجهُ الشَّبْهِ -هُنَا- هُوَ النُّفُورُ، وحُذِفَ؛ إِمَّا لاشتهارِ الظَّبْيِ بِهِ، وإِمَّا لإشارةِ القيدِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّ حالةَ البَيْنِ والرَّحيلِ حالةُ نفورٍ وذهابٍ؛ فيكونُ المعنَى أَنَّ سعادَ تشبهُ -عندَ رحيلِها وذهابِها وعِنْدَ مجيئِها- الظَّبْيَ النَّافِرَ عَمَّنْ يريدُ الأُنْسَ بِهِ، ثُمَّ عَكَسَ التَّشبيهَ؛ للمبالغةِ.

فَإِنْ قلتَ: فَمَا فائدةُ وصفِ الظَّبْيِ بتلكَ الصِّفَاتِ -مَعَ أَنَّهَا لَا تدخُلَ لَهَا في النِّسبةِ-؟

قلتُ: فائدتُهُ التَّنبيهُ عَلَى مَا يُوجِبُ شِدَّةَ التَّأَسُفِ والتَّلَهُّفِ عَلَى ذهابِهِ وفواتِ الظَّفَرِ بِهِ؛ لِيُعتبرَ مثلُ ذلكَ في جانبِ سعادَ، وأَمَّا مَا اعتلَّ بِهِ المصنِّفُ في ارتكابِ التَّشبيهِ المقلوبِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ كذلكَ؛ لزمَ تقدُّمُ الظَّرْفِ عَلَى اللَّفْظِ الحاملِ لمعنَى التَّشبيهِ المقلوبِ؛ فَفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّا لَا نُسَلِّمُ لزومَ ذلكَ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: "ومَا حالُ سعادَ غداةَ البينِ إِلَّا حالُ ظبيٍ أغنَّ، والتَّشبيهُ عَلَى بابِهِ، ووجهُ الشَّبَهِ مَا قَدَّمناهُ مِنَ النُّفُورِ، والظَّرْفُ متعلِّقٌ بالحالِ المحذوفِ، كَمَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا﴾[1]، فَقَدْ جعلَ كثيرٌ مِنَ المعربينَ الظَّرْفَ فِيهِ متعلِّقًا بمحذوفٍ، أَيْ: "واذكرْ حالَ مريمَ إِذِ انتبذتْ"، وذكرَ بعضُهم أَنَّ نحوَ: القصَّةِ، والبناءِ، والحديثِ، والخبرِ؛ يجوزُ إعمالُها في الظَّرْفِ خاصَّةً، وإِنْ لَمْ يُرَدْ بِهَا معنًى مصدريٌّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿۞ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ٢١﴾[2]، ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ٢٤ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ﴾[3]، والسِّرُّ في جوازِ الإعمالِ

(١) سورة مريم: ١٦.

(٢) سورة ص: ٢١.

(٣) سورة الذاريات: ٢٤، ٢٥.

تضمُّنُ معانِيها الحصولَ والكونَ، وقَدْ ألمَّ المصنِّفُ ببعضِ مَا ذكرناهُ في البابِ الأَوَّلِ في "حرفِ الألفِ" في آخرِ الفصلِ الأَوَّلِ الَّذِي عقدَهُ لخروجِ "إذَا" عَنِ الظَّرْفِيَّةِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ المرادُ تشبيهَ حالِ سعادَ بحالِ الظَّبْيِ، وإنَّمَا المرادُ تشبيهُ نفسِ سعادَ بنفسِ الظَّبْيِ في النُّفُورِ والبُعْدِ، الَّذِي ذُكِرَ عَنْهُ هُوَ السَّيِّد الشَّريفُ ذكرَ ذلكَ في "حاشيةِ المطوَّلِ"[2]).

ثُمَّ قالَ في الشَّرْحِ: (عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ لزومُ تقدُّمِ الظَّرْفِ عَلَى اللَّفْظِ الحاملِ (لمعنَى التَّشبيهِ؛ لَمْ يضرَّ ذلكَ بمجرَّدِهِ؛ إذْ يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ عَلَى عاملِهِ المعنويّ، نَعَمْ إنْ أُريدَ خصوصيَّةُ العاملِ هُنَا مِنْ حيثُ هُوَ واقعٌ بعدَ "إلَّا"، وقَدْ عُلِمَ أَنَّهَا [أ/٣١٠] مانعةٌ[3] مِنْ عملِ مَا بعدَها فِيمَا قبلَها استفهامٌ، وبقيَ الاعتراضُ المتقدِّمُ[4]، والظَّرْفُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى التَّشبيهِ المعكوسِ خبرُ (مبتدإٍ، أَيْ: "وهَذَا عَلَى كَذَا"، وقَوْلُهُ: وعَلَى هَذَا التَّقديرُ -أَيْ: تقديرُ[5]) "لَوْلَا"- يكونُ الظَّرْفُ متقدِّمًا في هَذَا التَّقديرِ -أَيْ: تقديرِ جعلِ التَّشبيهِ غيرَ معكوسٍ عَلَى اللَّفْظِ الحاملِ لمعنَى التَّشبيهِ-؛ لَمْ يضرَّ ذلكَ بمجرَّدِهِ؛ إذْ يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ عَلَى عاملِهِ المعنويّ، نَعَمْ إنْ أُريدَ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وقَوْلُهُ: "عَلَى التَّشبيهِ المعكوسِ" بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ: "عَلَى أَنَّ الأصلَ: ولَمْ يُرَدْ بالتَّقديرِ قسيمَ اللَّفْظِ؛ لأَنَّ تقدُّمَ الظَّرْفِ في هَذَا الوجهِ عَلَى عاملِهِ ملفوظٌ بِهِ، لَا مُقَدَّرٌ". فتأمَّلْهُ[2]).

(وهَذَا الوجهُ هُوَ اختيارُ ابنِ عَمْرُونَ[3])

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٥،٢٣٦.

(٢) المنصف ٢/٤٢٩.

(٣) طمس في "س".

(٤) المنصف ٢/٤٢٩.

(٥) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٧، وتمام الحديث: "نعمْ، إنْ أريدَ به خصوصيَّةُ العاملِ هنا مِنْ حيثُ هو واقعٌ بعدَ إلَّا".

(٢) المنصف ٢/٤٢٩.

(٣) هو: محمَّد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبدالله الطائيّ النَّحويّ، كان إمامًا في القراءات وعِللها، وعُني بغريب اللغة ووحشيّها، توفي سنة ٦٧٢هـ، من تصانيفه: تسهيل الفوائد في النحو، و"الخلاصة" وشرحها، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٩/٢٤٩، وبغية الوعاة ١/١٣٠.

(-بفتحِ العينِ المهملةِ وسكونِ الميمِ وضمِّ الرَّاءِ-، والمشهورُ فِيهِ الصَّرْفُ، والفارسيُّ يمنعُهُ؛ للعلميَّةِ وشبهِ العُجمةِ[1])

(وعَنْ أَبِي حَيَّانَ أَنَّهُ قالَ: نُقِلَ لِي عَنِ الشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ النَّحَّاسِ أَنَّهُ ذكرَ فِي بعضِ مجالسِ الحديثِ فِي "مظعونَ" مَنْعَ الصَّرْفِ، وأنشدَ:

نحـــــنُ بنـــــاتَ طـــــارقْ ..... [2]

-بفتحِ التَّاءِ-، وأَنَّ بعضَ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى معرفةِ العربيَّةِ أنكرَ ذلكَ وشَنَّعَ بِهِ. قالَ: فحينَ عرفتُ ذلكَ قلتُ: مثلُ ذلكَ لَا يصدرُ مِنَ الشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ إِلَّا عَلَى وجهِ الإفادةِ والتَّنبيهِ أَنَّ مثلَ ذلكَ رُبَّمَا أَنْ يجوزَ، قالَ: ووجهُ منعِ "مظعون" الصَّرْفُ، وإِنْ كانَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ "مفعولٌ" مِنْ "ظَعَنَ" أَنْ يكونَ "فعلونًا" مِنْ "مَظَعَ"؛ فيكونُ كَـ"حمدونَ"؛ فيَجري فِيهِ اختلافُ الفارسيِّ ومنعِهِ الصَّرْفَ. وأَمَّا إنشادُهُ "بناتَ طارقْ" -بفتحِ التَّاءِ- فَإِنَّ (بعضَ)[3] العربِ يفتحُ التَّاءَ مِنَ الجمعِ فِي النَّصْبِ. هَذَا كَلَامُهُ[1]. ومادَّةُ "مَظَعَ" مستعملةٌ كَمَا قالَ فِي "المحكمِ"[2]: مَظَعَ الوَتَرَ سَلَّهُ وأَلَانَهُ، وكَذَا الخشبةُ[3]).

(وإِذَا جازَ لحرفِ التَّشبيهِ أَنْ يعملَ فِي الحالِ فِي نحوِ قَوْلِهِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا ويَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالِي[4])

(قَدْ مَرَّ إنشادُهُ والكلامُ عليهِ فِي البابِ الثَّانِي عندَ ذكرِ"الجملةِ المعترضةِ"، وهِيَ الجملةُ الثَّانيةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، **(مَعَ أَنَّ الحالَ شبيهةٌ بالمفعولِ بِهِ)** مِنْ حيثُ

(١)المنصف ٤٢٩/٢.

(٢) سبق تخريجه ص (٢٦٩).

(٣) سقط من "س".

(١) تحفة الغريب ٢٣٧/١، ٢٣٨.

(٢) ٧١/٢.

(٣) تحفة الغريب ٢٣٧/١.

(٤) سبق تخريجه ص (٢٩٠).

هُوَ نظرٌ إِلَى أَنَّهَا "فضلةٌ" تجيءُ بعدَ تمامِ الكلامِ، ومِنْ جهةِ أَنَّ الفعلَ يتسلَّطُ عَلَى نصبِها مِنْ غيرِ توسُّطِ حرفٍ ملفوظٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، ولَهَا شبهٌ بالصِّفَةِ مِنْ حيثُ دلالتِها عَلَى معنًى في صاحبِها، ولَهَا شبهٌ بالتَّمييزِ مِنْ حيثُ دلالتِها عَلَى معنًى مفسَّرٍ، والمصنِّفُ هُنَا اعتبرَ شَبَهَهَا بالمفعولِ بِهِ؛ ليتوصَّلَ بِهِ إِلَى أَنَّ عملَ حرفِ التَّشبيهِ في الظَّرْف أَولى مِنْ عملِهِ في الحالِ[1]).

(فعملُهُ في الظَّرْفِ أجدرُ.

فَإِنْ قلتَ: لَا يَلزمُ -مِنْ صحةِ إعمالِ المذكورِ- صِحَّةُ إعمالِ المقدَّرِ؛ لأَنَّهُ أَضعفُ.)

(قلتُ: قَدْ قَالُوا: "زيدٌ زهيرٌ شعرًا وحاتمٌ جودًا"، وقِيلَ في المنصوبِ فِيهِمَا إِنَّهُ حالٌ أَوْ تمييزٌ، وهُوَ الظَّاهِرُ.)

(وجهُ كونِهِ تمييزًا؛ أَنَّهُ فاعلٌ في المعنَى؛ إِذْ معنَى قَوْلِكَ: "زيدٌ زهيرٌ شعرًا" أَيْ: "شِعْرُهُ" وكَذَا "زيدٌ حاتمٌ جوادًا" معناهُ هُوَ: الكاملُ، أَيْ: "الكاملُ جُودُهُ"، وجَعْلُهُ حالًا مؤدٍّ إِلَى ارتكابِ كونِ الصَّدْرِ حالًا، وهُوَ غيرُ مقيسٍ؛ فلذلكَ كانَ القولُ بالتَّمييزِ -في ذلكَ- هُوَ الظَّاهِرُ[1]).

(وأيًّا كانَ فالحُجَّةُ قائمةٌ بِهِ)

في الشَّرْحِ: (لكنْ لَا يلزمُ -مِنْ عملِ حرفِ التَّشبيهِ في التَّمييزِ- عملُهُ في الظَّرْفِ؛ لأَنَّ التَّمييزَ معمولٌ ضعيفٌ يَسوغُ أَنْ يعملَ فِيهِ (عاملٌ مَا)[2]، حَتَّى الجامدُ المحضُ مِنْ غيرِ تأويلٍ، كَ"عشرينَ درهمًا". وعَلَى هَذَا: ففي قولِ المصنِّفِ -هَذَا- نظرٌ[3]).

(وقَدْ جاءَ أبلغُ مِنْ ذلكَ، وهُوَ إعمالُهُ في الحالينِ، وذلكَ في قَوْلِهِ:

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا[4])

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٨.

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٣٩.

(٤) من المتقارب، بلا نسبة، وهو في: شرح التَّسهيل ٢/٣٤٦، ومغني اللبيب ١/٥٤٧، والتذييل والتكميل ٩/١١٦، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٠٩.

("تُعَيِّرُنَا": تَنسبُ إِلَيْنَا العارَ والعيبَ، و"العَالَةُ": الفقراءُ، جمعُ عائلٍ، يقالُ: عَالَ يَعِيلُ عيلةً وعُيولًا؛ إِذَا افتقرَ؛ فَهُوَ عائلٌ، و"الصَّعاليكُ": الفقراءُ، جمعُ صعلوكٍ، كَ"عصفورٍ"، والملوكُ: السَّلاطينُ، وإِنَّمَا يُطْلَقُ "الملكُ" في بلادِ الهندِ عَلَى مَنْ دونَ السُّلطانِ مِنَ الأمراءِ وعظماءِ الجندِ[1]).

(إِذِ المعنَى: تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا فقراءُ، ونحنُ في حالِ صَعلكتِنا مِثْلُكم في حالِ مُلْكِكُمْ.

فَإِنْ قلتَ: قَدْ أَوجبتَ في بيتِ كعبِ بنِ زهيرٍ أَنْ يكونَ مِنْ عكسِ التَّشبيهِ؛ لئلَّا تتقدَّمَ الحالُ عَلَى عاملِها المعنويِّ)

(الَّذِي في بيتِ زهيرٍ: ظرفٌ، لَا حالٌ. فَعَلَى هَذَا: "لئلَّا يتقدَّمَ الحالُ" سهوٌ، والصَّوَابُ: "الظَّرْفُ"، ولكنْ لمَّا كانَ بينَ الحالِ والظَّرْفِ مناسبةٌ؛ أَطْلَقَ اسمَ "الحالِ" عَلَى "الظَّرْفِ"[2]).

(فَمَا الَّذِي سَوَّغَ تقدُّمَ "صعاليكَ" –هُنَا– عليهِ؟)

(قلتُ: سَوَّغَهُ [٣٠٦/ب] الَّذِي سَوَّغَ تقدُّمَ "بُسْرًا" في "هَذَا بُسْرًا أطيبُ مِنْهُ رُطَبًا"، وإِنْ كانَ معمولُ اسمِ التَّفضيلِ لَا يتقدَّمُ عليهِ في نحوِ: "لَهُوَ أَكفؤُهم ناصرًا"؛ وهُوَ خشيةُ اختلاطِ المعنَى)

(هَكَذَا عَلَّلَهُ غيرُ واحدٍ، قالَ الرَّضِيُّ: لَا نَرَى بأسًا أَنْ يقالَ: "زيدًا أحسنُ قائمًا مِنْهُ قاعدًا" كَمَا تقولُ: "ضربَ زيدٌ قائمًا عَمْرًا قاعدًا"؛ لعدمِ الالتباسِ[1]. وقالَ المصنِّفُ في حواشِي "التَّسهيلِ" مَا يدفعُ هَذَا، ولفظُهُ: "وإِنَّمَا اغْتُفِرَ نحوُ: "هَذَا بُسْرًا أطيبُ مِنْهُ رُطَبًا"؛ فرقًا بينَ المفضَّلِ والمفضَّلِ عليهِ؛ إِذْ لَوْ أُخِّرَ؛ التبسَا.

فَإِنْ قِيلَ: اجعلْ أحدَهما تاليًا لِـ"أفعل"؟.

قُلنا: يُؤدِّي إِلَى فصلِ "أفعل" عَنْ "مِنْ" ومجرورِهَا، وهُمَا كالموصولِ والصِّلَةِ.

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٣٩.

(٢) المنصف٢/٤٣٠.

(١) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٨.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يُفْصَلُ بالظَّرْفِ والمجرورِ والتَّمييزِ.

قُلنا: فصلٌ جائزٌ، وهَذَا يكونُ فصلًا واجبًا لازمًا في نوعِ التَّركيبِ؛ فَلَمْ يحتملْ[1]).

(إِلَّا أَنَّ هَذَا مُطَّرِدٌ، ثُمَّ لِقُوَّةِ التَّفضيلِ، ونادرٌ هُنَا؛ لضعفِ حرفِ التَّشبيهِ).

(وهَذَا الَّذِي ذكرتُهُ في البيتِ أجودُ مَا قِيلَ فِيهِ، وفِيهِ قولانِ آخرانِ:

أحدُهما: ذكرَهُ السَّخاويُّ في كتابِ "سِفْرِ السَّعادةِ"، وهُوَ أَنَّ "عالةً" مِنْ: عَالَنِي الشَّيْءُ؛ إِذَا أَثْقَلَنِي[2]، و"ملوكًا": مفعولٌ، أَيْ: "إِنَّنَا نُثْقِلُ الملوكَ بِطَرْحِ كَلِّنَا عَلَيْهِمْ، ونحنُ أَنْتُمْ -أَيْ: مِثْلُكُمْ- في هَذَا الأمرِ"، فالإخبارُ هُنَا مثلُهُ في: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[3]).

(و"صعاليك" -عَلَى هَذَا القولِ-: مقدَّمةٌ عَلَى عاملِها المعنويِّ؛ فلذلكَ جعلَ المصنِّفُ الأَوَّلَ [أجودَ[1]] مِنْ هَذَا[2]).

(والثَّاني: قَالَهُ الحريريُّ[3] -وقَدْ سُئِلَ عَنِ البيتِ-، وهُوَ أَنَّ التَّقديرَ: "إِنَّا عالةٌ صعاليكُ نحنُ وأَنْتُمْ"، وقَدْ خُطِّئَ في ذلكَ، وقِيلَ إِنَّهُ كلامٌ لَا معنًى لَهُ. وليسَ كذلكَ، بَلْ هُوَ متَّجِهٌ -عَلَى بُعْدٍ فِيهِ- وهُوَ أَنْ يكونَ "صعاليكُ" مفعولَ "عالةٍ" أَيْ: "إِنَّا نَعُولُ صعاليكَ"، ويكونُ "نحنُ" توكيدًا لضميرِ "عالةٍ"، و"أَنْتُمْ" توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في "صعاليكَ"، وحصلَ في البيتِ تقديمٌ وتأخيرٌ -للضَّرورةِ-، ولَمْ يتعرَّضْ لقولِهِ: "ملوكًا"، وكأَنَّهُ عندَهُ حالٌ مِنْ ضميرِ "عالةٍ"، والأَوْلَى -عَلَى قَوْلِهِ- أَنْ يكونَ "صعاليكُ" حالًا مِنْ محذوفٍ، أَيْ: "نَعُولُكُمْ صَعاليكَ"، ويكونُ الحالانِ بمنزلتِهما في "لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا"،

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٤٠.

(٢) ٢/٥٥٨.

(٣) سورة الأحزاب: ٦.

(١) زيادة يلتئم بها النص.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٤٠.

(٣) ينظر: شرح أبيات المغني ٦/٣٣١.

فَإِنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يكونُ الأَوَّلُ للثَّاني، والثَّاني للأَوَّلِ؛ لأَنَّ فَصْلًا أسهلُ مِنْ فصلينِ، ويكونُ "أَنْتُمْ" توكيدًا للمحذوفِ، لَا لضميرِ "صعاليكَ"؛ لأَنَّهُ ضميرُ غيبةٍ، وإِنَّمَا جَوَّزناهُ أَوَّلًا؛ لأَنَّ "الصَّعاليكَ" هُمُ المخاطَبُونَ؛ فيحتملُ كونَهُ رَاعَى المعنَى.)

في الشَّرْحِ: (فِيهِ نظرٌ مِنْ وجهينِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ المحملينِ الَّذِينَ حُمِلَ الكلامُ عَلَيْهِمَا يأباهُ قولُ الحريريّ: "نحنُ وأَنْتُمْ" -بعطفِ أحدِ الضَّميرينِ عَلَى الآخَرِ-، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِهِ في الوجهِ الثَّاني أَنَّ "أنتمْ" توكيدٌ لضميرِ "نَعُولُكُمْ" المحذوفِ -وهُوَ ضميرُ المفعولِ-، يَعني: "ونحنُ" توكيدٌ لضميرِ "عالةٍ"؛ فكيفَ يُعْطَفُ توكيدُ المفعولِ عَلَى توكيدِ الفاعلِ -وبُطلانُ هَذَا معلومٌ-؟[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا هُوَ وجهُ البُعْدِ الَّذِي اعترفَ بِهِ المصنِّفُ في توجيههِ الثَّاني مِنْ وجهَيِ النَّظَرِ؛ لأَنَّ دعواهُ امتناعَ جعلِ "أنتمْ" توكيدًا لضميرِ "صعاليكَ" -مِنْ أجلِ تخالُفِهما بالحضورِ والغيبةِ- غيرُ مسلَّمةٍ؛ لأَنَّ ذَا الحالِ عَلَى تقديرِهِ هُوَ ضميرُ المخاطَبينِ المحذوفُ مِنْ "نَعُولُكُمْ"؛ فيكونُ الضَّميرُ -الَّذِي يتحمَّلُهُ الوصفُ الواقعُ حالًا فِيهِ- ضميرَ خطابٍ قطعًا، كَمَا في قَوْلِكَ: "قمتَ أنتَ ضاحكًا"، والضَّميرُ الَّذِي يتحمَّلُهُ "ضاحكًا" -في هَذَا التَّركيبِ- ضميرُ خطابٍ بِلَا شَكٍّ[1]).

(والَّذِي يظهرُ مِنْ كلامِ الحريريِّ أَنَّهُ قصدَ أَنَّ "صعاليكَ" مفعولٌ بِـ"عالةٍ"؛ وذلكَ لأَنَّ الضَّميرَ المنصوبَ بِـ"أَنْ" مرادٌ بِهِ -في الحقيقةِ- المتكلِّمُ، ومَنْ يشركُهُ في المتكلِّمِ والمخاطَبينَ، إِلَّا أَنَّهُ غلبَ "المتكلِّمُ" عَلَى "المخاطَبِ" عندَ الاجتماعِ عَلَى القاعدةِ في ضميرِ المتكلِّمِ، وحَالُهُ خبرُ "إِنَّ"؛ فيكونُ فِيهِ ضميرٌ عائدٌ عَلَى اسمِها مشاركٌ لَهُ في الاشتمالِ بحسبِ المرادِ عَلَى متكلِّمِينَ ومخاطَبِينَ، فعندَ تأكيدِهِ بَيَّنَ المقصودَ بذلكَ -نصًّا-، فقيلَ: "نحنُ وأنتمْ" كَمَا يقولونَ: المتكلِّمُ العظيمُ أَوِ المشاركُ في مخاطبةٍ مشاركةٍ مِنْ غيرِ المتكلِّمينَ في القيامِ مثلًا: "قُمْنَا نحنُ وأنتمْ" و"ملوكًا" حالٌ مِنْ ضميرِ "عالةٍ"، والمعنَى: إمكانُ تغييرِ المخاطَبِينَ للمتكلِّمِينَ مَعَ اشتراكِهم في مرتبةِ الشَّرَفِ أَيْ: "نحنُ شرفاءُ كَمَا أَنَّكم أشرافٌ"؛ وذلكَ لأَنَّا نقولُ: "نحنُ وأنتمُ الصَّعاليكُ

(١) تحفة الغريب ١/٢٤١.

(١) المنصف ٢/٤٣١.

ونَرْفِدُكُمْ؛ فَلَا وجهَ لِتعييرِكم إيَّانَا مَعَ تساوِي أقدامِنا في رفعةِ المنزلةِ وعلوِّ المرتبةِ"، لكنْ حصلَ في البيتِ تقديمٌ وتأخيرٌ؛ فكانَ الأَولى بالحريريِّ والواجبُ عليهِ [٣٠٧/أ] أنْ يقولَ: "أَنْتُمْ ونحنُ" إبقاءً عَلَى "الواوِ" ومَا تستحقُّهُ مِنَ الدُّخولِ عَلَى المعطوفِ عليهِ، ولَا نظيرَ لذلكَ أصلًا، مَعَ أَنَّهُ لَا ضرورةَ تَدعو إِلَى ذلكَ، بخلافِ تقديمِ حرفِ العطفِ مَعَ المعطوفِ، فَقَدْ سُمِعَ في الشِّعْرِ، وأَمَّا جَعْلُ أَوَّلِ الحالينِ لثاني الصَّاحبينِ والثَّانيَ للأَوَّلِ؛ فَقَدْ ذَكَرَهُ المصنِّفُ في البابِ الخامسِ في الجهةِ الخامسةِ؛ حيثُ ترجمَ بقولِهِ: "مِنَ الحالِ مَا تحتملُ التَّعَدُّدَ والتَّداخُلَ"[(١)].

(ذِكْرُ مَا لَا يَتَعَلَّقُ مِنْ حروفِ الجَرِّ):

(يُستثنَى –مِنْ قولِنا: "لَا بُدَّ لحرفِ الجَرِّ مِنْ متعلَّقٍ"– ستَّةُ أمورٍ):

(أحدُها: الحرفُ الزَّائدُ، كَـ"الباءِ" و"مِنْ" في ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[(٢)]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[(١)]، وذلكَ لأَنَّ معنَى التَّعَلُّقِ الارتباطُ المعنويُّ، والأصلُ أَنَّ أفعالًا قَصُرَتْ عَنِ الوصولِ إِلَى الأسماءِ؛ فأُعينتْ عَلَى ذلكَ بحروفِ الجَرِّ، والزَّائدُ إِنَّمَا دخلَ في الكلامِ تقويةً لَهُ وتوكيدًا، ولَمْ يدخلْ للرَّبْطِ).

(وقولُ الحوفيِّ إِنَّ الباءَ في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[(٢)] متعلِّقةٌ وهمٌ[(٣)]، نَعَمْ، صَحَّ في اللَّامِ المقوِّيةِ أَنْ يقالَ إِنَّهَا متعلِّقةٌ بالعاملِ المقوَّى)

–بضمِّ الميمِ وفتحِ القافِ وتشديدِ الواوِ المفتوحةِ–.

(نحوُ: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[(٤)]، و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[(٥)]، و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا

---

(١) تحفة الغريب ٢٤٢/١.

(٢) سورة الإسراء: ٩٦.

(١) سورة فاطر: ٣.

(٢) سورة التين: ٨.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٢/١.

(٤) سورة البقرة: ٩١.

(٥) سورة البروج: ١٦.

تَعْبُرُونَ ﴾[1]؛ لأَنَّ التَّحقيقَ أَنَّهَا ليستْ زائدةً محضةً؛ لِمَا تُخِيِّلَ في العاملِ مِنَ الضَّعفِ الَّذِي نَزَّلَهُ منزلةَ القاصرِ، ولَا مُعَدِّيةً محضةً؛ لاطِّرادِ صِحَّةِ إسقاطِها؛ فَلَهَا منزلةٌ بينَ المنزلتينِ).

(الثَّاني: "لعلَّ" –في لغةِ "عُقَيْلٍ"–؛ لأَنَّها بمنزلةِ الحرفِ الزَّائدِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مجرورَها في موضعِ رفعٍ عَلَى الابتداءِ؛ بدليلِ ارتفاعِ مَا بعدَهُ عَلَى الخبريَّةِ، قالَ:

..... لَعَـلَّ أَبِـي الْـمِغْوَارِ مِنْـكَ قَرِيـبُ[2]).

(وقَدْ تقدَّمَ إنشادُ هَذَا المصراعِ والكلامُ عليهِ في فصلِ "لعلَّ" مِنْ "حرفِ اللَّامِ" مِنَ البابِ الأَوَّلِ[1]).

(ولأَنَّها لَمْ تدخلْ لتوصيلِ عاملٍ، بَلْ لإفادةِ معنَى التَّوَقُّعِ ،كَمَا دخلتْ "ليتَ" لإفادةِ معنَى التَّمَنِّي، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَرَوْا بِهَا مَنْبَهَةً)

(–بميمٍ مفتوحةٍ، فَنُونٍ ساكنةٍ، فباءٍ موحَّدةٍ مفتوحةٍ– بمعنَى التَّنبيهِ[2]).

(عَلَى أَنَّ الأصلَ في الحروفِ المختصَّةِ بالاسمِ أَنْ تُعْمِلَ الإعرابَ المختصَّ بِهِ كحروفِ الجَرِّ).

(والثَّالثُ: "لَوْلَا" فِيمَنْ قالَ: "لَوْلَايَ" و"لَوْلَاكَ" و"لَوْلَاهُ" –عَلَى قولِ سيبويهِ: إِنَّ "لَوْلَا" جارَّةٌ للضَّميرِ–[3]، فَإِنَّهَا أيضًا بمنزلةِ "لعلَّ" في أَنَّ مَا بعدَها مرفوعُ المحلِّ بالابتداءِ؛ فَإِنَّ "لَوْلَا" الامتناعيَّةَ تَستدعي جملتينِ كسائرِ أدواتِ التَّعليقِ. وزعمَ أَبُو الحسنِ أَنَّ "لَوْلَا" غيرُ

---

(١) سورة يوسف: ٤٣.

(٢) من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، وصدره: دَعْ أُخرى وارفعِ الصوتَ داعيًا، وهو في: اللامات ١/١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٢/٨٤، والمحكم ١/٩٨، والجنى الداني ١/٥٨٤، وأوضح المسالك ١/٣١٦.

(١) تحفة الغريب ١/٢٤٣.

(٢) المنصف ٢/٤٣٢.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٣.

جارَّةٍ، وأَنَّ الضَّميرَ بعدَها مرفوعٌ[1]، ولكنَّهم استعارُوا ضميرَ الجَرِّ مكانَ ضميرِ الرَّفْعِ، كَمَا عَكَسُوا في قَوْلِهِم: "مَا أَنَا كَأَنْتَ"، وهَذَا كَقَوْلِهِ في "عَسَايَ". ويَرِدُّهما أَنَّ نيابةَ ضميرٍ عَنْ ضميرٍ يخالفُهُ في الإعرابِ إِنَّمَا ثبتتْ في المنفصلِ، وإِنَّمَا جاءتْ النِّيابةُ في المتَّصلِ بثلاثةِ شروطٍ: كونُ المنوبِ عَنْهُ منفصلًا، وتوافقُهما في الإعرابِ، وكونُ ذلكَ ضرورةً) أَيْ: في الضَّرورةِ (**كَقَوْلِهِ:**

وَمَـــا نُبَـــالِي إِذَا مَـــا كُنْـــتِ جَارَتَنَـــا **(أَلَّا يُجَاوِرَنَـــــا إِلَّاكِ دَيَّـــــارُ)**[2].

(والشُّروطُ الثَّلاثةُ متوافرةٌ في البيتِ، أَمَّا انفصالُ المنوبِ عَنْهُ والتَّوافُقُ في الإعرابِ؛ فلأَنَّ الأصلَ "إِيَّاكَ"؛ ضرورةَ أَنَّهُ مستثنًى مقدَّمٌ، والكافُ هُنَا ضميرُ نصبٍ، وأَمَّا كونُهُ في الضَّرورةِ؛ فواضحٌ[1]).

(وعليهِ: خَرَّجَ أَبُو الفتحِ قَوْلَهُ:

(نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعلَمُنَا مِنَا بِرَكْضِ الْجِيَادِ في السُّدَفِ[2])

(الغَرْسُ: مصدرُ غَرَسْتُ الشَّجَرَ أَغرسُهُ غرسًا، وفي "الصِّحَاحِ: والوَدِيُّ –عَلَى (وزنِ هَدِيٍّ)[3] "فَعِيلٍ"–: الفَسِيلُ، وواحدُهُ "وَدِيَّةٌ" عَلَى وزنِ "هَدِيَّةٍ"[4]، والفَسِيلُ –بفاءٍ مفتوحةٍ فسينٍ مكسورةٍ مهملةٍ فمثنَّاةٍ تحتيَّةٍ–: صغارُ النَّخْلِ، وفِيهِ قالَ الأصمعيُّ[5]: السُّدْفَةُ والسِّدْفَةُ –بضمِّ السِّينِ وكسرِها وسكونِ الدَّالِ– في لغةِ أَهلِ "نجدٍ": الظُّلْمَةُ، وفي لغةِ غيرِهم: الضَّوْءُ، وهُوَ مِنَ الأضدادِ،

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٤/٣.

(٢) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: الخصائص ٣٠٨/١، والمفصل ١٦٨/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٨٥/١، وأوضح المسالك ١٠٠/١، والمقاصد النحوية ٢٦٩/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥.

(١) تحفة الغريب ٢٤٣/١.

(٢) من المنسرح، لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه: ٢٣٦، وهو في: المحكم ٤٥٧/٩، والإنصاف ٤٢٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٣/٢، وشرح شواهد المغني ٨٤٥/٢، وحاشية الصبان ٦٧/٣.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) ينظر: ٢٥٢١/٦.

(٥) هو: عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن عليّ بن أصمع الباهليّ، أحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، توفي سنة ٢١٦هـ، من تصانيفه: الأصمعيّات، وأبيات المعاني، ينظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١٨٧/٦، وسلم الوصول ٤٩.

وكذلكَ "السُّدَفُ" -بالتَّحريكِ-، وقالَ أَبُو عبيدٍ: وبعضُهم يجعلُ "السُّدْفَةَ" اختلاطَ الضَّوْءِ والظُّلمةِ معًا، كوقتٍ مَا بينَ طلوعِ الفجرِ إلَى الإسْفَارِ، وأَسْدَفَ: إذَا أَظْلَمَ، والسُّدَفُ: اللَّيْلُ، قالَ الشَّاعِر":

نَـــزُورُ العَـــدُوَّ عَلَـــى نَأْيِـــهِ ... بِـــأَرْعَنَ كالسُّـــدَفِ المظْلِـــمِ[1]

والسُّدَفُ -أيضًا-: الصُّبْحُ وإقبالُهُ. ذكرَهُ الفَرَّاءُ، وأنشدَ لسعدٍ القرقرةَ[2]:

نَحْـــنُ بِغَـــرْسِ الـــوَدِيِّ أَعْلَمُنَـــا ... مِنَّـــا بِـــرَكْضِ الجِيَـــادِ فِي السُّـــدَفِ

انتهى[1]).

وفِي الشَّرْحِ: (شاهدتُ فِي كراسةٍ بخطِّ المصنِّفِ [٣٠٧/ب] -يَعني: ابنَ هشامٍ- ضَبْطَ "السُّدَفِ" -بضمِّ السِّينِ وفتحِ الدَّالِ-: جمعُ سُدْفَةٍ[2]).

(فادَّعَى أَنَّ "نَا" مرفوعٌ مؤَكِّدٌ للضَّميرِ في "أَعْلَمُ"، وهُوَ نائبٌ عَنْ "نحنُ"؛ ليتخلَّصَ بذلكَ مِنَ الجمعِ بينَ إضافةِ "أَفْعَلْ" وكونهِ بِـ"مِنْ، وهَذَا البيتُ أشكلَ عَلَى أَبِي عليٍّ حَتَّى جَعَلَهُ مِنْ تخليطِ الأَعرابِ).

(والرَّابعُ: "رُبَّ" في نحوِ: "رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ، أَوْ لَقِيتُ"؛ لأَنَّ مجرورَها مفعولٌ في الثَّاني ومبتدأٌ في الأَوَّلِ، أَوْ مفعولٌ عَلَى حَدِّ "زيدًا ضربتُهُ"، ويُقَدَّرُ الناصبُ بعدَ المجرورِ، لَا قبلَ الجارِّ؛ لأَنَّ "رُبَّ" لَهَا الصَّدْرُ مِنْ بينِ حروفِ الجَرِّ، وإِنَّمَا دخلتْ في المثالينِ لإفادةِ التكثيرِ أَوْ التقليلِ، لَا لتعديةِ عاملٍ. هَذَا قولُ الرّمانيِّ[3]، وابنِ طاهرٍ[1].

---

(١) من المتقارب، بلا نسبة، وهو في: الصِّحَاح ١٣٧٢/٤، ولسان العرب ١٤٧/٩، وتاج العروس ٤٢٧/٢٣.

(٢) من أهل "هَجَرَ"، ماجن جاهلي، يقول الشعر، كان مُضْحِكَ النُّعمانِ بنِ المنذرِ ملكِ الحيرة. ينظر ترجمته في: الأعلام ٨٦/٣.

(١) ينظر: الصِّحَاح ١٣٧٢/٤، والمنصف ٤٣٢/٢.

(٢) تحفة الغريب ٢٤٤/١.

(٣) هو: عليّ بن عيسَى بن عبدالله الرمانيّ، أبو الحسن، مفسّر وفيلسوف معتزليّ، متبحّرٌ في علوم اللغة والفقه والفلك، توفي سنة ٣٨٤هـ، من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، وشرح المقتضب للمبرّد، ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٢٣٤، والأعلام ٣١٧/٤.

وقالَ الجمهورُ: هِيَ –فِيهِمَا– حرفُ جَرٍّ مُعَدٍّ، فَإِنْ قَالُوا إِنَّهَا عَدَّتِ العاملَ المذكورَ؛ فخطأٌ؛ لأَنَّهُ يتعدَّى بنفسهِ، ولاستيفائهِ معمولَهُ في المثالِ الأَوَّلِ. وإِنْ قَالُوا: عَدَّتْ محذوفًا تقديرُهُ "حَصَلَ" –أَوْ نحوُهُ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جماعةٌ–؛ فَفِيهِ تقديرٌ لِمَا معنَى الكلامِ مُسْتَغْنٍ عَنْهُ، ولَمْ يُلْفَظْ بِهِ في وقتٍ).

(الخامسُ: "كافُ التَّشبيهِ" قَالَهُ الأخفشُ وابنُ عصفورٍ[٢] مستدلِّينَ بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: "زيدٌ كعمرٍو"؛ فَإِنْ كانَ المتعلَّقُ استقرَّ؛ فالكافُ لَا تدلُّ عليهِ، بخلافِ نحوِ "في" مِنْ: "زيدٌ في الدَّارِ"، وإِنْ كانَ فعلًا مناسبًا للكافِ وهُوَ "أَشْبَهُ"؛ فَهُوَ متعدٍّ بنفسهِ، لَا بالحرفِ).

(والحقُّ أَنَّ جميعَ الحروفِ الجارَّةِ الواقعةِ في موضعِ الخبرِ ونحوهِ؛ تدلُّ عَلَى الاستقرارِ).

(السَّادسُ: حروفُ الاستثناءِ وهِيَ: "خَلَا" و"عَدَا" و"حَاشَا" –إِذَا خَفَضْنَ–؛ فإنهنَّ لتنحيةِ الفعلِ عَمَّا دَخَلْنَ عليهِ، كَمَا أَنَّ "إِلَّا" كذلكَ، وذلكَ عكسُ معنَى التَّعديةِ –الَّذِي هُوَ إيصالُ معنَى الفعلِ إِلَى الاسمِ–، ولَوْ صَحَّ أَنْ يقالَ إِنَّهَا متعلِّقةٌ؛ لصحَّ ذلكَ في "إِلَّا")

(قَدْ مَضَى هَذَا الكَلامُ مبيَّنًا في الكلامِ عَلَى "خَلَا"في "حرفِ الخاءِ" مِنَ البابِ الأَوَّلِ[١])، (وحاصلُهُ: الجوابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ (معنَى)[٢] تعديةِ الحرفِ (إيصالُ معنَى الفعلِ إِلَى المجرورِ بِهِ عَلَى الوجهِ الَّذِي يقتضيهِ ذلكَ الحرفُ)[٣] وأَنَّ المصنِّفَ صَرَّحَ بذلكَ في "عَلَى" الاستدراكيَّةِ[٤]).

(وإِنَّمَا خُفِضَ بهنَّ المستثنَى –ولَمْ يُنْصَبْ كالمستثنَى بِـ"إِلَّا"–؛ لئلَّا يزولَ الفرقُ بينهنَّ –أفعالًا، وأحرفًا–).

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٦٧/١. وهو: محمَّد بن طاهر بن عليّ بن أحمد، أبو الفضل، كان حافظًا متقنًا فقيهًا، توفي سنة ٥٠٧هـ، من تصانيفه: تلخيص الكامل، ومعجم البلاد، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ١٣٩/٣، وشذرات الذهب ٣٠/٦.

(٢) المقرّب ٢٧٦.

(١) تحفة الغريب ٢٣٤/١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) في "س": ليس ما ذكره، بل معناه جعلُ المجرور مقولًا به لذلك الفعل.

(٤) المنصف ٤٣٣/٢.

(حُكْمُهُمَا بعدَ المعارفِ والنَّكراتِ):

(حُكْمُهُمَا بعدَهما حُكْمُ الجُمَلِ؛ فَهُمَا صفتانِ في نحوِ: "رأيتُ طائرًا فوقَ غصنٍ، أَوْ عَلَى غصنٍ"؛ لأنَّهما بعدَ نكرةٍ محضةٍ)

(لقائلٍ أَنْ يقولَ: لَا يلزمُ مِنْ كونِهما بعدَ نكرةٍ محضةٍ أَنْ يكونَا صفتينِ لَهَا، فَقَدْ ذكرَ صاحبُ "الكشَّافِ" في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [1]: (أَنَّهُ يجوزُ في "مِن مِثْلِهِ" أَنْ يكونَ صفةً لِـ"سورةٍ"، وأَنْ يَتعَلَّقَ بِـ"فَأْتُوا" في عبارتِهِ بنصِّها "مِن مِثْلِهِ" متعلِّقٌ بِـ"سورةٍ" صفةٌ لَهَا، أَيْ: "بسورةٍ كائنةٍ مِن مثلِهِ"، والضَّميرُ لِـ"مَا نَزَّلْنَا"، أَوْ لِـ"عَبْدِنَا"، ويجوزُ أَن يَتعَلَّقَ بقولِهِ: "فَأْتُوا"، والضَّميرُ للعبدِ. انتهى[1]).

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ وقعَ نزاعٌ بينَ الشَّيْخِ فخرِ الدِّينِ أحمدَ بنِ الحسنِ الجار برديّ -شارحِ "تصريفِ" ابنِ الحاجبِ- وبينَ القاضِي عضدِ الدِّينِ عبدِالرحمنِ الشِّيرازيّ في تخصيصِ صاحبِ "الكشَّافِ" الوجهَ الأَوَّلَ بكونِ الضَّميرِ لِـ"مَا نَزَّلْنَا"، واستفتَى القاضِي عضدَ الدِّينِ أهلُ عصرِهِ في ذلكَ، وانتصرَ للجار برديّ ولدُهُ إبراهيمُ برسالةٍ سَمَّاهَا" الصَّارم في قطعِ القصدِ الظَّالم"، وصورةُ الفتوَى:

"يَا أَدِلَّاءَ الهُدَى، ومصابيحَ الدُّجَى، حَيَّاكُمُ اللهُ وبَيَّاكُمْ وأَلْهَمَنَا الحقَّ بتحقيقِهِ وإِيَّاكُمْ، هَا أَنَا مِنْ نُورِكُمْ مقتبِسٌ، وبضوءِ نَارِكُمْ للهُدَى ملتمسٌ، ممتحَنٌ بالقصورِ، لَا ممتحِنٌ ذُو غرورٍ، يُنْشِدُ بِأَطْلَقِ لسانٍ وأرقِّ جَنَانٍ:

أَلَا قُلْ لِسُكَّانِ وَادِي الحِمَى ... هَنِيئًا لَكُمْ في الجِنَانِ الخُلُودُ

أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ المَاءِ فَيْضًا ... فَنَحْنُ عِطَاشٌ وأَنْتُمْ وُرُودُ

وقَدِ استبهمَ عَلينا قولُ صاحبِ "الكشَّافِ" أُفيضتْ عليهِ سجالُ الألطافِ "مِن مِثْلِهِ" متعلِّقٌ بِـ"سورةٍ" صفةٌ لَهَا، أَيْ: بسورةٍ كائنةٍ (مِن مثلِهِ)[2]، والضَّميرُ لِـ"مَا نزَّلْنَا" أَوْ لِـ"عَبْدِنَا"، ويجوزُ أَنْ يَتعَلَّقَ بقولِهِ: "فَأْتُوا" والضَّميرُ للعبدِ؛ حيثُ جَوَّزَ في الوجهِ الأَوَّلِ كونَ الضَّميرِ لِـ"مَا نَزَّلْنَا" تصريحًا،

(١) سورة البقرة : ٢٣.

(١) الكشاف ١/٩٨.

(٢) سقط من الأصل.

وحَظَرَهُ في الوجهِ الثَّاني تلويحًا؛ فليتَ شِعْرِي مَا الفرقُ بينَ "سورةٍ كائنةٍ مِنْ مثلِ مَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا" و "فَأْتُوا مِنْ مثلِ مَا نَزَّلْنَا بسورةٍ"؟ وهَلْ ثَمَّةَ حكمةٌ خفيَّةٌ ونكتةٌ معنويَّةٌ؟ أَوْ هُوَ تحكُّمٌ بحتٌ؟ -بَلْ هَذَا مستبعَدٌ مِن مثلِهِ-، فَإِنْ رأيتُم كشفَ الرِّيبةِ، وإماطةَ الشُّبهةِ، [٣٠٨/أ] والإنعامَ بالجوابِ؛ أُتِيتُمْ أجزلَ الأجرِ والثَّوابِ".

وقَدْ أجابَ التفتازانيُّ -في حاشيتِهِ- عَنْ هَذَا، وتعرَّضَ لِمَا أجابَ بِهِ غيرُهُ، فقالَ: والجوابُ أَنَّ هَذَا أمرُ تعجيزٍ؛ باعتبارِ المأتيِّ بِهِ، والذَّوْقُ شاهدٌ بِأَنَّ تعلُّقَ "مِن مثلِهِ" بالإتيانِ يَقتضي وجودَ المثلِ ورجوعَ العجزِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى مِنْهُ بشيءٍ، ومِثْلُ النَّبِيِّ ﷺ في البشريَّةِ والعربيَّةِ موجودٌ، بخلافِ مِثْلِ القرآنِ في البلاغةِ والفصاحةِ، وأَمَّا إِذَا كانَ صفةً للسُّورةِ؛ فالمعجوزُ عَنْهُ هُوَ الإتيانُ بالسُّورةِ الموصوفةِ، ولَا يَقتضِي وجودَ المِثْلِ، بَلْ رُبَّمَا يَقتضِي انتفاءَهُ؛ حيثُ أُغْلِقَ بِهِ أَمْرُ التَّعجيزِ، وحاصلُهُ: أَنَّ قولَنا: "أتيتُ مِنْ مثلِ الحماسةِ ببيتٍ" يَقتضِي وجودَ المثلِ، بخلافِ قولِنا: أتيتُ ببيتٍ مِنْ مثلِ الحماسةِ"، وقَدْ يجابُ بوجوهٍ أُخَرَ:

الأَوَّلُ: أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِـ"فَأْتُوا" فَـ"مِنْ" للابتداءِ قطعًا؛ إِذْ لَا مبهمَ تُبَيِّنُهُ، ولَا سبيلَ إِلَى البعضيَّةِ؛ لأَنَّهُ لَا معنًى لإتيانِ البعضِ، ولَا مجالَ لتقديرِ الباءِ مَعَ "مِنْ"، كيفَ وقَدْ ذُكِرَ المأتيُّ بِهِ صريحًا -وهُوَ السُّورةُ-، وإِذَا كانتْ "مِنْ" للابتداءِ؛ تَعَيَّنَ كونُ الضَّميرِ للعبدِ؛ لأَنَّهُ المبدأُ للإتيانِ، لَا مِثْلُ القرآنِ. وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ المبدأَ الَّذِي يقتضيهِ "مِنْ" الابتدائيَّةِ ليسَ هُوَ الفاعلُ حَتَّى ينحصرَ مبدأٌ للإتيانِ بالكلامِ في المتكلِّمِ، عَلَى أَنَّكَ إِذَا تأمَّلْتَهُ فالمتكلِّمُ ليسَ مبدءًا للإتيانِ بالكلامِ مِنْهُ، بَلْ للكلامِ نفسِهِ، بَلْ معناهُ أَنْ (يُقصدَ بِهِ الأمرُ)[1] الَّذِي اعتُبِرَ لَهُ امتدادٌ -حقيقةً أَوْ توهُّمًا- كالنُّصرةِ للخروجِ، والقرآنِ للإتيانِ بسورةٍ مِنْهُ؛ وبِهَذَا يندفعُ مَا يقالُ أَنَّ المعتبَرَ مِنَ المبدإِ هُوَ الفاعلُ، أَوْ المؤدَّى، أَوْ المعاني، أَوْ جهةٌ يُتلبَّسُ بِهَا ولَا يصحُّ شيءٌ مِنْ ذلكَ -فِيمَا نحنُ فِيهِ- عَلَى أَنَّ كونَ مِثْلِ القرآنِ مبدءًا ماديًّا للإتيانِ بسورةٍ ليسَ أبعدَ مِنْ كونِ (مِثْلِ)[2] العبدِ مبدءًا فاعليًّا لَهُ.

الثَّاني: أَنَّهُ إِذَا كانَ الضَّميرُ لِـ"مَا نَزَّلْنَا" ومِنْ صِلَتِهِ "فَأْتُوا"؛ كانَ المعنَى: "فَأْتُوا مِنْ منزلٍ مثلِهِ بسورةٍ"، فكانَ "مماثلةُ ذلكَ المُنْزَلِ" (لِهَذَا "المُنْزَلِ" هُوَ المطلوبُ، لَا "مماثلةُ سورةٍ واحدةٍ" مِنْهُ

(١) في الأصل: يصل به الأثر.

(٢) سقط من الأصل.

لِـ"سورةٍ مِنْ هَذَا"، وظاهرُهُ أَنَّ المقصودَ خلافُهُ، كَمَا نطقتْ بِهِ الآيُ الأُخَرُ. وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّ إضافةَ المِثْلِ إِلَى المُنْزَلِ لَا يَقتضِي أَنْ يُعتبرَ موصوفُهُ مُنْزَلًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ -يَعني: "مِن مثلِهِ"- صفةَ "سُورةٍ"؛ لَمْ يَكُنِ المعنَى: "بسُورةٍ مِنْ مُنْزَلٍ مِثْلِ القرآنِ"، بَلْ مِنْ كلامٍ، وكيفَ يُتوهَّمُ ذلكَ -والمقصودُ تعجيزُهم عَنْ أَنْ يأتوا مِنْ عندِ أنفسِهم بكلامٍ مِثْلِ القرآنِ، بَلْ مِنْ كلامٍ؟ (وكيفَ يُتوهَّمُ ذلكَ -والمقصودُ تعجيزُهم-؟ ولَوْ سُلِّمَ؛ فَمَا ادَّعَاهُ -مِنْ لزومِ خلافِ المقصودِ- غيرُ بَيِّنٍ ولَا مُبَيِّنٌ.

الثَّالثُ: أَنَّهَا إِذَا كانتْ صلةَ "فَأْتُوا"؛ كانَ المعنَى: "فَأْتُوا مِنْ عندِ المثلِ" كَمَا يقالُ: "إيتوا مِنْ زيدٍ" أَيْ: بكتابٍ مِنْ عندِهِ، ولَا يصحُّ "إيتوا مِنْ عندِ مثلِ القرآنِ"، بخلافِ "مثلِ العبدِ". وهَذَا أيضًا بَيِّنُ الفسادِ. انتهى[1]).

وقَدْ بسطتُ الكلامَ عَلَى ذلكَ فِي غيرِ هَذَا الموضعِ.

(وحالانِ في نحوِ: "رأيتُ الهلالَ بينِ السَّحَابِ، أَوْ في الأفقِ"؛ لأَنَّهما بعدَ معرفةٍ محضةٍ، ومحتملانِ لَهُمَا في نحوِ: "يُعجبُني الزَّهْرُ في أكمامِهِ والثَّمَرُ") -بالمثلَّثةِ وفتحِ الميمِ- **(عَلَى أغصانِهِ"؛ لأَنَّ المعرَّفَ الجنسيَّ، كالنَّكرةِ وفي نحوِ: "هَذَا ثمرٌ يَانِعٌ")**

(أَيْ: نضيجٌ، يقالُ: يَنَعَ الثَّمَرُ يَيْنَعُ يَنْعًا ويُنُوعًا، أَيْ: أدركَ ونضجَ، وأينعَ مِثْلُهُ، وقَوِيَ يَنْعُهُ، وهُوَ مثلُ النُّضْجِ والنَّضِيجِ[2]).

(عَلَى أغصانِهِ"؛ لأَنَّ النَّكرةَ الموصوفةَ كالمعرفةِ).

حكمُ المرفوعِ بعدَهما:

إِذَا وقعَ بعدَهما مرفوعٌ، فَإِنْ تقدَّمَهما نفيٌ أَوِ استفهامٌ أَوْ موصوفٌ أَوْ موصولٌ أَوْ صاحبُ خبرٍ أَوْ حالٌ، نحوُ: "مَا في الدَّارِ أحدٌ" و"أَفِي الدَّارِ زيدٌ؟" و"مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ" و"جاءَ الَّذِي في الدَّارِ أبوهُ" و"زيدٌ عندَكَ أخوهُ" و"مررتُ بزيدٍ عليهِ جُبَّةٌ"؛ ففي المرفوعِ ثلاثةُ مذاهبَ:

(١) حاشية التفتازاني ٢٥٧: ٢٥٩، المنصف ٢/٤٣٤- ٤٣٦.

(٢) المصدر السابق ٢/٤٣٦.

أحدُها: أَنَّ الأرجحَ كونُهُ مبتدأً مخبرًا عَنْهُ بالظَّرْفِ أَوْ المجرورِ، ويجوزُ كونُهُ فاعلًا.)

في الشَّرْحِ: (هَذَا يقدحُ في قَوْلِهِم أَنَّهُ مَتَى أَوقعَ تقديمُ الخبرِ في إلباسِ المبتدإِ بالفاعلِ؛ واجبٌ تأخيرُهُ، نحوُ: "زيدٌ قامَ"[1]).

(وأقولُ: إنَّ قولَهم[٣٠٨/ب] ذلكَ إِنَّمَا هُوَ في فاعلِ نفسِ الفعلِ الصَّريحِ؛ بدليلِ تجويزِهم نحوَ: ("أقامَ)[2] زيدٌ؟" أَنْ يكون "زيدٌ" مبتدأً أَوْ أَنْ يكونَ فاعلًا لَهُ، أَغْنَى عَنْ خبرِهِ[3]).

(والثَّاني: أَنَّ الأرجحَ كونُهُ فاعلًا، واختارَهُ ابنُ مالكٍ[1]، وتوجيهُهُ أَنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ.

(والثَّالثُ: أَنَّهُ يجبُ كونُهُ فاعلًا؛ نَقَلَهُ ابنُ هشامٍ عَنِ الأكثرينَ[2])

(ووَجْهُهُ مَا قَدَّمناهُ عَنْهُمْ مِنْ أَنَّ الإلباسَ محذورٌ، والتَّعَلُّقُ عِنْدَهُمْ بفعلٍ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: "قامَ زيدٌ"؛ فيتعيَّنُ أَنْ يكونَ "زيدٌ" -في مثلِ ذلكَ- فاعلًا، لا مبتدأً[3]).

(وحيثُ أُعْرِبَ فاعلًا) (يَعني: عَلَى سبيلِ المرجوحيَّةِ، أَوْ عَلَى سبيلِ الأرجحيَّةِ، أَوْ عَلَى سبيلِ الوجوبِ[4]).

(فَهَلْ عاملُهُ الفعلُ المحذوفُ أَوِ الظَّرْفُ أَوِ المجرورُ؛ لنيابتِهما عَنِ "استقرَّ"، وقربِهما مِنَ الفعلِ لاعتمادِهما؟

فِيهِ خلافٌ، والمذهبُ المختارُ: الثَّاني؛ لدليلينِ: أحدُهما: امتناعُ تقديمِ الحالِ في نحوِ: "زيدٌ في الدَّارِ جالسًا"، ولَوْ كانَ العاملُ الفعلَ؛ لَمْ يمتنعْ.)

في الشَّرْحِ: (قَدْ يجابُ عَنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يلزمُ -مِنْ جوازِ تقديمِ الحالِ عَلَى العاملِ الملفوظِ بِهِ-

(١) تحفة الغريب ٢٤٥/١.

(٢) في "س": أقائم.

(٣) المنصف ٤٣٧/٢.

(١) ينظر: شرح التَّسهيل ١١٨/١.

(٢) ينظر: حاشية الدسوقي ٩٣٠/٢.

(٣) تحفة الغريب ٢٤٥/١

(٤) المنصف ٣٧٤/٢.

جوازُ تقديمِها عليهِ إذَا أُضْمِرَ لضعفهِ بالإضمارِ، ووجوبِ الحذفِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: عَلَى تقديرِ كونِ العاملِ هُوَ الظَّرْفُ أَوِ المجرورُ؛ لنيابتِهما عَنِ استقرارِ المحذوفِ: لَا يكونُ تقديمُ الحالِ عَلَى الظَّرْفِ أَوِ المجرورِ إِلَّا تقديمًا عَلَى عاملهِ الملفوظِ، وأيضًا يمكنُ تقديمُ الحالِ فِيمَا نحنُ فِيهِ عَلَى الظَّرْفِ أَوِ المجرورِ مِنْ غيرِ تقديمِها عَلَى الفعلِ المضمَرِ؛ بِأَنْ يُضْمَرَ الفعلُ سابقًا عَلَى الحالِ السَّابقةِ عَلَى الظَّرْفِ أَوِ المجرورِ؛ لقولهِ: "عُطِفَ" عَلَى قَوْلِهِ: "أحدُهما: امتناعُ تقديمِ الحالِ"؛ لأَنَّهُ فِي معنَى "لامتناعِ تقديمِ الحالِ"[2]).

ولقولهِ:

(فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[1])

وفي غالبِ النُّسَخِ حَذْفُ المصراعِ الأَوَّلِ والاقتصارُ عَلَى الثَّاني.

(فَأَكَّدَ الضَّميرَ المستترَ في الظَّرْفِ، والضَّميرُ لَا يستترُ إِلَّا في عاملهِ)

(وقَدْ يجابُ عَنْ هَذَا -أيضًا- بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ إِذَا جُمِعَ توكيدُ الضَّميرِ المستترِ في الظَّرْفِ، بَلْ هُوَ توكيدٌ للاسمِ الظَّاهِرِ -وهُوَ "فُؤَادِي"-.

فَإِنْ قلتَ: يصدُّ عَنْهُ أَنَّ التَّأكيدَ مرفوعٌ، والمؤَكَّدُ منصوبٌ.

قلتُ: هُوَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وأَمَّا قولُ المصنِّفِ -فِيمَا يَأْتِي- أَنَّ الطَّالِبَ للمحلِّ قَدْ زالَ، يَعني: (أَنَّ)[2] الابتداءَ (ذهبَ)[3] بوجودِ النَّاسِخِ، فمبنيٌّ عَلَى اشتراطِ المجوِّزِ، أَيْ: الطَّالِبِ للمحلِّ، كَمَا ذَكَرَهُ في "أقسامِ العطفِ" مِنَ البابِ الرَّابعِ، وهِيَ مسألةُ خلافٍ، والكوفيُّونَ قاطبةً وبعضُ البصريِّينَ عَلَى عدمِ الاشتراطِ؛ ولذلكَ أَجَازُوا الرَّفْعَ بالعطفِ عَلَى المحلِّ في نحوِ: "إِنَّ زيدًا

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٤٥.

(٢) المنصف ٢/٤٣٧.

(١) من الطويل، لجميل بثينة، في ديوانه٧٣، وهو في: أمالي القالي ١/٢١٧، وأوضح المسالك ١/٢٠٠، والمقاصد النحوية ١/٤٩٥، وشرح الأشموني ١/١٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٦.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

قائمٌ عمرٌو" بَلْ نقلَ ابنُ مالكٍ في "التَّسهيلِ"[1] الإجماعَ عَلَى جوازِ الرَّفْعِ بالعطفِ عَلَى المحلِّ في مثلِ هذهِ الصُّورةِ.

فَإِنْ قلتَ: ذلكَ في العطفِ، والكلامُ في التَّأكيدِ.

قلتُ: ذهبَ الجرميُّ والزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ حُكْمَهُ حكمُ عطفِ النَّسَقِ مطلقًا، أَيْ: سواءٌ كانَ الإعرابُ ظاهرًا أَوْ غيرَ ظاهرٍ، وذهبَ إِلَيْهِ الفَرَّاءُ[2]، لكنْ بشرطِ (خفاءِ الإعرابِ، و"قُؤَادِي" مِنْ هَذَا القبيلِ؛ فيكونُ الثَّلاثةُ متَّفقينَ عَلَى جوازِ)[3] تأكيدِهِ باعتبارِ المحلِّ، كَمَا في النَّسَقِ. قالَ الرَّضِيُّ: ولَمْ يَذكرْ غيرُهم في ذلكَ منعًا ولَا إجازةً، والأصلُ الجوازُ؛ إِذْ لَا فارقَ.

فَإِنْ قلتَ: كانَ مقتضَى نَظْمِ الكلامِ أَنْ يكونَ: وثَانِيهُمَا قَوْلُهُ: عَطفًا عَلَى قَوْلِهِ: أحدُهما: امتناعُ تقديمِ الحالِ في كَذَا[1].

قلتُ: هَذَا في معنَى التَّعليلِ، أَيْ: لامتناعِ كَذَا، وَكَقَوْلِهِ:[2])

(ولَا يصحُّ أَنْ يكونَ توكيدًا لضميرٍ محذوفٍ مَعَ الاستقرارِ؛ لأَنَّ التَّوكيدَ والحذفَ متنافيانِ)

(قَدْ يمنعُ ذلكَ فَإِنَّ مذهبَ سيبويهِ[3] -وشيخِهِ الخليلِ- جوازُ حذفِ المؤَكِّدِ وبقاءِ التَّوكيدِ، ووافقَهما عَلَى ذلكَ جماعةٌ، كَمَا نصَّ عليهِ المصنِّفُ في البابِ الخامسِ، مِنْ حيثُ تعرَّضَ إِلَى شروطِ الحذفِ في "الخاتمةِ" الَّتِي عَقَدَهَا لذلكَ في ذِكْرِهِ "الثَّالثَ مِنَ الشُّروطِ"[4]).

(ولَا لاسمِ "إِنَّ" عَلَى محلِّهِ مِنَ الرَّفْعِ بالابتداءِ؛ لأَنَّ الطَّالِبَ للمحلِّ قَدْ زالَ).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٧١.

(٢) ينظر: رأيهم في شرح الكافية ٤/٣٥٣.

(٣) طمس في "س".

(١) شرح الكافية ٣٥٣،٣٥٤.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٤٦،٢٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٦٠.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٤٧.

(واختارَ ابنُ مالكٍ المذهبَ الأَوَّلَ[1]، مَعَ اعترافهِ بِأَنَّ الضَّميرَ مستترٌ في الظَّرْفِ. وهَذَا تناقضٌ؛ فَإِنَّ الضَّميرَ لَا يستكنُّ إِلَّا في عاملهِ).

(وإِنْ لَمْ يُعتمدِ الظَّرْفُ أَوِ المجرورُ نحوَ: "في الدَّارِ -أَوْ عندَكَ- زيدٌ"؛ فالجمهورُ يُوجِبونَ الابتداءَ، والأخفشُ والكوفيُّونَ يُجِيزُونَ الوجهينِ[2]؛ لأَنَّ الاعتمادَ عِنْدَهُمْ ليسَ بشرطٍ)

(حَكَى صاحبُ "الضَّوْءِ"[3] عَنْ سيبويهِ أَنَّهُ تنفصلُ في الاسمِ [٣٠٩/أ] الواقعِ بعدَ الظَّرْفِ بينَ أَنْ يكونَ حدثًا وأَنْ يكونَ غيرَهُ، فَإِنْ كانَ حدثًا؛ فارتفاعُهُ عندَهُ بالفاعليَّةِ، وإِنْ لَمْ يُعتمدِ الظَّرْفُ، وذلكَ نحوُ قولِهم: "يومَ الجمعةِ الخروجُ وأمامَكَ الوقوفُ"، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً**﴾[1]؛ إِذِ التَّقديرُ: ومِن آياتهِ رُؤيتُكَ، وقَوْلُهُ: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ**﴾[2]؛ إِذِ التَّقديرُ: قيامُ السَّماءِ. قالَ: و-عندَ الخليلِ-: لَا فرقَ بينَ الحدثِ وغيرِهِ في اشتراطِ الاعتمادِ، وارتفاعُ هذهِ الأسماءِ عندَهُ بالابتداءِ، وهُوَ الأقربُ إِلَى القياسِ[3]. هَذَا كَلَامُهُ. ولَمْ أَقفْ عَلَى نقلِ هَذَا التَّفصيلِ عَنْ سيبويهِ في غيرِهِ. وهُوَ غريبٌ؛ إِذْ ظاهرُ قَوْلِهِ: "فارتفاعُهُ عندَ سيبويهِ بالفاعليَّةِ" أَنَّهُ لَا يرتفعُ عندَهُ بالابتداءِ، ومَنْ ذهبَ إِلَى أَنَّ الاعتمادَ ليسَ بشرطٍ؛ لَمْ يُوجِبِ الفاعليَّةَ دونَ الابتداءِ، بَلْ جَوَّزَ الوجهينِ[4]).

(وكَذَا يُجِيزونَ في نحوِ: "قائمٌ زيدٌ" أَنْ يكونَ "قائمٌ" مبتدأً، و"زيدٌ" فاعلًا، وغيرُهم يُوجِبُ كونَهما عَلَى التَّقديمِ والتَّأخيرِ) ذَ"قائمٌ" -عِنْدَهُمْ- خبرٌ مقدَّمٌ، و"زيدٌ" مبتدأٌ مؤخَّرٌ.

(تنبيهاتٌ):

---

(١) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٦.

(٣) لعله يقصد كتاب: الضوء المنير على المصباح في النحو للاسفراييني.

(١) سورة فصلت: ٣٩.

(٢) سورة الروم: ٢٥.

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/ ٩٣٢.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٤٧، ٢٤٨.

(هُوَ بالمثنَّاةِ الفوقيَّةِ في آخرِه، جمعٌ، لَا تثنيةٌ[1]).

(يحتملُ قولُ المتنبِّي -يذكرُ دارَ المحبوبِ-:)

(أشارَ المصنِّفُ بذلكَ إلَى بيانِ معادِ الضَّمير مِنْ قَوْلِهِ:

(ظَلْـــتَ بِهَـــا تَنْطَـــوِي عَلَـــى كَبِـــدٍ نَضِـــيجَةٍ فَـــوْقَ خِلْبِهَـــا يَـــدُهَا)[2]

و"الباءُ" ظرفيَّةٌ، أَيْ: ظَلْتَ في دارِ المحبوبِ، وأصلُ "ظَلْتَ": "ظَلِلْتَ" -بلامينِ أَوَّلهما مكسورةٌ، فحُذفتِ الأُولى فصارتْ "ظَلْتَ"، وهذهِ لغةُ "سُلَيْمٍ"، ويجوزُ عِنْدَهُمْ فتحُ الظَّاءِ وكسرُها، وتحريرُ لغتِهم أَنَّهُمْ يجوِّزونَ حذفَ عينِ الفعلِ المضاعفِ المتَّصلِ بتاءِ الخطابِ، نحوَ: "ظَلْتَ قائمًا"، ومثلُها تاءُ المتكلِّمِ، والمخاطبةِ، أَوْ نونُ النِّسوةِ، نحوَ: "النِّساءُ ظللنَ متبرِّجاتٍ" منقولةٌ حركتُها عَلَى الفاءِ وجوبًا إِنْ سُكِّنَتْ نحوَ: "أَحَسْتُ بكذا" أَيْ: "أَحْسَسْتُ بِهِ"، وجوازًا إِنْ تحرَّكتِ (العينُ)[1] بغيرِ الفتحِ نحوَ: "ظَلْتَ" في "ظللتَ"، فلكَ عِنْدَهُمْ كسرُ الظَّاءِ وفتحُها، وأَمَّا إِنْ كانتِ العينُ مفتوحةً نحوَ: "هَمْتُ" فَلَا تكونُ الفاءُ بعدَ التَّخفيفِ بحذفِ العينِ إِلَّا مفتوحةً نحو: "هَمْتُ"، وقالَ الشمنيُّ: أصلُ "ظَلْتُ": "ظللتُ" حُذِفَتِ اللَّامُ الأُولى لتعذُّرِ الإدغامِ مَعَ اجتماعِ المثلينِ، والتَّخفيفُ مطلوبٌ، واختصَّتِ الأُولى بالحذفِ؛ لأَنَّها لَا تُدْغَمُ، وقِيلَ: الثَّانيةُ؛ لأَنَّ النَّقْلَ إِنَّمَا يحصلُ عندَها، ويجوزُ فتحُ أَوَّلِهِ -كَمَا هُوَ أصلُهُ- وكسرُهُ لنقلِ الكسرةِ مِنَ اللَّامِ إِلَيْهِ، والخطابُ في "ظَلْتُ" لنفسِهِ[2]، (**تَنطوي عَلَى كبدٍ ... نضيجةٍ**) فعليَّةٌ مِنْ نضجَ اللحمُ إِذَا تكاملَ طبخُهُ، والمرادُ بِهَا شدَّةُ الحرارةِ، (**فوقَ خِلْبِهَا**) -بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وإسكانِ اللَّامِ بالباءِ الموحَّدةِ-: فَسَّرَهُ المصنِّفُ بزيادةِ كبدِ الحوتِ، أَوْ حجابِ القلبِ، أَوْ مَا بينَ الكبدِ والقلبِ، وفي "القاموسِ": و"الخِلْبُ" -بالكسرِ-: لُحيمةٌ رقيقةٌ تصلُ بينَ الأضلاعِ والكبدِ، أَوْ زيادُتها أَوْ حجابُها، أَوْ شيءٌ أبيضُ رقيقٌ

---

(١) المنصف ٤٣٨/٢.

(٢) في ديوانه: ٨، واللامع العزيزي ٣٩٨/١، وأمالي ابن الحاجب ٦٧٣/٢، ومغني اللبيب ٥٨٠/١، وخزانة الأدب ١٦٤/٦.

(١) سقط من الأصل.

(٢) المنصف ٤٣٨/٢.

لازقٌ بِهَا[1]. ولَا يصلحُ في البيتِ تفسيرُ الحلبِ بالكبدِ؛ لِمَا يلزمُ بينَ إضافةِ الشَّيْءِ إِلَى نفسهِ[2]).

("يَدُهَا" أَنْ تكونَ اليدُ فِيهِ فاعلةً بِـ"نضيجةٍ"، أَوْ بالظَّرْفِ، أَوْ بالابتداءِ)

هُنَا متعلِّقٌ بمحذوفٍ معطوفٍ عَلَى فاعلهِ، والتَّقديرُ: "أَوْ مرفوعةٌ بالابتداءِ".

(والأَوَّلُ أبلغُ؛ لأَنَّهُ أَشَدُّ للحرارةِ، و"الحِلْبُ" زيادةُ الكبدِ أَوْ حجابُ القلبِ، أَوْ مَا بينَ الكبدِ والقلبِ، وأضافَ اليدَ إِلَى الكبدِ؛ للملابسةِ بَيْنَهُمَا؛ (فَإِنَّهُمَا في الشَّخْصِ.)

في الشَّرْحِ: (الأحسنُ أَن تُقَدَّرَ الملابسةُ هُنَا بينَ الكبدِ واليدِ بأَنَّهَا قَدْ فُرِضَ وضعُها عَلَى حِلْبِ الكبدِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (بَلْ الأحسنُ مَا قَالَهُ المصنِّفُ؛ لأَنَّ حِلْبَ الكبدِ -الَّذِي فَوْقَهُ اليدُ- لَا تتأتَّى الملابسةُ بينَهُ وبينَ الكبدِ عَلَى التَّفسيرينِ الأخيرينِ اللَّذَيْنِ ذكرهما المصنِّفُ للحِلْبِ، إِلَّا بأَنَّهما في الشَّخْصِ؛ فلتكنْ إضافةُ اليدِ إِلَى الكبدِ كذلكَ[2]).

(ولَا خلافَ في تعيُّنِ الابتداءِ في نحوِ: "في دارِهِ زيدٌ"؛ لئلَّا يعودَ الضَّميرُ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً.)

وهَذَا هُوَ التَّنبيهُ **[٣٠٩/ب]** الثَّاني في الشَّرْحِ: (يَنبغي أَنْ يُجْرَى فِيهِ الخلافُ؛ وذلكَ أَنَّ عندَنا مَنْ يُجَوِّزُ "ضربَ غلامَهُ زيدًا"، ولَا يلتفتُ إِلَى عَوْدِ الضَّميرِ إِلَى المؤخَّرِ لفظًا ورتبةً؛ فكذلكَ هَذَا، وفِيهِ بحثٌ. انتهى[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: القائلُ بجوازِ نحوِ: "ضربَ غلامهُ زيدًا" وهُوَ الأخفشُ -ومَنْ تَبِعَهُ كابنِ جنِّي- (لَا يلتفت[4]) لَا يُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يلتفتُ إِلَى عودِ الضَّميرِ إِلَى المؤخَّرِ لفظًا ورتبةً، بَلْ يلتفتُ إِلَيْهِ، وإِنَّمَا أجازَ نحوَ "ضربَ غلامَهُ زيدًا"؛ لشدَّةِ اقتضاءِ الفعلِ للمفعولِ بِهِ كاقتضائهِ للفاعلِ. قالَ

(١) ١/٨١.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٤٨،٢٤٩.

(١) المصدر السابق ١/٢٤٩.

(٢) المنصف ٢/٤٣٨.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٤٩.

(٤) زيادة في الأصل.

الرَّضِيُّ[1]: (والأَولى تجويزُ مَا ذهبَ إِلَيْهِ، لكنْ عَلَى قِلَّةٍ، وليسَ للبصريَّةِ مَنْعُهُ -مَعَ قولِهم في "بابِ التَّنازعِ" مَا قَالُوا-[2]).

(فَإِنْ قلتَ: "في دارِهِ قيامُ زيدٍ"؛ لَمْ يُجِزْهَا الكوفيُّونَ البتَّةَ، أَمَّا عَلَى الفاعليَّةِ؛ فَلِمَا قَدَّمْنَا)

هُوَ قَوْلُهُ -فِيمَا سبقَ-: "لئلَّا يعودَ الضَّميرُ عَلَى متأخّرٍ لفظًا ورتبةً".

(وأَمَّا عَلَى الابتدائيَّةِ؛ فلأَنَّ الضَّميرَ لَمْ يَعُدْ عَلَى المبتدإِ، بَلْ عَلَى مَا أُضيفَ إِلَيْهِ المبتدأُ، والمستحِقُّ للتَّقديمِ إِنَّمَا هُوَ المبتدأُ، وأَجَازَهُ البصريُّونَ عَلَى أَنْ يكونَ المرفوعُ مبتدأً، لَا فاعلًا)؛ (لأَنَّهُ إِذَا كانَ مبتدأً؛ كانَ متقدِّمًا بحسبِ الرتبةِ دونَ اللَّفْظِ، وعَوْدُ الضَّميرِ -عَلَى مَا هُوَ كذلكَ- جائزٌ، بخلافِ مَا إِذَا كانَ فاعلًا؛ فَإِنَّهُ يكونُ مؤخَّرًا بحسبِ اللَّفْظِ والرُّتبةِ، وعَوْدُ الضَّميرِ -عَلَى مَا هُوَ كذلكَ- غيرُ جائزٍ عِنْدَهُمْ. ونقلَ المصنِّفُ الجوازَ بهذهِ المسألةِ عَلَى الوجهِ المذكورِ عَنِ البصريِّينَ، وأَمَّا صاحبُ "التَّسهيلِ" فَنَقَلَهُ عَنِ الأخفشِ قالَ: ويجوزُ "في دارِهِ زيدًا جماعًا"، وكَذَا "في دارِهِ قيامُ زيدٍ"، و"في دارِها عقدُ هندٍ" -عندَ الأخفشِ[1]-، وظاهرُهُ أَنَّ بقيَّةَ البصريِّينَ يمنعونَ. وليسَ كذلكَ، والمنقولُ عَنْهُمُ الإجازةُ، كالأخفشِ عَلَى نحوِ مَا ذكرَ المصنِّفُ، وقَدْ عُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الأخفشَ وإِنْ قالَ بجوازِ الابتدائيَّةِ والفاعليَّةِ في المرفوعِ بالظَّرْفِ غيرِ المعتمدِ لَا بقولهِ في كُلّ صورةٍ؛ أَلَا تراهُ أوجبَ هُنَا الابتدائيَّةَ؛ لقيامِ المانعِ مِنَ الفاعليَّةِ، وهُوَ عَوْدُ الضَّميرِ عَلَى المؤخَّرِ لفظًا ورتبةً[2]).

(لِقولِهم) (-بلامٍ مكسورةٍ-: **("في أكفانِهِ دَرْجُ الميِّتِ")**

(-بفتحِ الدَّالِ المهملةِ وسكونِ الرَّاءِ، في آخرِهِ جيمٌ-: مصدرٌ بمعنَى الطَّيِّ واللَّفِّ[3]).

(وقولِهِ)[1]:

---

(١) شرح الكافية ١/١٨٩.

(٢) المنصف ٢/٤٣٩.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٠٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) المنصف ٢/٤٣٩.

(بِمَسْعَاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ[٢])

(أَيْ: مكرمتِهِ. في الشَّرْحِ: في "الصِّحَاحِ": "المسعاةُ: واحدةُ المسَاعِي في الكلامِ والجُودِ"[٣].

وفي "القاموسِ"[٤]: وغلطَ الجوهريُّ فقالَ: بدلٌ في الكرمِ في الكلامِ. انتهى[٥]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الَّذِي رأيتُهُ في نسخةِ الصِّحَاحِ الَّتِي أراجعُها -وهِيَ نسخةٌ في مدرسةِ جمالِ الدِّينِ-: "والسُّعَاةُ: واحدةُ السَّاعِي في الكرمِ والجودِ". انتهى[١]).

(هُلْكُ) (-بضمِّ الهاءِ وسكونِ اللَّامِ-، قالَ في "الصِّحَاحِ": هلكَ الشَّيْءُ يهلكُ هلاكًا وهلوكًا ومهلكًا ومَهلكةً، والاسمُ الهُلْكُ -بالضَّمِّ-[٢]).

(الفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ)

(فَإِنْ قلتَ: الكرمُ إِنَّمَا يستقيمُ في العُرْفِ كونُهُ سببًا للنَّجَاةِ، لَا للهلاكِ؛ فَمَا وجهُ الواقعِ في البيتِ؟

قلتُ: الإنسانُ قَدْ يتركُ المسعاةَ؛ فيهلكُ، وقَدْ يفعلُها؛ فينجُو؛ فهلاكُهُ ونجاتُهُ بسببِ المسعاةِ تركًا وفعلًا[٣]).

والحاصلُ أَنَّ المصنِّفَ يَعني: أَنَّ السَّمَاعَ شاهدٌ للبصريِّينَ بجوازِ ذلكَ التَّركيبِ -نثرًا ونظمًا-.

(وإِذَا كانَ الاسمُ في نِيَّةِ التَّقديمِ؛ كانَ مَا هُوَ مِنْ تمامِهِ كذلكَ)

(هَذَا جوابٌ عَنْ تعليلِ الكوفيِّينَ عدمَ جوازِ الابتدائيَّةِ في نحوِ: "في دارِهِ قيامُ زيدٍ"؛ بِأَنَّ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، وعجزه: فنفسُكَ صُنْ عن غيِّها تَكُ ناجيًا، وهو في: شرح التَّسهيل ١/٣٠٠، ومغني اللبيب ١/٥٨٠، وتمهيد القواعد ٢/٩٤٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧.

(٣) ٦/٢٣٧٧.

(٤) ١/١٢٥٩.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٥٠.

(١) المنصف ٢/٤٣٩.

(٢) ٤/١٦١٦، والمنصف ٢/٤٣٩.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٥٠.

الضَّميرَ لَمْ يَعُدْ عَلَى المبتدإِ، بَلْ عَلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ المبتدأُ، والمستحِقُّ للتَّقديمِ إِنَّمَا هُوَ المبتدأُ[1]).

(والأرجحُ تعيُّنُ الابتدائيَّةِ في نحوِ: "هَلْ أفضلُ مِنْكَ زيدٌ؟"؛ لأَنَّ اسمَ التَّفضيلِ لَا يرفعُ الفاعلَ الظَّاهِرَ –عندَ الأكثرِ– عَلَى هَذَا الحدِّ).

(هَذَا هُوَ التَّنبيهُ الثَّالثُ، وأشارَ بقولِهِ: "عَلَى هَذَا الحَدِّ" أَنَّ اسمَ التَّفضيلِ يرفعُ الفاعلَ الظَّاهِرَ عَلَى غيرِ هَذَا الحَدِّ، وهُوَ مَا إِذَا سبقَ عَلَى اسمِ التَّفضيلِ بَقِيَ، وكانَ مرفوعُ اسمِ التَّفضيلِ أجنبيًّا مفضَّلًا عَلَى نفسهِ باعتبارينِ نحوَ: "مَا رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ مِنْهُ في عينِ زيدٍ"، ويسمَّى ذلكَ بمسألةِ الكحلِ[1]) وهِيَ إِحْدَى المسائلِ الملقياتِ في النَّحْوِ، وقَدْ أَفردتُها بتأليفٍ.

(وتجوزُ الفاعليَّةُ في لغةٍ [٣١٠/أ] قليلةٍ)

(حَكاها يونسُ عَنْ ناسٍ مِنَ العربِ، ونَقَلَهَا سيبويهِ في الكتابِ[2]، فتقولُ عَلَيْهَا: "مررتُ برجلٍ أكرمَ مِنْهُ أبوهُ" بإِتْبَاعِ "أكرمَ" لِـ"رجلٍ"، (ورُفِعَ "أبوهُ" عَلَى أَنَّهُ فاعلٌ بِـ"أكرمَ"، وكأَنَّهم أَجازوا ذلكَ بمعنَى "مررتُ برجلٍ)[3] فائقٍ في الكرمِ أبوهُ"[4]).

(ومِنَ المشكلِ قَوْلُهُ:

فَخَيْـــرٌ نَحْـــنُ عِنْـــدَ النَّـــاسِ مِـــنْكُمْ .....[5]).

(هَذَا (صَدْرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

..... إِذَا الـــدَّاعِي الـــمُثَوِّبُ قـــالَ: يَـــالَا

ويوجدُ في بعضِ النُّسَخِ تتمَّتُهُ، وقَدْ مَرَّ إنشادُ هَذَا بتمامهِ[6])، (والكلامُ عليهِ في "حرفِ

---

(١) المنصف ٤٣٩/٢.

(١) المصدر السابق ٤٤٠/٢.

(٢) ينظر: ٤١/٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) تحفة الغريب ٢٥١/١.

(٥) من الوافر، لزهير بن المسعود الضبي، وهو في: كتاب الشعر ٢٧١/١، وأمالي ابن الشجري ٣٥/٢، وشرح التَّسهيل ٢٧٣/١، والمقاصد النحوية ٤٨٩/١، وشرح شواهد المغني ٥٩٥/٢.

(٦) تحفة الغريب ٢٥١/١.

اللَّامِ" مِنَ البابِ الأَوَّلِ. وهَذَا هُوَ التَّنبيهُ الرَّابِعُ[1]).

(لأَنَّ قَوْلَهُ: "نحنُ" إنْ قُدِّرَ فاعلًا؛ لزمَ إعمالُ الوصفِ غيرَ معتمدٍ، ولَمْ يثبتْ)

(لَا يقالُ: قَدْ ثبتَ بقولِ الشَّاعِرِ:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْقِيًا ... مقالةَ لهبيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[2]

لأَنَّا نقولُ بِأَنَّهُ قَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ "خبيرًا" خبرٌ مقدَّمٌ، ولَا يلزمُ عليهِ الإخبارُ عَنِ الجمعِ بالمفردِ؛ لأَنَّ "فعيلًا" يُستعملُ للواحدِ وغيرِهِ. قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[1]).

(وعملُ "أفعل" في الظَّاهِرِ، وهُوَ ضعيفٌ في غيرِ "مسألةِ الكحلِ")

(أرادَ -بالظَّاهِرِ- الكلمةَ الَّتِي يُسْمَعُ التَّلَفُّظُ بِهَا، فدخلَ فِيهِ "نحنُ" وأمثالُهُ مِنَ الضَّمائرِ المنفصلةِ، كَمَا دخلَ فِيهِ "زيدٌ" ونحوُهُ، وإِلَّا فالظَّاهِرُ في العُرْفِ السَّابعِ قسيمُ المضمَرِ مطلقًا[2]).

وعَلَى هَذَا؛ فيُرفَعُ "أفعلُ التَّفضيلِ" الضَّميرَ المشتركَ في كُلِّ لغةٍ، نحوَ: "زيدٌ أفضلُ"، والضَّميرَ المنفصلَ والظَّاهِرَ في لغةٍ قليلةٍ كَـ"مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْهُ أبوهُ، أَوْ أنتَ"، ويَطَّرِدُ ذلكَ إِذَا حَلَّ محلَّ الفعلِ، وذلكَ في "مسألةِ الكحلِ"، وقَدْ قَدَّمْنَا مثالَهَا، والكلامُ فِيهَا طويلٌ، وقَدْ وقفتُ فِيهَا عَلَى مصنَّفينِ -مختصَرٍ ومطوَّلٍ-، وعَزَّزْتُهُمَا بثالثٍ متوسِّطٍ -وهُوَ ضعيفٌ-.

(وإِنْ (قُدِّرَ)[3] مبتدأً؛ لزمَ الفصلُ بِهِ، وهُوَ أجنبيٌّ بينَ "أفعل" و"مِنْ"، وخَرَّجَهُ أَبُو عليٍّ، -وتَبِعَهُ ابنُ خروفٍ[4]- عَلَى أَنَّ الوصفَ خبرٌ لِـ"نحنُ" محذوفةٍ، وقَدَّرَ "نحنُ" المذكورةَ

---

(١) المنصف ٢/٤٤٠.

(٢) من الطويل، هو لرجل من الطائيين، وهو في: أوضح المسالك ١/١٩١، وتخليص الشواهد ١/١٨٢، والمقاصد النحوية ١/٤٨٧، وشرح الأشموني ١/١٨١، وشرح التصريح ١/١٩٤.

(١) سورة التحريم: ٤، والمنصف ٢/٤٤٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٥٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) كتاب الشعر ١/٢٩٣.

توكيدًا للضَّميرِ في "أفعل").

(مَا يجبُ فِيهِ تعلُّقُهما بمحذوفٍ:

(وهُوَ ثمانيةٌ:

(أحدُها: أَنْ يقعَا صفةً نحوَ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[1]).

في الشَّرْحِ: (هَذَا مِنْ قبيلِ الظَّرْفِ المستقرِّ، واعلمْ أَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَهُمْ -بحسبِ متعلَّقِهِ- قسمانِ: مستقرٌّ، ولغوٌ. فالمستقرُّ: مَا كانَ متعلَّقُهُ عامًّا واجبَ الحذفِ، فخرجَ -بقولِنا: "عَامًّا"- نحوُ: "زيدٌ جالسٌ في الدَّارِ"، وأَمَّا قولُنا: "واجبَ الحذفِ" فَلَمْ يَذكرْ الاحترازَ، وإِنَّمَا أرادَ: التَّعَلُّقَ العامَّ واجبَ الحذفِ دائمًا عَلَى المختارِ، وإِنَّمَا ذُكِرَ -لبيانِ الواقعِ وزيادةِ الإيضاحِ واللَّغْوِ- مَا كانَ متعلَّقُهُ خاصًّا، سواءٌ وجبَ حذفُهُ نحوُ: "يومَ الجمعةِ صمتُ فِيهِ"، أَوْ جازَ نحوُ: "زيدٌ راكبٌ عَلَى الفرسِ".

فَإِنْ قلتَ: وقعَ للزمخشريِّ[1] في أَوَّلِ تفسيرِ "سورةِ الأَنْبياءِ" أَنْ قالَ: ونحوُ مَا أَوردَهُ سيبويهِ في بابِ مَا بُنِيَ مِنَ المستقرِّ توكيدًا "عليكَ زيدٌ حريصٌ عليكَ" و"فيكَ زيدٌ راغبٌ فيكَ"، فَسَمَّى الظَّرْفَ مستقرًّا- مَعَ أَنَّ متعلَّقَهُ خاصٌّ-.

قلتُ: قَدِ اعتُذِرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ يجوزُ في الإطلاقِ، وإِلَّا فالظَّرْفُ المذكورُ نحوُهُ، وإِنَّمَا هُوَ -عندَ العربِ- لغوٌ.

فَإِنْ قلتَ: مَا وجهُ تسميةِ الأَوَّلِ "مستقرًّا" -بفتحِ القافِ-، والثَّاني لغوًا أَوْ مُلْغًى؟

قلتُ: لمَّا كانَ المتعلَّقُ العامُّ إِذَا حُذِفَ؛ انتقلَ الضَّميرُ -الَّذِي كانَ مستترا فِيهِ- إِلَى الظَّرْفِ، سُمِّيَ ذلكَ الظَّرْفُ مستقرًا؛ لاستقرارِ الضَّميرِ فِيهِ؛ فَهُوَ -في الأصلِ- مستقرٌّ فِيهِ، ثُمَّ حُذفتِ الصِّلَةُ اختصارًا؛ لكثرةِ ورودِ بَيْنَهُمْ، كقولِهم في الشِّرْكِ: "فِيهِ مشتركٌ"، ولمَّا كانَ الآخَرُ لَمْ يُنقلْ إِلَيْهِ شيءٌ مِنْ متعلَّقِهِ؛ سُمِّيَ لغوًا، أَوْ كأَنَّهُ أُلغيَ ولَمْ يُعتبرِ اعتبارًا أَوَّلَ.

---

(١) سورة البقرة: ١٩.

(١) الكشاف ٣/١٠٠.

وقالَ اليمنيُّ: سُمِّيَ مستقرًّا؛ لأَنَّهُ يَتعَلَّقُ بالاستقرارِ، فَهُوَ مستقرٌّ فِيهِ. والظَّاهِرُ أَنَّهُ أخذَهُ مِنَ الرَّضِيِّ؛ فَإِنَّهُ كثيرُ الاعتمادِ عليهِ والنقلِ مِنْهُ وإِنْ لَمْ يُسَمِّهِ.

قالَ الرَّضِيُّ: قالَ سيبويهِ[1]: تقديمُ الخبرِ -إِذَا كانَ ظرفًا- مستحسنٌ، ويُسمَّى ذلكَ الظَّرْفُ مستقرًّا، وَكَذَا كُلُّ ظرفٍ عاملُهُ قولٌ، ولأَنَّ ناصبَهُ هُوَ "استقرَّ" مقدَّرًا قَبْلَهُ، فَقَوْلُكَ: "كانَ في الدَّارِ زيدٌ" فالظَّرْفُ مستقرٌّ فِيهِ، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ، كَمَا يقالُ: المحصولُ للمحصولِ عليهِ. هَذَا كَلَامُهُ. قالَ الشَّارِحُ: وأقولُ: لَا يَخْفَى أَنَّ اعتبارَ المناسبةِ الَّتِي [٣١٠/ب] ذكرتُها أَوَّلًا في التَّسميةِ -وهُوَ الَّذِي سمعتُهُ مِنْ بعضِ أشياخِنا- أَوْلَى مِنَ اعتبارِ مَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ واليمنيُّ.

أَمَّا أَوَّلًا: فلأَنَّ الظَّرْفَ المستقرَّ لَا يلزمُ تقديرُ عاملهِ بِـ"استقرَّ" عَلَى الخصوصِ، بَلْ يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بِـ"حصلَ" و"ثَبَتَ"، ونحوِ ذلكَ مِمَّا يدلُّ عَلَى كونٍ عامٍّ، فَلِمَ اشْتُقَّ لَهُ الاسمُ مِن "استقرَّ" دونَ غيرِهِ؟

وأَمَّا ثانيًا: فلأَنَّ "الظَّرْفَ اللَّغْوَ" -أيضًا- مِنْ قَوْلِكَ: "صمتُ يومَ الجمعةِ وصلَّيتُ في المسجدِ" يَصْدُقُ عليهِ أَنَّهُ مستقرٌّ فِيهِ؛ إِذْ قَدِ "استقرَّ" في اليومِ المذكورِ "الصَّوْمُ" وفي المسجدِ "الصَّلَاةُ"، وإِنْ لَمْ يَكُنْ متعلِّقُهُ لفظًا "استقرَّ"، والمناسبةُ الأُولى سالمةٌ مِنْ ذلكَ كُلِّهِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الجوابُ عَنِ الأَوَّلِ -أَنَّهُ يَكفي في مناسبةِ تسميتِهِ "مستقرًّا" تعلُّقٌ بلفظِ الاستقرارِ، أَوْ بمعناهُ، لَا بمعنَى أَنَّهُ يلزمُهُ معنَى الاستقرارِ- يردُّ الصُّورةَ الَّتِي ذَكرنا، ويردُّ عَلَى المناسبةِ الَّتِي ذَكرها الشَّارِحُ عَنْ بعضِ شيوخِهِ أَنَّهَا لَا تَأْتِي عَلَى مَا ذهبَ إِلَيْهِ السِّيرافيُّ مِنْ أَنَّ الضَّميرَ حُذِفَ مَعَ التَّعَلُّقِ، وإِنَّمَا يتأَتَّى عَلَى مَا ذهبَ إِلَيْهِ أَبُو عليٍّ (-ومَنْ تَبِعَهُ- مِنْ أَنَّ الضَّميرَ انتقلَ عَنِ التَّعَلُّقِ إِلَى اللَّفْظِ. انتهى.

فَإِنْ قلتَ: "إِذَا قُتِلَ زيدٌ عَلَى الفرسِ"، والمعنَى أَنَّهُ "راكبٌ عليهِ"؛ فَهَلْ تُسمِّيهِ مستقرًّا، أَوْ لغوًا؟

قلتُ: إِنْ قُدِّرَ "راكبٌ" ابتداً[2]؛ فَهُوَ لغوٌ، والحذفُ (مستقرًّا)[1] جائزٌ، فَإِنْ قُدِّرَ "مستقرًّا"

(١) ينظر: الكتاب ١/٥٥،٥٦.

(١) تحفة الغريب ١/٢٥٤.

(٢) طمس في "س".

أَوَّلًا وأُرِيدَ مِنْهُ -بحسبِ القرينةِ- "راكبٌ"؛ فَهُوَ ظرفٌ مستقرٌّ، والحذفُ واجبٌ[٢]).

(وفي "حاشيةِ الكشَّافِ" لمولانا سعدِ الدِّينِ التفتازانيِّ إشارةٌ إِلَى ذلكَ[٣]).

(الثَّاني: أَن يقعَا حالًا، نحوَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[٤]، وأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[١]، فزعمَ ابنُ عطيَّةَ[٢] أَنَّ "مستقرًّا" هُوَ المتعلِّقُ الَّذِي يُقَدَّرُ في أمثالِهِ "قَدْ ظَهَرَ". والصَّوَابُ مَا قَالَهُ أَبُو البقاءِ[٣] وغيرُهُ مِنْ أَنَّ هَذَا الاستقرارَ معناهُ عدمُ التَّحرُّكِ، لَا مطلقُ الوجودِ والحصولِ؛ فَهُوَ كونٌ خاصٌّ).

(الثَّالثُ: أَنْ يقعَا صلةً، نحوَ: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[٤]).

(الرَّابعُ: أَنْ يقعَا خبرًا، نحوَ: "زيدٌ عندَكَ، أَوْ في الدَّارِ"، وربَّمَا ظهرَ في الضَّرورةِ كَقَوْلِهِ:

لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ[٥])

(هانَ يهونُ: ضِدُّ عَزَّ يَعِزُّ، والهُونُ -بالضَّمِّ- الهوانُ والذُّلُّ، وبُحْبُوحَةُ الشَّيْءِ -بحاءَينِ مهملتينِ وبائينِ مضمومتينِ-: وَسَطُهُ، قالَ جريرٌ:

قَوْمِي تَمِيمٌ هُمُ القَوْمُ الَّذِينَ هُمُ يَنْفُونَ ثَعْلَبَ عَنْ بُحْبُوحَةِ الدَّارِ[٦].

=

(١) سقط من "س".

(٢) المنصف ٢/٤٤١.

(٣) لم أقف على قوله، تحفة الغريب ١/٢٥٤.

(٤) سورة القصص: ٧٩.

(١) سورة النمل: ٢٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤/٢٦١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٠٩.

(٤) سورة الأنبياء: ١٩.

(٥) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: تعليق الفرائد ٣/١٠٩، وشرح ابن عقيل ١/٢١١، وتمهيد القواعد ٢/١٠٠٠، والمقاصد النحوية ١/٥١٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٧.

(٦) من البسيط، في ديوانه ٢٤١، وهو في: تهذيب اللغة ٤/١٠، والصِّحَاح ١/٣٥٤، ولسان العرب ٢/٤٠٧، وتاج =

أَيْ: وَسَطِهَا. وفي الشَّرْحِ: ولقائلٍ أَنْ يقولَ أَنَّ "كائنًا" في البيتِ كونٌ خاصٌّ، وهُوَ الثُّبُوتُ وعدمُ التَّزلزلِ، فَهُوَ اسمُ فاعلٍ مِنْ "كانَ" بمعنَى: ثبتَ، المرادُ بِهِ مَا قُلنا. وحينئذٍ: فَلَا شاهدَ في البيتِ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (الكونُ بمعنَى "الثُّبُوتِ"، وهُوَ الكونُ العامِّ الَّذِي يُقَدَّرُ، وسَيأتي عَنْ قريبٍ مَا يدلُّ عَلَى ذلكَ مِنْ كلامِ التفتازانيّ. انتهى[1]).

(ولقائلٍ أَنْ يقولَ: لَا نُسَلِّمُ تعلُّقَ "لَدَى" بِـ"كائنٍ"، بَلْ بمحذوفٍ، وهُوَ خبرُ "كائنٍ" الَّذِي هُوَ اسمُ فاعلٍ مِنْ "كانَ" النَّاقصةِ[2]).

(وفي شرحِ ابنِ يعيشَ: متعلّقُ الظَّرْفِ الواقعِ خبرًا، صَرَّحَ ابنُ جِنّي بجوازِ إظهارِهِ[3]، وعندِي أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ ونُقِلَ ضميرُهُ إِلَى الظَّرْفِ؛ لَمْ يَجُزْ إظهارُهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ صارَ أصلًا مرفوضًا، فَأَمَّا إِنْ ذكرتَهُ أَوَّلًا فقلتَ: "زيدٌ استقرَّ عندَكَ"؛ فَلَا يمنعُ مانعٌ مِنْهُ. اهـ. وهُوَ غريبٌ).

(لأَنَّهُ لَمْ يقلْ بِهِ غيرُهُ[4]).

(الخامسُ: أَنْ يرفعَا الاسمَ الظَّاهِرَ نحوَ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[5]، ونحوَ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[6]، ونحوَ: "أعندَكَ زيدٌ؟").

العروس ٦/٢٩٩.

(١) تحفة الغريب ١/٢٥٥.

(١) المنصف ٢/٤٤٢.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٥٥.

(٣)ينظر: شرح المفصل ١/٢٣٢.

(٤) المنصف ٢/٤٤٢.

(٥) سورة إبراهيم: ١٠.

(٦) سورة البقرة: ١٩.

(والسادسُ: أَنْ يُستعملَ المتعلِّقُ محذوفًا في مَثَلٍ أَوْ شَبَهِهِ، كقولِهم لمنْ ذكرَ أمرًا قَدْ تقادمَ عهدُهُ: "حينئذٍ الآنَ" أصلُهُ كانَ: "ذلكَ حينئذٍ واسمعِ الآنَ"، وقولِهم للمُعْرِسِ):

(اسمُ فاعلٍ مِنْ قَوْلِكَ: "أَعْرَسَ الرَّجُلُ" أَيْ: اتَّخذَ عُرْسًا، أَيْ: بَنَى بأهلِهِ، (**"بِالرِّفَاءِ**) -بكسرِ الرَّاءِ- عَلَى زنةِ "كتابِ الالتئامِ والاتفاقِ" وهمزتُهُ أصليَّةٌ[1]).

(والبَنِينَ" -بإضمارِ أَعْرَسْتَ-).

(والسَّابعُ: أَنْ يكونَ المتعلِّقُ محذوفًا عَلَى شريطةِ التَّفسيرِ نحوَ: "أيومَ الجمعةِ صمتَ فِيهِ؟" ونحوَ: "بزيدٍ مررتُ بِهِ" عندَ مَنْ أجازَهُ مستدلًّا بقراءةِ بعضِهم[1]: (وللظَّالمينَ أَعَدَّ لَهُمْ[2])، والأكثرونَ يُوجِبُونَ -في مثلِ ذلكَ- إسقاطَ الجارِّ وأَنْ يُرْفَعَ الاسمُ بالابتداءِ، [٣١١/أ] أَوْ يُنْصَبَ بإضمارِ "جاوزتَ" أَوْ نحوِهِ، وبالوجهينِ قُرِئَ في الآيةِ)

(يريدُ الرَّفْعَ بالابتداءِ، والنَّصْبَ بإضمارِ "جاوزتَ"، ويريدُ بالآيةِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾﴾ [3]، والرَّفْعُ قراءةٌ شاذةٌ[4]).

(والنَّصْبُ قراءةُ الجماعةِ[5])

(أَيْ: السَّبعةِ[6]) .

(ويُرجِّحُها العطفُ عَلَى الجملةِ الفعليَّةِ، وهَلِ الأَولى أَنْ يُقَدَّرَ المحذوفُ مضارعًا أَيْ: "ويُعَذِّبَ"؛ لمناسبةِ "يدخلُ"، أَوْ ماضيًا أَيْ: "وعَذَّبَ"؛ لمناسبةِ المفسِّرِ؟ فِيهِ نظرٌ. والرَّفْعُ

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٥٥.

(١) إعراب القرآن (النَّحَّاس) ٥/٧٠، ومشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٩، وإعراب القرآن (الأصبهانيّ) ١/٤٩١.

(٢) سورة الإنسان: ٣١.

(٣) سورة الإنسان: ٣١ .

(٤) المنصف ٢/٤٤٢.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٥/ ٥٥:٥٧، وإعراب القرآن (الأصبهانيّ) ١/٤٩١، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩/٢٨.

(٦) تحفة الغريب ١/٢٥٥.

بالابتداءِ) كَمَا قَدَّمناهُ، **(وأَمَّا القراءةُ بالجَرِّ)** (وهِيَ شَاذَّةٌ[1])

(فَمِنْ توكيدِ الحرفِ بإعادتهِ داخلًا عَلَى ضميرِ مَا دخلَ عليهِ المؤَكَّدُ مثلَ: "إِنَّ زيدًا إِنَّهُ فاضلٌ")

ومعنَى "فِيهِ نظرٌ" أَيْ: تردُّدٌ لاشتمالِ كُلٍّ مِنَ التَّقديرينِ عَلَى تحصيلِ مناسبةٍ وتفويتِ أُخرى؛ فَإِنَّ تقديرَ المضارعِ يحصِّلُ المناسبةَ بينَ الجملتينِ المتعاطفتينِ بالمضارعةِ، وتفوتُ مناسبةُ المفسِّرِ الواردةِ بصيغةِ الماضِي والتَّقديرُ الآخَرُ يُحصِّلُ المناسبةَ بينَ المفسِّرِ وتفسيرِهِ، ويفوتُ تناسبُ الجملتينِ المتعاطفتينِ؛ حيثُ وقعتْ أُولاهما مضارعةَ الفعلِ، والثَّانيةُ ماضيةً. ولَا شَكَّ أَنَّهُ محلُّ تردُّدٍ -كَمَا تَرَى-.

(ولَا يكونُ الجارُّ والمجرورُ توكيدًا للجارِّ والمجرورِ؛ لأَنَّ الضَّميرَ لَا يؤَكِّدُ الظَّاهِرَ؛ لأَنَّ الظَّاهِرَ أقوَى)

(ذكرَ هذهِ المسألةَ ثانيًا في البابِ الرَّابعِ في أواخرِ شرحِ حالِ الضَّميرِ المسمَّى فصلًا وعمادًا، فقالَ هُنَاكَ: "ولَا يؤَكَّدُ الظَّاهِرُ بالمضمَرِ؛ لأَنَّهُ ضعيفٌ، والظَّاهِرُ قويٌّ، وثالثًا في النَّوْعِ الخامسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مِنَ البابِ الخامسِ حيثُ ذكر أَنَّهُمْ يشترطونَ الإضمارَ في بعضِ المعمولاتِ والإظهارَ في بعضٍ، قالَ: ومِنَ الثَّاني توكيدُ الاسمِ المُظْهَرِ، وجعلَ مِنَ الوهمِ فِيهِ قولَ أَبِي البقاءِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[1] أَنَّهُ يجوزُ كونُ "هُوَ" توكيدًا[2]، ومَعَهُ بحثٌ يُذكرُ في ذلكَ المحلِّ -إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى-[3]).

(ولَا يكونُ المجرورُ بدلًا مِنَ المجرورِ بإعادةِ الجارِّ؛ لأَنَّ العربَ لَمْ تُبْدِلْ مُضْمَرًا مِنْ مُظْهَرٍ؛ لَا يقولونَ:" قامَ زيدٌ هُوَ"، وإِنَّمَا جَوَّزَ ذلكَ بعضُ النَّحويِّينَ -بالقياسِ-).

(تبعَ المصنِّفُ في ذلكَ ابنَ مالكٍ، فَقَدْ قالَ في "التَّسهيلِ": ولَا يُبْدَلُ مضمَرٌ مِنْ مظهَرٍ، ولَا

(١) المنصف ٢/٤٤٢.

(١) سورة الكوثر: ٣.

(٢) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢٩٥.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٥٦.

مِنْ ظاهرٍ[1]. وسَيأتي في البابِ الرَّابعِ في ترجمةِ "مَا افترقَ فِيهِ عطفُ البيانِ والبدلُ" ذكرُ هذهِ المسألةِ أيضًا، وقَدْ صَرَّحَ ابنُ عصفورٍ في قراءةِ مَن قَرَؤوا: (وللظَّالمينَ أَعَدَّ لَهُمْ[2]) -باللامِ الأُولى متعلّقةٌ بِـ"أَعَدَّ" و"لَهُمْ" بدلٌ مِنَ "الظَّالمينَ"[3]، وهُوَ عينُ مَا مَنَعَهُ المصنّفُ. والخلافُ في المسألةِ مأنُورٌ[4]).

(والثامنُ: القَسَمُ بغيرِ الباءِ، نحوُ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[1]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[2]. وقولِهم:"الله لَا يؤخِّرُ الأجلَ"، ولَوْ صُرِّحَ في ذلكَ بالفعلِ؛ لوجبتِ الباءُ).

(هَلِ المتعلَّقُ الواجبُ الحذفِ فعلٌ أَوْ وصفٌ؟).

(لَا خلافَ في تعيُّنِ الفعلِ في بَابَيِ القَسَمِ والصِّلَةِ؛ لأَنَّ القَسَمَ والصِّلَةَ لَا يكونانِ إِلَّا جملتينِ.

قالَ ابنُ يعيشَ: وإِنَّمَا لَمْ يُجَزْ في الصِّلَةِ أَنْ يقالَ إِنَّ نحوَ: "جاءَ الَّذِي في الدَّارِ" بتقديرِ "مستقرٌّ" عَلَى أَنَّهُ خبرٌ لمحذوفٍ[3] عَلَى حَدِّ قراءةِ بعضِهم:) -وهُوَ يحيَى بنُ يعمرَ ابنِ أَبِي إسحاقَ-[4]:

(﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ﴾[5] بالرَّفْعِ[6]؛ لقلَّةِ ذَاكَ واطِّرَادِ هَذَا. انتهى).

(يَنبغي أَنْ يُعَلَّلَ المنعُ بِأَنَّ شرطَ الحذفِ مِنَ الصِّلَةِ أَنْ لَا يكونَ الباقِي صالحًا للوصلِ بِهِ وهُوَ

---

(١) ٣٢٩/٣.

(٢) سورة الإنسان: ٣١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢٩/٣.

(٤) تحفة الغريب ٢٥٦/١.

(١) سورة الليل: ١.

(٢) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٣) شرح المفصل ٢٣١/١.

(٤) هو: يحيى بن يعمر العدواني البصري، أبو سليمان، علامة ومقرئ ومحدّث، وكان فصيحًا أخذَ العربيَّةَ عن أبي الأسود، توفي سنة ١٢٩هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٢٦٠/٧، وتاريخ العلماء النّحويّينَ ١٥٥/١.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٤.

(٦) المحتسب ٦٤/١، ومشكل إعراب القرآن ١٦٦/١، والإتقان في علوم القرآن ٣١٣/٢.

متخلفٌ، في قَوْلِكَ: "جاءَ الَّذِي في الدَّارِ" ضرورةَ أَنَّكَ إِذَا جعلتَ الجارَّ والمجرورَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ؛ كنتَ قَدْ حَذفتَ مَعَهُ صلاحيةَ الباقِي للوصلِ بِهِ؛ إِذِ الجارُّ والمجرورُ يصلحُ وقوعُهما صلةً؛ فيحصلُ اللَّبْسُ عَلَى هَذَا التَّقديرِ. وأَمَّا التَّعليلُ بقلَّةِ ذَاكَ واطِّرَادِ هَذَا[1]) فَلَا يظهرُ.

(وكَذَا يجبُ في الصِّفَةِ في نحوِ: "رجلٌ في الدَّارِ فَلَهُ درهمٌ"؛ لأَنَّ الفاءَ تجوزُ في نحوِ: "رجلٌ يَأتيني فَلَهُ درهمٌ"، وتمتنعُ في نحوِ: "رجلٌ صالحٌ فَلَهُ درهمٌ)

(وتمتنعُ في نحوِ: "رجلٌ صالحٌ فَلَهُ درهمٌ" والسَّبَبُ -في ذلكَ- أَنَّ الفاءَ تدخلُ عَلَى الخبرِ في نحوِ ذلكَ؛ تشبيهًا لَهُ بجوابِ الشَّرْطِ مِنْ حيثُ كانتْ صفةَ المبتدإِ في نحوِ: "رجلٌ يَأتيني"، أَوْ صِلَتَهُ في نحوِ: "الَّذِي يَأتيني" بمثابةِ الشَّرْطِ، والمبتدأُ بمنزلةِ اسمِ الشَّرْطِ؛ فوجبَ كونُ الصِّفَةِ جملةً عندَ وجوبِ الفاءِ؛ [٣١١/ب] ليحصلَ الشَّبَهُ بالشَّرْطِ؛ ضرورةَ أَنَّهَا عندَ الإفرادِ يَنتفي شبهُها بِهِ؛ إِذِ الشَّرْطُ لَا يكونُ مفردًا. ومِنْ هُنَا يُوَجَّهُ سؤالٌ إِذِ الشَّرْطُ لَا يكونُ مفردًا ومن هُنَا يوجه سؤال قويٌّ أوردَهُ شيخُ الإسلامِ قاضِي القضاةِ تقيُّ الدِّينِ السبكيُّ -رحمه الله- في آيةِ المظاهرةِ، وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ...﴾ الآية[1]، وتقريرُهُ يتوقَّفُ عَلَى إعرابِها؛ فتقولُ: "الَّذِينَ" مبتدأٌ، وخبرُهُ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ أَيْ: "فكفَّارتُهم تحريرُ رقبةٍ"، وجازَ حذفُ ذلكَ؛ لدلالةِ الكلامِ عليهِ، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبرِ؛ لتضمُّنِ المبتدإِ معنَى الشَّرْطِ، وتضمُّنِ الخبرِ معنَى الجزاءِ. فَإِذَا أُرِيدَ التَّنصيصُ عَلَى أَنَّ الخبرَ مستحَقٌّ بالصِّلَةِ؛ دخلتْ حتمًا للدَّلالةِ عَلَى ذلكَ، وإِذَا لَمْ تدخلِ احتملَ أَنْ يكونَ مستحَقًّا بِهِ وبغيرِهِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: "الَّذِينَ يُظاهِرونَ عَلَيْهِمْ تحريرُ رقبةٍ"، وإِنْ كُنَّا نقولُ إِنَّ ترتُّبَ الحكمِ عَلَى الوصفِ مُشْعِرٌ بالعليةِ، ولكنْ ليسَ بنصٍّ ودخولِ الفاءِ. وهَذَا الموضعُ مِنَ المواضعِ المتَّفقِ عَلَى جوازِ دخولِ الفاءِ فِيهَا، وكذلكَ لَوْ وُصِلَ بماضٍ لَمْ يجزْ دخولُ الفاءِ فِيهَا، وكذلكَ لَوْ وُصِلَ بماضٍ لَمْ يجزْ دخولُ الفاءِ -عَلَى الصَّحيحِ-.

إِذَا عرفتَ ذلكَ فالآيةُ لَا تشتملُ إِلَّا مَنْ وُجِدَ مِنْهُ الظِّهَارُ تقديرًا؛ لأَنَّ معنَى الشَّرْطِ مستقبَلٌ؛ فَلَا يدخلُ فِيهِ الماضِي، والنَّبِيُّ ﷺ قَدْ أوجبَ الكفَّارةَ عَلَى أوسِ بنِ الصَّامتِ[2]، وذلكَ لَا شكَّ فِيهِ

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٥٧.

(١) سورة المجادلة: ٣.

(٢) هو: أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم، شهدَ بدرًا وأُحُدًا والخندق، أخوه عبادة بن الصامت، توفي سنة =

مِنْ جهةِ مَا عُرِفَ مِنْ كونهِ هُوَ السَّبَبُ، إِلَّا أَنَّ (هَذَا)[1] الإشكالَ يعتورُهُ مِنْ (جهةِ عدمِ شمولِ اللَّفْظِ لَهُ، عَلَى مَا تقرَّرَ مِنْ قاعدةِ دخولِ الفاءِ مِنْ جهةٍ أُخرى)[2]، وهِيَ أَنَّ الحكمَ إِنَّمَا يثبتُ مِنْ حينِ نزولِ الآيةِ، و"أَوْسٌ" ظَاهَرَ قبلَ نزولِها؛ فكيفَ يتعاطفُ حكمُها عَلَى مَا سبقَ، لَا سِيَّمَا إِذَا كانَ الحكمُ آيةَ طلاقٍ، كَمَا وردَ أَنَّهُ ﷺ قالَ: "مَا أراكِ إِلَّا قَدْ حَرُمْتِ عليهِ"[1]. فكيفَ يرتفعُ حكمُ الطَّلَاقِ بعدَ وقوعِهِ. وهَذَا الإشكالُ واردٌ فِي اللِّعَانِ مِنَ الجهتينِ، كَمَا هُوَ واردٌ هُنَا، وأُورِدَ فِي آيةِ السرقةِ وآيةِ حَدِّ الزِّنَا، ونحوِهِما مِنَ الجهةِ الثَّانيةِ؛ لإثباتِ أحكامِها لمَنْ صدرَ مِنْهُ السَّبَبُ المتقدِّمُ عَلَى نزولِها، وإِنْ لَمْ تُجعلِ الفاءُ فِيهَا داخلةً فِي خبرِ المبتدإِ. هَذَا تقريرُ السُّؤَالِ الَّذِي أَوردَهُ الشَّيْخُ تقيُّ الدِّينِ السبكيُّ -عَلَى مَا حَكاهُ ولدُهُ القاضِي تاجُ الدِّينِ[2] فِي "شرحِ منهاجِ البيضاويِّ"-. فتأمَّلْهُ[3]).

(فَأَمَّا قَوْلُهُ:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدَ أَوْ مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي [4])

(المُدَانِي: المُقَرِّبُ، والمَنُوطُ: المعلَّقُ، مِنْ قَوْلِكَ: نطتُ الشَّيْءَ أنوطُهُ نوطًا إِذَا عَلَّقتُهُ، و"مُبَاعِدُ" -بكسرِ العينِ المهملةِ-، والمرادُ (هُنَا: العدلُ، وهُوَ مِنْ جملةِ معانيها لغةً، كَمَا صَرَّحَ فِي "القاموسِ"[5]، يريدُ أَنَّ كُلَّ أمرٍ مُبَاعِدَ مِنْ شيءٍ أَوْ مُقَرِّبٍ مِنْهُ؛ معلَّقٌ بعدلِ البَارِي -سُبْحَانَهُ- لَا

=

٣٤هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣١٤/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ٣٠٢/١.

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(١) المعجم الكبير ٢٥٦/١١، كتاب الظهار (عكرمة عن ابن عبَّاس) الحديث رقم ١١٦٨٩، والسنن الكبرى ٦٢٩/٧، كتاب الظهار (باب سبب نزول آية الظهار) الحديث رقم ١٥٢٤٥.

(٢) عبدالوهَّاب بن عليّ بن عبدالكافي السبكيّ، أبو نصر، تاج الدين، فقيه شافعي ومؤرخ عربي، وقاضي القضاة في دمشق، توفي سنة ٧٧١هـ، من تصانيفه: شرح مختصر ابن الحاجب، والقواعد المشتملة على الأشباه والنظائر، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠٩/١٩، والأعلام ١٨٤/٤.

(٣) ينظر: ١١٨، تحفة الغريب ٢٥٧/٢،٢٥٨.

(٤) من الخفيف، بلا نسبة، وهو في: شرح التَّسهيل ٣٣٠/١، وتعليق الفرائد ١٤٦/٣، وارتشاف الضرب ١١٤٣/٣، وهمع الهوامع ٤٠٥/١، وشرح شواهد المغني ٨٤٧/٢.

(٥) ينظر: ١٠٩٥/١.

يقعُ إلَّا بإرادتهِ[1]).

(فنادرٌ.

واختُلِفَ في الخبرِ والصِّفَةِ والحالِ، فَمَنْ قَدَّرَ الفعلَ -وهُمُ الأكثرونَ-؛ فلأَنَّهُ الأصلُ في العملِ، ومَنْ قَدَّرَ الوصفَ؛ فلأَنَّهُ الأصلُ في الخبرِ والحالِ والنَّعْتِ)

حَكاهُ الرَّضِيُّ عَنِ ابنِ السَّرَّاجِ، وأبي الفتحِ، وذكرَ احتجاجَهما عَلَى ذلكَ فقالَ: وإنَّمَا كانَ أصلُ الخبرِ (**الإفرادُ**)؛ لأَنَّ القولَ المقتضَى نسبةُ أمرٍ إلَى أمرٍ؛ فَينبغي أَنْ يكونَ المنسوبُ شيئًا واحدًا كالمنسوبِ إلَيْهِ، وإلَّا كانتْ هُنَاكَ نسبتانِ أَوْ أكثرُ؛ فيكونُ خبرُ "إنَّ" أَوْ أكثرُ، لَا خبرٌ واحدٌ، فالتَّقديرُ في "زيدٌ ضربَ غلامَهُ": زيدٌ مَالِكٌ لغلامٍ مضروبٍ، فالمنسوبُ شيءٌ واحدٌ، ولكنَّهُ ذو نسبةٍ في نفسهِ[1].

ولأنَّ الفعلَ في ذلكَ لا بُدَّ مِنْ تقديرِهِ بالوصفِ.

(يَعني: أَنَّ الفعلَ إذَا وقعَ خبرًا أَوْ حالًا أَوْ نعتًا؛ يُقَدَّرُ بوصفٍ، وهَذَا يدلُّ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِهِ، إذَا وقعَ واحدًا مِنْ هذهِ الأشياءِ يكونُ وصفًا[2]).

(قَالُوا: ولأَنَّ تقليلَ المقدَّرِ أَوْلَى).

(مِنْ جهةِ أَنَّهُمْ سَمعوا قولَهم: "يُقَدَّرُ الظَّرْفُ بجملةٍ"؛ فَظَنُّوا أَنَّ المحذوفَ الَّذِي يُقَدَّرُ هُوَ الفعلُ وفاعلُهُ، وذلكَ جملةٌ، فَأَمَّا هؤلاءِ فَإِنَّمَا يُقَدِّرونَ اسمَ فاعلٍ بدونِ ضميرٍ؛ إذْ هُوَ مستترٌ في الظَّرْفِ؛ فلذلكَ قَالُوا أَنَّ تقليلَ المقدَّرِ أَولى. فَرَدَّهُ المصنِّفُ بِمَا قالَ[3]).

(وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّ الحقَّ أَنَّا لَمْ نحذفِ الضَّميرَ، بَلْ نقلناهُ إلَى الظَّرْفِ، [٣١٢/أ] فالمحذوفُ فعلٌ أَوْ وصفٌ، وكِلَاهما مفردٌ).

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٠.

(١) شرح الكافية ١/٢٤٥.

(٢) المنصف ٢/٤٤٣.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٦٠.

(وهُوَ كلامُ حقٍّ؛ فَإِنْ قلتَ: فَمَا وجهُ قولِ مَنْ قالَ: "يُقَدَّرُ بجملةٍ"؟

قلتُ: أَطْلَقَ الجملةَ عَلَى جزئِها -وهُوَ الفعلُ المحذوفُ مجازًا-[1]).

(وأَمَّا في الاشتغالِ؛ فيُقَدَّرُ بحسبِ المفسِّرِ؛ فيُقَدَّرُ الفعلُ في نحوِ: "أيومَ الجمعةِ تعتكفُ فِيهِ؟"، والوصفُ في نحوِ: "أيومَ الجمعةِ أنتَ معتكفٌ فِيهِ؟".

والحقُّ عندِي أَنَّهُ لَا يترجَّحُ تقديرُهُ اسْمًا ولَا فعلًا، بَلْ بحسبِ المعنَى -كَمَا سَنُبَيِّنُهُ-).

(يَعني: أَنَّ القائلينَ -بِأَنَّهُ يترجَّحُ تقديرُ الاسمِ- لَمْ يُفَرِّقُوا بينَ بابٍ وبابٍ آخَرَ، بَلْ أطلَقوا القولَ إطلاقًا يقتضِي أَنَّ الاسمَ راجحُ التَّقديرِ في كُلِّ موضعٍ مِنْ غيرِ تفضيلٍ، وكَذَا القائلونَ -بِأَنَّ الفعلَ راجحُ التَّقديرِ- أطلَقوا أيضًا ولَمْ يُفَصِّلوا، وكِلَا التَّقديرينِ عندَ المصنِّفِ غيرُ صوابٍ. والحقُّ عندِي: التَّفضيلُ بينَ الأبوابِ؛ فيُقَدَّرُ في كُلِّ بابٍ مَا يليقُ بِهِ مِنَ اسمٍ أَوْ فعلٍ -عَلَى حسبِ مَا يذكرُهُ بعدَ هَذَا-[1]).

(كيفيَّةُ تقديرِهِ باعتبارِ المعنَى):

(أَمَّا في "القَسَمِ" فتقديرُهُ "أُقْسِمُ"، وأَمَّا في "الاشتغالِ" فتقديرُهُ كالمنطوقِ بِهِ نحوَ: "يومَ الجمعةِ صمتُ فِيهِ").

(واعلمْ أَنَّهُمْ ذَكروا في "بابِ الاشتغالِ" أَنَّهُ يجبُ أَلَّا يُقَدَّرَ مثلُ المذكورِ إِذَا حصلَ مانعٌ صناعيٌّ كَمَا في "زيدًا مررتُ بِهِ" أَوْ معنويٌّ كَمَا في "زيدًا ضربتُ أخاهُ"؛ إِذْ تقديرُ المذكورِ يَقتضِي في الأَوَّلِ تعدِّي القاصرِ بنفسِهِ، وفي الثَّاني خلافُ الواقعِ؛ إِذِ الضَّرْبُ لَمْ يقعْ بزيدٍ؛ فوجبَ أَنْ يُقَدَّرَ "جاوزتُ" في الأَوَّلِ، و"أهنتُ" في الثَّاني. وليسَ المانعانِ مَعَ كُلِّ متعدٍّ بالحرفِ، ولَا مَعَ كُلِّ سببيٍّ).

---

(١) المصدر السابق.

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٠.

(المانعُ الَّذِي تقدَّمَ إنَّمَا هُوَ أحدُ أمرينِ: إمَّا صناعيٌّ، وإمَّا معنويٌّ، فكانَ يَنبغي أَنْ يقولَ: وليسَ المانعانِ مَعَ كُلِّ متعدٍّ بالحرفِ وكلِّ سببيٍّ؛ ليكونَ المانعانِ موزَّعَيْنِ عَلَى المتعدِّي بالحرفِ والسَّببيِّ، أَيْ: ليسَ المانعُ الصِّناعيُّ مَعَ كُلِّ متعدٍّ بالحرفِ، وليسَ المانعُ المعنويُّ مَعَ كُلِّ سببيٍّ، ووجودُ "لَا" -كَمَا صنعَ المصنِّفُ- مُقتضٍ لتصوُّرِ المانعينِ معًا في بعضِ صُوَرِ مَا يتعدَّى بالحرفِ وفي بعضِ صُوَرِ السَّببيِّ، ولَا يتَّحققُ ذلكَ عَلَى العمومِ. نَعَمْ، يمكنُ تصوُّرُهما في المتعدِّي بالحرفِ، نحوَ: "زيدًا مررتُ بأخيهِ"، فَإِنَّ المانعَ الصِّناعيَّ قائمٌ، وهُوَ عدمُ الفعلِ المتعدِّي بنفسهِ، والمعنويُّ كذلكَ؛ إذِ المرورُ بِـ"أَخِي زيدٍ" ليسَ مرورًا بِـ"زيدٍ". فتأمَّلْ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: تخصيصُ إمكانِ تصوُّرِهما بالمتعدِّي بالحرفِ يُوهِمُ عدمَ إمكانِهِ في السَّببيِّ -وليسَ كذلكَ-، بَلْ هُوَ ممكنٌ فِيهِ أيضًا، كَمَا في هذهِ الصُّورةِ بعينِها[2]. انتهى).

قلتُ: الحاصلُ أَنَّهُ (ليسَ المانعُ الصِّناعيُّ في نحوِ: "زيدًا مررتُ بِهِ" مَعَ كُلِّ متعدٍّ بالحرفِ، وليسَ المانعُ المعنويُّ في نحوِ: "زيدًا ضربتُ أخاهُ" مَعَ كُلِّ سببيٍّ، وإِنَّمَا لَمْ يُفَصِّلْ كذلكَ؛ قصدًا إِلَى الاختصارِ[3]).

(أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مانعَ في نحوِ: "زيدًا شكرتُ لَهُ"؛ لأَنَّ "شَكَرَ" يتعدَّى بالجارِّ وبنفسهِ، وكذلكَ الظَّرْفُ نحوُ: "يومَ الجمعةِ صمتُ فِيهِ"؛ لأَنَّ العاملَ لَا يتعدَّى إِلَى ضميرِ الظَّرْفِ بنفسهِ مَعَ أَنَّهُ يتعدَّى إِلَى ظاهرِهِ بنفسهِ، وكذلكَ لَا مانعَ في نحوِ: "زيدًا أهنتُ أخاهُ"؛ لأَنَّ إهانةَ أخيهِ إهانةٌ لَهُ، بخلافِ الضَّرْبِ.

وأَمَّا في المَثَلِ)

(-بفتحِ الميمِ والمثلَّثةِ-: إشارةٌ إِلَى قَوْلِهِ السَّادسِ أَنْ يُستعملَ المتعلَّقُ محذوفًا في مَثَلٍ أَوْ شَبَهِهِ[4]). **(فيُقَدَّرُ بحسبِ المعنَى.**

وأَمَّا في البَوَاقِي)

(١) تحفة الغريب ١/٢٦١.

(٢) المنصف ٢/٤٤٣.

(٣) المصدر السابق ٢/٤٤٣.

(٤) المنصف ٢/٤٤٣.

(وهِيَ: الظَّرْفُ والجارُّ والمجرورُ؛ إذَا كانَا صفةً، أَوْ حالًا، أَوْ صلةً، أَوْ خبرًا، أَوْ رفعًا الاسمَ الظَّاهِرَ[1]). والجموعُ خمسةٌ.

(نحوَ: "زيدٌ في الدَّارِ"، فيُقَدَّرُ كونًا مطلقًا، وهُوَ "كائنٌ" أَوْ "مستقرٌّ")

(ذكرَ فِيمَا تقدَّمَ أَنَّ المواضعَ الَّتِي يجبُ فِيهَا تَعَلُّقُ الظَّرْفِ (والجارِّ والمجرورِ بمحذوفٍ ثمانيةٌ، فَذُكِرَ مِنْهَا هُنَا: القَسَمُ بغيرِ الباءِ، وبابُ الاشتغالِ، والمثلُ، فهذهِ ثلاثةٌ، والخمسةُ مَا قَدَّمْنَا. وقالَ التَّفتازانيُّ[1] عندَ قَوْلِهِ تَعَالَى)[2]: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾[3]، ومِمَّا يُنْتَبَهُ لَهُ أَنَّهُ إذَا قُدِّرَ في الظَّرْفِ المستقرِّ "كانَ" أَوْ "كائنٌ"؛ فَهُوَ مِنْ بابِ "كانَ" التَّامَّةِ، بمعنَى "حَصَلَ" و"نَبَتَ"، والظَّرْفُ بالنِّسبةِ إلَيْهِ لغوٌ، لَا النَّاقصةُ، وإلَّا كانَ الظَّرْفُ في موضعِ الخبرِ؛ فتُقَدَّرُ "كانَ" أُخرى، ويتسلسلُ التَّقديراتُ[4]).

(أَوْ مضارعَهما إنْ أُرِيدَ الحالُ أَوْ الاستقبالُ، نحوَ: الصَّوْمُ [٣١٢/ب] اليومَ، أَوْ في اليومِ"، و"الجزاءُ غدًا، أَوْ في الغدِ"، ويُقَدَّرُ "كانَ" أَوْ "استقرَّ"، أَوْ وَصْفَهما إنْ أُرِيدَ المضيُّ. هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وقَدْ أغفلوهُ مَعَ قولِهم في نحوِ: "ضَرْبِي زيدًا قائمًا" إنَّ التَّقديرَ: "إذْ كانَ" إنْ أُرِيدَ المضيُّ، أَوْ "إذَا كانَ" إنْ أُرِيدَ بِهِ المستقبلُ، ولَا فرقَ. وإذَا جهلتَ المعنَى؛ فَقَدِّرْ الوصفَ؛ فَإِنَّهُ صالحٌ في الأزمنةِ كُلِّهَا –وإنْ كانتْ حقيقتُهُ الحالَ–)

في الشَّرْحِ: (كيفَ يُقَدَّر مَعَ الجهلِ مَا هُوَ ظاهرٌ في الحالِ الَّذِي هُوَ مِنْ جملةِ الأمورِ المجهولةِ؟ وهَلْ هَذَا إلَّا تهافتٌ؟[5]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا تهافتَ؛ لأَنَّ تقديرَ الوصفِ (إنَّمَا هُوَ)[6] صلوحُهُ للأزمنةِ كُلِّهَا دونَ

(١) المصدر السابق.

(١) حاشية الكشاف ٤٦٨.

(٢) طمس في "س".

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤) تحفة الغريب ١/٢٦١.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٦٢.

(٦)سقط من "س".

غيرِهِ[1]).

(فَإِنْ قلتَ: مَاذَا يُصنعُ -عَلَى قولِ الشَّارِحِ- عندَ جهلِ المعنَى؟

قلتُ: لَا يُقْدَمُ -حينئذٍ- عَلَى تقديرِ شيءٍ معيَّنٍ، بَلْ يُرَدَّدُ الأمرُ، ويقالُ: إنْ أُرِيدَ الماضِي قَدِّرْ كَذَا، وإنْ أُرِيدَ الحالُ قَدِّرْ كَذَا، وإنْ أُرِيدَ المستقبلُ قَدِّرْ كَذَا؛ فيخرجُ -حينئذٍ- عَنْ هذهِ العهدةِ[1]).

(وقالَ الزَّمخشريُّ في قَوْلِهِ تعَالَى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾[2]: إِنَّهُمْ جُعِلُوا في النَّارِ الآنَ؛ لتحقُّقِ الموعودِ بِهِ[3]. ولَا يَلزمُ مَا ذَكَرَهُ؛ لأَنَّهُ لَا يمتنعُ تقديرُ المستقبلِ، ولكنَّ مَا ذَكَرَهُ أبلغُ وأحسنُ).

(ولَا يجوزُ تقديرُ الكونِ الخاصِّ كَـ"قائمٍ" و"جالسٍ" إِلَّا لدليلٍ، ويكونُ الحذفُ -حينئذٍ- جائزًا، لَا واجبًا، ولَا ينتقلُ ضميرٌ مِنَ المحذوفِ إِلَى الظَّرْفِ والمجرورِ. وتَوَهَّمَ جماعةٌ امتناعَ حذفِ الكونِ الخاصِّ، ويُبْطِلُهُ أَنَّا متَّفقونَ عَلَى جوازِ حذفِ الخبرِ عندَ وجودِ الدَّليلِ، وعدمِ وجودِ معمولٍ؛ فكيفَ يكونُ وجودُ المعمولِ مانعًا مِنَ الحذفِ -مَعَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يكونَ هُوَ الدَّليلُ أَوْ مقوِّيًا للدَّليلِ-؟ واشتراطُ النَّحويِّينَ الكونَ المطلقَ إِنَّمَا هُوَ لوجوبِ الحذفِ، لَا لجوازِهِ).

(ومِمَّا يتخرَّجُ عَلَى ذلكَ قولُهم: "مَنْ لِي بِكَذَا؟" أَيْ: مَنْ يتكفَّلُ لِي بِهِ؟، وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[4] أَيْ: مستقبلاتٍ لعدتهنَّ. -كَذَا فَسَّرَهُ جماعةٌ مِنَ السَّلَفِ-؛ وعليهِ عَوَّلَ الزَّمخشريُّ[5]، ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ؛ توهُّمًا مِنْهُ أَنَّ الخاصَّ لَا يُحْذَفُ، وقالَ: الصَّوَابُ

(١) المنصف ٢/ ١٠٩٥.

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٢.

(٢) سورة الزمر: ١٩.

(٣) ٤/١٢١.

(٤) سورة الطلاق: ١.

(٥) الكشاف ١/٢٧١.

أَنَّ اللَّامَ للتَّوقيتِ، وأَنَّ الأصلَ: "لاستقبالِ عدتهنَّ"، فَحُذِفَ المضافُ[1] ا.هـ. وقَدْ بَيَّنَّا فسادَ تلكَ الشُّبهةِ) .

(وهِيَ أَنَّ الكونَ الخاصَّ لَا يُحْذَفُ، والَّذِي بَيَّنَ فسادَها قَوْلُهُ: "ويُبْطِلُهُ أَنَّا متَّفقونَ عَلَى جوازِ حذفِ الخبرِ، إِلَى آخرِهِ[2]).

(ومِمَّا يتخرَّجُ عَلَى التَّعلُّقِ بالكونِ الخاصِّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[1]، التَّقديرُ: "مقتولٌ"، أَوْ "يُقْتَلُ"، لَا "كائنٌ"، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُقَدِّرَ –مَعَ ذلكَ– مضافينِ، أَيْ: "قتلُ الحُرِّ كائنٌ بقتلِ الحُرِّ"، وفِيهِ تكلُّفُ تقديرِ ثلاثةٍ: الكونُ والمضافانُ، بَلْ تقديرُ خمسةٍ؛ لأَنَّ كلًّا مِنَ المصدرينِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فاعلٍ) .

في الشَّرْحِ: (مِن هُنَا صَحَّ لبعضِهم ادِّعَاءُ أَنَّ آيةَ الكرسيِّ اشتملتْ عَلَى سبعةَ عشرَ اسْمًا للهِ؛ وذلكَ أَنَّ جَدِّيَ الشَّيْخَ ناصرَ الدِّينِ ابنَ المنيِّرِ –رحِمَهُ اللهُ تَعَالَى– حَكَى في "الانتصافِ"[2] أَنَّ جَدَّهُ كانَ يقولُ: اشتملتْ آيةُ الكرسيِّ عَلَى سبعةَ عشرَ اسْمًا مِنْ أسماءِ اللهِ –عَزَّ وجَلَّ– ظاهرًا في بعضِها ومستكنًّا في البعضِ، والسابعَ عشرَ خفيٌّ، وهُوَ: "اللهُ"، وهُوَ "الحيُّ" و"القيُّومُ"، وضميرُ "تأخذُهُ"، وضميرُ "لَهُ"، وضميرُ "عندَهُ"، وضميرُ "بِإِذْنِهِ"، وضميرُ "يعلمُ"، وضميرُ "عِلْمِهِ"، وضميرُ "يَؤُودُهُ"، وضميرُ "كُرْسِيُّهُ"، والثَّلاثة المجتمعةُ في قَوْلِهِ: "وهُوَ العليُّ العظيمُ"، والسَّابعَ عشرَ الضَّميرُ الَّذِي هُوَ فاعلُ المصدرِ مِنْ قَوْلِهِ: "حِفْظُهما" فَإِنَّهُ مضافٌ إِلَى المفعولِ، وفاعلُهُ محذوفٌ، والتَّقديرُ "أَنْ يحفظَهما"، قالَ: وكانَ الشَّيْخُ أَبُو عبدِاللهِ بنُ أَبِي فضلٍ المرسيُّ[3] قَدْ رامَ الزِّيادةَ لِمَا أخبرتُهُ بِهِ عَنِ الجَدِّ؛ فقالَ: يمكنُ أَنْ يُعَدَّ مَا في الآيةِ مِنَ الأسماءِ المشتقَّةِ كُلُّ واحدٍ باثنينِ؛ لتحمُّلِهِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٦٢٢/٤.

(٢) المنصف ٤٤٤/٢.

(١) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢) ٣٠١/١.

(٣) هو: محمَّد بن عبدالله بن محمَّد بن أبي الفضل المرسيّ، شرف الدين أبو عبدالله، عالم بالأدب والنحو والتفسير والحديث، توفي سنة ٦٥٥هـ، من تصانيفه: التفسير الكبير والإملاء على المفصل، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٤٥٨/١٦، والأعلام ٢٣٣/٦.

ضميرًا ضرورةَ كونهِ مشتقًّا، فَهُوَ باعتبارِ الظُّهورِ اسمٌ، وتحمُّلِهِ ضميرًا آخَرَ؛ فَعَدَّهَا واحدًا وعشرينَ اسْمًا. فقلتُ لَهُ: الاسمُ المشتقُّ لَا يتحمَّلُ الضَّميرَ بعدَ صيرورتِهِ عَلَمًا -عَلَى الأصحِّ-، وهذهِ المشتقَّاتُ أسماءٌ للهِ تَعَالَى، لَوْ سَلَّمْنَا تحمُّلَها الضَّميرَ، فالمشتقُّ إِنَّمَا يقعُ عَلَى موصوفهِ باعتبارِ تحمُّلِهِ الضَّميرَ، فَإِذَا قلتُ: "زيدٌ كريمٌ"؛ (فَإِنَّمَا يقعُ "الكريمُ")[1] عَلَى "زيدٍ"؛ لتحمُّلِهِ ضميرَهُ، ولَوْ جَرَّدْتُهُ عَنْهُ لوقعَ عَلَى موصوفٍ بالكرمِ مِنَ النَّاسِ، ولَا يختصُّ بِـ"زيدٍ" إِلَّا بالضَّميرِ؛ فَلَا يُجْعَلُ لَهُ حكمُ الانفرادِ عَنِ الضَّميرِ مَعَ الحكمِ برجوعهِ إِلَى مُعَيَّنٍ البتَّةَ؛ فرضيَ (الشَّيْخُ عَنْ هَذَا البحثِ وصَوَّبَهُ. انتهى[1])[٣١٣/أ].

(ومِمَّا يُبْعِدُ ذلكَ -أيضًا- أَنَّكَ لَا تَعلمُ معنَى المضافِ الَّذِي تُقَدِّرُهُ مَعَ المبتدإِ إِلَّا بعدَ تمامِ الكلامِ، وإِنَّمَا حُسْنُ الحذفِ أَنْ يُعْلَمَ عندَ موضعِ تقديرِهِ نحوَ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾).

فِي الشَّرْحِ)[2]: (موضعُ التَّقديرِ هُوَ مَا بينَ الفعلِ الَّذِي هُوَ "اسألْ" والمفعولِ الَّذِي هُوَ "القريةَ"، ولَا يُعلمُ المحذوفُ هُنَا إِلَّا بعدَ ذكرِ "القريةِ" وليسَ هُوَ موضعَ المحذوفِ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: فِي كلامِ المصنِّفِ مضافٌ محذوفٌ، تقديرُ كلامهِ عندَ موضعِ تحقيقِ تقديرِهِ. انتهى[4]).

(وقالَ بعضُ المتأخِّرينَ: ولقائلٍ أَنْ يقولَ: يحتملُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خلقَ القريةَ قدرةَ الكلامِ، ويكونُ ذلكَ معجزةً لذلكَ النَّبِيِّ، ويبقَى اللَّفْظُ عَلَى حقيقتِهِ، لَا يقالُ: الأصلُ عدمُ هَذَا الاحتمالِ؛ لأَنَّا نقولُ: هَذَا مُعَارَضٌ بِأَنَّ الأصلَ عدمُ المجازِ، عَلَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ مفرَّعٌ عَلَى أَنَّ القريةَ اسمٌ للأبنيةِ المجتمعةِ؛ بِأَنْ قُلنا أَنَّهَا مشتركةٌ بينَها وبينَ النَّاسِ المجتمِعِينَ إِمَّا باشتراكٍ لفظيٍّ أَوْ معنويٍّ، فالاستدلالُ ساقطٌ بالكليَّةِ، ثُمَّ الَّذِي يدلُّ عَلَى أَنَّ القريةَ حقيقةٌ فِي النَّاسِ المجتمِعِينَ أيضًا؛ قَوْلُهُ

(١) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٣،٢٦٢.

(٢) طمس في "س".

(٣) تحفة الغريب ١/٢٦٣.

(٤) المنصف ٢/٤٤٤.

تَعَالَى:﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾[1]،﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ﴾[2]،﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[3]) قالَ: ولأنَّ "القرية" مشتقَّةٌ مِنَ "القرّ" وهُوَ الجمعُ ومِنْهُ: قرأتُ الماءَ في الحوضِ أَيْ: جمعتُهُ.

قلتُ: المادَّتانِ مختلفتانِ؛ فَلَا يتأتَّى القولُ باشتقاقِ إحْدَاهما مِنَ الأُخرى، لكنْ قالَ ابنُ سِيدَهْ في "المحكمِ": يقالُ: قَرَيْتُ الكتابَ لغةٌ في "قرأتُ"، عَنِ ابنِ زيدٍ، وحَكَى ثعلبُ: صحيفةٌ مقريَّةٌ[1]، ويقالُ: قَرَى الماءَ في الحوضِ قريًا: جَمَعَهُ، وأَقرتِ النَّاقَةُ: اجتمعَ الماءُ في رحِمِها. وهَذَا كُلُّهُ يُقتضَى بصحَّةِ الاشتقاقِ، والقولُ بِأَنَّ المرادَ سؤالُ أهلِ القريةِ هُوَ المرتضَى، وقَدْ نَصَّ عليهِ الشَّافعيُّ في "الرِّسَالةِ"، ونَقَلَهُ عَنْ أهلِ العلمِ باللسانِ فقالَ: قالَ اللهُ -جَلَّ ثناؤُهُ- -وهُوَ يَحكي قولَ إخوةِ يوسفَ لأبيهم-: "ومَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ومَا كُنَّا للغيبِ حافظِينَ واسألِ القريةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا والعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وإِنَّا لَصادقونَ"، فهذهِ الآيةُ في معنَى الآياتِ الَّتِي قبلَها، ولَا يختلفُ أهلُ العلمِ باللسانِ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُخاطِبونَ أَبَاهُمْ بمسألةِ أهلِ القريةِ وأهلِ العِيرِ؛ لأَنَّ القريةَ والعِيرَ لَا يُنبئانِ عَنْ صدقِهم. انتهى[2]).

وفي بعضِ النُّسَخِ هُنَا: (النِّسبةُ بينَ شيئينِ لَا يتحقَّقُ إِلَّا عندَ وجودِ ثَانيهما، فالمحذوفُ هُنَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا عندَ ذكرِ القريةِ؛ فَهُوَ موضعُ تحقُّقِ المحذوفِ[3]).

(ونظيرُ هذهِ الآيةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾[4] الآية، أَيْ: إِنَّ النَّفْسَ مقتولةٌ بالنَّفْسِ، والعَيْنُ مفقوءَةٌ بالعَيْنِ، والأَنْفُ مجدوعٌ بالأَنْفِ، والأُذُنُ مصلومةٌ بالأُذُنِ، والسِّنُّ مقلوعةٌ بالسِّنِّ. هَذَا هُوَ الأحسنُ، وكذلكَ الأرجحُ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلشَّمْسُ

(١) سورة الأنبياء: ١١.

(٢) سورة الحج: ٤٨.

(٣) سورة القصص: ٥٨.

(١) ٦/٤٩٩.

(٢) ١/٦٤، تحفة الغريب ١/٢٦٣،٢٦٤.

(٣) المنصف ٢/٤٤٤.

(٤) سورة المائدة: ٤٥.

﴿وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[1] أَنْ يُقَدَّرَ "يجريانِ"، فَإِذَا قَدَّرْتَ "الكونَ" قَدَّرْتَ مضافًا، أَيْ: جريانُ الشَّمْسِ والقمرِ كائنٌ بحسبانٍ.

وقالَ ابنُ مالكٍ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]: إِنَّ الظَّرْفَ ليسَ متعلِّقًا بالاستقرارِ؛ لاستلزامِهِ إِمَّا الجمعَ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، فَإِنَّ الظَّرْفِيَّةَ المستفادةَ مِن "في" حقيقةٌ بالنِّسبةِ إِلَى غيرِ اللهِ ﷻ ومجازٌ بالنِّسبةِ إِلَيْهِ تَعَالَى[1])

في الشَّرْحِ: (لَمْ يمنعْ تعلُّقَهُ بالاستقرارِ مطلقًا، بَلْ جَوَّزَهُ عَلَى وجهٍ؛ وتبيَّنَ ذلكَ بنقلِ كلامِهِ عَلَى مَا هُوَ عليهِ، قالَ في "شرحِ التَّسهيلِ": زعمَ الزَّمخشريُّ أَنَّ الاستثناءَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ منقطعٌ جاءَ عَلَى لغةِ "تميمٍ"؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى -وإِنْ صَحَّ الإخبارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ في السَّماواتِ أَوْ في الأرضِ-؛ فَإِنَّهُ "كائنٌ" فِيهِمَا حقيقةً، ولَا يصحُّ حملُ اللَّفْظِ في حالٍ واحدٍ عَلَى الحقيقةِ والمجازِ. والصَّحيحُ (عندِي)[2] أَنَّ الاستثناءَ في الآيةِ متَّصلٌ، و"في" متعلِّقةٌ بغيرِ "استقرَّ" مِنَ الأفعالِ المنسوبةِ -عَلَى الحقيقةِ- إِلَى اللهِ تَعَالَى وإِلَى المخلوقينَ (كَـ"ذِكْرُهُ")[3] و"يُذْكَرُ"، أَيْ: قُلْ لَا يَعلمُ مَن يُذْكَرُ في السَّماواتِ والأرضِ الغيبَ إِلَّا اللهُ"، ويجوزُ تعلُّقُ "في" بِـ"استقرَّ" مسندًا إِلَى مضافٍ حُذِفَ وأُقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، أَيْ: لَا يَعلمُ مَنِ استقرَّ ذِكْرُهُ في السَّماواتِ والأرضِ الغيبَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ حُذِفَ الفعلُ والمضافُ واستترَ الضَّميرُ؛ [٣١٣/ب] لكونهِ مرفوعًا. هَذَا عَلَى تسليمِ امتناعِ إرادةِ الحقيقةِ والمجازِ في حالةٍ واحدةٍ. وليسَ عندِي ممتنعًا كقولِهم: "القلمُ أحدُ اللسانينِ"، و"الخالُ أحدُ الأبوينِ"، ولقولهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[4]، ويمكنُ أَنْ يكونَ "مَن في السَّماواتِ والأرضِ" (في موضعِ نصبٍ،

---

(١) سورة الرحمن: ٥.

(٢) سورة النمل: ٦٥.

(١) ينظر: البحر المحيط ٨/٢٦٠، وحاشية الدسوقي ٢/٩٤٣.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٣.

و"الغيبُ" بدلُ اشتمالٍ، والفعلُ مفرَّغٌ لِمَا بعدَ "إلَّا"، أَيْ: لَا يَعلمُ غيبَ[1] مَن في السَّماواتِ والأرضِ إلَّا اللهُ.

إلَى هُنَا كلامُهُ[2]. وقَدْ رأيتَ اشتمالَهُ عَلَى تجويزِ تعلُّقِ (الظَّرْفِ بِـ"استقرَّ" لكنْ عَلَى وجهِ أَنَّهُ مسنَدٌ إلَى مضافٍ محذوفٍ، والاحتمالُ الَّذِي ذَكَرَهُ أخيرًا هُوَ الوجهُ الآخَرُ الَّذِي ذَكَرَهُ المصنِّفُ في آخرِ كلامِهِ غيرَ منسوبٍ)[1] إلَى أحدٍ، ويحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ تتمَّةِ كلامِ ابنِ مالكٍ الَّذِي نَقَلَهُ بالمعنَى[2]).

(وإمَّا حَمْلُ قراءةِ السَّبعةِ عَلَى لغةٍ مرجوحةٍ، وهِيَ إبدالُ المستثنَى المنقطعِ، كَمَا زعمَ الزَّمخشريُّ؛ فَإِنَّهُ زعمَ أَنَّ الاستثناءَ منقطعٌ).

في الشَّرْحِ: (ولكنَّهُ اعتذرَ عَنْهُ بقولِهِ: فَإِنْ قلتَ: مَا الدَّاعِي إلَى اختيارِ المذهبِ التَّميميِّ عَلَى المذهبِ الحجازيِّ؟ قلتُ: دعتْ إلَيْهِ نكتةٌ سِرِّيَّةٌ حيثُ أُخْرِجَ المستثنَى مخرجَ قَوْلِهِ: "إلَّا اليعافيرُ" بعدَ قَوْلِهِ: ليسَ بِهَا أنيسٌ؛ ليؤولَ المعنَى إلَى قَوْلِكَ: إنْ كانَ اللهُ مِمَّنْ في السَّماواتِ والأرضِ فَهُمْ يَعلمونَ الغيبَ، يَعني: أَنَّ عِلْمَهُمْ بالغيبِ في استحالتِهِ كاستحالةِ أَنْ يكونَ اللهُ مِنْهُمْ، كَمَا أَنَّ معنَى مَا في البيتِ: إنْ كانتِ اليعافيرُ أنيسًا فَفِيهَا أنيسٌ مَا للقولِ؛ لخلوِّها مِنَ الأَنيسِ. إلَى هُنَا مَا في "الكشَّافِ"[3]. قالَ صاحبُ "التَّقريبِ": وفي الكلامِ تعقيدٌ ينحلُّ ببيانِ أمرينِ: أحدُهما: تُوقَفُ النُّكتةُ عَلَى اللُّغَةِ التَّميميَّةِ. والثَّاني: موازنةُ الآيةِ بالبيتِ.

أَمَّا الأَوَّلُ فتلخيصُهُ: إنْ كانَ الله فِيهِمَا وهُوَ يَعلمُ الغيبَ فَفِيهِمَا مَن يَعلمُ الغيبَ، أَيْ: استحالةٌ كاستحالتِهِ.

وأَمَّا الثَّاني: فلتوقُّفِهِما عَلَى تقديرِ شرطيَّةٍ، مثلَ: إنْ كانَ اليعافيرُ أنيسًا فَفِيهَا أنيسٌ، وهَذَا إنَّمَا يصحُّ عَلَى المذهبِ التَّميميِّ، وجَعْلُهُ مِنْ جنسِ الأَوَّلِ عَلَى سبيلِ الغرضِ والتَّقديرِ؛ ليصحَّ تلكَ

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٦٥.

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٢٣٤.

(٣) ٣/٣٧٨.

الشَّرْطيَّةُ. وأَمَّا عَلَى الحجازيّ فَنَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مستثنًى منقطعٌ، أَيْ: مذكورٌ (بعدَ "إِلَّا")[1] غيرَ مُخْرَجٍ، فليسَ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ جنسِ الأَوَّلِ -لَا حقيقةً، ولَا فرضًا-، فَقَدِ انكشفَ المقصودُ؛ ولله الحمدُ[2]).

(والمخلِّصُ مِنْ هذينِ المحذورينِ أَنْ يُقَدَّرَ: "قُلْ لَا يَعلمُ مَن يُذْكَرُ في السَّمواتِ والأرضِ"، ومَنْ جَوَّزَ اجتماعَ الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدةٍ واحتجَّ بقولِهم: "القلمُ أحدُ اللسانينِ" ونحوِهِ؛ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ذلكَ. وفي الآيةِ وجهٌ آخَرُ، وهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ "مَنْ" مفعولًا بِهِ، و"الغيبُ" بدلَ اشتمالٍ، و"اللهُ" فاعلٌ، والاستثناءُ مفرَّغٌ). وهَذَا كُلُّهُ عُلِمَ مِمَّا قَدَّمناهُ.

(تعيينُ موضعِ التَّقديرِ):

(الأصلُ أَنْ يُقَدَّرَ مقدَّمًا عَلَيْهِمَا، كسائرِ العواملِ مَعَ معمولاتِها، وقَدْ يَعرضُ مَا يَقتضِي ترجيحَ تقديرِهِ مؤخَّرًا ومَا يَقتضِي إيجابَهُ).

(فالأَوَّلُ نحوُ: "في الدَّارِ زيدٌ"؛ لأَنَّ المحذوفَ هُوَ الخبرُ، وأصلُهُ أَنْ يتأخَّرَ عَنِ المبتدإِ).

(إِنَّمَا كانَ أصلُ المبتدإِ أَنْ يتقدَّمَ؛ لأَنَّهُ المحكومُ عليهِ، ولَا بُدَّ مِنْ وجودِهِ قبلَ الحكمِ، فَقُصِدَ في اللَّفْظِ أيضًا أَنْ يكونَ ذِكْرُهُ قبلَ ذكرِ الحكمِ عليهِ. وأَمَّا تقديمُ الحكمِ في الجملةِ الفعليَّةِ؛ فلكونِهِ عاملًا في المحكومِ عليهِ، ومرتبةُ العاملِ قبلَ مرتبةِ المعمولِ، وإِنَّمَا اعتُبِرَ هَذَا الأمرُ اللفظيُّ -أَعني: العملَ-، وأُلْغِيَ الأمرُ المعنويُّ -أَعني: تقديمَ المحكومِ عليهِ عَلَى الحكمِ-؛ لأَنَّ العملَ طارئٌ، والاعتبارُ بالطارئِ دونَ المطروءِ عليهِ. وقِيلَ: إِنَّمَا قُدِّمَ الفعلُ في "الفعليَّةِ"؛ لكونِ الفعلِ محتاجًا إِلَى الاسمِ، واستغناءِ الاسمِ عَنْهُ؛ فأَرادُوا -في الجملةِ المركَّبةِ مِنْهُمَا- تتميمَ النَّاقِصِ بالكاملِ، وقَصَدُوا -أيضًا- الإِيذانَ -مِنْ أَوَّلِ الأمرِ- بأَنَّهَا "فعليَّةٌ"، فَلَوْ قُدِّمَ الفاعلُ؛ لَمْ تتعيَّنِ "الفعليَّةُ" مِنْ أَوَّلِ الأمرِ؛ إِذْ يمكنُ صيرورتُهُ كلامًا باسمٍ آخَرَ. واعلمْ أَنَّ المصنِّفَ رجعَ عَمَّا جزمَ بِهِ هُنَا مِنَ التَّرجيحِ، فقالَ في البابِ الخامسِ عندَ خوضِهِ في ذكرِ الحذفِ في التَّرجمةِ الَّتِي نَصُّها: "بيانُ مكانِ المقدَّرِ"،

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٦٦.

وكُنَّا قَدَّمْنَا في نحوِ: "في الدَّار زيدٌ" أَنَّ متعلّقَ الظَّرْفِ يُقَدَّرُ مؤخَّرًا عَنْ "زيدٍ"؛ لأَنَّهُ -في الحقيقةِ- الخبرُ، وأصلُ الخبرِ أَنْ يتأخَّرَ عَنِ المبتدإِ، ثُمَّ ظهرَ لنَا أَنَّهُ يحتملُ تقديرَهُ مقدَّمًا لمعارضةِ أصلٍ آخَرَ، وهُوَ أَنَّهُ [٣١٤/أ] عاملٌ في الظَّرْفِ، وأصلُ العاملِ أَنَّ يتقدَّمَ عَلَى المعمولِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ المتعلّقُ فعلًا؛ فيجبَ التَّأخيرُ؛ لأَنَّ الخبرَ الفعليَّ لَا يتقدَّمُ عَلَى المبتدإِ في مثلِ هَذَا"؛ كَذَا قالَ في ذلكَ المحلِّ.

فَإِنْ قلتَ: هَذَا الَّذِي دَعَا المصنِّفَ إِلَى الرجوعِ عَنِ الجَزْمِ بالتَّرجيحِ إِلَى القولِ بالتَّعارضِ؛ ليسَ بِدَاعٍ قويٍّ؛ لأَنَّ هَذَا المعمولَ مستحِقٌّ للتَّأَخُّرِ عَنِ المبتدإِ، ففي تقديرِ عاملِهِ مقدَّمًا تكثيرٌ مِنْ مخالفةِ الأصلِ.

قلتُ: الظَّاهِرُ أَنْ لَا مزيَّةَ لتقديمِهِ عَلَى تأخيرِهِ؛ باعتبارِ تقليلِ مخالفةِ الأصلِ وتكثيرِها؛ وذلكَ لأَنَّ العاملَ إِذَا قُدِّرَ مقدَّمًا؛ لَزِمَ مخالفةُ الأصلِ مِنْ وجهينِ، أحدُهما تقديمُ الخبرِ عَلَى المبتدإِ أيضًا، وإِذَا قُدِّرَ مؤخَّرًا؛ لَزِمَ مخالفةُ الأصلِ مِنْ وجهينِ، أحدُهما تقديمُ معمولِ الخبرِ عَلَى المبتدإِ، والثَّاني تقديمُ المعمولِ عَلَى عاملِهِ؛ فجاءَ التَّعارُضُ[1].

(والثَّاني: نحوُ: "إِنَّ في الدَّارِ زيدًا"؛ لأَنَّ "إِنَّ" لَا يَلِيهَا مرفوعُها).

(ويلزمُ مَنْ قَدَّرَ المتعلّقَ فعلًا أَنْ يُقَدِّرَهُ مؤخَّرًا في جميعِ المسائلِ؛ لأَنَّ الخبرَ -إِذَا كانَ فعلًا- لَا يتقدَّمُ عَلَى المبتدإِ).

(تنبيهٌ):

(رَدَّ جماعةٌ -مِنْهُمُ ابنُ مالكٍ[2]- عَلَى مَنْ قَدَّرَ الفعلَ بنحوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[3]، وقَوْلِكَ: "أَمَّا في الدَّارِ فزيدٌ"؛ لأَنَّ "إِذَا" الفجائيَّةَ (لَا يَلِيهَا الفعلُ، و"أَمَّا" لَا يقعُ بعدَها فعلٌ إِلَّا مقرونًا بحرفِ الشَّرْطِ، نحوَ: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[4].

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) شرح التَّسهيل ٢/٢١٤.

(٣) سورة يونس: ٢١.

(٤) سورة الواقعة: ٨٨.

وهَذَا -عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ- غيرُ واردٍ؛ لأَنَّ الفعلَ يُقَدَّرُ مؤخَّرًا.

[٣١٤/أ]الباب الرابع[1] من الكتاب
(في ذكر أحكام يكثر دورها)

(ويقبحُ بالمُعْرِبِ جهلُها وعدمُ معرفتِها عَلَى وَجْهِهَا):

(فَمِنْ ذلكَ: مَا يُعْرَفُ بِهِ المبتدأُ مِنَ الخبرِ).

(يجبُ الحكمُ بابتدائيَّةِ المقدَّمِ مِنَ الاسمينِ في ثلاثِ مسائلَ):

(إِحْدَاهَا: أَنْ يكونَا معرفتينِ تساوتْ رُتْبَتُهُمَا، نحوُ: "اللهُ رَبُّنَا").

(هَذَا التَّمثيلُ مبنيٌّ عَلَى مَا ذهبَ إِلَيْهِ الأَندلسيُّونَ مِنْ أَنَّ المضافَ في رتبةِ المضافِ إِلَيْهِ، إِلَّا المضافَ إِلَى المضمَرِ؛ فَإِنَّهُ في رتبةِ العَلَمِ، وأَنَّ الاسمَ الشَّرِيفَ عَلَمٌ، وفي "مطوَّلِ التَّفتازانيِّ": وأصلُهُ "الإلهُ" حُذِفَتْ مِنْهُ الهمزةُ، وعُوِّضَ مِنْهَا حرفُ التَّعريفِ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَمًا عَلَى الذَّاتِ الواجبِ الوجودِ الخالقِ لكلِّ شيءٍ. ومَنْ زعمَ أَنَّهُ اسمٌ لمفهومِ الواجبِ لذاتِهِ أَوِ المستحِقِّ العبوديَّةَ لَهُ، وكُلٌّ مِنْهُمَا كُلِّيٌّ انحصرَ في فردٍ؛ فَلَا يكونُ عَلَمًا؛ لأَنَّ مفهومَ "العَلَمِ" جزئيٌّ، فَقَدْ سَهَا؛ لأَنَّ المرادَ بالإلهِ في كلمةِ الشَّهَادةِ: إِمَّا المعبودُ بحقٍّ؛ فيلزمُ استثناءُ الشَّيْءِ مِنْ نفسِهِ، أَوْ مطلقُ المعبودِ؛ فيلزمُ الكذبُ؛ لكثرةِ المعبوداتِ الباطلةِ؛ فيجبُ أَنْ يكونَ "إلهٌ" -بمعنَى: "المعبودُ بحقٍّ"- و"اللهُ" عَلَمًا للفردِ الموجودِ مِنْهُ. والمعنَى: لَا يستحِقُّ المعبوديَّةَ لَهُ في الوجودِ -أَوْ بوجودٍ- إِلَّا الفردُ الَّذِي هُوَ خالقٌ. وهَذَا معنَى قولِ صاحبِ "الكشَّافِ" أَنَّ اللهَ تَعَالَى مختصٌّ بالمعبودِ بالحقِّ، لَمْ يُطْلَقْ عَلَى غيرِهِ، أَيْ: بالفردِ الموجودِ الَّذِي يُقَيَّدُ بالحقِّ -تَعَالَى وتقدَّسَ-. انتهى[2].

وفي تفسيرِ البيضاويِّ: وقِيلَ: عَلَمٌ لذاتِهِ المخصوصِ؛ لأَنَّهُ يُوصَفُ، ولَا يُوصَفُ بِهِ، ولأَنَّه لابدَّ لَهُ مِنَ اسمٍ يُجرِي عليهِ صفاتِهِ، ولَا يَصلحُ لَهُ مِمَّا يُطْلَقُ عليهِ سِوَاهُ، ولأَنَّه لَوْ كانَ وصفًا؛ لَمْ يَكُنْ قولُ القائلِ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ توحيدًا"، مثلُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا الرَّحمنُ"؛ فَإِنَّهُ لَا يمنعُ الشِّرْكَةَ، والأظهرُ أَنَّهُ وصفٌ في أصلِهِ، لكنَّهُ لـمَّا غلبَ عليهِ -بحيثُ لَا يُستعملُ في غيرِهِ-، وصارَ كالعَلَمِ مثلِ: الثُّرَيَّا، والصَّعْقِ؛ أُجْرِيَ مجراهُ في إجراءِ الأوصافِ عليهِ، وامتناعِ الوصفِ بِهِ، وعدمِ تطرُّقِ احتمالِ الشِّرْكَةِ

(١) طمس في "س".

(٢) ١/٦.

إلَيْهِ؛ لأَنَّ ذاتَهُ -تَعَالَى مِنْ حيثُ هُوَ، بِلَا اعتبارِ أمرٍ آخرَ حقيقيٍّ أَوْ غيرِهِ- غيرُ معقولٍ للبشرِ؛ فَلَا يمكنُ أَنْ يُدَلَّ عليهِ بلفظٍ، ولأَنَّه لَوْ دُلَّ عَلَى مجرَّدِ ذاتِهِ المخصوصِ؛ لَمَا أفادَ ظاهرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1] معنًى صحيحًا، ولأَنَّ معنَى الاشتقاقِ -وهُوَ كونُ أحدِ اللَّفظينِ مشاركًا للآخَرِ في معنًى وتركيبٍ حاصلٍ بينَهُ وبينَ الأصولِ المذكورةِ[2]). انتهى.

(أَوْ اختلفتْ، نحوُ: "زيدٌ الفاضلُ، و"الفاضلُ زيدٌ". هَذَا هُوَ المشهورُ. وقِيلَ: يجوزُ تقديرُ كُلٍّ مِنْهُمَا مبتدأً وخبرًا مطلقًا) .

هذهِ مسألةُ ابنِ السَّيِّدِ وابنِ باجةَ[3]

نَقَلَهُا أَبُو حَيَّانَ عَنْهُمَا، وهِيَ مسطورةٌ في أجوبةِ المسائلِ لابنِ السَّيِّدِ، قالَ: فِيهَا كانَ -مبدأَ الأمرِ- أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ المذكورَ قالَ لي [٣١٤/ب] إنَّ قومًا مِنْ نحويِّي "سرقسطةَ" اختلَفُوا في قولِ كُثَيِّرٍ:

وَأَنْـــتِ الَّـــتِي حَبَّبْـــتِ كُـــلَّ قصـــيرةٍ ... إليَّ ومَـــا تَـــدْرِي بِـــذَاكَ القَصَـــائِرُ

عَنَيْـــتُ قَصِـــيرَاتِ الحِجَـــالِ ولَـــمْ أُرِدْ ... قِصَـــارَ الخُطَـــا شَـــرُّ النِّسَـــاءِ البَهَـــاتِرُ[4]

قالَ بعضُهم: "البهاترُ": مبتدأٌ، و"شَرُّ النِّسَاءِ": خبرُهُ، وقالَ بعضُهم: يجوزُ أَنْ يكونَ "شَرُّ النِّسَاءِ" المبتدأَ، و"البهاترُ" خبرَهُ، وأنكرتُ أَنَا هَذَا القولَ، فقلتُ لَهُ: الَّذِي قلتَ هُوَ الوجهُ المختارُ، ومَا قَالَهُ النَّحويُّ الآخَرُ جائزٌ. فأنكرَ، وجعلَ يُكْثِرُ مِنْ ذكرِ الموضوعِ والمحمولِ، ويُرَدِّدُ الألفاظَ المنطقيَّةَ الَّتِي يستعملُها أهلُ البرهانِ؛ فقلتُ لَهُ: أنتَ تريدُ أَنْ تُدخلَ صناعةَ المنطقِ في صناعةِ

(١) سورة الأنعام: ٣.

(٢) ١/٢٦، المنصف ٢/٤٤٦.

(٣) هو: محمَّد بن يحيى بن الصائغ بن باجة، من أبرز الفلاسفة المسلمين، اهتم بالطب والفلك والرياضيات والأدب، من تصانيفه: شروح أرسطو طاليس، وكتاب اختصار الحاوي للرازي، ينظر ترجمته في: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ١/٥١٥.

(٤) من الطويل، في ديوانه: ٣٦٩، وهو في: جمهرة اللغة ٢/٧٤٣، والصِّحَاح ٢/٥٩٩، والمخصَّص ٥/٩٤، ونهاية الأرب ٧/١٧٩، وتمهيد القواعد ٢/٩٣٤.

النَّحْوِ، وصناعةُ النَّحْوِ يُستعملُ فِيهَا مجازاتٌ ومسامحاتٌ لَا يستعملُها أهلُ المنطقِ، وقالَ أهلُ الفلسفةِ: يجبُ أَنْ تُحْمَلَ كُلُّ صنعةٍ عَلَى القوانينِ المتعارفةِ بينَ أهلِها، وكُانُوا يَرونَ إدخالَ بعضِ الصّناعاتِ في بعضٍ؛ إنَّمَا يكونُ مِنْ جهلِ المتكلِّمِ، ثُمَّ أخذَ في تقريرِ مذهبِهِ وترجيحِهِ، بِمَا لَا حاجةَ بِنَا إِلَى التَّطويلِ في إيرادِهِ[1]).

(وقِيلَ: المشتقُّ خبرٌ -وإنْ تقدَّمَ-، نحوُ: "القائمُ زيدٌ")

(هَذَا رأيُ الإمامِ فخرِ الدِّينِ، وتوجيهُهُ أَنَّهُ ليسَ المبتدأُ مبتدأً لكونِهِ منطوقًا بِهِ أَوَّلًا، بَلْ لكونِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ، أَوْ مُثْبَتًا لَهُ المعنَى، وليسَ الخبرُ خبرًا لكونِهِ منطوقًا بِهِ ثانيًا، بَلْ لكونِهِ مسنَدًا ومثبَتًا، ومعنَى المبتدإِ: المنسوبُ إِلَيْهِ، ومعنَى الخبرِ: المنسوبُ، والصِّفَةُ هِيَ المنسوبةُ، فسواءٌ قُلنا: "زيدٌ القائمُ"، أَوْ "القائمُ زيدٌ"؛ يكونُ "زيدٌ" مبتدأً، و"القائمُ" خبرًا. واعترضَهُ صاحبُ "التَّلخيصِ" فقالَ: ورُدَّ بِأَنَّ المعنَى: الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صاحبُ الاسمِ، فالصِّفَةُ قَدْ جُعلتْ دَالَّةً عَلَى الذَّاتِ، ومسنَدًا إِلَيْهَا، والاسمُ جُعِلَ دَالًّا عَلَى أمرٍ نسبيٍّ ومسنَدًا إِلَيْهِ[2]. وفي "شرحِ التَّلخيصِ" للشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ السبكيِّ: وقَدْ يقالُ أَنَّ الدَّالَّ عَلَى الوصفيَّةِ إِنَّمَا هُوَ منطلقٌ في قَوْلِكَ: "زيدٌ منطلقٌ"، أَمَّا المنطلقُ فالألفُ واللَّامُ فِيهِ موصولٌ، بمعنَى: الَّذِي في (الجمودِ، والدَّلالةُ عَلَى الذَّاتِ كَـ"زيدٍ". قلتُ: ولذلكَ مُنِعَ المنطلقُ وغيرُهُ مِنَ الموصولاتِ موصوفًا مباشرًا للعواملِ غيرَ محتاجٍ إِلَى جريانِهِ عَلَى)[3] موصوفٍ قبلَهُ. بقيَ النَّظَرُ فِيمَا إِذَا قُلنا: "المنطلقُ زيدٌ قبلُ" تقولُ: المبتدأُ الألفُ واللَّامُ خاصَّةً، كَمَا أَنَّ الَّذِي هُوَ المبتدأُ دونَ صلتِهِ، أَوْ تقولُ: المبتدأُ الألفُ واللَّامُ ومَا اتَّصلَ بِهَا. فِيهِ نظرٌ. وقَدْ يقالُ بمثلِهِ في "الَّذِي"، إِلَّا أَنَّ اتِّصَالَ الألفِ واللَّامِ بصِلَتِها أَشَدُّ. هَذَا كَلَامُهُ[4]. وفِيهِ بحثٌ[5]).

(والتَّحقيقُ أَنَّ المبتدأَ مَا كانَ أَعْرَفَ) يَعني: -وإِنْ تأخَّرَ-.

(كَـ"زيدٍ" في المثالِ) المذكورِ، وهُوَ "القائمُ زيدٌ".

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) ينظر: شرح التلخيص ١٧٩.

(٣) طمس في "س".

(٤) ينظر: ١/٣٦٦.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٧٠، ٢٧١.

(**أَوْ كانَ هُوَ المعلومُ عندَ المخاطبِ**) -وإنْ تأخَّرَ-.

(**كأَنْ يقولَ: "مَنِ القائمُ؟" فتقولَ: "زيدٌ القائمُ"**) فإنَّ القائمَ معلومٌ عندَ هَذَا المخاطَبِ[1].

(**فَإِنْ عَلِمَهُمَا وجَهِلَ النِّسبةَ؛ فالمقدَّمُ المبتدأُ**).

(وفي "المطوَّلِ"[2]: والضَّابطُ في التَّقديمِ أَنَّهُ إذَا كانَ الشَّيْءُ صفتينِ مِنْ صفاتِ التَّعريفِ؛ عَرَفَ السَّامِعُ اتِّصَافَهُ بإِحْدَيْهِمَا دونَ الأُخرى، حَتَّى يجوزَ أَنْ يكونَا وصفينِ لشيئينِ متعدِّدَيْنِ في الخارجِ، فأَيُّهما كانَ بحيثُ يَعرفُ السَّامِعُ اتِّصافَ الذَّاتِ بِهِ، وهُوَ كالطَّالِبِ -بحسبِ زعمِكَ- أَنْ يُحْكَمَ عليهِ بالأمرِ؛ يجبُ أَنْ يُقدَّمَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عليهِ، وتجعلَهُ مبتدأً، وأَيُّهما كانَ بحيثُ يَجهلُ اتِّصافَ الذَّاتِ بِهِ، وهُوَ كالطَّالبِ أَنْ تَحْكُمَ بثبوتِهِ للذَّاتِ، أَوْ تنفيَهُ عَنْهَا؛ يجبُ أَنْ يُؤَخَّرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عليهِ، وتجعلَهُ خبرًا، فَإِذَا عَرَفَ السَّامِعُ "زيدًا" -بعينِهِ واسْمِهِ-، ولَا يعرفُ اتِّصافَهُ بِأَنَّهُ أخوهُ، وأردتَ أَنْ تُعَرِّفَهُ ذلكَ؛ قلتَ: "زيد أَخُوكَ"، وإذَا عَرَفَ أَخًا لَهُ -ولَا يَعْرِفُهُ عَلَى التَّعيينِ-، وأردتَ تعيينَهُ عندَهُ؛ قلتَ: "أَخُوكَ زيدٌ"، ولَا يصحُّ "زيدٌ أَخُوكَ"، وهَذَا يتَّضحُ في قولِنا:

"رَأَيْتُ أُسُودًا غَابَهَا الرِّمَاحُ"، ولَا يصحُّ "رِمَاحُهَا الغَابُ"[3]، يَعني: أَنَّهُ لَا بُدَّ للأُسودِ مِنَ الغابِ؛ فيكونُ معلومًا؛ ولِهَذَا قِيلَ -في بيتِ السَّقطِ-: "يَخوضُ بحرًا نَقْعُهُ مَاؤُهُ"، وأَنَّ الصَّوَابَ "مَاؤُهُ نَقْعُهُ"؛ لأَنَّ السَّامِعَ يعرفُ لَهُ مَاءً، وإِنَّمَا يطلبُ تعيينَهُ، وكَذَا إذَا عَرَفَ "زيدًا" وعَلِمَ أَنَّهُ كانَ مِنْ إنسانٍ انطلاقٌ، [٣١٥/أ] ولَمْ يَعرفِ اتِّصافَ "زيدٍ" بِأَنَّهُ المنطلقُ المعهودَ، وأردتَ أَنْ تُعَرِّفَهُ ذلكَ؛ قلتَ: "زيدٌ المنطلقُ"، وإنْ أردتَ أَنْ تُعَرِّفَهُ أَنَّ "ذلكَ المنطلقَ" زيدٌ؛ بناءً عَلَى أَنَّهُ يَطلبُهُ عَلَى التَّعيينِ ويَقولُ: مَنِ المنطلقُ؟ قلتَ: "المنطلقُ زيدٌ"، ولَا يصحُّ "زيدٌ المنطلقُ"[4]).

وفي "التَّعليقِ": (هذانِ الكلامانِ فِيهِ؛ ضرورةَ أَنَّ معرفيَّتَهُ تَقتضِي كونَهُ المبتدأَ، ومعلوميَّتَهُ الآخَرَ تَقتضِي كونَهُ المبتدأَ؛ فَمَا هَذَا التَّحقيقُ؟)[1]. انتهى.

---

(١) المنصف ٢/٤٤٧.

(٢) ١٧٦،١٧٧.

(٣) حاشية الصبان ١/٣٠٧.

(٤) المنصف ٢/٤٤٧،٤٤٨.

(١) ٣٠١.

(الثَّانيةُ: أَنْ يكونَا نكرتينِ صالحتينِ للابتداءِ بِهِمَا، نحوَ: "أفضلُ مِنْكَ أفضلُ مِنِّي").

(الثَّالثةُ: أَنْ يكونَا مختلفينِ -تعريفًا وتنكيرًا-، والأَوَّلُ هُوَ المعرفةُ، كَـ:"زيدٌ قائمٌ"، وأَمَّا إِنْ كانَ هُوَ النَّكرةُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَا يُسَوِّغُ الابتداءَ بِهِ؛ فَهُوَ خبرٌ -اتِّفَاقًا- نحوَ: "خَزٌّ ثَوْبُكَ" و"ذَهَبٌ خَاتَمُكَ"، وإِنْ كانَ لَهُ مُسَوِّغٌ؛ فكذلكَ عندَ الجمهورِ، وأَمَّا سيبويهِ فيجعلُهُ المبتدأَ نحوَ: "كَمْ مَالُكَ؟" و"خيرٌ مِنْكَ زيدٌ" و"حَسْبُنَا اللهُ"[1])

(قالَ المصنِّفُ في "أوضحِ المسالكِ": لِـ"حَسْب" استعمالانِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ بمعنَى: "كَافٍ"؛ فيُستعملُ استعمالَ الصِّفَاتِ المنكَّرةِ؛ فتكونَ نعتًا للنَّكراتِ كَـ"مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ" أَيْ: "كَافٍ لَكَ عَنْ غيرِهِ"، وحالًا لمعرفةٍ كَـ"هَذَا عبدُاللهِ حَسْبُكَ مِنْ رجلٍ"، واستعمالَ الأسماءِ نحوَ: "حَسْبُهُمْ جَهَنَّمَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ".

والثَّاني: أَنْ يكونَ بمنزلةِ "لَا غيرَ" في المعنَى؛ فتستعملُ مفردةً، وهذهِ هِيَ "حَسْبُ" المتقدِّمةُ، ولكنَّها عندَ قطعِها عَنِ الإضافةِ؛ يُجَدَّدُ لَهَا إشرابُها هَذَا المعنَى وملازمتُها للوصفيَّةِ أَوِ الحاليَّةِ، والابتداءُ وبناؤُها عَلَى الضَّمِّ كَـ"رأيتُ رجلًا حَسْبُ"، و"رأيتُ زيدًا حَسْبُ". انتهى[2]).

(ووَجْهُهُ أَنَّ الأصلَ عدمُ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وأَنَّهما شبيهانِ بمعرفتينِ، تأخَّرَ الأخصُّ مِنْهُمَا، نحوَ: "الفاضلُ أنتَ". ويَتَّجِهُ عندِي جوازُ الوجهينِ -إعمالًا للدَّليلينِ-).

(يريدُ: فِيمَا إِذَا كانَ المبتدأُ والخبرُ مختلفينِ -تعريفًا وتنكيرًا-، ولكنَّ النَّكرةَ مسوِّغٌ، نحوَ: "حَسْبُنَا اللهُ".

في الشَّرْحِ: واتِّجَاهُ الأمرينِ عندَهُ -إعمالًا للدَّليلينِ المذكورينِ- مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ مِنَ التَّحقيقِ الَّذِي قَرَّرَهُ أَوَّلًا؛ وذلكَ لأَنَّ أحدَ هذينِ الدَّليلينِ هُوَ شَبَهُ المرفوعينِ في المثالِ المذكورِ، ونحوُهُ "بمعرفتينِ تأخَّرَ الأخصُّ مِنْهُمَا". ولَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مُقتضٍ للحكمِ بابتدائيَّةِ الأخصِّ -جريًا عَلَى مقتضَى تحقيقِهِ المتقدِّمِ-، وإِنَّمَا ذكرَ هَذَا توجيهًا للحكمِ بالابتدائيَّةِ غيرِ الأخصِّ؛ فَمَا هَذَا الَّذِي قَالَهُ؟[1]).

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٤٠١.

(٢) ٣/١٣٨- ١٤٠، المنصف ٢/٤٤٨.

(١) تحفة الغريب ١/٢٧١.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا مُنافاةَ؛ لأَنَّ ذلكَ التَّحقيقَ بالنَّظَرِ إِلَى اختيارِهِ دونَ قولِهم، وهَذَا الاتِّجاهُ بالنَّظَرِ إِلَى دليلِ قولِ سيبويهِ، ودليلِ قولِهم دونَ اختيارِهِ. ولَا يَخْفَى أَنَّ مرادَ المصنِّفِ -بالدَّليلينِ- دليلُ قولِ الجمهورِ؛ (لظهورِهِ)[1]، ودليلُ قولِ سيبويهِ، (وإِنْ كانَ لَمْ يَذكرْ دليلَ قولِ الجمهورِ؛ لظهورِهِ، لَا مَا ذَكَرَهُ في توجيهِ قولِ سيبويهِ -كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كلامِ الشَّارِحِ-؛ لأَنَّ المجموعَ -مِمَّا ذَكَرَهُ في توجيهِ قولِ سيبويهِ- دليلٌ واحدٌ)[2] مركَّبٌ مِنْ شيئينِ، لَا دليلانِ[3]).

(ويَشهدُ لابتدائيَّةِ النَّكرةِ قَوْلُهُ تعَالَى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾[4]، ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾[5]. وقَوْلُهُمْ: "إِنَّ قريبًا مِنْكَ زيدٌ"، وقَوْلُهُمْ: "بِحَسْبِكَ زيدٌ"، والباءُ لَا تدخلُ في الخبرِ في الإيجابِ، ولخبريَّتِها قَوْلُهُمْ: "مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ" -بالرَّفْعِ-، والأصلُ: "مَا حَاجَتُكَ؟"، فدخلَ النَّاسِخُ بعدَ تقديرِ المعرفةِ مبتدأً، ولَوْلَا هَذَا التَّقديرُ؛ لَمْ يدخلْ؛ إِذْ لَا يعملُ في الاستفهامِ مَا قَبْلَهُ).

(يَعني: لَوْ لَمْ يُقَدَّرْ "حاجتُكَ" مبتدأً، بَلْ قُدِّرَ خبرًا؛ لَمْ يَدخلِ النَّاسِخُ في هَذَا الكلامِ؛ لأَنَّهُ لَوْ دخلَ فِيهِ؛ لَدخلَ عَلَى "مَا"؛ لأَنَّهُ المبتدأُ -حينئذٍ-، والنَّاسِخُ لَا يدخلُ مبتدأً؛ وعليهِ: يَلزمُ أَنْ يَعملَ في الاستفهامِ مَا قَبْلَهُ؛ وذلكَ مُخْرِجٌ للاستفهامِ عَمَّا يستحِقُّهُ مِنَ التَّصديرِ، لَا يقالُ: إِنَّمَا يَلزمُ ذلكَ لَوْ دخلَ النَّاسِخُ عَلَى "مَا" متقدِّمًا عَلَيْهَا، وهُوَ ممنوعٌ؛ لأَنَّا نقولُ: هَذَا اللَّازِمُ مبنيٌّ عَلَى كونِ حاجتِكَ خبرًا عَنْ "مَا"، ومعلومٌ أَنَّ اسمَ النَّاسِخِ لَا يتقدَّمُ عليهِ، وأَنَّهُ لَا يكونُ، فَلَوْ دخلَ النَّاسِخُ؛ لَدخلَ عَلَى "مَا" متقدِّمًا عَلَيْهَا[1]).

(وأَمَّا مَنْ نَصَبَ، فالأصلُ: "مَا هِيَ حَاجَتُكَ؟" بمعنَى: "أَيُّ حاجةٍ هِيَ حَاجَتُكَ؟"، ثُمَّ دخلَ النَّاسِخُ عَلَى الضَّميرِ، فاستترَ فِيهِ).

---

(١) سقط من "س".

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٢/٤٤٨، ٤٤٩.

(٤) سورة الأنفال: ٦٢.

(٥) سورة آل عمران: ٩٦.

(١) المنصف ٢/٤٤٩.

(قالَ الرَّضِيُّ: ومِنَ الملحقاتِ: "جاءَ"، في: "مَا جَاءَتْ حَاجَتكَ"، أَيْ: "مَا كانتْ حَاجَتكَ؟" و"مَا" استفهاميَّةٌ، [٣١٥/ب] و"أنتَ" الضَّميرُ الرَّاجِعُ إِلَيْهِ؛ لكونِ الخبرِ عَنْ ذلكَ الضَّميرِ مؤنَّثًا، كَمَا في: "مَنْ كانتْ أُمُّكَ؟" ويُرْوَى برفعِ "حَاجَتُكَ" عَلَى أَنَّهَا اسمُ "كانتْ" و"مَا" خبرُها، وأَوَّلُ مَنْ قالَ ذلكَ الخوارجُ، قالوهُ لابنِ عَبَّاسٍ -حينَ جاءَ إِلَيْهِمْ رسولًا مِنْ عليٍّ-. انتهى[1]).

(ونظيرُهُ أَنْ تقولَ: "زيدٌ هُوَ الفاضلُ"، وتُقَدِّرَ "هُوَ" مبتدأً ثانيًا، لَا فَصْلًا ولَا تابعًا؛ فيجوزُ لكَ -حينئذٍ- أَنْ تُدْخِلَ عليهِ "كانَ" فتقولَ: "زيدٌ كانَ الفاضلَ".

ويجبُ الحكمُ بابتدائيَّةِ المؤخَّرِ، في نحوِ: "أَبُو حنيفةَ أَبُو يُوسُفَ").

(بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا .....[2])؛

(رعيًا للمعنَى، ويَضْعُفُ أَنْ تُقَدِّرَ الأَوَّلَ مبتدأً؛ بناءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ التَّشبيهِ المعكوسِ)

(وهُوَ التَّشبيهُ الَّذِي جُعِلَ فِيهِ النَّاقِصُ في وجهِ الشَّبَهِ شبيهًا بِهِ، ويُسَمَّى" التَّشبيهَ المقلوبَ" كقولِ محمَّدِ بنِ وهيبٍ[3]:

وبَـــدَا الصَّـــبَاحُ كَـــأَنَّ غُرَّتَـــهُ وجـــهُ الخليفـــةِ حِـــينَ يُمْتَـــدَحُ[4]

فَإِنَّهُ قصدُ إيهامِ أَنَّ وجهَ الخليفةِ أَتَمُّ مِنَ الصَّبَاحِ في الوضوحِ والضِّيَاءِ[1]).

(للمبالغةِ؛ لأَنَّ ذلكَ نادرُ الوقوعِ، ومخالفٌ للأصولِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقتضِيَ المقامُ المبالغةَ. واللهُ أعلمُ).

---

(١) شرح الكافية ١٨٧/٤، المنصف ٤٤٩/٢.

(٢) من الطويل بلا نسبة، وتمامه: وبناتنا بنوهن بنو الرجال الأباعد ، وهو في :شرح المفصل ٢٤٨/١، وتخليص الشواهد ١٩٨/١،والمقاصد النحوية ٥٠٣/١،وشرح شواهد المغني ٨٤٨/٢.

(٣) هو محمَّد بن وهيب الحميري، أبو جعفر، شاعر عباسي من العصر الأول، تناول في شعره الحكمة والمدح والغزل والرثاء، توفي سنة ٢٤٠هـ، ينظر ترجمته في: بغية الملتمس ١٣٤/١، والأعلام ١٣٤/٧.

(٤) من الكامل، وهو في: أسرار البلاغة١٦٥/١، والدر الفريد٢١١/١، وبغية الإيضاح ٧١٥/٤، وعلم البيان ٩٨/١.

(١) المنصف ٤٤٩/٢.

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الاسْمُ مِنَ الخبرِ):

(اعلمْ أَنَّ لَهُمَا ثلاثَ حالاتٍ):

(إِحْدَاهَا: أَنْ يكونَا معرفتينِ، فَإِنْ كانَ المخاطَبُ يَعلمُ أحدَهما دونَ الآخَرِ؛ فالمعلومُ الاسمُ، والمجهولُ الخبرُ، فيقالُ: " كانَ زيدٌ أَخَا عمرٍو" -لِمَنْ عَلِمَ زيدًا وجَهِلَ أُخُوَّتَهُ لعمرٍو-، و"كانَ أَخُو عمرٍو زيدًا" -لِمَنْ يَعلمُ أَخًا لعمرٍو ويجهلُ أَنَّ اسْمَهُ زيدٌ-).

(هذهِ طريقةُ المتأخّرينَ، وثَمَّ طريقةٌ أُخرى لَمْ يَذكرها المصنّف هُنَا، ولكنْ أشارَ إِلَيْهَا فِيمَا تقدَّمَ، وهِيَ أَنَّكَ بالخيارِ في جعلِ أَيِّهما شئتَ الاسمَ والآخَرَ الخبرَ؛ ذهبَ إِلَى ذلكَ الشلوبينُ وابنُ عصفورٍ وغيرُهما، قَالُوا: وهُوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ، وقالَ ابنُ خروفٍ: وهَذَا كلامُ العربِ؛ لأَنَّ الفائدةَ حاصلةٌ عَلَى كُلِّ حالٍ[1]).

(وإِنْ كانَ يَعْلَمُهُمَا ويَجهلُ انتسابَ أَحَدِهما إِلَى الآخَرِ)

(في هَذَا إشارةٌ إِلَى كونِ المبتدإِ والخبرِ -حيثُ كانَا معلومينِ- لَا يُنافي كونَ الكلامِ مفيدًا للسَّامعِ فائدةً مجهولةً؛ لأَنَّ مَا يستفيدُهُ السَّامعُ مِنَ الكلامِ هُوَ انتسابُ الخبرِ إِلَى المبتدإِ، أَوْ كونَ المتكلِّمِ بِهِ عَالِمًا، والعلمُ بنفسِ المبتدإِ والخبرِ لَا يُوجِبُ العلمَ بانتسابِ أحدِهما إِلَى الآخَرِ.

والحاصلُ أَنَّ السَّامعَ قَدْ عَلِمَ أمرينِ، لكنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَا متعدِّدَيْنِ في الخارجِ؛ فاستفادَ مِنَ الكلامِ أَنَّهما متَّحدانِ في الوجودِ الخارجيِّ -بحسبِ الذَّاتِ-[2]).

(فَإِنْ كانَ أَحَدُهما أَعْرَفَ؛ فالمختارُ جَعْلُهُ الاسمَ، فتقولُ: "كانَ زيدٌ القائمُ" -لِمَنْ كانَ قَدْ سمعَ بزيدٍ وسمعَ برجلٍ قائمٍ؛ فَعَرَفَ كُلًّا مِنْهُمَا بقلبِهِ، ولَمْ يَعلمْ أَنَّ أَحَدَهما هُوَ الآخَرُ-، ويجوزُ قليلًا "كانَ القائمُ زيدًا".

وإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهما أَعْرَفَ؛ فأنتَ مخيَّرٌ، نحوَ: " كانَ زيدٌ أَخَا عمرٍو" و"كانَ أَخُو عمرٍو زيدًا"، ويُستثنَى من مختلِفِي الرُّتبةِ نحوُ: "هَذَا"؛ فَإِنَّهُ يتعيَّنُ للاسميَّةِ؛ لمكانِ التَّنبيهِ المتَّصلِ بِهِ؛ فيقالُ: "كانَ هَذَا أَخَاكَ" و"كانَ هَذَا زيدًا"، إِلَّا مَعَ الضَّميرِ؛ فَإِنَّ الأفصحَ في

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٣/١، تحفة الغريب ٢٧١/١.

(٢) المنصف ٢٧٢/٢.

"بابِ المبتدإِ" أَنْ تجعلَهُ المبتدأَ، وتُدْخِلَ التَّنبيهَ عليهِ؛ فتقولُ: "هَا أَنَذَا"، ولَا يتأتَّى ذلكَ في "بابِ النَّاسِخِ"؛ لأَنَّ الضَّميرَ متَّصلٌ بالعاملِ؛ فَلَا يتأتَّى دخولُ التَّنبيهِ عليهِ -عَلَى أَنَّهُ سُمِعَ قليلًا في باب المبتدإِ: "هَذَا أَنَا"-).

(واعلمْ أَنَّهُمْ حَكَمُوا لِـ"أَنْ" و"أَنَّ" المقدَّرتينِ بمصدرٍ معرَّفٍ بحكمِ الضَّميرِ؛ لأَنَّهُ لَا يُوصَفُ، كَمَا أَنَّ الضَّميرَ كذلكَ)

(هَذَا مشكلٌ؛ لأَنَّ كونَهُ لَا يُوصَفُ؛ لَا يقتضِي تنزيلَهُ منزلةَ الضَّميرِ)[1]، فَكَمْ مِنَ الأسماءِ مَا لَا يُوصَفُ، ولَمْ يجعلوهُ بمثابةِ الضَّميرِ)؛ كَذَا في الشَّرْحِ[2].

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: جازَ أَنْ يكونَ في تلكَ الأسماءِ مانعٌ مِنْ جعلِها بمثابةِ الضَّميرِ؛ لأَنَّ عدمَ المانعِ ليسَ جزءًا مِنَ المقتضَى، ولَا شرطًا في وجودِهِ[3]).

وفي الشَّرْحِ: (ثُمَّ الحكمُ عَلَى هَذَا المصدرِ المسبوكِ مِنْ "أَنْ" وصِلَتِها المعرَّفِ بالإضافةِ، سواءٌ أُضِيفَ إِلَى ضميرِهِ أَوْ غيرِهِ، بحكمِ الضَّميرِ مِمَّا يقتضِي أَنَّ المضافَ إِلَى ذِي الأداةِ -مثلًا- بمثابةِ الضَّميرِ. ولَمْ يَقُلْهُ أحدٌ فِيمَا علمتُ[4]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا الحكمُ لَا يقتضِي أَنَّ المضافَ إِلَى ذِي الأداةِ، إِذَا كانَ غيرَ مصدرٍ مسبوكٍ مِنْ "أَنْ" أَوْ "أَنْ ومَا [٣١٦/أ] بَعْدَهَا، بمنزلةِ الضَّميرِ، إِنَّمَا يقتضِي أَنَّ المضافَ إِلَى ذِي الأداةِ -إِذَا كانَ مصدرًا مسبوكًا مِنْ ذلكَ- بمنزلةِ الضَّميرِ، ولَا يلزمُ -مِنْ عدمِ القولِ بالأَوَّلِ- عدمُ القولِ بالثَّاني إِذَا كانَ مصدرًا[1]).

وفي الشَّرْحِ: (ثُمَّ تخصيصُ "أَنَّ" و"أَنْ" المصدريَّةِ بِهَذَا الحكمِ -دونَ بقيَّةِ الأحرفِ المصدريَّةِ- ليسَ بظاهرٍ. وقَدْ وقعَ للمصنِّفِ في البابِ الخامسِ في النَّوْعِ الثَّاني مِنَ الجهةِ السَّادسةِ أَنْ قالَ: والحرفُ المصدريُّ وصِلَتُهُ في نحوِ: "ذلكَ معرفةٌ"؛ فَلَا يقعُ صفةً للنَّكرةِ، ولَمْ يُخصِّصهُ بِـ"أَنْ"

(١) طمس في "س".
(٢) تحفة الغريب ١/٢٧٢.
(٣) المنصف ٣/٤٥١.
(٤) تحفة الغريب ١/٢٧٢.
(١) المنصف ٢/٤٥١،٤٥٢.

و"أَنَّ"[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: تقييدُهُ -هُنَا- بِـ"أَنْ" و"أَنَّ" اتفاقيٌّ، لَا للاحترازِ؛ فَلَا يُنافي ذلكَ إطلاقَهُ في البابِ الخامسِ، وفي الشَّرْحِ، ثُمَّ قَوْلُهُ: "المقدَّرَيْنِ بمصدرٍ معرَّفٍ"؛ فيَقتضِي أَنَّهما لَوْ كانَا مقدَّرَيْنِ بمصدرٍ منكَّرٍ؛ لَمْ يثبتْ لَهُمَا حكمُ الضَّميرِ؛ فيجوزُ وَصْفُهُمَا كَمَا إِذَا قِيلَ: أَعجبَنِي مَا صنعَ رجلٌ حسنٌ" عَلَى أَنْ تجعلَ الصِّفَةَ للمصدرِ المقدَّرِ، أَيْ: "صُنْعُ رجلٍ حسنٌ". وفي جوازِ مثلِهِ نظرٌ. فتأمَّلْهُ[2]). انتهى.

(فَلِهَذَا قرأتِ السَّبعةُ: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[3]، ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[4]، والرَّفْعُ ضعيفٌ كضعفِ الإخبارِ بالضَّميرِ عَمَّا دُونَهُ في التَّعريفِ.

الحالةُ الثَّانيةُ: أَنْ يكونَا نكرتينِ، فَإِنْ كانَ لكلٍّ مِنْهُمَا مُسَوِّغٌ للإخبارِ عَنْهُمَا؛ فأنتَ مخيَّرٌ فِيمَا تجعلُهُ مِنْهُمَا الاسمَ ومَا تجعلُهُ الخبرَ؛ فتقولُ: "كانَ خيرٌ مِنْ زيدٍ شَرًّا مِنْ عمرٍو"، أَوْ تعكسُ. وإِنْ كانَ المسوِّغُ لإحدَاهما فَقَطْ؛ جعلتَها الاسمَ، نحوَ: "كانَ خيرٌ مِنْ زيدٍ امرأةٌ").

(الحالةُ الثَّالثةُ: أَنْ يكونَا مختلفينِ؛ فتجعلَ المعرفةَ الاسمَ، والنَّكرةَ الخبرَ، نحوَ: " كانَ زيدٌ قائمًا).

في الشَّرْحِ: (أطلقَ المصنِّفُ، ولَمْ يُفصِّلْ في النَّكرةِ بينَ أَنْ يكونَ لَهَا مسوِّغٌ، وأَنْ لَا يكونَ، وقَدْ قَالُوا: إِذَا كانَ لَهَا مسوِّغٌ؛ فالأحسنُ أَنْ تجعلَها الخبرَ، نحوَ: "كانَ عبدُاللهِ رجلًا صالحًا"، ولكَ أَنْ تجعلَها الاسمَ؛ فتقولَ: "كانَ رجلٌ صالحٌ عبدُاللهِ". وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مسوِّغٌ؛ فَلَا يجوزُ جعلُها الاسمَ، إِلَّا في الضَّرورةِ -كَمَا سيذكرُ المصنِّفُ-[1]).

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٧٢.

(٢) المنصف ٣/٤٥٢.

(٣) سورة الجاثية: ٢٥.

(٤) سورة النمل: ٥٦.

(١) تحفة الغريب ١/٢٧٢.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: مرادُهُ إنَّمَا هُوَ النَّكرةُ الَّتِي لَا مسوّغَ لَهَا؛ بدليلِ قَوْلِهِ فِي آخرِ هَذَا الكلامِ: واعتُذِرَ لَهُ -أَيْ: الزَّجَّاجَ- بِأَنَّ النَّكرةَ قَدْ تخصَّصتْ بِـ"لَهُمْ"[1]).

(ولَا يُعْكَسُ إلَّا في الضَّرورةِ)

(يَعني: ولَا يجوزُ جعلُ النَّكرةِ الاسمَ، والمعرفةَ الخبرَ، إلَّا فِي ضرورةٍ، ولَمْ يخصِّ ابنُ مالكٍ[2] ذلكَ بالضَّرورةِ، بَلْ جَوَّزَهُ بالسَّعَةِ؛ قياسًا عَلَى الفاعلِ والمفعولِ، وعَلَى اسمِ "إنَّ" وخبرِها، وشَرَطَ بذلكَ أَنْ لَا تكونَ النَّكرةُ متمحِّضةً للوصفيَّةِ؛ فَلَا يجوزُ عندَهُ "كانَ زيدٌ قائمًا"، بخلافِ " كانَ قرشيٌّ زيدًا" فَإِنَّهُ يجوزُ؛ هَكَذَا نُقِلَ عَنْهُ، واستدلَّ عَلَى أَنَّ الأبياتَ الواردةَ لَا ضرورةَ فِيهَا للشَّاعرِ إِلَى ارتكابِ نصبِ المعرفةِ؛ بناءً عَلَى مَا اختارَهُ -فِي تفسيرِ الضَّرورةِ- أَنَّهَا مَا لَا مندوحةَ للشَّاعرِ عَنِ ارتكابِها. وقَدْ تقدَّمَ البحثُ فِيهِ فِي البابِ الأَوَّلِ فِي فصلِ "ال" مِنْ "حرفِ الألفِ"[3]).

(كَقَوْلِهِ:

..... **وَلَا يَـكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الوَدَاعَـا**[4])

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ للقطاميِّ[5]، صَدْرُهُ:

قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ يَـا ضُـبَاعَا .....

وبعدَ هَذَا البيتِ:

قِفِـي دَارِي أَسِـيرَكِ إِنَّ قَـوْمِي وقَوْمَـكِ لَا أَرَى لَـهُمُ اجْتِمَاعَـا

و"ضُبَاعُ" -مرخَّمُ "ضُبَاعَةَ"-: اسمُ امرأةٍ، وهِيَ بنتُ زُفَرَ بنِ الحارثِ الكلابِيِّ -عَلَى مَا قِيلَ-، و"الوداعُ": اسمٌ للتَّوديعِ. قالَ فِي "القاموسِ": وهُوَ تخليفُ المسافرِ النَّاسَ حافظِينَ، وهُمْ

(١) المنصف ٣/٤٥٢.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣٥٦.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٧٣،٢٧٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو: عمير بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي، أبو سعيد، ولُقِّبَ بالقطاميِّ، كان شاعرًا فحلًا كثيرَ الأمثال والحكم في شعره، توفي سنة ١٣٠هـ، ينظر ترجمته في: معجم الشعراء ١/٢٤٤، والأعلام ٥/٨٨.

يودِّعونَهُ، إذَا سافرَ؛ تفاؤلًا بالدَّعَةِ الَّتِي يصيرُ إلَيْهَا إذَا قَفَلَ، أَيْ: يتركونَهُ وسَفَرَهُ[1]، و"دَارِي": مِنَ المداراةِ، وهِيَ خفضُ الجناحِ، قالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ ﴾[2]). قالَ في "الصِّحَاحِ": (ومداراةُ النَّاسِ (يُهْمَزُ)، ولَا يُهْمَزُ، وهِيَ المداجاةُ والملاينةُ[3]، و"أَسيرِكِ": محبُّكِ الَّذِي أَسَرْتِكِ محبَّتُهُ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وقِيلَ: "أَسيرَ أبيكِ"؛ لأَنَّ أَبَاهَا "زُفَرَ" قَدْ أَسَرَ القطاميَّ، ثُمَّ مَنَّ عليهِ، (ورَدَّ عليهِ مَالَهُ، وأَعطاهُ مائةً مِنَ الإبلِ.

وفِي الشَّرْحِ: قالَ بعضُ شارحِي أبياتِ "المفصَّلِ": يجوزُ أَنْ تجعلَ "كانَ" تامَّةً، و"موقفٌ" فاعلُها، و"الوداعُ" منصوبٌ بموقفٍ؛ لأَنَّ "موقفًا" مصدرٌ، أَيْ: "قِفِي أنتِ)[4] ولَا تَقِفِي الوداعَ: وهَذَا غلطٌ؛ إذْ لَا يعملُ المصدرُ بعدَ وصفِهِ، وهنا قَدْ وصفَ بِـ"مِنْكِ" قبلَ [٣١٦/ب] العملِ؛ ولِهَذَا وَهِمَ مَنْ قالَ فِي قولِ الحطيئةِ[5]:

أَزمعــتُ يأسًــا مُبِينًــا مِــنْ نَــوَالِكُمُ ولَــنْ تَــرَى طَــارِدًا للحُــرِّ كاليَــأْسِ[6]

إذْ "مِنْ" متعلِّقةٌ بِـ"يأسًا"؛ ذكرَهُ المصنِّفُ فِي النَّوْعِ العاشرِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مِنَ البابِ الخامسِ، وجُوِّزَ فِي بيتِ القطاميِّ وجوهٌ أُخَرُ: منصوبًا بِـ"قِفِي"، أَيْ: قِفِي الوداعَ، ولَا تُعجليهِ، ولَا يكنْ موقفٌ منكِ الوداعَ، فحُذِفَ هَذَا لدلالةِ "الوداعِ" المتقدِّمِ فِي التَّقديرِ عليهِ، ومِنْهَا: أَنْ يكونَ "الوداعُ" منصوبًا بفعلٍ مضمَرٍ، كأَنَّهُ قالَ: اتْرُكِي الوداعَ، ومِنْهَا: أَنْ يكونَ مفعولًا لَهُ وناصبُهُ إمَّا "قِفِي" أَوْ "يَكُ" أَوْ "موقفٌ"، ولَا يَخْفَى عنكَ اختلافُ المعنَى -بحسبِ اختلافِ النَّاصبِ-[1]).

---

(١) ٧٦٩/١.

(٢) سورة الشعراء: ٢١٥.

(٣) ٢٣٣٥/٦.

(٤) طمس في "س".

(٥) هو: حرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة المعروف بالحطيئة، شاعر مخضرم، أسلم في زمن أبي بكر، اشتهر بشعر الهجاء، توفي سنة ٣٠هـ، ينظر ترجمته في: طبقات فحول الشعراء ١١٠/١، وفوات الوفيات ٢٧٦/١.

(٦) من البسيط، في ديوانه ١١٩، وهو في: الكامل ١٤٠/٢، والخصائص ٢٦١/٣، وشرح التَّسهيل ١٠٩/٣، وهمع الهوامع ٥٧/٣، وشرح شواهد المغني ٩١٦/٢.

(١) تحفة الغريب ٢٧٤،٢٧٣/١.

(وفي "المطوَّل": والقلبُ ضربانِ: أحدُهما: أَنْ يكونَ الدَّاعي إلَى اعتبارِهِ مِنْ جهةِ اللَّفْظِ؛ بِأَنْ يتوقَّفَ صِحَّةُ اللَّفْظِ عليهِ، ويكونَ المعنَى نابعًا كَمَا إذَا وقعَ مَا هُوَ في موقعِ المبتدإِ نكرةً، ومَا هُوَ في موقعِ الخبرِ معرفةً، كَقَوْلِهِ:

قِفِـــي قبـــلَ التَّفَـــرُّقِ يَـــا ضُـــبَاعَا ولَا يَـــكُ موقـــفٌ مِنْـــكِ الوَدَاعَـــا[1]

أَيْ: لَا يَكُ موقفُ الوداعِ موقفًا منكِ.

والثَّاني: أَنْ يكونَ الدَّاعي إِلَيْهِ مِنْ جهةِ المعنَى؛ لتوقُّفِ صحَّتِهِ عليهِ، ولَا يكونُ اللَّفْظُ تابعًا، نحوَ: "عرضتُ النَّاقةَ عَلَى الحوضِ[2]).

(وقولِهِ: أَيْ: حَسَّانَ:

..... (يَكُـــونُ مِزَاجَهَـــا عَسَـــلٌ"[3] (ومَـــاءُ)[4])

هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

كَـــأَنَّ سَـــبِيئَةً مِـــنْ بَيْـــتِ رَأْسٍ .....

وقَدْ أنشدَ المصنِّفُ هَذَا البيتَ بتمامِهِ في أَوَّلِ القاعدةِ العاشرةِ مِنَ البابِ الثَّامنِ، وهناكَ يتكلَّمُ عليهِ -إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى-[1]).

واستدلَّ ابنُ مالكٍ[2] بهذينِ البيتينِ عَلَى أَنَّهُ لَا ضرورةَ فِيهِمَا إِلَى ارتكابِ نصبِ المعرفةِ، فَفِي قولِ القطاميِّ كانَ مِنَ الممكنِ أَنْ يقولَ: "موقفي"، وفي قولِ حَسَّانَ يمكنُ أَنْ يُجعلَ اسمُ "يكونُ"

(١) سبق تخريجه ص (٥٣٢).

(٢) ٢٩٧، المنصف ٤٥٣/٣.

(٣) من الوافر، لحسَّان بن ثابت في ديوانه ١٨، وهو في: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٢/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٨/١، وأوضح المسالك ٢٥٠/١، وشرح شواهد المغني ٨٥٠/٢، وخزانة الأدب ٢٢٥/٩.

(٤) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ٢٧٥/١.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ٣٥٦/١.

ضميرًا عائدًا إلَى "سبيئةٍ"، ونرفعُ "مزاجَها" عَلَى الابتداءِ، و"عسلٌ ومَاءٌ" خبرُهُ، والجملةُ خبرُ "يكونُ"؛ وهَذَا مبنيٌّ عَلَى مذهبِهِ في تفسيرِ الضَّرورةِ -وقَدْ قَدَّمْنَاهُ-.

(وأَمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ[1] ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾[2] بتأنيثِ "تكنْ" ورفعِ "آية"؛ فَإِنْ قُدِّرَتْ "تكنْ" تامَّةً، فاللَّامُ متعلِّقةٌ بِهَا، و"آيةٌ" فاعلُها، و"أَنْ يَعْلَمَهُ" بدلٌ مِنْ "آية"، أَوْ خبرٌ لمحذوفٍ، أَيْ: "هِيَ أَنْ يَعْلَمَهُ". وإِنْ قَدَّرْتَهَا ناقصةً؛ فَاسْمُهَا "ضميرُ القِصَّةِ"، و"أَنْ يَعْلَمَهُ" مبتدأٌ و"آيةٌ" خبرُهُ، والجملةُ خبرُ "كانَ" أَوْ "آيةٌ" اسْمُهَا، و"لَهُمْ" خبرُها، و"أَنْ يَعْلَمَهُ" بدلٌ أَوْ خبرٌ لمحذوفٍ.

وأَمَّا تجويزُ الزَّجَّاجِ[3] كونَ "آية" اسمَها، و"أَنْ يَعْلَمَهُ" خبرَها، فَرَدُّوهُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا) (مِنْ أَنَّ الاسمَ والخبرَ إِذَا كانَا مختلفَيْنِ يُجْعَلُ المعرفةُ الاسمَ والنَّكرةُ الخبرَ[4]).

(واعتُذِرَ لَهُ بِأَنَّ النَّكرةَ قَدْ تخصَّصتْ بِـ"لَهُمْ").

(وهَذَا يُؤَيِّدُ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْهُمْ، وهُوَ أَنَّ النَّكرةَ إِذَا كانَ لَهَا مسوِّغٌ؛ جازَ جعلُها الاسمَ وجعلُ المعرفةِ الخبرَ، نحوَ: "كانَ رجلٌ صالحٌ زيدًا"[5]).

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الفاعلُ مِنَ المفعولِ):

(وأَكثرُ مَا يشتبهُ ذلكَ؛ إِذَا كانَ أحدُهما اسْمًا ناقصًا، والآخَرُ اسْمًا تامًّا).

(وطريقُ معرفةِ ذلكَ أَنْ تَجْعَلَ في موضعِ التَّامِّ -إِنْ كانَ مرفوعًا- ضميرَ المتكلِّمِ المرفوعَ، و-إِنْ كانَ منصوبًا- ضميرَهُ المنصوبَ، وتُبْدِلُ مِنَ النَّاقِصِ اسْمًا بمعناهُ في العقلِ وعدمِهِ. فَإِنْ صَحَّتِ المسألةُ بعدَ ذلكَ؛ فَهِيَ صحيحةٌ قَبْلَهُ، وإِلَّا فَهِيَ فاسدةٌ؛ فَلَا يجوزُ "أَعْجَبَ زيدٌ مَا كَرِهَ عمرٌو" -إِنْ أُوقعتْ "مَا" عَلَى مَا لَا يُعْقَلُ؛ لأَنَّهُ لَا يجوزُ "أَعْجَبْتُ

(١) معاني القراءات ٢/٢٣٠، والتيسير في القراءات السبع ١/١٦٦، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/١٤٢٨.

(٢) سورة الشعراء: ١٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٤/١٠١.

(٤) المنصف ٣/٢٧٥.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٧٥.

الثَّوْبَ. ويجوزُ النَّصْبُ؛ لأَنَّهُ يجوزُ "أَعجبَني الثَّوْبُ". فَإِنْ أُوقعتْ "مَا" عَلَى أنواعِ مَنْ يعقلُ؛ جازَ؛ لأَنَّهُ يجوزُ "أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ". وإِنْ كانَ الاسمُ النَّاقِصُ "مَنْ" أَوْ "الَّذِي"؛ جازَ الوجهانِ أيضًا).

(فروعٌ):

(تقولُ: "أَمْكَنَ المسافرَ السَّفَرُ" بنصبِ "المسافرِ"؛ لأَنَّكَ تقولُ: "أَمْكَنَنِي السَّفَرُ" ولَا تقولُ: "أَمْكَنْتُ السَّفَرَ"، وتقولُ: "مَا دَعَا زيدًا إِلَى الخروجِ" و"مَا كَرِهَ زيدٌ مِنَ الخروجِ"، بنصبِ "زيدٍ" في الأُولى مفعولًا، والفاعلُ ضميرُ "مَا" مستترًا، وبرفعهِ في الثَّانيةِ فاعلًا، والمفعولُ ضميرُ "مَا" محذوفًا؛ لأَنَّكَ تقولُ: "مَا دَعَانِي إِلَى الخروجِ" و"مَا كَرِهْتُ مِنْهُ"، ويمتنعُ العكسُ؛ لأَنَّهُ لَا يجوزُ "دعوتُ الثَّوْبَ إِلَى الخروجِ"، و"كَرِهَ الثَّوْبُ مِنَ الخروجِ"، وتقولُ: "زِيدَ في رزقِ عمرٍو عشرونَ دينارًا" برفعِ "العشرينَ" لَا غيرَ، فَإِنْ قَدَّمْتَ "عمرًا" فقلتَ: "عمرٌو زِيدَ في رزقهِ عشرونَ"؛ جازَ رفعُ "العشرينَ" ونصبُهُ. [٣١٧/أ] وعَلَى الرَّفْعِ: فالفعلُ خالٍ مِنَ الضَّميرِ؛ فيجبُ توحيدُهُ مَعَ المثنَّى والمجموعِ).

(ويجبُ ذكرُ الجارِّ والمجرورِ؛ لأجلِ الضَّميرِ الرَّاجِعِ إِلَى المبتدإِ.

وعَلَى النَّصْبِ: فالفعلُ متحمِّلٌ للضَّميرِ؛ فيبرزُ في التَّثنيةِ، والجمعِ، ولَا يجبُ ذكرُ الجارِّ والمجرورِ).

(مَا افترقَ فِيهِ عطفُ البيانِ والبدلُ):

(اعلمْ أَنَّ الكلامَ في الأحكامِ الَّتِي (افترقَا فِيهَا مسبوقٌ بالكلامِ عَلَى معرفةِ حقيقتِهما. أَمَّا "البدلُ" فَهُوَ التَّابعُ المقصودُ بالحكمِ بِلَا واسطةٍ؛ فخرجَ -بالفصلِ الأَوَّلِ- النَّعْتُ، وعطفُ البيانِ، والتَّوكيدُ)[1]؛ فَإِنَّهنَّ مُكَمِّلَاتٌ للمقصودِ بالحكمِ. وأَمَّا النَّسَقُ فثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: مَا ليسَ مقصودًا بالحكمِ كَـ"جاءَ زيدٌ لَا عمرٌو" و"مَا جاءَ زيدٌ بَلْ عمرٌو، أَوْ لكنْ عمرٌو". وأَمَّا الأَوَّلُ فواضحٌ؛ لأَنَّ الحكمَ السَّابِقَ يُنْفَى عَنْهُ. وأَمَّا الآخَرَانِ؛ فلأَنَّ الحكمَ السَّابِقَ هُوَ نفيُ المجيءِ، والمقصودُ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الأَوَّلُ.

(١) طمس في "س".

النَّوْعُ الثَّاني: مَا هُوَ مقصودٌ بالحكمِ -هُوَ ومَا قبلَهُ-؛ فيصدُقُ عليهِ أَنَّهُ مقصودٌ بالحكمِ، لَا أَنَّهُ المقصودُ بِهِ ذلكَ الحكمُ، وذلكَ كالمعطوفِ بالواوِ، نحوُ: "جاءَ زيدٌ وعمرٌو" ونحوُ: و"مَا جاءَ زيدٌ ولَا عمرٌو".

وقَدْ عُلِمَ خروجُ هذينِ النَّوْعينِ مِمَا فُهِمَ مِنْ أَنَّ المرادَ بالمقصودِ بالحكمِ مَا نَحصرُ فِيهِ القصدَ في الحكمِ بِهِ -بحيثُ لَا يُشاركُهُ غيرُهُ-.

النَّوْعُ الثَّالثُ: هُوَ المقصودُ بالحكمِ -دونَ مَا قَبْلَهُ-، وهَذَا هُوَ المعطوفُ بِـ"بَلْ" و"لكنْ" بعدَ الإثباتِ، نحوُ: "جاءَني زيدٌ بَلْ عمرٌو، أَوْ لكنْ عمرٌو". وهَذَا النَّوْعُ خارجٌ بقولِنا: "بِلَا واسطةٍ"، وسَلِمَ الحَدُّ بعدَ ذلكَ للمُبْدَلِ. وأَمَّا عطفُ البيانِ؛ فَهُوَ تابعٌ يُوضِّحُ متبوعَهُ غيرُ صفةٍ، فبقولِنا: "يُوضِّحُ متبوعَهُ"؛ خرجَ التَّوكيدُ وعطفُ النَّسَقِ والمبدلُ؛ إِذْ ليسَ شيءٌ مِنْهَا يُوضِّحُ المتبوعَ. أَمَّا النَّسَقُ فظاهرٌ. وأَمَّا التَّوكيدُ؛ فَإِنَّمَا يفيدُ تحقيقَ أصلِ التَّسميةِ إِلَى المؤَكَّدِ، أَوْ شمولَها لأجزائِهِ، ولَا تعرُّضَ فِيهَا إِلَى إيضاحِ المؤَكَّدِ. وأَمَّا البدلُ؛ فلأَنَّ المبدلَ مِنْهُ في حكمِ المطروحِ المعدومِ؛ فَلَمْ يُقْصَدْ بالبدلِ إيضاحُهُ. فَلَمْ يبقَ -إِذَنْ- إِلَّا الصِّفَةُ؛ فخرجتْ بقولِنا: "غيرُ صفةٍ"، والمرادُ بذلكَ أَنَّهُ لَا يدلُّ عَلَى معنًى في متبوعِهِ، بَلْ يُوَضِّحُهُ باعتبارِ الدَّلالةِ عَلَى الذَّاتِ.

ثم قالَ الرَّضِيُّ: وأَنَا -إِلَى الآنِ- لَمْ يظهرْ لي فرقٌ جليٌّ بينَ "بدلِ الكلِّ مِنَ الكلِّ" و"عطفِ البيانِ"، بَلْ مَا أَرَى "عطفَ البيانِ" إِلَّا "البدلَ" كَمَا هُوَ ظاهرُ كلامِ سيبويهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذكرْ "عطفَ البيانِ"، بَلْ قالَ: "أَمَّا بدلُ المعرفةِ مِنَ النَّكرةِ فنحوُ: "مررتُ برجلٍ عبدِاللهِ"، كأَنَّهُ قِيلَ: "بِمَنْ مررتَ؟"، أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يقالُ لَهُ ذلكَ؛ فأبدلَ مكانَهُ مَا هُوَ أَعْرَفُ مِنْهُ، ومِثْلُهُ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[1].

قالَ الرَّضِيُّ: قَالُوا أَنَّ الفرقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ "البدلَ" هُوَ المقصودُ (بالنِّسبةِ دونَ متبوعِهِ، بخلافِ "عطفِ البيانِ" فَإِنَّهُ بيانٌ، والبيانُ فرعُ المبيَّنِ؛ فيكونُ المقصودُ هُوَ الأَوَّلُ[1])[2].

والجوابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ المقصودَ بالنِّسبةِ إِلَى "بدلِ الكلِّ" هُوَ الثَّاني -فَقَطْ-، ولَا في سائرِ

(١) سورة الشورى: ٥٢، ٥٣.

(١) شرح الكافية ٢/٣٨٠.

(٢) سقط من الأصل.

الأبدالِ إلَّا الغلطُ، فَإنَّ كونَ الثَّاني فِيهِ هُوَ المقصودُ بالنِّسبةِ فَقَطْ بِهَا -دونَ الأَوَّلِ- ظاهرٌ، وإنَّمَا قُلنا ذلكَ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ في الأبدالِ الثَّلاثةِ منسوبٌ إِلَيْهِ في الظَّاهِرِ ولَا بدَّ أَنْ يكونَ في ذِكْرِهِ فائدةٌ لَا تحصلُ لَوْ لَمْ يُذْكَرْ؛ صونًا لكلامِ الفصحاءِ عَنِ اللَّغْوِ، ولَا سِيَّمَا لكلامهِ تَعَالَى وكلامِ نبيِّهِ ﷺ ؛ فَادِّعَاءُ (كونهِ غيرَ مقصودٍ بالنِّسبةِ)[1] -مَعَ كونهِ منسوبًا إِلَيْهِ في الظَّاهِرِ، واشتمالهِ عَلَى فائدةٍ - يصحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ لأجلِها- دَعْوَى خلافُ الظَّاهِرِ[2].

ثُمَّ أخذَ في ذكرِ الفائدةِ في الإتيانِ بِهِمَا معًا، وأطنبَ في ذلكَ عَلَى عادتهِ[3]).

فقالَ: ثُمَّ تقولُ في "بدلِ الكلِّ" أَنَّ الفائدةَ في ذِكْرِهما معًا أحدُ ثلاثةِ أشياءَ بالاستقراءِ، أَمَّا كونُ الأَوَّلِ أَشْهَرَ، والثَّاني متَّصفًا بصفةٍ، نحوَ: "بزيدٍ رجلٌ (صالحٌ")[4]، أَوْ كونُ أَوَّلِهما متَّصفًا بصفةٍ والثَّاني أَشْهَرَ، نحوَ: "بالعالمِ زيدٌ وبرجلٍ صالحٍ زيدٌ"، وقَدْ يكونُ الثَّاني لمجرَّدِ التَّفسيرِ بعدَ الإبهامِ، مَعَ أَنَّهُ ليسَ في الأَوَّلِ فائدةٌ ليستْ في الثَّاني؛ وذلكَ لأَنَّ للإبهامِ أَوَّلًا -ثُمَّ التَّفسيرِ ثانيًا- وقعًا وتأثيرًا (ليسَ في الأَوَّلِ، وفائدةً ليستْ في الثَّاني؛ وذلكَ لأَنَّ الإبهامَ)[5] للإتيانِ بالمفسِّرِ أَوَّلًا، نحوَ: "برجلٍ زيدٌ"، فَإنَّ الفائدةَ الحاصلةَ مِنْ "رجلٍ" تحصلُ مِنْ "زيدٍ" مَعَ زيادةِ التَّعريفِ، لكنَّ الغرضَ مَا ذَكرنا، ولَا يجوزُ العكسُ، نحوُ: "بزيدٍ رجلٌ"؛ إِذْ لَا فائدةَ في الإبهامِ بعدَ التَّفسيرِ، ثُمَّ يُسَمَّى [٣١٧/ب] بِ"عطفِ البيانِ" مِنْ جملةِ "بدلِ الكلِّ" مَا يكونُ الثَّاني موضِّحًا للأَوَّلِ. والأغلبُ أَنْ يكونَ "البدلُ" جامدًا، (وذلكَ إِمَّا أَنْ يكونَ لشيءٍ اسمانِ، هُوَ بأحدِهما أشهَرُ مِنَ الآخَرِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ أَخَصَّ مِنْهُ، نحوَ قَوْلِهِ: "أُقْسِمُ باللهِ، أَبُو حفصٍ عمرُ فَإنَّ ابنَ الخطَّابِ كانَ بعمرَ أشهَرَ مِنْهُ بأبي حفصٍ"، ولَوْ فَرضنا أَنَّهُ ليسَ في الدُّنيا مَنِ اسْمُهُ "عمرُ" ولَا مَنْ كُنْيَتُهُ "أَبُو حفصٍ" إِلَّا إِيَّاهُ، وإِمَّا بأَنْ يكونَ اسمانِ مطلقانِ عَلَى ذاتٍ، ثانِيهما جامدٌ، وهُوَ بعضُ أفرادِ الأَوَّلِ، سواءٌ كانَ أَشْهَرَ مِنَ الأَوَّلِ -لَوْ أُفْرِدَ- أَوْ لَا، كَمَا إِذَا كانَ لكَ خمسةُ إخوةٍ اسمُ أحدِهم زيدٌ"، وهناكَ خمسةُ رجالٍ مُسَمَّيْنَ بِ"زيدٍ"، أحدُهم أخوكَ، فَإِذَا قِيلَ: "جاءَني أَخُوكَ زيدٌ"؛ فَ"زيدٌ" أحدُ

(١) مكرر في الأصل.

(٢) شرح الكافية ٢/٣٨٠.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٧٦،٢٧٥.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) سقط من "س".

أفرادِ أَخِيكَ، أَيْ: هُوَ واحدٌ مِنْ جملةِ مَا يُطْلَقُ عليهِ لفظُ "أَخِيكَ، وكَذَا إِنْ عُكِسَ؛ فقيلَ: "جاءَنِي زيدٌ أَخُوكَ"، فَ"أَخُوكَ" واحدٌ مِنْ جملةِ مَنْ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ اسمُ "زيدٍ"، فالثَّاني (في الصُّورتينِ أَخَصُّ مِنَ الأَوَّلِ -عندَ الاقترانِ-، وأَمَّا عندَ الانفرادِ: فأحدُهما مساوٍ للآخَرِ في الشُّهرةِ؛ لأَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمَا يُطْلَقُ عَلَى خمسةٍ.

والأغلبُ أَنْ يكونَ "البدلُ" جامدًا)[1]، بحيثُ لَوْ قُدِّرَ الأَوَّلُ؛ لَاستقلَّ الثَّاني، ولَمْ يَحْتَجْ إِلَى متبوعٍ قَبْلَهُ في المعنَى)[2]. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ جامدًا؛ قُدِّرَ الموصوفُ بخلافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّكَ لَوْ حذفتَ الأَوَّلَ في "جاءَنِي زيدًا العَالِمُ"؛ لاحتاجَ الثَّاني إِلَى مُقَدَّرٍ قَبْلَهُ؛ لأَنَّ الوصفَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ موصوفٍ؛ (فَلِذَا قِيلَ: إِنَّ الثَّانيَ في نحوِ: "العائداتُ الطَّيْرُ" بدلٌ، و"في الطَّيْرِ العائداتُ" صفةٌ، بخلافِ التَّأكيدِ؛ فَإِنَّهُ -وإِنْ كانَ جامدًا- لكنَّ كونَ معناهُ مفهومًا مِنَ المتبوعِ، لَوْ سُكِتَ عليهِ؛ مُنِعَ مِنَ اعتبارِهِ مستقلًّا، ولمَّا لَمْ يَكُنِ "البدلُ" معنًى في المتبوعِ حَتَّى يحتاجَ إِلَى المتبوعِ كَمَا احتاجَ للوصفِ، ولَمْ يُفْهَمْ مَعناهُ مِنَ المتبوعِ)[3]، وبخلافِ الثَّاني فَإِنَّهُ -وإِنْ كانَ جامدًا- لكنَّ كونَ مَعناهُ مفهومًا مِنَ المتبوعِ حتَّى يحتاجَ إِلَى المتبوعِ، كَمَا احتاجَ الوصفُ، ولَمْ يُفْهَمْ مَعناهُ مِنَ المتبوعِ؛ فافهمْ ذلكَ؛ فَالتَّأكيدُ جازَ اعتبارُهُ مستقلًّا لفظًا، أَيْ: صالحًا لأَنْ يقومَ مقامَ المتبوعِ، ولمَّا كانَ إعرابُهُ بتبعيَّتِهِ للأَوَّلِ؛ جازَ أَنْ يُعْتَبَرَ غيرَ مستقلٍّ آخَرَ أُخرى، فالأَوَّلُ نحوُ: "يَا زيدُ أَخٌ"، و"يا أَخَانَا زيدُ" -مبنيَّيْنِ-، والثَّاني نحوُ: "يَا غلامُ بِشْرٌ، وبِشْرًا" -مُعْرَبًا بالوجهينِ-، و"يا أَخَانَا زيدًا" بالنَّصْبِ، وكَذَا قَوْلُهُ:

أَنَــا ابــنُ التَّــارِكِ البكــريِّ بِشْــرٍ عَلَيْــهِ الطَّيْــرُ تَرْقُبُــهُ وُقُوعَــا[1]

-بالجَرِّ-، وكَذَا المعطوفُ يجوزُ جعلُهُ مستقلًّا، نحوَ: "يَا زيدُ وعمرُو"، وغيرَ مستقلٍّ نحوَ: "يَا زيدُ والحارثُ"؛ للعِلَّةِ المذكورةِ بعينِها، وإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ: "يَا زيدُ وعَمْرًا"، ولَا: "يَا زيدٌ وعمرٌو" -

(١) طمس في س.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(١) من الوافر، للمرار الأسدي، وهو في: الكتاب ١/١٨٢، والأصول ١/١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٥، والمفصل ١/١٦٠، وأوضح المسالك ٣/٣١٤، وهمع الهوامع ٣/١٦١.

بالتَّنوينِ-، كَمَا جازَ: "يَا غلامُ بِشْرٌ، وبِشْرًا" في "البدلِ"؛ لأَنَّ العاطفَ كحرفِ النِّدَاءِ، والمعطوفُ صالحٌ لمباشرتِهِ لَهُ، والفائدةُ في بدلِ البعضِ والاشتمالِ: البيانُ بعدَ الإجمالِ، والتَّفسيرُ بعدَ الإبهامِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّأثيرِ في النَّفْسِ؛ وذلكَ أَنَّ المتكلِّمَ يُحَقِّقُ بالثَّاني -بعدَ التَّجَوُّزِ والمسامحةِ بالأَوَّلِ-، تقولُ: "أَكلتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ"، فتقصدُ -بالرَّغيفِ- ثُلُثَ الرَّغيفِ، ثُمَّ تُبَيِّنُ ذلكَ بِقَوْلِكَ: "ثُلُثَهُ"، وكذلكَ في "بدلِ الاشتمالِ"، فَإِنَّ الأَوَّلَ فِيهِ يجبُ أَنْ يكونَ بحيثُ يجوزُ أَنْ يُطْلَقَ ويُرَادَ بِهِ الثَّاني، نحوَ: "أعجبَنِي زيدٌ عِلْمُهُ"، و"سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ"، فَإِنَّكَ قَدْ تقولُ: "أعجبَنِي زيدٌ"؛ إِذَا أَعْجَبَكَ عِلْمُهُ، و"سُلِبَ زيدٌ ثَوْبُهُ"، عَلَى حذفِ المضافِ، ولَا يجوزُ أَنْ تقولَ: "ضربتُ زيدًا" -وقَدْ ضربتَ غلامَهُ-. قَالُوا: والفرقُ الآخَرُ أَنَّ "البدلَ" في حكمِ تكريرِ العاملِ، ولَوْ سَلَّمْنَا ذلكَ فِيمَا تَكَرَّرَ فِيهِ العاملُ ظاهرًا؛ فبأيِّ شيءٍ يَعْرِفُ المخاطَبُ ذلكَ فِيمَا لَمْ يتكرَّرْ فِيهِ، ولنَا أَنْ نَدَّعِيَ ذلكَ فِيمَا سَوَّوْهُ "عطفَ البيانِ" مَعَ التَّسليمِ في "البدلِ". وفَرَّقُوا -أيضًا- بَيْنَهُمَا بعدمِ وجوبِ توافقِ "البدلِ" و"المُبْدَلِ مِنْهُ" -تعريفًا وتنكيرًا-، بخلافِ "عطفِ البيانِ".

والجوابُ: تجويزُ التَّخالفِ في المسمَّى "عطفَ بيانٍ" -أيضًا-. انتهى[1]).

(وذلكَ ثمانيةُ أمورٍ):

(أحدُها: أَنَّ العطفَ لَا يكونُ مضمَرًا، ولَا تابعًا لمضمَرٍ؛ لأَنَّهُ في الجوامدِ نظيرُ النَّعْتِ في المشتقِّ. وأَمَّا إجازةُ الزَّمخشريِّ[2] في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ أَنْ يكونَ بيانًا للهاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾[1] فَقَدْ مَضَى رَدُّهُ).

(في البابِ الأَوَّلِ في فصلِ "أَنْ" المفتوحةِ الهمزةِ السَّاكنةِ النُّونِ مِنْ "حرفِ الألفِ" حيثُ تكلَّمَ في "أَنْ" المفسِّرةَ، والَّذِي رَدَّهُ هُنَاكَ هُوَ أَنَّ "عطفَ البيانِ" في "الجوامدِ" بمنزلةِ "النَّعْتِ" في "المشتقَّاتِ"، فَكَمَا أَنَّ الضَّميرَ لَا يُنْعَتُ، كذلكَ لَا يُعْطَفُ عليهِ "عطفَ بيانٍ"، ومَضَى البحثُ فِيهِ في ذلكَ المحلِّ؛ فراجِعْهُ[2]).

---

(١) المنصف ٣/٤٥٦.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٦٩٤،٦٩٥.

(١) سورة المائدة: ١١٧.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٧٧.

(نَعَمْ، أجازَ الكسائيُّ أَنْ يُنْعَتَ الضَّميرُ بنعتِ مدحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرَحُّمٍ، فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[1]، ونحوُ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[2])

فَإِنَّ "عَلَّامَ الغيوبِ" صفةٌ عَلَى المدحِ للضَّميرِ المستترِ في "يقذفُ"[3].

(وقَوْلِهِمْ: "اللَّهُمَّ، صَلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرَّحيمِ".

والثَّاني: نحوُ: "مررتُ بِهِ الخبيثِ".

والثَّالثُ: نحوُ قَوْلِهِ:

..... فَـــلَا تَلُمْـــهُ أَنْ يَنَـــامَ البَائِســـا[4]).

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

قَـــدْ أَصْـــبَحَتْ بِقَرْقَـــرَى كَوَانِسَـــا .....

و"قَرْقَرَى" تُقَاسُ عَلَى وزنِ "فَعْلَلَى": موضعٌ، والكوانسُ: جمعُ كانسٍ، وهُوَ الظَّبْيُ يدخلُ في كناسِهِ، وهُوَ موضعُهُ في الشَّجَرِ، يسكنُ فِيهِ ويستترُ، والبائسُ: صفةٌ للضَّميرِ المنصوبِ بِـ"تَلُمْ"، وهُوَ اسمُ فاعلٍ مِنْ: بئسَ الرجلُ يبأسُ بؤسًا وبئيسًا اشتدَّتْ حاجتُهُ؛ فَهُوَ بائسٌ[1]).

(وقـــالَ الزَّمخشـــريُّ فـــي ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[2]: إِنَّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ "عطفُ بيانٍ" عَلَى جهةِ المدحِ، كَمَا في الصِّفَةِ، لَا عَلَى جهةِ التَّوضيحِ[3]؛ فَعَلَى

---

(١) سورة البقرة: ١٦٣.

(٢) سورة سبأ: ٤٨.

(٣) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٢٠، المنصف ٣/٤٥٦.

(٤) من الرجز، بلا نسبة، وهو في: الكتاب ٢/٧٥، وشرح كتاب سيبويه ٢/٤٠٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٣٢٧، وتمهيد القواعد ٩/٤٦٤٠، وهمع الهوامع ١/٢٧١.

(١) المنصف ٣/٤٥٦،٤٥٧.

(٢) سورة المائدة: ٩٧.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٦٨١.

هَذَا: لَا يمتنعُ مثلُ ذلكَ في "عطفِ البيانِ" [٣١٨/أ] -عَلَى قولِ الكسائيِّ-).

(الإشارةُ الأُولى والثَّانيةُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ عَنِ الكسائيِّ، فَعَلَى مَا قالَ الزَّمخشريُّ مِنْ أَنَّ "عطفَ البيانِ" في الآيةِ للمدحِ، يجوزُ أَنْ يكونَ "عطفَ بيانٍ" مِنَ الضَّميرِ للمدحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرحُّمِ؛ بناءً عَلَى قولِ الكسائيِّ أَنَّ الضَّميرَ يُنْعَتُ كذلكَ[1]).

(وأَمَّا "البدلُ"، فيكونُ تابعًا للمضمَرِ بالاتِّفاقِ، نحوَ: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[2]، ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[3])

(فَإِنَّ "أَنْ أَذْكُرَهُ" في موضعِ نصبٍ بدلًا مِنَ الهاءِ في "أنسانيه"[4]).

(وإِنَّمَا امتنعَ الزَّمخشريُّ مِنْ تجويزِ كونِ ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[5] بدلًا مِنَ الهاءِ في "بِهِ"؛ توهُّمًا مِنْهُ أَنَّ ذلكَ يُخِلُّ بعائدِ الموصولِ. -وقَدْ مَضَى رَدُّهُ-).

(في ("أَنْ" -المفتوحةِ الهمزةِ السَّاكنةِ النُّونِ- إِذَا كانتْ مفسِّرةً حيثُ قالَ[6]): (والعائدُ موجودٌ حِسِّيًّا؛ فَلَا مانعَ، وذكرتُ هُنَاكَ: إِذَا قَعَّدَ مِنْ هَذَا الرَّدِّ معارضَتَهُ بِمَا نصَّ عليهِ)[1] في "المفصَّلِ"[2] مِنْ جوازِ مثلِ: "زيدٌ رأيتُ غلامَهُ رجلًا صالحًا"، عَلَى أَنْ يكونَ "رجلًا صالحًا" بدلًا مِنْ "غلامَهُ"، وهُوَ نظيرُ مَا مَنَعَهُ هُنَاكَ.

فَإِنْ قلتَ: في كلامِ المصنِّفِ إعمالُ المصدرِ بعدَ وصفِهِ، وهُوَ ممتنعٌ؛ إِذْ قَوْلُهُ أَنَّ ذلكَ مفعولٌ بِـ"توهُّمًا"، وقَدْ وصفَ بقولِهِ: "مِنْهُ".

قلتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ معمولٌ للتَّوَهُّمِ، بَلْ للظَّرْفِ المستقرِّ، والجارُّ محذوفٌ، أَيْ: "توهُّمًا صَدَرَ

---

(١) المنصف ٤٥٧/٣.

(٢) سورة مريم: ٨٠.

(٣) سورة الكهف: ٦٣.

(٤) المنصف ٤٥٧/٣.

(٥) سورة المؤمنون: ٣٢.

(٦) المنصف ٤٥٧/٣.

(١) طمس في "س".

(٢) ينظر: ١٥٧/١.

مِنْهُ بِأَنَّ ذلكَ" أَوْ "فى أَنَّ ذلكَ"؛ فَلَا إشكالَ[1]).

(وأَجازَ النَّحويُّونَ أَنْ يكونَ "البدلُ" مضمَرًا تابعًا لمضمَرٍ كَـ"رَأَيْتُهُ إيَّاهُ"، أَوْ لظاهرٍ كَـ"رَأَيْتُ زيدًا إيَّاهُ"، وخَالَفَهُمُ ابنُ مالكٍ فقالَ: إنَّ الثَّانيَ لَمْ يُسْمَعْ[2]، وإنَّ الصَّوَابَ في الأَوَّلِ قولُ الكوفيِّينَ إنَّهُ توكيدٌ، كَمَا في "قمتَ أنتَ").

(الثَّاني: أَنَّ "البيانَ" لَا يخالِفُ متبوعَهُ في تعريفهِ وتنكيرِهِ، وأَمَّا قولُ الزَّمخشريِّ[3] إنَّ ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾[4] فسهوٌ).

(سيجيبُ عَنْهُ المصنِّفُ في النَّوْعِ الثَّاني مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مِنَ البابِ الخامسِ، فقالَ هُنَاكَ: ومِنْ ذلكَ قولُ الزَّمخشريِّ (في ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ﴾[5]): "أَنْ تَقُومُوا" عطفُ بيانٍ عَلَى "واحدةٍ"، وفي "مقامُ إبراهيمَ" أَنَّهُ عطفٌ عَلَى "آياتٌ بيِّنَاتٌ"، مَعَ اتِّفَاقِ النَّحويِّينَ عَلَى أَنَّ "البيانَ" و"المُبَيَّنَ" لَا يتخالفانِ -تعريفًا وتنكيرًا-، ثُمَّ اعتذرَ عَنْهُ بقولهِ: "وقَدْ يكونُ عَبَّرَ عَنِ "البدلِ" بعطفِ البيانِ؛ لتآخِيهما، ويُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ في: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾[1]: أَنَّ "مِن وجدِكم" عطفُ بيانٍ لقولهِ تَعَالَى: ﴿مِّنْ حَيْثُ سَكَنتُم﴾ قالَ: و"مِنْ" تبعيضيَّةٌ حُذِفَ بعضُها، أَيْ: أَسكنوهنَّ (مكانًا)[2] مِن مسكنِكم مِمَّا تستطيعونَهُ. انتهى. وإِنَّما يريدُ "البدلَ"؛ لأَنَّ الخافضَ لَا يُعَادُ إِلَّا مَعَهُ، وهَذَا إمامُ الصَّنعةِ سيبويهِ يُسَمِّي "التَّوكيدَ" صفةً، و"عطفَ البيانِ" صفةً[3]).

---

(١) تحفة الغريب ٢٧٧/١.

(٢) قال في التسهيل١٧٢ : "ولايبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا".

(٣) ينظر: الكشاف ٣٨٧/١.

(٤) سورة آل عمران: ٩٧.

(٥) سورة سبأ: ٤٦.

(١) سورة الطلاق: ٦.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٤/٢- ١٨٦، تحفة الغريب ٢٧٨/١.

(وكَذَا قالَ في ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ ﴾[1]: إنَّ ﴿أَن تَقُومُواْ ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿واحدةٍ﴾، ولَا يختلفُ في جوازِ ذلكَ في "البدلِ"، نحوَ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[2]، ونحوَ: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾[3]).

(الثَّالثُ: أَنَّهُ لَا يكونُ جملةً، بخلافِ "البدلِ" نحوَ: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[4])

(فَإِنَّ جملةَ "إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مغفرةٍ" بدلٌ مِمَّا قَدْ قِيلَ[5]).

(ونحوَ: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[6])

(فَإِنَّ جملةَ "هَلْ هَذَا إِلَّا بشرٌ مثلُكم" بدلٌ مِنَ "النَّجْوَى"[7]).

(وهُوَ أصحُّ الأقوالِ في "عرفتَ زيدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟"، وقالَ:

لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ البَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟[1])

في الشَّرْحِ: (لَا يَنبغي أَنْ يُعَدَّ هَذَا مِمَّا هُوَ بصددِهِ؛ لأنَّ جملةَ البدلِ هُنَا مرادٌ بِهَا لفظُها؛ فَهِيَ بمنزلةِ المفردِ، أَيْ: "لَقَدْ أَذهلتْنِي بِهَذَا اللَّفْظِ"، ويُؤَيِّدُهُ أَنَّ العاملَ حرفُ جَرٍّ، وهُوَ إِنَّمَا يدخلُ عَلَى اسمٍ ومَا في تأويلِهِ، فَلَوْ لَمْ يمكنِ الجملةُ هُنَا كالاسمِ المفردِ؛ لامتنعَ دخولُ الجارِّ؛ لأَنَّهُ لَا يُعَلَّقُ عَنِ

(١) سورة سبأ: ٤٦.

(٢) سورة الشورى: ٥٢، ٥٣.

(٣) سورة العلق: ١٤، ١٥.

(٤) سورة فصلت: ٤٣.

(٥) المنصف ٣/٤٥٧.

(٦) سورة الأنبياء: ٣.

(٧) المنصف ٣/٤٥٨.

(١) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: مغني اللبيب ١/٥٩٥، وتمهيد القواعد ٧/٣٤١١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٣.

العملِ. وأطلقَ عَلَى الجملةِ الاستفهاميَّةِ لفظَ "الكلمةِ" -مَعَ أَنَّهَا كلامٌ-؛ لأَنَّهُ قَدْ يرادُ بالكلمةِ الكلامُ، نحوَ قولِنا: "كلمةُ الشَّهادةِ هِيَ أحَقُّ"[1]. انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وقَدْ سبقَ -غيرَ مَرَّةٍ- أَنَّ الكلامَ في مطلقِ الجملةِ -سواءٌ كانتْ بمنزلةِ المفردِ أم لَا-[2]).

(ومعنَى "أَذهلتْنِي": شَغَلَتْنِي عَنِ النَّظرِ في أحوالِي مَا أَلْقَتْهُ إليَّ مِنْ كلمتِها المُشْعِرَةِ بوجودِ الفرقةِ وتشتُّتِ الشَّمْلِ[3]).

(الرَّابعُ: [٣١٨/ب] أَنَّهُ لَا يكونُ تابعًا لجملةٍ، بخلافِ "البدلِ" نحوَ: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾[4]، ونحوَ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾[5]، وقَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وإِلَّا كُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا[6].

في الشَّرْحِ: (صَرَّحَ هُنَا بِأَنَّ الجملةَ الثَّانيةَ تابعةٌ للأُولى بطريقِ البدليَّةِ، مَعَ أَنَّ الأُولى لَا محلَّ لَهَا، وكُلُّ تابعٍ ذُو إعرابٍ، إمَّا لفظيٌّ، أَوْ تقديريٌّ، أَوْ محلِّيٌّ، ولَا إعرابَ هُنَا؛ فَمَا هذهِ التَّبعيَّةُ؟ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يريدَ الأمرَ اللغويَّ، لَا الاصطلاحيَّ، وجعلَ قَوْلَهُ: "لَا تُقيمَنَّ" بدلًا مِنْ قَوْلِهِ: "ارحلْ"، مَعَ أَنَّ القولَ هُوَ المجموعُ؛ فيلزمُ أَلَّا يكونَ لشيءٍ مِنْ أجزائهِ محلٌّ. وقَدْ سبقَ الكلامُ فِيهِ، وفِي إنشادِ هَذَا المصراعِ في البابِ الثَّاني في الجملةِ السَّابعةِ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ. وقَدْ رأيتَ مَا باحَ بِهِ المصنِّفُ في هَذَا الموضعِ -وغيرِهِ- مِنْ وقوعِ "البدلِ" جملةً، مَعَ مَا صَرَّحَ بِهِ في المسألةِ الثَّانيةِ الَّتِي ذَكرها في أواخرِ الكلامِ عَلَى "الجملةِ التَّفسيريَّةِ" وهِيَ الثَّالثةُ مِنَ الجُمَلِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ في البابِ الثَّاني، حيثُ قالَ هُنَاكَ: ولَمْ يُثبتِ الجمهورُ وقوعَ البيانِ والبدلِ جملةً، وقَدْ نَبَّهْتُ عليهِ

(١) تحفة الغريب ١/٢٧٩.

(٢) المنصف ٣/٤٥٨.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٧٩.

(٤) سورة يس: ٢٠، ٢١.

(٥) سورة الشعراء: ١٣٣،١٣٢.

(٦) سبق تخريجه ص (٥٥).

في ذلكَ الموضعِ أيضًا[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا القولَ هُنَا هُوَ المجموعُ، ولَمْ يجعلْهُ أحدٌ كذلكَ، والَّذِي سبقَ في الجملةِ السَّابعةِ إِنَّمَا هُوَ إلزامٌ مِنَ الشَّارِحِ للمصنِّفِ؛ مِمَّا قَالَهُ في آخرِ الجملةِ السَّادسةِ في نحوِ: "قالَ زيدٌ عبدُاللهِ مقيمٌ وعمرٌو منطلقٌ" مِنْ أَنَّ الجملةَ الأُولى ليستْ في محلِّ نصبٍ، والثَّانيةُ تابعةٌ لَهَا، بَلِ الجملتانِ معًا في موضعِ نصبٍ، ولَا محلَّ لواحدةٍ مِنْهُمَا، ولَوْ سُلِّمَ؛ فكلامُهُ)[2] إِنَّمَا هُوَ في المشهورِ الَّذِي هُوَ قولُ غيرِ الجمهورِ[3]).

(الخامسُ: أَنَّهُ لَا يكونُ فعلًا تابعًا لفعلٍ، بخلافِ "البدلِ"، نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[4]).

(السَّادسُ: أَنَّهُ لَا يكونُ بلفظِ الأَوَّلِ، ويجوزُ ذلكَ في "البدلِ"؛ بشرطِ أَنْ يكونَ مَعَ الثَّاني زيادةُ بيانٍ، كقراءةِ يعقوبَ: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾[5] بنصبِ "كُلَّ" الثَّانيةِ، فَإِنَّهَا قَدِ اتَّصلَ بِهَا ذكرُ سببِ الجثوِّ.

وكقولِ الحماسيِّ:

(رُوِيدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفْوَانِ)[1]

(في "الصِّحَاحِ": وتفسيرُ "رُوِيَدَ": مَهْلًا، وتفسيرُ "رُوَيْدَكَ": أَمْهِلْ؛ لأَنَّ الكافَ إِنَّمَا تدخلُهُ إِذَا كانَ بمعنَى "أَفْعِلْ" دونَ غيرِهِ[2]. وقالَ غيرُهُ: معنَى "رُوَيْدًا": ارْفُقْ، وحُرِّكَتِ الدَّالُ مِنْ "رُوَيْدَ"؛

---

(١) تحفة الغريب ١/٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٣/٤٥٨، ٤٥٩.

(٤) سورة الفرقان: ٦٨، ٦٩.

(٥) سورة الجاثية: ٢٨.

(١) من الطويل، لوداك بن نميل المازني، وهو في: المحكم ٩/٤٢٣، وشرح المفصل ٣/٢٩، ولسان العرب ٣/١٩٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٢٩٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧٩٦.

(٢) ٢/٤٧٩.

لالتقاءِ السَّاكنينِ، ونُصبتْ نصبَ المصادرِ، وهُوَ مصغَّرٌ مأمورٌ بِهِ؛ لأَنَّهُ تصغيرُ التَّرخيمِ مِنَ الإرودِ، وهُوَ مصدرُ: أَرْوَدَ يَرُودُ، ولَهُ أربعةُ أوجهٍ: اسمُ الفعلِ، وحالٌ، ومصدرٌ، فالاسمُ نحوُ: "رُوَيْدَكَ عمرٌو" بمعنَى: أَمْهِلْهُ، والصِّفَةُ نحوُ: "سَارُوا سيرًا رُوَيْدًا"، والحالُ نحوُ: "سَارَ القومُ رُوَيْدًا" لمَّا اتَّصلَ بالمعرفةِ صارحًا لأَنْ والمصدرِ، نحوَ: "رُوَيْدَ عمرٍو" -بالإضافةِ- كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ **فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ** ﴾[1]، و"بَنِي شيبانَ": مُنَادًى محذوفُ الأداةِ، (**بعضَ وَعِيدِكُمْ**): مفعولٌ لمحذوفٍ، أَيْ: كُفُّوا، (**تُلَاقُوا غدًا**): لَمْ يُشِرْ بِهِ إِلَى اليومِ الَّذِي يَلِي يَوْمَهُ، وإِنَّمَا دَلَّ عَلَى تقريبِ الأمرِ؛ كأَنَّهُ قالَ: تُلَاقُوا (**خَيْلِي**) قريبًا، (**عَلَى سَفْوَانِ**): وهُوَ اسمُ ماءٍ عَلَى أميالٍ مِنَ "البصرةِ"، وكُسِرَ هُنَا للضَّرورةِ، (**تُلَاقُوا جِيَادًا**): جمعُ جوادٍ، وهُوَ أفرسُ الجيدِ، ويجوزُ أَنْ يرادَ بالجيادِ هُنَا الفرسانُ، عَلَى عادتِهم في قَوْلِهم: "الخيلُ والرِّجالُ"؛ ولِهَذَا قالَ -بعدَ "تُلاقوهم"-: "فتعرفوا كيفَ صبرُهم"، ويجوزُ أَنْ يكونَ أرادَ -بالخيلِ- الدَّوَابَّ نفسَها، ووصفَها بذلكَ؛ لممارستِها للقتالِ وتعوُّدِها إِيَّاهُ، ثُمَّ أخبرَ -بعدَ ذلكَ- عَنْ أربابِها: (**لَا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى**) -بفتحِ الواوِ والغينِ المعجمةِ- (**إِذَا مَا غَدَتْ فِي المَأْزِقِ**) -بسكونِ الهمزةِ وكسرِ الزَّايِ-: المضِيقُ، (**المُتَدَانِي**): المتقاربُ، (**تُلَاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ**)، والظَّاهِر أَنَّ "... (**عَلَى مَا جَنَتْ**)": لغوٌ يَتَعَلَّقُ بالصَّبْرِ، ويحتملُ أَنْ يكونَ "مستقرًّا" في محلِّ نصبٍ عَلَى الحالِ مِنْ أَنَّ المضافَ إِلَيْهِ، أَيْ: فتعرفوا كيفَ صَبروا مَعَ تحاملِ الزَّمَانِ عَلَيْهِمْ، وهُوَ تأْثيرُهُ فِيهِمْ، وجَنَتْ: أَثَّرَتْ المكروهَ (**فِيهِمْ يَدُ الحَدَثَانِ**) أَيْ: نوائبُ الدَّهْرِ ومصائبُهُ[1]).

(ويتَّصلُ بهذهِ الأبياتِ:

مَقَادِيمُ وَصَّالُونَ فِي الرَّوْعِ خَطْوهُمُ [٣١٩/أ] بِكُلِّ رَقِيقِ الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ.
إِذَا اسْتُنْجِدُوا لَمْ يَسْأَلُوا مَنْ دَعَاهُمْ لِأَيَّةِ حَرْبٍ أَوْ لِأَيِّ مَكَانِ طِعَانِ

و"المقاديمُ": جمعُ مِقدامٍ، وهُوَ الَّذِي يبادرُ إِلَى الدُّخولِ في الأمرِ الشَّديدِ غيرَ خائفٍ، و"وَصَّالُونَ": كُلُّ مَا يتَّصلُ بشيءٍ، أَيْ: وَصَّالُونَ كُلَّ رقيقِ الشَّفرتينِ بِخَطْوِهِمْ، كَمَا قالَ:

---

(١) سورة محمَّد: ٤.

(١) المنصف ٣/٤٥٩.

إِذَا قَصُـــرَتْ أَسْـــيَافُنَا كَـــانَ وَصْـــلُهَا خُطَانَـــا إِلَى أَعْـــدَائِنَا فَنُضَـــارِبُ[1]).

(وهَذَا الفرقُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَا ذهبَ إِلَيْهِ ابنُ الطراوةِ مِنْ أَنَّ "عطفَ البيانِ" لَا يكونُ مِنْ لفظِ الأَوَّلِ، وَتَبِعَهُ –عَلَى ذلكَ– ابنُ مالكٍ وابْنُهُ[2]، وحُجَّتُهم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُبَيِّنُ نفسَهُ. وفِيهِ نظرٌ مِنْ أوجهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ يقتضِي أَنَّ "البدلَ" ليسَ مُبَيِّنًا للمُبْدَلِ مِنْهُ. –وليسَ كذلكَ–؛ ولِهَذَا منعَ سيبويهِ "مررتُ بِيَ المسكينِ" و"بِكَ المسكينِ" دونَ "بِهِ المسكينِ"[3]).

(أَمَّا منعُ "بِي المسكينِ" و"بِكَ المسكينِ"؛ فلأَنَّه لَوْ جازَ البدلُ فِيهِمَا؛ لَكَانَ البدلُ أَنْقَصَ فِي التَّعريفِ مِنَ المبدَلِ مِنْهُ؛ فيكونُ أنقصَ فِي الفائدةِ؛ لأَنَّ مدلولَ البدلِ مدلولُ المبدَلِ مِنْهُ فِي "بدلِ الكلِّ"، والمبدلُ مِنْهُ فِي الأَوَّلَيْنِ فِيهِ زيادةُ تعريفٍ ليستْ فِي البدلِ؛ لكونِ المضمَرِ المخاطَبَ، والمتكلِّمُ أَعْرَفُ المعارفِ، وأَمَّا عدمُ منعِ "بِهِ المسكينِ"؛ فلأَنَّ ضميرَ الغيبةِ يصلحُ لكلِّ أحدٍ؛ فيتبيَّنُ بالبدلِ أَنَّ الضَّميرَ لِمَنِ اسْمُهُ "زيدٌ"؛ فيكونُ قَوْلِكَ: "مررتُ بِهِ زيدٍ" بمنزلةِ "بأخيهِ" يَصْلُحُ[1]).

(وإِنَّمَا يفارقُ "البدلُ" "عطفَ البيانِ" فِي أَنَّهُ بمنزلةِ جملةٍ استُؤنفتْ للتَّبيينِ، والعطفُ تبيينٌ بالمفردِ المحضِ.

والثَّاني: أَنَّ اللَّفْظَ المكرَّرَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بالأَوَّلِ –كَمَا قَدَّمْنَا–؛ اتَّجَهَ كونُ الثَّاني بيانًا بِمَا فِيهِ مِنْ زيادةِ الفائدةِ).

(إِذَا اتَّصَلَ بالثَّاني مَا لَمْ يَتَّصِلْ بالأَوَّلِ؛ فليسَ مِمَّا الكلامُ فِيهِ؛ فَإِنَّ الثَّانيَ –مِنْ حيثُ وجودِهِ هَذَا المتَّصِلِ بِهِ– غيرُ الأَوَّلِ مِنْ حيثُ فَقْدِ ذلكَ المتَّصِلِ، ومَا أَظنُّ أولئكَ الجماعةَ يمنعونَ البدليَّةَ عندَ اتِّصَالِ شيءٍ بالثَّاني لَمْ يَتَّصِلْ بالأَوَّلِ، وفِي احتجاجِهم بِأَنَّ "الشَّيْءَ لَا يُبَيِّنُ نفسَهُ" إشارةٌ إِلَى

---

(١) تحفة الغريب ٢٨١/١، من الطويل، لقيس بن الخطيم، في ديوانه: ٢٧٩ ، وهو في: الكتاب ٦١/٣، وشرح المفصل ١٢٤/٣، وشرح شواهد المغني ٣٥٥/١، وخزانة الأدب ٢٥/٧.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ٣٣٣/٣، ٣٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٥/٢.

(١) المنصف ٤٥٩/٣.

ذلكَ. فتأمَّلْهُ[1]).

(وعَلَى ذلكَ؛ أَجَازُوا الوجهينِ في نحوِ قَوْلِهِ:

يَــا زَيْــدُ زيــدَ الْــيَعْمَلَاتِ الــذُّبَّلِ .....[2]).

يَــــا تَــــيْمُ تَــــيْمَ عَــــدِيٍّ .....[3]).

(أرادَ -بالوجهينِ- البيانَ والبدلَ، وفي (قَوْلِهِ: "في قَوْلِكَ دلالةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بيانَ: زيدُ زيدَ اليعملاتِ، البيتِ الَّذِي هَذَا مطلعُهُ، ولَا: يَا تيمُ تيمَ عديٍّ، البيتِ الَّذِي هَذَا مطلعُهُ؛ فَإِنَّ الأَوَّلَ)[4] مطلعُ بيتٍ هُوَ:

يَــا زيــدُ زيــدَ الــيَعْمَلَاتِ الــذُّبَّلِ تَطَــاوَلَ اللَّيْــلُ عَلَيْــكَ فَــانْزِلِ

والثَّاني مطلعُ بيتٍ هُوَ:

يَا تَيْمُ تيمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يَلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

وإِنَّمَا قَيَّدَ بقولِهِ: (**-إِذَا ضَمَمْتَ المنادَى فِيهِمَا-**)؛ لأَنَّهُ إِذَا فُتِح المنادَى فِيهِمَا؛ فَهُوَ -عَلَى مذهبِ سيبويهِ[1]- مضافٌ إِلَى مَا بعدَ الثَّاني، والثَّاني مقحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إِلَيْهِ. و-عَلَى مذهبِ المبرِّدِ[2]-: (الأَوَّلُ)[3] مُنَادًى مضافٌ إِلَى محذوفٍ دَلَّ عليهِ الآخَرُ، والثَّاني مضافٌ إِلَى الآخَرِ. ومِنَ النَّحويِّينَ مَنْ جعلَ الاسمينِ عندَ فتحِ الأَوَّلِ مركَّبينِ تركيبَ "خمسةَ عشرَ". واعلمْ أَنَّهُ إِذَا كُرِّرَ اسمٌ مضافٌ في النِّدَاءِ مثلُ: "يَا تَيْمُ تيمَ عَدِيٍّ"؛ تَعَيَّنَ نصبُ الثَّاني، وجازَ -في الأَوَّلِ-

(١) تحفة الغريب ١/٢٨١.

(٢) من الرجز، لعبدالله بن رواحة، في ديوانه ١٥٢، وهو في: الكتاب ٢/٢٠٦، والمقتضب ٤/٢٣٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٢، وشرح التَّسهيل ٣/٢٣٢، وشرح الأشموني ٣/٣٨، وهمع الهوامع ٣/١٦٣.

(٣) من البسيط، لجرير، في ديوانه ٢١٩، وهو في: المقتضب ٤/٢٢٩، والأصول ١/٣٤٣، وشرح المفصل ١/٣٤٨، وأوضح المسالك ٤/١٩، والمقاصد النحوية ٤/١٧٢٠.

(٤) طمس في "س".

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٢٧.

(٣) مكرر في الأصل.

الضَّمُّ والفتحُ. أَمَّا وجهُ الفتحِ، فَقَدْ ذكرناهُ، وأَمَّا وجهُ الضَّمِّ؛ فلأَنَّه مُنَادًى مفردٌ معرفةٌ، ونصبُ الثَّاني –حينئذٍ–؛ لأَنَّهُ مُنَادًى مضافٌ أَوْ توكيدٌ أَوْ عطفُ بيانٍ أَوْ بدلٌ عَلَى المحلِّ أَوْ منصوبٌ بإضمارِ "أَعْنِي"[1]).

(والثَّالثُ أَنَّ البيانَ يتصوَّرُ مَعَ كونِ المكرَّرِ مجرَّدًا، وذلكَ في مثلِ قولِكَ: "يَا زَيْدُ زَيْدُ" إِذَا قلتَهُ وبحضرتِكَ اثنانِ اسمُ كلٍّ مِنْهُمَا "زيدٌ"؛ فَإِنَّكَ حينَ تذكرُ الأَوَّلَ يتوهَّمُ كلٌّ مِنْهُمَا أَنَّهُ المقصودُ، فَإِذَا كرَّرتَهُ تكرَّرَ خطابُكَ لأحدِهما وإقبالُكَ عليهِ؛ فظهرَ المرادُ).

(وهَذَا كالأَوَّلِ، فَإِنَّهُ فرضَ أَنَّ الثَّاني قَدِ انضمَّ إِلَيْهِ، مَا لَمْ يَكُنْ: في الأَوَّلِ، وهُوَ يكرِّرُ الخطابَ، وليسَ الكلامُ في مثلِ ذلكَ، وإِنَّمَا الكلامُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ: إِلَّا مجرَّدَ تكرارِ الأَوَّلِ فَقَطْ – من غير زيادةٍ تنضمُّ إليه[2]).

(وعَلَى هَذَا؛ يتخرَّجُ قولُ النَّحويِّينَ في قولِ رُؤبةَ:

..... **لَقَائِــلٌ يَــا نَصْــرُ نَصْــرٌ نَصْــرَا**[3]

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

إِنِّي وأَسْـــــطَارٍ سُـــــطِرْنَ سَـــــطْرَا .....

وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عَلَى هَذَا البيتِ في "الجملةِ المعترضةِ"[1])

(وهِيَ الثَّانيةُ مِنَ الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، حيثُ [٣١٩/ب] ذكرَ الموضعَ الرَّابعَ مِنْ مواضعِ الاعتراضِ، وهُوَ مَا بينَ الجزءَين اللَّذينِ أصلُهما المبتدأُ والخبرُ[2]).

---

(١) المنصف ٣/٤٥٩، ٤٦٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٢.

(٣) سبق تخريجه ص (٢٧٣).

(١) المنصف ٣/٤٦٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٢.

(إنَّ الثَّانيَ والثَّالثَ عطفانِ عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى المحلِّ، وخَرَّجَهُ هؤلاءِ)

-أَيْ: ابنُ الطراوةِ وابنُ مالكٍ وابنُهُ- **(عَلَى التَّوكيدِ اللفظيِّ فِيهِمَا، أَوْ في الأَوَّلِ)**

-أَيْ: الأَوَّلُ مِنَ الثَّاني والثَّالثِ- **(فَقَطْ، فالثَّاني)** أَيْ: الثَّاني مِنْهُمَا[٤])

(إمَّا مصدرٌ دعائيٌّ مثلُ: "سَقْيًا لَكَ"، أَوْ مفعولٌ بِهِ بتقديرِ "عليكَ"، عَلَى أَنَّ المرادَ إغراءُ نصرِ بنِ سَيَّارٍ[٥]بحاجبٍ لَهُ اسْمُهُ "نصرٌ" -عَلَى ما نقل أبو عبيدة- وقيل: لو قدر أحدهما توكيدًا؛ لضما بغير تنوين كالمؤكد)[٦].

في الشَّرْحِ: (الظَّاهِرُ أَنْ يقالَ: الضَّمُّ بغيرِ ألفٍ؛ ليعودَ الضَّميرُ إِلَى قَوْلِهِ: "أحدُهما"، ولَوْ حُذِفَ قَوْلُهُ :"كالمؤَكَّدِ"؛ لاستقرَّ الإتيانُ بضميرِ الاثنينِ[١]).

(السَّابعُ: أَنَّهُ ليسَ في نِيَّةِ إحلالِهِ محلَّ الأَوَّلِ، بخلافِ البدلِ؛ ولِهَذَا امتنعَ البدلُ وتَعَيَّنَ البيانُ في نحوِ: "يَا زيدُ الحارثُ"، وفي نحوِ: "يَا سعيدُ كُرْزٌ" بالرَّفْعِ، أَوْ "كُرْزًا" بالنَّصْبِ، بخلافِ "يَا سعيدُ كُرْزُ" بالضَّمِّ، فَإِنَّهُ بالعكسِ، وفي نحوِ: "أَنَا الضَّاربُ الرَّجُلِ زيدٍ"، وفي نحوِ: "زيدٌ أفضلُ النَّاسِ الرِّجالِ والنِّساءِ، أَوِ النِّساءِ والرِّجالِ"، وفي نحوِ: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غلامَ زيدٍ"، وفي نحوِ: أَيُّ الرجلينِ زيدٍ وعمرٍو جَاءَكَ"، وفي نحوِ: "جَاءَني كِلَا أَخويكَ زيدٍ وعمرٍو.)

(يَعني: أَنَّهُ امتنعَ مِنَ البدلِ في هذهِ الصُّوَرِ؛ بناءً عَلَى أَنَّهُ لَا يصحُّ نِيَّةُ إحلالِ التَّابعِ فِيهَا محلَّ المتبوعِ، أَمَّا نحوُ: "يَا زيدُ الحارثُ"؛ فلأَنَّهُ لَوْ نَوَى إحلالَ "الحارثِ" محلَّ "زيدٍ"؛ لَمْ يَكُنْ: مقرونًا

---

(٤) المنصف ٣/٤٦٠.

(٥) هو: نصر بن سيَّار الليثي الكناني، آخر ولاة الأمويين على خراسان، ولَّاه هشام بن عبدالملك، توفي سنة ١٣١، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٣/٧٤٥، وسير أعلام النبلاء ٥/٤٣٦.

(٦) ينظر: شرح شواهد المغني ٢/٨١٢. وهو: معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري النحوي، درس على أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، توفي سنة ٢٠٩هـ، من تصانيفه: مجاز القرآن، ومثالب العرب، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣/٢٧٦، وسير أعلام النبلاء ٨/١٥٢.

(١) تحفة الغريب ١/٢٨٢.

بِـ"ال"؛ لأَنَّ المنادَى لَا يكونُ مقرونًا بِهَا. وأَمَّا نحوُ: "يَا سعيدُ كُرْزٌ" برفعِ "كُرْز" أَوْ نصبِهِ"؛ فلأَنَّه لَوْ نُوِيَ إحلالُ "كُرْزٍ" محلَّ "سعيدٍ"؛ لَمْ يَكُنْ: "كُرْزٌ" مرفوعًا ولَا منصوبًا، بَلْ كانَ مضمومًا، بخلافِ "يَا "سعيدُ كُرْزُ" بضمِّ "كُرْزٍ"؛ فَإِنَّهُ لَا يصحُّ بدلًا ولَا عطفَ بيانٍ؛ لأَنَّ ضَمَّ "كُرْزٍ" دليلٌ عَلَى أَنَّهُ في نِيَّةِ إحلالِهِ محلَّ "سعيدٍ". وأَمَّا نحوُ: "أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زيدٍ"؛ فلأَنَّ "زيدًا" لَوْ نُوِيَ إحلالُهُ محلَّ "الرَّجُلِ"؛ لزمَ إضافةُ ("الرَّجُلِ")[3] الصِّفَةِ المعرَّفةِ باللامِ إِلَى مَا ليسَ بمعرَّفٍ فِيهَا. وأَمَّا نحوُ: "زيدٌ أفضلُ النَّاسِ الرِّجالِ والنِّساءِ"؛ فلأَنَّه لَوْ نُوِيَ إحلالُ "الرِّجالِ" محلَّ "النَّاسِ"؛ لَنُوِيَ إحلالُ مَا عُطِفَ عليهِ –وهُوَ "النِّسَاءُ"– محلَّ "النَّاسِ"؛ فيكونُ التَّقديرُ: "زيدًا أفضلُ النَّاسِ"، وذلكَ لَا يجوزُ؛ لأَنَّ اسمَ التفضيلِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الزِّيادةُ عَلَى مَنْ أُضيفَ إِلَيْهِ؛ يُشترَطُ أَنْ يكونَ مِنْهُمْ. وأَمَّا نحوُ: "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ غلامَ زيدٍ" بنصبِ "الغلامِ"؛ فلأَنَّ "الغلامَ" لَوْ نُوِيَ إحلالُهُ محلَّ "الرَّجُلِ"؛ لَرُفِعَ؛ لأَنَّ "الرَّجُلَ" –في هَذَا التَّركيبِ– واجبُ الرَّفْعِ. وأَمَّا نحوُ: "أَيُّ الرجلينِ زيدٍ وعمرٍو"؛ فلأَنَّه لَوْ نُوِيَ إحلالُ "زيدٍ" مَعَ مَا عُطِفَ عليهِ –وهُوَ "عمرٌو"– محلَّ "الرَّجلينِ"؛ لزمَ إضافةُ "أَيُّ" إِلَى المعرفةِ المفردةِ، وهِيَ لَا تضافُ إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ يكونَ بَيْنَهُمَا جمعٌ مقدَّرٌ نحوَ: "أَيُّ زيدًا أحسنُ؟" أَوْ عُطِفَ عَلَى "أَيُّ مِثْلُ" نحوَ:

..... أَبِي وأَبُكَ فارسُ الأحزابِ؟ [1]

وأَمَّا نحوُ: "جاءَنِي كِلَا أَخويكَ زيدٍ وعمرٍو"؛ فلأَنَّه لَوْ نُوِيَ إحلالُ "زيدٍ" (مَعَ مَا عُطِفَ عليهِ –وهُوَ "عمرٌو"– محلَّ "أخويكَ"؛ لزمَ إضافةُ "كِلَا" إِلَى مَا يدلُّ عَلَى اثنينِ، لَا بكلمةٍ واحدةٍ، وهِيَ إِنَّمَا تضافُ إِلَى معرِّفٍ دالٍّ عَلَى اثنينِ بكلمةٍ واحدةٍ.

وأَمَّا قولُ)[2] الشَّاعِرِ:

(كِلَا أَخِي وخَلِيلِي وَاجِدَيْ عَضُدًا في النَّائِبَاتِ وإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ [3])

---

(٣) سقط من "س".

(١) من الكامل، وصدره: فلئن لقيتك خاليين لتعلمن، بلا نسبة، وهو في: أوضح المسالك ١٢٠/٣، والمقاصد النحوية ١٣٣٧/٣، وهمع الهوامع ٥١٧/٢، وحاشية الصبان ٢٤٣/١.

(٢) طمس في "س".

(٣) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: مغني اللبيب ٢٦٩/١، وأوضح المسالك ١١٨/٣، وشرح الأشموني ١٥٥/٢، =

فمن نوادرِ الضرورات[1]. انتهى).

(الثَّامنُ: أَنَّهُ ليسَ في التَّقديرِ مِنْ جملةٍ أُخْرَى، بخلافِ البدلِ؛ ولِهَذَا امتنعَ أيضًا البدلُ وَتَعَيَّنَ البيانُ في نحوِ قَوْلِكَ: "هندٌ قامَ عمرٌو أَخُوهَا")

(وقَدْ ذَكرَ المصنِّفُ هذهِ المسألةَ ثانيًا في بابِ روابطِ الجملةِ بِمَا هِيَ خبرٌ عَنْهُ؛ حيثُ قالَ: "تنبيهٌ: قَدْ يوجدُ الضَّميرُ في اللَّفْظِ ولَا يحصلُ الرَّبْطُ[2]").

(ونحوِ: "مررتُ برجلٍ قامَ عمرٌو أخوهُ"، ونحوِ: "زيدٌ ضربتُ عمرًا أخاهُ").

(يَعني: ولأجلِ أَنَّ البيانَ في التَّقديرِ ليسَ مِنْ جملةٍ أُخْرَى، والبدلُ في التَّقديرِ مِنْ جملةٍ أُخْرَى؛ تَعَيَّنَ البيانُ في هذهِ الصُّورةِ، وامتنعَ البدلُ فِيهَا. أَمَّا نحوُ "هندٌ قامَ عمرٌو أَخُوها"؛ فلأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ "أَخُوها" مِنْ جملةٍ أُخْرَى؛ لزمَ خلوُّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا -أعني: "قامَ عمرٌو"- مِنْ رابطٍ يربطُها بالمبتدإِ. وأَمَّا نحوُ: "مررتُ برجلٍ قامَ عمرٌو أخوهُ"؛ فلأَنَّه لَوْ قُدِّرَ "عمرٌو أخوهُ" [٣٢٠/أ] مِنْ جملةٍ أُخْرَى؛ لزمَ خلوُّ الجملةِ الواقعةِ صفةً -أعني: "قامَ عمرٌو"- مِنْ رابطٍ يربطُها بالموصوفِ. وأَمَّا نحوُ: "زيدًا ضربتُ عمرًا أخاهُ"؛ فلأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ "أَخَاهُ" مِنْ جملةٍ أُخْرَى؛ لَمْ تَكُنْ هذهِ الصُّورةُ مِنْ بابِ الاشتغالِ[1]).

(مَا افترقَ فِيهِ اسمُ الفاعلِ والصِّفَةُ المشَبَّهَة):

(وذلكَ أحدَ عشرَ أمرًا):

(أحدُها: أَنَّهُ يُصَاغُ مِنَ المتعدِّي والقاصرِ، كَـ"ضاربٍ" و"قائمٍ" و"مستخرِجٍ" و"مستكبِرٍ"، وهِيَ لَا تُصَاغُ إِلَّا مِنَ القاصرِ كَـ"حَسَنٍ" و"جَمِيلٍ").

ولنذكرْ -قبلَ الشُّروعِ في الفارقِ- تَعْرِيفَيْهِمَا:

= وشرح التصريح ١/٧٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/٥٥٢ .

(١) المنصف ٣/٤٦١،٤٦٢.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٢.

(١) المنصف ٣/٤٦٢.

(أَمَّا اسمُ الفاعلِ فَهُوَ: "الاسمُ المشتقُّ مِنْ مصدرٍ لشيءٍ قامَ بِهِ بمعنَى الحدوثِ"؛ فخرجَ اسمُ المفعولِ والآلةِ والمكانِ والزَّمَانِ والصِّفَةُ المشبَّهةُ. وقولُنا لشيءٍ: "قامَ بِهِ" يشملُ ذَا العَلَمِ كَـ"زيدٌ قائمٌ"، وغيرَهُ نحوَ "الفاعلُ مرتفعٌ". وأَمَّا الصِّفَةُ المشبَّهةُ، فاسمٌ مشتقٌّ مِنْ مصدرٍ لازمٍ لشيءٍ قامَ بِهِ عَلَى معنَى الثُّبوتِ؛ فخرجَ اسمُ المفعولِ والآلةِ والمكانِ والزمانِ واسمُ الفاعلِ مِنَ اللازمِ كـ"قائمٍ"، فَإِنَّهُ وإِنِ اشتُقَّ مِنْ لازمٍ لمَنْ قامَ بِهِ، لكنْ ليسَ عَلَى معنَى الثُّبوتِ، أَيْ: الاستمرارِ، بَلْ عَلَى معنَى الحدوثِ، كَمَا مَرَّ.

قالَ الرَّضِيُّ: والَّذِي أَرَى: أَنَّ الصِّفَةَ المشبَّهة، كَمَا أَنَّهَا ليستْ موضوعةً للحدوثِ في زمانٍ، ليستْ أيضًا موضوعةً للاستمرارِ في جميعِ الأزمنةِ؛ لأَنَّ الحدوثَ والاستمرارَ قيدانِ في الصفَةِ، ولَا دليلَ فِيهَا عَلَيْهِمَا، فليسَ معنَى «حَسَنٌ» في الوضعِ إِلَّا "ذو حسنٍ" سواءٌ كانَ في بعضِ الأزمنةِ أَوْ في جميعِ الأزمنةِ، ولَا دليلَ في اللَّفْظِ عَلَى أحدِ القيدينِ، فَهُوَ حقيقةٌ في القَدْرِ المشتركِ بَيْنَهُمَا، وهُوَ الاتصافُ بالحُسْنِ، لكنْ لمَّا أطلقَ ذلكَ، ولَمْ يَكُنْ بعضُ الأزمنةِ أَوْلَى مِنْ بعضٍ، ولَمْ يَجُزْ نفيُهُ في جميعِ الأزمنةِ؛ لأَنَّكَ قَدْ حَكمتَ بثبوتِهِ في زمانٍ؛ فَلَا بدَّ مِن وقوعِهِ الظاهرِ ثبوتِهِ في جميعِ الأزمنةِ إِلَى أَنْ تقومَ قرينةٌ عَلَى تخصيصِهِ ببعضِها، كَمَا تقولُ: "كانَ هَذَا حسنًا فَقَبُحَ، أَوْ: سيصيرُ حسنًا، أَوْ: هُوَ الآنَ حسنٌ فَقَطْ"، فظهورُهُ في الاستمرارِ ليسَ وضعيًّا. إِلَى هُنَا كلامُهُ[1] وفيه بحث)[2].

(ومعنَى كلامِهِ في الفارقِ الأَوَّلِ، وهِيَ: لَا يصاغُ إِلَّا مِن القاصرِ كـ"حسنٍ" و"جميلٍ"؛ وذلكَ لأَنَّهَا تلزمُ فاعلَها ولَا تتعدَّى مِنْهُ إِلَى المفعولِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ صِيغتِ الصِّفةُ المشبَّهةُ مِن المتعدِّي نحوَ: "رحمٌ" و"رحيمٌ"؛ فَإِنَّهُمَا مَصُوغَانِ مِن "رَحِمَ"، وهُوَ متعدٍّ.

أُجيبَ بِأَنَّ الصِّفةَ إِنَّمَا تُصَاغُ مِنْ غيرِ القاصرِ بعدَ تنزيلِهِ منزلةَ القاصرِ؛ فصحَّ أَنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لَا تُصَاغُ إِلَّا مِن القاصرِ[3]).

(١) شرح الكافية ٣/٤٣١، ٤٣٢.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) المنصف ٣/٤٦٢.

(الثَّاني: أَنَّهُ يكونُ للأزمنةِ الثَّلاثةِ، وهِيَ لَا تكونُ إِلَّا للحاضرِ، أَيْ: الماضِي المتَّصلِ بالزَّمنِ الحاضرِ).

في الشَّرْحِ: (هَذَا عينُ مَا حَكاهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ بعضِ النَّاسِ؛ وذلكَ أَنَّ السِّيرافيَّ قالَ في الصِّفةِ المشبَّهةِ: إنما أريد الماضي[1]، وقال ابن السراج: أنها للحال[2]، وإليه ذهب الشلوبين[3] وابن مالك[4]، فقال أبو حيان: جمع بعض أصحابنا بين هذين القولين بأن قال: لا يريد السرافي بكونها للماضي أن الصفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنا وجدت قبل الإخبار؛ فلا فرق –حينئذ– بين القولين[1]).

الثَّالثُ: أَنَّهُ لَا يكونُ إِلَّا مُجَارِيًا للمضارعِ في حركاتِهِ وسكناتِهِ، كَـ"ضاربٌ"، و"يضربُ"، و"منطلقٌ"، و"ينطلقُ"، ومِنْهُ: "يقومُ" و"قائمٌ"؛ لأَنَّ الأصلَ "يَقْوُمُ" –بسكونِ القافِ وضَمِّ الواوِ–، ثُمَّ نَقلوا) الضَّمَّةَ إِلَى الفارقِ.

(وأَمَّا تَوَافُقُ أعيانِ الحركاتِ، ففيرُ معتبَرٍ؛ بدليلِ: "ذاهبٍ" و"يذهبُ" و"قاتلٍ" و"يقتلُ"؛ ولِهَذَا قال ابنُ الخشَّاب[2]:

هُوَ وزنٌ عروضيٌّ، لَا تصريفيٌّ، وهِيَ تكونُ مُجَارِيَةً لَهُ، كَـ"منطلقُ (اللسانِ" و"مطمئنُ النفسِ" و"طاهرُ العِرْضِ، وغيرُ مُجَارِيَةٍ –وهُوَ الغالبُ–، نحوَ: "ظريفٍ" و"جميلٍ". وقولُ جماعةٍ إِنَّهَا لَا تكونُ إِلَّا غيرَ مُجَارِيَةٍ؛ مردودٌ باتِّفاقِهم عَلَى أَنَّ مِنْهَا قَوْلَهُ:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٤٧، ٢٣٤٨.

(٢) الأصول ١/١٣٣.

(٣) المقدمة الجزولية ١/١٥١.

(٤) منهج السالك ٣٥٨، "وقوله: الحاضرة، يعني الصفة المشبهة تكون للحال، وهذه مسألة خلافٍ، ذهب السيرافي إلى أنها بمعنى المضي، وهو ظاهر كلام الأخفش. وأجاز ابنُ خروفٍ أنْ تكون بمعنى الماضي وبمعنى الحال، وزعم الأستاذ أبو عليّ أنها لا تكون بمعنى الماضي أصلاً، وإلى ذلك ذهب أبو بكر بن السراج وأبو عليّ الفارسيّ، وأكثر النحويين لم يشترطوا فيها أن تكون بمعنى الحال. وذهب الأستاذ أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمان الثلاثة".

(١) تحفة الغريب ١/٢٨٣.

(٢) هو: عبدالله بن أحمد، أبو محمَّد، اشتهر بابن الخشاب، وهو لغوي وشاعر عربي، توفي سنة ٥٦٧هـ، من تصانيفه: المرتجل في شرح الجمل للزجاجي، ونقد المقامات الحريرية، ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/٢٣٩، ووفيات الأعيان ٣/١٠٢.

مِـــنْ صـــديقٍ أَوْ أَخِـــي ثقـــةٍ أَوْ عَـــــدُوٍّ شَـــــاحِطٍ دارَا[1])

(مِنْ هؤلاءِ الجماعةِ)[2] صاحبُ "المفصَّلِ"؛ فَإِنَّهُ قالَ فِيهِ: الصِّفةُ المشبَّهةُ هِيَ الَّتِي ليستْ مِنَ الصِّفاتِ الجاريةِ، وإِنَّمَا هِيَ مشبَّهةٌ بِهَا فِي أَنَّهَا تُذكَّرُ وتُؤنَّثُ وتُثَنَّى وتُجمَعُ. انتهى[3]. وهُوَ ظاهرُ كلامِ أَبِي علي فِي "الإيضاح" [4]. ورُدَّ بأنَّهم متفقونَ عَلَى أَنَّ "شَاحِطًا" فِي هَذَا البيتِ -وهُوَ بشينٍ معجمةٍ وحاءٍ وطاءٍ [٣٢٠/ب] مهملتينِ- بمعنَى: بعيدٍ، صفةٌ مشبَّهةٌ، وهُوَ مجازٌ للمضارعِ، قالَ فِي "التسهيل": وموازنتُها المضارعَ قليلةٌ إِنْ كانتْ مِن الثلاثيِّ، ولازمةٌ إِنْ كانتْ مِن غيرِهِ. انتهى[1] فالأَوَّلُ طاهرُ العرضِ وظاهرُ الفاقةِ وحائلُ اللونِ وخاملُ الذكرِ وساهمُ الوجهِ، أَيْ: متغيِّرُهُ وشَاحِطُ الدَّارِ مطمئنُّ القلبِ ومعتدلُ القامةِ، قالَ[2]:

ومَـــن يَـــكُ منحـــلَّ العـــزائمِ تابعًـــا هـــواهُ فَـــإِنَّ الرُّشْـــدَ مِنْـــهُ بعيـــدُ[3]).

(الرَّابعُ: أَنَّ منصوبَهُ يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ عليهِ، نحوُ: "زيدٌ عمرًا ضاربٌ، ولَا يجوزُ" زيدٌ وَجْهَهُ حسنٌ").

(الخامسُ: أَنَّ معمولَهُ يكونُ سببيًّا وأجنبيًّا نحوَ: "زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وعمرًا"، ولَا يكونُ معمولُها إِلَّا سببيًّا، تقولُ: "زيدٌ حسنٌ وَجْهُهُ" أَوْ "الوجهِ"، ويمتنعُ "زيدٌ حَسَنٌ عَمْرًا").

قالَ المؤلِّفُ فِي "أوضحِ المسالكِ": وقولُ ابنِ النَّاظمِ إِنَّ جوازَ نحوِ: "زيدٌ بِكَ فرحٌ" مُبْطِلٌ؛ لعمومِ قَوْلِه إِنَّ المعمولَ لَا يكونُ إِلَّا سببيًا مؤخَّرًا- مردودٌ؛ لأَنَّ المرادَ بالمعمولِ مَا عملُها فِيهِ بحقِّ

(١) من المديد، لعدي بن زيد في ديوانه ١٠١، والكتاب ١٩٨/١، وشرح كتاب سيبويه ٥٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٧٧٤/٦، والتذييل والتكميل ٧/١١، وشرح شواهد المغني ٨٥٨/٢.

(٢) طمس في "س".

(٣) ٢٩٣/١.

(٤) ينظر: ١٥٣/١.

(١) شرح التسهيل ٨٩/٣.

(٢) من الطويل، نسب لرجل من طيِّئٍ، وهو في: شرح التسهيل ١٠٤/٣، وتمهيد القواعد ٢٧٧٣/٦، والتذييل والتكميل ٧/١١، وهمع الهوامع ٩٠/٣.

(٣) تحفة الغريب ٢٨٤/١.

الشَّبَهِ، وإِنَّمَا عملُها في الظَّرْفِ معًا فِيهَا مِن معنَى الفعلِ، وكَذَا عملُها في الحالِ والتَّمييزِ ونحوِهما[٥]، فَمَا أَوردَهُ ليسَ مِن ذلكَ القبيلِ، بَلْ مِن هَذَا.

(السَّادسُ: أَنَّهُ لَا يخالفُ فعلَهُ في العملِ، وهِيَ تخالفُهُ، فَإِنَّهَا تنصبُ مَعَ قصورِ فعلِها، تقولُ: "زيدٌ حسنٌ وجهُهُ"، ويمتنعُ "زيدٌ حسنٌ وجهَهُ" -بالنَّصبِ- خلافًا لبعضِهم. فَأَمَّا الحديثُ: "أَنَّ امرأةً كانتْ تُهْرِاقُ الدِّمَاءَ"، فَـ"الدِّمَاءُ" تمييزٌ عَلَى زيادةِ "ال").

(وهَذَا التَّخريجُ غيرُ متعيّنٍ، أَوْ يجوزُ أَنْ يكونَ بفعلٍ مقدَّرٍ، أَيْ: "تُرِيقُ الدِّمَاءَ"، ويجوزُ أَنْ يكونَ عَلَى التَّشبيهِ بالمفعولِ بِهِ كَمَا في "زيدٌ حسنُ الوجهِ"، وعَليهِ: فليستِ "ال" زائدةً؛ ذَكَرَ ذلكَ ابنُ مالكٍ[٦] وابنُ الحاجبِ في "الأمالي" قالَ: ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوبًا عَلَى توهُّمِ التَّعدّي إِلَى مفعولٍ ثانٍ؛ لأَنَّ الهمزةَ دخلتْ عَلَى الهاءِ الَّتِي هِيَ عوضٌ عَنِ الهمزةِ الَّتِي في "أراقَ"؛ فَعَدَّاهُ بِهَا إِلَى مفعولٍ آخَرَ، كأَنَّ المعنَى: جَعَلَهَا غَيْرُهَا مُهريقةَ الدِّمَاءِ[١]. قالَ: ويجوزُ رفعُ "الدِّمَاء" عَلَى البدلِ مِن الضَّميرِ في "تهراقُ"؛ كأَنَّهُ قِيلَ: "تهراقُ دَمُهَا"، فجُعِلَ الفعلُ أَوَّلًا لَهَا، ثُمَّ أُبْدِلَ مِنْهُ، كَمَا يقولُ: "أَعجبتْنِي الجاريةُ وَجْهُهَا" وحُذِفَ الضَّميرُ للعِلْمِ بِهِ. انتهى.

وفي الشَّرْحِ: تخريجُهُ نَصْبَ "الدِّمَاء" عَلَى التَّشبيهِ بالمفعولِ مختلَفٌ فِيهِ، وكثيرٌ مِن النُّحَاةِ يَأباهُ؛ إِذِ النَّصْبُ عندَهم -عَلَى التَّشبيهِ- لَا يكونُ في الأفعالِ، وتخريجُهُ عَلَى توهُّمِ التَّعدّي إِلَى مفعولٍ ثانٍ ضعيفٌ. انتهى[٢]).

(قالَ ابنُ مالكٍ: أَوْ مفعولٌ عَلَى أَنَّ الأصلَ: "تُهَرِيقُ" ثُمَّ قُلبتِ الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألفًا كقولِهم: "جَارَاةٌ"، و"نَاصَاةٌ" و"بقى"[٣] . وهَذَا مردودٌ؛ لأَنَّ شرطَ ذلكَ تحرُّكُ الياءِ كَـ"جاريةٍ"، و"ناصيةٍ، و"بَقِيَ").

(السَّابعُ: أَنَّهُ يجوزُ حذفُهُ وبقاءُ معمولِهِ؛ ولِهَذَا أَجازوا "أَنَا زيدًا ضاربُهُ" و"هَذَا ضاربُ

---

(٥) ٣/٢٢١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٦٠.

(١) ٢/٧٩٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨٨.

زيدٍ وعمرًا" -بخفضِ "زيدٍ" ونصبِ "عمرٍو"، بإضمارِ فعلٍ أَوْ وصفٍ منوَّنٍ-. وأَمَّا العطفُ عَلَى محلِّ المخفوضِ، فممتنعٌ عندَ مَنْ شَرَطَ وجودَ المُحْرِزِ) (-بميمٍ مضمومةٍ فحاءٍ مهملةٍ ساكنةٍ فراءٍ فزايٍ- أَيْ: هُوَ الطَّالِبُ بذلكَ المحلِّ؛ كَذَا فَسَّرَهُ المصنِّفُ -كَمَا سَيأتي في هَذَا البابِ عندَ ذكرِ أقسامِ العطفِ[٥]-).

(-كَمَا سَيأتي-، ولَا يجوزُ "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ والفعلَ" -بخفضِ "الوجهِ" ونصبِ "الفعل"-، ولَا "مررتُ برجلٍ وَجْهَهُ حَسَنِهِ" -بنصبِ "الوجه" وخفضِ الصِّفةِ-؛ لأَنَّها لَا تعملُ محذوفةً ولأَنَّ معمولَها لَا يتقدَّمُها ومَا لَا يعملُ؛ لَا يُفسّرُ عاملًا).

(التَّعليلُ الأَوَّلُ: لقَوْلِهِ": ولَا يجوزُ "مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ والفعلَ" -بخفضِ "الوجهِ" ونصبِ "الفعل"-.

الثَّاني: لقَوْلِهِ: "ولَا مررتُ برجلٍ وَجْهَهُ حَسَنِهِ" -بنصبِ الوجهِ وخفضِ الصِّفةِ-، فَفِي الكلامِ لَفٌّ ونَشْرٌ مرتَّبٌ[١]).

(الثَّامنُ: أَنَّهُ لَا يَقبحُ حذفُ موصوفِ اسمِ الفاعلِ وإضافتِهِ إِلَى مضافٍ إِلَى ضميرِهِ، نحوَ: "مررتُ بقاتلِ أبيهِ"، ويقبحُ "مررتُ بحسنٍ وجهُهُ")

في الشَّرْحِ: (وكَذَا لَا يقبحُ في اسمِ الفاعلِ أَنْ يقولَ: "مررتُ برجلٍ قاتلِ أبيهِ"، ويقبحُ في الصِّفةِ أَنْ تقولَ: "مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ"؛ فليستِ المسألةُ مقيَّدةً بحذفِ الموصوفِ، وعبارةُ المصنِّفِ تُوهِمُ تقييدَها بذلكَ[٢]).

(التَّاسعُ: أَنَّهُ يُفْصَلُ) (-بضمِّ أَوَّلِهِ وفتحِ ثالثِهِ، مبنيٌّ للمفعولِ-[٣]) .

(مرفوعُهُ ومنصوبُهُ [٣٢١/أ] وكَ"زيدٌ ضاربٌ في الدَّارِ أبوهُ عمرًا"، ويمتنعُ عندَ الجمهورِ "زيدٌ حسنٌ في الحربِ وجهُهُ" -رُفعتْ أَوْ نُصبتْ-).

---

(٥) المنصف ٣/٤٦٤.

(١) المصدر السابق.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٥.

(٣) المنصف ٣/٤٦٥.

(العاشرُ: أَنَّهُ يجوزُ إتباعُ معمولهِ بجميعِ التَّوابعِ، ولَا يُتبعُ معمولُها بصفةٍ؛ قَالَهُ الزَّجَّاجُ ومتأخِّرو المغاربةِ[1])

(ومستنَدُهم في ذلكَ عدمُ السَّماعِ مِنَ العربِ عَلَى مَا ادَّعاهُ؛ فَلَا يقالُ: "زيدٌ حسنُ الوجهِ المشرقِ" -بجرِّ "المشرقِ"- عَلَى أَنَّهُ صفةُ الوجهِ، وعَلَّلَ بعضُهم)[2] المنعَ بِأَنَّ معمولَ الصِّفةِ -لمَّا كانَ سببيًّا غيرَ أجنبيٍّ- أشبهَ الضَّميرَ؛ لكونهِ أبدًا محالًا عَلَى الأَوَّلِ وراجعًا إِلَيْهِ، والضَّميرُ لَا يُنعتُ فكذَا مَا يُشبهُهُ.

(ويشكلُ عَلَيْهِمْ الحديثُ) -في الصَّحيحِ- **(في صفةِ الدَّجَّالِ "أعورُ عينهِ اليُمْنَى[3])**. في الشَّرْحِ: خرَّجَهُ بعضُهم عَلَى أَنَّ "اليُمْنَى" خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ لَا صفةٌ لعينهِ؛ كأَنَّهُ لمَّا قِيلَ: "أعورُ عينهِ" قِيلَ: أَيُّ عينيهِ؟" فقيلَ: "اليُمْنَى"[1].

(الحادي عشرَ: أَنَّهُ يجوزُ إتباعُ مجرورهِ عَلَى المحلِّ عندَ مَنْ لَا يشترطُ المحرزَ، ويحتملُ أَنْ يكونَ مِنْهُ ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾[2]، ولَا يجوزُ "هُوَ حسنُ الوجهِ والبدنَ" بجرِّ "الوجهِ" ونصبِ "البدن" خلافًا للفَرَّاءِ[3] أجازَ هُوَ "قويُّ الرِّجْلِ واليَدُ" برفعِ المعطوفِ)

(هَذَا آخرُ الوجوهِ الَّتِي ذكرَ المصنِّفُ أَنَّ اسمَ الفاعلِ يُفارقُ الصِّفةَ المشبَّهةَ فِيهَا.

ومِنَ الوجوهِ الَّتِي افترقَ فِيهَا -غيرُ مَا ذَكَرَهُ- أَنَّهُ إِذَا وقعَ فِيهَا وفي معمولِها الألفُ واللَّامُ؛ كانَ الأصلُ الجرَّ؛ هَكَذَا قالَ في "الجزوليَّةِ"[4]. قالَ الأَنْدلسيُّ: يَعني أَنَّكَ إِذَا نصبتَ الوجهَ مثلًا في

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٣/٨٦.

(٢) طمس في "س".

(٣) صحيح البخاري ٤/١٦٧،كتاب أحاديث الأنبياء (باب قول الله تعالى: واذكر في الكتاب مريم) الحديث رقم ٣٤٤١، وسنن الترمذي ٤/٥١٤، أبواب الفتن (باب ما جاء في صفة الدجال) الحديث رقم ٢٢٤١.

(١) تحفة الغريب ١/٢٨٦.

(٢) سورة الأنعام: ٩٦.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٣/٨٥.

(٤) ينظر: شرح الجزولية ٢/ ٨٨٥.

قَوْلِكَ: "مررتُ بالرَّجُلِ الحسنِ الوجهِ" فأصلُهُ أَنْ يكونَ مجرورًا، بخلافِ "الضَّاربِ الرَّجلَ" فَإِنَّ الأصلَ فِيهِ النَّصْبَ، ويريد بالأصلِ الأكثرَ في الاستعمالِ.

ومِنْهَا استحسانُ إضافتِها إِلَى مَا هُوَ فاعلٌ في المعنَى كَـ"حسنُ الوجهِ" و"نقيُّ الثَّوبِ" و"طاهرُ العِرْضِ"، بخلافِ اسمِ الفاعلِ نحوِ: "كاتِبِ الأبِ" فَإِنَّ هَذَا وإِنْ كانَ غيرُ ممتنعٍ فيهِ لكنَّهُ قبيحٌ؛ لأَنَّ الصِّفةَ لَا تضافُ إِلَى مرفوعِها حَتَّى يُقدَّرَ تحويلُ الإسنادِ (عَنْهُ)[1] إِلَى موصوفِها بدليلينِ:

أحدُها: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقدَّرْ ذلكَ؛ لزمَ إضافةُ الشَّيْءِ إِلَى نفسِهِ.

والثَّاني أَنَّهُمْ يُؤنِّثونَ الصِّفةَ في نحوِ: " هندٌ حَسَنُ الوجهِ"؛ فَلِهَذَا أحسنُ أَنْ يقالَ: "حَسَنُ الوجهِ"؛ لأَنَّ مَن حَسُنَ وجهُهُ حَسَنٌ أَنْ يُسندَ الحُسْنُ إِلَى جملتِهِ مجازًا، وقَبُحَ أَنْ يقالَ: "كَاتِبُ الأبِ"؛ لأَنَّ مَنْ كَتَبَ أبوهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ تُسندَ الكتابةُ إِلَيْهِ إِلَّا بمجازٍ بعيدٍ[2]).

(وأجازَ البغداديُّونَ إتباعَ المنصوبِ بمجرورٍ في البابينِ، كقَوْلِهِ:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[1])

(هَذَا البيتُ مِنْ معلَّقةِ امرئِ القيسِ، وقَبْلَهُ:

فعادَى عداءً بينَ ثورٍ ونعجةٍ دراكًا ولَمْ يُنْضَحْ بماءٍ فيُغسلِ

"عَادَى عداءً" والَى مولاةً، وفاعلُ "عادَى" ضميرٌ يعودُ إِلَى "الفرسِ" المتقدِّمِ ذكرُهُ، أَيْ: والى هَذَا الفرسِ بينَ ثورٍ ونعجةٍ من بقرٍ وحشٍ في طلقٍ واحدٍ ولَمْ يَعرقْ عرقًا مفرطًا، أَيْ: أدركَهما دونَ معاناةٍ ومشقَّةٍ ومقاساةٍ وشدَّةٍ، والطهاةُ: جمعُ طاهٍ، وهُوَ الطَّبَّاخُ؛ كَذَا في "الصِّحَاحِ"[2]، وقالَ بعضُ شارحِي المعلَّقاتِ: الطَّهْيُ: الإنضاجُ، وهُوَ يشتملُ عَلَى طبخِ اللحمِ وشَيِّهِ، والصَّفِيفُ:

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٦.

(١) من الطويل، في ديوانه ١/٦٢، وهو في: جمهرة أشعار العرب ١/١٤١، ومقاييس اللغة ٣/٤٢٧، وشرح ابن الناظم١ /٣٨٠، والمقاصد النحوية ٤/١٦٣٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٠.

(٢) ٦/٢٤١٦.

اللحمُ المصفوفُ عَلَى الحجارةِ لينضجَ[1].

(**القديرُ: المطبوخُ في القِدْرِ**)، والمعنَى: أَنَّ الصَّيْدَ كَثُرَ؛ فطبخَ القومُ واشتَووا[2]).

(وهُوَ عندَهم عُطِفَ عَلَى "صَفِيف" وخُرِّجَ عَلَى أَنَّ الأصلَ "أَوْ طابخٍ قديرٍ"، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُبْقِيَ جَرُّ المضافِ إِلَيْهِ كقراءةِ بعضِهم)

-في الشَّوَاذِّ[3]- (﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[4] **بالخفضِ)**

في الشَّرْحِ: (لَا حاجةَ بِنَا إِلَى التَّخريجِ عَلَى هَذَا الوجهِ الشَّاذِّ، بَلْ نقولُ: حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مقامَهُ عَلَى الطريقةِ المشهورةِ. والعجبُ هُنَا خفاءُ هَذَا الوجهِ عَلَى المصنِّفِ -مَعَ ظهورِهِ وحسنِهِ-، وَقَدِ ادَّعَاهُ فِي أقسامِ العطفِ "كلامَ البغداديِّينَ، وتمسُّكهم ببيتِ امرئِ القيسِ"، وأشارَ هُنَا إِلَى التَّخريجِ الَّذِي ذكرَهُ[1]).

(أَوْ أَنَّهُ عُطِفَ عَلَى "صفيف"، ولكنْ خُفِضَ عَلَى الجوارِ، أَوْ عَلَى توهُّمِ أَنَّ الصَّفِيفَ مجرورٌ بالإضافةِ، كَمَا قالَ:

..... **ولَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جائيَا**[2])

(مَا افترقَ فِيهِ الحالُ والتَّمييزُ، ومَا اجتمعَا فِيهِ:

اعلمْ أَنَّهما قَدِ اجتمعَا في خمسةِ أمورٍ، وافترقَا) [٣٢١/ب] (في سبعةٍ).

(فَأَوْجُهُ الاتِّفاقِ أَنَّهما اسمانِ نكرتانِ فضلتانِ منصوبتانِ رافعتانِ للإبهامِ).

(وأَمَّا أَوْجُهُ الافتراقِ فأحدُها: أَنَّ الحالَ يكونُ جملةً كَـ" جاءَ زيدٌ يضحكُ"، وظرفًا

---

(١) ينظر: شرح المعلقات السبع ١/ ٧١.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٧.

(٣) المحتسب ١/٢٨١، ودراسات لأسلوب القرآن ١٠/٣٢٥.

(٤) سورة الأنفال: ٦٧.

(١) تحفة الغريب ١/٢٨٨.

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٤٠، وصدره: بدا لي أني لست مدرك ما مضى، وهو في: الكتاب ١/٣٠٦، والأصول ١/٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣، والمحكم ٨/٨٢، وهمع الهوامع ٣/٢٣٠.

نحـوَ: "رأيـتُ الهـلالَ بـينَ السَّـحابِ"، وجـارًّا ومجـرورًا نحـوَ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾[1]، والتَّمييزُ لَا يكونُ إِلَّا اسمًا)

(يَعني: (اسمًا)[2] غيرَ ظرفٍ حَتَّى يكونَ قسمًا للجملةِ والظَّرفِ اللذينِ يجوزُ كونُ الحالِ عَلَيْهِمَا، ولَمْ يُقَدَّرْ ذلكَ؛ لَمْ تتأتَّ المقابلةُ؛ إِذْ كونُ التَّمييزِ لَا يكونُ إِلَّا اسمًا لَا يرتفعُ وقوعُهُ ظرفًا فَإِنَّ الظَّرفَ اسمٌ[3]).

(والثَّاني: أَنَّ الحالَ قَدْ يتوقَّفُ معنَى الكلامِ عَلَيْهَا، كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[4]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾[5]، وقالَ:

إِنَّمَـا المَيِّـتُ مَـنْ يعـيشُ كئيبًـا كاسـفًا بالُـهُ قليـلَ الرَّجَـاءِ[1])

في الشَّرحِ[2]: (أظنُّ أَنَّ قبلَ هَذَا البيتِ:

لـيسَ مَـنْ مـاتَ فاسـتراحَ بِـمَيْتٍ إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ))

(في الصِّحَاحِ": [الكآبةُ[3]] سوءُ الحالِ والانكسارِ مِنَ الحزنِ، وقَدْ كَئِبَ الرَّجُلُ يكأَبُ كأبةً وكآبةً، مثلُ: رأفةٍ ورأفةٍ ونشأةٍ ونشأةٍ، فَهُوَ كئيبٌ وامرأةٌ كئيبةٌ، (وكَأْبَى -أيضًا-. انتهى[4].

---

(١) سورة القصص: ٧٩.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٨٨.

(٤) سورة لقمان: ١٨.

(٥) سورة النساء: ٤٣.

(١) من الخفيف، لعدي بن الرعلاء، وهو في: الألفاظ ١/٣٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/٤٠٥، وشرح الأشموني ٢/٤، وحاشية الصبان ٢/٢٥٢.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٨.

(٣) زيادة يلتئم بها النص.

(٤) ١/٢٠٧.

والكئيبُ: سيِّئُ الحالِ يقالُ: كَئِبَ يكأبُ – كفَرِحَ يفرحُ– كَبَّةً كَـ"رحمةٍ"، وكآبةً كَـ"سلامةٍ"، ورجلٌ كاسفُ الحالِ، أَيْ: سيِّئُ الحالِ، والبالُ)[1] يُطلَقُ عَلَى الحالِ، وعَلَى القلبِ، وعَلَى رخاءِ النَّفْسِ، والرَّخَاءُ –بالفتحِ والمدِّ–: سعةُ الحالِ. قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: هَذَا التَّفسيرُ يقتضِي أَنَّهُ بالخاءِ المعجمةِ، والموجودُ في غالبِ النُّسَخِ ضَبْطُهُ بالجيمِ[2]).

(بخلافِ التَّمييزِ)

فَإِنَّهُ لَا يتوقَّفُ معنَى الكلامِ عليهِ نحوَ: "مَا طابَ زيدٌ إِلَّا نفسًا".

(والثَّالثُ: أَنَّ الحالَ مُبيِّنَةٌ للهيئاتِ، والتَّمييزِ مُبيِّنٌ للذَّواتِ).

في الشَّرْحِ: (قالَ المصنِّفُ في حواشِي التَّسهيلِ": المرادُ بالهيئةِ الصُّورةُ والحالةُ المحسوسةُ المشَاهَدةُ، كَمَا هُوَ المتبادرُ[3]، وحينئذٍ؛ يخرجُ مثلُ: ("تكلَّمَ صادقًا"، و"ماتَ مسلمًا"، و"عاشَ كافرًا"، وإِنْ أَرادُوا الصِّفةَ؛ فالتَّعيينُ بِهِمَا أوضحُ لمقصودِهم، لكنْ يخرجُ مثلُ)[1]: "جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ"، و"جاءَ زيدٌ وعمرٌو جالسٌ". قلتُ: هُمَا في معنَى "جاءَ" مقارنًا بطلوعِ الشَّمْسِ وجلوسِ عمرٍو –بتجنُّبِ التَّأويلِ– لَا يخرجانِ؛ لأَنَّهُمَا –حينئذٍ– مبيَّانِ للصِّفةِ[2]. انتهى).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: سيذكرُ المصنِّفُ –في آخرِ الكلامِ عَلَى الحالِ– اختلافَ النَّاسِ في تأويلِ الحالِ الواقعةِ جملةً، وقالَ السَّيِّدُ ركنُ الدِّينِ في شرحِهِ الكبيرِ عَلَى كافيةِ ابنِ الحاجبِ: اعلمْ أَنَّكَ إِذَا قلتَ: "أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ"؛ فَإِنَّ الحالَ هُنَا لَمْ يبيِّنْ هيئةَ الفاعلِ ولَا المفعولِ، وإِنَّمَا هِيَ بيانٌ للزَّمانِ الَّذِي هُوَ لازمٌ للفاعلِ أَوْ المفعولِ، وَقَدِ اشتهرتِ العبارةُ عَنِ الملزومِ باللازمِ؛ فكأَنَّهُ بيانُ ذَاتَيْهِمَا[3]).

(والرَّابعُ: أَنَّ الحالَ تتعدَّدُ، كقَوْلِهِ:

---

(١) طمس في "س".

(٢) المنصف٣/ ٤٦٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٥.

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/٢٨٩.

(٣) المنصف ٣/٤٦٧

عَلَيَّ إِذَا مَا زرتُ لَيلَى بِخُفْيَةٍ زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا [1]

(الرَّجْلَانُ: الماشِي، وهُوَ صفةٌ مشبَّهةٌ، أَيْ: راجلًا، وحافيًا: غيرَ متنعلٍ. وفي هَذَا البيتِ عَلَى الرِّوايةِ رُدَّ العَجُزِ إِلَى الصَّدْرِ، ويُرْوَى "إِذَا لَا قيتَ"؛ فَلَا يكونُ ذلكَ وانتصبَ "رَجْلَان" و"ماشِي" عَلَى الحالِ مِنْ فاعلِ الزِّيارةِ المحذوفِ، أَيْ: زِيارتِي بيتَ اللهِ؛ فيكونُ مِنْ قبيلِ الحالِ المتعدِّدةِ -كَمَا ذكرَ المصنِّفُ-، ويحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ قبيلِ الحالِ المتداخلةِ بأَنْ يكونَ "حافيًا" حالًا مِنَ الضَّميرِ المستكنِّ في "رَجْلَان" ويجوزُ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ الضَّميرَ المجرورَ بِـ"عَلَى"، وقالَ المصنِّفُ -في حواشيهِ عَلَى التَّسهيلِ-: حَرَّفَ هَذَا البيتَ أعجميٌّ فقرَأَهُ "رِجْلَاي" مكانَ "رَجْلَان" وأعربَهُ فاعلًا بِـ"زيارة" و"حافيًا" حالًا مِنْهُمَا -عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ-:

"ولَا أرضَ أَبقلَ إبقالُها"

فقيلَ لَهُ: يقالُ: "زرتُ البيتَ"، ولَا يقالُ: "زارتْ رِجْلَايَ البيتَ". انتهى. وفي "شرحِ المفتاحِ" للشَّريفِ الجرجانيِّ: وقَدْ صَحَّفَ جماعةٌ "رَجْلَان" بِـ"رِجْلَاي" وبَنَوْا عليهِ خرافاتٍ في إعرابِ البيتِ، حَتَّى قالَ قائلُهم: "رِجْلَاي": فاعلُ "زيارةُ بيتِ اللهِ"، و"حافيًا" حالٌ مِنَ الضَّميرِ الَّذِي للمتكلِّمِ في "رِجْلَاي"؛ لأَنَّهُ في معنَى "زِيَارَتِي بيتَ اللهِ حافيًا"، وأنتَ خبيرٌ بِأَنَّ نسبةَ "زيارةِ بيتِ اللهِ" إِلَى "الرِّجْلَيْنِ" ركيكةٌ جدًّا، وبأنَّ "الحَافِي" إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مشقَّةٌ عظيمةٌ، وقَدْ ذُكِرَ هَذَا التَّصحيفُ بمحضرِ جمعٍ مِنْ أدباءِ الشَّامِ؛ فاتَّخذوهُ أضحوكةً يُلْهَى بِهَا). انتهى[1].

(بخلافِ التَّمييزِ؛ ولذلكَ (كانَ)[2] خطأً [٣٢٢/أ] قولُ بعضِهم) -قولُ أَبِي القاسمِ- **(في)**.

(..... **تَبَــارَكَ رَحْمَانًــا رَحِيمًــا ومَــوْئِلَا**[3]):

(١) من الطويل، لقيس بن الملوح في ديوانه: ٣٨، وهو في: مقاييس اللغة ٤٩٢/٢، والمحكم ٣٧٩/٧، وأوضح المسالك ٢٧٧/٢، وشرح الأشموني ٢٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٥٩/٢، وحاشية الصبان ٢٧٣/٢.

(١) المصباح في شرح المفتاح ٢٨٢، ٢٨٣، تحفة الغريب ٢٨٩/١، ٢٩٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) من الطويل، وهو مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع للشاطبي ١/١.

(إِنَّهُمَا تمييزانِ).

قَالَهُ شارحُ هذهِ القصيدةِ شعلةُ[1]، وجَوَّزَ أَنْ يكونَا حالينِ، وأَنْ يكونَا منصوبينِ عَلَى المدحِ.

(والصَّوَابُ أَنَّ "رحمانًا" بإضمارِ "أَخُصُّ" أَوْ "أَمدحُ"، و"رحيمًا" حالٌ مِنْهُ، لَا نعتٌ لَهُ؛ لأَنَّ الحقَّ قولُ الأعلمِ[2] وابنِ مالكٍ: إِنَّ "الرَّحمنَ" ليسَ بصفةٍ، بَلْ عَلَمٍ).

في الشَّرْحِ: (ظهورُ الوصفِ فِيهِ يمنعُ عَلَمِيَّتَهُ، والاستدلالُ عَلَيْهَا بِمَا أشارَ عليهِ المصنِّفُ بعدَ هَذَا مِن ورودِهِ كثيرًا غيرَ تابعٍ؛ ضعيفٌ؛ فالمشتقَّاتُ الكائنةُ، قالَ: يجوزُ ذلكَ فِيهَا نحوُ: "القائمُ زيدٌ"، ولَا يخرجُ بِهِ عَنِ الوصفيَّةِ، وعلميَّتُهُ الغلبةُ بِرَدِّهَا أَنَّ "الرحمنَ" لَمْ يُستعملْ إِلَّا لَهُ تَعَالَى؛ فَلَا تتحقَّقُ الغلبةُ[3]. انتهى).

قالَ الشمنيُّ : (وأقولُ: إِنَّمَا استدلَّ المصنِّفُ -كَمَا سَيأتِي- بِأَنَّ لفظَ "الرحمن" لَمْ يُستعملْ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ صفةً ولَا مجرَّدًا مِنْ "ال"؛ فَلَا يجوزُ استعمالُهُ، لَا بجوازِ استعمالِهِ كذلكَ حَتَّى يقالَ إِنَّ ذلكَ يجوزُ في نحوِ: "القائمُ زيدٌ" ولَا يخرجُ بِهِ عَنِ الوصفيَّةِ. وأَمَّا عدمُ استعمالِ لفظِ "الرَّحمن" في غيرِهِ -تَعَالَى-؛ فَإِنَّمَا يمتنعُ للغلبةِ التَّحقيقيَّةِ، لَا التقديريَّةِ، والقائلُ بِأَنَّهُ "عَلَمٌ" يُدَّعِي أَنَّهُ "علمٌ" بالغلبةِ التَّقديريَّةِ. انتهى[1]).

(وقَدْ صَرَّحَ المصنِّفُ -في النَّوْعِ التَّاسعِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مِنَ البابِ الخامسِ- أَنَّ الكسائيَّ جعلَ "الرَّحمنُ الرَّحيمُ" مِنْ "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحمنُ الرَّحيمُ" نعتينِ لِـ"هُوَ"، وفِيهِ دليلٌ عَلَى أَنَّ الكسائيَّ لَا يرَى "الرَّحمنَ" عَلَمًا[2]).

(وبِهَذَا -أيضًا- يبطلُ كونُهُ تمييزًا، وقولُ قومٍ إِنَّهُ حالٌ).

(وأَمَّا قولُ الزَّمخشريِّ: إِذَا قلتَ: "اللهُ رحمنٌ" أَتصرفُهُ أَمْ لَا؟[3]، وقولُ ابنِ الحاجبِ إِنَّهُ

---

(١) هو شعلة أبو عبدالله محمد بن الحسين الموصلي.

(٢) يُنظر رأيه في: البحر ١/٣٤.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٩٠.

(١) المنصف ٣/٤٦٩.

(٢) ينظر رأيه في: البحر المحيط ٢/٧٧، تحفة الغريب ١/٢٩٠، ٢٩١.

(٣) الكشاف ١/٧.

اختُلِفَ في صرفِهِ[1]؛ فخارجٌ عَنْ كلامِ العربِ مِن وجهينِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُستعملْ صفةً ولَا مجرَّدًا[2] مِنْ "ال" وإِنَّمَا حُذفتْ في البيتِ) المارِّ **(للضَّرورةِ، ويَبني -عَلَى عَلَمِيَّتِهِ- أَنَّهُ في "البسملةِ" ونحوِها: بدلٌ، لَا نعتٌ، وأَنَّ "الرَّحيم" -بعدَهُ- نعتٌ لَهُ، لَا نعتٌ لاسمِ اللهِ -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى-؛ إِذْ لَا يتقدَّمُ البدلُ عَلَى النَّعْتِ، وأَنَّ السُّؤَالَ الَّذِي سَأَلَهُ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ لِمَ قُدِّمَ "الرَّحمنُ" مَعَ أَنَّ عادتَهم تقديمُ غيرِ الأبلغِ، كقولِهم: "عالمٌ نِحْرِيرٌ" -بكسرِ النُّونِ-)** (وهُوَ العَالِمُ المتقنُ، مِنْ: نَحَرَ العلمَ أَتقنَهُ[3]).

(و"جَوَادٌ فيَّاضٌ" غيرُ متَّجهٌ).

(ومِمَّا يوضِّحُ لكَ أَنَّهُ غيرُ صفةٍ؛ مجيئُهُ كثيرًا غيرَ تابعٍ نحوَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢﴾[1]، ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾[2]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾[3]).

قالَ السهيليُّ: البدليَّةُ وعطفُ البيانِ ممتنعانِ في "الرَّحمنِ" من البسملةِ؛ لأَنَّ الاسمَ الأَوَّلَ أعرَفُ الأعلامِ؛ فَلَا يفتقرُ إِلَى تبيينٍ، وهُوَ وصفٌ للثَّناءِ -وإِنْ جَرَى كالأعلامِ-[4]. وفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ لَا يلزمُ مِنْ أعرفيَّةِ الأَوَّلِ امتناعُ البدلِ وعطفِ البيانِ؛ لأَنَّ البدلَ يكونُ للتَّأكيدِ؛ نَصَّ عليهِ سيبويهِ، وعطفُ البيانِ مِثْلُهُ ومثلُ النَّعْتِ، والنَّعْتُ -أيضًا- للتَّأكيدِ، وقولُ ابنِ الطراوةِ أَنَّ عطفَ البيانِ لَا يكونُ للتَّأكيدِ وإِنَّمَا يكونُ للتَّبيينِ[5]؛ مردودٌ مِنْ جهةِ القياسِ؛ لأَنَّهُ كالنَّعْتِ، ومِنْ جهةِ السَّماعِ

---

(١) شرح الكافية ١/١٥٧.

(٢) طمس في "س".

(٣) المنصف ٣/٤٦٨.

(١) سورة الرحمن: ١، ٢.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣) سورة الفرقان: ٦٠.

(٤) ينظر: نتائج الفكر ١/٤٢.

(٥) ولأنّ تكرار اللفظ وعطف الشيء على نفسه لا يبيّن وليس فيه زيادةُ وضوحٍ ذهب ابن الطّراوة إلى أنّ (نصر) الثاني والثالث في البيت الآتي من باب التوكيد اللفظيّ. وتابعه على ذلك ابنا مالك وابنُ معطي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٥، وفي شرح التسهيل ٣/٤٠٥ ناقض ذلك فأعرب الأوّل عطف بيانٍ، بالرفع على =

كقَوْلِهِ:

إِنِّي وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لقائلٌ: يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[1]

فالمرفوعُ عطفُ بيانٍ عَلَى اللَّفْظِ، ولَا يجوزُ كونُهُ بدَلًا -للتَّنزيهِ-؛ وعَلَى هَذَا يقالُ: إِنْ ثبتَ كونُ "الرَّحمنِ" عَلَمًا، فَلِمَ لَا يجوزُ كونُهُ بدلًا لَهُ، وعطفَ بيانٍ عَلَى التَّأكيدِ، وليسَ مِنْ شرطِ التَّأكيدِ كونُهُ مِنْ لفظِ الأَوَّلِ؛ فَهُوَ مِنْ بابِ "نفحةٌ واحدةٌ" و"أمسِ الدَّابِرُ"، فالوجهُ منعُ البدليَّةِ والبيانيَّةِ؛ بظهورِ الوصفيَّةِ فِيهِ، كَمَا أَنَّ العَلَمِيَّةَ تقعُ بذلكَ -حَسْبَمَا مَرَّ-.

(والخامسُ: أَنَّ الحالَ تتقدَّمُ عَلَى عاملِها؛ إِذَا كانَ فعلًا متصرِّفًا، أَوْ وصفًا يُشْبِهُهُ نحوَ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[1]).

(هَذَا مثالٌ لتقدُّمِ الحالِ عَلَى عاملِها الَّذِي هُوَ فعلٌ متصرِّفٌ؛ إِذْ "خاشعًا" حالٌ مِنْ ضميرِ "يخرجونَ"، وهَذَا ممكنٌ ولكنَّهُ غيرُ متعيِّنٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ "خاشعًا" صفةَ مفعولٍ محذوفٍ، أَيْ: "يومَ يدعُ الدَّاعِ إِلَى شيءٍ نُكُرٍ قومًا خاشعًا أَبصارُهم"، وقَدْ صَرَّحَ بجوازِ هَذَا الوجهِ غيرُ واحدٍ مِنَ المعربينَ[2]).

(وفي إعرابِ أَبِي البقاءِ: "خُشَّعًا" وهُوَ حالٌ وفي العامِلِ فِيهِ وجهانِ:

أحدُهما: "يُدْعَوْنَ"، أَيْ: يَدْعُوهم الدَّاعِي، وصاحبُ الحالِ: الضَّميرُ المحذوفُ، وأبصارُهم: مرفوعٌ بِـ"خُشَّعًا"، [٣٢٢/ب] وجازَ أَنْ يعملَ الجمعُ؛ لأَنَّهُ مكسَّرٌ.

والثَّاني: "يخرجونَ" وقُرِئَ "خاشعًا" ولَمْ يؤنَّثْ؛ لأَنَّ تأنيثَ الفاعلِ تأنيثُ الجمعِ، وليسَ بحقيقيٍّ، ويجوزُ أَنْ ينتصبَ "خاشعًا" بِـ"يدعوا" عَلَى أَنَّهُ مفعولُهُ، و"يخرجونَ" -عَلَى هَذَا- حالٌ مِنْ

=

اللفظ، وبالنصب على الموضع)، وشرح ابن الناظم ٣٦٨، والمغني ٥٩٧، وشرح شذورالذهب ٥٦٨. ووافقهم الرضي، قال في شرح الكافية ٣٦٣/١: "وفي جَعْلِ أبي علي، وجار الله: يا زيدُ زيدُ، بدلاً، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظرٌ؛ لأنّ البدل وعطف البيان، يفيدان ما لا يفيده الأوّل من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد".

(١) سبق تخريجه ص (٢٧٣).

(١) سورة القمر: ٧.

(٢) تحفة الغريب ٢٩١/١.

أصحابِ الأبصارِ، وكأنَّهم حالٌ مِنَ الضَّميرِ في "يخرجونَ" أَوْ مِنَ الضَّميرِ المحذوفِ، و"يقولُ" حالٌ مِنَ الضَّميرِ في "مهطِعينَ"[1].

وقَوْلِهِ:

..... **نَجَــوْتِ وهَــذَا تَحْمِلِــينَ طَلِيــقُ**[2].

(هَذَا بيتٌ صَدْرُهُ:

عَــدَسْ مَــا لعبــادٍ عليــكَ إمــارةٌ .....

و"عَدَسْ" -بفتحِ العينِ والدَّالِ المهملتينِ وسكونِ السِّينِ المهملةِ-، قالَ في "الصِّحَاحِ": هُوَ زجرٌ للبغلِ، قالَ ابن مفرغ:

"عَــدَسْ مَــا لعبــادٍ عليــكِ إمــارةٌ أَمِنْــتِ وهَــذَا تحملــينَ طليــقُ"

ورُبَّمَا سَمُّوا البغلَ "عَدَسْ" بزجرِهِ[1]. انتهى. وكانَ هَذَا الشَّاعِرُ هَجَى عبَّادَ بنَ زيادِ بنِ أَبِي سفيانَ[2] وكتبَ هَجْوَهُ عَلَى الحيطانِ، فلمَّا ظفرَ بِهِ؛ أَلْزَمَهُ بمحوِهِ بأظفارِهِ؛ ففسدتْ أناملُهُ، ثُمَّ أطالَ سجنَهُ؛ فكلَّموا فِيهِ معاويةَ؛ (فوجَّهَ بريدًا)[3] فأخرجَهُ، وقُدِّمَتْ لَهُ بغلةٌ ليركبَها، فنفرتْ؛ فقالَ: عَدَسْ مَا لعبادٍ ... البيت[4]).

وفي الشَّرْح: ("عَدَسْ" يُصَوِّتُ بِهِ للبغلِ؛ لَا ستحثاثِهِ وزجرِهِ عَنِ الإبطاءِ، فالإتيانُ بضميرِ المؤنَّثِ في البيتِ -وهُوَ الكافُ المكسورةُ- إِمَّا لكونِ الزجرِ أُنْثَى أَوْ عَلَى إرادةِ الدَّابَّةِ؛ فيجوزُ أَنَّ

---

(١) المنصف ٣/٤٧٠.

(٢) من الطويل، ليزيد بن مفرغ، في ديوانه ١٧٠، وهو في: جمهرة اللغة ٢/٦٤٥، وتهذيب اللغة ٢/٤٢، والمخصص ٤/٢٤٩، والمفصل ١/١٩٠، ولسان العرب ٦/٤٧، وشرح الأشموني ١/١٤٦.

(١) ٣/٩٤٧.

(٢) هو: عبيدالله بن زياد بن أبي سفيان، أبو حفص، ولي البصرة وولي خراسان، توفي مقتولًا سنة٦٧هـ، ينظر: البداية والنهاية ٨/٢٢٦.

(٣) سقط من "س".

(٤) المنصف ٣/٤٧٠.

المرجورَ كانَ ذكرًا ولكنْ أُنِّثَ بذلكَ، ومَا قَالَهُ المصنِّفُ -مِنْ أَنَّ "تحملينَ" حالٌ- مذهبُ البصريِّينَ، وأَمَّا الكوفيُّونَ أَنَّ "ذَا" موصولةٌ و"تحملينَ" صِلَتُهُ، والعائدُ محذوفٌ، أَيْ: والَّذِي تحملينَهُ طليقٌ، ويجوِّزونَ كونَ "ذا" وجميعِ أسماءِ الإشارةِ موصولةً، سواءٌ كانتْ بعدَ "مَا" الاستفهاميَّةِ أَوْ لَا، بَلْ يجوِّزونَ أَنْ يكونَ الاسمُ الجامدُ أيضًا موصولًا إِذَا كانَ معرَّفًا باللَّامِ، كَمَا نَقَلَهُ الرَّضِيُّ وغيره[1]، قَالُوا فِي قَوْلِهِ:

لَعَمْرِي لأَنْتَ البيتُ أكرمَ أهلُهُ وأَقْعَدُ في أفيائِهِ بالأصايلِ [2]

أَنَّ التَّقديرَ "لَأَنْتَ الَّذِي أَكرمَ أهلَهُ[1]").

(أَيْ: "وهَذَا طليقٌ" محمولًا لكِ"، ولَا يجوزُ ذلكَ في التَّمييزِ -عَلَى الصَّحيحِ-، فَأَمَّا استدلالُ ابنِ مالكٍ عَلَى الجوازِ[2] بقَوْلِهِ:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِدِ نَهْد مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءَ تَحَلَّبَا) [3]

عَنْ نفسِي، **(بمثلِ السَيِدِ)**

(-بكسرِ السِّينِ المهملةِ-: الذئبُ، و"مِثْل" صفةٌ محذوفٍ، أَيْ: بفرسٍ مثلِ السَّيِّدِ، **(نَهْد)** بفتحِ النُّونِ، أَيْ: جسمٌ مشرقٍ، وفرسٍ **(مقلِّصٍ)** بكسرِ اللَّام (أَيْ: مُشْرِفٍ مشمِّرٍ طويلِ القوائمِ، وفرسٍ **(كميشٍ)** بالشِّينِ المعجمةِ **(ويقالُ: كمشَ، وهُوَ صغيرُ الجُرْدَانِ، والجُرْدَانُ -بالضَّمِّ- قضيبُ الفرسِ إِذَا عِطْفَاهُ ماءَ)** المرادُ بِهِ العرقُ **(تَحَلَّبَا)**[4]) سالَ[5]).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ٣/٢٣.

(٢) من الطويل: لأبي ذؤيب الهذلي، في: ديوان الهذليين ١/١٤١، وهو في: إصلاح المنطق ١/٢٢٨، وتهذيب اللغة ١٥/٤١٥، والمخصص ٢/٣٩٥، والإنصاف ٢/٥٩٤، وخزانة الأدب ٥/٤٨٤.

(١) تحفة الغريب ١/٢٩١،٢٩٢.

(٢) ناقش هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٥، ٧٧٦.

(٣) من الطويل، لربيع بن مقروم، وهو في: الإنصاف ٢/٦٨٣، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٩٥، وشرح الأشموني ٢/٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٠.

(٤) طمس في "س".

(٥) تحفة الغريب ١/٢٩٣.

(وقَوْلِهِ:

إِذَا المــرءُ عَيْنًــا قَــرَّ بــالعيشِ مُثْرِيًــا ولَــمْ يُعْـنَ بالإحســانِ كــانَ مُــذَمَّمَا[1]).

(مِنْظم قَرَّتْ عَيْنُ الرَّجُلِ أَيْ: سكنتْ، فَلَا تطمحُ إِلَى مَن هُوَ فوقَهُ، أَوْ بَرَدَ دمعُها، وهُوَ كنايةٌ عَنِ السُّرور؛ لأَنَّ لَهُ دمعةً باردةً، وللمحزونِ دمعةٌ حَارَّةٌ، ووزنُ "قَرَّ" فعلٌ بفتحِ العينِ وكسرِها **(بالعيشِ مثريًا)** مِنْ: أَثْرَى الرَّجُلُ: كَثُرَ مَالُهُ، أَيْ: صارَ غنيًّا **(ولَمْ يُعْنَ)** بالبناءِ للمفعولِ، أَيْ: لَمْ يهتمَّ[2]).

("بالإحسانِ كانَ مذمَّمَا" فسهوٌ؛ لأَنَّ "عِطْفَاهُ" و"المرءُ" مرفوعانِ بمحذوفٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، والنَّاصِبُ للتَّمييزِ هُوَ المحذوفُ)

في الشَّرْحِ: (مَا قَالَهُ -مِنْ أَنَّ ذلكَ سهوٌ- كلامٌ ظاهرٌ لَا شكَّ فِيهِ، ومثلُ ابنِ مالكٍ -عَلَى إمامتِهِ وجلالةِ مقدارِهِ- ولَا يخفَى عَنْهُ مثلُ الأمرِ الواضحِ؛ فَإِنَّمَا يُحْمَلُ ذلكَ عَنْهُ عَلَى السَّهْوِ[1]).

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

..... **ومَــا ارْعَوَيْــتُ وشَــيْبًا رَأْسِــيَ اشْــتَعَلَا**[2]).

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

ضَــيَّعْتُ حَزْمِــي فِي إِبْعَــادِيَ الأَمَــلَا .....[3]).

(وقَوْلِهِ:

---

(١) من الطويل: بلا نسبة، وهو في: الإنصاف ٦٨٣/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٩٠/٥، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٩، وحاشية الصبان ٣٠٠/٢.

(٢) تحفة الغريب ٢٩٣/١.

(١) المصدر السابق.

(٢) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: الإنصاف ٦٨٣/٢، وأوضح المسالك ٣٠٥/٢، والمقاصد النحوية ١١٨٧/٣، وشرح الأشموني ٥٤/٢، وشرح شواهد المغني ٨٦١/٢، وحاشية الصبان ٣٠٠/٢.

(٣) المنصف ٤٧١/٣.

أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جَهَارَا [1]

(فضرورتانِ).

في "التَّعليقِ": (إنْ جُعلتِ الواوُ في الأَوَّلِ عاطفةً؛ أمكنَ أَنْ يقالَ: "ليسَ رأسي" مبتدأٌ، و"اشتعلَ" خبرُهُ، بَلْ هُوَ فاعلٌ بفعلٍ مضمَرٍ يفسِّرُهُ المذكورُ بعدَهُ، والتَّقديرُ: ومَا ارعويتُ واشتعلَ شيبًا رَأْسي"؛ رعايةً للتَّناسبِ بينَ المتعاطفينِ، وكأنَّ المصنِّفَ جعلَ "الواوَ" حاليَّةً داخلةً عَلَى جملةٍ اسميَّةٍ؛ فاتِّجاهُ ذلكَ إلَى دَعوى الضَّرورةِ)[2].

وفي الشَّرْحِ: (ولَا معنًى لِدَعْوَى الضَّرورةِ في هذينِ البيتينِ، مَعَ إمكانِ جعلِهما كالبيتينِ السَّابقينِ أَيْ: مِمَّا يُجعلُ فِيهِ النَّاصِبُ المتميزُ محذوفًا يفسِّرُهُ المذكورُ، والتَّقديرُ: ومَا ارعويتُ واشتعلَ رَأْسِي شيبًا اشتعلَ [٣٢٣/أ] وأتطيبُ نفسًا تطيبُ.

فَإِنْ قلتَ: هَذَا التَّقديرُ في البيتِ (الثَّاني)[1] ظاهرٌ، وأَمَّا في (البيتِ)[2] الأَوَّلِ، فليسَ المعنَى فِيهِ عَلَى العطفِ (بَلْ المرادُ فِيهِ)[3] فالواوُ حاليَّةٌ (و"رَأْسِي" مبتدأٌ، و"اشتعلَ" خبرُهُ)[4] أَيْ: ومَا ارعويتُ مِنْ حالِ اشتعالِ رأسِي شيبًا، ولَا يصحُّ في مثلِ "زيدٌ قامَ" تقديرُ "زيد" فاعلًا بمحذوفٍ يفسِّرُهُ المذكورُ بعدَهُ؛ فَإِذَنْ: تَعَيَّنَ أَنْ يكونَ تقديمُ التَّمييزِ في هَذَا البيتِ ضرورةً.

قلتُ: أَمَّا أَنَّ المعنَى عَلَى الحاليَّةِ، فمسلَّمٌ، ولكنَّ ذلكَ لَا يمنعُ مِنْ جعلِ رأسِي فاعلًا بمحذوفٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، ومَا أَوردتَهُ مِنْ أَنَّ نحوَ:" زيدٌ قامَ" يتعيَّنُ أَنْ تكونَ جملةً اسميَّةً، ولَا يجوزُ أَنْ تكونَ فعليَّةً حُذِفَ فعلُها مفسَّرًا بِمَا ذُكِرَ بعدُ؛ فَهَذَا مذهبُ الجمهورِ، وجَوَّزَ المبرِّدُ وابنُ

---

(١) من المتقارب، لرجل من طيِّئٍ، وهو في: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣٠٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٥/٢، والمقاصد النحوية ١١٩١/٣، وحاشية الصبان ٢٩٩/٢.

(٢) ٣٢٢.

(١) سقط من الأصل.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) سقط من "س".

العرِّيفِ[1] وابنُ مالكٍ[2] فعليَّتها عَلَى الإضمارِ والتَّفسيرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنِّفُ في البابِ الثَّاني قبيلَ انقسامِ الجملةِ إِلَى الصُّغرى والكبرى، وإِذَا كانَ كذلكَ اتَّجَهَ مَا قلناهُ؛ لأَنَّهُ بحثٌ مَعَ ابنِ مالكٍ عَلَى مقتضَى مذهبِهِ.

فَإِنْ قلتَ: يلزمُ حذفُ "قَدْ" مَعَ حذفِ الفعلِ، ومثلُهُ لَا يحسُنُ -وإِنْ حَسُنَ إضمارُ" قَدْ" لمجرَّدِها-.

قلتُ: هَذَا تفريعٌ عَلَى غيرِ مذهبِ ابنِ مالكٍ، وأَمَّا هُوَ فَلَا يوجبُ إضمارَ "قَدْ" مَعَ الماضويَّةِ الواقعةِ حالًا[1].

(السَّادسُ: أَنَّ حقَّ الحالِ الاشتقاقُ، وحقُّ التَّمييزِ الجمودُ. وقَدْ يتعاكسانِ؛ فتقعُ الحالِ جامدةً نحوَ: "هَذَا مَالُكَ ذهبًا"، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[2] ويقعُ التَّمييزُ مشتقًّا نحوَ: "للهِ دَرُّهُ فارسًا")

(ذهبَ قومٌ إِلَى أَنَّ "فارسًا" -ونحوَهُ في أمثالِ هَذَا التركيبِ- منصوبٌ عَلَى الحالِ، والمعنَى: التَّعجُّبُ مِنْهُ في حالِ كونِهِ فارسًا، والصَّحيحُ أَنَّهُ تمييزٌ -كَمَا ذكرَهُ المصنِّفُ-، وانتصابُهُ عَلَى الحالِ ضعيفٌ؛ لِمَا قَالَهُ ابنُ الحاجبِ في "أمالي المفصَّلِ"[3] مِنْ أَنَّهُ لَا يَخلو إِمَّا أَنْ يكونَ إِمَّا حالًا مقيَّدةً أَوْ مؤكِّدةً، وكِلَاهُمَا غيرُ مستقيمٍ. أَمَّا المقيَّدةُ؛ فلأَنَّ قَوْلَكَ: "للهِ دَرُّهُ كاتبًا" -وإِنْ لَمْ يكتبْ-، بَلْ تريدُ الإطلاقَ بذلكَ وكذلكَ "للهِ دَرُّهُ عَالِمًا، والحالُ المؤكِّدةُ أيضًا غيرُ مستقيمةٍ؛ لأَنَّ الحالَ المؤكِّدةَ شرطُها أَنْ يكونَ معنَى الحالِ مفهومًا مِنَ الجملةِ الَّتِي قبلَها، وأنتَ -هَاهُنَا- لَوْ قلتَ: "للهِ دَرُّهُ"؛ لَكَانَ محتملًا للفروسيَّةِ وغيرِها؛ فدلَّ -والحالةُ هذهِ- عَلَى انتفاءِ الحالِ المقيَّدةِ، والحالُ المؤكِّدةُ، وإِذَا بَطَلَنَا؛ ثبتَ التَّمييزُ.

---

(١) هو الحسن بن الوليد بن نصر، أبو القاسم ، كان مقدما في العربية إماما فيها عارفا بصنوف الآداب، من تصانيفه: شرح كتاب الجمل في النحو للزجاج، الردعلى أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي، توفي سنة ٣٩٠هن ينظر ترجمته في معجم الأدباء ١١٦٤/٣، وبغية الوعاة ٥٤٢/١، والأعلام ٢٦١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٧٠/١.

(١) تحفة الغريب ٢٩٤/١،٢٩٥.

(٢) سورة الأعراف: ٧٤.

(٣) ٣٦٧/١.

قالَ الرَّضِيُّ: (أَنَا لَا أَرَى بَيْنَهُمَا فرقًا، فَلَوْ قالَ: لأَنَّ معنَى التَّمييزِ عندَهُ "مَا أحسنَ فروسيَّتَهُ"؛ فَلَا تمدحُهُ في حالِ فروسيَّتِهِ إِلَّا بِهَا، وهَذَا هُوَ المعنَى المستفادُ مِنْ قولِنا: "مَا أحسنَهُ في حالِ فروسيَّتِهِ"[1]).

وقالَ بعضُ العلماءِ: "للهِ دَرُّهُ "كلامٌ معناهُ: المتعجَّبُ، والعربُ إِذَا عَظَّمُوا الشَّيْءَ غايةَ الإعظامِ أَضافوهُ إِلَى اللهِ تَعَالَى؛ إيذانًا بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ لَا يقدرُ عَلَى إيجادِهِ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، وبأنَّ هَذَا جديرٌ بِأَنْ يُتعجَّبَ مِنْهُ؛ لأَنَّهُ صادرٌ عَنْ فاعلٍ قادرٍ، ومصدرٍ للأشياءِ العجيبةِ، و"الدَّرُّ" -في الأصلِ- مصدرُ "دَرَّ اللَّبَنُ يدرُّ درًّا، ويسمَّى اللَّبَنُ" "دَرًّا"، وقِيلَ: أُرِيدَ -بالدَّرِّ هُنَا- الخيرُ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يعتقدونَ أَنَّ اللَّبَنَ منشأٌ لكلِّ خيرٍ، فَإِنَّ غالبَ أقواتِهم وكَانُوا يسقونَهُ الخيلَ ويَقرونَهُ الضِّيفانَ، (وأكثرُ مَا يتمثَّلُ النُّحَاةُ بِهِ بإضافةِ "دَرَّ" إِلَى ضميرِ الغائبِ، ويجوزُ إِلَى ضميرِ المخاطبِ، وإلى ضميرِ المتكلِّمِ وإلى الظاهرِ.

(وقَوْلَكَ: "كَرُمَ زيدٌ ضيفًا" إِذَا أردتَ الثَّنَاءَ عَلَى "ضيفِ[1] زيدٍ" بالكرمِ، فَإِنْ كانَ "زيدٌ" هُوَ الضَّيْفُ احتملَ الحالَ والتَّمييزَ، والأحسنُ عندَ قصدِ التَّمييزِ إدخالُ "مَنْ" عليهِ. واختُلِفَ في المنصوبِ بعدَ "حَبَّذَا" فقالَ الأخفشُ والفارسيُّ والربعيُّ[2]: حالٌ مطلقًا وأبو عمرِو بنُ العلاءِ[3]: تمييزٌ مطلقًا، وقِيلَ: الجامدُ تمييزٌ، والمشتقُّ حالٌ، وقِيلَ: الجامدُ تمييزٌ، والمشتقُّ إِنْ أُرِيدَ تقييدَ المدحِ بِهِ، كقَوْلِهِ:

يَا حَبَّذَا المالُ مبذولًا بِلَا سرفٍ .....[4]).

فحالٌ، وإِلَّا فتمييزٌ نحوَ: "حَبَّذَا راكبًا زيدٌ").

(السَّابعُ: أَنَّ الحالَ تكونُ مؤكِّدةً لعاملِها نحوَ: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[5]، ﴿فَتَبَسَّمَ

---

(١) شرح الكافية ٦٩/٢، تحفة الغريب ٢٩٥/١

(١) طمس في "س".

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/٢.

(٣) الذي قال بهذا: أبي حيان، ينظر: همع الهوامع ٤٢/٣.

(٤) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ٢٨/٣، ومغني اللبيب ٦٠٣/١، وارتشاف الضرب ٢٠٦١/٤، وتمهيد القواعد ٢٥٩٥/٥، والتذييل والتكميل ١٦٨/١٠، وشرح شواهد المغني ٨٦٢/٢.

(٥) سورة القصص: ٣١.

ضَاحِكًا﴾[1] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾﴾[2] ولَا يقعُ التَّمييزُ كذلكَ، فَأَمَّا ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[3] فَـ"شهرًا" مؤكِّدٌ لِمَا فُهِمَ مِنْ ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾، وأَمَّا بالنِّسبةِ إِلَى عاملِهِ [٣٢٣/ب] -وهُوَ اثنا عشرَ- فَمُبَيِّنٌ)

في الشَّرْحِ: (لَا نُسَلِّمُ أَنَّ "شهرًا" مؤَكِّدٌ لِمَا فُهِمَ مِنْ أَنَّ "عِدَّةَ الشُّهورِ" ولَا مُبَيِّنَ لِـ"اثني عشرَ.

أَمَّا الأَوَّلُ فواضحٌ، وأَمَّا الثَّاني: التَّمييزُ -الواقعُ في هذهِ الصُّورةِ بعدَ العددِ الَّذِي عُلِمَ نوعُهُ- مؤَكِّدٌ، لَا مُبَيِّنٌ، كَمَا في قَوْلِكَ: "الرجالُ الَّذِينَ عندِي عشرونَ رجلًا"[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ الأَوَّلُ بواضحٍ؛ لأَنَّ "عِدَّة" تُفْهَمُ مِنَ الشَّهْرِ مِنْ غيرِ شَكٍّ؛ فيكونُ "شهرًا" مؤَكِّدًا لِمَا فُهِمَ مِنْ أَنَّ "عِدَّةَ الشُّهورِ". وأَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ العاملَ في التَّمييزِ للاسمِ هُوَ ذلكَ الاسمُ مَعَ قطعِ النَّظَرِ عَنْ غيرِهِ؛ فيكونُ ذلكَ التَّمييزُ بالنِّسبةِ إِلَى نفسِ التَّمييزِ مبينًا وإِنْ كانَ -بالنسبةِ إِلَى أَنَّهُ أخبرَ بِهِ عَنْ "عدَّةِ الشُّهورِ"- مؤَكِّدًا[2]).

(وأَمَّا إجازةُ المبرِّدِ ومَنْ وَافَقَهُ "نِعْمَ الرَّجُلُ رجلًا زيدٌ؛ فمردودةٌ)

(يَعني: إجازتهم الجمعَ بينَ الفاعلِ الظَّاهرِ والتَّمييزِ، وسيبويهِ يمنعُ ذلكَ[3] ، ومِمَّنْ وافقَ المبرِّدَ عَلَى ذلكَ ابنُ السَّرَّاجِ[4] والفارسيُّ[5]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، واستدلَّ عليهِ بالقياسِ والسَّماعِ، أَمَّا القياسُ فَهُوَ أَنَّ الضَّميرَ قَدْ وردَ مؤَكِّدًا، لَا لدفعِ إِبهامٍ، كقولِ أَبِي طالبٍ:

ولقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دينَ محمَّدٍ ... هُوَ خيرُ أديانِ البَرِيَّةِ دِينَا[6]

---

(١) سورة النمل: ١٩.

(٢) سورة الشعراء: ١٣٨.

(٣) سورة التوبة: ٣٦.

(١) تحفة الغريب ١/٢٦٩.

(٢) المنصف ٣/٤٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٧٨.

(٤) ينظر: الأصول ١/١١٧. وظاهرُ كلامِ ابن السّراج فيه موافقة المبرد، كما ذكر الشارح. ونسبَ إليه المنعَ ابنُ يعيشٍ. ينظر: شرح المفصل ٤/٣٦٩.

(٥) ينظر: الإيضاح ١/٨٨.

(٦) من الكامل، وهو في: تهذيب اللغة ١٠/١١١، ولسان العرب ٥/١٤٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٧، وخزانة الأدب =

فَلَا يمتنعُ مِنَ الفاعلِ الظاهرِ، ورودُهُ للتوكيدِ أيضًا، لَا لدفعِ إبهامٍ، واستندَ في السَّماعِ إلَى شواهدَ مِن كلامِ العربِ أَوردَ مِنْهَا البيتَ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنّفُ بقَوْلِهِ[1]):

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

تَـــزَوَّدْ مِثْـــلَ زَادِ أَبِيـــكَ فِينَـــا فَـــنِعْمَ الـــزَّادُ زادُ أَبِيـــكَ زَادَا[2]).

(فالصَّحيحُ أَنَّ "زادًا" معمولٌ لِـ"تزوَّدْ"، إِمَّا مفعولٌ مطلقٌ –إِنْ أُريدَ بِهِ التَّزَوُّدُ–، أَوْ مفعولٌ بِهِ –إِنْ أُرِيدَ بِهِ الشَّيْءُ الَّذِي يتزوَّدُهُ مِنْ أفعالِ البِرِّ–، وعَلَيْهِمَا فمثلُ نعتٍ لَهُ تقدَّمَ، فصارَ حالًا)

(وخَرَّجَهُ أَبُو حَيَّانَ عَلَى أَنَّ في "نِعْمَ" ضميرًا وزَادوا تمييزًا آخَرَ عَنِ المخصوصِ، و"زادَ أبيكَ" بدلٌ مِنْهُ، قالَ: وهَذَا تأويلٌ أقربُ مِن غيرِهِ[1]).

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

نِعْمَ الفتاةُ فتاةُ هندٍ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحيَّةِ نطقًا أَوْ بإيماءِ[2])

(فَـ"فتاة": حالٌ مؤكِّدةٌ).

(أقسامُ الحالِ):

(تنقسمُ باعتباراتٍ:

الأَوَّلُ: انقسامُها باعتبارِ انتقالِ مَعناها ولزومِهِ إِلَى قسمينِ": "منتقلةٌ"، وهُوَ الغالبُ و"ملازِمةٌ"، وذلكَ واجبٌ في ثلاثِ مسائلَ:

٧٦/٢.

(١) تحفة الغريب ٢٩٦/١، ٢٩٧.

(٢) من الوافر، لجرير في ديوانه ١٠٧، وهو في: المقتضب ١٥٠/٢، والخصائص ٨٤/١، والمفصل ٣٦٢/١، وأوضح المسالك ٣٠٦/٢، وشرح الأشموني ٥٧/٢، وحاشية الصبان ٣٠١/٢.

(١) تحفة الغريب ٢٩٧/١.

(٢) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: أوضح المسالك ٣٠٦/٢، وشرح الأشموني ٥٧/٢، وشرح التصريح ٧٩/٢، وهمع الهوامع ٣٢/٣، وحاشية الصبان ٣٠٢/٢.

(إحْدَاها: الجامدةُ، غيرُ المؤَوَّلةِ بالمشتقِّ، نحوُ: "هَذَا مَالُكَ ذهبًا" و"هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا"، بخلافِ نحوِ: "بِعْتُهُ يدًا بيدٍ"؛ فَإِنَّهُ بمعنَى: متقابضَيْنِ).

(ومِثْلُهُ: عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ بابًا بابًا، أَيْ: مفصَّلًا، ولَمْ يَزِلِ الطَّلَبةُ يستشكلونَ ذلكَ، والمنقولُ عَنِ ابنِ جِنِّي تخريجه عَلَى أَنَّ الثَّانيَ منصوبٌ عَلَى أَنَّهُ صفةٌ للأَوَّلِ -يريدُ: عَلَى حذفِ مضافٍ، فقَدَّرَهُ بعضُهم بِـ"قبلَ" أَيْ: "بابًا قبلَ بابٍ"، وهَذَا لَا يشملُ البابَ الأخيرَ، وقَدَّرَهُ بعضُهم بِـ"بعدَ: أَيْ: "بابًا بعدَ بابٍ"، وهَذَا لَا يشملُ البابَ الأَوَّلَ، والمقصودُ دخولُ الأبوابِ كُلِّها، وقَدْ تعذَّرَ بِـ"مُفَارِقٍ"، أَيْ: "بابًا مُفَارِقَ بابٍ"، بمعنَى أَنَّهُ منفصلٌ عَنْهُ غيرُ مختلطٍ بِهِ، بَلْ كلُّ بابٍ عَلَى حدةٍ؛ وعَلَى هَذَا: لَا يخرجُ شيءٌ مِن الأبوابِ، وقَدَّرَهُ في "شرح التَّسهيلِ" لابنِ أُمِّ قاسمٍ، أَيْ: "ذَا بابٍ"، والمنقولُ عَنِ الزَّجَّاجِ أَنَّ انتصابَ الثَّاني عَلَى أَنَّهُ توكيدٌ للأَوَّلِ[1]، بمعنَى "مُرَتَّبًا".

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ الترمَ ذكرَ الثَّاني مَعَ أَنَّهُ مؤَكِّدٌ؟

قُلنا: لأَنَّ ذكرَهُ أمارةٌ عَلَى المعنَى الَّذِي قصدَ بالأَوَّلِ، ورُبَّ شيءٍ لَا يلزمُ ابتدَأَهم بعارضٍ. ورُدَّ هَذَا المذهبُ بِأَنَّهُ لَوْ كانَ تأكيدًا للأَوَّلِ؛ لأَدَّى مَا أَدَّى الأَوَّلُ. وذهبَ الفارسيُّ إِلَى أَنَّهُ منصوبٌ بالأَوَّلِ؛ لِمَّا وقعَ موقعَ الحالِ؛ جازَ أَنْ يعملَ وقالَ أَبُو حَيَّانَ: والمختارُ أَنَّهُ -ومَا قبلَهُ- منصوبانِ بالعاملِ الأَوَّلِ؛ لأَنَّ مجموعَهما هُوَ الحالُ، ونظيرُهُ في الخبرِ هَذَا "حُلْوٌ حامضٌ"، ولَوْ ذهبَ ذاهبٌ إِلَى أَنَّ نصبَهُ لعطفٍ عَلَى تقديرِ حذفِ الفاءِ، وأَنَّ المعنَى " في المكانِ" مذهبًا حسنًا. وزعمَ أَبُو الحسنِ إِلَى أَنَّهُ لَا يجوزُ أَنْ يدخلَ حرفُ العطفِ في شيءٍ مِنْ هذهِ المكرَّراتِ إِلَّا الفاءُ[2]).

وفي "التَّعليقِ": (انتصابُهُ بالعاملِ في الأَوَّلِ مشكلٌ؛ لأَنَّ تسلُّطَهُ عَلَيْهُمَا جميعًا بطريقِ الأصالةِ متعذِّرٌ في مثلِ (ذلكَ. وقالَ المصنِّفُ في "حاشيةِ التَّسهيلِ" يردُّ قولَ الزَّجَّاجِ أَنَّ "بابًا" الثَّاني غيرُ صالحٍ للسُّقوطِ؛ فَهُوَ مؤسِّسٌ، ويردُّ قولَ أَبِي الفتحِ [٣٢٤/أ] أَنَّ معناهُ ولفظَهُ كالموصوفِ، وأَنَّهُ جامدٌ[3]). وقالَ الرَّضِيُّ: (ومِنَ الحالِ الَّتِي جاءتْ غيرَ مشتقَّةٍ قياسًا للحالِ في نحوِ: "بَوَّبْتُهُ بابًا بابًا" و"جَاؤُنِي رجلًا رجلًا، واحدًا واحدًا، ورجلينِ رجلينِ، ورجالًا رجالًا"، أَيْ: مفصَّلًا هَذَا التفصيلَ

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٩/٢.

(٢)المنصف ٤٧٤/٣.

(٣) ٣٢٦.

المعيَّنَ، وضابطُهُ أَنْ يَأْتِيَ للتَّفصيلِ -بعدَ ذكرِ المجموعِ- تجدُهُ مكرَّرًا؛ فكذَا أَنْ يَأْتِيَ لبيانِ التَّرتيبِ بعدَ ذكرِ المجموعِ تجدُهُ معطوفًا عليهِ بالفاءِ أَوْ "ثُمَّ" نحوَ: "دَخلوا رجلًا ثُمَّ رجلًا" و"مَضَوْا كبكبةً أَيْ: ثُمَّ كبكبةً" مرتينِ، بِهَذَا التَّرتيبِ المعيَّنِ. انتهى[1]).

(وهُوَ وصفُ "منتقلةٍ"، وإِنَّمَا لَمْ يؤَوَّلْ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّها مستعملةٌ في مَعناها الوضعيِّ، بخلافِها في الثَّاني، وكثيرٌ يتوهَّمُ أَنَّ الحالَ الجامدةَ لَا تكونُ إِلَّا مؤَوَّلةً بالمشتقِّ. وليسَ كذلكَ).

(الثَّانيةُ المؤكِّدةُ، نحوُ: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾[1]، قَالُوا: ومِنْهُ: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[2]؛ لأَنَّ "الحقَّ" لَا يكونُ إِلَّا "مصدِّقًا". والصَّوَابُ أَنَّهُ يكونُ مصدِّقًا ومكذِّبًا -وغيرَهما-)

في الشَّرْحِ: (الَّذِي يظهرُ أَنَّهُمْ أَرادُوا "الحقَّ" المذكورَ في هذهِ الآيةِ، وهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿**وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ**﴾، والمرادُ -بِمَا مَعَكُمُ- التَّوراةُ، وهُوَ مصدِّقٌ لَهَا البتَّةَ لَا مكذِّبٌ، ولَا لَا مصدِّقٌ ولَا مكذِّبٌ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: المرادُ بالحقِّ المذكورِ في الآيةِ جِنْسُهُ؛ للمبالغةِ، وجنسُ "الحقِّ" يكونُ "مصدِّقًا" لشيءٍ ومكذِّبًا بالآخَرِ، ولَا "مصدِّقًا" ولَا مكذِّبًا بالآخَرِ. وفي إعرابِ أَبِي البقاءِ: "مصدِّقًا" حالٌ مؤَكِّدةٌ، والعاملُ فِيهَا مَا في "الحقِّ" مِن معنَى الفعلِ؛ إِذِ المعنَى: وهُوَ ثابتٌ "مصدِّقًا"، وصاحبُ الحالِ: الضَّميرُ المستترُ في "الحقِّ" عندَ قومٍ، وعندَ آخرينَ: صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ عليهِ الكلامُ، و"الحقُّ" مصدرٌ لَا يتحمَّلُ الضَّميرَ عَلَى حسبِ تحمُّلِ اسمِ الفاعلِ لَهُ عندَهم، فَأَمَّا المصدرُ الَّذِي ينوبُ عَنِ الفعلِ، كقَوْلِكَ: "ضربًا زيدًا" فيتحمَّلُ الضَّميرَ عندَ قومٍ. انتهى.

وقالَ بدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ: (والعاملُ في الحالِ مِن هَذَا النوعِ -يَعني: الحالَ المؤَكِّدَةَ- مضمونُ

---

(١) شرح الكافية ٢/٣٤.

(١) سورة النمل: ١٠.

(٢) سورة البقرة: ٩١.

(٣) تحفة الغريب ١/٢٩٨.

جملةٍ مضمَرٌ بعدَ الخبرِ تقديرُهُ: أُحِقُّهُ وأَعرفُهُ إنْ كانَ المبتدأُ غيرَ "أَنَا"، وإنْ كانَ أَنَا" فالتَّقديرُ: أحقُّ وأعرفُ، أَوْ أَعرفني[1]).

وقالَ الزَّجَّاجُ: (العاملُ هُوَ الخبرُ؛ لتأوُّلِهِ بمسمًّى، وقالَ ابنُ خروفٍ: العاملُ هُوَ المبتدأُ؛ لتضمُّنِهِ معنَى تثنيةٍ[2]).

وكِلَا القولينِ ضعيفٌ؛ لاستلزامِ الأَوَّلِ المجازَ، والثَّاني جوازَ تقديمِ الحالِ عَلَى الخبرِ، وأَنَّهُ ممتنعٌ، فالعاملُ –إذًا– مضمَرٌ كَمَا ذَكرنا، وهُوَ لازمُ الإضمارِ؛ لتنزيلِ الجملةِ المذكورةِ منزلةَ البدلِ مِنَ اللَّفْظِ بِهِ، كَمَا التزمَ إضمارَ عاملِ الحالِ في غيرِ ذلكَ[1]).

(نَعَمْ، إِذَا قِيلَ: "هُوَ الحقُّ صادقًا"؛ فَهِيَ مؤَكِّدةٌ).

(الثَّالثةُ: الَّتِي دَلَّ عاملُها عَلَى تجدُّدِ صاحبِها نحوَ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[2] ونحوَ: "خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْهَا أطولَ مِنْ رِجْلَيْهَا"، الحالُ" أطولَ" و"يديها" بدلُ بعضٍ، قالَ ابنُ مالكٍ بدرُ الدِّينِ[3]: ومِنْهُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[4]، وهَذَا سهْوٌ مِنْهُ؛ لأَنَّ الكتابَ قديمٌ).

في الشَّرْحِ: (السَّهْوُ مِنَ المصنِّفِ –رحمه الله–؛ فَإِنَّ الإنزالَ يَقتضِي الانتقالَ، والقديمُ لَا يقبلُهُ[5]).

قالَ الشمنيُّ: (الجوابُ عَنْ هَذَا أَنَّ "أنزلَ" الَّذِي هُوَ عاملٌ في الحالِ يدلُّ عَلَى تجدُّدِ مفعولِهِ الَّذِي هُوَ صاحبُ الحالِ، ولَا يلزمُ مِنْ دلالتِهِ عَلَى تجدُّدِهِ إرادةَ تجدُّدِهِ لقيامِ الدَّليلِ القاطعِ عَلَى قِدَمِهِ، وصَرْفَ هَذَا الدَّلالةَ عَنْ ظاهرِها عَلَى أَنَّ الَّذِي يمتنعُ تجدُّدُهُ هُوَ الكلامُ النَّفسيُّ القائمُ بذاتِهِ

(١) شرح ابن الناظم ١/٢٤٤.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٣.

(١) المنصف ٣/٤٧٥،٤٧٤.

(٢) سورة النساء: ٢٨.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ١/٢٢٨.

(٤) سورة الأنعام: ١١٤.

(٥) تحفة الغريب ١/٢٩٨.

تَعَالَى، لَا العبادةُ الدَّالَّةُ عليهِ، والمتَّصِفُ بالنُّزولِ هُوَ الثَّاني، لَا الأَوَّلُ[1]).

(وتقعُ المُلَازمةُ) -هُوَ بكسرِ الزَّايِ- **(في غيرِ ذلكَ بالسَّماعِ، ومِنْهُ: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾[2] -إِذَا أُعْرِبَ حالًا-، وقولُ جماعةٍ -إِنَّهَا مؤَكِّدةٌ- وهمٌ؛ لأَنَّ مَعناها غيرُ مستفادٍ مِمَّا قبلَها)**.

(بَلْ هُوَ مستفادٌ مِمَّا قبلَها؛ فَإِنَّ ذَا الحالِ المذكورةِ هُوَ الإلهُ الحقُّ الواجبُ الوجودِ الجامعُ لصفاتِ الكمالِ والقيامِ بالقسطِ مِنْهَا، وإِنَّمَا قالَ: "إِذَا أُعْرِبَ حالًا"؛ لأَنَّهُ يجوزُ فِيهِ غيرُ ذلكَ، وقَدْ أجازَ الزَّمخشريُّ فِيهِ أوجهًا مِنْهَا: أَنْ يكونَ حالًا مؤَكِّدةً مِنْ فاعلِ "شهدَ"، وهُوَ "اللهُ"، واعتذرَ عَنْ إفرادِهِ بالحالِ [٣٢٤/ب] دونَ المعطوفينِ عليهِ[1]، وإِنْ كانَ مثلُ "جاءَ زيدٌ وعمرٌو راكبًا" لَا يجوزُ؛ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا جازَ لعدمِ الإلباسِ، كَمَا جازَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾[2] أَنْ يُنصبَ "نافلة" حالًا عَنْ "يعقوب". ولَوْ قلتَ: "جاءَ زيدٌ وهندٌ راكبًا"؛ جازَ- لتمييزِهِ-، وسكتَ عَنْ بيانِ تأخيرِهِ عَنِ المعطوفينِ. قالَ التَّفتازانيُّ: (فكأَنَّهما الدَّلالةُ عَلَى علوِّ رُتْبَتِهِمَا وقُرْبِ منزلتِهما، ومِنْهَا: أَنْ يكونَ منصوبًا عَلَى المدحِ، وبَيَّنَ جوازَ كونِ (المنصوبِ عَلَى المدحِ)[3] إذا كانَ المدحُ نكرةً بالنَّقْلِ والاستعمالِ وبقيَ جوازُ ذلكَ فِيمَا إِذَا كانَ المنتصبُ عَنْهُ معرفةً، كَمَا في الآيةِ والبيتِ الَّذِي أَنشدَهُ،وهو:

وَ يَـــأْوِي إِلَى نســـوةٍ عُطْـــلٍ وشُـــعْثًا مراضـــيعَ مثـــلَ السَّـــعَالِ[4]

ليسَ كذلكَ، والقياسُ المنعُ؛ لأَنَّهُ بمنزلةِ الوصفِ[5]).

---

(١) المنصف ٤٧٥/٣.

(٢) سورة آل عمران: ١٨.

(١) ينظر: الكشاف ٣٤٣/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٧٢.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) من المتقارب، لأمية بن أبي عائذ الهذلي، في ديوان الهذليين ١٨٤/٢، وهو في الكتاب ٣٩٩/١، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/١، وشرح المفصل ٣٧٠/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٣٢/١، والمقاصد النحوية ١٥٥٧/٤.

(٥) حاشية الكشاف ٦٣٢.

ومِنْهَا: أَنْ يكونَ صفةً للمنفيِّ؛ كأَنَّهُ قِيلَ: لَا إلهَ قائمًا بالقسطِ إِلَّا هُوَ، وردَّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ فِيهِ الفصلَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ (بأجنبيٍّ، وهُوَ: المعطوفانِ اللَّذَانِ هُمَا: "الملائكةُ"، و"أُولوا العلم"، وليسَا معمولينِ لشيءٍ مِنْ جملةِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، بَلْ هُمَا معمولانِ لِـ"شهدَ"[1] وقَدِ استقرَّ الزَّمخشريُّ ذلكَ فقالَ:) لَا يَبْعُدُ كَوْنُهُ صفةً[2]، وقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتَّسعونَ في الفصلِ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ. قالَ التَّفتازانيُّ: فاعتذرَ عَنِ الفصلِ بالأجنبيِّ مِنْ كلِّ وجهٍ -أعني: المعطوفينِ- بِأَنَّهُ مِنَ اتِّساعِهم في اللُّغَةِ وتجويزِهم في بعضِ المواضعِ مَا يمتنعُ في القياسِ، ويُقدَّرُ في الاستعمالِ لأغراضٍ تتعلَّقُ بذلكَ مِثْلَمَا ذَكرنا مِنْ قُرْبِ المنزلةِ. وبقيَ بيانُ اتِّبَاعِ هَذَا الاتساعِ؛ بحيثُ يُفضي إِلَى الفصلِ بينَ مَا هُوَ بمنزلةِ آخرِ الكلمةِ الواحدةِ -أعني: مَا هُوَ في صِلَةِ "أَنَّ" المفتوحةِ-، ولَوْ ثبتَ فَلَا خفاءَ في أَنَّهُ بعيدٌ غايةُ البُعْدِ؛ فكانَ الأَنْسَبُ أَنْ يقولَ: "نَعَمْ" مكانَ قَوْلِهِ: "لَا يبعدُ". قالَ التَّفتازانيُّ: وأَمَّا الاستبعادُ مِنْ جهةِ أَنَّ نفيَ المعبودِ القائمِ بالقسطِ؛ لَا يوجِبُ نفيَ المعبودِ؛ فَلَا يتمُّ التَّوحيدُ، بَلْ رُبَّمَا يتوهَّمُ -عَلَى قاعدةِ مفهومِ الصِّفةِ ورجوعِ النَّفْيِ إِلَى القيدِ- إثباتُ معبودٍ آخَرَ غيرِ قائمٍ بالقسطِ؛ فمدفوعٌ بِأَنَّ هَذَا الوصفَ مساوٍ للموصوفِ؛ لأَنَّ كلَّ مستحقٍّ للعبادةِ قائمٌ بالقسطِ -بالضَّرورةِ-؛ فنفيهُ نفيهُ، ولكنْ تتوجَّهُ المطالبةُ بفائدةِ هَذَا الوصفِ، ولَا وجهَ للمدحِ في مقامِ النَّفْيِ، والجوابُ أَنَّهَا التَّعديلُ بعدَ التَّوحيدِ، واستحبابُ الشَّهادةِ عَلَى الأمرينِ: كَذَا في الشَّرْحِ[1]).

وزادَ في "التَّعليقِ": (ومِنْهَا: أَنْ يكونَ حالًا عَنْ "هُوَ" في "لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ"، قالَ الزَّمخشريُّ: لأَنَّهَا مؤَكِّدةٌ، والحالُ المؤَكِّدةُ لَا تَستدعي أَنْ يكونَ في الجملةِ الَّتِي هِيَ زيادةٌ في فائدتِهَا عاملٌ فِيهَا، كقَوْلِكَ: "أَنَا عبدُاللهِ شجاعًا"، وكذلكَ لَوْ قلتَ: لَا رجلٌ إِلَّا عبدُاللهِ شجاعًا"، وهَذَا أوجهُ مِنَ انتصابِهِ عَنْ فاعلِ "شهدَ" وكَذَا انتصابُهُ عَلَى المدحِ).[2] انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (والحاصلُ أَنَّ انتصابَهُ يحتملُ خمسةَ أوجهٍ: الحال والمدح مِنْ فاعلِ شهدَ، أَوْ ضميرُ "هُوَ" والنَّعْت لاسمِ لَا المبنيِّ؛ فاحترزَ بقَوْلِهِ: إِذَا أُعْرِبَ حالًا عَنِ الثَّلاثةِ الأخيرةِ -أعني:

(١) البحر المحيط ٣/٦٤.

(٢) الكشاف ١/٣٤٤.

(١) تحفة الغريب ١/٣٠٠.

(٢) ٣٣٢.

وَجْهَيِ المدحِ ووَجْهَ النعتِ[1]-. وفي "الكشَّافِ": فَإِنْ قلتَ: أليسَ مِنْ حقِّ المنتصبِ عَلَى المدحِ أَنْ يكونَ معرفةً، كقَوْلِكَ: "الحمدُ للهِ الحميدِ" ، "إِنَّا معشرَ الأَنْبياءِ لَا نُورَّثُ"[2].

إِنَّـــا بَـــنِي نهشـــلٍ لَا نُـــدْعَى لأبٍ .....[3].

قلتُ: "قَدْ" نكرةٌ، كَمَا جاءَ معرفةً، وأنشدَ سيبويهِ قولَ الهذليّ:

ويَـــــأْوِي إِلَى نســـــوةٍ عطـــــلٍ ..... البيـــــــت[1]).

فَإِنْ قلتَ: دخلَ قيامُهُ بالقسطِ في حكمِ شهادةِ اللهِ والملائكةِ وأُولي العلمِ، كَمَا دخلتِ الوحدانيَّةُ.

قلتُ: نَعَمْ، إِذَا جعلتَهُ حالًا مِنْ "هُوَ"، أَوْ نصبًا عَلَى المدحِ مِنْهُ، أَوْ صفةً للمنفيّ؛ كأَنَّهُ قِيلَ: "شَهِدَ اللهُ والملائكةُ وأُولوا العلمِ أَنَّهُ لَا إلهَ إِلَّا هُوَ وأَنَّهُ قائمٌ بالقسطِ. انتهى[2]. وإِنَّمَا كانَ انتصابُهُ حالًا عَنْ "هُوَ" أَوْجَهُ؛ لأَنَّهُ أقربُ وأَدَلُّ عَلَى المقصودِ -أَعني: دخولَ التَّعديلِ تحتَ الشَّهادةِ كالتَّوحيدِ، ووافقَ بِمَا عليهِ غالبُ الاستعمالِ مِنْ كونِ الحالِ المؤَكِّدةِ عقيبَ الجملةِ الاسميَّةِ حَتَّى ذهبَ كثيرونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تكونُ إِلَّا كذلكَ؛ وبِهَذَا يُشْعِرُ ظاهرُ عبارةِ "المفصَّلِ"، وهِيَ الَّتِي تجيءُ عَلَى أثرِ جملةٍ عقدها مِنَ اسمينِ لَا عملَ لَهَا لتوكيدِ خبرِها، وتقريرِ مؤدَّاهُ[3]، ومِنْهُمْ مَنْ ذهبَ إِلَى أَن هَذَا ليسَ بتعريفٍ، بَلْ بيانِ أَنَّهَا خاصَّةٌ تجيءُ [٣٢٥/أ] بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ، بخلافِ "المنتقلةِ"، أَوْ تعريفِ الحالِ المؤَكِّدةِ الَّتِي يجبُ حذفُ عاملِها. وبالجملةِ: فَقَدْ شاعَ -في هَذَا الكتابِ- القولُ بالحالِ المؤَكِّدةِ في الجملةِ الفعليَّةِ، ومبناهُ عَلَى أَنَّهُ يجعلُ كلَّ حالٍ ليستْ مِمَّا يثبتُ تارةً، وبزوالِ أُخْرَى مؤَكِّدةٍ، ولَا كلامَ في وقوعِ مثلِ هَذَا في الكلامِ؛ ذلكَ أَنْ تقولَ: فَلَكَ أَنْ تقولَ: الحالُ المؤَكِّدةُ مقولةٌ

(١) حاشية الكشاف ٦٣٢.

(٢) سبق تخريجه ص (٢٦٨).

(٣) من البسيط، لبشامة بن حزن النهشلي، وهو في: الشعر والشعراء ٦٢٣/٢، والكامل ٩٥/١، وشرح التسهيل ٤٣٤/٣، وتمهيد القواعد ٣٤٠٥/٧، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨.

(١) سبق تخريجه ص (٥٧٩) .

(٢) الكشاف ٣٤٤/١.

(٣) ينظر: المفصل ٩٢/١.

بالاشتراكِ عَلَى المعنيينِ، وأَنْ تُسَمِّيَ هذهِ حالًا ثابتةً؛ فتُقسِّمُ الحالَ إلَى المنتقلةِ، والمؤَكِّدةِ، والثابتةِ. (وقَوْلُهُ: وَكَذَا انتصابُهُ عَلَى المدحِ، أَيْ: مثلُ الانتصابِ عَنْ "هُوَ"؛ لانتصابِ المدحِ في كونهِ أَوْجَهَ مِنَ)[1] الانتصابِ عَنْ فاعلِ "شهدَ"؛ لكونهِ أَدَلَّ عَلَى المقصودِ وأَوْفَقَ بالاستعمالِ، لَا للقربِ؛ لأَنَّهُ بصددِ الاحتمالِ. وقِيلَ: معناهُ: مثلُ الانتصابِ عَنْ فاعلِ "شهدَ" الانتصابُ عَلَى المدحِ في كونِ الانتصابِ عَنْ "هُوَ" أَوْجَهُ مِنْهُ؛ وذلكَ لبُعْدِ النَّصبِ عَلَى المدحِ -نكرةً عَلَى معرفةٍ-؛ فيفوتُ الدَّلالةُ عَلَى المقصودِ؛ إِذَا جُعِلَ نصبًا عَلَى المدحِ مِنْ فاعلِ "شهدَ". وقِيلَ: معناهُ: مثلُ الانتصابِ عَلَى الحالِ الانتصابُ عَلَى المدحِ في أَنَّ الانتصابَ عَنْ "هُوَ" أَوْجَهُ مِنَ الانتصابِ عَنْ فاعلِ "شهدَ"؛ لكونهِ أقربَ وأدلَّ عَلَى المقصودِ. انتهى[1].

(قلتُ: المرادُ مِنْ كونِ معنَى الحالِ مستفادًا مِمَّا قبلَها؛ أَنْ يكونَ مَا قبلَها لَهُ دلالةٌ عليهِ -بحسبِ الوضعِ- نحوَ: "وَلَّى مُدْبِرًا"، ومَا نحنُ فِيهِ ليسَ كذلكَ[2]). واللهُ أعلمُ.

(الثَّاني: انقسامُها -بحسبِ قصدِها لذاتِها وللتَّوطئةِ بِهَا- إِلَى قسمينِ:

"مقصودةٌ"، وهُوَ الغالبُ.

و"موطِّئةٌ، وهِيَ الجامدةُ الموصوفةُ، نحوُ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[3]؛ فَإِنَّمَا ذكرَ "بشرًا"؛ توطئةً لذكرِ "سَوِيًّا")[4]، وتقولُ: "جاءَني زيدٌ رجلًا محسِنًا").

(الثَّالثُ: انقسامُها -بحسبِ الزَّمانِ- إِلَى ثلاثةٍ:

"مقارنةٌ"، وهُوَ الغالبُ، نحوُ: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[5].

و"مقدَّرةٌ"، وهِيَ المستقبلةُ، كَ"مررتُ برجلٍ مَعَهُ صقرٌ صائدًا) (بِهِ غدًا"، أَيْ: مقدِّرًا

---

(١) سقط من "س".

(١) حاشية الكشاف ٦٣٥.

(٢) المنصف ٤٧٧/٣.

(٣) سورة مريم: ١٧.

(٤) طمس في "س".

(٥) سورة هود: ٧٢.

ذلكَ، ومِنْهُ: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾[1]، ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[2].

و"محكيَّةٌ"، وهِيَ الماضيةُ، نحوُ: "جاءَ زيدٌ أمسِ راكبًا").

(هَكَذَا يقعُ في بعضِ النُّسَخِ "ادخلُوها" بغيرِ فاءٍ، ويقعُ في بعضِها "فادخلُوها" بالفاءِ[3]).

وفي الشَّرْحِ: (إمَّا بكونِ الحالِ مقدَّرةً في "ادخلُوها خالدين"، فواضحٌ؛ ضرورةَ أَنَّ الخلودَ غيرُ مُقَارِنٍ للدُّخولِ. نَعَمْ، تقديرُهُ يمكنُ أَنْ يكونَ مقارِنًا؛ فلذلكَ كانتِ الحالُ فِيهَا مِنْ قبيلِ المقدَّرِ، أَيْ: "ادخلُوها مقدَّرًا خلودُكم"، وأَمَّا "آمنينَ" في الآيةِ الأُخْرَى فيمكنُ جعلُهُ مِنْ قبيلِ الحالِ المقارنةِ أَيْ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[1] في حالِ أمنِكم المحقَّقِ؛ فَلَا حاجةَ إِلَى جعلِ الحالِ مقدَّرةً. نَعَمْ، التَّحليقُ والتَّقصيرُ بعدَ الدُّخولِ، لَا مَعَهُ، في الحالِ بالنِّسبةِ إِلَيْهِمَا مقدَّرةٌ[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ في كلامِ المصنِّفِ مَا يدلّ عَلَى أَنَّ "آمنينَ" حالٌ مقدَّرةٌ، وتمثيلُهُ بالآيةِ للحالِ المقدَّرةِ يصدُقُ؛ باعتبارِ "محلِّقِينَ ومقصِّرِينَ".

ثُمَّ في الشَّرْحِ: وأَمَّا المثالُ، فأيُّ داعٍ إِلَى ارتكابِ كونِ الحالِ فِيهِ محكيَّةً مَعَ إمكانِ جعلِها مقارنةً بأَنْ يكونَ راكبًا أُريدَ بزمنِهِ الماضي المقارنِ لزمنِ عاملِهِ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: الدَّاعِي إِلَى ذلكَ إيضاحُ المسألةِ بذكرِ جزئيَّتَيْنِ مِنْ جزئيَّاتِها، ويكفي في المثالِ لحكمِ مكانهِ فِيهِ وصحَّتِهِ لَهُ[4]).

(الرَّابعُ: انقسامُها -بحسب التَّبيينِ والتَّوكيدِ- إِلَى قسمينِ:

---

(١) سورة الزمر: ٧٣.

(٢) سورة الفتح: ٢٧.

(٣) المنصف ٣/٤٧٧.

(١) سورة الفتح: ٢٧.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٠٠.

(٣) المنصف ٣/٤٧٧.

(٤) المصدر السابق ٣/٤٧٧.

("مُبَيِّنَةٌ"، وهُوَ الغالبُ، وتُسمَّى "مؤسِّسةً" أيضًا.

و"مؤكِّدةٌ"، وهِيَ الَّتِي يستفادُ مَعناها بدونِها، وهِيَ ثلاثةٌ:

"مؤكِّدةٌ لعاملِها" نحوُ: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا﴾[1].

و"مؤكِّدةٌ لصاحِبِها" نحوُ: "جاءَ القومُ طُرًّا"، ونحوُ: ﴿لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾[2].

و"مؤكِّدةٌ لمضمونِ الجملةِ" نحوُ: "زيدٌ أبوكَ عطوفًا".

وأهملَ النَّحويُّونَ المؤكِّدةَ لصاحِبِها، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ وولدُهُ[1] بتلكَ الأمثلةِ للمؤكِّدةِ لعاملِها. -وهُوَ سهوٌ-).

(ومِمَّا يشكلُ قَوْلُهم -في نحوِ: "جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ"- إنَّ الجملةَ الاسميَّةَ حالٌ مَعَ أَنَّهَا لَا تنحلُّ إِلَى مفردٍ، ولَا تُبيِّنُ هيئةَ فاعلٍ، ولَا مفعولٍ، ولَا هِيَ حالٌ مؤكِّدةٌ، فقالَ ابنُ جِنِّي: تأويلُها: "جاءَ زيدٌ طالعةٌ الشَّمْسُ عندَ مجيئِهِ"[2]، يَعني: فَهِيَ كالحالِ والنَّعْتِ السَّبَبِيِّينِ كَ"مررتُ بالدَّارِ قائمًا سكانُها، وبرجلٍ قائمٍ [٣٢٥/ب] غلمانُهُ"، وقالَ ابنُ عمرونَ: هِيَ مؤَوَّلةٌ بقَوْلِكَ: "مبكِّرًا" ونحوِهِ[3].

وقالَ صدرُ الأفاضلِ -تلميذُ الزَّمخشريِّ-: إنَّمَا الجملةُ مفعولٌ مَعَهُ، وأثبتَ مجيءَ المفعولِ مَعَهُ جملةً، وقالَ الزَّمخشريُّ[4] في تفسيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾[5] في قراءةِ مَنْ رفعَ "البحرَ") -وهُمُ السَّبعةُ مَا عَدَا البصريِّينَ-[6]: (هُوَ

---

(١) سورة النمل: ١٠.

(٢) سورة يونس: ٩٩.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٦٠٥.

(٣) ينظر: غنية الأريب ٣/٥٩٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/٥٠١.

(٥) سورة لقمان: ٢٧.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٥/٤٨٥، والمختسب ٢/١٦٩، وحجة القراءات ١/٥٦٦، وإعراب القرآن (للأصبهاني) =

كقَوْلِه:

وقَــدْ أَغْتَــدِي والطَّيْــرُ فــي وُكُنَاتِهَــا .....[1])

(هَذَا صدرُ بيتٍ مِنْ معلَّقةِ امرئِ القيسِ، عَجُزُهُ:

..... بمنجــــرِدٍ قَيْــــدِ الأوابــــدِ هيكــــلِ

وأغتدِي: أذهبُ غدوةً، والوكناتُ -بضمِّ الواوِ والكافِ أَوْ فتحِها-: جمعُ وكنةٍ، قالَ أَبُو عمرٍو: والأكنةُ والوُكنةُ -بالضَّمِّ-: مواقعُ الطَّيْرِ حيثُ وقعتْ[1]، والمنجردُ: اسمُ فاعلٍ مِنَ: انجردَ في سيرِه، أَيْ: مَضَى، أَيْ: بفرسٍ منجردٍ، وقِيلَ: المنجردُ: القصيرُ الشَّعْرِ، وفي "الصِّحَاحِ": ويقالُ -للفرسِ الجوادِ-: قيدُ الأوابدِ؛ لأَنَّهُ يمنعُ الوحشَ مِنَ الفواتِ؛ لسرعتِه[2]، وأنشدَ صدرَ البيتِ، والهيكلُ: الفرسُ الطَّويلُ الضَّخْمُ. قالَ العَجَّاجُ: وهِيَ طرفُ هيكلٍ[3]. فظاهرُ كلامِهِ أَنَّ الحالَ المذكورةَ لَا تحتاجُ إِلَى ضميرٍ أصلًا مِنْ حيثُ شَبَهِهَا بالظَّرْفِ لِمَّا قالَ: ("**وجئتُ والجيشُ مُصْطَفٌّ**").

أَيْ: حيثُ اصطفَّ الجيشُ للقتالِ، و"غدوتُ وقتَ استقرارِ الطَّيْرِ في وكناتِها، وحَمَلَهُ اليمنيُّ عَلَى خلافِ ذلكَ، فقالَ: وتحقيقُهُ أَنَّهُ إِذَا رجعَ إِلَى معنَى الظَّرْفِ؛ يكونُ متضمِّنًا للضَّميرِ، أَيْ: جئتُ كائنًا في حالِ اصطفافِ الجيشِ؛ كَذَا قالَ، وفِيهِ نظرٌ؛ إِذْ لزمَ كونُ ظرفِ الزمانِ حالًا عَنِ الجيشِ، والحالُ كالخبرِ فَلَا يصحُّ كونُ "أمسِ" مِنْ قَوْلِكَ: "جاءَ زيدٌ أمسِ" حالًا، كَمَا لَا يصحُّ كونُهُ خبرًا لَوْ قِيلَ: "زيدٌ أمسِ"[4]).

=٣١٠/١.

(١) من الطويل، في ديوانه ١٦/١، وهو في: الكامل ٨١/٣، وجمهرة اللغة ١٣٢٩/٣، والخصائص ٢٢٢/٢، والمحكم ٨١/١٠، وأوضح المسالك ١٤٢/٣، وخزانة الأدب ١٥٦/٣.

(١) تاج العروس ٢٦٤/٣٦.

(٢) ٥٢٩/٢.

(٣) المنصف ٤٧٨/٣.

(٤) تحفة الغريب ٣٠٢/١.

(ونحوِهما مِنَ الأحوالِ الَّتِي حكمُها حكمُ الظُّروفِ؛ فلذلكَ عريتْ عَنْ ضميرِ ذِي الحالِ، ويجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ: وبِحَرِّهَا، أَيْ: وبِحَرِّ الأرضِ).

(يريدُ الزَّمخشريُّ[1] أَنَّ "الألفَ واللَّامَ" أُقِيمَا مقامَ الضَّميرِ المضافِ إِلَيْهِ، لكنَّ هَذَا الضَّميرَ – الَّذِي تكلَّفَ تقديرَهُ بهذهِ الطَّريقةِ– ليسَ عائدًا إِلَى ذِي الحالِ، وهُوَ "مَا" مِنْ قَوْلِهِ: "ولَوْ أَنَّ مَا في الأرضِ مِنْ شجرةٍ أَقلامٌ"، وقولُ اليمنيِّ يريدُ أَنَّ عَوْدَ الضَّميرِ إِلَى الأرضِ بمثابةِ عَوْدِهِ إِلَى ذِي الحالِ في الآيةِ –وهُوَ "مَا في الأرضِ"– ليسَ برافعٍ للإشكالِ[2]).

(إعرابُ أسماءِ الشَّرْطِ (والاستفهامِ ونحوِها):

–كَ"كَمْ الخبريَّةِ"– (اعلمْ أَنَّهَا إِنْ دخلَ عَلَيْهَا جارٌّ أَوْ مضافٌ؛ فمحلُّها الجرُّ، نحوَ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[1]، ونحوَ: "صبيحةَ أَيِّ يومٍ سفرُكَ؟" و"غلامُ مَنْ جاءَكَ؟"، وإِلَّا فَإِنْ وقعتْ عَلَى زمانٍ)[2] نحوَ: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[3]، أَوْ مكانٍ، نحوَ: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[4]، أَوْ حدثٍ، نحوَ: ﴿أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[5]؛ فَهِيَ منصوبةٌ مفعولًا فِيهِ ومفعولًا مطلقًا. وإِلَّا فَإِنْ وقعَ بعدَها اسمٌ نكرةٌ نحوُ: "مَنْ أبٌ لكَ؟" فَهِيَ مبتدأةٌ، أَوْ اسمُ معرفةٍ نحوُ: "مَنْ زيدٌ؟" فَهِيَ خبرٌ، أَوْ مبتدأٌ –عَلَى الخلافِ السَّابقِ–، ولَا يقعُ هذانِ النوعانِ في أسماءِ الشرطِ. وإِلَّا فَإِنْ وقعَ بعدَها فعلٌ قاصرٌ؛ فَهِيَ مبتدأةٌ نحوُ: "مَنْ قامَ؟" ونحوُ: "مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ"، والأصحُّ أَنَّ الخبرَ فعلُ الشرطِ، لَا فعلُ الجوابِ. وإِنْ وقعَ بعدَها فعلٌ متعدٍّ فَإِنْ كانَ واقعًا عَلَيْهَا فَهِيَ مفعولٌ بِهِ نحوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[6] ونحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[7] ونحوُ: ﴿مَن

(١) ينظر: الكشاف ٣/٥٠١.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٠٢.

(١) سورة النبأ: ١.

(٢) طمس في "س".

(٣) سورة النحل: ٢١.

(٤) سورة التكوير: ٢٦.

(٥) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(٦) سورة غافر: ٨١.

(٧) سورة الإسراء: ١١٠.

يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾[1]. وإِنْ كانَ واقعًا عَلَى ضميرِها نحوَ: "مَنْ رأيتَهُ؟"، أَوْ متعلِّقِها نحوَ: مَنْ رأيتَ أخاهُ؟" فَهِيَ مبتدأةٌ، أَوْ منصوبةٌ بمحذوفٍ مقدَّرٍ بعدَها يفسِّرُهُ المذكورُ).

(تنبيه):

(وإِذَا وقعَ اسمُ الشرطِ مبتدأً، فَهَلْ خبرُهُ فعلُ الشرطِ وحدَهُ؛ لأَنَّهُ اسمٌ تامٌّ، وفعلُ الشرطِ مشتملٌ عَلَى ضميرِهِ، فقَوْلُكَ: "مَن يقمْ؟" لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ معنَى الشرطِ؛ لَكَانَ بمنزلةِ قَوْلِكَ: " كلٌّ مِنَ النَّاسِ يقومُ"، أَوْ فعلُ الجوابِ؛ لأَنَّ الفائدةَ بِهِ تَمَّتْ، ولالتزامِهم عَوْدَ ضميرٍ مِنْهُ إِلَيْهِ –عَلَى الأصحِّ–، ولأَنَّ نظيرَهُ هُوَ الخبرُ في قَوْلِكَ:" الَّذِي يأتيني فَلَهُ درهمٌ"، أَوْ مجموعُهما؛ لأَنَّ قَوْلَكَ: "مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ" بمنزلةِ قَوْلِكَ: " كلٌّ مِنَ النَّاسِ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ". والصَّحيحُ الأَوَّلُ، وإِنَّمَا توقَّفتِ الفائدةُ عَلَى الجوابِ من حيثُ التَّعلُّقِ فَقَطْ، لَا مِنْ حيثُ الخبريَّة).

في الشَّرْحِ: (خبرُ المبتدإِ إِنَّمَا هُوَ جملةُ [٣٢٦/أ] الشرطِ بأسرِها، لَا الفعلُ وحدَهُ، وعَلَى القولِ الآخَرِ: الخبرُ هُوَ مجموعُ جملةِ الجزاءِ، لَا الفعلُ وحدَهُ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: كثيرًا مَا يُطْلَقُ الفعلُ ويرادُ بِهِ هُوَ مَا يتمُّ بِهِ جملةٌ، كَمَا يطلقُ حرفُ الجرِّ ويرادُ هُوَ مَعَ مجرورِهِ، مِنَ الأَوَّلِ قولُ ابنِ الحاجبِ –في كافيتِهِ في بابِ المبتدإِ–: (أَوْ كانَ الخبرُ فعلًا لَهُ نحوَ: "زيدٌ قامَ"، والخبرُ إِنَّمَا هُوَ الفعلُ مَعَ الضَّميرِ المستترِ فيهِ[2]).

ومِنَ الثَّاني: قولُ ابنِ مالكٍ[3] –في ألفيَّتِهِ–: (وأَخْبَرُوا بظرفٍ أَوْ بحرفِ جرٍّ، والخبرُ إِنَّمَا هُوَ مجموعُ الجارِّ والمجرورِ، بَلْ مَا تعلَّقَ بِهِ مِنْ فعلٍ أَوْ شبهِهِ[4]).

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وعَلَى هَذَا يتأَتَّى في مثلِ قَوْلِكَ: مَنْ يَقُمْ فإِنِّي أُكرِمُهُ" أَنْ يكونَ جملةُ الجزاءِ في محلِّ جزمٍ؛ لأَنَّهَا وقعتْ مقترنةً بالفاءِ جوابًا لشرطٍ جازمٍ –كَمَا قَرَّرَهُ المصنِّفُ في البابِ الثَّاني–، وفي

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

(١) تحفة الغريب ٣٠٢/١.

(٢) ١٦/١.

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٧٠/١.

(٤) المنصف ٤٧٩/٣.

محلِّ رفعٍ لأنَّها خبرٌ للمبتدإِ عندَ هَذَا القائلِ؛ فيثبتُ لَهَا محلٌّ باعتبارين.

وإِذَا قلتَ: مَنْ يَقُمْ أُكرِمُهُ" فجملةُ "أُكرِمُهُ" لَا محلَّ لَهَا مِنْ حيثُ هُوَ جوابٌ لشرطٍ جازمٍ لَمْ يقترنْ بالفاءِ، ولَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وهُوَ الرفعُ مِنْ حيثُ هِيَ خبرُ المبتدإِ -عَلَى هَذَا القولِ-؛ وحينئذٍ: فتتَّجهُ مناقشةُ المصنِّفِ في رَدِّهِ عَلَى مَنِ اقتضَى كلامُهُ في جملةٍ أَنَّهَا ذاتُ محلٍّ، وأَنَّهَا لَا محلَّ لَهَا؛ لقَوْلِهِ في فصلِ "مَا" مِنَ البابِ الأَوَّلِ. ولأبي البقاءِ في هذهِ الآيةِ أوهامٌ متعدِّدةٌ، أَيْ: في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[1] فَإِنَّهُ قالَ: "مَا" مصدريَّةٌ، صِلَتُهَا "يَكذبونَ" (مَعَ "كانَ")[2] و"يَكذبونَ" -وحدَهُ- خبرٌ لِـ"كَانَ"، ولَا عائدَ عَلَى "مَا"، ولَوْ قِيلَ باسميَّتِها فتضمَّنتْ مقالتُهُ الفصلَ بينَ "مَا" الحرفيَّةِ وصِلَتِها، وكونِ "يَكذبونَ" في موضعِ نصبٍ؛ لأَنَّهُ قَدَّرَهُ خبرَ "كانَ"، وكونهِ لَا موضعَ لَهُ؛ لأَنَّهُ قَدَّرَهُ صلةَ "مَا"، واستغناءُ الموصولِ الاسميِّ عَنْ عائدٍ. هَذَا كلامُهُ[3]، وقَدْ عرفتَ اندفاعَ اعتراضِهِ الثَّاني بِأَنَّ الجملةَ قَدْ يكونُ لَهَا محلٌّ، ولَا محلَّ لَهَا؛ باعتبارينِ مختلفينِ. عَلَى أَنَّ المصنِّفَ قَدِ اعتذرَ عَنِ اعتراضِهِ هَذَا في البابِ الثَّاني في آخرِ الكلامِ عَلَى الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ[4]). واللهُ أعلمُ.

(مسوِّغاتُ الابتداءِ بالنَّكرةِ):

(لَمْ يُعَوِّلِ المتقدِّمونَ -في ضابطِ ذلكَ- إِلَّا عَلَى حصولِ الفائدةِ).

(يريدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَعتنوا بتعديدِ الأماكنِ الَّتِي يسوغُ الابتداءُ بِهَا فيهَا بالنَّكرةِ، وإِنَّمَا ذَكروا ضابطًا كليًّا لَا تحتاجُ مَعَهُ إِلَى التعدادِ. قالَ الرَّضِيُّ: (قالَ ابنُ الدَّهَّانِ: ومَا أحسنَ مَا قالَ: إِذَا حصلتِ الفائدةُ فأخبرْ عَنْ أَيِّ نكرةٍ شئتَ؛ وذلكَ أَنَّ الغرضَ مِنَ الكلامِ إفادةُ المخاطبِ، فَإِذَا حصلتْ؛ جازَ الحكمُ بتخصيصِ المحكومِ عليهِ بشيءٍ أَوْ لَا[5]).

(ورأَى المتأخِّرون أَنَّهُ ليسَ كلُّ أحدٍ يَهتدي إِلَى مواطنِ الفائدةِ، فتتبَّعوها، فَمِنْ مُقِلٍّ

---

(١) سورة البقرة: ١٠.

(٢) سقط في "س".

(٣) إملاء ما مَنَّ به الرحمن ١٧.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٠٢،٣٠٣.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٣١، تحفة الغريب ١/٣٠٣.

مُخِلٍّ، ومِنْ مُكْثِرٍ مُورِدٍ مَا لَا يصلحُ أَوْ مُعَدِّدٍ لأمورٍ متداخلةٍ).

(يَعني: أَنَّ المتتبِّعِين لأماكنِ الفائدةِ لَمْ يَخلو عَنْ قدحٍ، إمَّا مِنْ جهةِ الإخلالِ، وإمَّا مِنْ جهةِ إيرادِ مَا لَا يصحُّ إيرادُهُ، أَوْ تعديدُ أمورٍ يدخلُ بعضُها في بعضٍ؛ فَلَا يحصلُ الامتيازُ المطلوبُ، وقَوْلُهُ: "مِنْ مُقِلٍّ" خبرُ مبتدإٍ، و"مِنْ" للتَّبعيضِ، و"مخلٍّ" و"مُورِدٍ" مخفوضانِ (عَلَى أَنَّهما صفتانِ)[1]. لَقَدْ رَأَى فِيهِمْ فريقًا (اتَّصَفَ بالإقلالِ وبالإخلالِ، وفريقًا اتَّصَفَ بالإكثارِ وإيرادِ مَا لَا يصحُّ، أَوْ تعديدِ أمورٍ متعدِّدةٍ، ويحتملُ أَنْ يكونَ "مِنْ" بمعنَى "في" نحوَ": "إِذَا نُودِيَ للصَّلاةِ مِنْ يومِ)[2] الجمعةِ"[3]، أَوْ بمعنَى "إِلَى" نحوَ: "شممتُ الريحانَ مِنْ دَارِي مِنَ الطريقِ"، أَوْ بمعنَى "عَنْ" نحوَ: "فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهم مِن ذكرِ اللهِ"[4]، والمتعلِّقُ في الكلامِ بمحذوفٍ. والمعنَى -عَلَى الأَوَّلِ-: فانحصَرُوا في فريقٍ مقلٍّ مخلٍّ، وفريقٍ مكثرٍ إِلَى آخرِهِ. وعَلَى الثَّانِي: فانقسَمُوا إِلَى فريقٍ صفتُهُ كَذَا، وفريقٍ صفتُهُ كَذَا. وعَلَى الثَّالثِ: فلم يَخرجوا عَنْ فريقٍ موصوفٍ بكذَا، وفريقٍ موصوفٍ بكذَا[5]).

(والَّذِي يظهرُ لِي أَنَّهَا منحصرةٌ في عشرةِ أمورٍ: أحدُها: أَنْ تكونَ موصوفةً لفظًا، أَوْ تقديرًا، أَوْ معنًى، فالأَوَّلُ نحوَ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[6])

(لَا كلامَ في جوازِ الابتداءِ في هذهِ الآيةِ بالنَّكرةِ؛ لحصولِ التَّخصيصِ بالوصفِ، لكنْ وقعَ في "الكشَّافِ" أَنَّ التَّقديمَ [٣٢٦/ب] هُنَا واجبٌ[7]؛ لأَنَّ المعنَى: وأَيُّ أجلٍ مسمًّى عندَهُ تعظيمًا لشأنِ السَّاعةِ، فلمَّا جَرَى فِيهِ هَذَا المعنَى وجبَ التَّقديمُ. هَذَا كلامُهُ. وظاهرُهُ أَنَّ هَذَا التَّعظيمَ مستفادٌ مِنَ الاستفهامِ المعتبَرِ في مثلِ هَذَا المنكَّرِ، كأَنَّهُ -لغرابتِهِ وعظمِ رتبتِهِ- مِمَّا يُسألُ ويُستفهَمُ عَنْ حالِهِ، والاستفهامُ يقتضِي صدرَ الكلامِ. وأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾[8]

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) طمس في "س".

(٣) سورة الجمعة: ٩.

(٤) سورة الزمر: ٢٢.

(٥) تحفة الغريب ١/٣٠٤.

(٦) سورة الأنعام: ٢.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/٥.

(٨) سورة المؤمنون: ٦٢.

فغايةُ الأمرِ أَنَّهُ لَمْ يقصدْ فِيهِ هَذَا التَّعظيمَ -وإِنْ كانَ الكتابُ معظَّمًا في نفسهِ-؛ لأَنَّهُ ليسَ مقامَ التفرقةِ بينَ كتابينِ، كَمَا قصدَ هَهُنَا التَّفرقةَ بينَ الأجلينِ، بَلْ أُجْرِيَ عَلَى مَا هُوَ السَّائِرِ ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1]، قَدْ جَرَى المصنِّفُ عَلَى أَنَّ المسوِّغَ للابتداءِ بالنَّكرةِ في هذهِ الآيةِ وصفُها عَلَى مَا هُوَ مشهورٌ متعارفٌ عندَ القومِ. وسلكَ ابنُ الحاجبِ فِيهَا طريقًا آخَرَ مدَّعيًا أَنَّ الصفةَ ليستْ هِيَ المصحِّحةُ للابتداءِ هُنَا، وإِنَّمَا مصحِّحةٌ كونَ هذهِ النَّكرةِ في معنَى العمومِ، وأطالَ في تقديرِ ذلكَ بِمَا آثَرْنَا ذِكرَهُ -عَلَى طولهِ-؛ لمَا فِيهِ مِنَ الفوائدِ، فقالَ: ليسَ هَذَا مِنْ قبيلِ مَا المصحَّحُ فِيهِ الصفةُ في التَّحقيقِ، وإِنَّمَا هُوَ مِنْ قبيلِ مَا كانتِ النَّكرةُ في معنَى العمومِ، مثلَ قَوْلِهِم: "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ"، وبيانُهُ أَنَّ الصفةَ إِنَّمَا تكونُ مصحِّحةً في الموضعِ الَّذِي يُقصدُ -باسمِ الجنسِ- واحدٌ متميِّزٌ؛ فتجيءُ الصفةُ لتحصيلِ ذلكَ الواحدِ؛ تخصيصًا لواحدٍ مِنَ الجنسِ الَّذِي وصفَ، وهُوَ -مَعَ ذلكَ- قليلٌ في الاستعمالِ؛ لبقاءِ التَّنكيرِ فِيهِ، ورُبَّ نكرةٍ مِنْ غيرِ صفةٍ أَخَصُّ مِنْ نكرةٍ موصوفةٍ، ووجهُ ضعفهِ أَنَّهُ إِذَا صَحَّ "الجسمُ في الدَّارِ"؛ لحصولِ تخصيصهِ بالصفةِ؛ فَينبغي أَنْ يصحَّ "رجلٌ في الدَّارِ"؛ لأَنَّهُ أَخَصُّ مِنْهُ بدرجاتٍ، فَأَمَّا إِذَا حصلَ مَا ذَكرناهُ مِنَ التَّعميمِ؛ فَقَدْ حصلَ مَا في التَّعريفِ قبلَ الصفةِ؛ فضاعَ اعتبارُ الصفةِ؛ وصارَ موازنًا كقَوْلِكَ: "كلُّ رجلٍ عالِمًا عندَنا؛ فَإِنَّهُ لَا يصحُّ لقائلٍ أَنْ يقولَ: المصحِّحُ الصفةُ؛ إِذِ التَّعميمُ حاصلٌ قبلَ مجيءِ الصفةِ؛ فأَغْنَى عَنْهَا، وإِنَّمَا جاءتِ الصفةُ بمعنَاها في التَّخصيصِ، لَا لحاجةٍ مِنْ تصحيحِ الابتداءِ، والَّذِي يصحِّحُ لكَ ذلكَ -يَعني: بقاءُ النَّكرةِ- التَّنكيرُ في النكرةِ الموصوفةِ أَنَّ الصفةَ تُخرجُ الموصوفَ عَنْ مدلولهِ، بَلْ تَأْتِي لتخصيصٍ في الآحادِ وفي الأجناسِ، وهُوَ -عَلَى حالٍ- مثالُهُ: إِذَا قلتَ: "جاءَنِي رجلٌ"، ثُمَّ قلتَ: "عَالِمٌ"، فَإِنَّهُ يختصُّ مَعَ بقائهِ لواحدٍ متميِّزٍ عَلَى مَا كانَ عليهِ، وإِذَا قلتَ: "الرِّجَالُ" ثُمَّ قلتَ: "العالِمُونَ"؛ فَإِنَّهُ تخصيصٌ مَعَ بقائهِ عامًّا في العالمينَ. وإِذَا ثبتَ ذلكَ؛ علمتَ أَنَّ التَّعميمَ حاصلٌ بغيرِ الصفةِ، وإِذَا كانَ حاصلًا بغيرِ الصفةِ؛ كانَ مجيءُ الصفةِ وانتفاؤُها واحدًا -عَلَى مَا مثَّلناهُ في كلِّ رجلٍ عالِمًا عندَنا-. فَإِنْ زعمَ زاعمٌ أَنَّ كلَّ مؤمنٍ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2] مصحِّحٌ للابتداءِ بالنَّكرةِ، وقَرَّرَ ذلكَ بِأَنَّهُ لَوْ أُسقطَ لَمْ يَستقمْ ذلكَ، كَمَا

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) سورة البقرة : ٢٢١.

أَنَّهُ إِذَا أُسقطَ "عالِمٌ" من قَوْلِكَ: "رجلٌ عالمٌ في الدارِ"؛ لَمْ يَستقمْ. وهَذَا معنَى التَّصحيحِ، فَهُوَ غيرُ مستقيمٍ، وجمعٌ بينَ أمرينِ مختلفينِ؛ وذلكَ أَنَّا نَعني بالتَّصحيحِ الَّذِي لَوْلَا هِيَ لَمْ يصحّ الابتداءُ بالنَّكرةِ (الَّذِي لَوْلَا هُوَ)[1]؛ لَكَانَ الكلامُ كذبًا. ومَا نحنُ فِيهِ مِنْ هَذَا القبيلِ، ولَسْنَا نَعني -بالمصحِّحِ- ذلكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّنَا نحكمُ عَلَى الكلامِ بصحَّةِ الإعرابِ، ثُمَّ نحكمُ بعدَ ذلكَ بكونهِ صدقًا أَوْ كذبًا، كقولِ القائلِ: "العالمُ قديمٌ" فَهَذَا -وإِنْ كانَ إعرابُهُ مستقيمًا- إِلَّا أَنَّهُ كذبٌ، كذلكَ مَا نحنُ فِيهِ؛ فلَمْ يَكُنْ هَذَا المصحِّحُ مصحِّحًا للابتداءِ، بَلْ مصحِّحًا لصدقِ الكلامِ، حَتَّى لَوْ جَعلتَ الخبرَ مَا يكونُ صدقًا؛ استقامَ؛ فدلَّ عَلَى أَنَّ الفسادَ لَمْ يأتِ إِلَّا مِنَ الكذبِ، ومِمَّا يوضِّحُ ذلكَ أَنَّكَ لَوْ قلتَ: "كلُّ رجلٍ كافرٍ في النَّارِ"، فَلَوْ أسقطتَ "كافرًا"؛ لَمْ يَكُنْ مستقيمًا مِن جهةِ الصِّدْقِ، ولَا مِنْ جهةِ الابتداءِ بِهِ؛ لأَنَّكَ لَوْ أخبرتَ عَنْهُ بخبرٍ صدقٍ؛ صَحَّ، وليسَ الكذبُ مفسدًا للإعرابِ، ولَا مأخوذًا عدمُهُ في صحَّةِ التَّعبيرِ -كَمَا تقدَّمَ-.

(فَإِذَا وضحَ ذلكَ؛ كانَ القولُ بِأَنَّ هذهِ الصفةَ مصحِّحةَ الابتداءِ، كالقولِ بِأَنَّ "كافر" في قَوْلِكَ: "كلُّ رجلٍ كافرٍ في النَّارِ" يصحِّحُ الابتداءَ. -وقَدْ وضحَ بطلانُهُ-)[2]، ثُمَّ أوردَ سؤالًا، [٣٢٧/أ] وهُوَ أَنَّ مَا في هذهِ الآيةِ ليسَ مِنْ هَذَا القبيلِ، بَلْ هُوَ مصحِّحٌ لاعتبارِ صحَّةِ الإخبارِ، لَا باعتبارِ الصدقِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أسقطتَهُ؛ لَمْ يَستقمِ التَّعبيرُ بِهِ صدقًا (ولَا كذبًا)[3]، فَإِنَّهُ يكونُ -حينئذٍ- مِنْ مضمونهِ "عبدٌ خيرٌ مِنْ عبدٍ"، وهَذَا مِنْ قبيلٍ آخَرَ، والحاصلُ أَنَّ "عبدًا" في ضمنٍ مشتركٍ في الجملةِ، فَإِذَا أسقطتَ الصفةَ وقُدِّرَ الإخبارُ عَنِ المبتدإِ بِـ"عبدٍ" وقِيلَ: "عبدٌ خيرٌ مِنْ عبدٍ"؛ لَمْ يستقمْ هَذَا الكلامُ؛ إِذْ لَا فائدةَ فِيهِ أصلًا، وأجابَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ قبيلٍ آخَرَ، كَمَا ذكرَ السَّائلُ، ولكنَّهُ في الحكمِ كذلكَ -يَعني: ولكنْ مصحِّحُ الإخبارِ حكمٌ مصحِّحُ الصِّدْقِ؛ لأَنَّ الكلامَ هَاهُنَا وقعَ في شروطِ المفرداتِ، فَإِنَّ المبتدأَ مفردٌ، وليسَ شرطُ هَذَا الجزءِ في هَذَا المحلِّ هذهِ الصفةُ، وإِنَّمَا جاءَ الفسادُ مِنْ جهةِ الإخبارِ بِمَا لَا يستقيمُ بِهِ الإخبارُ، كَمَا في الكذبِ، وهُوَ مثلُ قَوْلِكَ: " كلُّ رجلٍ عالمٍ خيرٌ مِنْ جاهلٍ"، فَكَمَا لَا يستقيمُ أَنْ يقالَ: المصحِّحُ -لِهَذَا المبتدإِ- الصفةُ؛ لأَنَّكَ لَوْ أَسقطتَهَا لَمْ يستقمِ الكلامُ؛ فكذلكَ مَا نحنُ فِيهِ؛ فكانَ كالكذبِ سواءً، والكلامُ

(١) سقط من "س".

(٢) طمس في "س".

(٣) مكرر في الأصل.

في شروطِ المفرداتِ غيرُ الكلامِ في جهةِ التركيبِ؛ ذلكَ أَنَّكَ لَا تقولُ لمنْ قالَ: "كانَ رجلٌ خيرًا مِنْ جاهلٍ": هَذَا فاسدٌ؛ مِنْ جهةِ أَنَّ المبتدأَ غيرُ موصوفٍ، وإنَّمَا تقولُ: "فاسدٌ" مِنْ جهةِ أَنَّكَ خَبَّرْتَ بِمَا لَا يستقيمُ خبرٌ، ولَوْ قلتَ الأَوَّلَ؛ لَكَانَ فاسدًا؛ فَإِنَّهُ -حينئذٍ- ثبتَ لكَ أَنَّهُ يكونُ مبتدأً بِهِ مِنْ غيرِ صفةٍ؛ فيفسدُ القولُ بِأَنَّ المصحِّحَ الصفةُ؛ فكذلكَ هَاهُنَا؛ فَلَا فرقَ فِيمَا نحنُ فِيهِ بينَ أَنْ يكونَ المصحِّحُ للصدقِ، وبينَ أَنْ يكونَ لاستقامةِ الكلامِ في أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا لَا يقدحُ في صحَّةِ الابتداءِ دُونَهُ؛ لِمَا قرَّرناهُ؛ لأَنَّ الكلامَ في صحَّةِ كونهِ صدقًا أَوْ كونهِ مستقيمًا أَنَّ كونَهُ عَنْهُ بكذَا غيرُ الكلامِ في صحَّةِ كونِ المبتدإِ مبتدأً، وإنْ لَمْ يَكُنْ بدٌّ مِنَ الخبرِ؛ فثبتَ أَنَّ "مؤمن" في قَوْلِهِ تَعَالَى: "ولعبدٌ (مؤمنٌ")[1] -ومَا كانَ مثلَهُ- لَا يمكنُ دعوَى أَنْ يكونَ الصفةُ فِيهِ مصحِّحةً للابتداءِ بالنَّكرةِ. ولنقتصرْ عَلَى هَذَا القَدْرِ مِنْ كلامهِ؛ فَفِيهِ كفايةٌ[2]).

وحاصلُ مَا قَالَهُ ابنُ الحاجبِ أَنَّ المصحِّحَ للابتداءِ بالنَّكرةِ في هذهِ الآيةِ إِنَّمَا هُوَ معنَى العمومِ.

(وقَوْلِكَ: "رجلٌ صالحٌ جاءَني"، ومِنْ ذلكَ قَوْلُهم: ضعيفٌ عاذَ)

-بالذَّالِ المعجمةِ- أَيْ: لجأَ، **(بقرملةٍ)** (عَلَى زنةِ "جعفرٍ" واحدةُ القرملِ، كَـ"جعفرٍ"، وفي "الصِّحَاحِ": القرملُ شجرٌ صغارٌ لَا شوكَ لَهُ[3]، وينفضخ إِذَا وُطِيءَ، والمثلُ عَلَى مَا في "الصِّحَاحِ"، و"القاموسِ": ذليلٌ عاذَ بقرملةٍ"[4]، وأنشدَ الجوهريُّ: قالَ جريرٌ:

كَانَ الفرزدقُ إِذْ يعوذُ بحالهِ مثلَ الذَّليلِ يعوذُ تحتَ القرملِ [5]

يُضربُ هَذَا المثلُ لمنِ استعاذَ بضعيفٍ لَا نصرةَ لَهُ، والمعنَى: ضعيفٌ التجأَ إِلَى مثلهِ[6]).

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٣٠٨/١: ٣٠٥.

(٣) ١٨٠١/٥.

(٤) ١٠٤٧/١.

(٥) من الكامل، في ديوانه ٣٥٩، وهو في: الشعر والشعراء ٤٦٨/١، والصحاح ١٨٠١/٥، ولسان العرب ٥٥٥/١١، وتاج العروس ٢٤٨/٣٠.

(٦) تحفة الغريب ٣٠٨/١.

(إذِ الأصلُ: "رجلٌ ضعيفٌ"، فالمبتدأُ في الحقيقةِ هُوَ المحذوفُ، وهُوَ موصوفٌ، والنَّحويُّونَ يقولونَ: يُبتدَأُ بالنَّكرةِ إذَا كانتْ موصوفةً، أَوْ خلفًا مِنْ موصوفٍ، والصَّوَابُ مَا بيَّنتُ، وليستْ كلُّ صفةٍ تحصِّلُ الفائدةَ، فَلَوْ قلتُ: "رجلٌ مِنَ النَّاسِ جاءَني" لَمْ يَجُزْ.

والثَّاني: نحوُ قَوْلِهم "السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ" أَيْ: منوانِ مِنْهُ بدرهمٍ، وقَوْلِهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ"[1]).

(هَذَا مثلٌ يُضربُ في ظهورِ أماراتِ الشَّرِّ، والمرادُ بذِي النَّابِ: الكلبُ، أَيْ: شرٌّ عظيمٌ حملَ الكلبَ عَلَى الهرِّ، أَيْ: النُّبَاحِ، ويقالُ: هريرُ الكلبِ صوتُهُ (دونَ نباحِهِ)[2]، يقالُ: هَرَّ هريرًا وأَهَرَّ غيرُهُ، قالَ العتَّابيُّ: لَا يقالُ إِلَّا في وقتٍ لَا يُهِرُّ الكلبَ فِيهِ إِلَّا الشَّرُّ، وجرتِ العادةُ بذلكَ، وإِلَّا فالكلبُ يهرُّ لغيرِ الشرِّ كثيرًا[3]، وكونُ المسوّغِ في هَذَا المثالِ هُوَ الصفةُ المقدَّرةُ -كَمَا ذكرَ المصنِّفُ-، ذهبَ إِلَيْهِ جماعةٌ وصرَّحَ ابنُ الحاجبِ وغيرُهُ بِأَنَّ المسوّغَ كونُها في معنَى الفاعلِ: قالَ في "أمالي الكافيةِ": لمَّا ذكرَ "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ"، وهُوَ أَنْ يكونَ المبتدأُ في معنَى الفاعلِ، وشرطُهُ أَنْ يكونَ الخبرُ جملةً فعليَّةً في معنَى نفيِ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الفعلُ وإثباتُهُ بذلكَ المبتدإِ، كقَوْلِكَ:: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نابٍ" بمعنَى: "مَا أَهَرَّ ذَا نابٍ إِلَّا شَرٌّ" و"أمرٌ أقعدَهُ عَنِ الخروجِ" في معنَى: "مَا أقعدَهُ عَنِ الخروجِ إِلَّا أمرٌ"، وإِنَّمَا جازَ أَنْ يكونَ مبتدأً -وهُوَ نكرةٌ-؛ لأَنَّهُ في معنَى الفاعلِ، والفاعلُ يجوزُ أَنْ يكونَ نكرةً، وإِنْ كانَ في المعنَى محكومًا عليهِ [٣٢٧/ب] لِمَا فِيهِ مِنَ التَّخصيصِ؛ فكذلكَ هَاهُنَا، ووجهُ التَّخصيصِ في الفاعلِ أَنَّ حكمَهُ لمَّا كانَ متقدِّمًا صارَ المحكومُ عليهِ لَا يُذكَرُ إِلَّا بعدَ تكرُّرِ الحكمِ في ذهنِ (السَّامِعِ)[4]، فلمَّا تقدَّمَ العلمُ بالحكمِ؛ صارَ كالصفةِ في كونهِ متقدِّمًا عليهِ؛ لكونِ الصفةِ لَا فرقَ بينَها وبينَ الخبرِ إِلَّا تقدُّمُ العلمِ بِهَا دونَهُ؛ فَمِنْ ثَمَّ جازَ أَنْ يكونَ الفاعلُ نكرةً مطلقًا، ولمَّا

---

(١) مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى في أمثال العرب ٢/١٣٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) لم أقف على قوله. وهو: كلثوم بن عمرو بن أيوب العتابي التغلبي، كاتب وشاعر من العصر العباسي، من تصانيفه: المنطق، والألفاظ، كان مقرَّبًا من البرامكة ومدحهم في أشعاره، توفي سنة ٢٢٠هـ، ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء ١/٢٦١، ومعجم الشعراء ١/٣٥١.

(٤) سقط من الأصل.

كانَ هَذَا المبتدأُ في معنَى الفاعلِ؛ جازَ أَنْ يكونَ نكرةً[1]. هَذَا كلامُهُ. وتحقيقُ كونِ مثلِ هَذَا المبتدإِ في معنَى الفاعلِ؛ حَتَّى يستفادَ الحصرُ مِنْ وظيفةِ علمِ المعَاني -وقَدْ قَرَّرَهُ أهلُها بِمَا هُوَ معروفٌ-[1].

(قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ).

(إذِ المعنَى: شَرٌّ أَيُّ شرٍّ، وقَدَرٌ لَا يُغَالَبُ.

والثَّالثُ: نحوُ: "رُجيلٌ جَاءَني"؛ لأَنَّهُ في معنَى: "رجلٌ صغيرٌ جاءَني"، وقَوْلِهِم: "مَا أحسنَ زيدًا"؛ لأَنَّهُ في معنَى: "شيءٌ عظيمٌ حسنٌ زيدًا"، وليسَ في هذينِ النَّوعينِ صفةٌ مقدَّرةٌ، فيكونانِ مِنَ القسمِ الثَّاني.

والثَّاني) -مِنَ العشرةِ-: (أَنْ تكونَ عاملةً، إِمَّا رفعًا نحوَ: قائمٌ الزَّيدانِ عندَ مَنْ أَجَازَهُ)

(يَعني: الأخفشَ والكوفيِّينَ، وأَمَّا جمهورُ البصريِّينَ فيَمنعونَ مثلَ ذلكَ[2]).

وفي الشَّرْحِ: (والصَّوَابُ أَنْ يمثَّلَ لهذهِ المسألةِ بنحوِ: "ضربَ الزَّيدانِ حسنٌ"، وأَمَّا "قائمٌ الزَّيدانِ" فليسَ مَا نحنُ فيهِ؛ وذلكَ لأَنَّ الكلامَ إِنَّمَا هُوَ في أحدِ قِسْمَيِ المبتدإِ، وهُوَ المحكومُ عليهِ؛ لأَنَّ هَذَا القسمَ -هُوَ الَّذِي احتاجَ النَّحويُّون إِلَى الاعتذارِ عَنْهُ- مُغْنٍ عَنْ وقوعِهِ نكرةً مِنْ جهةِ أَنَّ المحكومَ عليهِ يَنبغي أَنْ يكونَ معيَّنًا، فتعريفُهُ هُوَ المناسبُ، لَا تنكيرُهُ، فشَرطوا تخصيصَ النَّكرةِ؛ لتُعرفَ مِنَ المعرفةِ؛ فيسوغَ الحكمُ عَلَيْهَا. وأَمَّا القسمُ الآخرُ مِنْ قِسْمَيِ المبتدإِ، وهُوَ المحكومُ بِهِ كالوصفِ في المثالِ المذكورِ؛ فيُشترطُ أَنْ (يكونَ)[3] نكرةً، ولَا يجوزُ تعريفُهُ كَمَا نَصُّوا عليهِ؛ فَلَا حاجةَ في وقوعِهِ مبتدأً مَعَ تنكيرِهِ إِلَى أَنْ يقالَ: تخصيصٌ بالعملِ -كَمَا ذكر المصنِّفُ-[4]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ كلامُ المصنِّفِ في أحدِ قسمَيِ المبتدإِ -وهُوَ المحكومُ بِهِ- (كالوصفِ عليهِ)[5]، وإِنَّمَا كلامُهُ في كِلَا قسميهِ؛ بدليلِ مَا سَيقولُهُ في المسوِّغِ السَّابعِ[6]).

---

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/٥٧٥.

(١) تحفة الغريب ١/٣٠٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٢٢٦، المنصف ٣/٤٨١.

(٣) مكرر في الأصل.

(٤) تحفة الغريب ١/٣١٠.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) المنصف ٣/٤٨١.

(أَوْ نصبًا نحوَ: "أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ" و"أفضلُ مِنْكَ جاءَني"؛ إذِ الظَّرفُ منصوبُ المحلِّ بالمصدرِ والوصفِ)

في الشَّرْحِ: (لَا يَنبغي إيرادُ المثالِ الثَّاني في هَذَا المقامِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عابَ عَلَى النَّحويِّين قَوْلَهم: يُبتدَأُ بالنَّكرةِ إِذَا كانتْ موصوفةً أَوْ خلفًا مِنْ موصوفٍ، وادَّعَى أَنَّ الصَّوَابَ الحكمُ عَلَى الموصوفِ المحذوفِ فِيهِ بِأَنَّهُ المبتدأُ في مثلِ "ضعيفٌ عاذَ بقرملةٍ"، ولَا شكَّ أَنَّ اسمَ التَّفضيلِ في نحوِ: "أفضلُ مِنْكَ جاءَني" صفةٌ لمحذوفٍ؛ فيكونُ الصَّوَابُ -عَلَى رأيِهِ- أَنْ يُحكمَ عَلَى الموصوفِ المحذوفِ فِيهِ بِأَنَّهُ المبتدأُ، لَا عَلَى اسمِ التَّفضيلِ -الَّذِي هُوَ خلفٌ عَنِ الموصوفِ-؛ فكأَنَّهُ نَسِيَ مَا قَدَّمَهُ قريبًا[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لَمْ ينسَ مَا قَدَّمَهُ، وإِنَّمَا بَنَى كلامَهُ هُنَا عَلَى قولِ النَّحويِّينَ، لَا عَلَى مَا استصوبَهُ بِهِ[2]).

(أَوْ جَرًّا، نحوَ: "غلامُ امرأةٍ جاءَني" و"خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ")

ولابدَّ -في هَذَا المسوِّغِ- مِنْ مراعاةِ معنًى صحيحٍ مقصودٍ، وإِلَّا وردَ: "مشرب الماءِ نافعٌ" قلتُ: وهَذَا بناءٌ عَلَى أَنَّ المضافَ عاملٌ للجرِّ في المضافِ إِلَيْهِ -وهُوَ الأصحُّ-.

(وشرطُ هذهِ أَنْ يكونَ المضافُ إِلَيْهِ نكرةً -كَمَا مثَّلنا-، أَوْ معرفةً والمضافُ مِمَّا لَا يتعرَّفُ بالإضافةِ نحوَ: مِثْلُكَ لَا يبخلُ" و"غيرُكَ لَا يجودُ")

(الإشارةُ بهذهِ إِلَى النَّكرةِ العاملةِ للجرِّ[3]).

وفي الشَّرْحِ: (لَا حاجةَ إِلَى هَذَا الشرطِ؛ فَإِنَّ المسألةَ مفروضةٌ فِيمَا إِذَا كانَ المبتدأُ نكرةً، فنحنُ في غنيةٍ عَنِ التَّنبيهِ عَلَى هَذَا الشرطِ، وهَلْ هَذَا إِلَّا أَنْ يقولَ: يُشترَطُ في الابتداءِ بالنَّكرةِ العاملةِ جَرًّا أَنْ يكونَ نكرةً، لَا معرفةً؛ فيكونَ فِيهِ جعلُ صورةِ المسألةِ شرطًا لَهَا. وهَذَا عينُ مَا قَدِ انتقدَهُ عَلَى أَبِي حَيَّانَ فِيمَا يَأْتِي، حيثُ قالَ: ومِنَ الغريبِ قولُ أَبِي حَيَّانَ أَنَّ مِنْ شرطِ العطفِ عَلَى الموضعِ أَنْ

(١) تحفة الغريب ١/٣١١.

(٢) المنصف ٣/٤٨٢.

(٣) المنصف ٣/٤٨٢.

يكونَ للمعطوفِ عليهِ لفظٌ وموضعٌ، فجعلَ صورةَ المسألةِ شرطًا لَهَا. هَذَا كلامُهُ[1]، ولسانُ الحالِ يقولُ:

لَا تَنْــهَ عَــنْ خُلُــقٍ وتَــأْتِيَ مِثْلَــهُ عَــارٌ عليــكَ إِذَا فعلــتَ عظــيمُ[2])

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: كلامُ أبي حَيَّانَ ظاهرٌ في جعلِ صورةِ المسألةِ شرطًا لَهَا [٣٢٨/أ] بخلافِ كلامِ المصنّفِ، فَإِنَّ مسألتَهُ، هِيَ كونُ عملِ المبتدإِ للجَرّ مسوّغًا للابتداءِ بالنَّكرةِ، وشرطُها هُوَ أَنْ يكونَ المضافُ نكرةً أَوْ معرفةً والمضافُ مِمَّا لَا يتعرَّفُ بالإضافةِ، ولَا شكَّ أَنَّهَا غيرَ تلكَ. وأَمَّا قَوْلُهُ: لَا حاجةَ إِلَى هَذَا الشرطِ؛ فَإِنَّ المسألةَ مفروضةٌ فِيمَا إِذَا كانَ المبتدأُ نكرةً، فجوابُهُ أَنَّ هَذَا شرطٌ مُبَيِّنٌ للواقعِ ومخصِّصٌ لمدلولِ الكلامِ؛ لأَنَّ قولَنا: عملُ المبتدإِ للجرّ مسوّغٌ للمبتدإِ بالنَّكرةِ أَعَمُّ بحسبِ المفهومِ مِنْ كونِ المضافِ إِلَيْهِ نكرةً أَوْ معرفةً والمضافُ مِمَّا يتعرَّفُ بالإضافةِ، وإِنْ كانَ مساويًا لَهُ بحسبِ الصِّدْقِ[3]).

(وأَمَّا مَا عَدَا ذلكَ، فَإِنَّ المضافَ إِلَيْهِ فِيهِ معرفةٌ، لَا نكرةٌ).

(والثَّالثُ) -مِنَ العشرةِ-: **(العطفُ بشرطِ كونِ المعطوفِ أَوِ المعطوفِ عليهِ مِمَّا يسوغُ الابتداءُ بِهِ نحوُ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[4] أَيْ: أمثلُ مِنْ غيرِهما).**

في الشَّرْحِ: (إِذَا امتنعَ نحو: "رجلٌ قائمٌ"، فأيُّ أثرٍ لعطفِهِ عَلَى مَا يجوزُ الابتداءُ بِهِ، وعطفُ ذلكَ عليهِ في تجويزِ مَا كانَ ممتنعًا مَعَ قيامِ المانعِ[5]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: لمَّا كانَ حرفُ العطفِ مشترَكًا بينَ العطفِ والمعطوفِ عليهِ في الحكمِ، وجَاعِلَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ كشيءٍ واحدٍ؛ كانَ المسوّغُ للابتداءِ أحدَهما مسوّغًا لَهُ في الآخَرِ، ولَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يمتنعُ نحوُ: "رجلٌ قائمٌ"، ثُمَّ نعطفُهُ عَلَى مَا يجوزُ الابتداءُ بِهِ، أَوْ يعطفُ ذلكَ عليهِ،

(١) تحفة الغريب ١/٣١١.

(٢) المرجع السابق ١/٣١١.

(٣) المنصف ٣/٤٨٢.

(٤) سورة محمَّد: ٣١.

(٥) تحفة الغريب ١/٣١٢.

يجوزُ، وإنَّمَا ذلكَ جائزٌ مِنْ أَوَّلِ الأمرِ؛ لأَنَّ الكلامَ كُلَّهُ كشيءٍ واحدٍ. قالَ التفتازانيُّ -في حاشيةِ "الكشَّافِ"-: إنهُ ليسَ في القواعدِ احتياجُ المعطوفِ عَلَى المبتدإِ إلَى التَّعريفِ أَوْ التَّخصيصِ[1]، وقالَ ابنُ مالكٍ في "شرحِ التسهيلِ"[2] إن مطلقَ العطفِ مسوّغٌ للابتداءِ بالنَّكرةِ، وجعلَ مِنْ ذلكَ قَوْلَهُ:

"شهرٌ تَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مرعَى".

وقولَ الشَّاعِرِ:

فيـــومٌ علينَـــا ويـــومٌ لَنَـــا ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَـــرُّ[3]

والمسوّغُ لِهَذَا -عندَ غيرِهِ- التَّفضيلُ، ولَمْ يذكرْهُ هُوَ في المسوّغاتِ[4]).

ثُمَّ في الشَّرْحِ: (وأَمَّا الآيةُ فغيرُ متعيّنةٍ بذلكَ ؛ إذْ يجوزُ أَنْ يكونَ "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ" خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ المصنّفُ في أماكنِ الحذفِ مِنَ البابِ الخامسِ، أَيْ: المطلوبُ مِنكم عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُلِّمَ كونُ "لكَ" مبتدأً، فَلَا نُسلِّمُ أَنَّ المسوّغَ العطفُ، بَلْ قصدَ التَّعميمَ كَمَا في "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ" عندَ جماعةٍ، أَيْ: "كلُّ طاعةٍ وأمرٍ معروفٍ أمثلُ"، وهُوَ ظاهرٌ[5]).

ونحوُ: ﴿ ۞ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾[6]

(في "الكشَّافِ": ردٌّ جميلٌ ومغفرةٌ وعفوٌ عَنِ السائلِ إذَا وجدَ مِنْهُ مَا ينقلُ عَلَى المسؤولِ، ونيلُ مغفرةٍ مِنَ اللهِ بسببِ الرَّدِّ الجميلِ، أَوْ عفوٌ مِنْ جهةِ السَّائلِ؛ لأَنَّهُ -إذًا- رَدٌّ جميلٌ عندَهُ خيرٌ مِنْ صدقةٍ يتبعُها أذًى، وصحَّ الإخبارُ عَنِ المبتدإِ بالنَّكرةِ؛ لاختصاصِهِ بالصفةِ[7]. إلَى هُنَا كلامُهُ.

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) ١/٢٩٤،٢٩٣.

(٣) من المتقارب، للنمر بن تولب في ديوانه ٦٥ ، و الكتاب ١/٨٦، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٤٩، وشرح التسهيل ١/٢٩٣، وشرح ابن الناظم ١/٨١، وتعليق الفرائد ٣/١٠١.

(٤) المنصف ٣/٤٨٣.

(٥) تحفة الغريب ١/٣١٢.

(٦) سورة البقرة: ٢٦٣.

(٧) ١/٣١٢.

وظاهرُهُ أَنَّ مصحّحَ الابتداءِ بالنكرةِ في المحلَّينِ الوصفُ، أَمَّا في المبتدإِ فظاهرٌ، وأَمَّا في المعطوفِ فَلِمَا أشارَ إِلَيْهِ بِأَنَّ المعنَى: عفوٌ مِنَ المسؤولِ عَنِ السَّائلِ، أَوْ مغفرةٌ مِنَ اللهِ أَوْ مِنَ السَّائلِ. قالَ التفتازانيُّ: عَلَى أَنَّهُ ليسَ في القواعدِ احتياجُ المعطوفِ عَلَى المبتدإِ إِلَى التَّعريفِ أَوِ التَّخصيصِ.

قلتُ: القاعدةُ أَنَّ المعطوفَ عَلَى المبتدإِ مبتدأٌ؛ فيثبتُ لَهُ حكمُهُ. هَذَا هُوَ القياسُ، لكنَّ ابنَ مالكٍ وجماعةً جَعلوا العطفَ مِنَ المسوّغاتِ. وفِيهِ مَا مَرَّ. والَّذِي يظهرُ أَنَّ الزَّمخشريَّ مخالفٌ لَهُمْ في ذلكَ[1]، وإِلَّا فَلَوْ وافقَهم لَمْ يحتجْ إِلَى جعلِ المصحّحِ للابتداءِ بالنكرةِ اختصاصَها بالوصفِ[2]).

(وكثيرٌ مِنْهُمْ أطلقَ العطفَ، وأهملَ الشرطَ، مِنْهُمُ ابنُ مالكٍ[3]، وليسَ مِنْ أمثلةِ المسألةِ مَا أَنشدَهُ مِنْ قَوْلِهِ:

عندِي اصطبارٌ وشَكْوَى عندَ قاتلتِي فَهَلْ بأعجبَ مِنْ هَذَا امرؤٌ سمعَا؟![4])

(الصبرُ حبسُ النفسِ عَنِ الجزعِ، و"الاصطبارُ" أبلغُ؛ ولِهَذَا اختارَهُ الشَّاعِرُ، و"شكوَى" الإنسانِ غيرَهُ إخبارُهُ عَنْهُ بسوءِ فعلِهِ بِهِ، و"سَمِعَا" مفسِّرٌ لعاملِ الجارِّ والمجرورِ، والمرفوعِ أَيْ: فَهَلْ سمعَ بأعجبَ مِنْ هَذَا امرؤٌ؟.

يريدُ أَنَّ اصطبارَ المظلومِ وشكوَى الظالمِ أمرٌ عجيبٌ متعجَّبٌ مِنْهُ. قالَ (ابن الروميّ[5]):

تُشْكِي المحبَّ وتَشْكُو وهِيَ ظالمةٌ كالقوسِ تُصْمِي الرَّمَايَا وهِيَ مرنانُ[6]

فَـ"تُشْكِي" -بضَمِّ [٣٢٨/ب] حرفِ المضارعةِ- أَيْ: تَفعلُ بالمحبِّ مَا يَقتضِي أَنْ يشكوَها مَعَ ظلمِها، كَمَا أَنَّ القوسَ تظلمُ الرَّمَايَا بقتلِها إِيَّاهَا، وأَصْمَى مِنْ قَوْلِكَ: أَصْمَيْتُ الصَّيْدَ إِذَا رميتَهُ

(١) ينظر: غنية الأريب ٣/٦٠٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٣١٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٥٩.

(٤) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ١/٢٩٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٢، وتمهيد القواعد ٢/٩٢٣، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٣.

(٥) البيت لابن الرومي، ولم يرد أنه للزمخشري.

(٦) من البسيط، لابن الرومي في ديوانه ٣٧١، مقامات الحريري ١/٢٧٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٧٤، والتذكرة الحمدونية ٥/٢٧٨، والدر الفريد ٥/٣٥٢.

فقتلتَهُ وأنتَ تراهُ[1]).

(إذْ يحتملُ أَنَّ الواوَ هُنَا للحالِ، وسَيأتي أَنَّ ذلكَ مسوِّغٌ، وإنْ سُلِّمَ العطفُ؛ فَثَمَّ صفةٌ مقدَّرةٌ يقتضِيها المقامُ، أَيْ: "وشكوَى عظيمةٌ"، عَلَى أَنَّا لَا نحتاجُ إِلَى شيءٍ مِن هَذَا كُلِّهِ، فَإِنَّ الخبرَ هُنَا ظرفٌ مختصٌّ، وهَذَا بمجرَّدِهِ مسوِّغٌ -كَمَا قَدَّمْنَا-، وكأنَّهُ توهَّمَ أَنَّ التَّسويغَ مشروطٌ بتقدُّمِهِ عَلَى النكرةِ، وقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ التَّقديمَ إِنَّمَا كانَ لدفعِ توهُّمِ الصِّفَةِ)

في الشَّرْحِ: (الظَّاهرُ أَنَّ قَوْلَهُ: "كَمَا قدَّمنا" وقَوْلَهُ: "وقَدْ أَسْلَفْنَاهُ" سهوٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُقَدِّمْ ذلكَ، ولَا أَسلفَهُ في موضعٍ مِنْ هَذَا الكتابِ، وإِنَّمَا ذكرَهُ -بعدُ- قريبًا، في الأمرِ الرَّابعِ مِنْ مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ -كَمَا ستراهُ الآنَ-[2]).

(وإِنَّمَا لَمْ يجبْ هُنَا؛ لحصولِ الاختصاصِ بدونِهِ، وهُوَ مَا قدَّمناهُ مِنَ الصفةِ المقدَّرةِ أَوِ الوقوعِ بعدَ واوِ الحالِ؛ فلذلكَ جازَ تأخُّرُ الظَّرفِ كَمَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[3]).

(فإنْ قلتَ: لعلَّ الواوَ للعطفِ، ولَا صفةَ مقدَّرةٌ؛ فيكونُ العطفُ هُوَ المسوِّغُ).

(قلتُ: لَا يسوغُ ذلكَ؛ لأَنَّ المسوِّغَ عطفُ النكرةِ، والمعطوفُ في البيتِ الجملةُ لَا النكرةُ).

(فَإِنْ قِيلَ: يحتملُ أَنَّ الواوَ عطفتْ اسمًا وظرفًا عَلَى مِثْلَيْهِمَا فيكونُ مِنْ عطفِ المفرداتِ).

(قُلنا: يلزمُ العطفُ عَلَى معمولَيْ عاملينِ مختلفينِ؛ إِذِ الاصطبارُ معمولٌ للابتداءِ، والظَّرفُ معمولٌ للاستقرارِ).

(فَإِنْ قِيلَ: قَدِّرْ لكلٍّ مِنَ الظَّرفينِ استقرارًا، واجعلِ التَّعاطفَ بينَ الاستقرارينِ، لَا بينَ

(١) تحفة الغريب ١/٣١٣.

(٢) المصدر السابق ١ /٣١٤.

(٣) سورة الأنعام: ٢.

الظَّرفينِ).

(قُلنا: الاستقرارُ الأَوَّلُ خبرٌ، وهُوَ معمولٌ للمبتدإِ نفسهِ عندَ سيبويهِ[1]، واختارَهُ ابنُ مالكٍ[2] فرجعَ الأمرُ إِلَى العطفِ عَلَى معمولَيْ عاملينِ).

(والرَّابعُ: أَنْ يكونَ خبرُها عندَ سيبويهِ ظرفًا أَوْ مجرورًا[3])

(أرادَ بِهِ مجموعَ الجارِّ والمجرورِ[4]).

(قالَ ابنُ مالكٍ: أَوْ جملةً[5])

(لَا يجوزُ عطفُ "جملةٍ" عَلَى قَوْلِهِ "ظرفًا" ولَا عَلَى قَوْلِهِ "مجرورًا"؛ لأَنَّ ذلكَ يقتضِي أَنْ يكونَ سيبويهِ قائلًا بِمَا ذكرَهُ ابنُ مالكٍ، لَمْ يقلْ ذلكَ ناقلًا لَهُ عَنْ سيبويهِ، ولَا نقلَهُ أحدٌ مِنَ المعتنينَ بكلامهِ، بَلْ هُوَ رأيٌ ذهبَ إِلَيْهِ ابنُ مالكٍ، وقالَ أَبُو حَيَّانَ: ولَا أعلمُ أحدًا أَجْرَى هذهِ الجملةَ مجرَى الظَّرْفِ والمجرورِ، إِلَّا هَذَا المصنِّفَ[6] -يَعني: ابنَ مالكٍ-، فحَمْلُ كلامِ المصنِّفِ عَلَى مَا ذكرَ؛ يَقتضِي أَنْ يكونَ التَّقديرُ هَكَذَا: "والرَّابعُ أَنْ يكونَ خبرُها عندَ سيبويهِ ظرفًا أَوْ مجرورًا أَوْ جملةً" -القولُ اعتراضٌ لإفادةِ تعيينِ الناقلِ-، وقَدْ بانَ لكَ أَنَّهُ غيرُ موجَّهٍ، فَالَّذِي يَنبغي أَنْ يقالَ أَنَّ قَوْلَهُ: "جملة" معطوفٌ عَلَى محذوفٍ، والتَّقديرُ: قالَ ابنُ مالكٍ: أَنْ يكونَ خبرُها ظرفًا أَوْ مجرورًا كَمَا ذهبَ إِلَيْهِ سيبويهِ، أَوْ جملةً فالمعطوفُ هُوَ المحذوفُ، لَا المذكورُ[7]).

(نحوَ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾[8] و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[1] و"قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ")

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٣٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٣٠.

(٤) المنصف ٣/٤٨٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨.

(٦) المنصف ٣/٤٨٣.

(٧) تحفة الغريب ١/٣١٥.

(٨) سورة ق: ٣٥.

(١) سورة الرعد: ٣٨.

(هَذَا نشرٌ عَلَى طريقِ اللفِّ المتقدِّمِ، فقَوْلُهُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ مثالٌ للخبرِ الَّذِي هُوَ (ظرفٌ، وقَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ مثالٌ لِمَا هُوَ مجرورٌ، والمرادُ لِمَا هُوَ جارٌّ ومجرورٌ، أَوْ كثيرًا مَا يتوسَّعونَ فِي هَذَا الإطلاقِ، وقَوْلُكَ: "قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ" مثالٌ للخبرِ الَّذِي هُوَ)[1] جملةٌ[2].

قلتُ: ووافقَ ابنَ مالكٍ -عَلَى إلحاقِ الجملةِ بِمَا ذكرَ مِن معاصريهِ- البهاءُ بنُ النَّحَّاسِ شيخُ أَبِي حَيَّانَ فِي تعليقهِ عَلَى "المقربِ" وحَكَى المصنِّفُ فِي "حاشيةِ التَّسهيلِ" عَنِ ابنِ الشجريِّ أَنَّهُ قالَ فِي المجلسِ الموفَّى ثمانينَ مِنْ أماليهِ: يجوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ النكرةِ إِذَا كانَ الخبرُ جملةً تتضمَّنُ اسمًا معرفةً كقَوْلِكَ: "امرأةٌ خاطبتْني"، أَوْ بظرفٍ مضافٍ إِلَى معرفةٍ نحوَ: "رجلٌ خَلْفَكَ"، ومِن هَذَا قولُ الهذيلِ بنِ محاشعٍ:

ونــارُ القِــرَى فــوقَ اليفــاعِ ونــارُهم ... محبَّــأةٌ بــتٌّ عَلَيْهَــا وبــرنسُ[3]

البتُّ: كساءٌ غليظٌ، ومِنَ الأَوَّلِ: قولُ المتنبِّي:

مُنًى كُنَّ لِي أَنَّ البياضَ خضابُ [٣٢٩/أ] ... فيخفَــى بتبيــيضِ القــرونِ شــبابُ[4]

"مُنًى": مبتدأٌ، ومَا بعدَهُ خبرُهُ؛ لتضمُّنِهِ ضميرَ المتكلِّمِ، (ويمتنعُ)[5] "مُنًى كنَّ لرجلٍ وأَنَّ البياضَ" بتقديرِ أحدِهِا، أَوْ أقدمِها، أَوْ نصبٍ بتقديرِ: نصبتُ، ثُمَّ قالَ: وحَدُّ الكلامِ أَنَّ المبتدأَ منكورٌ وتضمَّنَ الخبرُ اسمَها معروفًا أَنْ يُقدَّمَ الخبرُ نحوُ: "لزيدٍ مالٌ" لتصدُّرِ الكلامِ بالمعرفةِ؛ فيكونُ كأَنَّهُ المخبَرُ عَنْهُ فَ"زيدٌ" مبتدأٌ فِي المعنَى و"المالُ" مخبَرٌ بِهِ فِي المعنَى، فكأَنَّكَ قلتَ: "زيدًا ومالٌ"[6]. انتهى. قالَ المصنِّفُ: ويقتضِي هَذَا أَنْ يجوزَ تأخيرُ الخبرِ فِي ذلكَ كَمَا تراهُ، وهُوَ قولُ الكوفيِّينَ والواحديِّ[1].

---

(١) سقط من "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٣١٤، ٣١٥.

(٣) وهو في: أمالي ابن الشجري ٣/١٩٣، وشرح ديوان المتنبي ١/١٨٨.

(٤) من الطويل، في ديوانه ٤٧٨، وهو في: اللامع العزيزي ١/١٩٥، وأمالي ابن الشجري ٣/١٩٣.

(٥) سقط من "س".

(٦) أمالي ابن الشجري ٣/١٩٣.

(١) ينظر: التفسير الوسيط ٢/٣٣٩.

(وشرطُ الخبرِ فيهنَّ الاختصاصُ)

في الشَّرْحِ: (يلزمُ عليهِ إجازةُ "عندَ زيدٍ مالٌ"؛ إذِ الظَّرْفُ مختصٌّ لقَوْلِهم أَنَّ الإضافةَ إلَى النَّكرةِ تفيدُ التَّخصيصَ، فَالصَّوَابُ أَنْ يقالَ: شرطُ الخبرِ في الظَّرْفِ وشبهِهِ أَنْ يكونَ المجرورُ صالحًا للإخبارِ عَنْهُ؛ فيخرجُ هَذَا المثالُ ونحوُهُ[1]).

قالَ الشمنيُّ : (وأقولُ: المرادُ بالاختصاصِ -هُنَا- أَنْ يكونَ المجرورُ بالحرفِ والمضافُ إِلَيْهِ الظَّرفُ والمسندُ إِلَيْهِ في الجملةِ صالحًا للإخبار عَنْهُ[2]).

(فَلَوْ قِيلَ: "في دارِ رجلٍ" لَمْ يجزْ"؛ لأَنَّ الوقتَ لَا يَخلو عَنْ أَنْ يكونَ فِيهِ رجلٌ مَا في دارٍ مَا؛ فَلَا فائدةَ في الإخبارِ بذلكَ، قَالُوا: والتَّقديمُ، فَلَا يجوزُ "رجلٌ في الدَّارِ"، وأقولُ: إِنَّمَا وجبَ التَّقديمُ هُنَا لدفعِ توهُّمِ الصِّفةِ واشتراطُهُ هُنَا يُوهِمُ أَنَّ لَهُ مدخلًا في التَّخصيصِ)

(الإشارةُ بِـ"هُنَا" أَوَّلًا أَيْ: المثالُ الَّذِي ذكرَهُ، وهُوَ "رجلٌ في الدَّارِ"[3]).

وقالَ الشمنيُّ: (الإشارةُ[4] إِلَى كونِ خبرِ النكرةِ ظرفًا أَوْ مجرورًا أَوْ جملةً، وثانيًا إِلَى محلِّ مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ، أَيْ: إِنَّمَا وجبَ التَّقديمُ في "رجلٌ في الدَّارِ"، أَوْ في هذهِ الثَّلاثةِ؛ لِمَا يتوهَّمُ مِنْ أَنَّ ذلكَ صفةٌ للنَّكرةِ، لَا خبرٌ عَنْهَا، والتَّقديمُ دافعٌ للتَّوهُّمِ؛ فوجبَ، واشتراطُ تقديمِ ذلكَ في هَذَا المحلِّ، أَيْ: ذكرُ الاشتراطِ في بابِ مسوِّغاتِ الابتداءِ يُوقِعُ في خللٍ؛ إِذْ هُوَ مُوهِمٌ أَنَّ التَّقديمَ لَهُ مدخلٌ في التَّخصيصِ المسوِّغِ للابتداءِ بالنَّكرةِ، وليسَ كذلكَ، ويدلُّ عَلَى مَا قلناهُ أَنَّهُمْ ذَكروا المسألةَ فِيمَا يجبُ فِيهِ تقديمُ الخبرِ[5]).

وفي الشَّرْحِ: (ومِمَّا يؤنسُ هَذَا أَنَّ ابنَ مالكٍ[1] نَصَّ عَلَى جوازِ الابتداءِ بالنكرةِ المخبَرِ عَنْهَا بظرفٍ مؤخَّرٍ، نحوَ: "رجلٌ عندِي"؛ إِذَا كانَ ذلكَ جوابًا لسؤالٍ، كأَنْ يقالَ لكَ: "مَنْ عندَكَ؟

---

(١) تحفة الغريب ١/٣١٥.

(٢) المنصف ٣/٤٨٤.

(٣) تحفة الغريب ١/٣١٥.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) المنصف ٣/٤٨٤.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٥٩.

فتقولُ: أَيُّ "رجلٌ عندِي"، قالَ: ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ التَّقديرُ: "عندِي رجلٌ"؛ لأَنَّ مخالفةَ الجوابِ للسُّؤالِ ضعيفةٌ، والسُّؤالُ تقدَّمَ فِيهِ المبتدأُ، وكأَنَّهُ رَأَى أَنَّ توهُّمَ الصفةِ مندفعٌ بقرينةِ السُّؤالِ؛ فَلَمْ يُوجِبِ التَّقديمَ، وفِيهِ بحثٌ قرَّرناهُ في "شرحِ التسهيلِ". انتهى[1]).

(وقَدْ ذَكروا المسألةَ فِيمَا يجبُ فِيهِ تقديمُ الخبرِ، وذاكَ موضعُها).

(والخامسُ: أَنْ تكونَ عامَّةً، إِمَّا بذاتِها كأسماءِ الشرطِ وأسماءِ الاستفهامِ، أَوْ).

(بغيرِها نحوَ: "مَا رجلٌ في الدَّارِ"، و"هَلْ رجلٌ في الدَّارِ"، و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[2])

في الشَّرحِ: (أَمَّا المثالُ الأَوَّلُ فَلَا خفاءَ في وقوعِ النكرةِ فِيهِ في سياقِ النَّفْيِ؛ فتكونُ عامَّةً، لَا بذاتِها، ولكنْ لضرورةِ النَّفْيِ واقتضائِهِ بذلكَ. وأَمَّا المثالُ الثَّالثُ فالنكرةُ ليستْ واقعةً فِيهِ بعدَ نفيٍ صريحٍ، وإِنَّمَا وقعتْ بعدَ مَا هُوَ في معنَى النَّفْيِ؛ إِذِ الهمزةُ الداخلةُ عَلَيْهَا للإنكارِ الإبطاليِّ؛ فتقتضِي انتفاءَ مدخولِها؛ فيجيءُ العمومُ. وأَمَّا أَنَّ النكرةَ في المثالِ الثَّاني -وهُوَ قولُنا: "هَلْ رجلٌ في الدَّارِ؟" عامَّةٌ، فمنظورٌ فِيهِ؛ لأَنَّهَا في سياقِ الإثباتِ، وليسَ دخولُ الابتداءِ الحقيقيِّ عَلَيْهَا بالَّذِي يُوجِبُ كونَها عامَّةً.

فَإِنْ قلتَ: عَدُّ هَذَا المعنَى في مخصَّصاتِ النكرةِ الَّتِي يسوغُ الابتداءُ بِهَا مشكلٌ؛ إِذِ العمومُ ضدُّ الخصوصِ؛ فكيفَ يصحُّ أَنْ يقالَ: حصلَ بالتَّعميمِ تخصيصٌ، حَتَّى ساغَ الابتداءُ؟

قلتُ: هَذَا إِنَّمَا يردُّ عَلَى مَنْ قالَ أَنَّ النكرةَ لَا يُبتدأُ بِهَا إِلَّا إِذَا تخصَّصتْ بوجهٍ مَا، والمصنِّفُ لَمْ يَقُلْهُ، وإِنَّمَا عَدُّ هَذَا في مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ فليسَ بوجهِ التَّسويغِ تخصيصُ النَّكرةِ حَتَّى يردَّ مَا قلتُ، وإِنَّمَا الوجهُ فِيهِ أَنَّ الاسمَ النَّكرةَ -بسببِ عمومِهِ- مماثلُ المعرفةِ مِنْ حيثُ [٣٢٩/ب] إِنَّهُ يصلحُ المتعدِّدُ عَلَى البدلِ؛ فساغَ الابتداءُ بِهِ[1]). انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ولَا يردُّ أيضًا عَلَى مَنْ قالَ أَنَّ النَّكرةَ لَا يُبتدأُ بِهَا إِلَّا إِذَا تخصَّصتْ بوجهٍ؛ لأَنَّهُ لَا يريدُ بالتَّخصيصِ ضدَّ التَّعميمِ، وإِنَّمَا يريدُ بِهِ حصولَ المسوغِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ تكونُ النَّكرةُ

(١) تحفة الغريب ١/٣١٥.

(٢) سورة النمل: ٦٠.

(١) تحفة الغريب ١/٣١٦.

في سياقِ الإثباتِ للعمومِ نحوَ: "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ"، كَمَا ذكرَهُ ابنُ الحاجبِ والمصنّفُ في "حواشِي التَّسهيلِ" عَلَى أَنَّهُ يمكنُ أَنْ يُقدَّرَ العمومُ في نحوِ: "هَلْ رجلٌ في الدَّارِ؟" بنحوِ مَا قَرَّرَهُ المصنّفُ في "حواشِي التَّسهيلِ" مِنْ نحوِ: "رجلٌ خيرٌ مِنَ امرأةٍ" بأَنْ يقالَ لِمَا استفهمَ عَنْ واحدٍ مِنَ الجنسِ مِنْ غيرِ خصوصيَّةٍ لفردٍ عَلَى فردٍ؛ حصلَ الشّياعُ[1]).

(وفي "شرحِ منظومةِ ابنِ الحاجبِ"[2] لَهُ: أَنَّ الاستفهامَ المسوِّغَ للابتداءِ هُوَ الهمزةُ المعادلةُ بِـ"أَمْ" نحوَ: "أرجلٌ في الدَّارِ أَمِ امرأةٌ؟" كَمَا مَثَّلَ بِهِ في "الكافيةِ"، وليسَ كَمَا قالَ).

(وصَرَّحَ بذلكَ أيضًا في "أمالي الكافيةِ"[3]، واعترضَ الرَّضِيُّ أيضًا بِأَنْ قالَ: لَوْ كانَ المجوِّزُ (للتَّنكيرِ) في "أرجلٌ في الدَّارِ أَمِ امرأةٌ؟" معرفةَ المتكلِّمِ بكونِ أحدِهما في الدَّارِ؛ لزمَ امتناعُ "رجلٌ في الدَّارِ"، و"هَلْ رجلٌ في الدَّارِ؟" و"أرجلٌ في الدَّارِ أَوْ امرأةٌ؟" بعدمِ لفظِ "أَمْ" الدَّالَّةِ عَلَى حصولِ الخبرِ عندَ المتكلِّمِ وعدمِ شيءٍ آخَرَ يتخصَّصُ بِهِ المبتدأُ[4]. هَذَا كلامُهُ. وقَدْ صَرَّحَ قبلَ هَذَا بيسيرٍ أَنَّ المسوِّغَ في هذهِ الأمثلةِ وقوعُ النَّكرةِ بعدَ أداةِ الاستفهامِ، وحكمَ هُنَا بِأَنَّهُ لَا شيءَ آخَرَ يتخصَّصُ بِهِ المبتدأُ؛ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا عمومَ في شيءٍ مِنْ ذلكَ، وهُوَ خلافُ مَا يدَّعيهِ المصنّفُ مِنَ العمومِ في نحوِ: "هَلْ رجلٌ في الدَّارِ؟" ولَا أَدري مِنْ أينَ جاءَ هَذَا العمومُ؟[5]).

(والسَّادسُ: أَنْ تكونَ مرادًا بِهَا صاحبُ الحقيقةِ مِنْ حيثُ هِيَ، نحوَ: "رجلٌ خيرٌ مِنِ امرأةٍ" و"تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ").

في الشَّرْحِ: (جعلَ (المصنّفُ)[1] هَذَا مِنْ قبيلِ مَا المصحّحُ فِيهِ معنَى العمومِ، وقَرَّرَهُ بِأَنَّهُ لمَّا فُضِّلَ واحدٌ مِنْ جنسٍ عَلَى واحدٍ مِنْ جنسٍ؛ عُلِمَ أَنَّهُ لَا خصوصيَّةَ لفردٍ مِنْهُ عَلَى مفردٍ؛ فيحصلُ الشّياعُ، وقَدْ مَثَّلَ المصنّفُ في حواشيهِ عَلَى "التَّسهيلِ" بقولِهم: "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ" لِمَا قُصِدَ بِهِ

(١) المنصف ٣/٤٨٤،٤٨٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٢٣٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٥٧٣.

(٤) شرح الكافية ١/٢٣٢.

(٥) تحفة الغريب ١/٣١٦،٣١٧.

(١) في "س": ابن الحاجب.

العمومُ[1]).

(ومِنْ كلامِ عمرٍ، رَوَى مالكٌ[2] في "الموطَّإِ" أَنَّ رجلًا سألَ عمرَ عَنْ جرادةٍ قَتَلَها -وهُوَ مُحْرِمٌ- فقالَ عمرُ لكعبٍ: تعالَ حَتَّى نحكمَ. فقالَ: درهمٌ. فقالَ عمرُ لكعبٍ: إِنَّكَ لَتجدُ الدرهمَ "تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ"[3]).

(والسَّابعُ: أَنْ تكونَ في معنَى الفعلِ).

(في تعليقِ ابنِ النَّحَّاسِ عَلَى "مقربِ" ابنِ عصفورٍ[4]: والسَّابعُ والعشرونَ أَنْ يكونَ في معنَى الفعلِ مِنْ غيرِ اعتمادٍ نحوَ: "قائمٌ الزيدانِ" -عَلَى رأيِ الأخفشِ[5] والكوفيّينَ-[6]).

(وهَذَا شاملٌ لنحوِ: "عجبٌ لزيدٍ"، وضبطوهُ بِأَنْ يرادَ بِهَا التَّعجُّبُ، ولنحوِ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[7] و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[8] وضبطوهُ، بِأَنْ يرادَ بِهَا الدُّعَاءُ، ولنحوِ: "قائمٌ الزَّيدانِ" عندَ مَنْ جَوَّزَهَا) .

(يَعني: أَنَّ كونَ النكرةِ في معنَى الفعلِ شاملٌ لنحوِ "قائمٌ الزَّيدانِ" عندَ مَنْ جَوَّزَ هذهِ الصُّورةَ -وهُوَ الأخفشُ والكوفيُّونَ-، ولَا يخفَى أَنَّ لهذهِ الصُّورةَ عندَهم مسوِّغَيْنِ، أحدُهما: العملُ -كَمَا تقدَّمَ-، والآخَرُ معنَى الفعلِ[1]).

---

(١) تحفة الغريب ٣١٧/١.

(٢) هو: مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبدالله، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب الفقهية الأربعة، توفي سنة ١٧٩هـ، من تصانيفه: الموطأ، وتفسير غريب القرآن، ينظر ترجمته في: طبقات علماء الحديث ٣١٢/١، والأعلام ٢٥٧/٥.

(٣) موطأ مالك ٤١٦/١، كتاب الحج (باب فدية من أصاب شيئًا من الجراد وهو محرم) الحديث رقم ٢٣٦، المنصف ٤٨٥/٣.

(٤) التعليقة ١٥٢.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢١١/١.

(٦) المنصف ٤٨٥/٣.

(٧) سورة الصافات: ١٣٠.

(٨) سورة المطففين: ١.

(١) المنصف ٤٨٥/٣.

(وعَلَى هَذَا: فَفِي نحوِ: "مَا قائمٌ الزَّيدانِ" مسوِّغانِ، كَمَا في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾[1])

(يَعني بِهِمَا مَا قَدَّمَهُ أَوَّلًا مِنْ كونِ النكرةِ عاملةً ومَا ذكرَهُ هُنَا مِنْ كونِ النكرةِ في معنَى الفعلِ في الشَّرْحِ: بَلْ فِيهِ -عَلَى رأيِهِ- ثلاثةُ أمورٍ: هذانِ وكونُ النكرةِ عامَّةً لوقوعِها في سياقِ النَّفْيِ، وقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّهُ لَا يَنبغي عَدُّ ذلكَ في هَذَا البابِ؛ لأَنَّ الكلامَ في المبتدإِ الَّذِي هُوَ محكومٌ عليهِ، لَا محكومٌ بِهِ، والوصفُ المذكورُ مِنَ الثَّاني، لَا مِنَ الأَوَّلِ[2]). انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: ليسَ الوقوعُ في سياقِ النَّفْيِ مسوِّغانِ في نحوِ هَذَا المثالِ، وإِنَّمَا هُوَ شرطٌ للعملِ أَوْ شرطٌ للاكتفاءِ بالفاعلِ -عَلَى أظهرِ القولينِ- كَمَا سَيقولُهُ المصنِّفُ. وفِيهِ نظرٌ؛ لجوازِ كونِهِ مسوِّغًا وشرطًا لمسوِّغٍ، أَوْ لأمرٍ آخَرَ، وقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ الكلامَ في مطلقِ المبتدإِ، لَا في المبتدأِ الَّذِي هُوَ محكومٌ عليهِ، وأحدُ المسوِّغينِ -في قَوْلِهِ تَعَالَى: "وعندَنا كتابٌ حفيظٌ"- الصِّفَةُ، والآخَرُ كونُ الخبرِ ظرفًا مختصًّا[3]).

(وأَمَّا منعُ الجمهورِ لنحوِ: "قائمٌ الزَّيدانِ" فليسَ لأَنَّهُ لَا مسوِّغَ فِيهِ للابتداءِ)

(قَدْ جَرَى عَلَى أسلوبٍ واحدٍ، وقَدْ عرفتَ أَنَّ هَذَا ليسَ مِنْ قبيلِ [٣٣٠/أ] مَا يُطلبُ فِيهِ للنكرةِ شيءٌ يقرِّبُها مِنَ المعرفةِ حَتَّى يُبتدَأَ بِهَا؛ لأَنَّ ذلكَ إِنَّمَا هُوَ في المحكومِ عليهِ -كَمَا مَرَّ-، وهُوَ محكومٌ بِهِ؛ فكيفَ يُطلبُ لَهُ مَا يُدنِيهُ مِنَ المعرفةِ، وحَقُّهُ أَنْ يكونَ نكرةً؛ فَمَا هَذَا الَّذِي يقَوْلُهُ؟[4]).

(بَلْ إِمَّا لفواتِ شرطِ العملِ، وهُوَ الاعتمادُ، أَوْ لفواتِ شرطِ الاكتفاءِ بالفاعلِ عَنِ الخبرِ، وهُوَ تقدُّمُ النَّفْيِ، أَوْ الاستفهامِ، وهَذَا أظهرُ؛ لوجهينِ: أحدُهما: أَنَّهُ لَا يَكفي مطلقُ الاعتمادِ؛ فَلَا يجوزُ في نحوِ: "زيدٌ قائمٌ أبوهُ" كونُ "قائمٌ" مبتدأً -وإِنْ وُجِدَ الاعتمادُ عَلَى المخبَرِ عَنْهُ-. والثَّاني أَنَّ اشتراطَ الاعتمادِ وكونَ الوصفِ بمعنَى الحالِ أَوْ الاستقبالِ).

---

(١) ق: ٤.

(٢) تحفة الغريب ١/٣١٧.

(٣) المنصف ٣/٤٨٦.

(٤) سبق تخريجه.

(إنَّمَا هُوَ للعملِ في المنصوبِ، لَا لمطلقِ العملِ؛ وذلكَ أَنَّ العملَ المرفوعَ يَكفي فِيهِ الاعتمادُ فَقَطْ؛ بدليلينِ: أحدُهما:

أَنْ يصحَّ "زيدٌ قائمٌ أبوهُ أمسِ".

والثَّاني: أَنَّهُمْ لَمْ يَشترطوا الصِّحَّةَ، نحوَ: "قائمٌ الزَّيدانِ"؛ كونَ الوصفِ بمعنَى الحالِ والاستقبالِ.

والثَّامِنُ: أَنْ يكونَ ثبوتُ ذلكَ الخبرِ للنكرةِ مِنْ خوارقِ العادةِ نحوَ: "شجرةٌ سجدتْ" و"بقرةٌ تكلَّمتْ"؛ إذْ وقوعُ ذلكَ مِنْ أفرادِ هَذَا الجنسِ غيرُ معتادٍ، ففي الإخبارِ بِهِ عَنْهَا فائدةٌ، بخلافِ نحوِ: "رجلٌ ماتَ"، ونحوِهِ)

قالَ ابنُ عقيلٍ في "شرحِ التَّسهيلِ: (ويتخرَّجُ عَلَى أَنَّهُ ممَّا ابتُدئَ فِيهِ بالنكرةِ؛ لأَنَّ فِيهَا معنَى التَّعجُّبِ نحوَ: "عجبٌ لزيدٍ"؛ لأَنَّ النَّاطِقَ بذلكَ تَعجَّبَ مِنْ هَذَا الخارقِ العظيمِ ولَمْ يَعُدَّهُ المصنِّفُ -يَعني: ابنُ مالكٍ من المسوِّغاتِ، وعَدَّهُ غيرُهُ[1]).

(والتَّاسعُ: أَنْ تقعَ بعدَ :إذَا" الفجائيَّةِ نحوَ: "خرجتُ فَإذَا أسدٌ أَوْ رجلٌ بالبابِ"؛ إذْ لَا تُوجِبُ العادةُ أَلَّا يَخْلُوَ الحالُ مِنْ أَنْ يُفَاجِئَكَ عندَ خروجِكَ أسدٌ أَوْ رجلٌ).

(والعاشرُ: أَنْ تقعَ في أَوَّلِ جملةٍ حاليَّةٍ، كقَوْلِهِ:

سَرَيْنَا ونَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[2]

(سَرَيْنَا: سِرْنَا ليلًا، وأَسْرَيْنَا: بمعناهُ، وجاءَ القرآنُ بِهِمَا جميعًا، و"بَدَا": ظهرَ والمحيَّا: الوجهُ، وأرادَ بكلِّ شارقٍ كلَّ كوكبٍ طالعٍ، كأَنَّهُ مأخوذٌ مِنْ قَوْلِهم: شرقتِ الشَّمْسُ؛ إذَا طلعتْ، ولَا أذكرُ الآنَ مَنْ نَصَّ عَلَى أَنَّ ذلكَ يستعملُ في غيرِها مِنَ الكواكبِ[1]).

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢١٧.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: شرح ابن الناظم ١/٨١، وتخليص الشواهد ١/١٩٣، وتعليق الفرائد ٣/٥٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٣، وهمع الهوامع ١/٣٨٣، وحاشية الصبان ١/٣٠٣.

(١) تحفة الغريب ١/٣١٨.

(وعِلَّةُ الجوازِ؛ مَا ذكرناهُ في المسألةِ قبلَها).

يشيرُ إلَى قَوْلِهِ في المسألةِ السَّابقةِ؛ إذْ لَا تُوجِبُ العادةُ أَنْ لَا يخلوَ الحالُ مِنْ أَنْ يُفاجئُكَ عندَ خروجِكَ أسدٌ أَوْ رجلٌ، وتقريرُهُ هُنَا أَنَّ الفائدةَ متحقّقةٌ في ذلكَ؛ إذْ لَا تُوجِبُ العادةُ أَنَّ السُّرَى لَا يَخلو مِنْ مقارنةِ إضاءةِ نجمٍ مَا، فالإخبارُ بِأَنَّهُ وقعَ في هذهِ الحالةِ مفيدٌ، مَا لَمْ تكنِ العادةُ الماضيةُ تحتِّمُ وجودَهُ؛ فَلَا جَرَمَ كانَ الابتداءُ بالنَّكرةِ في مثلِ هذهِ الصُّورةِ سائغًا، **(ومِنْ ذلكَ قَوْلُهُ:**

الـذِّئْبُ يَطرقُهـا فـي الـدَّهْرِ واحـدةً وكـــلَّ يـــومٍ تَرَانِـــي مُدْيَـــةٌ بِيَـــدِي[1])

(الطُّرُوقُ: المجيءُ ليلًا، والضَّميرُ المنصوبُ بِـ"يطرقُ" عائدٌ إِلَى الغنمِ، والمديةُ: الشفرةُ، وهِيَ السِّكِّينُ العظيمةُ، يَعني أَنَّ الذِّئْبَ يَأْتِيهَا في اللَّيْلِ للافتراسِ مَرَّةً واحدةً، فَلَا تراهُ كذلكَ إِلَّا في حينٍ مَا، وأَمَّا أَنَا فأذبحُها دائمًا، فَهِيَ تَرَانِي كلَّ يومٍ في حالِ كونِ المديةِ بِيَدِي؛ فَأَنَا شرٌّ عَلَيْهَا مِنَ الذِّئْبِ[2]).

(وبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ اشتراطَ النَّحويِّينَ وقوعَ النَّكرةِ بعدَ واوِ الحالِ ليسَ بلازمٍ).

(ونظيرُ هَذَا الموضعِ قولُ ابنِ عصفورٍ في "شرحِ الجملِ"[3] تُكْسَرُ "إِنْ" إِذَا وقعتْ بعدَ واوِ الحالِ، وإِنَّمَا الضَّابِطُ أَنْ تقعَ في أَوَّلِ جملةٍ حاليَّةٍ؛ بدليلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[4]، ومَنْ رَوَى "مُدْيَة" بالنَّصْبِ فمفعولٌ لحالٍ محذوفةٍ، أَيْ: حاملًا أَوْ ممسكًا، ولَا يَحْسُنُ أَنْ يكونَ بدلًا مِنَ الياءِ).

في الشَّرْحِ: (بَلْ يحسُنُ أَنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ مِنْ ضميرِ المتكلِّمِ في" تَرَانِي"، ولَا مانعَ مِنْهُ؛ إِذِ الظَّاهرُ يبدلُ مِنْ ضميرِ الحاضرِ عندَ الجمهورِ، وإِذَا كانَ بدلَ بعضٍ كَـ"أَعجبَنِي وجهُكَ" أَوْ بدلَ

(١) من البسيط، للحماسي وهو في: شرح التسهيل ٢/٣٦٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٢، وشرح الأشموني ١/١٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٤، وحاشية الصبان ١/٣٠٣.

(٢) تحفة الغريب ١/٣١٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣/٢٩١.

(٤) الفرقان: ٢٠.

اشتمالٍ كَـ"أعجبَنِي كلامُكَ" أَوْ بدلَ كلٍّ مفيدًا للإحاطةِ، نحوَ: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[1] والرَّابِطُ موجودٌ في البيتِ[2]).

قالَ الشمنِّيُّ: (وأقولُ: بَلْ هُنَا مانعٌ مِنْ بدلِ الاشتمالِ، وهُوَ مَا ذكرناهُ -غيرَ مَرَّةٍ- مِنْ أَنَّ بدلَ الاشتمالِ هُوَ أَنْ يشتملَ المبدلُ مِنْهُ عَلَى البدلِ، كاشتمالِ الظَّرْفِ عَلَى المظروفِ، بَلْ مِنْ حيثُ يكونُ مُشْعِرًا بِهِ إجمالًا ومتقاضيًا لَهُ بوجهٍ مَا؛ بحيثُ [٣٣٠/ب] تبقَى النَّفْسُ عندَ ذكرِ المبدلِ مِنْهُ متشوِّقةً إِلَى ذكرِهِ منتظرةً لَهُ، وليستِ "المديةُ" مَعَ ضميرِ المتكلِّمِ بهذهِ الصفةِ[3]).

(ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ[4] بقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾)[5]، وقولِ الشَّاعِرِ:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كارهًا ... عَلَيْنَا وتبريحٌ مِنَ الوجدِ خَانِقُهُ[6])

(عَرَضْنَا: بمعنَى: اعْتَرَضْنَا لَهُ وتَصدَّينا، أَوْ ظَهَرْنَا لَهُ مِنْ غيرِ قصدٍ، أَوْ عَلَى سبيلِ)[7] العروضِ، والتَّبريحُ: الشِّدَّةُ والجهدُ والوجدُ -بفتحِ الواوِ-: الحزنُ، وهَذَا المسلِّمُ كارهًا يحتملُ أَنْ يكونَ محبًّا شَغَلَهُ مَا بِهِ مِنْ شِدَّةِ الوجدِ عَنِ الالتفاتِ إِلَى غيرِ محبوبِهِ؛ فَكَرِهَ رَدَّ السَّلَامِ بذلكَ، ويحتملُ أَنْ يكونَ محبوبًا فكرهَ رَدَّ السَّلَامِ، إِمَّا بخلًا لِمَا فِيهِ شقاءٍ مَا لمحبَّةِ المسلِّمِ مِنْ سماعِ كلامِهِ حيثُ يردُّ، وإِمَّا خشيةً مِنْ أَنْ يُفْطَنَ لكونهِ محبوبًا للمسلِّمِ[1]).

---

(١) سورة المائدة: ١١١.

(٢) تحفة الغريب ١/٣١٩.

(٣) المنصف ٣/ ٤٨٧.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح ١/٩٩.

(٥) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٦) من الطويل، لابن الدمينة، في ديوانه ٥٣، وهو في: شرح التسهيل ١/٢٩٤، ومغني اللبيب ١/٦١٤، وتمهيد القواعد ٢/٩٢٥، والتذييل والتكميل ٣/٣٢٩.

(٧) طمس في "س".

(١) تحفة الغريب ١/٣١٩.

(ولَا دليلَ فِيهِمَا؛ لأَنَّ النَّكرةَ موصوفةٌ بصفةٍ مذكورةٍ في البيتِ، ومقدَّرةٍ في الآيةِ، أَيْ: "وطائفةٌ مِنْ غيرِكمْ"؛ بدليلِ ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾[1])

في الشَّرْحِ: (هَذَا عجيبٌ؛ فَإِنَّ ابنَ مالكٍ لَمْ يذكرِ الآيةَ والبيتَ عَلَى وجهِ الاستدلالِ بِهِمَا، بَلْ عَلَى جهةِ التَّمثيلِ[2]، وقولُ المصنِّفِ: "ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ" صريحٌ فِيهِ؛ فَإِذَنْ: لَا وجهَ لقَوْلِهِ: "ولَا دليلَ فِيهِمَا"، وكلامُ ابنِ مالكٍ مستقيمٌ، "نَعَمْ لوداعِي أنعمًا" متعيّنانِ للمعنَى الَّذِي ذكرَهُ اتَّجهَ الاعتراضُ عَلَى دعوَى التَّعيينِ بقيامِ الاحتمالِ[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: بَلْ لَا وجهَ؛ لأَنَّ الظاهرَ مِنْ ذكرِ مثالٍ مِنْ كلامٍ يستدلُّ بكلامِهِ أَنَّهُ للاستدلالِ لمجرَّدِ التَّمثيلِ[4]).

(ومِمَّا ذَكروا مِنَ المسوِّغاتِ)

(أخذَ المصنِّفُ بذكرِ أشياءَ عَدُّوها مِنْ مسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكرةِ مَعَ أَنَّهَا لَا تَسْلَمُ مِنَ القدحِ، أَوردتُها في تعليقٍ، فبلغتْ تَيِّفًا وخمسينَ مسوِّغًا نظمًا ونثرًا، ولَمْ يتعرَّضِ المصنِّفُ فِيمَا ذكرَهُ إِلَى مسألةٍ أوردَها ابنُ مالكٍ وغيرُهُ وهِيَ وقوعُ النكرةِ بعدَ "لَوْلَا" كقَوْلِهِ:

لَـوْلَا اصـطبارٌ لَأَوْدَى كُـلُّ ذِي مقـةٍ ... لَـمَّا اسـتقلَّتْ مَطَايَـاهُنَّ للظَّعَـنِ[5]

أودَى: هلكَ، والمقةُ: الحبُّ، واستقلَّتْ: مضتْ، والظَّعَنُ -بظاءٍ معجمةٍ وعينٍ مهملةٍ مفتوحتينِ-: السَّيْرُ، وليسَ المسوِّغُ هُنَا شيئًا مِنَ الأمورِ العشرةِ الَّتِي ذكرَها.

فَإِنْ قلتَ: بَلْ المسوِّغُ هُنَا كونُ النَّكرةِ موصوفةً بصفةٍ مقدَّرةٍ، أَيْ: لَوْلَا اصطبارٌ عظيمٌ، وهَذَا مِنْ جملةِ العشرةِ.

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٢) ينظر: شواهد التوضيح ١/٩٩.

(٣) تحفة الغريب ١/ ٣٢٠.

(٤) المنصف ٣/٤٨٧.

(٥) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: أوضح المسالك ١/٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٤، وتعليق الفرائد ٣/٥٤، والمقاصد النحوية ١/٥٠٢، وشرح الأشموني ١/١٩٧.

قلتُ: يمكنُ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (ولعلَّهُ إِنَّمَا لَمْ يذكرْهُ لأَنَّهُ رَأَى دخولَهُ فِي النَّكرةِ الموصوفةِ بصفةٍ محذوفةٍ[2]). انتهى. (ولكنَّ المصنِّفَ سَلَّمَ فِي حواشيهِ عَلَى "التَّسهيلِ" مَا ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ فِي ذلكَ[3]).

(أَنْ تكونَ النَّكرةُ محصورةً نحوَ: "إِنَّمَا فِي الدَّارِ رجلٌ"، أَوْ للتَّفصيلِ نحوَ: "النَّاسُ رجلانِ رجلٌ أكرمتَهُ ورجلٌ أهنتَهُ"، وقَوْلِهِ:

فَأَقْبَلْتُ زحفًا عَلَى الرُّكبتينِ فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُرُّ[4])

(وقَوْلِهم: "شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشهرٌ مَرْعَى").

(يوجدُ فِي بعضِ النُّسَخِ "ثرى" ذُو المثلَّثةِ و"مرعى" مضبوطتينِ بِمَا يَقتضِي أَنَّهما منونَّان، وليسَ كذلكَ. قالَ ابنُ بريٍّ[5] فِي رَدِّهِ لمناقشاتِ ابنِ الخشَّابِ عَلَى "مقاماتِ الحريريِّ": اعلمْ أَنَّ للسَّجعِ ضرورةً تُضاهي ضرورةَ الوزنِ فِي الشِّعْرِ مِنَ الزيادةِ، والنقصانِ، والإبدالِ، وغيرِ ذلكَ؛ أَلَا تَراهم حَرَّكوا السَّاكِنَ فِيهِ، كَمَا يحرِّكونَهُ فِي الشِّعْرِ، كقولِهم فِي صفةِ ليالي القمرِ: "ثلاثٌ دُرَعٌ"، وكانَ قياسُهُ "دُرْعٌ" بسكونِ الراءِ، وإِنَّمَا حَرَّكوا إِتْبَاعًا لقَوْلِهم: ثلاثٌ غُرَرٌ، وثلاثٌ ظُلَمٌ".

قلتُ: ليسَ هَذَا مِنَ السَّجْعِ فِي شيءٍ؛ فتأَمَّلْهُ؛ إِذْ هُوَ فِي العُرْفِ عبارةٌ عَنْ تواطي الفاصلتينِ مِنَ النَّثْرِ عَلَى حرفٍ واحدٍ، ولَا نواظرَ فِيمَا ذَكَرَهُ؛ فَلَا سجعٌ فِيهِ، ثُمَّ قالَ: وحَذَفُوا التَّنوينَ مِنْهُ كَمَا حَذفوهُ فِي الشِّعْرِ؛ فَقَالُوا: "شهرٌ مرعَى، وشهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى" فحَذفوا التَّنوينَ مِنْ "ثَرَى"

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٢٠.

(٢) المنصف ٣/٤٨٧.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٢١.

(٤) من المتقارب، لامرئ القيس، وهو في: الكتاب١/٨٦، ومغني اللبيب ١/٦١٤، وشرح ابن عقيل ١/٢١٩، والمقاصد النحوية ١/٥١٩، وشرح شواهد المغني ٢/٦٣٨، وخزانة الأدب ١/٣٧٣.

(٥) هو عبدالله بن أبي الوحش بري بن عبدالجبار بن بري، نحوي مصري، مهتم بعلم الحديث، توفي سنة ٥٨٢هـ، من تصانيفه: جواب المسائل العشر، وحاشية على المعرب للجواليقي، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٤/١٥١٠، وتاريخ الإسلام ١٢/٧٤٨.

و"مَرْعًى" إتباعًا لقَوْلِهم: "تَرَى"؛ لكونهِ فعلًا[1]. انتهى كلامُهُ.

قلتُ: هَذَا ظاهرٌ في المحافظةِ عَلَى السَّجْعِ كَمَا ذكرَ بخلافِ الأَوَّلِ[2]).

(**أَوْ بعدَ فاءِ الجزاءِ نحوَ: "إِنْ مَضَى غَيْرٌ"**) -بفتحِ العينِ المهملةِ، وهُوَ الحمارُ- (**"فَغَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ"**).

(**وفِيهِنَّ نظرٌ، أَمَّا الأُولى؛ فلأَنَّ الابتداءَ فِيهَا بالنَّكرةِ صحيحٌ قبلَ مجيءِ "إِنَّمَا"**)

في الشَّرْحِ: ([٣٣١/أ] يَعني: في قَوْلِهم: "إِنَّمَا في الدَّارِ رجلٌ"، وهَذَا قدحٌ في هَذَا المثالِ الخاصِّ، ولَا يلزمُ مِنْهُ تطرُّقُ القدحِ إِلَى تلكَ القاعدةِ المقرَّرةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا صادقةٌ عَلَى مثلِ قولِنا: "إِنَّمَا قائمٌ رجلٌ"، والاحتمالُ الَّذِي أبداهُ المصنِّفُ غيرُ متأتٍ فِيهِ[3]).

(**وأَمَّا الثَّانيةُ؛ فلاحتمالِ "رجل" الأَوَّلُ للبدايةِ، والثَّاني عطفٌ عليهِ، كقَوْلِهِ:**

وكنتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صحيحةٍ ... ورِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[4])

(**ويُسَمَّى بدلَ التَّفصيلِ [٣٣٢/أ]**)

(مِنَ الإجمالِ، يَعني: أَنَّ "رجل" مِنْ قَوْلِهم: "النَّاسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أكرمتَهُ ورجلٌ أهنتَهُ" لَا يتعيَّنُ لكونهِ مبتدأً، بَلْ يحتملُ أَنْ يكونَ لابدَّ مِنْ خبرِ "النَّاس" فيكونُ خبرًا؛ وحينئذٍ لَا يكونُ مِمَّا الكلامُ فِيهِ. وفي الشَّرْحِ: هَذَا مشكلٌ؛ فَإِنَّ البدلَ إِنَّمَا هُوَ مجموعُ المتعاطفينِ؛ إِذْ هَذَا مِنْ قبيلِ بدلِ الكلِّ (مِنَ الكُلِّ)[1].

فَإِنْ قلتَ: فليكنْ بدلَ بعضٍ، ولَا إشكالَ.

قلتُ: يلزمُ الافتقارُ إِلَى الضَّميرِ، ولَا حاجةَ إِلَى ارتكابِهِ حَتَّى يُقَدَّرَ الرَّابِطُ؛ فَإِنَّ التَّركيبَ

(١) المنصف ٤٨٨/٣.

(٢) تحفة الغريب ٣٢١/١.

(٣) تحفة الغريب ٣٢١/١.

(٤) من الطويل، لكثير عزة، في ديوانه ٩٩، وهو في: الكتاب ٤٣٣/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٧٧/١، والمخصص ١٢٧/٥، وشرح الأشموني ٧/٣.

(١) سقط من الأصل.

صحيحٌ بدونهِ، ولَمْ نَرَ بدلَ التَّفصيلِ ملفوظًا مَعَهُ بالضَّميرِ، ولَا محتاجًا إِلَى تقديرِهِ؛ وذلكَ أَنَّ كونَهُ بدلَ كلٍّ.

فَإِنْ قلتَ: إِذَا كانَ مجموعُ المتعاطفينِ هُوَ البدلُ؛ فَمَا رافعُ كلِّ واحدٍ مِنَ الجزءَيْنِ عَلَى انفرادِهِ، مَعَ أَنَّهُ غيرُ بدلٍ -عَلَى هَذَا التَّقديرِ-.

قلتُ: هُوَ نظيرُ قَوْلِهم: "الرُّمَّانُ حلوٌ حامضٌ"؛ فَإِنَّ المجموعَ هُوَ الخبرُ (ورافعٌ)[1]، وكلٌّ مِنَ الجزءَيْنِ مرفوعٌ محتاجٌ إِلَى عاملٍ، ولَمْ يتحرَّرْ في ذلكَ جوابٌ أرتضيهِ[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: وكلُّ واحدٍ مِنْ "حلوٌ" (و"حامضٌ" خبرٌ؛ لأَنَّ الخبريَّةَ أمرٌ لفظيٌّ[3]).

وقَدْ صَرَّحَ النُّحَاةُ بتعدُّدِ الخبرِ في مثلِ هَذَا، والوحدةُ ليسَ إِلَّا باعتبارِ المعنَى، والتَّأويلُ بالمز .

(ولاحتمالِ "شهرٌ" الأَوَّلِ الخبريَّةِ، والتَّقديرُ: أشهرُ الأرضِ الممطورةُ شهرٌ ذُو ثَرًى، أَيْ: ذو ترابٍ نَدٍ، وشهرٌ تَرَى فِيهِ الزَّرْعَ، وشهرٌ ذُو مَرْعًى).

في الشَّرْحِ: (ليسَ كَمَا قالَ، بَلْ المتعاطفاتُ كُلُّهَا هِيَ الخبرُ، وإِلَّا لزمَ الإخبارُ عَنِ الجمعِ بمفردٍ لفظًا ومعنًى، وهُوَ باطلٌ، وهَذَا مِنْ قبيلِ مَا تقدَّمَ لَهُ في البدلِ، وقَدْ يقالُ: هُوَ إطلاقٌ مجازيٌّ مِنْ بابِ إطلاقِ الكلِّ عَلَى الجزءِ، فأُطلقَ كلامٌ مِنَ البدلِ والخبرِ عَلَى جزئِيَّتِهِ[4]).

(ولاحتمالِ "نسيتُ" و"أجرٌ" للوصفيَّةِ، والخبرُ محذوفٌ، أَيْ: فَمِنْهُمَا ثوبٌ نسيتُهُ، ومِنْهُمَا ثوبٌ أَجُرُّهُ، ويحتملُ أنَّهما خبرانِ، وثَمَّ صفتانِ مقدَّرتانِ، أَيْ: "فثوبٌ لِي نسيتُهُ وثوبٌ لِي أَجُرُّهُ"، وإِنَّمَا نسيَ ثوبَهُ لشغلِ قلبِهِ بِهَا) أَيْ: بالمحبوبةِ **(كَمَا قالَ:**

..... **لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي**[1]).

---

(١) سقط من "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٣٢٢.

(٣) المنصف ٣/٤٨٨.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٢٢.

(١) من الطويل، لامرئ القيس، في ديوانه ١/١٣٦، وهو في: الصحاح ٦/٢٥٠٨، ومغني اللبيب ١/٦١٥، وتمهيد القواعد ٢/٩٣٠، وخزانة الأدب ١/٦٦، وتاج العروس ٤٠/٨٢.

(وإنَّمَا جَرَّ الآخَرَ ليقفى الأثرَ عَنِ القافيةِ)

جمعُ قائفٍ، وهُوَ المتفرِّسُ؛ ولِهَذَا زحفَ عَلَى ركبتيهِ.

(لِيُعَلِّي ركبتيهِ، وأَمَّا الثَّالثةُ؛ فلأَنَّ المعنَى "فعيرٌ آخَرُ" ثُمَّ حُذفتِ الصفةُ، ورأيتُ في كلامِ محمَّدِ بنِ حبيبَ[1] –و"حبيب" ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ–) جملةٌ معترضةٌ **(لأَنَّهُ اسمُ أُمِّهِ)**.

(وبعضُهم يصرفُهُ بناءً عَلَى أَنَّهُ اسمٌ لأبيهِ[2]).

(قالَ يونسُ: قالَ رؤبةُ: المطرُ شهرٌ ثَرَى ... إلخ؛ وهَذَا دليلٌ عَلَى أَنَّهُ خبرٌ ولَا بدَّ مِنْ تقديرِ مضافٍ قبلَ المبتدإِ؛ لتصحيحِ الإخبارِ عَنْهُ بالزَّمَانِ[3]).

(أقسامُ العطفِ):

(وهِيَ ثلاثةٌ:

أحدُها: العطفُ عَلَى اللَّفْظِ، وهُوَ الأصلُ نحوَ: "ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولَا قاعدٍ" بالخفضِ، وشرطُهُ إمكانُ توجُّهِ العاملِ إِلَى المعطوفِ)

في الشَّرْحِ: (هَذَا يقتضِي في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿**لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ**﴾[4] أَنْ لَا يكونَ "مولودٌ لَهُ" معطوفًا عَلَى "والدِهِ" لتخلُّفِ شرطِ العطفِ عَلَى اللَّفْظِ، وهُوَ إمكانُ توجُّهِ العاملِ إِلَى المعطوفِ؛ إِذِ العاملُ هُنَا وهُوَ "تُضَارَّ" بالتَّاءِ الفوقيَّةِ؛ فَلَا يمكنُ عملُهُ في ظاهرٍ مذكَّرٍ. فتأمَّلْهُ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (لَا نُسَلِّمُ أَنَّ "مولودٌ لَهُ" معطوفٌ عَلَى "والدِهِ"، بَلْ يُقَدَّرُ "لَا يُضَارَّ" بالياءِ

---

(١) هو: محمَّد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي بالولاء، أبو جعفر البغدادي، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر، توفي سنة ٢٤٥هـ، من تصانيفه: كتاب مَن نُسب إلى أمه من الشعراء، وكتاب أمهات النبيّ، ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٤٨٠، وسلم الوصول ٣/١١٧.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٢٣.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٩٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٣.

(١) تحفة الغريب ١/٣٢٣.

التَّحتيَّة وتُعطفُ الجملةُ عَلَى الجملةِ -كَمَا صَرَّحوا بِهِ في أمثالِهِ[1]).

(فَلَا يجوزُ في نحوِ: "مَا جاءَني مِن امرأةٍ ولَا زيدٌ" إلَّا الرفعُ عطفًا عَلَى الموضعِ؛ لأَنَّ "مِنْ" الزَّائدةَ لَا تعملُ في المعارفِ، وقَدْ يمتنعُ العطفُ عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى المحلِّ جميعًا نحوُ: "مَا زيدٌ قائمًا لكنْ أَوْ بَلْ قاعدٌ"؛ لأَنَّ في العطفِ عَلَى اللَّفْظِ إعمالُ مَا في المُوجِبِ، وفي العطفِ عَلَى المحلِّ اعتبارُ الابتداءِ مَعَ زوالِهِ بدخولِ النَّاسخِ، والصَّوَابُ الرفعُ عَلَى إضمارِ مبتدإٍ).

في الشَّرْحِ: (وعَلَى هَذَا فكلٌّ مِنْ "لكنْ" و"بَلْ" ليسَ بعاطفةٍ وإِنَّمَا هِيَ حرفُ ابتداءٍ؛ وحينئذٍ: يتَّجهُ الاعتراضُ عَلَى صاحبِ التَّلخيصِ، ومَنْ قبلَ كلامَهُ مِنَ الشَّارحِينَ حيثُ جعلَ نحو: "مَا زيدٌ شاعرًا، بَلْ كاتبٌ" و"مَا زيدٌ قاعدًا بَلْ قائمٌ" مِنْ قبيلِ القصرِ بالعطفِ؛ إِذْ لَا عطفَ في هَذَا التَّركيبِ، لَا عَلَى اللَّفْظِ ولَا عَلَى المحلِّ كَمَا هُوَ "علمت" وهُوَ ظاهرٌ[2]).

(والثَّاني: العطفُ عَلَى المحلِّ نحوَ: "ليسَ زيدٌ بقائمٍ ولَا قاعدًا" بالنصبِ، ولَهُ عندَ المحقِّقين ثلاثةُ شروطٍ):

(أحدُها: إمكانُ ظهورِ ذلكَ المحلِّ في الفصيحِ)

في الشَّرْحِ: (ينتقضُ بنحوِ: "رُبَّ امرأةٍ صالحةٍ لقيتُ ورجلًا صالحًا"؛ فَإِنَّ هَذَا يجوزُ كثيرًا مَعَ أَنَّهُ عطفٌ عَلَى محلٍّ لَا يمكنُ ظهورُهُ في الفصيحِ؛ إِذْ لَا يقالُ: "امرأةً صالحةً لقيتُ" بالنَّصْبِ عَلَى أَنْ يكونَ الأصلُ "رُبَّ امرأةٍ صالحةٍ" ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ، وقَدْ صَرَّحَ في "حرفِ الرَّاءِ" حيثُ تكلَّمَ عَلَى "أب" بأَنَّهَا انفردتْ بجوازِ مراعاةِ محلِّ مجرورِها كثير، وإِنْ لَمْ يجزْ "مررتُ بزيدٍ وعمرٍو إِلَّا قليلًا". انتهى[1]).

قالَ الشمنيُّ: (إمكانُ ظهورِهِ يقتضِي العقلَ، فيمكنُ أَنْ يقالَ: "امرأةٌ صالحةٌ لقيتُ)[2] عَلَى

(١) لم أعثر على قوله.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٢٤.

(١) المصدر السابق.

(٢) سقط من الأصل.

أَنَّ أصلَهُ "رُبَّ امرأةٍ صالحةٍ" ثُمَّ حُذفتْ "رُبَّ" ووقعَ الفعلُ عَلَى المجرورِ؛ إذَا قامتْ قرينةٌ تدلُّ عَلَى ذلكَ[1]).

(أَلَا تَرَى أَنَّهُ يجوزُ في "ليسَ زيدٌ بقائمٍ" و"مَا جاءَني مِن امرأةٍ" أَنْ تسقطَ الباءُ فتُنصبُ، و"مِنْ" فترفعُ؛ وعَلَى هَذَا: فَلَا يجوزُ "مررتُ بزيدٍ وعمرًا" خلافًا لابنِ جِنِّي؛ لأَنَّهُ لَا يجوزُ "مررتُ زيدًا").

(وزعمَ الرَّضِيُّ أَنَّ المنصوبَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ معطوفٌ عَلَى محلِّ المجرورِ، ولَا يردُ عليهِ مَا وردَ عَلَى ابنِ جِنِّي في ذلكَ المثالِ[2]؛ لجوازِ "مسحتُ الرأسَ" في الفصيحِ، لكنَّهُ نزعَ نزعةً رافضيَّةً؛ فَإِنَّ الواجبَ عندَ الرافضةِ -قاتلَهم اللهُ- مسحُ الرِّجْلَينِ في الوضوءِ (تمسُّكًا بقراءةِ "وأرجلكم" بالجرِّ، ويريدونَ قراءةَ النَّصبِ إِلَيْهَا بالتَّأويلِ كَمَا فعلَ الرَّضِيُّ[3]، والمعلومُ قطعًا مِنْ فعلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كانَ يغسلُ رِجليهِ في الوضوءِ)[4] وأَنَّهُ لَمْ يمسحْ -قَطُّ- إِلَّا عَلَى الخُفَّيْنِ؛ فيكونُ ذلكَ مُريدًا لجعلِ الأرجلِ في قراءةِ النَّصبِ معطوفةً عَلَى المغسولِ، وفي قراءةِ الجرِّ محمولةً عَلَيْهَا، إِمَّا بطريقِ الخفضِ عَلَى الجوازِ[5] وغيرِ ذلكَ مِمَّا قرَّروهُ كَمَا سنقفُ عليهِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى[6]).

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ولَمْ تعُوجُوا ..... [1])

(هَذَا صدرُ بيتٍ، عَجُزُهُ:

---

(١) المنصف ٣/٤٩٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١/٦٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/٦٣.

(٤) طمس في "س". ينظر: الجامع الصحيح للسنن والمسانيد ٢٢/٣٦٢، كتاب الطهارة، (من شروط صحة الطهارة إزالة ما يمنع وصول الماء البشرة).

(٥) المحتسب ١/٢٥٢، وحجة القراءات ١/٢٢١، والإتقان في علوم القرآن ٢/٣٣١.

(٦) تحفة الغريب ١/٣٢٥.

(١) من الوافر، لجرير، في ديوانه ٤١٦، وهو في: شرح المفصل ٤/٤٥٥، وتخليص الشواهد ١/٥٠٣، وشرح الأشموني ١/٤٢٠، وشرح التصريح ١/٤٦٣.

..... كَلَامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذًا حَـــرَامُ[1])

(فضرورةٌ، ولَا تختصُّ مراعاةُ الموضعِ بأَنْ يكونَ العاملُ في اللَّفْظِ زائدًا كَمَا مَثَّلنا؛ بدليلِ قَوْله:

فَـإِن لَـمْ تجـدْ مِـنْ دونِ عـدنانَ والـدًا ودونَ مَعَـدٍّ فَلْتَزَعْـكَ العَـوَاذِلُ[2])

(فلتزعكَ: فَلْتَكُفُّكَ، يقالُ: وَزَعْتَهُ أَوْزَعْتَهُ أَيْ: كَفَفْتَهُ، والعواذلُ -بالذَّالِ المعجمةِ-: اللوائمُ، فيحتملُ أَنْ يكونَ المرادُ الإناثَ؛ فتكونَ جمعَ عاذلةٍ صفةً للمرأةِ أَوْ للجماعةِ، ومرادُ الشَّاعرِ أَنَّكَ لَمْ تنتسبْ إِلَى عدنانَ؛ فلتكُفُّكَ العواذلُ عَنِ الفخرِ بالنَّسَبِ؛ فَإِنَّهُ لَا افتخارَ بذلكَ، إِلَّا مِنْ هذهِ الجهةِ[3]).

(وأجازَ الفارسيُّ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[4] أَنْ يكونَ ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ عطفًا عَلَى محلِّ هذهِ)

(هَذَا ظاهرٌ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا تقتصرُ مراعاةُ الموضعِ عَلَى مَا يكونُ فِيهِ العاملُ فِي اللَّفْظِ زائدًا؛ لأَنَّ المعطوفَ عَلَى محلِّهِ فِي الآيةِ المذكورةِ مجرورٌ بحرفٍ غيرِ زائدٍ، لكنْ هُنَا بحثٌ وهُوَ أَنَّ "الدُّنيا" إِنْ أُرِيدَ بِهَا الأزمنةُ السَّابقةُ ليومِ القيامةِ؛ فَلَا إشكالَ فِي عطفِهِ عَلَيْهَا؛ لأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا زمانٌ، وإِنْ أُرِيدَ بِهَا هذهِ الدَّارُ مِنْ حيثُ هِيَ ظرفُ مكانٍ؛ فكيفَ يصحُّ العطفُ مَعَ اختلافِ الظرفينِ؟ وفِي "الكشَّافِ" مَا يقتضِي منعُهُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا تكلَّمَ فِي تفسيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾[1] قالَ: فَإِنْ قلتَ: كيفَ عُطِفَ الزَّمَانُ عَلَى المكانِ، وهُوَ "يوم حنين" عَلَى المواطنِ؟

---

(١) المنصف ٣/٤٩٠.

(٢) من الطويل، للبيد بن ربيعة، في: ديوانه ٨٥، والشعر والشعراء ١/٢٧١، والصناعتين ١/٢٢٠، والإنصاف ٢/٧٠٦، والمقاصد النحوية ١/١١٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٢٥.

(٤) سورة هود: ٦٠.

(١) سورة التوبة: ٢٥.

قلتُ: معناهُ: "وموطن يومِ حنينٍ"، أَوْ في أيامِ مواطنَ كثيرةٍ ويومَ حنينٍ"، ويجوزُ أَنْ يرادَ بالمواطنِ الوقتَ كمقتلِ الحسينِ. انتهى[1]. قالَ الشَّارِحُ: وفي "الانتصافِ" لجدّي[2]: لَا مانعَ مِنْ عطفِ ظرفِ الزَّمَانِ عَلَى المكانِ، كعطفِ أحدِ المفعولينِ عَلَى الآخَرِ، تقولُ: "ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ الجمعةِ وفي المسجدِ"، كَمَا تقولُ: "ضربتُ زيدًا وعمرًا" مَعَ أَنَّهُ لابدَّ مِنْ تغايرِ الفعلينِ الواقعينِ بالمفعولينِ؛ [٣٣٢/ب] فَإِنَّكَ إِذَا قلتَ: "اضربْ زيدًا اليومَ وعمرًا غدًا" لَمْ يُشكَّ في أَنَّ الفعلينِ متغايرانِ، والظَّرفُ كذلكَ، والفعلُ واحدٌ في الصِّناعةِ؛ فيجوزُ في الآيةِ أَنْ يكونَ كلٌّ مِنَ الظَّرفينِ عَلَى حالهِ، وقالَ بعضُهم: جَوَّزَ بعضُهم: عطفَ الزمانِ عَلَى المكانِ، وكلامُ الزَّمخشريِّ مُؤْذِنٌ بِأَنَّهُ غيرُ جائزٍ؛ فيحتملُ أَنَّهُ يريدُ أَنَّهُ لَا يجوزُ عطفُهُ عليهِ هُنَا، أَيْ: في هذهِ الآيةِ؛ وذلكَ لأَنَّ "مواطن" مجرورةٌ بِـ"في" و"يوم" منصوبٌ عَلَى الظَّرفيَّةِ، فَلَوْ عُطِفَ "يوم" عَلَيْهَا لجُرَّ.

قلتُ: هَذَا مندفعٌ بِأَنَّ العطفَ هُنَا عَلَى المحلِّ، لَا عَلَى اللَّفْظِ، (ومثلُ هَذَا)[3] موجودٌ في الآيةِ المارَّةِ في كلامِ الفارسيِّ، قالَ هَذَا الفاضلُ: ويحتملُ أَنْ يريدَ أَنَّهُ لَا يجوزُ مطلقًا، وإِنَّمَا لَمْ يخبرْ، إِمَّا باعتبارِ أَنَّ الفعلَ مقتضٍ اقتضاءَهُ لظرفِ المكانِ مرتبطًا بِهِمَا بدونِ الواوِ؛ فَلَا يجوزُ جعلُ أحدِهما تابعًا للآخَرِ؛ فَلَا يُعْطَفُ عليهِ كَمَا لَا يُعْطَفُ المفعولُ فِيهِ عَلَى المفعولِ بِهِ، ولَا المفعولُ عَلَى الفاعلِ، ولَا المصدرُ عَلَى شيءٍ مِن ذلكَ، وإِمَّا باعتبارِ أَنَّ ظرفَ الزَّمَانِ ينتصبُ عَلَى الظَّرفيَّةِ مطلقًا، بخلافِ ظرفِ المكانِ؛ فَإِنَّهُ يُشترطُ فِيهِ الإبهامُ، فلمَّا اختلفَا في هَذَا المعنَى لَمْ يجزْ عطفُ أحدِهما عَلَى الآخَرِ، وإِمَّا باعتبارِ أَنَّ الاستعمالَ واردٌ عَلَى العطفِ عَلَى الزَّمَانِ والمكانِ، ولم يردْ بعطفِ الزمانِ عَلَى المكانِ؛ أَلَا تَرى أَنَّكَ لَوْ قلتَ: "ضربتُ زيدًا في الدَّارِ يومَ الجمعةِ وعمرًا"؛ صَحَّحتُ كلامَكَ، ولَوْ قلتَ: "ضربتُ زيدًا في الدَّارِ ويومَ الجمعةِ"؛ خرجتَ عَنْ قانونِ كلامِ العربِ[1]).

وهَذَا القَدْرُ كافٍ في الغرضِ؛ فلنقتصرْ عليهِ. انتهى. وفِيهِ نظرٌ.

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٩.

(٢) ينظر: حاشيته على الكشاف ٢/٢٥٨.

(٣) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ١/٢٢٦،٢٢٧.

(الثَّاني: أَنْ يكونَ الموضعُ بحقِّ الأصالةِ؛ فَلَا يجوزُ "هَذَا ضاربٌ زيدًا وأخيه"؛ لأَنَّ الوصفَ المستوفِي لشروطِ العملِ، الأصلُ إعمالُهُ، لَا إضافتُهُ؛ لالتحاقِهِ بالفعلِ، وأَجَازَهُ البغداديُّونَ تمسُّكًا بقَوْلِهِ:

.....منضجٍ صفيفَ شواءٍ أَوْ قديرٍ معجّلِ[1])

(هَذَا بعضُ بيتٍ لامرئِ القيسِ، وقَدْ مَرَّ إنشادُهُ بتمامِهِ، والكلامُ عليهِ في ترجمةِ "مَا افترقَ فِيهِ اسمُ الفاعلِ والصِّفَةُ المشبَّهةُ" (وقَدْ مَرَّ جوابُهُ) هُنَاكَ، وذاكَ الجوابُ هُوَ أَنْ يكونَ الأصلُ "أَوْ طابخٍ قديرٍ" ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُبْقِيَ المضافُ إِلَيْهِ كقراءةِ بعضِهم: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾[2] بالخفضِ[3]، وأَنَّهُ عُطِفَ عَلَى ضعيفٍ، ولكنْ خُفِضَ عَلَى الجوارِ، أَوْ عَلَى توهُّمِ (أَنَّ الضَّعيفَ مجرورٌ بالإضافةِ، كَمَا قالَ: "ولَا سابقٍ شيئًا"، وأَسْلَفْنَا هُنَاكَ مَا عَلَى الأَوَّلِ مِنَ النَّقْدِ؛ فَحَرِّرْهُ[4]).

(والثَّالثُ: وجودُ المُحْرِزِ -أَيْ: الطَّالِبِ- بذلكَ المحلِّ[5]، وابْتَنَى -عَلَى هَذَا- امتناعُ مسائلَ:

إِحْدَاهَا: "إِنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ"؛ وذلكَ لأَنَّ الطَّالبَ لرفعِ "زيد" هُوَ الابتداءُ، والابتداءُ هُوَ التَّجَرُّدُ، والتَّجَرُّدُ قَدْ زالَ بدخولِ "إِنَّ").

(والثَّانيةُ: "إِنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو" إِذَا قَدَّرْتَ "عَمْرًا" معطوفًا عَلَى المحلِّ، لَا مبتدأً، وأجازَ هذهِ بعضُ البصريِّينَ؛ لأَنَّهم لَمْ يَشترطوا المُحْرِزَ، وإِنَّمَا مَنعوا الأُولى لمانعٍ آخَرَ، وهُوَ توارُدُ عاملينِ -إِنَّ، والابتداءُ- عَلَى معمولٍ واحدٍ وهُوَ الخبرُ، وأَجازَهما الكوفيُّونَ؛ لأَنَّهم لَا

(١) من الطويل، في ديوانه ٦٢/١، وتمامه: وظل طهاة اللحم ما بين، وهو في جمهرة اللغة ٩٢٨/٢، وشرح التسهيل ٣٨٦/١، وشرح ابن الناظم ٣٨٠/١، والمقاصد النحوية ١٦٣٣/٤، وشرح شواهد المغني ٨٥٧/٢، وجواهر الأدب ٣٠/٢.

(٢) سورة آل عمران: ١٥٢.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) تحفة الغريب ٣٢٧/١،٣٢٨.

(٥) طمس في "س".

يَشترطونَ المُحْرِزَ، ولأَنَّ "إنَّ" لَمْ تعملْ عندَهم في الخبرِ شيئًا، بَلْ هُوَ مرفوعٌ بِمَا كانَ مرفوعًا بِهِ قبلَ دخولِها، ولكنْ شَرَطَ الفَرَّاءُ[1] لصِحَّةِ الرَّفْعِ قبلَ مجيءِ الخبرِ خفاءَ إعرابِ الاسمِ).

(يَصْدُقُ هَذَا الخفاءُ بِمَا إِذَا كانَ الاسمُ مبنيًّا نحوَ: "إنَّ هَذَا وزيدًا ذاهبانِ"، وبِمَا إِذَا كانَ معربًا إعرابًا تقديريًّا نحوَ: "إنَّ مُوسَى وزيدًا قائمانِ"؛ فَإِنَّ **الإعرابَ** في كلٍّ مِنْهُمَا (خافٍ)[2] لَا يظهرُ؛ إِذْ هُوَ في الأَوَّلِ محكومٌ بِهِ للمحلِّ، والثَّاني مقدَّرٌ، لَا ملفوظٌ بِهِ[3]).

(لئلَّا يتنافرَ اللَّفْظُ، ولَمْ يَشترطْهُ الكسائيُّ[4]، كَمَا أَنَّهُ ليسَ بشرطٍ -بالاتفاقِ في سائرِ مواضعِ العطفِ عَلَى اللَّفْظِ-، وحُجَّتُهما قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[5] الآية).

(يَعني: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فَـ"الصَّابئونَ" معطوفٌ عَلَى المحلِّ قبلَ إتيانِ خبرِ "إنَّ" وهُوَ "مَن آمنَ" باللهِ واليومِ الآخِرِ، إِلَى آخرِهِ[6]).

(وقولُهم: "إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ"، وأُجيبَ عَنِ الآيةِ بأمرينِ:

أحدُهما: أَنَّ خبرَ "إنَّ" محذوفٌ، أَيْ: مأجورونَ، أَوْ آمنونَ، أَوْ فرحونَ، و"الصَّابئونَ" مبتدأٌ، ومَا بعدَهُ الخبرُ، ويشهدُ لَهُ قَوْلُهُ: [٣٣٣/أ]).

خَلِيلَيَّ هَلْ طبٌّ؛ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وإِنْ لَمْ تَبُوحَا بالهَوَى دَنِفَانِ[1])

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٩٩١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٢٨.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٩٩٢.

(٥) سورة المائدة: ٦٩.

(٦) تحفة الغريب ١/٣٢٨.

(١) البيت من الطويل، بلا نسبة، وهو في: أوضح المسالك ١/٣٤٩، ومغني اللبيب ١/٨١٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٦، وشرح الأشموني ١/٣١٤، وشرح التصريح ١/٣٢٣، وحاشية الصبان ١/٤٢٢.

(الطِّبُّ: -بتثليث المهملةِ-، وهُوَ -في اللُّغَةِ-: العلاجُ والسِّحْرُ والعادةُ، وفي الاصطلاحِ: يقالُ عَلَى قوانينَ يُتعرَّفُ مِنْهَا أحوالُ بدنِ الإنسانِ مِنْ جهةِ الصِحَّةِ وعدمِها لتحفظ حاصلة،

وتحصلُ عندَ حاصلهِ مَا أمكنَ، والمراد بِهِ هُنَا الدواءُ، باحَ: تكلَّمَ، والدَّنف -بفتح الدَّالِ المهملةِ وكسرِ النُّونِ-: المريضُ مرضًا ملازمًا، وقيَّدَهُ الشَّارِحُ بِأَنَّ آخرَهُ فاءٌ، وهُوَ واضحٌ[1]).

(ويُضعفُهُ أَنَّهُ حُذِفَ مِنَ الأَوَّلِ لدلالةِ الثَّاني، وإِنَّمَا الكثيرُ العكسُ.

والثَّاني: أَنَّ الخبرَ المذكورَ لِـ"إنَّ"، وخبرُ ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ محذوفٌ، أَيْ: كذلكَ، ويشهدُ لَهُ قَوْلُهُ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ [2])

(هَذَا الوجهُ الَّذِي استشهدَ لَهُ المصنِّفُ هُوَ الَّذِي قطعَ بِهِ صاحبُ "الكشَّافِ" فقالَ "الصَّابئونَ": مبتدأٌ، وخبرُهُ وهُوَ مَعَ خبرِهِ المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ عَلَى جملةِ "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، إِلَى آخرِهِ" لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، وفائدةُ تقديمِ الصَّابئينَ: التَّنبيهُ عَلَى أَنَّهُمْ (مَعَ كونِهم أَبْيَنَ المذكورينَ ضلالًا وأَشَدَّهُمْ غيًّا)[3] يُتَابُ عَلَيْهِمْ إِنْ صَحَّ مِنْهُمُ الإيمانُ والعملُ الصَّالِحُ فَمَا الظَّنُّ لغيرِهم. انتهى[1]).

(والبيت لضابئِ بنِ الحارثِ البُرْجُميِّ[2] -بضمِّ الموحَّدةِ والجيمِ-، وضَابِئٌ -بالضَّادِ المعجمةِ وألفٍ بعدَها موحَّدةٌ مكسورةٌ فهمزةٌ-، وقبلَ هَذَا البيتِ قَوْلُهُ:

---

(١) المنصف ٤٩١/٣.

(٢) من الكامل، لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو في: الأصول ٢٥٦/١، وتهذيب اللغة ٢١٣/٩، والمخصص ١١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٤/١، والإنصاف ٧٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٧٦/١، وشرح الأشموني ٣١٤/١.

(٣) سقط من "س".

(١) ينظر: الكشاف ٦٦١/١، والمنصف ٤٩١/٣.

(٢) هو: ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي، من شعراء تميم أيام عثمان بن عفان ﷺ، توفي سنة ٣٠هـ، ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٢٠١/١٦، والأعلام ٢١٢/٣.

دَعَــاكَ الهَــوَى والشَّــوْقُ لــمَّا تَرَنَّمَــتَ هتــوفُ الضُّــحَى بــينَ الغصــونِ طَــرُوبُ

تُجاوبهـــا ورقُ الحمَـــامِ لصـــوتِها فكـــلٌّ لكـــلٍّ مســـعِدٌ ومجيـــبُ

التَّرَنُّمُ: ترجيعُ الصَّوْتِ، وهتوفُ الضُّحَى: حمامةٌ تُكثرُ التَّصويتَ في وقتِ الضُّحَى، والهتفُ: الصَّوْتُ، يقالُ: هتفتِ الحمامةُ إذَا صوَّتتْ، والطَّرُوبُ: الكثيرةُ الطَّرَبِ، والورقُ: جمعُ ورقاءَ، وهيَ الحمامةُ الَّتِي في لونِها بياضٌ إلَى سوادٍ، والإسعادُ الإعانةُ، وقَيَّارٌ: اسمُ جملٍ لَهُ أَوْ غلامٌ أَوْ فرسٌ، وقِيلَ: المرادُ الوصفُ، أَيْ: أَسْوَدُ كالقَارِ[1]).

(وفي الأساسِ: الماءُ في رَحْلِهِ، أَيْ: منزلُهُ ومأواهُ، وقَيَّارٌ: اسمُ جملٍ لَهُ، ولفظُ "البيت" خبرٌ، ومعناهُ: التَّحسُّرُ عَلَى الغربةِ والتَّوجُّعُ مِنَ الكربةِ، وكانَ صَابِئٌ استعارَ كلبًا مِنْ بعضِ بني نهشلٍ يقال لَهُ: "فرحان"، فأطالَ مُكْثَهُ عندَهُ، فطلبُوهُ مِنْهُ، فامتنعَ فأخذُوهُ مِنْهُ غصبًا، فَرَمَى أُمَّهم بالكلبِ، فشَكَوْهُ إِلَى عثمانَ، فَهَمَّ بقتلِ عثمانَ؛ فحبسَهُ عثمانُ، ثُمَّ بعدَ قتلِ عثمانَ أفلتَ (وفَرَّ)[2] مِنَ الحبسِ، فلمَّا كانَ زمنَ الحَجَّاجِ وعرضَ مِنْ أهلِ الكوفةِ مددًا ليوجِّههم للمهلَّبِ؛ عَرَضَهُ فِيهِمْ وهُوَ شيخٌ كبيرٌ، فقالَ للحَجَّاجِ: اقبلْ مِنِّي بديلًا. فقالَ الحَجَّاجُ: نَعَمْ، عنبسةُ بنُ سعيدٍ[3]، هَذَا الَّذِي رفسَ عثمانَ. فردَّهُ الحَجَّاجُ وقَتَلَهُ. والسِّرُّ في تقديمِ "قيَّار" عَلَى خبرِ "إنَّ" قصدُ التَّسويةِ بَيْنَهُمَا في التَّحسُّرِ عَلَى الاغترابِ، كأَنَّهُ أَثَّرَ في غيرِ ذَوِي العقولِ أيضًا، بيانُ ذلكَ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: "إِنِّي غريبٌ وقيَّارٌ"؛ لجَازَ أَنْ يُتوهَّمَ أَنَّ لَهُ مزيَّةً عَلَى "قيَّار" في التَّأثُّرِ بِالغربةِ؛ لأَنَّ ثبوتَ الحكمِ أَوَّلًا أقوَى؛ فَقَدَّمَهُ؛ لتأتِيَ الأخبارُ عَنْهُمَا دفعةً بحسبِ الظاهرِ؛ تنبيهًا عَلَى أَنَّ "قيَّارًا" -مَعَ أَنَّهُ ليسَ مِنْ ذَوِي العقولِ- قَدْ ساوَى العقلاءَ في استحقاقِهِ الإخبارَ عَنْهُ بالاغترابِ؛ قصدًا إِلَى التَّحَسُّرِ.

وفي الشَّرْحِ: فَإِنْ قلتَ: جوابُ اسمِ الشَّرْطِ المرفوعِ بالابتداءِ لَا يُربطُ إِلَّا بالضَّميرِ، والضَّميرُ في قولِهِ: "فَإِنِّي وقَيَّارٌ بِهَا لغريبُ" يعودُ إِلَى "مَن"؛ فَمَا وَجْهُهُ؟

---

(١) تحفة الغريب ٣٢٩/١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) هو: عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، من رواة الحديث النبوي التابعين، من الرواة الثقات، توفي سنة ١٠٠هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ٣٤٥/٧، وتاريخ الإسلام ١١٥٢/٢.

قلتُ: المعنَى: فمَنْ يَكُ بالمدينةِ مقيمًا فلستُ عَلَى صفتِهِ، فَإِنِّي وقَّيَّارًا بِهَا لغريبانِ[1]).

(إِذْ لَا تدخلُ اللَّامُ في خبرِ المبتدإِ حَتَّى يُقَدَّمَ، نحوَ: "لَقائمٌ زيدٌ"، ويُضعفُهُ تقديمُ الجملةِ المعطوفةِ عَلَى بعضِ الجملةِ المعطوفِ عَلَيْهَا)

(هَذَا إِذَا قُدِّرَ خبرُ المبتدإِ مقدَّمًا عَلَى خبرِ "إِنَّ"، وأَمَّا إِذَا قُدِّرَ مؤخَّرًا عَنْ خبرِ "إِنَّ"؛ فاللازمُ هُوَ تقدُّمُ بعضِ الجملةِ المعطوفةِ عَلَى بعضِ الجملةِ المعطوفِ عَلَيْهَا[2]).

(وعَنِ المثالِ بأمرين:

أحدُهما: أَنَّهُ عُطِفَ عَلَى توهُّمِ عدمِ ذكرِ "إِنَّ".

والثَّاني: أَنَّهُ تابعٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، أَيْ: "إِنَّكَ أنتَ وزيدٌ ذاهبانِ"؛ وعَليهما: خرجَ قولُهم: "إِنَّهُمْ أَجمعونَ ذاهبونَ").

(المسألةُ الثَّالثةُ: "هَذَا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا" -٤بالنَّصْبِ-).

(المسألةُ الرَّابعةُ: "أَعْجَبَنِي [٣٣٣/ب] ضربُ زيدٍ وعمرٍو" -بالرَّفْعِ-، أَوْ "وعَمْرًا" -بالنَّصْبِ-، مَنَعَهُمَا الحُذَّاقُ) (-يَعني: مَنعوا المسألتينِ الثَّالثةَ والرَّابعةَ[3]-)

(لأَنَّ الاسمَ المُشْبِهَ للفعلِ لَا يعملُ في اللَّفْظِ حَتَّى يكونَ بِـ"ال"، أَوْ منوَّنًا، أَوْ مضافًا)

(يَعني: غيرَ ذلكَ المعمولِ، وغيرَ متبوعِهِ، وهُوَ هُنَا مضافٌ إِلَى متبوعِهِ[1]).

وفِي الشَّرْحِ: (المنعُ مذهبُ سيبويهِ[2] والجمهورِ، وانظرْ تعليلَ المصنِّفِ للمنعِ بِمَا ذكرَهُ: هَلْ معناهُ أَنَّكَ لَوْ أَعملتَ المصدرَ فِي التَّابعِ المذكورِ -رفعًا أَوْ نصبًا-؛ لزمَ إعمالُهُ مَعَ كونِهِ غيرُ محلًّى بِـ"ال"، ولَا منوَّنٍ، ولَا مضافٍ إِلَى غيرِ ذلكَ المعمولِ الَّذِي هُوَ هُنَا تابعٌ، فَإِنْ كانَ هَذَا مرادَهُ؛ أشكلَ بمثلِ: "أَعجبني ضربُ زيدٍ عَمْرًا"؛ فَإِنَّ المصدرَ عملَ فِي المفعولِ مَعَ فَقْدِ الثَّلاثةِ، والقولُ بمنعِ

(١) تحفة الغريب ١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) المنصف ٣/٤٩٢.

(٣) المصدر السابق.

(١) المنصف ٣/٤٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٩١.

ذلكَ مقطوعٌ ببطلانِهِ؛ فتأمَّلْ مَاذَا أرادَ؟؛ فَلَمْ يتَّضحْ لِي مقصودُهُ. واللهُ أعلمُ[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: أفصحَ لنَا مقصودَهُ، وهُوَ أَنَّكَ لَوْ أَعملتَ المصدرَ في التَّابعِ المذكورِ؛ لزمَ إعمالُهُ مَعَ كونِهِ غيرَ محلًّى بِـ"ال"، ولَا منوَّنٍ، ولَا مضافٍ إِلَى غيرِ ذلكَ المعمولِ، وغيرِ متبوعِهِ؛ فَلَا يُشْكِلُ ذلكَ بمثلِ: "أَعجبني ضربُ زيدٍ عَمْرًا" ولَا بغيرِهِ[2]).

(وأَجازَهما قومٌ)

(-يَعني: الكوفيِّينَ وجماعةً مِنَ البصريِّينَ-، وهُوَ رأيُ ابنِ مالكٍ مِنَ المتأخِّرينَ، قالَ في "التَّسهيلِ" في بابِ إعمالِ المصدرِ: ويتبعُ مجرورَهُ لفظًا ومحلًّا[3]، وظاهرُ كلامِهِ جوازُ مراعاةِ المحلِّ في جميعِ التَّوابعِ، وهُوَ مذهبُ الكوفيِّينَ وبعضِ البصريِّينَ -كَمَا مَرَّ-، وذهبَ سيبويهِ[4] وجماعةٌ مِنَ المحقِّقينَ إِلَى المنعِ مطلقًا، وفَصَّلَ أَبُو عمرٍو، فأجازَ في العطفِ والبدلِ، ومنعَ في التَّوكيدِ والنَّعْتِ[5]. قالَ ابنُ قاسمٍ: والظَّاهِرُ الجوازُ؛ لكثرةِ الشَّواهدِ عَلَى ذلكَ، والتَّأويلُ خلافُ الظَّاهِرِ[6])، ثُمَّ أشارَ إِلَى مستندِ ذلكَ القومِ[7] فقالَ:

(تمسُّكًا بظاهرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾[1] وقولِ الشَّاعِرِ:

..... **فَلَمْ تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وسُؤْدُدًا[2])**

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٣٠.

(٢) المنصف ٣/٤٩٢.

(٣) ١٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٣٥٦،١٧٤.

(٥) ينظر: رأيه في المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٣٧.

(٦) تحفة الغريب ١/٣٣٠.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٢/٨٤٨.

(١) سورة الأنعام: ٩٦.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ٣/١٢٠، ومغني اللبيب ١/٦١٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٥٢، والتذييل والتكميل ١١/٩٥.

هَوِيـــتَ ثنـــاءً مُســـتطابًا مجـــدَّدَا .....

"هَوِيتَ"

-بكسرِ الواوِ-: أَحببتَ، وتمهيدُ الأمرِ تسويتُهُ وإصلاحُهُ، والمجدُ: الكرمُ، وقيلَ: الشَّرَفُ، والسُّؤْدَدُ: السِّيَادَةُ، والمصدرُ الَّذِي هُوَ "تمهيد" مضافٌ إِلَى المفعولِ، أَيْ: مِنْ تمهيدِكَ، مجدًا وسُؤْدَدًا[1]).

(وأُجيبَ بِأَنَّ ذلكَ عَلَى إضمارِ عاملٍ يدلُّ عليهِ المذكورُ، أَيْ: وجَعَلَ الشَّمْسَ، ومَهَّدَتْ سُؤْدَدًا، أَوْ يكونُ "سؤددًا" مفعولًا مَعَهُ، ويشهدُ للتَّقديرِ في الآيةِ أَنَّ الوصفَ فِيهَا بمعنَى الماضِي، والماضِي المجردُ مِنْ "ال" لَا يعملُ النَّصْبَ، ويوضِّحُ لكَ مُضِيَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾[2] الآيةَ، وجَوَّزَ الزَّمخشريُّ[3] كونَ الشَّمْسِ معطوفًا عَلَى محلِّ اللَّيْلِ، وزعمَ- مَعَ ذلكَ- أَنَّ الجعلَ مرادٌ مِنْهُ فعلٌ مستمرٌّ في الأزمنةِ، لَا في الزَّمَنِ الماضِي بخصوصيَّتِهِ، مَعَ نَصِّهِ -في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[4]- عَلَى أَنَّهُ إِذَا حُمِلَ عَلَى الزَّمَنِ المستمرِّ؛ كانَ بمنزلتِهِ -إِذَا حُمِلَ عَلَى الماضِي في أَنَّ إضافتَهُ محضةٌ-).

(قالَ التفتازانيُّ عندَ الكلامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ فَإِنْ قِيلَ: قَدْ ذكرَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾[1] أَنَّهُ إِذَا قُصِدَ باسمِ الفاعلِ زمانٌ مستمرٌّ؛ كانتِ الإضافةُ لفظيَّةً. قُلنا: الاستمرارُ يحتوِي عَلَى الأزمنةِ الماضيةِ والآتيةِ والحاليَّةِ، فتارةً يُعتبرُ جانبُ الماضِي فتُجعلُ الإضافةُ حقيقيَّةً، وتارةً جانبُ الآتِي والحالِّ؛ فتُجعلُ لفظيَّةً، والتَّعويلُ عَلَى القرائنِ

(١) تحفة الغريب ١/٣٣١.

(٢) سورة القصص: ٧٣.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/٥٠.

(٤) سورة الفاتحة: ٤.

(١) سورة الأنعام: ٩٦.

والمقاماتِ[1]، وقالَ أيضًا عندَ الكلامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾:

(لمَّا بَقِيَ في السُّؤَال كونَ الإضافةِ حقيقيَّةً عَلَى كونِ اسمِ الفاعلِ في معنَى المضيِّ اقتصرَ في الجوابِ عَلَى منعِ ذلكَ)[2]، وبقيَ كونُهُ في معنَى المضيِّ لَا يستلزمُ كونَ الإضافةِ غيرَ حقيقيَّةٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ معنَى الاستمرارِ أيضًا مانعًا مِنْ كونِها غيرَ حقيقيَّةٍ، عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؛ ولِهَذَا كانَ بينَ كلاميهِ تدافعٌ، وذكرَ في وجهِ التَّوفيقِ أَنَّ الاستمرارَ لمَّا تناولَ الماضِيَ حقيقةً -كَمَا في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ وإلى وفي الأخيرينِ غيرُ حقيقيَّةٍ كَمَا في "جاعلُ اللَّيْلِ سكنًا"؛ لئلَّا يلزمَ مخالفةُ الظاهرِ بقطعِ ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ عَنِ الوصفيَّةِ إِلَى البدليَّةِ، وتجعلُ "سكنًا" منصوبًا بفعلٍ محذوفٍ. -فليُتأمَّلْ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ المنشأُ-. انتهى[3]).

وفي الشَّرْحِ: (حاصلُ كلامِ المصنِّفِ أَنَّهُ: تناقضَ كلامُ الزَّمخشريِّ حيثُ ادَّعَى كونَ إضافةِ "جاعل" محضةً، وأثبتَ لَهُ العملَ مَعَ ذلكَ، وإِنَّمَا تتمحَّضُ الإضافةُ حيثُ تمتنعُ الأعمالُ [٣٣٤/أ] كاسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضِي، وجوابُه أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ بينَ الإضافةِ المحضةِ والعملِ تنافيًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ المصدرَ المضافَ إِلَى الفاعلِ مثلًا إضافتُهُ محضةٌ، ويجوزُ -مَعَ ذلكَ- إعمالُهُ في المفعولِ، كقولِكَ: أعجبني ضربُ الأميرِ اللصَّ"، وإذَا ثبتَ ذلكَ؛ فللزمخشريِّ أَنْ يقولَ: "جُعلتْ إضافتُهُ محضةً"؛ حملًا عَلَى اسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضِي، وأُعْمِلَ حملًا عَلَى اسمِ الفاعلِ بمعنَى الحالِ والاستقبالِ؛ لأَنَّ الغرضَ مرادًا بِهِ الزَّمَنُ المستمرُّ، ولَا منافاةَ بينَ الأمرينِ؛ لِمَا قَرَّرناهُ، هَكَذَا كنتُ رأيتُ مِنْ قديمٍ في دفعِ التَّناقضِ ظانًّا أَنَّ أحدًا لَمْ يَقُلْهُ، ثُمَّ وقعتُ بهذهِ البلادِ عَلَى مَا هُوَ قريبٌ مِنْهُ في "شرحِ الكشَّافِ" لليمنيِّ؛ فَلْنُورِدْ كلامَهُ برمَّتِهِ لتحيطَ بِهِ علمًا، قالَ: قِيلَ أَنَّ هَذَا -يَعني: مَا قَالَهُ الزَّمخشريُّ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ﴾ مخالفٌ لِمَا ذكرَ في "مالكِ يومِ الدِّينِ"؛ فلنوردِ الآنَ نُبُذًا مِنَ الكلامِ في عملِ اسمِ الفاعلِ والمفعولِ ليندفعَ التَّناقضُ عَنْ كلامِهِ: اعلمْ أَنَّ عملَهما مشروطٌ بمشابهتِهما للفعلِ معنًى ووزنًا؛ وذلكَ لكونِ المفعولِ بِهِ أجنبيًّا عَنْهُمَا، ومحلُّ هَذَا

(١) حاشية الكشاف٦٨.

(٢) سقط من الأصل.

(٣)حاشية الكشاف ٦٨،المنصف ٣/٤٩٣،٤٩٤.

الشَّرْطِ إِذَا كانَ بمعنَى الحالِ، أَوْ الاستقبالِ، أَوْ الإطلاقِ المفيدِ للاستمرارِ؛ لأَنَّهما -إِذَنْ- يشابهانِ المضارعَ الصَّالحَ لهذهِ المعَاني الثَّلاثةِ، الموازنَ عَلَى الاطِّرادِ، لاسمِ الفاعلِ والمفعولِ، بخلافِ الماضِي، أَمَّا صلاحيَّتُهُ للحالِ والاستقبالِ فظاهرةٌ، وأَمَّا صلاحيَّتُهُ للإطلاقِ المفيدِ للاستمرارِ فلأَنَّ العادةَ جاريةٌ مِنْهُمْ إِذَا قَصدوا معنَى الاستمرارِ، بِأَنْ يعبّروا عَنْهُ بلفظِ المضارعِ؛ لمشابهتِهِ للاسمِ الَّذِي أصلُ وضعِهِ للإطلاقِ، كقولِكَ: "زيدٌ يؤمنُ باللهِ وعمرٌو يَسخو بموجودِهِ"، أَيْ: هذهِ عادتُهُ، فَإِذَا ثبتَ أَنَّ اسْمَي الفاعلِ والمفعولِ يعملانِ في الأجنبيِّ إِذَا كانَا بأحدِ هذهِ المعَاني الثَّلاثةِ، فإضافتُهما -إِذَنْ- إِلَى ذلكَ الأجنبيِّ لفظيَّةٌ؛ لأَنَّ كونَ الإضافةِ لفظيَّةً مبنيٌّ عَلَى العملِ؛ ولهذا مَا كانتْ أبنيةُ المبالغةُ للاستمرارِ، وأَمَّا إِذَا كانَ بمعنَى الماضِي فإضافتُهما محضةٌ؛ لأَنَّهما لَمْ يوازِنَا الماضِي فَلَمْ يعملَا عملَهُ.

هَذَا مِنْ حيثُ اللَّفْظِ، أَمَّا مِنْ حيثُ المعنَى؛ فلأَنَّ ملابسةَ المضافِ للمضافِ إِلَيْهِ قَدْ حصلتْ في الماضِي، واشتهرتْ في نحوِ: "ضاربٌ زيدًا أمسِ"؛ فيصحُّ أَنْ يتخصَّصَ المضافُ بِهِ كتخصُّصِ الغلامِ بزيدٍ في "غلامِ زيدٍ" حينَ اشتهرَ بملوكيَّتِهِ، وأَمَّا الحالُ فَلَمْ يتمَّ -بعدُ- حصولُهُ، والمستقبلُ مترقَّبٌ؛ فَلَمْ يشتهرْ فِيهِمَا ملابسةُ المضافِ للمضافِ إِلَيْهِ بحيثُ يتعيَّنُ المضافُ بِهَا أَوْ يتخصَّصُ، واسمُ الفاعلِ أَوْ المفعولِ المستمرِّ، يصحُّ أَنْ تكونَ إضافتُهُ محضةٌ، كَمَا يصحُّ أَلَّا يكونَ كذلكَ؛ وذلكَ لأَنَّهُ وإِنْ كانَ بمعنَى المضارعِ، إِلَّا أَنَّ استمرارَ ملابسةِ المضافِ للمضافِ إِلَيْهِ، يصحِّحُ تعيُّنَهُ بِهِ أَوْ تخصُّصَهُ، ولَا سِيَّمَا إِذَا كانَ معنَى الاستمرارِ في الفعلِ غيرُ وضعيٍّ، فَإِنْ وضعَهُ عَلَى الحدوثِ، قالَ سيبويهِ: تقولُ: "مررتُ بعبدِاللهِ ضاربِكَ"، كَمَا تقولُ: "مررتُ بعبدِاللهِ صاحبِكَ"[1]، أَيْ: المعروفِ بضربِكَ، كَمَا تقولُ: "بزيدٍ شبيهِكَ"، أَيْ: المعروفِ بشبهِكَ"، فَإِذَا قصدتَ هَذَا المعنَى؛ لَمْ يعملِ الفاعلُ في محلِّ المجرورِ بِهِ نصبًا، كَمَا في (صاحبِكَ)[1]، وإِنْ كانَ أصلُهُ اسمَ فاعلٍ مِنْ: صحبَ يصحبُ، بَلْ نقدِّرُهُ كأَنَّهُ جامدٌ. فَإِذَا تقرَّرَ هَذَا؛ فاعلمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ في "مالكِ يومِ الدِّينِ" مِنْ أَنَّ إضافتَهُ بمعنَى الاستمرارِ حقيقيَّةً ومَا ذكرَهُ هُهُنَا مِنْ أَنَّهَا لفظيَّةٌ مبنيٌّ عَلَى مَا قَدَّرْنَا مِنَ الكلامِ؛ وذلكَ إِذَا نظرنَا في كونِ اسمِ الفاعلِ بمعنَى الاستمرارِ مشابهًا للمضارعِ كذلكَ؛ فإضافتُهُ لفظيَّةٌ، وإِذَا نظرنَا إِلَى استمرارِهِ يصحُّ تخصيصُهُ وتعيينُهُ وقُلنا أَنَّهُ بمعنَى "المعروفِ" (بذلكَ"؛ فإضافتُهُ

(١) الكتاب ١/٤٢٨.

(١) سقط من "س".

معنويَّةٌ. تقريرُ آخَرُ، وهُوَ أَنْ يقولَ: اسمُ الفاعلِ المضافِ إذَا كانَ بمعنَى الماضِي فَقَطْ كانتْ إضافتُهُ حقيقيَّةً؛ لانتفاءِ المشابهةِ اللفظيَّةِ الَّتِي هِيَ جزءُ[1] العِلَّةِ في إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وإذَا كانَ بمعنَى الحالِ أَوْ الاستقبالِ فَقَطْ؛ تكونُ إضافتُهُ باعتبارينِ:

أحدُهما: أَنَّهَا محضةٌ؛ باعتبارِ معنَى المضيِّ فِيهِ؛ وبِهَذَا الاعتبارِ يقعُ صفةً للمعرفةِ، ولَا يعملُ.

وثانيهما: أَنَّها غيرُ محضةٍ؛ باعتبارِ معنَى الحالِ أَوْ الاستقبالِ؛ وبِهَذَا الاعتبارِ [٣٣٤/ب] يقعُ صفةً للنَّكرةِ وتعملُ فِيمَا أُضيفَ إِلَيْهِ. إلَى هُنَا انتهَى المقصودُ مِنْ كلامِهِ، ومَا أَوردَهُ في صدرِ المقدَّمةِ هُوَ مِنْ كلامِ الرَّضِيِّ بغالبِ حروفِهِ، ومَا ذكرَ في خاتمةِ تقريرِهِ الأخيرِ قريبٌ ممَّا أَوردتُهُ أَوَّلًا، وكنتُ أظنُّ أَنَّ أحدًا لَمْ يَقُلْهُ قبلُ. وباللهِ التَّوفيقُ[2]. انتهى).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: هَذَا بعينِهِ هُوَ معنَى مَا قَالَهُ التفتازانيُّ -كَمَا نقلناهُ عَنْهُ-؛ فَلَا معنًى لتحجُّجِ الشَّارحِ بِهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ التفتازانيِّ: "وذُكِرَ في وجهِ التَّوفيقِ" بصيغةِ المجهولِ؛ يقتضِي أَنَّ غيرَهُ قَالَهُ، وسيذكرُ المصنِّفُ أيضًا هَذَا التَّناقضَ الَّذِي في كلامِ الزَّمخشريِّ في ثالثِ الأمورِ الَّتِي يكتسبُها الاسمُ بالإضافةِ[3]).

ونصُّهُ: "ثُمَّ قالَ الزَّمخشريُّ: أريدُ باسمِ الفاعلِ هُنَا -يَعني: في قولِهِ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ أَمَّا الماضِي كقولِكَ: "هُوَ مالكٌ عبدَهُ أمسِ" أَيْ: مالكُ الأمورِ يومَ الدِّينِ عَلَى حَدِّ: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[1]؛ ولِهَذَا قرأَ أَبُو حنيفةَ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[2]، وأَمَّا الزَّمانُ المستمرُّ كقولِكَ: "هُوَ مالكُ العبيدِ" فَإِنَّهُ بمنزلةِ قولِكَ: "مَوْلَى العبيدِ". انتهى[3] -ملخَّصًا-، وهُوَ حسنٌ، ولكنَّهُ نقضَ هَذَا المعنَى الثَّاني عندَما تكلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾، فقالَ: قُرِئَ بجرِّ الشَّمْسِ والقمرِ معطوفًا عَلَى اللَّيْلِ، وينصبُهما بإضمارِ "جَعَلَ"، أَوْ عطفًا عَلَى محلِّ

(١) طمس في "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٣٣١-٣٣٤.

(٣) المنصف ٣/٤٩٥.

(١) سورة الأعراف: ٥٠.

(٢) سورة الفاتحة: ٣ .

(٣) الكشاف ١/١٣.

اللَّيْل[1]؛ لأَنَّ اسمَ الفاعلِ ليسَ في معنَى المعنَى؛ فتكونُ إضافتُهُ حقيقيَّةً، بَلْ هُوَ دالٌّ عَلَى جعلٍ مستمرٍ في الأزمنةِ المختلفةِ، ومِثْلُهُ: "فالقُ الحَبِّ والنَّوَى"، و"فالقُ الإصباحِ"، كَمَا تقولُ: "زيدٌ قادرٌ عالمٌ" ولَا تقصدُ زمانًا دونَ زمانٍ. انتهى[2]. وحاصلُهُ: أَنَّ إضافةَ الوصفِ إنَّمَا تكونُ حقيقيَّةً؛ إذَا كانَ بمعنَى الماضِي، وإذَا كانَ لإفادةِ حدثٍ مستمرٍ في الأزمنةِ؛ كانتْ إضافتُهُ غيرَ حقيقيَّةٍ، وكانَ عاملًا. وليسَ الأمرُ كذلكَ". إلَى هُنَا (كلامُ)[3] المصنِّفِ.

قلتُ: لَمْ يصرح الزَّمخشريّ بِأَنَّهُ إذَا كانَ دالًّا عَلَى جعلٍ مستمرٍ؛ فتكونُ الإضافةُ غيرَ حقيقيَّةٍ حَتَّى يلزمَهُ التَّدافعُ بينَ كلاميهِ -كَمَا ادَّعَاهُ المصنِّفُ-، وعبارتُهُ في "الكشَّافِ": "فَإِنْ قلتَ: كيفَ يكونُ اللَّيْلُ محلًّا والإضافةُ حقيقيَّةً؛ لأَنَّ اسمَ الفاعلِ المضافِ إلَيْهِ في معنَى المضيِّ؛ فَلَا تقولُ: "زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا أمسِ". قلتُ: هُوَ مَا هُوَ في معنَى المضيِّ، وإنَّمَا هُوَ دالٌّ عَلَى جعلٍ مستمرٍّ في الأزمنةِ المختلفةِ". هَذَا نصُّ كلامِهِ، وليسَ فِيهِ تصريحٌ بِأَنَّهُ إذَا كانَ دالًّا عَلَى الاستمرارِ تكونُ الإضافةُ غيرَ حقيقيَّةٍ، وإنَّمَا مَنَعَ مَا ادُّعِيَ في السُّؤَالِ مِنْ كونِ الإضافةِ حقيقيَّةً؛ بناءً عَلَى أَنَّ اسمَ الفاعلِ في معنَى المضيِّ، وأردفَ ذلكَ بِأَنَّهُ في معنَى الاستمرارِ؛ فيمكنُ أَنْ يقالَ: الاستمرارُ متناوِلٌ للماضِي والحالِ والاستقبالِ؛ فالنَّظرُ إلَى حالِ المضيِّ يجعلُ الإضافةَ حقيقيَّةً -كَمَا في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، والنَّظرُ إلَى الأُخرى يجعلُها غيرَ حقيقيَّةٍ، ويسوِّغُ العملَ. هَكَذَا قَرَّرَ بعضُهم التَّوفيقَ بينَ كلاميهِ. فليُتأمَّلْ.

(وأَمَّا قَوْلُهُ:

قَــدْ كُنــتُ دَايَنْــتُ بِهَــا حَسَّــانَا مخافــــةَ الإفــــلاسِ واللَّيَّانَــــا[1])

(يحتملُ أَنْ يكونَ هَذَا بيتًا واحدًا مِنْ وافرِ الرَّجَزِ مصرَّعًا، وأَنْ يكونَ بيتينِ مِنْ مسطورِ السَّريعِ الموقوفِ، وفي "الصِّحَاحِ": (وقَدْ أفلسَ الرجلُ أَيْ: صارَ مفلسًا إفلاسًا، كَأَنَّمَا صارتْ دراهمُهُ فلوسًا

(١) معاني القرآن (الفراء) ١/٣٤٦، ومعاني القراءات ١/٣٧٣، وحجة القراءات ١/٢٦٢.

(٢) ينظر: الكشاف ١/٥٠.

(٣) سقط من الأصل.

(١) من الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٨٧،وهو في: الكتاب ١/١٩١، والمفصل ١/٢٨٢، والإنصاف ١/١٥٦، وأوضح المسالك ٣/١٨٠، وشرح الأشموني ٢/٢١١، وهومع الهوامع ٣/٢٤٢.

وزيوفًا، كَمَا يقالُ: أحبتَ الرَّجُلُ؛ إذَا صارَ أصحابُهُ خبثًا، وأَقْطَفَ: صارتْ دَابَّتُهُ قطوفًا، ويجوزُ أَنْ يرادَ بِهِ أَنْ صارَ إِلَى حالٍ يقالُ فِيهَا: "ليسَ مَعَهُ فلسٌ"، كَمَا يقالُ: "أَقْهَرَ الرَّجُلُ: صارَ إِلَى حالٍ يُقْهَرُ عَلَيْهَا، وأَذَلَّ الرَّجُلُ، أَيْ: صارَ إِلَى حالٍ يُذَلُّ فِيهَا[1])، واللَّيَّانُ: المُطْلُ، يقالُ: لَوَاهُ بدَيْنِهِ لَيًّا ولَيَّانًا؛ إذَا مَطَلَهُ، قالَ ذُو الرُّمَّةِ[2]:

تُرِيـــدِينَ لَيَّـــانِي وأنـــتِ مليئـــةٌ ... وأُحْسِـــنُ يـــا ذاتَ الوشـــاحِ التَّقاضـــيَا[3])

(فيجوزُ أَنْ يكونَ "اللَّيَّانَا" مفعولًا مَعَهُ، وأَنْ يكونَ معطوفًا عَلَى "مخافة" عَلَى حذفِ مضافٍ، أَيْ: "ومخافة اللَّيَّانِ" ولَوْ لَمْ يُقَدَّرِ المضافُ؛ لَمْ يصحَّ؛ لأَنَّ "اللَّيَّانَ" فعلٌ لغيرِ المتكلِّمِ؛ إِذِ المرادُ أَنَّهُ داينَ حَسَّانَ خشيةً مِنْ إفلاسِ غيرِهِ ومُطْلِهِ، ولَا بُدَّ في المفعولِ لَهُ مِنْ موافقتِهِ لعاملِهِ في الفاعلِ).

(ومِنَ الغريبِ قَوْلُ أَبِي حَيَّانَ[4] إِنَّ مِنْ شرطِ العطفِ عَلَى الموضعِ أَنْ يكونَ للمعطوفِ عليهِ لفظٌ وموضعٌ؛ فجعلَ صورةَ المسألةِ شرطًا لَهَا، ثُمَّ إِنَّهُ [٣٣٥/أ] أسقطَ الشَّرْطَ الأَوَّلَ الَّذِي ذكرناهُ -ولَا بُدَّ مِنْهُ-)

((ورأيتُ في بعضِ النُّسَخِ)[1]: :ولَا بُدَّ في المفعولِ مَعَهُ مِنْ موافقتِهِ لعاملِهِ في الفاعلِ" يريدُ المفعولَ الَّذِي لَا "لَامَ" مَعَهُ، وإِلَّا فمعَ وجودِ "اللَّامِ" لَا يُشترطُ هَذَا الشَّرْطُ إجماعًا، كقولِكَ: "أَكرمتَنِي يَا زيدُ لحضورِي بينَ يديكَ"، عَلَى أَنَّ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ لَا يشترطُ ذلكَ مَعَ حذفِ "اللَّامِ"، قالَ (الرَّضِيُّ)[2]: وهُوَ الَّذِي يقوِّي في نفسِي، واستدلَّ بِمَا في "نهجِ البلاغةِ" مِن قَوْلِ أميرِ المؤمنينَ عليٍّ -كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ: فأعطاهُ اللهُ النَّظرةَ؛ استحقاقًا (للسَّخطةِ، واستتمامًا للبليَّةِ-، والمستحِقُّ

---

(١) ٩٥٩/٣.

(٢) من الطويل، في: ديوانه ١٣٠٦/٢، وجمهرة اللغة ١٦٩/١، والصحاح ٢٤٨٦/٦، وشرح المفصل ٢١/٣، والدر الفريد ٣٤٨/٥، ولسان العرب ٢٦٣/١٥.

(٣) تحفة الغريب ٣٣٤/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣٣٦/٣.

(١) سقط من "س".

(٢) سقط من الأصل.

للسَّخَطِ "إبليسُ"، ولَا يجوزُ أَنْ يكونَ "استحقاقًا" حالًا مِنَ المفعولِ؛ لأَنَّ "استتمامًا" يكونُ حالًا مِنَ الفاعلِ، ولَا يُعطفُ حالُ الفاعلِ عَلَى حالِ المفعولِ)[1].

وفي الشَّرْحِ: سُئلتُ مَرَّةً بِـ"أحمدَ أبادَ" -عَمَّرَها اللهُ- عَنْ وجهِ قَوْلِ صاحبِ "المدارِكِ" في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾[2] أَنَّ "حزنًا" مفعولٌ لَهُ، هَذَا مَعَ الاختلافِ في الفاعلِ؛ إِذْ فاعلُ "تفيضُ" "الأعينُ" وفاعلُ "الحزنِ" "القلوبُ" أَوْ أصحابُها؛ فأجبتُ بِأَنْ تفيضَ أعينُهم في معنَى "يبكونَ"، فَإِمَّا أَنْ يُجعلَ الفعلُ المعلَّلُ هَذَا المذكورُ مُراعًى فِيهِ هَذَا المعنَى، ويُجعلُ محذوفًا تدلُّ عليهِ هذهِ الجملةُ المذكورةُ، أَيْ: "تَوَلَّوا وأعينُهم تفيضُ مِنَ الدَّمْعِ يبكونَ حزنًا"؛ فالاتِّحادُ موجودٌ عَلَى كِلَا التَّقديرينِ. هَذَا إِنِ الترمْنَا صِحَّةَ هَذَا الشَّرْطِ، وإِلَّا فَلَا إشكالَ[3]).

(والثَّالثُ: العطفُ عَلَى التَّوَهُّمِ نحوَ: "ليسَ زيدٌ قائمًا ولَا قاعدٍ" -بالخفضِ؛ عَلَى توهُّمِ دخولِ الباءِ في الخبرِ-، وشرطُ جوازِهِ صِحَّةُ دخولِ ذلكَ العاملِ المتوهَّمِ)

(وحملَ بعضُهم -عَلَى هَذَا- قَوْلَ الشَّاعِرِ:

فَكَأَنَّمَا يَبْغُونَ في تلكَ الذُّرَى أَنْ بَاشَرُوا العَيُّوقَ والدَّبَرَانِ [4].

أَيْ: مباشرةُ "العيُّوقِ والدَّبَرَانِ"، و"العَيُّوقُ": نجمٌ أحمرُ مضيءٌ في طرفِ المجرَّةِ الأيمنِ يَتلو الثُّرَيَا، و"الدَّبَرَانُ": خمسةُ كواكبَ في "الثَّوْرِ"، وهُوَ مِنْ منازلِ القمرِ[1]).

(وشرطُ حُسنِهِ كثرةُ دخولِهِ هُنَاكَ؛ ولِهَذَا حَسُنَ قَوْلُ زهيرٍ:

بَدَا لِي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ولَا سابقٍ شيئًا إِذَا كانَ جَائِيَا [2])

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة التوبة: ٩٢.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٣٥.

(٤) لَمْ أعثر عليه.

(١) تحفة الغريب ١/٣٣٦.

(٢) سبق تخريجه.

وقولُ الآخَرِ:

مَا الحازمُ الشَّهْمُ مقدامًا ولَا بطلٍ إنْ لَمْ يكنْ للهَوَى بالحَقِّ غَلَّابَا [1])

(الحازمُ هُوَ الضَّابطُ لأمرِه، والآخذُ لَهُ بالثِّقةِ، والشَّهْمُ الجَلْدُ، الذَّكِيُّ القَوَّادُ، والمِقْدَامُ: الكثيرُ الإقدامِ عَلَى العدوِّ، والبطَلُ: الشُّجَاعُ، يقولُ هَذَا الشَّاعِرُ أَنَّ الإنسانَ إنْ لَمْ يحكمْ بالحقِّ عَلَى نفسِهِ بحيثُ يكونُ هَواها مقهورًا مغلوبًا دائمًا وفي أكثرِ الأوقاتِ؛ فَلَا يُعَدُّ حزمُهُ وشهامتُهُ شجاعةً [2]).

(ولَمْ يَحْسُنْ قَوْلُ الآخَرِ:

ومَا كنتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمْ ولَا مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ [3]

لقلَّةِ دخولِ الباءِ عَلَى خبرِ كانَ، بخلافِ خَبَرَيْ "ليسَ" و"مَا"، والنَّيْرَبُ: النَّميمةُ، والمُنْمِلُ: الكثيرُ النَّميمةِ، والمُنْمِشُ: المُفْسِدُ ذاتَ البَيْنِ.

وكَمَا وقعَ هَذَا العطفُ في المجرورِ وقعَ في أخيهِ المجزومِ).

(من حيثُ مشاركتِهِ لَهُ في الاتِّصافِ بعملٍ خاصٍّ لَا يكونُ لنوعٍ آخَرَ[1]).

وحاصلُهُ: أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا عملَ في نوعٍ مِنَ الكلامِ، ولَا يعملُ في نوعٍ آخَرَ غيرِهِ.

(ووقعَ أيضًا في المرفوعِ اسمًا، وفي المنصوبِ اسمًا وفعلًا، وفي المركَّباتِ).

(فَأَمَّا المجزومُ، فقالَ بِهِ الخليلُ وسيبويهِ[2] في قراءةِ غيرِ أَبِي عمرٍو[3] ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ

---

(١) من البسيط، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، ومغني اللبيب ٦١٩/١، وتمهيد القواعد ١٢٤٥/٣، وهمع الهوامع ٢٣٠/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢.

(٢) تحفة الغريب ٣٣٦/١.

(٣) من المتقارب، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ٣٨٦/١، ومغني اللبيب ٦٢٠/١، وتمهيد الفوائد ١٢٤٥/٣، وتعليق الفرائد ٢٧٥/٣، وشرح شواهد المغني ٨٦٩/٢.

(١) تحفة الغريب ٣٣٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠١/١، ١٠٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٨٧/١، وحجة القراءات ٧١٠/١، والإتقان في علوم القرآن ٣٨١/٢.

أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[1]؛ فإنَّ معنى "لَوْلَا أَخَّرْتَنِي فَأَصَّدَّقَ" ومعنى "إنْ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقْ" واحدٌ).

في الشَّرْحِ: (قَدْ يُشكلُ هَذَا بأنَّ التَّحضيضيَّةَ دالَّةٌ عَلَى الطَّلَبِ، والشَّرْطيَّةَ لَا دلالةَ لَهَا عليهِ؛ فكيفَ يُجعلُ مَعناهما واحدًا، أَوْ يُجابُ بِأَنَّ الشَّرْطيَّةَ -وإنْ لَمْ تدلَّ عليهِ وضعًا- لكنَّ المقامَ يدلُّ عليهِ؛ وذلكَ أَنَّ التَّصدُّقَ والصَّلَاحَ لمَّا كانَا محبوبينِ مطلوبينِ وعُلِّقَا عَلَى التَّأخيرِ الَّذِي هُوَ بيدِ المختارِ كانَ مُفْهِمًا لطلبِ العبدِ تأخيرَ رَبِّهِ إيَّاهُ؛ ليقعَ التَّصَدُّقُ والصَّلَاحُ المقتضيانِ لحصولِ السَّعادةِ الأبديَّةِ. وهَذَا كَمَا تقولُ: "يَا رَبُّ إنْ وَفَّقْتَنِي عملتُ صالحًا"؛ فيكونُ مُشعرًا بطلبِ التَّوفيقِ، فَمِنْ هذهِ الحيثيَّةِ كانتِ الشَّرْطيَّةُ المذكورةُ في معنَى التَّحضيضيَّةِ[2]).

(وقالَ السيرافيُّ والفارسيُّ[3]: هُوَ عطفٌ عَلَى محلِّ "فَأَصَّدَّقَ"، كقولِ الجميعِ في قراءةِ الأخوينِ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾[4] بالجزمِ[5]).

(وهَذَا الاعترافُ مِنْهُ بِأَنَّ الجماعةَ كُلَّهُمْ قائلونَ بِأَنَّ الفاءَ ومَا بعدَها في محلِّ جزمٍ خارجٌ عَمَّا عليهِ الجماعةُ[1]).

(ويَرُدُّهُ أَنَّهما يُسلِّمانِ أَنَّ الجَزْمَ في نحوِ: "ائْتِنِي أُكْرِمْكَ"، بإضمارِ الشَّرْطِ، فليستِ [٣٣٥/ب] **الفاءُ هُنَا ومَا بعدَها في موضعِ جزمٍ؛ لأَنَّ مَا بعدَ الفاءِ منصوبٌ بِـ"أَنْ" مضمرةٍ، و"أَنْ" و"الفعلُ" في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ عَلَى مصدرٍ متوهَّمٍ مِمَّا تقدَّمَ؛ فكيفَ تكونُ الفاءُ -مَعَ ذلكَ- في موضعِ الجَزْمِ، وليسَ بينَ المفردينِ المتعاطفينِ شرطٌ مقدَّرٌ).**

في الشَّرْحِ: (قَدْ لَا يجعلُ المصدرَ معطوفًا عَلَى مصدرٍ متوهَّمٍ حَتَّى يكونَ مِنْ عطفِ المفرداتِ، فَلَا يمكنُ تقديرُ الشَّرْطِ، بَلْ يقولانِ أَنَّ المصدرَ المسبوكَ مِنْ -"أَنْ" وصِلَتِهَا- مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ،

(١) سورة المنافقون: ١٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٣٧.

(٣) الحجة ٢/٣٤٥، شرح كتاب سيبويه ٣/٣٠٨.

(٤) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٥) ينظر: معجم القراءات ٣/٢٢٧، ٢٢٨.

(١) تحفة الغريب ١/٣٣٧.

والجملةُ جوابُ شرطٍ مقدَّمٍ، أَيْ: "إِنْ أَخَّرْتَنِي فتَصديقِي ثابتٌ و"أَكُنْ"، فالفاءُ -حينئذٍ- رابطةُ الجوابِ، و"أَكُنْ" معطوفٌ عَلَى محلِّ الفاءِ، ومَا بعدَها كقولِ الجميعِ فِي:﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾[1].

وقَدْ أسلفَ المصنِّفُ الإشارةَ إِلَى شيءٍ مِنْ كلامِهِ هُنَا فِي "البابِ الثَّانِي" عندَ كلامِهِ عَلَى الجملةِ الخامسةِ مِنَ الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، وقَدْ أَسْلَفْنَا الكلامَ هُنَاكَ[2]).

(ويأتي القولانِ في قَوْلِ الهذليِّ:

فَـــأَبْلُونِي بَلِيَّـــتَكُمْ لَعَلِّـــي أُصَـــالِحُكُمْ وأَســـتدرِجْ نَوَيَّـــا[3])

أَيْ: نَوَايَ)

(ويريدُ -بالقولينِ- قَوْلَ سيبويهِ والخليلِ -وهُوَ العطفُ عَلَى المعنَى[4]-، وقولَ السيرافيِّ والفارسيِّ -وهُوَ العطفُ عَلَى المحلِّ[5]-، والفاءُ مقدَّرةٌ، أَيْ: "فَعَلَى"، ولَا يتأتَّى لَهُ هُنَا الرَّدُّ عَلَيْهِمَا؛ فَإِنَّ هَذَا موضعُ الجملةِ بالأصالةِ، وليسَ ثَمَّ مفردٌ معطوفٌ عَلَى مفردٍ[1]).

(وقَدْ تقدَّمَ الكلامُ عَلَى هَذَا البيتِ فِي الجملةِ الخامسةِ المذكورةِ آنفًا[2]).

(وكذلكَ اختُلِفَ في نحوِ: "قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعَمْرًا" بالنَّصْبِ، والصَّوَابُ أَنَّهُ عَلَى التَّوهُّمِ، وأَنَّهُ مذهبُ سيبويهِ[3] لقولِهِ: لأَنَّ "غيرَ زيدٍ" في موضعِ "إِلَّا زيدًا" ومعناهُ؛ فَشَبَّهُوهُ بقولِهِم:

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٦.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٣٧.

(٣) سبق تخريجه ص (٤١٣).

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٧٤، ١٧٥.

(٥) ينظر: المسائل العضديات ٧١.

(١) تحفة الغريب ١/٣٣٨.

(٢) المنصف ٣/٤٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٩٢.

..... فَلَسْـــنَا بِالجِبَـــالِ ولَا الحَدِيـــدَا[1]

وقَدِ استنبطَ مَن ضَعُفَ فهمُهُ –مِنْ إنشادِهِ هَذَا البيتَ هُنَا– أَنَّهُ يَراهُ عطفًا عَلَى المحلِّ، ولَوْ أرادَ ذلكَ لَمْ يقلْ إنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِهِ).

(رجعُ القولُ إِلَى المجزومِ، وقالَ بِهِ الفارسيُّ في قراءةِ قنبلٍ[2] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾[3] بإثباتِ الياءِ في "يَتَّقِي"، وجزمِ "يَصْبِرْ"، فزعمَ أَنَّ "مَنْ" موصولةٌ؛ فَلِهَذَا ثبتتْ ياءُ "يَتَّقِي"، وأَنَّهَا ضُمِّنَتْ معنَى الشَّرْطِ؛ ولذلكَ دخلتِ الفاءُ في الخبرِ، وإِنَّمَا جُزِمَ "يَصبرْ" عَلَى توهُّمِ معنَى "مَنْ"، وقِيلَ: "بَلْ وَصَلَ "يصبرْ" بنيَّةِ الوقفِ كقراءةِ نافعٍ[4] ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾[5] بسكونِ ياءِ "مَحْيَايْ" وصلًا، وقِيلَ: بَلْ سُكِّنَ لتوالي الحركاتِ في كلمتينِ كَمَا في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[6] و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[7])

(وهَذَا القولُ أحسنُ الأقوالِ، ولَا حرجَ في تخريجِ التَّنزيلِ عليهِ، ومَا عداهُ مِنَ الأقوالِ ليسَ بطائلٍ؛ فَلَا يتبقَّى الإقدامُ عَلَى تخريجِ القرآنِ عليهِ[1]).

(وقِيلَ: "مَنْ" شرطيَّةٌ، وهذهِ الياءُ إشباعٌ، ولامُ الفعلِ حُذفتْ للجازمِ، أَوْ هذهِ الياءُ لامُ الفعلِ، واكتُفِيَ بحذفِ الحركةِ المقدَّرةِ).

(وأَمَّا المرفوعُ، فقالَ سيبويهِ: واعلمْ أَنَّ ناسًا مِنَ العربِ يغلطونَ فيقولونَ: "إِنَّهُمْ أجمعونَ

(١) من الوافر، لعقبة أَوْ عقيبة الأسدي، وصدره: معاوي إننا بشر فأسجع، وهو في الكتاب ٦٧/١، والمقتضب ٣٣٨/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩٩/١، والإنصاف ١٥٦/١، وأوضح المسالك ١٨٥/٣.

(٢) السبعة في القراءات ٣٥١/١، والحجة في القراءات السبع ١٩٨/١، وحجة القراءات ٣٦٣/١.

(٣) سورة يوسف: ٩٠.

(٤) السبعة في القراءات ٢٧٤/١، والحجة للقراء السبعة ٩٠/١، والمحتسب ١٢٤/١.

(٥) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٦) سورة البقرة: ٦٧.

(٧) سورة الأنعام: ١٠٩.

(١) تحفة الغريب ٣٣٨/١.

ذاهبونَ"، و"إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ"، وذلكَ عَلَى أَنَّ معناهُ معنَى الابتداءِ[1]، فَيَرَى أَنَّهُ قالَ: هُمْ، كَمَا قالَ:

بَـدَا لِـي أَنِّـي لسـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى ..... البيـــــــت[2]

ومرادُهُ –بالغلطِ– مَا عَبَّرَ عَنْهُ غيرُهُ بالتَّوهُّمِ، وذلكَ ظاهرٌ مِنْ كلامِهِ، ويوضِّحُهُ إنشادُهُ البيتَ. وتوهَّمَ ابنُ مالكٍ أَنَّهُ أرادَ –بالغلطِ– الخطأَ؛ فاعترضَ عليهِ بِأَنَّا مَتَى جَوَّزْنَا ذلكَ عَلَيْهِمْ؛ زالتِ الثِّقَةُ بكلامِهم، وامتنعَ أَنْ نُثبتَ شيئًا نادرًا؛ لإمكانِ أَنْ يقالَ في كلِّ نادرٍ: إنَّ قَائِلَهُ غلطَ[3]).

(وأَمَّا المنصوبُ اسمًا، فقالَ الزَّمخشريُّ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[4] –فِيمَنْ فتحَ الباءَ–: كأَنَّهُ قالَ: ووَهَبْنَا لَهُ إسحاقَ ومِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوبَ.

(هَكَذَا يقعُ في بعضِ (النُّسَخِ)[5] كَـ"الكشَّافِ"[6]، وفي بعضِها: "ووَهَبْنَا لَهَا"، والمناسبُ: "فَوَهَبْنَا لَهَا" –بالفاءِ وضميرِ المؤنَّثِ–؛ إِذِ الثَّابتُ في الآيةِ: "فَبَشَّرْنَا بإسحاقَ ومِنْ وراءِ إسحاقَ يعقوب"؛ فيكونُ قَوْلُهُ: "فَبَشَّرْنَاهَا" في معنَى: "فَوَهَبْنَا لَهُ زَوْجَهُ"، تخصيصُها بالبشارةِ أَنَّ النِّسَاءَ أعظمُ سرورًا بالولدِ مِنَ الرِّجَالِ، وأَنَّهَا لَمْ يكنْ لَهَا ولدٌ، وكانَ لإبراهيمَ ولدٌ مِنْ غيرِها وهُوَ إسماعيلُ –عَلَيْهِمُ السَّلَامُ–[1]).

وفي الشَّرْحِ: (وقَدْ رأيتُ بالدِّيَارِ المصريَّةِ نسخةً مِنْ "الكشَّافِ" ومعتمدَةً، فِيهَا: "وَوَهَبْنَا لَهَا" –بضميرِ المؤنَّثِ–)[2]، ورأيتُ بهذهِ البلادِ الهنديَّةِ نسخةً أُخرى مِنْ "الكشَّافِ" صحيحةً، فِيهَا:

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥.

(٢) سبق تخريجه (٦٣٢).

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٥١،٥٢.

(٤) سورة هود: ٧١.

(٥) سقط من "س".

(٦) ينظر: الكشاف ٢/٤٠٩.

(١) المنصف ٣/٤٩٧.

(٢) سقط من الأصل.

"وَوَهَبْنَا لَهُ" -بضميرِ المذكرِ-، ولَمْ أَرَ الفاءَ ثابتةً في نسخةٍ مِنَ النسخِ[1]).

قلتُ: الَّذِي فتحَ الباءَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ[2]، وقِيلَ: إِنَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى موضعِ "بإسحاقَ"، أَوْ عَلَى لفظ "إسحاقَ"، -بفَتْحَةٌ للجرّ؛ فَإِنَّهُ غيرُ منصرفٍ-، ورُدَّ للفصلِ بَيْنَهُ وبينَ مَا عُطِفَ [٣٣٦/أ] عليهِ بالظَّرْفِ، وقرأَ الباقونَ بالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ مبتدأُ الظَّرْفِ، أَيْ: "ويعقوبُ مولودٌ مِن بعدِهِ".

(عَلَى طريقةِ قَوْلِهِ:

مَشَـــائِيمُ لَيْسُـــوا مُصْـــلِحِينَ عَشِـــيرَةً ولَا نَاعِـــبٍ إِلَّا بِبَـــيْنٍ غُرابُهَـــا[3])

(اسمُ فاعلٍ مِنَ: النَّعِيبِ، وهُوَ صراخُ الغرابِ[4]).

(**إِلَّا بِبَيْنٍ**): (ويُرْوَى مكانَ "ببينٍ"[5]): (**بِشُومٍ غُرَابُهَا**)

(وقَبْلَهُ:

وَلَيْسَ بيربوعٍ إِلَى العقلِ حاجةٌ سِوَى دَنَسٍ تَسْوَدُّ مِنْهُ ثِيَابُهَا

فَكَيْف بِنَوْكَى مَالِكٍ إِنْ غَفَرْتُمْ لَهُمْ هَذِهِ أَمْ كَيْفَ -بَعْدُ- خِطَابُهَا؟

والنَّوْكَى": الحَمْقَى، جمعُ أَنْوَكٍ. انتهى كلامُ الزَّمخشريّ[1].

وفي الشَّرْحِ: وسَلَكَ هُنَا، فيقالُ أَنَّهُ لَمْ يُنشدِ البيتَ بتمامِهِ، وإِنَّمَا قالَ عَلَى طريقةِ قَوْلِهِ:

لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشَيرَةً ولَا نَاعِبٍ

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٣٩.

(٢) السبعة في القراءات ١/٣٣٨، ومعاني القراءات ٢/٤٦، والحجة للقراء السبعة ٤/٣٦٤.

(٣)من الطويل، للأحوص الرياحي، وهو في: الكتاب ١/٣٠٦، والخصائص ٢/٣٥٦، والإنصاف ١/١٥٧، وشرح التسهيل ١/٣٨٥، وشرح المفصل ١/٤٤٧، وخزانة الأدب ٨/٢٩٥.

(٤) المنصف ٣/٤٩٨.

(٥) تحفة الغريب ١/٣٤٠.

(١) ينظر: المصدر السابق ١/٣٣٩، ٣٤٠.

وظاهرُ كلامِ المصنّفِ أَنَّهُ أَنْشَدَهُ بكمالِهِ، ووجهُ تشبيهِ الآيةِ بالبيتِ أَنَّهُ قَدَّرَ في الآيةِ أَنَّهُ قِيلَ: "فَوَهَبْنَا لَهَا إسحاقَ" ثُمَّ عطفَ عليهِ قَوْلَهُ: "يعقوبَ"، كَمَا أَنَّ الشَّاعِرَ قَدَّرَ أَنَّهُ قالَ: لَيْسُوا "بِمُصْلِحِينَ ولَا ناعبٍ"، فَقَدْ قَدَّرَ فِيهِمَا الموجودَ معدومًا.

قالَ بعضُهم: وامتازتِ الآيةُ عَلَى البيتِ باشتمالِها عَلَى تقديرِ الموجودِ[1]).

ويوجدُ في بعضِ النُّسَخِ:

(وقِيلَ: هُوَ عَلَى إضمارِ "وَهَبْنَا"، أَيْ: "ومِنْ وراءِ إسحاقَ وَهَبْنَا يعقوبَ"؛ بدليلِ ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾[2]؛ لأَنَّ البشارةَ مِنَ اللهِ -تَعَالَى- بالشَّيْءِ في معنَى الهبةِ، وقِيلَ: هُوَ مجرورٌ عطفًا عَلَى "بإسحاقَ" أَوْ منصوبٌ عطفًا عَلَى محلِّهِ)

(-وقَدْ قَدَّمْتُ ذلكَ-)[3].

(ويَرُدُّ الأَوَّلَ أَنَّهُ لَا يجوزُ الفصلُ بينَ العاطفِ والمعطوفِ عَلَى المجرورِ، كَ:"مررتُ بزيدٍ واليومَ عمرٍو")

(وإِنَّمَا تعرَّضَ لردِّ الأَوَّلِ ولَمْ يتعرَّضْ لردِّ الثَّانِي؛ لأَنَّ رَدَّ الثَّانِي يُفْهَمُ مِمَّا سبقَ؛ مِنْ أَنَّ شَرْطَ العطفِ عَلَى المحلِّ إمكانُ ظهورِهِ في الفصيحِ -والمحلُّ في الثَّانِي لَا يظهرُ في الفصيحِ؛ إِذَا حُذِفَ الجارُّ مِنْ مثلِ هَذَا، ونَصْبُ المجرورِ بعدَ حذفِهِ مقصورٌ عَلَى السَّمَاعِ-.

وفي الشَّرْحِ : وقَدْ يقالُ: إِنَّمَا سكتَ المصنّفُ عَنْ رَدِّ هَذَا القولِ؛ اتِّكالًا عَلَى فهمِهِ بِمَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا، وأَمَّا القولُ الَّذِي رَدَّهُ بامتناعِ الفاصلِ بينَ العاطفِ والمعطوفِ عَلَى المجرورِ، فَلَمْ يَسبقْ لَهُ تنبيهٌ عليهِ؛ فَلِهَذَا خَصَّهُ بالذِّكْرِ، وهُوَ معنَى مَا قَرَّرْنَاهُ[1]).

(وقالَ بعضُهم في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾[2]: إِنَّهُ عطفٌ عَلَى معنَى

---

(١) المصدر السابق ١/٣٣٩.

(٢) سورة هود: ٧١.

(٣) سقط من الأصل.

(١) تحفة الغريب ١/٣٤٠.

(٢) سورة الصافات: ٧.

﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾[1] وهُوَ: إنَّا خَلَقْنَا الكواكبَ في السَّمَاءِ الدُّنْيَا زينةً للسَّمَاءِ، كَمَا قالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا﴾[2]، ويحتملُ أَنْ يكونَ مفعولًا لأجلِهِ، أَوْ مفعولًا مطلقًا؛ وعَلَيْهِمَا: فالعاملُ محذوفٌ، أَيْ: وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ؛ زَيَّنَّاهَا بالكواكبِ، أَوْ: وحَفِظْنَاهَا حِفْظًا).

(وأَمَّا المنصوبُ فعلًا؛ فكقراءةِ بعضِهم[3]:﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[4]؛ حملًا عَلَى معنَى: "وَدُّوا أَنْ تُدْهِنَ)

(وقَدْ مَرَّ في فصل "لَوْ" تخريجُ ذلكَ عَلَى وجهٍ حسنٍ؛ يندفعُ بِهِ ارتكابُ العطفِ عَلَى المعنَى؛ وذلكَ بِأَنْ يُجعلَ "يُدْهِنُوا" منصوبًا بِـ"أَنْ" المضمرةِ، والمصدرَ المسبوكَ معطوفًا عَلَى المصدرِ المسبوكِ مِنْ "لَوْ تُدْهِنُ"؛ بناءً عَلَى أَنَّ "لَوْ" مصدريَّةٌ[5]).

(وقِيلَ في قراءةِ حفصٍ[6]:﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[7] بالنَّصْبِ-: إنَّهُ عطفٌ عَلَى معنَى "لَعَلِّي أَبْلُغُ"، وهُوَ "لَعَلِّي أَنْ أَبْلُغَ"؛ فَإِنَّ خبرَ "لعلَّ" يقترنُ بِـ"أَنْ" كثيرًا نحوَ الحديثِ: "فلعلَّ بعضَكم أَنْ يكونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بعضٍ").

(التَّمثيلُ للحكمِ المذكورِ، وهُوَ مطلقُ الاقترانِ بِـ"أَنْ"؛ لأَنَّهُ مقيَّدٌ بالكثرةِ، ولَا شَكَّ في أَنَّ ذلكَ كثيرٌ؛ فَقَدْ وردَ في بعضِ طرقِ (الحديثِ)[1] المذكورِ: "لعلَّ بعضَكم أَنْ يكونَ أبلغَ مِنْ بعضٍ"، وقالَ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- لسعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ[2]: (لَعَلَّكَ أَنْ تخلفَ حَتَّى ينتفعَ بكَ أقوامٌ

(١) سورة الصافات: ٦.

(٢) سورة الملك: ٥.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ٣٨١/٢.

(٤) سورة القلم: ٩.

(٥) المنصف ٤٩٨/٣.

(٦) معاني القرآن (الفراء) ٩/٣، ومعاني القراءات للأزهري ٣٤٧/٢، وحجة القراءات ٦٣١/١.

(٧) سورة غافر: ٣٧.

(١) سقط من الأصل.

(٢) هو سعد بن أبي وقاص مالك القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد السابقين للإسلام، وأول مَن =

ويضرَّ بِكَ آخَرُونَ)[1]، وقالَ) في الحسنِ[2]: (إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ولعلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بينَ فئتينِ عظيمتينِ[3])، وفي بعضِ طرقِ حديثِ المتلاعنينِ: "فلمَّا أَدْبَرَا قالَ: (لعلَّها أَن تجيءَ بِهِ أسودَ[4])، وفي حديثِ القبرينِ اللَّذَيْنِ مَرَّ بِهِمَا رسولُ اللهِ ﷺ فأخذَ جريدةً رطبةً فَشَقَّهَا نصفينِ، فَغرَزَ في كلِّ قبرٍ واحدةٍ، فَقَالُوا: يَا رسولَ اللهِ، لِمَ فعلتَ هَذَا؟ قالَ: (لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا[5])، وفي حديثِ الرَّجُلِ الَّذِي ولدتِ امرأتُهُ غلامًا أسودَ، وأَنْكَرَهُ؛ فقالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ [٣٣٦/ب] عليهِ وسَلَّمَ: (هَلْ لَكَ مِنْ إبلٍ؟ قالَ: نَعَمْ. قالَ: فَمَا أَلوانُها. قالَ: حُمْرٌ. قالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أورقَ؟ قالَ: نَعَمْ. فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ فَأَنَّى هُوَ؟ فقالَ: لَعَلَّهُ يَا رسولَ اللهِ نَزَعَهُ عِرْقٌ. فقالَ لَهُ: النَّبِيُّ ﷺ: وهَذَا لَعَلَّهُ أَنْ يكونَ نَزَعَهُ عِرْقٌ[1])، وفي صحيحِ حديثِ مسلمٍ في حديثِ المجاعةِ الَّتِي أصابتِ النَّاسَ في غزوةِ تبوكٍ، وأَذِنَ لَهُمُ النَّبِيّ ﷺ في نحرِ نَواضِحِهِمْ؛ لمَّا استأذَنُوهُ،

= رمى سهمًا في سبيل الله، توفي سنة ٥٥هـ، ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى ١٠١/٣، وسير أعلام النبلاء ٦٦/٣.

(١) صحيح البخاري ٨١/٢، كتاب الجنائز (باب رثاء النبيّ ﷺ سعد ابن خولة) الحديث رقم ١٢٩٥، وصحيح مسلم ١٢٥٠/٣، كتاب الوصية (باب الوصية بالثلث) الحديث رقم ١٦٢٨، وموطأ مالك ٧٦٣/٢، كتاب الوصية (باب الوصية في الثلث لا تتعدى) الحديث رقم ٤.

(٢) هو: الحسن بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبو محمَّد، حفيد النبيّ محمَّد ﷺ وأول أسباطه، لقَّبه رسول الله بسيّد شباب أهل الجنة، توفي سنة ٥٠هـ، ينظر ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة ٦٠/٢، والأعلام ١٩٩/٢.

(٣) صحيح البخاري ١٨٦/٣، كتاب الصلح (باب قَوْل النبيّ ﷺ للحسن بن عليّ رضي الله عنهما) الحديث رقم ٢٧٠٤، وسنن الترمذي ٦٥٨/٥، باب مناقب أبي محمَّد الحسن بن عليّ رضي الله عنهما، الحديث رقم٣٧٧٣، والجامع الصحيح للسنن والمسانيد ٣/١٦، مناقب آل البيت (مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما).

(٤) صحيح مسلم ١١٣٣/٢، كتاب الطلاق (باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها) الحديث رقم ١٤٩٥، سنن أبي داوود ٢٧٥/٢،كتاب الطلاق (باب في اللعان) الحديث رقم ٢٢٥٣، والسنن الكبرى ٦٦٦/٧، كتاب اللعان (باب اللعان على الحمل) الحديث رقم ١٥٣٤٥.

(٥) صحيح البخاري ٥٣/١،كتاب الوضوء (باب ما جاء في غسل البول) الحديث رقم ٢١٨، والمسند المستخرج على صحيح مسلم ٣٥١/١، باب فيمن لا يستنزه من البول ويمشي بالنميمة، الحديث رقم ٦٧٤، وسنن أبي داوود ٦/١،كتاب الطهارة (باب الاستبراء من البول) الحديث رقم ٢٠.

(١) صحيح البخاري ٥٣/٧، كتاب الطلاق (باب إذا عرض بنفي الولد) الحديث رقم ٥٣٠٥، وصحيح مسلم ١١٣٧/٢، كتاب الطلاق (باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها) الحديث رقم ١٥٠٠، وسنن ابن ماجه ٦٤٥/١،كتاب النكاح (باب الرجل يشك في ولده) الحديث رقم ٢٠٠٣.

فقالَ عمرُ: يَا رسولَ اللهِ، إنْ فعلتَ قبلَ الظُّهْرِ، ولَكِنِ ادْعُهُمْ بفضلِ أزوادِهم، ثُمَّ ادْعُ اللهَ لَهُمْ بالبركةِ؛ لعلَّ اللهَ أَنْ يجعلَ في ذلكَ بركةً"(١)، وفِيهِ أيضًا في أحاديثِ الحجِّ عَنْ مطرفٍ قالَ: "بعثَ إِلَيَّ عمرُ بنُ حُصَيْنٍ -في مرضهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ- فقالَ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بأحاديثَ لعلَّ اللهَ أَنْ ينفعَ بِكَ بعدَ موتِي"(٢)، وفِيهِ في الآخِرِ حكايةٌ عَنْ عائشةَ قالتْ: "هذهِ اليتيمةُ الَّتِي تكونُ عندَ الرَّجُلِ لعلَّها أَنْ تكونَ قَدْ شَرِكَتْهُ في مالِهِ حَتَّى في العِذْقِ"(٣)، وفِيهِ أيضًا حكايةٌ عَنْهَا قالتْ: "نَزَلَهُ في المرأةِ تكونُ عندَ الرَّجُلِ؛ فلعلَّهُ أَنْ لَا يستكثرَ مِنْهَا"(٤)، وفِيهِ أيضًا في حديثِ المرأةِ المُقِرَّةِ بالزِّنَا قالتْ: "يَا رسولَ اللهِ، لَمْ تَرُدَّ فِيَّ؛ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ ماعزًا"(٥)، ومِن شواهدِ ذلكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَعَلَّـــكَ يومًـــا أَنْ تلـــمَّ ملمَّـــةٌ عليـــكَ مِـــنَ اللَّائِـــي يَـــدَعْنَكَ أَجْـــدَعَا(١)

الأجدعُ -بالجيمِ والدَّالِ المهملةِ-: المقطوعُ الأُذُنِ أَوِ الأَنْفِ أَوِ اليَدِ أَوِ الشَّفَةِ، وهُوَ -هُنَا- كنايةٌ عَنِ الذَّليلِ، ومِنْهَا قَوْلُ عمرَ بنِ أَبِي ربيعةَ:

أَقُـــصُّ عَلَـــى أُخْـــتِي وَقْـــتَ حَـــدِيثِنَا ومَـــا لَهُمَـــا مِـــنْ أَنْ يَعْلَـــمَا مُتَـــأَخِّرُ

لَعَلَّهُمَـــا أَنْ تَبْغِيَـــا لَـــكَ حَاجَـــةً وأَنْ تَرْحُبَـــا صَـــدرًا بِمَـــا كنـــتُ أحضـــرُ(٢)

---

(١) صحيح مسلم ٥٦/١، كتاب الإيمان (باب مَن لقي الله بالإيمان وهو غير شاك) الحديث رقم ٢٧، والجامع الصحيح للسنن والمسانيد ٨٧/١، كتاب العقيدة (باب نجاة الموحدين من الخلود في النار) .

(٢) لَمْ أعثر عليه.

(٣) صحيح البخاري ٤٩/٦، كتاب تفسير القرآن (باب قوله تعالى: ويستفتونك في النساء) الحديث رقم ٤٦٠٠، وصحيح مسلم ٢٣١٥/٤، كتاب التفسير، الحديث رقم ٣٠١٨.

(٤) صحيح البخاري ٣٣/٧، كتاب النكاح (باب: وإن امرأة خافت من بعلها نشوزها) الحديث رقم ٥٢٠٦، وصحيح مسلم ٢٣١٦/٤، كتاب التفسير، الحديث رقم ٣٠٢١، والسنن الكبرى ٤٨٢/٧، كتاب القسم والنشوز (باب قوله ﷻ: ﴿وإن امرأة خافت﴾) الحديث رقم١٤٧٢٩.

(٥) صحيح مسلم ١٣٢٣/٣،كتاب الحدود (باب من اعترف على نفسه بالزنى) الحديث رقم ١٦٩٥، والسنن الكبرى ٣٨٠/٨، كتاب الحدود (باب المرجوم يغسّل ويصلّى عليه ثم يدفن) الحديث رقم ١٦٩٥٦.

(١) من الطويل، لمتمم بن نويرة، في: ديوانه ١١٩، والمقتضب ٧٤/٣، وشرح كتاب سيبويه ٣٩٦/٣، والمفصل ٤٠٠/١، وشرح شواهد المغني ٥٦٧/٢، وخزانة الأدب ٣٤٥/٥.

(٢) من الطويل، في: ديوانه ١٢٧، والكامل ١٨٤/٢، والعقد الفريد ٢٤٩/٦، وتعليق الفرائد ٩٧/١، والمقاصد النحوية ٣٠٧/١، وخزانة الأدب ٣١٩/٥.

وقولُ الآخَرِ[1]:

وَلَا تُهِـــينُ الفقـــيرَ عَلَّـــكَ أَنْ تركـــعَ يومًـــا والـــدَّهْرُ قَـــدْ رَفَعَـــهُ[2])

(ويحتملُ أَنَّهُ عطفٌ عَلَى الأسبابِ عَلَى حَدِّ:

لَلُـــبْسُ عَبَـــاءَةٍ وتَقَـــرُّ عَيْنِـــي .....[3])

(يَعني: أَنَّهُ يحتملُ أَنْ يكونَ "أَطْلَعَ" منصوبًا بِـ"أَنْ" مضمرةٍ، والمصدرُ المسبوكُ مِنْهَا معطوفًا عَلَى المنصوبِ المتقدِّمِ، أَيْ: "لَعَلِّي أَبْلُغُ الأسبابَ فالاطِّلَاعَ"؛ فيكونُ عَلَى حَدِّ مَا في الشِّعْرِ[4])، (وهُوَ صدرُ بيتٍ تقدَّم عَجُزُهُ في "لمَّا"، ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ هُنَا، وفي "لمَّا": "وليسَ بالواوِ – عَلَى الصَّوَابِ–"، وفي بعضِها هُنَا: "لَلُبْسُ" –باللَّامِ بدلَ الواوِ–"[1]).

(ومعَ هذينِ الاحتمالينِ فيندفعُ قَوْلُ الكوفيِّ: إنَّ هذهِ القراءةَ حُجَّةٌ عَلَى جوازِ النَّصْبِ في جوابِ التَّرَجِّي؛ حملًا لَهُ عَلَى التَّمنِّي).

(وأَمَّا في المركَّباتِ، فَقَدْ قِيلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾[2]: إِنَّهُ عَلَى تقديرِ: "لِيُبَشِّرَكُمْ ولِيُذِيقَكُمْ"، ويحتملُ أَنَّ التَّقديرَ: "ولِيُذِيقَكُمْ وليكونَ كَذَا وكَذَا–أَرْسَلَهَا–)، فحملَ المفردَ –وهُوَ "مبشِّرات"– عَلَى معنًى مركَّبٍ –وهُوَ "لِيُبَشِّرَكم"– ثُمَّ عطفَ عليهِ مركَّبًا آخَرَ.

---

(١) من المنسرح، للأضبط بن قريع، وهو في: تهذيب اللغة ٢٠٣/١، واللمع ٢٠٢/١، والمفصل ٤٥٩/١، والإنصاف ١٧٩/١، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٢) تحفة الغريب ٣٤٣/١.

(٣) من الوافر، لميسون الكلبية، وعجزه: أَحَبُّ إِلَيَّ من لبس الشفوف، وهو في: الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والجنى الداني ١٥٧/١، ومغني اللبيب ٣٥٢/١ ، وهمع الهوامع ٤٠٤/٢، وخزانة الأدب ٥٠٣/٨.

(٤) تحفة الغريب ٣٤٣/١.

(١) المنصف ٤٩٨/٣.

(٢) سورة الروم: ٤٦.

(وقِيلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[1]: إنَّهُ عَلَى معنَى: "أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ؟، أَوْ "كالَّذِي مَرَّ؟"، ويجوزُ أَنْ يكونَ عَلَى إضمارِ فعلٍ، أَيْ: "أَوَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي؟"، فَحُذِفَ لدلالةِ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ﴾[2] عليهِ؛ لأَنَّ كِلَيْهِمَا تعجُّبٌ. وهَذَا التَّأويلُ -هُنَا، وفِيمَا تَقَدَّمَ- أَوْلَى؛ لأَنَّ إضمارَ الفعلِ لدلالةِ المعنَى عليهِ أسهلُ مِنَ العطفِ عَلَى المعنَى.

وقِيلَ: الكافُ زائدةٌ، أَيْ: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ؟"، أَوِ "الَّذِي مَرَّ؟".

وقِيلَ: الكافُ اسمٌ بمعنَى "مِثْل" معطوفٍ عَلَى "الَّذِي"، أَيْ: "أَلَمْ تَنظرْ إِلَى مِثْلِ الَّذِي حَاجَّ؟" أَوْ "إِلَى مِثْلِ الَّذِي مَرَّ؟").

(تنبيهٌ):

(مِنَ العطفِ عَلَى المعنَى -عَلَى قَوْلِ البصريِّينَ- نحوُ: "لَأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقضيني حَقِّي"؛ إِذِ النَّصْبُ عندَهم بإضمارِ "أَنْ"، و"أَنْ" والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ عَلَى مصدرٍ متوهَّمٍ، أَيْ: "لَيكونَنَّ لزومٌ مِنِّي أَوْ قضاءٌ مِنْكَ لِحَقِّي".

ومِنْهُ: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[1])

في قراءة أبي بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ "تقاتلونهم" أو على القطع بتقدير أو "هم يسلمون" [2])

(قالَ ابن الحاجبِ -في أماليهِ-: للرفعِ وجهانِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ مشتركًا بينَهُ، قالَ ابنُ الحاجبِ: وبينَ "تُقَاتلونَهم" في العطفِ.

والآخَرُ: أَنْ يكونَ جملةً مستقلةً معطوفةً عَلَى الجملةِ الَّتِي قبلَها -باعتبارِ الجمليَّةِ لَا الإفرادِ-، و"تُقاتلونهم" فِيهِ معنَى الأمرِ، وإِنْ كانتْ صيغتُهُ الخبرَ، ولَا يستقيمُ أَنْ يكونَ مجرَّدًا عَنْ معنَى الأمرِ؛

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(١) سورة الفتح: ١٦.

(٢) معاني القرآن" الفراء" ٦٦/٣، وإعراب القرآن "النحاس" ١٣٣/٤،و مشكل إعراب القرآن ٦٧٦/٢.

لأَنَّهُ [٣٣٧/أ] يؤدّي إلَى أَنْ لَا ينفكَّ الوجودُ عَنْ أحدِهما؛ لصدقِ الإخبارِ، ونحنُ نَرى الوجودَ ينفكُّ عَنْهُمَا ولَا نقولُ أَنَّهُ يمتنعُ لِمَا يؤدّي إلَيْهِ أَوْ مِنَ الشَّكِّ، وذلكَ في حقّ العامّ باطلٌ؛ لأَنَّا عَلَى يقينٍ مِنْ علمِ "أَنْ"، أَوْ تَأْتِي لأحدِ الأمرينِ إذَا كانَ المخبَرُ عَنْهُ لَا ينفكُّ عَنْ أحدِهما، وليسَ ذلكَ عَنْ شَكٍّ، بَلْ عَنْ قطعٍ أَنَّهُ كذلكَ، كقولِكَ: "الجسمُ إمَّا أَنْ يكونَ ساكنًا أَوْ متحرِّكًا"، وكذلكَ مَا أَشْبَهَهُ مِمَّا يلزمُ أَنْ يكونَ عَلَى أحدِ الأمرينِ في عقليَّتِهِ، أَوْ وجودِهِ، وإنَّمَا يلزمُ الشَّكُّ في الإخبارِ عَنْ أمرٍ معيَّنٍ في الوجودِ -وقعَ، أَوْ سيقعَ- عَلَى أحدِ الأمرينِ، فَهَهُنَا قَدْ يتوهَّمُ لزومُ الشَّكِّ عَنِ المخبَرِ، كقولِكَ: "زيدًا إمَّا مريضٌ أَوْ معافًى"، وإذَا ثبتَ أَنَّ "يُقاتلونهم" في معنَى الأمرِ؛ فيُسْلِمُونَ، أَمَّا في معنَى الأمرِ، فيتَّضحُ المعنَى، ويكونُ المعنَى الواجبُ إمَّا القتالُ مِنْكُمْ، وإمَّا الإسلامُ مِنْهُمْ.

وهَذَا واضحٌ وعُلِمَ أَنَّ الإسلامَ لَا يسقطُ عَنْهُمْ بالقتالِ مِنَ المسلمينَ مِنْ دليلٍ آخَرَ. وإمَّا أَنْ يكونَ "يُسْلِمُونَ" في معنَى الخبرِ؛ فيكونَ المعنَى الإخبارَ بِأَنَّ أحدَ الأمرينِ لَا ينفكُّ عَنْهُ الوجودُ وهُوَ إمَّا وجوبُ القتالِ مِنْكُمْ، أَوْ حصولُ الإسلامِ. واللهُ أعلمُ[1]).

(ومِثْلُهُ: "مَا تَأتينا فتُحدِّثَنا" بالنَّصْبِ، أَيْ: مَا يكونُ مِنْكَ إتيانٌ فحديثٌ، ومعنَى هَذَا نفيُ الإتيانِ؛ فينتفي الحديثُ، أَيْ: "مَا تَأتينا فكيفَ تحدِّثُنا؟"، أَوْ نفيُ الحديثِ فَقَطْ حَتَّى كَأَنَّهُ قِيلَ: "مَا تَأتينا محدِّثًا"، أَيْ: بَلْ غيرَ مُحَدِّثٍ)

(جعلَ الرَّضِيُّ المعنَى الأَوَّلَ هُوَ القياسُ، ولَا بأسَ بسوقِ كلامهِ برمَّتِهِ؛ لِمَا اشتملَ عليهِ مِنَ الفوائدِ، قالَ: ومعنَى النَّفْيِ في نحوِ: "مَا تَأتينا فتحدِّثَنا": إنْ تَأْتِنَا تحدِّثْنا"، انتفَى الحديثُ؛ لانتفاءِ شرطِهِ، وهُوَ الإتيانُ، كقولِهِ تَعَالَى: ﴿**لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا**﴾[1]، هَذَا هُوَ القياسُ؛ وذلكَ لأَنَّ فاءَ الجزاءِ، قياسُهُ أَنْ يُجْعَلَ الفعلُ المتقدِّمُ عليهِ -الَّذِي هُوَ غيرُ مُوجبٍ-: مُوجبًا، ويدخلُ عليهِ كلمةُ (إنْ) ويكونُ الفاءُ -مَعَ مَا بعدَهُ من الفعلِ- جزاءً، كَمَا تقولُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي**﴾[2]، أَيْ: إنْ تَطْغَوْا؛ فحلولُ الغضبِ حاصلٌ، ويجوزُ أيضًا أَنْ يكونَ النَّفْيُ

(١) أمالي ابن الحاجب ١/١٠٩، ١١٠، تحفة الغريب ١/٣٤٤، ٣٤٥.

(١) سورة فاطر: ٣٦.

(٢) سورة طه: ٨١.

راجعًا إلَى الحديثِ في الحقيقةِ، لَا إلَى الإتيانِ، أَيْ: "مَا يكونُ مِنْكَ إتيانٌ بعدَهُ حديثٌ"، وإنْ حصلَ مطلقُ الإتيانِ. وبِهَذَا المعنَى: ليسَ في الفاءِ معنَى السَّببيَّة، وحَقُّ الفعلِ أَنْ ينتصبَ بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، لكنَّهُ إنَّمَا انتصبَ، عَلَى تشبيهِهَا بفاءِ السَّببيَّةِ -كَمَا يجيءُ-.

وإنَّمَا قُلنا إنَّ الفاءَ بِهَذَا المعنَى ليستْ للسَّببيَّةِ؛ لأَنَّ قولَكَ: "إنْ أَتَيْتَنِي حَدَّثْتَنِي" مخالفٌ في المعنَى لقولِكَ: "تَأتيني ولَا تحدِّثُني"، بَلْ إنَّمَا يُعطي هذهِ الفائدةَ، معنَى فاءُ العطفِ الصِّرْفُ: إمَّا عاطفةً للاسمِ عَلَى الاسمِ نحوَ: "مَا كانَ مِنْكَ إتيانٌ فحديثٌ"، عَلَى مَا يُؤَوِّلونَ بِهِ مثلَ هَذَا المنصوبِ، وإمَّا عاطفةً للفعلِ عَلَى الفعلِ نحوَ: "مَا تَأتيني فتحدِّثُني" بالرَّفْعِ، فيكونُ النَّفْيُ في الموضعينِ شيئًا واحدًا واقعًا عَلَى المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ معًا، فيكونُ المجموعُ المقيَّدُ بقيدِ تعقُّبِ الحديثِ إيَّاهُ منفيًّا، والمركَّبُ مِنْ جُزْءَيْنِ، يَنتفي بانتفاءِ جُزْءَيْهِ معًا، وبانتفاءِ كلِّ واحدٍ مِنْ جزءَيهِ، أيضًا، فَعَلَى الأَوَّلِ؛ يكونُ المعنَى: "ليسَ مِنْكَ (إتيانٌ ولَا حديثٌ مَعَهُ")".

ويجوزُ أَنْ يكونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]، هَذَا هُوَ القياسُ؛ وذلكَ لأَنَّ فاءَ الجزاءِ، قياسُهُ أَنْ يجعلَ الفعلُ المتقدِّمُ عليهِ -الَّذِي هُوَ غيرُ موجبٍ-: موجبًا، ويدخلُ عليهِ كلمةُ (إنْ)، ويكونُ الفاءُ مَعَ مَا بعدَهُ مِنَ الفعلِ جزاءً، كَمَا تقولُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[1] بِهَذَا المعنَى.

وعَلَى نفيكَ الجزءَ الثَّاني فَقَطْ؛ يكونُ المعنَى: "مِنْكَ إتيانٌ، لكنْ لَا حديثَ بَعْدَهُ"، ومِنْهُ قَوْلُ عليٍّ ﷺ في "نهجِ البلاغةِ": (لَا يخرجُ لَكُمْ مِنْ أَمْرِي رِضًى فترضونَهُ، ولَا سَخَطٌ فتجتمعونَ عليهِ"[2].

ولَا يجوزُ أَنْ يبقَى الأَوَّلُ فَقَطْ؛ لأَنَّ الحديثَ الَّذِي يكونُ بعدَ الإتيانِ، لَا يكونُ مِنْ دونِ الإتيانِ، بَلَى، إنْ جَعلتَ مَا بعدَ الفاءِ عَلَى القطعِ والاستئنافِ، لَا معطوفًا عَلَى الفعلِ الأَوَّلِ؛ جازَ هَذَا المعنَى؛ فيكونُ المرادُ: "مَا تَأتينا، فأنتَ تحدِّثُنا بِمَا يحدِّثُ بِهِ الجاهلُ بحالِنا"، كَمَا قالَ:

---

(١) سورة المرسلات: ٣٦.

(١) سورة طه: ٨١.

(٢) نهج البلاغة ٢/٣٩٠.

غـــيرَ أَنَّـــا لَـــمْ تَأْتِنَـــا بيقـــينٍ فَنُرَجِّـــــي ونُكْثِـــــرُ التَّـــــأميلَا[1]

أَيْ:، فنحنُ نرجّي.

ويجوزُ مَعَ الرَّفْعِ أيضًا، أَنْ تكونَ الفاءُ للسَّببيَّةِ، والمبتدأُ محذوفٌ؛ فيكونُ معنَى الرَّفْعِ والنَّصْبِ سواءً، وإِنَّمَا لَمْ يصرفْهُ إِلَى النَّصْبِ لعدمِ اللَّبْسِ[2]).

-كَمَا ذكرنا قبلُ-.

(وعَلَـى المعنَـى الأَوَّلِ جـاءَ قَوْلُـهُ ﷻ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[3] أَيْ: "فكيـف يموتونَ؟"، ويمتنعُ أَنْ يكونَ عَلَى الثَّاني؛ إِذْ يمتنعُ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهِمْ ولَا يموتونَ، ويجوزُ رَفْعُهُ؛ فيكونُ إِمَّا عطفًا عَلَى "تأتينا"؛ فيكونُ كلٌّ مِنْهُمَا داخلًا [٣٣٧/ب] عليهِ حرفُ النَّفْي، أَوْ عَلَى القطعِ؛ فيكونُ موجبًا. وذلكَ واضحٌ في نحوِ: "مَا تَأتينا؛ فتَجهلُ أَمْرَنَا"، و"لَمْ تَقرأْ فَتَنْسَى")

(بفتحِ المثنَّاةِ الفوقيَّةِ فِيهِمَا وهَذَا مثالٌ آخَرُ لِمَا القطعُ فِيهِ واضحٌ[1]).

(لأَنَّ المرادَ إثباتُ جهلِهِ ونسيانِهِ، ولأَنَّه لَوْ عَطَفَ لَجَزَمَ "تَنْسَى".

وفي قولِهِ:

غيـــرَ أَنَّـــا لَـــمْ تَأْتِنَـــا بيقـــينٍ فَنُرَجِّـــــي ونُكْثِـــــرُ التَّـــــأميلَا[2]

(هُوَ صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ: "لخبرٍ بيقينٍ"؛ **(إِذِ المعنَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ باليقينِ)** أَيْ: بالخبرِ اليقينِ؛ فَهُوَ كالَّذِي قَبْلَهُ[3]).

---

(١) من الخفيف، لبعض الحارثيين، وهو في: الكتاب ٣/٣١، والمفصل ١/٣٢٩، وشرح المفصل ٤/٢٥٥، وشرح التسهيل ٤/٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٢، وخزانة الأدب ٨/٥٣٠.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٤٥:٣٤٧.

(٣) سورة فاطر: ٣٦.

(١) المنصف ٣/٤٩٩.

(٢) سبق تخريجه ص (٦٤٦).

(٣) المنصف ٣/٤٩٩.

(فنحنُ نَرجو خلافَ مَا أَتَى بِهِ؛ لانتفاءِ اليقينِ عَمَّا أَتَى بِهِ، ولَوْ جَزَمَهُ أَوْ نَصَبَهُ؛ لَفَسَدَ معناهُ؛ لأَنَّهُ يصيرُ منفيًّا عَلَى حِدَتِهِ -كالأَوَّلِ- إِذَا جُزِمَ، ومنفيًّا عَلَى الجمعِ إِذَا نُصِبَ، وإِنَّمَا المرادُ إثباتُهُ. وأَمَّا إِجازَتُهم ذلكَ في المثالِ السَّابقِ فمشكلةٌ؛ لأَنَّ الحديثَ لَا يمكنُ مَعَ عدمِ الإتيانِ)

(الإشارةُ بذلكَ إِلَى القطعِ وكونِ مَا بعدَ الفاءِ موجبًا، والمثالُ السَّابقُ هُوَ "مَا تَأتينا فتُحَدِّثُنا"[1])

(وقَدْ يُوَجَّهُ قولُهم بأَنْ يكونَ معناهُ: "مَا تَأتينا في المستقبلِ فأنتَ تُحدِّثُنا الآنَ عوضًا عَنْ ذلكَ".

قالَ الرَّضِيُّ: "ولَا يجوزُ أَنْ يُنْفَى الأَوَّلُ فَقَطْ؛ لأَنَّ الحديثَ الَّذِي يكونُ بعدَ الإتيانِ لَا يكونُ مِنْ دونِ الإتيانِ[2].

وللاستئنافِ وجهٌ آخَرُ وهُوَ أَنْ يكونَ عَلَى معنَى السَّببيَّةِ، وانتفاءُ الثَّاني لانتفاءِ الأَوَّلِ، وهُوَ أحدُ وَجْهَيِ النَّصْبِ، وهُوَ قليلٌ، وعليهِ قَوْلُهُ:

فَلَقَدْ تَرَكْتُ صَبِيَّةً مرحومةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ[1])

(أَيْ: لَوْ عَرَفَتِ الجَزَعَ؛ لَجزعَتْ، ولكنَّها لَمْ تعرفْهُ؛ فَلَمْ تَجْزَعْ.

وقرأَ عِيسَى بنُ عمرَ[2]: "فيموتونَ" عطفًا عَلَى ﴿يُقْضَىٰ﴾

وأجازَ ابنُ خروفٍ فِيهِ الاستئنافَ عَلَى معنَى السَّببيَّةِ[3] -كَمَا قَدَّمْنَا في البيتِ-.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٧٠.

(١) من الكامل، لمويلك المزموم، وهو في: مغني اللبيب ١/٦٢٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٢، وخزانة الأدب ٨/٥٣١.

(٢) اختسب ٢/٢٠١، والكشاف ٣/٦١٥، والبحر المحيط ٩/٣٦. وهو: عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان، نحوي ومقرئ من أهل البصرة، شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء،يُنسب إليه كتابان في النحو: الجامع والإكمال، توفي سنة ١٤٩هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١/٤٠، ومعجم الأدباء ٥/٢١٤١.

(٣) ينظر: غنية الأريب ٣/٦٢٩.

وقرأ السَّبعةُ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1]، وقد كانَ النَّصْبُ ممكنًا مِثْلَهُ في ﴿فَيَمُوتُواْ﴾، ولكنْ عُدِلَ عَنْهُ؛ لتناسُبِ الفواصلِ.

والمشهورُ في توجيهِهِ أَنَّهُ لَمْ يقصدْ إِلَى معنَى السَّببيَّةِ، بَلْ إِلَى مجرَّدِ العطفِ عَلَى الفعلِ وإدخالِهِ مَعَهُ في سلكِ النَّفْيِ؛ لأَنَّ المرادَ بِـ ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ نفيُ الإِذْنِ في الاعتذارِ، وقَدْ نُهُوا عَنْهُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾[2]؛ فَلَا يتأتَّى العذرُ مِنْهُمْ بعدَ ذلكَ.

وزعمَ ابنُ مالكٍ بدرُ الدِّينِ أَنَّهُ مستأنَفٌ بتقديرِ: "فَهُمْ يَعتذرونَ"[3]، وهُوَ مُشْكِلٌ -عَلَى مذهبِ الجماعةِ-؛ لاقتضائِهِ ثبوتَ الاعتذارِ مَعَ انتفاءِ الإِذْنِ، كَمَا في قَوْلِكَ: "مَا تُؤْذِينَا فَنُحِبُّكَ" -بالرَّفْعِ-.

ولصِحَّةِ الاستئنافِ يُحْمَلُ ثبوتُ الاعتذارِ مَعَ مجيءِ ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾ عَلَى اختلافِ المواقفِ، كَمَا جاءَ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[1]، ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾[2]، وإِلَيْهِ ذهبَ ابنُ الحاجبِ، فيكونُ بمنزلةِ: "مَا تَأتينا فتجهلُ أَمْرَنَا"[3])

(وظاهرُ هَذَا الكلامِ يُشعرُ بِأَنَّ هَذَا القولَ مرجَّحٌ عندَ ابنِ الحاجبِ، وأَنَّهُ اختارَهُ، والواقعُ خلافُهُ؛ قالَ في "شرحِ المفصَّلِ": ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفًا؛ فيكونَ المعنَى أَنَّهُمْ يَعتذرونَ، ويكونَ ذلكَ في موقفٍ آخَرَ؛ لأَنَّ المواقفَ متعدِّدةٌ؛ ويدلُّ عليهِ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾[4] وأمثالُ ذلكَ، ولكنَّهُ ضعيفٌ؛ فالأَولى أَنْ لَا يُحملَ عليهِ في هَذَا الموضعِ؛ لسياقِهِ بعدَ قَوْلِهِ: "وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ" -وإِنْ ثبتَ أَنَّهُمْ يعتذرونَ في موقفٍ آخَرٍ-. هَذَا كلامُهُ، وهُوَ صريحٌ في ضعفِ هَذَا

(١) سورة المرسلات: ٣٦.

(٢) سورة التحريم: ٧.

(٣) شرح ابن الناظم ١/٤٨٤.

(١) سورة الرحمن: ٣٩.

(٢) سورة الصافات: ٢٤.

(٣) ينظر: المنصف ٣/٥٠١.

(٤) سورة الأنعام: ٢٣.

الوجهِ، وأَنَّ الأَولى خلافُهُ؛ فكيفَ يُحملُ عليهِ بعدَ ذلكَ أَنَّ هَذَا القولَ مذهبٌ لَهُ، ولعلَّ المصنِّفَ عثرَ لَهُ عَلَى ذلكَ في موضعٍ آخَرَ، ولَمْ يَرَ مَا في "شرحِ المفصَّلِ". واللهُ أعلمُ[1]).

(ويَرُدُّهُ أَنَّ "الفاءَ غيرَ العاطفةِ" للسَّببيَّةِ، ولَا يتسبَّبُ الاعتذارُ في وقتٍ عَنْ نفيِ الإِذْنِ فِيهِ في وقتٍ آخَرَ.

وقَدْ صَحَّ الاستئنافُ بوجهٍ آخَرَ يكونُ الاعتذارُ مَعَهُ منفيًّا، وهُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ، ونَقلناهُ عَنِ ابنِ خروفٍ مِنْ أَنَّ المستأنَفَ قَدْ يكونُ عَلَى معنَى السَّببيَّةِ، وقَدْ صَرَّحَ بِهِ هُنَا الأَعْلَمُ، وأَنَّهُ في المعنَى مثلُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[2].

ورَدَّهُ ابنُ عصفورٍ بِأَنَّ الإِذْنَ في الاعتذارِ قَدْ يحصلُ ولَا يحصلُ اعتذارٌ بخلافِ القضاءِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ يتسبَّبُ عَنْهُ الموتُ جزمًا.

ورَدَّ عليهِ ابنُ الصَّائغِ بِأَنَّ النَّصْبَ عَلَى معنَى السَّببيَّةِ في "مَا تَأتينا فتحدِّثَنا" جائزٌ بإجماعٍ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ يحصلُ [٣٣٨/أ] الإتيانُ ولَا يحصلُ التَّحديثُ[1].

والَّذِي أقولُ: إِنَّ مجيءَ الرَّفْعِ بِهَذَا المعنَى قليلٌ جدًّا؛ فَلَا يَحْسُنُ حملُ التَّنزيلِ عليهِ).

(تنبيهٌ):

(لَا تَأكلْ سمكًا وتَشْرَب لبنًا" -إِنْ جَزمتَ؛ فالعطفُ عَلَى اللَّفْظِ، والنَّهْيُ عَنْ كلٍّ مِنْهُمَا-).

في الشَّرْحِ : (كَذَا قالَ غيرُهُ أيضًا، ولي فِيهِ نظرٌ؛ إِذْ لَا موجِبَ لتعيينِ أَنْ يكونَ النَّهْيُ عَنْ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى كلِّ حالٍ، ولَا مانعَ مِنْ أَنْ يكونَ المرادُ النَّهْيَ عَنِ الجمعِ بَيْنَهُمَا، كَمَا قَالُوا، إِذَا قلتَ: "مَا جاءَني زيدٌ وعمرٌو"، واحتملَ أَنَّ المرادَ نفيُ كلٍّ مِنْهُمَا عَلَى كلِّ حالٍ، وأَنْ يرادَ نفيُ اجتماعِهما في وقتِ المجيءِ، فَإِذَا جِيءَ بِـ"لَا"؛ صارَ الكلامُ نصًّا في المعنَى الأَوَّلِ، ولَا يُرتابُ في أَنَّكَ إِذَا قلتَ: "لَا تضربْ زيدًا وعَمْرًا"؛ احتملَ تعلُّقَ النَّهْيِ بكلٍّ مِنْهُمَا مطلقًا وتعلُّقُهُ بِهِمَا عَلَى

(١) تحفة الغريب ١/٣٤٧.

(٢) سورة فاطر : ٣٦.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/١٠٠٥.

الاجتماعِ، ولَا فرقَ في ذلكَ بينَ الاسمِ والفعلِ. نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: "لَا تأكلْ سمكًا ولَا تشربْ لبنًا"؛ تعيَّنَ الأَوَّلُ، كَمَا قالوهُ. فتأمَّلْهُ[1]).

(وإنْ نَصبتَ؛ فالعطفُ عندَ البصريِّينَ عَلَى المعنَى، والنَّهْيُ عندَ الجميعِ عَنِ الجمعِ، أَيْ: "لَا يكنْ مِنْكَ أكلُ سمكٍ مَعَ شربِ لبنٍ".

وإنْ رَفعتَ؛ فالمشهورُ أَنَّهُ نهيٌ عَنِ الأَوَّلِ، وإباحةٌ للثَّاني، وأَنَّ المعنَى: "ولكَ شربُ اللبنِ"، وتوجيهُهُ أَنَّهُ مستأنَفٌ؛ فَلَمْ يتوجَّهْ إِلَيْهِ حرفُ النَّهْيِ، وقالَ بدرُ الدِّينِ ابنُ مالكٍ: إنَّ معناهُ كمعنَى وجهِ النَّصْبِ، ولكنَّهُ عَلَى تقديرِ: "لَا تأكلِ السَّمَكَ وأنتَ تشربُ اللبنَ".

وكأَنَّهُ قَدَّرَ الواوَ للحالِ، وفِيهِ بُعْدٌ؛ لدخولِها في اللَّفْظِ عَلَى المضارعِ المُثْبَتِ، ثُمَّ هُوَ مخالِفٌ لقولِهم ؛ إِذْ جَعَلُوا لكلٍّ مِنْ أوجهِ الإعرابِ معنًى[2]).

(عطفُ الخبرِ عَلَى الإنشاءِ، وبالعكسِ):

(مَنَعَهُ البيانيُّونَ وابنُ مالكٍ في شرحِ "بابِ المفعولِ مَعَهُ" مِنْ كتابِ "التَّسهيلِ"[1]، وابنُ عصفورٍ في "شرحِ الإيضاحِ"[2]، ونَقَلَهُ عَنِ الأكثرينَ)

(هَذَا، وإنْ جَرَى عَلَى ألسنةِ الجمهورِ، إِلَّا أَنَّهُ ليسَ عَلَى إطلاقِهِ.

قالَ السَّيِّدُ في "حاشيةِ المطوَّلِ": إنَّ منعَ البيانيِّينَ إنَّمَا هُوَ في الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا مِنَ الإعرابِ، وإنَّ ذلكَ جائزٌ في الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ[3]؛ نَصَّ عليهِ العَلَّامَةُ الزَّمخشريُّ -في سورةِ نوحٍ-: ومَثَّلَ بقولِكَ: "قالَ زيدٌ: نُودِيَ للصَّلَاةِ، وصَلِّ في المسجدِ"، وكَفَاكَ حُجَّةً قاطعةً عَلَى جوازِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾[4]، فَإِنَّ هذهِ الواوَ مِنَ الحكايةِ

(١) تحفة الغريب ١/٣٤٨.

(٢) شرح ابن الناظم ١/٤٨٦.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٥٣١.

(٣) ٢٩٤.

(٤) سورة آل عمران: ١٧٣.

لَا مِنَ المحكيِّ، أَيْ: قَالُوا "حَسْبُنَا اللهُ"، وليسَ هَذَا الجوابُ مختصًّا بالجملِ المحكيَّةِ بعدَ القولِ؛ إِذْ لَا يُشَكُّ بِهِ مِنْ مشكَّةٍ فِي حُسْنِ قَوْلِكَ: "زيدٌ أبوهُ صالحٌ ومَا أَفْسَقَهُ"، و"عمرٌو بخيلٌ ومَا أجودَ أباهُ"[1]، وقالَ أيضًا فِي "بابِ الفصلِ والوصلِ": ويدلُّ عَلَى جوازِهِ أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ الجملةَ الأُولى إِمَّا أَنْ يكونَ لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ، أَوْ لَا، عَلَى الأَوَّلِ إِنْ قُصِدَ تشريكُ الثَّانيةِ للأُولى فِي حكمِ ذلكَ الإعرابِ؛ عُطفتْ عَلَيْهَا كالمفردِ، وذَكروا أَنَّ شرطَ كونِ هَذَا العطفِ بالواوِ مقبولًا، إِلَّا أَنْ يكونَ بينَ الجملتينِ جهةٌ جامعةٌ عَلَى قياسِ العطفِ بينَ المفردينِ؛ فَقَدْ جَعلوا الجملَ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ فِي حكمِ المفرداتِ، واكتفَوْا بالجهةِ الجامعةِ، ولم يَلتفتوا فِي هَذَا القسمِ إِلَى الاختلافِ خبرًا أَوْ إنشاءً؛ بناءً عَلَى ظهورِ فائدةِ العطفِ بالواوِ -أَعني: التَّشريكَ المذكورَ-، وإِنَّمَا اعتَبروا ذلكَ الاختلافَ ونحوَهُ فِي القسمِ الثَّاني)[2] وهُوَ أَنْ لَا يكونَ للجملةِ الأُولى محلٌّ مِنَ الإعرابِ، فَلَوْ كانتْ تلكَ الأحوالُ -أَعني: مَا يُوجِبُ كمالَ الانقطاعِ، ونظائرُهُ جاريةٌ فِي القسمينِ-؛ لَكانَ ذلكَ التَّقسيمُ وتخصيصُ اعتبارِ تلكَ الأحوالِ بالقسمِ الثَّاني ضائعًا.

فَإِنْ قلتَ: اختلافُ الجملتينِ -خبرًا أَوْ إنشاءً، لفظًا ومعنًى، أَوْ معنًى فَقَطْ- إِنْ أَوْجَبَ كمالَ الانقطاعِ بَيْنَهُمَا أوجبَهُ مطلقًا -سواءٌ كانَ للأُولى محلٌّ مِنَ الإعرابِ أَوْ لَا-.

قلتُ: الجملُ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنْهُ واقعةٌ موقعَ المفرداتِ، وليستِ النِّسَبُ بينَ أجزائِها مقصودةً بالذَّاتِ؛ فَلَا التفاتَ إِلَى اختلافِ تلكَ النِّسَبِ بالخبريَّةِ والإنشائيَّةِ، خصوصًا فِي الجملةِ المحكيَّةِ بعدَ القولِ، بَلِ الجملُ -حينئذٍ- فِي حكمِ المفرداتِ الَّتِي وقعتْ [٣٣٨/ب] هِيَ موقعَها، بخلافِ الجملِ الَّتِي لَا محلَّ لَهَا؛ فَإِنَّ نسبتَها مقصودةٌ بذواتِها؛ فتُعتبرُ أحوالُها العارضةُ لَهَا. انتهى[1].

(وأَجازَهُ الصَّفَّارُ[2] -بالفاءِ- تلميذُ ابنِ عصفورٍ- وجماعةٌ؛ مستدلِّينَ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ فِي سورةِ البقرةِ، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي سورةِ الصَّفِّ).

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/٦٢٠.

(٢) سقط من "س".

(١) تحفة الغريب ١/٣٤٩.

(٢) ينظر: رأيه في شرح التلخيص ١/٤٩٦.

(حاولَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ في "شرح التَّلخيصِ" التَّوفيقَ بينَ كلامِ النُّحَاةِ وكلامِ البيانيِّينَ في هذهِ المسألةِ، فقالَ: وحاصلُهُ: أَنَّ أهلَ البيانِ متَّفقونَ عَلَى منعِهِ، وظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِنَ النُّحَاةِ جوازُهُ، ولَا خلافَ بينَ الفريقينِ؛ لأَنَّهُ -عندَ مَنْ جَوَّزَهُ- يجوزُ لغةً، ولَا يجوزُ بلاغةً. انتهى[1].

والمرادُ بِمَا في سورةِ البقرةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ...﴾ الآية).

والمرادُ بِمَا في سورةِ الصَّفِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾.

وفي الشَّرْحِ: فَإِنْ قلتَ: فَمَا وجهُ استدلالِ الصَّفَّارِ وغيرِهِ بآيةِ البقرةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا خبرَ فِيهَا، وإِنَّمَا هُنَاكَ جملتانِ إنشائيَّتانِ؟

قلتُ: لعلَّ ذلكَ مبنيٌّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الإنشاءِ، لَا يقبلُ التَّعليقَ باقيًا عَلَى إنشائيَّتِهِ، فَإِذَا وقعَ معلَّقًا احتيجَ إِلَى تأويلِهِ بِمَا يكونُ خبرًا في المعنَى؛ فكانَ التَّقديرُ في الآيةِ: "فَإِنْ لَمْ تَفعلوا -ولَنْ تَفعلوا-؛ فَتَقْوَاكُمُ النَّارُ مطلوبةٌ مِنْكُمْ"، قالَ: الأمرُ إِلَى كونِ الجملةِ الشَّرْطيَّةِ في المعنَى خبرًا، وقَدْ عُطفتِ الثَّانيةُ عَلَيْهَا وهِيَ إنشائيَّةٌ لفظًا ومعنًى؛ فجاءَ مَا قالوهُ. انتهى[1]).

(قالَ أَبُو حَيَّانَ: وأجازَ سيبويهِ[2] جاءَني زيدٌ ومَنْ عمرٌو العاقلانِ"، عَلَى أَنْ يكونَ "العاقلانِ" خبرًا لمحذوفٍ، ويؤيِّدُهُ قَوْلُهُ:

---

(١) ينظر ١/٤٦٩.

(١) تحفة الغريب ١/٣٤٩، ٣٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٦٠.

وإنَّ شِـــفائي عَبْـــرَةٌ مِهراقـــةً وهَـــلْ عنـــدَ رســـمٍ دارسٍ مِـــنْ مُعَـــوّلِ؟[1])

(هَذَا البيتُ مِنْ معلَّقةِ امرئِ القيسِ المشهورةِ، فالشِّفَاءُ: البُرْءُ مِنَ المرضِ، و"العَبْرَةُ" -بفتحِ المهملةِ وسكونِ الموحَّدةِ-: واحدةُ العَبَرِ كَـ"بَدَرٍ، وبَدْرَةٍ"، وهُوَ الدَّمْعُ، ومهراقةٌ: منصوبةٌ، أصلُها: مراقةٌ، فالهاءُ مزيدةٌ عَلَى غيرِ قياسٍ، والرَّسْمُ: الأَثَرُ، ورسمُ الدَّارِ: مَا كانَ لاصقًا بالأرضِ، والدَّارِسُ: المنمحِي، والمعوّلُ: معي منْ عولكَ، عَوَّلَ الرَّجلُ؛ إذَا بَكَى رافعًا صوتَهُ، ومِثْلُهُ: أَعْوَلَ، أَوْ اسمُ مكانٍ بذلكَ، أَوْ اسمُ مفعولٍ مِنْ قولِكَ: عَوَّلْتُ عَلَى فلانٍ؛ إذَا اعتمدتَ عليهِ، إلَّا أَنَّ صِلَتَهُ حُذفتْ كَمَا فِي المشتركِ ونحوِهِ، يقولُ: مَنْ يُخَلِّصُنِي مِمَّا ابتليتُ بِهِ مِنْ مصيبةٍ؟، ثُمَّ قالَ -عَلَى جهةِ الإِنْكَارِ-: وهَلْ عندَ رسمٍ مُنْمَحٍ بكاءٌ أَوْ موضعُ بكاءٍ، أَوْ أحدٌ يُعتمَدُ عليهِ فِي رفعِ المصيبةِ؛ إذْ لَا فائدةَ فِي صبِّ الدَّمْعِ -والحالةُ هذهِ-[2]).

(وقَوْلُهُ:

تُنَاغِي غَزَالًا عندَ بابِ ابنِ عامرٍ فَكَحِّلْ مَآقِيكَ الحسان بِإِثْمِدِ[1])

(فِي "الصِّحَاحِ": والمرأةُ تُناغي الصَّبِيَّ، أَيْ: تُكَلِّمُهُ بِمَا يُعْجِبُهُ ويَسُرُّهُ[2] والمآقي: جمع موقٍ، وهُوَ طرفُ العينِ مِمَّا يلي الأَنْفَ والأذنَ، والإِثْمِدُ -بكسرِ الهمزةِ والميمِ وسكونِ المثلَّثةِ بَيْنَهُمَا وإهمال الدَّالِ-: حَجَرٌ يُكتحَلُ بِهِ[3]).

(واستدلَّ الصَّفَّارُ بِهَذَا البيتِ، وقَوْلِهِ:

وقائلـــةٍ: خَـــوْلَانُ، فَـــانْكِحْ فَتَـــاتَهُمْ .....[4])

---

(١) سبق تخريجه ص (١٢٥).

(٢) تحفة الغريب ١/٣٥٠.

(١) من الطويل، لحسان بن ثابت، في: ديوانه ٨٣، وهو في: مغني اللبيب ١/٦٢٨، والتذييل والتكميل ٥/٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٢، وحاشية الصبان ٣/١٨١.

(٢) ٦/٢٥١٣.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٥١.

(٤) من الطويل، بلا نسبة، وعجزه: وأكرومة الحيين خلو كما هيا، وهو في: الكتاب ١/١٣٩، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٣، والجنى الداني ١/٧١، وشرح الأشموني ١/٤٣١، وهمع الهوامع ١/٤٠٦.

أَيْ: ورُبَّ قائلةٍ: يَا خولانُ.

(فَإِنَّ تقديرَهُ عندَ سيبويهِ: "هذهِ خَوْلَانُ"[1].

وأقولُ: أَمَّا آيةُ البقرةِ، فقالَ الزَّمخشريُّ: ليسَ المعتمَدُ بالعطفِ الأمرَ حَتَّى يُطلبَ لَهُ مشاكلُ، بَلِ المرادُ عطفُ جملة "ثواب المؤمنينَ" عَلَى جملةِ "عذاب الكافرينَ" كقولِكَ: "زيدٌ يُعَاقَبُ بالقيدِ، وبُشِّرَ فلانٌ بالإطلاقِ"، وجَوَّزَ عَطْفَهُ عَلَى "فَاتَّقُوا"[2].

(ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أَنَّهُ ساقَ كلامَ الزَّمخشريِّ في معرضِ الجوابِ عَنِ احتجاجِ الخصمِ، وقَدْ يقالُ: ليسَ فِيهِ مَا يحصلُ مِنْهُ جوابٌ، ظاهرُهُ -عَلَى مَا فَهِمَهُ التفتازانيُّ- جوازُ عطفِ الإنشاءِ عَلَى الخبرِ مِنْ غيرِ أَنْ يُجعلَ الخبرُ بمعنَى الإنشاءِ؛ وذلكَ أَنَّهُ [٣٣٩/أ] قالَ في "المطوَّلِ" مَا نَصُّهُ: فَإِنْ قلتَ: قَدْ جَوَّزَ صاحبُ "الكشَّافِ" عطفَ الإنشاءِ عَلَى الأخبارِ مِنْ غيرِ أَنْ يُجعلَ الخبرُ بمعنَى الإنشاءِ، أَوْ عَلَى العكسِ، بَلْ يُؤْخَذُ عطفُ الحاصلِ مِنْ مضمونِ إحدَى الجملتينِ عَلَى الحاصلِ مِنْ مضمونِ الأُخرى؛ حيثُ ذكرَ في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾[1] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[2] أَنَّهُ ليسَ المعتمَدُ بالعطفِ هُوَ الأمرُ حَتَّى تُطلبَ لَهُ مشاكلُ مِنْ أمرٍ أَوْ نهيٍ يُعطفُ عليهِ، وإِنَّمَا المعتمَدُ بالعطفِ هُوَ جملةُ "ثواب المؤمنينَ" فَهُوَ معطوفٌ عَلَى جملةِ "ثواب الكافرينَ"، كَمَا يقولُ: "زيدٌ يُعَاقَبُ بالقيدِ والإزهاقِ، وبُشِّرَ عَمْرٌ بالعفوِ والإطلاقِ".

قلتُ: هَذَا دقيقٌ حسنٌ، لكنَّ مَنْ يشترطِ اتفاقَ الجملتينِ خبرًا وإنشاءً، لَا يُسَلِّمْ صِحَّةَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ المثالِ[3]. إِلَى هُنَا كلامُهُ.

واعترضَهُ بعضُ المتأخِّرينَ بِأَنَّهُ لَا حاصلَ لقولِهِ، بَلْ يوجدُ عطفُ الحاصلِ مِنْ مضمونِ إحدَى الجملتينِ عَلَى الحاصلِ مِنْ مضمونِ الأُخرى، فَإِنَّهُ إِنْ أرادَ بِهِ تأويلَ إحدَاهما بحيثُ تتَّفقانِ في الخبريَّةِ والإنشائيَّةِ؛ فذلكَ عطفُ الإنشاءِ عَلَى الخبرِ، أَوْ بالعكسِ؛ بناءً عَلَى التَّأويلِ، لَا قسمٌ آخَرُ مِنَ

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٣٩.

(٢)ينظر: الكشاف ١/ ١٠٤.

(١) سورة البقرة: ٢٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٥.

(٣) ٤٥٤،٤٥٥.

العطفِ – كَمَا زَعَمَهُ–، وإنْ أرادَ بِهِ أَنَّهُ لَا تأويلَ هُنَاكَ؛ فَهُوَ عطفُ الجملةِ الإنشائيَّةِ عَلَى الخبريَّةِ، أَوْ بالعكسِ، مِنْ غيرِ أَنْ تُجعلَ إحدَاهما بمعنَى الأُخرى؛ فَلَا فائدةَ لقولِهِ: "بَلْ يُؤْخَذُ، إلَى آخرِهِ"، ثُمَّ الَّذِي يَنبغي أَنْ يُفهمَ عليهِ كلامُ الزَّمخشريِّ أَنْ يقالَ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بلفظِ "الجملةِ" الواقعةِ في عبارتِهِ مَا يرادُ بِهِ في "الاصطلاحِ"، بَلْ أرادَ بِهِ معنَى المجموعِ، أَيْ: المعتمَدُ بالعطفِ هُوَ مجموعُ قِصَّةٍ بُيِّنَ فِيهَا ثوابُ المؤمنينَ عَلَى مجموعِ قِصَّةٍ بُيِّنَ فِيهَا عقابُ الكافرينَ.

قالَ صاحبُ الكشَّافِ: أَيْ: ليسَ مِنْ بابِ عطفِ الجملةِ عَلَى الجملةِ؛ لتُطلبَ مناسبةُ الثَّانيةِ مَعَ الأُولى، بَلْ مِنْ بابِ ضَمِّ جملةٍ مَسوقةٍ لغرضٍ إلَى أُخرى مسوقةٍ لآخَرَ[1]، والمقصودُ بالعطفِ المجموعُ، وشرطُهُ المناسبةُ بينَ الفرضينِ فكلَّمَا كانتْ أَشَدَّ كانَ العطفُ أَحْسَنَ، ولَمْ يذكرِ السكاكيُّ[2] هَذَا القسمَ مِنَ العطفِ، ثُمَّ أَوردَ هَذَا الفاضلُ –يَعني: السَّيِّدُ في حاشيةِ "المطوَّلِ"– سؤالًا فقالَ:

فَإِنْ قلتَ: ليسَ في قولِهِ: "زيدٌ يُعَاقَبُ بالقيدِ والإزهاقِ، وبُشِّرَ عَمْرٌ بالعفوِ والإطلاقِ"؛ عطفُ جملةٍ مسوقةٍ لغرضٍ عَلَى جملةٍ أُخرى مسوقةٍ لغرضٍ آخَرَ، بَلْ هُنَاكَ جملتانِ مختلفتانِ –خبرًا أَوْ إنشاءً– عُطِفَتْ إحدَاهما عَلَى الأُخرى. قلتُ: أرادَ –يَعني: الزَّمخشريُّ– –بذلكَ المثالِ– عطفَ قِصَّةِ "عمرٍو" الدَّالَّةِ عَلَى حُسْنِ حالِهِ، عَلَى قِصَّةِ "زيدٍ" الدَّالَّةِ عَلَى سوءِ حالِهِ؛ ليوافقَ مَا مَثَّلَ بِهِ مِنَ الآيةِ، واقتصرَ مِنَ القصَّتينِ عَلَى مَا هُوَ العمدةُ فِيهِمَا، ويُفْهَمُ مِنْهُ الثَّاني فِيهِمَا فكأَنَّهُ قالَ: "زيدٌ يُعَاقَبُ بالقيدِ والإزهاقِ؛ فَمَا أسوأَ حالَهُ، ومَا أَخْسَرَهُ –إلَى غيرِ ذلكَ–، وبُشِّرَ عَمْرٌ بالعفوِ والإطلاقِ؛ فَمَا أحسنَ حَالَهُ ومَا أَرْبَحَهُ". انتهى[1].

(ولفظُ "الكشَّافِ": "ليسَ المعتمَدُ بالعطفِ الأمرُ، حَتَّى يُطلبَ لَهُ مشاكلُ، بَلِ المرادُ عطفُ جملةِ "ثواب المؤمنينَ" عَلَى جملةِ "عذاب الكافرينَ"، كقولِكَ: "زيدٌ يُعَاقَبُ بالقيدِ، وبُشِّرَ فلانٌ بالإطلاقِ"، وَجَوَّزَ عطفَهُ جملةَ "عذاب الكافرينَ" على "فَاتَّقُوا".

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ١٠٤.

(٢) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن عليّ السكاكي، سراج الدّين أبو يعقوب، إمام في النحو والصرف والعروض والشعر وعلم الكلام، توفي سنة ٦٢٦هـ، من تصانيفه: مفتاح العلوم، والتبيان، ينظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ١٣/ ٨٢٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦٤.

(١) ٢٩٣، تحفة الغريب ١/ ٣٥١:٣٥٣.

قالَ التفتازانيُّ -في حاشيتِهِ عليهِ: وحاصلُهُ عطفُ مجموعٍ عَلَى مجموعٍ، لَا باعتبارِ عطفِ شيءٍ مِنْ هَذَا عَلَى شيءٍ مِنْ ذلكَ، وقَدْ يقعُ مثلُ هَذَا في المفرداتِ، كَمَا قِيلَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[1] أَنَّ الواوَ الوسطَى لعطفِ مجموعِ الصِّفتينِ الأخيرتينِ عَلَى مجموعِ الأُوليينِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفًا عَلَى "فاتَّقُوا"، ووجهُ ربطِهِ بالشَّرْطِ المذكورِ أَنَّ تبشيرَ المؤمنينَ (المصدِّقينَ)[2] أيضًا مرتَّبٌ عَلَى عدمِ معارضةِ الكفرةِ القرآنَ، وإِلَّا لَمْ يكنْ مُعْجِزًا؛ فَلَا يُثْبِتُ صِدْقَ النَّبِيِّ، ولَا يكونُ تصديقُهُ وسيلةَ نيلِ الثَّوابِ، كأَنَّهُ قِيلَ: "فَإِنْ لَمْ تَأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِهِ؛ فَقَدْ ثبتَ تصديقُهُ؛ فاتْرُكُوا العنادَ واتَّقُوا النَّارَ أَيُّهَا الكافرونَ، وبَشِّرِ المؤمنينَ بالجنَّاتِ أَيُّهَا النَّبِيُّ، وأَيُّهَا المبشِّرُ، ولِمَا في الوجهينِ مِنَ البُعْدِ -سِيَّمَا الثَّاني-؛ فَإِنَّ في ربطِهِ بالشَّرْطِ تكلُّفًا، وعطفُ الأمرِ لمخاطَبٍ عَلَى الأمرِ لمخاطَبٍ آخَرَ، مِنْ غيرِ تصريحٍ بالنِّدَاءِ -مِمَّا مَنَعَهُ النُّحَاةُ-.

ذهبَ صاحبُ [٣٣٩/ب] "المفتاحِ" إِلَى أَنَّهُ عطفٌ عَلَى "قُلْ" -مُرَادًا- قبلَ "يَا أَيُّهَا النَّاسُ"، كأَنَّهُ قِيلَ: "قُلْ كَذَا وكَذَا وبَشِّرِ المؤمنينَ". انتهى[1]).

(وأتمُّ مِنْ كلامِهِ في الجوابِ الأَوَّلِ أَنْ يقالَ: المعتمَدُ بالعطفِ جملةُ الثَّوابِ كَمَا ذكرَ، ويُزَادُ عليهِ فيقالُ: والكلامُ منظورٌ فِيهِ إِلَى المعنَى الحاصلِ مِنْهُ، وكأَنَّهُ قِيلَ: "والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ فَبَشِّرْهُمْ بذلكَ".

وأَمَّا الجوابُ الثَّاني، فَفِيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ لَا يصحُّ أَنْ يكونَ جوابًا للشَّرْطِ؛ إِذْ ليسَ الأمرُ بالتَّبشيرِ مشروطًا بعجزِ الكافرينَ عَنِ الإتيانِ بمثلِ القرآنِ، ويُجَابُ بِأَنَّهُ قُدِّمَ علمُ أَنَّهُمْ غيرُ المؤمنينَ؛ فكأَنَّهُ قِيلَ: "فَإِنْ لَمْ يَفعلوا: فَبَشِّرْ غَيْرَهُمْ بالجَنَّاتِ"،، ومعنَى هَذَا: "فَبَشِّرْ هؤلاءِ المعانِدِينَ بِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُمْ مِنَ الجَنَّةِ".

وقالَ في آيةِ الصَّفِّ: إِنَّ العطفَ عَلَى "تؤمنونَ"؛ لأَنَّهُ بمعنَى "آمَنُوا"، ولَا يقدحُ في ذلكَ أَنَّ المخاطَبَ بِـ "تؤمنونَ" المؤمنونَ، ويبشِّرُ النَّبِيَّ -عليهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- ولَا أَنْ يقالَ

---

(١) سورة الحديد: ٣.

(٢) سقط من الأصل.

(١) ١/ ٢٦٠، ٢٦١، المنصف ٣/٥٠٥.

في "تؤمنونَ" إنَّهُ تفسيرٌ للتِّجارةِ، لَا طلبٌ، و"إنْ يغفرْ لكم" جوابُ الاستفهامِ؛ تنزيلا لسببِ السَّبَبِ منزلةَ السَّبَبِ)

(إنَّ الدَّلالةَ عَلَى التِّجارةِ الَّتِي هِيَ الإيمانُ؛ سببٌ للإيمانِ وسببٌ للغفرانِ، وهُوَ الدَّلالةُ عَلَى مقامِ سببِ الغفرانِ، وهُوَ الإيمانُ[1]).

(كَمَا مَرَّ في بحثِ "الجملِ المفسِّرةِ"؛ لأَنَّ تخالُفَ الفاعلينِ لَا يقدحُ)

هَذَا جوابٌ عَنْ قَوْلِهِ: "ولَا يقدحُ في ذلكَ **أَنْ (تقولَ: "قُومُوا واقعدْ يَا زيدُ"، ولأَنَّ "تؤمنونَ" لَا يتعيَّنُ للتَّفسيرِ. هَذَا جوابٌ عَنْ قَوْلِهِ: "ولَا أَنْ يقالَ في "يؤمنونَ")** (أَيْ: تفسيرٌ للتِّجَارةِ.

سَلَّمْنَا[2])، **(ولكنْ يحتملُ أَنَّهُ تفسيرٌ مَعَ كونهِ أمرًا؛ وذلكَ بأَنْ يكونَ معنَى الكلامِ السَّابِقِ اتَّجِرُوا تجارةً تُنَجِّيكم مِنْ عذابٍ أليمٍ، كَمَا كانَ ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1] في معنَى "انْتَهُوا"، أَوْ بأَنْ يكونَ تفسيرًا في المعنَى دونَ الصِّناعةِ؛ لأَنَّ الأمرَ قَدْ يُسَاقُ لإفادةِ المعنَى الَّذِي يتحصَّلُ مِنَ "المفسِّرةِ"، يقولُ: "هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى سببِ نجاتِكَ آمِنْ باللهِ"، كَمَا تقولُ: "هُوَ أَنْ تؤمنَ باللهِ"؛ وحينئذٍ: فيمتنعُ العطفُ لعدمِ دخولِ التَّبشيرِ في معنَى التَّفسيرِ).**

(وقالَ السكاكيُّ: الأمرانِ معطوفانِ عَلَى "قُلْ" مقدَّرةً قبلَ "يَا أَيُّها"، وحُذِفَ القولُ كثيرًا[2]).

يَعني -بالأمرينِ- الأمرَ الَّذِي في آيةِ البقرةِ، والأمرَ الَّذِي في آيةِ الصَّفِّ، وتقديرُهُ في آيةِ البقرةِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾[3] إلَى آخرِ الآيةِ، وفي آيةِ الصَّفِّ: (قُلْ يَا

(١) المنصف ٣/٥٠٦.

(٢) المصدر السابق.

(١) سورة المائدة: ٩١.

(٢) ينظر: غنية الأريب ٣/٦٣٥.

(٣) سورة البقرة: ٢١.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ﴾[1] إلَى آخرِ الآيةِ.

وفي حاشيةِ التفتازانيّ: ولِمَا فِيهِ مِنَ البُعْدِ مِنْ جهةِ اشتمالِ الكلامِ السَّابقِ عَلَى قَوْلِهِ: وإِنْ كنتُم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلنا عَلَى عبدِنا"، وهُوَ لَا يصلحُ مفعولًا للنَّبِيِّ ﷺ؛ أَلَّا يتكلَّفَ، وهُوَ أَنْ يكونَ مسوقًا عَلَى طريقِ كلامِ الأمرِ، ويكونُ المقصودُ ذِكْرُهُ (بعبادةٍ)[2] تليقُ بحالِهِ، مثلَ: إِنْ كنتُم في ريبٍ مِمَّا نَزَّلَهُ اللهُ عليَّ"، (ذهبَ)[3] بعضُهم إِلَى أَنَّهُ عطفُ "قُلْ" مرادًا قبلَ "فَإِنْ لَمْ تَفعلوا"، أَوْ عَلَى محذوفٍ يقابلُ "بَشِّرْ" أَيْ: فَأَنْذِرِ الكافرينَ، وبَشِّرِ المؤمنينَ. انتهى[4].

(وقِيلَ: معطوفانِ عَلَى أمرٍ محذوفٍ، تقديرُهُ في الأُولى: "فَأَنْذِرْ"، وفي الثَّانيةِ: "فَأَبْشِرْ"، كَمَا قالَ الزَّمخشريُّ في ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾[5]: إِنَّ التَّقديرَ: "فاحذرْني"، و"اهجرْني"؛ لدلالة ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَۖ﴾[1] -عَلَى التَّهديدِ-[2]).

وأَمَّا:

..... **وهَلْ عندَ رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوّلِ**[3]

فَ"هَلْ" فِيهِ نافيةٌ، مِثْلُهَا في ﴿هَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[4]

وأَمَّا "هذهِ خولانُ" فمعناهُ: تنبَّهْ لخولانَ، أَوْ الفاءُ لمجرَّدِ السَّببيَّةِ مثلَها في جوابِ الشَّرْطِ. وإِذْ قَدِ استدلَّا بذلكَ؛ فَهَلَّا استدلَّا بقولهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ

---

(١) سورة الصف: ١٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) سقط من "س".

(٤) حاشية الكشاف ٢٧٢، المنصف ٥٠٧/٣.

(٥) سورة مريم: ٤٦.

(١) سورة مريم: ٤٦ .

(٢) الكشاف ٢١/٣.

(٣) سبق تخريجه ص (٦٥٤).

(٤) سورة الأنعام: ٤٧.

﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾[1] ونحوهُ في التَّنزيلِ كثيرٌ).

وأَمَّا:

..... وَكَحِّـــلُ مآقيـــكِ.....[2]).

فيتوقَّفُ عَلَى النَّظَرِ فِيمَا قبلَهُ مِنَ الأبياتِ، وقَدْ يكونُ معطوفًا عَلَى أمرٍ مقدَّرٍ يدلُّ عليهِ المعنَى، أَيْ: "فافعلْ كَذَا وكَحِّلْ"، كَمَا قِيلَ في ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[3].

(وأَمَّا مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ سيبويهِ، فغلطَ عليهِ، وإِنَّمَا قالَ: واعلمْ أَنَّهُ لَا يجوزُ "مَنْ عبدُاللهِ [٣٤٠/أ] وهَذَا زيدٌ الرَّجُلَيْنِ الصَّالحَيْنِ" -رفعتَ أَوْ نصبتَ-؛ لأَنَّكَ لَا تُثَنِّي إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَّهُ وعَلِمْتَهُ، ولَا يجوزُ أَنْ تخلطَ مَنْ تعلمُ ومَنْ لَا تعلمُ؛ فتجعلَهما بمنزلةٍ واحدةٍ[4].

وقالَ الصَّفَارُ: لمَّا مَنعها سيبويهِ مِنْ جهةِ النَّعْتِ؛ عُلِمَ أَنَّ زوالَ النَّعْتِ يصحِّحُها، فتصرَّفَ أَبُو حَيَّانَ في كلامِ الصَّفَّارِ، فَوَهِمَ فِيهِ ولَا حُجَّةَ فِيمَا ذكرَ الصَّفَّارُ؛ إِذْ قَدْ يكونُ للشيءِ مانعانِ، ويُقتصرُ عَلَى ذِكْرِ أحدِهما؛ لأَنَّهُ الَّذِي اقتضاهُ المقامُ. واللهُ أعلمُ[1])

في الشَّرْحِ: (الَّذِي نَقَلَهُ أَبُو حَيَّانَ[2] عَنْ سيبويهِ إجازَتُهُ أَنْ تقولَ: "جاءَنِي زيدٌ ومَنْ عمرٌو العاقلانِ"، عَلَى أَنْ يكونَ "العاقلانِ" خبرًا لمحذوفٍ، ووجهُ الغلطِ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ أَنَّ كلامَ سيبويهِ ظاهرٌ في أَنَّ الفسادَ جاءَ مِنْ جهةِ وجودِ الوصفِ، وليسَ مرادُهُ الوصفَ الصِّناعيَّ الَّذِي هُوَ تابعٌ؛ لأَنَّهُ ممتنعٌ في المثالِ؛ ضرورةَ اختلافِ العاملينِ في الموصوفينِ وإِنَّمَا مرادُهُ الوصفُ المقطوعُ بوجهيهِ، -أَيْ: وجهِ الرَّفْعِ، ووجهِ النَّصْبِ-، فحَمَلَ أَبُو حَيَّانَ كلامَ الصَّفَّارِ عَلَى النَّعْتِ الصِّناعيِّ، واعتقدَ أَنَّ زوالَهُ يصحِّحُ المسألةَ؛ فقالَ: إِذَا كانَ العاقلانِ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ؛ جازتِ المسألةُ؛ لفقدِ

(١) سورة الكوثر: ١، ٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سورة مريم: ٤٦.

(٤) الكتاب ٢/٦٠.

(١) حاشية الدسوقي ٢/١٠١١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/١٨٠.

النَّعْتِ المصطلحِ عليهِ. وهَذَا غلطٌ ظاهرٌ؛ فَإِنَّ سيبويهِ مصرّحٌ بامتناعِ المسألةِ مَعَ وجودِ الوصفِ المقطوعِ، وإِنَّمَا مرادُ الصَّفَّارِ أَنَّهُ إِذَا زالَ النَّعْتُ المقطوعُ البتَّةَ والغرضَ؛ تعذَّرَ النَّعْتُ الصِّناعيُّ بِأَنْ تقولَ: "مَنْ عبدُاللهِ وهَذَا زيدٌ"، كانَ التركيبُ جائزًا؛ لفقدِ مَا بَنَى سيبويهِ عليهِ المنعَ؛ فثبتَ -حينئذٍ- جوازُ عطفِ الخبرِ عَلَى الإنشاءِ، وجوابُهُ مَا ذَكَرَهُ المصنّفُ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يكونُ للشيءِ مانعانِ ويُقتصرُ عَلَى أحدِهما؛ لاقتضاءِ المقامِ لَهُ. فتأمَّلْ[1]).

(عطفُ الاسميَّةِ عَلَى الفعليَّةِ، وبالعكس):

فِيهِ ثلاثةُ أقوالٍ:

أَحَدُهَا: الجوازُ مطلقًا، وهُوَ المفهومُ مِنْ قَوْلِ النَّحويِّينَ في "بابِ الاشتغالِ" في مثلِ: "قامَ زيدٌ وعَمْرًا أَكرمتُهُ" أَنَّ نصبَ "عَمْرًا" أرجحُ؛ لأَنَّ تناسُبَ الجملتينِ المتعاطفتينِ أَولى مِنْ تَخَالُفِهما).

والثَّاني: المنعُ مطلقًا، حُكِيَ عَنِ ابنِ جِنِّي[2] أَنَّهُ قالَ في قولِهِ:

عَاضَـــهَا اللهُ غلامًـــا بعـــدَ مَـــا شـــابتِ الأصـــداغُ والضِّـــرْسُ نقِـــدْ[1]

إِنَّ الضِّرْسَ فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّرُهُ المذكورُ، وليسَ بمبتدإٍ)

(حَكَى هَذَا القولَ عبدُاللطيفِ البغداديُّ[2] في "شرحِ مقدَّمةِ ابنِ بابشَاذ"[3] عَلَى مَا ذَكَرَهُ

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٥٤.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/٧٣.

(١) من الرمل، للهذلي، وهو في: تهذيب اللغة ٩/٥٠، والخصائص ٢/٧٣، والمحكم ٦/٣١٦، ولسان العرب ٣/٤٢٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٣، وتاج العروس ٩/٢٣٢.

(٢) هو عبد اللطيف بن يوسف بن محمَّد بن عليّ، موفق الدِّين، أديب حكيم فيلسوف متكلم، من تصانيفه: غريب الحديث وقوانين البلاغة، ينظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢١/١٢٩، ومعجم الأدباء ٤/١٥٧١.

(٣) هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان، أبو الحسن، نحوي مصري، اشتهر زمن الدولة الفاطمية، توفي سنة ٤٩٩هـ، من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب الأصول لابن السراج، ينظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٨/٤٣٩، والوافي بالوفيات ١٦/٢٢٤.

الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ في "شرح التَّلخيصِ"[1])

قالَ الشمنيُّ: (هَكَذَا رأيناهُ في النُّسَخِ بغيرِ "واوٍ" قبلَ "أَنَّهُ".

وفي الشَّرْحِ: والثَّاني: المنعُ مطلقًا، حُكِيَ عَنِ ابنِ جِنِّي، وأَنَّهُ قالَ: يوجدُ في بعضِ نسخِ "المغني" في هَذَا المحلِّ: حُكِيَ عَنِ ابنِ جِنِّي أَنَّهُ قالَ: بدونِ واوٍ، فيشبِهُ أَنْ يكونَ ذلكَ تنبيهًا عَلَى مآخذَ هَذَا القولِ يَعني: أَنَّهُ استُنبطَ مِنْ كلامِ ابنِ جِنِّي عَلَى هَذَا البيتِ منعُ العطفِ المذكورِ، فَإِنْ كانَ هَذَا هُوَ المرادُ؛ فَفِيهِ نظرٌ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ معنَى مَا ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّي -مِنْ أَنَّ "الضِّرْسَ" فاعلٌ، لَا مبتدأٌ- أَنَّ ذلكَ هُوَ الأَولى؛ نظرًا إِلَى رعايةِ التَّناسُبِ، لَا أَنَّهُ ممنوعٌ. انتهى.

وأقولُ: الظاهرُ مِنْ قَوْلِ ابنِ جِنِّي أَنَّهُ فاعلٌ -وليسَ مبتدأً- يُثْبِتُ أَنَّ ذلكَ عَلَى سبيلِ الوجوبِ، لَا عَلَى سبيلِ الأَولويَّةِ، و"النقِدُ" -بكسرِ القافِ-: المتآكِلُ، اسمُ فاعلٍ مِنْ:نُقِدَتِ السِّنُّ بالكسرِ؛ إِذَا تآكلتْ وتكسَّرتْ.

وفي الشَّرْحِ: ومعنَى "نقِدَ: تكسَّرَ وتآكَلَ، يقالُ: نقِدَ الضِّرْسُ نقدُ نَقَدًا، كَ:"فرِحَ يفرحُ فَرَحًا"، ومعنَى هَذَا البيتِ: أَنَّ هذهِ المرأةَ عَوَّضَهَا اللهُ غلامًا تَزَوَّجَتْهُ بعدَما وصلتْ في الكِبَرِ إِلَى هذهِ الحالةِ[2]).

(ويلزمُهُ إيجابُ النَّصْبِ في مسألةِ "الاشتغالِ" السَّابقةِ، إِلَّا إِنْ قالَ: أُقَدِّرُ الواوَ للاستئنافِ.

والثَّالثُ: لأَبِي عليٍّ أَنَّهُ يجوزُ في الواوِ فَقَطْ)

ووَجْهُهُ عَلَى مَا قِيلَ: النَّظَرُ إِلَى أصالةِ الواوِ في العطفِ.

(نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو الفتحِ في "سِرِّ الصِّناعةِ"[1]، وبَنَى عليهِ منعَ كونِ الفاءِ في "خرجتُ فَإِذَا الأسدُ حاضرٌ" عاطفةً).

(وأضعفُ الثَّلاثةِ: القولُ الثَّاني)

---

(١) ينظر: شرح التلخيص ٥٣٩/١،وتحفة الغريب ٣٥٥/١.

(٢) المنصف ٥٠٩/٣.

(١) ٢٧٣،٢٧٤/١.

(تتبُّعُ التَّراكيبِ العربيَّةِ شاهدُ صدقٍ بذلكَ، وناهيكَ بقولهِ تَعَالَى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[1] قِيلَ: [٣٤٠/ب] ومِنْهُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[2] -عَلَى قراءةِ النَّصْبِ[3] في غيرِ السَّبْعِ-؛ فَإِنَّهُ معطوفٌ عَلَى ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟﴾[4].

وأَوردَ الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السبكيُّ في أمثلةِ ذلكَ[5] ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾[6].

قلتُ: يجوزُ أَنْ تكونَ "أَمْ" منقطعةً، وهِيَ غيرُ عاطفةٍ -عَلَى الصَّحيحِ-، وقَدْ لهجَ بكسرِ الهاءِ، ومضارعه: يلهجُ لهجًا إِذَا أُغْرِيَ بِهِ وثَابَرَ عليهِ؛ كَذَا في الصِّحَاحِ[7]).

(وقَدْ لَهِجَ بِهِ الرَّازيُّ في تفسيرِهِ[1])

(أَيْ: وَاظَبَ عليهِ وأكثرَ مِنْهُ[2]).

(وذكرَ في كتابِهِ في "مناقبِ الشَّافعيِّ" أَنَّ مجلسًا جَمَعَهُ وجماعةً مِنَ الحنفيَّةِ، وأَنَّهُمْ زَعموا أَنَّ قَوْلَ الشَّافعيِّ: "يحلُّ أكلُ متروكِ التَّسميةِ" مردودٌ بقولهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾[3].

فقالَ: فقلتُ لَهُمْ: لَا دليلَ فِيهَا، بَلْ هِيَ حُجَّةٌ للشَّافعيِّ؛ وذلكَ لأَنَّ الواوَ ليستْ

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٢) سورة فصلت: ١٧.

(٣) معاني القرآن (الفراء) ٣/١٤، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/١٥٦٠، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٦٦.

(٤) سورة فصلت: ١٥.

(٥) ينظر: شرح التلخيص ١/٥٤١.

(٦) سورة الأنبياء: ٥٥.

(٧) ١/٣٣٩، تحفة الغريب ١/٣٥٦.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٤/٤٦٣.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٥٦.

(٣) سورة الأنعام: ١٢١.

للعطفِ؛ لتخالُفِ الجملتينِ بالاسميَّةِ والفعليَّةِ، ولَا للاستئنافِ؛ لأَنَّ أصلَ الواوَ أَنْ تربطَ مَا بعدَها بِمَا قبلَها[1])

(الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُ السَّرَّاجُ الهنديُّ[2] في "شرحِ البديعِ" أَنَّهُ قالَ: وجهُ الاستدلالِ أَنَّ الواوَ هُنَا يجبُ أَنْ تكونَ للعطفِ والحالِ؛ تعليلًا للاشتراكِ الَّذِي هُوَ عَلَى خلافِ الأصلِ؛ فيدلُّ عَلَى الحصرِ فِيهِمَا، ثُمَّ لَا يجوزُ كونُهُ للعطفِ؛ لأَنَّ قَوْلَهُ: "وإِنَّهُ لفسقٌ" جملةٌ اسميَّةٌ مؤَكَّدةٌ بِـ"إِنَّ" ومَا قبلَها، وهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ جملةٌ فعليَّةٌ إنشائيَّةٌ، وعطفُ الجملةِ الاسميَّةِ عَلَى الفعليةِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ، إِلَّا للضَّرورةِ، كَمَا في آيةِ القذفِ[3]، والأصلُ عدمُها، فلمَّا بطلَ كونُها للعطفِ؛ تعيَّنَ كونُها للحالِ[4]).

(فبقيَ أَنْ تكونَ للحالِ، فتكونَ جملةُ الحالِ مقيِّدةً للنَّهْيِ)

في حاشيةِ التفتازانيِّ: (واعتُرِضَ بِأَنَّ التَّأكيدَ بِـ"إِنَّ" واللَّامِ يَنفي كونَ الجملةِ حاليَّةً؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ -فِيمَا قُصِدَ الإعلامُ بتحقيقِهِ- البتَّةُ، والرَّدُّ عَلَى مُنْكِرٍ -تحقيقًا أَوْ تقديرًا- عَلَى مَا بُيِّنَ في "علمِ المعَانِي" والحالُ الواقعُ مِنَ الأمرِ والنَّهْيِ مبناهُ عَلَى التَّقديرِ؛ كأَنَّهُ قِيلَ: "لَا تَأكلوا مِنْهُ، إِنْ كانَ فسقًا؛ فَلَا يحسُنُ، وإِنَّهُ لَفسقٌ، بَلْ هُوَ فسقٌ". والجوابُ أَنَّهُ لمَّا كانَ المرادُ بالفسقِ -هَهُنَا- الإهلالُ لغيرِ اللهِ؛ كانَ التَّأكيدُ مناسبًا، كأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَأكلوا مِنْهُ إِذَا كانَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الفسقِ الَّذِي الحكمُ بِهِ متحقِّقٌ، والمشركونُ يُنْكِرُونَ. انتهى[1]).

واعتُرِضَ بِأَنَّهُ ولَوْ سُلِّمَ كونُها حاليَّةً؛ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهَا قيدٌ للنَّهْيِ، بمعنَى أَنَّهُ يكونُ النَّهْيُ عَنْ أكلِهِ في هذهِ الحالةِ دونَ غيرِها، بَلْ يكونُ إشارةً إِلَى المعنَى الموجِبِ للنَّهْيِ عَنْهُ، كَمَا يقالُ: "لَا تُهِنْ زيدًا وهُوَ أخوكَ"، و"لَا تَرُدَّ فلانًا وهُوَ محسِنٌ"، و"لَا تشربِ الخمرَ وهُوَ وهِيَ حرامٌ عليكَ، ولَا

---

(١) حاشية الدسوقي ٢/١٠١٣.

(٢) هو: عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدِّين، أبو حفص الحنفي، توفي سنة ٧٧٣هـ، من تصانيفه: التوشيح في شرح الهداية، وشرح عقيدة الطحاوي، ينظر ترجمته في: سلم الوصول ٥/٤٠٥، والأعلام ٥/٤٢.

(٣) سورة النور: ٦.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٥٦.

(١) لم أقف عليه في حاشية الكشاف.

يكونُ قيدًا للنَّهْيِ؛ لأَنَّهُ -حينئذٍ- لَا يكونُ لَهُ فائدةٌ؛ لأَنَّ كونَهُ منهيًّا عَنْهُ -حالَ كونِهِ فسقًا- معلومٌ لَا حاجةَ إِلَى بيانِهِ[1]).

(والمعنَى: لَا تَأكلوا مِنْهُ في حالةِ كونِهِ فسقًا، ومفهومُهُ جوازُ الأكلِ إِذَا لَمْ يكنْ فسقًا، والفسقُ قَدْ فَسَّرَهُ اللهُ تَعَالَى بقولِهِ: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[2]

(ادَّعى الإمامُ أَنَّ المرادَ مِنْ كونِهِ فسقًا غيرُ مذكورٍ؛ فكانَ مُجْمَلًا محتاجًا إِلَى البيانِ؛ لأَنَّهُ حصلَ بيانُهُ في آيةٍ أُخرى، وهِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾.

واعتُرِضَ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ الإجمالَ؛ لأَنَّ معنَى الفسقِ مشهورٌ في الشَّرْعِ يفهمُهُ الكلُّ وهُوَ الخروجُ عَنِ الطَّاعاتِ، وإِنْ سُلِّمَ أَنَّهُ مجمَلٌ؛ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ بيانَهُ قَوْلُهُ: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾؛ فَلَا بُدَّ لذلكَ مِنْ دليلٍ[3]).

(فالمعنَى: لَا تَأكلوا مِنْهُ إِذَا سُمِّيَ عليهِ غيرُ اللهِ، ومفهومُهُ: كُلُوا مِنْهُ إِذَا لَمْ يُسَمَّ عليهِ غيرُ اللهِ. انتهى -ملخَّصًا موضَّحًا-).

في الشَّرْحِ: (اعتُرِضَ هَذَا أيضًا بِأَنَّ مَا قَدَّرَهُ أَخَصُّ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسمُ اللهِ عليهِ؛ إِذًا: الَّذِي لَمْ يُذْكَرِ اسمُ اللهِ عليهِ ينقسمُ إِلَى مَا أُهِلَّ بِهِ لغيرِ اللهِ، وإِلى مَا لَا يُهَلُّ بِهِ لأحدٍ بِأَنْ لَمْ يُذْكَرِ اسمُ اللهِ عليهِ ولَا اسمُ غيرِهِ، وحملُ الكلامِ عَلَى أعمِّ المحملينِ أَولى؛ لأَنَّهُ أعمُّ فائدةً؛ فيحرمُ متروكُ التَّسميةِ عمدًا؛ بعمومِ هَذَا، ولَا يُخَصُّ التَّحريمُ بِمَا أُهِلَّ بِهِ لغيرِ اللهِ. انتهى[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: مَا قَدَّرَهُ وإِنْ كانَ أخصَّ مِنْ مطلقِ مَا لَمْ يُذكرِ اسمُ اللهِ عليهِ، لكنَّهُ [٣٤١/أ] تناولٌ لِمَا يُذْكَرُ اسمُ اللهِ عليهِ المقيَّدُ بكونِهِ فسقًا أُهِلَّ بِهِ لغيرِ اللهِ، كَمَا هُوَ المرادُ والمفروضُ.

ثُمَّ قالَ في الشَّرْحِ: وأيضًا إِنَّ التَّحريمَ إِنَّمَا كانَ للإعراضِ عَنْ تسميةِ الخالقِ الرَّازِّقِ والإخلالِ

(١) تحفة الغريب ١/٣٥٧.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٥٧.

(١) المصدر السابق ١/٣٥٨.

بتعظيمِهِ؛ لأَنَّهُ مناسبٌ، وهُوَ معنًى عامٌّ يشملُ متروكَ التَّسميةِ عمدًا والمهَلُّ بِهِ لغيرِ اللهِ؛ وهَذَا أَولى مِنْ أَنْ يُجعلَ المناسبُ تسميةَ غيرِ اللهِ؛ لأَنَّهَا كالاشتراكِ؛ إِذْ هَذَا مناسبٌ خاصٌّ ببعضِ الصُّوَرِ والأَوَّلُ عامٌّ مشتركٌ بينَ الصُّوَرِ؛ فكانتْ إضافةُ الحكمِ إِلَيْهِ أَولى مِنْ إضافتِهِ إِلَى المناسبِ الخاصِّ[1]).

(ولَوْ أُبْطِلَ العطفُ لتخالُفِ الجملتينِ بالإنشاءِ والخبرِ؛ لَكَانَ صوابًا)

(وقَدْ عرفتَ أَنَّ المسألةَ خلافيَّةٌ؛ فللخصمِ أَنْ يلتزمَ جوازَ العطفِ في ذلكَ؛ مصيرًا إِلَى قَوْلِ مَنْ ذهبَ إِلَيْهِ[2]).

(العطفُ عَلَى معمولَيْ عاملينِ):

(وقولُهم "عَلَى عاملينِ" فِيهِ تجوُّزٌ) (يَعني: حذفُ المضافِ)[3] وإقامةُ المضافِ إِلَيْهِ مقامَهُ.

(أَجْمَعُوا عَلَى جوازِ العطفِ عَلَى معمولَيْ عاملٍ واحدٍ نحوَ: "إِنَّ زيدًا ذاهبٌ وعَمْرًا جالسٌ")

(هَذَا مِنْ قبيلِ عطفِ المفرداتِ عَلَى المفرداتِ؛ فَإِنَّ "عَمْرًا" معطوفٌ عَلَى "زيدًا"، و"جالسٌ" معطوفٌ عَلَى "ذاهبٌ".

قالَ الشَّريفُ الجرجانيُّ في شرحِ (المفرداتِ)[1]: وفي عطفِ مفردَيْ جملةٍ عَلَى جملةٍ أُخرى كَمَا في "كانَ زيدٌ قائمًا وعمرٌو قاعدًا" دِقَّةٌ. فليُتأمَّلْ[2].

في الشَّرْحِ: يمكنُ أَنْ يكونَ وجهُ الدِّقَّةُ هُوَ مَا يدفعُ الإشكالَ الواردَ عَلَى ذلكَ، وهُوَ أَنَّ حكمَ المعطوفِ حكمُ المعطوفِ عليهِ بالتَّشَبُّهِ إِلَى مَا قبلَهُ، فَإِذَا كانَ المعطوفُ عليهِ خبرَ مبتدإٍ مثلًا؛ لزمَ كونُ المعطوفِ خبرًا عَلَى ذلكَ المبتدإِ، وغيرُ ذلكَ مِنَ الشُّروطِ؛ فكيفَ يَتَّجِهُ -مَعَ ذلكَ- أَنْ يُعطفَ خبرُ "عمرٍو" عَلَى خبرِ "زيدٍ"، وجوابُهُ أَنَّ محلَّ الاشتراطِ إِنَّمَا هُوَ حيثُ يتَّحدُ مَا قبلَ

(١) المنصف ٣/ ٥١١.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٥٨.

(٣) المنصف ٣/٥١٢.

(١) هكذا في المخطوط وصوابه: شرح المفتاح.

(٢) المصباح في شرح المفتاح ١٨٩.

المعطوفِ عليهِ، وذلكَ كَمَا في "زيدٌ يقومُ ويقعدُ"، أَمَّا إذَا تعدَّدَ كَمَا في "زيدٌ يقومُ وعمرٌو يقعدُ"؛ فالشَّرْطُ الاتِّحَادُ في عمومِ الجملةِ، لَا في خصوصِها؛ فيُعْطَفُ خبرُ "عمرٍو" عَلَى خبرِ "زيدٍ"؛ لاتِّحادِهما باعتبارِ عمومِ الجهةِ في خصوصِها عَلَى خبرٍ؛ إذْ كلٌّ مِنْهُمَا خبرٌ في الجملةِ، ولَا يُنظرُ (إلَى)[1] خصوصيَّةِ المخبرِ عَنْهُ. وفائدةُ هَذَا الشَّرْطِ أَنَّ خبرَ "عمرٍو" مثلًا لَا يُعطفُ عَلَى صفةِ "زيدٍ"، ولَا عَلَى حالِهِ، وإنَّمَا يُعطفُ عَلَى خبرِهِ؛ لتحقُّقِ الاشتراكِ في مطلقِ الخبريَّةِ. وانظرْ تمثيلَ الشَّريفِ بقولِهِ: "كانَ زيدٌ قائمًا وعمرٌو قاعدًا" لصورةِ المسألةِ الَّتِي فرضَها، وهِيَ عطفُ مفردَيْ جملةٍ عَلَى مفردَيْ جملةٍ أُخرى.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: إنْ جُعلَ في مثالِهِ "عمرٌو" معطوفًا عَلَى "زيدٍ" و"قاعدًا" عَلَى "قائمًا" مِنْ غيرِ أَنْ يكونَ ثَمَّ شيءٌ يُقدَّرُ بعدَ حرفِ العطفِ؛ فَلَا خفاءَ في أَنَّ عطفَ المفردينِ عَلَى المفردينِ متحقِّقٌ، ولكنْ يفوتُ كونُ هَذَا مثالًا للمسألةِ ؛ إذْ ليسَ فِيهِ غيرُ جملةٍ واحدةٍ عُطِفُ بعضُ مفرداتِها عَلَى بعضٍ، لَا جملتانِ عُطِفَ المفردانِ مِنْ إحْدَيْهِمَا عَلَى مفردَيْ الأُخرى، وإنْ قُدِّرَ بعدَ العاطفِ كلمةٌ؛ كانَ عاملُهُ في "عمرٍو" الرَّفْعَ، وفي "قاعدٍ" النَّصْبَ، فَهَذَا مِنْ بابِ عطفِ الجملِ، لَا مِنْ بابِ عطفِ المفرداتِ.

والشَّيْخُ سعدُ الدِّينِ التفتازانيُّ لمَّا مَثَّلَ لحذفِ المسنَدِ بقولِكَ: "زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو" قالَ: يجوزُ بعدَ تقديرِ المسنَدِ أَنْ يكونَ مِنْ عطفِ الجملِ، وأَنْ يكونَ مِنْ عطفِ المفرداتِ[1].

قلتُ: وهُوَ مبنيٌّ عَلَى أَنَّ عاملَ المبتدإِ والخبرِ معًا هُوَ الابتداءُ، وقَدْ تقرَّرَ أَنَّ مذهبَ سيبويهِ[2] أَنَّ الابتداءَ عاملُ المبتدإِ فَقَطْ، وأَنَّ المبتدأَ عاملُ الخبرِ؛ فعليه: لَا يتأتَّى في مثالِهِ عطفُ المفرداتِ؛ لِمَا يلزمُ عليهِ مِنَ العطفِ عَلَى معمولَيْ عاملينِ.

وفي "الكشَّافِ" تجويزُ أَنْ يكونَ "براءةٌ" مبتدأً؛ لتخصُّصِها بصفتِها[3]، والخبرُ "إلَى الَّذِينَ عاهدتُم"، وجَوَّزَ أيضًا أَنْ يكونَ "براءةٌ" خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، ومِنَ الابتداءِ الغايةُ متعلِّقٌ بمحذوفٍ.

---

(١) سقط من "س".

(١) ينظر: المطول ٣٠٤، ٣٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٠٢.

(٣) ٢/٢٤٢.

والمعنَى: قَدْ بَرَّأَهُ، وأصلُهُ: "مِنَ اللهِ ورسولِهِ إِلَى الَّذِينَ عاهدتُم" ثُمَّ قالَ: "وأذانٌ ارتفاعهِ براءةٌ عَلَى الوجهينِ، ثُمَّ الجملةُ معطوفةٌ عَلَى مثلِها، ولَا وجهَ لقولِ مَنْ قالَ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى "براءة" كَمَا لَا يقالُ: "عمرٌو" معطوفٌ [٣٤١/ب] عَلَى "زيدٍ" مِنْ قولِكَ: "زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ"؛ فانظرْ: مَا وجهُ ذلكَ مَعَ أَنَّهُ يَرَى عملَ الابتداءِ في المبتدإِ والخبرِ جميعًا؟

قالَ صاحبُ "الكشَّافِ": أرادَ الزَّمخشريُّ عطفَ "أذان" وحدَهُ عَلَى "براءة"، مِنْ غيرِ تعرُّضٍ لعطفِ الخبرِ عَلَى الخبرِ، كَمَا في نحوِ: "أريدُ أَنْ يضربَ زيدًا عَمْرًا ويُهينَ بكرًا خالدًا"؛ فليسَ العطفُ إِلَّا في اللفظينِ دونَ معمولَيْهِمَا؛ فَهَذَا هُوَ الَّذِي مَنَعَهُ الزَّمخشريُّ[1].

قلتُ: وفِيهِ بُعدٌ. فتأمَّلْ[2]).

(وعَلَى معمولاتِ عاملٍ نحوِ: "أعلمَ زيدٌ عَمْرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا"، وعَلَى منعِ العطفِ عَلَى معمولَيْ أكثرَ مِنْ عاملينِ نحوَ: "إِنَّ زيدًا ضاربٌ أبوهُ لعمرٍو وأخاكَ غلامُهُ بكرٍ"، وأمَّا معمولَا عاملينِ، فَإِنْ لَمْ يكنْ أحدُهما جارًّا، فقالَ ابنُ مالكٍ: هُوَ ممتنعٌ إجماعًا نحوَ: "كانَ آكلًا طعامَكَ عمرٌو وتمرَكَ بكرٌ"، وليسَ كذلكَ، بَلْ نقلَ الفارسيُّ الجوازَ مطلقًا عَنْ جماعة، –وقِيلَ إِنَّ مِنْهُمُ الأخفشُ–، وإِنْ كانَ أحدُهما جارًّا فَإِنْ كانَ الجارُّ مؤخَّرًا نحوَ: زيدٌ في الدَّارِ والحجرةِ عمرٌو، أَوْ وعمرٌو الحجرةِ"، فنقل المهدويُّ أَنَّهُ ممتنعٌ إجماعًا، وليسَ كذلكَ، بَلْ هُوَ جائزٌ عندَ مَنْ ذَكرنا، وإِنْ كانَ الجارُّ مقدَّمًا نحوَ: "في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو"؛ فالمشهورُ عَنْ سيبويهِ المنعُ، وبِهِ قالَ المبرِّدُ وابنُ السَّرَّاجِ وهشامٌ، وعَنِ الأخفشِ الإِجازَةُ، وبِهِ قالَ الكسائيُّ والفرَّاءُ والزَّجَّاجُ، وفَصَّلَ قومٌ –مِنْهُمُ الأعلمُ–، فَقَالُوا: إِنْ وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثالِ؛ جازَ؛ لأَنَّهُ كَذَا سُمِعَ، ولأَنَّ فِيهِ تَعَادُلَ المتعاطفاتِ؛ وإِلَّا امتنعَ نحوُ: "في الدَّارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ[1]").

(وقَدْ جاءتْ مواضعُ يدلُّ ظاهرُها عَلَى خلافِ قَوْلِ سيبويهِ ،كقولهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي

(١) ٢/٢٤٤.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٥٨: ٣٦٠.

(١) ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٢/٣٤٧،٣٤٨.

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾[1].

"آيات" الأُولى منصوبةٌ إجماعًا؛ لأنَّها اسمُ "إنَّ"، والثَّانيةُ والثَّالثةُ قَرَأَهُمَا الأخوانِ بالنَّصْبِ، والباقونَ بالرَّفْعِ[2]. وَقَدِ استدلَّ بالقراءتينِ في "آيات" الثَّالثةِ عَلَى المسألةِ. أَما الرَّفْع، فَعَلَى نيابةِ الواوِ منابَ "الابتداءِ"، و"فِي".

وأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى نيابتِها منابَ "إنَّ" و"فِي").

(وأُجيبَ بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أَنَّ "فِي" مقدَّرةٌ؛ فالعملُ لَهَا، ويؤيِّدُهُ أَنَّ في حرفِ "عبدِاللهِ" التَّصريحَ بِـ"في"؛ وعَلَى هَذَا: الواوُ نائبةٌ منابَ عاملٍ واحدٍ، وهُوَ الابتداءُ أَوْ "إنَّ").

(والثَّاني: أَنَّ انتصابَ "آيات" عَلَى التَّوكيدِ للأُولى، ورفعَها عَلَى تقديرِ مبتدإٍ، أَيْ: "هِيَ آياتٌ"؛ وعَليهما: فليستْ "في" مقدَّرةً).

(والثَّالثُ: يخصُّ قراءةَ النَّصْبِ، وهُوَ أَنَّهُ عَلَى إضمارِ "إنَّ"، وفي ذكرِهِ الشَّاطبيِّ[1] وغيرِهِ، وإضمارُ "إنَّ" بعيدٌ.

ومِمَّا يُشكلُ عَلَى مذهبِ سيبويهِ قَوْلُهُ:

هَـــوِّنْ عَليـــكَ فَـــإِنَّ الأمـــورَ ... بكـــــفِّ الإلـــــهِ مقاديرُهـــــا

فلـــــيسَ بآتيـــــكَ مَنْهِيُّهَـــــا ... ولَا قاصـــــرٍ عنـــــكَ مَأمورُهـــــا[2])

(١) سورة الجاثية: ٣-٥.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٦/١٧٠، وحجة القراءات ١/٦٥٨.

(١) ينظر: الوافي في شرح الشاطبية ١/٣٥٩.

(٢) من المتقارب، للأعور الشني، وهو في: الكتاب ١/٦٤، والمقتضب ٤/١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ١/١٦٢، والجنى الداني ١/٤٧١، وارتشاف الضرب ٤/١٧٣٣، وهمع الهوامع ٢/٤٤١.

(لأَنَّ "قاصر" عطفٌ عَلَى مجرورِ الباءِ؛ فَإِنْ كانَ "مأمورُها" عطفًا عَلَى مرفوعٍ)؛ (ليسَ يَلزمُ العطفُ عَلَى معمولَيْ عاملينِ، وإِنْ كانَ فاعلًا بِـ"قاصرٍ"؛ لزمَ عدمُ الارتباطِ بالمخبَرِ عَنْهُ؛ إِذِ التَّقديرُ –حينئذٍ– فليسَ منهيُّها بقاصرٍ عنكَ مأمورَها).

(وقَدْ أُجيبَ عَنِ الثَّاني بِأَنَّهُ لمَّا كانَ الضَّميرُ في "مأمورها" عائدًا عَلَى الأمورِ كانَ كالعائدِ عَلَى المنهيَّاتِ؛ لدخولها في الأمورِ).

(واعلمْ أَنَّ الزَّمخشريَّ مِمَّنْ منعَ العطفَ المذكورَ؛ ولِهَذَا اتَّجَهَ لَهُ أَنْ يسألَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢﴾[1] الآيات، فقالَ: فَإِنْ قلتَ: نصبُ "إِذَا" مُعْضِلٌ؛ لأَنَّكَ إِنْ جعلتَ الواواتِ عاطفةً؛ وقعتَ في العطفِ عَلَى عاملينِ، يَعني: أَنَّ "إِذَا" عطفٌ عَلَى "إِذَا" المنصوبةِ بِـ"أُقْسِمُ"، والمخفوضاتُ عطفٌ عَلَى "الشَّمسِ" المخفوضةِ بواوِ القَسَمِ. قالَ: وإِنْ جعلتَهنَّ للقَسَمِ؛ وقعتَ فِيمَا اتَّفقَ الخليلُ وسيبويهِ عَلَى استكراهِهِ[2])

في الشَّرْحِ: (وأصلُهُ: إِذَا تكرَّرتِ الواوُ بعدَ واوِ القَسَمِ نحوَ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾[1] مذهبُ سيبويهِ والخليلِ أَنَّ المتكررةَ واوُ العطفِ[2]، وقالَ بعضُهم: هِيَ واوُ القَسَمِ[3]، [٣٤٢/أ] والأَوَّلُ أقوَى؛ وذلكَ لأَنَّها لَوْ كانتْ للقَسَمِ؛ لكانتْ بدلًا مِنَ الواوِ، ولَمْ تُفِدِ العطفَ، ورُبِطَ المقسَمُ بِهِ الثَّاني ومَا بعدَهُ بالأَوَّلِ، بَلْ يكونُ التَّقديرُ: أُقْسِمُ بالليلِ، أُقْسِمُ بالنَّهارِ، أُقْسِمُ بِمَا خَلَقَ؛ فهذهِ ثلاثةُ أَيمانٍ كلُّ واحدٍ مِنْهَا مستقلٌّ، وكلُّ قَسَمٍ لابدَّ لَهُ مِنْ جوابٍ، فتُطلبُ ثلاثةُ أجوبةٍ؛ فَإِنْ قُلنا: حُذِفَ جوابانِ؛ استغناءً بِمَا بقيَ؛ فالحذفُ خلافُ الأصلِ، وإِنْ جَعلنا الواحدَ جوابًا للمجموعِ مَعَ أَنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا – لاستقلالِهِ– يطلبُ جوابًا مستقلًّا؛ فَهُوَ أيضًا خلافُ الأصلِ؛ فَهَذَا وجهُ استكراهِ الإمامينِ؛ لأَنْ

(١) سورة الشمس: ١،٢.

(٢) الكشاف ٤/٧٥٨.

(١) سورة الليل: ١ –٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٠١.

(٣) المراد: الرضيّ، ينظر: شرحه على الكافية ٤/٣٠٦.

تكونَ الواوُ المتكرّرةُ واوَ القَسَمِ. وإذَا كانَ كذلكَ؛ لَمْ يبقَ إلَّا مذهبُهما وهُوَ أَنْ تقولَ:

القَسَمُ شيءٌ واحدٌ، والمقسَمُ بِهِ ثلاثةٌ، والقَسَمُ هُوَ الطالبُ للجوابِ، لَا المقسمَ بِهِ فيكفيهِ جوابٌ واحدٌ؛ فكأَنَّهُ قِيلَ: "أُقْسِمُ بالليلِ والنَّهارِ ومَا خَلَقَ إنَّ سَعْيَكم لَشَتَّى"، وأيضًا فَإِنَّكَ تقولُ – مصرّحًا بالعطفِ–: ("أُقسمُ"[1] باللهِ فاللهِ لأفعلنَّ"، و"بحياتِكَ ثُمَّ حياتِكَ لأفعلنَّ"، ولَا تقولُ: "أُقسمُ باللهِ، أُقسمُ بالنَّبِيِّ ﷺ لَأفعلنَّ". والحملُ عَلَى مَا ثبتَ في كلامِهم أَولى. واعتُرِضَ عَلَى كونِ واوِ العطفِ، بلزومِ العطفِ عَلَى عاملينِ؛ لأَنَّ "النَّهارَ" –إذَنْ–، يكونُ معطوفًا عَلَى "اللَّيْلِ"، و"إذَا تجلَّى" معطوفٌ عَلَى "إذَا يغشَى"، والعاطُف واحدٌ.

أجابَ "جارُ اللهِ" بِأَنْ قالَ: الواوُ كأَنَّها عوضٌ عَنْ حرفِ القَسَمِ وفِعْلِهِ معًا؛ وذلكَ لأَنَّهُ، لكثرةِ مَا استُعملَ في القَسَمِ؛ لَمْ يُستعملِ الفعلُ مَعَهُ، فصارَ –لمَّا لَمْ يجامعِ الفعلَ– كأَنَّهُ عوضٌ مِنَ الفعلِ، أيضًا، كَمَا أَنَّهُ عوضٌ مِنَ الحرفِ، فقولُهُ: "والنَّهار"، كأَنَّهُ معطوفٌ عَلَى عاملٍ واحدٍ، هُوَ "الواوُ" المتقدّمةُ. هَذَا كُلُّهُ كلامُ الرَّضِيِّ[2]).

(يَعني: أنَّهما استكرَها ذلكَ؛ لئلَّا يحتاجَ كلُّ قَسَمٍ إلَى جوابٍ يخصُّهُ، ثُمَّ أجابَ بِأَنَّ فعلَ القَسَمِ –لمَّا كانَ لَا يُذكرُ مَعَ واوِ القَسَمِ، بخلافِ الباءِ–؛ صارتْ كأَنَّها هِيَ النَّاصبةُ الخافضةُ؛ فكانَ العطفُ عَلَى معمولَيْ عاملٍ).

(قالَ ابنُ الحاجبِ: وهذهِ قُوَّةٌ مِنْهُ، واستنباطٌ لمعنًى دقيقٍ، ثُمَّ اعترضَ عليهِ بقولِهِ تعَالَى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ١٨﴾[1]؛ فَإِنَّ الجارَّ –هُنَا– الباءُ، وقَدْ صُرِّحَ مَعَهُ بفعلِ القَسَمِ؛ فَلَا تُنزَّلُ الباءُ منزلةَ النَّاصبةِ) انتهى[2].

(أجابَ الرَّضِيُّ عَلَى تقديرِ التزامِ القولِ بمنعِ العطفِ عَلَى معمولَيْ عاملينِ مطلقًا؛ بِأَنَّ

(١) سقط من "س".

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/٣٠٧، تحفة الغريب ١/٣٦٢.

(١) سورة التكوير: ١٥ – ١٨.

(٢) ينظر: الإيضاح ٢/١٥٤.

التَّقديرَ: "عَظَمَةُ اللَّيْلِ إذَا يغشَى"؛ فالعاملُ في "اللَّيْلِ" في الحقيقةِ هُوَ العظمة المقدَّرةُ، وكَذَا في "إذَا يغشَى"؛ فتكونُ الواوُ قائمةً مقامَ العظمةِ، وهُوَ عاملٌ واحدٌ؛ فيكونُ التَّقديرُ هُنَا: "بعظمةِ اللَّيْلِ ووقتِ عسعستهِ"، فالعاملُ في المجرورِ والمنصوبِ شيءٌ واحدٌ[1]).

(وقَدْ أَسْلَفنا في آخِرِ الكلامِ عَلَى كلامِ الرَّضِيِّ عَلَى نحوِ هذهِ الآيةِ، وأَنَّهُ قَدَّرَ في نحوِ هذهِ الآيةِ مضافًا بعدَ الواوِ، وهُوَ العاملُ في مدخولِ الواوِ، وفي الآيةِ؛ فيكونُ العطفُ -حينئذٍ- عَلَى معمولَيْ عاملٍ واحدٍ[2]).

(وبعدُ، فالتَّحقيقُ جوازُ العطفِ عَلَى معمولَيْ عاملينِ في نحوِ: "في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو)

(ومِنْ نظيرِ هَذَا التركيبِ جوازُ الفاءِ؛ حيثُ قالَ: "وبعدُ، فعندِي" أَيْ أَنَّ ابنَ الشَّجريِّ[3] لَمْ يتأَمَّلْ كلامَ الفارسيِّ في البابِ الثَّاني في أواخرِ الكلامِ عَلَى الجملةِ الخامسةِ مِنَ الجملِ الَّتِي لَهَا محلٌّ مِنَ الإعرابِ؛ حيثُ قالَ: وبعدُ، فالتَّحقيقُ أَنَّ العطفَ في البابِ مِنَ العطفِ عَلَى المعنَى ومَرَّ الكلامُ عَلَى ذلكَ[1]).

(ولَا إشكالَ -حينئذٍ- في الآيةِ.

وأخذَ ابنُ الخبَّازِ جوابَ الزَّمخشريِّ، فجعلَهُ قولًا مستقلًّا، فقالَ في "كتابِ النِّهايةِ"[2]: وقِيلَ: إذَا كانَ أحدُ العاملينِ محذوفًا؛ فَهُوَ كالمعدومِ؛ ولِهَذَا جازَ العطفُ في نحوِ: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾[3]، ومَا أظنُّهُ وقفَ في ذلكَ عَلَى كلامِ غيرِ الزَّمخشريِّ؛ فَينبغي لَهُ أَنْ يُقيِّدَ الحذفَ بالوجوبِ)

وهَذَا آخرُ الجزءِ الثَّاني مِنْ "شَرْحِ مُغْنِي اللبيبِ عَنْ كتبِ الأعاريبِ للإمامِ جمالِ الدِّينِ بنِ

(١) ينظر: شرح الكافية ٣٠٧/٤، تحفة الغريب ٣٦٢/١.

(٢) المنصف ٥١٣/٣.

(٣) ينظر: أماليه ٧١/٣.

(١) تحفة الغريب ٣٦٢/١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : لم أقف على قوله.

(٣) سورة الليل: ١،٢.

هشامٍ الأَنْصاريّ، جمعُ الإمامِ محمَّدِ بنِ طولونَ الصَّالحيّ الحنفيّ المحدّثِ إمامِ الإمارةِ العلميَّةِ، ووافقَ الفراغُ مِنْهُ في وقتِ الظَّهيرةِ يومَ الثلاثاءِ، الخامسِ مِنْ شهرِ محرَّمٍ الحرامِ سنةَ أربعٍ وتسعينَ. أَحْسَنَ اللهُ ختامَها وأَلَّفَ، والحمدُ للهِ وحدَهُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ. ويتلوهُ -إِنْ شاءَ اللهُ- في الجزءِ الثَّالثِ الكلامُ عَلَى:

(المواضعُ الَّتِي يعودُ الضَّميرُ فِيهَا عَلَى مَا تأَخَّرَ لفظًا ورتبةً).

قالَ الرَّضِيُّ: (فَإِنْ قلتَ: فأيُّ شيءٍ الحاملُ لَهُمْ عَلَى مخالفةِ وضعِهِ بتأخيرِ مُفَسِّرِهِ عَنْهُ؟ [٣٤٢/ب]

قلتُ: قَصدوا التَّفخيمَ والتَّعظيمَ في ذكرِ ذلكَ الشَّرْحِ بِأَنْ يَذكروا شيئًا مبهمًا ؛حَتَّى تتشوَّقَ نفسُ السَّامعِ إِلَى العثورِ عَلَى المرادِ بِهِ، ثُمَّ يفسِّروهُ؛ فيكونَ أوقعَ في النفسِ، وأيضًا يكونَ ذلكَ المفسَّرُ مذكورًا مرَّتينِ بالإجمالِ أَوَّلًا، وبالتَّفصيلِ ثانيًا؛ فيكونُ آكَدَ.

فَإِنْ قلتَ: فَهَذَا الضَّميرُ الَّذِي هَذَا حالُهُ: هَلْ يبقَى عَلَى وضعِهِ معرَّفًا أَمْ يصيرُ نكرةً؛ لعدمِ شرطِ التَّعريفِ -أَعني: تقدمَ المفسِّرِ-؟

قلتُ: الَّذِي أَرَى أَنَّهُ نكرةٌ، كَمَا يجيءُ في بابِ المعرفةِ، وعندَ النُّحَاةِ يبقَى معرَّفًا، لكنَّ تعريفَهُ أَنْقَصُ مِمَّا كانَ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّ التَّفسيرَ يحصلُ بعدَ ذكرِهِ مبهمًا، فقبلَ: الوصولُ إِلَى التَّفسيرِ فِيهِ الإبهامُ الَّذِي في النَّكراتِ؛ ولِهَذَا جازَ دخولُ "رُبَّ" عليهِ -مَعَ اختصاصِها بالنَّكراتِ-، وإِنَّمَا حَكموا ببقائِهِ عَلَى وضعِهِ مِنَ التَّعريفِ؛ لأَنَّهُ حصلَ جبرانُ مَا فاتَهُ بذكرِ المفسِّرِ بعدَهُ، بِلَا فصلٍ؛ فَهُوَ كالمضافِ الَّذِي يكتسِب التَّعريفَ مِنَ المضافِ إِلَيْهِ[1]).

(وهِيَ سبعةٌ:

أَحَدُهَا: أَنْ يكونَ الضَّميرُ مرفوعًا بِـ"نِعْمَ" أَوْ "بِئْسَ"، ولَا يُفَسَّرُ إِلَّا بالتَّمييزِ نحوَ: "نِعْمَ رجلًا زيدٌ"، و"بئسَ رجلًا عمرٌو")

(ويجبُ تأخيرُ التَّمييزِ عَنْ "نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وأَمَّا تأخيرُهُ عَنِ المخصوصِ نحوَ: "نِعْمَ زيدٌ رجلًا"،

(١) شرح الكافية ٤٠٦/٢، المنصف ٥١٣/٣، ٥١٤.

فذهبَ سيبويهِ والبصريُّونَ إِلَى منعهِ[1]، وذهبَ الكوفيُّونَ إِلَى جوازهِ، إِلَّا الفَرَّاءَ؛ فَإِنَّهُ -عندَهُ- قبيحٌ[2]).

وفي التَّعليقِ: (فَلَوْ قلتَ: "زيدٌ نِعْمَ رجلًا"؛ لَمْ يَعُدِ الضَّميرُ عَلَى "زيدٍ"، بَلْ "رجلٍ"، والرَّابطُ العمومُ؛ لأَنَّ فاعلَ "نِعْمَ" لَا يكونُ إِلَّا عامًّا، و"رجلٌ" -هُنَا- عامٌّ -مَعَ أَنَّهُ في سياقِ الإثباتِ، ولكنَّهُ عَلَى نيَّةِ "ال" الجنسيَّةِ-؛ إِذِ الأصلُ: "نِعْمَ الرَّجُلُ"، وليسَ المقصودُ البناءَ عَلَى "رجلٍ" مَا مِنَ النَّاسِ، بَلْ عَلَى جميعِ الجنسِ.

وفي "شرحِ المقرِّبِ" لابنِ عصفورٍ مَا نَصُّهُ: ويكونُ ذلكَ الضَّميرُ مرادًا بِهِ الجنسُ، ويكونُ مفردًا عَلَى كلِّ حالٍ؛ استغناءً بتثنيةِ تفسيرِهِ، وجمعهِ، والاسمِ المرفوعِ مبتدأً، وأَعني: عمومَ الفاعلِ عَنِ الربطِ. انتهى[3]).

وفي الشَّرْحِ: (ضميرُ الغائبِ يَقتضي تقدُّمَ المفسِّرُ عليهِ؛ لأَنَّ الواضعَ وَضْعَهُ معرفةٌ لَا بنفسهِ، بَلْ بسببٍ مَا يعودُ إِلَيْهِ، فَلَوْ ذكرتَهُ ولَمْ يتقدَّمْهُ مفسِّرٌ، بقيَ مبهمًا منكَّرًا، لَا يُعْرَفُ المرادُ بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ تفسيرُهُ. وتنكيرُهُ خلافُ وضعهِ، هَذَا هُوَ الأصلُ، ولكنَّهُ قَدْ يُخَالَفُ لقصدِ التَّفخيمِ والتَّعظيمِ؛ بِأَنْ يذكرَ أَوَّلًا شيءٌ مبهمٌ حَتَّى تتشوَّقَ نفسُ السَّامعِ إِلَى العثورِ عَلَى المرادِ بِهِ، ثُمَّ يُفَسَّرَ؛ فيكونَ أوقعَ في النفسِ، وأيضًا يكونَ ذلكَ المفسَّرُ مذكورًا مَرَّتينِ -بالإجمالِ أَوَّلًا، وبالتَّفصيلِ ثانيًا-، لكنْ يبقَى النَّظَرُ في شيءٍ آخَرَ، وهُوَ أَنَّ الضَّميرَ الَّذِي هَذَا حَالُهُ: هَلْ يبقَى عَلَى وضعهِ معرَّفًا، أَوْ يصيرُ نكرةً؛ لعدمِ شرطِ التَّعريفِ -أَعني: تقدُّمَ المفسِّرِ-؟

مذهبُ القومِ أَنَّهُ معرفةٌ، لكنَّ تعريفَهُ أَنْقَصُ مِمَّا كانَ في الأَوَّلِ بسببِ مَا فِيهِ من الإبهامِ قبلَ الوصولِ إِلَى المفسِّرِ، ولَمْ يَحكموا بسلبهِ التَّعريفَ؛ لأَنَّهُ حصلَ جبرانُ مَا فاتَهُ؛ بذلكَ المفسِّرِ بعدَهُ بِلَا فصلٍ. واختارَ الرَّضِيُّ[1] أَنَّهُ نكرةٌ، وأطالَ الكلامَ فِيهِ[2]).

---

(١) ينظر: الكتاب ١٧٨/٢.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/٢، المنصف ٥١٤/٣.

(٣) ٣٧٥،٣٧٦.

(١) ينظر: شرح الكافية ٣٧٥/١.

(٢) تحفة الغريب ٣٦٣/١.

(ويلتحقُ بِهِمَا "فَعُلَ" الَّذِي يرادُ بِهِ المدحُ والذَّمُّ نحوُ: ﴿سَآءَ مَثَلًا﴾[1] و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾[2]، و"ظَرُفَ رجلًا زيدٌ").

("فَعُلَ" الَّذِي يرادُ بِهِ المدحُ والذَّمُّ، قَدْ يكونُ بناؤُهُ مِنْ "فَعُلَ" -بضمِّ العينِ-، وقَدْ يكونُ مِنْ "فَعِلَ" -بكسرِها-، وقَدْ يكونُ مِنْ "فَعَلَ" -بفتحِها-، نحوَ: مَرَّ الرَّجُلُ زيدٌ"، و"عَلِمَ الرَّجُلُ زيدٌ"، و"قَضَى الرَّجُلُ زيدٌ"، ومعنَى إلحاقِ هَذَا النَّوْعِ بِـ"نِعْمَ و"بِئْسَ"؛ إنْ ثبتَ لَهُ مِنَ الأحكامِ مَا ثبتَ لِـ"نِعْمَ" و"بِئْسَ"، وأصلُ "سأسوءُ" -بضمِّ الواوِ، قُلبتِ الفاءُ لتحرُّكِها وانفتاحِ مَا قبلَها-، وقُرِئَ[3] "كَبِرَتْ" -بكسرِ الباءِ الموحَّدةِ[4]-).

(وعَنِ الفَرَّاءِ والكسائيِّ أَنَّ المخفوضَ هُوَ الفاعلُ، ولَا ضميرَ في الفعلِ)

(قَدْ اختلفَا بعدَ هَذَا الاتِّفاقِ؛ فقالَ الكسائيُّ أَنَّ النَّكرةَ المنصوبةَ حالٌ، وقالَ الفَرَّاءُ أَنَّهَا تمييزٌ منقولٌ[5])

ويقعُ في بعضِ النُّسَخِ: "وهُوَ المخفوضُ بالفاءِ، بدلَ "المخصوصِ" بالصَّادِ المهملةِ، وهُوَ من تحريفِ النُّسَّاخِ.

(ويَرُدُّهُ "نِعْمَ رجلًا كانَ زيدٌ"، ولَا يدخلُ النَّاسِخُ عَلَى الفاعلِ)

(فَإِنْ قِيلَ: "كانَ" في مثلِ هَذَا التَّركيبِ زائدةٌ.

قُلنا: [٣٤٣/أ] الأصلُ عدمُ زيادتِها[1]).

(وأَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ، نحوُ ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[2]).

---

(١) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٢) سورة الكهف: ٥.

(٣) لم أقف على صاحب القراءة.

(٤) المنصف ٥١٤/٣.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ١٣٩/٢،المنصف ٥١٤/٣.

(١) المنصف ٥١٤/٣.

(٢) سورة الكهف: ٥.

(الثَّاني: أَنْ يكونَ مرفوعًا بِأَوَّلِ المتنازعينِ المُعَمَّلُ ثانِيهُما).

(هَذَا مذهبُ البصريّينَ، واستُبعدَ؛ لأَنَّ مجوّزَ تأخيرِ المفسِّرِ -لفظًا ومعنًى- قصدَ تفخيمَ المفسَّرِ، مَعَ الإتيانِ بِهِ لمجرَّدِ التَّفسيرِ، كَمَا في "نِعْمَ رجلًا زيدًا"، وقصدُ التَّفخيمِ مَعَ اتِّصالِ المفسِّرِ -كَمَا في "ضميرِ الشَّأْنِ"-، والثَّلاثةُ معدومةٌ في ضميرِ المتنازعِ، أَيْ: قصدُ التَّفخيمِ والمجيءِ بالتَّفسيرِ؛ لمجرَّدِ التَّفسيرِ واتِّصالِهِ بالضَّميرِ[1]).

(نحوَ قَوْلِهِ:

جَفَـوْني ولَـمْ أَجْـفُ الأَخِـلَّاءِ إِنَّنِـي لغيــرِ جميــلٍ مِــنْ خَلِيلِــي مُهْمِــلُ[2])

(والكوفيُّونَ يَمنعونَ مِنْ ذلكَ)

(لأجلِ العِلَّةِ الَّتِي أَسْلَفْنَاهَا، وهِيَ فَقْدُ المسوّغُ لتأخيرِ المفسِّرِ -لفظًا ومعنًى-؛ فَلَا يُجوّزونَ التَّركيبَ المشتملَ عَلَى ذلكَ، ومَا أَنشدَهُ المصنِّفُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ شاهدُ البصريّينَ عَلَى مَا ذَهبوا إِلَيْهِ[3]).

(فقالَ الكسائيُّ بحذفِ الفاعلِ[1])

(يَعني: أَنَّهُ إِذَا امتنع ذلكَ التركيب عند الكوفيّينَ عَلَى الوجه الَّذِي أجازَه البصريُّونَ؛ فكيفَ السَّبيلُ إِلَى تصحيحِهِ؟ فقالَ الكسائيُّ مِنْهُمْ بحذفِ الفاعلِ[2])

(وإِنَّمَا قالَ ذلكَ فرارًا مِنَ الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

قِيلَ: ومَا فَسَّرَ إِلَيْهِ أشنعُ مِمَّا فَرَّ عَنْهُ.

وهَذَا الَّذِي ذكرَهُ المصنِّفُ عَنِ الكسائيِّ هُوَ المشهورُ عَنْهُ.

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٦٣، ٣٦٤.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: أوضح المسالك ٢/١٧٦، وشرح الأشموني ١/٤١١، وهمع الهوامع ١/٢٦٩، وشرح التصريح ١/٤٨٤، وارتشاف الضرب ٢/٩٤٥، والمقاصد النحوية ٣/١٠١٧.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٦٣.

(١) ينظر: رأيه في شرح الكافية ٢/٤٤٨.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٦٤.

وفي "شرح الإيضاح" في "بابِ الاستثناءِ": حذفُ الفاعلِ لَا يجوزُ عندَ أحدٍ مِنَ البصريّينَ، ولَا مِنَ الكوفيّينَ، ومَا حَكاهُ البصريُّونَ عَنِ الكسائيِّ أَنَّهُ يُجيزُ حذفَ الفاعلِ في قولِكَ: "ضربَنِي وضربتُ الزَّيدينِ" باطلٌ، بَلْ هُوَ عندَهُ مضمَرٌ مستترٌ في الفعلِ مفردٌ في الأحوالِ كُلِّهَا. انتهى[1].

(وقالَ الفَرَّاءُ: يُضْمَرُ ويُؤَخَّرُ عَنِ المفسِّرِ، فَإِنِ استوَى العاملانِ في طلبِ الرَّفْعِ، وكانَ العطفُ بالواوِ نحوَ: "قامَ وقعدَ أخواكَ"؛ فَهُوَ عندَهُ فاعلٌ بِهِمَا[2])

(في "شرحِ التَّسهيلِ" لابنِ قاسمٍ: والمشهورُ عَنِ الفَرَّاءِ في هذهِ المسألةِ: وجوبُ إعمالِ الأَوَّلِ، ومنعُ إعمالِ الثَّاني، ونقلَ عَنِ ابنِ مالكٍ أَنَّهُ يُجيزُ إعمالَ الأَوَّلِ في هذهِ المسألةِ؛ بشرطِ تأخيرِ الضَّميرِ، فتقولُ: "ضربَنِي وضربتُ قومَكَ هُمْ"؛ فرارًا مِنَ الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

قالَ ابنُ النَّحَّاسِ: ولَمْ أقفْ على هَذَا الفعلَ عندَ الفَرَّاءِ، مِنْ غيرِ كلامِ ابنِ مالكٍ -وهُوَ ثقةٌ فِيمَا ينقلُ[3]-. انتهى.

وقَدْ نقلَ ذلكَ بعضُ متأخّري المغاربةِ، ونُقِلَ أيضًا عَنِ الفَرَّاءِ أَنَّهُ يَقْصُرُ مثلَ "ضربَنِي وضربتُ زيدًا" عَلَى السَّمَاعِ؛ حَكاهُ في "البسيطِ". انتهى[4]).

(ونقلَ المصنِّفُ عَنِ الفَرَّاءِ مَا رأيتُهُ، ونقلَ عَنْهُ ابنُ الحاجبِ منعَ المسألةِ، أَيْ: إعمالَ الثَّاني إِذَا كانَ الأَوَّلُ طالبًا بطريقِ الفاعليَّةِ، وقالَ أَنَّهُ يُوجِبُ إعمالَ الأَوَّلِ في مثلِ هَذَا.

قالَ الرَّضِيُّ: والنَّقْلُ الصَّحيحُ عَنِ الفَرَّاءِ -في مثلِ هَذَا- أَنَّ الثَّانيَ إِنْ طُلِبَ أيضًا للفاعليَّةِ نحوَ: "ضربَ وأكرمَ زيدٌ"؛ جازَ أَنْ تُعْمِلَ العاملينِ في المتنازعِ؛ فيكونَ الاسمُ الواحدُ فاعلًا للفعلينِ، لكنَّ اجتماعَ المؤثِّرينِ التَّامَّيْنِ عَلَى أثرٍ واحدٍ مدلولٍ عَلَى فسادهِ في الأصولِ، وهُمْ يُجْرُونَ عواملَ النَّحْوِ كالمؤثِّراتِ الحقيقيَّةِ، قالَ: وجازَ أَنْ تَأْتِيَ بفاعلِ الأَوَّلِ ضميرًا بعدَ المتنازعِ، نحوَ: "ضربَنِي وأكرمَنِي زيدٌ هُوَ"، جئتَ بالمنفصلِ لتعذُّرِ المتَّصلِ بلزومِ الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

وإِنْ طُلِبَ الثَّاني للمفعوليَّةِ مَعَ طلبِ الفعلِ الأَوَّلِ لَهُ لأَجْلِ الفاعليَّةِ، نحوَ: "ضربَنِي وأكرمتُ

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل ٧/١٠٦، المنصف ٣/٥١٥.

(٢) ينظر: رأيه في شرح الكافية ١/٢٠٦.

(٣) شرح التسهيل " المرادي" ٤٥٤.

(٤)المنصف ٣/٥١٤،٥١٥.

زيدًا هُوَ"؛ تعيَّنَ عندَهُ الاتيانُ بالضَّميرِ بعدَ المتنازعِ -كَمَا رأيتَ-.

كلُّ هَذَا؛ حَذرًا مِمَّا لزمَ البصريّينَ والكسائيَّ مِنَ الإضمارِ قبلَ الذكرِ، أَوْ حذفِ الفاعلِ -وفيهِ مخالفةٌ لِمَا نَقَلَهُ المصنّفُ عَنِ الفَرَّاءِ الأخيرِ -بحسبِ الظَّاهِرِ-. فتأمَّلْهُ[1]).

(الثَّالثُ: أَنْ يكونَ مخبَرًا عَنْهُ، فيفسِّرَهُ خبرُهُ، نحوَ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾[2]، قالَ الزَّمخشريُّ[3]: هَذَا الضَّميرُ لَا يُعْلَمُ مَا يُعْنَى بِهِ إِلَّا بِمَا يتلوهُ، وأصلُهُ: "إِنِ الحياةُ إِلَّا حياتُنا الدُّنيا"، ثُمَّ وضعَ "هِيَ" موضعَ "الحياةِ"؛ لأَنَّ الخبرَ يدلُّ عَلَيْهَا ويُبَيِّنُها، قالَ: ومِنْهُ:

"هِيَ النَّفْسُ تحملُ [٣٤٣/ب] مَا حُمِّلَتْ"[4]).

(و"هِيَ العربُ تقولُ مَا شاءتْ".

قالَ ابنُ مالكٍ: وهَذَا مِنْ جَيِّدِ كلامِهِ[5]، ولكنْ في تمثيلِهِ بِـ"هِيَ النفسُ" و"هِيَ العربُ" ضعفٌ؛ لإمكانِ جعلِ "النفسِ" و"العربِ" بدلينِ، وتُحْمَلُ، وتقولُ: خبرينِ.

وفي كلامِ ابنِ مالكٍ أيضًا ضعفٌ؛ لإمكانِ وجهٍ ثالثٍ في المثالينِ لَمْ يَذكرْهُ، وهُوَ كونُ "هِيَ" ضميرَ القِصَّةِ، فَإِنْ أرادَ الزَّمخشريُّ أَنَّ المثالينِ يمكنُ حملُهما عَلَى ذلكَ، لَا أَنَّهُ متعيِّنٌ فِيهِمَا؛ فالضعفُ في كلامِ ابنِ مالكٍ وَحْدَهُ).

في الشَّرْحِ: (ظاهرُ عبارةِ الزَّمخشريِّ أَنَّ حملَ المثالينِ عَلَى كونِ المفسِّرِ فِيهِمَا خبرًا متعيِّنًا، ويَكفي مَنْ حاولَ القدحَ في ذلكَ إبداءُ محتمَلٍ آخَرَ، كَمَا صنعَ ابنُ مالكٍ، أَمَّا أَنَّهُ يلزمُ إبداءُ جميعِ المحتملاتِ في هَذَا المقامِ، فَلَا؛ لأَنَّ الغرضَ إبطالُ دعوَى التَّعيينِ، وهُوَ حاصلٌ بإبداءِ بعضِ مَا يحتملُهُ اللَّفْظُ.

فَإِنْ قلتَ: صَرَّحَ المصنّفُ بعدَ هَذَا بتفسيرِ أَنَّ ضميرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ مخالفٌ للقياسِ مِنْ خمسةِ

---

(١) شرح الكافية ١/٢٠٦، تحفة الغريب ١/٣٦٤،٣٦٥.

(٢) سورة الأنعام: ٢٩.

(٣) الكشاف ٣/١٨٧.

(٤)من المتقارب بلا نسبة في مغني اللبيب ١/٦٣٦.

(٥) شرح التسهيل ١/١٦٣.

أوجهٍ، وسَرَدَها ثُمَّ قالَ: وإذَا تقرَّرَ هَذَا عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَنبغي الحملُ عليهِ؛ إذَا أمكنَ غيرُهُ؛ ومِنْ ثَمَّ ضَعَّفَ قَوْلَ الزَّمخشريِّ في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾[1]: أَنَّ اسمَ "إنَّ" "ضميرُ الشَّأْنِ"، والأَوْلَى كونُهُ "ضميرَ الشَّيطانِ"؛ فكيفَ يتَّجهُ لَهُ بعدَ ذلكَ تضعيفُ كلامِ ابنِ مالكٍ بِأَنَّ الضَّميرَ في المثالينِ محتمِلٌ لأَنْ يكونَ "ضميرَ القِصَّةِ"، وقَدْ وافقَ عَلَى إمكانِ غيرِهِ.

قلتُ: وهَلْ هَذَا الإلزامُ لابنِ مالكٍ بِأَنْ يفعلَ مَا لَا يَنبغي لَهُ فِعْلُهُ، والحملُ عليهِ إذَا أمكنَ غيرَهُ فِعْلُهُ لَهُ، وهُوَ عَنْ مظَانِّ القبولِ بمعزلٍ. والمرادُ أَنَّ ضميرَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ أَنَّهُ لَا يَنبغي الحملُ عليهِ إذَا أمكنَ غيرُهُ مِمَّا لَا يخالفُ القياسَ. أَمَّا إذَا كانتِ المحتملاتُ كُلُّهَا خارجةً عَنِ القياسِ؛ تساوتْ أقدامُها في احتمالِ الحملِ عَلَيْهَا؛ فَلَا يُخَصُّ بِهِ بعضٌ دونَ بعضٍ، ولَا شكَّ أَنَّ فعلَ في المثالينِ مفسَّرٌ بالخبرِ، أَوْ الضَّميرِ بدلٌ مِنْهُ، فَإِذًا لَا تَنَافِيَ بينَ كلامَيِ المصنِّفِ في الموضعينِ.

ولقائلٍ أَنْ يقولَ: ضميرُ الشَّأْنِ والقِصَّةِ مخالفٌ للقياسِ مِنْ خمسةِ أوجهٍ، والوجهانِ اللَّذَانِ ذَكَرهما الزَّمخشريُّ وابنُ مالكٍ ليسَ فِيهِمَا مخالفةُ (الضَّميرِ)[2] للقياسِ، إِلَّا مِنْ وجهٍ؛ فَلَهُمَا مزيَّةٌ عَلَى ذلكَ؛ فلعلَّ هَذَا هُوَ الحاملُ لابنِ مالكٍ عَلَى الاقتصارِ عَليهما والإعراضِ عَنْ ذلكَ؛ فافهمْ. انتهى[3].

(الرَّابعُ: ضميرُ الشَّأْنِ والقِصَّةِ)

ويلزمُ كونُهُ ضميرَ غيبةٍ، وإِنَّمَا لزمَ ذلكَ دونَ الفصلِ؛ فَإِنَّهُ يكونُ غائبًا وحاضرًا -كَمَا سَيأتي-؛ لأَنَّ المرادَ بالفصلِ هُوَ المبتدأُ؛ فيتبعُهُ في الغيبةِ والحضورِ، والمرادُ -بِهَذَا- الضَّميرُ السَّابقُ والقِصَّةِ؛ فيَلزمُهُ الإفرادُ والغيبةُ، كالعَوْدِ إِلَيْهِ، إِمَّا مذكَّرًا -وهُوَ الأغلبُ- (نحوَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، أَوْ مؤنَّثًا (نحوَ: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾)[2].

وهَذَا الضَّميرُ كأَنَّهُ راجعٌ في الحقيقةِ إِلَى المسؤولِ عَنْهُ بسؤالٍ مقدَّرٍ، تقولُ: "هُوَ الأميرُ مُقْبِلٌ

(١) سورة الأعراف: ٢٧.

(٢) سقط من "س".

(٣) تحفة الغريب ١/٣٦٥،٣٦٦.

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة الأنبياء: ٩٧.

كأَنَّهُ سمعَ ضوضاءَ وجلبةً؛ فاستبهمَ الأمرَ فسَأَلَ: ما الشَّأْنُ والقِصَّةُ؟".

فقلتُ: "هُوَ الأميرُ مقبلٌ" أَيْ: الشَّأْنُ هَذَا، فلمَّا كانَ المَعْودُ إِلَيْهِ الَّذِي تضمَّنَهُ السُّؤَالُ غيرَ ظاهرٍ؛ اكتُفِيَ في التَّفسيرِ بجبرِ هَذَا الضَّميرِ الَّذِي يتعقَّبُهُ، بِلَا فصلٍ؛ لأَنَّهُ معيِّنٌ للمسؤولِ عَنْهُ ومُبَيِّنٌ لَهُ.

قالَ الرَّضِيُّ: فبانَ لكَ بِهَذَا أَنَّ الجملةَ بعدَ الضَّميرِ لَمْ يؤتَ بِهَا لمجرَّدِ التَّفسيرِ، بَلْ هِيَ كسائرِ أخبارِ المبتدآتِ، لكنْ سُمِّيَتْ تفسيرًا؛ لِمَا بَيَّنَتْهُ. والقصدُ بِهَذَا الإبهامِ ثُمَّ التَّفسيرِ: تعظيمُ الأمرِ، وتفخيمِ الشَّأْنِ؛ فَعَلَى هَذَا: لَا بُدَّ أَنْ يكونَ مضمونُ "الجملةِ المفسِّرةِ" شيئًا عظيمًا يُعتنى بِهِ، فَلَا يقالُ -مثلًا-: "هُوَ الذُّبَابُ يطيرُ"[1]، الكوفيُّ يُسمِّيهِ "ضميرَ المجهولِ"؛ هَكَذَا وقعَ في أكثرِ النُّسَخِ بزيادةِ اسمِ الإشارةِ، وفي بعضِها: "والكوفيُّ يُسمِّيهِ "ضميرَ المجهولِ"، وهُوَ الصَّوَابُ؛ لأَنَّ ذلكَ الشَّأنَ مجهولٌ مقدَّرٌ لَا يُعْلَمُ إِلَى أَنْ يُفَسَّرَ.

(وهَذَا الضَّميرُ مخالِفٌ للقياسِ مِنْ خمسةِ أوجهٍ:

أَحَدُهَا: عَوْدُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لزومًا؛ إِذْ لَا يجوزُ للجملةِ المفسِّرةِ لَهُ أَنْ تتقدَّمَ هِيَ، ولَا شيءَ مِنْهَا عليهِ، وقَدْ غلطَ يوسفُ بنُ السيرافيِّ؛ إِذْ قالَ في قولِهِ [٣٤٤/أ]:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنُ المراغةِ إِذْ هَجَا تميمًا بجوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ؟[1])

(المراغةُ: اسمُ مكانٍ مِنَ: المتمرَّغِ، والمرادُ هُنَا لقبُ أُمِّ "جريرٍ" الشَّاعرِ المشهورِ، وقالَ في "الصِّحَاحِ": لَقَّبَهَا بِهِ الأخطلُ، أَيْ: يتمرَّغُ عَلَيْهَا الرِّجَالُ[2]، والجَوُّ: مَا بينَ السَّمَاءِ والأرضِ، أَوْ مَا اتَّسَعَ مِنَ الأوديةِ، (وقالَ ابنُ عمرٍو في قَوْلِ طرفةَ:

..... خَلَالَكِ الجَوُّ فَبِيضِي واصْفِرِي[3]

---

(١) شرح الكافية ٤٦٥/٢.

(١) من الطويل، للفرزدق، وهو في: الكتاب ٤٩/١، والمقتضب ٩٣/٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٠٥/١، والخصائص ٣٧٧/٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢.

(٢) الصحاح ١٣٢٥/٤.

(٣) من الرجز، لطرفة بن العبد، في: ديوانه ٤٩/١، وصدره: يا لك من قبرة بمعمر، وهو في: الشعر والشعراء ١٨٤/١، والمحكم ٣٧٠/٦، وشرح المفصل ٥١٠/٥، وشرح التسهيل ٣٣/٣، وتمهيد القواعد ٢٦١٧/٦، وشرح =

هُوَ مَا اتَّسَعَ مِنَ الأوديةِ)[1]، والتَّسَاكُرُ -بالسِّينِ المهملةِ-: الَّذِي يُظْهِرُ السُّكْرَ، وليسَ بِهِ[2]).

(-فِيمَنْ رفعَ "سَكْرَانُ"- و"ابنُ المراغةِ": أَنَّ "كانَ" شأنِيَّةٌ، و"ابنُ المراغةِ سكرانُ": مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرُ "كانَ"، والصَّوَابُ أَنَّ "كانَ" زائدةٌ)

(يَعني: فِيمَنْ رفعَ "سكرانُ" و"ابنُ المراغةِ"[3]).

(والأشهَرُ في إنشادِهِ نصبُ "سكرانَ" ورفعُ "ابنُ المراغةِ"؛ فارتفاعُ "متساكرُ" عَلَى أَنَّهُ خبرٌ لِـ"هُوَ" محذوفًا، ويُرْوَى بالعكسِ، فاسمُ كانَ مستترٌ فِيهَا).

(والثَّاني: أَنَّ مُفَسِّرَهُ لَا يكونُ إِلَّا جملةً ولَا يُشاركُهُ في هَذَا ضميرٌ، وأجازَ الكوفيُّونَ والأخفشُ تفسيرَهُ بمفردٍ لَهُ مرفوعٌ[4]).

(جملةٌ مِنْ مبتدإٍ وخبرٍ في موضعِ جَرٍّ لصفةِ مفردٍ[1]).

(نحوَ: "كانَ قائمًا زيدٌ"، و"ظَنَنْتُهُ قائمًا عمرٌو")

وقالَ في "التَّعليقِ": (ذكرَ السيرافيُّ لتجويزِ مَا ذَهبوا إِلَيْهِ في مثلِ مَا هُوَ مذاهبُ "الزَّيْدَانِ" وجهًا؛ وذلكَ أَنَّ الصِّفَةَ مَعَ فاعلِها في نحوِ: "مَا ضربَ "الزَّيدَانِ" جملةٌ؛ لأَنَّها مبتدأٌ مستغنٍ عَنِ الخبرِ؛ فيكونُ ضميرِ الشَّأْنِ مُفسِّرَ الجملةِ)[2].

قالَ الرَّضِيُّ: وفِيمَا ذكرَ نظرٌ -عَلَى مذهبِ البصريِّينَ-؛ لأَنَّ الصِّفَةَ عندَهم إِنَّمَا يكونُ مَعَ فاعلِها جملةٌ، إِذَا اعتمدتْ عَلَى نفسِ (مَا)، لَا عَلَى المبتدإِ (بعدَها)[3] فخبرُ "مَا" في نحوِ: "زيدٌ

شواهد المغني ١/٣٧.

(١) سقط من "س".

(٢) تحفة الغريب ١/٣٦٣.

(٣) المنصف ٣/٥١٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٩٤٨.

(١) المنصف ٣/٥١٧.

(٢) ٣٨١.

(٣) في الأصل: قبلها.

يضاربُ أخوهُ" مفردٌ[1].

(وهَذَا إِنْ سُمِعَ خُرِّجَ عَلَى أَنَّ المرفوعَ مبتدأٌ واسمُ "كانَ" وضميرُ "ظننتُهُ" راجعانِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ في نيَّةِ التَّقديمِ، ويجوزُ كونُ المرفوعِ بعدَ كانَ اسمًا لَهَا، وأجازَ الكوفيُّونَ "إِنَّهُ قامَ"، و"إِنَّهُ ضُرِبَ" -عَلَى حذفِ المرفوعِ-، والتَّفسيرُ بالفعلِ مبنيًّا للفاعلِ أَوْ للمفعولِ)

في الشَّرْحِ: (وهَذَا يقتضي أَنَّ الكوفيِّينَ قاطبةً يُجوِّزُونَ حذفَ الفاعلِ، وليسَ ذلكَ بالمعروفِ، والمنقولُ أَنَّ الكسائيَّ مِنْهُمْ هُوَ الَّذِي يُجِيزُ حَذْفَهُ، وقَدَّمُوا أَنَّ الفَرَّاءَ مِنْهُمْ لَا يُجَوِّزُ حذفَ الفاعلِ في نحوِ: "ضربَني وأكرمتُ زيدًا"، بَلْ يُوجِبُ الإتيانَ بِهِ ضميرًا منفصلًا مؤخَّرًا عَنِ الظَّاهرِ المتنازعِ فِيهِ. فتأمَّلْهُ[2]).

(وفِيهِ فسادانِ: التَّفسيرُ بالمفردِ، وحذفُ مرفوعِ الفعلِ).

(والثَّالثُ: أَنَّهُ لَا يُتبعُ بتابعٍ؛ فَلَا يؤَكَّدُ ولَا يُعْطَفُ عليهِ ولَا يُبْدَلُ مِنْهُ).

(لَمْ يذكرِ النَّعْتَ؛ لأَنَّ عدمَ إتيانهِ بالنَّعْتِ ظاهرٌ؛ لأَنَّ الضَّمائرِ لَا تُنْعَتُ، وأرادَ بقولهِ: "ولَا يُعْطَفُ عليهِ" مَا يعمُّ عطفَ البيانِ والنَّسَقِ.

وفي الشَّرْحِ: إِمَّا كونُهُ لَا يؤَكَّدُ؛ فلأَنَّهُ أشَدُّ إبهامًا مِنَ النَّكراتِ، والنَّكراتُ لَا تُؤَكَّدُ، وأَمَّا كونُهُ لَا يُبْدَلُ مِنْهُ، ولَا يُعْطَفُ عليهِ عطفَ بيانٍ؛ لئلَّا يزولَ الإبهامُ المقصودُ مِنْهُ. وانظرْ: مَا وجهُ كونهِ لَا يُعْطَفُ عليهِ عطفَ نسقٍ؟[1]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: وَجْهُهُ أَنَّ الجملةَ -الَّتِي هِيَ خبرُ ضميرِ الشَّأْنِ- لَا تحتاجُ إِلَى رابطٍ؛ لكونِها نفسَهُ، فَلَوْ عُطِفَ عليهِ؛ لزمَ خلوُّ الخبرِ المعطوفِ عليهِ مِنْ رابطٍ -وهُوَ ممنوعٌ-[2]).

(والرَّابعُ: أَنَّهُ لَا يعملُ فِيهِ إِلَّا الابتداءُ أَوْ أحدُ نواسخِهِ).

(والخامسُ: أَنَّهُ ملازمٌ للإِفرادِ؛ فَلَا يُثَنَّى ولَا يُجْمَعُ، وإِنْ فُسِّرِ بحديثينِ أَوْ أحاديثَ.

---

(١) شرح الكافية ٤٦٦/٢.

(٢) تحفة الغريب ٣٦٧/١.

(١) تحفة الغريب ٣٦٧/١.

(٢) المنصف ٥١٧/٣.

وإذَا تَقَرَّرَ هَذَا؛ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَنبغي الحملُ عليهِ إذَا أمكنَ غيرُهُ؛ ومِنْ (ثَمَّ ضَعُفَ قَوْلُ الزَّمخشريِّ في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[1]: إنَّ اسمَ "إنَّ" "ضميرُ الشَّأْنِ"، والأَولى كونُهُ "ضميرَ الشَّيطانِ"[2]).

وفي الشَّرْحِ: (قَدْ ذَكرَ المصنِّفُ في "البابِ الخامسِ" في النوَّعِ السَّادسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ مَا يقتضي جوازَ كونِ الضَّميرِ -الَّذِي هُوَ اسمُ "إنَّ" مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾[3]- ضميرَ الشَّأْنِ، مَعَ إمكانِ كونِهِ عائدًا عَلَى "مَنْ"، -وسَيأتي فِيهِ كلامٌ إنْ شاءَ اللهُ-[4]).

(ويُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ ﴿قَلْبُهُۥ﴾ بالنَّصْبِ[5]) -وهِيَ مِنَ الشَّواذِّ- (وضميرُ الشَّأْنِ لَا يُعْطَفُ عليه)

في الشَّرْحِ: (لَمْ يتعيَّنْ تخريجُ النَّصْبِ عَلَى ذلكَ، بَلْ يجوزُ كونُهُ مفعولًا مَعَهُ، أَيْ: "يَرَاكم مَعَ قَبِيلِهِ"، وإمكانُ العطفِ أرجحُ[1]).

وقولُ كثيرٍ -هُوَ مرفوعٌ معطوفٌ عَلَى قَوْلِ الزَّمخشريِّ-

(مِنَ النَّحويِّينَ: إنَّ اسمَ أَنَّ المفتوحةَ المخفَّفةِ ضميرُ شأنٍ، والأَولى أَنْ يعادَ عَلَى غيرِهِ إذَا [٣٤٤/ب] أمكنَ، ويُؤَيِّدُهُ قَوْلُ سيبويهِ في ﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾[2]: إنَّ تقديرَهُ: أَنَّكَ[3] وفي "كتبتُ إِلَيْهِ أَن لَا تفعلْ": إنَّهُ يُجْزَمُ عَلَى النَّهْيِ، ويُنصبُ عَلَى معنَى

---

(١) سورة الأعراف: ٢٧.

(٢) الكشاف ٢/٩٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٦٨.

(٥) معاني القرآن (الفراء) ١/١٨٨، ومشكل إعراب القرآن ١/١٤٦، ودراسات لأسلوب القرآن ٦/٣٢٧.

(١) تحفة الغريب ١/٣٦٨.

(٢) سورة الصافات: ١٠٤-١٠٥ .

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٦٣.

"لئلَّا"، ويُرفعُ عَلَى "أَنَّكَ"[1])

(فمحلُّ الشَّاهدِ هُوَ قَوْلُهُ أَنَّ تقديرَهُ: "أَنَّكَ"، وقَوْلُهُ: يُرْفَعُ عَلَى "أَنَّكَ"[2]).

(الخامسُ: أَنَّ يُجَرَّ بِـ"رُبَّ" مفسَّرًا بتمييزٍ، وحكمُهُ حكمُ ضميرِ "نِعْمَ" و"بِئْسَ" في وجوبِ كونِ مُفسِّرِهِ تمييزًا وكونِهِ هُوَ مفردًا، قالَ) الشَّاعِرُ:

(رُبَّــهُ فِتْيَــةٌ دَعَــوْتُ إِلَــى مَــا يُــورِثُ المجــدَ دائبًــا فأَجــابُوا[3])

(الفتيةُ: جمعُ فَتًى، وهُوَ هُنَا السَّخِيُّ الكريمُ، ويُجمعُ أيضًا عَلَى "فتيانٍ"، قالَ في "الصِّحَاحِ": والفَتَى السَّخِيُّ الكريمُ، قالَ: هُوَ فَتًى بَيِّنُ الفُتُوَّةِ، وقَدْ تَفَتَّى وتَفَاتَى، والجمعُ: فتيانٌ وفتيةٌ وفتوٌّ عَلَى فعولٍ، وفتيّ مثلُ عصيّ[4]، ويُورِثُ أَيْ: يُكْسِبُ عَلَى طريقِ الاستعارةِ، والمجدُ: الشَّرَفُ، ودائبًا: مستمرًّا[1]).

(ولكنَّهُ يَلزمُ –أيضًا– التَّذكيرُ، فيقالُ: "رُبَّهُ امرأةٌ"، لَا رُبَّهَا، ويقالُ: "نِعْمَتِ امرأةً هندُ"، وأجازَ الكوفيُّونَ مطابقتَهُ للتَّمييزِ في التَّأنيثِ والتَّثنيةِ والجمعِ، وليسَ بمسموعٍ).

(وعندِي أَنَّ الزَّمخشريَّ يفسِّرُ الضَّميرَ بالتَّمييزِ في غيرِ بَابَيْ "نِعْمَ" و"رُبَّ"؛ وذلكَ أَنَّهُ قالَ في تفسيرِ ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[2]: الضَّميرُ في "فسواهنَّ" ضميرٌ مبهمٌ، و"سبعَ سمواتٍ" تفسيرُهُ، كقولهم: "رُبَّهُ رجلًا"، وقِيلَ: راجعٌ إِلَى "السَّمَاءِ"، و"السَّمَاءُ" في معنَى الجنسِ، وقِيلَ: جمعُ سماءَةٍ، والوجهُ العربيُّ هُوَ الأَوَّلُ[3]اهـ. وتُؤَوَّلُ عَلَى أَنَّ مرادَهُ أَنَّ "سبعَ

(١) ينظر: ١٦٦/٣.

(٢) المنصف ٥١٨/٣.

(٣) من الخفيف، بلا نسبة، وهو في: شرح التسهيل ٣٥٩/٣، وأوضح المسالك ١٦/٣، وشرح الأشموني ٣٧٠/٢، وهمع الهوامع ٤٣٥/٢، وشرح شواهد المغني ٧١٧/٢.

(٤) ٢٤٥٢/٦.

(١) تحفة الغريب ٣٦٨/١.

(٢) سورة البقرة: ٢٩.

(٣) الكشاف ١٢٣/١.

سمواتٍ" بدلٌ، وظاهرُ "تشبيهِ بِرَبِّهِ رَجُلًا" يَأباهُ[1])

(كأَنَّ المصنِّفَ لَمْ يقفْ عَلَى مَا يدفعُ هَذَا التَّأويلَ بِهِ، إلَّا تشبيهَهُ ذلكَ بِرَبِّهِ رجلًا"، وقَدْ وقعَ لَهُ في "الكشَّافِ" في تفسيرِ "سورةِ فُصِّلَتْ" مَا هُوَ صريحٌ في مقصودِهِ وبعضِ مرادِهِ هُنَا؛ فَإِنَّهُ قالَ هُنَاكَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[2]: يجوزُ أَنْ يرجعَ الضَّميرُ فِيهِ إِلَى السَّمَاءِ عَلَى المعنَى كَمَا قالَ: ﴿طَآئِعِينَ﴾[3] ونحوُهُ: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[4]، ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرًا مبهمًا مفسَّرًا بِـ"سبع سمواتٍ"، والفرقُ بينَ النَّصْبينِ أَنَّ أحدَهما عَلَى الحالِ، والثَّاني عَلَى التَّمييزِ[5]؛ فَهَذَا ظاهرٌ مكشوفٌ في المرادِ، ونصٌّ صريحٌ في عدمِ إرادةِ البدليَّةِ[6]).

(السَّادسُ: أَنْ يكونَ مبدلًا مِنْهُ الظاهرُ المفسِّرُ لَهُ كَـ"ضربتُهُ زيدًا"، قالَ ابنُ عصفورٍ: أَجازَهُ الأخفشُ، ومَنَعَهُ سيبويهِ، وقالَ ابنُ كَيسانَ: هُوَ جائزٌ بإجماعٍ؛ نَقَلَهُ عَنْهُ ابنُ مالكٍ، ومِمَّا خَرَّجُوا -عَلَى ذلكَ- قولُهم: "اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ"، وقالَ الكسائيُّ: هُوَ نعتٌ، والجماعةُ يَأبونَ نعتَ الضَّميرِ[1]، وقَوْلُهُ:

..... **فَــلَا تَلُمْــهُ أَنْ ينــامَ البَائِسَــا[2]).**

(هَذَا عَجُزُ بيتٍ، صَدْرُهُ:

قَــدْ أَصــبحتْ بِقَرْقَــرَى كَوَانسَــا .....

ورُبَّمَا أتيتَ البيتَ بكمالِهِ في بعضِ النُّسَخِ، وقَدْ مَرَّ الكلامُ عليهِ "فِيمَا افترقَ فِيهِ عطفُ البيانِ

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢١٨/١.

(٢) سورة فصلت: ١٢.

(٣) سورة فصلت: ١١.

(٤) سورة الحاقة: ٧.

(٥) الكشاف ١٩٠/٤.

(٦) تحفة الغريب ٣٦٩/١.

(١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد١١٤/١، وشرح التسهيل ١٦٢/١.

(٢) من الرجز، بلا نسبة، وهو في: الكتاب ٧٥/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٠٢/٢، وسر صناعة الإعراب ٣٢٧/٢، ومغني اللبيب ٥٩٣/١، وهمع الهوامع ٢٧١/١.

والبدلُ"، وقولُهُ: منصوبٌ بالعطفِ عَلَى قولِهم[1]).

(وقالَ سيبويهِ: هُوَ بإضمارِ "أَذُمُّ"[2]).

في الشَّرْحِ: (البائسُ هُوَ الَّذِي اشتدَّتْ حاجتُهُ؛ فَهُوَ -إِذَنْ- صفةُ تَرَحُّمٍ؛ فَلَا وجهَ لجعلِ النَّاصبِ المحذوفِ فعلَ "أَذُمُّ"، وإِنَّمَا يُقَدَّرُ: "ارْحَمْ"[3]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: إنَّ شدَّةَ الحاجةِ -إِذَنْ- صفةُ ذَمٍّ، فلعلَّ سيبويهِ -لِهَذَا- قَدَّرَ "أَذُمُّ"[4])..

(ومَا أَحْسَنَ قَوْلَ الجلالِ محمَّدِ بنِ خطيبٍ داريًّا مُوَرِّيًا [5]:

(ويَـــا حـــزنِي إِنِّي فقـــيرٌ لقبلـــةٍ فَهَـــلْ مِـــنْ زَكـــاةٍ يَـــا غـــنِيُّ لبـــائسِ[1])

(وقَوْلَهُمْ: "قامَا أخواكَ" و"قَامُوا إِخوتُكَ" و"قُمْنَ نسوتُكَ"، وقِيلَ: عَلَى التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وقِيلَ: الألفُ والواوُ والنُّونُ أحرفٌ كالتَّاءِ في "قامتْ هندُ" -وهُوَ المختارُ-).

("قومَهم" منصوبٌ بالعطفِ عَلَى مفعولِ "خَرَّجُوا"، وفي "شرحِ الألفيَّةِ لبدرِ الدِّينِ بنِ مالكٍ: ولَا يجوزُ حملُ جميعِ مَا جاءَ مِنْ ذلكَ عَلَى الإبدالِ والتَّقديمِ والتَّأخيرِ؛ لأَنَّ أئمَّةَ اللُّغَةِ اتَّفقوا عَلَى أَنَّ قومًا مِنَ العربِ يجعلونَ الألفَ والواوَ والنُّونَ علاماتٍ للتَّثنيةِ والجمعِ[2]، كأَنَّهم بَنَوْا ذلكَ عَلَى أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يلتزمُ -مَعَ تأخيرِ الاسمِ الظَّاهرِ- الألفَ في فعلِ الاثنينِ، والواوَ في فعلِ جمعِ المذكَّرِ، والنُّونِ في فعلِ جمعِ المؤنَّثِ؛ فوجبَ أَنْ يكونَ عندَ هؤلاءِ حروفًا، وقَدْ لزمتْ للدَّلالةِ عَلَى التَّثنيةِ

(١) المنصف ٥١٩/٣.

(٢) الكتاب ٧٩/٢.

(٣) تحفة الغريب ٣٦٩/١.

(٤) المنصف ٥١٩/٣.

(٥) هو: محمَّد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب، جلال الدِّين أبو المعالي، أديب وشاعر، شاعر دمشق في عصره، توفي سنة ٧٨١هـ، من تصانيفه: الإمتاع في الإتباع، والإمداد في الأضداد، ينظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٣٢/٩، والأعلام ٣٣٠/٥.

(١) لم أعثر عليه، تحفة الغريب ٣٧٠/١.

(٢) شرح ابن الناظم ١٦٠/١.

والجمعِ، كَمَا تلزمُ التَّاءُ للدَّلالةِ عَلَى التَّأنيثِ؛ لأنَّهَا لَوْ كانتِ اسمًا؛ لَلَزِمَ إمَّا وجوبُ الإبدالِ أَوْ التَّقديمِ والتَّأخيرِ، وأَمَّا إسنادُ الفعلِ مرَّتينِ بذلكَ باطلٌ لَا يقولُ بِهِ أحدٌ[1]). [٣٤٥/أ]

(والسَّابعُ: أَنْ يكونَ متصلًا بفاعلٍ مقدَّمٍ ومُفَسِّرُهُ مفعولٌ مؤخَّرٌ كَـ"ضربَ غُلَامُهُ زيدًا"؛ أَجازَهُ الأخفشُ وأبو الفتحِ وأبو عبدِاللهِ الطُّوَالُ[2])

(-بضمِّ الطَّاءِ المهملةِ وتخفيفِ الواوِ- **(مِنَ الكوفيِّينَ)**، وإنَّمَا أَجازوهُ؛ لشدَّةِ اقتضاءِ الفعلِ للمفعولِ، كالفاعلِ[3]).

(ومِنْ شواهدِهِ: قَوْلُ حَسَّانَ:

ولَوْ أَنَّ مجدًا أخلدَ الدَّهْرَ واحدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مجدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا[4])

(المجدُ: الشَّرَفُ، ومُطْعِمٌ: -بكسرِ العينِ عَلَى "رجلٍ"[1]).

(وقولُهُ:

كَسَا حِلْمَهُ ذَا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ورَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَا المَجْدِ[2])

(الحِلْمُ: الأَنَاةُ، والسُّؤْدَدُ: السِّيادةُ، والنَّدَى: الجُودُ، والذُّرَى: -بضمِّ الذَّالِ المعجمةِ-: جمعُ ذُرْوَةٍ -بالضَّمِّ والكسرِ-، وهِيَ أَعْلَى الشَّيْءِ، والمجدُ: الشَّرَفُ.

ومِنْ شواهدِ ذلكَ أيضًا:

---

(١) المنصف ٥١٩/٣، ٥٢٠.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٤١٦/١. وأبو عبدالله الطُّوال هو: محمَّد بن أحمد بن عبدالله، نحوي كوفي من الطبقة الرابعة، من نحاة المدرسة الكوفية، توفي سنة ٢٤٣هـ، ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٣٧/١، والبلغة ٢٨١/١.

(٣) المنصف ٥٢٠/٣.

(٤) من الطويل، لحسان بن ثابت في: ديوانه ٢٣٥، وشرح التسهيل ١٦١/١، ومغني اللبيب ٦٣٩/١، وأوضح المسالك ١١١/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٥/٢.

(١) المنصف ٥٢٠/٣.

(٢) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: مغني اللبيب ٦٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/١، وشرح الأشموني ٤٠٩/١، وهمع الهوامع ٢٦٧/١، والمقاصد النحوية ٩٥١/٢.

جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّي عَـدِيَّ بـنَ حـاتِمٍ جـزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ وقَـدْ فَعَـلْ[1]

وقولُ الآخَرِ:

جَـزَى بَنُـوهُ أَبَـا الغـيلانِ عَـنْ كِـبَرٍ وحسـنٌ فعـلْ كَمَـا يُجْـزَى سِـنِمَّارُ[2]

سِنِمَّارُ: اسمُ رجلٍ روميٍّ، بَنَى "الخورنقَ" الَّذِي بظهرِ الكوفةِ للنُّعمانِ بنِ امرئِ القيسِ، فلمَّا فرغَ مِنْهُ أَلقاهُ مِنْ أعلاهُ؛ فَخَرَّ ميتًا؛ لئلَّا يبنيَ لغيرِهِ مِثْلَهُ؛ فضربتْ بِهِ العربُ المثلَ؛ فَقَالُوا: "أَجَزَاءُ سِنِمَّارَ؟"[3] وقالَ الشَّاعِرُ:

جَزَتْنَـا بَنُـو سـعدٍ بحسـنِ فِعَالِنَـا جـزاءَ سِـنِمَّارَ ومَـا كَـانَ ذَا ذَنْـبِ[4]

فَإِنْ قلتَ: لَمْ أَضْرَبَ المصنِّفُ عَنْ إنشادِ مَا أَوردَتَهُ مِنْ ذَيْنَكَ البيتينِ -مَعَ شُهرتِهما-؟

قلتُ: لأَنَّهما قابلانِ للتَّأويلِ؛ بأَنْ يكونَ ضميرُ "رَبُّهُ" و"بنوهُ" عائدًا إِلَى الجزءِ الَّذِي يدلُّ عليهِ "جَزَى" عَلَى مَا ادَّعاهُ بعضُهم، والتَّأويلُ -بذلكَ- في "جَزَى بنوهُ" بعيدٌ جدًّا، وأَمَّا البيتانِ اللَّذَانِ أَنشدَهما المصنِّفُ فَلَا يتطرَّقُ إِلَيْهِمَا التَّأويلُ البتَّةَ؛ فلذلكَ آثَرَ ذِكْرَهُمَا[1].

(والجمهورُ يُوجِبُونَ في ذلكَ -في النَّثْرِ- تقديمَ المفعولِ نحوَ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2]، ويمتنعُ بالإجماعِ نحوُ: "صاحبُها في الدَّارِ"؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ بغيرِ الفاعلِ، ونحوُ: "ضَرَبَ غُلَامُها عبدَ هندٍ"؛ لتفسيرِهِ بغيرِ المفعولِ)

(١) من الطويل، للنابغة الذبياني، في: ديوانه ٢٠١، وهو في: الخصائص ٢٩٥/١، وأوضح المسالك ١١٠/٢، وشرح التصريح ٤١٦/١، وشرح الأشموني ٤١٠/١، وخزانة الأدب ٢٧٧/١.

(٢) من البسيط، لسليط بن سعد، وهو في: شرح التسهيل ١٦١/١، وأوضح المسالك ١١١/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/١، وشرح الأشموني ٤٠٩/١، والمقاصد النحوية ٩٥١/٢.

(٣) الأمثال ٢٧٣/١، وجمهرة الأمثال ٣٠٥/١، ومجمع الأمثال ١٥٩/١.

(٤) من الطويل، بلا نسبة، وهو في: تهذيب اللغة ١٠٨/١٣، والمحكم ٦٥٣/٨، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/١، ولسان العرب ٣٨٣/٤، وتاج العروس ٩٧/١٢.

(١) تحفة الغريب ٣٧٠/١، ٣٧١.

(٢) سورة البقرة: ١٢٤.

(لمَّا اشتملَ قَوْلُ السَّابعِ أَنْ يكونَ متصلًا بفاعلٍ مقدَّمٍ ومُفَسِّرُهُ مفعولٌ مؤخَّرٌ عَلَى قيدينِ: أحدُهما: اتصالُ الضَّميرِ بالفاعلِ، والآخَرُ: عَوْدُهُ عَلَى المفعولِ المؤخَّرِ؛ أشارَ إِلَى بيانِ مَا وقعَ الاحترازُ عَنْهُ بذينكَ القيدينِ[1]).

والحاصلُ أَنَّ (فِي هَذَا الكلامِ إشارةً إِلَى جوابِ سؤالٍ يَرُدُّ عَلَى الأخفشِ ومَنْ قالَ بقولهِ فِي جوازِ نحوِ: "ضربَ غلامُهُ زيدًا"، تقريرُ السُّؤَالِ أَنْ يقالَ: إِذَا كانَ عَوْدُ الضَّميرِ المتصلِ بالفاعلِ عَلَى متأخِّرٍ (لفظًا)[2] ورتبةً، لَا يمنعُ صِحَّةَ التركيبِ؛ فَلِمَ مَنَعْتُمْ نحوَ "ضَرَبَ غلامُها عبدَ هندٍ"، وإِنَّمَا فِيهِ عَوْدُ ضميرٍ اتَّصلَ بالفاعلِ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، وجوابُهُ أَنَّ المفسِّرَ فِي الأَوَّلِ: مفعولٌ؛ فجازَ، والثَّاني: غيرُ مفعولٍ؛ فَمُنِعَ، وإِنَّمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا؛ لأَنَّ صاحبَ الضَّميرِ إِذَا شاركَ الفاعلَ المتقدِّمَ فِي عاملهِ؛ أَشْعَرَ بِهِ العاملُ؛ إِذْ هُوَ متعدِّدُ الفعلِ المتعدِّي، شديدُ الاقتضاءِ للمفعولِ كاقتضائهِ للفاعلِ، فَإِذَا جيءَ بفعلٍ متعدٍّ ووَلِيَهُ فاعلٌ مضافٌ إِلَى ضميرٍ؛ أَشْعَرَ بِأَنَّ صاحبَ الضَّميرِ مفعولٌ؛ فجازَ، وأَمَّا حيثُ لَا يُشاركُهُ فِي العاملِ لَمْ يكنْ قَبْلَهُ مَا يُشْعِرُ بِهِ؛ فَمُنِعَ[3]).

(والواجبُ فِيهِمَا تقديمُ الخبرِ والمفعولِ، ولَا خلافَ في جوازِ نحوِ: "ضربَ غلامُهُ زيدٌ"، وقالَ الزَّمخشريُّ في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾[1]، الآية، في قراءة أَبِي عمرٍو: "فَلَا يحسبنَّهم" -بالغيبة[2] وضَمِّ آخِرِ الفعلِ-: إِنَّ الفعلَ مسنَدٌ لِـ"الذينَ يَفرحونَ" واقعًا عَلَى ضميرِهم محذوفًا، والأصلُ: "لَا يحسبنَّهم الَّذِينَ يَفرحونَ بمفازةٍ" أَيْ: "لَا يحسبنَّ أنفسَهم الَّذِينَ يَفرحونَ فائزينَ، و"فلا يحسبنَّهم" توكيدٌ، وكَذَا قالَ في قراءةِ هشامٍ[3] ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾[4] -بالغيبةِ-: إِنَّ التَّقديرَ: "ولَا يحسبنَّهم"،

(١) المنصف ٣/٥٢٠.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٧١،٣٧٢.

(١) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/١٠٨، والمبسوط في القراءات العشر ١/١٧١، وحجة القراءات ١/١٨٦.

(٣) ينظر: الكشاف ١/٤٥١.

(٤) سورة آل عمران: ١٦٩.

و"الَّذِينَ" فاعلٌ.

ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانَ؛ باستلزامِهِ عَوْدَ الضَّميرِ عَلَى المؤخَّرِ[1])

(لأَنَّهُ قَدَّرَ ضميرَهم لمحذوفٍ مقدَّمًا عَلَى "الَّذِينَ يفرحونَ" مَعَ أَنَّهُ عائدٌ إِلَيْهِ ومفسَّرٌ بِهِ[2]).

(وهَذَا غريبٌ جدًّا؛ فَإِنَّ هَذَا المؤخَّرَ مقدَّمٌ في الرُّتبةِ. [٣٤٥/ب]

ووقعَ لَهُ نظيرُ هَذَا في قَوْلِ القائلِ: "مررتُ برجلٍ ذاهبةً فرسُهُ (مكسورًا سَرْجُهَا"، فقالَ: تقديمُ الحالِ هُنَا عَلَى عاملِها وهُوَ "ذاهبةً")[3] ممتنعٌ؛ لأَنَّ فِيهِ تقديمَ الضَّميرِ عَلَى مُفَسِّرِهِ)

(يَعني: لفظًا ورتبةً، أَمَّا لفظًا فظاهرٌ، وأَمَّا رتبةً؛ فلأَنَّ فاعلَ الصِّفةِ –حينئذٍ– –وهُوَ فَرَسُهُ– رُتْبَتُهُ التَّأخيرُ عَنْهُمَا، وقَدْ تقدَّمَ الضَّميرُ المفسَّرُ بِهِ عَلَى الصِّفَةِ؛ فعادَ الضَّميرُ عَلَى متأخِّرٍ في الرُّتبةِ، لكنْ لَا بالنَّظرِ إِلَى نفسِ الضَّميرِ فاعلًا للصِّفةِ الَّتِي تقدَّمَ عَلَيْهَا الضَّميرُ، وفاعلُ الصِّفةِ يجبُ تأخيرُهُ عَنْهَا[4]).

(ولَا شكَّ أَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ؛ لَكَانَ كقولِكَ: غُلَامَهُ ضَرَبَ زيدٌ)

(هَذَا اعتراضٌ عَلَى أَبِي حَيَّانَ، توجيهُهُ: أَنَّهُ لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرَهُ؛ لَامتنعَ قَوْلُكَ: غُلَامَكَ ضربَهُ زيدٌ" –بنصبِ "غُلَامَكَ"– وهُوَ غيرُ ممتنعٍ، بيانُ الملازمةِ أَنَّ هذهِ الصُّورةَ كالصُّورةِ الَّتِي ذَكرها في أَنَّهُ عادَ الضَّميرُ عَلَى متأخِّرٍ في اللَّفْظِ وفي الرُّتبةِ، لكنْ (لَا)[1] بالنَّظرِ إِلَى نفسِ الضَّميرِ ومَا عادَ إِلَيْهِ، بَلْ بالنَّظرِ إِلَى كونِ مَا عادَ إِلَيْهِ فاعلُ الفعلِ الَّذِي تقدَّمَ الضَّميرُ عليه، وفاعلُ الفعلِ يجبُ تأخيرُهُ عَنْهُ، وقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بشدَّةِ اقتضاءِ الفعلِ للمفعولِ بِهِ، كالفاعلِ، بخلافِ المثالِ[2]).

(ووقعَ لابنِ مالكٍ سهوٌ في هَذَا المثالِ مِنْ وجهٍ غيرِ هَذَا، وهُوَ أَنَّهُ مَنَعَ مِنَ التَّقديمِ؛

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٤٢٨/٣.

(٢) المنصف ٥٢١/٣.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) المنصف ٥٢٣/٣.

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ٣٦٣/١.

لكونِ العاملِ صفةً، ولَا خلافَ في جوازِ تقديمِ معمولِ الصِّفةِ عَلَيْهَا، بدونِ الموصوفِ[1]. ومِنَ الغريبِ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ صاحبَ هذهِ المقالةِ وقعَ لَهُ أَنَّهُ مَنَعَ عَوْدَ الضَّميرِ إِلَى مَا تقدَّمَ لفظًا، وأجازَ عَوْدَهُ إِلَى مَا تأخَّرَ لفظًا ورتبةً. أَمَّا الأَوَّلُ؛ فَإِنَّهُ مَنَعَ في قولهِ تَعَالَى: ﴿وَمَاعَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾[2] كونَ "مَا" شرطيَّةً؛ لأَنَّ "تَوَدُّ" –حينئذٍ– يكونُ دليلَ الجوابِ، لَا جوابًا؛ لكونهِ مرفوعًا؛ فيكونُ في نيَّةِ التَّقديمِ؛ فيكونُ –حينئذٍ– الضَّميرُ في "بَيْنَهُ" عائدًا عَلَى مَا تأخَّرَ لفظًا ورتبةً. وهَذَا عجيبٌ؛ فَإِنَّ الضَّميرَ الآنَ عائدٌ عَلَى متقدِّمٍ لفظًا، ولَوْ قُدِّمَ "تَوَدُّ"؛ لَغُيِّرَ التَّركيبُ)

(هَذَا جوابُ سؤالٍ يرِد عَلَى قَوْلِهِ؛ فَإِنَّ الضَّميرَ الآنَ عائدٌ عَلَى متقدِّمٍ لفظًا، وتقديرُ ذلكَ السُّؤَالِ هُوَ أَنَّ عَوْدَ الضَّميرِ عَلَى متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، لَمْ يَلزمْ مِنْ هَذَا التَّركيبِ، وإِنَّمَا لزمَ مِنْ تقديرِ تقديمِ "تَوَدُّ"، وتقريرُ الجوابِ أَنَّ الواقعَ في التَّركيبِ الآنَ خبرُ "تَوَدُّ"، وأَمَّا تقديمُهُ فتركيبٌ آخَرُ غيرُ هَذَا التَّركيبِ[3]).

(ويَلزمُهُ أَنْ يُمنعَ "ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ"؛ لأَنَّ "زيدًا" في نِيَّةِ التَّأخيرِ)

(لقائلٍ أَنْ يمنعَ كونَهُ في نِيَّةِ التَّأخيرِ، بَلْ هُوَ في محلِّهِ غايتهِ، أَيْ: أَنَّهُ محلٌّ غيرُ أصليٍّ[1]).

(وقَدِ استشعرَ ورودَ ذلكَ، وفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِمَا لَا مُعَوَّلَ عليهِ[2])

في الشَّرْحِ: (وجهُ التَّفريقِ الَّذِي أشارَ المصنِّفُ إِلَى تضعيفهِ، هُوَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قالَ: اشتمالُ الدَّليلِ عَلَى ضميرِ اسمِ الشَّرْطِ يُوجِبُ تأخيرَهُ عَنْهُ؛ لِعَوْدِ الضَّميرِ؛ فيَلزمُ مِنْ ذلكَ اقتضاءُ جملةِ الشَّرْطِ لجملةِ الدَّليلِ، وجملةُ الشَّرْطِ إِنَّمَا تَقتضي جملةَ الجزاءِ، لَا جملةَ دليلِهِ؛ لأَنَّهَا ليستْ بعاملةٍ فِيهَا، وجملةُ الدَّليلِ لَا محلَّ لَهَا فيتدافعُ حَالُهَا؛ لأَنَّهَا –مِنْ حيثُ هِيَ دليلٌ–؛ لَا يَقتضيها قبلَ

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٣.

(٢) سورة آل عمران: ٣٠.

(٣) المنصف ٣/ ٥٢٢،٥٢٣.

(١) المصنف ٣/ ٥٢٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٩٧.

الشَّرْطِ، و-من حيثُ عَوْدِ الضَّميرِ عَلَى اسمِ الشَّرْطِ-؛ اقتضَتْها؛ فتدافعَا. وهَذَا بخلافِ "ضربَ زيدٌ غلامَهُ"؛ فَإِنَّهَا جملةٌ واحدةٌ، والفعلُ عاملٌ في الفاعلِ والمفعولِ معًا؛ فكلُّ واحدٍ مِنْهُمَا يَقتضي صاحبَهُ؛ ولذلكَ جازَ "ضربَ غلامُهُ غلامَها هندًا" عندَ بعضِهم، وامتنعَ "ضربَ غلامُها عبدَ هندٍ". هَذَا فَرْقُهُ الَّذِي اعتمدَ عليهِ، ولَا يخفَى أَنَّهُ ضعيفٌ، كَمَا أشارَ إِلَيْهِ المصنِّفُ[1]).

(وأَمَّا الثَّاني، فَإِنَّهُ قالَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾[2]: إنَّ فاعلَ "بَدَا" عائدٌ عَلَى "السِّجْنِ" المفهومِ مِنْ "لَيسجننَّهُ").

(شرحُ حالِ الضَّميرِ المسمَّى فصلًا وعمادًا):

والكلامُ فِيهِ في أربعِ مسائلَ:

الأُولى: في شروطِهِ، وهِيَ سِتَّةٌ؛ وذلكَ أَنَّهُ يُشترطُ فِيمَا قبلَهُ أمرانِ:

(أحدُهما: كونُهُ مبتدأً في الحالِ)

(أَيْ: حالَ المتكلِّمِ، (أَوْ في الأصلِ)

بِأَنْ يدخلَ على حالِ المتكلِّمِ ناسخُ الابتداءِ[3]).

(نحوُ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾[1] ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[2] الآية، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡ﴾[3]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا﴾[4]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[5].

---

(١) تحفة الغريب ١/٣٧٢.

(٢) سورة يوسف: ٣٥.

(٣) المنصف ٣/٥٢٤.

(١) سورة البقرة: ٥.

(٢) سورة الصافات: ١٦٥.

(٣) سورة المائدة: ١١٧.

(٤) سورة المزمل: ٢٠.

(٥) سورة الكهف: ٣٩.

وأجازَ الأخفشُ وقوعَهُ بينَ الحالِ [٣٤٦/أ] وصاحِبِها كَـ"جاءَ زيدٌ هُوَ ضاحكًا"، وجعلَ مِنْهُ: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[(١)] -فِيمَنْ نصبَ "أَطْهَرُ"-[(٢)]

(قالَ الرَّضِيُّ: رُوِي ذلكَ عَنْ محمَّدِ بنِ مروانَ[(٣)] وهُوَ أحدُ قُرَّاءِ المدينةِ، وكذلكَ رُوِي عَنْ سعيدِ بنِ جبيرٍ[(٤)]).

(ولَحَّنَ أَبُو عمرٍو مَنْ قرأَ بذلكَ)

(فَإِنَّهُ قالَ -أَعْنِي: أَبُو عمرِو بنِ العلاءِ-: احتبى (في لحنِهِ[(٥)] يَعني: في إيقاعِ الفصلِ بينَ الحالِ وصاحِبِها)[(٦)].

(وقَدْ خُرِّجَتْ عَلَى أَنَّ ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ جملةٌ، و"هنَّ" إمَّا توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في الخبرِ، أَوْ مبتدأٌ و"لَكُمْ" الخبرُ؛ وعَليهما: فَـ"أَطْهَرَ" حالٌ، وفِيهِمَا نظرٌ.

أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّ "بناتي" جامدٌ غيرُ مؤَوَّلٍ بالمشتقِّ؛ فَلَا يتحمَّلُ ضميرًا عندَ البصريِّينَ)

(الضَّميرُ المجرورُ بِـ"في" عائدٌ إِلَى كونِ "هُنَّ" توكيدًا، و"كَوْنُهُ" مبتدأٌ، خبرُهُ "لَكُمْ".

وفي الشَّرْحِ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ جامدٌ محضٌ؛ إِذْ هُوَ في معنَى مولودٍ أَتَى؛ فيكونُ في معنَى المشتقِّ؛ فيتحمَّلُ الضَّميرَ، وإِنَّمَا قالَ: عندَ البصريِّينَ؛ لأَنَّ الكوفيِّينَ يَرَوْنَ أَنَّ الجامدَ الَّذِي لَا يُؤَوَّلُ بمشتقٍّ يتحمَّلُ الضَّميرَ؛ نَقَلَهُ بدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ في "شرحِ الألفيَّةِ"[(١)]، ونَقَلَهُ غيرُهُ أيضًا، إِنَّمَا نقلَ في

---

(١) سورة هود: ٧٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٨٦/١، ومشكل إعراب القرآن ٣٧١/١.

(٣) هو: محمَّد بن مروان بن أبي الحكم بن أبي العاص، من قراء المدينة، من علماء العربية، ينظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/٢، وأصول علم العربية في المدينة ٣٣٦/١.

(٤) شرح الكافية ٤٦٠/٢، المنصف ٥٢٤/٣. وهو: سعيد بن جبير الجشمي، من أهل حمص، ينظر : معرفة الصحابة ١٣٠٣/٣، وأسد الغابة ٤٧١/٢.

(٥) ينظر: معجم القراءات ١١١/٤، المنصف ٥٢٤/٣.

(٦) سقط من "س".

(١) ٧٨/١.

"التَّسهيلِ" عَنِ الكسائيِّ[1]: قالَ الشمنيُّ: وأقولُ: لَا ضرورةَ تَدعو إِلَى تأويلِهِ بالمشتقِّ؛ فَلَا يُؤَوَّلُ بِهِ؛ فَلَا يتحمَّلُ ضميرًا[2]).

(وأَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ الحالَ لَا تتقدَّمُ عَلَى عاملِها الظَّرْفيِّ -عندَ أكثرِهم-).

في الشَّرْحِ: (القراءةُ المخرَّجَةُ عَلَى ذلكَ شاذَّةٌ؛ فأيُّ حرجٍ في تخريجِها عَلَى قَوْلِ غيرِ الأكثرينَ، وليستْ كثرةُ القائلينَ بحُكْمٍ مُوجِبٍ لاطِّراحِ قَوْلِ الأقَلِّينَ؛ بحيثُ لَا يُلتفَتُ إِلَيْهِ ولَا يُخَرَّجُ تركيبُهُ عليهِ، ولَقَدْ حجر المرتكب بذلكَ واسع[3]).

(والثَّاني: كونُهُ معرفةً، كَمَا مَثَّلْنَا، وأجازَ الفَرَّاءُ وهشامٌ، ومَنْ تَابَعَهُمَا مِنَ الكوفيِّينَ[4] كونَهُ نكرةً، نحوَ: "مَا ظننتُ أحدًا هُوَ القائمُ"، و"كانَ رجلٌ هُوَ القائمُ"، وحَملوا عليهِ ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[5] فَقَدَّرُوا "أَرْبَى" منصوبًا.

ويُشترطُ فِيمَا بعدَهُ أمرانِ:

(كونُهُ خبرًا لمبتدإٍ في الحالِ أَوْ في الأصلِ).

(وكونُهُ معرفةً، أَوْ كالمعرفةِ في أَنَّهُ لَا يقبلُ "ال"، كَمَا تقدَّمَ في "خيرًا" و"أقلّ")

(أَطْلَقَ "المعرفةَ" كَمَا فعلَ غيرُهُ؛ فَشَمِلَ العَلَمَ نحوَ: "أَنَا زيدٌ"، والمضافَ إِلَى المعرفةِ نحوَ: "إِنِّي أَنَا أَخُو زيدٍ".

قالَ الرَّضِيُّ: وأجازَ الجزوليُّ وقوعَهُ بينَ "أفعلِ التفضيلِ" نحوَ: "خيرٌ مِنْ زيدٍ هُوَ أفضلُ مِنْ عمرٍو". وجَوَّزَ بعضُهم وقوعَهُ قبلَ "مثلكَ" و"غيركَ" نحوَ: "رأيتُ زيدًا هُوَ مِثْلُكَ"، و"هُوَ غَيْرُكَ". وكَذَا جُوِّزَ نحوُ: "رأيتُ مِثْلَكَ هُوَ مثلُ زيدٍ"؛ لكونِ نحوِ: "مثلكَ" و"غيركَ" في صورةِ المعرفةِ، ولامتناعِ دخولِ اللَّامِ عَليهما. وكَذَا جَوَّزَ بعضُهم وقوعَهُ قبلَ المضافِ إِلَى المعرفةِ نحوَ: "إِنِّي أَنَا

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٦٨.

(٢) المنصف ٣/٥٢٤.

(٣) تحفة الغريب ١/٣٧٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/١١٣، والبحر المحيط ١/٥٤٥.

(٥) سورة النحل: ٩٢.

أَخُوكَ". وجَوَّزَ بعضُهم وقوعَهُ قبلَ العَلَمِ نحوَ: "إِنِّي أَنَا زيدٌ"؟. قالَ: والحقُّ أَنَّ كلَّ ذلكَ ادِّعَاءٌ ولَمْ يَثبتْ صِحَّتُهَا ببيِّنَةٍ مِنْ قرآنٍ، ولَا كلامٍ موثوقٍ بِهِ، نحوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾[1]، ليسَ بنصٍّ؛ إِذْ يحتملُ أَنْ يكونَ "أَنَا" مبتدأً، ومَا بعدَهُ خبرٌ، والجملةُ خبرُ إِنَّ[2].

قالَ الشَّارِحُ: بَلَى، لَوْ ثبتَ في كلامٍ يصحُّ الاستدلالُ بِهِ نحوَ: "مَا أحلفَ أحدٌ هُوَ خيرٌ منكَ"، و"كانَ خيرٌ مِنْ زيدٍ هُوَ أفضلُ مِنْ عمرٍو"، و"رأيتُ زيدًا هُوَ مِثْلُكَ، أَوْ غَيْرُكَ، و"كانَ مِثْلَكَ هُوَ مثلُ زيدٍ"، و"كنتُ أَنَا أَخَاكَ"، و"ظننتُكَ (أنتَ زيدًا"، بنصبِ مَا بعدَ صيغةِ الضَّميرِ المذكورةِ في ذلكَ؛ لِحُكمِنا بكونِها فصلًا، ولَا يَثبتُ)[3] ذلكَ بمجرَّدِ القياسِ، وإلغاءُ الضَّميرِ ليسَ بأمرٍ هَيِّنٍ؛ فيقتصرُ عَلَى موضعِ السَّمَاعِ، (ولَمْ يَثبتْ إِلَّا)[4] بينَ معرفتينِ، ثانيتُهما ذاتُ اللَّامِ، أَوْ بينَ معرفةٍ ونكرةٍ هِيَ "أفعلُ التَّفضيلِ"، كَمَا ذكرَ سيبويهِ[5]. انتهى[6].

(وشرطُ الَّذِي كالمعرفةِ أَنْ يكونَ اسمًا -كَمَا مَثَّلْنَا-، وخالَفَ -في ذلكَ- الجرجانيُّ؛ فَأَلْحَقَ المضارعَ بالاسمِ؛ لتشابهِهما، وجعلَ مِنْهُ ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[7]، وهُوَ عندَ غيرِهِ توكيدٌ أَوْ مبتدأٌ)

(قالَ الرَّضِيُّ: وأجازَ المازنيُّ وقوعَهُ قبلَ المضارعِ؛ لمشابهتِهِ للاسمِ، وامتناعِ دخولِ اللَّامِ عليهِ؛ فَشَابَهَ الاسمُ المعرفةَ، قالَ: ولَا يجوزُ "زيدٌ هُوَ"، قالَ: لأَنَّ الماضِيَ لَا يُشَابِهُ الأسماءَ حَتَّى يقالَ فِيهِ :كانَ الماضِي اسمًا امتنعَ دخولُ اللَّامِ عليهِ[1]. وهَذَا الَّذِي قَالَهُ أيضًا دعوَى بِلَا حُجَّةٍ، وقَوْلُهُ تَعَالَى: [٣٤٦/ب] ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[2] ليسَ بنصٍّ في كونِهِ فصلًا؛ لجوازِ كونِهِ مبتدأً، ومَا بعدَهُ

(١) سورة يوسف: ٦٩.
(٢) شرح الكافية ٢/٤٥٩.
(٣) سقط من الأصل.
(٤) سقط من الأصل.
(٥) ينظر: الكتاب ١/٥٦.
(٦) تحفة الغريب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤.
(٧) سورة البروج: ١٣.
(١) شرح الكافية ٢/٤٦٠، ٤٦١.
(٢) سورة فاطر: ١٠.

خبرُهُ، وقَوْلُهُ: لَا يجوزُ "زيدٌ هُوَ" قالَ: ليسَ بشيءٍ؛ لقولِهِ تَعَالَى[1]:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ ﴾[2]).

(وتبعَ الجرجانيَّ[3] أَبُو البقاءِ؛ فأجازَ الفصلَ في ﴿وَمَكۡرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[4]، وابنُ الخبَّازِ فقالَ في "شرحِ الإيضاحِ": لَا فرقَ بينَ كونِ امتناعِ "ال"؛ لعارضٍ كَـ"أفعلَ مِنْ" والمضافِ، كَـ"مثلِكَ")

العارضُ هُنَا هُوَ وقوعُ "مِنْ" بعدَ "أفعلَ"، والإضافةُ في الجامدِ.

(و"غلامُ زيدٍ"، أَوْ لذاتِهِ كالفعلِ المضارعِ. انتهى[5]). وتمثيلُهُ بِـ"غلامُ زيدٍ" مردودٌ؛ لأَنَّهُ معرفةٌ.

لقائلٍ أَنْ يقولَ: إِنَّمَا مَثَّلَ بِهِ بمجرَّدِ مَا امتنعَ فِيهِ "ال"؛ لعارضٍ، (وهُوَ قَوْلُ السهيليِّ، قالَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ ﴿٤٣﴾ وَأَبۡكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ﴿٤٥﴾ ﴾[1]: وإِنَّمَا أَتَى بضميرِ الفصلِ في الأَوَّلَيْنِ دونَ الثَّالثِ؛ لأَنَّ بعضَ الجُهَّالِ قَدْ يُثْبِتُ هذهِ الأفعالَ لغيرِ اللهِ، كقولِ نمرودَ: "أَنَا أُحْيِي وأُمِيتُ".

وأَمَّا الثَّالثُ فَلَمْ يَدَّعْهُ أحدٌ مِنَ النَّاسِ. انتهى).

(وقَدْ يُستدلُّ لقولِ الجرجانيِّ بقولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ ﴾[2] فعطفَ "يَهْدِي" عَلَى "الحَقّ" الواقعِ خبرًا بعدَ الفصلِ)

---

(١) سورة النجم: ٤٣، ٤٤.

(٢) المنصف ٣/٥٢٥، ٥٢٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩/٢٠.

(٤) سورة فاطر: ١٠.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/١٠٣١.

(١) سورة النجم: ٤٣ -٤٥.

(٢) سورة سبأ: ٦.

(يَعني: والمعطوفُ عَلَى الخبرِ خبرٌ؛ فيَلزمُ دخولُ الفصلِ عَلَى المضارعِ الواقعِ خبرًا.

في الشَّرْحِ: وإنَّمَا قالَ: "وقَدْ يُستدلُّ"؛ لأَنَّ هَذَا ليسَ بقاطعٍ؛ إذْ يمكنُ أَنْ يقالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ معطوفٌ عَلَى الخبرِ، بَلْ هُوَ معمولٌ لمحذوفٍ، أَيْ: "ويَرَوْنَهُ يَهْدِي"؛ فيكونُ مِنْ بابِ عطفِ الجملِ.

سَلَّمْنَا، ولكنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ وقوعَهُ معطوفًا عَلَى الخبرِ كوقوعِهِ هُوَ خبرَ "الثَّواني يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ في الأوائلِ"، ولَهُ شواهدُ كثيرةٌ[1]).

(ويُشترطُ لَهُ في نفسِهِ أمرانِ:

أحدُهما: أَنْ يكونَ بصيغةِ المرفوعِ)

(لأَنَّ الأصلَ فِيهِ هُوَ مِنْ "بابِ المبتدإِ"؛ فناسبَ اختيارَ المرفوعِ. قالَ الرَّضِيُّ: وإنَّمَا جِيءَ بصيغةِ ضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ مطابقٍ للمبتدإِ؛ ليكونَ في صورةِ مبتدإٍ بِأَنَّ مَا بعدَهُ خبرُهُ، والجملةُ خبرُ المبتدإِ الأَوَّلِ فِيهِ؛ فيتميَّزُ -بِهَذَا السببِ- "ذُو اللَّامِ" عَنِ "النَّعْتِ"؛ لأَنَّ الضَّميرَ لَا يوصفُ، وليسَ بمبتدإٍ حقيقةً؛ إذْ لَوْ كانَ كذلكَ؛ لَمْ ينتصبْ مَا بعدَهُ نحوَ: "ظننتُ زيدًا هُوَ القائمُ"[2]).

(فيمتنعُ "زيدٌ إيَّاهُ الفاضلُ"، و"أنتَ إيَّاكَ العَالِمُ"، وأَمَّا "إنِّكَ إيَّاكَ الفاضلُ" فجائزٌ عَلَى البدلِ عندَ البصريِّينَ، وعَلَى التَّوكيدِ عندَ الكوفيِّينَ).

(والثَّاني: أَنْ يطابقَ مَا قبلَهُ؛ فَلَا يجوزُ "كنتَ هُوَ الفاضلُ"، فَأَمَّا قَوْلُ جريرِ ابنِ الخطفيِّ)

(يقعُ في بعضِ النُّسَخِ حذفُ الألفِ مِنْ "ابْن" وفي بعضِها إثباتُها[1]).

وفي الشَّرْحِ: (الَّذِي ثبتَ -في النُّسَخِ الَّتِي وقفتُ عَلَيْهَا مِنْ هَذَا الكتابِ- إثباتُ ألفِ "ابن"، ويَنبغي أَنْ يكونَ "جريرٌ" منوَّنًا، ولعلَّ هَذَا مِنَ المصنِّفِ مبنيٌّ عَلَى القولِ؛ فَإِنَّ الألفَ إنَّمَا تُحذفُ مِنَ "ابن"؛ إذَا وقعَ صفةً بينَ عَلَمينِ ولَمْ يكنِ الابنُ مضافًا إِلَى الجَدِّ، بَلْ إِلَى الأَبِ الأقربِ، وكَذَا

(١) تحفة الغريب ١/٣٧٤.

(٢) شرح الكافية ٢/٤٦٠، ٤٦١، والمنصف ٣/٥٢٦.

(١) المنصف ٣/٥٢٧.

التَّنوينُ لَا يُحذفُ مِنَ العلمِ الأَوَّلِ في هذهِ الصُّورةِ -عَلَى هَذَا القولِ-، وسَيأتي الكلامُ فِيهِ فِيمَا بعدَ هَذَا -إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى-.

و"الخطفيُّ" ليسَ أَبًا أقربَ لجريرٍ؛ لأَنَّ جريرًا هُوَ ابنُ عطيَّةَ (بنِ عوفٍ)[1] مِنْ حذيفةَ، وحذيفةُ هُوَ الخطفيُّ، لُقِّبَ بذلكَ، وفي "القاموسِ" في مادةِ "حطف": وكجمزيٍّ لقبُ حذيفةَ جَدِّ جريرٍ الشَّاعِرِ[2]، وفي "الصِّحَاحِ"[3]: والخطفىُّ أيضًا لقبُ عوفٍ، وهُوَ جَدُّ جريرِ بنِ عطيَّةَ بنِ عوفٍ[4]).

((وَكَـائِنْ بالأَبَـاطِحِ مِـنْ صَـدِيقٍ يَرَانِـي لَـوْ أُصِـبْتُ هُـوَ المُصَـابَا)[5])

("كائنْ" -بهمزةٍ مكسورةٍ بعدَ الألفِ ونونٍ ساكنةٍ-: بمعنَى: كائنٍ[6]).

(وكانَ قياسُهُ: يَرَاني أَنَا مثلَ: ﴿إِن تَـرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ﴾[1] فقيلَ: ليسَ هُوَ فصلًا، وإِنَّمَا هُوَ توكيدٌ للفاعلِ. وقِيلَ: بَلْ هُوَ فصلٌ، فقيلَ: لمَّا كانَ عندَ صديقهِ بمنزلةِ نفسهِ حَتَّى كانَ إِذَا أُصِيبَ؛ كَأَنَّ صديقَهُ هُوَ قَدْ أُصِيبَ؛ فجعلَ ضميرَ الصَّديقِ بمنزلةِ ضميرِهِ؛ لأَنَّهُ نَفْسُهُ في المعنَى. وقِيلَ: هُوَ عَلَى تقديرِ مضافٍ إِلَى الياءِ، أَيْ: يَرَى مُصَابِي، والمُصَابُ -حينئذٍ- مصدرٌ)

(هَكَذَا يقعُ في بعضِ النُّسَخِ: و"المصابُ" -بالصَّادِ المهملةِ والباءِ الموحَّدةِ-، ويقعُ في بعضِها: و"المضافُ" بالضَّادِ المعجمةِ والفاءِ-[2]).

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) ١/٨٠٦.

(٣) ٤/١٣٥٣.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٧٤،٣٧٥.

(٥) من الوافر، لجرير، في: ديوانه ٢١، وهو في: شرح كتاب سيبويه ٢/٤٩٦، وشرح المفصل ٢/٣٣٠، ومغني اللبيب ١/٦٤٣، وهمع الهوامع ١/٢٧٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٥.

(٦) المنصف ٣/٥٢٧.

(١) سورة الكهف: ٣٩.

(٢) المنصف ٣/٥٢٧.

(كقولهم: "جَبَرَ اللهُ مُصَابَكَ"، أَيْ: مصيبتَكَ، أَيْ: يَرَى مُصَابِي هُوَ المصابُ العظيمُ، ومِثْلُهُ في حذفِ الصِّفةِ: [٣٤٧/أ] ﴿آلْـَٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[١] أَيْ: الواضحِ، وإِلَّا لَكَفَرُوا بمفهومِ الظَّرْفِ)

(وفيهِ إدخالُ اللَّام عَلَى جوابِ "إِنْ" الشَّرْطيَّةِ -وهُوَ ممنوعٌ-، وقَدْ مَرَّ مِنْهُ مواضعُ وتَأْتي أُخَرُ[٢]).

(﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾[٣] أَيْ: نافعًا؛ لأَنَّ أعمالَهم تُوزَنُ؛ بدليلِ ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾[٤] الآية)

في الشَّرْحِ: (هَذَا المعنَى غيرُ متعيِّنٍ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ المرادُ كَمَا قالَ الزَّمخشريُّ وغيرُهُ؛ فَلَا يكونُ لَهُمْ عندَنا وزنٌ ولَا مقدارٌ، ومثلُهُ في الاستعمالِ شائعٌ، يقالُ: فلانٌ لَا يُقِيمُ لفلانٍ وزنًا، أَيْ: لَا يعبأُ بِهِ ولَا يلتفتُ إِلَيْهِ، وهُوَ مِنْ قبيلِ الكنايةِ؛ (وعليهِ)[٥]؛ فَلَا حذفَ في الآية[٦]).

(وأجازَوا "سير بزيدٍ سير" بتقديرِ الصِّفةِ، أَيْ: واحدُ، وإِلَّا لَمْ يُفِدْ. وزعمَ ابنُ الحاجبِ أَنَّ الإنشادَ لَوْ أُصِيبَ بإسنادِ الفعلِ إِلَى ضميرِ الصَّديقِ، وأَنَّ "هُوَ" توكيدٌ لَهُ، أَوْ لضميرِ "يَرَى"، قالَ: إِذْ لَا يقولُ عاقلٌ: يَرَانِي مصابًا إِذَا أَصَابَتْنِي مصيبةٌ[١]اهـ. وعَلَى مَا قَدَّمناهُ مِنْ تقديرِ الصِّفةِ: لَا يتَّجهُ الاعتراضُ)

(الصِّفَةُ الَّتِي أشارَ إِلَيْهَا إِنَّمَا قَدَّرُوهَا عَلَى جعلِ المضافِ اسمَ مفعولٍ، لَا مصدرًا؛ ولذلكَ جعلَهُ مفعولًا ثانيًا لِـ"يَرَى"، والمفعولُ الأَوَّلُ هُوَ الياءُ، ولَوْلَا ذلكَ؛ لَمَا صَحَّ بحسبِ الظَّاهِرِ.

---

(١) سورة البقرة: ٧١.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٧٥.

(٣) سورة الكهف: ١٠٥.

(٤) سورة الأعراف: ٩.

(٥) سقط من الأصل.

(٦) تحفة الغريب ١/٣٧٥.

(١) أمالي ابن الحاجب ٢/٦٦٢.

والاعتراضُ الَّذِي أشارَ إِلَيْهِ ابنُ الحاجبِ غيرُ متَّجهٍ مَعَ الاعتراضِ عَنْ تقديرِ الصِّفَةِ؛ وذلكَ لأَنَّ مبناهُ عَلَى أَنْ يكونَ "مصابًا" اسمَ مفعولٍ نكرةً، والواقعُ في البيتِ ليسَ نكرةً، بَلْ هُوَ معرفةٌ بِـ"ال"، والحصرُ مستفادٌ مِنَ التركيبِ، كقولِكَ: "زيدٌ الفاضلُ" أَيْ: هُوَ الفاضلُ لَا غيرُهُ، وَكَذَا المعنَى في البيتِ الَّذِي لَوْ أُصِبْتُ رَآنِي المصابَ؛ بمعنَى أَنَّهُ لَا يَرَى المصابَ إِلَّا إِيَّايَ دونَ غيرِي، كأَنَّهُ – لِعِظَمِ مكانتِهِ عندَهُ وشدَّةِ صداقتِهِ عندَهُ– يتلاشَى عندَهُ (مصائبُ غيرِ صديقِهِ؛ فَلَا يَرَى غيرَهُ مصابًا، ولَا يَرَى المصائبَ إِلَّا إِيَّاهُ مبالغةً، فالمعنَى صحيحٌ مُتَّجِهٌ)[1].

(ويُرْوَى: يَرَاهُ، أَيْ: يَرَى نفسَهُ، وتَرَاهُ –بالخطابِ–، ولَا إشكالَ –حينئذٍ– ولَا تقديرَ، والمصابُ –حينئذٍ– مفعولٌ، لَا مصدرٌ، ولَمْ يَطَّلِعْ عَلَى هاتينِ الرِّوايتينِ بعضُهم، فقالَ: ولَوْ أَنَّهُ قالَ: يَرَاهُ؛ لَكَانَ حسنًا، أَيْ: يَرَى الصَّديقَ نفسَهُ مصابًا إِذَا أُصِبْتُ.

المسألةُ الثَّانيةُ في فائدتِهِ، وهِيَ ثلاثةُ أمورٍ:

أَحَدُهَا: لفظيٌّ، وهُوَ الإعلامُ –مِنْ أَوَّلِ الأمرِ– بِأَنَّ مَا بعدَهُ خبرٌ، لَا تابعٌ؛ ولِهَذَا سُمِّيَ فصلًا؛ لأَنَّهُ فَصَلَ بينَ الخبرِ والتَّابعِ)

(قالَ الرَّضِيُّ: يُسمَّى فصلًا عندَ البصريِّينَ، قالَ المتأخِّرونَ: لأَنَّهُ فصلَ بينَ كونِ مَا بعدَهُ نفيًا، وكونِهِ خبرًا لِـ"أَنَّكَ"، إِذَا قلتَ: "زيدًا القائمُ"؛ جازَ أَنْ يَتوهَّمَ السَّامِعُ كونَ القائمِ صفةً؛ **(فيقصرُ)** الخبرَ؛ فجئتُ بالفصلِ؛ ليتعيَّنَ كونُهُ خبرًا، لَا صفةً. وقالَ الخليلُ وسيبويهِ: سُمِّيَ فصلًا لفصلِهِ الاسمَ الَّذِي قبلَهُ بِمَا بعدَهُ؛ بدلالتِهِ عَلَى أَنَّهُ ليسَ مِنْ تمامِهِ، بَلْ هُوَ خبرُهُ، ومَآلُ المعنيينِ إِلَى شيءٍ واحدٍ، إِلَّا أَنَّ تقريرَهما أحسنُ مِنْ تقريرِهم. انتهى[1].

(وعمادًا؛ لأَنَّهُ يَعتمدُ عليهِ معنَى الكلامِ)

(قالَ الرَّضِيُّ: والكوفيُّونَ يُسَمُّونَهُ "عمادًا"؛ لكونِهِ حافظًا لِمَا بعدَهُ؛ حَتَّى لَا يسقطَ عَنِ الخبريَّةِ كالعمادِ في البيتِ الحافظِ للسَّقفِ مِنَ السُّقوطِ[2]. قالَ بعضُهم: والفصلُ أَخَصُّ بِهَذَا المحلِّ؛

(١) سقط من الأصل، تحفة الغريب ٣٧٦/١.

(١) شرح الكافية ٤٥٦/٢، المنصف ٥٢٨/٣.

(٢) شرح الكافية ٤٥٦/٢.

فَيَنبغي أَنْ يكونَ أَولى مِنْ تسميتِهِ بالعمادِ؛ إِذْ كلُّ مَا وُضِعَ للفصلِ – كتاءِ التَّأنيثِ والإعرابِ– قَدِ اعتمدَ بِهِ عَلَى المرادِ مِنْهُ، (وليسَ كلُّ معتمِدٍ بِهِ شيءٌ يكونُ فصلًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ "زيدًا" في "زيدٌ قائمٌ" معتمدٌ عليهِ، والمرادُ مِنْهُ، فَلَمْ يَفصلْ شيئًا عَنْ شيءٍ)[1]، وإِذَا كانَ الفصلُ أَخَصَّ؛ كانَ تسميتُهُ "فصلًا" أَوْلَى مِنْ تسميتِهِ بالعمادِ؛ إِذْ كلُّ مَا وُضِعَ للفصلِ كتاءِ التَّأنيثِ والإعرابِ قَدِ اعتمدَ بِهِ عَلَى المرادِ مِنْهُ، وليسَ كلُّ معتمدٍ بِهِ في شيءٍ يكونُ فصلًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ "زيدًا" في "زيدٌ قائمٌ" معتمدٌ عليهِ والمراد مِنْهُ، فَلَمْ يَفصلْ شيئًا عَنْ شيءٍ، وإِذَا كانَ الفصلُ أَخَصَّ؛ كانَ تسميتُهُ فصلًا أَوْلَى؛ لخصوصِهِ؛ لأَنَّ الأَخَصَّ يكونُ مشتمِلًا عَلَى الأعمِّ؛ ضرورةَ عدمِ تحقُّقِ الأخصِّ بدونِ الأعمِّ؛ فيكونُ أكثرَ فائدةً؛ فيكونُ أَولى.

وتقرَّبَ ابنَ الحاجبِ في "شرحِ المفصَّلِ" وجهَ الأولويَّةِ، عَلَى طريقةٍ أُخرى؛ حيثُ قالَ: تسميةُ أهلِ البصرةِ لَهُ فصلًا أقربُ إِلَى الاصطلاحِ؛ لأَنَّ الشَّيْءَ يُسمَّى باسمِ معناهُ في أكثرِ الألفاظِ، ولمَّا كانَ المعنَى في هذهِ الألفاظِ "الفصلَ"؛ كانَ تسميتُها "فصلًا" أَحْرَى مِنْ تسميةِ الكوفيّينَ "عمادًا"؛ نظرًا إِلَى المتكلِّمِ والسَّامعِ، أَوْ هُمَا جميعًا يعتمدانِ بِهَا عَلَى "الفصلِ" بينَ الصِّفَةِ والخبرِ؛ فَسَمَّوْها باسمِ مَا يلائمُهُ بِهَا ويؤدِّي إِلَى مَعناها؛ فكانتْ تسميةُ البصريّينَ أَظْهَرَ[2]).

(وأكثرُ النَّحويِّينَ يقتصرُ عَلَى ذكرِ هذهِ الفائدةِ، وذكرُ التَّابعِ أَولى مِنْ ذكرِ أكثرِهم الصِّفةَ؛ لوقوعِ الفصلِ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ [٣٤٧/ب] ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[1] والضمائرُ لَا تُوصَفُ)

(لقائلٍ أَنْ يقولَ: مرادُهم أَنَّهُ يفصلُ مِنْ أَوَّلِ الأمرِ بينَ كونِ مَا بعدَهُ خبرًا، لَا صفةً، وإِنْ كانَ هُنَاكَ مَا يمنعُ مِنْ كونِهِ صفةً؛ فَلَا اعتراضَ عَلَيْهِمْ[2]).

وفي الشَّرْحِ : (كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ هُنَا منتفيةٌ، كذلكَ غيرُها مِنَ التَّوابعِ؛ إِذْ لَا يصلحُ في هذهِ الآيةِ شيءٌ مِنْهَا البتَّةَ. أَمَّا عطفُ النَّسَقِ، والتَّوكيدُ؛ فظاهرٌ، وأَمَّا عطفُ البيانِ؛ فللاشتقاقِ وشرطُهُ

(١) سقط من الأصل.

(٢) ١ / ٤٧٠، ٤٧١، ، تحفة الغريب ١/٣٧٦، ٣٧٧.

(١) سورة المائدة: ١١٧.

(٢) المنصف ٣/٥٢٩.

الجمودُ، ولأَنَّ مَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عليهِ عطفُ بيانٍ -عَلَى الصَّحيحِ-، وأَمَّا البدلُ، فلأَنَّه لَا يُبْدَلُ ظاهرٌ مِنْ ضميرٍ حضورًا إِلَّا إِذَا كانَ بدلَ بعضٍ، أَوْ اشتمالٍ، أَوْ بدلَ كلٍّ مفيدٍ للإحاطةِ. والكُلُّ هُنَا منتفٍ؛ فالاستنادُ إِلَى هذهِ الآيةِ في أَنَّ التَّعبيرَ بالتَّابعِ أَولى مِنَ التَّعبيرِ بالصِّفةِ؛ لَا يظهرُ لَهُ وجهٌ[1]). انتهى.

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: بَلْ يظهرُ لَهُ وجهٌ؛ بناءً عَلَى أَنَّ المرادَ -بالتَّابعِ- اللُّغَوِيُّ، لَا الاصطلاحيُّ[2]).

(والثَّاني: معنويٌّ، وهُوَ التَّوكيدُ؛ ذكرَهُ جماعةٌ)

(قدحَ فِيهِ ابنُ الحاجبِ -في أماليهِ- بِأَنَّهُ لَوْ كانَ تأكيدًا؛ لَمْ يخلُ مِنْ أَنْ يكونَ لفظيًّا أَوْ معنويًّا[3]، وكِلَاهما باطلٌ. أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّ اللفظيَّ إعادةُ اللَّفْظِ بعينهِ مثلَ: "قامَ زيدٌ زيدٌ"، ومعناهُ مثلَ: "قمتَ أنتَ"، وأَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ المعنويَّ بألفاظٍ محصورةٍ سبعةٍ تُحْفَظُ ولَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وفي الشَّرْحِ: التَّأكيدُ الَّذِي رَدَّدَهُ بينَ الأمرينِ هُوَ الَّذِي يذكرُهُ النُّحَاةُ في "بابِ التَّوابعِ". وليسَ الكلامُ في "الفصلِ" بِهَذَا المعنَى، وليتَ شِعري مَاذا يقولُ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللهُ (تَعَالَى)-[4]: (التَّأكيدُ)[1]: أَنَّ اللَّام -ونحوَ ذلكَ- ولعلَّهُ إِنَّمَا اعترضَ عَلَى مَنْ يقولُ أَنَّ "الفصلَ" تأكيدٌ للمسنَدِ إِلَيْهِ؛ فيتَّجِهُ اعتراضُهُ -حينئذٍ-، ولكنَّ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ بعضُ المحقِّقينَ أَنَّهُ تأكيدٌ للحكمِ؛ لمَا فِيهِ مِنْ زيادةِ الرَّبْطِ. انتهى[2]).

قالَ الشمنيُّ: (وأقولُ: يريدُ -ببعضِ المحقِّقينِ- التفتازانيَّ؛ فَإِنَّهُ قالَ في "حاشيةِ الكشَّافِ": ذَكَرَ -يَعني: صاحبُ "الكشَّافِ"- لضميرِ الفصلِ ثلاثَ فوائدَ: الأُولى: الدَّلالةُ عَلَى أَنَّ مَا بعدَهُ خبرٌ، لَا نعتٌ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يتوسَّطُ بينَ المبتدإِ والخبرِ، لَا بينَ الموصوفِ والصِّفةِ؛ وبِهَذَا الاعتبارِ؛ سُمِّي

(١) تحفة الغريب ١/٣٧٧.

(٢) المنصف ٣/٥٢٩.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/٦٠٤.

(٤) سقط من "س".

(١) سقط من الأصل.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٧٨.

ضميرَ الفصلِ الثَّاني "تأكيدَ الحكمِ"؛ لِمَا فِيهِ مِنْ زيادةِ الربطِ.

(قالَ الحكيمُ أَبُو نصرٍ الفارابيُّ أَنَّ معنَى قولِنا: "زيدٌ" هُوَ "العادلُ زيدٌ"، أَوْ "أست كه عادل أست")[1]، (ومَا قِيلَ أَنَّهُ لتأكيدِ المسنَدِ إِلَيْهِ؛ لأَنَّهُ بمنزلةِ "زيدٍ" نفسهِ العادلِ، ليسَ بشيءٍ.

الثَّالثةُ: إفادتُهُ قصرَ المسنَدِ إِلَيْهِ بشهادةِ الاستعمالِ مثلَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾[2]،﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[3]، ونحوُ ذلكَ، وهَذَا إِنَّمَا يتمُّ إِذَا ثبتَ القَصْرُ في مثلِ: "كانَ زيدٌ هُوَ أفضلُ مِنْ عمرٍو"، وإِمَّا كانَ الخبرُ فِيهِ نكرةً؛ وإِلَّا فتعريفُ الخبرِ بلامِ الجنسِ يفيدُ قصرَهُ عَلَى المبتدإِ، وإِنْ لَمْ يكنْ هُنَاكَ (فصلٌ مثلَ: "زيدونُ الأميرُ"، و"عمرونُ الشُّجَاعُ"، وتعريفُ المبتدإِ بلامِ الجنسِ يُفيدُ قصرَهُ عَلَى الخبرِ، وإِنْ كانَ مَعَ)[4] ضميرِ الفصلِ نحوَ: "الكرمُ هُوَ التَّقوى" أَيْ: لَا كرمَ إِلَّا في التَّقوى".

وفي "المطوَّلِ": ثُمَّ التَّحقيقُ أَنَّ الفصلَ قَدْ يكونُ للتَّخصيصِ. أَيْ: قصرَ المسنَدِ عَلَى المسنَدِ إِلَيْهِ، نحوَ: "زيدٌ هُوَ أفضلُ مِنْ عمرٍو وزيدٌ هُوَ يقاومُ الأسدَ"[5].

ذكرَ صاحبُ "الكشَّافِ"[1] أَنَّ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ﴾[2] هُوَ للتَّخصيصِ، (والتَّأكيدِ)[3]، وقَدْ يكونُ لمجرَّدِ التَّأكيدِ؛ إِذَا كانَ التَّخصيصُ حاصلًا بدونِهِ؛ بأَنْ يكونَ في الكلامِ مَا يفيدُ قصرَ المسنَدِ عَلَى المسنَدِ إِلَيْهِ، نحوَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾[4] أَيْ: لَا رَازِقَ إِلَّا هُوَ، أَوْ قصرَ المسنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المسنَدِ، نحوَ: "الكرمُ هُوَ التَّقوى"، و"الحسبُ هُوَ المالُ"،

---

(١) سقط من الأصل.

(٢) سورة الذاريات: ٥٨.

(٣) سورة المائدة: ١١٧.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) ٢٥٢.

(١) الكشاف ٢/٣٠٨.

(٢) سورة التوبة: ١٠٤.

(٣) سقط من "س".

(٤) سورة الذاريات: ٥٨.

"لَا كرمَ إِلَّا التَّقوى"، و"لَا حسبَ إِلَّا المالُ[1]).

(وبَنَوْا عليهِ أَنَّهُ لَا يُجَامَعُ التَّوكيدُ؛ فَلَا يقالُ: "زيدٌ نفسُهُ هُوَ الفاضلُ")

في الشَّرْحِ: (مَنعوا ذلكَ؛ لئلَّا يجتمعَ تأكيدانِ عَلَى شيءٍ واحدٍ، وهَذَا نبأٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ تأكيدٌ للمسنَدِ إِلَيْهِ، لكنْ مَا المانعُ مِنِ اجتماعهِ مَعَ تأكيدٍ آخَرَ، وأنتَ تقولُ: "جاءَ زيدٌ عَيْنُهُ"، و"جاءَ زيدٌ نفسُهُ"، ولَا حاجةَ بعدَ ثبوتِ كلمتينِ بمعنًى واحدٍ في استعمالينِ إِلَى سماعِهما مِنَ العربِ، مجتمعتينِ في تركيبٍ واحدٍ؛ ولِهَذَا يقولُ: "جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعون" مِنْ غيرِ توقُّفٍ عَلَى ورودِ السَّمَاعِ بِهَا مجتمعةً[2]).

(وعَلَى ذلكَ؛ سَمَّاهُ بعضُ الكوفيِّينَ "دعامةً"؛ لأَنَّهُ يُدعمُ بِهِ الكلامُ، أَيْ: يقوى ويؤَكَّدُ).

(والثَّالثُ: معنويٌّ أيضًا، وهُوَ الاختصاصُ، وكثيرٌ مِنَ البيانيِّينَ يقتصرُ عليهِ، وذكرَ الزَّمخشريُّ الثَّلاثةَ في تفسيرِهِ [٣٤٨/أ] ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[3] فقالَ: "فائدتُهُ الدَّلالةُ عَلَى أَنَّ الواردَ بعدَهُ خبرٌ، لَا صفةٌ، والتَّوكيدُ وإيجابٌ أَنَّ فائدةَ المسنَدِ ثابتةٌ للمسنَدِ إِلَيْهِ دونَ غيرِهِ).

(يَعني: أَنَّهُ لإفادةِ قصرِ المسنَدِ عَلَى المسنَدِ إِلَيْهِ بشهادةِ الاستعمالِ، مثلَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾[1]، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[2]، ونظائرُ ذلكَ. وهَذَا إِنَّمَا يتمُّ إِذَا ثبتَ القصرُ في مثلِ "كانَ زيدٌ هُوَ أفضلُ مِنْ عمرٍو" ومِمَّا الخبرُ فيهِ نكرةٌ؛ وإِلَّا فتعريفُ الخبرِ بلامِ الجنسِ يفيدُ قصرَهُ عَلَى المبتدإِ، وإِنْ لَمْ يكنْ هُنَاكَ ضميرُ فصلٍ مثلَ: "زيدٌ الأميرُ"، و"عمرٌو الشُّجَاعُ"؛ (قَالَهُ[3] التفتازانيُّ)[4].

---

(١) ٢٥١، ٢٥٢، المنصف ٥٢٩/٣، ٥٣٠.

(٢) تحفة الغريب ٣٧٨/١.

(٣) سورة البقرة: ٥.

(١) سورة الذاريات: ٥٨.

(٢) سورة المائدة: ١١٧.

(٣) ينظر: المطول ٢٥٠.

(٤) سقط من الأصل.

وفي الشَّرْحِ: وسألتُ مَرَّةً بعضَ الأصحابِ عَنِ الحكمةِ في التَّعريفِ بينَ شأنِ المؤمنينَ والكافرينَ في "سورةِ البلدِ"؛ حيثُ تُرِكَ ضميرُ الفصلِ في حقِّ الأوَّلينَ، فقيلَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ﴿١٨﴾﴾[1]، وأتى بِهِ في حقِّ الآخرينَ، فقيلَ: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا هُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَشۡـَٔمَةِ﴾[2] فتأمَّلْهُ. انتهى[3]).

وأقولُ: في "تفسيرِ البيضاويِّ" إشارةٌ إلَى السُّؤَالِ وجوابِهِ، فَإِنَّهُ قالَ: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾[4] وأوصَى بعضَهم بعضًا عَلَى طاعةِ اللهِ ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ﴾[5] بالمرحمةِ عَلَى عبادِهِ، أَوْ بموجِباتِ رحمةِ اللهِ، أولئكَ أصحابُ الميمنةِ، اليَمِينِ أَوْ اليُمْنِ، والَّذِينَ كَفروا بآياتِنا بِمَا نصبناهُ دليلًا عَلَى الحقِّ مِنْ كتابٍ وحُجَّةٍ أَوْ بالقرآنِ هُمْ أصحابُ المشئمةِ، الشِّمالِ، أَوْ الشُّؤْمِ، ولتكريرِ ذكرِ المؤمنينَ باسمِ الإشارةِ والكفارِ بالضَّميرِ شأنٌ لَا يخفَى. انتهى[6].

(المسألةُ الثَّالثةُ في محلِّهِ):

(زعمَ البصريُّونَ أَنَّهُ لَا محلَّ لَهُ، ثُمَّ قالَ أكثرُهم إِنَّهُ حرفٌ؛ فَلَا إشكالَ)

(يَعني: أَنَّ الحرفَ؛ لَا إعرابَ لَهُ -أصلًا-، فالقولُ بِأَنَّ الفصلَ حرفٌ مَعَ القولِ بِأَنَّهُ لَا محلَّ لَهُ مِنَ الإعرابِ أمرٌ مستقيمٌ، لَا إشكالَ فِيهِ البتَّةَ.

قالَ الرَّضِيُّ: لمَّا كانَ الغرضُ مِنَ الإتيانِ بالفصلِ دفعَ التباسِ الخبرِ الَّذِي بعدَهُ بالصِّفةِ، وهَذَا معنَى الحرفِ، أَعني: إفادةَ المعنَى في غيرِهِ صارَ حرفًا، وانخلعَ عَنْهُ لباسُ الاسميَّةِ؛ فلزمَ صيغةً معينةً، أَيْ: صيغةَ الضَّميرِ المرفوعِ -وإنْ تغيَّرَ مَا بعدَهُ عَنِ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ-؛ لأَنَّ الحروفَ عديمةَ التصرُّفِ، لكنَّهُ بقيَ فِيهِ تصرُّفٌ واحدٌ كانَ فِيهِ حالةُ الاسميَّةِ، أَعني: كونَهُ مفردًا ومثنًّى ومجموعًا ومذكَّرًا ومؤنَّثًا ومتكلِّمًا ومخاطَبًا وغائبًا؛ لعدمِ عراقتِهِ في الحرفيَّةِ، ومثلُهُ كانَ الخطابُ في هَذَا التَّصرُّفِ

(١) سورة البلد:١٨ .

(٢) سورة البلد:١٩ .

(٣) تحفة الغريب ٣٧٩/١.

(٤) سورة البلد: ١٧.

(٥) سورة البلد: ١٧.

(٦) ٣١٤/٥.

لمَّا تجرَّدَ عَنْ معنَى الاسميَّةِ، ودَخَلَهُ معنَى الحرفيَّةِ، أَيْ: إفادتُهُ في غيرِهِ، وتلكَ الفائدةُ كونُ اسمِ الإشارةِ الَّذِي قبلَهُ مخاطَبًا بِهِ واحدًا ومثنًّى أَوْ مجموعَ مذكَّرٍ أَوْ مؤنَّثٍ؛ فَإِنَّهُ صارَ حرفًا مَعَ بقاءِ التَّصرُّفِ المذكورِ فِيهِ. انتهى[1]).

(وقالَ الخليلُ: اسمٌ[2])

(ويُشكلُ هَذَا مِنْ جهةِ أَنَّ الاسمَ الرَّافعَ في التَّركيبِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إعرابٍ[3]).

(ونظيرُهُ –عَلَى هَذَا القولِ– أسماءُ الأفعالِ –فِيمَنْ يَراها غيرَ معمولةٍ لشيءٍ–)

في الشَّرْحِ: (ليسَ هَذَا بدافعٍ للإشكالِ، بَلْ هُوَ توسيعٌ لدائرتِهِ، فَإِنَّ مَا وردَ عَلَى الأَوَّلِ يَرِدُ عَلَى هَذَا[4]، وأقولُ: معنَى كلامِ المصنِّفِ أَنَّ هَذَا القولَ ليسَ بمستبعدٍ؛ فَقَدْ قِيلَ في نظيرِهِ في هَذَا **(و"ال" الموصولةِ)** يَعني: عندَ مَنْ يَراها اسمًا.

وفي الشَّرْحِ: والتَّنظيرُ بِهَذَا فِيهِ شيءٌ، فَإِنَّ "ال" الاسميَّةَ لمَّا كانتْ في صورةِ الحرفيَّةِ؛ نُقِلَ إعرابُها إِلَى صِلَتِها –بطريقِ العاريَّةِ– كَمَا في "إِلَّا" الَّتِي بمعنَى "غير"، –عَلَى مَا مَرَّ–، وإلى ذلكَ يشيرُ بعضُ علماءِ الأَنْدلسِ المتأخِّرينَ –ملغزًا– حيثُ يقولُ:

حَـــاجَيْتُكُمْ لِتُخَـــبِّرُوا مَـــا اسْمَـــانِ؟ وأَوَّلُ إعرابـــــــهِ في الثَّـــــــانِي
وذاكَ مبـــــنِيٌّ بكـــــلِّ حـــــالٍ هـــا هُـــوَ للنَّـــاظرِ كالعِيَـــانِ[1])

وفي "التَّعليقِ": (فَإِنْ قلتَ: قُلنا أسماءٌ كثيرةٌ مفيدةٌ لمعانٍ في غيرِها، كالأسماءِ الاستفهاميَّةِ، والشَّرْطيَّةِ، مَعَ بقائِها عَلَى الاسميَّةِ؛ فَهَلَّا كانَ "الفصلُ" كذلكَ.

قلتُ: بَيْنَهُمَا فرقٌ؛ وذلكَ أَنَّ أسماءَ الشَّرْطِ والاستفهامِ دَالَّةٌ عَلَى معنًى في نفسِها، ودَالَّةٌ عَلَى معنًى في غيرِها، و"الفصلُ" لَا يدلُّ عَلَى معنًى في غيرِهِ، وقَدْ تقدَّمَ في حَدِّ الاسمِ أَنَّ الحَدَّ الصَّحيحَ

(١) شرح الكافية ٤٦١/٢، وتحفة الغريب ٣٨٠/١، ٣٧٩.
(٢) ينظر: رأيه في شرح الكافية للرضي ٤٦٢/٢.
(٣) تحفة الغريب ٣٨٠/١.
(٤) تحفة الغريب ٣٨٠/١.
(١) تحفة الغريب ٣٨٠/١، وينظر: الألغاز النحوية ٦٣/١.

للحرفِ أَنْ يقالَ: [٣٤٨/ب] هُوَ الَّذِي لَا يدلُّ إِلَّا عَلَى معنًى في غيرِهِ، ولَا يقالُ: هُوَ مَا دلَّ عَلَى معنًى في غيرِهِ[١])، وهَذَا يُوضِّحُ كونَ "الفصلِ" حرفًا أَوْ اسمًا نُزِّلَ منزلتَهُ.

(وقالَ الكوفيُّونَ: لَهُ محلٌّ، ثُمَّ قالَ الكسائيُّ: محلُّهُ بحسبِ مَا بعدَهُ[٢]).

(عَلَّلَهُ بعضُهم بِأَنَّهُ يقعُ مَعَ مَا بعدَهُ كالشيءِ الواحدِ؛ ولذلكَ تدخلُ عليهِ لامُ الابتداءِ، نحوَ[٣]:﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾[٤]).

(وقالَ الفَرَّاءُ: بحسبِ مَا قبلَهُ[٥])

في الشَّرْحِ: (ويكونُ -عَلَى هَذَا- توكيدًا لِمَا قبلَهُ، فَإِنَّ ضميرَ الرَّفْعِ قَدْ يؤَكَّدُ بِهِ المنصوبُ والمجرورُ نحوَ: "ضربتُكَ أنتَ ومررتُ بِكَ أنتَ"، كَذَا قِيلَ، وكِلَا هذينِ القولينِ مشكلٌ، أَمَّا الأَوَّلُ؛ فلأَنَّه لَمْ نَرَ اسمًا يتبعُ مَا بعدَهُ في الإعرابِ. وأَمَّا الثَّاني؛ فلأَنَّ المضمَرَ لَا يؤَكَّدُ بِهِ الظَّاهرُ، كَمَا سيصرِّحُ بِهِ المصنِّفُ؛ فَلَا يقالُ: "جاءَني زيدٌ هُوَ" عَلَى أَنَّ الضَّميرَ تأكيدٌ لزيدٍ، ونحنُ نقولُ: أَنَّ "زيدًا هُوَ القائمُ"، وأيضًا؛ فلأَنَّ اللَّامَ الدَّاخلةَ في خبرِ "إِنَّ" لَا تدخلُ في تأكيدِ الاسمِ؛ فَلَا يقالُ: "إِنَّ زيدًا لَنَفْسُهُ كريمٌ"[١])

ثُمَّ فَرَّعَ عَلَى هذينِ القولينِ، فقالَ:

(فمحلُّهُ بينَ المبتدإِ والخبرِ: رفعٌ، وبينَ معمولَيْ "ظَنَّ": نصبٌ، وبينَ معمولَيْ "كانَ": رفعٌ عندَ الفَرَّاءِ، ونصبٌ عندَ الكسائيِّ[٢]، وبينَ معمولَيْ "إِنَّ": بالعكسِ).

(المسألةُ الرَّابعةُ: -فِيمَا يحتملُ مِنَ الأوجهِ-:

---

(١) ٣٩١.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٤٥.

(٣) سورة هود: ٨٧.

(٤) تحفة الغريب ١/٣٨١.

(٥) المصدر السابق.

(١) تحفة الغريب ١/٣٨١.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٣٩٣.

(يحتملُ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[1] ونحوِ: ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[2] الفصليَّةَ والتَّوكيدَ، دونَ الابتداءِ؛ لانتصابِ مَا بعدَهُ وفي نحوِ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[3] ونحوِ: "زيدٌ هُوَ العَالِمُ"، و"إِنَّ عَمْرًا هُوَ الفاضلُ") (الفصليَّةَ والابتداءَ دونَ التَّوكيدِ؛ لدخولِ اللَّامِ في الأُولى، ولكونِ مَا قبلَهُ ظاهرًا في الثَّانيةِ والثَّالثةِ.

ولَا يؤكَّدُ الظَّاهرُ بالمضمَرِ؛ لأنَّهُ ضعيفٌ، والظَّاهرُ قويٌّ، ووَهِمَ أَبُو البقاءِ؛ فأجازَ في ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[4] التَّوكيدَ[5]، وقَدْ يريدُ أَنَّهُ توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في "شانئِكَ"، لَا لنفسِ "شانئِكَ"، ويُحتملُ الثَّلاثةُ في نحوِ: "أنتَ أنتَ الفاضلُ"، ونحو ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[6]، ومَنْ أَجازَ إبدالَ الضَّميرِ مِنَ الظَّاهرِ؛ أجازَ في نحوِ "إِنَّ زيدًا هُوَ الفاضلُ" البدليَّةَ، ووَهِمَ أَبُو البقاءِ فأجازَ في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[7] كونَهُ بدلًا مِنَ الضَّميرِ المنصوبِ[1]).

(إِذَا كانَ أَبُو البقاءِ لَمْ يصرِّحْ بِأَنَّ الضَّميرَ توكيدٌ لنفسِ "شانئكَ"، وإِنَّمَا أَطلقَ القولَ بِأَنَّهُ توكيدٌ؛ احتملَ أَنْ يريدَ مَا ذَكَرَهُ المصنِّفُ في أَنَّهُ توكيدٌ للضَّميرِ المستترِ في "شانئكَ"، وهُوَ محملٌ صحيحٌ متَّجهٌ؛ فكيفَ يُسجِّلُ بالتَّوهُّمِ عليهِ، ولَا يَنبغي حملُ الكلامِ عَلَى الفسادِ؛ مَا وُجِدَ سبيلٌ إِلَى الحملِ عَلَى الصِحَّةِ، وقَدْ كَرَّرَ المصنِّفُ توهيمَ أَبِي البقاءِ في ذلكَ في "البابِ الخامسِ" في النَّوعِ الخامسِ مِنَ الجهةِ السَّادسةِ[2]).

---

(١) سورة المائدة: ١١٧.

(٢) سورة الأعراف: ١١٣.

(٣) سورة الصافات: ١٦٥.

(٤) سورة الكوثر: ٣.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٣٠٦.

(٦) سورة المائدة: ١٠٩.

(٧) سورة البقرة: ١١٠.

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٤٨.

(٢) تحفة الغريب ١/٣٨١.

(ومِنْ مسائلِ الكتابِ):

-أَيْ: كتابَ سيبويهِ-.

(قَدْ جَرَّبْتُكَ؛ فكنتَ أنتَ أنتَ" الضميرانِ مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرُ كانَ، ولَوْ قَدَّرْتَ الأَوَّلَ فصلًا أَوْ توكيدًا؛ لقلتَ: "أنتَ إيَّاكَ"[1])

(وعَلَى هَذَا يتخرَّجُ الحديثُ المشهورُ: "إِذَا سمعتُمُ المؤذِّنَ فَقُولُوا مثلَ مَا يقولُ، ثُمَّ صَلُّوا عليَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عليَّ واحدةً؛ ﷺ عشرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ تَعَالَى لِيَ الوسيلةَ؛ فَإِنَّهَا منزلةٌ في الجَنَّةِ لَا ينالُها إِلَّا رجلٌ واحدٌ، وأَرْجُو أَنْ أكونَ أَنَا هُوَ")[2].

فَقَوْلُهُ: "أَنَا هُوَ" مبتدأٌ وخبرٌ، والجملةُ خبرُ "أكونَ"، ولَوْ جُعِلَ "أَنَا" توكيدًا وفصلًا لقيلَ "أَنَا إِيَّاهُ"[3]).

(والضَّميرُ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾[1] مبتدأٌ؛ لأَنَّ ظهورَ مَا قبلَهُ يمنعُ التَّوكيدَ، وتنكيرُهُ يمنعُ الفصلَ).

(وفي الحديثِ: (كُلُّ مولودٍ يُولَدُ عَلَى الفطرةِ؛ حَتَّى يكونَ أبواهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ)[2] إِنْ قُدِّرَ في "يكونَ" ضميرٌ لكلٍّ؛ فأبواهُ مبتدأٌ، وقولُ "هُمَا" إِمَّا مبتدأٌ ثانٍ، وخبرُهُ "اللَّذَانِ"، والجملةُ خبرُ "أبواهُ"، وإِمَّا "فصلٌ"، وإِمَّا "بدلٌ" مِنْ "أبواهُ"؛ إِذَا أَجزنا إبدالَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠.

(٢) صحيح مسلم ١/ ٢٨٨، كتاب الصلاة (باب القول مثل قول المؤذّن لمن سمعه) الحديث رقم ٣٨٤، وسنن أبي داوود ١/ ١٤٤، كتاب الصلاة (باب ما يقول إذا سمع المؤذّن) الحديث رقم ٥٢٣، وسنن الترمذي ٥/ ٥٨٦، أبواب المناقب، الحديث رقم ٣٦١٤.

(٣) تحفة الغريب ١/ ٣٨١، ٣٨٢.

(١) سورة النحل: ٩٢.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ١٠٠، كتاب الجنائز (باب ما قيل في أولاد المشركين)، الحديث رقم ١٣٨٥، وصحيح مسلم ٤/ ٢٠٤٧، كتاب القدر (باب معنى كل مولود يولد على الفطرة) الحديث رقم ٢٦٥٨، وسنن الترمذي ٤/ ٤٤٧، أبواب القدر (باب ما جاء في كل مولود يولد على الفطرة) الحديث رقم ٢١٣٨.

الضَّميرِ مِنَ الظَّاهرِ، و"اللَّذَانِ" خبرُ "أبواهُ"، وإنْ قُدِّرَ "يكونَ" خاليًا مِنَ الضَّميرِ؛ فَ"أبواهُ" اسمُ "يكونَ"، و"هُمَا" مبتدأٌ أَوْ فصلٌ أَوْ بدلٌ، وعَلَى الأَوَّلِ: فَ"اللَّذَانِ" بالألفِ، وعَلَى الأخيرينِ: هُوَ بالياءِ).

الفهارس

وتشمل على:

- فهرس الآيات القرآنية: وذلك على ترتيب السور القرآنية.
- فهرس الأحاديث الشريفة والآثار: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس أقوال العرب الشعرية: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية للقوافي.
- فهرس الأعلام: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس الأماكن: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس المصادر والمراجع: وذلك على ترتيب الحروف الهجائية.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾	٤	٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾	٧	١٤٢ ، ٤٥٩
سورة البقرة		
﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾	٥	٦٩١، ٧٠٣
﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	٦	٢٠٣، ٤٣٣
﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾	٩	٢٨١
﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾	١٠	٣٥٢، ٥٨٨
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	١١	٣٢٦ ، ٣٢٧، ٤٣٥
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾	١٣	٢٤٥
﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾	١٩	٥٠٠ ، ٥٠٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾	٢١	٣٩٨، ٦٥٧
﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٢	٢٧٦
﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾	٢٣	٤٨٧
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾	٢٤	٢٧٥، ٣٠٩، ٦٥٢ ، ٦٥٥
﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ	٢٥	٦٥٢ ، ٦٥٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ ...﴾		
﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ﴾	٢٩	٣٣، ٦٨٣، ٦٨٤
﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾	٤٤	١٦٩
﴿يَأْمُرُكُمْ﴾	٦٧	٦٣٥
﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ..... ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾	٧١	٢٥٤، ٦٩٨،٢٥٥
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾	٨٣	٣٨، ٢٥١، ٣٣٤، ٤٦٨
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾	٨٤	٣٣٤
﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾	٨٧	٢٢٧
﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾	٩٤	٢٢٦
﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾	١٠٢	٥٦، ٢٤٠
﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾	١٠٦	٣٤٤
﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾	١١٠	٧٠٧
﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾	١٢٤	٦٨٧
﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾	١٣٢	٣٦٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾	١٣٣	٣١٤
﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾	١٤٠	٣٦٨
﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾	١٥٨	١٣٩
﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾	١٦٣	٥٤١
﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾	١٧٨	٥١٤
﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾	١٨٤	٥١٢
﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾	١٩١	٤٨٣، ٥٧٧
﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾	١٩٦	١٥٦
﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾	٢١٤	٣٧، ٣١٧، ٤٤٤
﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾	٢١٦	١٨٣، ٤٥٥
﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾	٢٢٢	٢٩٣
﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾	٢٢٣	٢٩٣
﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾	٢٣١	٥٩٠
﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾	٢٣٣	٤٣٠، ٦١٤
﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾	٢٣٨	٦٨٢
﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا	٢٤٦	٣١٠، ٤٤٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿نُقَٰتِلُواْ﴾ ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدۡ أُخۡرِجۡنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبۡنَآئِنَا﴾		
﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ﴾	٢٤٩	٤٣١
﴿فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾	٢٥٣	٨٤
﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾	٢٥٥	١٩١
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ﴾	٢٥٨	٦٤٣
﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾	٢٥٩	١٨٣، ٤٥٥، ٦٤٣
﴿قَالَ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ﴾	٢٦٠	١٠٥
﴿۞ قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ﴾	٢٦٣	٥٩٧
﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾	٢٧١	٤٠٤، ٤٠٦، ٤٧٢
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾	٢٨١	٤١٦
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾	٢٨٢	١٦٠، ٤٢١
سورة آل عمران		
﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِ﴾	٩	٤١٦
﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾	١٨	٥٧٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾	٢٦	٥٢٧
﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ﴾	٣٠	٦٩٠
﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾	٣٦	٢٩٤،٥٢
﴿وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي﴾	٤٣	١٣٨
﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾	٤٤	٣٧٦
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾	٥٩	٣١٥
﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾	٧٣	٣٠٢
﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾	٨١	٣٤٣
﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾	٩٧	٥٤٣
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾	١١٣	٢٥٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾	١١٧	٢٥٦
﴿مِّن دُونِكُمْ﴾	١١٨	٢٥٨
﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾	١١٩	١١٥،١١٦ ،٣٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ﴾	١٢٤	١١٩
﴿فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ﴾	١٣٥	٣٠٤، ٣٢٢
﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾	١٤٢	١٦٨، ١٥٩
﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ﴾	١٥٢	٦١٩
﴿وَطَآئِفَةٌ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾	١٥٤	١٦٣، ٦٠٩، ٦١٠
﴿وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ﴾	١٥٨	٧٢
﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢاۚ﴾	١٦٩	٦٨٨
﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾	١٧٣	٦٥٠
﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾	١٨٧	٣٣٤
﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ ..... ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِ﴾	١٨٨	٣٠٥، ٥٣، ٦٨٨
سورة النساء		
﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾	١١	٣٦٣
﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	٢٨	٥٧٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾	٣٦	٣٠٨
﴿لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾	٤٣	٣٥٥، ٤٤١، ٥٦٢
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يَشۡتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾	٤٤	٢٩٤
﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا﴾	٤٥	٢٩٤
﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ﴾	٤٦	٢٩٤
﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾	٧٣	٩٨، ٢١٢، ٢١٤
﴿وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ أَوۡلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا﴾	٨٩	٤٤٨
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡ﴾	٩٠	٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١
﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن كَانَ بِكُمۡ أَذٗى مِّن مَّطَرٍ أَوۡ كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓاْ أَسۡلِحَتَكُمۡ﴾	١٠٢	٣١٠
﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا﴾	١١٢	١٥٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ....إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ﴾	١٣٥	٢٧٦، ٢٨٠، ٤٦٩
﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	١٧٢	٣٣٩
﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾	١٧٦	٣٣٢
سورة المائدة		
﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾	٦	١٥٥
﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝٩﴾	٩	٣٢٨
﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾	٢٣	٤٤٧
﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾	٤٥	٥١٧
﴿وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾	٥٦	٢٧٦
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	٦٩	٦٢٠
﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾	٧١	١٨٨ ، ١٨٩
﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾	٧٣	٣٤١
﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾	٩١	٦٥٧
﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ۗ﴾	٩٥	٤٠٨
﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾	٩٧	٥٤١
﴿فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾	١٠٧	٤٤٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾	١٠٩	٧٠٧
﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾	١١١	٦٠٩
﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾	١١٤	٤١٦
﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ﴾ ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٧	٥٤٠، ٦٩١، ٧٠٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٧
سورة الأنعام		
﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾	٢	٥٨٩، ٥٩٨
﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾	٣	٤٦٥ ، ٤٦٦، ٥٣٣
﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾	١٢	٣٤٢
﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾﴾	١٥	٣١٠
﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾	٢٣	٦٤٨
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾	٢٥	٣١٩
﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾	٢٧	٣٠٢
﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾﴾	٢٨	٣٠٢
﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾	٢٩	٦٧٧
﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾	٤٧	٦٥٨
﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾	٧٢	٥٨٠
﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	٩٦	٥٥٩، ٦٢٤،

الآية	رقمها	الصفحة
		٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨
﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾	١٠٩	٤١٤، ٦٣٥
﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾	١١٣	٣٤٦
﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾	١١٤	٥٧٨
﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾	١٢١	٦٦٢
﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾	١٢٧	١٥٩
﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾	١٤٥	٦٦٤
﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾	١٥٤	٥٠٧
﴿وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى﴾	١٦٢	٦٣٥
سورة الأعراف		
﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾	٩	٦٩٨
﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾	٢٤	١٦٥
﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾	٢٧	٦٧٨ ، ٦٨٢
﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾	٤٤	١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٠
﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾	٧٣	٤٦٧
﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾	٧٤	٥٧٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾	٩٥	٢٢١
﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾	٩٦	٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤
﴿ ثُمَّ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾	٩٧	٢٢١
﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾	١٠٠	٣٣
﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ ﴾	١٠٩	٣٧٠
﴿ فَمَا ذَا تَأْمُرُونَ ﴾	١١٠	٤٨
﴿ قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾	١١١	٤٨، ٣٧٠
﴿ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾	١١٣	١٠٤، ١٠٥
﴿ إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾	١١٧	٧٠٧
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾	١٢٣	١٩٣
﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾	١٣٤	٣٧٥
﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾	١٥٥	١٥٧
﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾	١٦٤	٤٣٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾	١٧٢	١٠٥ ، ١٠٩
﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث﴾	١٧٦	٣١٨
﴿سَاءَ مَثَلًا﴾	١٧٧	٦٧٤
﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾	١٨٦	١٦٠، ٤٠٣، ٤٠٦ ، ٤١٣، ٥٨٦، ٦٣٣ ، ٦٣٤
﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾	١٩٣	٦٦٢
﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾	٢٠٠	٥٩ ، ٧٢
﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾	٢٥٩	٦٠
سورة الأنفال		
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾	٢٥	٤٥١، ٧٣
﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾	٥٨	٥٩ ، ٧٢ ، ٧٣
﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾	٦١	٧١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾	٦٢	٥٢٧
﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾	٦٧	٥٣، ٥٦١
﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ﴾	٦٨	٤٥٢
سورة التوبة		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	٢٢٧
﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ﴾	٢٤	٢٨٢
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾	٢٥	٦١٧
﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾	٣٤	٢٧٨
﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾	٣٦	٥٧٤
﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾	٣٩	٢١٦
﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾	٦٢	٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢
﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُوا۟﴾	٨٦	٣١٦
﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا﴾	٩٢	٦٣١
﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾	١٠٣	٤١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ ﴾	١٠٤	٧٠٢
﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾	١١٢	١٧٨ ، ١٧٩
﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٢٨	٤٩، ٤٤٦
سورة يونس		
﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ ﴾	٢	٤٧٠
﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا ﴾	٢١	٥٢١
﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾	٢٧	٢٨٧
﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾	٦٤	٢٥٣
﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ ﴾	٦٥	٣٧٢
﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	٧١	١٦٦
﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾	٧٧	٣٧٢
﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	٩٠	١٨٦
﴿لَّأَمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾	٩٩	٥٨٤
سورة هود		
﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾	٧	٣٧٩ ، ٣٨٠
﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾	٤٣	٢٩٧
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾	٤٥	٣٦٣
﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾	٥٧	٢٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾	٦٠	٦١٧
﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾	٦٩	٢٤٧
﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾	٧١	٥٣، ٦٣٦، ٦٣٨
﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾	٧٢	٤٤٤، ٥٨٢
﴿وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ﴾	٧٦	٢٤٢
﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	٧٨	٦٩٢
﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾	٨٧	٧٠٦
﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾	١١١	٣٣٩
﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾	١٤٢	٣٦٢
سورة يوسف		
﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾	٨	٢٨٢
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾	٢٦	٤٣٨
﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٢٧﴾﴾	٢٧	٤٣٨
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	٢٩	٢١١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّٰغِرِينَ﴾	٣٢	٢٠٦،٦٦
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾	٣٥	٣٢٠، ٣٢٣
﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	٣٥	٣٢٠، ٣٢٣، ٣٤٢، ٤٣٤،٦٩١
﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾	٤٣	٤٨٣
﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	٦٥	٤٤٩
﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ أَخُوكَ﴾	٦٩	٦٩٤
﴿قَالُوا۟ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِى رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾	٧٥	٢٢٦
﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٧٢
﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	٨٦	١٥١
﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾	٩٢	٢٩٧
﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾	١٠٠	٤٦٧
سورة الرعد		
﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾	١٦	١٢٢
﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾	٢٣	٣١٥
﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾	٢٤	٣١٥
﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾	٣٨	٦٠٠ ، ٦٠١
سورة إبراهيم		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾	١٠	٥٠٤
﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ...مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾	٣١	٣١٧، ٤١٦، ٤٣٦
﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾	٣٤	١٢٠
﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾	٤٢	٧٣ ، ٧٤، ٤٥١
﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾	٤٣	٤٧٤
﴿وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ﴾	٤٤	٣٨٩
﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	٤٥	٣٥٩
سورة الحجر		
﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	٤	٦٠، ١٨٣، ١٨٤، ٤٥٧
﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾	٤٧	٣١٨
﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾	٥١	٢٤٧
﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾	٥٢	٢٤٧
﴿لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾	٥٩	٤٣٢
﴿لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾	٦٠	٤٣٢
سورة النحل		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾	٥	٢٢٧
﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾	٢١	٥٨٦
﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾	٤٠	١٢٥
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	٤٣	٢٩٨
﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾	٤٤	٢٩٨
﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾﴾	٥٧	٣٠٤
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾	٩٠	٢٠٥
﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾	٩٢	٦٩٣، ٧٠٨
﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾	٩٦	١٦٢
﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ﴾	١٠١	٢٧٥
﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ﴾	١٢٣	٣١٨
سورة الإسراء		
﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	١٩١
﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾	٩٣	٤٣٦
﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾	٩٦	٤٨٢
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ۖ﴾	١١٠	٥٦٦، ٥٨٦
﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾	١٣٠	١٢٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الكهف		
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾	٥	٦٧٤
﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾	١٢	٣٧٨
﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾	١٩	٣٧٥
﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	٢٢	١٧٥ ، ١٨٣
﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾	٣٧	١١٠
﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	٦٨، ٢٣٨
﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾	٣٩	٦٩١، ٦٩٧
﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ﴾	٤٧	٤٣٤
﴿وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾	٦٣	٥٤٢
﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ﴾	٧٤	٤٢٧
﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾	٧٦	٩٨
﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾	٧٧	٤٣٦
﴿قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾	٨٣	٢٤٤ ، ٢٤٦
﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾	٨٤	٢٤٤ ، ٢٤٦
﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾	١٠٥	٦٩٨
سورة مريم		
﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾	٣	٣٦٣
﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾	٤	٣٦٣

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾	٥	٤١٧
﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾	٦	٤١٧،٤١٨
﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾	١٦	٤٧٦
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	١٧	٥٨٢
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾	٢٦	٧٣
﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾	٣٠	٣٦٠
﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾	٣٣	٣٨٩
﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾	٤٦	٦٥٨ ، ٦٥٩
﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾	٦٦	٣٤٦
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾	٦٨	٣٣٣
﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾	٦٩	٥٤، ٣٥٠، ٣٧٧ ، ٣٧٨،٣٨٢
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٣٣٣
﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾	٧١	٣٣٣
﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾	٨٠	٥٤٢
﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾	٨٧	١٩٠
﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾	٩٥	٢٤٢
سورة طه		
﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾	٧	٢٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ٥٨﴾	٥٨	٤٣٠
﴿فَجَمَعَ كَيۡدَهُۥ﴾	٦٠	١٦٧
﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا﴾	٧١	٣٧٨
﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِي﴾	٨١	٦٤٤ ، ٦٤٥
﴿عِوَجٗا وَلَآ أَمۡتٗا﴾	١٠٧	١٥١
﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾	١٢٨	٣٥٩
سورة الأنبياء		
﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ﴾	١	١٨٨
﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ٢﴾	٢	٥٣، ٣٥٥
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾	٣	١٨٨، ٣١٥، ٣٢١، ٥٤٤، ٤٢٥
﴿وَكَمۡ قَصَمۡنَا مِن قَرۡيَةٖ كَانَتۡ ظَالِمَةٗ﴾	١١	٥١٦
﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾	١٩	٥٠٣
﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُ﴾	٥٠	٤٤٣
﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا بِٱلۡحَقِّ أَمۡ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ﴾	٥٥	٦٦٢
﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾	٥٧	٥٩، ٧٢، ٣٣٣، ٥٠٦
﴿وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ﴾	٧٧	٢٩٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾	٩٣	٢٥٨
﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾	٩٧	٦٧٨
﴿وَإِنۡ أَدۡرِي لَعَلَّهُۥ فِتۡنَةٞ لَّكُمۡ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٖ ١١١﴾	١١١	٣٨٥
سورة الحج		
﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾	٥	١٦٠
﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُۥ﴾	١٢	٣٦٥
﴿يَدۡعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾	١٣	٣٦٥، ٣٦٦
﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ أَمۡلَيۡتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٞ﴾	٤٨	٥١٦
﴿ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾	٦٠	١٧٣
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةٌۚ﴾	٦٣	٤١٨
سورة المؤمنون		
﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾	٥	٥٤٢
﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾	٢٧	٣٢٠
﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا تَشۡرَبُونَ ٣٣﴾	٣٣	٣٩٨
﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾	٦٢	٥٨٩
سورة النور		
﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾	١٠	٤٥٤
﴿وَمَن يَتَّبِعۡ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِۚ﴾	٢١	٢٧٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾	٢٥	٢٨٣
﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	٣١	١١٦
﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾	٣٦	٢٤٨
سورة الفرقان		
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾	٢٠	٤٣٣، ٦٠٨
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾	٣١	٣٤٦
﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾	٣٩	٨٤
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	٦٠	٥٦٦
﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾	٦٨	٥٤٦
﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾	٦٩	٥٤٦
سورة الشعراء		
﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾	٣٤	٣٧١
﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٣٧٠، ٣٧١
﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٣٦﴾﴾	٣٦	٥٧٤
﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾	١١١	٣٥٥
﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾	١٣٢	٣٣٠، ٣٥٤، ٤٢٦، ٥٤٥
﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾	١٣٣	٣٣٠، ٣٥٤،

الآية	رقمها	الصفحة
		٤٢٦، ٥٤٥
﴿وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾	١٣٤	٣٣٠، ٣٥٤، ٤٢٦، ٥٤٥
﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾	١٩٧	٥٣٥
﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾	٢٠٨	٤٥٧
﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾	٢١٥	٥٣٣
﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾	٢٢٧	٣٧٨، ٣٧٩، ٥٨٦
سورة النمل		
﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾	١٠	٥٧٧، ٥٨٤
﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾	١٢	٤٦٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾	١٨	١٨٥
﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾	١٩	٥٧٣
﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾	٢٧	٥٠٢
﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾	٣٤	٣٧٣
﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾	٤٠	٢٤٢
﴿۞ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾	٥٦	٥٣١
﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾	٦٠	٦٠٣
﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	٦٥	٥١٧
سورة القصص		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	٧	١٣٤
﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾	٣١	٥٧٣
﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾	٣٤	٤١٨
﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾	٥٨	٥١٦
﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ﴾	٧٣	٦٢٥
﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾	٧٩	٥٠٢، ٥٦٢
سورة العنكبوت		
﴿مَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾	٥	٢٧٦
﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾	٦	٤٦٧
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٩﴾	٩	٣٤١
﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾	١٥	١٣٣
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ﴾	١٩	٢٤٥، ٢٥٤
﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ﴾	٢٠	٢٥٤
﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾	٥٨	٣٤١
﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾	٥٩	٣٤١
سورة الروم		
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	٢٤	١٦١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾	٢٥	٤٩٤
﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾	٣٦	٤٠٣
﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم﴾	٤٦	٦٤٢
سورة لقمان		
﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾	١٤	٢٩٤
﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾	١٨	٥٦٢
﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾	٢٧	٥٨٤
سورة الأحزاب		
﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾	٦	٤٨٠
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾	٧	١٥٠
﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾	١٥	٣٣٣
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾	٣٣	٥١٨
﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾	٤٠	١٤٤
﴿لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِىِّ﴾	٥٣	٣٠٠
﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴿٦٣﴾﴾	٦٣	٣٨٥
سورة سبأ		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ ﴾	٦	٦٩٥
وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾	٣٧	١٤٢
﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ ﴾	٤٦	٥٤٣ ، ٥٤٤
﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾	٤٨	٥٤١
سورة فاطر		
﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾	٣	٤٨٢
﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾	٤	٢٧٦
﴿ وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾	١٠	٦٩٤ ، ٦٩٥
﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾	١٩	١٤٣
﴿ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾	٢٠	١٤٣
﴿ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴾	٢١	١٤٣
﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾	٢٢	١٤٣
﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾	٣٦	٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٩
﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾	٤١	٣٣٣
سورة يس		
﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾	٢	١٧٠، ٣٣٣
﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ ﴾	٣	٣٣٣
﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	١٠	٢٠٣، ٣٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾	١٩	١٢٠
﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾	٢١	٥٤٥
﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾	٣٧	٤٤٥
﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	٧٦	٢٥٣
سورة الصافات		
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾	٦	٦٣٩
﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧﴾	٧	٣٣، ٢٤٩، ٤٥٦، ٦٣٨
﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾	٨	٣٤، ٢٤٩، ٢٥٠، ٤٥٦
﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ﴾	٢٤	٦٤٨
﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ۝٣١﴾	٣١	٣٦٤
﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾	٤٥	٣٧١
﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ﴾	٧٨	٣٢٩
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٧٩	٣٢٩
﴿إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٩٩﴾	٩٩	٣٠٩، ٤٥٥
﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾	١٠٣	١٧٢
﴿أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾	١٠٤	١٧٢، ٦٨٢
﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا﴾	١٠٥	٣١١، ٦٨٢
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾	١٣٠	٦٠٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ﴾	١٦٥	٦٩١، ٧٠٧
سورة ص		
﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَؤُا الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾	٢١	٤٧٦
﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	٥٠	١٧٧
﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾	٨٤	٢٨٢
﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾	٨٥	٢٨٢
سورة الزمر		
﴿أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾	١٩	٥١٣
﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾	٣٦	١١٩
﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾	٥٧	١٠٦
﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي﴾	٥٩	١٠٦
﴿تَأْمُرُونِّي﴾	٦٤	٥٢، ٩٦
﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	٧٢	٢٥٢
﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ..... فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾	٧٣	١٧٢، ٥٨٣
سورة غافر		
﴿لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾	١٥	٣٨٩
﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾	١٦	٣٨٩، ٣٩٠
﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	٣٦	٩٧، ٦٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾	٣٧	٩٧، ٦٣٩
﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾	٨١	٢٢٧، ٥٨٦
سورة فصلت		
﴿طَآئِعِينَ﴾	١١	٦٨٤
﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾	١٢	٣٣
﴿طَآئِعِينَ﴾	١٤	٣٣
﴿فَأَمَّا عَادٞ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾	١٥	٦٦٢
﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيۡنَٰهُمۡ﴾	١٧	١٠٦، ٦٦٢
﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا﴾	٢٩	٣٥٠
﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلۡأَرۡضَ خَٰشِعَةً﴾	٣٩	٤٩٣
﴿أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ﴾	٤٠	١٢٨
﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ﴿٤٣﴾﴾	٤٣	٤٢٤، ٥٤٤
سورة الشورى		
﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾	٣	١٣٣
﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ﴾	٣٤	١٥٩
﴿وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ﴾	٣٥	١٥٩
﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾	٥٢	٥٣٧

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾	٥٣	٥٣٧
سورة الزخرف		
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾	٣٩	٤٧٤
﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ ﴾	٤١	٧٣
﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾	٦٦	١٢٥
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٨٤	٤٦٠ ، ٤٦١
سورة الجاثية		
﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٣	٦٦٨
﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٦٦٨
﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾	٥	٦٦٨
﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ﴾	٢٥	٥٣١
﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾	٢٨	٥٤٦
﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾	٣٢	٣٢٦، ٤٢٤
سورة الأحقاف		
﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾	٣٥	١٢١
سورة محمد		
﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	٤	٥٤٧
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ ﴾	٢٢	٣٠٩

الآية	رقمها	الصفحة
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	٣١	٥٩٦
سورة الفتح		
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾	١٠	٢٨١
﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾	١٦	٦٤٣
﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾	٢٧	٥٨٣
سورة ق		
﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾	٢٠	٣٩٣
﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٦٠٠، ٦٠١
﴿وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾	٥٠	٦٠٦
﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾	٤٢	٣٧٧
سورة الذاريات		
﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴿١٢﴾﴾	١٢	٣٧٥
﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ﴾	٢٤	٢٤٦، ٢٤٧، ٤٧٦
﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾	٢٥	٢٤٦، ٢٤٧، ٤٧٦
﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾	٥٨	٧٠٢، ٧٠٣
سورة النجم		
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾	٤٣	٦٩٥

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾﴾	٤٤	٦٩٥
﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ﴾	٤٥	٦٩٥
سورة القمر		
﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾	٧	٢٢٧، ٥٦٧
﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ﴾	١٠	٣٦٢
﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾	٢٤	١٢١
﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾	٣٧	٣٦٤
﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴿٣٨﴾﴾	٣٨	٣٦٤
﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾	٤٩	٣٣٠
﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾﴾	٥٢	٤٥١
﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾	٥٣	٤٥٢
سورة الرحمن		
﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾	١	٢٥٨، ٥٦٦
﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾	٢	٢٥٨، ٥٦٦
﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾	٣	٢٥٨
﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾	٤	٢٥٨
﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾	٥	٥١٧
﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٣١٢
﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾	٣١	١١٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةً﴾	٣٧	٣١٢
﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٞ وَلَا جَآنّٞ﴾	٣٩	٣١٢، ٦٤٨
﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾	٤٦	٢٩٨
﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٤٧	٢٩٨
﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾	٤٨	٢٩٨
﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٤٩	٢٩٨
﴿فِيهِمَا عَيۡنَانِ تَجۡرِيَانِ﴾	٥٠	٢٩٨
﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٥١	٢٩٨
﴿فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٖ زَوۡجَانِ﴾	٥٢	٢٩٨
﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾	٥٣	٢٩٨
﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ فُرُشِۭ بَطَآئِنُهَا﴾	٥٤	٢٩٨
﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾	٦٠	١٢٣، ٣٢٣
﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ٦٢﴾	٦٢	٣١٢
﴿مُدۡهَآمَّتَانِ ٦٤﴾	٦٤	٣١٢
﴿فِيهِنَّ خَيۡرَٰتٌ حِسَانٞ ٧٠﴾	٧٠	٣١٢
﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ﴾	٧٢	٣١٢
سورة الواقعة		
﴿يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ﴾	١٧	٣٧١
﴿بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ﴾	١٨	٣٧١

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾	١٩	٣٧١
﴿ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴾	٢٠	٣٧١
﴿ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴾	٢١	٣٧١
﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	٣٧١
﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾	٥٩	٢٣٢
﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾	٦٢	١٣٠
﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾	٧٥	٤٤، ٢٨٥، ٢٨٦
﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	٧٦	٤٤، ٢٨٦، ٢٩٤
﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ ﴾	٧٧	٤٤، ٢٨٦
﴿ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾	٨٦	٣١١
﴿ تَرْجِعُونَهَآ ﴾	٨٧	٣١١
﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾	٨٨	٥٢١
سورة الحديد		
﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾	٣	٦٥٦
﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾	٢٦	١٣٣
سورة المجادلة		
﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ... ﴾	٣	٥٠٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الصف		
﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾	٥	٣١٣
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	١٠	٣١٦، ٦٥٢، ٦٥٨
﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	١١	٣١٦، ٣١٧، ٦٥٢
﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾	١٢	٦٥٢
﴿يَا أَيُّهَا وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ۖ نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ ۗ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾﴾	١٣	٦٥٢
سورة الجمعة		
﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾	٥	٤٤٤ ، ٤٤٥
﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾	١١	٢٨٠
سورة المنافقون		
﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾	١٠	٤١١، ٦٣٢
سورة التغابن		
﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾	٦	٢٣٢ ، ٢٣٣
﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي﴾	٧	١٠٥
سورة الطلاق		
﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾	١	٤٦٦ ، ٥١٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ﴾	٦	٥٤٣
سورة التحريم		
﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	٤	٤٩٩
سورة الملك		
﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾	٥	٦٣٩
﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾	٩	١٠٥
﴿وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾	١٥	١٩٣
﴿ءَأَمِنتُم﴾	١٦	١٩٣
﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾	٣٠	٣٣٨
سورة القلم		
﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿٢﴾﴾	٢	٤٧٥
﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾	٩	٦٣٩
﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴿٣٩﴾﴾	٣٩	٣٣٤
سورة الحاقة		
﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ... أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾	٧	٣٣، ١٨١، ٦٨٤
﴿وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾	١٦	٨٤
﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾	١٩	١١٣
سورة نوح		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾	٢٨	١٤٩
سورة الجن		
﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾	٢٥	٣٨٥
﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾	٥١	٣٨٥
سورة المزمل		
﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾	١٧	٣١١
﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾	٢٠	٦٩١
سورة المدثر		
﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾	٦	٣٥٥، ٤٤١
﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ﴾	٨	٢٢٨
﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾	٩	٢٢٩
سورة القيامة		
﴿وَلَآ أُقْسِمُ﴾	٢	٧٢
سورة الإنسان		
﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾	١	١٢٦ ، ١٢٩
﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾	٢	١٢٩
﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	١٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾	٣١	٥٠٥
سورة المرسلات		
﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾	٣٥	٣٨٩
﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾	٣٦	٦٤٥ ، ٦٤٨
سورة النبأ		
﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾	١	٥٨٦
سورة النازعات		
﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾	٤١	١٦٥
سورة عبس		
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾	٣	٣٨٥
سورة التكوير		
﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾	١٥	٦٧٠
﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾	١٦	٦٧٠
﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾	١٧	٦٧٠
﴿وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾	١٨	٦٧٠
﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾	٢٦	٥٨٦
سورة الانفطار		
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾	١٧	٣٨٥
﴿ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾﴾	١٨	٣٨٥
سورة المطففين		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	١	٦٠٥
﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٣٥٩
سورة البروج		
﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾	١٣	٦٩٤
﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٦	٤٨٣
سورة الغاشية		
﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾	٢٢	٤٣٠،٤٣١
﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾	٢٣	٤٣٠
سورة الفجر		
﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾	٥	١٣٠
سورة البلد		
﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾	١٧	٣٦ ، ٧٠٤
﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ﴿١٨﴾﴾	١٨	٣٦، ٧٠٤
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾	١٩	٣٦، ٧٠٤
سورة الشمس		
﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	١	٦٦٩
﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ﴿٢﴾﴾	٢	٦٦٩
﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾	٨	١١٣
سورة الليل		
﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾	١	٢٢٧، ٥٠٦،

الآية	رقمها	الصفحة
		٦٦٩، ٦٧١
﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾	٢	٦٦٩، ٦٧١
﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾	٣	٦٦٩
﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾	٤	٦٦٩
سورة الشرح		
﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	١	١١٩
سورة التين		
﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾	١	١٧٠
﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾	٨	٤٨٣
سورة العلق		
﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾	٧	٣٠٥
﴿لَنَسْفَعًۢا﴾	١٥	٧٧، ٢٠٦
سورة القارعة		
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٣﴾	٣	٣٨٥
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠﴾	١٠	٣٨٥
سورة الهمزة		
﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾	٢	١٦٧
﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ۝١﴾	٤	٣٣٣
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥﴾	٥	٣٨٥
سورة الكوثر		

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾	١	٦٥٨
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢﴾	٢	٦٥٨
﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾	٣	٥٠٦، ٧٠٧
سورة الإخلاص		
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٦٧٨

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١) ابْدَؤُا بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ	١٣٩
٢) إِذَا سمعتُمُ المؤذِّنَ فَقُولُوا مثلَ مَا يقولُ، ثُمَّ صَلُّوا عليَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عليَّ واحدةً؛ ﷺ عشرًا، ثُمَّ سَلُوا اللهَ تَعَالَى لِيَ الوسيلةَ	٧٠٨
٣) أُذِنَ لَهَا بِنَفَسَيْنِ، نفسٌ في الشِّتاءِ، ونفسٌ في الصَّيْفِ	١٤٧
٤) أعورُ عينهِ اليُمْنَى	٥٥٩
٥) أقربُ مَا يكونُ العبدُ مِنْ رَبِّهِ وهُوَ ساجدٌ	٣٥٦
٦) أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذلكَ؟-: نَعَمْ. وقولُ جَحْدَرٍ	١٠٧
٧) إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ولعلَّ اللهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بينَ فئتينِ عظيمتينِ	٦٤٠
٨) إِنَّ القدريَّةَ هُمْ مجوسُ هذهِ الأُمَّةِ	٨٦
٩) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَقْرَعُ بابَ الجَنَّةِ فيُفْتَحُ لَهُ	١٧٧
١٠) بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي	٢٣٥
١١) بَيْنَمَا عمرُ بنُ الخطَّابِ جالسًا؛ إِذْ مَرَّ بِهِ رجلٌ، فقيلَ: يَا أميرَ المؤمنينَ، هَذَا سوادُ بنُ قارِبٍ، الَّذِي أتاهُ رَئِيُّهُ بظهورِ النَّبِيِّ ﷺ	٣٩٠
١٢) سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يومَ الأحزابِ، ينقلُ التُّرابَ، وقَدْ وَارَى التُّرابُ بياضَ بطنهِ -وهُوَ يقولُ	٦٩
١٣) صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي	١٣٨
١٤) غيرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ	١٠١
١٥) كُلُّ أُمَّتِي مُعَافًى إِلَّا المجاهِرونَ	٤٣٢
١٦) كُلُّ مولودٍ يُولَدُ عَلَى الفطرةِ؛ حَتَّى يكونَ أبواهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ	٧٠٨
١٧) لَا حولَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجَنَّةِ	٣٢٧ ، ٤٣٥
١٨) لَا مانعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، ولَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ	٢٩٦

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١٩) لَعَلَّكَ أَنْ تخلفَ حَتَّى ينتفعَ بكَ أقوامٌ ويضرَّ بِكَ آخَرُونَ	٦٣٩
٢٠) لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا	٦٤٠
٢١) لِيَلِنِي مِنْكُمْ ذَوُو الأَحلامِ والنُّهَى	١٥١
٢٢) مَا أراكِ إِلَّا قَدْ حَرُمْتِ عليهِ	٥٠٨
٢٣) مَا للشَّياطينِ مِنْ سلاحٍ أَبْلَغُ في الصَّالحِينَ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا المتزوِّجونَ أولئكَ المطهَّرُونَ المبرَّؤُونَ مِنَ الخَنَا	٤٣٢
٢٤) مِنْ حُسْنِ إسلامِ المرءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ	٤٤٦
٢٥) مَنْ عَصَى الرَّسُولَ واللهَ" فقالَ: بئسَ خطيبُ القومِ أنتَ، قُلْ: ومَنْ عَصَى اللهَ ورسولَهُ	١٣٩
٢٦) نحنُ -معاشرَ الأَنبياءِ- لَا نُوَرِّثُ	٢٦٨ ، ٥٨١
٢٧) هَلْ لَكَ مِنْ إبلٍ؟ قالَ: نَعَمْ. قالَ: فَمَا أَلوانُها. قالَ: حُمْرٌ. قالَ: فَهَلْ فِيهَا مِنْ أورقَ؟ قالَ: نَعَمْ	٦٤٠
٢٨) ولَا تَدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ إِلَّا اللهُ	٤٣٢
٢٩) ومَا يُدْرِيكَ لعلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أهلِ بدرٍ فقالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُم فَقَدْ غفرتُ لَكُمْ	٣٨٦
٣٠) وهَلْ تَرَكَ لَنَا عقيلٌ مِنْ رِبَاعٍ	١٢١
٣١) يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ القِيَامةِ	٢١٢
٣٢) يَا رسولَ اللهِ، إِنْ فعلتَ قبلَ الظُّهْرِ، ولَكِنِ ادْعُهُمْ بفضلِ أزوادِهم، ثُمَّ ادْعُ اللهَ لَهُمْ بالبركةِ؛ لعلَّ اللهَ أَنْ يجعلَ فِي ذلكَ بركةً	٦٤١
٣٣) يَا رسولَ اللهِ، لَمْ تَرُدَّ فِيَّ؛ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ ماعزًا	٦٤١
٣٤) يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعٌ	٢٧٠
٣٥) يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ ومَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ	١٨٦

فهرس أقوال العرب الشعرية[1]

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
	قافية الهمزة		
١)	يومًا	وظِبَاءَ	٤٢٠
٢)	لِقَاؤُهُ	بَدَاءُ	٢٧١
٣)	أَدْرِي	نِسَاءُ	٢٩١ ، ٣٠٩، ٣٨٦
٤)	بَذَلَتْ	بإماء	٥٧٥
٥)	كثيبًا	الرَّجَاءِ	٥٦٢
٦)	بِمَيْتٍ	الأحياءِ	٥٦٢
٧)	يَكْلَؤُهَا	يَرْزَؤُهَا	٢٧٣، ٣٠٤
٨)	ظَالِمَةً	وتنكؤها	٢٩٢
	قافية الباء		
٩)	وَجَبْ	سَبَبْ	٥٤
١٠)	مُقَلِّصٍ	تَحَلَّبَا	٥٦٩
١١)	بطَلٍ	غَلَّابَا	٦٣٢
١٢)	صَدِيقٍ	المِصَابَا	٦٩٨
١٣)	بشيخٍ	دَبِيبَا	٣٧٤

(١) رتبت القوافي على هذا النهج: الساكن أولا، ثم المفتوح، فالمضموم، فالمكسور.

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
١٤)	بِهِ	تَصَوَّبَا	١٣١
١٥)	غَرِيبًا	وَاغْتِرَابَا	٤٤٢
١٦)	والعِتَابَنْ	أَصَابَنْ	٨٦
١٧)	مَا	فأَجابُوا	٦٨٤
١٨)	عَشِيرَةً	غُرابُهَا	٦٣٨
١٩)	حاجةٌ	نِيَابُهَا	٦٣٨
٢٠)	غَفَرْتُمْ	خِطَابُهَا	٦٣٨
٢١)	أَظُنُّهُ	ومذاهبُهْ	٤٧
٢٢)	صَبَاحَهُ	فَتَصَوَّبُوا	١٨٥
٢٣)	داعيًا	قَرِيبُ	٤٨٣
٢٤)	فَوَاقِعِهَا	الذَّهَبِ	٢٣٩
٢٥)	خضابُ	شبابُ	٦٠٢
٢٦)	عَرَائِكَهَا	وتأويبُ	١٤٧
٢٧)	رَحْلُهُ	لَغَرِيبُ	٦٢٢
٢٨)	تَرَنَّمَتَ	طَرُوبُ	٦٢٢
٢٩)	لصوتِها	ومجيبُ	٦٢٢
٣٠)	وَصْلُهَا	فَنُضَارِبُ	٥٤٨
٣١)	وجبَ	سببُ	٢٥٣

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
٣٢)	الأَشْنَبُ	الزَّرْنَبُ	١٩٤
٣٣)	فِعَالِنَا	ذَنْبِ	٦٨٨
٣٤)	شفاعةٍ	قَارِبِ	٣٩٠
٣٥)	وتَطْلَاهِا	بِأُقْتَاهِا	٣٩٠
٣٦)	الهُدَى	كَكَذَّاهِا	٣٩٠
٣٧)	هَاشِمٍ	كَأُذْنَاهِا	٣٩٠
٣٨)	ورقدةٍ	بكَاذِبِ	٣٩١
٣٩)	ليلةٍ	غالبِ	٣٩١
٤٠)	ووسطت	السَّبَاسِبِ	٣٩١
٤١)	غيرُهُ	غالبِ	٣٩١
٤٢)	شَفَاعَةٍ	قَارِبِ	٣٩١
٤٣)	لَدُنْ	الذَّوَائِبِ	٣٩٩
٤٤)	لتعلمن	الأحزابِ	٥٥٢
٤٥)	بِرَاعٍ	الحِلَابِ	٦٧
٤٦)	دَوَاءُ	بِي	١٣١
	قافية التاء		
٤٧)	نسبةٌ	منابتُ	١٠٠
٤٨)	حقيقةً	ثابتُ	١٠٠

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
٤٩)	ليتُ	فاشتريتُ	٢٩١
٥٠)	سيوفَهُم	سُلَّتِ	٦٠، ١٦٤، ٣٥٧
٥١)	صحيحةٍ	فَشُلَّتِ	٦١٣
٥٢)	مُلْقِيًا	مَرَّتِ	٤٩٩
٥٣)	عَضُدًا	المُلِمَّاتِ	٥٥٢
٥٤)	البُكَا	تَوَلَّتِ	٣٨٣
٥٥)	بَعْدَمَا	وتَخَلَّتِ	٢٧٥
٥٦)	كُلَّمَا	اضْمَحَلَّتِ	٢٧٥
٥٧)	صعودًا	والحتاتِ	٢٨٣
٥٨)	رُجُوعُهُ	الغَفَلاتِ	٢٤٣
	قافية الجيم		
٥٩)	شَجَا	أَنْهَجَا	٢٠٧
	قافية الحاء		
٦٠)	الصَّبَاحَا	مِلْحَاحَا	٣٥١
٦١)	مُتَيَّمًا	جَانِحَا	٧١
٦٢)	فَصابَني	تُريحُ	٤٦، ٢٠١
٦٣)	غُرَّتَهُ	يُمْتَدَحُ	٥٢٨
٦٤)	لِفُرْقَتِهِمْ	مُفْرِحُ	١٥٧

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
٦٥)	بالفَتَى	ونَوَائِحُ	٢٦٨
٦٦)	بَنَاتِهِمْ	صَوَالِحُ	٢٦٨
٦٧)	نَعَمًا	السوحُ	٢٨٠
٦٨)	عَزِيزَةً	قادحُ	٢٩٢
٦٩)	ظَنِّ	شَرَاحِي	٩٩
	قافية الدال		
٧٠)	مَا	فَقِدْ	٦٦١
٧١)	أُمْلُودا	البُرودَا	٣٢، ٦٧
٧٢)	تُكَلِّمُنِي	مَوْجُودَا	١٩٧
٧٣)	تَنْسُكَنَّهُ	فَاعْبُدَا	٢٠٦
٧٤)	تَقْرَبَنَّهَا	لِتَفْصِدَا	٢٠٦
٧٥)	تَوَسَّدَا	اليَدَا	٢١٤
٧٦)	فِينَا	زَادَا	٥٧٥
٧٧)	مجدَّدَا	وسُؤْدُدَا	٦٢٥
٧٨)	فأسجع	الحَدِيدَا	٦٣٥
٧٩)	لُبَانَةً	عُهُودَا	٤٠٠
٨٠)	قَضَى	ويَقْصِدُ	١٦١
٨١)	خَالِيًا	يَنْفَدُ	١٦٢

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
٨٢)	عَالِمًا	يُتَعَمَّدُ	١٦٢
٨٣)	أُرَى	أَتَبَلَّدُ	١٦٢
٨٤)	وأَحْسَبُنِي	أَفْقِدُهَا	٣١٢
٨٥)	فَلَا	أُزَوِّدُهَا	٣١٢
٨٦)	الحِمَى	الخُلُودُ	٤٨٨
٨٧)	فَيْضًا	وُرُودُ	٤٨٨
٨٨)	كَبِدٍ	يَدُهَا	٤٩٤
٨٩)	تابعًا	بعيدُ	٥٥٦
٩٠)	نفعتْ	البلدِ	١١٤
٩١)	لَعَلَّنِي	مَاجِدِ	٩٧
٩٢)	رِكَابَنَا	قَدِنْ	٨٧
٩٣)	العَدَدِ	تَرِدِ	١٧٤
٩٤)	قسيمهِ	مُسْنَدِ	١٧٤
٩٥)	تسندُهُ	وأَزْيَدِ	١٧٤
٩٦)	اجتمعَا	يُسْنَدِ	١٧٤
٩٧)	اجتمعتْ	اليَدِ	١٧٤
٩٨)	تكاملتْ	منفردِ	١٧٤
٩٩)	تكرارٌ	العَدَدِ	١٧٤

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(١٠٠	وفردٌ	يُعْدَدِ	١٧٤
(١٠١	مِثْلِهَا	تَرِدِ	١٧٤
(١٠٢	أَشْرَبُهُ	الأَسَدِ	٢٤٠
(١٠٣	تَنْمِي	زِيَادِ	٢٦٥
(١٠٤	تُشْرَى	حِدَادِ	٢٦٦
(١٠٥	أَزْلُنَا	مَدِّ	٢٦٧
(١٠٦	بِصَالِحٍ	عُوَّادِي	٤٠٣
(١٠٧	واحدةً	بِيَدِي	٦٠٨
(١٠٨	عامرٍ	بِإِثْمِدِ	٦٥٤
(١٠٩	سُؤْدَدٍ	المَجْدِ	٦٨٧
(١١٠	نَفَعَتْ	البَلَدِ	٣٤
(١١١	مِثْلُهَا	ومحمَّدِ	١٤٦
(١١٢	الوَغَى	مُخْلِدِي	٢٥١
قافية الراء			
(١١٣	النَّقُرْ	زُمَرْ	٥٥، ٤٦٢
(١١٤	سَطْرًا	نَصْرًا	٢٧٣، ٥٥٠، ٥٦٧
(١١٥	ثقةٍ	دارًا	٥٥٦
(١١٦	المُنَى	جَهَارًا	٥٧١

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(١١٧	بتكرارهِ	أَثَّرَا	٣٠٧
(١١٨	يَنْفَعُهُ	قُدِرَا	٣١١
(١١٩	مَطْلَبِ	يَضْجَرَا	٣٠٧
(١٢٠	بِهِ	عُمَرَا	٢٠٤
(١٢١	لَنَا	واعْتَمَرَا	٢٠٤
(١٢٢	بكاسفةٍ	والقَمَرَا	٢٠٥
(١٢٣	ســابحِ	جزارَة	٢٤٠
(١٢٤	نَادِينَا	الصِّنَّبْرُ	٣٨٧
(١٢٥	سَائِلٌ	السِّرُّ	٣٨٨
(١٢٦	لَفْظُهُ	الجَرُّ	٣٨٨
(١٢٧	بمجاورٍ	يُضْطَرُّ	٣٨٨
(١٢٨	الفَتَى	يَسِيرُ	٤٦٨
(١٢٩	جَارَتَنَا	دَيَّارُ	٤٨٤
(١٣٠	قصيرةٍ	القَصَائِرُ	٥٢٣
(١٣١	أُرِدْ	البَهَاتِرُ	٥٢٣
(١٣٢	أَبِيَّةٌ	تَأْتَمِرُ	٤٦٢
(١٣٣	أَسْتَفِيدُهُ	الدُّرُّ	٣٨٨
(١٣٤	أَنَّنَا	النَّصْرُ	٣٤٣

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(١٣٥	بَيْنَنَا	السُّمْرُ	٤٢٨
(١٣٦	بَصَرِي	فَأَنْظُرُ	١٩١
(١٣٧	بِكِلْمَةٍ	تَصْبِرُ	٥٤٤
(١٣٨	لَكُمُ	عُمَرُ	٥٤٩
(١٣٩	عَلَيْنَا	نُسَرُّ	٥٩٧
(١٤٠	الرَّكبتينِ	أَجُرُّ	٦١١
(١٤١	حَدِيثِنَا	مُتَأَخِّرُ	٦٤٢
(١٤٢	حَاجَةً	أحضرُ	٦٤٢
(١٤٣	هَجَا	مُتَسَاكِرُ	٦٨٠
(١٤٤	كِبَرٍ	سِنِمَّارُ	٦٨٨
(١٤٥	الَّتِي	أَزُورُهَا	٢٧٠، ٢٨٦
(١٤٦	ابنه	شكيرُها	٧٣
(١٤٧	الثَّرَى	وعَرَارُهَا	٣٨٤
(١٤٨	مُوهِنًا	نارُهَا	٣٨٤
(١٤٩	الأمورَ	مقاديرُها	٦٦٩
(١٥٠	مَنْهِيُّهَا	مَأمورُها	٦٦٩
(١٥١	وأُسْرَتِهِمْ	بالجَارِ	٧٤
(١٥٢	بحالدٍ	المتناثرِ	١١٥

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(١٥٣	هُمُ	الدَّارِ	٥٠٣
(١٥٤	عَادِيَةٍ	التَّنانيرِ	١١٩
(١٥٥	بِهِ	بأسيارِ	١٢٤
(١٥٦	نُزَاوِلُهَا	لمقدارِ	٤٢٣
(١٥٧	رَأَيْتَهُمْ	الأبصارِ	١٢٦
(١٥٨	عَظْمَهُ	كَسْرِي	١٧٢
(١٥٩	بِشُرْطَةٍ	بِكِيرِ	٤٣٤
(١٦٠	يُحْبَبْ	ضُرِّ	١٩٥
(١٦١	رَأَتَانِي	بِنُكْرِ	١٩٥
(١٦٢	كُلِّهِمُ	جَارِ	٢١٢
(١٦٣	بمعمر	واصْفِرِي	٦٨٠
(١٦٤	وأَخْبَارِهَا	بِأَكْوَارِهَا	٣٩١
(١٦٥	الهُدَى	كَكُفَّارِهَا	٣٩١
(١٦٦	هَاشِمٍ	وأَحْجَارِهَا	٣٩١
قافية الزاي			
(١٦٧	بِهَا	حُرِزَا	٤٠، ٩٤
(١٦٨	زِدْ	هُمِزَا	٤٠

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
	قافية السين		
(١٦٩	كَوَانسَا	البَائِسَا	٥٤١، ٦٨٥
(١٧٠	جَنباتِهَا	الفوارسُ	١٤٨
(١٧١	جُيوبُهَا	القلانسُ	١٤٨
(١٧٢	ونارُهم	وبرنسُ	٦٠٢
(١٧٣	وثَالِثًا	خَامِسُ	١٤٧، ١٤٨
(١٧٤	وأَدْلَجُوا	ودارسُ	١٤٨
(١٧٥	الثَّرَى	ويابسُ	١٤٨
(١٧٦	عَهْدَهُمْ	لحابسُ	١٤٨
(١٧٧	بِهِ	البسابسُ	١٤٨
(١٧٨	عسجديَّةٍ	فارسُ	١٤٨
(١٧٩	نَوَالِكُمُ	كاليَأْسِ	٥٣٣
(١٨٠	لقبلةٍ	لبائسِ	٦٨٦
(١٨١	الطَّيْسِ	لَيْسِي	٩٥
(١٨٢	وتَجْسَاسِهَا	بِأَحْلَاسِهَا	٣٩١
(١٨٣	الهُدَى	كَأَنْجَاسِهَا	٣٩١
(١٨٤	هَاشِمٍ	رَأْسِهَا	٣٩١

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
	قافية الصاد		
(١٨٥	لَيأتيَنَّ	مَنَاصِ	٣٤١
	قافية العين		
(١٨٦	يا ضباعا	الوَدَاعَا	٢٤٠
(١٨٧	حَلْفَةٌ	أَجْمَعَا	٣٤٥
(١٨٨	وضبطِها	بديعَا	٤٠٢
(١٨٩	أُمِّهِ	رَضِيعَا	٤٠٢
(١٩٠	لسبعةٍ	مُطِيعَا	٤٠٢
(١٩١	سَمِّهِ	صَنِيعَا	٤٠٢
(١٩٢	حِجَّةً	بَدِيعَا	٤٠٢
(١٩٣	وبعدَهُ	سِمِّيعَا	٤٠٢
(١٩٤	فَارْعَهُ	رجيعَا	٤٠٢
(١٩٥	ضُبَاعَا	الوَدَاعَا	٥٣٢ ، ٥٣٤
(١٩٦	قَوْمِي	اجْتِمَاعَا	٥٣٢
(١٩٧	بِشْرٍ	وُقُوعَا	٥٣٩
(١٩٨	قاتلتِي	سمعَا	٥٩٩
(١٩٩	ملمَّةً	أَجْدَعَا	٦٤٢
(٢٠٠	أَنْ	رَفَعَهُ	٦٤٣

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٢٠١	سِواكُمُ	أَجْمَعُ	٤٩، ٤٩٢
(٢٠٢	ورَوْعِهِ	سَلْفَعُ	٢٠٢
(٢٠٣	تَنْفَعُ	مُجْمَعُ	٢٧١
(٢٠٤	بِهَيِّنٍ	الأَقَارِعُ	٢٨٢
(٢٠٥	مِثْلُهُ	تَوَاضُعُ	٤٤٢
(٢٠٦	بِي	شَفِيعُ	٤٥٦
(٢٠٧	نَفَرٍ	الضَّبُّعُ	٤٧٣
(٢٠٨	مرحومةً	فَتَجْزَعُ	٦٤٨
(٢٠٩	أَتَانَا	رَاعِ	٢٢٩
(٢١٠	ذنبًا	أَصنعِ	٢٨٤
(٢١١	أَهْلَكْتُهُ	فَاجْزَعِي	٣٢٦
قافية الفاء			
(٢١٢	كالحَرِفْ	مُخْتَلِفْ	٤٥، ١٩٩
(٢١٣	حَنِيفًا	السُّيُوفَا	٦٨
(٢١٤	أَمْرُنَا	نُنْصَفُ	٢٠٢
(٢١٥	عَشْوَةً	يُعَنَّفُ	٢٩٢
(٢١٦	عَيْنِي	الشُّفُوفِ	١٦٨، ٦٤٣
(٢١٧	أَعلَمُنَا	السُّدَفِ	٤٨٥

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٢١٨	لِيُوَافِقَنَّ	بخلافِ	٣٣٦
	قافية القاف		
(٢١٩	نُفَارِقْ	وَامِقْ	٢٧٠
(٢٢٠	طَارِقْ	النَّمَارِقْ	٢٦٩ ، ٤٧٧
(٢٢١	نُعَانِقْ	النَّمَارِقْ	٢٧٠
(٢٢٢	الفَارِقْ	المَخَانِقْ	٢٧٠
(٢٢٣	الْمُخْتَرَقْ	الخَفَقْ	١٧١
(٢٢٤	المُخْتَرَقْنْ	الخَفَقْنْ	٨٧
(٢٢٥	الفَلِيقَةْ	الرِّيقَةْ	٢٠٣
(٢٢٦	كارهًا	خَانِقُهُ	٦١٠
(٢٢٧	إمارةٌ	طَلِيقُ	٥٦٨
(٢٢٨	تَمْرِهِ	أَرْفَقُ	١٧٢
(٢٢٩	عَبْرَةً	يَتَرَقْرَقُ	٤٤٢
(٢٣٠	لَكَ ال	فاتَّقِ	٣٤٩
(٢٣١	بَدَا	شَارِقِ	٦٠٨
(٢٣٢	حَبَبْتُهُ	ومُشْرِقِ	١٧١
(٢٣٣	بعدَهُ	وشقائقِ	٣٩٣
(٢٣٤	فسَلَّطُوا	عاشقِ	٣٩٣

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
	قافية الكاف		
(٢٣٥	عَالَةٌ	مُلُوكَا	٤٧٩
(٢٣٦	لَيْلَى	البُكَا	٦٧
(٢٣٧	أَظافيرَهم	مالكَا	٣١٣
(٢٣٨	ضَنْكِ	عَنْكِ	٣٧١
	قافية اللام		
(٢٣٩	أحقلُهُ	بجلْ	١٠٢
(٢٤٠	"ال"	اتَّصَلْ	٣٧٦
(٢٤١	جَاءَتْ	الأَمَلْ	٣٧٦
(٢٤٢	فَاعْمَلَنْ	سَأَلْ	٣٧٦
(٢٤٣	حاتِمٍ	فَعَلْ	٦٨٨
(٢٤٤	أبلهُ	خَلِيلَا	٦٧
(٢٤٥	تَهَادَى	رملَا	١٥٣
(٢٤٦	رأيهِ	لَينالَا	١٥٤
(٢٤٧	عَضْبٍ	لَسَالَا	٤٥٢
(٢٤٨	بيقينٍ	التَّأميلَا	٦٤٦ ، ٦٤٧
(٢٤٩	الأَمَلَا	اشْتَعَلَا	٥٧٠
(٢٥٠	مِنْكُمْ	يَالَا	٤٩٩

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٢٥١	فصاحةٌ	حَصَّلَا	١٥٧
(٢٥٢	إِنَّنِي	مُهْمِلُ	٦٧٦
(٢٥٣	والدًا	العَوَاذِلُ	٦١٧
(٢٥٤	أَكُنْ	أَعْجَلُ	٣٩٢
(٢٥٥	رَحَلُوا	مَكَحُولُ	٤٧٣
(٢٥٦	أَحرَزَهُ	جَبَلُ	٤٦، ٤٧
(٢٥٧	كَمِيلُ	مُثُولُ	٢٨٩
(٢٥٨	فُؤادِها	الجندلُ	٣٤٤
(٢٥٩	مالكٍ	أَفْضَلُ	٣٥١
(٢٦٠	مُحْنِيَةٍ	مَشْمُولُ	٣٥٨
(٢٦١	ابْتَسَمَتْ	مَعْلُولُ	٣٥٨
(٢٦٢	أَحْرَزَهُ	جَبَلُ	١٤٢
(٢٦٣	بُكَاهَا	العويلُ	١٤٥
(٢٦٤	دِمَاؤُهَا	أَشْكَلُ	٢٦٣
(٢٦٥	أَظُنُّهُ	وجَعَائِلُه	٤٥٧
(٢٦٦	ودقها	إبقالُها	٧٩
(٢٦٧	يحملني	حَمَّالِ	٦٩
(٢٦٨	حَزِينٍ	وَبالي	٣٢

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٢٦٩	مُذْنِبٌ	أَقْلِي	٤٦
(٢٧٠	ومَنزِلِ	فحوملِ	٨٥
(٢٧١	عُنَيْزَةٍ	مُرْجِلِي	٩٠
(٢٧٢	لَيْتِي	مَالِي	٩٨
(٢٧٣	مُهْرَاقَةٌ	مُعَوَّلِ	١٢٥
(٢٧٤	حزينٍ	وبَالِي	١٤٥
(٢٧٥	ومنزل	وحَوْمَلِ	١٤٩
(٢٧٦	والبُكَا	لِغَلِيلِي	١٥٦
(٢٧٧	سُدُولَهُ	لِيَبْتَلِي	١٧٠
(٢٧٨	حَتَّى	الوَبِيلِ	١٨٧
(٢٧٩	سِنْجَالِ	وآجَالِ	٣٥ ، ٢١١
(٢٨٠	طَلَلُ	خلل	٢١٥ ، ٤٧١
(٢٨١	جَمَّةٌ	عُزْلِ	٢٦٥
(٢٨٢	تَبَدُّلِ	والشَّمْأَلِ	٢٦٦
(٢٨٣	لَيْتِي	مَالِي	٢٧١
(٢٨٤	مَالِكًا	الباطلِ	٢٨٦
(٢٨٥	ويابسًا	البَالِي	٢٩٠ ، ٤٧٨
(٢٨٦	مُطْرِقُ	وإِذْلَالِي	٢٩٠

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٢٨٧	فالْتَقَى	البَالِي	٢٩١
(٢٨٨	أَيَّةً	مُنِيلِ	٢٩٥
(٢٨٩	مُغَيِّرَاتٌ	التَّقَالِي	٢٩٨
(٢٩٠	أَوْفَى	تُبَالِي	٢٩٩
(٢٩١	مُذْنِبُ	أَقْلِي	٣٢٠
(٢٩٢	مهراقةٌ	مُعَوَّلِ	٣٢٣
(٢٩٣	حمامةٌ	بِحَالِي	٣٣٦
(٢٩٤	النَّوَى	بِبَالِي	٣٣٦
(٢٩٥	بَيْنَنَا	تَعَالِي	٣٣٦
(٢٩٦	ضعيفةً	بالِ	٣٣٦
(٢٩٧	طليقةٌ	سَالِ	٣٣٦
(٢٩٨	مُقْلَةً	غَالِ	٣٣٦
(٢٩٩	مُذْنِبُ	أَقْلِي	٣٦١
(٣٠٠	فِيكُمُ	بِالجَهْلِ	٣٧٤
(٣٠١	صالح	جلجلِ	٣٩٨
(٣٠٢	بشاربِ	عُزْلَ	٣٩٦
(٣٠٣	مُدَانٍ	الْمُتَعَالِي	٥٠٩
(٣٠٤	الذُّبَّلِ	فَانْزِلِ	٥٤٩

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٠٥	مُنْضِجٍ	مُعَجَّلِ	٥٦٠
(٣٠٦	دراكًا	فيُغسلِ	٥٦٠
(٣٠٧	أهلَهُ	بالأصايلِ	٥٦٩
(٣٠٨	عُطُلٍ	السَّعَالِ	٥٨٠
(٣٠٩	وُكُنَاتِهَا	هيكلِ	٥٨٥
(٣١٠	بحالهِ	القرملِ	٥٩٣
(٣١١	منضجٍ	معجّلِ	٦١٩
(٣١٢	فِيهِمْ	مُنْمِلِ	٦٣٣
(٣١٣	مِهراقةً	مُعَوّلِ	٦٥٤ ، ٦٥٩
قافية الميم			
(٣١٤	فِدَاؤُهُ	نَعِمْ	١٠٣
(٣١٥	شَمْلِي	مَحتومَا	٣٦٧
(٣١٦	شُعْثًا	مُدَامَا	٣٩٥
(٣١٧	تَمِيمًا	الطَّعامَا	٣٩٥
(٣١٨	عِنْدَنَا	مُسْلمَا	٥٥ ، ٤٢٦
(٣١٩	يَعْلَمَا	معمَّمَا	٧٣
(٣٢٠	وارثُ	مغنمَا	٧٥
(٣٢١	عِنْدَنَا	مُسْلِمَا	٥٤٥

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٢٢	مُثْرِيًا	مُذَمَّمًا	٥٧٠
(٣٢٣	واحدًا	مُطْعِمَا	٦٨٧
(٣٢٤	الرَّوَاسِمَا	وقَاسِمَا	٣٦٨
(٣٢٥	كُنْتُمُ	أَلاثِمُ	٤٥
(٣٢٦	عَلَيْهَا	السَّلَامُ	٩١
(٣٢٧	سَلْمَى	نِيَامُ	٩٢
(٣٢٨	شيءٍ	حَرَامُ	٩٢
(٣٢٩	ذُنُوبَهُمُ	وصَامُوا	٩٢
(٣٣٠	كَفِيًّا	هُمَامُ	٩٢
(٣٣١	بِكُفْءٍ	الحُسَامُ	٩٢
(٣٣٢	عِرْقِ	السَّلَامُ	١٥٣ ، ١٥٤
(٣٣٣	أَنَّهُ	وجَارِمُ	١٥٦
(٣٣٤	مِثْلَهُ	عَظِيمُ	١٦٨
(٣٣٥	غَيِّهَا	حَكِيمُ	١٦٩
(٣٣٦	ويُقْتَدَى	التَّعْلِيمُ	١٦٩
(٣٣٧	النَّخِيلِ	أَلُومُ	١٨٦
(٣٣٨	بِنَفْسِهِ	وحَمِيمُ	١٩٠ ، ٢٠١
(٣٣٩	طُلُوحِ	الخِيَامُو	١٩٢

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٤٠	بِسَهْمِهَا	يَهِيمُ	٢٠٢
(٣٤١	أَعرضتْ	أَلِيمُ	٢٠٢
(٣٤٢	فَأَرَّقَنِي	حُلُمُ	٢٣٢
(٣٤٣	كُنتُمْ	أَلَائِمُ	٢٤١
(٣٤٤	تَدَايَنَتْ	غَرِيمُهَا	٣٧٨
(٣٤٥	مَسْأَلَةٍ	حَرِمُ	٤٠٧
(٣٤٦	مِثْلَهُ	عظيمُ	٥٩٦
(٣٤٧	تعُوجُوا	حرامُ	٦١٧
(٣٤٨	عِرْقٍ	السَّلَامُ	٤٤٢
(٣٤٩	بِهَا	عَلْقَمُ	٤٦١
(٣٥٠	مَنِيَّتِي	سِهَامُهَا	٣٢٤
(٣٥١	مَنِيَّتِي	سِهامُها	٣٤٢
(٣٥٢	سُقْمَهَا	أُقْدِمِ	٤٦
(٣٥٣	يَقضي	الكلامِ	١٠٠
(٣٥٤	رسالةً	مُقْسَمِ	١٢٠
(٣٥٥	صُدُورِكُمْ	يَعْلَمِ	١٢٠
(٣٥٦	وأَقْرَدَتْ	بِدَائِمِ	١٢٣
(٣٥٧	لَيْلُهُ	بنائمِ	١٢٤

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٥٨	بِشَدَّتِنَا	الأَكَمِ	١٢٦
(٣٥٩	نِعْمَتَهُمْ	مِثْلُهُمْ	١٧٦
(٣٦٠	وإِنَّنِي	ومَقَامِ	٣٣٧
(٣٦١	مُسْلِمًا	كَلَامِ	٣٣٧
(٣٦٢	كَأَنَّهَا	الأَدْهَمِ	٣٦٦
(٣٦٣	لَخَبطَتُهَا	أَتَلَعْثَمِ	٤٥٣
(٣٦٤	عَمِلٌ	يَنَمِ	٤٦٤
(٣٦٥	نَأْيِهِ	المظْلِمِ	٤٨٥
(٣٦٦	سُقْمَهَا	أُقْدِمِ	١٩٥
قافية النون			
(٣٦٧	وبُلِّغْتَهَا	تَرْجُمَانْ	٢٧٢ ، ٣٠٤
(٣٦٨	الأَحْيَانْ	بضؤلانْ	٤٦٢
(٣٦٩	الَّذِي	وجَفَانَا	١١١
(٣٧٠	يَوْمًا	والعُيُونَا	١٥٠
(٣٧١	لِرَاهِشَيْهِ	ومَيْنَا	١٥٢
(٣٧٢	جَبَلٍ	كَانَا	٢١٤
(٣٧٣	الظَّاعِنِينَا	العَاذِلِينَا	٢٦٣
(٣٧٤	مِنَّا	والشُّبَّانَا	٣٢٣، ٤٠١

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٧٥	أَخْبَرَانَا	عُرْيَانَا	٣٦٢
(٣٧٦	لؤيٍّ	مُتجاهِلِينَا	٣٦٧
(٣٧٧	محمَّدٍ	دِينَا	٥٧٥
(٣٧٨	حَسَّانَا	واللَّيَّانَا	٦٣٠
(٣٧٩	ضَيْفَنٌ	الضَّيَافِنُ	٧٧
(٣٨٠	يَهُنْ	كَائِنُ	٥٠٣
(٣٨١	ظالمةٌ	مرنانُ	٥٩٩
(٣٨٢	وعرفانِ	أزمانِ	٨٥
(٣٨٣	مِسْكًا	فَلَيْنِي	٩٦
(٣٨٤	وعَتِّي	مِنِّي	٩٨
(٣٨٥	أُمَّ عمرٍو	تَدَانِ	١٠٧
(٣٨٦	تَرَاهُ	عَلَانِي	١٠٧
(٣٨٧	كُلِّهَا	يَبْغِينِي	١٧٣
(٣٨٨	عِزٍّ	وهَوَانِ	٢٠٣
(٣٨٩	أَنْدَى	دَاعِيَانِ	٣٠٨
(٣٩٠	تَخُونُنِي	يَصْطَحِبَانِ	٣٣٥
(٣٩١	ضَاحِكًا	بِمكَانِ	٣٣٥
(٣٩٢	كُنْتُمَا	بِلَبَانِ	٣٣٥

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٣٩٣	اسمانِ	الثَّانِي	٣٥٠
(٣٩٤	حالِ	كالعِيَانِ	٣٥٠
(٣٩٥	داريًا	بِثَمَانِ	٣٨٦
(٣٩٦	جَرُّهُ	ثابتانِ	٣٨٨
(٣٩٧	يَشْكُرُها	مِثْلَانِ	٤٠٦ ، ٤١٤
(٣٩٨	حَاجَةً	يَلتقيانِ	٤٢٥
(٣٩٩	ويَرَاعِهِ	يَلتقيانِ	٤٣٩
(٤٠٠	إِذَا	القَمَرَانِ	٤٣٩
(٤٠١	مَسَائِلُ	اللَّمَعَانِ	٤٣٩
(٤٠٢	مُعْجِزٍ	الثَّقَلَانِ	٤٣٩
(٤٠٣	اخْتِصَارِهِ	مَعَانِ	٤٣٩
(٤٠٤	آيَةً	عَنَانِي	٤٣٩
(٤٠٥	فَقَدْ	بِبَيَانِ	٤٣٩
(٤٠٦	ظَاهِرٍ	لَسَانِ	٤٣٩
(٤٠٧	حَيْرَتِي	يَدَانِ	٤٣٩
(٤٠٨	يَسُبُّنِي	يَعْنِينِي	٤٤٥
(٤٠٩	مَذَاهِبُهُ	وإِغْلَانِ	٤٦٤، ٤٧٢
(٤١٠	لَهُ	مروان	٤٦٥

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٤١١	بِهِ	مَرْوَانِ	٤٧٢
(٤١٢	وَعِيدِكُمْ	سَفْوَانِ	٥٤٦
(٤١٣	خَطْوُهُمُ	يَمَانِ	٥٤٧
(٤١٤	دَعَاهُمْ	طِعَانِ	٥٤٧
(٤١٥	مقةٍ	للظَّعَنِ	٦١١
(٤١٦	وَأَنْتُمَا	دَنِفَانِ	٦٢١
(٤١٧	الذُّرَى	والدَّبَرَانِ	٦٣٢
(٤١٨	اسْمَانِ	الثَّانِي	٧٠٦
(٤١٩	حالةٍ	كالعِيَانِ	٧٠٦
	قافية الهاء		
(٤٢٠	وَاهَا	وفَاهَا	١٩٤
	قافية الياء		
(٤٢١	القَفَا	وَاقِيَهْ	٢٠٠
(٤٢٢	فَحَسْبِي	كَفَانِيَا	٣٥١
(٤٢٣	صُرَيْمَةً	وَأَحْرِيَا	٧٠
(٤٢٤	لَعَلِّي	نَوَيَّا	٤١٣، ٦٣٥
(٤٢٥	مضى	جائيَا	٥٦١
(٤٢٦	مليئةٌ	التَّقاضيَا	٦٣٠

م	قافية البيت الأول	قافية البيت الثاني	الصفحة
(٤٢٧	بِخُفْيَةٍ	حَافِيَا	٥٦٤
(٤٢٨	مَضَى	جَائِيَا	٦٣٢ ، ٦٣٦
(٤٢٩	فَتَاتَهُمْ	هيا	٦٥٤
(٤٣٠	سُوَيْقَةٍ	لِيَا	٣٦٤
قافية المقصور			
(٤٣١	لَوْنَهُ	الدُّجَى	٣٩٤، ٤٥٩
(٤٣٢	مُسْوَدِّهِ	الغَضَا	٣٩٤، ٤٥٩
(٤٣٣	إِلَى	وَمِنَى	٣٩٤

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
١) إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج	٨٩
٢) إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هرمة القرشي	٢٧٣
٣) أبو عمرو بن العلاء بن عمَّار المازنيّ التميميّ	١٥٨
٤) أُبَيٌّ بن كعب بن قيس	٣٣٤
٥) أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبدالرحمن، شهاب الدين أبو العبَّاس القرافي	١٣٧
٦) أحمد بن أبي الوفاء علي بن إبراهيم المفلحي الصالحي	٢٣
٧) أحمد بن أحمد الطيبي الشافعي	٢٣
٨) أحمد بن الحسن الجاربرديّ، فخر الدين	١٤٦
٩) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد، أبو الطَّيِّب الكِنْديّ	٢٠١
١٠) أحمد بن شرف الدين يونس بن عبد الوهاب العيتاوي الشافعي	٢٣
١١) أحمد بن شعيب بن عليّ بن سنان النسائيّ، أبو عبدالرحمن	١٥١
١٢) أحمد بن عليّ بن عبدالكافي بن تمام السبكيّ، أبو حامد، يُلقَّب ببهاء الدين	١٣٥
١٣) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدويّ	٣٩٣
١٤) أحمد بن محمَّد البشتيّ الخارزنجيّ، أبو حامد	١٥٩
١٥) أحمد بن محمَّد الشمنيّ، أبو العبَّاس، تقيّ الدين	٦٦
١٦) أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ	١٧٣
١٧) أحمد بن محمَّد بن محمَّد، أبو العبَّاس، شمس الدين التنسيّ المالكيّ	١٧٥
١٨) أحمد بن محمَّد بن منصور، وشهرته ابن المنيِّر السكندريّ	١٧٨
١٩) أحمد بن موسى بن العبَّاس، أبو بكر بن مجاهد التميميّ	٩٩

العلم	الصفحة
٢٠) أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار البغداديّ النحويّ، أبو العبّاس ثعلب	١٣٦
٢١) الأسعد بن المهذب بن مينا بن زكريا بن مماتي	١٥٦
٢٢) إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن ركاب، نجم الدين، المعروف بابن الخبّاز	٩٣
٢٣) إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم النابلسي الشافعي	٢٣
٢٤) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، أبو علي	١٥٧
٢٥) إسماعيل بن حماد الجوهريّ، أبو نصر الفارابيّ	٧٦
٢٦) إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ، عماد الدين أبو الفداء ابن كثير	١١٠
٢٧) الأسود بن يعفر النهشليّ الدارميّ التميميّ، أبو نهشل	١٣١
٢٨) أفلح بن يسار السندي، أبو عطاء	٤٢٨
٢٩) الأقرع بن حابس بن عقال التميمي المجاشعي	٢٨٢
٣٠) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ	٩٠، ١٧٠
٣١) أوس بن الصامت ﷺ	٥٠٨
٣٢) باديس بن حبوس ثالث	١٧٤
٣٣) البراء بن عازب بن الحارث الخزرجيّ ﷺ	٦٩
٣٤) بشر بن مروان بن الحكم الأموي	٤٧٢
٣٥) بكر بن محمَّد بن عثمان المازنيّ، أبو عثمان	٩٤
٣٦) جذيمة بن مالك بن فهم	١٥١
٣٧) جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة المعروف بالحطيئة	٥٣٣
٣٨) جرير بن عطية الكلبيّ اليربوعيّ التميميّ	١٢٣
٣٩) جعفر بن أبي طالب بن عبدالمطلب ﷺ	١٢٢
٤٠) الحارث بن سعيد بن حمدان الحمداني، أبو فراس	٣٣٥

العلم	الصفحة
٤١) حبيب بن أوس بن الحارث الطائي	٢٦٧
٤٢) الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفيّ، أبو محمَّد	١٤٦
٤٣) حسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجيّ الأنصاريّ ﷺ	١٤٥
٤٤) الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ، أبو عليّ	١٠٣
٤٥) الحسن بن الوليد بن نصر، أبو القاسم، المعروف بابن العريف النحويّ	٢٣٧
٤٦) الحسن بن الوليد بن نصر، أبو القاسم	٥٧١
٤٧) الحسن بن عبدالله المرزبان، أبو سعيد السيرافيّ النحويّ	٨١
٤٨) الحسن بن قاسم بن عبدالله المراديّ المصريّ المراكشيّ، يُلَقَّبُ ببدر الدين ويُعرف بابن المراديّ	١٣٤
٤٩) الحسن بن محمَّد بن الحسن بن حيدر الصاغاني، أبو الفضائل	٢٧٣
٥٠) الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبدالله	١٧٣
٥١) الحسين بن محمَّد بن عبدالله، شرف الدين الطيبي	٢٨٥
٥٢) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي	٣٦٨
٥٣) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ، أبو عمَّار، لُقِّبَ بالزَّيَّات	١٥٧
٥٤) خالد بن خويلد بن المحرث، أبو ذؤيب الهذلي	٣٧٣
٥٥) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمَّد الأزهريّ	٢٣٤
٥٦) خلف بن حيَّان الأحمر، أبو محرز	١٢٤
٥٧) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيديّ، أبو عبدالرحمن	٦٦
٥٨) خليل بن أيبك بن عبدالله الألبكي الصفدي الدمشقي، أبو الصفاء صلاح الدين	٤٣٩
٥٩) الربيع بن زياد بن عبدالله بن سفيان العبسي	٢٦٦

العلم	الصفحة
٦٠) ربيعة بن ضبيعة البكري الوائليّ، أبو مكنف	١٠٧
٦١) الزبير بن العوام بن خويلد ﷺ	٤٥٣
٦٢) زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رباح المزنيّ	١٢٠
٦٣) زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، أبو أمامة النابغة	٨٧
٦٤) زيد الخيل بن مهلهل بن زيد بن طيِّئ الطائيّ زيد الخير	٩٧
٦٥) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ	١٤٤
٦٦) سعد بن أبي وقاص ﷺ	٦٣٩
٦٧) سعيد العجمي	١٨٢
٦٨) سعيد بن المبارك بن عليّ الأنصاري، أبو محمَّد، المعروف بابن الدهان	٤٠٠
٦٩) سعيد بن أوس بن ثابت الخزرجيّ، أبو زيد الأنصاريّ	٩٢
٧٠) سعيد بن بجير الجشمي	٦٩٢
٧١) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعيّ الأخفش	٨٣
٧٢) سليمان بن عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص	٢٠٥
٧٣) سليمان بن محمَّد المالقيّ، أبو الحسين، المعروف بابن الطراوة	١٠٦
٧٤) سليمان بن مهران، أبو محمَّد الأسدي الكاهلي	٢٤١
٧٥) سواد بن قارب الأزدي الدوسي	٣٩٠
٧٦) شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأسدي النهشلي الكوفي، أبو بكر	٢٤٩
٧٧) الشَّمَّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازنيّ الذبيانيّ	٢١١
٧٨) شهب الدين أحمد الأبدي	٢٠
٧٩) صالح بن إسحاق الجرمي النَّحويّ	٤٠١
٨٠) ضابئ بن الحارث بن أرطاة التميمي البرجمي	٦٢١
٨١) طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داوود بن سليمان، أبو الحسن	٦٦٠

العلم	الصفحة
٨٢) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد	٣٨٧
٨٣) ظالم بن عمرو بن سفيان	٦٧
٨٤) عاصم بن أبي النجود، أبو عمرو	٩٩
٨٥) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٢٢
٨٦) عبد الرحمن بن أبي بكر محمد بن أبي بكر الصالحي المعروف بابن العيني	١٩
٨٧) عبد القادر بن محمد بن النعيمي	٢٢
٨٨) عبد الكريم ابن الإمام الحافظ أبي بكر محمَّد، أبو سعد السَّمعانيّ	٢١٢
٨٩) عبد اللطيف بن يوسف بن محمَّد بن عليّ، موفق الدِّين	٦٦٠
٩٠) عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي	١٩
٩١) عبد الله بن محمَّد بن عليّ بن محمَّد الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل	٣٤٨
٩٢) عبدالحق بن أبي بكر غالب بن عبدالرحمن بن عطية المحاربي	٢٨٦
٩٣) عبدالرحمن بن أبي الحسن عليّ بن محمَّد القرشيّ	٢٠٥
٩٤) عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن، أبو الفرج، واشتهر بابن رجب	٢٣٤
٩٥) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، شهاب الدين أبو قاسم	١٥٨
٩٦) عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة	٣٤٨
٩٧) عبدالرحمن بن عبدالله بن الخطيب الخثعميّ السهيليّ، أبو القاسم	١٣٦
٩٨) عبدالرحيم بن الحسن بن عليّ الإسنويّ الشافعيّ، أبو محمَّد جمال الدين	١٣٤
٩٩) عبدالله بن أبي القاسم عمر بن محمَّد البيضاويّ	١٧٩
١٠٠) عبدالله بن أبي الوحش بري بن عبدالجبار بن بري	٦١١

العلم	الصفحة
١٠١) عبدالله بن أحمد البقني، أبو الفرج الغرناطي	٢٦٧
١٠٢) عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات	٢٤٨
١٠٣) عبدالله بن أحمد، أبو محمَّد، اشتهر بابن الخشاب	٥٥٥
١٠٤) عبدالله بن الحسين العكبريّ الحنبليّ	١٧٩
١٠٥) عبدالله بن جدعان القرشي التيمي الكناني	٢٦٦
١٠٦) عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي	٢٦٢
١٠٧) عبدالله بن رؤبة البصريّ، أبو محمَّد بن العجَّاج	٦٦
١٠٨) عبدالله بن سلام بن الحارث، أبو يوسف	٣٠٣
١٠٩) عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، أبو عمران	١١٠
١١٠) عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبيّ، أبو عمران ابن عامر	٩٦
١١١) عبدالله بن عبَّاس بن عبدالمطلب ﷺ	١٠٦
١١٢) عبدالله بن عبدالرحمن العقيليّ الهمدانيّ، أبو محمَّد ابن عقيل	٨٦
١١٣) عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن حيوة الجوينيّ	١٤٠
١١٤) عبدالملك بن قريب بن عبدالملك بن عليّ بن أصمع الباهليّ = الأصمعي	٤٨٥
١١٥) عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص	٣٨٤
١١٦) عبدالواحد بن عليّ ابن برهان الأسديّ العكبريّ	٢١٥
١١٧) عبدالوهَّاب بن عليّ بن عبدالكافي السبكيّ، أبو نصر، تاج الدين	٥٠٨
١١٨) عبيدالله بن زياد بن أبي سفيان، أبو حفص	٥٦٨
١١٩) عثمان بن جِنّي المشهور بابن جِنّي، أبو الفتح	١٥٣
١٢٠) عثمان بن سعيد بن عبدالله بن عبدالله، أبو سعيد، لُقِّبَ بِـ"وَرْشٍ"	١٥٨
١٢١) عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين بن الحاجب	٧٨

العلم	الصفحة
١٢٢) عديّ بن زيد بن حماد العباديّ التميميّ	١٥٢
١٢٣) عقيل بن أبي طالب بن عبدالمطلب ﷺ	١٢٢
١٢٤) عكرمة بن عبدالله البربري المدني، أبو عبدالله	٣٨٣
١٢٥) عليّ بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، أبو الحسن	٢٨٨
١٢٦) علي بن أبي بكر ركن الدين الحديثي	٧٦
١٢٧) عليّ بن إسماعيل، أبو الحسن، المعروف بابن سِيده المرسيّ	١١٩
١٢٨) عليّ بن الحسين بن محمَّد بن أحمد المرواني الأموي، أبو الفرج	٣٨٤
١٢٩) عليّ بن العباس بن جريج، أبو الحسن، يُعرف بابن الروميّ	٢٠١
١٣٠) عليّ بن حمزة بن عبدالله الكسائيّ، أبو الحسن	١٠٣
١٣١) عليّ بن عبد الكافي بن عليّ السبكي الخزرجي الأنصاري، أبو الحسن	٤٣٩
١٣٢) علي بن عماد الدين إسماعيل بن موسى الشهير بابن ألوس	٢٣
١٣٣) عليّ بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعيّ، أبو الحسن	٧٩
١٣٤) عليّ بن عِيسَى بن عبدالله الرمانيّ، أبو الحسن	٤٨٦
١٣٥) عليّ بن محمَّد بن عليّ الشريف الجرجاني	٣٠٦
١٣٦) عليّ بن محمَّد بن عليّ بن خروف الإشبيليّ، المعروف بابن خروف	٣٢٣
١٣٧) عليّ بن مؤمن بن محمَّد النحويّ الحضرميّ، أبو الحسن	١٠٤
١٣٨) عليّ بن هبة الله بن عساكر الدمشقيّ	١٢١
١٣٩) عمر بن إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي، سراج الدّين، أبو حفص الحنفي	٦٦٣
١٤٠) عمر بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأمويّ القرشيّ	٢١٢
١٤١) عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة بن المغيرة، أبو الخطاب	١٥٣

العلم	الصفحة
١٤٢) عمر بن علي بن عثمان بن صالح الصيرفي	٢٢
١٤٣) عمر بن محمد بن أبي اليمن المعروف بابن سلطان	٢٣
١٤٤) عمر بن محمَّد بن عمر الأزديّ، أبو عليّ الشلوبين	١٠٧
١٤٥) عمرو بن الحارث بن مالك بن ثعلبة بن تغلبي	١٦١
١٤٦) عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو الحسن، الفارسيّ البصريّ سيبويه	٨٠
١٤٧) عمير بن شييم بن عمرو بن عباد التغلبي، أبو سعيد، ولُقِّبَ بالقطاميّ	٥٣٢
١٤٨) عنبسة بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي	٦٢٢
١٤٩) عنترة بن شداد بن قراد العبسي	٣٦٦
١٥٠) عيسى بن عبدالعزيز يلّبخت، أبو موسى الجزوليّ	٩٦
١٥١) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان	٦٤٧
١٥٢) الفضل بن قدامة بن عبيدالله بن عبيدة العجليّ، أبو النجم	١٩٤
١٥٣) القاسم بن أحمد الموفق، أبو محمَّد الأندلسيّ اللورقيّ	٢١٩
١٥٤) قاسم بن أصبغ البياني، أبو محمَّد	٢٩٠
١٥٥) القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد، أبو محمَّد الشاطبيّ	١٥٧
١٥٦) قطب الدين أبو الفتح	٣٨١
١٥٧) قنبل محمَّد بن عبدالرحمن المخزوميّ بالولاء، أبو عمرو	١٩٣
١٥٨) قيس بن زهير بن جذيمة العبسي الغطفاني	٢٦٥
١٥٩) كثيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي	٢٧٤
١٦٠) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ﷺ	٣٥٨
١٦١) كلثوم بن عمرو بن أيوب العتابي التغلبي	٥٩٣
١٦٢) لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، أبو عقيل	١٠٢
١٦٣) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي	٦٠٥

العلم	الصفحة
١٦٤) مالك بن فهم بن غنم بن عدثان	١٥٢
١٦٥) محمد بن إبراهيم بن عمر بن مفلح المتوفى	٢٤
١٦٦) محمَّد بن إبراهيم بن محمَّد بن أبي نصر، بهاء الدين بن النحاس	٣٨٦
١٦٧) محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن العمري القرشي المعروف بابن زريق	٢٢
١٦٨) محمَّد بن أحمد بن داود الدمشقيّ، شمس الدين، أبو عبدالله	٢٣٤
١٦٩) محمَّد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب، جلال الدِّين أبو المعالي	٦٨٥
١٧٠) محمَّد بن أحمد بن عبدالله عبدالله الطُّوَال	٦٨٦
١٧١) محمَّد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن	١٠٠
١٧٢) محمَّد بن إدريس الشافعيّ المطَّلبيّ القرشيّ، أبو عبدالله الشافعي	١٣٦
١٧٣) محمَّد بن إسماعيل البخاريّ، أبو عبدالله = البخاري	٦٩
١٧٤) محمَّد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن زيد الأنصاريّ	٢١٢
١٧٥) محمَّد بن السريّ بن سهل، أبو بكر بن السراج، النحويّ البغداديّ	٨٥
١٧٦) محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر	٢١٢
١٧٧) محمَّد بن القاسم بن عليّ بن محمَّد الحريريّ	١٧٣
١٧٨) محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن أحمد السبتيّ	١٤٩
١٧٩) محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن بشَّار، أبو بكر الأنباريّ	١٤٥
١٨٠) محمَّد بن المستنير بن أحمد البصريّ، أبو عليّ	١٣٦
١٨١) محمَّد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي	٦١٤
١٨٢) محمَّد بن خليل السَّكُونيّ التونسيّ، أبو عبدالله	٤٤٣
١٨٣) محمَّد بن طاهر بن عليّ بن أحمد، أبو الفضل	٤٨٦
١٨٤) محمَّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، أبو عبدالله جمال	٨٠

العلم	الصفحة
الدين	
١٨٥) محمَّد بن عبدالرحمن بن محمَّد بن أبي بكر السخاوي	٢٥٥
١٨٦) محمَّد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين، أبو عبدالله الطائيّ	٤٧٧
١٨٧) محمَّد بن عبدالله بن محمَّد بن أبي الفضل المرسيّ	٥١٥
١٨٨) محمَّد بن عبدالواحد بن أبي هاشم البغداديّ، أبو عمر	١٣٦
١٨٩) محمد بن علي بن أحمد، المدعو محمد بن علي بن خمارَوَيْهِ بن طولون	١٩
١٩٠) محمَّد بن عمر بن الحسن الرازي، أبو عبدالله فخر الدين	٤١٢
١٩١) محمَّد بن محمَّد الدمنهوريّ الهلباويّ المصريّ	٩٤
١٩٢) محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي الفاسي، المعروف بابن آجروم	٢٠
١٩٣) محمد بن محمد بن رجب البهنسي	٢٣
١٩٤) محمَّد بن محمَّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ، بدر الدين	٧٥
١٩٥) محمد بن محمد بن علي بن عطية العوفي السكندري المزي	٢٢
١٩٦) محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن الحسن الجذامي المصري	٢٩٠
١٩٧) محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عرفة الورغميّ	٤٤٥
١٩٨) محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عليّ بن يوسف بن الجزري	٢٥٤
١٩٩) محمَّد بن مروان بن أبي الحكم بن أبي العاص	٦٩٢
٢٠٠) محمَّد بن وهيب الحميري، أبو جعفر	٥٢٨
٢٠١) محمَّد بن يحيى بن الصائغ بن باجة	٥٢٣
٢٠٢) محمَّد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأنصاري الخزرجي	٢٦٤
٢٠٣) محمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرِّد	٨٢

العلم	الصفحة
٢٠٤) محمَّد بن يوسف بن عليّ أثير الدين الأندلسيّ، أبو حيَّان	١٠٣
٢٠٥) محمود بن عمر بن أحمد، أبو القاسم الزمخشريّ	٧٩
٢٠٦) مسلم بن الحجَّاج بن مسلم بن ورد القشيريّ النيسابوريّ، أبو الحسين	١٥١
٢٠٧) معاوية بن أبي سفيان الأمويّ القرشيّ ﷺ	١٢١
٢٠٨) معمر بن المثنى التيمي	٥٥١
٢٠٩) مكي بن أبي طالب حموش بن محمَّد بن مختار	٣٤٢
٢١٠) ميسون بنت بحدل بن أنيف الكلبية	١٦٨
٢١١) ناصر بن أبي المكارم عبد السيد المطرزي، أبو الفتح	٣٠٩
٢١٢) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الليثيّ المدنيّ	٩٩
٢١٣) نصر بن سيَّار الليثي الكناني	٥٥١
٢١٤) النعمان بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة	١٩
٢١٥) هارون بن موسى النحوي، أبو موسى، القارئ الأعور	٣٥٠
٢١٦) هبة الله بن عليّ بن محمَّد بن حمزة	١٨٧
٢١٧) هشام بن معاوية الضَّرير، أبو عبدالله	٩٩
٢١٨) همام بن غالب بن صعصعة الدارميّ التميميّ، أبو فراس = الفرزدق	١٢٣
٢١٩) يحيى بن زياد بن عبدالله الفَرَّاء، أبو زكريَّا	٩٨
٢٢٠) يحيى بن يعمر العدواني البصري، أبو سليمان	٥٠٧
٢٢١) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأمويّ القرشيّ الدمشقيّ	٢١٣
٢٢٢) يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت الدروقيّ، أبو يوسف ابن السكيت	٨٨
٢٢٣) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله الحضرمي، أبو محمَّد	٢٩٤

العلم	الصفحة
٢٢٤) يعيش بن عليّ بن يعيش بن أبي السرايا، أبو البقاء	٨٥
٢٢٥) يوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن عليّ السكاكي، سراج الدِّين أبو يعقوب	٦٥٥
٢٢٦) يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي المبرد الصالحي الحنبلي	٢٢
٢٢٧) يوسف بن عبدالله النمريّ، أبو عمر، المعروف بابن عبدالبَرّ	١٢٢
٢٢٨) يوسف بن معزوز القيسيّ المرسيّ، أبو الحجَّاج	٩٠
٢٢٩) يونس بن حبيب الضبي	٣٧٧

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
حكر الحجاج	١٩
سبتة	١٤٩
سنجال	٣٥

فهرس المصادر والمراجع

المخطوطات:

١) **شرح اللباب للأسفراييني**، نسخة خطية بمكتبة الملك عبد العزيز العامة، برقم ٣٦٩٧ ، الرياض.

٢) **التقريب في التفسير**، تلخيص الكشاف، لمحمد بن مسعود السيرافي، نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية برقم: ب ٢٥٠٧-٢٥١٠.

الرسائل العلمية:

١) **حاشية السعد التفتازاني على الكشاف**، تحقيق: عبد الفتاح عيسى البربري، الجزء الأول،رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ.

٢) **التعليق على مغني اللبيب**، لمحمد بن أبي بكر الدماميني، من حرف الميم إلى نهايةالكتاب، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)، د خلف بن محمد بن ظافر الجهني ، العام الجامعي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

٣) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٧٦٣ - ٨٢٧ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢٤ م)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى.

٤) **الكتاب الركني في تقوية الكلام النحوي**، شرح كافية ابن الحاجب، لركن الدين علي بن أبي بكر الحديثي، من "باب الفعل إلى آخر الكتاب"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، لمحمد بن مرعي الحازمي، ١٤٣٤هـ، ١٤٣٥هـ، جامعة أم القرى.

٥) **المصباح في شرح المفتاح**، للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، إعداد: يوكسل جليك، رسالة دكتوراه، استانبول ٢٠٠٩م.

٦) **النهاية في شرح الكفاية**، لأحمد بن الحسين الإربلي الموصلي المعروف بابن الخباز، تحقيق ودراسة: عبدالله عمر حاج إبراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

الكتب:

١) **الإبانة في اللغة العربية**، لسلمة بن مسلم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢) **إبراز المعاني من حرز الأماني**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ، دار الكتب العلمية.

٣) **الإبهاج في شرح المنهاج**، لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م.

٤) **الإتقان في علوم القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٥) **الأحاديث الطوال**، لسليمان بن أحمد ، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء – الموصل ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

٦) **الإحاطة في أخبار غرناطة**، لمحمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب،دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٧) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٨) **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية ، حقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

٩) **أساس البلاغة**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٠) **الاستذكار**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

١١) **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عاصم النمري القرطبي المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٢) **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.

١٣) **أسرار البلاغة**،لأبي بكر عبد القاهر الفارسي الأصل، الجرجاني الدار ،قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

١٤) **أسرار العربية**، لعبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ،دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٥) **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت،الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ .

١٦) **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

١٧) **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٨) **أصول علم العربية في المدينة**، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، مجلة الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثامنة والعشرون، العددان ١٠٥ -١٠٦، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ /١٩٨٧-١٩٨٨م.

١٩) **إعراب القرآن** للأصبهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض) الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٠) **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ،وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٢١) **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ،دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٢٢) **الأغاني**، لعلي بن الحسين محمد،أبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٢٣) **الإقناع في القراءات السبع**، لأحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش ، دار الصحابة للتراث.

٢٤) الألفاظ، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

٢٥) **الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٦) **أمالي ابن الحاجب**، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب الكردي المالكي ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٧) **الأمالي**، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

٢٨) **الأمثال**، لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي ،تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٢٩) **أمثال العرب**، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ،تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة:الأولى، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م، الثانية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٣٠) **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات والقرآن**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان.

٣١) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.

٣٢) **الأنساب**، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٣٣) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ،الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٤) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٨ هـ.

٣٥) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف،تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٦) **الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسيّ ،تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود ،الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٣٧) **الإيضاح في شرح المفصل**، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب

النحوي، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، العراق، إحياء التراث الإسلامي.

٣٨) **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٣٩) **الإيمان**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية ،تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤٠) **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ،المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٤١) **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

٤٢) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.

٤٣) **البرهان في أصول الفقه**، لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٤) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ،تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، جـ ١، ٢، ٣: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٤٥) **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**، لعبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الطبعة: السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٦) **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي ،دار الكاتب العربي – القاهرة، ١٩٦٧ م.

٤٧) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

٤٨) **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٩) **البيان والتبيين**، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ ،دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.

٥٠) **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥١) **تاريخ إربل**، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م.

٥٢) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي ،تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م

٥٣) **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ،تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

٥٤) **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ،تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٥٥) **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٥٦) **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٧) **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**، لعبد العظيم بن الواحد أبي الإصبع العدواني، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٥٨) **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**، لبدر الدين الدماميني ،تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، دار عالم الكتب الحديث ،إربد– الأردن ٢٠١١م.

٥٩) **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦٠) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لجمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد)، دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٦١) **التذكرة الحمدونية**، لمحمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون،دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٦٢) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٦٣) **تراجم المؤلفين التونسيين**، لمحمد محفوظ ،دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٤ م.

٦٤) **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي تحقيق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م ، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ – ١٩٧٠ م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١–١٩٨٣م، مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

٦٥) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٦٦) **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ،تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٦٧) **التعليقة على المقرب**، شرح على مقرب ابن عصفور، لابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة،عمان ، الأردن، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤ م.

٦٨) **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، لأبي البركات عبد الله حافظ الدين النسفي ،حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٦٩) **تلخيص المفتاح**، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، طبع في بيروت ١٣٠٢هـ.

٧٠) **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ،تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧ هـ.

٧١) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد بدر الدين حسن المرادي، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٧٢) **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٧٣) **تهذيب اللغة**، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي،تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٧٤) **التيسير في القراءات السبع**، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧٥) **جامع البيان في القراءات السبع**، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني ،الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٧٦) **الجامع الصحيح للسنن والمسانيد**، لصهيب عبد الجبار، ٢٠١٤م.

٧٧) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٨) **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، لمحمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٦٦ م

٧٩) **جمال القراء وكمال الإقراء**، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني ،علم الدين السخاوي ،تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٨٠) **جمهرة أشعار العرب**، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨١) **جمهرة الأمثال**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ،دار الفكر – بيروت.

٨٢) **جمهرة اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ،تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٨٣) **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المالكي تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٨٤) **جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي اشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت.

٨٥) **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.

٨٦) **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٨٧) **حاشية الشهاب على تفسيرِ البيضاوي**، "عناية القاضى وكِفاية الراضى على تفْسيرِ الَبيضاوي" لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ،دار النشر: دار صادر – بيروت.

٨٨) **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ،دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٨٩) **الحاشية على المطول" شرح تلخيص مفتاح العلوم في علوم البلاغة"**، للسيد الشريف الجرجاني، علق عليه: الدكتور رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧م.

٩٠) **الحاشية الكبرى** لمحمد الدمنهوري على متن الكافي في علمي العروض والقوافي.

٩١) **حجة القراءات**، لعبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

٩٢) **الحجة للقراء السبعة**، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي،راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٩٣) **الحيوان**، لعمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٩٤) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق

وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٩٥) **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٩٦) **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة ،تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.

٩٧) **الدر الثمين في أسماء المصنفين**، لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

٩٨) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٩٩) **درة الغواص في أوهام الخواص**، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

١٠٠) **الدر الفريد وبيت القصيد**، لمحمد بن أيدمر المستعصمي ، تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

١٠١) **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري ،تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور،دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٠٢) **ديوان الأسود بن يعفر النهشلي**، صنعه: الدكتور:نوري حمودي القيسي،وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث ١٥، مطبعة الجمهورية ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٠٣) **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، تحقيق وشرح: الدكتور : محمد حسين ،

مكتبة الآداب بالجمامير، المطبعة النموذجية.

١٠٤) **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ.

١٠٥) **ديوان أبي داوود الإيادي**، تحقيق: أنوار محمود الصالحي، أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

١٠٦) **ديوان أبي فراس الحمداني**، شرح الدكتور: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٠٧) **ديوان أبي العلاء المعري" سقط الزند"**، دار بيروت للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.

١٠٨) **ديوان ابن دريد**، دراسة وتحقيق: عمر بن سالم، مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية، دبي، الطبعة الأولى ٢٠١٢م.

١٠٩) **ديوان ابن الدمينة**، صنعة: أبي العباس ثعلب و محمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني بمصر.

١١٠) **ديوان ابن الرومي**، شرح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١١١) **ديوان ابن ميادة**، جمع وتحقيق: جميل حنا حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١١٢) **ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة**، جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد أديب عبدالواحد جمران،مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١١٣) **ديوان أبي نواس**، تحقيق: محمود أفندي واصف، المطبعة العمومية، مصر،١٨٩٨م.

١١٤) **ديوان امرئ القيس**، لامْرئ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١١٥) **ديوان أمية بن أبي الصلت**، جمع وتحقيق وشرح: الدكتور سجيع جميل الجبيلي،دار

صادر، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٩٨م.

١١٦) **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١١٧) **ديوان تميم بن مقبل**، تحقيق: الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي،١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١١٨) **ديوان جرير**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١٩) **ديوان جميل بثينة**، دار صادر، بيروت.

١٢٠) **ديوان حاتم الطائي**، دار صادر بيروت ١٤٠١هـ_ ١٩٨١م.

١٢١) **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وعلق عليه: الأستاذ: عبده مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٢٢) **ديوان الحطيئة**، رواية وشرح: ابن السكيت، دراسة: د. محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٢٣) **ديوان الحماسة**، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، برواية أبي منصور بن أحمد الجواليقي، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٢٤) **ديوان ذو الرمة**، عيلن بن عقبة العدوي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للنشر والطباعة.

١٢٥) **ديوان الراعي النميري**، شرح: دكتور: واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ،١٩٩٥م.

١٢٦) **ديوان رؤبة بن العجاج**، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت.

١٢٧) **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٢٨) **ديوان زيد الخيل الطائي**، صنعة: د.أحمد مختار البرزة،دار المأمون للتراث، الطبعة

الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٩) **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.

١٣٠) **ديوان الشنفرى**، عمرو بن مالك، جمع وتحقيق وشرح: بديع إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٣١) **ديوان طرفة بن العبد**، لطَرَفَة بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري ،تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٣٢) **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، جمع وتحقيق الدكتور: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٣٣) **ديوان عبدالله بن رواحة**، د. وليد قصاب، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

١٣٤) **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق الدكتور: محمد يوسف نجم،دار صادر، بيروت.

١٣٥) **ديوان عدي بن زيد العبادي**، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م،

١٣٦) **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدم له: الدكتور فايز محمد ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٣٧) **ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي**، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣٨) **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، القاهرة.

١٣٩) **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.

١٤٠) **ديوان القطامي**، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، الطبعة الأولى ، ١٩٦١م.

١٤١) **ديوان قيس بن الخطيم**، تحقيق الدكتور: ناصر الدين الأسد، دار صادر ، بيروت،

١٤٢) ديوان قيس بن الملوح"مجنون ليلى"، رواية: أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤٣) **ديوان كثير عزة**، جمع وشرح الدكتور: إحسان عباس، دار الثقافة ،بيروت ، لبنان، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٤٤) **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق وشرح وتقديم: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٤٥) **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وشرح وتحقيق الدكتور: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٤٦) **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، للَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري ،اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٤٧) ديوان مالك ومتمم بن نويرة اليربوعي،لابتسام مرهون النصار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

١٤٨) **ديوان المتنبي**، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، ١٤٠٣هـ،١٩٨٣م.

١٤٩) **ديوان المعاني**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، دار الجيل – بيروت.

١٥٠) **ديوان معن بن أوس المزني**، تحقيق: نوري حمودي القيسي، حاتم صالح الضامن،منشورات مطبعة دار الجاحظ ببغداد،مركز جمعة الماجد.

١٥١) **ديوان النابغة الذبياني**، شرح وتعليق: د حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١٥٢) **ديوان النمر بن تولب العكلي**، جمع وشرح وتحقيق:محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

١٥٣) **ديوان الهذليين**، للشعراء الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.

١٥٤) **ديوان يزيد بن المفرغ الحميري**، جمع وتحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م،الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

١٥٥) **الرّد عَلى النّحاة**، لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

١٥٦) **الرسالة**، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان المكي ،تحقيق: أحمد شاكر،لمكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.

١٥٧) **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لأبي عبد الله محمد بن أبي الفيض الكتاني ،تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

١٥٨) **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ،تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م – ١٤١٩هـ.

١٥٩) **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م

١٦٠) **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، للحسن بن مسعود بن محمد، أبو علي، تحقيق: د محمد حجي، د محمد الأخضر،دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

١٦١) **زهر الآداب وثمر الألباب**، لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري، أبو إسحاق الحُصري القيرواني، دار الجيل، بيروت.

١٦٢) **الزاهر في معاني كلمات الناس**، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر

الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

١٦٣) **السبعة في القراءات**، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٦٤) **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي،دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٥) **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي،تحقيق: د. محمد الدالي، دار صادر، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

١٦٦) **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠ م.

١٦٧) **سنن ابن ماجه**، لابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

١٦٨) **سنن أبي داود**، لأبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٦٩) **سنن الترمذي**، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق:أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)،ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ،وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

١٧٠) **السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٧١) **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٧٢) **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، دار الحديث القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٧٣) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٧٤) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي

١٧٥) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٧٦) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٧٧) **شرح أبيات سيبويه**، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد

١٧٨) مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

١٧٩) **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح،أحمد يوسف الدقاق،دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٨م.

١٨٠) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني ،دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-

١٩٩٨م.

١٨١) **شرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

١٨٢) **شرح التسهيل**، للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

١٨٣) **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٨٤) **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي**، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١٨٥) **شرح ديوان الحماسة**، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٨٦) **شرح ديوان المتنبي**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ،تحقيق: مصطفى السقا/ إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت.

١٨٧) **شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس – ليبيا، الطباعة: ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.

١٨٨) **شرح شافية ابن الحاجب**، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٨٩) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام ،تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

١٩٠) **شرح شواهد المغني**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطي، لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

١٩١) **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

١٩٢) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

١٩٣) **شرح اللمع**، لابن برهان العكبري، عبد الواحد بن علي الأسدي، تحقيق الدكتور: فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٩٤) **شرح المفصل للزمخشري**، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٩٥) **شرح المعلقات السبع**، لحسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني، أبو عبد الله ، دار احياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.

١٩٦) **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق: د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض،الطبعة: الأولى: القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٩٧) الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

١٩٨) **شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني،تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٩٩) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٠٠) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢٠١) **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت

٢٠٢) الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م.

٢٠٣) **الصناعتين**، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ،تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت، ١٤١٩ هـ.

٢٠٤) **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٠٥) **طبقات الشعراء**، لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي ،تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف – القاهرة، الطبعة: الثالثة.

٢٠٦) **طبقات علماء الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي ، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٠٧) **طبقات فحول الشعراء**، لمحمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.

٢٠٨) **الطبقات الكبرى**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٠٩) **طبقات المفسرين**، لأحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر ، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢١٠) **طبقات النحويين واللغويين**، لمحمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية.

٢١١) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين أبو الخير محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢١٢) **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي ،تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢١٣) **العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين**، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسى المكي تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

٢١٤) **العقد الفريد**، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٢١٥) **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٢١٦) **علم البيان**، لعبد العزيز عتيق ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٢ م.

٢١٧) **علل النحو**، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٢١٨) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه**، لأبي على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٢١٩) **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ،المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٢٠) **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لأحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس الخزرجي، تحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة – بيروت.

٢٢١) **غاية النهاية في طبقات القراء**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٢٢٢) **الغرة في شرح اللمع**، لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، دراسة وتحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمرية.

٢٢٣) **غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب**، لمصطفى الأنطاكي، تحقيق: حسين الدبوس،بشير الصادق،خالد غويلة،أبو عجيلة رمضان عويلي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١١م.

٢٢٤) **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)**، مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٢٥) **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)**، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي ،مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج،جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٢٢٦) **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون**، سيرة ذاتية، لمحمد بن طولون الصالحي، تحقيق: محمد خير يوسف، دار ابن حزم،بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٢٧) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الإدريسي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي – بيروت ، الطبعة: ٢، ١٩٨٢م.

٢٢٨) **فوات الوفيات**، لمحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين ،تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى ،الجزء: ١ – ١٩٧٣، الجزء: ٢، ٣، ٤– ١٩٧٤.

٢٢٩) **القاموس المحيط**، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢٣٠) **القراءات وأثرها في علوم العربية**، لمحمد محمد محمد سالم محيسن ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

٢٣١) **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**، لمحمد بن طولون الصالحي ، تحقيق: محمد أحمد دهمان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ– ١٩٨٠م.

٢٣٢) **القواعد الحسان في إعراب أم القرآن**، محمد بن أحمد بن النجار الدمشقي، دراسة وتحقيق: الدكتور عمار أمين الددو، جامعة القصيم.

٢٣٣) **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، لأبي محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج – جدة،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٣٤) **الكافية في علم النحو**، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٢٣٥) **الكامل في اللغة والأدب**، محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٣٦) **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه ،تحقيق: عبد

السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٣٧) **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي ،تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٣٨) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري ،وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي] دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٢٣٩) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.

٢٤٠) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.

٢٤١) **كنوز الذهب في تاريخ حلب**، لأحمد بن إبراهيم بن محمد بن خليل، موفق الدين، أبو ذر سبط ابن العجمي ، دار القلم، حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٤٢) **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي المحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٤٣) **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، لعبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار - عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٤٤) **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعري ، تحقيق:

محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٤٥) **اللامات**، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٢٤٦) **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري ،دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٢٤٧) **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي،تحقي: فائز فارس،دار الكتب الثقافية – الكويت.

٢٤٨) **المبسوط في القراءات العشر**، لأحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.

٢٤٩) **متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٥٠) **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٢٥١) **مجمع الأمثال**، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان.

٢٥٢) **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**، لمحمد بن عمرالأصبهاني، تحقيق: عبد الكريم العرباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، - مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ،المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى (١٤٠ هـ - ١٩٨٦ م، جـ ٤، ٥: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، جـ ٦: ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٢٥٣) **مجمل اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، دراسة وتحقيق: زهير عبد

المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

٢٥٤) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ،وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٥٥) **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٢٥٦) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي ،تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

٢٥٧) **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها**، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسين أحمد أبو العباس، كلية الآداب- جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.

٢٥٨) **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر**، محمد بن مكرم بن على ،تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤م.

٢٥٩) **المخصص**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ،تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٢٦٠) **المدارس النحوية**، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف، الدار المعارف.

٢٦١) **المسائل العضديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٦٢) **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٦٣) **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم= صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٦٤) **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع ،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت

٢٦٥) الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

٢٦٦) **المستقصى في أمثال العرب**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م.

٢٦٧) **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٦٨) **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٦٩) **المطول للتفتازاني**، وبهامشه حاشية السيد شريف ، منشورات مكتبة الداروي ، قم، إيران.

٢٧٠) **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ،تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٧١) **معاني القرآن**، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٢٧٢) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ،

تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٢٧٣) **معاني القرآن**، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد ،تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٧٤) **معاني القراءات**، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

٢٧٥) **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي ، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، بالهند الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

٢٧٦) **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٧٧) **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لشهاب الدين بن عبد الله الرومي الحموي ،تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٧٨) **معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ**، لمحمد محمد محمد سالم محيسن ،دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٧٩) **معجم الشعراء**، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، بتصحيح وتعليق : الأستاذ الدكتور ف . كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة : الثانية، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

٢٨٠) **معجم الصحابة**، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان – الكويت

٢٨١) الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٨٢) **معجم القراءات**، للدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، دار سعد الدين ، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٢٨٣) **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد ، أبو القاسم الطبراني ،تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٢٨٤) **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة ، مكتبة المثنى بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢٨٥) **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**، لعادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٨٦) **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

٢٨٧) **معرفة الصحابة لابن منده**، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي ، تحقيق: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٨٨) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٢٨٩) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي** ، للشيخ محمد عرفة الدسوقي، دار السلام للطباعة والنشر ،الطبعة الثالثة ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

٢٩٠) **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي ،دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٢٩١) **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٢٩٢) **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، لبدر الدين محمود العيني ،تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٢٩٣) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي ،تحقيق: مجموعة محققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٢٩٤) **مقامات الحريري**، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٧٣ م.

٢٩٥) **المقتضب**، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

٢٩٦) **المقرب ومعه مثل المقرب**، لعلي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود،وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٢٩٧) **الممتع الكبير في التصريف**، لعلي بن مؤمن بن محمد، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦م.

٢٩٨) **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مكتبة الأعيان ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٩٩) **منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٠٠) **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق سيدني

جلازر ، دار أضواء السلف، الطبعة الاولى في الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي، ١٩٤٧م،

٣٠١) **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، ليوسف بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٣٠٢) **موطأ الإمام مالك**، لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٠٣) **نتائج الفكر في النَّحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

٣٠٤) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٣٠٥) **النحو المصفى**، لمحمد عيد، مكتبة الشباب.

٣٠٦) **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٣٠٧) **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري،تحقيق : علي محمد الضباع المطبعة التجارية الكبرى.

٣٠٨) **نفائس الأصول في شرح المحصول**، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٠٩) **نهاية الأرب في فنون الأدب**، لأحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٣١٠) **نهج البلاغة، لعلي بن أبي طالب** ﷺ، شرح:الشيخ محمد عبده،دار البلاغة،

بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣١١) **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.

٣١٢) **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، لمحمد محمد محمد سالم محيسن ،دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

٣١٣) **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣١٤) **الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**. (شرح حدود ابن عرفة للرصاع)، لمحمد بن قاسم الأنصاري، أبو عبد الله، الرصاع ، المكتبة العلمية، الطبعة: الأولى، ١٣٥٠هـ.

٣١٥) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

٣١٦) **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٣١٧) **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٣١٨) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي الإربلي، تحقيق: إحسان عباس ،دار صادر – بيروت.

٣١٩) **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ،تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مستخلص الدراسة باللغة العربية	أ
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	ب
مقدمة	**٣**
أولا : أهمية البحث وأسباب اختياره	٤
ثانيًا : أهداف البحث	٥
ثالثًا : الدراسات السابقة	٥
رابعًا : منهجية البحث	٥
خامسًا : خطة البحث	٦
سادسًا : وصف نسخ المخطوط، ونسبتها لابن طولون	٩
سابعًا : اللوحات المراد تحقيقها	١١
ثامنًا : نماذج من المخطوط	١١
شكر وتقدير	١٦
القسم الأول: الدراسة	**١٧**
الفصل الأول: ابن طولون: حياته وآثاره	**١٨**
المبحث الأول: اسمه ومولده ومراحل حياته	١٩
النشأة والانشغال بالعلم	١٩
المبحث الثاني: شيوخه	٢٢
المبحث الثالث: تلاميذه	٢٣
المبحث الرابع: مؤلفاته	٢٧
المبحث الخامس: مكانته العلمية وأراء العلماء فيه	٢٨
المبحث السادس: وفاته	٢٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الدراسة المنهجية لشرح المغني لابن طولون	**٣٠**
المبحث الأول: مصادره	٣١
المطلب الأول: الكتب	٣١
المطلب الثاني: العلماء	٣٧
١-الخليل بن أحمد الفراهيدي	٣٧
٢-الكسائي والفراء	٣٨
٣-أبو القاسم الزمخشري	٣٨
٤-ابن الحاجب	٣٨
٥-الرضي الاستراباذي	٣٩
٦-ابن مالك الطائي	٤٠
٧- خالد الأزهري	٤١
المبحث الثاني: منهجه في الشرح	٤٢
أولاً- ابن طولون وتحفة الغريب	٤٢
ثانيًا- ابن طولون و"المنصف من الكلام"	٤٣
المبحث الثالث: الأصول النحوية في الكتاب	٥٢
أولاً – القرآن الكريم	٥٢
ثانيًا- الشعر	٥٤
المبحث الرابع: موقفه من الخلاف النحوي ومذهبه النحوي	٥٦
موقفه من الخلاف النحوي	٥٦
مذهبه النحوي	٥٧
المبحث الخامس: موقفه من مصنّف المغني	٥٩
المبحث السادس: التقويم	٦٢
المطلب الأول: القيمة العلمية للكتاب	٦٢

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: المآخذ عليه	٦٣
القسم الثاني: التحقيق من بداية حرف النون حتى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلًا وعمادًا	٦٥
حرفُ النُّون	٦٦
حرف الهاء المفردة	١١٠
حرف الواو	١٣٣
حرفُ الألفِ	١٩٨
حرف الياء	٢٠٩
البابُ الثَّاني مِنَ الكِتَابِ) (في تفسيرِ الجملةِ)	٢١٥
انقسامُ الجملةِ إِلَى صُغْرَى وكُبْرَى	٢٣٨
البابُ الرَّابعُ) مِنَ الكتابِ): **(في ذِكْرِ أحكامٍ يكثرُ دَوْرُهَا)**	**٥٢٢**
الفهارس	**٧١٠**
فهرس الآيات القرآنية	٧١١
فهرس الأحاديث الشريفة والآثار	٧٣٥
فهرس أقوال العرب الشعرية	٧٥٥
فهرس الأعلام	٧٨١
فهرس الأماكن	٧٩٣
فهرس المصادر والمراجع	٧٩٤
فهرس الموضوعات	٨٢٩

